



کتابخانه  
امام حسین علیه السلام

و اما در این کتاب که در این کتابخانه است  
موضوع آن...

در این کتاب که در این کتابخانه است  
موضوع آن...

در این کتاب



# كتاب الحج

على أهل المدينة

رَتَّبَ صَلَواتُهُ وَعَافَ عَلَيْهِ

الْعَلَّامَةُ السَّيِّدُ مُحَمَّدِي حَسَنُ الْكَيْلَانِي الْقَادِرِي

الْجُزْءُ الثَّانِي

عالم الكتب



الطبعة الثالثة  
١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب المناسك

### باب القرآن بين الحج والعمرة

أخبرنا محمد بن الحسن<sup>١</sup> قال قال أبو حنيفة: القرآن بين الحج والعمرة أفضل من أفراد الحج وإفراد العمرة، فإن قرن [بينهما]<sup>٢</sup> طاف لهما طوافين وسعى لهما سبعين وما<sup>٣</sup> عجل من الأحرام فهو أفضل إذا قوى عليه<sup>٤</sup> قبل أن يبلغ وقته<sup>٥</sup> ولا يجاوز وقته إلى مكة إلا<sup>٦</sup> محرما .

(١) هذا يرشدك أن جامع كتاب الحجة غير الإمام رحمه الله وتليذه . قلت: مثل هذه التصرفات والزيادات من رواة الكتب في وثقات المتقدمين كثيرة وتصرفاتهم لا تدل على أنهم جمعوها ، طالع صحيح البخاري وصحيح مسلم تجد فيهما كثيرا نحو من هذا - ف .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وإنما زيد حسب اقتضاء العبارة .

(٣) كلمة « ما » بمعنى: ما دام .

(٤) الشرط ملحوظ في فضلية التعجيل وإذ ليس فليس .

(٥) « وقته » أي: ميقاته .

(٦) حرف « إلا » سقط من الأصول ولا بد منه كما لا يخفى .



و قال اهل المدينة: أفراد الحج افضل من القران ومن غيره، فان قرن طاف لهما طوافا واحدا و سعى لهما سعيًا واحدًا، ولا ينبغي أن يعجل الاحرام قبل الميقات، وان عجل لزمه، والميقات افضل. و قال محمد: كيف يكون الافراد بالحج افضل من القران وهو يرجع بعمرة وحجة؟

قالوا: لأن من قرن وجب عليه هدى، وإنما يجب 'عليه الهدى' لما يدخل الحج من النقصان. قيل لهم: أليس 'هذا الهدى للمنة؟ ولو كان للنقصان لكان المكي اذا جاء من العراق فدخل مكة بالعمرة في اشهر الحج ثم حج من عامه وجب عليه الهدى لأنه صنع ما صنع الكوفي والكوفي عليه الهدى إذا فعل ذلك، والمكي لا هدى عليه لأنه من أهل حاضري المسجد الحرام، ولو كان الهدى للنقصان لما كان لهم أيضًا في ذلك حجة. لأن الهدى صار مكان النقصان و صار 'ذلك الهدى وفاء بالنقصان فتم الحج بالهدى وصارت عمرة فاضلة، فرجع القارن' بالعمرة في قولنا

(١) كذا في الأصل، و كان في الهندية 'رجع' مكان 'يرجع'، والمعنى واحد.  
(٢-٢) سقط لفظ 'عليه الهدى' من الأصل، وفي الهندية 'هدى' بدون لام التعريف، والأرجح اصولا التعريف.

(٣) و كان في الأصول بدون همزة الاستفهام، والمقام مقام الاستفهام، ولذا أظهرته - تبصر.

(٤) و كان في الأصول 'ما كان' بدون اللام، وحرف 'لو' تقتضيها.

(٥) و كان في الأصول 'له' بالافراد، والسياق يقتضى الجمع والضمير يرجع إلى اهل المدينة لا إلى المكي - كما لا يخفى على صاحب البصيرة.

(٦) و في الأصول بالقاء، والأولى 'و صار' بالواو.

(٧) و كان في الأصول 'القادر' من القدرة وهو غندى تضييف. و الصواب =

وقولكم جميعا ورجع بحجة تمامها الهدى ، فصار ' حجة مفردة لا هدى ' فيها و عمرة زائدة معها . وقد جاء في ذلك آثار كثيرة :

أخبرنا محمد<sup>٢</sup> عن أبي حنيفة قال حدثنا منصور بن المعتمر عن إبراهيم

== « القارن » من القرآن .

(١) في جميع النسخ « فصارت » بالتأنيث ، وعندى بالتذكير ، والضمير يرجع إلى « القارن » أو « المكي » فافهم .

(٢) لأن الهدى حوسب في قصص الحج .

(٣) أخرجه الإمام محمد والإمام أبو يوسف في آثارهما بهذا الإسناد والمتن ، وفي كتاب الآثار « أخبرنا أبو حنيفة » مكان « عن أبي حنيفة » ، والأثر بهذا الإسناد نقله الحافظ الزيلعي في التخريج ج ٣ ص ١١١ وقال : « أخرجه البيهقي في المعرفة من طريق الشافعي : أخبرنا رجل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال في القارن : يطوف طوافين . قال الشافعي : وهذا معناه أنه يطوف حين تقدم بالبيت وبالصفا والمروة ، ثم يطوف بالبيت للزيارة . قال البيهقي : وأصح ما روى عن علي في ذلك من حديث مالك بن الحارث عن أبي نصر عن علي في حديث ذكره ثم يحرم لهما جميعا و يطوف لهما طوافين - هكذا رواه سفيان بن عيينة عن منصور عن مالك بن الحارث ، وكذلك رواه الثوري وشعبة ، وبعضهم قال : عن منصور عن مالك بن الحارث . ويشبه أن يكون المعنى فيه ما قال الشافعي ، و رواه عبد الرحمن ابن أبي نصر بن عمرو عن أبيه قال : القارن يطوف طوافين . قال البخاري : لا يصح ، وقال ابن المنذر : لا يثبت عن علي خلاف قول ابن عمر ، إنما رواه مالك بن الحارث عن أبي نصر عن علي ، وأبو نصر رجل مجهول مع أنه لو كان ثابتاً كان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى من أحرم بالحج والعمرة أجزاء عنهما ==



== طواف واحد و سعى واحد - انتهى .

قلت : وقد أخرجه البيهقي أيضا في ج ٥ ص ١٠٨ من السنن الكشي . قال :  
نحو ما نقل الزيلعي رحمه الله تعالى إلا أنه قال : وروى الشافعي في القديم عن رجل  
أظنه إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد - الخ . قال في الجوهر النقي : الرجل الذي  
روى ذلك عن جعفر مجهول . وإن كان كما ظنه البيهقي فأمر إبراهيم في السقوط  
أشد من الجهالة ورواية محمد عن علي منقطعة - كذا قال البيهقي في باب الاحراز من  
الهدى . و ذكره أيضا في باب سهم ذوى القربى ؛ و لو سلم تأويل الشافعي الطواف  
في حق القارن بما ذكر فكيف يفعل برواية « ويسعى سعين » ؟ ولو كان كما تأول لم يكن  
فيه خصوصية بالقارن فإن المفرد أيضا يفعل كذلك و يطوف هذين الطوافين ، و قد  
ذكر جماعة من العلماء أن مذهب علي و ابن مسعود أن القارن يطوف طوافين  
و يسعى سعين بخلاف المفرد ، و لو سلم رواية جعفر من العتقين المذكورتين و كان  
قوله « و يسعى سعيًا » محفوظا « فسعيًا » بمصدر مؤكد و هو يحتمل القلة و السكثرة  
فيحمل على السعين المفسرين في بقية الروايات ، فلا نسلم للشافعي قوله ، و جعفر يروى  
عن علي قولنا . ثم قال البيهقي أصبح ما روى في الطوافين عن علي ما أنا أبو بكر - فذكر  
سندا في آخره : عن أبي نصر لقيت عليا - إلى آخره ؛ ثم قال : أبو نصر مجهول ؛ و قد  
روى بأسانيد ضعاف عن علي موقوفا ، و مدار ذلك على الحسن بن عماره و جفص  
ابن أبي داود و عيسى بن عبد الله و حماد بن عبد الرحمن و كلهم ضعيف لا يحتاج  
بشيء مما روه من ذلك .

قلت : قد روى ذلك بأسانيد جيدة ليس فيها أحد من هؤلاء ، قال أبو بكر بن أبي شيبة :  
وسعيد بن منصور ثنا هشيم عن منصور بن زاذان عن الحكم عن زياد بن مالك أن  
عليًا و ابن مسعود قالوا : القارن يطوف طوافين - و رجال هذا السند ثقات ؛ و زياد  
ابن مالك ذكره ابن حبان في الثقات ، و ذكر أبو عمر في التمهيد حديث أبي نصر ==

عن أبي نصر<sup>١</sup> عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال : اذا اهلكت بالعمرة والحج جميعا فطف لهما طوافين واسع لهما سبعين بين الصفا والمروة .

== عن علي ثم قال : و روى الأعمش هذا الحديث عن إبراهيم ومالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن اذينة قال سألت عليا - فذكره ، وهذا أيضا اسناد جيد . وفي المحلى : رويناه . من طريق منصور بن زاذان عن الحكم بن عتيبة ومن طريق ابن سميان عن ابن شبرمة كلاهما عن علي . وفي المحلى أيضا : رويناه من طريق منصور بن زاذان عن زياد بن مالك ، ومن طريق سفيان عن أبي اسحاق السبيعي كلاهما عن ابن مسعود قال : على القارن طوافان وسبعين ، . ومن طريق الحجاج ابن اربعة عن الحكم عن عمرو بن الأسود عن الحسن بن علي قال : اذا قرنت بين الحج والعمرة فطف طوافين واسع سبعين . فظهر بهذا افساد جعل البيهقي ذلك الاسناد اصح ما روى في الطوافين عن علي - انتهى . و أثر علي وابن مسعود وأثر الحسن ابن علي كلاهما نقلهما الحافظ الزيلعي في ج ٣ ص ١١٢ من نصب الراية عن مصنف ابن أبي شيبة : حدثنا هشيم عن منصور - به مثله ، وثنا حفص بن عياث عن الحجاج عن الحكم به ، و سياتى غير ما ذكر أيضا .

(١) هكذا في كتاب الآثار وآثار أبي يوسف والطحاوي والبيهقي والمحلى والجواهر النقي ونصب الراية واللسان والتعجيل وهو الصواب ، وقد وقع في الأصول . عن أبي نصر . وهو خطأ فاحش . في التعجيل : أبو نصر السلبى عن علي وعنه إبراهيم النخعي . قلت : سمى ابن خلفون في التفات أباه عمرا وذكر في شيوخه ابن عمر وفي الرواة عنه ابنه - انتهى . و راجع ج ٦ ص ٤٤٥ من اللسان و ج ٣ ص ٤٤٠ منها في ترجمة ابنه عبد الرحمن و أنت تعلم ان القلم يد الغير .

قلت : وفي كتاب الكنى للبخارى : أبو نصر بن عمرو سمع عليا روى عنه مالك بن الحارث اه ص ٧٦ . وكذلك ذكره ابن أبي حاتم في المرح والتعديل ج ٤ ق ٢ ==



قال منصور: فلانيت<sup>١</sup> مجاهدا وهو يفتى بطواف واحد لمن قرن، فحدثته بهذا الحديث فقال: لو كنت سمعته لم أفت إلا بطوافين، فأما بعد اليوم فلا أفتي إلا بهما<sup>٢</sup>.

= ص ٤٤٨ ولم يذكر فيه جرعا، وزاد ابن أبي حاتم بعد مالك بن الحارث وابنه: سمعت أبي يقول ذلك. وقال ابن حجر في الإثارة: ذكره أبو أحمد الحاكم في من لا يعرف اسمه فقال: سمع عليا وروى عن ابن عمر روى عنه ابنه، ومالك بن الحارث مستور اهـ - ف.

(١) هكذا في الكتب المذكورة، وكان في الأصول من كتاب الحجّة «ولقيت» بالواو، والأرجح هو الأول.

(٢) قال في المحلى ج ٧ ص ١٧٥: وهو قول مجاهد وجابر بن زيد وشريح القاضي والشعبي ومحمد بن علي بن الحسين وإبراهيم النخعي ومحمد بن أبي سليمان والحكم بن عتيبة - وروى عن الأسود بن يزيد - وهو قول أبي حنيفة وسفيان والحسن بن حي، وأشار نحوه الأوزاعي - انتهى. ونقله في ج ٥ ص ١٠٩ من الجوهر الثقي على سنن البيهقي وزاد، وذكره صاحب الاستذكار عن جماعة منهم الأوزاعي وابن أبي ليلى والحسن بن صالح - انتهى. قلت: هو مذهب علي وابن مسعود رضي الله عنهما، وبه قال الحسن بن علي والحسين بن علي ومحمد بن الحنفية والصبي بن معبد وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم بقوله: هديت لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم. وإذا علم الفاروق أنه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل يظن من له عقل وفهم وبصيرة أنه رضي الله عنه يخالف سنته صلى الله عليه وسلم إلا من كان مثل ابن حزم فإنه ينكر ويجاهر على الصحابة والتابعين وأئمة الهدى بسب وشتم وألفاظ قبيحة لاتليق بشأن أهل العلم فهو يعلم حديث «سباب المسلم فسوق» و«بثت لأتمم مكارم الأخلاق» ولم يكن فاحشا، ولا متفاحشا، وابن حزم لا يحوم حوله قط.

و قال

وقال أهل المدينة <sup>١</sup> : نرى على القارن طوافا واحدا وسعيًا واحدًا .

== قلت : وقال الطحاوى فى ج ١ ص ٤٠٦ من شرح الآثار : حدثنا يونس قال ثنا  
سفيان عن منصور عن ابراهيم و مالك بن الحارث عن أبي نصر قال : اهلكت بالحج  
فأدر كنت عليا فقلت له : انى اهلكت بالحج أفأستطيع أن أضيف اليه عمرة ؟ قال : لا ،  
لو كنت اهلكت بالعمرة ثم أردت ان تضم إليها الحج ضيمته ، قال قلت : كيف اصنع اذا  
أردت ذلك ؟ قال : تصب عليك اداوة من ماء ثم تحرم بهما جميعا ، و تطوف لكل  
واحد منهما طوافا . حدثنا ابوبكرة قال ثنا أبوداود قال ثنا شعبة قال اخبرنى منصور  
عن مالك بن الحارث عن أبي نصر السلى عن على رضى الله عنه مثله . قال أبوداود قال  
قيس قال منصور فذكرت لمجاهد فقال : ما كنا نفى الناس الا بطواف واحد فأما  
الآن فلا . حدثنا محمد بن الحجاج قال ثنا الخصيب قال ثنا يزيد بن دعاء عن الأعمش  
عن ابراهيم و مالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن اذينة قال : سألت عليا رضى الله عنه -  
فذكر مثله . حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا أبو عوانة عن سليمان - فذكر  
بأسناده مثله . حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا أبو عوانة عن منصور عن  
ابراهيم عن مالك عن أبي نصر - مثله . قال منصور فذكر ذلك لمجاهد فقال : ما كنت  
اقتى الناس الا بطواف واحد فأما الآن فلا . حدثنا ابن أبي عمران قال ثنا شجاع بن  
مخلد ح و حدثنا صالح بن عبد الرحمن . قال ثنا سعيد بن منصور قال ثنا هشيم عن  
منصور بن زاذان عن الحكم عن زياد بن مالك عن على و عبد الله رضى الله عنهما  
قالا : القارن يطوف طوافين و يسعى سعيين . فهذا على و عبد الله رضى الله عنهما  
قد ذهبا فى طواف القارن إلى خلاف ما ذهب اليه ابن عمر - و هو قول ابى حنيفة  
و أبى يوسف و محمد رحمهم الله - انتهى .

(١) قد وقع فى الكتاب التغير فى الأقوال و الروايات بالتقديم و التأخير و هو فى  
جميع نسخه كما لا يخفى على صاحب الذوق السليم ، و انى تركتها على حالها و ما غيرت ==



[ أخبرنا محمد ] قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه نهى عن الافراد - يعنى افرادا<sup>٢</sup> العمرة، فأما القرآن فلا<sup>٢</sup> .

== الترتيب ، و الأرجح عندى وضع الشيء فى محله حتى ينظم كل واحد منها بصاحبها - فعليك النظر و يدك الحيار .

(١) ما بين المربعين سافط من الكتاب فزدته على دأب الكتاب. والأثر أخرجه الامام في كتاب الآثار في باب القران باسناده مثله ، لكن فيه تفسير قول عمر رضى الله عنه بعده يخى بقوله : نهى عن الافراد لإفراد العمرة - اهـ .

(٢) وقع في كتاب الحجّة وكتاب الآثار في جميع نسخهما « افراد العمرة » ،  
والأرجح « المتبة » مكان « العمرة » و هكذا رواه الامام ابو يوسف في آثاره : قال  
حدثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : انما نهى عمر عن  
الافراد - يعنى افراد المتعة ، فأما القران فلا - انتهى . و راجع لهذا سنن البيهقي  
و غيرها من كتب الحديث ؛ و عليه يكون معناه افراد العمرة عن الحج في اشهر الحج  
فان مذهب عمر رضى الله عنه انه لا يحتمر الناس في اشهر الحج بل يسافرون لها  
بسر مستقل حتى لا يترك زيارة البيت العتيق و لذا كان ينهى عن المتعة و افراد  
العمرة عن الحج في اشهر الحج ، كما فسره بذلك ابنه عبد الله بن عمر رضى الله عنهما  
و هو في سنن البيهقي و هو المروى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أيضا .

(٣١) كيف وقد قرن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ وقال عمر نفسه للسائل : هــ ديت  
للسنة اوهو نص القرآن « فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى » - الآية .  
وعن ابى موسى الأشعرى أنه لقي عمر فسأله فقال عمر : قد علمت ان النبي  
صلى الله عليه وسلم فعله و اصحابه ولكنى كرهت ان يظلوا معرسين بهن تحت الاراك  
ثم يرجعون تقطر رؤوسهم - ٥٨٠ وعن سالم مجيباً للناس الذين اعترضوا عليه =

اخبرنا<sup>١</sup> أبو حنيفة قال حدثنا عمرو بن مرة<sup>٢</sup> عن<sup>٣</sup> عبد الله بن سلبة<sup>٤</sup> عن علي

== لنيه عن التمتع قال اخبرني عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب قال : ان الاثم للعمرة ان تفردوها من أشهر الحج ، الحج أشهر معلومات : شوال و ذو القعدة و ذو الحجّة فاخلصوا فيهن الحج و اعتمروا فيما سواهن من الشهور . و اراد عمر بذلك تمام العمرة لقول الله عز وجل « و آتموا الحج و العمرة لله » و ذلك ان العمرة ان يتمتع فيها المرأ بالحج و لا تتم الا ان يهدي صاحبها هديا او يصوم ان لم يجد هديا ثلاثة ايام في الحج و سبعة اذا رجع إلى اهله ، و ان العمرة في غير أشهر الحج تتم بغير هدي و لا صيام . فأراد عمر بالذي امر به من ترك التمتع بالعمرة الى الحج تمام العمرة التي امر الله عز وجل بها ؛ و أراد عمر ايضا ان يزار البيت في كل عام مرتين ؛ و كره ان يتمتع الناس بالعمرة الى الحج فيلزم ذلك الناس فلا يأتيوا البيت الا مرة واحدة في السنة . انتهى سنن البيهقي . و فيها روايات اخرى .

(١-١) قوله « قال أبو حنيفة حدثنا » سقط من الأصل فودته من كتاب الآثار و آثار أبي يوسف ، و قد وقع الخطب في الاسناد في جميع نسخ الحجّة فيها « اخبرنا عمرو بن مرة عن عبد الله بن أبي سلبة - الخ » و كلها خطأ ، و الصواب من السند ما كتبه .

(٢) و في نسخ الحجّة « فرة » و هو خطأ . و هو عمرو بن مرة الجسلي المرادى ابو عبد الله الكوفي الاعشى من رجال الستة - راجع ج ٨ ص ١٠٢ من التهذيب و فيه : عبد الله بن سلبة من شيوخته .

(٣-٣) في نسخ الحجّة « عبد الله بن أبي سلبة » و هو خطأ ، و الصواب ما في الآثار و الطحاوي و التهذيب و غيرها « عبد الله بن سلبة » و هو المرادى الكوفي من رجال الأربعة ، كوفي تابعي ثقة من فقهاء الكوفة بعد الصحابة ؛ و قد وقع الخطأ في تعيينه من رجال الحديث - راجع ج ٥ ص ٢٤٢ من التهذيب . قال الطحاوي : و قد روى عن علي رضي الله عنه في قول الله عز وجل « و آتموا الحج و العمرة لله » قال : ==

ابن أبي طالب رضى الله عنه قال . 'تمام الحج' والعمرة ان تحرم بهما من جوف  
 = اتماهما ان تحرم من ديرة اهلك . حدثنا بذلك ابن مرزوق قال ثنا وهب عن  
 شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي رضى الله عنه . انتهى . قال  
 الامام محمد بعد الرواية في كتاب الآثار : و به نأخذ ، ما عجلت من الاحرام فهو  
 افضل ان . ايكث نفسك ، وهو قول ابى حنيفة . اه

(١ - ١) هكذا في كتاب الآثار لمحمد ؛ وفي آثار ابى يوسف ' ان من تمام  
 الحج ، .

(٢) هكذا في كتاب الآثار ؛ وفي آثار ابى يوسف ' من ديرة اهلك ' ، وهو  
 فى الطحاوى ايضا . و الاثر اخرجه البيهقى فى ج ٥ ص ٣٠ من سننه باسناد الطحاوى  
 وابن حزم فى ج ٧ ص ٦٥ و روى مرفوعا من طريق محمد بن عمرو عن ابى سلمة  
 عن ابى هريرة فى قوله عز وجل ' و اتموا الحج والعمرة لله ' قال : من تمام الحج  
 ان تحرم من ديرة اهلك - اخرجه البيهقى و قال : فيه نظر - اه . و فيه حديث  
 آخر رواه أبو داود فى سننه : حدثنا احمد بن صالح ثنا ابن ابى فديك عن عبد الله  
 ابن عبد الرحمن بن يحنس عن يحيى بن ابى سفيان الاخنسى عن جدته حكيمه عن  
 ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :  
 من اهل بحجة او عمرة من المسجد الاقصى الى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من  
 ذنبه و ما تأخر - او : وجبت له الجنة - شكك عبد الله ايها قال . قال أبو داود :  
 يرحم الله وكيفا احرم من بيت المقدس يعنى إلى مكة - انتهى . و تعالى ابن حزم  
 فى المحلى فقال : اما هذان الأثران ( وهو حديث مرفوع ) فلا يشتغل بهما من  
 له ادنى علم بالحديث لأن يحيى بن ابى سفيان الاخنسى وجدته حكيمه و أم حكيم بنت  
 امية لا يدرى من هم من الناس ولا يجوز مخالفة ما صح يقين بمثل هذه المجهولات  
 التى لم تصح قط - انتهى . ويحيى بن ابى سفيان الاخنسى من رجال أبى داود =

= و ابن ماجه ، ترجمته في ج ١١ ص ٢٢٤ من التهذيب ، روى عن جدته حكيمة و عن معاوية و ابى هريرة ، و عنه إسحاق بن رافع المدنى و عبد الله بن عبد الرحمن و محمد بن إسحاق . قال ابو حاتم : شيخ من شيوخ المدينة ، ليس بالمشهور . و ذكره ابن حبان في الثقات - اه . و لم يقل احد منهم انه مجهول ، و بين كونه مجهولا و بين كونه غير مشهور فرق كما بين السماء و الأرض و هو يروى عن ثلاثة من الرجال و يروى عنه ثلاثة من الرجال فكيف يكون مجهولا ؟ و لم يذكر أحد منهم فيه بجرح . و حكيمة ايضا من رجال ابى داود و ابن ماجه كما في ج ١٢ ص ٤١١ من التهذيب ، و هى ابنة امية بن الاخنس بن عبيد ، و هى أم حكيم لا غير كما فهم ابن حزم ، روت عن أم سلمة ، و عنهما يحيى بن ابى سفيان و سليمان بن ميمم ذكرها ابن حبان في الثقات ، و لم يذكر احد فيها جرحا و لم يقل أنها مجهولة علا ان الجهالة في خير القرون لا تضر لاسيما اذا اورد الحديث في الفضائل و الترغيات - كما هو مروي عن أحمد و ابن معين و علي بن المدينى على ما في كفاية الخطيب و مستدرک الحاكم : اذا جاء في الفضائل تساهلنا و اذا جاء في الحلال و الحرام شددنا فيه . و قوله : و لا يجوز مخالفة ما صح يتيقن - الخ . و هذا لا يعارضه ، فهل قال صلى الله عليه وسلم : لا تحرموا قبل الميقات ؟ او قال : لا يجوز الاحرام قبل المواقيت ؟ ان كان فهاهنا اياه بل قال : لا تجاوزوا المواقيت بنير احرام . و اين هذا من ذلك ؟ و توقيت المواقيت لا يستلزم عدم جواز الاحرام قبلها ، و القبلة اضافية لم تتحدد بدليل قطعى ؛ الا ترى ان من توسأ قبل دخول وقت الصلاة بساعات يجوز له و لم يقل احد منهم انه ليس بمشروع ؛ و من دخل المسجد قبل دخول وقت الصلاة و جلس فيه يذكر الله تعالى لم يقل احد انه لا يجوز ؛ لان الشرع عين اوقات الصلوات فالوضوء و الغسل و الدخول في المسجد كلها لا يجوز قبلها . و هذا كما ترى . و ابن حزم لم يفهم معنى الاحاديث التى وردت في الباب و شغب مكابرة لآئمة الهدى و الصحابة و التابعين رضى الله عنهم =



= وهم اساطير الاسلام و الايمان و مدار نقل الدين و الاحاديث و القرآن ،  
 و هو لا يعتبر الا اذا كان : فلان عن فلان . و رواية الصحابة و عليهم و عمل  
 التابعين عنده ليس بشيء ، و إنما يصوغ الروايات على ما في ذهنه من المواجيس .  
 (١) روى ابن حزم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ايوب عن ابن سيرين قال :  
 احرم عبد الله بن عامر من حيرب ، فقدم على عثمان فلامه فقال له : غررت و هان  
 عليك نسك - اه . و عثمان لا يعيب عملا صالحا عنده و لا مباحا ، و إنما يعيب  
 ما لا يجوز عنده ، لاسيما وقد بين هوان النسك و الهوان بالشك لا يحل وقد امر الله تعالى  
 بتعظيم شعائر الحج - اه . وجه الملامة ليس منحصر في عدم الجواز و الا عبد الله  
 ابن عامر لم يف بذره و هو ايضا صحابي فاتح خراسان و كرمان و لم يقل عثمان :  
 احرامك هذا لا يجوز فاستقبل الامر و اعد نذرك الذي نذرت بالفتح . بل قال :  
 سافرت من بعد بعيد و احرمت منه و لم يختلج في قلبك انك قد ترتكب محظورات  
 الاحرام و تقع في جناياته بعد المسافة و امتداد الاحرام . فنهيه و ملامته إنما  
 كان من اجل مخافة الجنايات في الاحرام بعد المسافة فان بين مكة و خراسان  
 اكثر من مسافة اشهر الحج - كما في الفتح ، و لم يلبه لعدم جوازه كما ظن ابن حزم .  
 اخرج الحافظ طلحة في مسنده من طريق اسد بن عمرو عن ابي حنيفة و الحافظ  
 ابن خسرو في مسنده عن طريق الحسن بن زياد عنه - كما في ج ١ ص ٥٢٧ من  
 جامع المسانيد . و في المحلى ج ٧ ص ٧٥ : روينا من طريق عبد الرحمن بن اذينة بن سلبة  
 العبدى عن ابيه قال : قلت لعمر بن الخطاب رضى الله عنه : انى ركب السفن و الخيل  
 و الابل فمن اين احرم ؟ فقال : اثنت عليا فاسأله ، فسأل عليا ، فقال له : من حيث  
 ابدأت ان تنشأها من بلادك ؛ فرجع الى عمر فأخبره ، فقال له عمر : هو كما قال لك  
 علي . و من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلبة ان رجلا سأل =

= علي بن ابي طالب عن قول الله تعالى « وآموا بالحج والعمرة لله » فقال : ان تحرم من ديرة اهلك . و به الى عبد الله بن سلمة عن عائشة مثله . و من طريق عبد الرحمن ابن مهدي عن هشيم عن ابي بشر عن سلام بن عمرو عن عثمان بن عفان : العمرة تامة من اهلك . و من طريق الحائلي عن هشيم عن بعض اصحابه عن ابراهيم عن ابن مسعود : من تمام الحج ان يحرم من ديرة اهلك . و من طريق ابن ابي شيبة عن وكيع عن عيينة بن عبد الرحمن عن ابيه انه رأى عثمان بن ابي العاص احرم من المنجشانية بقرب البصرة . و عن الحسن : ان عمران بن الحصين احرم من البصرة . و صحح عن ابن عمر انه احرم من بيت المقدس . و عن رجل لم يسم ان ابا مسعود احرم من السيلحين . و عن رجل ان ابن عباس احرم من الشام في برد شديد . و عن طريق سعيد بن منصور نا حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن محمد بن سيرين أنه خرج مع انس بن مالك الى مكة فأحرم من العقيق . و عن معاذ انه احرم من الشام . و رويناه من طريق الخدافي عن عبد الرزاق نا ابن جريج انا يوسف بن ماهك أنه سمع عبد الله بن ابي عمار أنه كان مع معاذ بن جبل و كتب الخير فأحرما من بيت المقدس بعمرة و احرم معها . و به الى عبد الرزاق نا ممر عن الزهري عن سالم ان ابن عمر احرم بعمرة من بيت المقدس . و عن ابراهيم : كانوا يستحبون اول ما يهيج الرجل او يعتمر ان يحرم من ارضه التي يخرج منها . و عن سعيد بن جبير انه احرم من الكوفة . و عن مسلم بن يسار انه احرم من ضربة . و عن الأسود و أصحاب ابن مسعود انهم احرموا من الكوفة . و عن علاوس و عطاء نحو هذا - انتهى . فهذا عمر و عثمان و علي و ابن مسعود و عائشة و معاذ بن جبل من وجوه الصحابة و من فقهاءهم ، و ابن عمر و ابن عباس و انس بن مالك و عمران ابن الحصين و ابو مسعود و عثمان بن ابي العاص من المكثرين من رواية الاخبار و متبجي عباداته و عاداته صلى الله عليه وسلم ، فهل يظن ظان فاجر العقل انهم لم يفهموا =

== ما قال صلى الله عليه وسلم في باب المواقيت او يخالفونه عيانا و جهارا ، و أكثرهم من رواية احاديث المواقيت ، حاشاكم عن ذلك ا و الأسود بن يزيد و طاوس و عطاء و محمد بن سيرين و سالم و حفصة بنت سيرين و كعب الخير و سعيد بن جبير و إبراهيم النخعي و أصحاب ابن مسعود رضی الله عنهم كلهم جبال الاحاديث و أثبات رواياتها ، و عليهم يدور دائرة الحديث لم يفهموا معاني احاديث المواقيت ؟ او خالفوها قصدا و جهارا ؟ فأن عدالتهم و اعتبار رواياتهم ؟ نعوذ بالله من هذا الظن الفاسد المعوج حتى الاعوجاج ا ثم تكلم ابن حزم فيها بما لا طائل تحته ، هل قال على للسائل : لا يجوز الاحرام قبل الميقات ؟ في رواية يحيى بن الجزار عن ابن اذينة رواها من طريق وكيع عن شعبة عن الحكم عنه إلا قوله من حيث ابدأت يعنى من ميقات ارضه . هذا التفسير لمن ؟ عبد الله عن علي بن ابي طالب رضی الله عنه او ابن اذينة او عن يحيى و السائل أنى عمر رضی الله عنه بمكة و يقول : انى ركبت الخيل والابل حتى أتيتك فمن اين احترم ؟ او هو من اى بلد جاء مكة ا و اين ميقات ارضه حتى يحرم منه بعد الايتان بمكة ؟ فوده حجة له في زعمه لا في اصله ، و احرم عمران من البصرة فغاب عليه عمر و قال : اردت ان يقول الناس احرم رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم من مصر من الامصار - رواه عن يحيى القطان عن ابن ابي عروبة عن قتادة عن الحسن عن عمران رضی الله عنه - اه . قال ابن حزم : عمر لا يعيب مستحبا فيه اجر و قربة الى الله تعالى ، نعم ا ولا مباحا . و انما يعيب ما لا يجوز عنده ، هذا بما لا يجوز ان يظن به غير هذا اصلا - اه . نسى ابن حزم هنا ان الحسن لم يسمع من عمران و من عمر رضی الله عنهما ، فالأثر منقطع فلا يجوز الاحتجاج به عنده و المرسل عنده ليس بحجة لاسيما مراسيل الحسن ، و لم يقل عمر انه لا يجوز او ليس بمباح او مستحب ، بل حذره من الشهرة و دخول شائبة الرياء و السمعة فيه و الشفقة عليه اذ المحرم قد يعرض له آفة اذا بعدت المسافة يفسد بها احرامه او السامة ==

اخبرنا محمد قال اخبرنا ١٠٠٠ مجاهد: كان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما  
= والملاّلة، ورأى أن في قصر المسافة السلامة من كل آفة، ولا تعلق له بعدم الجواز  
مطلقا كما ظنه ابن حزم ١ و هكذا في جميع ما قال هذا .

(١) تركت بعد اخبرنا، يافضا لأن الامام محمدا لم يلق مجاهدا بل لم يولد إلا بعد موت  
بجاهد بسنين كثيرة، فقد سقط بعض الاسماء من الاسناد إلى مجاهد، ولعله عمر  
ابن ذر وهو يروى عن مجاهد وعمر شيخ الامام محمد كما مضى غير مرة وسيأتى  
في هذا الباب ايضا . ولا ادرى من اخرج الأثر المذكور ولم اجده في كنب  
عدى إلا ما قال ابن حزم في ج ٧ ص ١٢٤ من المحلى وقد روينا من طريق  
سعيد بن منصور عن عتاب بن أبي بشر عن خصيف عن مجاهد عن ابن عمر:  
احرم عاما من المسجد حين اهل هلال ذى الحجة، ثم عاما آخر كذلك، فلبس  
كان العام الثالث لم يحرم حتى كان يوم التروية . قال مجاهد: فسأله عن ذلك،  
فقال: انى كنت امرا من اهل المدينة فأحييت أن اهل باهلاهم، ثم ذهبت انظر  
فاذا انا ادخل على اهلى وانا محرم وأخرج وأما محرم فاذا ذلك لا يصلح لأن  
المحرم اذا احرم خرج لوجهه . قال مجاهد: فقلت لابن عمر: فأى ذلك ترى؟  
قال: يوم التروية - انتهى . فظهر بهذا ان بين محمد ومجاهد سفوطا من السند، وكذا  
شيء من المتن ترك . وأيضا وقع التقديم والتأخير فيه والاختصار حتى اشكل  
فهم المراد منه كما لا يخفى، ولم يذكر فيه ان عبد الله بن عباس رضى الله عنهما ماذا  
كان يصنع؟ وقد روى من وجه آخر ايضا كما في المحلى ايضا، وقد روينا  
عن سعيد بن منصور نا هشيم ثنا ابن ابي ليلى عن عطاء بن ابي رباح قال: رأيت  
ابن عمر في المسجد الحرام وقد اهل بالحج اذا رأى هلال ذى الحجة عاما ثم عاما  
آخر، فلما كان في العام الثالث قيل له: قد رؤى هلال ذى الحجة فقال: ما انا  
إلا كرجل من أصحابي وما ارانى افعل إلا كما فعلوا، فأمسك الى يوم التروية =

و عبد الله بن عباس رضى الله عنهما يقدمان علينا متممين؛ قال : فجعل عبد الله بن عمر الالهلال مرة بالحج في هلال<sup>١</sup> ذى الحجة و آخر<sup>٢</sup> مرتين يوم<sup>٣</sup> التروية .

= ثم احرم من البطحاء حين استوت به راحلته بالحج - انتهى .

قلت : الظن الغالب ان الساقط هاهنا « سفيان عن ابى حصين عن » لان ابن ابى شيبة اخبره في مصنفه عن وكيع عن سفيان عن مجاهد ، و الامام محمد ايضا يروى عن سفيان ؛ قال ابن ابى شيبة : ثنا وكيع عن سفيان عن ابى حصين عن مجاهد ان هلال ابن عمر رضى الله عنهما كان آخرهما يوم التروية . و اخرج عن على ابن هاشم عن ابن ابى ليلى عن عطاء قال : قلت لابن عمر : قد روى الهلال ، فأهل مكانه هلال ذى الحجة ، فلما كان في العام المقبل قيل له : قد روى الهلال و هو في البيت فزع ثوبا كان عليه ثم اهل ، فلما كان العام الثالث قيل له : قد روى الهلال فقال : ما انا الا رجل من اصحابي اصنع كما يصنعون ، فأقام حلالا حتى كان يوم التروية . و اخرج عن ابن فضيل عن يزيد بن ابى زياد عن عطاء قال : قدم ابن عمر فطاف ثم سعى ثم أحل فكث أربعا أو خمسا ، ثم أهل بالحج في العشر ، ثم جاء مرة اخرى فأقام حلالا حتى اذا كان يوم التروية أهل بالحج حين انبث به بعيره مطلقا إلى منى . قال عطاء هو أحب إلينا - اهـ ( في الرجل المقيم بمكة متى يهل - ق ٣٦٦ سعيدية ) . قلت : فاتضح معنى الحديث ايضا من رواية عطاء و لم يبق فيه شيء من الاشكال ، فله الحمد - ف .

(١) اي اذا أهل الهلال احرم ، و فعل ذلك في عامين و في الثالث احرم يوم التروية .

(٢) هو خلاف ما في المحلى كما عرفت .

(٣) كذا في الأصول ، والصواب « إلى يوم التروية » فسقط لفظ « إلى » من النسخ - والله أعلم - ف .

أخبرنا محمد قال أخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن مجاهد : ان

(١) الحديث أخرجه الامام ابو يوسف في آثاره مطولا من طريق ابى حنيفة : قال حدثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : خرج زيد بن صوحان العبدي و سلمان بن ربيعة الباهلي و الصبي بن معبد التغلبي يريدون الحج في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأهل زيد و سلمان بالحج وحده ، و اهل الصبي بالعمرة و الحج فقالا له : ويحك ! أتمتع و قد نهى عمر رضي الله عنه عن المتعة ؟ و الله ! لانت اضل من بعيرك . فقال الصبي : تقدم على عمر و تقدمون ، فلما قدم الصبي بمكة طاف بالبيت لعمركه و بين الصفا و المروة ثم عاد و هو حرام لم يحل منه شيء فطاف بالبيت و سمي بين الصفا و المروة لحجته ثم أقام حراما لم يحل منه شيء حتى أتى عرفات ففرغ من حجته ، فلما كان يوم النحر اهراق دما لثمنه ، فلما صدروا مروا بعمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال زيد بن صوحان : يا امير المؤمنين ! انك قد نهيت عن المتعة و إن الصبي قد تمتع ! فقال : اصنعت يا صبي ماذا ؟ قال : اهللت يا امير المؤمنين بالعمرة و الحج . فلما قدمت مكة طفت بالبيت و الصفا و المروة لعمركي ، ثم عدت فطفت بالبيت و الصفا و المروة لحجتي ، ثم قمت حراما حتى كان يوم النحر فأه قن دما لمتعتي ، ثم احللت . قال : فضرب عمر رضي الله عنه على ظهره قال : هديت لسنة نبيك . انتهى . و أخرجه البخاري في مسنده من طريق زفر بن الهذيل و الحسن بن زياد و من طريقه أخرجه ابن خيرو في مسنده مطولا وهو في ج ١ ص ٥٥٥ من جامع المسانيد . و أخرجه الطحاوي ايضا من طرق عن صبي بن معبد . مطولا و مختصرا و البيهقي في سننه الكبرى ج ٥ ص ١٦٠ و أخرجه ابو داود و النسائي و ابن ماجه في سننهم و ابن حبان في صحيحه و أحمد و اسحاق بن راهويه و ابو داود الطيالسي و ابن ابى شيبه في مسانيدهم - كما في ج ٣ ص ١٠٩ من نصب الراية . و قال قال الدارقطني في كتاب العلل : و حديث الصبي بن معبد هذا حديث صحيح و صححه اسنادا حديث . و ضرع عن الأعمش عن ابى وائل عن الصبي عن عمر - انتهى . و بهذا الطريق أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار .

(٢) و كان في الأصول محمد ، خطأ ، و الصواب عمر ، صحف بمحمد ، و هكذا =

الصبي بن معبد اهل بعمرة وحجة بالعذيب<sup>٢</sup> فر به زيد بن صوحان<sup>٣</sup> وسلمان  
ابن ربيعة<sup>٤</sup> فلما سمعا الذي اهل به قالوا : لهذا اضل من جمل اهلك - او  
اقل عقلا من جمل اهلك - فاحتفظ<sup>٥</sup> من قولها ومضى<sup>٦</sup> حتى قدم على عمر

= يصحف كثيرا محمد بن عمر ، و عمر بن محمد ، و عمر بن عثمان ، و عمر بن ذر شيخ  
المؤلف المعروف .

(١) هو بالصاد المهملة مصغرا ، وفي الأصل والمجلى وغيرهما وقع بالصاد المعجمة  
وهو خطأ وهو من بني تغلب - كما في كتب الرجال والطحاوي وسنن البيهقي  
وغيرهما - وفي نصب الراية وقع « الثعلبي » بالثاء المثانة والعين المهملة وهو خطأ .  
(٢) هكذا في نسخ الحججة ، وفي الطحاوي من طريق الأعشى عن شقيق عن  
الصبي قال : فررت بالعذيب بسلمان بن ربيعة و زيد بن صوحان فسمعتني وأنا اهل  
بهما جميعا - الخ .

(٣) ترجمته في تسجيل المنفعة مفصلا وهو صحابي .

(٤) ترجمته في التهذيب .

(٥) و كان في الأصل بالواو والأرجح بحرف « او » للتريد .

(٦) احفظه فاحتفظ : انخضبه فتنضب . كذا في الأصل ، وفي الهندية « فاحتفظ » ،  
و الصواب ما في الأصل « فاحتفظ » ؛ والحفيظة : الغضب . يعني وجدت من قولها ،  
و اغتاطني يوضوه . قوله في رواية الطحاوي قال : فانطلقت كأن بعيري على  
عنقي . وعند البيهقي : فكأتما حمل على بكلامهما جبل - اه .

(٧) اى فرغ من افعال الحج والعمرة وتوجه الى المدينة حتى قدم على عمر رضى الله عنه ،  
لما في آثار أبي يوسف انه كان المرور بعد الفراغ ، فلما صدزوا مروا بعمر بن  
الخطاب . وفي الطحاوي : قال : فانطلقت و كأن بعيري على عنقي فقدمت المدينة  
فلقيت عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقصصت عليه فقال : انهما لم يقولوا شيئا .



ابن الخطاب رضى الله عنه فأخبره بالذى صنع وبقولهما<sup>١</sup>، فقال له عمر رضى الله عنه: هديت لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وآله وسلم - مرتين<sup>٢</sup>.  
 أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن أبان<sup>٣</sup> قال حدثنا محمد بن راشد السلى<sup>٤</sup> عن عبد الرحمن بن أبي نصر بن عمرو السلى عن أبيه<sup>٥</sup> قال:  
 = هديت لسنة نبيك . وفي رواية أخرى له: فلما قدمت عمر ذكرت ذلك له - الخ.  
 و أثر كتاب الحجة مختصر .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « يقولهما » بالياء - وهو خطأ . وكان في الأصل « صنع بقولهما » سقط منه الواو . وفي الهنذية « و يقولهما » وهو الصواب إلا أن الياء تصحيف .

(٢) أى قال عمر ذلك القول له مرتين .

(٣) هو ابن صالح القرشى .

(٤) في ج ١ ص ٨٠ من تاريخ البخارى المطبوع بميدراآباد قال في رقم ٢١٠: محمد بن راشد السلى الكوفى ، وكنية راشد أبو اسمعيل وهو اخو اسمعيل بن راشد ، سمع سعيد بن جبير ، روى عنه الثورى ، قال يحيى : مات سنة اثنتين وأربعين ومائة ، قال أبو عبد الله : هؤلاء أربعة ولدوا في بطن واحد عامتهم محدثون : محمد بن راشد وهو يعرف بمحمد بن أبي اسمعيل بن راشد ، والثاني عمر بن راشد ، والثالث اسمعيل بن راشد ، ثلاثة منهم محدثون والرابع لا يحضرنى ، أظنه كان محدثا - انتهى .  
 (٥) قال ابن حزم متجاهلا : أبو نصر بن عمرو السلى لا يدري أحد من خلق الله من هو - اهـ . أو لم يدري أنه روى عن على وابن عمر و روى عنه ابنه و مالك بن الحارث<sup>١</sup> وذكره ابن خلقون في الثقات كما في التعجيل ، فأين الجهالة و أين عدم دراية ابن حزم ؟ وهو كل شيء يفيقه على علمه وينق ما وراءه و ينكره رأسا ثم يشغب على الأئمة بكلمات لا تخرج عن أفواه يوت العلم إلا بمن كان عاريا عن =

خرجت حاجا و انا اريد على بن ابي طالب رضى الله عنه ، فأحرمت قبل أن ادخل المدينة ، قال : فدخلت المدينة حتى خرج على رضى الله عنه فأدركته بنى الحليفة و قد اهل بعمرة و حجة ، فقلت : ما خرجت إلا اليك فأدخلني فى احرامك ، قال : وكيف ادخلك فى احرامى و قد احرمت بحجة و احرمت بحجة و عمرة ؟ و لكن اقم على احرامك و اقيم على احرامى . قال : فقمنا على احرامنا نلبي حتى دخلنا مكة ، فطاف طوافين بالبيت و بين الصفا و المروة طوافا لعمرة ، و طوافا لحجته ، ثم أقمنا احرامين حتى كان يوم النحر .

.....<sup>٢</sup> اخبرنا محمد بن ابان عن موسى بن ابي كثير [ و ] موسى الجهنى .

== مكارم الاخلاق و اخلاق النبوة .

- (١) و كان فى الاصول « طاف » بدون الفاء و لا بد منها . قلت : و لعله كان فى الاصل « حتى لما دخلنا مكة طاف » فسقط لفظ « لما » من الاصل ، و الله اعلم - ف .
- (٢) اى محرمين ؟ و المصدر قد يكون بمعنى الصفة اسم الفاعل و اسم المفعول . و لعله كان فى الاصل « محرمين » او « على احرامنا » لحرف - و الله اعلم .
- (٣) و لعل « اخبرنا محمد بن الحسن قال » سقط من النسخ .
- (٤) ابن صالح القرشى .

(٥-٥) كذا فى الاصل إلا ان الواو ساقط منه من سهو الناسخ ، و فى الهندية « عن موسى بن ابي كثير بن موسى الجهنى » وهو خطأ . و موسى بن ابي كثير هو الانصارى مولاهم ، و يقال : الهمدانى ابو الصباح الكوفى ، و يقال : الواسطى المعروف بموسى الكبير ، و اسم ابي كثير : الصباح ، روى عن سعيد بن المسيب و زيد بن وهب و مجاهد و سالم بن عبد الله بن عمر و خشرم بن جيل ، و عنه الثورى و مسعر و شعبة و عبد الرحمن بن ثابت و شريك و هشيم و جماعة ثقة فى الحديث من ==

عن مجاهد<sup>١</sup> عن النبي صلى الله عليه وسلم : انه اعتمر قبل ان يبعث ثلاث عمر في ذي القعدة ثم حج و قرن ،

= رجال النسائي - كما في ج ١٠ ص ٣٦٧ من التهذيب و ج ٤ ص ٢٩٣ من تاريخ الكبير للبخارى . و «الجهين» مصحف من «الجهني» . و موسى الجهني هو موسى بن عبدالله الجهني ابو عبد الله الكوفي . سمع زيد بن وهب و مجاهدا و مصعب بن سعد - كما في ج ٤ ص ٢٨٨ من تاريخ البخارى و ج ١٠ ص ٣٥٤ من التهذيب ، فكلاهما سمعا مجاهدا و روى عنه ، و لذا غيرته فتندي « محمد بن ابان عنهما عن مجاهد » و سقطت الواو من البين او سقطت « و عن موسى الجهني » بزيادة الواو و حرف الجر « عن » و هي تصحفت و صارت « بن » ؛ و لم اجد الاثر المذكور من هذا الطريق ، و روى من غيرها كما هو بعدة .

(١) كذا في الاصول مرسل و لعل « عن أبي هريرة » سقط من السند . و في ج ٤ ص ٢٤٥ من سنن البيهقي من طريق يونس بن بكير : ثنا عمر بن ذر عن مجاهد عن ابي هريرة قال : اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث عمر ، كلها في ذي القعدة - انتهى . فعمل منه ان ما رواه مجاهد ليس بمرسل بل هو مرفوع متصل الاسناد . و قال الطحاوي في ج ١ ص ٣٧٧ من شرح الآثار : حدثنا فهد قل ثنا النخيلي قال ثنا زهير بن معاوية قال ثنا ابراهيم عن مجاهد قال : سئل ابن عمر : كم اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : مرتين ؛ فقالت عائشة : لقد علم ابن عمر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اعتمر ثلاثا سوى عمرته التي قرن بها بحجته . و قال ايضا : حدثنا علي بن شيبه قال ثنا يحيى بن يحيى قال ثنا داود بن عبد الرحمن عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه قال : اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع عمر : عمرة الجحفة ، و عمرته من العام المقبل ، و عمرته من الجعرانة ، و عمرته مع حجته ؛ و حج حجة واحدة - انتهى . اى بعد الهجرة ، و قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة و قبل النبوة =

اخبرنا محمد قال اخبرنا<sup>١</sup> ابو معاوية عن الأعمش عن شقيق بن سلمة عن الصبي<sup>٢</sup> بن معبد قال: كنت<sup>٣</sup> حديث عهد بالجاهلية والنصرانية فأسلمت

= حجات عديدة - كما في عمدة القارى وفتح البارى، وقد انكره من في قلبه زيغ و غيظ بالأحاديث كوسى بن جزار الله - عامله الله بما يليق به . و روى الشيخان عن انس رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر اربع عمر، كلهن في ذى القعدة الا التى مع حجته : عمرة من الحديبية او زمن الحديبية في ذى القعدة، و عمرة من العام المقبل في ذى القعدة، و عمرة من الجمرانة حيث قسم غنائم حنين في ذى القعدة، و عمرته مع حجته - انتهى . و رواه البيهقى في مواضع من سننه . و هذه الاخبار دالة على انه صلى الله عليه وسلم كان قارنا و حديث كتاب الحجة اصرح في ذلك . (١) بهذا الاسناد اخرجه البيهقى والطحاوى و ابو داود و ابن ماجه نحوه .

(٢) ضبطه الشيخ السندى في حاشيته على ابن ماجه : بفتح صاد مهملة و فتح باء موحدة و تشديد ياء مثناة من تحت - ج ٢ ص ٢٢٧ من طبع المطبع التازية بمصر، و الفاضل ابو الوفاء ضبطه بالتصغير في تعليقه على آثار الامام ابى يوسف و هو كذلك في المغرب ج ١ ص ٢٩٧، و بتصغيره مرئخما سمي صبي بن معبد التغلبى، اسلم ز لقي زيد بن صوحان - اهـ، و هو الصواب .

(٣) في سنن ابى داود و ابن ماجه «كنت رجلا نصرانيا فأسلمت»، و عند البيهقى في رواية «كنت رجلا اعرانيا نصرانيا فأسلمت» و هو عند ابى داود، و في رواية عند الطحاوى و البيهقى «كنت حديث عهد بجاهلية و نصرانية فأسلمت فاجتهدت»، زاد ابو داود و البيهقى في رواية «فأتيت رجلا من عشيرتى يقال له نديم بن ثرلة فقلت له : يا هناه انى حريص على الجهاد و انى وجدت الحج و العمرة مكتوبين على فكيف لى بأن اجمعهما ؟ فقال : اجمعهما و اذبح ما استيسر من الهدى، فأهللت بهما جميعا» - الحديث .

وقرنت الحج والعمرة فأهلكت بهما<sup>١</sup> فررت على زيد بن صوحان و سلمان ابن ربيعة بالعذيب<sup>٢</sup> وانا اهل بهما<sup>٣</sup> فقال احدهما لصاحبه : لهذا اضل من بعيراهله ؛ وقال الآخر أيهل<sup>٤</sup> بهما جميعا قال : نخرحت كأنى احملاهما على عنقي حتى دخلت<sup>٥</sup> على عمر رضى الله عنه فذكرت له ما قالوا ، قال : انهما لا يقولان<sup>٦</sup> شيئا ، هديت لسنة نبيك [صلى الله عليه وآله وسلم]<sup>٧</sup> .

- (١) عند ابى داود « فأهلكت بهما معا » وعند الطحاوى « جميعا » والمعنى فى الوجهين صحيح .  
 (٢) العذيب مصغر من العذب ، اسم ماء بنى تميم على مرحلة من الكوفة .  
 (٣) أى جميعا - كما فى الطحاوى و البيهقى و ابى داود و ابن ماجه و غيرها .  
 (٤) فى نسخ الكتاب بدون لام الابتداء و هى فى غيره من البيهقى و ابن ماجه و الطحاوى و غيرها ، و عند ابى داود « ما هذا بأقته من بعيره » .  
 (٥) فى نسخ الكتاب بدون همزة الاستفهام و زدتها لما فى الطحاوى و البيهقى « أيهل بهما جميعا » بالاستفهام .

(٦) أى مقولتيهما ، و عند البيهقى فى رواية « كأنما احملاهما على ظهري » و فى اخرى له « فكأنما القى على جبل » و هو عنه ابى داود ايضا ، و عند ابن ماجه « فكأنما حملا على جبلا » بكلمتيهما ، و عند الطحاوى « و كأن بيدي على عنقي » .  
 (٧) زاد ابو داود و البيهقى : فقلت له : يا امير المؤمنين ! انى كنت رجلا اعرايا نصرانيا و انى اسلمت و انا حريص على الجهاد و انى وجدت الحج والعمرة مكتوبين على فأتيت رجلا من قومي فقال لى : اجزمهما و اذبح ما استيسر من الهدى ، و انى أهلكت بهما معا . زاد ابن ماجه : فأقبل عليهما فلامهما - ثم أقبل على الحديث .

- (٨) هكذا عند البيهقى ، و عند الطحاوى « فقال : انهما لم يقولوا شيئا » بالجزم والسكون .  
 (٩) زدت لما فى ابى داود و ابن ماجه و الطحاوى و البيهقى و غيرهم ، و قول عمر =

== رضى الله عنه : هديت - الحج يدل على ان منعه كان لمصلحة و لا فقد كان يعتقد الجمع سنة - قاله السندى على ابن ماجه . قلت : و سبق من سنن البيهقى ان عمر رضى الله عنه يريد بذلك ان لا يهجر البيت و يقول : افردوا الحج واستقبلوا السفر للمرة ، و لا ينهى عن التمتع و القران ، كيف و قد روى الطحاوى بسنده عن طاوس عن ابن عباس قال يقولون : ان عمر نهى عن المتعة قال : لو اعتدلت في عام مرتين ثم حججت لجمعتها مع حجتى . و عن نافع عن ابن عمر ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : افصلوا بين حجكم و عمرتكم فانه اتم لحج احدكم ، و اتم لعمرته ان يعتمر في غير اشهر الحج . و عن ابن شهاب قال قلت : لسالم : ليم نهى عمر رضى الله عنه عن المتعة و تدفعها رسول الله صلى الله عليه و سلم و فعلها الناس معه ؟ فقال : اخبرنى عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ان عمر رضى الله عنه قال : ان اتم العمرة ان تفردوها من اشهر الحج و الحج اشهر معلومات فاخلصوا فيهن الحج و اعتمروا فيما سواهن من الشهور . فأراد عمر رضى الله عنه بذلك تمام العمرة لقول الله عز وجل : « و آتموا الحج و العمرة لله » . قال الطحاوى : فأراد بذلك عمر ان يزار البيت في كل عام مرتين و كره ان يتمتع الناس بالعمرة الى الحج فيلزم الناس ذلك فلا يأتون البيت إلا مرة واحدة في السنة لالكرهه التمتع لانه ليس من السنة . اهـ . و الظاهر ان القران و التمتع اداء للنسكين في سفر واحد سواء وقع التحلل فيما بينه اولاً ، و ذلك يوجب ان لا يأتى الناس الى البيت إلا مرة واحدة في السنة بخلاف الافراد فانه يلزمهم العود اليه ثانياً للعمرة فأحب ان يزار البيت مرة بعد اخرى ، و به صرح الامام محمد في الموطأ حيث قال : أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : افصلوا بين حجكم و عمرتكم فانه اتم لحج احدكم ، و اتم لعمرته ان يعتمر في غير اشهر الحج . قال محمد : يعتمر الرجل و يرجع الى اهله ثم يحج و يرجع الى اهله فيكون ذلك ==

اخبرنا محمد قال اخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت منصور بن المعتمر يذكر عن ابراهيم عن<sup>١</sup> مالك بن الحارث عن ابي نصر السلمي قال: لقيت علي بن ابي طالب رضى الله عنه وقد اهل بالعمرة والحج فقلت [له]<sup>٢</sup>: انى اهلكت بالحج أ فأستطيع أن اضم اليه<sup>٣</sup>. عمرة؟ فقال: لا<sup>٤</sup> إنك لو كنت

= في سفرين افضل من القران، ولكن القران افضل من الحج مفردا والعمرة من مكة ومن التمتع والحج من مكة لأنه اذا قرن كانت عمرته وحجته من بلده، واذا تمتع كانت حجته مكية، واذا افرد بالحج كانت عمرته مكية، فالقران افضل - وهو قول ابي حنيفة والامة من فقهاءنا - انتهى .

(١) بهذا الاسناد أخرجه الطحاوى في ج ١ ص ٤٠٦ من شرح معاني الآثار قال: ثنا يونس قال ثنا سفيان به، وهو ابن عيينة .

(٢) هذا هو الصحيح عندى فان ابراهيم النخعي يروى عن مالك بن الحارث السلمي الرقى الكوفي - راجع ترجمته في ج ١٠ ص ١٣ من التهذيب . وهو ثقة وقد روى عنه منصور ايضا كما فيه . وقد وقع في الطحاوى «عن ابراهيم او عن مالك بن الحارث، بالشك» ، ويمكن ان يكون هكذا: منصور عن ابراهيم عن مالك ومنصور عن مالك؛ يعنى منصورا يروى عن مالك، بواسطة وبدونها - والعلم عند الله . وقد رواه الطحاوى ايضا من طريق شعبة عن منصور عن مالك بن الحارث به بدون واسطة، ومن طريق ابي عوانة عن منصور عن ابراهيم عن مالك عن ابي نصر مثله بواسطة النخعي، فلم ان كيلا الطريقين صحيح، وحرف «او» يعنى الواو او زيادة من الراوى .

(٣) لفظ «له» ساقط من الأصول، وزدته من شرح معاني الآثار .

(٤) في الأصول «استطيع» بدون الهمزة والفاء . ولا بد منهما وهن في معاني الآثار .

(٥) في الأصول «اليها» وهو خطأ فان المرجع ليس في الأصول .

(٦) كلمة «لا» سقطت من النسخ وهى فى معاني الآثار للطحاوى .

كتاب الحج ( القرآن بين الحج والعمرة ) ج - ٢

بدأت بالعمرة فأردت ان تضيف اليها حجة<sup>١</sup> . فقلت : كيف اصنع اذا اردت ذلك؟ قال : تفيض<sup>٢</sup> عليك اداوة<sup>٣</sup> ثم تهل<sup>٤</sup> بهما جميعا ، فاذا قدمت<sup>٥</sup> طفت<sup>٦</sup> لكل واحد منهما طوافا ،<sup>٧</sup> ثم لا يحل منك شيء<sup>٨</sup> حتى يوم النحر . فقال<sup>٩</sup> منصور : فذكرت ذلك لمجاهد فقال : قد كنا<sup>١٠</sup> نقتى بطواف واحد ، فأما<sup>١١</sup>

(١) كذا في الأصول ، و زاد في معاني الآثار « اصفتها » .

(٢) وفي رواية الطحاوى « تصب » .

(٣) زاد الطحاوى « من ماء » .

(٤) في رواية الطحاوى « ثم تحرم » .

(٥) كذا في الأصل - يعنى : قدمت مكة - ف .

(٦) زاد للطحاوى بعد قوله « جميعا » « و تطوف لكل واحد منهما طوافا » .

(٧-٧) في جميع نسخ الكتاب « ثم لا يحل منك شيئا ، وهو خطأ .

(٨) في آثار ابى يوسف « قال منصور : فلقيت مجاهدا و هو يقتى الناس بطواف واحد اذا قرن ، فلما حدثته الحديث عن على قال : لو كنت سمعت بهذا الحديث لم أفت الا بطوافين ، فأما بعد اليوم فاقى لا اقى إلا بهما - اه .

(٩) في رواية الطحاوى « ما كنت قى الناس الا بطواف واحد ، فأما الآن فلا - اه .

(١٠) هو صحيح على ما فى الطحاوى وغيره ؛ وفي بعض النسخ « و اما ، بالواو وهو ايضا صحيح . ثبت بأسانيد قوية عن على و ابن مسعود بل عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ايضا ان القارن طوف طوافين ويسعى سعيين ، و تعرف عليا من هو :

هذا الذى تعرف البطحاء وطأته و البيت يعرفه و الحل و الحرم .

و هو العمدة و فيه الأسوة فى هذا الباب فانه احرم باحرام النبي صلى الله عليه و سلم و جاء من ابن عمر ، و صاحبه و راققه فى حجه ، فلا يمكن ان يترك ما فعله =



= صلى الله عليه وسلم او يفعل ما لم يفعله صلى الله عليه وسلم وهو باب مدينة العلم ثم لما كان من قنواه ما علمت ومن مذهبه ما عرفت علم به انه لا بد ان يكون عنده اسوة من رسول الله صلى الله عليه وسلم او عهد به فانه تعلم منه ما تعلم ، وطاف على طوافه . والحافظ ابن حجر ايضا اقر في باب القرآن من فتح الباري بكون اسانيدها لا بأس بها وصالحة للاحتجاج . كيف لا وقد اخرج النسائي في سننه الكبرى كما في ج ٣ ص ١١٠ من نصب الراية : عن حماد بن عبد الرحمن الانصاري عن ابراهيم بن محمد بن الحنفية قال : طفت مع ابى وقد جمع بين الحج والعمرة فطاف لهما طوافين وسمى لهما سعين ؛ وحدثني ان عليا فعل ذلك ، وقد حدثه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك - انتهى . قال صاحب التنقيح : وحماد هذا ضعفه الأزدي وذكره ابن حبان في الثقات ، قال بعض الحفاظ : هو مجهول والحديث من اجله لا يصح - انتهى . قلت ذكره الحفاظ في ج ٣ ص ١٨ من التهذيب ولم يذكر فيه انه مجهول ، وانما قال « ضعفه الأزدي » وهو وتضعفه في اى مرتبة من الاعتبار ؟ راجع له مقدمة فتح الباري للحافظ ابن حجر تميز لك القشر من اللباب - انظر ص ٣٩٨ منها في ترجمة خيثم ، وشذ الأزدي قال : منكر الحديث . وغفل ابو محمد بن حزم فاتبع الأزدي وافرد فقال : لا يجوز الرواية عنه . وما درى ان الأزدي ضعيف فكيف يقبل منه تضعيف الثقات . وفي ص ٣٨٩ منها والأزدي لا يرجع على قوله - اه . وفي ص ٣٨٣ منها : وقال ابو الفتح الأزدي منكر الحديث غير مرضي ، ولا عبرة بقول الأزدي لانه هو ضعيف ، فكيف يعتمد في تصنيف الثقات - اه . وفي ص ٣٩١ من ترجمة بهز بن اسد ، وشذ الأزدي فذكره في الضعفاء وقال : لانه كان يتحامل على علي . قلت : اعتمده الأئمة ولا يعتمد على الأزدي - اه . وامثاله في المقدمة كثير ، ولو سلم فقد ذكره ابن حبان في الثقات فهو مختلف فيه لحديثه لا ينزل عن الحسن مع ان تضعفه =

== مبهم غير مفسر ، ولو سلم فالآثار و شواهد بعضها فيكون صالحا للاحتجاج ؛  
 ولما قال الذهبي في الميزان . « ضعفه الأزدي » قال الحافظ في اللسان : قلت : ذكره  
 ابن حبان في الثقات . وليس في الميزان و اللسان و التهذيب انه مجهول . وقد  
 روى عن ابراهيم بن محمد و محمد بن عبد الله الشيباني ، و عنه اسرائيل و مندل بن  
 علي ، و هذا يكفي لرفع الجهالة منه ، و بعضه حديث آخر أخرجه الدارقطني في سننه :  
 ثنا ابو محمد بن صاعد ثنا محمد بن يحيى الأزدي ثنا عبد الله بن دأود عن شعبة عن حميد  
 ابن هلال عن مطرف عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه و سلم طاف طوافين  
 و سعى سبعين . ثم قال الدارقطني « يقال ان محمد بن يحيى حدث بهذا الحديث من  
 حفظه قوم في مثله ، و الصواب بهذا الاسناد ان النبي صلى الله عليه و سلم قرن الحج  
 و العمرة ، و ليس فيه ذكر للطواف و لا للسعي ؛ و قد حدث به محمد بن يحيى  
 مرارا على الصواب ؛ و يقال أنه رجوع عن ذكر الطواف و السعي . قال في الجوهر  
 النقي ج ٥ ص ١٠٩ : قلت قوله « حدث به من حفظه قوم » لم ينسبه الى احد من  
 يعتمد عليه ، و كذا قوله « و يقال أنه رجوع عنه » و الظاهر ان المراد أنه سكت  
 عنه ، و اذا ذكر هذه الزيادة مرة وسكت عنها مرة لعذر لا تترك الزيادة ، ولو  
 كان في الحديث علة اخرى غير هذا لذكرها الدارقطني ظاهرا - انتهى . و الحديث  
 نقله في ج ٣ ص ١١١ من نصب الراية ثم نقل اثر ابراهيم النخعي عن الصبي بن  
 معبد في الجوهر النقي من المحل الذي مضى من قبل في هذا الكتاب من طرق ، ثم قال  
 « و النخعي وان لم يدرك عمر و لا الصبي فقد قال ابو عمر في اوائل التهديد : و كل من  
 عرف بأنه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليس و ترسيله مقبول ، فراسيل سعيد بن المسيب  
 و محمد بن سيرين و ابراهيم النخعي عندهم صحاح » . ثم ذكر ابو عمر بسنده عن الأعمش  
 « قلت لابراهيم : اذا حدثني حديثا فاسنده ، قال : اذا قلت عن عبد الله - يعني ابن  
 مسعود - فاعلم انه عن غير واحد ، و اذا سميت لك احدا فهو الذي سميت . » =

== قال ابو عمر الى هذا نزع من اصحابنا من زعم ان مرسل الامام اولى من مسنده لأن في هذا الخبر ما يدل على ان مراسيل النخعي اولى من مسانيد، وهو لعمري كذلك . وقال الیهقی: فی باب ترك الوضوء من القهقهة : قال ابن معين: مراسلات النخعي صحيحة إلا حديث تاجر البجليين وحديث الضحك في الصلاة . انتهى . واما قوله « ان ابراهيم لم يدرك الصبي بن معبد » فلي فيه قلق بل عندي لا يصح ولم يقل في علمي غير ابن حزم في المحلى اذا مر على هذا الأثر، وذكر الحافظ في ترجمة الصبي بن معبد من التهذيب فيمن رواه عنه ابراهيم النخعي ولم يقل انه لم يدركه ولا في ترجمة ابراهيم قال « انه لم يدرك الصبي بن معبد » ونقل فيه اقوال الأئمة فيمن لم يدركه ولم يذكر فيهم الصبي بن معبد، ولو كان لذكره البتة، فابراهيم عن الصبي متصل موصول، فلعل المحدث ابن التريكي تبع في ذلك ابن حزم في المحلى علا ان الثبوت ليس بموقوف على طريق: حماد بن سلمة عن حماد ابن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي ان الصبي بن معبد قرن بين العمرة والحج فطاف لهما طوافين وسعى سبعين ولم يحل بينهما، واهدى . واخبر بذلك عمر بن الخطاب فقال: هديت لسنة نبينا صلى الله عليه وسلم - اهـ ؛ بل فيه مرفوعات . وآثار عمر بأسانيد لا بأس بها ، و الى الآن لم يتعين معنى قوله صلى الله عليه وسلم: « طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكفيك لحجك وعمرتك » وقوله او قول عائشة وغيرها: واما الذين كانوا يجمعون بين الحج والعمرة فأنما طافوا طوافا واحدا - الحديث . وكذا معنى « دخلت العمرة في الحج » بعد في حيز الخفاء ، فدارت الانظار في امثال ذلك في حجة الوداع، وكل مشاها على ما في ذهنه وبنى على مذهبه وقد تركوا عمل الصحابة بأسره بل لم ينظروا اليه هذا .

استخبار واستطلاع : كم من طواف طاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت في حجة الوداع اذا دخل مكة ؟ ولا يذهب عنك انه صلى الله عليه وسلم كان =

قارنا، عليه الجمهور بل كاد ان يجمعوا عليه ، ولا يشتغل به الآن ، قالت عائشة رضى الله عنها على ما فى البخارى ص ٢١٩ : ان اول شىء بدأ به حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم انه توضأ ثم طاف - الحديث . وعن عبد الله بن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان اذا طاف بالبيت الطواف الاول يحب ثلاثة اطواف وبمشى اربعة ، وانه كان يسعى بطن المسيل اذا طاف بين الصفا والمروة - اه . وهذا الطواف متفق عليه ؛ واختلفوا فى كونه طوافا واحدا وطوافين ، والثانى طواف الافاضة والركن وهو المسمى بالزيارة ؛ فمن ابن عمر كما فى مسلم : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم افاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر بمى . قال نافع وكان ابن عمر يفيض يوم النحر ثم يرجع فيصلى الظهر بمى ، ويذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله . ولهذا الحديث . قال البخارى فى باب الزيارة : ورفع عبد الرزاق قال : حدثنا عبيد الله - اه . ومثله عن جابر وعائشة وابن عباس وغيرهم - رضى الله عنهم . والثالث طواف الوداع ، عن عائشة قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ليالى الحج - وذكرت الحديث ؛ وقالت : قضى الله العمرة وفرغنا من طوافنا من جوف الليل فأتينا بالمحصب فقال : فرغتم ؟ قلنا : نعم ! فأذن فى الناس بالرحيل فرباليت فطاف به ثم ارتحل متوجها الى المدينة - أخرجه البخارى ومسلم . وفيه احاديث آخر قولية وفلية عن غير عائشة فى كتب الحديث . فهذه الاطوفة الثلاثة متفق عليها بين الأئمة وهذه غير ما طاف بالبيت فى ليالى منى من النفل ، فمن ابن عباس : ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يزور البيت كل ليلة ما دام بمى - اه . وكم من طواف يطوف لىالى منى ؟ العلم عند الله تعالى . فما معنى قول عائشة « واما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فانما طافوا طوافا واحدا » - البخارى ؟ وقد جمع صلى الله عليه وسلم بين الحج والعمرة وساق الهدى وطاف ثلاث اطوفة فى حجة الوداع غير ما كان =

= في ليالى منى من اطرفة النفل ا وكان في الصحابة المفردون والمتمتعون والقارئون كما في حديث جابر وعائشة و انس و ابن عمر - رضى الله عنهم - وغيرهم . والمفرد طاف طواف القدوم ثم طواف الزيارة ثم طواف الوداع ، وكذا المتمتع طاف حين قدم طواف العمرة ثم حل ثم احرم بالحج ثم طاف طواف الافاضة ثم طواف الوداع ، وكذا القارن فعل ذلك كله ، فالفارق في افعال الافراد والمتمتع والقرآن الا بالاحرام والجمع وعدم الحل فيما بين العمرة والحج . وعندنا للقارن عند القدوم طوافان وسعيان فانه احرم باحرامين فيطوف للحجه ويسعى له ثم يطوف لعمرة ويسعى لها ، الا ان المتمتع يتحل بعد الفراغ عن افعال العمرة ، والقارن يبقى محرما الى يوم النحر لاجل احرام الحج وان كان قد فرغ من افعال العمرة ، ولا فرق بعد ذلك عندنا بين المفرد والقارن فيطوف للافاضة طوافا واحدا وللصدر طوافا واحدا ويحلق حلقة واحدا ويخرج من احرامه جميعا : فان كان الحديث على ظاهره وهو يخالف من يخالفنا في ذلك ايضا ، فقالوا : معناه طواف واحد للحج والعمرة ، قلنا : بل كان طوافا واحدا للحل منها لأن احرامهما لما كان واحدا وجب ان يكون الاحلال عنهما ايضا واحدا وهو بطواف الزيارة ، فالقارن اذا طاف طواف الزيارة حل من احراميه معا . ويؤيده ما روته عائشة كما في البخارى ومسلم . فطاف الذين اهلوا بالعمرة بالبیت بالصفا والمروة ثم حلوا ثم طافوا طوافا آخر بعد ان رجعوا من منى لحجهم ، واما الذين كانوا جمعوا الحج والعمرة فانما طافوا طوافا واحدا ، - اه - وهذا ظاهر في ان مقصود عائشة بيان الفرق بين القارنين وغيرهم في حق الحل لا غير ، يعنى ان المتمتعين حلوا من عمرتهم بطوافها ثم حلوا من احرام الحج بطوافه ، واحتاجوا الى طوافين : طواف للحل من عمرتهم ، وطواف آخر للحل عن حجهم ؛ واما الجامعون بينهما فلم يحلوا الا بطواف واحد ولم يحتاجوا للحل الى طوافين . =

الآن فلن افتي<sup>١</sup> إلا بطوافين .

قال محمد : وبقول<sup>٢</sup> علي بن ابي طالب رضي الله عنه نأخذ ، يضاف الحج

== وعند مسلم قوله عليه الصلاة والسلام « من كان معه هدى فليهل بالحج مع عمرته ثم لا يحل حتى يحل منهما » جميعا صريح في ذلك ، وفي البخاري اصرح من ذلك من باب ركوب البدن « ثم لم يحل من شيء حرم منه حتى قضى حجه » وفيه « فطاف لها طوافا واحدا فلم يحل حتى حل منهما جميعا » فهذا ينادى بأعلى نداء على ان مقصود عائشة الاصلى بيان الحل من الاحرام دون وحدة الطواف وتعدد في ابتداء الحالة حين دخل القارن مكة ، فانها ساكتة عن بيان ذلك كما فهمه غيرنا<sup>١</sup> والكلام في طواف القدوم و طواف العمرة للقارن بعد باق ، والحديث على ما ذكرنا لم يتعرض لها ، والاول عندنا سنة والثاني واجب ، ان ترك الاول لادم له عليه عندنا ، ويدخل ايضا عندنا في طواف العمرة كما انه يسقط من المعتمر اذا طاف و سعى للعمرة . و سياتي مزيد في ذلك .

وبالجملة طاف صلى الله عليه وسلم ثلاث اطوفة في حجة الوداع غير النفل ، فلا يصح قول عائشة « ما طافوا إلا طوافا واحدا ، إلا ان يؤل فيه - وكل نظر وجهة هو مولها ، فاستبقوا الخيرات .

(١) كذا في الأصل ؛ وفي الهندية « نفى » بصيغة جمع المتكلم - ف .

(٢) انظر قول الامام محمد وهو يقول « بقول علي بن ابي طالب نأخذ يضاف الحج الى العمرة ولا يضاف العمرة الى الحج » وشغب ابن حزم في المحلى بأن ابا حنيفة لم يجعل ما رواه ابن اذينة عن علي من انه لا يجوز لمن بدأ بالاهلال بالحج ان يضيف اليه عمرة حجة ، فما هذا التلاعب ؟ الى آخر ما تفوه به نفقات قبيحة ، ألا يستحي هو من الاقراء والبهتان على الائمة في الدين ؟ ولو انه استحي من الناس من قبل ان يبلغ الى الحياء من الملائكة ، ثم من الذي اليه معاده عز وجل لردعه عن ==

== هذه المجاهرة القبيحة ، المكذوبة على الأئمة - اعاذنا الله منها ! و هل عندك نص من قرآن او سنة صحيحة على أنه لو ان رجلا أضاف العمرة الى الحج قبل ان يعمل للحج لم يلزمه ذلك و يكون باطلا و غير جائز عنه ؟ ان كان فهاهنا به ان كنت بمن اتقى الله تعالى و إلا فاسكت و كف اللسان عن السباب ، و هل يقدر مثل ابن حزم على ان يثبت من على رضى الله عنه ان من اضافها الى الحج فها حكمه ؟ أهو باطل او أنه مسيء في ذلك ؟ ان كان الاول فها الدليل عليه ؟ و القياس و ترتب المقدمات بدية البطلان الممومة لا يعبأ بها و ان كان الثانى فيها و نعمت ؛ و هو القول و هو بمرأى منا و مسمع ! و ابن حزم لا يستحي من الكذب البحت فى اقواله جهارا ولا بمن حضره من الناس و الملائكة و من الله تعالى بحيث يقول قيل هذا « و أما الرواية عن على فأبو نصر بن عمرو و عبد الرحمن بن اذينة و زياد ابن مالك و رجل من بنى عذرة و رجل من بنى سليم لا يدري احد من خلق الله من هم ، - انتهى ! ألا ترى ان النخعي و مالك بن الحارث و عبد الرحمن روى كل منهم عن ابى نصر بن عمرو و ذكره ابن خلقون فى الثقات - كما فى التعجيل و اللسان و الميزان ؛ و من شيوخته على و ابن عمر رضى الله عنهم ، و قد سبقت الروايات عنه عن على و هو فى طبقات ابن سعد ص ١٦٦ - كما قال شيخ الحديث : نقله عنه بعض افاضل عصرنا . و عبد الرحمن بن اذينة هو ابن سلة العبدى الكوفى قاضى البصرة ، و ذكره البخارى فى باب قول الله عز و جل « من بعد وصية يوصى بها او دين » من الصحيح ، و روى عن ابيه و أبى هريرة و على بن أبى طالب رضى الله عنهم ، و عنه أبو إسحاق السبيعي و قتادة و يحيى الحضرمي و سلمة التيمي و الشعبي و جماعة . قال أبو داود : ثقة . و ذكره ابن حبان فى الثقات - كما فى ج ٦ ص ١٣٥ . و التهذيب ؛ بل ذكره بعضهم فى الصحابة و ليس بصواب . انظر تجاهل ابن حزم و تجاهره يقول « لا يدري احد من خلق الله تعالى من هو » فن عديم الحياء هو =

الى العمرة ولا يضاف العمرة الى الحج ، فان ' اضاف العمرة الى الحج قبل

= أو آتته الهدى ؟ لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم . وزياد بن مالك في ج ١ ص ٣٥٨ من الميزان و ج ٢ ص ٤٩٦ من اللسان ، قال الحافظ فيها : ذكره ابو حاتم ولم يجرحه ؛ وذكره ابن حبان في الثقات - انتهى . والبخارى ذكره في التاريخ ولم يقل فيه شيئا الا : لا يعرف له سماع من عبد الله ولا سماع الحكم منه . فأين قول ابن حزم ' لا يدرى احد من خلق الله من هو ' ، ولم يقل احد بأنه مجهول او لا يدرى من هو ؟ و مثل هذا الافراط في الرواة من ابن حزم كثير في كتابه ' المحلى ' ، ففرط في تضعيف الرواة ثم يطيل اللسان على الأئمة ويقول : . يقول في حقهم و شأنهم . و رجل من بني عذرة و رجل من بني سليم ، هو حريث ابن سليم العذري ذكره ابن قانع في معجم الصحابة و ذكره ابن حبان في ثقات التابعين و أخرج حديثه في صحيحه ؛ و روى عن ابي هريرة حديث الخط امام المصلى كما في ج ٢ ص ٢٣٦ من التهذيب . و ابن حزم يقول ' لا يدرى من هو من خلق الله تعالى ' ، و هو رجل من جيش اسامة قدمه يكشف له طريقه - قاله الواقدي كما في ج ١ ص ١٣٦ من تجريد اسماء الصحابة للذهبي .

(١) قال في نج ٤ ص ١٨٠ من مبسوط السرخسي : والعمرة لا تضاف الى الحج والحج يضاف الى العمرة قبل ان يعمل منها شيئا و بعد ان يعمل - هكذا نقل عن ابن عباس رضي الله عنه ؛ وهذا لأن الله تعالى جعل العمرة بداية والحج نهاية بقوله تعالى ' فمن تمتع بالعمرة الى الحج ' ، فن اضاف الحجة الى العمرة كان فعله موافقا لما في القرآن ، و من اضاف العمرة الى الحج كان فعله مخالفا لما في القرآن (من بداية ذكرها) فكان مسيئا من هذا الوجه (بأنه ترك بداية القرآن) ولكن مع هذا هو قارن فان القارن هو جامع بين العمرة والحج و هو جامع بينهما على كل حال إلا انه اذا اضاف الحج الى العمرة بأن اهل بالعمرة اولاً ثم =



ان يعمل للحج لزمه<sup>١</sup> ذلك وقد اساء .

= بالحج فهو جامع مصيب للسنة فيكون محسنا ، و من اهل بالحج ثم بالعمرة فهو جامع مخالف للسنة فكان مسيئا لهذا ( فان الترتيب لم يثبت فرضيته ولم يقيم برهان بعد على ان من فعل فعلا يكون مخالفا لما في القرآن او السنة من الاستحباب يكون فعله هذا باطلا غير جائز ، و من ادعى فعله اليان<sup>١</sup> وقد شغب هنا ابن حزم ولم يتأمل في النصوص لانه ظاهري الأنظار ) ويلزمه في الوجهين جميعا ما اوجب الله تعالى على المتمتع المترفق باداء النسكين في سفر واحد كما قال الله تعالى « فن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى » وهو شاة في قول علي وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم ، و في قول ابن عمر وعائشة رضي الله عنهم بدنة ، و اخذنا بالأول لحديث جابر رضي الله عنه قال « تمتعنا بالعمرة الى الحج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشتركتنا في البدنة عن سبعة » فان لم يجد الهدى فعليه صوم ثلاثة ايام في الحج والأفضل ان يصوم قبل يوم التروية يوم ، ويوم التروية ويوم عرفة لأن صوم اليوم بدل عن الهدى فالأولى ان يؤخره الى آخر الوقت الذي يفوته بمضيه رجاء ان يجد الهدى - انتهى . وراجع المبسوط من ج ٤ ص ١٨٠ الى ص ١٨٧ من مسائل هذا الباب ، و ج ٢ ص ٢٢٧ من آخرباب الجنائيات من ردالمحتار وفيه تفصيل كاف شاف واف ، و ج ٢ ص ١٦٧ من البدائع .

(١) و صار قارنا لأن الجمع بينهما مشروع في حق الآفاق لكنه خطأ السنة فيصير مسيئا هداية و عليه دم شكر لقلة اساءته ولعدم نذب رفض عمرته . قال في الفتح: و ان ادخل احرام العمرة على احرام الحج فان كان قبل ان يطوف شيئا من طواف القدوم فهو قارن مسيء و عليه دم شكر ، و ان كان بعدما شرع فيه و لو قليلا فهو أكثر اساءة و عليه دم - اهـ . فهذا نص صريح في وجوب الدم =

اخبرنا محمد<sup>١</sup> قال اخبرنا سفيان بن عيينة عن صدقة بن يسار عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : عمرة في الحج احب<sup>٢</sup> الى من عمرة في = في صورتين ، وان الأول دم شكر - اى اتهاقا ، والثانى دم جبر او شكر على الخلاف الآتى - رد المختار .

(١) بهذا الاسناد أخرجه الطحاوى في ج ١ ص ٣٧٠ من شرح الآثار قال : حدثنا يونس قال ثنا سفيان قال ثنا صدقة بن يسار سمع ابن عمر يقول « عمرة في العشر الأول من ذى الحجة احب الى من ان اعتمر في العشر الباقى » ، فحدثت به نافعاً قال : نعم اعمره فيها هدى او صيام احب اليه من عمرة ليس فيها هدى ولا صيام - انتهى . و أخرجه من طريق أخرى عن صدقة ايضاً قال : حدثنا ابن مرزوق قال ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث قال ثنا شعبة قال ثنا صدقة بن يسار و ابو يعفور سمعا ابن عمر رضى الله عنه يقول : لأن اعتمر في العشر الأول من ذى الحجة احب الى من ان اعتمر في العشر الباقى - انتهى . و روى الامام في « باب الرجل يشتر في اشهر الحج ثم يرجع الى اهله من غير ان يحج » من المؤطأ نحوه عن ابن عمر : اخبرنا مالك حدثنا صدقة بن يسار المكي عن عبد الله بن عمر انه قال : لأن اعتمر قبل الحج و اهدى احب الى من ان اعتمر في ذى الحجة بعد الحج . قال محمد : كل هذا حسن واسع ، ان شاء فعل و ان شاء قرن و اهدى فهو افضل من ذلك - انتهى .

(٢) لأن فيه اتباعاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع و اجلالاً لقول المشركين و مخالفة تامة لهم حيث كانوا يمنعون عنه . و فى الصحيحين عن ابن عباس قال : كانوا - اى اهل الجاهلية - يرون العمرة فى اشهر الحج من افجر الفجور فى الأرض ؛ و هذا من مبتدعاتهم الباطلة التى لا اصل لها - كما فى شرح الزرقانى .

## العشرين البواقي .

(١) كذا في نسخ كتاب الحجّة الموجودة عندي « في العشرين البواقي » ، و عند الطحاوي كما عرفت « في العشر البواقي » . قال الطحاوي : حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا حماد عن عطاء بن السائب عن كثير بن جهمان قال : حججنا و فينا رجل اعجبني فلي بالعمرة و الحج فبعينا ذلك عليه فسلنا ابن عمر رضي الله عنهما قتلنا : ان رجلا منا لي بالعمرة و الحج فما كفارته ؟ قال : رجع بأجرين و ترجعون بأجر واحد . حدثنا يونس قال ثنا ابن وهب ان مالكا حدثه عن صدقة بن يسار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : و الله ! لئن اعتمر قبل الحج و اهدى احب الى من ان اعتمر بعد الحج في ذى الحجّة - انتهى . و قد رواه محمد عن مالك في الموطأ كما سبق . ثم قال الطحاوي : فهذا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ايضا قد فضل العمرة التي في اشهر الحج على العمرة في غير اشهر الحج فدل ذلك على صحة ما روى ابن عباس عن عمر رضي الله عنهم لأن ابن عمر رضي الله عنهما لو كان يسمع ذلك من عمر رضي الله عنه كما في حديث عقيل عن الزهري اذا لما قال بخلاف ذلك لانه قد سمع اياه ، قاله بحضرة اصحاب النبي صلى الله عليه و سلم لا ينكر عليه منكر ولا يدفعه عنه دافع و هو ايضا فلا يدفعه عنه و لا يقول له : ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قد كان فعل هذا ! و لكن المحكي في ذلك عن عمر رضي الله عنه هو ارادة عمر رضي الله عنه ان يزار البيت ، و باقي كلام بعد ذلك فكلام سالم خلطه الزهري بروايته فلم يتميز - انتهى . قال الامام محمد في الموطأ من باب القران : اخبرنا مالك اخبرنا نافع ان عبد الله بن عمر خرج في الفتنة معتمرا و قال « ان صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه و سلم » قال : تخرج فاهل بالعمرة و سار حتى اذا ظهر على ظهر البيداء التفت الى اصحابه و قال « ما امرهما إلا واحد ، اشهدكم اني قد اوجبت الحج مع العمرة » تخرج حتى اذا جاء البيت طاف به و طاف بين الصفا و المروة سبعا سبعا لم يزد =

= عليه و رأى ذلك مجزياً عنه و اهدى . اخبرنا مالك حدثنا صدقة بن يسار المكي قال سمعت عبد الله بن عمر رضى الله عنهما و دخلنا عليه قبل يوم التروية يومين او ثلاثة و دخل عليه الناس يسألونه فدخل عليه رجل من اهل اليمن فقال : يا ابا عبد الرحمن انى ضفرت رأسى و احرمت بعمرة مفردة فاذا ترى ؟ قال ابن عمر رضى الله عنهما : لو كنت معك حين احرمت لأمرتك ان تهمل بهما جميعا ، فاذا قدمت طقت بالبيت و بالصفة و المروة و كنت على احرمك لا تحل من شئ حتى تحل منهما جميعا يوم النحر ، و تحر هديك . و قال له ابن عمر : خذ ما تطاير من شعرك و اهد . فقالت له امرأة فى البيت : و ما هديك يا ابا عبد الرحمن ؟ قال : هديه ثلاثا كل ذلك يقول هديك . قال : ثم سكوت ابن عمر رضى الله عنهما حتى اذا اردنا الخروج قال : اما والله لو لم اجد إلا شاة لكان ارى ان اذبحها احب الى من ان اصوم . قال محمد : و بهذا نأخذ ، القران افضل كما قال عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ، فاذا كانت العمرة و قد حضر الحج فطاف لها و سعى فليقتصر ثم ليحرم بالحج ، فاذا كان يوم النحر حلق ، و شاة تجزيه كما قال عبد الله بن عمر رضى الله عنهما - و هو قول ابى حنيفة و العامة من فقهاءنا . اخبرنا مالك اخبرنا ابن شهاب ان محمد بن عبد الله بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب حدثنا انه سمع سعد بن ابى وقاص و الضحاك ابن قيس عام حج معاوية بن ابى سفيان و هما يذكرا ان التمتع بالعمرة الى الحج فقال الضحاك بن قيس : لا يصنع ذلك إلا من جهل امر الله تعالى . فقال سعد ابن ابى وقاص رضى الله عنه : بئس ما قلت ا قد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم و صنعناها معه . قال محمد : القران عندنا افضل من الافراد بالحج و افراد العمرة فاذا قرن طاف بالبيت لعمرة و سعى بين الصفا و المروة و طاف بالبيت لحجته و سعى بين الصفا و المروة طوافان و سعيان احب اليانا من طواف واحد و سعى واحد ، ثبت ذلك بما جاء عن على بن ابى طالب انه امر القارن بطوافين =

اخبرنا محمد. قال اخبرنا سفيان الثوري<sup>١</sup> عن<sup>٢</sup> بكير بن عطاء<sup>٣</sup> عن  
حريث بن سليم<sup>٤</sup> أنه سمع علي بن أبي طالب رضي الله عنه يلبي بالعمرة  
والحج جميعا<sup>٥</sup>.

== وسعينا ؛ وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعامه من قهائنا -  
اتهى . وسيجيء مزيد لهذا إن شاء الله تعالى .

(١) أخرجه الطحاوى في ج ١ ص ٢٧٦ من شرح معاني الآثار بهذا الاسناد فقال :  
حدثنا علي بن شية قال ثنا خلاد بن يحيى قال ثنا سفيان الثوري عن بكير بن عطاء  
قال حدثني حريث بن سليم العذري عن علي رضي الله عنه أنه لبي بهما جميعا ، فهاء  
عثمان رضي الله عنه فقال علي رضي الله عنه : اما انك قد رأيت ا - انتهى . وقد  
أخرجه من طرق عن علي رضي الله عنه ابن حزم في المحلى ج ٧ ص ١٧٧ ثم تكلم  
فيه في ج ٧ ص ١٧٨ منها ، والعجب من المعلق كيف سكت هنا وكان حقا  
عليه غير السكوت .

(٢-٢) في نسخ كتاب الحج « بكير عن عطاء » وهو غلط ، وما كتبه فهو في  
آثار الطحاوى والمحلى وهو في ج ١ ص ٤٩٤ من التهذيب . هو الليث الكوفي ، ثقة  
شيخ صالح لا بأس به ، من رجال الأربعة .

(٣) هو العذري كما علمت من الطحاوى ، وهو في ج ١ ص ٤٩٤ وج ٢ ص ١٣٥  
من التهذيب و ص ١٣٦ من تجريد الاسماء للذهبي ، وهو رجل من بني عذرة ورجل  
من بني سليم ، وهو الذي لم يعرفه ابن حزم في المحلى وانكر وجوده في العالم  
وقال ما قال من غير تحقيق لكون الأثر مخالفا لهواه ، وهذا دأبه في جميع الكتاب .  
(٤) في الآثار الطحاوى : أنه لبي بهما جميعا فهاء عثمان فقال علي . اما انك قد رأيت ا ،  
أي رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه فعله . ولعل نهى عثمان رضي الله عنه  
عن القرآن لم يكن على التحريم بل على مصلحة رأها كالفاروق بأنه لا يصير البيت =

== مهجورا بسبب السفر في السنة مرة واحدة ، ولذا لم ينه عثمان رضي الله عنه عليا ولا اصحابه عن القرآن ، بل بين وجه المنع . وقد نقل ابن القيم حديثا في اعلام الموقعين يدل عليه : قال محمد بن اسحاق ثني يحيى بن عباد عن عبد الله بن الزبير قال : انا والله مع عثمان بن عفان بالحجفة اذ قال عثمان رضي الله عنه - وذكر له التمتع بالعمرة الى الحج : اتموا الحج واخلصوه في أشهر الحج ، فلو اخرتم هذه العمرة حتى تزوروا هذا البيت زورتين كان افضل فان الله قد اوسع في الخير . فقال له علي رضي الله عنه : عمدت الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورخصة رخص الله بها في كتابه تضيق عليهم فيها وتنهى عنها ، وكانت لذى الحاجة والناثى الدار - اهـ . ثم اهل على بعمرة وحج معا فأقبل عثمان بن عفان على الناس فقال : أنهيت عنها ؟ اني لم انه عنها ، انما كان رأيا اشرت به . فن شاء اخذه ومن شاء تركه . انتهى . ومن هذا تبين ان نهى عثمان رضي الله عنه لم يكن على التحريم بل كان على ما كان من امر عمر رضي الله عنه كما سبق بل تبعه فيه . وقد صرح الحافظ العسقلاني في ج ٣ ص ٣٤٤ من الفتح بأن عمر هو اول من نهى عنها وكان من بعده كان تابعا له في ذلك ، ففي مسلم ايضا : ان بن الزبير كان ينهى عنها ، وابن عباس يأمر بها فسألوا جابرا فأشار الى ان اول من نهى عنها عمر - اهـ من باب التمتع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال في باب التمتع والقرآن والافراد ص ٣٢٧ : وجواز الاستنباط من النص لان عثمان لم يخف عليه ان التمتع والقرآن جائز انما نهى عنها ليعمل بالافضل كما وقع لعمر ، لكن خشى على ان يحمل غيره النهى على التحريم فأشاع جواز ذلك ، وكل منهما يجتهد مأجور - انتهى . فمضى قوله في جواب علي رضي الله عنه كما هو عند مسلم : قال : اجل ! ولكننا كنا خائفين - اى من ان يهجر البيت . وقال القرطبي : اى من ان يكون اجر من افراد اعظم من اجر من تمتع .

اخبرنا محمد<sup>١</sup> قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد<sup>٢</sup> عن طاوس قال :  
لو حججت الف حجة لم ادع القران<sup>٣</sup> ؛ حتى لقد كنا ندعوه<sup>٤</sup> الحج الأكبر  
والحج الأصغر ، ونرى ان حج من لم يقرن لم يكمل .

(١) اخبره الامام محمد في كتاب الآثار ايضا بهذا الاسناد والمثل . و اخبره  
الامام ابو يوسف ايضا في آثاره من رقم ٤٧٩ ص ٩٩ قال : حدثنا يوسف عن  
ايه عن ابى حنيفة عن حماد عن طاوس انه قال : لو حججت الف حجة لم اكن  
لادع القران ؛ حتى ان كنا ندعوه : الحج الأكبر والحج الأصغر . ونرى  
ان حج من لم يقرن ليس بكامل - انتهى . قال الامام محمد في الآثار بعد روايته :  
قال محمد : و به نأخذ ، القران عندنا أفضل من غيره . وكل جميل حسن ، و هو  
قول ابى حنيفة رحمه الله - انتهى .

(٢) و هو ابن ابى سليمان الفقيه المشهور الكوفي .

(٣) لكونه جامعاً بين النسكين : الحج و العمرة ، و اتباعاً للقرآن الكريم وفعله  
صلى الله عليه وسلم ، و مخالفةً للشركين حيث ظنوا ان العمرة في اشهر الحج من  
أجر العجور - و الله اعلم .

(٤) وقع في الهندية « ندعوه » بالناء الفوقانية و هو خطأ ، و في آثار ابى يوسف « حتى  
ان كنا ندعوه » كما عرفت .

(٥٠٥) و في الهندية « و ترى ان من حج من لم يقرن » و هو خطأ . و في آثار ابى يوسف  
« ليس بكامل » مكان « لم يكمل » و هو من الكمال . و قد بسط ابن القيم في زاد  
المعاد و أطلال و أشيع و أثبت بيضعة و عشرين حديثاً انه صلى الله عليه وسلم كان  
قارنًا ، و اجاب عن قال بخلافه ، و فصل الكلام في هذا البحث في فصول عديدة -  
راجع من ج ١ ص ٢٤٩ الى ص ٢٧٥ من زاد المعاد من طبع مطبعة محمد علي  
صبيح ميدان الأزهر بمصر ، و هو مملوء بالأغلاط والتصحيقات لم يهتم اصحاب

المطبوعة بتصحيحه حق الاعتناء، وفيه سقطات أيضا مغلطة بالمقصود. وإن كان لنا خلاف معه في بعض الفصول لكنه قد اشبع الكلام على احسن النظام في حجه صلى الله عليه وسلم هذا. وقد اطلال فيه الكلام الامام الطحاوى ايضا في البابين من شرح معاني الآثار - فمليك به ثم بالجواهر النقي وفتح القدير للمحقق ابن الهمام ونصب الراية وعمدة القارى وفتح البارى من الأبواب المختلفة من الصحيح حتى اسفر الصبح من الليل وتميز الذهب من اللجين.

اعلم انى قد اشرت من قبل انه صلى الله عليه وسلم قد طاف ثلاث اطوفة في الحج سوى الاطوفة التى كانت لىالى منى وطواف الزيارة الذى هو ركن الحج، وطواف الصدر الذى هو طواف الوداع لاخلاف فيهما بين طوائف العلم والدين، واختلفا في انه صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة محرم بالقرآن طاف طوافا واحدا وسعى سعيًا واحدا او طاف طوافين وسعى سعيين؟ قلنا بالثانى وهو مروي عن عمر بن الخطاب وعلى ابن ابى طالب وابن مسعود وعمران بن حصين والحسن بن على والحسين بن على رضى الله عنهم، فى اسانيد بعضهم كلام ينتفر عنه باعتضاد البعض البعض. واحاديث طواف واحد مع كثرتها فى بادى الانظار وصحتها ليست نصا محكما لا يمتثل التأويل الغلبي الذى يعتبر به عند ذوى العلم، فما معنى طاف طوافا واحدا لهما؟ يعنى للحل منهما، وهو طواف الزيارة والسعى بين الصفا والمروة ان لم يكن سعى من قبل فى القدوم وإلا الطواف بالبيت يكفيه؛ ففى البخارى فى باب قول الله عز وجل «ذلك لمن لم يكن اهله حاضرى المسجد الحرام» عن ابن عباس قال: ثم امرنا عشية التروية ان نهل بالحج، فاذا فرغنا من المناسك جئنا فطقنا بالبيت والصفا والمروة فقد تم حجنا - اهـ. وفيه مرد على ما فى ج ١ ص ٣٢١ من زائد المعاد ان السعى لم يكن بعد الافاضة؛ وهذا الحديث دليل صريح فى تعدد السعى للتمتعين. وهو قول الجمهور. وما عند ابى داود =



= « فلما كان يوم النحر قدموا فطافوا بالبيت ولم يطوفوا بين الصفا والمروة » وهو عند الضحوى ايضاً ؛ وعند مسلم ايضاً مختصراً ، وفيه : لم هلف النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه إلا طوافاً واحداً بين الصفا والمروة - اهـ . و الامام النووي حمله على القارين وليس بصحيح ، فان في الحديث تصريحاً بكونهم متمتعين فلما كان يوم التروية اهلوا بالحج ؛ فالجواب : إما الترجيح لحديث البخاري او يكون مراد الراوي في حديث ابي داود نفي السعي جماعة ، اى لم يسعوا بينهما مجتمعين بل بالارسال و التفرق في اوقات مختلفة فأدى كل واحد منهم مناسكته على ما تيسر له . او يكون المراد به طواف الصدر بعد طواف الزيارة و لا سعي في طواف الصدر ؛ وعند ابن القيم طواف الصدر و طواف الافاضة و الزيارة واجد - راجع زاد المعاد ، و هو وهم و خطأ . او يقال : انهم طافوا متتقلين بعد احرام الحج و سعوا بعده . واذن لا يجب عليهم السعي ثانياً بعد طواف الافاضة - يدك الخيار في الاختيار منهما . و الحديث « و أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فأنما طافوا طوافاً واحداً ، يخالف الأئمة كلهم فانه لا نزاع في انه صلى الله عليه وسلم طاف ثلاثة أطوفة في الحج حين القدوم و يوم النحر و يوم الوداع و الصدر ، فكيف يصح « طافوا طوافاً واحداً » ؟ ولذا قلنا « طافوا طوافاً واحداً للحل منهما » و قلنا : ان طوافه الأول كان للعمرة لا للتقديم و تركه لا يوجب جناية عندنا و هو سنة ليس بواجب عندنا ، فتركه صلى الله عليه وسلم و طاف للعمرة ثلاثاً يزيد عدد طوافه على أطوفة سائر الناس الحاجين معه المفردين و المتمتعين و القارين كما يعلم من مجموع الأحاديث في الحج ، و ليس لهم إلا ثلاثة أطوفة ، فلو زاد صلى الله عليه وسلم رابعاً لاختل عليهم مناسكهم و اختلج في قلوبهم اشياء مثل ما صدر منهم حين امر بفسخ احرام الحج الى العمرة حتى ظهر الغضب في وجهه صلى الله عليه وسلم و قال ما قال . فاستحب صلى الله عليه وسلم ان تبقى شاكلته على شاكلته سائر الناس . =

== ولذا لطف للنفل الابليل - كما سبق ؛ وراجع لذلك شرح معاني الآثار للطحاوي فانه قال : انه صلى الله عليه وسلم لم يطف للقدوم عامدا ، او يقال : « انهم طافوا طوافا واحدا » معناه ان طوافهم هذا حل محل طوافين ، اعني ان المحل كان للطوافين للحج والعمرة لكنهم طافوا في المحل الذي اقتضى طوافين طوافا واحدا فقط لأن الطواف بهذه الصفة بأن يقع الواحد عن الحج والعمرة معا لا يكون إلا واحدا ، ويجوز التداخل بين طواف القدوم وطواف العمرة عندنا . فانما طافوا طوافا واحدا ، اي تداخل طواف قدومهم في طواف عمرتهم ، فصار معناه انه صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم طافوا للقدوم والعمرة طوافا واحدا دون طواف الزيارة - كما في قول ابن عمر في حديث آخر من باب طواف القارن من الصحيح : و رأى ان قد قضي طواف الحج والعمرة بطوافه الأول - اه . فانه صريح في أنه جعل طواف القدوم طوافه للحج والعمرة ، والتداخل عندنا يجوز اذا كان الفعلان من جنس واحد ، كما ثبت في محله ، وهذا كله لعدم علم نية صلى الله عليه وسلم ، ولا يمكن الاطلاع عليها الا من جهته ، وإذا ثبت من جهة الشارع يكون حجة و الا لا ، فلو سلم انه ترك طواف القدوم والسعي وطاف بالبيت طوافا واحدا نقول : ان الطواف الواحد حل محل الطوافين ، او يكون شأنه وشأن الناس في المناسك سواء ، او تداخل في طواف العمرة ، او كان للتدخل منهما طواف واحد لا غير - وقد سبق . لحديث ابن عمر وعائشة محتمل لهذه المعاني فان الرواة اختلفوا في تعيين مصداق لفظ ابن عمر لجعله بعضهم طواف القدوم - كما سبق ، وجعل بعضهم طواف الزيارة ، ولا حجة لهم فيه ما لم يترجح احدهما من الخارج ، ونحن نقول ان النبي صلى الله عليه وسلم وإن طاف لهما طوافين الا أنهما لم يكونا متميزين أيهما للحج وأيهما للعمرة ؟ لعدم تحلل الحل بينهما . فغير عنه الراوي هكذا « كأنه طاف لهما طوافا واحدا » ==

أخبرنا محمد بن محمد قال أخبرنا الهيثم<sup>١</sup> عن عبد الرحمن بن أذينة<sup>٢</sup> [عن أبيه]<sup>٣</sup>

= أى لكل واحد منهما طوافا طوافا ، ولكنه جعل الواحد عن الاثنين في العبارة لعدم تمييزهما عنده في الحس ، يعنى أن طوافه الواحد كان عن الحج والعمرة لعدم التمييز لعدم التعدد ، فإن شئت اعتبرته عن الحج اعتبرت ، وإن شئت أن يجعله عن العمرة فاجعله . فالحاصل أنه طاف لهما ضربة واحدة طوافا ، فإن الذين أهلوا بالعمرة ثم بالحج واحلوا في الوسط كان طوافهم متميزا عن طوافهم للحج لتخلل الحل في الين فصح أن نقول « هذا للعمرة وهذا للحج » ولا يصح فهم أن نقول « طافوا طوافا واحدا » كيف وقد طافوا طوافين حسبا بخلاف القارئين فانهم أهلوا بالحج والعمرة معا ، ثم دخلوا في الأفعال ولم يحلوا حتى طافوا طواف الزيارة . فلم يتميز طوافهم للحج عن طوافهم للعمرة ، وإذا لم يتميز أحدهما عن الآخر في الحس عبر عنه الراوى بالطواف الواحد ، فهم فهموا أنه طاف لهما طوافا واحدا حقيقة ، ونحن فهمنا أنه طاف لكل منهما طوافا ، إلا أنه عبر الراوى عنه كذلك لعدم التمييز حسا ، و الواحد في مقابلة الثاني - يعنى « طاف للحج طوافا واحدا ولم يطف ثانيا » وكذلك للعمرة « طاف لها واحدا ولم يطف لها ثانيا » والله اعلم - وهذا من رشحات علوم امام العصر الشيخ محمد انور - نور الله مرقدته .

(١) ذكره ابن حزم في المحلى من طريق عبد الرحمن بن أذينة عن أبيه قال : قلت لعمر بن الخطاب رضى الله عنه - الحديث الطويل .

(٢) كذا في الأصل « الهيثم » بتقديم التختانية على التاء المثلثة ، و « هشيم » بالشين هو ابن بشير بن القاسم بن دينار السلى ابو معاوية الواسطى من شيوخ الامام محمد كما عرفت من قبل ، وهو من رجال الستة ، ترجمته في ثلاثة اوراق من التهذيب ، ثقة ، ثبت ، كثير الحديث ، اخفظ من الثورى و ابى عوانة وغيرهما - و راجع كتب الحديث . هل روى هشيم عن عبد الرحمن المذكور و سمع منه أم لا ؟ وقد =

= روى هشيم عن كان في طبقة عبد الرحمن بن اذينة كما يظهر من ترجمته في التهذيب . و الهيثم كثيرون و لا ادرى من هو منهم - لعل الله يحدث بعد ذلك امرا . قلت : « و الهيثم » عندى أليق بقلبي من « هشيم » و لعله ابو الهيثم الواسطي - و راجع كتب الرجال مع نسخة صحيحة من كتاب الحجّة .

(٣) هو ابن سلية العبدى الكوفي قاضى البصرة ، روى عن ابيه و ابى هريرة ، و عنه ابو اسحاق السيمى و قتادة و يحيى بن ابى اسحاق الحضرمى و سليمان التيمى و الشعبي و جماعة . قال ابو داود : ثقة . و ذكره ابن حبان فى الثقات . ذكره البخارى فى موضع من صحيحه - كما فى ج ٦ ص ١٣٥ من التهذيب . و هو الذى قال ابن حزم فى حقه « لا يدرى اخذ من خلق الله تعالى من هو » - كما فى ج ٧ ص ١٧٦ من المحلى ؟ و من عجائب الدنيا انه مع قوله هذا فيه يستدل بحديثه على ما فى ذهنه من الزعم فى ج ٧ ص ٧٧ من المحلى بقوله : فأما خبر ابن اذينة فأتانا رويانه من طريق وكيع : قال ثنا شعبة عن الحكم هو ابن عتيبة عن يحيى بن الجزار عن ابن اذينة قال : أتيت عمر بن الخطاب رضى الله عنه بمكة فقلت له : انى ركبنا الابل و الخيل حتى أتيتك فمن اين اعتمر ؟ قال : إئت على بن ابى طالب فاسأله ، فأتيته فسأله فقال لى على : من حيث ابدأت - يعنى من ميقات أرضه - قال : فأتيته فذكرت له ذلك فقال : ما اجد لك إلا ما قال ابن ابى طالب ، ثم قال : هكذا فى الحديث نفسه - يعنى من ميقات أرضه - فعاد حجة لنا عليهم لو صح من أصله - انتهى . انظر هذا ووازن قوله بميزان العلم و العقل اين هما ؟ و قد تقدم نذ من ذلك ذيل قول على رضى الله عنه « من ديرة اهلك » فراجع و راجع ايضا باب الاحرام قبل اشهر الحج من أحكام القرآن لأبى بكر الجصاص من ج ١ ص ٣٠٠ الى ص ٣٠٩ فان فيه شفاء لما فى قلوب المخالفين ، لاسيما ابن حزم من الشكوك و الاوهام .

(٤) ما بين المربعين ليس بموجود فى نسخ كتاب الحجّة ، و إنما زوده من المحلى فى =

قال : قلت لعمر بن الخطاب رضى الله عنه : من ابن اعتمر ؟ قال : انت عليا -

== ص ٧٥ : هكذا روينا من طريق عبد الرحمن بن اذينة بن سلمة العبدى عن ابيه قال : قلت لعمر بن الخطاب : انى ركبت السفن و الخيل و الابل فن ابن احرم ؟ فقال : انت عليا فاسأله ، فسأل عليا فقال له : من حيث ابدأت ان تنشئها من بلادك فرجع الى عمر فأخبره فقال له عمر : هو كما قال لك على . و من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة ان رجلا سأل علي بن ابي طالب عن قول الله تعالى « و آمنوا بالحج و العمرة لله » . فقال : ان تحرم من ديرة اهلك . و به الى عبد الله ابن سلمة عن عائشة مثله - انتهى . و وقع في جميع نسخ الكتاب « اذينة » بالذال و هو خطأ ، الصحيح بالهمزة و الذال المعجمة بعدها ياء مصغرا و بعد الياء نون ؛ و في بعض الكتب بفتح الهمزة و كسر الذال « اذينة » مكبرا . قال في الاستيعاب : « اذينة العبدى والد عبد الرحمن بن اذينة اختلف فيه قليل : اذينة بن مسلم العبدى من بني عبد القيس من ربيعة ، و قيل اذينة بن الحارث بن يعمر بن عوف بن كعب ابن عامر بن ليث بن بكر بن عبد مناة كنانة ، و الاول اصح ، روى عنه ابنه عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه و سلم في كفارة اليمين ، حديثه عند ابي اسحاق عن عبد الرحمن بن اذينة عن ابيه ؛ يقولون انه لم يروه هكذا عن ابي اسحاق غير ابي الاحوص سلام بن سليم » - انتهى ج ١ ص ٥٣ رقم ١٣٧ . و في تجريد الذهبي « اذينة بن الحارث السكيتاني اللبي ابو عبد الرحمن ، و قيل : اذينة بن مسلم العبدى ، قال ابو اسحاق السبيعي . عن عبد الرحمن بن اذينة عن ابيه - رفعه : من حلف على يمين . و قال ابو احمد العسكري : هو من عبد القيس . و قال البخارى : اذينة العبدى عن عمر ، و روى عنه ابنه ، و روى عن رسول الله صلى الله عليه و سلم مراسلا . و قال ابو نعيم الفضل بن دكين : هو تابعي كوفي ( ب. د. ع ) ، انتهى ج ١ ص ١١ . و هو في ج ١ ص ٦١ من القسم الثاني من تاريخ البخارى طبع دائرة المعارف ببيدر آاد =

رضى الله عنه ؛ فأثبت عليا رضى الله عنه فسأله فقال : من حيث بدأت ؛  
فأثبت عمر فأخبرته فقال : احسن<sup>١</sup> .

(١) هذه مسألة تقديم الاحرام على الميقات المكاني، وهي مختلف فيها بين الأئمة وأهل العلم، وابن حزم من المخالفين لمن قال يجوز التقديم، وتفسير الراوى من عند نفسه لا يعتبر عند ذوى التحقيق . وأثر على من طريق عمرو بن مرة رواه الإمام أبو يوسف في آثاره رقم ٤٨٤ ص ١٠١ : حدثني يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن عمرو بن مرة به مثل لفظ ابن حزم عن شعبة . قال ابن حزم « لا يحل لأحد أن يحرم بالحج ولا بالعمرة قبلها » - إلى آخر ما أطال بدعاوى الكاذب، وليس عنده ولا عند إمامه داود الأحاديث المواقيت التي هي مسألة عند الأئمة الأربعة ومن هذا حظهم معمول بها عندهم، وليس فيها « أن من أحرم قبل هذه الأشهر لا يجوز إحرامه » أو « يطل حجه وعمرته » . وقول بعض الصحابة على دأبه يخالف قول الآخرين منهم، وكذا أقوال بعض التابعين، مع هذا لم يقل أحد منهم يطلان الاحرام أو الحج أو العمرة سواهما ومن تبعها من الظاهرية، وإن كان نص من القرآن والأحاديث فهاثورا به . قال الإمام محمد في باب المواقيت من الموطأ ص ١٩٤ بعد رواية أحاديث ابن عمر من طريق مالك في المواقيت وإحرامه من الفرع وإحرامه من إيلاء : وبهذا تأخذ، هذه مواقيت وقتهما رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا ينبغي لأحد أن يجاوزها إذا أراد حجا أو عمرة إلا محرما ؛ فأما إحرام عبد الله بن عمر من الفرع وهو دون ذى الحليفة إلى مكة فإن أمامها وقت آخر وهو الجحفة وقد رخص لأهل المدينة أن يحرموا من الجحفة لأنها وقت من المواقيت ؛ بلخنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من أحب منكم أن يستمتع بثيابه إلى الجحفة فليفعل » أخبرنا بذلك أبو يوسف عن إسماعيل =  
٤٨ (١٢) أخبرنا

اخبرنا محمد<sup>١</sup> قال اخبرنا خالد بن عبد الله<sup>٢</sup> عن اسماعيل بن

= ابن راشد عن محمد بن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم - انتهى . وابن عمر رضي الله عنهما راوى احاديث المواقيت احرم من بيت المقدس ، فدل على انه فهم ان المراد منع مجاوزتها حلالا لا منع الاحرام قبلها ، واما الكراهة فهي لمة اخرى هي خوف ان يعرض للحرم اذا بدت مسافته ما يفسد احرامه ؛ ومن انكر من الصحابة رضي الله عنهم كعمر على عمران رضي الله عنهما احرامه من البصرة و عثمان على عبد الله بن عامر رضي الله عنهما احرامه من خراسان قبل اشهر الحج و قبل المواقيت . قال ابن عبد البر : وهذا من هؤلاء كراهة ان يضيق المرأ على نفسه ما وسع الله عليه و ان يتعرض لما لا يؤمن ان يحدث في احرامه ، وكلهم الزمه الاحرام اذا فعل لانه زاد و لم ينقص و ان كان الافضل الاحرام من الميقات اقتداء بفعله صلى الله عليه وسلم - كذا قال ابن عبد البر نقله الزرقاني في ج ٢ ص ١٦٠ من شرح الموطأ . و سبب الكراهة عندى مذكور في كلا الاثرين فلا حاجة ان يذكر من خارج كما قدمته من قبل ، وبالجملة ليس عند ابن حزم دليل على منع التقديم إلا قياسه واجتهاده ؛ وقد احرم السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم قبل المواقيت بل قبل اشهر الحج كعبد الله بن عامر رضي الله عنه و انه كان نذر منه ، فلو كان معصية لم يفعل قط . و قوله تعالى « يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج » و قوله تعالى « الحج اشهر معلومات » كلاهما يدل على جواز التقديم ، و تقرير الآيتين في احكام القرآن للجصاص - فراجع .

(١) لم اجده بالاسناد إلا ما ذكره ابن حزم في المحلى و ابن الترمكزي في الجوهر النقي من ذكره فيمن قال للقارن بالطوافين والسعيين من غير سند ، و لا يقول ابن حزم إلا اذا ثبت عنده لفلان عن فلان هذا .

(٢) هو ابن عبد الرحمن بن يزيد الطحان ابو الهيثم ، و يقال : ابو محمد المزني . و لاهم =

أبي خالد<sup>١</sup> عن الشعبي قال: القنارن يطوف طوافين ويسمى سعين .  
أخبرنا مالك بن انس<sup>٢</sup> قال ح- ثنا نافع ان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما<sup>٣</sup>

== الواسطي ، من رجال الستة ، ثقة حافظ ، صالح في دينه صحيح الحديث ؛ مات سنة ١٧٩ او سنة ١٨٢ - كما في ج ٣ ص ١٠١ من التهذيب ؛ وقد مر غير مرة وقد أكثر عنه في هذا الكتاب الإمام محمد .

(١) هو الأحمسي مولاهم ، من رجال الستة ، وهو أعلم الناس بالشعبي واثبتهم فيه . كوفي تابعي ثقة حجة ثبت ، أدرك اثني عشر إفسال من مصحابة منهم . من سمع منه ومنه من برآه . برؤية ؛ من كان لا يروى إلا عن ثقة . مات سنة ١٤٦ - كما في ج ١ ص ٢٩١ من التهذيب . و هـ . تدري من الشعبي رجل أدرك خمسة من الصحابة وسمع من ثمانية و أربعين منهم بالإخلاص ؛ وقد مر ابن عمر رضي الله عنهما على الشعبي ؛ هو يحدث بالمغازي فقال ؛ لقد شهدت القوم فلهو إلفظ لما و اتلم بها ، كان إلفقه زمانه و لا يكاد يرسل إلا صحيحا ، و كان واحدا زمابه في فنون العلم ، ولد سنة ١٩ او سنة ٢٠ ، و مات سنة ٣ او ٤ او ٥ او ٦ او ٧ او ٩ ، او سنة ١١٠ ، و روى عنه الإمام أبو حنيفة ؛ كما في كتاب الآثار للإمام محمد رحمه الله و هو يقول « القنارن يطوف طوافين و يسمى سعين » - تدبر .

(٢) الحديث أخرجه الإمام محمد في الموطأ أيضا بهذا الإسناد و المتن في باب القران بين الحج و العمرة . و مالك في باب ما جاء فمر اجهر بعدد من الموطأ و هو في ج ٢ ص ٢٠١ من شرح الزرقاني . و أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه . و مسلم و الأربعة و الطحاوي . و البيهقي ؛ و غيرهم من المحدثين ؛ فهو متفق على صحته .

(٣) في موطأ مالك ؛ قال حين خرج إلى مكة معتمرا في الفتنة . قال الزرقاني : ==



خرج في الفتنة ستمئزاً وقال بلسن صدقت عن أليت صنعنا<sup>١</sup>

= اى اراد ان يخرج - اه .

(٢) قال الزرقاني في شرح الموطأ : حين نزل الحجاج لقتال ابن الزبير - كما في النصيبين من وجه آخر . و ذكر اصحاب الانخبار انه لما مات معاوية بن يزيد بن معاوية ولم يستخلف بقى الناس بلا خليفة شهرين و أياما فلجميع اهل الحل - العقد من اهل مكة فبايعوا عبد الله بن الزبير و لم له ملك الحجاز والعراق و خراسان و أعمال المشرق ، و بايع اهل الشام و مصر مروان بن الحكم ، فلم يزل الأمر كذلك حتى مات مروان و نزل ابنه عبد الملك ففتح الناس الحج خوفاً من ان يبايعوا ابن الزبير ، ثم بعث بجيشا امر عليه الحجاج فقاتل اهل مكة و حاصرم حتى غلبهم و قتل ابن الزبير و صلبه ، و ذلك سنة ثلاث و سبعين - انتهى . و مات حجاج سنة ٩١ بواسط ، و هو الذى بناها و لم يش بعد قتل سعيد بن جبير إلا يسيراً ، و له ذكر عند البخارى و مسلم و ابن داود . بل يقال عندهم رواية في كتاب الحج ؛ قال الحافظ العسقلاني : لم يقصد الشيخان و غيرهما الرواية عن الحجاج - اه . و هو كما هو ظاهر عندهم .

(٣) كذا في الأصل ؛ و في المندبة « صدقنا » بصيغة الجمع - تحريف ، و ما في الأصل موافق لما في الموطأ - ف .

(٣) قوله « صنعنا » المراد أنا و من معي ، يدل عليه قوله « التفت الى اصحابه » و في باب من اشترى الهدى من الطريق عند البخارى و مسلم من طريق الليث عن نافع عنه انه ازاد الحج عام نزل الحجاج بابن الزبير فقبل له : ان الناس كانوا بينهم قتال و اتاخاف ان يصدوك ، فقال : لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة ، اذا اصنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم - اه . و في الكتاب نقل جواب ابن عمر رضى الله عنهما عن قول ولديه عبيد الله و سالم و هما صاحب القيل =

كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم<sup>٢</sup>، قال: نخرج فأهل بعمرة<sup>٣</sup> و سار حتى اذا ظهر على ظهر اليبداء التفت الى اصحابه و قال: ما امرهما<sup>٤</sup>

= عنه البخارى و مسلم .

(١) و كان فى الأصول « ما ، مكان « كما ، و اخترنا لفظ « كما ، لانه هكذا فى

موطأ الامامين : محمد و مالك ، و كذا هو عند الشيخين - ف .

(٢) اى عام الحديبية من تحلل العمرة حيث منحوه من دخول مكة كما هو المعروف .

(٣) كذا فى الأصل و كذا فى البخارى و مسلم و الطحاوى و موطأ مالك و غيرهما بالتكثير ؛ و فى موطأ محمد « بالعمرة » بالتعريف . و قوله « و سار » زده من موطأ

محمد ، و فى موطأ مالك « نفذ » بالذال المعجمة اى مضى و لم يصد عنها . زاد فى

رواية جويرية « من ذى الحليفة » و فى رواية ايوب عن نافع « فأهل بالعمرة من

الدار » اى المنزل الذى نزل به ذى الحليفة ، او المراد داره بالمدينة فيكون اهل

بالعمرة من داخل بيته ثم اظهرها بعد ان استقر بذى الحليفة - كذا فى شرح

الزرقانى . و على الأخير يكون إحرام العمرة قبل الميقات المكافى فيكون فيه ردا

على من خالف ذلك كابن حزم و ابن القيم و من تبعهما - تدبر .

(٤) فى موطأ مالك « ثم ان عبد الله نظر فى امره فقال : ما امرهما إلا واحد ، ثم

التفت الى اصحابه فقال : ما امرهما - الخ » و فى رواية الليث عن نافع « حتى اذا

كان بظهر اليبداء قال : ما شأن الحج والعمرة إلا واحد » . قال الزرقانى : اى

فى حكم الحصر ، فاذا جاز التحلل فى العمرة مع انها غير محدودة بوقت فهو فى

الحج اجوز - اه . و نحوه فى الفتح البارى و الارشاد السارى ، فاذا كان شأن الحج

والعمرة واحدا فى التحلل فكذلك عندنا معنى « طاف طوافا واحدا » ايضا ، يعنى لأجل

الحل منهما ، و له شواهد فى باب ركوب البدن من البخارى « ثم لم يحلل من

شيء حرم منه حتى قضى حجه » و فيه « فطاف لهما طوافا واحدا فلم يحل حتى =

إلا واحد<sup>١</sup>، اشهدكم<sup>٢</sup> أنى قد اوجبت الحج مع العمرة، قال: فخرج حتى اذا<sup>٣</sup> أتى البيت طاف به\* و طاف بين الصفا والمروة سبعة

= يحل منهما جميعا. وكذا ما عند مسلم « فقال النبي صلى الله عليه وسلم: من كان معه هدى فليهل بالحج مع عمرته ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا » - اهـ . وهذا كله دليل على أن المقصود الأصلي بيان الحل دون وحدة الطواف أو التعدد - تأمل فيه . ومعنى قول ابن عمر عندنا في حق المانع، أى ما يمنع عن العمرة فهو يمنع عن الحج أيضا، يؤيده سياق طرق الحديث فإن شأنها واحد - تدبر .

(١) كذا في الأصل بالرفع، وفي الهندية «واحدا» بالنصب وهو مطابق لما عند الطحاوى والبخارى ومسلم وغيرهم . وفي موطأ محمد ومالك « واحد بالرفع كما هو في الأصل، وقد صرح بذلك الزرقانى، والمعنى على كلا التقديرين صحيح وكذا تركيبه - كما لا يخفى .

(٢) وفي الأصل « انشد كما »؛ وفي الهندية « اشهدوا »؛ وفي الموطأ « اشهدكم » وهو الصواب، فائتناه هنا في الأصل - ف .

(٣) في موطأ محمد « حتى اذا جاء البيت » وفي موطأ مالك « ثم نفذ حتى اذا جاء البيت فطاف طوافا واحدا » أى لقراءته بعد الوقوف برفة - قاله الزرقانى . قلت: فلا تعلق له بطواف القدوم والعمرة، فعنى « طاف طوافا واحدا » يعنى طاف للقدوم والعمرة طوافا واحدا؛ والتداخل كان بين طوافه للعمرة والقدوم دون طواف الزيارة، يدل عليه قوله « ورأى ان قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الاول » فانه صريح في انه جعل طواف القدوم طوافه للحج والعمرة جميعا - هذا والعلم عند الله .

(٤) كذا في الأصل وفي الهندية « اذا جاء البيت » وهو موافق لما في الموطأ والمعنى واحد .

(٥) هكذا في الموطأ وكتب الحديث، وفي نسخ الكتاب « طاف له » وهو خطأ .

سبعا' لم يزد عليه و رأى ذلك مجزيا' عنه و اهدى' قال محمد : فقد قرن

(١) كذا فى الموطأ « سبعا سبعا » مكررا ؛ و كان فى الأصول « سبعا » من غير تكرار - ف .

(٢) بضم الميم و سكون الجيم و كسر الزاي بلا همز : كافيا - قاله الزرقانى . و سقط لفظ « عنه » من النسخ و انما زدت من الموطأ ؛ و كذا كان فيها « مجزئا » فصاحته من الزرقانى . و عند البخارى فى باب الزيارة عن ابن عمر رضى الله عنهما انه طاف طوافا واحدا ثم يقبل ثم يأتى منى - يعنى يوم النحر . و رفعه عبد الرزاق قال : ثنا عبيد الله - انتهى . و صله ابن خزيمة و الاسمعىلى من طريق عبد الرزاق بلفظ ابى نعيم و زاد فى آخره « و يذكر اى ابن عمر رضى الله عنهما ان النبى صلى الله عليه وسلم فعله » اه - قاله الحافظ فى الفتح . فظاهر فى ان هذا الطواف من ابن عمر كان من الحل منهما . و عند البخارى فى باب اذا احصر المعتمر عن ابن عمر فى حديث خروجه من المدينة زمن وقعة الحجاج : بأهل بالعمرة من ذى الحليفة ثم سار ساعة ثم قال « انما شأنهما واحد ، أشهدكم انى قد اوجبت حجة مع عمرى » فلم يحل منهما حتى حل يوم النحر و اهدى ؛ و كان يقول « لا يحج حتى يطوف طوافا واحدا يوم يدخل مكة » . و هذا ظاهر فى انه طواف يوم النحر و هو طواف الافاضة و الزيارة و الركن . قال الحافظ فى باب القرآن من الفتح البارى ذيل حديث ابن عمر : و رأى ان قد قضى طواف الحج و العمرة بطوافه الاول - اى الذى طافه يوم النحر للافاضة ؛ و توهم بعضهم انه اراد طواف القدوم فحمله على السعى - اه . و عبر ذلك فى باب اذا احصر المعتمر بتعبير آخر يفهم منه انه سكت عن بيان ذلك ، و ليس كذلك ، و تعبيرات الرواة و العلماء توقع الناس فى الحيرة المركبة من الجهل فيظنون بها ما يظنون ، فعند المخالفين هذا الطواف لها و عندنا للحل منها ؛ و ان امنعت النظر فى طرق حديث =

عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بين الحج والعمرة بغير سياق<sup>١</sup> وإنهم تنهون  
 = ابن عمر أيقنت على أن لا تعلق له بابتداء دخوله بمكة ما ذا صنع ، فان قوله  
 « طاف طوافا واحدا » أو قوله « بطوافه الأول » محمول على طوافه للافاضة ،  
 فحديثه لا يفيد المخالفين بل يفيد الأحناف في تعداد الأطوفة . وفي رواية القطان  
 عند مسلم « ثم طاف لهما طوافا واحدا بالبيت - وبين الصفا والمروة - ثم لم يحل  
 منهما حتى حل منهما بحجة يوم النحر » وفي رواية أخرى : وكان يقول « من  
 جمع بين الحج والعمرة كفاه طواف واحد » ولم يحل حتى يحل منهما جميعا -  
 اهـ . فهذا وقوله « ما شأن الحج والعمرة إلا واحد » فكذا أحرامهما وإحلالهما  
 لا غيرهما يكون واحدا ، وقد وقع من الرواة الاختصار في حديث ابن عمر  
 وكذا تعذر فهم المراد منه حتى على الاجلاء ، وقد اطلأوا في حديث عائشة وابن  
 عمر ولم يصابوا الى ما يثلج الفؤاد وينبج منه جبين التحقيق والتدقيق ، ولقد  
 صدق عز وجل « وما كان ربك نسيا » . ولم يرد في حديث قط أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم نفي الطواف الثاني أو السعي بين الصفا والمروة ، إن كان فيها  
 ونعمت على الرأس .

(٣) أي حين يخرج من المدينة وأحرم بالعمرة ثم معا ولم يكن يسوق الهدى ثم  
 اشتراه في الطريق ، وعليه بوب البخاري وفيه رد على ابن القيم حيث أنكر السعي -  
 راجع زاد المعاد ، وكذا على ابن حزم في المحلى أيضا حيث أنكر الهدى في القرآن  
 وخالف هذا الحديث لأنه يرد عليه . والتمتع يجوز بكلا الطريقتين : بسوق الهدى  
 وبدونه - كما في كتب الحديث ، وأدناه شاة ، روى ذلك عن علي وابن عمر  
 وابن مسعود - رضي الله عنهم - والله تعالى اعلم .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « لغير سياق » ؛ والمعنى صحيح على كلا  
 الوجهين - ف .

عن ذلك إلا بسياق ١ فتروون الحديث ثم تدعونه عيانا الى غير حديث مثله ١ .

اخبرنا محمد قال اخبرنا مالك بن انس عن ٢ محمد بن عبد الرحمن بن نوفل ٣ عن سليمان بن يسار ٤ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ٥  
(١) هكذا اخرج الامام محمد في باب القران من الموطأ ، و هو في موطأ مالك .  
و الحديث حديث عائشة اخرجها الأئمة الستة و الطحاوى و الدارقطنى و البيهقى ، و هو في المحلى لابن حزم و فيه اختلاف الرواة في التعبيرات و هى لا تؤثر عند الفقهاء . و تؤثر عند المحدثين . و سقط « ابن انس » من الهندية .

(٢) كذا فى الأصول و كذا عند يحيى بن موطأ محمد « اخبرنا محمد بن عبد الرحمن الأسدى » .  
(٣) و كنية محمد بن يسار الأسود ، يتيم عروبة - كما فى الزرقانى - المدنى ثقة علامة بالمغازى ، مات سنة بضعة و ثلاثين و مائة .

(٤) كذا فى الأصول و كذا فى موطأ مالك رواية يحيى ، و فى موطأ محمد « ان سليمان بن يسار اخبره » .

(٥) أحد الفقهاء . تابعى زرقانى ، قال النسائى : كان أحد الأئمة . و قال ابو زرعة : ثقة مأمون فاضل ، مات سنة سبع و مائة - كذا فى اسعاف المبطل برجال الموطأ .  
(٦) هكذا رواه مالك عن الأسدى عن ابن يسار مرسل ، و من طريقه رواه الامام محمد فى الموطأ و كتاب الحجّة مرسل . و قد وصله ابو الأسود الأسدى عن عروبة عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث .  
رواه الامام مالك عنه فى الموطأ ايضا . و الحديث رواه البخارى و ابو داود عن القعنبي ، و البخارى ايضا عن اسماعيل و عبد الله بن يوسف ، و مسلم عن يحيى ، و ابو داود من طريق ابن وهب خمستهم عن مالك به - كما فى ج ٢ ص ١٦٨ من شرح الموطأ للزرقانى . و لذا قلت : الحديث حديث عائشة ، رواه الأئمة الستة و الطحاوى

عام حجة<sup>١</sup> الوداع<sup>٢</sup> كان من أصحابه من أهل بحجة<sup>٣</sup>، ومنهم من أهل

== والدارقطنى والبيهقى وغيرهم من أئمة الحديث .

(١) سنة عشرة من الهجرة، سميت بذلك لأنه صلى الله عليه وسلم ودع الناس فيها ولم يحج بعد الهجرة غيرها . قاله الزرقانى ج ٢ ص ١٢٨ . و اختلف هل حج صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة ام لا ؟ فروى الترمذى عن جابر بن عبد الله قال : حج النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث حج : حجتين قبل ان يهاجر ، وحجة بعد ما هاجر ، معها عمرة ؛ قال الترمذى : هذا حديث غريب من حديث سفيان ، وسألت محمدا عن هذا فلم يعرفه من حديث الثورى ، وفي رواية لم يعد هذا الحديث محفوظا . اهـ . وقد حج حجات عديدة قبل البعثة صرح بذلك الحافظ العينى فى عمدة القارى والحافظ ابن حجر فى فتح البارى ذيل حديث جبير بن مطعم : اضللت بهيرا أو حمارا لى فوجدته بعرفات فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفا بعرة قبل ان ينزل عليه الوحى - الحديث . وقد انكره بعض ابناء العصر من لاخبرة له بالروايات كموسى بن جابر الله القزازنى الزائغ فى دينه - عامله الله بما يليق به . و اختلفوا فى السنة التى فرض فيها الحج على اقوال فقيل : سنة خمس - حكاه الواقدى ، وقيل : سنة ست ، وقيل : سنة ثمان ، وقيل : سنة تسع ؛ ولكل منهم مسكة تمسكوا بها - راجع ج ١ ص ٢٤٦ من زاد المعاد والمحلى وغيرهما من الكتب .

(٢) و اختلفوا فى وجوب الحج هل هو على الفور او على التراخى ؟ وكيف ما كان التسارع اليه والتعجيل له مطلوب فى نظر الشرع ؟ و حيثئذ يشكل تأخير النبي صلى الله عليه وسلم عن الحج مع فرضيته فى الأعوام الماضية على اختلاف فيها ؛ ولذا مال ابن حزم وابن القيم الى انه فرض فى العاشرة ، فأجاب عنه غير واحد من العلماء بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتقرب بأن يعود الأيام ==

= على هيتها الأولى وقد كانت العرب خلطتها لمكان النسبة عندهم . فلم تكن أشهر الحج في محلها ، فإذا عادت ذوالحجة في محلها عزم على الحج و نادى بين الناس بأن يحجوا هذا العام . وفي شرح المصاييح للتوربشقي قال : واما وجه استنائه بالحج الى السنة العاشرة - والله اعلم - إنه لم ير ان يحضر الموسم و اهل الشرك حضور هناك ، لأنه لو تركهم على ما يتدينون به من هديهم المخالف لدين الحق لكان ذلك وهنا في الدين ، ولو منعهم لأفضى ذلك الى التشاغل الى ما ارادوه من النسل بالقتال ثم الى استغلال حرمة الحرم وكان قد اخبر يوم الفتح ان حرمتها عادت الى ما كانت عليه و انه لم يحل له إلا ساعة من النهار ، فرأى أن يبعث الناس الى الحج و ينادى في اهل الموسم ان لا يحج بعد العام مشرك ليكون حجة خائفا عن العوارض التي ذكرناها ، و قد ذكرنا لذلك وجوها غيرها في كتاب المناسك - اه . نقله بعض اهل العلم .

(٣) صريح في ان بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا مفردين بالحج ، و انكره ابن تيمية كما يظهر من فتاواه . قال الرزقاني : من اهل بجم مفرد وهم اكثرهم - اه . وفي رواية عروة بن الزبير عند الشيخين عن عائشة : فانا من اهل بعمرة ، و منا من اهل بجمعة و عمرة ، و منا من اهل بالحج - اه . - و قد ارجع بصرك الى طرق حديث عائشة و حديث جابر الطويل و حديث أنس - رضي الله عنهم - تجد ما قلت و لا يذهب عنك ان الافراد على نوعين : الأول ما هو المشهور ، و الثاني ما ذكره الامام محمد في الموطأ و هو افراد كل واحد من الحج و العمرة في السفرين ، و قد تقدم نقله و هو يحمل ما روى عن عثمان و عمر رضي الله عنهما من النهي - كما سبق مفصلا - يعني : اتمام العمرة ان تفردوها من أشهر الحج و الحج أشهر معلومات فاخلصوا فيهن الحج و اعتمروا فيما سواهن من الشهور - اه ؛ كما هو عند الطحاوي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .



بعمره<sup>١</sup>،<sup>١</sup> و منهم من جمع بين الحج والعمرة<sup>٢</sup> . قال : فخل من كان  
 اهل بعمره<sup>٢</sup>، واما من كان اهل بالحج او جمع بين الحج والعمرة  
 (١) هذا حال المتمتعين فقط ، و عائشة رضى الله عنها كانت معمرة فأمرها النبي  
 صلى الله عليه وسلم حين حاضت ان تخرج من عمرتها و تفعل ما يفعله الحلال ،  
 فأمرها بالامتناع و تقض الاحرام ، ولذا امر النبي صلى الله عليه وسلم اياها  
 بعد الفراغ عن الحج ان تتبرع عمرة اخرى مكان المنقوضة ، لحمل قوله صلى الله  
 عليه وسلم « انقض رأسك و امتشطى و اهل بالحج و دعى العمرة » على غير ذلك  
 المعنى تكلف بارد و تحكم من غير دليل صحيح يعتبر به .

(٢-٢) قوله « و منهم من جمع بين الحج والعمرة » ساقط من الأصول ، و إنما  
 زدناه من الموطأ . و هم القارنون فقول عائشة رضى الله عنها عند الشيخين  
 « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نرى إلا الحج » معناه : ما كنا  
 نريد الدنيا و زينتها إنما كنا نريد الحج خالصا لله تعالى . و ليس مرادها بذلك نفي  
 العمرة او التمتع او القران ، و يشهد له حديث جابر عند أبي داود في باب أفراد  
 الحج « فأهلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج خالصا لا يخالطه شيء » .  
 كيف وقد قالت في رواية اخرى عند الشيخين « فأهلنا بعمره » الخ . فأتضح فانها  
 كانت تريد الحج بعد العمرة ، او قولها المذكور يسان لحالهم الى ذى الحليفة ،  
 فاذا بلغوها افترقوا على احوال شتى ، و الحصر بالنسبة الى الافعال الاخر  
 لا بالنسبة الى التمتع و القران كما فهموا . قال الزرقاني في ج ٢ ص ١٦٨ من شرح  
 الموطأ : و لا يخالف هذا رواية عمرة الآتية عنها ، و الأسود في الصحيحين عنها  
 « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نرى إلا الحج » . و للبخارى من وجه  
 آخر عن أبي الأسود عن عروة عنها « مهلين بالحج » و مسلم عن القاسم عنها  
 « لا نذكر إلا الحج » و له ايضا « مهلين بالحج » فظاهره ان عائشة مع غيرها =

== من الصحابة كانوا محرمين بالحجّ أولاً لأنه يحمل على أنها ذكرت ما كانوا يهودونه من ترك الاعتبار في أشهر الحجّ فخرجوا لا يعرفون إلا الحجّ ، ثم بين لهم النبي صلى الله عليه وسلم وجوه الاحرام و جواز لهم الاعتبار في أشهر الحجّ ؛ واما عائشة نفسها ففي الصحيح من رواية هشام و ابن شهاب عن عروة عنها في هذا الحديث قالت « وكنت بمن اهل بعمرّة » فادعى اسماعيل القاضي وغيره ان هذا غلط من عروة و ان الصواب رواية الأسود و القاسم : و عمرّة عنها انها املت بالحج مفردا . و تعقب بأن قول عروة عنها « انها املت بعمرّة » صريح وقول الأسود وغيره عنها « لا يرى إلا الحج » ليس صريحا في اهلها بحج مفرد ، فالجمع بينهما ما تقدم من غير تغليب عروة وهو أعلم الناس بحديثها وقد واقفه جابر الصحابي . كما في مسلم ؛ و كذا رواه طاووس و مجاهد عن عائشة و جمع ايضا باحتمال انها املت بالحج مفردا كما صنع غيرها من الصحابة ، و على هذا ينزل حديث الأسود من واقفه « ثم امر صلى الله عليه وسلم ان « تفسخوا الحج الى العمرّة » ففعلت عائشة ما صنعوا فصارت متمتعة ، و على هذا ينزل حديث عروة « ثم لما دخلت مكة و هي حائضه و لم تقدر على الطواف لأجل الحيض امرها ان تحرم بالحج ، على ما في ذلك من اختلاف - انتهى . قلت و ما انزلت عليه حديثها لا يقتضى هذه الاطالة - تدبر .

(٣) بالطواف بالبيت و السعى بين الصفا و المروة و بالحلقي او القصر . كذا في نسخ الكتاب « اهل بعمرّة » و هو بالتعريف في الموطأ ؛ و في موطأ مالك « بعمرّة » بالتكثير . و طواف العمرّة كان متميزا من طواف الحج في المتمتعين ، حكوه بالطوافين بسبب تخلل الحل بينهما ، بخلاف طواف القارنين فانه لما لم يكن متميزا من ثاني الطواف عبوه بطواف واحد فقالوا « طافوا طوافا واحدا » اى ضربة واحدة - فانهم .

فلم يحلوا<sup>١</sup> .

أخبرنا مالك بن أنس<sup>٢</sup> عن<sup>٣</sup> صدقة بن يسار<sup>٤</sup> قال سمعت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ودخلنا عليه قبل يوم<sup>٥</sup> التروية يومين أو ثلاثة ودخل عليه الناس يسألونه<sup>٦</sup> فدخل عليه رجل<sup>٧</sup> من أهل اليمن<sup>٨</sup> ثأثر الرأس [وقد ضفر رأسه]<sup>٩</sup> فقال: يا أبا عبد الرحمن إني ضفرت رأسي وأحرمت

(١) أى حتى كان يوم النحر لحلوا<sup>١٠</sup> عنهما جميعاً بعد الرمي والهدى والحق وطواف الزيارة والسمي إن لم يكونوا طافوا بينهما في طواف القدوم حين قدموا مكة والالاسمي عليهم - تأمل وليس على لمفرد بالحج هدى الشكر لعدم كونه جامعاً بين العبادتين. قال الامام محمد في الموطأ بعد هذا الحديث: وهذا تأخذ وهو قول أبي حنيفة والعامه .

(٢) الحديث أخرجه الامام محمد من هذا الطريق في باب القران من الموطأ وقد سبق نقله ، ورواه مالك في باب جامع الهدى من الموطأ .

(٣) قوله « عن » هكذا في الأصول وهو مطابق لموطأ مالك ، وفي موطأ محمد « حدثنا » .

(٤) زاد في الموطأ « المسكى » وهو الجزرى نزيل مكة . مات سنة اثنتين و ثلاثين

و مائة . و يسار بفتح التحتية و المهملة الخفيفة - كذا في شرح الموطأ للزرقاني .

(٥) لفظ « يوم » ساقط من الأصول ، وإنما زدناه من موطأ الامام محمد - ف .

(٦) من قوله « ودخلنا » الى قوله « يسألونه » لم يذكر في موطأ مالك ، وهو في موطأ محمد .

(٧-٧) و كان في الأصول « من اصحاب اليمن » ؛ وفي الموطئين « من اهل اليمن »

وهو الصواب . و عبارة موطأ الامام مالك رواية يحيى : « عن صدقة بن يسار

المسكى ان رجلاً من اهل اليمن جاء الى عبد الله بن عمر وقد ضفر رأسه » .

(٨) ما بين المربعين زيادة من موطأ مالك ، وهو بفتح الضاد المعجمة و الفاء الخفيفة =

بعمرة مفردة؟ فأتى؟ قال ابن عمر: لو كنت معك حين أحرمت لأمرتك أن تهمل بهما جميعا، فإذا قدمت طفت بالبيت وبالصف والمروة وكنت على إحرامك لا يحل منك شيء حتى تهمل منهما جميعا يوم النحر وتنهديك، وقال له ابن عمر: «أخذما تطاير من شعرك» واهد.

= والراء المهملة .

(١-١) كذا في الموطأ: وفي موطأ الإمام مالك برواية يحيى «بعمرة مفردة»؛ وكان في الأصول «بالعمرة مفردة» - ف .

(٢) وفي موطأ الإمام محمد «فإذا ترى» .

(٣) كذا في الأصول وكذا في موطأ الإمام محمد، وفي موطأ الإمام مالك «قال ابن عمر: لو كنت معك أو سألتني لأمرتك أن تقرن» . ومن قوله «ان تهمل بهما» إلى قوله «وتنهديك» لم يذكر فيه - ف .

(٤-٤) في موطأ محمد «لا تهمل من شيء» وليس هذا اللفظ في موطأ مالك .

(٥) أي للقرآن، وأدناه شاة كما سبق. عن ابن عمر أيضا، وسياق قريبا في هذا الأثر أيضا، يعني: لأنك جمعت بين النسكين في سفر واحد فوجب عليك شكر الله . وفيه رد على من أنكره . زاد في موطأ الإمام مالك رواية يحيى بعد ذلك «قال اليماني قد كان ذلك» . قال الزرقاني: الذي أخبرتك من التمتع، قال أبو عبد الملك: منناه: قد فاتني الذي تقول لأن طفت وسعيت للعمرة فإذا علي: الحلاق أو التقصير؟ - اه . قلت: يرد الثاني ظاهر قوله «قد كان ذلك» - تدبر .

(٦-٦) في موطأ مالك «قال عبد الله بن عمر» .

(٧-٧) في موطأ مالك «أخذما تطاير من رأسك» .

فقال له امرأة في البيت: وما هديه يا أبا عبد الرحمن؟ قال: هديه ثلاثاً، كل ذلك يقول هديه ثم سكنت ابن عمر رضى الله عنهما حتى إذا أردنا الخروج قال: أما والله لو لم أجد إلا شاة لكان أرى أن أذبحها أحب إلى من أن أصوم.

(١ - ١) في موطأ مالك «فقال امرأة من أهل العراق ما هديه»، يعني كانت السائلة في البيت امرأة من أهل العراق.

(٢) قوله «يا أبا عبد الرحمن» ساقط من الأصول، وإنما زدناه من الموطئين.  
(٣) ليس في موطأ مالك لفظ «ثلاثاً» بل فيه «فقال له ما هديه فقال هديه».  
(٤) أى ما يطلق عليه الهدى من ابل أو بقرة أو شاة إجل الهدى أولاً وثانياً (بل وثالثاً) رجاء أن يأخذ بالافضل. فلما اضطر إلى الكلام صرح به - كذا في الزرقاني.

(٥) ليس هذا في موطأ مالك.

(٦) في موطأ مالك «فقال عبد الله بن عمر».

(٧) كذا في الأصول وكذا في موطأ الإمام محمد، ولم يذكر القسم في موطأ مالك.

(٨) في موطأ مالك «لو لم أجد إلا أن أذبح شاة».

(٩) لفظ «أرى» ساقط من الأصل، وإنما زدته من موطأ محمد، وهو بضم الهمزة.

(١٠) في موطأ مالك «لكن أحب إلى من أن أصوم» قال الزرقاني: وهذا لا يخالف قوله أولاً «ما استيسر من الهدى بدنة أو بقرة» إما لأنه يرجع عنه أولاً أنه قيد بعدم الوجود، فن وجد البقرة أو البدنة فهو أفضل له. قال أبو عمر: هذا أصح من رواية من روى عن ابن عمر «الصيام أحب إلى من الشاة» لأنه معروف =

قال محمد بن الحسن : فهذا ابن عمر رضى الله عنهما قال « لو كنت معك لأمرتك ان تهمل بهما جميعاً ، ولم يقل أن تفرد بالحج ، فكيف رأيتم إفراد الحج دون القرآن وقد قال ابن عمر رضى الله عنهما هذا القول و أتمم الذى تروونه ثم تدعونه ١

أخبرنا محمد بن الحسن ٢ قال أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا نافع ٣ أن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما خرج فى الفتنة معتمراً وقال : « إن صدقنا عن البيت ضنعنا كما صنعنا مسع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . فخرج فأهل بالعمرة حتى إذا ظهرنا ٤ على ظهر اليبداء التفت إلى أصحابه وقال : ما أمرهما إلا واحد اشهدوا ٥ أنى قد ادخلت ٦ الحج مع العمرة .

= من مذهب ابن عمر تفضيل اراقة الدماء فى الحج على سائر الأعمال - انتهى .  
(١) كذا فى الأصول ، ولعل العبارة الآتية « الى غير حديث مثله » بعد قوله « تدعونه » سقطت منها وهى موجودة فيما سبق - والله اعلم ؛ راجع ص ٥٦ من هذا الكتاب - ف .

(٢) سبق هذا الحديث فى هذا الباب قبل الحديثين من الباب اطول من هذا راجع ص ٩ .

(٣) فى الموطأ « أخبرنا نافع » .

(٤) هكذا فى الموطأ ، وفى الأصول « قال » بدون الواو . وقوله « ان صدقنا » بالجمع هنا ، وقد سبق « ان صدقت » بالوحدة ، وكلاهما صحيح .

(٥) كذا فى الأصول « اذا ظهرنا » وقد سبق فى الكتاب « اذا ظهر » وكذا هو فى الموطأ ، وفى اكثر كتب الحديث بالوحدة ، والمعنى على الوجهين صحيح .

(٦) هكذا فى الكتاب ، وفى الموطأ وغيره « اشهدكم » - وقد تقدم .

(٧) كذا فى الأصول « ادخلت » ولعل الصواب « اوجبت » - كما تقدم ، فهو =

= بمعنى « اوجبت » . ولما كان الحديث ذا فتون فما معنى قوله صلى الله عليه وسلم : دخلت العمرة في الحج - الحديث ؟ قال المحقق ابو بكر الجصاص في ج ٢ ص ٢٦٥ من أحكام القرآن : معناه انه ناب عنها لأن افعال العمرة موجودة في افعال الحج وزيادة ، ولا يجوز ان يكون المراد ان وجوبها كوجوب الحج لأنه حينئذ لا تكون العمرة بأولى ان تدخل في الحج من الحج بأن يدخل في العمرة اذ هما جميعا واجبان ، كما لا يقال « دخلت الصلاة في الحج » لأنها واجبة كوجوب الحج - انتهى . وراجع اليها فانه اطال فيها واجاد ، ونقله العلامة ابن التركماني في ج ٤ ص ٣٥٢ من الجواهر النقي و زاد ، وقال الخطاطي : معناه فرضها ساقط بالحج ، وهو معنى دخولها فيه ، فهو دليل على عدم الوجوب - انتهى . فسقط ما قال ابن حزم في ج ٧ ص ٤٢ من المحلى من صحة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة ، فصح انها واجبة بوجوب الحج و ان فرضها دخل في فرض الحج - اه . كيف ولم يتعين بعد معنى الحديث فانه محتمل لمأني ١ وقد عرفت معنيين ، والثالث ما قال البيهقي في باب العمرة في اشهر الحج من السنن : دخلت في وقت الحج وشهوره نقضا لما كانت عليه قریش من ترك العمرة في اشهر الحج - اه . ونقله العلامة في ج ٥ ص ١٠٨ من باب المفرد والقارن : يكفيهما طواف واحد - من الجواهر النقي . وقال البيهقي في ذلك الباب : وقيل معناه دخلت في افعال الحج فاتحدتا في العمل - انتهى . وله معنى آخر ايضا ذكره في الجواهر النقي ، و ان دخولها انما هو في زمان الحج لا في افعاله فيأتى بها منفردا وبالحج منفردا . والقاعدة المسئلة عند الجميع ان العبادتين من غير الجنس لا تتداخلان قط . فان العمرة اربعة افعال : الاحرام والاحلال والطواف والسعى ، فاحرام القارن و احلاله واحد ، فتداخل اثنان منها ، والطواف والسعى لم يتداخلا لأنهما عبادتان مقصودتان ، وما كان من العبادة على هذه الحالة لم يتداخل في الثاني ولا يبطل مقصوديته ، =

نخرج حتى إذا جاء البيت طاف و طفنا' .

== ولذا قلنا « على القارن طوافان و سعيان » كما ثبت من على و ابن مسعود و غيرهما - رضى الله عنهم . و قد تقدم و سيأتى ان شاء الله ان العمرة واجبة او سنة و كلاهما روايتان عندنا ، الثانية مشهورة و الأولى مخمولة .

(١) اى معه . و الأثر مختصر و تمامه مر من قبل فى هذا الباب . و انظر اى طواف هذا : طواف القدوم او طواف العمرة ؟ او كلاهما ؟ او ادخل طواف القدوم فى طواف العمرة لكون الاول سنة و الثانى واجبا ؟ و القوى يتحمل الضعيف . و ابن عمر رضى الله عنهما كان يطوف يوم النحر ايضا و يوم الوداع ايضا فلا بد أن يحمل على طواف القدوم و العمرة لكونه قارنا ، و يكفيه طواف واحد عنده للحل منهما - كما سبق . و ترك الراوى « السعى » و هو لا بد منه ، و كان فعل ابن عمر مختلفا فى الطواف بين الصفا و المروة - انظر موطأ مالك مع شرح الزرقانى ج ٢ ص ١٧٤ من باب اهل مكة و من بها من غيرهم . قال مالك : و قد فعل ذلك اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم الذين اهلوا بالحج فأخروا الطواف بالبيت و السعى بين الصفا و المروة حتى رجعوا من منى ، و فعل ذلك عبد الله ابن عمر فكان يهل لهلال ذى الحجة بالحج من مكة و يؤخر الطواف بالبيت و السعى بين الصفا و المروة حتى يرجع من منى - انتهى . و اذا جاء من المدينة محرما لم يؤخر الطواف و السعى كما هو هنا ، حتى إذا جاء البيت طاف و طفنا و طاف بين الصفا و المروة سبعا سبعا - كما سبق . قيل : الحديثان فى خروجه فى زمن الفتنة ، و عند مسلم فى رواية القطان : « ثم طاف لهما طوافا واحدا بالبيت و بين الصفا و المروة ، ثم لم يحل منهما حتى احل منهما بحجة يوم النحر » [ معناه حتى احل منهما يوم النحر بعمل حجة مفردة - من شرح النووي ص ٤٠٤ ] و فى رواية اخرى « و كان يقول : من جمع بين الحج و العمرة كفاه طواف ==



أخبرنا محمد<sup>١</sup> قال أخبرنا مسعر بن كدام قال حدثنا عمرو بن مرة

== واحد؛ ولم يحل حتى يحل منها جميعا - اهـ . وعند البخاري عن ابن عمر انه طاف طوافا واحدا ثم يقبل ثم يأتي منى - يعنى يوم النحر - اهـ . ويذكر انه صلى الله عليه وسلم فعله - كما في الفتح عن ابن خزيمة والاسمعيلى . وقد تقدم هذا كله ، وإنما المقصود منه هنا بيان ثبوت تعدد الطواف وتعدد السعى عن ابن عمر رضى الله عنهما ، وحديث جابر « لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا طوافه الاول ، اى لم يسع كلهم مجتمعين بل سعوا متفرقين ، لأن المسعى لا يسعهم كلهم مرة واحدة وهم الوف ، اى سعى كل واحد على شأنه وحياله كيف ما أمكن له ثلثة من الاولين وثلثة من الآخرين ، ذرافات وواحدا ، ومن حمله طوافه الاول على السعى ولم يفرق فيها بين القارن والمتمتع والمفرد فكأنه اراد كون السعى لنفسك واحد واحدا ، يعنى لا يتكرر لنفسك واحد فان تكراره لنفسك واحد غير مشروع ، فاذا كان نسكان لزم سعيان بالمتمتع ، وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع طاف راكبا وسعى راكبا - وراجع لذلك ص ٤٠٣ و ص ٤٠٤ من باب القارن من شرح معاني الآثار للطحاوى و ج ٣ ص ٣٣ و ص ٣٧٧ من فتح البارى . والعجب من ابن ابى شيبة في جزئه للرد على ابى حنيفة لم يذكر مسألة « القارن عليه طوافان وسعيان » ا فاعلم من صنيعة ان عنده مسلك ابى حنيفة في ذلك صحيح مطابق للاحاديث ، والا لذكره في الخلافيات الاخر البتة - تأمل . (١) ليس عندى كتب كافية لذخيرة الحديث حتى اعزو تخريج الحديث اليها . وفي ج ٣ ص ٢٣ من افعال كنز العمال عن سعيد بن المسيب قال : اجتمع على عثمان بعسفان وكان عثمان ينهى عن المتعة وعلى يأمر بها وقال « ما تريد إلى امر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم تنهى عنه » فقال عثمان « دعنا منك » ==

عن سعيد بن المسيب<sup>١</sup> قال : سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه يلي  
 = قال : « أنى لا استطيع أن ادعك منى ، فلما رأى على ذلك أهل بهما جميعا  
 ( ط ح م ع ق ) - انتهى . و الحديث أخرجه الشيخان في صحيحيهما من حديث  
 شعبة عن عرو بن مرة عن سعيد بن المسيب قال : اختلف على و عثمان و هما  
 بنسفان في المتعة فقال على « ما تريد الى أن تنهى عن امره فله رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ؟ » فقال عثمان « دعنى جنك » قال : فلما رأى ذلك على أهل بهما  
 جميعا - انتهى ج ١ ص ٢١٣ من باب التمتع و الاقراء و الافراد من البخارى ،  
 و هو فى ج ٥ ص ٢٢ من سنن البيهقى ، و أخرجه البخارى أيضا من حديث  
 غندر عن شعبة عن الحكم عن على بن حسين عن مروان بن الحكم قال : شهدت  
 عثمان و عليا ، و عثمان ينهى عن المتعة و ان يجمع بينهما فلما رأى على أهل بهما  
 « ليك بعمره و حجة » قال : ما كنت لأدع سنة النبي صلى الله عليه وسلم لقول  
 احد - انتهى ج ١ ص ٢١٢ و راجع ج ٤ ص ٧٠ ، ٥٦ من عمدة القارى  
 و ج ٣ ص ٢٣٤ من فتح البارى و ج ١ ص ٣٧٦ و ص ٣٨٧ من شرح الآثار  
 للطحاوى . و حديث على روى من طرق مختلفة : و روى ابن ابى شبة فى مصنفه -  
 كما فى ج ٤ ص ٥٣٩ من عمدة القارى من حديث على بن زيد عن سعيد بن  
 المسيب قال : سمعت اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يهلون بحجة و عمرة معا - انتهى .  
 و روى حديث على من طرق مختلفة و من غير وجه ، كما فى كتب الحديث ،  
 و هو عند النسائى و الطحاوى و البيهقى ايضا .

(١) قال قتادة : ما رأيت احدا قط اعلم بالحلل و الحرام من ابن المسيب .  
 و قال مكحول : طفت الارض كلها فى طلب العلم فالتقيت احدا اعلم منه . و قال  
 يحيى بن سعيد : كان ابن المسيب يسمى راوية عمر ، كان اخفض الناس لأحكامه  
 و اقضيته . و عن ابن المسيب : ما بقى احد اعلم بكل قضاء قضاء رسول الله صلى الله

بهما جميعاً<sup>١</sup> .

اخبرنا محمد<sup>٢</sup> قال اخبرنا مسعر بن كدام عن بكير بن عطاء الليثي<sup>٣</sup> ان رجلاً من بني عذرة<sup>٤</sup> قال انه سمع علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو = عليه وسلم وكل قضاء قضاء أبو بكر وكل قضاء قضاء عمر وكل قضاء قضاء عثمان مني . وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يرسل اليه يسأله عن بعض شأن عمر وأمره . وكان الحسن إذا أشكل عليه شيء كتب الى ابن المسيب . مات سنة ٩٣ او ٩٤ او ١٠٠ - كذا في التهذيب .

(١) اى يقول « ليك بعمرة وحجة » معا . وهذا هو القرآن والتمتع يطلق على القرآن . وفي بعض طرق الحديث ان عثمان ينهى عن التمتع والقرآن كليهما . والقارن يتمتع بجمعهما في سفر واحد ، فيهل بهما جميعاً في أشهر الحج او غيرها ، وهو من اقسام التمتع فدخل تحت قوله تعالى « فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى » .

(٢) الأثر قد سبق من طريق سفيان عن بكير بن عطاء عن حريث بن سليم به ، ومن هذا الطريق اخرجه الطحاوى كما سبق ايضاً ، وإما من طريق مسعر بهذا السند والمتن فقد ذكره ابن حزم - في ج ٧ ص ١٧٥ من المحلى قال : « ومن طريق وكيع عن مسعر عن بكير بن عطاء الليثي ان رجلاً من بني عذرة - به نحوه . » (٣) وكان في الأصل « الكنانى » وفي الهندية « الكتانى » كلاهما خطأ وتصحيف ، والصواب « الليثى » ؛ وهو بكير بن عطاء الليثي الكوفي ، ثقة شيخ صالح لا بأس به ، من رجال الأربعة - كذا في التهذيب ؛ وقد تقدم .

(٤) وهو حريث بن سليم العذري - كما سبق من طريق سفيان ، وهو رجل من بني سليم ، وهو في الجزء الأول والثاني من التهذيب وفي تجريد اسماء الصحابة للذهبي . وقد جهله ابن حزم في المحلى على ديدنه وشغبه على دأبه ، والاسناد =

يلبي بحجة و عمرة معا ، أهل بهما ؛ قلت : أطاف<sup>١</sup> لهما طوافين و سعى لهما سعيين ؟ قال : نعم .

<sup>٢</sup> أخبرنا محمد قال <sup>١</sup> أخبرنا خالد بن عبد الله<sup>٢</sup> عن يحيى بن أبي إسحاق<sup>٣</sup>

حسن لا غبار فيه ، قوله « و رجل من بني عذرة و رجل من بني سليم لا يدري احد من خلق الله تعالى من هم » غلط فاحش و افراط و تفريط كما لا يخفى على الخريت . و قد جبن ابن حزم في تحقيق ذلك عن قول الحق . و قرآن على ابن أبي طالب رضى الله عنه و الطوافان و السعيان ثبت بحيث لا مكنة لاحد برده . و القول بكونه ضعيفا ، و لا يقدر أحد أن ينكر قرآنه صلى الله عليه و سلم في حجة الوداع و تعدد الاطوفة حين قدم مكة . و حين افاض من عرفات و حين ودع البيت سوى ما زار البيت ليالى منى ، و لو سلم حين القدوم طواف واحد و سعى واحد فطواف القدوم عندنا سنة . يتداخل في طواف العمرة و سعيها ، و ان ترك ايضا فلا دم عندنا على الترك ، و إلا فطاف صلى الله عليه و سلم طوافين و سعى سعيين قبل الافاضة ، لكن لما لم يتعلل فيما بينهما و لم يتميز أحدهما من الآخر عبره الراوى بكونه واحدا .

(١) كذا في الهندية ، و في الأصل « أفطاف » ، و الأصح ما في الهندية .

(٢-٢) « أخبرنا محمد قال » ساقط من الأصول ، و زيد على دأب الكتاب ،

و لأن راوى الحديث يرويه عن شيخه بهذا اللفظ - ف .

(٣) هو أبو الهيثم الواسطي ، قد مر غير مرة .

(٤) هو المضرى مولا هم البصرى ، من رجال الستة ، روى عن انس و غيره ،

و عنه محمد بن سيرين و يحيى بن أبي كثير و الثوري و شعبة و غيرهم ، مات سنة ست

و ثلاثين و مائة و قيل : سنة اثنتين و ثلاثين - كذا في التهذيب . و الحديث من طريقه

عن أنس بن مالك رضى الله عنه <sup>١</sup> أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 = أخرجه مسلم في صحيحه في باب جواز التمتع في الحج والقران : حدثنا يحيى بن يحيى  
 أخبرنا هشيم عن يحيى بن أبي اسحاق و عبد العزيز بن صهيب و حميد انهم سمعوا أنسا  
 قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بهما جميعا ، ليك عمرة و حجا  
 ليك عمرة و حجا ، و حدثني علي بن حجر أخبرنا اسماعيل بن إبراهيم عن يحيى بن  
 أبي اسحاق و حميد الطويل قال يحيى سمعت أنسا يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يقول : ليك عمرة و حجا . و قال حميد قال أنس سمعت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يقول : ليك بعمره و حج - انتهى . و هو ادل دليل على كونه صلى الله عليه وسلم  
 قارنا بالحج و العمره . و أخرجه الطحاوى في ج ١ ص ٣٧٨ من شرح الآثار :  
 حدثنا ابن مرزوق قال ثنا ابو عاصم عن سفيان عن يحيى بن أبي اسحاق به مثله .

(١) حديث أنس رضى الله عنه رواه عنه ابو قلابه و حميد الطويل و حميد بن هلال  
 و ابو قرعة و ثابت البناني و يحيى بن أبي اسحاق و قتادة و ابو اسماء و بكر بن عبد الله ،  
 أخرج الطحاوى عنهم بأسانيد في ج ١ ص ٣٧٨ .

قال ابن القيم في ج ١ ص ٢٥٢ من زاد المعاد الثاني والعشرون ما أخرجه  
 في الصحيحين : عن أبي قلابه عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : صلى بنا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم - و نحن - معه بالمدينة - الظهر اربعاً و العصر  
 بذي الخليفة ركعتين فبات بها حتى أصبح ، ثم ركب حتى استوت به راحلته على  
 اليداء حمد الله و سبح ، ثم أهل بالحج و عمرة و أهل الناس بهما ، فلما أتمنا امر  
 الناس خلوا ، حتى إذا كان يوم التروية أهلوا بالحج . و في الصحيحين أيضاً عن بكر  
 ابن عبد الله المزنى عن أنس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي بالحج  
 و العمره جميعاً ؛ قال بكر فحدثت بذلك ابن عمر فقال « لبي بالحج وحده » فلقيت  
 أنسا فحدثته بقول ابن عمر فقال أنس : ما يعدوننا إلا صليانا سمعت رسول الله =

== صلى الله عليه وسلم يقول « ليك عمرة و حجا » ؛ و بين انس و ابن عمر في السن سنة او سنة و شيء . و في صحيح مسلم : عن يحيى بن ابي اسحاق و عبد العزيز بن صهيب و حميد انهم سمعوا انسا قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل بهما « ليك عمرة و حجا » . و روى ابو يوسف القاضى عن يحيى بن سعيد الانصارى عن انس قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « ليك بحج و عمرة » معا . و روى النسائى من حديث ابي اسماء عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم : يلبي بهما جميعا . و روى أيضا من حديث الحسن البصرى عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم اهل بالحج و العمرة حين صلى الظهر ( اى العصر ) . و روى البزار من حديث زيد بن اسلم مولى عمر بن الخطاب عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم اهل بحج و عمرة ، و من حديث سليمان التيمي عن انس كذلك ، و عن ابي قدامة عن انس - مثله ، و ذكر الحنفى : حدثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن ابي قزعة عن انس - مثله ، و ذكر وكيع : حدثنا مصعب ابن سليم قال : سمعت أنسا - مثله . و في صحيح البخارى عن قتادة عن انس : اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع عمر - فذكرها و قال : و عمرة مع حجته - و قد تقدم . و ذكر عبد الرزاق : حدثنا معمر عن ايوب عن ابي قلابة و حميد بن هلال عن انس - مثله . فهو لاء ستة عشر نفسا . من الثقات كلهم متفقون عن انس ان لفظ النبي صلى الله عليه وسلم كان « اهللا بحج و عمرة » معا ، و هم : الحسن البصرى ، و ابو قلابة ، و حميد بن هلال ، و حميد بن عبد الرحمن الطويل ، و قتادة ، و يحيى بن سعيد الانصارى ، و ثابت البنانى ، و بكر بن عبد الله المزنى ، و عبد العزيز بن صهيب ، و سليمان التيمي ، و يحيى بن ابي اسحاق ، و زيد بن اسلم ، و مصعب بن سليم ، و ابو اسماء ، و ابو قدامة عاصم بن حسين ، و ابو قزعة - و هو سويد بن حجر الباهلى . فهذه أخبار انس عن لفظ اهللاه ==

= الذى سمعه منه ، وهذا على والبراء يخبران عن اخباره عن نفسه بالقرآن ، وهذا على ايضا يخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله ، وهذا عمر ابن الخطاب يخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ربه امره بأن يفعله . وعلمه اللفظ الذى يقوله عند الاحرام ، وهذا على ايضا يخبر انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي بهما جميعا ؛ وهؤلاء بقية من ذكرنا يخبرون بأنه فعله . وهذا هو صلى الله عليه وسلم يأمر به آله وأمر به من ساق الهدى وهؤلاء الذين رووا القرآن بغاية البيان : عائشة أم المؤمنين ، وعبد الله بن عمر ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن عباس ، وعمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وعثمان بن عفان . بأقراره لعلي وتقرير على رضى الله عنهما له ، وعمران بن حصين ، والبراء بن عازب ، وحفصة أم المؤمنين ، وأبو قتادة . وابن أبي أوفى ، وأبو طلحة ، والهرماس بن زياد ، وأم سلمة ، وأنس بن مالك ، وسعد بن أبي وقاص . فهؤلاء هم سبعة عشر صحابيا رضى الله عنهم : منهم من روى لفظ احرامه ، ومنهم من روى خبره عن نفسه ، ومنهم من روى امره به . انتهى .

وقد ذكر قبله ابن القيم أحاديث هؤلاء مفصلا ، وذكر بعده ما اعترض عليه بادخال ابن عمر وغيره فى رواة القرآن ، ثم اجاب عنه مفصلا - فراجع وراجع من ج ١ ص ٣٧١ الى ص ٣٨٢ من شرح الآثار للطحاوى فانه تكلم فيها رواية ودراية وتقضا وإبراما بأتم وجه وسرد فيها على دأبه احاديث الأفراد والتمتع والقرآن وجمع بينهما على ما أمكن ، وراجع فتح القدير فإن المحقق حقق المسألة كما هو حقه فى أمثال ذلك . بعد ذلك لاجابة الى الغير ، وإنى نقلت من زاد المعاد قصدا للحجة على المخالف فى ذلك .

والاختلاف ليس فى الجواز وعدمه ، وإنما الخلاف فى الأفضل من الأقسام الثلاثة من الحج ؛ قال الحافظ العيني فى ج ٤ ص ٥٣٦ من عمدة القارى فى باب التحديد =

== والتسبيح والتكبير قبل الإهلال ذيل حديث أبي قلابة عن أنس رضى الله عنه - الحديث، ثم أهل بحج و عمرة و أهل الناس بهما - اه . وفيه التصريح بأنه صلى الله عليه وسلم كان قارنا لقوله « ثم أهل بحج و عمرة » وهذا هو عين القرآن، والمنكر هنا معاند، وقد ثبت بأحاديث آخر صحيحة انه صلى الله عليه وسلم كان قارنا على ما ذكره ابن شاة الله تعالى - اه، ثم ذكر قول ابن عمر منكرا على أنس وجوابه تفصيلا وتوضيحا بالمراد منه بالنقول المتبعة، ثم استدل بأحاديث عليه قضا و ابراما وسؤالا وجوابا بأصول حديثية معتبرة عند النقاد الى ج ٤ ص ٥٣٩ من شرحه، ثم قال: وقال القاضى غياض: قد اكثرت الناس الكلام على هذه الأحاديث من علمائنا وغيرهم: فمن يجيد منصف، ومن مقصر متكلف، ومن مطيل مكثر، ومن مقتصد مختصر، و اوسعهم نفيا في ذلك أبو جعفر الطحاوى الحنفى المصرى فانه تكلم في ذلك على ازيد من ألف ورقة، وتكلم في ذلك معه أبو جعفر الطبرى و بعدهم أبو عبد الله بن ابى صفرة و اخوه المهلب والقاضى أبو عبد الله بن المراتب و القاضى أبو الحسن بن القصار البغدادى والحافظ أبو عمر ابن عبد البر وغيرهم . و اولى ما يقال في هذا على ما لحصناه من كلامهم و اخترناه من اختياراتهم ما هو اجمع للروايات و اشبه بمساق الأحاديث ان النبي صلى الله عليه وسلم اباح للناس فعل هذه الثلاثة الاشياء لتدل على جواز جميعها، اذ لو امر بواحد لكان غيره لا يجوز، و اذا كان لم يحج سوى هذه الحجّة فأضيف الكل اليه، و اخبر كل واحد بما امر به و اباحه له و نسبه الى النبي صلى الله عليه وسلم اما لأمره بذلك او لتأويله عليه - انتهى .

قلت: لا نزاع في جواز هذه الثلاثة، و لهذا قال الخطايب: جواز القرآن بين الحج و العمرة اجماع من الأئمة، و لا يجوز ان يتفقوا على جواز شيء نهى عنه، و لكن ==



انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : ليك عمرة وحجاً<sup>١</sup> .  
<sup>٢</sup> أخبرنا محمد قال<sup>٢</sup> : أخبرنا خالد بن عبد الله عن حميد الطويل<sup>٣</sup> عن أنس

== النزاع ان اى هذه الأشياء افضل و النبي صلى الله عليه وسلم على اى واحد من هذه حج ؟ فقد دلت الأحاديث الصحيحة على ان القرآن افضل و انه صلى الله عليه وسلم كان قارناً ، و لأن القارن يجمع بين النسكين في سفرة واحدة ؛ و لا شك ان العبادتين افضل من عبادة واحدة ؛ و قد عمل به الاصحاب بعده صلى الله عليه وآله وسلم . و روى ابن ابي شيبة في مصنفه من حديث علي بن زيد عن سعيد بن المسيب قال : سمعت اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يهلون بحجة و عمرة معا - انتهى .  
 (١) قلت : و رواه ابن ابي شيبة في مصنفه ( ق ٣٤٩ ) عن ابي الأحوص عن ابي اسماء عن انس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي بهما جميعاً « ليك بحجة و عمرة » معا . و روى عن ابن علية عن يحيى بن ابي اسحاق عن انس انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : ليك بعمرة و حجة ؛ اهـ - ف .  
 (٢-٢) « أخبرنا محمد قال » ساقط من الأصول ، و زيد على دأب الكتاب ، و لأن راوى الحديث يرويه عن شيخه بهذا اللفظ - ف .

(٣) و هو الصواب ، و قد روى مسلم و الطحاوى من حديثه كما عرفت ، و هو حميد بن عبد الرحمن الطويل ، من رجال الستة . و هنا حميد بن هلال ايضاً قد رواه عن انس رضى الله عنه - كما هو عند عبد الرزاق و الطحاوى و غيرهما ؛ فكلاهما يرويان عن انس رضى الله عنه هذا الحديث - كما في التهذيب ؛ و روايتهما عنه في الأصول و في آثار ابي يوسف من رقم ٤٨٣ ص ١٠١ : قال حدثني يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن الحسن بن سعد مولى بني هاشم عن ابيه انه سمع علياً رضى الله عنه يلبي بعمرة و حجة و انه طاف لهما طوافين و سعى لهما سبعين ؛ و من رقم ٤٨٦ : قال ثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد ==

ابن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أهل بهما جميعا .  
أخبرنا محمد<sup>١</sup> قال أخبرنا خالد بن عبد الله عن يزيد بن أبي زياد<sup>٢</sup>

= عن ابراهيم ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر اربع عمر و حج خجة واحدة قرن معها احدى عمره الأربع ؛ و ٨٧٤ : قال ثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال فى القارن : يطواف طوافين و يسمى بين الصفا و المروة سعين ، يبدأ بطواف العمرة فى ذلك ، و قال : أرايت لو اهل بكل واحدة منهما على وجهها ألم يكن يطوف لهما طوافين و يسمى سعين ؟ فما شأنه اذا جمعها التنى طوافا و سعيًا ؛ و ٨١٤ : قال ثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : اذا حججت فلا تدعن القران بين العمرة و الحج فانك اذا افردت العمرة كانت عمرتك كوفية و عناك و نفقتك لها و حجتك مكية ، و اذا اهللت لهما جميعا كانت عمرتك كوفية و حجتك كوفية و كانت تلبيتك لهما جميعا ، فطف لهما باليت طوافين و اسع لهما بين الصفا و المروة سعين - انتهى . و اخرجه الحسن بن زياد فى مسنده عن الامام ابى حنيفة ؛ و راجع ج ١ ص ٩٩ الى ص ١٠١ من عقود الجواهر المنيفة و ج ١ ص ٥١٦ الى ص ٥١٨ من جامع المسانيد .

(١) قال الجصاص فى ج ١ ص ٢٨٥ من احكام القران : حدثنا جعفر بن محمد حدثنا جعفر بن محمد اليان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان عن سلية بن كهيل عن طاوس عن ابن عباس قال سمعت عمر يقول : لو اعتمرت ثم اعتمرت ثم اعتمرت ثم حججت لتمتعت - انتهى . فاعل ابن عباس اخذ من هذا . و فى الأصل اثر من مسند عمر رضى الله عنه ولا ادرى من اخرجه غير محمد إلا ابو عبيد القاسم - كما عرفت من احكام القران .

(٢) هو القرشى الهاشمى ابو عبد الله ، مولاهم الكوفى ، رأى أنسا ، من رجال الستة =

عن طاوس عن ابن عباس رضى الله عنهما <sup>١</sup> قال : لو اعتمرت ثم رجعت إلى أهلى ثم اعتمرت و رجعت إلى أهلى ثم اعتمرت ثم رجعت إلى أهلى ثم حججت حجة لجلعت معها عمرة .

أخبرنا محمد <sup>٢</sup> قال أخبرنا أبو بكر بن عبد الله النهشلى <sup>٣</sup> عن الهيثم <sup>٤</sup> قال : ما قدم طاوس مكة إلا قارنا موافيا - يعنى بذلك تأخير القدوم .

= إلا البخارى - راجع ترجمته من ج ١١ ص ٣٢٩ الى ص ٣٣١ من التهذيب ، وفيه كلام يقتضيه عنه .

(١) به ثبت ان ابن عباس قاتل بالقران ، وما روى عنه بخلافه فلا بد من تأويله - والله اعلم .

(٢) اطلب من مظان التواريخ من اخرجه غيره .

(٣) الكوفى ، من رجال مسلم و النسائى و الترمذى و ابن ماجه ، شيخ ضالح ، يكتب حديثه ، ثقة ، مات سنة ست و ستين و مائة - كما فى ج ١٢ ص ٤٤ من التهذيب .

(٤) هو ابن حبيب الصيرفى - تقدم .

(٥) معنى قوله « موافيا » أى : مقاربا ، مكلا . لعله يريد ان طاوسا لم يؤخر طواف القدوم و لم يتركه ، بل ادى حج القران مكلا باتيان الطوافين و السعين للقران - و العلم عند الله تعالى . قال الحافظ فى ص ٢٠٤ من الدراية : و فى الباب عن على انه جمع بين الحج و العمرة فطاف طوافين و سعى سعين و حدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك - اخرجه النسائى ( اى فى مسنده الكبرى ) فى مسند على و رواه موقوفون . و روى ابن ابى شيبه عن هشيم عن منصور عن الحكم عن زياد بن مالك قال : ان عليا و ابن مسعود قالوا فى =

==القارن: يطوف طوافين . يسمى سعيين . و من طرق اخرى عن الحكم عن عمرو  
عن الحسن بن علي قال: اذا قرنت بين الحج و العمرة فطف طوافين واسع  
سعيين . انتهى . و قال في ج ٣ ص ٣٩٥ من فتح الباري في باب طواف القارن :  
قلت : لكن روى الطحاوي وغيره مرفوعا ( الصواب موقوفا ) عن علي  
و ابن مسعود ذلك بأسانيد لا بأس بها اذا اجتمعت . اهـ . و ان امننت النظر  
في الاحاديث الواردة في حجة الوداع تحصل لك تعدد الاطوفة و تعدد السعي  
منه صلى الله عليه و سلم و ان انكره بعض من صاغ الاحاديث على مذهبه ؛  
أما علمت ان ابن عباس رضى الله عنهما قال : طاف النبي صلى الله عليه و سلم في  
حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن ؟ اخرجـه الشيخان ؛ و عن جابر قال :  
طاف رسول الله صلى الله عليه و سلم بالبيت في حجة الوداع على راحلته يستلم  
الحجر بمحجنه لأن يراه الناس و ليشرف و ليسألوه - اخرجـه . مسلم في باب جواز  
الطواف على بعير وغيره . فأى طواف هذا ؟ و في رواية اخرى له عن جابر : طاف  
النبي صلى الله عليه و سلم في حجة الوداع على راحلته بالبيت و بالصفاء و المروة ليراه  
الناس و ليشرف و ليسألوه فان الناس قد غشوه - اهـ . فأى طواف و أى سعى هذا ؟  
حديث جابر الطويل الذى اخرجـه مسلم في حجة الوداع : حتى ' اذا اتيا البيت مـ  
استلم الركن فرمل ثلاثا و مشى اربعا ثم تقدم الى مقام ابراهيم فقرأ « و اتخذوا  
من مقام ابراهيم مصلى » إلى ان فصلى ركعتين ثم خرج الى الصفا - ثم ذكر  
كلاما ثم قال : فبدأ بالصفا و رقى عليه حتى رأى البيت . . . . . ثم نزل الى المروة  
حتى انصبت قدماء في طعن الوادى سعى حتى اذا صعدتا مشى حتى الى المروة  
ففعل على المروة كما فعل على الصفا حتى اذا كان آخر الطواف على المروة -  
فقال - الحديث . فهذا الطواف بالبيت و السعى بين الصفا و المروة كانا بالأقدام  
و المشى و هو في حجة الوداع . فأى طواف هذا و أى سعى هذا ؟ و من هذه =

== الروايات الصحيحة ثبت طوافان وسعيان في حجة الوداع: طواف وسعى بالركوب على الراحلة، وطواف وسعى بالمشى، فأين الذين قالوا «الذين جمعوا الحج والعمرة ما طافوا الا طوافا واحدا» وقد طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم طوافين وسعى سعيين؟ فتعين قطعاً ان معنى قول جابر وابن عمر وعائشة وغيرهم «ما طافوا الا طوافا واحدا» اي بعد الافاضة من عرفات ما طافوا الا طوافا واحدا للحل منهما جميعا، والا لايصح هذه الاحاديث التي في الصحيحين. وفيها احاديث آخر «استلم الركن وقبل يده» كما هو عن عمر وابن عمر وغيرهما، وهو لا يمكن على الراحلة، «ولم يزل عنها الا لصلاة الطواف، ثم نزل وصلى ركعتين». الحديث. ولذا قلت اولاً: ان الراوى عنه بطواف واحد وسعى واحد لعدم تخلل الحل بينهما، وقد كان هناك طوافان وسعيان، وراجع ج ٢ ص ١٤٨ من كتاب الام، باب الطواف راكبا، وباب الركوب من العلة في الطواف، وباب الاضطباع والرمل. وفي الاحاديث: المشى والحلب وانصاب القدمين في بطن الوادي، وهذه الاحاديث لما كانت مخالفة لموى ابن حزم ضاق صدره حتى كاد ينشق فاولها بتأويلات فاسدة يضحك عنها الصياني فضلا عن الرجال، فضلا عن اهل العلم وهو يدعى في كل موضع انه لا يسمع دون قول الله عز وجل وقول رسوله صلى الله عليه وسلم ثم ينبع هواء. ويرد الاحاديث ويخالفها عيانا وجهارا - انا لله وانا اليه راجعون! ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم.

وقد أشار إلى هذه الأجوبة إمام العصر وشيخ حديثه في دروس الترمذى والبخارى، وقد جمعها بمض تلاميذه في «العرف الشدى» وهو مملوء بالأغلاط، وبعض أذكياء تلاميذه في «فيض البارى». وقد أشبع الكلام في هذا المقام الشيخ العثماني في «فتح الملهم» بالنقاط من «فتح القدير» وحاشية السندى ==

## باب متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة

أخبرنا محمد عن أبي خنيفة قال: يقطع المهل بالعمرة التلبية حين يستلم الركن للطواف بالبيت لعمرة<sup>١</sup>، و يقطع التلبية في الحج في أول حصاة يرمى بها جرة العقبة يوم النحر .

و قال أهل المدينة : من اعتمر من التنعيم فإنه يقطع التلبية حين يرى البيت ، و من اعتمر من بعض المواقيت و هو<sup>٢</sup> من أهل المدينة أو غيرهم فإنه يقطع

= على البخاري و شرح الشيخ عابد السندی للسند و العرف الشذى و فتح الباري و الجوهر النقي و النووي و رد المساد و ذيرها من الكتب ، فأحاط و أحسن و أجاد - نملك به و يذل المجهود شرح أبي داود . و هذا ليس موضع التفصيل

(١) لما رواه الترمذى ص ١١١ من باب متى يقطع التلبية في عمرة عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه و سلم كان يمسك عن العمرة إذا استلم الحجر - انتهى . قال أبو عيسى : حديث ابن عباس حديث صحيح والعمل عليه عند أهل العلم ، قالوا : لا يقطع المعتمر التلبية حتى يستلم الحجر ؛ و قال بعضهم : إذا انتهى إلى يوت مكة قطع التلبية ؛ و العمل على حديث النبي صلى الله عليه و سلم و به يقول سفيان و الشافعى و أحمد و إسحاق - انتهى . قلت : و به يقول أبو خنيفة و أصحابه كما هو هنا . و في ابن أبي ليلى مقال مشهور . و رواه أبو داود و لفظه : إن النبي صلى الله عليه و سلم قال : يلبي المعتمر حتى يستلم الحجر - اه . قال أبو داود : رواه عبد الملك بن أبي سليمان و همام عن عطاء عن ابن عباس موقوفا - اه . و فيها حديثان من فعله و من قوله صلى الله عليه و سلم .

(٢) و كان في الأصول « و هى » ، والصواب « و هو » ، كما هو في موطأ الامام مالك .

(٣) كذا في الأصول ، الأصوب « غيرها » ، و معنى الحرفين كليهما صحيح .

كتاب الحج ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢

التلبية إذا انتهى إلى الحرم، و يقطع للحاج التلبية إذا انتهى إلى الحرم حين يروح إلى الموقف عشية عرفة .

و قال محمد بن الحسن : و كيف اختلف المأهل من التمتع والمأهل من الوقت ؟ ما حالها إلا واحد ! أرايت لو أهل على مسيرة ليلة من الحرم متى يقطع التلبية ؟ أو أهل من بُدِيد أو من عُسْقَان أو من بطن مرة أو [ من ] خلف التمتع بأميل متى يقطع التلبية ؟ إنه يقطع التلبية حين يستلم الركن - في آثار غير واحدة كثيرة .

(١-١) كذا في الأصل، و في المندبة « على وجلة ليلة »، و هو أهل من ناسخها فصحف « المسيرة »، و جعلها « وجلة » - ف .

(٢) القُدِيد - بضم أوله مصغر : موضع معروف بين مكة و المدينة، و منه اشتري ابن عمر لطدى القرانه .

(٣) بضم أوله، موضع معروف بقرب مكة، و فيه اختلف على و عثمان رضي الله عنهما في النهى عن التمتع و القران، ثم أهل بهما جميعا على رضي الله عنه على مرحلتين من مكة، هناك لقي رسول الله صلى الله عليه و سلم رجال من بني كعب (من الجديبية فقالوا الحديث) لخرجه الامام أبو يوسف في كتاب الخراج .

(٤) و كان في الأصل « مرة » و في المندبة « مرا » تصحيف، و الصواب « مرة » و هو موضع من مكة على مرحلة - كذا في ج ٢ ص ١٨١ من المغرب .

(٥) حرف « من » صاقط من الأصول، و الصواب « من خلف التمتع » و التمتع موضع قريب من مكة عند مسجد عائشة رضي الله عنها - كما في ج ٢ ص ٢١٨ من المغرب، و منه اعمرها رسول الله صلى الله عليه و سلم مع لخمها عبد الرحمن ابن أبي بكر رضي الله عنهم مكان عمرتها التي رفضتها - كما في ركن الحديث .

(٦) لعل بعض العبارة سقطت من البين فإنه على خلاف دأب الكتاب، و مع

كتاب الحج ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢

أخبرنا محمد<sup>١</sup> قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : يقطع الحريم بالعمرة التلبية إذا استلم الحجر<sup>٢</sup> ، و يقطع التلبية في الحج في أول حصاة يرمى بها جرة العقبة<sup>٣</sup> .

أخبرنا محمد<sup>٤</sup> قال أخبرنا عمر بن ذر الهمداني قال سألت بجاهدا : متى

= هذا فالمعنى صحيح .

(١) هكذا أخرجه الامام محمد في ذلك الباب من كتاب الآثار . ثم قال محمد : وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة . وأخرجه الامام أبو يوسف في آثاره من مرة ٤٧٦ ص ٩٨ : ثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم انه قال : لا يقطع تلبية العمرة حتى يكبر لاستلام الحجر الأسود لأول طوافه بالبيت ، و يقطع التلبية في الحج عند أول حصاة يرمى بها جرة العقبة يوم النحر - اهـ .

(٢) أى الحجر الأسود والاستلام به ، سنة ان امكن يده وإلا فبمخبطه والاشارة يده .

(٣) كذا في الأصل ، هو الصواب ، وفي الهندية « مرة العقبة » وهو خطأ .

(٤) وفي المحلى ج ٧ ص ١٣٨ : روينا عن وكيع عن عمر بن ذر عن بجاهد قال قال ابن عباس : لا يقطع المتمتع التلبية حتى يستلم الركن ؛ وكان ابن عمر يقطعها اذا رأى بيوت مكة . قال وكيع : وحدثنا سفيان - هو الثوري - عن عبد الله ابن دينار قال قال ابن عمر : يقطع التلبية اذا دخل الحرم - انتهى . ورواه البيهقي في ج ٥ ص ١٠٤ من سننه من حديث أبي معاوية عن عمر بن ذر عن بجاهد قال : كان ابن عباس رضي الله عنهما يلبي في العمرة حتى يستلم ثم يقطع ؛ قال : وكان ابن عمر رضي الله عنهما يلبي في العمرة حتى اذا رأى بيوت مكة ترك التلبية واقبل على التكبير والذكر حتى يستلم الحجر . ورواه من طريق =



كتاب الحجّة ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢

== يعلى بن عبيد : ثنا عبد الملك - هو ابن أبي سليمان - قال سئل عطاء : متى يقطع المعتمر التلبية ؟ فقال : قال ابن عمر : اذا دخل الحرم ، وقال ابن عباس حتى يسمح الحجر ، قلت : يا ابا محمد ايها أحب اليك ؟ قال : قول ابن عباس - انتهى .

و قال الامام الشافعي في ج ٢ ص ١٧٤ من الأم : و يلبي المعتمر حتى يفتح الطواف مستلما او غير مستلم . اخبرنا مسلم و سعيد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : يلبي المعتمر حتى يفتح الطواف مستلما او غير مستلم - انتهى .

و رواه البيهقي في سننه ج ٥ ص ١٠٤ من طريق الشافعي به مثله ، ثم قال : كذلك رواه ابن جريج و همام عن عطاء عن ابن عباس موقوفا . و رواه محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن عطاء فرفعه ، ثم رواه من طريق شاذان : ثنا زهير و الحسن ابن صالح عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه كان يلبي في العمرة حتى يستلم الحجر ، و في الحج حتى يرمى الجمره - انتهى .

و نقل عن الشافعي : و لكننا هنا روايته لأننا وجدنا الحفاظ المكيين يقفونه على ابن عباس . قال البيهقي : رفعه خطأ . و كان ابن أبي ليلى هذا كثير الوهم ، و خاصة اذا روى عن عطاء فيخطئ كثيرا ، ضعفه اهل النقل منع كبر محله في الفقه . و قد روى الثني بن الصباح عن عطاء مرفوعا و اسناده اضعف بما ذكرنا ، ثم اخرج من طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا حفص - هو ابن غياث - عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال : اعتمر النبي صلى الله عليه و سلم ثلاث عمرٍ كل ذلك لا يقطع التلبية حتى يستلم الحجر . و قد قيل عن الحجاج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعا ، و الحجاج بن ارطاة لا يمتنع به . و روى عن أبي بكرة مرفوعا انه خرج معه في بعض عمره فاقطع التلبية حتى استلم الحجر - اهـ . ثم اخرجه باسناده من طريق عمرو بن مالك - هو الراسي - ثنا عبد الرحمن بن عثمان - هو ابو بحر البكر اوى - ثنا بحر بن مرار ==

كتاب الحججة (مَنْ يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة) ج ٢٠

مقطع المعتمر التلبية: قال: كان ابن عباس رضي الله عنهما<sup>١</sup> يلبي حتى يستلم الركن، وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما إذا قدم معبرا قطع التلبية إذا رآي بيوت مكة. قال محمد: ويقول ابن عباس رضي الله عنهما أحب إلينا<sup>٢</sup>.

== يفتح. ويشد يد. ابن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن جده عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - مثله - وعمر بن مالك و عبد الرحمن ابن عثمان و بجر بن مبرار من رجال التهذيب، و عبد الرحمن عند احمد صالح لا بأس به، و كان يحيى بن سعيد يحسن الرأي فيه و وثقه العجلي، و بجر قال ابن معين: ثقة، و عند النسائي: لا بأس به، و قال ابن عدي: لا اعرف له حديثا منكرا و لم اجد احدا من المتقدمين ضعفه إلا يحيى بن سعيد في قوله: شواط - اه - و بجر بن مالك ذكره ابن حبان في الثقات فهم مختلف فيهم، و لا اقل ان يكون الحديث حسنا، و لذا اعتضد بحديث ابن عباس للرفوع و بحديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده حصل لكل واحد منهما قوة بالآخر فتصلح ان ينتهني حجة، و قوى ذلك قوة اخرى اذا اعتضد بآثار عن الصحابة و بالجملة و ان كان الكلام في الأحاديث الثلاثة فردا فردا لكن المجموع من حيث المجموع صالح للحجة، و لذا قال عطاء: قول ابن عباس أحب إلينا، و لم يرد في حديث ولا اثر صاحب نفي لذلك او عدم جوازه، و إن كان فإيه أنها المخالف في ذلك و قد علم بذلك ان الحديث أصلا يعتمد عليه و يحتاج به.

(١) ذكره الحافظ في التلخيص أيضا، و قد روى ابن جرير عن ابن عمر أيضا نحو ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما - كما في باب الأفعال من كنز العمال -  
(٢) لكونه مطابقا لما في الأحاديث الثلاثة المذكورة، و لذا روي عطاء بن رباح أيضا حين سئل عنه فقال: قول ابن عباس أحب إلينا - كما عرفت ==

### كتاب الحج ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج و العمرة ) ج - ٣

== قال ابن حزم ص ١٣٨ من المحلى : و الذى تقول به فهو قول ابن مسعود الذى ذكرنا آنفا انه لا يقطعها حتى يتم جميع عمل العمرة - ا . قلت : هذا تلبيس ، ولم يذكر حديث ابن مسعود الا فى رمى الجمره ، ولم يرو عن ابن مسعود فى المعتمر شئ ، ولم يرو عنه لا من طريق صحيحة و لا من ضعيفة ، فقول ابن حزم فى غاية الفساد لا مستند له على ما زعمه ، و دأبه خلط المبحث و الطعن على الأئمة ، ذكر اولا حديث جابر من طريق ابى داود الى آخره ، وفى آخره « ولزم رسول الله صلى الله عليه و سلم تلبيته » ثم قال « و رويانا من طريق سفيان الثورى عن منصور بن المعتمر عن ابى وائل عن مسروق انه رأى عبد الله بن مسعود طاف بالبيت سبعا ثم خرج الى الصفا ، قال فقلت له : يا ابا عبد الرحمن ان ناسا ينهون عن الاهلال فى هذا المكان فقال : لكننى آمرك به - و ذكر باقى الخبر » . انظر هل فى هذا ان مسروقا او ابن مسعود رضى الله عنه كان معتمرا و لم يترك التلبية بل حديثه هذا فى الحج يشير اليه قوله « و ذكر باقى الخبر » و اجله هو التلبيس ، و قرينة عليه اخرى حيث قال بعد « فان ذكرنا ما رويانا من طريق ابن ابى شيبة ناصفوان بن عيسى عن الحارث بن عبد الرحمن بن ابى ذباب عن مجاهد عن عبد الله بن مجبرة عن عبد الله بن مسعود قال : خرجت مع رسول الله صلى الله عليه و سلم فما ترك التلبية حتى اتى جمره العقبة الا ان يخلطها بتكبير او تهليل ، ثم تكلم فى الحارث ، فانظر حديث ابن مسعود ليس الا فى حجة النبى صلى الله عليه و سلم و هو كان قارنا على رغم ابن حزم و لم يتحلل فيما بين العمرة و الحج لكونه ساق هديا و لبد رأسه و احرم بالقران ، فكيف يمشى هذا فى من اعتمر فقط ؟ لحكمه ما قال ابن عباس و عطاء ، و روى عنه فيه حديثا مرفوعا و هو وان كان تكلم فيه ابن حزم لكنه حسن ، و احسن من رأى ابن حزم على قول الامام أبى حنيفة و احمد بن حنبل و غيرهما من فقهاء المحدثين ==

كتاب الحج ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج و العمرة ) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نعيم<sup>١</sup> عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : يلبي المعتمر حتى يستلم الركن .  
أخبرنا محمد قال أخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن نصيب<sup>٢</sup> عن مجاهد قال قال ابن عباس رضي الله عنهما : يقطع التلبية المعتمر إذا استلم الحجر .

== هل عند ابن حزم في حق المعتمر متى يقطع التلبية دليل من ابن مسعود أو حديث مرفوع منه صلى الله عليه وسلم ؟ لا قطعاً و يقيناً ! وليس عنده إلا فهمه الفاسد اقترى به علي بن مسعود رضي الله عنه و هو لا يعرفه من هو ، نحن نعلم انه كنيف ملأ علماً ، و انظر ايضا في طيه كيف اقترى عليه - صلى الله عليه وسلم - و انقلبت عليه دأثرته ، و هذا جزاء من اجترأ على الله عز و جل و رسوله صلى الله عليه وسلم ، اللهم ! اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين .

(١) هو عبد الله بن يسار الثقفي أبو يسار المكي . مولى الأحنس بن شريق . من رجال السنة ، كان يفتى بعد عمرو بن دينار ، مات سنة احدى و ثلاثين و مائة .  
و قال ابن المديني سنة ٢٠٢ . قال الخطيب : حدث عنه عمرو بن شعيب و ابن عيينة و بين وفاتيهما خمس و سبعون سنة - كذا في التهذيب و هامشه .

(٢) هو ابن عبد الرحمن الجزري أبو عون الحضرمي الجرائي الأودي . ولا هم . رأى أنسا رضي الله عنه ، من رجال الأربعة ، يختلف فيه . فلا اقل من ان يكون حديثه حسناً ؛ و هو بالصاد المهملة مصغر ؛ و الجزري - بفتح جيم و زاي و براء - منسوب الى الجزيرة و هي بلاد بين الفرات و دجلة ، مات سنة ١٣٧ او ٣٦ او ٣٨ او ٣٩ ، و غير ذلك في تاريخ وفاته - راجع ترجمته ج ٣ ص ١٤٣ الى ==

أخبرنا

كتاب الحججة ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي<sup>١</sup> عن حماد عن إبراهيم قال :<sup>٢</sup> أفاض ابن مسعود رضي الله عنه من عرفات

= ج ٣ ص ١٤٤ من التهذيب .

(١) وكان في الأصول « محمد بن صالح القرشي » والصواب « محمد بن أبان بن صالح القرشي » لأن مؤلف الكتاب يروي عنه كثيرا . و محمد بن صالح رجل آخر متأخر عن الأول وليس هو المراد به هاهنا - راجع ج ٩ ص ٢٢٧ من التهذيب .  
(٢) ظاهره الارسال ، و قد عرفت في باب القران ان مراسيله صحيحة - لاسيا عن ابن مسعود رضي الله عنه . و أخرجه الامام أبو يوسف في آثاره من طريق الامام أبي حنيفة من رقم ٤٧٤ ص ٩٨ قال ثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود رضي الله عنه انه خرج صبيحة يوم النحر من مسجد الخيف يلبي و هو يريد جرة العقبة يرميها فاثال الناس عليه فقالوا : رجل يلبي بالحج يوم النحر فقال : ما بال الناس ؟ أنسى الناس أم جهلوا أم طأن عليهم العهد ا ثم رفع صوته يلبي « ليك عدد التراب ليك » فلما علوا انه ابن مسعود تفرقوا عنه و اعلوا انه اعلم بالامر منهم - انتهى . و حدث ابن مسعود رضي الله عنه رواه أبو داود بدون الارسال في باب رمى الجمار : حدثنا حفص بن عمر و مسلم بن إبراهيم - المعنى - قالوا ثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال : لما انتهى الى الجرة الكبرى جعل البيت عن يساره و منى عن يمينه و رمى الجرة بسبع حصيات ، و قال : هكذا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة - انتهى . فأبراهيم يرويه عن عبد الرحمن بن يزيد عنه موصولا .

و روى الواقدي في المغازي كما في ج ٣ ص ١٤٥ من نصب الراية : حدثنا اسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي عليه السلام لبى - =

يلبي<sup>١</sup> ، فجعل الناس ينظرون إليه<sup>٢</sup> فقال « ما شأنهم ! أضلوا سنة = يعني في عمرة القضية - حتى استلم الركن - انتهى . وليس فيه حجاج ابن أرمطة ؛ واسامة هو الليثي مولاهم أبو زيد المدني ، من رجال مسلم والأربعة ، ثقة صالح حجة ، ليس به بأس ، مستقيم الأمر ، صحيح الكتاب . وراجع ترجمته ج ١ ص ٢٠٨ من التهذيب . واسامة بن زيد العدوي مولى عمر أبو زيد المدني آخر وليس هو في اسناد الواقدي - تأمل ؛ فالحديث حسن صالح للاحتجاج - تدبر .

(١) حديث ابن مسعود رضي الله عنه رواه الشيخان في ابواب مختلفة من الصحيحين ، في باب متى يصلي الفجر يجمع من البخاري : عن أبي اسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد قال : خرجت مع عبد الله رضي الله عنه الى مكة ثم قدما جعلا . الحديث . وفي آخره : ثم قال : لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن أصاب السنة فما ادرى أقوله كان أسرع أم دفع عثمان رضي الله عنه فلم يزل يلبي حتى رمى بحجرة العقبة يوم النحر - اهـ .

قال الحافظ في الفتح ج ٣ ص ٤٢٤ : وقع في رواية جرير بن حازم عن أبي اسحاق عند أحمد من الزيادة في هذا الحديث ان نظير هذا القول صدر من ابن مسعود عند الدفع من عرفة ايضا . ولفظه « لما وقفنا بعرفة غابت الشمس فقال : لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن كان قد أصاب ، قال : فما ادرى أ كلام ابن مسعود أسرع أو أفاض عثمان ؟ قال : فأوضع الناس ولم يزد ابن مسعود على العنق حتى أتى جعلا ، وله من طريق زكريا عن أبي اسحاق في هذا الحديث : أفاض ابن مسعود من عرفة على هيبته لا يضرب بعيره حتى أتى جعلا ، وقال سعيد بن منصور : حدثنا سفيان و أبو معاوية عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد ان ابن مسعود بعيره في وادي محسر ، وهذه الزيادة مرفوعة في حديث جابر الطويل =

كتاب الحج ( متى يقطع الرجل التلية في الحج والعمرة ) ج - ٢

= في صفة الحج عند مسلم - انتهى .

و في باب التلية و التكبير غداة النحر من الفتح : فعند أحمد و ابن أبي شيبة و الطحاوي من طريق مجاهد عن أبي معمر عن عبد الله قال : خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فما ترك التلية حتى رمى جمره العقبة الا أن يخطأها بتكبير - انتهى ، ص ٤٢٥ . و راجع ج ٤ ص ٦٩٩ من عمدة القاري ، فالحافظ البدر العيني أورده من الطحاوي و البيهقي بأسانيدهما و فصله مجيئا عن قول الكرماني عن الاشكال في ترجمة الباب ، و الحافظ في الفتح أيضا نقله كذلك ، و أخرجه أيضا البخاري في باب رمى الجمار من بطن الوادي ، و مسلم و الفضل له - كما في نصب الراية ؛ قال : اما حديث ابن مسعود فأخرجه البخاري و مسلم ، هكذا ذكره عبد الحق في المتفق عليه عن عبد الرحمن بن يزيد قال : رمى عبد الله ابن مسعود جمره العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة فقليل له : ان ناسا يرمونها من فوقها ؛ فقال عبد الله بن مسعود : هذا و الذي لا إله غيره ؛ مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة - انتهى . و أخرجه البخاري في ص ٢٣٥ من باب يكبر مع كل حصاة ، و مسلم ص ٤١٩ ، و أبو داود ص ٢٧١ عن الأعمش قال : سمعت الحجاج بن يوسف يقول و هو يخطب على المنبر : لا تقولوا سورة البقرة ، الى ان قال : فلقيت إبراهيم فأخبرته بقوله فسبه و قال : حدثني عبد الرحمن بن يزيد انه كان مع عبد الله بن مسعود فألقى جمره العقبة فاستبطن الوادي فاستعرضها فرماها من بطن الوادي - إلى آخره سواء . و عند أبي داود : و قال : هكذا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة .

و قال الحافظ الزيلعي بعد هذا : و ليس في الكتب الستة عن ابن مسعود في هذا الباب غير ذلك و هو غير كاف الا ان يكون رفعه ، و ينظر من غير الكتب الستة - انتهى . قلت : قد علمت ان عند أبي داود رفعه بقوله : هكذا رمى الذي =

## كتاب الحج ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢

انزلت عليه السورة « و هو اشارة الى التكبير و الى القيام في بطن الوادي و غيرها -  
فأمل فيه . و اخرج الطحاوي من طرق عن ابن مسعود - سيأتي بعضها  
إن شاء الله تعالى .

(١) و في سنن البيهقي ج ٥ ص ١٣٨ من باب التلبية حتى يرى جمره العقبة من طريق  
الحارث بن عبد الرحمن بن ابي ذباب عن مجاهد عن عبد الله بن مسعود قال : غدوت  
مع عبد الله بن مسعود من منى الى عرفة - و كان عبد الله رجلا آدم له صنفيران  
عليه مسحة اهل البادية - و كان يلبي فاجتمع عليه غوغاء من غوغاء الناس فقالوا :  
يا اعرابي ! ان هذا ليس يوم تلبية انما هو التكبير ، قال : فعند ذلك التفت الى  
فقال : جهل الناس ام نسوا ؟ و الذي بعث محمدا صلى الله عليه و سلم بالحق ا فقد  
خرجت مع رسول الله صلى الله عليه و سلم من منى الى عرفة فآزك التلبية حتى  
رمى الجمره الا ان يخلطها بتكبير او تهليل . قال البيهقي : و قد روينا معنى هذا  
مختصرا في الحديث الثابت عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود .  
انتهى . و قال في ابتداء الباب : و كذلك في الحديث الثابت عن ابن مسعود  
عن النبي صلى الله عليه و سلم انه يكبر مع كل حصاة . ثم رواه من طريق شريك عن  
عامر بن شقيق عن ابي وائل عن عبد الله قال : رمقت النبي صلى الله عليه و سلم  
فلم يزل يلبي حتى رمى جمره العقبة بأول حصاة - انتهى . و قد رواه في باب رمي  
الجمرة من بطن الوادي ص ١٢٩ من طريق ابي بكر بن ابي شيبة : ثنا ابن ادريس  
عن ليث عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن ابيه قال : افضتُ مع عبد الله من  
جمع فا زال يلبي حتى رمى جمره العقبة ثم قال « يا ابن اخي ! فاولى سبعة احجار »  
فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ، حتى اذا فرغ قال « اللهم ! اجعله  
حجا مبرورا و ذنبا مغفورا » ثم قال : هكذا رأيت الذي انزلت عليه سورة  
البقرة صنع .



كتاب الحجّة ( متى يقطع الرجل التلية في الحج والعمرة ) ج - ٢

فيهم<sup>١</sup> [ أم نسوا ؟ ]<sup>٢</sup> ثم رفع صوته فقال « ليك اللهم ! ليك ، عدد التراب ليك »<sup>٣</sup> فلبى حتى رمى جمرة العقبة<sup>٤</sup> .

(١) قال الطحاوى : حدثنا ابن مرزوق قال ثنا بشر بن عمر الزهراني قال ثنا شعبه قال اخبرني الحكم عن ابراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال : حججت مع عبد الله فلما افاض الى جمع جعل يلبي فقال ( كذا ) : رجل اعرابي ، فقال عبد الله « أنسى الناس أم ضلوا » ؟ ثم لبى حتى رمى جمرة العقبة - انتهى .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زدته من آثار الطحاوى و سنن البيهقي وعمدة القاري ، وفي الباب وشرحه : ويستحب ان يرفع صوته بالتلية ثم يخفضه ، ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بما شاء ، ومن المأثور : اللهم ! انى أسألك رضاك والجنة وإعوذ بك من غضبك والنار . وفيه ايضا : و تكرارها سنة في المجلس الاول وكذا في غيره ، وعند تغير الحالات مستحب مؤكد ، والاكثر مطلقا مندوب ، ويستحب ان يكررها كلما شرع فيها ثلاثا على الولا . ولا يقطعها بكلام - انتهى . قال في الدر المختار : ويكون مسيئا بترك رفع الصوت بها - اه . قال ابن عابدين : ومقتضاه ان الرفع سنة . و به صرح في النهر عن المحيط و هو خلاف ما قدمناه ؛ و صرح به في البحر و الفتح من انه مستحب لكن ذكر في البحر في غير هذا الموضع أن الاساءة دون الكراهة ؛ فلا يلزم من قول الشارح تبعاً للمحيط انه يكون مسيئا بتركه ان يكون سنة مؤكدة - تأمل ، انتهى - رد المختار .

(٣) ولا تستحب الزيادة من غير المأثور . من النبي صلى الله عليه وسلم او من الصحابة رضي الله عنهم - كما في العناية ، خلافا لما في النهر - فافهم . نعم في شرح الباب ما وقع مأثورا : يستحب ان يقول « ليك ، وسعديك والخير كله بيدك ، والربغاء إليك ، إله الحق ! ليك بحجة حقاً تعبدا ورقا ليك ، إن العيش عيش الآخرة » وما =

كتاب الحج ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢ .

= ليس مرويا لجائز او حسن . قال في النهر : لأن الزيادة تكون بعد الايتان بها  
لا في خلالها ، كما في السراج - اه . فامر من : ليك وسعديك - الخ . و نقله  
في النهر عن ابن عمر : يأتي به بعد التلبية لا في خلالها - فافهم ، اه رد المختار .  
(٤) وفي البخاري : فلم يزل - اي ابن مسعود - يلبي حتى رمى جمره العقبة . و رواه  
البيهقي ج ٥ ص ١٣٧ من السنن من طريق شريك عن عامر بن شفيق عن  
أبي وائل عن عبد الله قال : رمقت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل يلبي حتى  
رمى جمره العقبة بأول حصاة - اه . وهذا نص في الباب ان التلبية تقطع  
بأول حصاة يرى بها ، فالبهم من الأحاديث يحمل على هذا المفسر على ان  
« حتى » بمعنى « الى » لانتهاه الغاية ، لا سيما إذا دخلت على الأفعال ، فان كانت  
الغاية من غير الجنس لا تدخل تحت المنيا - كما في اصول الفقه والنحو : وهنا  
كذلك رمى الجمار من الأفعال والتلبية من الأقوال ، فلا يدخل فيها فيقطع  
التلبية منتها إلى رمى الجمره فتقطع عنده لا بعده - وهذا ظاهر ، وبه قال عطاء  
وطاوس والنخعي وابن أبي ليلى والثوري وأبو حنيفة والشافعي وأحمد  
وإسحاق - كما في ج ٤ ص ٦٩٦ من عمدة القاري ، وهو مروى عن ابن مسعود  
وابن عباس رضي الله عنهم أيضا ، ولذا قال في الهداية : ويقطع التلبية مع أول حصاة  
لما روينا عن ابن مسعود عنه صلى الله عليه وسلم إشارة إلى ذلك . قال الحافظ في ص ١٩٧  
من الدراية : كذا قال و المروى عن ابن مسعود التكبير مع كل حصاة . لكن  
عند أبي داود من حديثه : رمقت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل يلبي حتى رمى  
جره العقبة بأول حصاة - اه . هكذا في الدراية « عند أبي داود » ولم أجده  
فيه ، ولعله عند البيهقي فانه في سننه رواه عنه - كما عرفت ؛ وفي نصب الراية ج ٣  
ص ٧٧ : قلت : كأن المصنف ذهل فانه لم يذكر هذا عن ابن مسعود وإنما ذكر عنه  
التكبير مع كل حصاة ، الا ان يكون بمفهومه فان قوله « يكبر مع كل حصاة » =

كتاب الحجّة ( متى يقطع الرجل التلية في الحج والعمرة ) ج - ٢

== يدل على انه قطع التلية من اول حصة ؛ وصرح به اليهقي في المعرفة فقال بعد ان ذكره من جهة مسلم : وفيه دلالة على انه قطع التلية بأول حصة ثم كان يكبر مع كل حصة - انتهى كلامه . وروى في السنن من حديث ابن مسعود قال : رمقت النبي عليه السلام فلم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة بأول حصة - انتهى الحديث الحادي والستون . وروى جابر انه عليه السلام قطع التلية عند اول حصة رمى بها جرة العقبة . قلت : هو مفهوم ما في حديث جابر الطويل : حتى أتى الجرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصة - الحديث . و تقدم صريحا عن ابن مسعود عند اليهقي - انتهى .

وقع في نصب الراية « و يقطع التكبير مع اول حصة » ، و هو غلط و الصحيح « و يقطع التلية » كما في الهداية ، فان الكلام في قطع التلية لا التكبير - تدبر

و مثله في الدراية ذيل قول الهداية : و روى جابر - الخ .

و روى اليهقي من طريق عمر بن حفص الشيباني : ثنا حفص بن غياث ثنا جعفر بن محمد عن ابيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال : افضت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفات فلم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة يكبر مع كل حصة ثم قطع التلية مع آخر حصة . قال اليهقي : تكبيره مع كل حصة كالدلالة على قطع التلية بأول حصة كما روينا في حديث عبد الله بن مسعود ، و قوله « يلبي حتى رمى الجرة » اراد به « حتى اخذ في رمى الجرة » ، و أما ما في رواية الفضل بن عباس من الزيادة فانها غريبة اوردها محمد بن إسحاق بن خزيمة و اختارها ، و ليست في الروايات المشهورة عن ابن عباس عن الفضل بن عباس - انتهى .

قال الحافظ في الفتح ج ٣ ص ٤٢٦ : في هذا الحديث ان التلية تستمر الى رمى الجرة يوم النحر و بعدها بشرع الحاج في التطل . و روى ابن المنذر باسناد ==

كتاب الحججة ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة<sup>١</sup> عن زيد

= صحيح عن ابن عباس انه كان يقول : التلبية شعار الحج ، فان كنت حاجا قلب حتى بدأ حلك ، و بدؤ حاك ان ترى جمره العقبة . و روى سعيد بن منصور من طريق ابن عباس قال : حججت مع عمر لحدى عشرة حجة و كان يلبي حتى يرمى جمره العقبة و باستمرارها . قال الشافعي و أبو حنيفة و الثوري و أحمد و إسحاق و أتباعهم ، و قالت طائفة : يقطع المحرم التلبية اذا دخل الحرم - و هو مذهب ابن عمر ؛ لكن كان يعاود التلبية اذا خرج من مكة الى عرفة . و قالت طائفة : يقطعها اذا راح الى الموقف - رواه ابن المنذر و سعيد بن منصور بأسانيد صحيحة عن عائشة و سعد بن أبي وقاص و علي - و به قال مالك و قيده يزوال الشمس يوم عرفة ، و هو قول الأوزاعي و الليث ؛ و عن الحسن البصري مثله لكن قال : اذا صلى الغداة يوم عرفة - اه .

و قد روى الطحاوي بأسناد صحيح عن عبد الرحمن بن يزيد قال : حججت مع عبد الله فلما افاض الى جمع جعل يلبي فقال رجل : اعرابي هذا ؟ فقال عبد الله « أنسى الناس ام ضلوا ؟ » و اشار الطحاوي الى ان كل من روى عنه ترك التلبية من يوم عرفة انه تركها للاشتغال بغيرها من الذكر لا على انها لا تشرع ، و جمع في ذلك بين ما اختلف من الآثار - قاله الحافظ .

(١) و روى هذا الحديث عبد الرزاق في مصنفه بهذا الاسناد - كما في المحلى . و عن عمرو بن ميمون قال : حججت مع عمر فكان يلبي حتى رمى الجمره من بطن الوادي ، و يقطع التلبية عند اول حصاة ( ابن جرير ) - كنز العمال . و في موطأ محمد ص ٢٠٧ : أخبرنا مالك أخبرنا زيد بن أسلم عن إبراهيم بن عبد الله ابن حنين عن أبيه أن عبد الله بن عباس - الحديث . و في ص ١٥٨ عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه - الخ .

كتاب الحججة ( متى يقطع الرجل التلية في الحج و العمرة ) ج - ٢

ابن أسلم<sup>١</sup> عن إبراهيم [ بن عبد الله عن أبيه عن ابن عباس ] قال : سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يهل عند الجرة فقلت : يا أمير المؤمنين !

(١) هو البغدادي أبو أسامة ، و يقال : أبو عبد الله المدني الفقيه : مولى عمر ، من رجال الستة ، مات سنة ست و ثلاثين و مائة في العشر الأول من ذى الحججة - كذا في التهذيب . و قد روى عنه الامام أبو حنيفة اجنا .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و إنما زدناه من المحلى . و فيه : رونا من طريق الحداني عن عبد الرزاق عن سفيان بن عينة عن زيد بن أسلم عن عبد الله بن إبراهيم بن حنين عن ابن عباس قال : سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يهل و هو يرمى جرة العقبة فقلت له : فيما الاهلال يا أمير المؤمنين ؟ قال : و هل قنينا نسكنا بعد ؟ انتهى . الا أن فيه تحريفا و تصحيفا و سقوطا ، أظنه من الناسخ يدل عليه ما في تهذيب التهذيب ، لأن إبراهيم هو ابن عبد الله بن حنين يروى عن أبيه ، و أبوه عبد الله بن حنين يروى عن ابن عباس - راجع ج ١ ص ١٣٣ من التهذيب . و إبراهيم بن عبد الله أبو إسحاق الهاشمي المدني من رجال الستة ، و أبوه عبد الله بن حنين الهاشمي مولى العباس - و يقال : مولى علي ، روى عن علي و ابن عباس و أبي أيوب و ابن عمر ، و عنه ابنه إبراهيم ، و هو أيضا من رجال الستة ، فسقط من سند المحلى « عن أبيه » و قلب الناسخ « إبراهيم بن عبد الله » و جملة « عبد الله بن إبراهيم » و عبد الله بن إبراهيم في هذا المقام لا يوجد في الرجال ، فسقط من الأصول بعد إبراهيم هنا « بن عبد الله عن أبيه عن ابن عباس » .

و الحديث هذا رواه البيهقي في باب التلية يوم عرفة و قبله و بعده ج ٥ ص ١١٣ من سننه من طريق أحمد بن شيبان الرملي : ثنا سفيان بن عينة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال : سمعت عمر يهل بالردلفة فقلت : =

فيما ' إهلالك ؟ قال : و هل قضينا نسكنا بعد ؟  
 أخبرنا محمد قال أخبرنا يعقوب بن إبراهيم<sup>٢</sup> قال أخبرنا حصين  
 ابن عبد الرحمن<sup>١</sup> عن كثير ابن مدرك الأشجعي عن عبد الرحمن بن يزيد قال  
 = يا أمير المؤمنين : فيم الإهلال ؟ قال : و هل قضينا نسكنا ؟ اه . و فيه « عطا .  
 ابن يسار » مكان « إبراهيم بن عبد الله عن أبيه » ، و فيه ان السؤال وقع بالموذلة  
 لا عند الجرة و هو مطابق لما ترجم له اليهقي من الباب - تأمل هذا و قد  
 اتبعني تحقيق هذا السند فاعتنمه .

(١) هكذا في الأصول ، و الصواب « فيم » كما هو عند اليهقي ، لأن حرف الجر  
 إذا دخل على « ما » الاستفهامية يقطع الفه فرقا بين « ما » الموصول و « ما » الاستفهام - ف .  
 (٢) لم يذكر لفظ « بعد » في الأصول كما لم يذكر في السنن ، و إنما زيد من المحلى .  
 (٣) هو الامام أبو يوسف القاضي من ثقات أصحاب أبي حنيفة - كما في كتاب الضعفاء  
 للنسائي . قال الامام أحمد و ابن المديني و ابن معين : ثقة - كما في الجواهر المضيئة .  
 و قال ابن معين : ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثا و لا أثبت من أبي يوسف .  
 و هو صاحب حديث و صاحب سنة - راجع ترجمته في ج ١ ٢٦٩ من تذكرة  
 الحفاظ للذهبي . قال فيها : القاضي أبو يوسف الامام العلامة فقيه العراقيين يعقوب  
 ابن إبراهيم الأنصاري الكوفي ، صاحب أبي حنيفة رضي الله عنهما ، محمد بن الحسن  
 الفقيه و أحمد و ابن معين و بشر بن الوليد و علي بن الجعد من رواة الحديث عنه  
 ذكره في الطبقة السادسة من حفاظ الحديث .

(٤) و هو أكبر شيوخ أبي يوسف - كما في التذكرة ؛ و هو السلي الكوفي الحافظ  
 أبو الهذيل ابن عم منصور بن المعتمر ، ثقة حجة حافظ . مؤون ، من كبار أصحاب  
 الحديث . عاش ثلاثا و تسعين سنة مات سنة ست و ثلاثين و مائة - كما في ج (١ ص ١٣٦  
 من التذكرة ؛ و الحديث أخرجه مسلم في صحيحه : و حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا =

كتاب الحجّة ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢

سمعت ابن مسعود رضى الله عنه بجمع و هو يقول : سمعت الذى أنزلت عليه سورة البقرة يقول ههنا عليك اللهم ! عليك .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سلام بن سليم الحنفى عن الأعمش عن إبراهيم النخعى عن الأسود بن يزيد قال : كان عمرو عبد الله بن مسعود يلىان ليلة عرفة .  
أخبرنا محمد قال أخبرنا سلام بن سليم الحنفى عن خصيف<sup>١</sup> عن مجاهد

= أبو الأحوص عن حصين عن كثير بن مدرك عن عبد الرحمن بن يزيد قال قال عبد الله ونحن بجمع : سمعت الذى أنزلت عليه سورة البقرة يقول فى هذا المقام : عليك اللهم ! عليك . و حدثنا سريج بن يونس حدثنا هشيم أخبرنا حصين عن كثير ابن مدرك الأشجعى عن عبد الرحمن بن يزيد أن عبد الله لى حين أفاض من جمع فقيل : اعرابى هذا ؟ فقال عبد الله : أنسى الناس أم ضلوا ! سمعت الذى أنزلت عليه سورة البقرة يقول فى هذا المكان : عليك اللهم ! عليك . و حدثنا حسن الحلوانى حدثنا يحيى بن آدم حدثنا سفيان عن حصين بهذا الاسناد و حدثنيه يوسف بن حماد - المعنى . حدثنا زياد - يعنى البكائى - عن حصين عن كثير بن مدرك الأشجعى عن عبد الرحمن بن يزيد و الأسود بن يزيد قالوا سمعنا عبد الله بن مسعود يقول بجمع : سمعت الذى أنزلت عليه سورة البقرة ههنا يقول « عليك اللهم ! عليك » ؛ ثم لى و لينا معه - اه - و رواه البيهقى فى ج ٥ ص ١١٢ من سننه من طريق أحمد بن عبد الجبار : ثنا سريج بن يونس ثنا هشيم - بسند مسلم الى آخره مثله . و رواه الطحاوى : حدثنا على بن شيبه قال ثنا عاصم بن على ثنا أبو الأحوص عن حصين - بمثل ما فى مسلم . حدثنا ابن ابى داود قال ثنا الحسين بن عبد الأول الأحول قال ثنا يحيى بن آدم قال ثنا سفيان عن حصين ؛ ثم ذكر مثله بإسناده - انتهى . و من طريق مسلم ذكره ابن حزم فى ج ٧ ص ١٣٥ من المحلى .

(١) رواه ابن ماجه فى سننه بهذا الاسناد قال : حدثنا هناد بن السرى ثنا =

كتاب الحجّة ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢

قال قال 'عبد الله بن عباس' رضى الله عنهما: قال الفضل بن عباس: كنت رديف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فما زلت أسمعه يلبي حتى رمى جرة العقبة، فلما رماها قطع التلبية ' .

== أبو الأحوص عن خصيف عن مجاهد عن ابن عباس قال قال الفضل بن عباس: كنت رديف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فما زلت أسمعه يلبي حتى رمى جرة العقبة، فلما رماها قطع التلبية - انتهى . و حديث الفضل بن عباس وابن عباس واسامة بن زيد في رمى الجرة أخرجه الأئمة في كتبهم مختصرا ومطولا في أبواب متفرقة من طرق مختلفة، و رواه الطحاوى والبيهقى أيضا من طرق غير هذا الطريق، ومن طريق أبي داود ذكره ابن حزم في المحلى .

(١-١) وكان في الأصول 'عبد الله بن مسعود' وهو خطأ فاحش . و الحديث دأب من مسند ابن عباس كما هو عند مسلم وابن ماجه وابن داود والبخارى والنسائي والطحاوى والبيهقى وغيرهم؛ وراجع كتب الحديث، و 'ابن عباس' مصرح عند ابن ماجه كما عرفت؛ وراجع ص ٤١٦ وص ٤١٧ من آثار الطحاوى. (٢) قال السندى في تعليقه على ابن ماجه: اى استمر على التلبية حتى رمى جرة العقبة اى حتى شرع فيه او فرغ عنه - اهـ . و هذا الحديث شاهد للفراغ عنه . قال الحفاظ في ج ٣ ص ٤٢٦ من الفتح: و اختلفوا ايضا: هل يقطع التلبية مع رمى اول حصاة او عند تمام الرمي؟ فذهب الى الاول الجمهور و الى الثانى ائمة وبعض الشافعية، و يدل لهم ما روى ابن خزيمة من طريق جعفر بن محمد عن ابيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل قال: افضت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من عرفات فلم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة، يكبر مع كل حصاة ثم قطع التلبية مع آخر حصاة. قال ابن خزيمة: هذا حديث صحيح مفسر لما اجمع في الروايات، و ان المراد بقوله 'حتى رمى جرة العقبة' اى اتم =



كتاب الحج ( متى يقطع الرجل التلية في الحج والعمرة ) ج - ٢

أخبرنا<sup>١</sup> محمد قال أخبرنا<sup>٢</sup> سلام بن سليم<sup>٣</sup> عن أبي يعفور<sup>٤</sup> عن هلال  
ابن خباب<sup>٥</sup> قال: كنا نسير مع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ومحمد

== رميها - انتهى .

قلت: قال الحافظ العيني في ج ٤ ص ٦٩٧ من عمدة القاري: قلت: قال  
اليهقي: هذه زيادة غريبة ليست في الروايات المشهورة عن الفضل وإن كان  
ابن خزيمة قد اختارها . وقال الذهبي: فيه نكارة . وقوله « يكبر مع كل حصة »  
يدل على أنه قطع التلية بأول حصة، وهذا ظاهر لا يخفى . وروى اليهقي  
من حديث شريك عن عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عبد الله قال: رمقت  
النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة بأول حصة - انتهى  
بتقديم وتأخير . وهذا نص غير محتمل للتأويل، وحديث الفضل محتمل له،  
وابن مسعود ابن مسعود، لا بد أن يكون مقدما في العلم والفقه والفضل  
على الفضل . وقد تقدم نحوه عن اليهقي وغيره - فذكر ولا تلتفت إلى قول  
ابن حزم في هذا المقام، والله ولي الانعام .

(١-١) قوله « محمد قال أخبرنا » ساقط من الأصول، وإنما زيد على دأب الكتاب .  
(٢-٢) وكان في الأصول « عن أبي يعقوب » ولا أدري من هو، لكن سلام  
ابن سليم الحنفي يروى عن « أبي يعفور » العبدى الكبير، اسمه وقدان  
أو واقد، كما في ج ٤ ص ٢٨٢ من التهذيب، وهو المتعين هنا عندى، وكذا  
هو في ترجمة وقدان ج ١١ ص ١٢٣ من التهذيب، فإن أبا الأحوص روى  
عنه، وهو كنية سلام بن سليم، وكلاهما من رجال الستة . وأبو يعفور  
تابعى، روى عن ابن عمر وابن أبي أوفى وأنس وغيرهم، مات سنة عشرين  
ومائة، بل بعدها بستين - كما في التهذيب .

(٣) هو العبدى أبو العلاء البصرى مولى زيد بن صوحان، سكن المدائن ==

كتاب الحج ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج و العمرة ) ج - ٢ .

ابن الحنفية من منى إلى عرفات و كان ابن عمر يكبر و كان محمد يلبى .  
أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان الثوري<sup>١</sup> عن حبيب بن أبي ثابت<sup>٢</sup>

= و مات بها في آخر سنة أربع و أربعين و مائة ، من رجال الأربعة ، و هو  
أيضا تابعي لأنه روى عن أبي جهميفة الصحابي رضي الله عنه ، و جل روايته  
عن التابعين ، و هو ثقة تغير بآخره ، و ليس في الرواة عنه أبو يعفور العبدي  
و هو أقدم طبقة و أكبر من هلال بن خباب ، و ليس في شيوخه ابن عمر  
ولا محمد بن الحنفية ، بل روى عن ابنه الحسن بن محمد بن الحنفية - كما في ج ١١ ص ٧٧  
من التهذيب . و اذا سار معها في الحج - كما في الآثار المذكور - فلا بد من الرواية  
عنهما و من الصحابة الآخرين ، و لذكرهم في شيوخه أركان كتب الرجال فانه  
مزية فاضلة . و بالجملة لم في الاسناد قلن بعد : لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ، و هل  
حراس يساعدني في ذلك .

قلت : روى ابن أبي شيبة في مصنفه في ( التكبير يوم عرفة أفضل او التلبية )  
ق ٢٦٧ : ثنا أبو الأحوص عن أبي يعفور قال : كنت أسير مع ابن عمر  
و ابن الحنفية من منى الى عرفات فكان ابن عمر يكبر و كان ابن الحنفية يلبى - اهـ .  
فالرواية عن أبي يعفور ليس فيه . ذكر هلال . فلمل من سهو قلم الناسخ اهـ . هو تحويل  
عن المؤلف سقط عنه بعض الرواة الذي روى عنه المؤلف و هو « عن هلال »  
و « هلال عن أبي يعفور » ففي « هلال » من غير مناسبة : و الله اعلم - ف .

(١) أخرجه الطحاوي أيضا بهذا الاسناد قال : حدثنا محمد بن عمرو قال ثنا  
يحيى بن عيسى ، و حدثنا حسين بن نصر قال ثنا أبو نعيم قال ثنا سفيان عن  
حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله  
صلى الله عليه و سلم لبى حتى رمى جرة العقبة .

(٢) هو الأسدي مولاها ، أبو يحيى الكوفي التابعي ، من رجال السنة - كما في ج ٢ =

كتاب الحجّة ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢

عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس رضی الله عنهما قال: لبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى رمى الجمرة<sup>١</sup> .

== ص ١٧٨ من التهذيب، وهو أبو يحيى الكوفي الذي روى عنه الامام أبو حنيفة في جامع المسانيد، ولم يتعين عند رجال جامع المسانيد من هو وتركه مجهولا هذا .

(١) وحديث ابن عباس رضي الله عنهما رواه الامام أبو حنيفة ايضا كما في ج ١ ص ٩٨ من عقود الجواهر المنيفة : أبو حنيفة عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لبي حتى رمى الجمرة - هكذا رواه طلحة و ابن المغيرة و الأشعثاني . و اخرجه الطحاوي من طريق سفيان عن حبيب ابن أبي ثابت عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس - هكذا ، و هو في الستة من حديث الفضل بن عباس كما سيأتي في الذي يليه : أبو حنيفة عن عطاء بن أبي رباح عن الفضل بن عباس انه صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبى حتى رمى جمرة العقبة ؛ هكذا رواه ابن خسر و اخرجه الستة ، و زاد ابن ماجه « فلما رماها قطع التلبية » و عند أبي داود من حديث ابن مسعود « رمقت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل يلبى حتى رمى جمرة العقبة بأولى حصاة » و اخرجه الطحاوي من طريق سعيد بن جبیر عن الفضل بن عباس و من طريق حماد بن قيس عن عطاء عن الفضل بن عباس مثله ، و اخرج من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال : كان اسامة بن زيد ردف النبي صلى الله عليه وسلم من عرفة الى المزدلفة ثم اردف الفضل بن عباس من المزدلفة الى رمى فكلاهما قالا : لم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبى حتى رمى جمرة العقبة . و اخرجه ابن حزم في كتاب حجة الوداع بسند حميد بن حذيث عن أبي الزبير عن أبي معبد مولى ابن عباس عن الفضل بلفظ « و لم يزل يلبى حتى اتم رمى جمرة العقبة » و قد دلت هذه الآثار على ان التلبية لا تنقطع حتى ترمى جمرة العقبة - و هو قول أبي حنيفة ==

كتاب الحججة ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان الثوري<sup>١</sup> قال حدثنا عبد الكريم<sup>٢</sup>

== و ابن يوسف و محمد - انتهى كلامه في عقود الجواهر .

ولعل السيد الزيدى لم يتيسر له مطالعة كتاب الحججة والالتفات إلى الأحاديث منه وما عزاه منها إلى الغير ، رواه الإمام محمد في كتاب الحججة كما علمت . والثاني أن عزو حديث ابن مسعود مفلدا للحافظ ابن حجر في الدراية إلى ابن داود ليس بصحيح فإن الحديث المذكور رواه البيهقي في سننه - كما تقدم ، وبه صرح الزيلعي في نصب الراية . والثالث يظهر من خاتمة كلامه أن الأئمة الثلاثة قائلون بقطع التلبية عند الفراغ من الرمي ، والأمري ليس كذلك فإنهم قالوا « يقطع التلبية بأول حصاة من الرمي » كما هو مفاد حديث ابن مسعود .

و أثر عمر الذي رواه ابن جرير على ما في كنز العمال من طريق عمرو بن ميمون عنه أنه قطع التلبية بأول حصاة كما سبق ، وحديث فضل بن عباس ليس بنص غير محتمل للتأويل ، ولم يثبت من الأحاديث أنه صلى الله عليه وسلم أو أحد من الصحابة يلبون في أثناء الرمي وخلاله ، بل ثبت أنهم كانوا يكبرون مع كل حصاة ، ولم يرد في حديث صحيح أو ضعيف أنه لبي في خلاله ، بل رمى وكبر ودعا .

وما رواه ابن حزم من طريق الحذافي بسنده يخالفه ما في سنن البيهقي عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس - الخ ، فإن السؤال فيه وقع عن التلبية في المزدلفة لا في منى عند رمي الجمرات ، وهناك يصح « هل قضينا نسكنا بعد » وليس في طريق ابن يسار لفظ « بعد » .

(١) لا أدري من أخرجه بهذه الطريق غير الإمام محمد . و أثر عمر رضي الله عنه روى من غير طريق ، قال الطحاوي : حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا حماد عن قيس ابن سعد عن عطاء عن ابن عباس قال : سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يلبى غداة المزدلفة حدثنا علي بن شيبه قال ثنا يزيد بن هارون قال أنا محمد بن اسماعيل =

عن

كتاب الحججة ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢

== عن عبد الرحمن بن الأسود قال: حججت مع الأسود فلما كان يوم عرفة وخطب ابن الزبير بعرفة فلما لم يسمعه يلبي صعد الأسود إليه فقال: ما يمنعك أن تلي؟ فقال: أو يلبي الرجل إذا كان في مثل مقامى هذا؟ قال الأسود: نعم! سمعت عمر بن الخطاب يلبي في مثل مقامك هذا! ثم لم يزل يلبي حتى صدر بعيره عن الموقف، قال: فلي ابن الزبير - انتهى .

وفي المحلى: ومن طريق حماد بن زيد: نا أيوب السخيتاني عن عبيد الرحمن بن الأسود بن يزيد يقول حدثني أبي أنه سمع عمر بن الخطاب يلبي بعرفة . ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال: سمعت عمر يلبي غداة المزدلفة . وعن ابن أبي شيبة: نا عبد الأعلى عن محمد بن إسحاق سمعت عكرمة يقول: اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى رمى الجمرة وأبو بكر وعمر؛ وعن علي بن ابن أبي طالب أنه لبي حتى رمى جمره العقبة . وعن القاسم بن محمد عن أم المؤمنين عائشة: كانت تلي بعد عرفة . وعن سفیان بن عيينة: سمع سعد بن إبراهيم يحدث الزهري عن عبد الرحمن بن الأسود أن أباه صعد إلى ابن الزبير المنبر يوم عرفة فقال له: ما يمنعك أن تهل؟ وقد رأيت عمر في مكانك هذا يهل! فأهل ابن الزبير .

وعن ابن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد يقول: تلي حتى ينقض حرمك إذا رميت الجمرة . وعن سفیان الثوري عن عبد الله بن الحسن عن عكرمة قال: كنت مع الحسين بن علي فلي حتى رمى جمره العقبة - انتهى .

(٢) هكذا غير منسوب في جميع النسخ، وهما اثنان: عبد الكريم بن مالك الجزري أبو سعيد الخرائفي، من رجال الستة ثقة ثبت كثير الحديث؛ والثاني عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية المعلم البصري، من رجال مسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه؛ وكلاهما يرويان عن مجاهد، وعن كليهما يروى سفیان الثوري، والوجدان يحكم بأن الأول في الاسناد المذكور، وقش تعيينه من الكتب فأن لم أجد الأثر المذكور بهذا الاسناد في غير هذا الكتاب، ثم تعين عندي أنه الجزري فإنه مذكور في ترجمة ==

كتاب الحجّة ( متى يقطع الرجل التلية في الحج والعمرة ) ج - ٢

عن مجاهد قال حدثنا من رأى عمر بن الخطاب رضى الله عنه يلبي بعد ما أفاض من جمع .

أخبرنا محمد قال أخبرنا مسدد بن كدام عن عبد الرحمن بن الأسود قال أخبرني من سمع<sup>١</sup> ابن مسعود رضى الله عنه يلبي بعد ما أفاض من عرفات .  
أخبرنا محمد قال أخبرنا إسرائيل بن يونس عن عامر بن شقيق بن جمره الأسدي<sup>٢</sup> عن شقيق بن سلمة عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه لم يزل يلبي حتى رمى جمره العقبة .

== مجاهد من التهذيب - والعلم عند الله تعالى . وراجع شرح الآثار للطحاوى في هذا الباب فانه راوى الحديث .

(١) مجاهد : تابعى جليل ، وعرض القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة ، وهو كان مع عمر رضى الله عنه في حجته ، ومن وآه : ابن عمر - ابنه وهو يروى عنه ؛ ومنهم الأسود ابن يزيد وعمرو بن ميمون وعبد الله بن سنجرة وغيرهم من الصحابة والتابعين .  
و مرسلات مجاهد احب اليهم من مرسلات عطاء . والمقصود من هذه الآثار اثبات اقامة التلية واستمرارها الى ان ترمى جمره العقبة يوم النحر ، وهو مثبت .  
(٢) ومن السامعين : الأسود بن يزيد ، وعلقمة بن قيس ، وعبد الله بن سنجرة ، وعبد الرحمن بن يزيد وشقيق بن سلمة . وحديث عبد الرحمن بن يزيد والأسود ابن يزيد اخرجه مسلم وقد تقدم . وعبد الرحمن بن الأسود روى تلية عمر عن ابيه كما سبق ، والظاهر ان الأسود اخبره بهذا . والروايات عنهم اخرجها الطحاوى في شرح الآثار ايضا ، ورواية ابراهيم النخعي وسليمان بن كهيل عن الأسود وعبد الرحمن بن يزيد اخرجها مسلم والطحاوى والبيهقى وغيرهم . وراجع ابواب السنن الكبرى وآثار الطحاوى وغيرهما ، وقد سبق اكثرها فيما قبل .

(٣) بهذا الإسناد رواه البيهقى في السنن عنه مرفوعا انه قال : رمقت النبي صلى الله عليه وسلم

كتاب الحجّة ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا<sup>١</sup> إبراهيم بن يزيد المكي<sup>١</sup> قال سمعت طاوسا يقول لابن عباس رضى الله عنهما: إن ابن عمر رضى الله عنهما يمسك عن التلبية قبل عرفة. قال: فأنى أشهدكم على عمر بن الخطاب رضى الله عنه فأنى سمعته يلى<sup>١</sup> عشية عرفة عند الموقف.

أخبرنا محمد<sup>٢</sup> قال أخبرنا مالك بن أنس [ عن محمد ] بن أبي بكر

عليه وسلم فلم يزل يلى حتى رمى جمرة العقبة بأول حصاة - من طريق علي بن حجر عن شريك به . وقد وقع في الأصول « حمزة » بالحاء المهملة والزاي المعجمة بعد الميم وهو خطأ ، وهو بالجيم والراء المهملة أو الزاي المعجمة - كما في التقريب والخلاصة . قلت : و أخرج الأثر هذا ابن أبي شيبة عن ابن مهدي عن سفيان عن عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عبد الله أنه لى حتى رمى جمرة العقبة ، و قطع بأول حصاة - انتهى ( في المحرم متى يقطع التلبية ) ق ٣٤٣ - ف .

(١ - ١) وفي الأصول « يزيد بن إبراهيم المكي » وهو عندي خطأ ، انقلب على الكتاب ، والصواب عندي : إبراهيم بن يزيد المكي . هو الخوزي الأموي أبو اسمعيل الكوفي المكي ، دلى عمر بن عبد العزيز ، وهو يروى عن طاوس - كما في ج ١ ص ١٨٠ من التهذيب ، وليس فيه « يزيد بن إبراهيم الا التستري أبو سعيد نزيل البصرة - كما في ج ١١ ص ٣١١ منه و ج ٦ ص ٧٧٠ من اللسان و راجع ج ١ ص ٣٣٦ من تاريخ البخاري و ج ١ ص ١٢٥ من اللسان ، و ج ١ ص ٣٥ من الميزان .

(٢) أثر عمر بن الخطاب رضى الله عنه روى من غير وجه واحد - راجع شرح معاني الآثار للطحاوي و سنن البيهقي و المحلى و غيرها من الكتب . و استمرار التلبية ثبت من حديث ابن مسعود و ابن عباس و الفضل بن عباس و عمر بن الخطاب و غيرهم من الصحابة رضى الله عنهم اجمعين - و الله تعالى اعلم بالصواب .

(٣) بهذا الاسناد رواه الامام محمد في باب متى تقطع التلبية من الموطأ ص ١٩٦ ، =

الثقفي<sup>١</sup> أنه سأل أنسا وهما غاديان<sup>٢</sup> إلى عرفة : كيف كنتم تصنعون مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا اليوم ؟ قال : كان يهل المهل منا فلا ينكر عليه ، ويكبر المكبر منا فلا ينكر عليه .

== و رواه مالك في موطئه ، و البخارى و مسلم ، و الطحاوى في شرح الآثار ، و البيهقى في سننه ، و مسلم و النسائى من طريق مالك و من طريق موسى بن عقبة عن محمد الثقفى ، و ابن ماجه عن محمد بن عقبة عن الثقفى به .

(١) قلت : و كان فى الاصل « مالك بن أنس بن أبى بكر الثقفى » و فى الهندية « أبى بكر » و الصواب « عن محمد بن أبى بكر الثقفى » سقط منه « عن محمد » بعد « أنس » . و الحديث رواه البخارى و مسلم و النسائى و ابن ماجه و الطحاوى فى آثاره و البيهقى فى سننه و مالك و محمد فى موطئيهما ، و رواه غيرهم ايضا . و محمد هذا هو ابن أبى بكر بن عوف الثقفى الحجازى ، ثقة ، ليس له عن أنس ولا عن غيره فى كتب الحديث سوى هذا الحديث - كما هو فى عمدة القارى و فتح البارى و شرح الموطأ للزرقانى وغيرهما من الكتب .

(٢) كذا فى الأصول ، زاد فى الموطأ رواية يحيى « من منى » قبل قوله « إلى عرفة » و كذا ذكره الزرقانى ايضا فى شرحه ج ٢ ص ١٧٢ . و لمسلم من طريق موسى بن عقبة عن محمد بن أبى بكر : قلت لأنس غداة عرفة : ما تقول فى التلبية فى هذا اليوم ؟ اه . و على الاول من الذكر طول الطريق - كذا فى عمدة القارى و الفتح و الزرقانى ، و رواه مسلم من طريق عبد الله بن أبى سلمة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن ابيه : غدونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من منى الى عرفات ، منا الملبى و منا المكبر . و فى رواية له قال - يعنى عبد الله بن أبى سلمة : فقلت له - يعنى لعبيد الله : عجبا لكم ! كيف لم تسألوه : ما ذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ؟ و اراد عبد الله ابن أبى سلمة بذلك الوقوف على الأفضل لأن الحديث دل على التخيير بين التكبير = أخبرنا



كتاب الحجّة ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا ابن شهاب عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما<sup>١</sup> قال: كل ذلك<sup>٢</sup> قد رأيت الناس يفعلونه، وأما نحن فنسكبر.

== والتلبية من تقريره لهم صلى الله عليه وسلم على ذلك، فأراد أن يعرف ما كان يصنع هو ليعرف الأفضل من الأمرين - كذا في فتح الباري، ونحوه في عمدة القارى في ابواب العيدين و شرح الزرقاني و زاد: والذي كان يصنعه هو التلبية .  
وقال الشيخ السندی في تعليقه على سنن ابن ماجه ج ١ ص ٢٣٦: الظاهر انهم كانوا يجمعون بين التلبية والتكبير، فرة يكبر هؤلاء ويلبي آخرون ومرة بالعكس، لأن بعضهم يلبي فقط وبعضهم يكبر فقط، والظاهر انهم ما فعلوا كذلك الا انهم وجدوه صلى الله عليه وسلم جمع، اذ يستبعد انهم يخالفون النبي صلى الله عليه وسلم ويكون النبي صلى الله عليه وسلم على ذكر واحد وهم يأتون بذكر آخر، فالأقرب انهم كانوا يجمعون والنبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع، وعلى هذا فالأقرب للعامل ان يجمع؛ ثم رأيت الحافظ ابن حجر نقل في شرح صحيح البخارى في باب التلبية والتكبير غداة النحر ما هو صريح في ذلك قال: فعند احمد و ابن ابى شيبة والطحاوى من طريق مجاهد عن ابى معمر عن عبد الله: خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتوا مكة فترك التلبية حتى رمى جمره العقبة الا ان يخطأها بتكبير؛ والله اعلم - انتهى . وراجع ج ٣ ص ٤٢٥ من فتح الباري .  
(١) بهذا الاسناد رواه الامام محمد في الموطأ، وفيه « أخبرنا ابن شهاب » وفيه « فأما نحن » بالفاء، ثم قال محمد: بذلك نأخذ على ان التلبية هي الواجبة في ذلك اليوم الا ان التكبير لا ينكر على حال من الحالات، والتلبية لا ينبغي ان تكون الا في موضعها .  
وحديث أنس بن مالك وحديث عبد الله بن عمر وحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهم رواه الطحاوى في ج ١ ص ٤١٦ من باب التلبية متى يقطعها الحاج من شرح الآثار .  
(٢) اى من التكبير والتهيل والتلبية وغيرها من الذكرو . وفي شرح الزرقاني ١٧٣/٢ ==

قال محمد : وهذان الحديثان يدلان على أن التلبية <sup>١</sup> هي الواجبة <sup>٢</sup> في ذلك اليوم ، <sup>٣</sup> «إلا أن التكبير» لا ينكر في حال من الحالات ولا يكره <sup>٤</sup> ، والتلبية تنكره إلا في مواضعها <sup>٥</sup> التي تنبغي ؛ فإذا كان المسلي

== ذيل حديث أنس بن مالك « قال الشيخ ولي الدين : ظاهر كلام الخطابي أن العلماء اجتمعوا على ترك العييل بهذا الحديث ، و أن السنة في التدور من متى إلى عرفات التلبية فقط ، وحكى المنذرى أن بعض العلماء أخذ بظاهره لكنه لا يدل على فضل التكبير على التلبية بل على جوازه فقط ، لأن غاية ما فيه تقريره صلى الله عليه وسلم على التكبير ، وذلك لا يدل على استحبابه ، فقد قام الدليل الصريح على أن التلبية حيثئذ أفضل . لمدادوته صلى الله عليه وسلم عليها . وقال غيره : يحتمل أن تكبيره هذا كان ذكرا يتخلل التلبية من غير ترك بها ؛ وفيه بعد انتهى : قلت : يؤيده حديث ابن مسعود رضي الله عنه كما قال السندی وكما عرفت الآن ، وكذا قول ابن عمر رضي الله عنهما : فأما نحن فنكبر . (١-١) قوله «هي الواجبة» ساقط من الأصول وإنما زدناه من موطأ الامام محمد ، والمعنى : هي الثابتة في ذلك اليوم من رسول الله صلى الله عليه وسلم فهي المعمول بها . (٢-٢) وكان في الأصل «إلا التكبير» والصواب «إلا أن التكبير» كما هو في الموطأ ، سقط لفظ «أن» هنا من الأصل ؛ وفي الهندية «لأن التكبير» وهو من تصرف النساخ . (٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية «لا تنكره» والصواب «لا يكره» بالتذكير ، لأن التكبير مذكر باعتبار اللفظ .

(٤) وفي موطأ الامام محمد «في موضعها» بالافراد أي في محلهما ، وهو الاحرام ، وفي هذه الحالة بعرفة ومنى : ذهابا وإيابا ، وغداة عرفة وليلة المزدلفة . وفي المساجد والأسواق ، وفي الهبوط والارتفاع ، حتى يرى الجرة - كما ثبت في الأحاديث المارة . و أوضح في كتب الفقه .

قال الامام الطحاوي بعد حديث أنس و ابن عمر و اسامة بن زيد و جابر بن

كتاب الحججة ( متى يقطع الرجل التلية في الحج والعمرة ) ج - ٢

== عبد الله رضى الله عنهم « فذهب قوم الى ان الحاج لا يلي بعرفة ، و اختلفوا في قطعه التلية متى ينبغي ان يكون ، فقال قوم : حين يتوجه الى عرفات ؛ وقال قوم : حين يقف بعرفات ، واحتجوا في ذلك بهذه الآثار ، وخالفهم في ذلك آخرون وقالوا : بل يلي الحاج حتى يرمى جرة العقبة ، وقالوا : لاجحة لكم في هذه الآثار التي احتجتم بها علينا لأن المذكور فيها ان بعضهم كان يكبر وبعضهم كان يهلل لا يمنع ان يكونوا فعلوا ذلك ، ولهم ان يلبوا فان الحاج فيما قبل يوم عرفة له ان يكبر ، وله ان يهلل ، وله ان يلي ، فلم يكن تكبيره و تهليله يمنعه من التلية ، فكذلك ما ذكرتموه من تهليل رسول الله صلى الله عليه وسلم و تكبيره يوم عرفة لا يمنع ذلك من التلية ، وقد جاءت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم آثار متواترة بتليته بعد عرفة الى ان روى جرة العقبة » . ثم روى احاديث باسانيده عن الحسين بن علي و الفضل بن عباس و عبد الله بن عباس و عبد الله بن مسعود و اسامة بن زيد انه صلى الله عليه وسلم لم يزل يلي حتى روى جرة العقبة ثم قال « فقد جاءت هذه الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يلي حتى روى جرة العقبة ، وصح بجنتها ولم يخالفها عندنا ما قدمناه في اول هذا الباب ، لما قد شرحنا و بينا ، و هذا الفضل بن عباس رضى الله عنهما فقد كان رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دفع من عرفة و قد رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة يلي حيثن و بعد ذلك ، و قد ذكرنا عن اسامة انه قال : كنت رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة فلم يكن يزيد على التهليل و التكبير ، فدلّت تليته بعرفة انه قد كان له ان يلي ايضا بعرفة ، و انه انما كان تكبيره و تهليله بعرفة كما كان له قبلها ، لا ان يجعل مكان التلية تهليلا و تكبيرا ، ألا ترى الى قول عبد الله في حديث مجاهد : لبي رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى روى جرة العقبة ، ألا انه ربما كان خلط ذلك بتكبير و تهليل ، فأخبر عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان يخلط التكبير بالتهليل ، و كان التهليل و التكبير لا يدلان ==

كتاب الحجعة ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢

== على ان لا تلبية في وقتها ، و التلبية في ذلك الوقت تدل على ان ذلك الوقت كان وقت تلبية ، فثبت بتصحيح الآثار ان وقت التلبية الى ان يرى جمره العقبة يوم النحر - . اه .  
و إذا امتنت النظر في كلام الطحاوى و فيما قاله الامام محمد في هذا المقام ايقنت بأن كلام الطحاوى توضيح له ، و جوابه هذا مأخوذ من توجيه الامام محمد ، و جوابه سواء بسواء ؛ ثم قال الطحاوى « فان قال قائل : فقد روى عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ما صححت عليه هذه الآثار » . ثم روى بسنده عن عبد الله بن الزبير ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يهل يوم عرفة حتى يروح ، و عن القاسم عن عائشة رضى الله عنها انها كانت تترك التلبية اذا راحت الى الموقف ؛ ثم قال « فن الحجعة عليهم لاهل المقالة الاخرى ان القاسم لم يخبر في حديثه الذى روينا عنه عن عائشة انها قالت : ان التلبية تقطع قبل الوقوف بعرفة ، و انما اخبر عن فعلها فقال : كانت تترك التلبية إذا راحت الى الموقف ؛ فقد يجوز ان تكون كانت تفعل ذلك لا على ان وقت التلبية قد انقطع . ولكن لأنها تأخذ فيما سواها من الذكر من التكبير و التهليل كما لها ان تفعل ذلك قبل يوم عرفة ايضا ، و لا يكون ذلك دليلا على انقطاع وقت التلبية و خروج وقتها ، وكذلك ما رواه عبد الله بن الزبير عن عمر رضى الله عنهم في ذلك ايضا وهو مثل هذا . ثم روى من طريقين عن عبد الرحمن بن الأسود قال : حججت مع الأسود فلما كان يوم عرفة و خطب ابن الزبير بعرفة فلما لم يسمعه يلبي صعد اليه الأسود فقال : ما يمنك ان تلي ؛ فقال : أو يلبي الرجل اذا كان في مثل مقامى هذا ؟ قال الأسود : نعم ، سمعت عمر بن الخطاب يلبي في مثل مقامك هذا ؛ ثم لم يزل يلبي حتى صدر بعيره عن الموقف ، قال : فابى ابن الزبير فقال ؟ ليلىك ، اللهم ليلىك . ثم قال الطحاوى « أفلا ترى ان الأسود لما اخبر ابن الزبير بتلبية عمر في مثل يومه ذلك قبل منه وأخذ به ا ولم يقل ابن الزبير : انى قد رأيت عمر لا يلبي في هذا اليوم . على ما رواه بما مر عنه ؛ ولكن ابن الزبير انما حضر من عمر ترك التلبية يومئذ ولم يخبره عمر ان ذلك الترك منه انما ==

١ لا ينكر عليه في ذلك الموضع فهذا دليل على أن التلبية تنبغي في ذلك المكان . وأما التكبير فلا ينكر في الحج كله والتهليل والتسبيح ؛ ألا ترى أن المكبر لو كبر في أول الاحرام مع التلبية لم يكن بذلك بأس او لولي رجل بعد رمي الجمرتين كره له ذلك<sup>٢</sup> ؛ فالتلبية تكره إلا في مواضعها ، والتكبير لا يكره في حال من الحالات ؛ فان كان المهل لا ينكر ذلك عليه في تلك الحال فهي حال التلبية . وقد كان ابن عمر<sup>٣</sup> رضي الله عنها يقدم

= كان لخروج وقت التلبية بل انما كان منه لغير خروج وقتها ، فلم به ابن الزبير وعمل به . .

(١ - ١) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « لا ينكر عليه التلبية » - ف .

(٢) لأنه خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه بعده .

(٣) أخرجه الامام محمد في ص ٢٢٥ من باب السعي بين الصفا والمروة من الموطأ : أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر : انه كان اذا طاف بين الصفا والمروة بدأ بالصفا ، فرقى حتى يبدو له البيت ، و كان يكبر ثلاث تكبيرات ثم يقول « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، يحيي ويميت ، وهو على كل شيء قدير » يفعل ذلك سبع مرات ، فذلك احدى وعشرون تكبيرة وسبع تهليلات ، و يدعو فيها بين ذلك ويسأل الله تعالى ، ثم يهبط فيمشي ، حتى إذا جاء بطن المسيل سعى حتى يظهر منه ثم يمشي حتى يأتي المروة فيرقى فيصنع عليها مثل ما صنع على الصفا ، يصنع ذلك سبع مرات حتى يفرغ من سعيه ؛ و سمعته يدعو على الصفا « اللهم إني أسألك كما هديتني للإسلام ان لا تنزعني حتى توفاني وأنا مسلم » . أخبرنا مالك أخبرنا جعفر ابن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين هبط =

كتاب الحج ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢

حاجا فيظوف بحجة ، و يسعى فيكبر على الصفا و المروة ، و يرفع صوته بالتكبير و التهليل و التسبيح و التحميد ، و هذا قبل انقطاع التلبية ؛ فالتكبير و التسبيح و التهليل و التحميد لا ينكر في أول الاحرام و لا في آخره ؛ و التلبية لا تكون إلا في مواضعها و هي مكروهة في سوى ذلك ، فاما إذا لم ينكرها فذلك موضعها .

أخبرنا محمد قال أخبرنا عباد بن العوام قال حدثنا هلال بن خباب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما : انه أفاض من عرفات فجعل يلبي حتى قدم جمعا ، ثم أفاض من جمع فجعل يلبي فقلت : يا ابن عباس ! ألا تقطع التلبية ؟ قال : حججت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه إحدى عشرة حجة فكان يلبي حتى يرمى جمرة العقبة ، فلبى ابن عباس حتى رمى الجمرة . ثم أمسك و قال : " تقطع الآن الجبل " .

== من الصفا مشى ، حتى إذا انصبت قدماه في بطن المسيل سعى حتى ظهر منه ، وكان يكبر على الصفا و المروة ثلاثا و يهلل واحدة ، يفعل ذلك ثلاث مرات . قال محمد : و بهذا كله نأخذ : إذا صعد الرجل الصفا كبر و هلل و دعا ، ثم هبط ماشيا حتى يبلغ بطن الوادي فيسعى فيه حتى يخرج منه ، ثم يمشى مشيا على هيئته حتى يأتي المروة فيصعد عليها فيكبر و يهلل و يدعو ، بصنع ذلك بينهما سبعا يسمى في بطن الوادي في كل مرة منهما - و هو قول ابن حنيفة و العامة .

و به علم انه صلى الله عليه و سلم سعى بين الصفا و المروة بمشى الأقدام ، و ثبت ايضا انه في حجة الوداع سعى بينهما على الراحلة - كما سبق . فثبت بذلك تعدد سعيه رغما على من أنكره - تدبر .

(١) تلبية عمر رضي الله عنه الى رمي الجمرة رويت من طرق مختلفة - كما عرفت ، رواها =

## كتاب الحججة ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج و العمرة ) ج - ٢

== عنه الأسود بن يزيد وعمر بن ميمون وعلقمة وابن عباس وغيرهم . قال الطحاوي : حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا حماد عن قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس قال : سمعت عمر بن الخطاب يلبي غداة المزدلفة - اهـ . وهو في المحلى وسنن البيهقي ايضا . و روى عن ابن عباس مرفوعا ايضا - كما مر . وقال الطحاوي . حدثنا علي ابن معبد قال ثنا سعيد بن سليمان قال ثنا عباد بن العوام عن محمد بن اسحاق عن ابان ابن صالح عن عكرمة قال : وقفت مع الحسين بن علي فكان يلبي حتى رمى جرة العقبة . فقلت : يا ابا عبد الله ! ماهذا ؟ فقال : كان ابي يفعل ذلك ، و اخبرني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ؛ قال : فرجعت الى ابن عباس فأخبرته ، فقال عبد الله بن عباس : صدق ، اخبرني الفضل - اخي : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لبي حتى انتهى اليها و كان رديفه .

(٢) هو ابو سهل الواسطي ، من رجال الستة .

(٣) هو العبدى المذكور من قبل في هذا الباب .

(٤) لفظ « من » ساقط من الأصول و لا بد منه ؛ و انظر كم مرة حج عمر الفاروق الخليفة الراشد في عمره ! و ههنا احدى عشرة حجة ، و قايى به النواب و امراء الزمن و سلاطين العصر الحاضر من المسلمين ! لم يحجوا في اعمارهم حجة الاسلام ايضا مع كونه فرضا عليهم فضلا عن النوافل من الحج و هم مسلمون ! و لم يوقفوا لذلك مرة واحدة ، و ما ذاك إلا خوف خروج الحكومة عن ايديهم الجائرة ! فانا لله و انا إليه راجعون ، و لاحول و لا قوة إلا بالله العلى العظيم ؛ و لم يبالوا بوعيده صلى الله عليه وسلم : من ملك زاد و راحلة تبلغه الى بيت الله و لم يحج فلا عليه في ان يموت يهوديا او نصرانيا - او كما قال صلى الله عليه وسلم . اللهم ! وفقنا لزيارة بيتك الحرام ، و شرفنا بزيارة نيك في المدينة دار السلام . يريدون عرض الدنيا و الله يريد الآخرة .

(٥-٥) كذا في الأصل اى بالتاء ، و في الهندية « نفتح الآن الحل » يعنى ابتداء الحل ==

## باب العمرة

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال : العمرة ليست بواجبة <sup>١</sup> و من اعتمر فقد أحسن و أخذ بالفضل ، و لا بأس أن يعتمر الرجل ما أحب من العمرة .

== من بعد الحل ، و هذا اوان شروعه .

(١) اى كوجوب الحج المفروض بقوله تعالى « و لله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا » و اما قوله تعالى « و أتموا الحج و العمرة لله » فليس فيه الا اتمامهما اذا شرع فيهما على وزان قوله تعالى « الحج أشهر معلومات فن فرض فيهن الحج فلا رقت و لا فسوق و لا جدال في الحج » و لم يتعرض الى فرضية الحج او العمرة ، بل ارسلها على حالها ارسالا ، ان فرضا ففرض ، و ان تطوعا فتطوع ، نعم ! اذا شرع فيهما جمعا او فردا فإتمامهما واجب حتما كما هو منطوقه . و في ج ١ ص ٣٤٩ من الجوهر النقي على اليهقي : اتمام الشيء انما يكون بعد الدخول فيه و عند خصومه ، اذا دخل فيهما وجبا . و في الاستذكار : و روى عن ابن مسعود قال : الحج فريضة و العمرة تطوع - و هو قول الشعبي ، و ابن حنيفة ، و اصحابه ، و ابن ثور ، و داود ؛ و معنى الآية عندهم : وجوب اتمامهما على من دخل فيهما ، و لا يقال « أتم » ، إلا لمن دخل في العمل ، و يدل على صحة هذا التأويل الاجماع على ان من دخل في حجة او عمرة مفترضا او متطوعا ثم افسد انسه يجب عليه اتمامهما ثم القضاء ؛ و هذا الاجماع اولى بتأويل الآية بمن ذهب الى ايجاب العمرة - انتهى .

و توضيحه على ما في احكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٢٦٣ ، و ما في الجوهر النقي مأخوذ من الاحكام . قال الله تعالى « و أتموا الحج و العمرة لله » و اختلف السلف في تأويل الآية : فروى عن علي و عمر و سعيد بن جبير و طاوس قالوا : اتمامهما ان تحرم بهما من ديرة اهلك ، و قال مجاهد : اتمامهما بلوغ آخرهما بعد الدخول فيهما . و قال سعيد بن جبير و عطاء : هو اقامتهما الى آخر ما فيها لله تعالى ، لأنها واجبان - ==



= كأنهما تأولا ذلك على الأمر بفعلها كقوله لو قال «حجوا واعتمرُوا» .  
وروى عن ابن عمر و طائوس قالا : أتاهما أفرادهما . وقال قتادة : أتاهما العمرة  
الإعتماد في غير أشهر الحج . وروى عن علقمة في قوله تعالى « و العمرة لله » قال :  
لا تجاوز بها البيت .

وقد اختلف السلف في وجوب العمرة : فرأى عن عبد الله بن مسعود و إبراهيم النخعي  
و الشعبي أنها تطوع . و قال مجاهد في قوله تعالى « و آتموا الحج و العمرة لله » قال :  
ما أمرنا به فيها . و قال عائشة و ابن عباس و ابن عمر و الحسن و ابن سيرين : هي  
واجبة . و روى نحوه عن مجاهد . و روى عن ابن طائوس عن أبيه قال : العمرة واجبة .  
و احتج من أوجبها بظاهر قوله تعالى « و آتموا الحج و العمرة لله » قالوا و اللفظ يشمل  
إتمامها بعد الدخول فيها ، و يشمل الأمر : بابتداء فعلها ، فالواجب حملها على الأمرين  
بمنزلة عموم يشتمل على مشتمل ، فلا يخرج منه شيء إلا بدلالة . قال أبو بكر :  
و لا دلالة في الآية على وجوبها ، و ذلك لأن أكثر ما فيها الأمر بإتمامها ، و ذلك إنما  
يقتضي نفي النقصان عنها إذا فعلت لأن عند التمام هو النقصان لا البطلان ؛ ألا ترى  
أنك تقول للنقص : أنه غير تام ، و لا تقول مثله لما لم يوجد منه شيء ؛ فقلنا إن  
الأمر بالإتمام إنما اقتضى نفي النقصان ، لذلك قال علي و عمر « إتمامها أن تحرم بها  
من ديرة أهلك » يعني الأبلغ في نفي النقصان الأحرام بها من ديرة أهلك ؛ وإذا  
كان ذلك على ما وصفنا كان تقديره أن لا يفعلها ناقصين ، و قوله « أن لا يفعلها  
ناقصين » لا يدل على الوجوب لجواز إطلاق ذلك على التوافل . ألا ترى أنك تقول :  
لا تفعل الحج التطوع و العمرة التطوع ناقصين و لا صلاة النفل ناقصة ؛ فإذا كان  
الأمر بالإتمام يقتضي نفي النقصان ، فلا دلالة فيه إذا على وجوبها ، و يدل على صحة  
ذلك أن العمرة التطوع و الحج النفل مرادان بهذه الآية في النهي عن فعلها ناقصين ،  
و لم يدل ذلك على وجوبها في الأصل ، و أيضا فإن أظهر من لفظ الإتمام إنما =

= يطلق بعد الدخول فيه ؛ قال الله عز وجل « كلوا و اشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل » فأطلق عليه لفظ الاتمام بعد الدخول ، قال النبي صلى الله عليه وسلم « ما ادركتم فصلوا و ما فاتكم فأتوا » فأطلق لفظ الاتمام عليها بعد الدخول فيها ؛ و يدل على ان المراد ايجاب إتمامها بعد الدخول فيهما ان الحج و العمرة التافلتين يارمه أتمامهما بعد الدخول فيهما بالآية ، فكان بمنزلة قوله « أتموها بعد الدخول فيهما » فغير جائز اذا ثبت ان المراد لزوم الاتمام بعد الدخول حمله على الإبتداء لتضاد المعنيين ؛ ألا ترى انه إذا اراد به الالتزام بالدخول اتقى ان يريد به الالتزام قبل الدخول ، لأن الزامه قبل الدخول ناف لكونه واجبا بالدخول ؛ ألا ترى انه لا يجوز ان يقال : ان حجة الاسلام انما تلزم بالدخول ، وان صلاة الظهر متعلق لزومها بالدخول فيها ؛ و هذا يدل على انه غير جائز ارادة ايجابها بالدخول و ايجابها ابتداء قبل الدخول فيها ، ثبت بما وصفنا انه لا دلالة في هذه الآية على وجوب العمرة قبل الدخول فيها - انتهى كلامه ، و له بقية من الاستدلال بالأحاديث والكلام فيها . و الجواب عما استدلت به الموجبون و النقص فيه على دأب تحقيقه على نهج المجتهدين و هو تحقيق بذلك ، فانه امام متكلم فقيه مفسر محدث على الاطلاق .

و من ههنا انهدم اساس قول ابن حزم انها فريضة ، ولم يقدر على الاتيان بنص موجب لها غير محتمل غير قوله : ان الآية لا يقتضى ما قالوا ، و انما يقتضى وجوب الحجى بهما تامين - اه . اى دليل من القرآن او الحديث الصحيح على ذلك ؟ كلا ثم ضاق صدره و اضطر إلى قوله من غير قصد و اختيار ان ابن عباس حجة في اللغة ، و سعيد و مسروق حجة في اللغة ، و هو القائل في المحلى : لا يعتمد على قول دون قول رسول الله صلى الله عليه وسلم . أليس عنده على بن ابي طالب حجة في اللغة و هو باب مدنة العلم و ليس عنده عمر الفاروق حجة في اللغة و هما قالا معنى الآية =

و قال أهل المدينة: العمرة سنة، ولا نعلم أحدا من المسلمين رخص<sup>١</sup> في تركها، ولا نرى لأحد أن يعتمر في السنة مرارا .

قال محمد: ولا بأس<sup>٢</sup> بذلك أن يعتمر الرجل في السنة مرارا، وقد

= «الاحرام بهما من ديرة اهله» او الفاروق هو الذي كان رأيه موافقا لآم الكتاب في غير موضع واحد منه، وليس الشعبي حجة في اللغة او ليس ابن مسعود رضى الله عنه حجة في اللغة وهو كنيف ملي<sup>٣</sup> علما او «اقرأ القرآن عليه» بالنص . فلا اساس لقوله المتخاذل إلا الدعوى العريضة بلا برهان هذا .

(١) كذا في الاصل، وفي الموطأ «أرخص» .

(٢) كذا في الاصل، وفي الهندية «ما بأس» و الامام محمد ومن في طبقته من أئمة اللغة يستعملون «ما» و «لا» كليهما - كما لا يخفى .

اطلاع على رغم المخالف

في الدر المختار مع رد المحتار ج ٢ ص ١٥٥ : و العمرة في العمر مرة سنة مؤكدة على المذهب - اهـ . اى اذا أتى بها مرة فقد اقام السنة غير مقيدة بوقت، غير ما ثبت النهى عنها فيه، إلا انها في رمضان افضل، هذا اذا افردها، فلا يتأفيه ان القرآن افضل، لأن ذلك امر يرجع الى الحج لا العمرة؛ فالحاصل ان من اراد الاتيان بالعمرة على وجه افضل فيه فبأن يقرن معه عمرة فتح فلا يكره الاكثار منها خلافا لما لك، بل يستحب على ما عليه الجمهور، وقد قيل سبع اسابيع من الأطوكة كعمرة - شرح الباب - اهـ . وصحح في الجوهرة وجوبها . قال في البحر: واختاره في البدائع وقال: انه مذهب اصحابنا، ومنهم من اطلق اسم السنة، وهذا لا ينافي الوجوب - اهـ . والظاهر من الرواية السنية فان محمدا نص على ان العمرة تطوع - اهـ . ومال الى ذلك في الفتح وقال بعد سوق الأدلة: تعارض مقتضيات الوجوب والنفل فلا تثبت ويبقى مجرد فعله =

بلغنا<sup>١</sup> أن عائشة رضى الله عنها اعتمرت في السنة مرارا .  
 قالوا: لأن عائشة رضى الله عنها قد فرطت في ذلك قبل تلك السنة  
 فاعتمرت في تلك السنة مرارا لذلك .

== عليه الصلاة والسلام واصحابه والتابعين ، وذلك يوجب السنة قتلنا بها - انتهى .  
 وبه علم ان عندنا فيه روايتين: وجوبها ، وسنيتها . ولذا فسرنا قوله « ليست بواجبة »  
 اى : كوجوب الحج ؛ حتى يشمل قوله السنة والوجوب الاصطلاحي ، لحيث ما شغب  
 به ابن حزم وتغلغل مردود عليه .

(١) قد عرفت ان بلاغات الامام مسندة ، وقد رواه موصولا - كما سيأتى بعده .  
 قال الامام الشافعى في ج ٢ ص ١١٥ من كتاب الام : اخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد  
 عن ابن المسيب : ان عائشة اعتمرت في سنة مرتين : مرة من ذى الحليفة ، ومرة  
 من الجحفة . اخبرنا سفيان عن صدقة بن يسار عن القاسم بن محمد : ان عائشة  
 أم المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وسلم اعتمرت في سنة مرتين : قال صدقة فقلت :  
 هل عاب ذلك عليها احد ؟ فقال : سبحان الله ! ام المؤمنين ! فاستحييت . انتهى .  
 ورواه البيهقي في ج ٤ ص ٣٥٤ من السنن من حديث ابن وهب : اخبرني يحيى  
 ابن ايوب وغيره عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب : ان عائشة رضى الله عنها  
 كانت تعتمر في آخر ذى الحجة من الجحفة ، وتعتمر في رجب من المدينة ، وتهل من  
 ذى الحليفة . ومن طريق سعدان بن نصر ويحيى بن الربيع ثنا سفيان عن صدقة  
 ابن يسار عن القاسم عن عائشة انها اعتمرت في سنة ثلاث مرات ، قلت : هل عاب  
 ذلك عليها احد ؟ قال سبحان الله ! ام المؤمنين ! قال سعدان في روايته : قال : فسكت  
 وانقمعت . وقال يحيى بن الربيع قال سفيان يقول : من يعيب على ام المؤمنين ! اه .  
 وفي المحلى ج ٧ ص ٦٨ : وعن عائشة ام المؤمنين انها اعتمرت ثلاث مرات  
 في عام واحد - اه . وفي الباب عن غيرها ايضا . قال الامام الشافعى في الام =

قيل لهم : فإن كان هذا يجوز أن يفعله من فرط في العمرة ، وإنما العمرة تطوع<sup>١</sup>

== و من طريقه رواه البيهقي في السنن : أخبرنا ابن عينة عن ابن أبي حسين عن بعض ولد أنس بن مالك قال : كنا مع أنس بن مالك بمكة فكان إذا حم رأسه خرج فاعتمر . أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع قال : اعتمر عبد الله بن عمر أعماما في عهد ابن الزبير مرتين في كل عام ؛ ثم قال : وخالفنا بعض حجازيين فقال : لا يعتمر في السنة إلا مرة ؛ وهذا خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد أتمر عائشة في شهر واحد من سنة واحدة مرتين . وخلاف عمل عائشة نفسها وعلى وابن عمر وأنس وعوام للناس . انتهى .

(١) قد عرفت فيما سبق اقتضاء الآية ما هو ، وما استدلوا عليه بالوجوب من الأحاديث لا يخلوا عن الكلام . وأما حديث جابر مرفوعا : الحج والعمرة فريضتان واجبتان ؛ فهو من طريق ابن طهية عن تطاء عنه ، وحال ابن طهية مكشوف : ضعيف كثير الخطأ سبي<sup>٢</sup> الحفظ ، احترقت كتبه ، فعول على الحفظ ؛ و يعارضه حديث جابر مرفوعا وفيه : و سأله رجل عن العمرة أهي واجبة ؟ قال : لا ، و لأن تعتمر خير لك . و هو وإن كان في اسناده حجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عنه لكنه أحسن اسنادا من حديث ابن طهية . ولو تساويا لكان أكثر احوالهما ان يتعارضا فيتساقطا جميعا . و ما ذكره ابن حزم في ج ٧ ص ٤٣ من المحلى بسنده عن جابر موقوفا : ليس مسلم إلا عليه حجة و عمرة من استطاع إليه سبيلا ، ففيه احمد بن عمر بن أنس شيخه و عبد الله بن الحسين بن عقال و إبراهيم بن محمد الدينوري من هم ؟ و لا يدري انهم في اى مرتبة من التوثيق ، و مع ذلك لجابر ليس بشارع للدين عندى ، و هو موقوف عليه ، و لا يستحى هو بالاستدلال بأمثال ذلك لقوله المخذول و يشغب على الأئمة و هو دون قول النبي صلى الله عليه وسلم وكيف اضطر اليه وهو لا يقبل الا قول الله =

= و قول رسوله ؟ و ههنا ليس كذلك ، و اين له ذلك ا فانه متلاعب بالدين بهواه .  
 و اما حديث جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر مرفوعا « دخلت العمرة في الحج الى  
 يوم القيامة » معناه : ان الحج ناب عنها ، لأن افعال العمرة موجودة في افعال الحج و زيادة ،  
 و لا يجوز ان يكون المراد ان وجوبها كوجوب الحج ، لأنه حيثئذ لا تكون العمرة  
 بأولى ان تدخل في الحج من الحج بأن يدخل في العمرة ، اذ هما جميعا واجبان ، كما لا يقال :  
 دخلت الصلاة في الحج لأنها واجبة كوجوب الحج ، يدل عليه حديث آخر لجابر الذي  
 امر النبي صلى الله عليه و سلم فيه اصحابه الذين احرموا بالحج ان يحلوا منه بعمرة ،  
 و ان سراقه بن مالك قال : أعمرتنا هذه لئلا نأثم لهذا أم لا ؟ فقال : بل للأبد .  
 و معلوم ان هذه كانت عمل عمرة يحل بها من احرام الحج كما يتحل الذي يفوته  
 الحج بعمل عمرة و هي غير مجزية عن فرض العمرة عند من يراها فرضا . فدل ذلك  
 ان العمرة غير مفروضة ، لأنها لو كانت مفروضة لما قال « عمرتكم هذه للأبد » و فيه  
 إخبار بأنه لا عمرة عليهم غيرها ، و يدل على ان ما يتحل به من احرام الحج ليس  
 بعمرة . انه لو بقى الذي يفوته الحج على احرامه حتى يتحل منه بعمره في اشهر الحج  
 و حج من عامه انه لا يكون متمتعا ؛ فما قال به ابن حزم هذين لا يعقل ؛ و كيف  
 لا ؟ لم يتعين بعد معنى قوله « دخلت في الحج » ، فكيف يقول بلا دليل في ان دخولها  
 في انها فرض كالحج ؟ و كيف قال يجوز لهما عمل واحد في القران ؟ أو لم يعلم ان  
 رسول الله صلى الله عليه و سلم طاف طوافين و سعى سعيين في حجة الوداع و هما  
 في حديث جابر في رواية « طاف و سعى بالمشى » و في رواية « طاف و سعى على الرحلة »  
 كما سبق ، ألا ترى انه لا يكفي لهما عمل واحد في التمتع ؟ و لم تدخل في حج التمتع  
 على فهم ابن حزم ، يدلس و يبنى الخلافية على خلافية أخرى قد فرغوا عنها قبل  
 ابن حزم .

و اما حديث ابى رزين العقيلي الذي يشغب و يصيح به ابن حزم انه قال : يا رسول الله ! =

= ان ابي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن، قال: الحج عن ايك واعتمر - اه . ففيه انه مخالف للقرآن فان الله تعالى قال « من استطاع اليه سبيلا » وابوه لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن فكيف فرض عليه الحج والعمرة ؟ بل لم يفترض عليه، وكذا عدل عند صلى الله عليه وسلم الى الامر بانه ؟ والظاهر انه لا دلالة فيه على وجوبها لانه لا خلاف ان هذا القول لم يخرج مخرج الايجاب، اذ ليس عليه ان يحج عن ابيه ولا ان يتمر « ولا تزر وازرة وزر أخرى » « ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها » « وما كان ربك نسيا » . والرجل نفسه مكلف بالاحكام، ولا يؤدي عنه غيره، وإلا لوجب على جميع الناس بهذا الامر ان يؤديوا عن اوائهم الذين مضوا من قبلهم، ولم يفعلوا الصيام والصلوات والزكاة والحج المفروض مع عدم استطاعتهم، ولا قاتل به قبل ابن حزم حيث يقول خلاف النصوص القرآنية: فهذا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأداء فرض الحج والعمرة عن لا يطيقهما، فهذا حكم زائد وشرع وارد - اه . والتكليف بحسب الاستطاعة والقدرة، وحاشا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يأمر بأمر لم يفترض بعد على الرجل بايجاب ادائه على غيره .

قال صاحب التقيح على ما في ج ٣ ص ١٤٨ من نصب الراية قال: الامام احمد: لا اعلم في ايجاب العمرة حديثا اصح من هذا؛ قال: وفيه نظر، فان هذا الحديث لا يدل على وجوب العمرة اذ الامر فيه ليس للوجوب فانه لا يجب عليه ان يحج عن ابيه، وإنما يدل الحديث على جواز فعل العمرة والحج عنه لكونه غير مستطيع - انتهى كلامه . قلت: سبقه الى هذا الشيخ تقي الدين في الامام فقال: وفي دلالة على وجوب العمرة نظر فانها صيغة امر للولد بأن يحج عن ابيه ويتمر، لا امر له بأن يحج ويتمر عن نفسه، وحجه وعمرته عن ابيه ليس بواجب عليه بالاتفاق، فلا يكون صيغة الامر فيها للوجوب - انتهى . قلت: كذا سبقه الرازي في الاحكام، =

لو تركها لم يضره<sup>١</sup> ، ولا بأس بأن يعتمر مرارا من لم يفرط . وقد

= فانهار ما كان على شفا جرف هار من ابن حزم ، وانكشفت حقيقة تلبسه واستحلال تمويهه ، وهو لا يبالى بالافتراء على الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم بقياساته الفاسدة بأصلها ، ثم يطن بها على الأئمة ويصوغ القرآن والأحاديث على قياساته ، ولا يخاف الله عز وجل - لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ؛ انظر تحاوزه وتجاوزه عن الحد في قوله : اما حديث ابي صالح ماهان الخنفي فهو مرسل ، و ماهان هذا ضعيف كوفي - اه . قال الشيخ : وقوله فيه ليس بصحيح ، فقد وثقه ابن معين ، وروى عنه جماعة مشاهير ، قال ابن ابي خيثمة : سمعت يحيى بن معين : ابو صالح ماهان كوفي ثقة ، روى عنه عمار الدهني وإسماعيل بن ابي خالد و ابو اسحاق الشيباني ومعاوية بن اسحاق - كذا في نصب الراية . وقال الشيخ في الامام ايضا : وابن قانع من كبار الحفاظ ، واكثر عنه الدارقطني ، وبقية الاسناد ثقات - اه .

وقال ابن حزم : واما حديث ابي امامة في كون العمرة تطوعا فقيه حفص بن غيلان وهو مجهول . قال الشيخ : قوله هذا عجيب منه ، فانه ابو معيد ياء قبل آخر الحروف شامى مشهور ، قال الدارقطني : روى عنه الوضين بن عطاء وزيد بن يحيى وعمر بن ابي سلة ، و يروى عن مكحول والزهرى ونصر بن علقمة وسليمان بن موسى - انتهى نصب الراية . وقال الحافظ في ج ٢ ص ٤١٩ من التهذيب : ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الحاكم : من ثقات الشاميين الذين يجمع حديثهم - اه . فان الجهالة ؟ وما هو إلا جرأة ابن حزم على الكذب ولا يستحي منه ، ويسب غيره بمن يحالعه . (١) فانها تطوع ليست بواجبة كوجوب حجة الاسلام على المسلمين لما رواه الترمذي في جامعه عن الحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العمرة أواجبة ؟ قال وان يعتمر =



= هو افضل . قال الترمذى : حديث حسن صحيح . قال الشيخ فى الامام على ما فى نصب  
الراية : هكذا وقع فى رواية الكرخى ، و وقع فى رواية غيره : حديث حسن لا غير .  
قال شيخنا المنذرى : وفى تصحيحه له نظر ، فان الحجاج لم يحتج به الشيخان فى صحيحهما ؛  
قال ابن حبان : تركه ابن المبارك و يحيى القطان و ابن مهدي و يحيى بن معين و احمد  
ابن حنبل - انتهى .

قلت : قال الحافظ فى التهذيب ج ٢ ص ١٩٨ : قرأت بخط الذهبي : هذا القول فيه  
بجازقة ، و أكثر ما تقوم عليه التدليس ، و فيه تيه لا يلىق بأهل العلم - انتهى . و هو من  
رجال مسلم و الأربعة ، بل قال الحافظ : و قد رأيت فى البخارى رواية واحدة  
متابعة تعليقاً فى كتاب العتق - اهـ . و شعبة يثنى عليه ، و قال الثورى : عليكم به  
و هو جائز الحديث ، فقيه ، احمد مفتى الكوفة . و قال ابو زرعة و ابو حاتم :  
صدوق بدلس . و راجع ترجمته من التهذيب ج ٢ ص ١٩٦ . لحديثه لا ينزل عن  
درجة الحسن قط .

و الحديث رواه البيهقى و احمد و ابن ابى شية و عبد بن حميد و الدارقطنى و الرازى  
فى احكام القرآن و قال : هو احسن اسنادا من حديث ابن لمية . فلا تلتفت الى قول  
ابن حزم فى المحلى المخدول بقول الشوكانى فى النيل ، و هو افراط لان الحجاج و ان  
كان ضعيفا فليس بمتهم بالوضع ، و قد رواه البيهقى من حديث سعيد بن عسير عن  
يحيى بن ايوب عن عبيد الله عن ابى الزبير عن جابر بنحوه ، و رواه ابن جرير عن  
ابن المنكدر عن جابر ، و رواه ابن عدى من طريق ابى عصمة عن ابن المنكدر عن  
ابى صالح ؛ و ابو عصمة قد كذبوه .

وفى الباب عن ابى هريرة عند الدارقطنى و ابن حزم و البيهقى ان رسول الله صلى الله  
عليه و سلم قال : الحج جهاد و العمرة تطوع ، و اسناده ضعيف كما قال الحافظ .  
و عن طلحة عند ابن ماجه باسناد ضعيف . و عن ابن عباس عند البيهقى . قال =

= الحافظ ولا يصح من ذلك شيء .

و بهذا تنرف ان الحديث من قسم الحسن لغيره و هو محتج به عند الجمهور ، و يؤيده ما عند الطبراني عن ابي امامة مرفوعا « من مشى الى صلاة مكتوبة فأجره كحجة ، و من مشى الى صلاة تطوع فأجره كعمرة » . و حفص بن غيلان شاعى مشهور ذكره ابن حبان في الثقات : من ثقات الشاميين الذين يجمع حديثهم ؛ و قول ابن حزم انه مجهول غلط فاحش ، صادر عن الجهالة - كما سبق . و ابن قانع من كبار الحفاظ اكثر عنه الدارقطني ؛ و قول ابن حزم في حقه افراط مبنى على العناد . و ابو صالح ما هان الحنفى ثقة ، وثقه ابن معين وغيره ، و في حقه قول ابن حزم ضعيف باطل و مبنى على التليس و الحق .

و حديث زيد بن ثابت عند الدارقطني بلفظ « الحج و العمرة فريضتان - الخ » في اسناده اسماعيل بن مسلم المكي و هو ضعيف ، و فيه انقطاع ايضا ، و رواه البيهقي موقوفا على زيد . قال الحافظ : اسناده اصح . و صححه الحاكم . و رواه ابن عدى عن جابر ، و في اسناده ابن لهيعة . و في الباب عن عمر في سؤال جبرئيل ، و فيه « و ان تحج و تعمر » أخرجه ابن خزيمة و ابن حبان و الدارقطني وغيرهم . و الحديث مخرج في الصحيحين و ليس فيهما « و تعمر » و هذه الزيادة فيها شذوذ - قاله صاحب التنقيح .

قال الشوكاني : و الحق عدم وجوب العمرة لان البراءة الاصلية لا يتقل عنها الا بدليل يثبت به التكليف ، و لا دليل يصلح لذلك ، لاسيما مع اعتضاها بما تقدم من الاحاديث القاضية بعدم الوجوب ، و يؤيد ذلك اقتصاره صلى الله عليه و سلم على الحج في حديث « بنى الاسلام على خمس » و اقتصار الله جل جلاله على الحج في قوله تعالى « و لله على الناس حج البيت » و سياق الجواب عن حديث عمر . و اما قوله تعالى « و آتموا الحج و العمرة لله » فلفظ التام مشعر بأنه انما يجب بعد =

بلغنا<sup>١</sup>، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : في كل شهر عمرة .  
وقد بلغنا<sup>٢</sup>، عن ابن عباس رضي الله عنهما أيضا أنه كان لا يرخص لأحد  
من أهل مكة يخرج من الحرم إلا رجوع محرما إلا الخطابين والعلافيين<sup>٣</sup>  
== الاحرام لا قبله ، ويدل على ذلك حديث يعلى بن أمية أخرجه الستة « جاء رجل  
معتمر فانزل الله الآية » - اه .

(١) قال الامام الشافعي في كتاب الام: أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد  
عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : في كل شهر عمرة - انتهى . ومن طريق  
الشافعي رواه البيهقي في ج ٤ ص ٣٤٤ من سننه الكبرى ، وهو في ج ٧ ص ٦٨  
من المحلى بهذه الطريق ، وهي تكفر ما بينهما وبين العمرة الثانية ، كما أخبر به صلى الله  
عليه وسلم ، فالأكثر بها أن امكن أفضل وأولى ، وهو المروى عن علي وعائشة  
و ابن عمر و انس رضي الله عنهم - وبه قلنا .

(٢) استنده ابن أبي شيبة في مصنفه على ما ج ١ ص ٢١١ من التلخيص ، ومنه في  
ج ٤ ص ١٨١ من نيل الأوطار . من طريق طلحة عن عطاء عن ابن عباس قال : لا يدخل  
أحد مكة بغير احرام الا الخطابين . والعمالين واصحاب منافقها - قال الحافظ : وفيه  
طلحة ابن عمرو وفيه ضعف . وروى الشافعي عن ابن عيينة عن عمرو عن أبي الشعثاء انه  
رأى ابن عباس يرد من جاوز الميقات غير محرم - انتهى . ورواه البيهقي من طريق  
الشافعي في ج ٥ ص ٢٩ من السنن . وفي التلخيص حديث ابن عباس : لا يدخل مكة  
الا محرما - البيهقي من حديثه نحوه ، واستاده جيد . ورواه ابن عدى مرفوعا من  
وجهين ضعيفين - اه . وزاجع الحديث السابع من نصب الراية ج ٣ ص ١٥ في  
فصل المواقيت .

(٣) هكذا « العلافيين » في نسخ الحجج وهم طالبوا العلق جالبوه ، جمع العلافه  
كالصناعة - كما في المغرب . وفي رواية ابن أبي شيبة « العمالين » كما عرفت مز ==

وأصحاب منافعها. فهذا<sup>١</sup> قد أمرهم بأن يقيموا في الشهر الواحد أن يقيموا مرارا .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان الثوري عن [ صدقة بن يسار عن القاسم بن محمد عن عائشة أنها اعتمدت في سنة ثلاث مرات ]<sup>٢</sup> .  
<sup>٢</sup> أخبرنا محمد قال أخبرنا<sup>٢</sup> سفيان بن عيينة عن القاسم بن محمد عن عائشة<sup>٣</sup> مثل ذلك إلا أنه [ قال : قلت : هل عاب ذلك عليها أحد ؟ ]<sup>٤</sup> .

= التلخيص ثم من النيل و المال واحد .

(١) هذا استنباط مليح من الشياخي وهو المجتهد الرباني .  
 (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وإنما زدته من سنن البيهقي ج ٤ ص ٣٣٤، وهو رواه من طريق سعدان بن نصر ويحيى بن الربيع عن سفيان عن صدقة ابن يسار عن القاسم عن أم المؤمنين عائشة - هـ . قلت وسفيان هذا ابن عيينة دون الثوري، لأن سعدان هذا يروي عن ابن عيينة دون الثوري، صرح به ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ج ٢ ق ١ ص ٢٩٠ وقال : سمعت منه مع أبي وهو صدوق - هـ . ولم نجد الحديث بسند الثوري، لكن حديث ابن عيينة مثل حديث الثوري، يدل عليه تحويل الامام محمد بسنده - ف  
 (٣-٣) قوله « أخبرنا محمد قال أخبرنا » ساقط من الأصول، وإنما زدناه على دأب الكتاب .

(٤-٤) قوله « عن عائشة » ساقط من الأصول، وإنما زدته من سنن البيهقي .  
 (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه، وإنما زدته من السنن، وهو قول صدقة للقاسم، وجملة التعجب جواب القاسم له، وصنيع الشافعي في الام والبيهقي في السنن دليل على أن الأثر رواه السفيانان؛ وكذا قوله سئل ذلك أيضا يدل على أنه مروي من وجهين، وإلا لا تصح الإشارة، والتخريج مضى تحت بلاغ عائشة - فتذكره .

أخبرنا

قال : سبحان الله ! أم المؤمنين <sup>١</sup> رضى الله عنها .

أخبرنا محمد قال أخبرنا إسرائيل عن يونس بن أبي اسحاق قال أخبرنا  
يونس بن سعيد <sup>٢</sup> عن محمد بن علي <sup>٣</sup> عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه  
أنه قال : اعتمر في الشهر مرارا إن استطعت <sup>٤</sup> .

(١) كذا في كتاب الأم و سنن البيهقي و هو الصواب ، وكان في الأصل « أم  
المؤمنين » و في الهنذية « لأم المؤمنين » . قلت : و لأثر عائشة إسنادان في الأم :  
أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن عائشة اعتمرت في سنة مرتين  
مرة من ذي الحليفة ، و مرة من الحجة . أخبرنا سفيان عن صدقة بن يسار عن  
القاسم بن محمد أن عائشة أم المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه و سلم اعتمرت في سنة  
مرتين . قال صدقة : هل عاب ذلك عليها أحد ؟ فقال : سبحان الله ! أم المؤمنين !  
فاستحييت - انتهى . فأحد إسنادى كتاب الحجّة . سفيان عن صدقة عن القاسم عنها ،  
و لعل الصحة تدور حوله - سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم  
الحكيم - اه .

قلت : و أخرج البيهقي حديث عائشة من طريق سعدان بن نصر و يحيى بن الربيع :  
ثنا سفيان عن صدقة بن يسار عن القاسم عن عائشة أنها اعتمرت في سنة ثلاث مرات ،  
قلت : هل عاب عليها أحد ؟ قال : سبحان الله ! أم المؤمنين ! قال سعدان في روايته :  
قال : فسكت و انقمت ؛ و قال يحيى بن الربيع قال سفيان : يقول : من يعيب على  
أم المؤمنين ؟ اه - ف .

(٢) لا أدري من هو ؟ و في ج ٣ ص ٣٣٨ من الميزان : يونس بن سعيد عن علي  
رضى الله عنه بجهول . و في ج ٦ ص ٣٣٢ من اللسان بعد قول الذهبي المذكور :  
و في الطبقة الثالثة من الثقات لابن حبان : يونس بن سعيد يروى عن علي الأزدي ،  
روى عنه منصور بن المعتمر ؛ قلت : فالظاهر أنه هو - اه . و يونس بن عبيد العبدى في =

== ج ١١ ص ٤٤٢ من التهذيب . و يوسف بن سعد الجمحي في ج ١١ ص ٤١٣ منه ، ثم ابو اسحاق السبيعي من كبار التابعين ، و اتفقوا على رؤيته عليا ، و اختلفوا سماعه منه فضلا عن محمد بن الحنفية . و ابو اسحاق يروي عن الصحابة و عن كبار التابعين . فمن يونس بن سعيد ادق طبقة منه ، و لعل التحريف او التصحيف وقع في الاسناد ، او كان في الاصل اسنادان و الكاتب جعلهما واحسدا ؛ و بالجملة لم يتعين عندى يونس بن سعيد و لم اجزم بصحة الاسناد هذا ، ولا بعد في ان يكون الاسناد هكذا « عن ابي اسحاق عن محمد بن علي عن علي رضي الله عنه » و العلم عند الله تعالى ، هذا ما عندى الآن و لعل الله يحدث بعد ذلك امرا .

قلت : ذكره البخارى في ج ٤ ق ٢ ص ٤٠٣ من تاريخه الكبير فقال : يونس ابن سعد ( و في نسخة : سعيد ، وكذا في ثقات ابن حبان ) عن علي الأزدي و عطاء ، روى عنه منصور بن المعتمر ، مرسل - اه . و ذكره ابن ابي حاتم في ج ٤ ق ٢ ص ٢٣٩ من الجرح و التعديل فقال : يونس بن سعد روى عن علي الأزدي و ابي سلمة بن عبد الرحمن و عطاء ، روى عنه منصور بن المعتمر ، سمعت ابي يقول ذلك - اه . و علي الأزدي هو ابن عبد الله ، روى عن ابن عمر و ابن عباس و ابي هريرة و عبيد بن عمير - ذكره في التهذيب ، روى له الستة الا البخارى . و المجهول يونس ابن سعيد القيسي ( و في نسخة : العيسى ) روى عن علي - ذكره ابن ابي حاتم . و لعل الصواب : اسراييل بن يونس بن ابي اسحاق عن يونس بن سعد عن محمد بن علي . و لفظ « عن » تحريف « بن » جائز ان يروى اسراييل عن يونس بن سعد و هو عن ابي جعفر و هو عن علي كرم الله وجهه مرسلا ، و الله اعلم بالصواب - ف .

(٣) هو الباقر ابو جعفر الفقيه المشهور ابن الحسين بن علي رضي الله عنهم ، من رجال الستة ، تابعي ، ثقة ، كثير الحديث . و قد وقع في الهندية « محمد بن ابي طالب رضي الله عنه ، و هو خطأ .

(٤) و أثر على رضي الله عنه بغير هذا المتن مضى من كتاب الام و سنن البيهقي و المحلى .

أخبرنا محمد قال أخبرنا عباد بن العوام عن سعيد بن أبي عروبة قال أخبرنا الحجاج بن أرطاة قال: سألت عطاء بن أبي رباح: أيعتمر الرجل في كل شهر مرة؟ قال: نعم، ومرتين. قال: وأرأى لو قلت: سبعا؟ فقال: سبعا<sup>١</sup> قال محمد: وأخبرنا سعيد بن أبي عروبة<sup>٢</sup> عن قتادة عن عطاء بن أبي رباح أنه كان لا يرى بأسا أن يعتمر الرجل في الشهر مرة ومرتين وثلاثا.

### باب المعتمر يواقع أهله

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة أنه قال في المعتمر يواقع أهله قبل الطواف: إن عليه في ذلك هديا<sup>٣</sup> وعمره أخرى، ويتبدى بها بعد إتمام<sup>٤</sup> التي أفسد، ويحرم حيث<sup>٥</sup> أحب، إلا أنه لا يحرم بالعمرة من الحرم.

- (١) وأثر عطاء أخرجه الامام الشافعي في الام من وجه آخر: أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد عن حبيب المعلم قال: سئل عطاء عن العمرة في كل شهر؟ قال: نعم.
- (٢) ولا يذهب عنك أن عباد بن العوام وسعيد بن أبي عروبة كلاهما شيخا محمد بن الحسن وهو يروى عن كليهما - كما مر في مواضع من كتاب الحجّة - وهما روى عن ابن أبي عروبة بواسطة عباد وبدونها أيضا كما هو ذا. وفي المحلى: روي عن طاوس: إذا مضت أيام التشريق فاعتمر متى شئت؛ وعن عكرمة: اعتمر متى أمسكتك الموسى، وعن عطاء إجازة العمرة مرتين في الشهر، وعن ابن عمر أنه اعتمر مرتين في عام واحد: مرة في رجب، ومرة في شوال؛ وعن أنس بن مالك أنه أقام مدة بمكة فكلما حم رأسه خرج فاعتمر - انتهى - ولي قلق في الاسناد من المذكورين، فهل حرّ من الرجال يسعدني ويعينني في ذلك؟ - الله يحزيه عني.
- (٣) وكان في الأصول «الهدى» معرّفا باللام، والصواب «هديا» منكر.
- (٤) وقع في الأصول «تمام» والصواب «إتمام».
- (٥) كذا في الأصول، ولعل الصواب «من حيث» والله اعلم - ف.

وقال أهل المدينة: إذا وقع المعتمر بأهله فعليه هدى وعمره أخرى،  
يبتدئ بها 'بعد إتمامه التي' أفسد، ويحرم من حيث أحرم 'للعمره التي'  
أفسد، إلا أن يكون أحرم من مكان أبعد من ميقاته، فليس عليه أن يحرم  
إلا من ميقاته .

وقال محمد بن الحسن<sup>٢</sup>: لئن كان يجب عليه في قضاء الاحرام على  
ما أحرم [للعمره]<sup>٣</sup> لانه ليجب عليه أن يحرم بعمره القضاء من حيث أحرم  
بالأولى<sup>٤</sup>، ولئن لا يجب عليه ذلك ان الحل له لوقت لعمرته<sup>٥</sup>، لانه يمكنه  
مقيم حلال<sup>٦</sup>. حيث أحل من عمرته الفاسدة . أرايتم رجلا أهل بمج فقاته

(١-١) هكذا في موطأ مالك، ووقع في الاصول «قبل تمام التي» وهو خطأ،  
والخلاف ليس في ذلك بل في وقت احرام العمره من أين يحرم لها وما وقت ابتداء  
العمره الثانية؟ - تدبر .

(٢-٢) وفي موطأ مالك «بعمرته التي» وأبقيته فان المعنى على هذا صحيح ايضا  
كما لا يخفى .

(٣-٣) قوله «بن الحسن» ساقط من الاصول، وإنما زيد على دأب الكتاب .

(٤) ما بين المربعين زيادة من موطأ الامام مالك .

(٥) وكان في الاصول «بالأول» خطأ .

(٦) يريد أن الحل ميقات للعمره، فيحرم من أي مكان شاء من الحل، لا يجب عليه  
الاحرام من حيث أحرم بالأولى، فان الحل لوقت للعمره، لكن في الكتاب هكذا،  
والمعنى صحيح .

(٧) هكذا في الاصول كلها، وفي العبارة خلل ظاهر يحسره فهم المراد، ولعل العبارة هكذا  
ولانه يمكنه أن يقيم حلالا حيث أحل من عمرته، او هو من التمكن بمعنى جعل المكان له،  
أي يوهه في مكانه مقيم بمكة حلال ويؤتيه له ويحل المقيم في مكانه ومنزله، والعلم عند الله .



كتاب الحجّة ( الرجل يدخل مكة بعمره فيطوف بالبيت وهو جنب ) ج - ٢

أليس يهل بعمره<sup>١</sup> وعليه الحج من قابل؟ أرايتم إن أقام<sup>٢</sup> بمكة حتى يحرم بالحج من قابل وبقضى حجته إنما<sup>٣</sup> يجزئه ذلك حتى يرجع إلى ميقاته؟ لأن وجب عليه أن يرجع إلى ميقاته ليجب عليه أن يرجع إلى الموضع الذي أحرم منه

### باب الرجل يدخل مكة بعمره فيطوف بالبيت وهو جنب<sup>٤</sup> أو على غير وضوء

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: من دخل مكة بعمره فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وهو جنب أو على غير وضوء ناسيا ثم وقع بأهله ثم ذكر قال: يجب عليه هدى بالمواقة، ويعيد الطواف والسعى، ويحلق رأسه، وليس عليه قضاء عمرته، لأن الطواف وإن كان جنباً

(١) يعني يهل بعمره، ويحل بها من احرام الحج، ويفرغ عنه وبقضى حجه من قابل.

(٢) وكان في الأصول «قام» والصواب «أقام».

(٣) كذا في الهندية، وكان في الأصل «لها»، وقيل سقطت «لا» أي: إنما لا يجزئه ذلك حتى يرجع إلى ميقاته، ولا حاجة إليها، بل لا تصح زيادة «لا» كما لا يخفى، والمعنى بدونها صحيح.

(٤) أي بالعمره الفاسدة، وفي الجواهر النقي ج ٥ ص ١٧٣ على سنن البيهقي: قلت: ذكر العلحاوي في اختلاف العلماء أن من أفسد حجته أو عمرته له أن يقضيها من موضعه عند أبي حنيفة، واستدل على ذلك بقضية عائشة، وقد قدمنا في باب ادخال الحج على العمرة أنه عليه الصلاة والسلام أمرها برفض العمرة بالحج - اهـ.

(٥) وحديث الطواف بالبيت مثل الصلاة المراد به مثلها في حصول الثواب لا في =

## كتاب الحججة (الرجل يدخل مكة بعمره فيطوف بالبيت وهو جنب) ج - ٢

= جميع الأحكام ، اذ لا يبطئه المشي و الانحراف عن القبلة و تعدد الحدث بخلاف الصلاة ، و لو سبقه الحدث فبني جاز على الأصح من مذهب الشافعي ، و في الصلاة يستقبل ، و لو نذر ان يصلي فطاف لم يحزه - قاله في الجوهر النقي . فلم تصر الطهارة شرطاً له ، و الاستحباب و التدب لا يدخل في صلب الامر ، و حقيقته كما لا يخفى . و قد ورد « رفع عن امتي الخطأ و النسيان و ما استكثروا عليه » هذا و سيأتي في الباب ما يكفي عن الجواب . و في الدر المختار : و في الفتح : لو طاف للعمرة جنباً او محدثاً فعليه دم ، و كذا لو ترك من طوافها شوطاً لأنه لا مدخل للصدقة في العمرة ؛ قال ابن عابدين في رد المختار قوله « و في الفتح - الخ » عزاه الى المحيط و نقله في الشرنبلالية ، و مثله في الباب حيث قال : و لو طاف للعمرة كله أو أكثره أو أقله و لو شوطاً جنباً أو حائضاً أو نفساء أو محدثاً فعليه شاة ، لا فرق فيه بين الكثير و القليل و الجنب و المحدث ، لأنه لا مدخل في طواف العمرة للبدنة و لا للصدقة بخلاف طواف الزيارة ، و كذا لو ترك منه - أي من طواف العمرة - أقله و لو شوطاً فعليه دم ، و ان أعاد سقط عنه الدم - اهـ . لكن في البحر عن الظهيرية : لو طاف أقله محدثاً و جب عليه لكل شوط نصف صاع من حنطة ، الا اذا بلغت قيمته دماً فينقص منه ما شاء - اهـ . و مثله في السراج ، و الظاهر انه قول آخر - فافهم . و أما ما سيأتي من قول المصنف : و كل ما على المفرد به دم بسبب جنايته على احرامه فعلى القارن دمان و كذا الصدقة ، و ذكر الشارح هناك ان المتمتع كالقارن ، فلا يرد على ما هنا و ان كانت جناية المتمتع على احرام الحج و احرام العمرة ، لأن المراد هناك الجناية بفعل شيء من المحظورات ( أي الاحرام ) بخلاف ترك شيء من الواجبات - كما سيأتي في كلام الشارح ، و هنا الجناية بترك واجب الطهارة ، فلا ينافي وجوب الصدقة في العمرة بفعل المحظور ، ولهذا لم يعمم في الباب بل قال : لا مدخل في طواف العمرة للصدقة و ان اطلق الشارح العبارة تبعاً للفتح ، فتنبه - انتهى .

كتاب الحجّة (الرجل يدخل مكة بعمره فيطوف بالبيت وهو جنب) ج - ٢  
أو على غير وضوء يجزى 'إلا أنى أمره' بأعادته<sup>١</sup>؛ فان رجع إلى أهله  
(١-١) وفي الأصل 'إلا أمره' وفي الهندية 'لا أمره' والصواب 'إلا أنى  
أمره'، يشهد له ما بعده .

(٢) تركه واجب الطهارة وهي ليست بداخلة في اجزاء الطواف وذاته، وراجع  
ج ٧ ص ١٧٩ من المحلى من رقم - ٨٣٩٠ وقال في ج ٤ ص ٣٨ من المبسوط  
للإمام السرخسي: و ان طاف لعمرته. على غير وضوء والتجية كذلك ثم سعى  
يوم النحر فعليه دم من اجل طواف العمرة من غير وضوء . والحاصل انه يبنى  
المسائل بعد هذا على اصل، وهو: ان طواف المحدث معتد به عندنا، و لكن الأفضل  
ان يعيده، و ان لم يعده فعليه دم؛ و حجتنا في ذلك ان المأمور به بالنص هو  
الطواف، قال الله تعالى «و ليطوفوا» و هو اسم للدوران حول البيت، و ذلك  
يتحقق من المحدث و الطاهر، فاشتراط الطهارة فيه زيادة على النص، و مثل هذه  
الزيادة لا تثبت بخير الواحد و لا بالقياس، لأن الركبة لا تثبت الا بالنص (القاطع  
لمرق الشبهة)، فأما الوجوب (و هو المرتبة بين الفرض و السنة عندنا) يثبت بخير  
الواحد لأنه يوجب العمل و لا يوجب علم اليقين، و الركبة انما تثبت بما يوجب  
علم اليقين، فأصل الطواف ركن ثابت بالنص، و الطهارة فيه تثبت بخير الواحد، فيكون  
موجب العمل دون العلم، فلم تصر الطهارة ركنا ولكنها واجبة، و الدم يقوم مقام الواجبات  
في باب الحج، و هو الصحيح من المذهب ان الطهارة في الطواف واجبة؛ و كان  
ابن شجاع رحمه الله تعالى يقول: انه سنة؛ و في ايجاب الدم عند تركه دليل على وجوبه،  
ثم المراد (اي في الحديث الذي استدل به الشافعي و من معه) تشبيه الطواف بالصلاة  
في حق الثواب (او في اصل الفرضية في طواف الزيارة لأن كلام التشبيه لا عموم له  
فيحمل على المشابهة في بعض الوجوه عملا بالكتاب و السنة او نقول: الطواف يشبه  
الصلاة و ليس بصلاة حقيقة، فن حيث انه ليس بصلاة حقيقة لا تفترض له الطهارة، =

كتاب الحج ( الرجل يدخل مكة بعثرة فيطوف بالبيت وهو جنب ) ج - ٢

قبل أن يعيده فعليه دم لطوافه وسعيه جنباً أو على غير وضوء ، وليست

= ومن حيث انه يشبه الصلاة تجب له الطهارة عملاً بالدليلين بالقدر الممكن وان كانت الطهارة من واجبات الطواف - بدائع ج ٢ ص ١٢٩ ) دون الحكم ، ألا ترى ان الكلام الذي هو مفسد للصلاة غير مؤثر في الطواف و ان الطواف يتأدى بالمشي والمشي مفسد للصلاة ( فيه قلق ، فان حقيقة الطواف المشي ، بخلاف الصلاة - فافهم ) و لأن الطواف من حيث انه ركن لا يستدعي الطهارة كسائر الأركان ، ومن حيث انه متعلق بالبيت يستدعي الطهارة كالصلاة ، و ما يتردد بين اصلين فيوفر حفظه عليهما ، فلتشبهه بالصلاة تكون الطهارة فيه واجبة ، و لكونه ركناً من اركان الحج يعتد به اذا حصل بغير طهارة ، والافضل فيه الاعادة ليحصل الجبر بما هو من جنسه ، و ان لم يعد فعليه دم للنقصان المتكمن فيه بترك الواجب ، فان نقائص الحج تجبر بالدم ، و على هذا لو طاف للزيارة جنباً يعتد بهذا الطواف في حكم التحلل عن الاحرام ، و عند الشافعي لا يعتد به ، ثم عليه الاعادة عندنا ، و ان لم يعد حتى رجع الى اهله فعليه بدنة ، لأن النقصان بسبب الجنابة اعظم من النقصان بسبب الحدث ، ألا ترى ان المحدث لا يمنع من قراءة القرآن و الجنب يمنع من ذلك ؟ و لأن المنع من الجنابة من وجهين : من حيث الطواف ، و من حيث دخول المسجد ؛ و منع المحدث من وجه واحد ، فلتفاحش النقصان هنا قلنا : يلزمه الجبر بالبدنة ؛ و هو مروى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه - انتهى . و فيه زيادة فراجع . و اوضح من ذلك في ج ٢ ص ١٢٩ من البدائع الصنائع - فراجعه ايضاً .

(١) و الدم في الحدث شاة ، و في الجنابة بدنة ، لأن الحدث يوجب نقصاناً يسيراً فتكفيه الشاة لجبره ، بخلاف الجنابة فانها توجب نقصاناً متفاحشاً فيجب لها اعظم الجاهرين - كذا في البدائع .

كتاب الحجّة (الرجل يدخل مكة بعمرة فيطوف بالبيت وهو جنب) ج - ٢

عليه عمرة سوى عمرته . وكذلك المرأة إذا<sup>١</sup> أصابها زوجها أو قد<sup>٢</sup> فعلت  
مثل الذي فعل .

وقال أهل المدينة : من دخل [مكة]<sup>٣</sup> بعمرة فطاف بالبيت وسعى  
بين الصفا والمروة وهو جنب أو على غير وضوء ناسيا ثم وقع بأهله [ثم]<sup>٤</sup>  
ذكر فانه [يغتسل أو يتوضأ، ثم يعود فيطوف بالبيت وبين الصفا والمروة]<sup>٥</sup>  
يعتمر عمرة أخرى ويهدى<sup>٦</sup> . قالوا<sup>٧</sup> وعلى المرأة إذا أصابها زوجها وهي  
محرمة مثل ذلك .

وقال أهل المدينة أيضا : ومن طاف من أسبوعه أشواطاً ثم أحدث  
انتقض ذلك ولم يحز به . وقالوا : هو بمنزلة الصلاة ، فإفساد الصلاة من  
أمر الحدث أفسد الطواف .

وقال محمد بن الحسن : وكيف شبهتم الصلاة بالطواف ؟ والرجل  
يطوف وهو يتحدث<sup>٨</sup> في طوافه ! وهذا لو كان في الصلاة لم يحزه . رأيتم  
رجلا لو طاف من طوافه ثلاثة أشواط أو أربعة ثم أقبلت الصلاة فدخل  
معهم في صلاتهم ثم يسلم الإمام أليس يقوم فينبى على ما مضى<sup>٩</sup> ؟ ولو كان

- (١) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « إن » مكان « إذا » .
- (٢) هكذا في الهنذية وهو الأرجح عندي ، وكان في الأصل بالواو « وقد » .
- (٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زدناه من الموطأ .
- (٤) ما بين المربعين ساقط من الكتاب ، وإنما زدناه من موطأ مالك .
- (٥) وكان في الأصول « وبهذا » وهو تصحيف ، والصواب « يهدى » .
- (٦) هكذا في الأصول ولا حاجة إليه ، والمعنى على كلا التقديرين صحيح .
- (٧) كذا في الأصل ؛ وفي الهنذية « يحدث » من الحدث ؛ والتحدث : التكلم .
- (٨) أى من الطواف ، وتركه يومهم غير المعنى المراد - تدبر .

كتاب الحجة (الرجل يدخل مكة بعمره فيطوف بالبيت وهو جنب) ج - ٢

صنع هذا وهو في وسط الصلاة قد دخل فيها وكانت فاسدة و كان عليه أن يستقبلها فما شأن الطواف لا يكون كذلك؟ أرايتم رجلا طاف ستة أشواط وهو يرى أنه قد طاف سبعة أشواط فصلى ركعتين ثم جلس ينتظر الصلاة فصلى<sup>١</sup> مع القوم ثم ذكر بعد ذلك أنه إنما طاف ستة أشواط أينبغي له أن يستقبل الطواف لما دخل فيه من الصلاة [أم] يجوز به ذلك؟ أرايتم رجلا طاف وعليه ثوب فيه دم كثير أو قدر لا يعلم حتى فرغ من سبعة<sup>٢</sup> فصلى ركعتين ثم رأى ذلك أيحزيه أم يستقبل؟ فانكم قد قلتم في الصلاة أنه إن رأى ذلك بعد ما مضى الوقت أجزاء فكيف يكون هذا في الطواف؟ ومتى وقت الطواف الذي يحزى؟ وعليه الاعادة إذا لم يمض؟ أرايتم إن طاف شوطا أو اثنين ثم رأى بثوبه دما كثيرا فالتقاء فضى أيحزيه؟ فانكم قد قلتم في الصلاة: إذا صلى ركعة ثم رأى الدم في الثوب فالتقاء مضى على صلاته فكذلك الطواف؟ وإن كان الصلاة والطواف سواء في هذا فأى القولين أعجب من قولكم في الصلاة والطواف جميعا؟ إلا أنه إن رأى الثوب في بعض الصلاة أو في بعض الطواف وفيه الدم ألقاه وبنى<sup>٣</sup>، وإذا رآه بعد الفراغ أعاد الصلاة ما دام في الوقت، فإذا مضى الوقت فلا إعادة عليه، فما وقت الطواف حتى نعرفه من قولكم بوقت الصلاة؟ ومن أين افرق بعض الصلاة والطواف وإتمامهما<sup>٤</sup> في الثوب الذي فيه الدم؟

(١) كذا في الهندية، وقوله «فصل» ساقط من الأصل - ف .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه - ف .

(٣) كذا في الهندية وهو الصواب، وكان في الأصل «سعيه» خطأ .

(٤) كذا في الأصل، وفي الهندية «وهي» مكان «وبني» تصحيف، وما قال

ابن أبي شيبة في مسألة السادس والستين من كتاب الرد فالجواب عنه سيأتي بعده .

(٥) وكان في الأصل «وتمامها» وفي الهندية «إتمامها» بنير وار، والصواب =

لئن استقام أن يصلي شيئاً من صلاته في ذلك الثوب أو يطوف شيئاً من طوافه في ذلك الثوب إنه ليجزيه إذا طاف الطواف كله وصلى الصلاة كلها، وما بين هذين فرق، ولا عندكم في اقترانها سنة ولا أثر؟ ولو كان لا يحتجتم به - والله اعلم .

### باب المرأة تهل بعمره ثم تحيض

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة أنه قال في المرأة الحائض تهل بعمره ثم [تدخل مكة] <sup>١</sup> موافية للحج فلا تستطيع الطواف بالبيت قال: تهل بالحج وترفض العمرة [إذا خشيت القوات] <sup>٢</sup>، ثم تنفذ <sup>٣</sup> على حجتها وتقضى مناسك الحج كلها غير الطواف بالبيت والسمي بين الصفا والمروة حتى تطهر، لأن السمي لا يكون إلا بعد الطواف، فإذا قضت حجها خرجت إلى التمتع فأهلت منها بعمره قضاء لعمرتها وعليها هدى لرفضها العمرة .

أخبرنا محمد قال أخبرنا خالد بن عبد الله قال أخبرنا خالد الحذاء

= و إتمامهما ، بإثبات الواو ، و الإتمام من المزيد و ثنية الضمير

(١) وفي الموطأ « بالعمرة » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، إنما زدناه من موطأ الامام مالك ؛ وفي الهندية

« يوافيه للحج » تصحيف .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و إنما زدناه من موطأ الامام مالك .

(٤) معنى تنفذ : تمضى على حجتها .

(٥) لأنه أدنى الحل وأقرب و أبسر لأداء العمرة ، و ليس قيدا بل خرج مخرج الاتحاق ، و ضمير التانيث بإرادته في البقعة .

(٦) هو ابن مهران الحذاء أبو المنازل البصرى ، من رجال السنة - و راجع ترجمته من

ج ٣ ص ١٢٠ الى ص ١٢٢ من التهذيب ، توفي سنة ١٤١ او سنة ١٤٢ ، ثقة =

عن أبي قلابة<sup>١</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذبح عن  
== ثبت ، وليس في التثبث بدون هشام بن عروة ، أمثاله - كما قاله الذهبي ونقله  
الحافظ في تهذيب التهذيب .

(١) وهو عبد الله بن زيد بن عمرو - ويقال : عامر - بن نابل ، أبو قلابة الجرمي البصري  
التابعي ، أحد الأعلام ، من رجال السنة ، ثقة رجل صالح ، كثير الحديث ، من  
الفقهاء ، وأعلم أهل البصرة بالقضاء ، مات سنة ٤٠٥ أو ٦ أو ١٠٧ - راجع ترجمته  
من ج ٥ ص ١٢٤ الى ص ١٢٦ من التهذيب .

(٢) الحديث في الكتاب مرسل ، وهو مشهور من مسند عائشة رضي الله تعالى عنها ،  
أخرجه البخاري في الحج والجهاد ومسلم والنسائي في الحج - و راجع لذلك ج ٤  
ص ٧٢٣ من عمدة القاري . وقد أخرجه الإمام محمد في ص ٢١٦ من موطئه في  
باب المرأة تقدم مكة بمحج أو عمره فتحيض قبل قدومها أو بعد ذلك ، : أخبرنا مالك  
حدثني عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أنها قالت : قدمت مكة وأنا حائض ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة -  
الحديث بطوله ؛ ثم قال محمد : وهذا تأخذ ، الحائض تقضي المناسك كلها غير أن لا تطوف  
ولا تسعى بين الصفا والمروة حتى تطهر ، فإن كانت أهلت بعمره تخافت فوث الحج  
فلتحرم بالحج وتقف بعرفة وترفض العمرة ( كما رفضت عائشة بأمره صلى الله عليه  
وسلم ) فإذا فرغت عن حجها قضت العمرة كما قضتها عائشة وذبحت ما استيسر من الهدى ،  
يلتزم أن النبي صلى الله عليه وسلم ذبح عنها بقرة - وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله ،  
الا من جمع الحج والعمرة فإنه يطوف طوافين ويسعى سعين - اهـ . وقد رواه  
الإمام أبو حنيفة أيضا كما في ج ١ ص ١٠٣ من العقود عن الهمم عن رجل عن عائشة  
رضي الله عنها : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبح لرفضها العمرة بقرة . ومسلم عن  
جابر : نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عائشة بقرة يوم النحر - وفي رواية : ==  
عائشة



عائشة رضى الله عنها في عمرتها بقرة - يعنى التى قدمت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها .

قال محمد : وكذا قال أبو حنيفة : عليها هدى العمرة ، لأنها رفضتها  
و مضت في الحج فعليها لرفضها هدى .

وقال أهل المدينة : إذا قدمت معتمرة موافية للحج وهي حائض فلم تستطع  
الطواف بالبيت [ إنها إذا خشيت القوات ]<sup>٢</sup> أهلت بالحج ثم تقذت فكانت<sup>٢</sup>

== بقرة في حجته ، وفي بعض طرق هذا الحديث : وضى النبي صلى الله عليه وسلم عن نسائه  
بالبقرة . و للسائى و الحاكم عن أبي هريرة : انه صلى الله عليه وسلم ذبح عن اعتمر  
من نسائه في حجة الوداع بقرة بينهن - انتهى . وفي ص ١٠٣ من آثار أبي يوسف  
من رقم ٤٩٥ هذا الحديث بالاسناد المذكور عن أبي حنيفة موقوفا على عائشة انها  
ذبحت بقرة . و لعل بلاغ الموطأ ما في كتاب الحج من مرسل أبي قلابة الجرمي .  
(١) كذا في الموطأ و هو الصواب ، وفي الأصول « موافية للعمرة » وهو تحريف .  
(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، إنما زدته من الموطأ .

(٣) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « و كانت » بالواو ؛ وقد روى الامام  
ابو حنيفة كما في ج ١ ص ٥٤٩ من جامع المسانيد عن عبد الملك بن عمير عن ربي  
ابن حراش عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم امر لرفضها العمرة .  
و ما اخرجه ابو محمد البخارى في مسنده باسناده اليه - وهذا اسناد صحيح . وفي  
ص ٥٢٥ منه : ابو حنيفة عن الأعمش سليمان بن مهران عن ابراهيم عن الأسود عن  
عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اهدى عنها و قلد الهدى - اخرجه الحافظ  
طلمة في مسنده باسناده عن القاسم بن معن عن أبي حنيفة - وهذا ايضا اسناد صحيح ،  
وفي ص ٥٥٧ منه : ابو حنيفة عن الهيثم عن رجل عن عائشة رضى الله عنها ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم امر برفض عمرتها و ذبح لرفضها العمرة بقرة - اخرجه ==

كتاب الحج ( المرأة تهل بعمره ثم تحيض ) ج - ٢

== طلحة في مسنده بأسناده من طريق أبي يوسف عن الإمام ، و الهيثم ليس بمدلس و شيوخه معروفون فجهالة الراوى عن عائشة رضى الله عنها لا تضر .  
ومن ههنا ظهر بطلان قول ابن أبي شيبة في رقم ٦٦ من كتاب الرد في مسألة « المرأة تهل بعمره ثم تحيض » ، حيث قال بعد رواية حديث عائشة في الحج بطوله من طريق هشام ابن عروة عن أبيه عنها ، و فيه : ارسل معي عبد الرحمن بن أبي بكر فأردفني و خرج بي الى التنعيم فأهلكت بعمره ، فقضى الله حجتنا و عمرتنا ، لم يكن في ذلك هدى و لا صدقة و لا صوم . ثم قال : و ذكر ان أبا حنيفة قال : تكون رافضة للحج و عليها دم و عمره مكانها - اه .

فيه أولا : ان الإمام لم يقل « تكون رافضة للحج » ، و ليس هو مذهبه - كما علمت من كتاب الحج بسمائه و تكرمه ، و إنما قال : تكون رافضة للعمرة باحرام الحج ؛ فهذه النسبة اليه غلط فاحش .

و ثانيا ان عائشة رضى الله عنها رفضت عمرتها بأمر النبي صلى الله عليه و سلم - كما هو في رواية ابن أبي شيبة ايضا فقال « دعى عمرتك و انقضى رأسك و امتشطي » صريح في ان رسول الله صلى الله عليه و سلم امرها برفض للعمرة بالحج ، و قوله « و انقضى رأسك و امتشطي » اصرح في الرفض و الترك و نقض الاحرام ، و الامتناع عندهم كان معهودا للاحلال ، يدل عليه ما عند البخارى من حديث أبي موسى الأشعري قال : فأحلت فأتيت امرأة من قومي فشطنتني - الخ ، فكذلك امتشاط عائشة رضى الله عنها دليل على نقض احرام العمرة باحرام الحج و قد امرها النبي صلى الله عليه و سلم بعد الحج ان تعتمر عمرة اخرى مكان المفروضة . قال في الجواهر النقي : و قول عائشة « ترجع صواحي بجيج و عمرة و أرجع انا بالحج » صريح في رفض العمرة اذ لو ادخلت الحج على العمرة لكانت هي و غيرها في ذلك سواء ، و لما احتاجت الى عمرة اخرى بعد العمرة و الحج الذين فعلتا ، و قوله صلى الله عليه و سلم عن عمرتها ==

= الأخيرة « هذه مكان عمرتك » صريح في انها خرجت من عمرتها الاولى ورفضتها اذ لا تكون الثانية مكان الاولى الا و الاولى مفقودة ؛ و في بعض الروايات « هذه قضاء عن عمرتك » و سيأتي في باب العمرة قبل الحج ما يقوى ذلك . و قال القدوري في التجريد ما ملخصه : قال الشافعي : لا يعرف في الشرع رفض العمرة بالحيض ؛ قلنا ما رفضتها بالحيض ولكن تعذرت افعالها ، وكانت ترفضها بالوقوف فأمرها بتعجيل الرفض - انتهى ج ١ ص ٣٢٧ . و انما لم يكن هدى لأنها لم تكن قارة بل رفضت عمرتها ، و كل من رفض نسكا فعليه دم ، لما روى ابو حنيفة عن عبد الملك بن عمير عن ربيعي بن حراش عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم امر لرفضها العمرة بدم - قاله المحقق في ج ٣ ص ٤٤ من فتح القدير ، و مثله في عقود الجواهر ، و الروايات المذكورة في مسند ابى حنيفة في ص ١١٣ منه ، و هي في مسند الحنفكي ؛ ثبت بهذا ان عائشة كانت مفردة بالعمرة و قد رفضتها بأمره صلى الله عليه وسلم و نقضت احرامها بالاغتسال و الامشاط ، و قضتها بعد الحج بأمره صلى الله عليه وسلم من التيمم ، و ذبح صلى الله عليه وسلم عنها بقرة او اهدى عنها دما لرفضها العمرة كما في الروايات - و به قال الامام ابو حنيفة رضي الله عنه ، فقوله عين ما في حديث عائشة الذي تركه ابى شيبة نفسه و ألزم ابا حنيفة بأنه خالفه ا و ثالثا ان في طرق حديثها - كما في الصحاح و السنن و المسانيد - بقرة او دما موجود ، و به قال الامام ابو حنيفة ، و قد تركه ابن ابى شيبة .

و رابعا قوله « لم يكن في ذلك هدى و لا صدقة و لا صوم » ليس من قول عائشة رضي الله عنها بل هو من قول هشام بن عروة مدرج في بعض حديثه للعراقيين ، و هو متكلم فيه عند مالك و شيخه عبدة بن سليمان ، عراقى كوفى ، يدل عليه ما اخرج به البخارى في كتاب الحيض من صحيحه ج ٥ ص ٤٥ من باب نقض المرأة شعرها عند غسل الحيض حيث ساق هذا الحديث بروايته عن عبيد بن اسماعيل عن ابى اسامة - وهو =

== من ارى الناس لحديث هشام وأخبرهم به عن هشام بن عروة الى ان قال عن عائشة نفسها حتى اذا كان ليلة الحصة ارسل معي اخي عبد الرحمن بن ابي بكر الى التميم فأهلكت بعمره مكان عسرى ، قال هشام : ولم يكن في شيء من ذلك هدى ولا صوم ولا صدقة - اهـ ، فلم منه انه من قول هشام لا من قول عائشة ، كيف وقد ميزه و فصله الراوى من قولها وقال : قال هشام - الخ فهو مدرج البتة ، فلا يتنهض حجة على ابي خنيفة بل على ابن ابي شيبة نفسه حيث استدل بقول مدرج في حديث عائشة وترك حديثها المصرح فيه بدم الرض و ذبحه عنها صلى الله عليه وسلم بقرة و اهدائه عنها دما - كما عرفت .

و خامسا على النزول . فقول هذا مشكل . فان عائشة لو كانت قارئة او متمتعة لوجب عليها هدى القران او التمتع . كما نطق به القرآن و الأحاديث و هو قول عامة العلماء و كافة من متبعي الأئمة الأربعة و غيرهم ممن يعتد بقولهم ، فكيف يصح قوله : لم يكن في شيء من ذلك هدى او صوم او صدقة ؟ و بهذا ايضا يثبت انها كانت معمرة فقط ثم مفردة بالحج .

وسادسا لو سلم انه من قول عائشة بل على تسليم انه مدرج ايضا او غير مدرج نقول : نفى عائشة او هشام الهدى و الصوم و الصدقة صحيح ، فان كل واحد منها يكون في القران و التمتع و هي لم تكن قارئة و لا متمتعة بل معمرة فقط ، و لا يكون فيه هدى ولا صدقة ولا صوم بل كانت رافضة للعمرة و ناقضة لاحرامها بأمره صلى الله عليه وسلم ، ولذا وجبت عليها دم الرض و النقض ، و كل من رفض نسكا فعليه دم - كما في ج ٣ ص ٤٤ من فتح القدير لحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم امر لرفضها العمرة بدم ، رواه الامام ابو خنيفة عن عبد الملك بن عير عن ربي ابن حراش عنها . و بالجملة قد ثبت ان قول الامام ابي خنيفة موافق لحديث عائشة و سالم من المخالفة له ، و البسط في عمدة القارى و فتح القدير و البدائع و غيرها ==

مثل من قرن بالحج والعمرة في ' أمرها كله ' ١، و أجزاها طواف بالبيت واحد ٢، وهو طواف الزيارة لحجتها و عمرتها وكان عليها الهدى ، فأما العمرة من التمتع فانه من شاء أن يخرج من الحرم ثم يحرم ٣ فانه يحزى ذلك عنه إن شاء الله ٤، ولكن الفضل ٥ أن يهل بها من الميقات الذي ٦ وقته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ٧ أو ما هو أبعد ٨ من التمتع .  
 ٩ وقال محمد بن الحسن ١٠: وكيف تكون هذه المرأة قارئة وقد بدأت

= من كتب القوم ، واثر نجاهد وعطاء لا يؤثر في قول أبي حنيفة مع كونه مبهما ، فانهم رجال ونحن رجال ، و امر الابطال صدر من الشارع ، فلا يكون مخالفا لقوله تعالى « ولا تبطلوا أعمالكم » . تدبر ، وقد عرفت من مرسل أبي قلابة ومسد عائشة ومرا قبل و حديث جابر و ابن عباس وحديث أبي هريرة عند الحباكم وغيره . كما تقدم .  
 و راجع مواضع من فيض الباري في شرح حديث عائشة رضي الله عنها .  
 ( ١ - ١ ) و كان في الاصل « أمرنا كله » ، و في الهندية « أمرها كلها » ، و الصواب « أمرها كله » ، كما لا يخفى ، وما في الاصل « أمرنا » تصحيف « أمرها » - والله أعلم - ف .  
 ( ٢ - ٢ ) و في الموطأ « واجزى عنها طواف واحد » .  
 ( ٣ - ٣ ) و في الموطأ « فان ذلك يحزى عنه » .  
 ( ٤ - ٤ ) كذا في الاصل ، و في الهندية « وليكن الفضل » ، والصواب ما في الاصل كما هو في الموطأ .

( ٥ ) و كان في الاصول « التي » ، و الصواب « الذي » ، لانه صفة الميقات .  
 ( ٦ - ٦ ) و كان في اصول الكتاب « وهو أبعد » ، و الصواب « أو ما هو أبعد » ، كما هو في الموطأ و شرحه للزرقاني .  
 ( ٧ - ٧ ) قوله « وقال محمد بن الحسن » ساقط من الاصول - و الصواب اثباته كما لا يخفى على واقفي آداب الكتاب و سياق عبارته .

بالوقوف بعرفة قبل العمرة ؟ وإنما السنة أن يبدأ بالعمل بالعمرة قبل العمل في الحج مع ما جاء في ذلك من الآثار المأثورة<sup>١</sup> عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين دخل على عائشة رضي الله عنها وهي حائض فقال : ارفضى عمرتك<sup>٢</sup>

(١) وفي الأصول « المأثور » بالتذكير - وهو من سهو الناسخ .

(٢) هذا صريح في نقض احرام العمرة ، وفي رواية « دعى عمرتك » و انقضى رأسك

و امتشطى ثم اغتسلى ، وهذا كله امارات الاحلال والخروج عن الاحرام .

قال امام العصر في فيض الباري : قد علمت الخلاف بيننا وبين الشافعي في احرام عائشة ، فانها كانت معتمرة عندنا وقارئة عندهم ، وانها كانت رفضت عمرتها عندنا ولم ترفض عندهم ، ويؤيدنا اللفظ المذكور ( اي قوله : فمنعت العمرة ) وكذا قوله لها « كوني في حجتك - الحج » وقوله « عسى الله أن يرزقكها » وقوله « هذه مكان عمرتك » وقوله « وهي عمرتك » و انقضى رأسك و امتشطى ، وكذلك قول عائشة « لم أطف بين الصفا والمروة » تشكو حزنها وبثا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذلك قولها « يرجع الناس بحجة وعمرة وأرجع بحجة فقط » ففي كلها آيات بينات على انها لم تأت بأفعال العمرة ولكنها افردت بالحج ثم اتت بالعمرة قضاء لما كانت رفضتها وان طوافها للحج لم يحسب عن طوافها . للعمرة فان قلنا : انها كانت قارئة وان طوافها للحج حوسب عن طوافها للعمرة كما يقول الشافعي بتداخل العمرة في الحج لما كان لهذه الأقوال معنى صحيحا ( وفي التأويلات تكلف بارد كما صدر عنهم في هذه الأقوال ) فالعجب انها تبكى وتشكو بثا وتظهر جزعها لعدم عمرتها وتضطرب لغواتها ثم لا يقول لها النبي صلى الله عليه وسلم : ما هذا الاضطراب وما هذه الشكوى فان عمرتك قد اديت في الحج ا مع أنها ألحت عليه ثلاث مرار في سرف وفي مكة قبل الطواف وفيها بعد الحج عند العزم بالرجوع ا ومع ذلك لم يعلمها النبي صلى الله عليه وسلم ان القارن لا يحتاج الى الاعتبار مستقلا ثم العجب من مثل عائشة انها اضطربت لأمر =

== لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم أيضا وإنما كان هذا محل افتخار و ابتهاج انها وافقت النبي صلى الله عليه وسلم في الافعال فان لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم طاف لها طوافين ولم يسع سبعين فعلى اى امر كانت تنحصر؟ اعلى امر لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم؟ فدل على انها كانت ترى الناس فائزين بالطوافين، كما نطقت به أيضا حيث قالت « يرجع الناس بحجة و عمرة - الخ » و نفسها لحائبة عن ادراك طواف العمرة فتحصرت لذلك، و لأجل ذلك امرها النبي صلى الله عليه وسلم بعد الحج ان تعتمر من التعيم تلافيا لما فاتها و جبرا لانكسارها ، و لو كان المقصود منه تطيب خاطرها فقط لما احتاج الى هذا التطويل و اكتفى بتعليم المسألة اياها فقط او باخبارها عن نفسه انه لم يؤد افعالها مستقلة أيضا، و لو اخبرها انه لم يطف للعمرة أيضا كما انها لم تطف لها لطابت نفسها و لا اثرت مراقبتها اياه في الافعال على الف عمرة و لم ترفع اليها رأسا اصلا؛ فهذه قرائن او دلائل على انها كانت مفردة قطعا و لم تكن قارة ان شاء الله تعالى - انتهى ج ٣ ص ٨٤ .

هذا توضيح قول الامام محمد « فلو كانت قارة الخ » و قد اشبع الكلام ابن القيم في احرام عائشة في صفحات من زاد المعاد على طريقته و صياغته الالفاظ الواردة في قصتها على ما ذهب اليه - فراجع ان اردت زيادة الاطلاع . و قد انكر ابن حزم في المحلى على عادته اعتبار عائشة رضي الله عنها قبل الحج خلافا لهذه الأحاديث الصحيحة، و لم يبال و هذا ديدنه في سائر الكتاب ، اذا كانت الأحاديث الصحيحة مخالفة لما ذهب اليه يردّها عيانا او يؤولها بتأويلات ركيكة و يهول بقول الله تعالى « و ما كان ربك نسيا »؛ و لم يرد ذلك في كتاب و سنة، و لم يقل به صاحب الشرع، و لم ينه عنه الشرع، و هذا فرض و لا بد منه، و هذا امر و حكم ففرض على الناس و هذا باطل؛ و غير ذلك من تهويلاته .

وامضى فى حجتك<sup>١</sup> . فلما فرغت<sup>٢</sup> قالت : يا رسول الله ! أترجع نساؤك بحجة وعمره وأنا أرجع بحجة ؟ فلو كانت قارة لقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إنك قضيت حجة وعمره ، وكان الطواف الواحد لهما جميعا . ولكنه لم يقل ذلك ولم يرهما اعتمرت فأمر عبد الرحمن بن أبى بكر رضى الله عنهما أن يخرجها إلى التيمم ليعمرها فترجع بحمرة وحجة كما رجع غيرها من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وهذا آخر فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم<sup>٣</sup> فى حجة الوداع ولم نعلم شيئا نسنه . وأعجب من ذلك أنكم تزعمون أن الطواف<sup>٤</sup> يحزى لهما جميعا ! وأنتم تأمرونها بالتقصير إذا رمت وذبحت حل لها كل شيء إلا الجماع والطيب ولم تطف لعمرتها بعد ، فأنتم تأمرونها أن تقصر لعمرتها قبل أن تطوف وتسمى وتبرقع<sup>٥</sup> وتكون حلالا بما يحل منه المعتمر غير الجماع والطيب ولم تطف بالبيت ولم تسع بين الصفا والمروة لعمرتها ! فان قلتم : إن هذا

(١) فى رواية « كوفى فى حجتك » وفى أخرى « ثم أهلى بالحج » ومثل هذا تعبيرات الرواة على ما فى أذهانهم وعلى أذواقهم المذهبية .

(٢) أى عن الحج - كما هو فى الروايات .

(٣) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « فعله عليه السلام » .

(٤) وكان فى الأصول « فلم نعلم » بالفاء ، والأرجح بالواو .

(٥) أى الواحد .

(٦) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « تبرقع » ، و « تبرقع » باحدى التائين هو الأوضح .

وانظر فقه الامام محمد وحذاقته فى المسائل واستخراجها من المعادن واستحكام الزامه ، ولم يذهب إليه ذهن أحد من قال بكون عائشة رضى الله عنها قارة ، وهو

من رشرات فقاها الامام أبى حنيفة الذى « الناس كلهم عيال عليه فى الفقه » .



كتاب الحج ( المرأة تهمل بعمره ثم تحيض ) ج - ٢

التقصير إنما هو للحج خاصة ؛ فلا بد من أن تقولوا : إذا طافت وسعت قصرت تقصيرا آخر للعمرة ، ولا ينبغي أن يحل منها شيء حتى تقصر التقصير الثاني ؛ وينبغي لكم أن تجعلوا عليها الهدى في التقصير الأول لأنها قصرت للحج وهي محرمة ، فيجب عليها في قولكم التقصير رأسها وهي محرمة بالحج والعمرة ؛ هذا مما لا ينبغي لأحد أن يتكلم فيه .

وقد جاءت فيه سنة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم ير عائشة قضت عمرة مع حج حتى أمر عبد الرحمن<sup>٢</sup> فأعمرها عمرة مكان عمرتها التي رفضتها .

قال أبو عبد الله محمد بن الحسن : وقد أخبرنا فقيهكم مالك بن أنس قال : حدثنا<sup>٢</sup> ابن شهاب محمد<sup>٢</sup> عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها

(١) كذا في الأصول ، أي : يجب عليها تقصير رأسها والحال أنها محرمة والمحرمة بمنوعة من تقصير رأسها . والعلامة المقتضى حفظه الله قدرها هنا الهدى وقال « أي : يجب عليها الهدى لتقصير رأسها » وقال « ليس عندى التقصير فاعل يجب بل فاعله الهدى » - ف

(٢) أي ابن أبي بكر الصديق رضي الله عنها ، صحابي ابن صحابي - وهو أبو قحافة -  
أخ صحابة عائشة وغيرها ، وأمه أيضا صحابة ، شقيق عائشة ، شهد مع خالد اليمامة قتل سبعة من أكابرهم ، ولم يحرب عليه كذبة قط ، أول من مات من أهل الإسلام لجلاءة في نومة نامها بجيشي وهو على اثني عشر ميلا من مكة ، لحمل إلى مكة ودفن سنة ٣ أو ٤ أو ٥ أو ٥٦ أو سنة ٥٨ ، وتوفيت عائشة بعد ذلك بيسير سنة ٥٩ - كما في ج ٧ ص ١٤٧ من التهذيب .

(٣-٣) كذا في الأصل « ابن شهاب محمد » ولم يذكر لفظ « محمد » في الهندية ، لكن هكذا ثبت في الأصل فاذن يكون بدلا من ابن شهاب فإن اسمه محمد . والحديث أخرجه الإمام محمد في هذا الباب من الموطأ بهذا الاسناد ، وفيه بالكنية بدون لفظ محمد .

أنها قالت: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم 'في حجة الوداع' فأهلنا بعمره<sup>١</sup> فقال<sup>٢</sup> رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من كان معه الهدى<sup>٣</sup> فليهل 'بالحج مسح العمره' ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا؛ قالت: فقدمت [ مكة ]<sup>٤</sup> وأنا حائض ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة، فشكوت ذلك<sup>٥</sup> إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: انقضي<sup>٦</sup> رأسك وامتشطي وأهلي بالحج ودعى العمره؛ قالت: ففعلت، فلما

(١-١) وفي الموطأ عام حجة الوداع، وهو عام عشرة من الهجرة، وهي السنة التي حج فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أصحابه، وهو آخر حجة، وسميت تلك السنة بعام حجة الوداع لأنه ودع الناس فيها وقال: خذوا عني مناسككم لعل لا أحج بعد عامي هذا - كذا في التعليق الممجد .

(٢) الحديث مختصر، وهكذا رواه في الموطأ أيضا. والظاهر أنها كانت محرمة بالعمره بل قطعاً فإنها أخبرت عن نفسها بذلك - عند البخاري وغيره - وقد سبق من قبل، ولم تذكر في هذه من أهل بحجة منهم ومن جمع الحج والعمره، وهو عند الشيخين وغيرهما مفصلاً .

(٣) وفي الموطأ «ثم قال، أي: سرف - كما هو عند البخاري في رواية عنها .

(٤) وفي الموطأ «هدى» بالتنكير .

(٥-٥) وفي الموطأ «بالحج والعمره» .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وإنما زدناه من الموطأ، والمعنى بدونها أيضا صحيح .

(٧) لما دخل عليها وهي تبكي - كما في الروايات .

(٨) بضم الهمزة والقاف وكسر الضاد المعجمة - أي: حلى ضفر شعرك وامتشطي، أي: صرحى شعرك بالمشط وأهلي، أي: أخرى به مفردة، وقوله «ودعى»، أي: أتركي =

كتاب الحج ( المرأة تهل بعمره ثم تحيض ) ج - ٢

قضىنا الحج أرسلني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما إلى التنعيم فاعتمرت؛ ثم قال: هذه مكان عمرتك<sup>١</sup>. قال محمد: وهذا يدل على أن العمرة الأولى قد رفضت وخرجت عائشة من أن تكون معتمرة محرمه لعمرتها الأولى حيث قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: دعى العمرة وامتشطى؛ ثم قال بعد ذلك: هذه مكان عمرتك؛ فلو كانت قد قضت عمرتها ما قال لها: هذه مكان عمرتك؛ ولكانت هذه عمرة أخرى<sup>٢</sup>.

== وانقضى احرام عمرتك. وهو صريح في انها كانت معتمرة مفردة بالعمرة من دون الحج، وقد اجبرت عن نفسها وهو اوجب و احرى بالقبول من غيره فان صاحب البيت ادري بما فيه، فهي تقول « انى احرمت بعمره وقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم: دعى عمرتك و انقضى رأسك و امتشطى و اغتسلى و اهلى بالحج؛ ثم امرنى بالاعتار من التنعيم و قال: هذه مكان عمرتك المرفوضة التى نقضت احرامها و تركتها هذا ». (١) و فى الموطأ « فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هذه - الخ »، و فى الكتاب فى كل موضع وقع « هذا » مكان « هذه » و هو خطأ.

(٢) زاد فى الموطأ بعده « و طاف الذين احلوا بالبيت و بين الصفا و المروة، ثم طافوا طوافا آخر بعد ان رجعوا من منى، و اما الذين كانوا جمعوا الحج و العمرة فانما طافوا طوافا واحدا ». اى للاحلال من الحج و العمرة و هو طواف الزيارة، و ذكره فى مقابلة المتمتعين ميزت عائشة بين الفريقين - كما سبق مفصلا فى باب القران ..

(٣) بهذا التفصيل انقطع عرق الزام ابن ابى شية فى كتاب الرد على ابى حنيفة فى مسألة السادس و الستين - كما لا يخفى على الحاذقين .

## باب ما يأكل المحرم من الصيد وما هو

### ما يشتريه<sup>١</sup> وهو محرم

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: ما وجد المحرمون من لحوم الصيد على الطريق فلا بأس بابتياعه وأكله إذا كان الذي صاده وذبحه حلالاً<sup>٢</sup> وإن كان إنما صاده وذبحه لأجله، إن ذلك لا يفسد عليه شيئاً لأن الصائد والذابح حلال له ما فعل<sup>٣</sup>.

وقال أهل المدينة: ما وجد المحرم من الصيد على الطريق فما كان<sup>٤</sup> من ذلك "يعترض به الحاج"<sup>٥</sup> ومن أجلهم صيد<sup>٦</sup> فإنا نكرهه للمحرم ونهيه عن ذلك<sup>٧</sup>، وأما شيء يكون عند الرجل ولم يرد به المحرمين<sup>٨</sup> فوجده

(١-١) هكذا في الأصول، ولعل الصواب هكذا «وما يشتريه منه» أي من الصيد، و«لعل ما هو» زائد زاده الناسخ، يعني: باب ما يشتريه المحرم من الصيد هل يجوز أكله أم لا؟ وفي الموطأ: باب الحلال يذبح الصيد أو يصيده هل يأكل المحرم منه أم لا. (٢) الواو وصلية.

(٣) أي: يجوز له أي شيء فعل من الأكل والبيع من المحرم والهبة له فإنه حلال لا يمنع عليه من ذلك كله.

(٤) وفي موطأ مالك مع الزرقاني جواباً عن السؤال هكذا: وأما ما كان من ذلك يعترض به الحاج ومن أجلهم صيد فإني أكرهه وأنهى عنه - اهـ.

(٥-٥) هكذا في الموطأ، وكان في أصول الكتاب «ليعرض به الحاج» وهو خطأ.

(٦-٦) وفي الموطأ «فإني أكرهه وأنهى عنه» - كما علمت.

(٧) وكان في الأصول «المحرمون» وهو خطأ فإن فاعل «لم يرد» الرجل، وهذا =

كتاب الحجّة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشربه ) ج - ٢

محرم عنده فابتاعه فلا بأس به .

وقال محمد : ما بين هذين فرق ،<sup>١</sup> ولئن حل أحدهما<sup>٢</sup> ليحلن الآخر ،  
وقد ورد في ذلك رخص وكراهية ، فأما أن يكره ذلك كله وأما أن  
<sup>٣</sup> لا يرى بذلك كله بأس .

قال محمد بن الحسن : وأما نحن فلا نرى بذلك كله بأساً .  
وقال أهل المدينة : إنا نأخذ في هذا بقول عثمان بن عفان رضي الله عنه

= مفعول به ، ويمكن أن يكون قوله « لم يرد » فعل ما لم يسم فاعله ، فعلى هذا يكون  
« المحرمون » مرفوعاً - تأمل .

(١) العبارة في الموطأ هكذا « فأما أن يكون عند رجل لم يرد به المحرمين فوجده محرم  
فابتاعه فلا بأس به » .

(٢ - ٢) وفي الأصل « ولأن كل أحدهما » وهو خطأ ولا معنى له ، والصواب  
ما أثبت ، والسياق يدل عليه .

(٣ - ٣) وفي الأصل « لا نرى بذلك كله بأساً » والصواب « ولا يرى » بصيغة  
المجهول ورفع « بأساً » لأنه نائب فاعله .

(٤) وكان في الأصول « لا نرى » بدون الفاء ، والأرجح وجودها .

(٥) أخرجه مالك في الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن عامر بن ربيعة  
قال : رأيت عثمان بن عفان بالعرج وهو محرم في يوم صائف قد غطى وجهه بقطيفة  
أرجوان ، ثم أتى بلحم صيد فقال لأصحابه : كلوا ؛ فقالوا : أو لا تأكل انت ؟ فقال :  
أني لست كهيتكم . إنما صيد لأجلي - انتهى . وقد أخرجه الإمام محمد بن طريق  
مالك في باب المحرم يغطي وجهه من الموطأ ص ٢٠٧ به مثله ، ثم قال : أخبرنا  
مالك حدثنا نافع أن ابن عمر كان يقول : ما فوق الذن من الرأس فلا يخمره المحرم ؛  
قال محمد وبقول ابن عمر نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من قهاتنا رحمهم =

كتاب الحجة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

أنه أهدى إليه لحم صيد وهو محرم فقال لأصحابه: كلوه؛ وقال: من أجلى صيد .

قيل: إن ذلك لم يكن من عثمان بن عفان رضي الله عنه على وجه التحريم، ولكن كان ذلك منه على وجه التنزه، لأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه<sup>١</sup> رد<sup>٢</sup> عليه يومئذ في أكل لحسم الصيد فنهاء عنه<sup>٣</sup>، فتنزه

= الله تعالى - انتهى . قال الباجي - كما في التعليق: يحتمل ان يكون فعل ذلك الحاجة اليه اى لضرورة دعت اليه و ان يكون في رأيه مباحا ، وقد خالفه غيره فقالوا : لا يجوز - اه .

(١) في الموطأ « ثم أتى بلحم صيد » كما عرفت ، وكذا في موطأ محمد وهو الأصح الأرجح ، والمعنى على هذا ايضا صحيح - تدبر ، فلذا تركته على حاله .

(٢) في رقم ٤٩٩ من آثار الامام ابى يوسف ص ١٠٤ : قال ثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن عبد الكريم انه قال : اول ما اختلف على و عثمان رضي الله عنهما في يعاقب أتى بها و هما محرمان فأكل عثمان و لم يأكل على فقال له عثمان : ما اردت إلا خلاقي لو لم آكل لأكلت - اه .

(٣) فاعل « رد » على رضي الله عنه ، وهو من الرد ، والضمير المجرور يرجع الى عثمان رضي الله عنه ، و حديث على بعده - فاطلب منه معناه .

(٤) قال الطحاوى - ج ١ ص ٣٨٦ من شرح الآثار ( وقد اخرج ابو داود والبيهقي من طريقه عن اسحاق بن عبد الله عن عبد الله بن الحارث عن ابيه - وكان خليفة عثمان على الطائف : فصنع لعثمان طعاما فيه من الحجل و اليعاقب - الحديث ) : حدثنا ربيع الموزن قال ثنا اسدح وحدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن عبد الله بن الحارث بن نوفل ان عثمان بن عفان رضي الله عنه نزل قديد فأق بالهجل في الجفان شائلة بأرجلها فأرسل الى علي رضي الله عنه بالجاء و الخط يتحات من يديه =

كتاب الحجّة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

عثمان عن أكله لذلك وأمر بأكله غيره من المحرمين ، فلو كان لا يحل له أكله ما حل له أن يأمر بأكله وعلوا<sup>١</sup> يقينا أن عثمان لم يصطد ذلك الصيد كله من أجله ولكن اصطيد له ولأصحابه وما كان يحزى عثمان رضى الله عنه ذلك إلا أقله ، ولقد علم أن<sup>٢</sup> ذلك أصطيد له ولأصحابه فكيف أمر أصحابه بأكله ؟ وكيف لم يترك أصحابه ذلك كما ترك عثمان بن عفان = فأمسك على رضى الله عنه فأمسك الناس فقال على رضى الله عنه : من هنا من أجمع هل علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه اعرابي ببضات و بميرة او بحمير وحش فقال : اطعمهن اهلك فانا حرم ؟ قالوا : نعم . ثم قال : حدثنا فهد قال ثنا محمد بن عمران قال ثنا ابي قال ثنا ابن ابي ليلى عن عبد الكريم عن عبد الله بن الحارث ابن نوفل عن ابن عباس عن على رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى بلحم صيد وهو محرم فلم يأكله . ثم قال فى س ٣٩٠ : ثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا ابو عوانة عن يزيد بن ابي زياد عن عبد الله بن الحارث عن ابيه قال : كنا مع عثمان وعلى رضى الله عنهما حتى اذا كنا بمكان كذا وكذا قرب اليهم طعام قال : فرأيت جفنة كأنى انظر الى عراقيب اليعاقب فلما رأى ذلك على قام فقام معه ناس ، قال فقيل : والله ! ما اشرنا ولا امرنا ولا صدنا ، فقيل لعثمان : ما قام هذا ومن معه الا كراهية لطعامك ، فدعاه فقال : ما كرهت من هذا ؟ فقال على رضى الله عنه : « أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دتم حراما » . ثم انطلق ، قال : فذهب على رضى الله عنه الى ان الصيد ولحم حرام على المحرم - انتهى . والضمير فى قوله « عليه » يرجع الى عثمان رضى الله عنه - تأمل .

(١) وكان فى الأصول « و اعلوا » تصحيف ، والصواب « و علوا » - ف .

(٢) وكان فى الأصول « عن » وهو خطأ .

كتاب الحجّة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

رضى الله عنه ؟ إنما نضع هذا من عثمان رضى الله عنه على وجه التنزه حيث عيب<sup>١</sup> عليه أكل الصيد وهو محرم إن صيد له أو لم يصد له ؛ قلنا : نهى عن ذلك تنزهها عن أكله وأمر أصحابه أن يأكلوه .

أجبرنا محمد عن أبي حنيفة في رجل محرم<sup>٢</sup> صيد من أجله<sup>٣</sup> ولم يأمر به صاده حلال وصنع له من ذلك الصيد فأكل منه<sup>٤</sup> وهو يعلم أنه من أجله صيد فلا بأس بذلك ، ولاجزاء عليه .

وقال أهل المدينة : عليه جزاء ذلك الصيد إذا أكل منه<sup>٥</sup> وهو

(١) والعائب عليه على بن أبي طالب رضى الله عنه .

(٢-٢) وفي الأصل « صيد له من أجله » وعندى « له » زائد . قلت : ولعله نسخة بدل « من أجله » لجمع الناسخ بينهما - ف .

(٣) كذا في الأصل ، ولفظ « منه » ساقط من الهندية ؛ وبجاءة مؤطأ مالك هكذا : قال مالك في الرجل المحرم يصاد من أجله صيد فيصنع له ذلك الصيد فيأكل منه وهو يعلم أن من أجله صيد : فإن عليه جزاء ذلك الصيد كله - انتهى زرقاني ج ٢ ص ١٩٤ .

(٤) كذا في الأصول ، وزاد في المؤطأ بعد لفظ « الصيد » « كله » .

(٥) ثم العبارة بعد ذلك في الأصول مختلفة النظام ، وعندى سقطت العبارة من الأصول . وههنا مسألتان ، أحدهما : المحرم الذى صيد من أجله صيد ثم صنع له ذلك الصيد فأكل منه المحرم الذى صيد من أجله فعليه جزاء الصيد كله عند مالك ، والثانية أن الصيد صيد لأجل محرم معين واكل منه غيره من المحرمين الذين معه فهل على هذا الغير جزاء الصيد ام لا ؟ ففي رواية عن مالك ومن معه : ليس عليه الجزاء . فالامام محمد يقول ردا عليهم : كيف صار الصيد لأحدهما حراما وللآخر حلالا وهما محرمان ؟ ووجب الجزاء على أحدهما ولم يوجب على الآخر كيف وقع الفرق بينهما ؟ وهو ظاهر من قصة عثمان وأصحابه وكانوا كلهم محرمين أقال الزرقاني ذيل



كتاب الحجة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

يعلم أنه صيد من أجل صاحبه فليس<sup>١</sup> عليه في ذلك شيء .  
وقال محمد : وكيف يكون محرمان يحل الصيد لأحدهما<sup>٢</sup> ويحرم  
على الآخر<sup>٣</sup> ولم يصيدا ولم يذبحا ولم يأمر<sup>٤</sup>؟ إنما نوى الرجل الحلال  
أن الذابح يكون صاد وذبح لأحدهما أفيجوزى عن المحرم نيته عن غيره ؟  
أرأيتم لو قال الذى صاده وذبحه : لم أصده ولم أذبحه من أجله ؛ فصدقه وأكل  
ثم قال بعد ذلك : قد صدته<sup>٥</sup> . من أجلك ؛ أوجب عليه الجزاء ؟ أرأيتم  
إن لم يكن [ قال ] فى الأول شيئا<sup>٦</sup> حتى أكل المحرم ثم قال بعد ذلك

== اثر عثمان رضى الله عنه : قد اختلف قول مالك فيما صيد لمحرم بعينه هل لغير من صيد  
لأجله ان يأكله من سائر من معه من المحرمين ، و المشهور من مذهبه عند اصحابه انه  
لا يؤكل ما صيد لمحرم معين او غير معين ، ولم يأخذوا بقول عثمان هذا - قاله ابو عمر -  
انتهى . فلو قدر فى الأصول مثل العبارة الآتية التى بين القوسين ( وإذا أكل منه غيره  
من المحرمين ) او نحوه بعد قوله « أكل منه » لاستقام مضمون المسألة و صورتها -  
و العلم عند الله تعالى .

(١) و فى الأصول « وليس » بالوارى ، والصواب بالقاء .

(٢-٣) كذا فى الأصل ، و فى الهندية « ولا يحل على الآخر » وكذا فيها فى ما بعد  
« ولم يعيدا » وهو مصحف .

(٣) ثم بعد ذلك فى العبارة خلل و نقلتها بعينها ، و على الواقع اصلاحها من نسخ  
اخرى صحيحة .

(٤) كذا فى الأصل ، و فى الهندية « قد صدقته » وهو تصحيف .

(٥) اى الصائد فى الابتداء قبل الأكل لم يقل له شيئا من : انى لم اصد لك ، او غيره بل  
سكت وصمت فأكل المحرم . وكان فى الأصل « شيء » و الصواب ما فى الهندية « إن  
لم يكن فى الأول شيئا » بالنصب . لأن لفظ « قال » ساقط من الأصول ولذا جعلناه =

كتاب الحجّة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

أوجب عليه الجزاء بقول الرجل الذي صاد للصيد ؟ وكيف يجب الجزاء على الآكل بنية غيره ؟ إنما تجب الكفارة بأعمال العباد التي يعملونها ، فأما إن تجب الكفارة على الرجل بنية غيره فهذا ' بما لا يكون .

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال حدثنا أبو سلمة عن رجل ' عن

== بين المربعين . قال الامام محمد في ذلك الباب من الموطأ ص ٢١٦ بعد الاخبار التي ستأتي في الكتاب من طريق مالك : و بهذا كله نأخذ ، اذا صاد الحلال الصيد فذبحه فلا بأس بأن يأكل المحرم من لحمه ان كان صيد من اجله او لم يصد من اجله ، لأن الحلال صاده وذبحه و ذلك له حلال ، فخرج من حال الصيد و صار لحماً فلا بأس بأن يأكل المحرم منه ، و أما الجراد فلا ينبغي للمحرم ان يصيده ، فان فعل كفر ، و « ثمرة خير من جرادة » كذلك قال عمر بن الخطاب ، و هذا كله قول أبي حنيفة و العامة عن قهاتنا - رحمهم الله تعالى - انتهى . و هو مروى عن عمر و أبي هريرة و الزبير و كعب الاخبار و مجاهد و عطاء - في رواية : و سعيد بن جبير ، و به قال الكوفيون : أبو حنيفة و اصحابه - كذا في تعليق الموطأ للشئخ عبد الحى الكنوى - رحمه الله .

(١) وكان في الأصول « وهذا » بالواو ، و الصواب « فهذا » بالغاء لأن السياق يقتضيه .

(٢) هكذا رواه الامام محمد رحمه الله بهذا السند و المتن في كتاب الآثار بواسطة رجل

مبهم بين أبي سلمة و أبي هريرة ص ٦١ من باب الصيد في الاحرام ، و كذا الامام ابو

يوسف في رقم ٥٠٨ من آثاره ص ١٠٧ بهذا السند و المتن ، الا انه قال « عن رجل

من آل عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن أبي هريرة - الحديث » لكن في ج ١ ص ٥٤٧

من جامع المسانيد « أبو حنيفة عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : مررت بالبحرين -

الحديث » بدون واسطة رجل ، و عزى تخريجهم الى كتاب الآثار للامام محمد . و أخرجه

الطحاوى ج ١ ص ٣٨٩ ايضا من طريق يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة به من غير ==

كتاب الحجّة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتره ) ج - ٢

أبي هريرة قال: مررت بالبحرين<sup>١</sup> فسألوني عن لحم الصبد يصيده الحلال هل يصلح للمحرم أن يأكله؟ فأفتيتهم بأكله وفي نفسي منه<sup>٢</sup> شيء فقدمت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذكرت له ما قلت لهم، فقال: لو قلت = واسطة رجل بينهما، قال حدثنا ابن مرزوق قال ثنا هارون بن اسماعيل قال ثنا علي بن المبارك قال ثنا يحيى عن أبي سلية - الحديث - وكذلك أخرجه البيهقي في ج ٥ ص ١٨٨ من السنن من حديث إبراهيم بن طهمان عن هشام صاحب الدستوائى عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلية عن أبي هريرة قال: سألت رجل من أهل الشام عن لحم - الحديث - بدون واسطة، وهو في ج ٣ ص ١٤٠ من نصب الرأية بدون واسطة، معزوا تخريجه إلى الطحاوى في شرح الآثار، فله مروي من طريقين: بواسطة وبدونها . . الإمام أبو يوسف والإمام محمد من الحفاظ الثقات المتقنين، كما اعترف به المخالفون إذا جاء عنهما ما يوافق رأيهم هذا .

(١) وفي كتاب الآثار « في البحرين » وهو غير فصيح، وفي آثار أبي يوسف « بأهل البحرين » وفي الطحاوى عنه: أن رجلاً من أهل الشام استفتاه في لحم الصيد وهو محرم . وفي سنن البيهقي: سألت رجل من أهل الشام عن لحم اصطيد لغيرهم يأكله وهو محرم . وهذه تعبيرات من الرواة على اختلاف الأحوال من الحفظ والضبط والاتقان .

(٢) . أن صاده محرم فأكله يجوز بالاتفاق .

(٣) كذا في الأصل وكذا في الآثار للإمامين، وسقط لفظ « منه » من الهندية وهو سهو النسخ .

(٤) وفي سنن البيهقي: فأفتيت عمر بن الخطاب فذكرت ذلك له فقال: بما أفتيت؟ فقلت: أمرته أن يأكله . وفي آثار أبي يوسف: فسألني عن ذلك فأخبرته بالذي قلت . وفي آثار الطحاوى: قال: فلفيت عمر بن الخطاب فأخبرته بمسألة الرجل فقال: بما أفتيته؟ فقلت: بأكله .

كتاب الحجّة . ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتره ) ج - ٢

غير ذلك لم تقل<sup>١</sup> بين اثنين ما بقيت<sup>٢</sup> .

أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا<sup>٣</sup> محمد بن المنكدر<sup>٤</sup> عن عثمان بن محمد  
أو محمد بن عثمان<sup>٥</sup> عن طلحة بن عبيد الله<sup>٦</sup> قال : تذاكرنا لحم الصيد يأكله

(١) هكذا في كتاب الآثار و جامع المسانيد ، وفي آثار أبي يوسف : لو قلت غير  
هذا ما أقيت بين اثنين ما بقيت . وفي آثار الطحاوي : قال : والذي نفسي بيده !  
لو قلت بغير ذلك لعلوك بالدرة ، إنما نهيت أن تصطاده . وفي سنن الديلمي : لعلوت  
رأسك بالدرة ، قال : ثم قال عمر - النخ .

(٢) كذا في الهندية وهو الصواب ، وكان في الأصل « ما أقيت » وهو تصحيف .  
و الحديث روى من غير هذا الوجه أيضا - كما سيأتي في الكتاب ، فلا يضر جهالة  
رجل في السند مع كونه مرويا بدون واسطة أيضا - تدبر .

(٣-٣) وكان في الأصول « ابن المنكدر » وفي كتاب الآثار محمد بن المنكدر . هو ابن  
عبد الله النيمي القرشي ، أبو عبد الله المدني ، التابعي ، أحد الأعلام . روى عن عائشة وأبي  
هريرة وابن قتادة وجابر بن عبد الله و طائفة ، وعنه زيد بن اسلم ويحيى الأنصاري  
و الزهري و خلق ، من رجال الستة ، مات سنة ثلاثين ومائة - كذا في التهذيب .

(٤) وأخرجه الإمام محمد في كتاب الآثار بهذا الاسناد عن « عثمان بن محمد » وهو  
الصواب . من غير شك ، وعلى الصواب نقله الحافظ في الدراية ص ٢١٠ من كتاب  
الآثار . وأخرجه الإمام أبو يوسف في آثاره من رقم ٥٠٧ ص ١٠٦ : قال ثنا  
يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن محمد بن المنكدر عن « محمد بن عثمان » ( وهو خطأ  
مقلوب والصواب « عثمان بن محمد » ) عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه أنه قال :  
سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتذاكرنا الصيد فاختلنا فيه والنبي عليه الصلاة  
و السلام نأثم حتى ارتفعت أصواتنا فاستيقظ فقال : ما لكم ؟ قال : قلنا : اختلنا  
في لحم الصيد بصيده الحلال فيأكله المحرم فتنا من قال : نعم ، و منا من قال : =

كتاب الحجّة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

== لا . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا بأس به - انتهى . و من غير شك اخرج محمد في نسخته ، و الحسن بن زياد في مسنده ، و ابن خثعم و الأشناني و ابو بكر ابن عبد الباقي و ابن المظفر و الحارثي و طلحة في مسانيدهم - كما في ج ١ ص ٥٤٢ الى ص ٥٤٥ من جامع المسانيد . و نقله ايضا في ج ١ ص ١٠٢ من عقود الجواهر المحدث الزبيدي . و بالجملة الصحيح « عثمان بن محمد عن طلحة بن عبيد الله » - و الله تعالى اعلم . عثمان بن محمد هو ابن ابي سويد - كما في ص ٢٨٣ من تعجيل المنفعة - عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه ، و عنه الزهري و محمد بن المنكدر ، ليس بمشهور . قلت : ذكره ابن حبان في التابعين من الثقات و قال : يروى المراسيل - اه . و اما محمد بن عثمان فهو ابن عبد الله بن موهب التيمي ، مولى آل طلحة ، و ذكره في التهذيب روى عن موسى بن طلحة عن ابي ايوب ، و عنه شعبة و غيره ، و هو متأخر عن عثمان ابن محمد ، فلا يكون ههنا . و أما الحافظ في « الاثار في معرفة رواة الآثار » فسلك مسلكا خلافا لما في التعجيل ، و هي خطية غير مطبوعة ، فذكر عثمان بن محمد ثم قال : كذا فيه ، و انما رواه ابن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان التيمي عن ابيه عن طلحة هكذا هو عند مسلم على الصواب - اه . فعنده الصحيح في الاسناد « عن ابن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابيه » و لا استحالة في أن ابن المنكدر رواه عن شيخين : عثمان بن عبد الرحمن عن طلحة ، و معاذ بن عبد الرحمن عن ابيه عن طلحة . ثم نقل الحافظ قول الحسيني في رجال العشرة مترددا فيه غير جازم به من انه « عثمان بن محمد » و جزم به في الدراية و التعجيل من غير شك و تردد . و الحديث بالاسناد المذكور نقله المحدث الزيلعي في ج ٣ ص ١٤٠ من نصب الراية و عزاه الى كتاب الآثار و لم يذكر فلحق عثمان بن محمد شيئا بل اقرّه على ذلك ، و لو كان في الاسناد خطأ لذكره البتة بل عنده ايضا « عثمان بن محمد » .

(هـ) و كان في الاصول « ابن عبد الله » مكبرا و هو تصحيف ، بل هو طلحة ==

كتاب الحجّة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتره ) ج - ٢

المحرم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم نائم<sup>١</sup> فارتفعت أصواتنا فاستيقظ  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : فيم تنازعتم<sup>٢</sup> ؟ قلنا :<sup>٣</sup> في لحم الصيد<sup>٤</sup>  
يأكله المحرم ؛ فأمرنا بأكله<sup>٥</sup> .

== ابن عبيد الله ، مصفرا - كما في التهذيب وغيره .

(١) كذا في الأصل ، وكان في الهندية « قائم » وهو تصحيف من تصحيفات النساخ .  
(٢) هكذا في الأصول ، وفي كتاب الآثار للإمام محمد بن الحسن ونصب الراية  
والدراية « فيم تنازعون » وهو الأصح الأرجح ، والمعنى على ما في الكتاب أيضا صحيح .  
(٣-٢) هكذا في كتاب الآثار وآثار أبي يوسف ونصب الراية والدراية ، ووقع  
في الأصول « في أكل الصيد » وهو تصحيف .

(٤) كذا في الأصول ، وفي كتاب الآثار للإمام محمد « قلنا في لحم الصيد يأكله المحرم  
فأمرنا بأكله » وكذلك هو في نصب الراية ج ٣ ص ١٤٠ ، وكذلك في الدراية ص ٢١٠ ،  
وفي الآثار للإمام أبي يوسف ص ١٠٧ « قال قلنا : اختلفنا في لحم الصيد يبيده الحلال  
فياكل المحرم فبنا من قال : نعم ، وبنا من قال : لا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا بأس به »  
قال محمد بعد ذلك في كتاب الآثار : وبهذا نأخذ ، اذا ذبح الحلال الصيد فلا بأس بأن يأكله  
المحرم وإن كان ذبحه من أجله ، وهو قول أبي حنيفة . قال محمد : وأراهم في هذا الحديث  
قد تنازعوا في الفقه فارتفعت أصواتهم فاستيقظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لذلك  
فلم يعبه عليهم - انتهى . وحديث طلحة بن عبيد الله روى من وجه آخر أيضا ، قال المحدث  
الكبير : أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن جريج عن محمد بن المنكدر عن معاذ بن  
عبد الرحمن بن عثمان عن أبيه قال : كنا مع طلحة بن عبيد الله ونحن حرم فأهدى  
إليه طير وطلحة راقد فبنا من أكل وبنا من تورع فلما انتبه أخبر فوافق من أكله  
وقال : اكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - انتهى . ( قلت : وفي صحيح مسلم : فلما  
استيقظ طلحة وفق من أكله قال النووي : صوبه ، وقال الشوكاني : دعاه بالتوفيق ؟ ==

كتاب الحجة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتره ) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا أسامة بن زيد المدني قال حدثنا سالم بن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة<sup>١</sup> رضى الله عنه [إنه يحدث عبد الله عمر]<sup>٢</sup>

== وفي المشكاة: وافق من أكله؛ قال القارئ في المرقاة: إى بالقول والفعل) و رواه ابن حبان في صحيحه في النوع الأربعين من القسم الثالث . وأخرجه أيضا عن ابن أبي شيبة و قال فيه : عن ابن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن عن أبيه - فذكره . ( قلت : عندي هو خطأ من الناسخ ، و الصواب : عن ابن المنكدر عن عبد الرحمن ابن عثمان - فذكره ؛ يدل عليه قوله بعده ) ثم قال : ولست أنكر سماع ابن المنكدر من عبد الرحمن بن عثمان فرة رواه عنه و مره رواه عن معاذ عنه . و رواه البزار في مسنده بالسند الأول و قال : لا نعلم احدا أجود اسناده و وصله الا ابن جريج ، و لا نعلمه عن النبي عليه السلام الا من هذا الوجه - انتهى . و رواه الطحاوى ايضا بهذا الاسناد - ج ١ ص ٣٨٨ : حدثنا ابو بشر الرقي قال ثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج به مثله . و رواه البيهقي في ج ٥ ص ١٨٨ من سننه في باب ما يأكل المحرم من الصيد من حديث ابي عاصم عن ابن جريج به مثله ، و فيه : فلما استيقظ قال للذين اكلوا : اصبتم ؛ وقال للذين لم يأكلوا : أخطأتم ، فانا قد اكلنا مع رسول الله صلى الله عليه و سلم و نحن حرم - انتهى .

(١) حديث ابي هريرة رواه الامام محمد من طرق ثلاثة : اولها طريق ابي حنيفة و قد سبق ، و ثانيها طريق اسامة هذه ، و ثالثها طريق مالك و ستأتى و هو في آثار الطحاوى من طرق - ج ١ ص ٣٩٠ . و رواه عبد الرزاق في مصنفه كما في ج ٧ ص ٢٥١ من المحلى عن معمر عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر انه سمع ابا هريرة يحدث ابا عبد الله بن عمر قال : سألتى قوم محرمون عن محلين اهدوا لهم صنيدا فأمرتهم بأكله ، ثم لقيت عمر فأخبرته فقال لو اقيمتهم بغير هذا لأوجعتك - اهـ . و رواه الامام محمد في الموطأ و مسأقى . و راجع ص ١٣٧ الى ص ١٤٢ من نصب الراية ==

كتاب الحجة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

قال : أقبلت من البحرين فسالني ناس من أهل العراق <sup>١</sup> عن لحم الصيد يأكله المحرم <sup>٢</sup> فأمرتهم بأكله <sup>٣</sup> ثم قدمت على عمر بن الخطاب رضى الله عنه فسألته عن ذلك فقال : [ بهم أفئيتهم ؟ قلت : أفئيتهم بأكله ؛ فقال ] <sup>٤</sup> لو قلت غير ذلك ما أفئيت رجلا ما كنت حيا .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن أبيه .

== و رواه البيهقي في سننه الكبرى - كما سبق . (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و إنما زدناه من الموطأ و المحلى .

(١) و في رواية : مر به قوم محرمون بالريذة . و في أخرى : مررت بالبحرين فسالوني . و في أخرى : رجل من أهل الشام . لعله وقائع مختلفة أو تعبيرات من الرواة .  
(٢) هكذا في الموطأ و آثار الطحاوي و سنن البيهقي و المحلى و غيرها ، و وقع في أصول الكتاب « فأمرتهم يأكلونه » و هو خطأ .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه ، و هو في المحلى و الموطأ و آثار الطحاوي و سنن البيهقي و غيرها ، و إذا لم يزد هذا في العبارة لاختل المعنى .

(٤) لأن المفتي إذا لم يعلم المسائل و يفتي بغير علمه و وقوفه لا يليق لمنصب القضاء ، و أبو هريرة رضى الله عنه كان يفتي في زمن الخلفاء و بعدهم ، لكن لم يكن فيما بينهم مشهورا بذلك و المشهورون بذلك المنصب : أبو بكر و عمر و عثمان بن عفان و علي و ابن مسعود و أبو موسى الأشعري و عائشة و غيرهم - رضى الله عنهم ، و أبو هريرة و انس و أمثالهم كانوا يرجعون عند الضرورة و الدقائق اليهم ، كما عُرف في قضايا الصحابة رضى الله عنهم ، و يُعرف هذا من فصول متعددة من اعلام الموقنين لابن القيم ، و راجعها فإنها مفيدة جدا .

(٥) كذا في الأصل ، وسقط قوله « عن أبيه » من الحديث و لا بد منه . فان عبد الله بن أبي نجيح لم يرو عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم بخلاف أبيه يسار الثقفى فانه ==



كتاب الحجّة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

عن رجل من بني ضمرة<sup>١</sup> قال: خرجنا مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه فافرد<sup>٢</sup> بالمسير معه في سبعة ركب، قال: فأوأنا الليل إلى خيمة أعرابي فإذا  
== روى عنهم، كما في ترجمته . وقد روى عن الضمري حديث مرفوع، وفيه قصة،  
قال الطحاوي: حدثنا يزيد من سنان قال ثنا يزيد بن هارون قال أنا يحيى بن سعيد  
عن محمد بن إبراهيم التيمي عن عيسى بن طلحة عن عمير بن سلة عن رجل من بهز  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بالروحاء فإذا هو بحمار وحش فقير فيه سهم  
قد مات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: دعوه حتى يجيء صاحبه، فجاء البهزي فقال:  
يا رسول الله! هي رميتي فكلوه، فأمر أبا بكر أن يقسمه بين الرفاق وهم محرمون،  
ثم سار حتى إذا كان بالاثابة إذا هو بظلي مستظل في حقف جبل فيه سهم وهو حي  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل: قف ههنا لا يراه أحد حتى تمضي الرفاق .  
حدثنا بونس قال أنا ابن وهب أن مالكاً حدثه عن يحيى بن سعيد أنه قال أخبرني محمد  
ابن إبراهيم - ثم ذكر بأسناده مثله . حدثنا ربيع الجيزي قال ثنا أبو الأسود قال أنا  
نافع بن يزيد عن ابن الهادان محمد بن إبراهيم حدثه عن عيسى بن طلحة عن عمير بن  
سلة الضمري قال: بينا نحن نسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ببعض أفاء الروحاء  
وهو محرم إذا حار معقور فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: دعوه فيوشك صاحبه  
أن يأتيه؛ فجاء رجل من بهز هو الذي عقر الحمار فقال: يا رسول الله! شأنكم بهذا  
الحمار؛ فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر فقسمه بين الناس - ثم ذكر نحو ما في  
حديث يزيد عن يزيد بن هارون . وراجع ج ٣ ص ١٤٢ من نصب الراية .  
(١) هو عمير بن سلة الضمري، معدود في الصحابة عند الأكثرين - كما في ج ٨ ص ١٤٧  
من التهذيب، من رجال النسائي، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين بعد أن ذكره  
في الصحابة - اهـ .

(٢) أي انفرد عن الرجال الآخرين حال كونه معه في سبعة ركب .

كتاب الحجة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

قدر مغطى<sup>١</sup> قال: ما هذا؟ قال: لحم صيد صدناه بالأس، فأكل منه ونحن محرمون<sup>٢</sup>.

وقد جاءت<sup>٣</sup> في لحم الصيد هذه الرخص ولم ينسروا فيقولوا: لا بأس بما كان من ذلك لم يصطد<sup>٤</sup> للمحرم ولا خير فيما أصطيد [له]، بل قد جاءت في الآثار مبهمة ولا تفسير في هذا فهي عندنا على جملتها<sup>٥</sup> حتى تأتي البينة بتفسيرها.

فأما ما روئيم عن عثمان بن عفان رضي الله عنه فلا حجة لكم فيه<sup>٦</sup>.

(١) وكان في الأصول «منظما» بالآلف وهو تصحيف الناحين يكتبون كثيرا من النواقض بالآلف.

(٢) ضمير «أكل» يرجع إلى عمر رضي الله عنه، ولعله كان في الأصل «فأكلنا» بالجمع، حتى يرتبط به قوله «ونحن محرمون» - تدبر.

(٣) والسياق يقتضي أن قوله «قال محمد بن الحسن» سقط قبل قوله «وقد جاءت» والله تعالى اعلم.

(٤) وكان في الأصول «ثم يصطاد» تصحيف، والصواب «لم يصطد».

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه.

(٦) أي على أجمالها.

(٧) لأنه كان على وجه التنزه والتورع لا على وجه التحريم ولرد على رضي الله عنه عليه - كما سبق من قبل. قال الطحاوي - ص ٣٩٠ بعد رواية حديث اختلاف على عثمان رضي الله عنه من جهة المخالفين: قيل لهم: فقد خالفه في ذلك عمر بن الخطاب وطلحة بن عبيد الله وعائشة وأبو هريرة رضي الله عنهم وقد تواترت الروايات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يوافق ما ذهبوا إليه وقول الله عز وجل «وحرم عليكم صيد البر ما دتم حراما» يحتل ما حرم عليهم منه هو: أن يصيدوه، =

كتاب الحجة ( ما ياكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢ .

أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا مالك بن أنس <sup>١</sup> قال حدثني <sup>٢</sup>  
ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أنه سمع أبا هريرة <sup>٣</sup> يحدث [ أباه ] عبد الله <sup>٤</sup>  
ابن عمر رضي الله عنهم أنه قال : مر به قوم محرمون بالربذة فاستفتوه في  
= ألا ترى إلى قول الله عز وجل « يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن  
قتله منكم متعمدا لجزاء مثل ما قتل من النعم » ، فنهاهم الله تعالى في هذه الآية عن قتل  
الصيد ووجب عليهم الجزاء في قتلهم إياه ، فدل ما ذكرنا أن الذي حرم على المحرمين  
من الصيد هو قتله ؛ و قد رأينا النظر أيضا يدل على ذلك ، و ذلك : أنهم اجتمعوا أن  
الصيد يحرمه الاحرام على المحرم و يحرمه الحرم على الحلال و كان من صاد صيدا  
في الحل فذبحه في الحل ثم ادخله الحرم فلا بأس بأكله إياه في الحرم ، ولم يكن ادخاله  
لحم الصيد الحرم كادخاله الصيد نفسه و هو حي الحرم لأنه لو كان كذلك لنبى  
عن ادخاله و لمنع من أكله إياه فيه كما يمنع من الصيد في ذلك كله ، و لكان إذا أكله  
في الحرم وجب عليه ما وجب في قتل الصيد ، فلما كان الحرم لا يمنع من لحم  
الصيد الذي صيد في الحل كما يمنع من الصيد الحي كان النظر على ذلك أن يكون  
كذلك الاحرام أيضا يحرم على المحرم الصيد الحي ولا يحرم عليه لحمه إذا تولى الحلال  
ذبحه قياسا و نظرا على ما ذكرنا من حكم الحرم ؛ فهذا هو النظر في هذا الباب ، و هو  
قول أبي خنيفة و أبي يوسف و محمد رحمه الله تعالى - انتهى .

(١) أخرجه الامام محمد من طريقه في الموطأ أيضا ، و مالك و الطحاوي و البيهقي  
و ابن حزم في المحلى .

(٢-٢) و في موطأ محمد « قال أخبرنا » و في موطأ مالك « عن ابن شهاب » .

(٣-٣) كذا في المحلى . و في موطأ محمد و موطأ مالك « يحدث عبد الله بن عمر رضي  
الله عنهما ، و وقع في الأصول « يحدث عن عبد الله » و هو خطأ .

كتاب الحجّة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

لحم صيد وجدوا [ أحلة ]<sup>١</sup> يأكلونه فأقنأهم بأكله ، قال ثم قدم على عمر [ بن الخطاب ]<sup>٢</sup> فسأله عن ذلك فقال عمر : بما افتيتمهم ؟ قال : بأكله ، قال عمر رضى الله عنه : لو افتيتمهم بغيره لأرجعتك<sup>٣</sup> .

أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك قال حدثنا أبو النضر<sup>٤</sup> مولى عمر

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زيد من الموطئين<sup>٥</sup> ، وهو جمع حلال من اهل الريزة . قال الزرقاني في ج ٢ ص ١٩٠ من الشرح : قوله «مر به قوم محرّمون بالريزة» لا يخالف قوله في السابقة ( اى الرواية ) «حتى اذا كان بالريزة وجد ركبا من اهل العراق» لانه يحمل على انه وجدهم مارين به لما استقر بالريزة . فالقصة واحدة - اه .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وهو موجود في الموطئين .

(٣) وفي هذا دليل على ان حل ما لم يصدّه المحرم بل صادّه الحلال و ذبحه كان امرا مقرا عندهم لا يجوز الاجتهاد في الافتاء بخلافه ، والا فالجهد لا لوم عليه فيما اداه اجتهاده فضلا عن الايجاع بضرب او غيره - كذا في شرح الزرقاني مع اختلاف في بعض الفاظه . اجل ! قال الطحاوى : فلم يكن عمر ليعاقب رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتياله في هذا بخلاف ما يرى ، والذي عنده ذلك مما يخالف ما اتفق به رأيا ، ولكن ذلك عندنا - والله اعلم - لانه قد كان أخذ علم ذلك من غير جهة الرأى - انتهى .

(٤) قوله « أبو النضر » - بفتح النون و سكون الضاد المعجمة - هو سالم بن ابي امية ، مولى عمر بن عبيد الله التيمي تيم قريش - قاله الزرقاني في شرحه ج ٢ ص ١٨٧ ، ثقة ثبت ، من رجال الستة ، مات سنة تسع وعشرين ومائة . و «عمر» بضم العين - ابن معمر بن عثمان بن عمرو بن سعد بن تيم بن مرة القرشي التيمي ، كان احد وجوه قريش و اشرفها جوادا ممدحا شجاعا ، له في الجود و الشجاعة اخبار شهيرة ، مات =

كتاب الحجة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

ابن عبيد الله عن نافع مولى أبي قتادة<sup>١</sup> [ عن أبي قتادة ]<sup>٢</sup> أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى<sup>٣</sup> إذا كان ببعض الطريق<sup>٤</sup> تخلف مع أصحاب له محرمين<sup>٥</sup> [ وهو غير محرم ]<sup>٥</sup> فرأى حمرا وحشيا فاستوى

== بدمشق سنة اثنتين وثمانين؛ وجده معمر صحابي ابن عم أبي قحافة والد الصديق -

قاله الزرقاني في ج ١ ص ٧٦ من باب الوضوء من المذنب .

(١) هو ابن عباس، بموحدة ومهملة او تحتانية ومعجمة، أبو محمد الأقرع، المدني الثقة، مولى أبي قتادة حقيقة، كما ذكره النسائي والعجلي وغيرهما، وقال ابن حبان وغيره: قيل له ذلك للزومه وإنما هو مولى عقيلة بنت طلق الغفارية - زرقاني .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من الموطئين ولا بد منه . والحديث حديثه، وهو الحارث بن ربهى الأنصارى السلمي - رضى الله عنه .

(٣-٣) وفي موطأ مالك « إذا كانوا ببعض طريق مكة » وفي الصحيحين من رواية صالح بن كيسان وعمر بن الحارث عن أبي أنضر بسنده: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم بالقاح، قال عمرو: فيما بين مكة والمدينة ولفظ صالح: من المدينة على ثلاثة أميال، ووقع عند ابن حبان وغيره في حديث أبي سعيد: أن ذلك بعسفان، وفيه نظر والصحيح: بالقاح، وهي بالقاف والهاء المهملة الخفيفة - زرقاني .

(٤) كذا في الموطأ ص ٢١٠، وكان في الأصول « محرمون »، ولعله كان « وهم محرمون » فسقط لفظ « وهم » من الأصول - والله اعلم .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصلين، وإنما زدناه من الموطئين؛ وعند البخاري من طريق عمرو بن الحارث « وهم محرمون » وأنا رجل حل على فرسي وكنت رقاء على الجبال فينا أنا على ذلك إذ رأيت الناس متشوقين فذهبت انظر، اه - زرقاني .

كتاب الحجّة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

على فرسه فسأل أصحابه أن ينأولوه سوطه<sup>١</sup> فأبوه<sup>٢</sup> [ فسألهم أن ينأولوه ربحه فأبوا ]<sup>٣</sup> فأخذه ثم شدد على الحمار فقتله، فأكل منه بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بعضهم، فلما أدركوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سألوه عن ذلك فقال: إنما هي طعمة أطعمكموها الله<sup>٤</sup>.

(١) كذا في الأصل وكذا في الموطئين، وفي الهندية «أن ينأولوا سوطه»، وفي رواية عمرو «كنت نسيت سوطي»، وفي رواية عبد الله بن أبي قتادة «ثم ركبته فسقط مني سوطي»، فلعله أطلق النسيان على السقوط أو عليه تجاوزاً قاله - الزرقاني في شرحه .

(٢) كذا في الأصل، وكذا في موطأ الامام محمد، وفي موطأ الامام مالك «فأبوا عليه»، وفي رواية عمرو «قالوا: لا نعينك عليه»، وفي رواية عبد الله بن أبي قتادة «قلت: نأولوني السوط، فأبوا: والله لا نعينك عليه بشيء»، فنزلت فتناولته ثم ركبته فأدركت الحمار من خلفه وهو وراء اكمة فطعمته برمحي فعقرته»، وفي رواية عمرو «فأتيت إليهم فقلت لهم: قوموا فاحتملوا، قالوا: لا نمسه، لحملته حتى جثتهم به» - اه زرقاني .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وإنما زدناه من موطأ الامام محمد - راجع ص ٢١٠ منه - ف .

(٤) الحديث رواه الامام ابو حنيفة عن محمد بن المنكدر عن ابي قتادة رضى الله عنه قال: خرجت في رهط من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس في القوم محرم غيري - الحديث . أخرجه الامام محمد في باب الصيد في الاحرام من كتاب الآثار ص ٦٠، والامام ابو يوسف في آثاره عن الامام ابي حنيفة من رقم ٥١٠ ص ١٠٨، و ابو محمد البخاري، والحافظ طلحة، والحافظ ابن المظفر، وابن خسرو، والقاضي محمد بن عبد الباقي في مسانيدهم من طرق الى الامام ابي حنيفة - كما في ج ١ ص ٥٤٥ الى ص ٥٤٧ من جامع المسانيد، و ج ١ ص ١٠٢ من عقود الجواهر والعلحاوي =

كتاب الحجة . ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن كعب الأحبار<sup>١</sup> أقبل من الشام في ركب محرمين حتى إذا كانوا ببعض الطريق وجدوا لحم صيد فأقنم كعب بأكله ، فلما قدموا على عمر [ بن الخطاب رضي الله عنه ]<sup>٢</sup> ذكروا ذلك له فقال : من أقنمكم بهذا ؟ قالوا<sup>٣</sup> : كعب ؛ قال : فاني قد<sup>٤</sup> أمرته عليكم حتى ترجعوا ؛ ثم لما

== واليهي . ورواه البخاري في ابواب من صحيحه ، و مسلم في باب تحريم الصيد البري على المحرم . و عبد الرزاق في مصنفه و من طريقه ابن ماجه في سننه ، و احمد و ابن راهويه في مسنديهما ، و الدارقطني في سننه - كما في ج ٣ ص ١٤٢ من نصب الرأية ؛ و وقع عند عبد الرزاق : و إنما اصطدته لك ، و لم يأكل حين أخبرته اني اصطدته له ؛ قال الدارقطني : قال ابو بكر النيسابوري : قوله « اصطدته لك » و قوله « لم يأكل منه » لا اعلم احدا ذكره في هذا الحديث غير معمر - اه . و قال صاحب التنقيح : و الظاهر ان هذا اللفظ الذي تفرد به معمر غلط ، فان في الصحيحين « ان النبي صلى الله عليه وسلم اكل منه » و في لفظ لاحد قلت : هذه المضد قد شويتها و انضجتها ، فأخذها فتمشها عليه الصلاة و السلام و هو حرام حتى فرغ منها - انتهى نصب الرأية ، و راجع اياه ر الطحاوي و عمدة القاري و الجواهر النقي و فتح الباري و شرح الزرقاني و غيرها .

(١) كعب الأحبار تابعي مشهور ، ملجأ العلماء و أهل الفضل ، و لذا امره عليهم  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الحج لكي يقتدوا به فيما عرض لهم من احكامه .  
(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، و إنما زدته من موطأ مالك . و الحديث  
اخرجه مالك في الموطأ ، و من طريقه اخرجه الامام محمد في موطئه .

(٣) و في موطأ محمد « فقالوا » بزيادة الفاء .

(٤) حرف « قد » ليس بموجود في موطأ محمد .

كتاب الحجّة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

كانوا<sup>١</sup> ببعض الطريق طريق مكة مرت بهم رجل<sup>٢</sup> من جرّاد<sup>٣</sup> فأفتاهم كعب بأن يأكلوه و يأخذوه<sup>٤</sup> ، فلما قدموا على عمر رضى الله عنه<sup>٥</sup> ذكروا له ذلك<sup>٦</sup> فقال : ما حملك على ان تفتيهم بهذا ؟ [ قال : هو من صيد البحر ، قال : وما يدريك ؟ ]<sup>٧</sup> قال : يا أمير المؤمنين ! والذى نفسى بيده ! إن هو<sup>٨</sup> إلا ثرة حوت ينثره فى كل عام مرتين .

(١) هكذا فى الموطئين ، وفى الأصلين « كان » بالافراد .

(٢) هكذا فى الموطئين ، وفى الأصل « مر » بالتذكير .

(٣) و الرجل - بكسر الراء و سكون الجيم : قطع من جرّاد .

(٤-٤) كذا فى موطأ محمد « فأفتاهم كعب بأن يأكلوه و يأخذوه » و أما فى موطأ مالك « فأفتاهم كعب أن يأخذوه ف يأكلوه » اهـ و هو الأرجح عندى من حيث الترتيب و كان فى الأصول « فأفتى كعب أن يأكلوه و يأخذوه » .

(٥-٥) كذا فى الأصل و كذا فى موطأ مالك ، وفى موطأ الامام محمد « ذكروا ذلك له » .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول و من موطأ الامام محمد و لا بد منه ، وإنما زدناه . من موطأ الامام مالك ، و قد قال تعالى « أحل لكم صيد البحر و طعامه متاعا لكم و للسيارة » .

(٧) و فى موطأ الامام مالك « إن هى » و النثرة - بفتح النون و سكون المثناة - للبهائم كالعطسة للانسان ، يعنى : هو شئ يخرج من ثرة الحوت ، و ينثر - بضم المثناة و كسر ها - من باب نصر و ضرب ، أى : يرميه متفرقا مثل ما يخرج من عطس الانسان من المخاط . و قد ورد ذلك مرفوعا عند ابن ماجه عن انس : ان الجرّاد ثرة الحوت من البحر . و عند ابى داود و الترمذى و ابن ماجه عن ابى هريرة مرفوعا : الجرّاد من صيد البحر . و فى رواية : أنما هو من صيد البحر . و لكنها احاديث ضعاف ضعفها ابو داود و الترمذى و غيرهما ، و الصحيح انه من صيد البر ، و لذا وجب =

قال



كتاب الحجة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

قال محمد : فقد أمرهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي قتادة بأكل الصيد وحسن ذلك لهم ، ولم يسأل أبا قتادة : أمن أجل المحرمين اصطدته أم من أجل غيرهم ؟<sup>١</sup> ولو كان الأمر على ما وصف أهل الجراء على من قتلها من المحرمين ، ويحرم عليه صيده ، وبه قال عمر وعثمان وابن عمر وابن عباس وعطاء ؛ قال العبدري : هو قول الكافة إلا أبا سعيد الخدري ؛ وحكاه ابن المنذر عن كعب الأحبار ، ويدل على رجوعه عن ذلك ما رواه الشافعي في الأم بسند صحيح أو حسن عن عبد الله بن أبي عمار : أقبلنا مع معاذ بن جبل وكعب الأحبار في أناس محرمين من بيت المقدس بعمره - الحديث - وهو في ج ٢ ص ١٩١ من شرح الزرقاني . وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافعي وغيرهم من أهل العلم . وقال الدماميني : ذكر بعض الخذاق من المالكية : الجراد نوعان : برى وبحرى ، فيترتب على كل حكمه ويتفق بذلك الأخبار - كذا في شرح الزرقاني والتعليق الممجد . وقد سبق من موطأ محمد : وأما الجراد فلا ينبغي للحرم أن يصيده ، فإن فعل كفر « وتمره خير من جرادة » كذلك قال عمر بن الخطاب - وهذا كله قول أبي حنيفة والعمامة من قهاتنا رحمهم الله تعالى - اه .

(١) ومن ههنا سقط ما في الزرقاني وغيره إذا صيد لأجله بغير اذنه حرم أكله للحرم ، فإنه صلى الله عليه وسلم لم يسأل أبا قتادة عنه ولم يرد في طريق من طرق حديث أبي قتادة السؤال عن ذلك ، والظاهر من عادات الناس أنهم ينوون في مثله لرفقاتهم أيضا ، سيما إذا كان الصيد كالخمار الوحشى يشبع جماعة مع سؤاله عن دلالة وإشارته حيث قال « هل أحد منكم أمره أو أشار إليه بشيء ؟ قالوا : لا ، قال : فكلوا ، فابتنى على الاستفسار على الاعانة ولم يسأل عن نية أبي قتادة لمن صدته ، والسكوت من الشارع في معرض البيان يان بل فوقه كما حقق في محله ، ودعوى النسخ لا تسمع فإنه لم يتعذر الجمع بين الأخبار الواردة في الباب . ومعنى : أو يصد لكم بأمركم =

كتاب الحجّة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتره ) ج - ٢

المدينة ما رخص لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أكله حتى  
سأل أبا قتادة من أجل القوم المحرمين ' صاد الحمار ' أم من أجل غيرهم ' .

= وإعانتكم وإشارتكم ودلائكم، وهو محمول على الكراهة تنزيها، أو كان وروده  
لسد الذرائع لئلا يحمل الناس حيلة للأكل، مع أن حديث الصعب بن جثامة الليثي فيه  
اضطراب واختلاف، وحله البخاري على كون الحمار حيا ولذا بوب في الصحيح  
باب إذا أهدى للمحرم حمارا وحشيا حيا - الخ، فأشار به إلى أنه صلى الله عليه وسلم  
رده لكونه حيا وقال « أنا حرم » - ووافقنا في المسألة ولم يفصل في النية. والحديث  
أخرجه الإمام محمد في الموطأ ص ٢١٤: أخبرنا مالك أخبرنا ابن شهاب عن عبيد الله  
ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس عن الصعب بن جثامة الليثي:  
أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا وهو بالأيواء أو بودان فردده  
رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما رأى ما في وجهي قال: أنا لم زده عليك  
إلا أنا حرم - انتهى . و التفصيل في نصب الرأية وعمدة القاري وآثار الطحاوي  
وفتح القدير وبدائع الصنائع وغيرها - فراجعها .

(١-١) كذا في الأصول، ولعل الصواب « صدت الحمار »، والله اعلم - ف .  
(٢) فهو صريح في أن الحلال إذا صاده لنفسه أو من أجل غيره من المحرمين جاز  
أكله للمحرم، والآن لم يرخص صلى الله عليه وسلم أصحابه في ذلك ونهاهم عنه وقد  
أكل هو وأصحابه في حديث أبي قتادة كما في صحيح البخاري وغيره . وفي الباب  
حديث آخر رواه الإمام محمد في كتاب الآثار: قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا هشام  
ابن عروة عن أبيه عن جده الزبير بن العوام رضي الله عنه قال: كنا نحمل لحم الصيد  
صفيقا ونزوده ونأكله ونحن محرمون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - اهـ .  
وهذا السند والمتن رواه الإمام أبو يوسف في آثاره من رقم ٥٠٦ ص ١٠٦، غير  
أنه لم يذكر قوله: صفيقا . وأخرجه الحافظ طلحة وابن خسرو وأبو بكر =

## كتاب الحجّة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتره ) ج - ٢

= ابن الباقي و الحسن بن زياد أيضا في مسانيدهم - كما في ج ١ ص ٥٥٤ و ص ٥٥٥ من جامع المسانيد . قال ابن خسرو : و روى هذا الحديث حماد استاذ ابي حنيفة عن ابي حنيفة لجلالة قدره ، وقد مات حماد رحمه الله تعالى سنة عشرين ومائة بالكوفة - انتهى . و رواه البيهقي أيضا في ج ٥ ص ١٨٩ من سننه الكبرى في باب ما يأكل المحرم من الصيد بسنده الى الجارود بن يزيد النيسابوري : ثنا ابو حنيفة عن هشام بن عروة عن ابيه عن جده الزبير بن العوام : قال - الحديث بمثله ؛ ثم قال البيهقي : وكذلك رواه ابراهيم بن طهمان عن ابي حنيفة بمعناه - اه . و قال المحدث الكبير في ج ٣ ص ١٤٠ من نصب الراية : و من احاديث الاصحاب قال الشيخ في الامام : روى الحافظ ابو عبد الله الحسين بن محمد بن خسرو البلخي في مسند الامام ابي حنيفة : عن ابي حنيفة عن هشام بن عروة عن ابيه عن جده الزبير بن العوام قال : كنا نعمل الصيد صفيفا و كنا نتزوده و نأكله و نحن محرمون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - اه . و كذلك رواه ابن ابي العوام في كتاب فضائل ابي حنيفة ، و اختصره مالك في الموطأ فقال : مالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان الزبير بن العوام كان يتزود صفيف الطباء في الاحرام - اه . قال في الصحاح : الصفيف ما يصف من اللحم على اللحم لينشوى - اه . و المختصر من طريق مالك رواه الامام محمد في ص ٢١٦ من الموطأ ، و رواه الامام ابو يوسف ايضا في آثاره من رقم ٥٠٥ ص ١٠٦ : يوسف عن ابيه عن هشام بن عروة عن ابيه قال : كان الزبير يتزود صفيف الوحش و هو محرم - اه . قال مالك الصفيف : القديد ، و قال في القاموس : الصفيف - كأمير : ما صف في الشمس ليصف ، و على البحر لينشوى - زرقاني شرح الموطأ . و من ههنا ظهر لك ان الاحاديث و الآثار بمرأى من آمتنا و مسمع .

كتاب الحجفة (المحرم يقتل الصيد أو يدل عليه أو يضطر إلى الميتة) ج - ٢

## باب المحرم يقتل الصيد أو يدل عليه أو يضطر إلى الميتة فيأكلها

أخبرنا محمد بن الحسن عن <sup>١</sup> أبي حنيفة - في المحرم يضطر إلى الميتة  
أيصيد الصيد فيأكله أو <sup>٢</sup> يأكل الميتة - قال: يأكل <sup>٣</sup> الميتة .  
وقال أهل المدينة مثل قول أبي حنيفة .

وقال أبو حنيفة: ما قتل المحرم أو ذبح من الصيد فلا يحل أكله لحلال  
ولا لمحرم لأنه ليس بذكي - خطأ كان أو عمدا . وكذلك قال أهل المدينة.  
وقال مالك بن أنس: إنه سمع ذلك من غير واحد من أهل العلم <sup>٤</sup> .

(١) كذا في الأصل، وفي الهنذية « من » وهو خطأ .

(٢) كذا في الأصل، وفي موطأ الامام مالك « أم » .

(٣) وفي موطأ مالك « بل يأكل » . لأن الله تعالى لم يرخص للمحرم في اكل الصيد  
ولا في اخذه على حال من الأحوال بل اطلق المنع فقال « لا تقتلوا الصيد و انتم  
حرم » وقال « و حرم عليكم صيد البر ما دتم حرم » و قد ارخص في الميتة على  
حال الضرورة بنحو قوله تعالى « فن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه » - كذا في  
الموطأ مع الزرقاني ج ٢ ص ١٩٢ .

(٤) اشارة الى انه لم ينفرد بذلك لا تقليدا لهم . و زيادة اشهب عن مالك « بمن كنت اقتدى  
به و اتعلم منه » فراده انهم من شيوخه ، اذا لم يجتهد لا يقلد غيره - قاله الزرقاني ١٩٣/٢ .  
و اذا اتى بمثل هذا الامام أبو حنيفة رحمه الله صاحبوا عليه من كل جانب و نسوا  
ما وجهوا به قول غيره من أئمتهم ، و هذا ابن أبي شيبة في كتاب سلك هذا المسلك ،  
و هذا ابن حزم المبطل الحج و العمرة بقتل المحرم الصيد و لم يبطل الله تعالى حجه به  
و لا رسوله ابطل حجه به ، و هو يعدو عدو العقارب في مثل هذا الميدان ، و قد =

كتاب الحجة ( المحرم يقتل الصيد أو يدل عليه أو يضطر إلى الميتة ) ج - ٢

وقال أبو حنيفة في المحرم يدل الحلال على الصيد فيقتله قال : على الدال الجزاء .

وقال أهل المدينة : إذا دل المحرم الحلال على الصيد لا كفارة على الدال ، ولا ينبغي له أن يفعل ذلك .

وقال محمد : هذا لا ينبغي لأحد من أهل الفقه أن يشك فيه ، قال ابن عباس رضي الله عنهما : على الدال الجزاء<sup>١</sup> .

قال محمد : وا عجبا لأهل المدينة ! انهم يقولون في المحرم يدل على الصيد فيقتل . انه لا جزاء عليه ، وإن أكل من لحم صيد صاده حلال من أجله وذبحه بغير أمره ولا عليه فعليه الجزاء ! أى الرجلين يرون أعظم وزرا ؟ الذى يدل على الصيد حتى يقتل أو الذى يأكل من لحم صيد صاده حلال و ذبحه ؟

== افترى على الله و رسوله انهما ابطلا حجه و عمرته ، و آتى له هذا فى القرآن و ذخيرة الأحاديث او ما كان ربك نسيا او قد قال « لا تقتلوا الصيد و انتم حرم » و قال « و حرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما » و لم يقل « و اذ صدموه فى الاحرام بطل حجكم و عمرتكم » فهذا افتراء عليه منه - تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

(١) سياقى بعده عنه بمعناه ، و فى ج ٣ ص ١٣٢ من نصب الراية : قوله : و قال عطاء « اجمع الناس على ان على الدال الجزاء » قلت : غريب ، و عطاء هذا كان ابن ابي رباح - صرح به فى المبسوط و غيره ، و ذكره ابن قدامة فى المغنى عن على و ابن عباس ، و قال الطحاوى : هو مروى عن عدة من الصحابة رضى الله عنهم ، و لم يرو عنهم خلافة فكان اجماعا - انتهى . و الاصل فيه حديث ابن قدامة متفق عليه بلفظ « هل منكم أحد أمره أن يحمل إليها أو أشار إليها ؟ قالوا : لا ، و المسلم و النسائي « هل أشرتم أو أعنتم ؟ قالوا : لا . قال : فكلوا ، »

كتاب الحجّة (المحرم يقتل الصيد أو يدل عليه أو يضطر إلى الميتة) ج - ٢

ما ينبغي أن يشكل على أحد من الفقهاء هذا أعظم وزرا فيما صنع من الآثار الكثيرة التي جاءت فيه :

قال محمد : وذكر شريك بن عبد الله<sup>١</sup> عن الركين<sup>٢</sup> عن عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما : أن محرما أشار إلى<sup>٣</sup> أهل ما يبيض<sup>٤</sup> لجعل عليه على بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهم الجزاء .

أخبرنا محمد قال أخبرنا يعقوب بن إبراهيم عن داود بن أبي هند عن بكر بن عبد الله المزني<sup>٥</sup> قال : أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه

(١) هو ابن أبي نمر النخعي ، أبو عبد الله الكوفي ، القاضي ، من رجال السنة إلا البخاري ، أروى الناس عن الكوفيين ، وأعلم محدثهم من الثوري ، أورع في علمه ، ثقة مأمون ، كثير الحديث ، محدث فقيه عالم صدوق ، شديد على أهل الريب والبدع ، قديم السماع من أبي اسحاق ، صحيح القضاء ، ولي القضاء بواسط سنة ١٥٥ ثم ولي الكوفة ، ومات بها سنة ٧ أو سنة ٨٨ ، قالوا : تغير عليه حفظه في آخر عمره ، وأنه مدلس - راجع ترجمته من التهذيب وقد بسطها الحافظ فيه .

(٢) هو بالتصغير ، ابن الربيع بن سميلة - بفتح العين - الفزارى ، أبو الربيع ، الكوفي ، من رجال السنة إلا البخاري ، تابعي كوفي ثقة صالح ، ذكره ابن حبان في الثقات وقال : مات سنة ١٣١ - كذا في ج ٤ ص ٢٨٨ من التهذيب .

(٣-٢) هكذا في الأصل ، وفي الهندية « أهل مكة ما يبيض » ولم أفهم معناه حتى التفهم ؛ وراجع له كتباً أخرى ، ولعل شيئا من العبارة سقط من الأصول - والله أعلم . أى من الطيور ، يعنى : أشار إلى طائر ليصيد غيره فعليه الجزاء ؛ والإشارة تكون في الحاضر ، والدلالة في الغائب ؛ وفرقوا في الدلالة بالفتح والكسر ، فالأول في المحسوسات ، والثاني في المعاني ؛ ويطلب هذا من كتب اللغة .

(٤) الحديث مرسل فإن بكر بن عبد الله لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، =

كتاب الحجّة ( المحرم يقتل الصيد و يدل عليه أو يضطر إلى الميتة ) ج - ٢

== و كذا رواه مالك مرسلًا من حديث محمد بن سيرين في باب فدية ما أصيب من الطير و الوحش . قال الرزقاني : هكذا رواه عن محمد بن سيرين الحاكم في المستدرک و البيهقي أيضا - كما في ج ٣ ص ٥٢ من كنز العمال من قسم الأفعال . و رواه عبد بن حميد و ابن جرير - كما في ج ٣ ص ٥١ من كنز العمال عن بكر ابن عبد الله المزني قال : كان من الأعراب محرمان فأحاش أحدهما ظيما فقتله الآخر فأتيا عمر و عنده عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما فقال له : و ما ترى ؟ قال : شاة . قال : و أنا أرى ذلك ، اذهبا فاهديا شاة ؛ فلما مضيا قال أحدهما لصاحبه : ما درى أمير المؤمنين ما يقول حتى سألت صاحبه ! فسمعها عمر فردهما فأقبل على القاتل ضربا بالدرة فقال : تقتل الصيد و أنت محرم و تغض الفتيان ! ان الله يقول « يحكم به ذوا عدل منكم » ثم قال : ان الله لم يرض عمر وحده فاستعنت بصاحبي هذا - اه . و رواه موصولا عبد الرزاق في مصنفه من وجه آخر ، و من طريقه رواه البيهقي في ج ٥ ص ١٨١ من السنن و هو في ج ٣ ص ٥٢ من كنز العمال . و في ج ٥ ص ٦١ من عمدة القارئ : عن معمر عن عبد الملك بن عمير عن قبيصة بن جابر الأسدي قال : كنت محرما فرأيت ظيما - الحديث بطوله نحوه . و رواه البيهقي أيضا من طريق ابن أبي عمر : ثنا سفيان ثنا عبد الملك بن عمير سمع قبيصة بن جابر الأسدي قال : قال : خرجنا حجاجا فكثرت مراؤنا و نحن محرمون ايها اسرع شدا الظبي ام الفرس - الحديث بأطول من الأول مع القصة و ضرب عمر أباه بالدرة و بيان وجه القبيصة و بيان حكم القرآن في تحكيم ذوى عدل منكم . و في آخره : قال ابن أبي عمر قال سفيان : و كان عبد الملك اذا حدث بهذا الحديث قال : ما تركت منه الفا ولا واوا - اه . و رواه ابن جرير أيضا . طولا - كما في عمدة القارئ : ثنا هناد و ابو هاشم الرافعي قالوا حدثنا وكيع بن الجراح عن المسعودي عن عبد الملك بن عمير عن قبيصة بن جابر قال : خرجنا حجاجا فكنا صلينا الغداة اقتبنا رواحنا نتماشى ==

كتاب الحجة ( المحرم يقتل الصيد أو يدل عليه أو يضطر إلى الميتة ) ج - ٢

رجل<sup>١</sup> فقال: يا أمير المؤمنين إني أشرت إلى ظبي وأنا محرم فقتله صاحبي؛ فقال عمر لعبد الرحمن بن عوف - رضى الله عنهما: ما ترى؟ قال: شاة؛ قال: وأنا أرى ذلك.

قال محمد<sup>١</sup>: وهذا خلاف ما قال أهل المدينة. قال: و<sup>٢</sup> روى هذا عن عمرو بن دينار عن ابن عباس وعبد الرحمن بن عوف - رضى الله عنهم.

== تتحدث، قال: فيما نحن ذات غداة ان منحن لنا ظبي او برح فرماه رجل كان معنا بحجر - الحديث بطوله نحوه. ثم قال الحافظ العيني: قلت: روى هشيم هذه القصة عن عبد الملك بن عمير عن قبيصة بنحوه، وذكرها مرسلة عن عمر بكير بن عبد الله المزني ومحمد بن سيرين، ورواه مالك في الموطأ من حديث ابن سيرين مختصرا - اه.

(١) عندي هو قبيصة بن جابر الأسدي، ويمكن ان يكون غيره، وتعددت الواقعة في السؤال عن ذلك - تأمل؛ والوجدان يحكم بالاول.

(٢) كذا في الأصل، ولفظ محمد، ساقط من الهندية وهو من سهو الناسخ. قال في الجهر النقي في باب ما لا يأكل المحرم الصيد: واختلفوا في المحرم يدل المحرم او الحلال على الصيد، فكرهه مالك والشافعي ولاجزاء عليه، وقال ابو حنيفة واصحابه: عليه الجزاء، وبه قال احمد و اسحاق. وهو قول علي وابن عباس وعطاء. وقال الطحاوي: لم يرو عن احد من الصحابة خلاف ذلك فصار اجماعا. وفي الاشراف لابن المنذر: هو قول سعيد بن جبير والشعبي والحارث المكي وبكر بن عبد الله المزني. وفي التجرید للقدوري: قال: اجمع الناس على ان على الدال الجزاء. وذكر الطحاوي في اختلاف العلماء: ان رجلا قال لعمر: اني اشرت الى ظبي وانا محرم فقتله صاحبي؟ فقال عمر لعبد الرحمن بن عوف: ما ترى؟ قال: شاة؛ قال: وأنا أرى ذلك - اه.

(٣) سقطت الواو من الأصول، وزدتها على ما يقتضى المقام - كما لا يخفى على الاعلام.



### باب المحرم يقتل الصيد فيحكم عليه

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في الذي يقتل الصيد فيحكم عليه بطعام: انه يقوم الصيد كم ثمنه من الطعام ثم يطعم كل مسكين نصف صاع بصاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وإن شاء صام عن مكان كل ' نصف صاع يوما '، فينظر كم عدة المساكين، ' فإن كانوا ' عشرة صام عشرة أيام، وإن كانوا عشرين صام عشرين يوما .

وقال أهل المدينة في الذي يقتل الصيد فيحكم عليه [ فيه ]<sup>٢</sup> أن ' يقوم الصيد الذي أصاب فينظر ' كم ثمنه ' من الطعام فيطعم كل مسكين مدياً أو يصوم مكان كل مدي يوماً وينظر ' كم عدة المساكين، فإن كانوا عشرة صام عشرة أيام، وإن كانوا عشرين صام عشرين يوماً ' .  
قال محمد: إنما قال الله تعالى « فجزاء » مثل ما قتل من النعم يحكم به

- (١-١) كذا في الأصل، وفي الهنذية « نصف مل ديوما » وهو خطأ فاحش .
- (٢-٢) وفي الهنذية « كان كانوا » والصحيح ما في الأصل وهو موافق لما في موطأ مالك .
- (٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول وإنما زاده من موطأ الامام مالك ولا بد منه .
- (٤) كذا في موطأ مالك، وكان في الأصول « أنه » والصحيح ما في الموطأ .
- (٥-٥) كذا في موطأ مالك، وكان في الأصول « كم هو ثمنه » بزيادة الضمير، والصحيح ما في الموطأ . قال مالك: احسن ما سمعت في الذي يقتل الصيد فيحكم عليه فيه ان يقوم الصيد الذي اصاب فينظر كم ثمنه من الطعام فيطعم كل مسكين مداً و يصوم مكان كل مدي يوماً، وينظر كم عدة المساكين، فإن كانوا عشرة صام عشرة أيام - الخ .
- (٦) كذا في الأصل، وفي الهنذية « أو ينظر » وهو خطأ .
- (٧) زاد في الموطأ: عددهم ما كانوا وإن كانوا أكثر من ستين مسكيناً - انتهى .

كتاب الحجّة ( المحرم يقتل الصيد فيحكم عليه ) ج - ٢

ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين ، فأما طعام المساكين غداء وعشاء<sup>١</sup> ، وينظر كم يشبعه في يوم و ليلة ، فأما المد فليس يكون شبعاً لأحد في يوم و ليلة - نعله<sup>٢</sup> .

قال محمد : وقد جاءت الآثار في ذلك كثيرة<sup>٣</sup> - والله أعلم .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « او عشاء » وهو خطأ .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « معا » مكان « نعله » .

(٣) لم يرو في الباب اثراً واحداً لذلك وهذا بخلاف منوال الكتاب ، ولعلها سقطت من الكتاب ، وراجع لهذا البحث ج ٢ ص ٦٨ الى ص ٧٨ من احكام القرآن للامام ابي بكر الجصاص فإنه قد اشبع الكلام فيه ، وقال في ص ٧٥ منه : اختلف في تقدير الطعام فقال ابن عباس - رواية - و ابراهيم و عطاء و مجاهد و مقسم : يقوم الصيد دراهم ثم يشتري بالدراهم طعام فيطعم كل مسكين نصف صاع ، و روى عن ابن عباس - رواية : يقوم الهدى ثم يشتري بقيمة الهدى طعاماً ؛ و روى مثله عن مجاهد أيضاً ؛ و الأول قول اصحابنا ، و الثاني قول الشافعي ، و الأول اصح و ذلك لأن جميع ذلك جزاء الصيد ، فلما كان الهدى من حيث كان جزاء معتبراً بانصداً في قيمته او في نظيره و يجب ان يكون الطعام مثله لأنه قال « لجزاء مثل ما قتل » الى قوله « او كفارة طعام مساكين » ، فجعل الطعام جزاء و كفارة كالقيمة فاعتباره بقيمة الصيد أولى من اعتباره بالهدى اذ هو بدل من الصيد و جزاء عنه لا من هدى و ايضاً قد اتفقوا فيما لا نظير له من النعم ان اعتبار الطعام انما هو بقيمة الصيد ، فكذلك فيما لا نظير لأن الآية منتظمة للأمرين ؛ فلما اتفقوا في احدهما ان المراد اعتبار الطعام بقيمة الصيد كان الآخر مثله ؛ و قال اصحابنا : اذا اراد الاطعام اشترى بقيمة الصيد طعاماً فاطعم كل مسكين نصف صاع من بر و لا يجوز به اقل من = باب (٤٥) ١٨٠

## باب الحلال يقتل الصيد في الحرم

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في الحلال يقتل الصيد في الحرم: انه يحكم عليه بمنزلة ما يحكم على الذي يقتل الصيد في الحرم وهو محرم، إلا في خصلة واحدة: الحلال إذا قتل الصيد في الحرم لم يجزه الصوم، وكان بمنزلة شجرة قطعها في الحرم، فليس يجزى فيه الصوم إنما فيها الهدى أو الطعام .  
وقال أهل المدينة: يحكم على الذي يقتل الصيد في الحرم وهو جلال [بمثل] ما يحكم به على الذي يقتل الصيد في الحرم وهو محرم .

== ذلك ككفارة اليمين وفدية الأذى وقد بيناه فيما سلف، وقوله تعالى «أو عدل ذلك صياما» فانه روى عن ابن عباس وأبراهيم وعطاء ومجاهد ومقسم وقادة انهم قالوا: لكل نصف صاع يوما؛ وهو قول اصحابنا . وروى عن عطاء ايضا انه قال: لكل مد يوما، وما ذكره الله تعالى في هذه الآية من الهدى والاطعام والصيام فهو على التخيير، لأن «أو» يقتضى ذلك كقوله تعالى في كفارة اليمين «فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة» وكقوله تعالى «فهدية من صيام أو صدقة أو نسك» وروى نحو ذلك عن ابن عباس وعطاء والحسن وأبراهيم - رواية، وهو قول اصحابنا؛ وروى عن ابن عباس رواية اخرى انها على الترتيب، وروى عن مجاهد والشعبي والسدى مثله؛ وعن ابراهيم رواية اخرى انها على الترتيب، والصحيح هو الاول لأنه حقيقة اللفظ، ومن حمله على الترتيب زاد فيه ما ليس منه، ولا يجوز الا بدلالة - اهـ . ومن هاهنا سقط ما قاله ابن حزم في هذا المقام من المحلى، ثم نقوه ما نقوه من غير روية على عادته القديمة - فراجعها ان شئت .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وإنما زدناه من موطأ الإمام مالك .

## باب المحصر في غير عدو

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال : من سُحب عن الحج بعد ما يحرم لمرض<sup>١</sup> أو عن العمرة بعد ما يحرم بها لمرض أصابه لا يقدر على النفاذ فاته يبعث الهدى ويؤاخذهم فيه يوم ينحر فيه الهدى ، فإذا نحر حل ، فإن كان أهل بعمره فعليه عمرة مكانها<sup>٢</sup> وإن كانت حجة فعليه حجة و عمرة مكانها<sup>٣</sup> ، أما الحجّة فقضاء لحجته ، وأما العمرة فإن الرجل إذا فاته الحج حل من حجته<sup>٤</sup> بعمره فجعل عليه هذه العمرة لذلك .

وقال أهل المدينة : من احتبس لمرض فليس يحل إلا بالطواف بالبيت<sup>٥</sup> والسعى بين الصفا والمروة<sup>٦</sup> لا يحله هدى ينحره .

- (١) كذا في الأصول ، وفي موطأ الإمام مالك : بعد ما يحرم إما بمرض أو بغيره أو بخطأ من العدد أو خفي عليه الهلال فهو محصر عليه ما على المحصر .  
(٢-٢) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « وإن كان أهل بحجة فعليه حجة و عمرة مكانها » كما هو في قسمه « فإن كان أهل بعمره - الخ » تأمل .  
(٣) كذا في الهندية وهو الصواب ، وكان في الأصل « حجة » بدون الضمير و « فجعل » فعل مجهول .

(٤-٤) كذا في موطأ الإمام مالك ، وكان في الأصول « والسعى بالصفا والمروة » و عبارة الموطأ بتمامها هكذا : و سئل مالك عن أهل من مكة بالحج ثم أصابه كسر أو بطن محترق أو امرأة تطلق قال : من أصابه هذا منهم فهو محصر يكون عليه مثل ما على أهل الآفاق إذا هم احصروا . قال مالك في رجل قدم معتمرا في أشهر الحج حتى إذا قضى عمرته أهل بالحج من مكة ثم كسر أو أصابه امر لا يقدر على أن يحضر مع الناس الموقف قال مالك : أرى أن يقيم حتى إذا برأ خرج إلى الحل ثم يرجع إلى مكة فيطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ، ثم يحل ثم عليه حج قابل والهدى ؛ =

قال محمد: إنما جاءت الآثار في المحصر أنه يحل إذا نحر هديه، ولا يبالى أعدو حصره أم مرض، إنما يراد من ذلك العذر<sup>١</sup> الذي يمنعه من الذهاب إلى مكة، فإذا جاء من المرض ما لا يقدر معه على الانطلاق إلى مكة صار كالذي حصره العدو. وإنما ينبغي أن يقاس على ما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا ينزل<sup>٢</sup>؛ أرايتم رجلاً أحصر بكسر<sup>٣</sup> فيرى كسره ذلك<sup>٤</sup> على أمر يعلم أنه لا يقدر على إتيان مكة على حال من الحالات أبقى محرماً حتى يموت؟ أرايتم إن أدخله مرضه ذلك في حال الكبير حتى بلغ من كبره أن صار لا يستطيع أن يحمل إلى مكة في حمل

== قال مالك فيمن اهل بالحج من مكة ثم طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ثم مرض فلم يستطع ان يحضر مع الناس الموقف قال مالك: اذا فاته الحج فان استطاع خرج الى الحل فدخل بعمره فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة لأن الطواف الأول لم يكن نواه للعمرة فلذلك يحمل بهذا وعليه حج قابل والهدى؛ فان كان من غير اهل مكة فأصابه مرض حال بينه وبين الحج فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة حل بالعمرة وطاف بالبيت طوافاً آخر وسعى بين الصفا والمروة لأن طوافه الأول وسعته إنما كان نواه للحج وعليه حج قابل والهدى - انتهى - فظهر من جميع هذا ان المحصر المذكور لا يحل عند اهل المدينة الا بعمرة، كما قال الامام محمد - تدبر.

(١) مرفوع بقوله «يراد» وذلك اشارة الى الحصر، والعذر عام - تدبر.

(٢) هكذا في الأصول، والمعنى: ولا ينزل عما صنع صلى الله عليه وسلم. وقال بعضهم: ولعله «ولا يترك» فصحف، أى: ولا يترك هو ما صنعه صلى الله عليه وسلم.

(٣) كذا في الأصل، وفي الهندية «بكسير» وهو تصحيف.

(٤) أى فيظن، يعنى فيصير كسره ذلك على حالة ويصل اليها أو ينزل ويقاس على امر لا يقدر به الى آخره.

ولا غيره<sup>١</sup> أي يكون هذا حراماً حتى يموت؟ فهذا إن شاء الله أعذر من الذي يحبس العدو، لأن العدو إن حبسه اليوم لم يحبسه الأبد،<sup>٢</sup> وهذا قد جاوز حال<sup>٣</sup> أنه لا يقدر فيها على المضى إلى الكعبة أبداً، وكيف يحل بالطواف وهو لا يقدر عليه! وهل كلف الله نفساً إلا وسعها! مع آثار كثيرة قد جاءت في هذا:

أخبرنا محمد بن عباد بن العوام قال حدثنا الحجاج بن أرطاة عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس وابن الزبير ومروان بن الحكم أجمعوا في أمر سعيد بن حُزابة المخزومي<sup>٤</sup> وكان أصابه جدرى وحصر فأجمعوا<sup>٥</sup>.

(١) كذا في الأصول، ولعل لفظ «في» قبل قوله «غيره» سقط منها - والله اعلم.

(٢) وكان في الأصول «وقد جاز له حاله حال».

(٣) كذا في الأصل، وفي الهندية «أن» - ف.

(٤) هذا هو الصواب «سعيد بن حُزابة المخزومي» بضم الحاء المهملة وفتح الزاى المعجمة فألف فوجدة فهاء - زرقاني شرح الموطأ ج ٢ ص ٢٠٣. وقد وقع في الكتاب «معد بن حُرانة» وهو تصحيف. ورواه مالك من وجه آخر في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن سعيد بن حُزابة المخزومي صرع ببعض طريق مكة وهو محرم فسأل على الماء الذي كان عليه فوجد عبد الله بن عمر وعبد الله ابن الزبير ومروان بن الحكم فذكر لهم الذي عرض له فكلهم امره أن يتداوى بما لا بد له منه ويفتدى، فإذا صح اعتمر فحل من إحرامه ثم عليه حج قابل ويهدى ما استيسر من الهدى - انتهى. وهو مخالف لما في الكتاب كما لا يخفى، وليس فيه: ابن عباس، بل بدله: عبد الله بن عمر، وليس ذكر التحر بل الإحلال بالعمرة.

(٥) قوله «فأجمعوا» مكرر - كما لا يخفى، فأحدهما زائد لا حاجة إليه، لكن هكذا هو في جميع الأصول.

تلى أن يبعث بهدى فينحر عنه ويحل<sup>١</sup> .

أخبرنا محمد قال أخبرنا عباد بن العوام قال أخبرنا الحجاج بن أرطاة عن من سمع<sup>٢</sup> عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي بن أبي طالب مثل قول ابن عباس وابن الزبير في المحصر<sup>٣</sup> .

(١) قد عرفت أن سياق هذا الأثر يخالف ما في موطأ مالك: والأثر من طريق مالك رواه البيهقي في ج ٥ ص ٢٢٠ من سننه؛ قال الإمام محمد في باب المحصر ص ٢٣٧ من الموطأ بعد أثر ابن عمر رضي الله عنهما: بلغنا عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه جعل المحصر بالوجع كالمحصر بالعدو فسل عن رجل اعتمر فنشه حية فلم يستطع المضى فقال ابن مسعود: ليعث بهدى ويواعد أصحابه يوم أمار فإذا نحر عنه الهدى حل وكانت عليه عمرة مكان عمرته، وبهذا تأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعامة من فقهاءنا - انتهى - والبلاغ المذكور سياق في الكتاب .

(٢) هو مبهم لا أدري من هو، ومن الرواة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ابنه عيسى وابن ابنه عبد الله بن عيسى وعمرو بن ميمون والشعبي والبناني والحكم وحصين ابن عبد الرحمن وعمرو بن مرة ونجاشد ويحيى الجزار و هلال الوزان ويزيد بن أبي زياد والشيباني والمنهال وعبد الملك بن عمير والأعشى واسماعيل بن أبي خالد وجماعة - كما في التهذيب - وابن أرطاة روى عن الشعبي وطبقته - كما في ترجمته، فلا يضر إبهامه، إلا أنه صاحب تدليس وارسال .

(٣) قال الحافظ الطحاوي في ج ١ ص ٤٣٢ من شرح الآثار: حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا يحيى بن سعيد القطان عن الأعشى عن إبراهيم عن علقمة واثموا الحج والعمرة لله فإن احصرتم فما يستيسر من الهدى؛ قال: إذا احصر الرجل بعث الهدى، « ولا تخلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله. فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه فثدي من صيام أو صدقة أو نسك، فصيام ثلاثة أيام، فإن عجل لخلق قبل أن يبلغ الهدى محله. »

أخبرنا<sup>١</sup> محمد قال أخبرنا<sup>٢</sup> حسين بن حسان الأسدي<sup>٣</sup> قال حدثنا عمارة

= فعليه فدية من صيام او صدقة او نسك صيام ثلاثة ايام او تصدق على ستة مساكين، كل مسكين نصف صاع والنسك شاة فاذا امن بما كان به، «فمن تمتع بالعمرة الى الحج» فان مضى من وجهه ذلك فعليه حجة، وان اضر العمرة الى قابل فعليه حجة وعمره، «وما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج» آخرها يوم عرفة، «وسبعة اذا رجعت»؛ قال: فذكرت ذلك لسعيد بن جبيرة فقال: هذا قول ابن عباس - وعقد ثلاثين؛ حدثنا ابو شرح محمد بن زكريا بن يحيى قال ثنا الفريابي قال ثنا سفيان الثوري عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة انه قال في قول الله عز وجل لنا «فان احصرتم» قال: من حبس او مرض، قال ابراهيم: لحدثت به سعيد بن جبيرة فقال: هكذا قال ابن عباس رضي الله عنهما، فهذا ابن عباس لم يجعل الحل من احرامه بالاحصار حتى ينحر عنه الهدى، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: من كسر او عرج فقد حل؛ فدل ذلك ان معنى «قد حل» عنده اى: له ان يحل، على ما ذهبنا اليه في ذلك. وقد روى ذلك عن غير ابن عباس من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ايضا - انتهى.

(١-١) قوله «محمد قال أخبرنا» ساقط من الاصول فزدته على ما يقتضى المقام. وخرجه البيهقي من طريق ابى عبيد: ثنا عباد بن العوام عن ابان بن تغلب عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه عن عبد الله - هو ابن مسعود رضي الله عنه - في الذي لدغ وهو محرم بالعمرة فأحصر فقال عبد الله: ابعثوا بالهدى واجعلوا بينكم وبينه يوم امار فاذا دبح الهدى بمكة حل هذا. قال ابو عبيد: قال الكسائي: الامار: العلامة التي يعرف بها الشيء، يقول: اجعلوا بينكم يوما تعرفونه لكيلا تختلفوا - انتهى.

(٢) كذا في الاصول، والظن الغالب أنه هشام بن حسان الأزدي القردوسي ابو عبد الله البصري وهو من شيوخ الامام محمد، كما مر في باب الوضوء من القبلة =



ابن عمير<sup>١</sup> عن عبد الرحمن بن يزيد<sup>٢</sup> قال: خرجنا عمارا فلدغ صاحب لنا<sup>٣</sup> بذات السفوق<sup>٤</sup> فلم نقدر على حمله فخرجنا ننظر الطريق هل نرى أحدا فنسأله فإذا نحن بعبد الله بن مسعود رضى الله عنه فقلنا: يا أبا عبد الرحمن! إنا خرجنا عمارا فلدغ صاحب لنا بذات السفوق! قال: فليبحث بهدى واجعلوا بينكم وبينه يوما يَل فيه ثم عليه الغمرة إذا برأ.

== و باب مس الذكر و باب المسح على الخنثين و غيرها من الأبواب، فصحف « هشام » و صار « حسين » - و الله اعلم .

(١) هو التيمى من بنى تميم الله بن ثعلبة، كوفى، رأى عبد الله بن عمر، من رجال الستة -- تهذيب .

(٢) هو النخعي - مضى مرارا .

(٣) يقال له « عمير بن سعيد » - كما في آثار الطحاوى و غيره .

(٤) هو . وضع ذات الطرق، و هو معنى « السفوق » - كما في صحاح الجوهري، و في آثار الطحاوى « بذات التانين » و هو جمع « تين » و هو الحية، أى : موضع كثير الحيات القاتلة .

(٥) و كان فى الأصل « و نسأله » بالواو . قال الطحاوى : حدثنا فهد قال ثنا على بن معبد ابن شداد العبدى صاحب محمد بن الحسن قال ثنا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن ابراهيم عن علقمة قال : لدغ صاحب لنا بذات التانين و هو محرم بعمره فشق ذلك علينا فلقينا عبد الله بن مسعود فذكرنا له امره فقال : يبحث بهدى و يواعد اصحابه موعدا فإذا نحر عنه حل . حدثنا فهد قال ثنا على قال ثنا جرير عن الأعمش عن عمارة ابن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد قال : قال عبد الله : ثم عليه عمرة بعد ذلك . حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا أبو عوانة عن سليمان الأعمش - فذكر باسناده مثله . حدثنا ابن مرزوق قال ثنا بشر بن عمر قال ثنا شعبة عن الحكم قال سمعت ابراهيم ==

اخبرنا محمد قال اخبرنا عمر بن ذر الهمداني قال: سألت مجاهدا عن الرجل يعرض له العرض فيحبسه من الكسر<sup>١</sup> أو المرض فيبعث بهديه ويواعده يوما يحل فيه ولا يبلغ الهدى في ذلك اليوم ويحل هو قال: يهدي هديا مع هديه لأنه حل قبل أن يبلغ الهدى محله؛ قلت: فإن ضل هديه؟ قال: فعليه هدى مكان هديه<sup>٢</sup>.

اخبرنا محمد قال اخبرنا محمد بن خازم<sup>٣</sup> عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة في قوله تعالى «وأتموا الحج والعمرة لله» قال: هي في قراءة عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه: «وأتموا الحج والعمرة [لله]» إلى البيت، قال:

يحدث عن عبد الرحمن بن يزيد قال: اهل رجل من النخع بعمره يقال له «عمير بن سعيد» فلدغ فينبأ هو صريع في الطريق اذ طلع عليهم ركب فيهم ابن مسعود فسألوه فقال: ابشوا بالهدى واجملوا بينكم وبينه يوما اماره فاذا كان ذلك فليحل قال الحكم: وقال عبارة بن عمير - وكان حدثك به عن عبد الرحمن بن يزيد ان ابن مسعود قال: وعليه العمرة بن قائل. قال شعبة: وسمعت سليمان حدثه به مثل ما حدث به الحكم سواء - انتهى.

(١) وكان في الأصول «عمرو» تصحيف، والصواب «عمر» وهو معروف مشهور.  
(٢) كذا في الأصل، ووقع في الهندية «الكبر»، و الأرجح ما في الأصل لأنه ورد في المرفوع «من كسر أو مرض» كما هو عند الدارقطني والبيهقي والطحاوي.  
(٣) كذا في الأصل، وفي الهندية «هدى» بدون الضمير المجرور.

(٤) بالخاء والراء المعجمتين بينهما الف وفي آخرهميم، وهو ابو معاوية الضير الكوفي - كما هو في ج ٩ ص ١٣٧ من التهذيب. وكان في الأصول «حازم» بالخاء المهملة - وهو خطأ.

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه.

لا تجاوز بالعمرة البيت؛ قال<sup>١</sup> «فإن أحصرتم [فما استيسر من الهدى]<sup>٢</sup>، قال<sup>٣</sup>: إذا أهل بالحج فأحصر بعث بما استيسر من الهدى شاة، فإن هو عجل قبل أن يبلغ الهدى محله فخلق رأسه وتداوى<sup>٤</sup> كان<sup>٥</sup> عليه فدية من صيام أو صدقة أو نسك، فالصيام ثلاثة أيام، والصدقة ثلاثة أصع لسته مساكين لكل مسكين نصف صاع، والنسك شاة؛ قال<sup>٦</sup> «فاذا آمنتم، قال<sup>٧</sup>: فاذا برأ [بما كان به]<sup>٨</sup> فمضى<sup>٩</sup> من وجهه ذلك حتى يأتى البيت حنل من حجه بعمرة وكان عليه الحج من قابل، وإن رجع ولم يتم<sup>١٠</sup> إلى البيت

(١) أى الله عز وجل .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٣) أى علقمة بن قيس، وما فى بعض النسخ «قال محمد» خطأ فى الموضعين .

(٤) كذا فى الأصل وهو الصواب، كما هو فى آثار الطحاوى، وكان فى الهندية «عمل» وهو تصحيف .

(٥) كذا فى الأصل، ولعل الصواب «أو تداوى» .

(٦) وقع فى الأصل «وكان» بالواو وليس بصواب .

(٧) أى الله عز وجل، والفرق بين هذا ورواية الطحاوى فى بعض الالفاظ لا يخفى عليك بما سبق من رواية الطحاوى فى الحاشية .

(٨) أى علقمة، والقائل الأصلى ابن مسعود رضى الله عنه لأن هذا كله فى تفسيره .

(٩) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه، وإنما زدناه من آثار الطحاوى، وعبارته: فاذا أمن بما كان به فن تمتع بالعمرة إلى الحج فإن مضى - الخ .

(١٠) كذا فى الأصل، وفى الهندية «ومضى» بالواو .

(١١) هكذا فى الأصول، يبنى؛ ولم يقصد البيت . وما فى آثار الطحاوى أوضح =

من وجهه كان عليه لحجة وعمره دم و دم لتأخير العمره ، فان خرج متمتعا في أشهر الحج كان عليه ما استيسر من الهدى شاة ، فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع ' قال محمد : وقال إبراهيم : آخرها يوم عرفة - يعني الثلاثة . قال : وقال إبراهيم : ذكرت ' ذلك لسعيد فقال : هكذا قال ابن عباس رضى الله عنهما في هذا كله .

أخبرنا محمد قال أخبرنا [بكير] ' بن عامر البجلي عن إبراهيم النخعي في المحصر الذى يهل بعمره أو حجة أو بهما جميعا ثم يحبسه عن البيت مرض أو شيء لا يملكه \* فليقسم حراما حيث أصابه ذلك أو ليرجع

== فى المقصود : فمن تمتع بالعمره الى الحج فان مضى من وجهه ذلك فعليه حجة وان اخر العمره الى قابل فعليه حجة وعمره و ما استيسر من الهدى .  
(١) وقد عرفت أن الطحاوى أخرج الحديث هذا فى آثار رواه عن يزيد بن سنان عن يحيى بن سعيد القطان عن الأعمش به مثله .

(٢) هكذا فى الأصول ، وفى آثار الطحاوى « فذكرت » بالفاء .

(٣) كذا فى آثار الطحاوى ، وكان فى الأصول « وقال » . اعلم ان الاطعام الذى ذكر فى الفدية لكل مسكين نصف صاع إنما هو باعتبار الجنس عندنا ، فان كان من البر فنصف صاع لكل مسكين ، وان كان من الشعير ونحوه فصاع لكل مسكين - فانه واستقيم ؛ و بعض الناس اجراه على ظاهره فقال فى جميع الاجناس بالنصف .  
(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول . و بكير بن عامر البجلي قد مر غير مرة فى الكتاب .

(٥) اثر إبراهيم رواه الامام ابو يوسف فى رقم ٤٩٧ من آثاره ص ١٠٣ فى باب المحصر : قال حدثنا يوسف عن أبيه عن ابى حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال فى المحصر الذى يهل بالعمره أو بالحج أو بهما جميعا ثم يصليه مرض أو أمر يحبسه بما لا يملكه عن ==

[إلى أهله] 'إن شاء لا يحل منه شيء، ثم ليبحث 'بشمن هدى' إن كان أهل بالعمرة وحدها أو بالحج وحده، وإن كان أهل بهما جميعا بحث [بهديين أو] 'بشمن هديين ثم يواعد صاحبه اليوم الذي ينحر فيه الهدى، فإذا كان ذلك اليوم حل، وكانت عليه إن كان أحرم بالعمرة وحدها عمرة [وإن كان أهل بالحج وحده فعليه عمرة وحجة] 'وإن كان أحرم بهما مكان عمرته جميعا فعمرتان وحجة' من عام قابل .

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في رجل قدم معتمرا في أشهر الحج فقضى عمرته ثم أهل بالحج من مكة ثم كسر أو أصابه أمر لا يقدر [على] \* أن يحضر مع الناس الموقف قال: لا يكون الرجل محصرا بمكة يحمل حتى يشهد الموقف، فإن لم يفعلوا ذلك حتى يطالع الفجر من يوم النحر فقد فاتته

== البيت: فليقم مكانه ذلك حراما أو ليرجع إلى أهله إن شاء ولكن لا يحل منه شيء، ثم يبحث بهدى أو بشمن هدى إن كان أهل بالحج وحده أو بالعمرة وحدها، وإن كان أهل بهما جميعا بحث بهديين أو بشمن هديين، ثم واعد أصحابه اليوم الذي ينحر فيه الهدى فإذا كان ذلك اليوم حل، وإن كان أهل بالعمرة وحدها فعليه عمرة مكان عمرته، وإن كان أهل بالحج وحده فعليه عمرة وحجة، وإن كان أهل بهما جميعا فعليه عمرتان وحجة . قال حماد: وسألت سعيد بن جبير فلم يخالف إبراهيم في شيء من الحج - انتهى . نقله لتعلم الفرق بين التماثلها ويعينك في فهم المراد به .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه فزيد .

(٢-٢) وقد عرفت أن في آثار أبي يوسف 'بهدي أو بشمن هدى' .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وإنما زذناه من آثار أبي يوسف ولا بد منه .

(٤) كذا في الأصل، وفي الهندية 'وحج' .

(٥) ما بين المربعين زيد من الموطأ .

الحج، وليطف بالبيت أو يطاف به إن لم يقدر وبالصفا والمروة، ثم يحل وعليه الحج من قابل، والهدى عليه .

وقال أهل المدينة: إذ كسر أو أصابه أمر لا يقدر على أن يحضر مع الناس الموقف أقام حتى إذا برأ<sup>١</sup> خرج إلى الحل على ذلك الإحرام ثم يرجع إلى مكة فطاف بالبيت وبين الصفا والمروة ثم يحل ثم عليه الحج من قابل والهدى .

وقال محمد: ولِم كان عليه الخروج إلى الحل وهو محرم على إحرامه الأول؟ هل أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي فاته الحج أن يرجع إلى الحل؟ [و] قد روى فقيهم مالك بن أنس<sup>٢</sup> أن

(١) وكان في الأصل «برئ» وعبرة الموطأ قد نقلت برمتها من قبل - فتذكرها .

(٢) الراو ساقط من الأصول .

(٣) رواه مالك في باب هدى من فاته الحج عن يحيى بن سعيد أنه قال: أخبرني سليمان بن يسار أن أبا أيوب الأنصاري خرج حاجاً حتى إذا كان بالنازية من طريق مكة اضل راحله، وأنه قدم على عمر بن الخطاب يوم النحر فذكر له ذلك فقال عمر: اصنع ما يصنع المعتمر، ثم قد حلت، فإذا أدركك الحج قابلاً فاحجج واهد ما استيسر من الهدى . مالك عن نافع عن سليمان بن يسار: أن هبار بن الأسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب ينحر هديه فقال: يا أمير المؤمنين! أخطأنا عدة كنا نرى أن هذا اليوم يوم عرفة! فقال عمر: اذهب إلى مكة فطف أنت ومن معك وانحروا هدياً إن كان معكم ثم احلقوا أو قصروا وارجعوا، فإذا كان عام قابل لحجوا واهدوا، فن لم يحج فصيماً ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع - انتهى . و أثر هبار بن الأسود أخرجه الإمام محمد بن طريق مالك في باب الرجل يفوته الحج من الموطأ ص ٢١١، ثم قال: وهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا إلا في =

هبار<sup>١</sup> بن الأسود و أبا أيوب الأنصاري أمرهما عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين فاتهما الحج و أتيا يوم النحر أن يحلا بعمره ثم يرجعان حلان حتى يحجا عاما قابلا<sup>٢</sup> و لم يأمرهما أن يخرججا إلى الحل<sup>٣</sup> وإنما أتياه يوم النحر و هو في الحرم: إما بجمع و إما بمنى و إما بين ذلك فكل ذلك حرم<sup>٤</sup>.

### باب الاحصار بالعدو

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: الاحصار بالعدو كالاحصار بالمرض<sup>٥</sup>

= خصلة واحدة لا هدى عليهم في قابل و لا صوم<sup>٦</sup> و كذلك روى الأعمش عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد قال: سألت عمر بن الخطاب عن الذي يفوته الحج فقال: يحل بعمره و عليه الحج من قابل<sup>٧</sup> و لم يذكر هديا، ثم قال: سألت بعد ذلك زيد بن ثابت فقال مثل ما قال عمر. قال محمد: و بهذا نأخذ، و كيف يكون عليه هدى فإن لم يجد فالصيام و هو لم يتمتع في أشهر الحج! انتهى. و لعل ما قاله عمر من الهدي. الصيام في رواية مالك محمول على التدب و الاستحباب، كيف و فيه حديث ابن عمر و حديث ابن عباس مرفوعا<sup>٨</sup> أخرجهما الدارقطني: و وقف بعرة بليل فقد أدرك الحج، و من فاته عرفات بليل فقد فاته الحج فليحل بعمره و عليه الحج من قابل. و تكلم فيه الدارقطني - و راجع ج ٢ ص ١٤٥ من نصب الراية.

(١) بفتح الهاء و تشديد الموحدة آخره راء مهملة، ابن الأسود بن المطلب القرشي، صحابي شهير، أسلم بعد فتح مكة و حسن إسلامه<sup>٩</sup> و هذا هو الصواب كما في الموطئين ج ٢ ص ٢٠٣ و ص ٢٣٠ من الزرقاني و تجريد الصحابة ج ٢ ص ١٢٦ و نصب الراية ج ٣ ص ١٤٦ و التعليق ص ٢١١ على الموطأ و غير ذلك من الكتب، و وقع في الأصول هناد، بالنون و الدال و هو خطأ فاحش.

(٢) و قد علمت أنه اتاه و هو كان بمنى ينحر، و قول الامام محمد على أرفاء العنان.

(٣) و في ج ٥ ص ٢١٩، الجوهر التقى على سنن البيهقي: قلت: ذهب ابن مسعود =

وأيما رجل أهل<sup>١</sup> بعمرة فأحصر بعدو حبسه عن البيت فإنه يبعث بهدى  
 وعطاء وجمهور أهل العراق و أبو ثور في رواية : ان الاحصار يكون بالمرض -  
 كذا في الاستذكار ، و اكثر أهل اللغة على : ان الاحصار بالمرض و الحصر  
 بالعدو ؛ و فوجب استعمال اللفظ في حقيقته و هو المرض ، و يدخل العدو فيه  
 بالمعنى ، و لما كان سبب نزول الآية العدو و عدل عن لفظ الحصر المختص بالعدو الى  
 الاحصار المختص بالمرض دل على انه اريد باللفظ ظاهره و هو المرض ، و لما حل عليه  
 السلام و أمر به أصحابه دل على أن الحصر من حيث المعنى كذلك ، و ايضا لما جاز  
 الاحلال بالعدو لتعذر الوصول الى البيت و ذلك المعنى موجود في المرض ساواه في  
 حكمه ، و لهذا لو حبس في دين او غيره فتعذر وصوله كان كالحصر ، و لو منعها من  
 حج التطوع بعد الاحرام جاز لها الاحلال - انتهى . و لعل الامام لهذا جعل الاحصار  
 بالمرض اصلا و الاحصار بالعدو فرعا و قال : الاحصار بالعدو كلاحصار بالمرض -  
 تأمل . لكن امام العصر و شيخ الحديث رحمه الله لم يرض بالفرق بينهما و قال في  
 فيض الباري ج ٣ ص ١٢٨ : الاحصار عندنا و عند جماعة من السلف و أهل اللغة  
 عام للمرض و العدو كما نقل عن الفراء ايضا ، و ادعى البعض بأن « المحصر » لا يقال  
 إلا في المرض ، و في العدو يقال « محصور » لا « محصر » ، و ليس بجيد فان الآية حيثئذ  
 تقتصر على المرض مع انها نزلت في العدو بالاتفاق ، نزلت في قصة الحديدية و لم يكن  
 صلى الله عليه و سلم مريضا . و اللفظ قد يشتهر في نوع الجنس ثم يرد استعماله في نوع  
 آخر من ذلك الجنس او في الجنس بدينه فيجعل الناس مقابلا ، كلاحصار فائه  
 عام في المرض و العدو الا انه اشتهر الاحصار في المرض و الحصر في العدو حتى  
 ذهب أوهام العامة أنهما متقابلان و ليس كذلك ، و القرآن انما اخذ في النظم اللفظ  
 العام لئلا يختص الحكم بالعدو و يعم للمرض و العدو كليهما - اهـ . وفيه زيادة فراجعه .  
 (١) كذا هو في الأصل ، و وقع في الهندية « يهل » .



يحل به ، فإذا نحر عنه حل ، وكانت<sup>١</sup> عليه عمرّة مكان عمرته .  
وقال أهل المدينة : من أحصر عدو وهو مجرم فانه يُنحر عنه الهدى  
[ ويحلّ رأسه حيث حبس ]<sup>٢</sup> ويحل [ من كل شيء ]<sup>٣</sup> ولا شيء عليه ،  
وإن كان لا يقدر على أن يبعث هديه إلى الحرم نحره في موضعه وحل  
به ولم يكن عليه قضاء لأحرامه ، وذلك<sup>٤</sup> حجاً كان أو عمرّة<sup>٥</sup> .

وقال محمد : لا يجزى أن ينحر هديه ولا يكون به حلالاً حتى ينحر  
في الحرم : بلغنا<sup>٦</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نحر هديه يوم

(١) كذا في الأصل ، و في الهندية « كان » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زدناه من الموطأ .

(٣ ٢) . كان في الأصل « حج كان أو عمرّة » .

(٤) هذا البلاغ سيأتي مختصراً آخر الباب . قال الطحاوي في ج ١ ص ٤٢٧ من  
كتابه : حدثنا إبراهيم بن داود قال ثنا نخول بن إبراهيم بن نخول بن راشد عن  
اسرائيل عن مجزأة بن زاهر عن ناجية بن جندب الأسلمي عن أبيه - وفي الجوهر النقي :  
عن ناجية بن كعب الأسلمي أنه أتى - النخ . أخرجه النسائي بسند صحيح - اهـ . ولعله هو  
الصحيح قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم حين صد الهدى فقلت : يا رسول الله ! أبعث  
معي الهدى فلا نحره في الحرم : قال : فكيف تأخذ به ؟ قلت : آخذ به في أودية  
لا يقدرون على فيها ! فبعثه معي حتى نحرته في الحرم . قال الطحاوي : فقد دل هذا  
الحديث أن هدى النبي صلى الله عليه وسلم ذلك نحر في الحرم وكان النبي صلى الله عليه  
وسلم بالحديبية وهو يقدر على دخول الحرم ! قالوا : ولم يكن صد الا عن البيت .  
حدثنا ابن أبي داود قال ثنا سفيان بن بشر الكوفي قال ثنا يحيى بن أبي زائدة عن محمد  
ابن اسحاق عن الزهري عن عروة عن المسور : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم =

الحديبية في الحرم؛ فليس يجزى 'محصرًا نحر الهدى أو ذبحه' في غير الحرم لأن الله تعالى يقول في كتابه 'هديا بالغ الكعبة'، فلا يكون الهدى حتى يبلغ الحرم، وذلك تفسير قوله 'بالغ الكعبة'، فأما قول أهل المدينة: فلا قضاء عليه؛ فكيف قالوا ذلك وإنما رجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الحديبية على شرط المشركين أنه يرجع عامهم هذا ثم يعود من قابل ثم يدخل مكة بأحرام ويخلون له البيت ثلاثاً فانما كانت العمرة

= كان بالحديبية خباؤه في الحل ومصلاه في الحرم؛ فثبت أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن صد عن الحرم وأنه قد كان يصلي في الحرم، ولا يجوز في قول أحد من العلماء لمن قدر على دخول شيء من الحرم أن ينحر هديه دون الحرم؛ فلما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي في الحرم استحال أن يكون نحر الهدى في غيره لأن الذي يبيح نحر الهدى في غيره إنما يبيحه في حال الصد عنه لا في حال القدرة عليه - انتهى بتغير ما .

#### اطلاع

قد نقل في الجوهر النقي ج ٥ ص ٢٢٧ من سنن البيهقي ما أسنده الطحاوي عن المسور وكلامه المذكور، ثم نقل حديث ناجية بن كعب الأسلمي من سنن النسائي وقال: إسناده صحيح، ثم قال: وفي الباب الذي بعد هذا الباب من كلام ابن عباس ما يدل على ذلك. وفي مصنف ابن أبي شيبة: ثنا أبو إسامة عن أبي العباس عن عطاء قال: كان منزل النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية في الحرم. وفي الاستذكار: قال عطاء وابن إسحاق: لم ينحر عليه الصلاة والسلام هديه يوم الحديبية إلا في الحرم - اهـ .

(١-١) وكان في الأصل 'محصر نحر الهدى أو ذبح'، وفي الهندية 'محصر يحل بهدى أو بذبح'؛ 'محصر' كان بالرفع وكذلك 'ذبح' من غير ضمير، ولعل الصواب ما في الأصل إلا ما صحف فصح، و'محصر' و'ذبح' تصحيف من الناسخ، والله أعلم - ف .

الثانية من قابل قضاء لعمره الحديبية ؛ هذا ما عليه الفقهاء إنهم قالوا : إنما جعل<sup>١</sup> العمرة العام الثاني مكان عمرة الحديبية ، وكانت تسقى « عمرة القضاء » وفي هذا آثار كثيرة :

أخبرنا محمد قال أخبرنا مسعر بن كدام قال سمعت حمادا<sup>١</sup> يقول : قال لي إبراهيم النخعي : سل سعيد بن جبير عن المحصر فسأله فقال مثل قول إبراهيم ؛ قلت : يا حماد ؛ وما قال ؟ قال : كما سمعتم أقول ؛ قال : وسعيد يقول : إذا أحرم بحجة و عمرة بعث بهديين أو بثمان هديين ، فإذا كان يوم النحر حل و كانت عليه عمرتان وحجة ، وإذا أحرم بحجة فإذا كان يوم النحر حل<sup>٢</sup> و كانت عليه عمرة وحجة .

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن عمر الأسلمي<sup>٣</sup> قال أخبرنا

(١) كذا في الأصول ، و الأنسب « جعلت » ، و جاز « جعل » - ف .

(٢) هو ابن أبي سليمان الفقيه الكوفي ، شيخ أبي حنيفة - رحمهما الله .

(٣) كذا في الأصل ، و لفظ « حل » ساقط من الهندية .

(٤) هو محمد بن عمر بن واقد الأسلمي مولاهم ، أبو عبد الله المدني القاضي ، أحد الأعلام ، تكلموا فيه حتى قالوا : كذاب ، متروك الحديث . قال ابن سعد : كان عالما بالمغازي و السيرة و الفتوح و اختلاف الناس في الحديث و الأحكام و اجتماعهم . وقال الخطيب : و هو من طبق الأرض ذكره ، و كان جوادا كريما مشهورا بالسخاء . و عن الحربي : كان أعلم الناس بأمر الاسلام ، أمين الناس على الاسلام . و عن الزبيرى : ما رأيت مثله قط . و عن الدراوردي : انه أمير المؤمنين في الحديث . و عن الصغاني : لو لا انه عندي ثقة ما حدثت عنه . و عن الزبيرى : ثقة مأمون ؛ و كذا قال =

١ 'معمر بن راشد' 'عن ابن أبي نجيح' عن مجاهد عن ابن مسعود رضى الله عنه قال: من أحصر بالحج فليعتق ٢ يهدى فإذا نحر الهدى حلّ و عليه حجة و عمرة، فإن مضى و قضى عمرته فعليه الحج من قابل، وإن أخر عمرته حتى يعتمرها في أشهر الحج ثم أقام حتى خرج فعليه الهدى .

أخبرنا محمد قال أخبرنا ابن المبارك عن 'معمر بن راشد' 'عن ابن أبي نجيح' عن مجاهد عن ابن مسعود رضى الله عنه قال: إذا أحصر

= المثنى و أبو يحيى الأزهرى و أبو عبيد . ولد سنة ثلاثين و مائة، و خرج الى بغداد سنة ثمانين . ثم خرج الى الشام، ثم رجع و أقام ببغداد إلى أن قدم المأمون من خراسان فولاه القضاء بالسكر، فلم يزل قاضياً حتى مات في ذى الحجة سنة سبع و مائتين . روى له ابن ماجه حديثاً واحداً . قد بسطه الحافظ في ترجمته من ج ٩ ص ٣٦٣ الى ص ٣٦٨ من التهذيب .

(١-١) و في الأصل 'معمر عن راشد' و هو خطأ مصحف، و الصواب 'معمر ابن راشد'، و هو الأزدي الحداني مولاهم، أبو عروة بن ابى عمرو البصرى . سكن اليمن، و شهد جنازة الحسن البصرى، من رجال الستة - ج ١٠ ص ٢٤٣ من التهذيب و قد مر من قبل فراجع .

(٢-٢) و في الأصل 'عن ابى نجيح'، و هو خطأ، و الصواب 'عن ابن ابى نجيح'، و هو عبد الله بن ابى نجيح يسار الثقفى، أبو يسار المسكى، مولى الأحنس بن شريق، من رجال الستة، روى عن ابيه و نطاء و مجاهد - كما في ج ٦ ص ٥٤ من التهذيب .

(٣) كذا في الهندية، و كان في الأصل 'فيعت' .

(٤) كذا في الأصل، و في الهندية 'يجج' .

[ الرجل ] ' وهو حاج حل ' على عمرة وحجة - هـذا قول أبي حنيفة  
وقولنا . فأما ما ' قال أهل المدينة ' لا قضاء ' عليه ، فليس بشيء ، \* والجمع  
على \* خلاف ما قالوا .

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن عمر الأسلمي ' قال أخبرني ابن أبي ذئب ' ٢

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٢) كذا في الأصل ، و وقع في الهندية ' حصل ، مكان ' حل ، و هو تصحيف .

(٣) لفظ ' ما ' ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٤) كذا في الأصل ، و في الهندية ' لا شيء .

(٥ - ٥) و كان في الأصل ' والمجمع عليه ، و في الهندية ' الجمع عليه ، والصواب

' والجمع على .

(٦) هو الواقدي - كما سبق . قال الذهبي في ج ٣ ص ١١١ من الميزان : وقد وثقه

جماعة فقال محمد بن اسحاق الصغاني : والله لو لا عندي ثقة ما حدثت عنه . وقال

مصعب : ثقة مأمون . وقال يزيد بن هارون : الواقدي ثقة . وكذا وثقه أبو عبيد .

وقال إبراهيم الحربي : من قال : ان مسائل مالك وابن أبي ذئب تؤخذ من أوثق

من الواقدي فلا تصدقه . وكان حفظه أكثر من كتبه ، ولما تحول من الجانب

الغربي يقال : انه حمل كتبه على عشرين ومائة ورقة ، وقيل : كان له ستمائة قطر

كتب - اه . قلت : وهو من اقران الامام محمد وقد روى عنه كثيرا - ف .

(٧) وهو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن ابي ذئب القرشي العامري ،

ابو الحارث المدني ، من رجال الستة - كما في ج ٩ ص ٣٠٣ من التهذيب . وهو

من شيوخ الامام محمد رحمه الله - كما في الموطأ والحجّة ، وقد وهم صاحب التعليق

المعجم في باب بيع الحيوان من الموطأ حيث ظنه غيره - فتنه .

قال سمعت<sup>١</sup> ابن شهاب<sup>٢</sup> يقول: شرك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أصحابه في الهدى يوم الحديبية وأمرهم أن ياتمروا في قابل قضاء لعمرتهم<sup>٣</sup>.

(١) تصريح بسماعه من ابن شهاب الزهري، وقد اختلفوا: قال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: سمع ابن أبي ذهب من الزهري؟ قال: نعم سمع منه، قلت: انهم يقولون لم يسمع منه؟ قال: قد سمع من الزهري. وقال عمرو بن علي الفلاس: ابن أبي ذنب في الزهري أحب إلى من كل شامي - كذا في التهذيب.

(٢) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، أحد الأئمة الأعلام، وعالم الحجاز والشام، من رجال الستة، تابعي لثلاثة من الصحابة وسمع منهم، وقد انكب تابعيته بعض قاصري الأنظار في رسالة متبعا لهواه فرددت عليه في رسالة مسماة: «دفع الارتباب عن تابعية ابن شهاب»، وقد طبعت مع رسالتي «التحقيق التام في حديث إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام»، ومعهما رسالة أخرى لـ «الشمم الحيدري للعطر العنبري في الأذان المنبري».

(٣) والحديث ليس بمفضل فإن الزهري رواه عن عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان بن يحيى أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث. رواه البخاري في أول الشروط من الصحيح، والحديث بطوله رواه في باب الشروط في الجهاد والمصالحة ج ١ ص ٣٧٧، وأخرجوه مختصرا ومطولا في كتبهم، وراجع باب الاشتراك في الهدى ج ٥ ص ٢٣٥ من سنن البيهقي وفيه حديث الزهري من طريق محمد بن اسحاق في اشتراك الرجل في الهدى زمن الحديبية.

#### اطلاع

قال في الجوهر النقي على البيهقي ج ٥ ص ٢١٨ في باب لا قضاء على المحصر ذيل اثر ابن عباس: إنما البدل على من نقض حجة بالتلذذ، فأما من حبسه عدرا وغير ذلك فإنه يحل ولا يرجع - النسخ. قلت: هذا الأثر وإن دل على ما ذكره فإنه يدل أن =

قال<sup>١</sup>: فعجبا لقول أهل المدينة: لا قضاء لمن<sup>٢</sup> أحصر بالعدو! وهذه أحاديثهم تدل على غير ذلك. قال: وكان ابن أبي ذئب وابن شهاب عندهم غير متهمين في حديثهم .

= الهدى لا يذبح به الا في الحرم - كما سبق الوعد به في الباب السابق ، و قد اوجب على المحصر القضاء المراقبون ومجاهد وعكرمة والنخعي والشعبي والطبري استدلالا بأنه عليه الصلاة والسلام واصحابه اعتمرُوا في العام المقبل قضاء لتلك العمرة ، ولذلك سميت « عمرة القضاء » ، ولحديث الحجاج بن عمرو المذكور فيما بعد في باب الاحلال بالاحصار بالمرض ولفظه « من كسر أو عرج فقد حل و عليه أخرى » و عن ميمون بن مهران قال : خرجت معتمرا عام حاصر اهل الشام ابن الزبير بمكة و بعث معي رجال من قومي يهدى فلما اتهمنا الى اهل الشام منعونا ان ندخل الحرم فتحررت الهدى بمكاني ثم احللت ثم رجعت ، فلما كان من العام المقبل خرجت لأقضى عمرق فأتيت ابن عباس فسأته فقال : ابدل الهدى . فان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر اصحابه ان يدلوا الهدى الذي نحرُوا عام الحديبية في عمرة القضاء - اخرجه ابو داود في سننه بسند حسن . قال الخطابي : من اوجبه - يعنى القضاء - فانه يلزمه بدل الهدى لقوله عز وجل « هديا بالغ الكعبة » ، و من نحر الهدى في الموضع الذى احصر فيه و كان خارجا من الحرم فان هديه لم يبلغ الكعبة فيلزمه ابداله او ابلاغه الكعبة : و في الحديث حجة لهذا القول - انتهى .

(١) وكان في الأصول « قالوا » و الصواب « قال » و القائل الامام محمد - كما لا يخفى فلا بد من الافراد ، و يشهد له « قال » الثانى الآتى بعده .

(٢) كذا في الأصول ، و الوجدان يحكم بأن الصواب « على من » - و العلم عند الله .

## باب نكاح المحرم

(١) اعلم ان العلماء قد تكلموا من الفريقين نقضا و ابراما في جوازِهِ وعدمه، وقد قال الله تعالى « فلا رفث و لا فسوق و جدال في الحج، فمن لم يرفث و لم يفسق و لم يجادل مع رفقاته و اجابته في هذا السفر و اتى العبادة بوجهها منقطعاً عن العلائق النفسانية و الخارجية فقد اتى بحج مبرور ليس له جزاء الا الجنة، كما جاء به الحديث، فقصد الشريعة في هذه العبادة ذهاباً و اياباً التبتل و الانقطاع الى الله تعالى بشرائه و جوارحه و عدم تحدث نفسه بشيء سوى ذكره، فان الحج في العمر مرة واحدة، و سواء من العبادات يتكرر في السنين و الشهور و الايام، فيمكن تدارك ما اخل فيها المكلف من النقصان و الكراهة و نحوهما من الامور، فالمحرم في شغل عن مباشرة العقود التي توجب شغل خاطره عما هو بصدد من اداء المناسك لاسيما عقود الانكحة و مباشرتها لنفسه او لغيره، و حداثة عهده بالنكاح يخالف التبتل الى الله الذي فيه جزاء الى الله تعالى و صراخ بالتلبية لا غير او التهليل و التحميد و التسبيح و التكبير و الادعية و غير ذلك مما يتعلق به آداباً و سنناً، فتأني المحرم ان لا يشتغل بمثل هذه الامور و لا يقصد بسفره الا الحج، فيمكن ان اذا باشر النكاح ان يطمع نفسه فيما نهى الله عنه و يقع فيه من الجماع و القبلة و اللبس بشهوة و هي من مقاصد النكاح، فكان خلاف قوله تعالى « فلا رفث و لا فسوق و لا جدال في الحج، » و لذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عثمان بن عفان اخرجهم مسلم و الطحاوي و الديهي و غيرهم « لا ينكح المحرم و لا ينكح و لا يخطب » كراهة و سدا للذريعة، و لذا فرنه بقوله « و لا يخطب » فالخطبة ليست على معنى البطلان، فكذا النكاح، و الحالة هذه ليس ياطلة فان النهي ليس الا لغيره من المجاور لا في صلبه و في حد ذاته و نفسه، و اختلف السلف في هذا، فأجاز نكاح المحرم طائفة، صح ذلك عن ابن عباس، و روى عن ابن مسعود و معاذ، و قال به عطاء و القاسم بن محمد بن ابي بكر و عكرمة =



= و ابراهيم النخعي ، و به يقول ابو حنيفة وسفيان - كما ذكره ابن حزم في ج ٧ ص ١٩٨ من المحلى ، و هو قول انس بن مالك رضى الله عنه و الحكم بن عتيبة و حماد ابن ابى سليمان و مسروق و جمهور التابعين - كما في شرح الاحياء للزبيدي و كما في ج ٣ ص ٤٥١ من فتح الملهم ، و عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن ابى بكر و محمد بن ابن بكر كما في ج ٢ ص ٩٥ من الجواهر النقي . و خالفهم في ذلك ابن المسيب و سالم و سليمان بن يسار و الليث و الأوزاعي و مالك و الشافعي و احمد و اسحاق و قالوا : لا يجوز للمحرم ان ينكح او ينكح غيره ، فان فعل ذلك فالنكاح مفسوخ و باطل ؛ و هو قول عمر و على رضى الله عنهما ، و احتجوا بحديث عثمان المذكور . و البخارى معنا في هذه المسألة حيث اخرج في صحيحه حديث ابن عباس و لم يخرج حديث عثمان ، و هو دأبه في الكتاب انه اذا اختار جانباً ذهب يهدر جانباً آخر كأنه لم يكن شيئاً فلا يخرج حديثه كأنه امر لم ترد به الشريعة عنده فلذا اخرج حديث ابن عباس و لم يلتفت الى غيره ، و لذا قالوا : ان حديث عثمان قد ضعفه البخارى - كما في شرح الاحياء . و قال الحافظ العيني في عمدة القارى : قال ابن العربى : ضعف البخارى حديث عثمان و صحيح حديث ابن عباس ، و لئن سلطنا صحته فالنهي محمول على الكراهة جمعاً بين الأدلة - كما لا يخفى على الاجلة . قال فى الجواهر النقي ذيل حديث « لا ينكح المحرم و لا ينكح و لا يخطب » : قلت : هو محمول على الوطء ( بذكر السبب و ارادة المسبب - تدبر ) او الكراهة لكونه سبباً للوقوع فى الرفث لا ان عقده لنفسه او لغيره بأمره تمتع ، و لهذا قرّنه بالخطبة و لا خلاف فى جوازها ، و ان كانت مكروهة فكذلك النكاح و الانكاح ا و صار كالبيع وقت النداء - اه . فالقول بصحة الخطبة و بطلان النكاح فك النظام : نقض الاتساق و هو لا يجوز ، و من عجائب العالم قول ابن حزم : و اما الخطبة فان خطب فهو عاص و لا يفسد النكاح لأن الخطبة لا تتعلق لها بالنكاح - اه . و انت تعلم ان النكاح لا يتحقق و لا يوجد الا بالخطبة السابقة عليه لا بحالة =

==فهو سبب للنكاح لا ينفك عنه قطعا وبتا، فكيف يقول هو: لا متعلق لهما بالنكاح! فاذا كان المخاطب المحرم عاصيا عنده فالخطبة ايضا وتعت منه على العصيان! و اذا نكح بخطبة المعصية لا يكون بها نكاحا صحيحا وقد قال صلى الله عليه وسلم « من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد » وما كان ربك نسيا، ولما كانت الخطبة مع عصيانه صحيحة كان النكاح و الانكاح كلاهما مع عصيانه صحيحا فان الخطبة الفاظ تصدر من المخاطب، وكذا في النكاح و الانكاح الفاظ يصح بها الايجاب و القبول، فما بينهما فرق؟ فكما ان الخطبة قد ترد كذلك النكاح و الانكاح قد يرد و ينقض، و من لا يعلم وقائع الناس و احوالهم التي تعرضهم كل يوم فهو ليس بعالم، كما حقق في محله، فقوله « قد يتم النكاح بلا خطبة اصلا » قول باطل يضحك به الصبيان فضلا عن الرجال، و ضحك على ابالة قوله: ولكن بأن يقول لما « انكحيتي نفسك » فتقول « نعم قد فعلت » و يقول هو « قد رضيت » و يأذن الولي في ذلك - اهـ . فان قوله « انكحيتي نفسك » قبل الايجاب و القبول هو خطبة يتحقق بعدها قد فعلت و قد رضيت الذي هو الايجاب و القبول بمجموعهما وجود النكاح و تحققه! وهو غير خفي على العوام فضلا عن الخواص، فهو اغفال منه و شغب لا طائل تحته هذا . ثم ذكر البيهقي حديث ابن عباس: تزوج عليه الصلاة والسلام ميمونة وهو محرم؛ ثم حديث يزيد بن الأصم بخلافه، ثم قال: و يزيد رواه عن ميمونة؛ ثم استدلل على ذلك . قلت: ذكر الترمذى وغيره انه عليه الصلاة والسلام تزوجها في طريق مكة؛ و في الاستدكار: قال ابو عبيدة معمر بن المثنى: تزوجها النبي عليه الصلاة والسلام وهو محرم؛ و في التمهيد ذكر الأثرم عن ابي عبيدة قال: لما فرغ صلى الله عليه وسلم من خيبر و توجه الى مكة معتمرا سنة سبع و قدم عليه جعفر بن ابي طالب من ارض الحبشة و خطب عليه ميمونة بنت الحارث - وكانت اختها لأمها اسماء بنت عميس عنده و اختها لآبيها و أمها ام الفضل تحت العباس - فأجابته جعفر و جعلت امرها الى العباس ==

فأنكحها (٥١) ٢٠٤

== فأنكحها النبي عليه الصلاة والسلام : فلما رجع بنى بها بسرف حلّالا وجعل امرها الى العباس . مشهور ذكره موسى بن عقبة ايضا . وذكره ابن اسحاق : قال وقيل : جعلت امرها الى ام الفضل فجعلت ام الفضل امرها الى العباس . وفي الاستيعاب للأبي عمر ذكر سنيد عن زيد بن الحباب عن ابي معشر عن شرحبيل بن سعد قال : لقي العباس رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجحفة حين اعتمر عمره العقبة فقال : يا رسول الله ! تأيمت ميمونة هل لك ان تزوجها ؟ فتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم ، فلما ان قدم مكة اقام ثلاثا - الحديث . وفي آخره : فخرج فبنى بها بسرف . فلما جعلت امرها الى غيرها يحتمل ان يخفى عليها الوقت الذي عقد فيه العباس فلم تعلم به الا في الوقت الذي بنى بها فيه و علم ابن عباس كان قبل ذلك فالرجوع اليه اولى ، كلف وقد تأيد برواية ابي هريرة و هاشمة ( فسقط بهذا ما شغب به ابن حزم ، ج ٤ ، ص ٧٠٠ من المحلى : و أما قولهم « قد يخفى على ميمونة احرام رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تزوجها » فكلام سخيف - اه ؛ انظر كيف اغفل الناس فان الكلام في خفاء وقت العقد والتزوج لا في احرامه صلى الله عليه وسلم ، قائما اذا تزوج - امرها الى غيرها لم تعلم بأمر النكاح متى وقع الا عند البناء وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم اذ ذاك حلّالا ، و اما ابن عباس رضى الله عنهما فكان ابن العاقد الذي فوضت اليه امرها فعنده زيادة خبر وثيقة على ما فعله ابوه ، و يروى هو انه تزوجها وهو حريم ، وهي خالته ايضا ، مع انه خلاف امر الحج فلا يقول الا ان يكون عنده كالمشاهدة والبيان ، ولذا رجح البخاري حديثه فأخرجه في صحيحه ولم يخرج حديث عثمان و حديث من قال « تزوجها وهو حلّال » - كما سبق . لحديث ابن عباس اولى من حديث ميمونة و يزيد بن الاصم و ان كانت هي صاحب الواقعة والقصة لكونها وكانت لذلك غيرها و هو العباس رضى الله عنه ، و ابو رافع سفير محض بخلاف العباس رضى الله عنه فانه وكيل يتولى امر النكاح ، فالاعتبار به اولى . ==

= ثم أوهن من القول المذكور قول ابن حزم بعده : ويعارضون بأن يقال لهم « قد يخفى على ابن عباس إحلال رسول الله صلى الله عليه وسلم من إحرامه » فالخبرة عن كونه قد أحل زائدة علما - اهـ . هذه مكابرة لا معارضة ، قد ذهل عن الفرق بينهما ، لا حاجة الى اقامة الحجّة لرده و هو مردود بأصله ، كما لا يخفى على من له أدنى الملم بعلم المناظرة . و ابن عباس يعلم علما حضوريا ان البناء لا يكون الا في الإحلال ، و بين التزوج و البناء فرق يعلمه البله فضلا عن العقلاء ؛ و هذا العجز من ابن حزم دليل على ان ليس عنده دليل قوى يدفع به حديث ابن عباس . الا شغبه و صياحه على شفا جرف هار فانهار به هذا فاحفظه ) و ذكر ابن اسحاق في مناقبه و الطحاوى عن ابن عباس : انه عليه الصلاة و السلام تزوجها و هو حرام فأقام بمكة ثلاثا فأتاه حويطب في نفر من قريش في اليوم الثالث فقالوا : قد انتقض اهلك فخرج عنا ؛ فقال : و ما عليكم لو تركتموني فعرست بين اظهركم فصنعنا لكم طعاما فحضرتموه ؛ فقالوا : لا حاجة لنا في طعامك فخرج عنا ؛ فخرج و خرج بميمونة حتى عرس بها بسرف . و هذا مخالف لحديث ميمونة و انه تزوج بها حلالا و انه كان بعد ان رجع من مكة . ثم ذكر البيهقي حديث مطر عن ربيعة عن سليمان بن يسار عن ابي رافع . قلت : ذكر ابو عمر في التمهيد ان رواية مطر غلط و انه لا يمكن سماع سليمان من ابي رافع انتهى كلامه . و مطر تكلم فيه يسيرا ، قال يحيى القطن : مضطرب ، و كان يشبه بابن ابي ليلى في سوء الحفظ ، و قد روى هذا الحديث عن ربيعة من هو اجل من مطر بلا شك و هو شيخ مالك لجعله عن سليمان مرسلا ؛ و قال الترمذى : و رواه ايضا سليمان بن بلال عن ربيعة مرسلا ؛ ثم اسند البيهقي عن عبد القدوس عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس : تزوج عليه الصلاة و السلام ميمونة و هو محرم ؛ فقال سعيد : و هل ابن عباس و ان كانت حاله ما تزوجها الا بعد ما أحل اثم قال : رواه البخارى في صحيحه ؛ قلت : -

= ليس في صحيح البخارى « قال سعيد و هل ابن عباس - الخ » و المفهوم من كلام الديهق انه في صحيحه ، و ذكر الديهق فيما مضى في باب لا ينكح و لا ينكح من كتاب الحج ، و عزاه الى مسلم عن عمرو بن دينار : قلت لابن شهاب : اخبرني ابو الشعثاء عن ابن عباس : ان النبي صلى الله عليه و سلم نكح و هو محرم ؛ فقال ابن شهاب : اخبرني يزيد بن اصم انه عليه الصلاة و السلام نكح ميمونة و هو حلال و هي خالته ؛ قال : فقلت لابن شهاب : أتجعل اعرابا بوالا على عقبيه الى ابن عباس و هي خالته ايضا ! و هذا الكلام الذي قاله عمرو بن دينار لابن شهاب ذكره ايضا عبد الرزاق في مصنفه و قال : قال لي الثوري : لا تلتفت الى قول اهل المدينة في ذلك . ثم ذكر الديهق حديث ابن ابي مليكة عن عائشة : تزوج عليه الصلاة و السلام و هو محرم ؛ ثم قال : و قد روى من وجه آخر عن عائشة و ليس بمحفوظ ؛ ثم اخرجه من حديث ابي سوانة عن مغيرة عن ابي الضحى عن مسروق عن عائشة . قلت : بل هو محفوظ اخرجه ابن حبان في صحيحه كذلك . و قال الطحاوي : روى عن عائشة ما يوافق ابن عباس روى ذلك عنها من لا يظن فيه ؛ ثم ذكر هذا السند ، ثم قال : وكل هؤلاء أئمة يحتج برؤايتهم ؛ و قال في مشكل الحديث : لم يختلف في ذلك عن عائشة . ( قال الحافظ في ج ٤ ص ٥٤٠ من الفتح : فالشهور عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه و سلم تزوجها و هو محرم و صح نحوه عن عائشة و أبي هريرة - اه ) ثم قال الديهق : و روى عن مسدد عن ابي عوانة عن مغيرة عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة ؛ قال ابو عبد الله قال ابو علي الحافظ : كلاهما خطأ و المحفوظ عن مغيرة عن ابي الضحى عن مسروق مرسل عن النبي صلى الله عليه و سلم - كذا رواه جرير عن مغيرة . قلت : رواية ابي عوانة عن مغيرة مسنداً أولى من رواية جرير بن عبد الحميد عنه مرسل لوجهين : احدهما ان ابا عوانة اجل من جرير ، قال ابو حاتم : ابو عوانة احب الى من جرير بن عبد الحميد ؛ و الثاني ان ابا عوانة زاد في الاسناد و زيادة =

== الثقة مقبولة ، وقد جاء هذا الحديث من جهة أبي هريرة أيضا . قال الطحاوي في كتاب مشكل الحديث : ثنا سليمان بن شعيب الكيسانى ثنا خالد بن عبد الرحمن الحراسانى ثنا كامل ابو العلاء عن ابي صالح عن ابي هريرة : تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم و هو محرم . قال الطحاوي : وهذا بما لا نعلم ايضا عن ابي هريرة فيه خلافا . انتهى كلامه . والكيسانى وثقه ابو سعد السمعاني ، وخالد وثقه - كذا في التهذيب للزوى ، وكامل وثقه ابن معين والعملى وذكره ابن شاهين في الثقات و اخرج له الحاكم في المستدرک . وقال الطحاوي ايضا : ثنا روح بن الفرّج ثنا احمد بن صالح ثنا ابن ابي فديك حدثنى عبد الله بن محمد بن ابي بكر قال : سألت انس ابن مالك عن نكاح المحرم فقال : وما بأس به ، هل هو الا كاليسع ا وروح وثقه الخطيب ، و اخرج له صاحب المستدرک . و اجازة نكاح المحرم يروى عن عبد الرحمن ابن القاسم بن محمد بن ابي بكر و عن ابيه و عن جده . وقال ابن حزم اجازة طائفة و صح ذلك عن ابن عباس ، و روى عن ابن مسعود و معاذ ، و به قال عطاء و القاسم ابن محمد و عكرمة و النخعي و ابو حنيفة و سفيان - انتهى ما فى الجوهر النقي على الیهقى . قال الحافظ العيني فى ج ٥ ص ١٠٠ من عمدة القارى فى هذا الباب بعد الكلام على دأبه : و اجابوا عن حديث ميمونة بأن عمرو بن دينار قد ضعف يزيد بن الأصم فى خطابه للزهرى ، وترك الزهرى الانكار عليه . و أخرجه من اهل العلم و جدله اعرايا بوالا على عقبيه ، و هم يضعفون الرجل بأقل من هذا الكلام و بكلام من هو اقل من عمرو بن دينار و الزهرى ، و مع هذا فالذين رووا انه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة و هو محرم نحو سعيد بن جبیر و عطاء و طاوس و مجاهد و عكرمة و جابر ابن زيد أعلى و أثبت من الذين رووا انه تزوجها و هو حلال ، و ميمون بن مهران و حبيب بن الشهيد و نحوهما لا يلاحظون هؤلاء الذين ذكرناهم . و روى ابن ابي شيبة عن عيسى بن يونس عن ابن جريج عن عطاء قال : تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ==

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: لا بأس<sup>١</sup> بأن يتزوج المحرم ويتزوج غيره، ولكن لا ينبغي للذي يتزوج وهو محرم أن يقبل ولا يباشر ولا يصنع شيئاً مما يحل للحلال أن يفعله بزوجه من القبلة واللس وغير ذلك<sup>٢</sup>.

== ميمونة وهو محرم. وفي الطبقات لابن سعد: أنبأنا أبو نعيم حدثنا جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال: كنت جالسا عند عطاء فسأله رجل: هل يتزوج المحرم؟ فقال عطاء: ما حرم الله النكاح من داحله؛ قال ميمون: فذكرت له حديث يزيد بن الأصم «تزوج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ميمونة وهو حلال» قال: فقال عطاء: ما كنا نأخذ إلا عن ميمونة وكذا نسمع أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تزوجها وهو محرم، وأنبأنا ابن نمير والفضل بن دكين عن زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم، وأنبأنا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن مجاهد وأنبأنا مسلم بن إبراهيم حدثنا قرة بن خالد حدثنا أبو يزيد المدني قالوا: أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم. وروى الطحاوي من حديث عبد الله بن محمد بن أبي بكر قال: سألت أنس بن مالك عن نكاح المحرم فقال: ما به بأس، هل هو إلا كالبيع. وذكره أيضا ابن خزم عن معاذ بن جبل رضى الله عنه - انتهى. وسنعود له إن شاء الله تعالى فيما سياتى من الباب.

(١) إشارة إلى نفس الجواز، ولكنه خلاف التبتل إلى الله تعالى فإن كلمة «لا بأس» عند المتأخرين تدل على غيره أولى منه وأفضل، وهو ههنا ترك الزوج.

(٢) وبه قال ابن عباس وابن مسعود وأنس ومعاذ بن جبل وعائشة وأبو هريرة رضى الله عنهم، وابن مسعود كنيف ملق عليها، ومعاذ قدوة العلاء يوم القيامة، وابن عباس حبر الأمة، وأنس خادمه صلى الله تعالى عليه وسلم سفرا وحضرا وحافظ الأحاديث، وكذا أبو هريرة، وعائشة مشهورة بالفقاهة وحل عويصات المسائل ومحرم رازة (أي: حائظ سره) وعليه صلى الله تعالى عليه وسلم، وبه قال عطاء وعكرمة ==

و قال أهل المدينة: لا يتزوج المحرم، وإن تزوج فالنكاح مردود .  
قال ' محمد: وكيف لا يتزوج المحرم وهو لا يصنع شيئاً مما حرمه الله  
عليه من الجماع ' ؟ قالوا: لأن هذه عقدة يحل بها الجماع . قيل لهم:  
فما تقولون في رجل اشتبه، جارية وهو محرم من رجل أيجوز ذلك ؟ فإن  
قالوا: نعم، الشراء جائز ولكن لا يطأها ولا يقبلها حتى يحل . قلنا: قد أصبتم  
و تركتم قولكم، في النكاح أيضاً كذلك؛ يجوز التزويج و ليس ينبغي له أن  
يتعرض [ لها ]<sup>٢</sup> بقبلة ولا بغيرها حتى يحل .

قلنا: وأخبرونا عن تحريم النكاح لأي شيء حرمتوه وكرهتموه ؟ للآثار ؟  
فما روى في تحليله أكثر أم [ الذي في تحريمه ]<sup>٤</sup> ؟ فها تروا ما عندكم من القياس .  
ينبغي لمن حرم تزويج المحرم أن يحرم شراءه للجارية . و ينبغي له أن يحرم  
شراءه للطيب و الزعفران و ما لا يحل للمحرم .

أ رأيتم رجلاً ظاهراً من امرأته أليست عليه حراماً حتى يكفر ؟ أ رأيتم  
إن كفر وهو محرم أ تجزيه تلك الكفارة ؟ وإنما حصلت له وهو محرم !

== ومجاهد و مسروق و الشعبي و جابر بن زيد و الحكم بن عتيبة و النخعي و محمد  
ابن أبي بكر و عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر و القاسم بن محمد بن أبي بكر و حماد بن  
أبي سليمان و الثوري و أبو يوسف و محمد بن الحسن - كما سبق .

(١) كذا في الأصل، وفي الهندية « وقال » وهو الأشبه بدأب المصنف .

(٢) وغيره مما تقدم في قول الإمام أبي حنيفة، و معنى « لا ينبغي » « لا يجوز و يكره  
تحريراً » - كما هو مفاد الأحاديث .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه لينتظم الكلام .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و لفظ « أم » أيضاً ساقط من الهندية - ف

(٥) كذا في الأصل، و الراجح عندي « فأنما » .



أرايت رجلا طلق امرأته تطليقة<sup>١</sup> يملك [بها]<sup>٢</sup> الرجعة وهو حلال ثم أحرم وأشهد على رجعتها<sup>٣</sup> وهو محرم وخاف أن تنقض عدتها قبل

(١) كذا في الأصل ، ووقع في الهذبية « بتطليقة » .

(٢) ١٠ بين المربعين ساقط من الأصول ، وزدته على مقتضى العبارة ولا بد منه .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهذبية « رجعتها » وهو تصحيف . ومن هذا كله بطل

ما شغب به ابن حزم في المحلى فإنه لم يفهم حقيقة النكاح ومقاصده ولذا تفوه بما تفوه فان الآثار الواردة في هذا متعارضة فالرجوع الى آثار الصحابة احرى والزم ، وهي

ايضا مختلفة كما عرفت فالرجوع الى القياسات وتحقيق المناط وتفيحه واجبة على المجتهد الرباني ، وهذا ليس بقياس في مقابلة النص كما زعموا . واما ما قال ابن حزم

في حق حديث ابن عباس رضى الله عنهما لجوابه على ما قال الحافظ العيني في ج ٥ ص ١٠١ من عمدة القارى : اما عن قوله « يزيد انما رواه عن ميمونة » هي امرأة

عاقلة وابن عباس صغير ، فلقاتل ان يقول : ان كان يزيد رواه عن خالته فابن عباس من الجائز الغير المنكر ان يرويه عنه صلى الله عليه وسلم او يرويه عن ابيه الذى ولى

عقد النكاح بمشهد عنه و مرأى ، او يرويه عن خالته المرأة العاقلة ، و ايا ما كان فليس صغيرا فروايته مقدمة على رواية يزيد بن الاصم ، ولان لعبد الله متابعين وليس

يزيد عن خالته . تابع ، منهم عطاء يقول بسند صحيح : ما كنا نأخذ هذا الا عن ميمونة ، رضى الله عنها و مسروق بسند صحيح (وهو يرويه عن عائشة - كما سبق) ، وليس لقائل

ان يقول « لعل عطاء و مسروقا اخذاه عن ابن عباس » لتصريح عطاء بأخذه اياه من ميمونة ، و اما مسروق فلا نعلم له رواية عن عبد الله فدل انه اخذه عن غيره . و اما

عن قوله « يعدل يزيد الى اصحاب عبد الله ولا تقطع بفضلهم عليه » فكيف يكون شخص واحد حديثه عند مسلم وحده يعدل بعطاء و مجاهد و سعيد بن جبير و ابى الشعثاء و عكرمة في آخرين من اصحاب عبد الله الذين رووا عنه هذا الحديث او اما =

الاحلال أتكون تلك الرجعة؟ وهذا ترك لقولكم، لأن في الرجعة تصحيح النكاح، وقد قلتم أيضا: إنه لا يجوز للبحرم أن يُزوج غيره .  
أزأيتم عبد رجل تزوج و مولاه حلال فأجاز النكاح بعد ما أحرم أيحوز؟

== عن قوله « هي اعلم بنفسها من عبد الله » فنقول بموجبه : نعم ، هي اعلم بنفسها اذ حدثت عطاء و ابن اختها بما هي اعلم به من غيرها . و اما عن قوله « انما تزوجها بمكة حاضرا بها » فيرده ما رواه مالك عن ربيعة عن سليمان بن يسار : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث ابا رافع و رجلا من الانصار يزوجانه ميمونة و رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قبل ان يخرج - اهـ . فيشبه انها زوجاه اياها و هو ملتبس بالاحرام في طريقه الى مكة ، و لا حل بنى بها . و ذكر موسى بن عقبة عن ابن شهاب : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم معتمرا في ذى القعدة فلما بلغ - ووضعا ذكره - بعث جعفر بن ابى طالب بين يديه الى ميمونة يخطبها عليه فجعلت امرها الى العباس فزوجها منه . و قد اوضح ذلك ابو عبيدة في كتابه « الزوجات » : توجه صلى الله عليه وسلم الى مكة معتمرا سنة سبع و قدم جعفر يخطب عليه ميمونة فجعلت امرها الى العباس فأنكحها النبي صلى الله عليه وسلم و هو محرم و بنى بها بسرف و هو حلال - انتهى . فأين تزوجه اياها بمكة و حضوره بها ؟

(١) قال المحقق على الاطلاق في ج ٢ ص ٣٧٥ من فتح القدير شرح الهداية : و ما عن يزيد بن الأصم ، انه تزوجها و هو حلال ، لم يقو قوة هذا فانه بما اتفق عليه الستة و حديث يزيد لم يخرج البخاري و لا النسائي . و ايضا لا يقاوم بابن عباس حفظا و اتقانا ، و لذا قال عمرو بن دينار للزهري : و ما بدرى ابن الأصم اعرابي كذا و كذا لشيء ؟ قاله : أتجعل مثل ابن عباس . و ما روى عن ابى رافع « انه صلى الله عليه وسلم تزوجها و هو حلال و بنى بها و هو حلال و كنت انا الرسول بينهما » لم يخرج في واحد من الصحيحين ، و ان روى في صحيح ابن حبان فلم يبلغ درجة الصحة ، و لذا لم يقل فيه ==

= الترمذى سوى «حديث حسن»، قال: «ولا نعلم احدا استنده غير حماد عن مطر». وما روى عن ابن عباس «انه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال»، فتنكر عنه لا يجوز النظر اليه بعد ما اشتهر الى ان كان يبلغ اليقين عنه في خلافه، ولذا بعد ان اخرج الطبراني ذلك عارضه بأن اخرج عن ابن عباس رضى الله عنهما من خمسة عشر طريقا «انه تزوجها وهو محرم»، وفي لفظ «وهما محرمان»، وقال: هذا هو الصحيح وما اول به حديث ابن عباس بأن المعنى «وهو في الحرم» فانه يقال «أنجد» اذا دخل ارض نجد، و«احرم» اذا دخل ارض الحرم بعيد وما يبعده حديث البخارى «تزوجها وهو محرم ونبي بها وهو حلال». وما استشهدوا به من قول الشاعر:

قتلوا ابن عفان الخليفة محرما فدعا فلم أر مثله مخذولا

رده الأصمعى وهو عند الرشيد كما حكاه الخطيب في تاريخه وقال: ابن انت من مراد الشاعر ليس فيه المحرم على ما اردت بل معناه «ذى حرمة» على حد قوله:

قتلوا كسرى بلبيل محرما فتولى ولم يتمتع بالكفن

و الأصمعى هو عبد الملك اللغوى من رواة مسلم وما يرده ايضا حديث يزيد «وهو حلال» وحديث ابن عباس وحديث ابى هريرة وحديث عائشة «وهو محرم» فالتقابل دال على ان المراد من الاحرام ضد الحلال فكيف يمكن ان يتفق هؤلاء كلهم على اللغة العربية؟ قاله امام العصر فى املاته على الترمذى والبخارى. والحاصل انه قام ركن المعارضة بين حديث ابن عباس وحديث يزيد بن الأصم و ابان بن عثمان بن عفان، وحديث ابن عباس اقوى منهما سنداً، فان رجحنا باعتباره كان الترجيح معناه. وبعضه ما قال الطحاوى: روى ابو عوانة عن مغيرة عن ابى الضحى عن مسروق عن عائشة رضى الله عنها قالت: تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه وهو محرم؛ قال: ونقلة هذا الحديث كلهم ثقات يحتج برواياتهم - انتهى.

أرأيتم رجلا وكل رجلا بأن يزوجه فلانة وهما محرمان جميعا فلم يفعل حتى حلا فزوجه أيجوز ذلك أم لا يجوز؟ أرأيتم إن أمره وهما حلالان جميعا ثم أحرمنا ثم زوجه أيجوز؟ أرأيتم إن لم يزوجه حتى حلا ثم زوجه، فكان لأمر وهما حلالان والنكاح وهما حلالان بينهما لإحرام أيجوز ذلك؟ ينبغي لمن أبطل النكاح وهو محرم أن يبطل الوكالة بالنكاح وهو محرم .

وقد جاء في ذلك مع هذا آثار كثيرة، وأصلها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة بنت الحارث رضي الله عنهما وهو محرم . قالوا: بلغنا أنه تزوجها حلالا، روى ذلك سليمان بن يسار: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث أبا رافع مولا ' ورجلا ' من الأنصار فزواجه ميمونة بنت الحارث رضي الله عنها ' .

(١) هو القبطي، قيل: اسمه إبراهيم أو اسلم أو ثابت أو هرمز أو صالح، من رجال الستة. قال الواقدي: مات بالمدينة بعد قتل عثمان رضي الله عنه . وقيل: مات في خلافة علي رضي الله عنه، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابن مسعود رضي الله عنه، وعنه أولاده وأحفاده وغيرهم. كان أسلامه قبل بدر، وشهد أحدا وما بعدها - وراجع ج ١٢ ص ٩٢ من التهذيب .

(٢) هو أوس بن خولى كما في رواية ابن سعد - قاله الزرقاني في ج ٢ ص ١٨٥ من شرحه .

(٣) قال ابن القيم في ج ١ ص ٣٩ من زاد المعاد في فصل أزواجه صلى الله عليه وسلم: ثم تزوج ميمونة بنت الحارث الهلالية، وهي آخر من تزوج بها، تزوجها بمكة في عمرة القضاء بعد أن حل منها على الصحيح، وقيل: قبل حلاله، هذا قول ابن عباس =

== وهم رضى الله عنه فان السفير بينهما بالنكاح اعلم الخلق بالقصة وهو أبو رافع  
وقد اخبر انه تزوجها حلالا وقال: كنت انا السفير بينهما وابن عباس اذ ذاك  
له نحو العشر سنين او فوقها، وكان غائبا عن القصة لم يحضرها، وأبو رافع رجل بالغ  
وعلى يده دارت القصة، وهو اعلم بها، ولا يخفى ان مثل هذا الترجيح موجب  
للتقديم - انتهى - بلفظه انظر كيف جعل الرسول اعلم الخلق وهو يكون سفيرا محضا  
بين الرجلين ! ولا يعلم ما دار بينهما بعد الرسالة ولم يتعين بعد الخطاب، من كان  
أبو رافع او جعفر بن أبي طالب او العباس بن عبد المطلب؟ والحق الصراح ان من  
تولى عند النكاح وليه فهو أعلم الخلق بالقصة لا غير، ومن خالفه فهو مكابر معاند .  
قال شيخى فى ج ٣ ص ١٢٥ من بذل المجهود: قلت: كل واحد من وجوه الترجيح  
مردود، أما الأول فلأن هذا القول فى ترجيح حفظ أبى رافع على حفظ ابن عباس  
لم يقل به احد من اهل العلم من الصحابة والتابعين ولا يساعده رواية ولا دعاية،  
فان الحفظ امر فطرى لا دخل فيه لكبر العمر ولا لصغره، ألا ترى ان مرتبة  
البخارى فى حفظه فى الصغر هل يدانيه احد غيره فى كبره؟ فما لابن عباس من العلم  
والفقه والحفظ والانتقان مع صغره لا يدانيه أبو رافع، وان كان الصحبة سواء  
ألا ترى الى قصة تفسير « اذا جاء نصر الله » حين اعترض الصحابة على عمر بن الخطاب  
رضى الله عنه وسؤاله عن ابن عباس وجوابه عن ذلك مع صغره من بين كبراء  
الصحابة رضى الله عنهم مشهورة وقد حدث بهذا الحديث فى حال كبره ولم يعتبره  
شك وشبهة فروى عنه أصحابه المتقنون الى ان اخرجوه الستة فى كتبهم ! فكيف يرجح  
قول أبى رافع على قول ابن عباس؟ وسلبنا ان أبى رافع كان رسولا بين رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وبينها وعلى يده دار حديث الخطبة والرسالة ولكن لا نسلم انه  
اعلم من ابن عباس، فانه صلى الله عليه وسلم بعث أبى رافع الى مكة ليخطبها له فقوضت ==

= امرها الى اختها أم الفضل زوجة العباس فقوضت امرها الى زوجها فلم يكن ابا رافع الا انه بلغ رسالة الخطبة ولم يكن له دخل في النكاح ولا تعلم في رواية انه باشر النكاح او كان حاضرا في مجلس النكاح ، باشره العباس بن عبد المطلب ، ولهذا نقول ان ابن عباس اعلم بحال النكاح فانه ابنه . ولا نسلم ان ابن عباس لم يكن معه صلى الله عليه وسلم في تلك العمرة ولا رأيناه في رواية انه لم يكن معه صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء ، ولو سلم فانه انما سمع القصة مع غير حضور منه لما من المارفين بالقصة حتى تيقن بها وبلغها اصحابه المتقنين . وأما الرابع فانه حقيق بأن يضحك به الصديان ! وقد ثبت في الروايات انه صلى الله عليه وسلم تزوجها في طريق مكة حتى انه وقع في حديث يزيد بن الأصم انه تزوجها بسرف ، وقد انزعج النساء في مجتباة بسنده عن ابن عباس قال : تزوج صلى الله عليه وسلم ميمونة بنت الحارث وهو محرم - وفي حديث يعلى : بسرف . قلت : ويعلى ثقة ، فاتفق الفريقان على ان التزوج وقع بسرف فكيف يقال : صح قول ابى رافع يقينا ؟ وأما الخامس : ان الصحابة غلطوا ابن عباس ولم يغلطوا ابا رافع : لجوابه انه غلط محض ، لم يغلط احد من الصحابة فيما بلغنا من روايات ابن عباس ، وما روى عن ابن المسيب عند أبي داود وغيره قال : وهم ابن عباس في تزويج ميمونة وهو محرم ؟ ولو سلم فتغليط احد من الصحابة لا يساوى شيئا فكيف تغليط سعيد بن المسيب ؟ وأما السادس : ان قول ابى رافع موافق للنهي عن نكاح المحرم ، لجوابه ان حديث النهي عنه محتمل احد الأمرين اما ان يكون النهي على التحريم ، او على التنزيه ؛ على الاول نسلم انه يوافقه ولكن لا دليل عليه ، وعلى الثاني لا يوافقه ، والدليل عليه قوله « ولا يخطب » فان الخطبة غير منهى عنه على التحريم على اتفاق ، وعلى الاحتمال لا يجوز الاحتجاج به - انتهى بتغير ما يتعلق بحديث ابى رافع ، وله بقية سنذكرها في موضع ما من الباب .

و بلغنا عن<sup>١</sup> عبد الله بن عباس رضى الله عنهما وهى<sup>٢</sup> خالته مع فقهه  
وعليه لا شك فيه<sup>٣</sup> أنه قال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج  
ميمونة وهو محرم<sup>٤</sup>.

(١) وكان في الهندية «أن» وهو ساقط من الأصل و مكانه «أو» و الصواب  
«و بلغنا عن» - ف . وقال العلامة المفتى حفظه الله: هذا قول الامام محمد بلاشك  
فلعل «و قال محمد» سقط قبله، وقد استند البلاغ في الباب و بلاغاته مستندة كما صرح  
به العلامة ابن عابدين الشامى في مواضع من رد المحتار وقد تقدم فيما قبل ايضا .  
(٢) الضمير يرجع الى ميمونة في قول اهل المدينة فانهم ذكروها .

(٣) كان يقال له «الحبر» و «البحر» لكثرة علمه . و نعم ترجمان القرآن هو - قاله  
ابن مسعود رضى الله عنه . و ربانى هذه الامة - قاله ابن الحنفية . و اعلم امة محمد بما أنزل  
على محمد - قاله ابن عمر . و حبر الامة - قاله ابو هريرة . و قال عروة: بما رأيت مثله  
قط . و قالت عائشة رضى الله عنها: هو اعلم الناس بالحج . و قال يزيد بن الأصم  
خرج معاوية حاجا و خرج ابن عباس حاجا فكان لمعاوية موكب و لابن عباس من  
يطلب العلم موكب . و قال صلى الله عليه وسلم: اللهم! فقهه في الدين و علمه التأويل -  
كذا في التهذيب . و العجب منهم انهم يعارضون حديث ابن عباس بحديث يزيد بن  
الأصم الذى يشهد بكثرة علمه حتى كان له موكب في الحج من طلبة العلم و ما نحن  
فيه مسألة الحج!

(٤) قال الامام محمد في ص ٢١٣ من الموطأ في باب المحرم يتزوج بعد ما اخرجته فيه  
من الآثار: قد جاء في هذا اختلاف، فأبطل اهل المدينة نكاح المحرم، و اجاز اهل  
مكة و أهل العراق نكاحه؛ و روى عبد الله بن عباس: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
تزوج ميمونة بنت الحارث و هو محرم؛ فلا نعلم احدا ينبغي ان يكون اعلم بتزوج  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة من ابن عباس و هو ابن اختها، فلا نرى =

أخبرنا محمد قال أخبرنا أبو حنيفة عن الهيثم بن أبي الهيثم : أن  
 = تزوج المحرم بأسا ، ولكن لا يقبل ولا يمس حتى يحل - وهو قول أبي حنيفة  
 والعامة من قهاتنا - انتهى .

(١-١) لفظ « بن أبي الهيثم » ساقط من الأصول ، وإنما زدته من كتاب الآثار في باب  
 تزويج المحرم أخرجه فيه الإمام محمد بهذا السند والمتن ثم قال : و به نأخذ ، لا نرى  
 بذلك بأسا ، ولكنه لا يقبل ولا يمس ولا يباشر حتى يحل ، وهو قول أبي حنيفة -  
 انتهى ص ٦٣ . وأخرجه الإمام أبو يوسف أيضا عن الإمام بهذا السند والمتن  
 في آثاره ص ١١٦ من رقم ٥٤١ . وذكره في ج ٢ ص ٩٨ من جامع المسانيد في  
 باب النكاح وعزاه الى كتاب الآثار للإمام محمد . و رواه الإمام أبو حنيفة  
 موصولا عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : تزوج رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ميمونة بنت الحارث وهو محرم . أخرجه أبو محمد البخاري في  
 مسنده كما في جامع المسانيد أيضا ج ٢ ص ٩٨ عن صالح بن أبي رميح كتابة عن  
 الفضل بن عبد الجبار عن النضر بن محمد عن أبي حنيفة رضى الله عنه - ونقله في ج ١  
 ص ١٠٨ من عقود الجواهر . ثم قال : هذا لفظ مسلم والأربعة ، وزاد البخاري :  
 وبى بها وهو حلال وكانت بسرف ( لعله « و ماتت بسرف » فصحف ) . وقد  
 أخرجه الطبراني من خمسة عشر طريقا عن ابن عباس . وللدارقطني عن أبي هريرة  
 مثله . وللإزار عن عائشة مثله ولم تسم ميمونة - انتهى . وحديث كتاب الحجّة مرسل  
 وهو من مسند ابن عباس - كما عرفت غير مرة . و الهيثم بن حبيب الصيرفي يروى  
 عن عدمه وطبقته - كما في ج ١١ ص ٩١ من التهذيب . و رواه عن ابن عباس عكرمة  
 وسعيد بن جبيرة وعطاء و طاوس و مجاهد و جابر بن زيد - كما في آثار الطحاوي  
 وغيره ، وراجع ج ٣ ص ١٧١ الى ص ١٧٤ من نصب الراية من كتاب النكاح ،  
 و آثار الطحاوي من ج ١ ص ٤٤١ الى ص ٤٤٤ باب نكاح المحرم .



رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة بنت الحارث بعسفان<sup>١</sup>  
وهو محرم<sup>٢</sup> .

(١) موضع على مرحلتين من مكة بين الجحفة ومكة - مغرب ج ٢ ص ٤٣ و المشهور في الروايات لفظ «سرف» وهو موضع على عشرة أميال من مكة قريب وادي فاطمة . وفي مقدمة الهداية للفاضل اللكنوي : على ستة أميال أو سبعة أميال من مكة . ومثله في ص ١٣٩ من مقدمة فتح الباري للحافظ ؛ وعسفان في ص ١٥٢ منها : موضع معروف بقرب مكة - اه . فالتزوج وقع فيما بين الجحفة وسرف كما يظهر من مجموع الروايات الواردة في الباب ، والاختلاف في تعبير الرواة تضرب بعض المواضع من بعض - كما لا يخفى .

(٢) أما الجواب عن قول ابن حزم في المحلى «و بقي خبر عثمان و ميمونة لا معارض لهما» فقال الحافظ العيني في ج ٥ ص ١٠١ من عدة القاري : قول : المعارضة لا تكون الامع التساوى و التساوى هنا غير ممكن ، لأن حديث ابن عباس روى عنه من ذكرناهم من الأئمة الأعلام ؛ وحديث عثمان رواه نبيه بن وهب وهو من أفراد مسلم و ليس له من الحفظ و العلم ما يساوى احدا منهم ، فاذا كان كذلك فكيف تصح دعوى النسخ فيه - اه . و النهى في حديث عثمان يحتمل احد الأمرين : اما التحريم ، أو التنزيه ؛ على الأول قول ابى رافع بواقعه لكن لا دليل على التحريم ، و على الثانى لا بواقعه و لكن عليه دليل و هو قوله «و لا يخطب» فان الخطبة غير منهي عنها على التحريم اتفاقا ؛ و اذا جاء الاحتمال الناشئ عن غير دليل بطل الاحتجاج به و الاستدلال ، و هو المحقق عند اهل الكمال من الرجال ، و من انكر ذلك فهو من اهل الضلال . قال في المختصر من المختصر من مشكل الآثار ج ١ ص ١٨٢ ( كتاب النكاح ج ١ ص ٢٨٧ طبع جديد ) : فان قيل : ففي خبر عثمان النهى فكيف يجوز فيما علم منه صلى الله عليه وسلم الاباحة فيه ؟ قيل : ان عثمان لم يذكر في حديثه من امر ميمونة =

== شيئا . وما ذكره فيه عنه يجوز ان يكون سمعه منه قبل ذلك او بعده فكان مراده به غيره من امته ، اذ هو بخلافهم ، اذ هو صلى الله عليه وسلم كان محفوظا مالكا لاربه ولم يكن غيره من امته كذلك فنهاهم عنه لخوفه عليهم ما يخاف عليهم من مثله ، وفعله صلى الله عليه وسلم اذ لم يخف على نفسه من ذلك ، وليس فيه : ان عقد التزويج اذا وقع كان غير جائزا وما يؤكد البيع بعد النداء يوم الجمعة لم يبطل مع نهى الله عز وجل عنه ، فالنهى عن نكاح المحرم كذلك ؟ ونقول لمالك و الشافعي ان بيع الحاضر للبادي منهي عنه وهو جائز ان وجد بلا خلاف فلا يلزم من النهى الفساد ، فلا يتكر ان يكون النهى عن نكاح المحرم كذلك مع ما ذكرنا عن مالك من تفريقه بطلاق او فسخ ولا يكون ذلك الا في عقد قد ثبت ، لانه لا يقع في تزويج باطل طلاق ولا فسخ - اهـ . وقال قبله : وقال بعض العلماء : محمل النهى هو الكراهة لانه وسيلة الى الرفق المحرم في احرامه ، ويدل عليه ما روى عن جابر بن زيد عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج بيمونة وهو محرم . والنظر الصحيح يقتضى تجويز التزويج ، لاما رأينا اسبابا تمنع من الجماع ، منها الاحرام والصيام ، ومنها الاعتكاف ، ولا تمنع من التزويج . فكذا الاحرام وان كان مكروها ، ولا يقال : ان القبلة غير ممنوعة في الصيام وممنوعة في الاحرام ؛ لان الحجّة بالاعتكاف عليه قائمة . فان قيل : روى عن ابن عمر الكراهة وعن عمر و زيد انها ردا نكاحي محرمين ؛ قال قول من خالفت ذلك قيل له ذلك الى قول عبد الله بن مسعود و ابن عباس و انس بن مالك فقد روى عن جميعهم اجازة ذلك - انتهى . وقال الشيخ محمد عابد السندى - كما في فتح الملهم : اما حديث عثمان فيحتمل ان يكون المراد من النهى نهى التحريم فيكون المراد من قوله « لا ينكح المحرم » اى : لا يجامع « ولا يُنكح » اى : لا تمكن المحرمة نفسها من الجماع ، والتذكير باعتبار الشخص ؛ وهذا وجه عجيب الا انه ينافيه قوله « ولا يخطب » فالأولى ان يقال : النهى للكراهة ، جمعا بين الدلائل ، وذلك =

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن أبان عن حماد عن إبراهيم النخعي :  
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة ابنة الحارث رضى الله عنها  
وهو محرم .

= لأن المحرم في شغل عن مباشرة عقود الانكحة لأن ذلك يوجب شغل خاطره  
عما هو بصده من المناسك فكرهه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لذلك ؛ وإنما قلنا : انه  
الاولى ، لأنه لا قائل بعدم جواز الخطبة للمحرم ، وذلك ما لو خطب محرم امرأة ثم  
جاء رجل وخطبها قبل ان يدع المحرم خطبة وقبل ان يأذن فبالنظر الى عدم جواز  
خطبة المحرم لا يكون هذا الخاطب الثاني أثماً ، لأنه إنما سعى في محل فارغ عن الخطبة ؛  
وبالنظر الى جوازها يكون أثماً - وبه قالت الأئمة الثلاثة ؛ فليس النهي الا للكرهه -  
فافهم ، والله تعالى اعلم - انتهى . وقال المحقق ابن الهمام : ولا يلزم كونه صلى الله  
عليه وسلم باشر المكروه ، لأن المعنى المنوط به الكراهة وهو عليه الصلاة والسلام  
منزّه عنه ، ولا بعد في اختلاف حكم في حقنا وحقه لاختلاف المناط فينا وفيه ،  
كالوصول نهانا عنه - ولعله انتهى هذا ، والله تعالى اعلم .

(١) حديث مرسل و مراسيله صحيحة - كما مر غير مرة . وإبراهيم يروى عن مسروق  
وطبقته - كما في ترجمته من التهذيب ، ومسروق يروى عن عائشة رضى الله عنها : ان  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة وهو محرم . فلا بعد في ان يكون رواه  
إبراهيم عن مسروق . ومن رواه عن ابن عباس رضى الله عنهما مجاهد وعطاء وطاوس  
وجابر بن زيد وعكرمة - كما هو عند الطحاوى في شرح الآثار . وقد روى مسدد  
عن أبي عوانة عن مغيرة عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها - كما في  
ج ٧ ص ٢١٢ من كتاب النكاح من سنن البيهقي فاندفع الارسال . ثم قال  
ابو عبد الله قال ابو علي الحافظ : كلاهما خطأ - الخ . فإبراهيم اما يرويه عن الأسود  
ابن يزيد عنها او عن مسروق عنها : ثم مدار الاستدلال ليس على هذا الاسناد =

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن أبان<sup>٢</sup> عن حماد قال : قلت لأبراهيم

== فقط بل حديث ابن عباس قد روى من خمسة عشر أو ستة عشر طريقا - كما سبق -  
و قد اتفق الأئمة الستة على تحريمه كما مر ؛ فلا ريب في صحته . قال الطحاوي في ج ١  
ص ٤٤٣ من شرح الآثار بعد سرد طرق الحديث : والذين رووا ان النبي صلى الله عليه  
وسلم تزوجها وهو محرم اهل علم واثبت اصحاب ابن عباس رضي الله عنهما : سعيد بن جبير  
وعطاء وطاوس و مجاهد وعكرمة وجابر بن زيد ، وهؤلاء كلهم أئمة فقهاء يحتاج  
برواياتهم وآرائهم ، والذين نقلوا عنهم فكذلك ايضا ، منهم عمرو بن دينار و ايوب  
السختياني و عبد الله بن ابي نجيح فهؤلاء ايضا أئمة يقتدى برواياتهم ؛ ثم قد روى عن  
عائشة ايضا ما قد وافق ما روى عن ابن عباس ، و روى ذلك عنها من لا يطمئن احد  
فيه : ابو عوانة عن مغيرة عن ابي الضحى عن مسروق ، فكل هؤلاء أئمة يحتاج برواياتهم ،  
فما رووا من ذلك اولى بما روى من ليس كتبهم في الضبط و الثبوت و الفقه و الإمامة ؛  
واما حديث عثمان فانما رواه نبيه بن وهب و ليس هو كعمرو بن دينار و لا كجابر  
بن زيد و لا كمن روى ما يوافق ذلك عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها و لا لنيه  
هو ايضا موضع في العلم كموضع احد من ذكرنا . فلا يجوز اذ كان كذلك ان يعارض  
به جميع من ذكرنا ممن روى بخلاف الذي روى هو - انتهى . قال امام العصر  
في املائه على الترمذي ص ٣٤٤ : يلزم على قول الترمذي انه عليه الصلاة والسلام  
تزوجها في طريق مكة و ظهر امر تزويجها و هو محرم ثم بي بها بسرف و هو حلال ،  
انه عليه الصلاة والسلام تجاوز من الملبقات بلا احام و هو يريد الحج الآن في  
الروايات انه عليه الصلاة والسلام نكح بسرف و هو بين مكة و ذى الحليفة و كانت  
المواقيت موقنة ا كيف و في البخاري في غزوة الحديبية ج ٢ ص ٦٠٠ في حديث  
المسور و مروان : فلما اتى ذا الحليفة قلد الهدى و اشعر واحرم منها بعمره - اه الحديث -  
(٢) و هو ابن صالح القرشي ، معروف ، من شيوخ المؤلف ، يروى عنه كثيرا =

النخعي: المحرم يتزوج؟ قال: نعم إن شاء، ولكن لا يقربها بقبلة ولا غير ذلك.

أخبرنا محمد قال أخبرنا جرير بن حازم<sup>١</sup> عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال: لا بأس بأن يتزوج المحرم<sup>٢</sup>.  
أخبرنا محمد قال أخبرنا إبراهيم بن محمد المدني قال حدثني عبد الله بن أبي بكر<sup>٣</sup> بن حزم عن أبيه عن سودة بنت حارثة امرأة عمرو بن

= كما لا يخفى على من طالع مؤلفاته - ف .

(١) جرير بن حازم هو ابن عبد الله بن شجاع الأزدي ثم العتكي - وقيل: الجهمي، أبو النضر البصري، من رجال السنة، ترجمته بسيطة في ج ٢ ص ٦٩ الى ص ٧٢ من التهذيب، مات سنة ١٧٥، ثقة صدوق صالح لا بأس به، مستقيم الحديث الا عن قتادة.  
(٢) أخرجه الطحاوي في ج ١ ص ٤٤٤ من شرح الآثار حدثنا محمد بن خزيمة قال حدثنا حجاج قال ثنا جرير بن حازم به، بلفظ: ان ابن مسعود كان لا يرى بأساً ان يتزوج المحرم - انتهى . ومراسيل النخعي صحيحة لا سيما عن ابن مسعود .

(٣) وهو أبو محمد أو أبو بكر المدني، من رجال السنة، توفي سنة خمس و ثلاثين ومائة ويقال: سنة ٣٠ وهو ابن سبعين سنة، وليس له عقب - كما في التهذيب؛ وأبوه أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري الخزرجي ثم التجارى المدني القاضى، يقال: اسمه أبو بكر وكنيته أبو محمد، وقيل: اسمه كنيته، ما اضطجع أبو بكر على فراشه منذ أربعين سنة بالليل، ولى المدينة والقضاء والموسم، مات سنة مائة أو سنة عشر ومائة أو سنة سبع عشرة ومائة أو سنة عشرين ومائة أو سنة خمس وعشرين ومائة، من رجال السنة، تابعي ثقة، كثير الحديث كذا في ج ١٦ ص ٣٩ من التهذيب .  
(٤) وكان في الأصول «سودة ابن جارية» وهو خطأ فاحش . وسودة بنت حارثة في ج ١ ص ٢٩٥ من تجريد الصحابة للذهبي، و ج ٨ ص ٢٠ من التهذيب في ترجمة =

حزم<sup>١</sup> : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة رضي الله عنه وهو محرم .

== صرو بن حزم الأنصاري ، وهي ابنة النعمان ، من المباحات - كما في التجريد ، وهي صحابة ، فهذا حديث زائد بما تقدم من الأدلة .

(١) هو ابن زيد بن لؤذان الخزرجي النهجاري ، من بني مالك بن النجار - راجع ج ٢ ص ٤٣٧ من الاستيعاب لابن عبد البر ، صحابي جليل ، ترجمته في ج ٨ ص ٢٠ من التهذيب ، وفيه : وعنه ابنه محمد وامرأته سودة بنت حارثة - النخ . مات سنة اخذى او اثنتين وخمسين سنة . وقيل : سنة ٥٣ ، وقيل : سنة ٥٤ ، وقيل : في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنهما . وقد علمت بما ذكرنا في هذا الباب سقوط ما في المحلى و التعليق الممجد وغيرهما من الكتب من توجيهات من لم يعمم النظر في الباب ، وفي الروايات الواردة فيه قال امام العصر في املائه على البخاري : وهنا دقيقة اخرى قل من تنبه لها وهي : ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يباشر العقد بنفسه الشريفة بل وكل به عباسا اخترازا عن صورة العقد بنفسه وهو محرم فأحب ان يعقد غيره لئلا يكون ناسكا صورة فاحترز عنها بقدر الامكان ، فسبحان الله هذه مدارك الانبياء عليهم السلام - انتهى ، فها هنا حديث ابن عباس روى من خمسة عشر طريقا : اتفق عليه الستة ، وحديث عائشة وحديث ابى هريرة وحديث سودة بنت حارثة ومرسل الشعبي ومرسل مسروق ؛ ومرسل النخعي ومرسل ابن ابي مليكة وحديث عطاء ابن ابي رباح « انه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة محرما » و اثر ابن مسعود و اثر ابن عباس و اثر انس و اثر النخعي و اثر عطاء و مجاهد و اثر معاذ بن جبل على انه : لا بأس بنكاح المحرم ؛ وحديث يزيد بن الاصم لا يوازي حديث ابن عباس في الصحة ولم يعمل بالاقيسة كما زعم بل هي لترجيح احد الطرفين وردت فيهما الروايات المتعارضة وآثار الصحابة كذلك .

كتاب الحجّة (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج - ٢

أخبرنا محمد قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد<sup>١</sup> قال: [حدثنا]<sup>٢</sup> شريك بن أبي نمر<sup>٣</sup> و داود بن الحصين<sup>٤</sup> عن عكرمة عن ابن عباس رضی الله عنهما: ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل ذلك .

### باب الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج

(١) و هو إبراهيم بن محمد المدني .

(٢) قوله «حدثنا» ساقط من الاسناد ، و لا بد منه عند ذوى الاعتماد .

(٣) و هو شريك بن عبد الله بن أبي نمر القرشي - و قيل : اللثي ، ابو عبد الله المدني ، من رجال البخارى و مسلم و ابى داود و النسائى و ابن ماجه و الشئائل للترمذى ، ثقة كثير الحديث ، توفى قبل خروج محمد بن عبد الله بن الحسن بعد سنة اربعين و مائة .

و قال ابن عبد البر : مات سنة ١٤٤ - كذا فى ج ٤ ص ٣٣٨ من التهذيب .

(٤) هو الاموى مولاهم ، ابو سليمان المدني ؛ من رجال الستة ، مات سنة ١٣٥ .

صالح الحديث ، اهل الثقة و الصدق - كما فى ج ٣ ص ١٨١ و ١٨٢ من التهذيب ؛ و راجعه كيف اختلفوا و قالوا : كان يذهب مذهب الشراة ( اى الخوارج ) ثم هو من رجال البخارى و مسلم و هذا عجيب جدا ! ثم عندهم ما روى عن عكرمة فنكر و هذا كذلك لكن معه شريك بن عبد الله الراوى عن عكرمة فاندفعت نكارته و قد روى من خمسة عشر طريقا فهذا الاسناد ليس مقصورا عليه الاعتماد و الاستدلال - كما لا يخفى على الرجال . اعلم انهم اتفقوا على وقوع النكاح فى طريق مكة بسرف و هى من المشاهد المشهورة بين الحرمين قريب مكة دون وادى فاطمة المشهورة الآن و قرب عسفان كما سبق ، خارج المحرم داخل ميقات اهل المدينة قطبا . =

كتاب الحج ( الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه ) ج - ٢

== و اختلفوا في انه كان في السفر الى مكة او الرجوع منها الى المدينة ، و تحقق عندنا من الروايات و القرآن ان النكاح وقع بسرف راحلا الى مكة و البناء بها راجعا منها بعد الاحلال : قال امام العصر في املائه : و قد ذكر الطحاوي في مشكله في تحرير القصة : ان النبي صلى الله عليه و سلم ارسل ابا رافع الى ميمونة للخطبة و كانت بمكة فولدت امرها الى عباس بن مرقط بن عبد المطلب صلى الله عليه و سلم من المدينة و خرج العباس من مكة ليستقبل النبي صلى الله عليه و سلم فتلاقيا بسرف ففكحها اياه في سرف ؛ كما هو عند ابى داود ص ٢٥٨ و هو الأكثر الاشهر . و د سرف ، موضع بعثرة اميال من مكة ؛ و كان ذلك في عمرة القضاء و كان النبي صلى الله عليه و سلم قادنهم في عمرة الحديبية انه يعتمر من قابل و يقسم بها ثلاثا فما يدل على ان امر زوجها بسرف انما كان حين قدومه الى مكة ما اخرجه الطحاوي عن ابن عباس : ان رسول الله صلى الله عليه و سلم تزوج ميمونة بنت الحارث و هو حرام فأقام بمكة ثلاثا فأتاه حويطب بن عبد العزى في نفر من قریش في اليوم الثالث فقالوا : انه قد انقضى اجلك فاخرج عنا ؛ فقال : فما عليكم لو تركتموني فعرست بين اظهركم فصنعتا لكم طعاما فحضرتموه ا فقالوا : لا حاجة لنا الى طعامك فاخرج عنا ؛ فخرج النبي صلى الله عليه و سلم و خرجت ميمونة حتى عرس بها بسرف - اه . فقيه دليل على انه قد كان تزوجها من قبل حين دخل مكة و لذا دعاهم الى الوليمة و لما لم يتركوه الا ان يخرج نزل بسرف و أولم بها ؛ و كذا يدل عليه ما عند الترمذى : ان رسول الله صلى الله عليه و سلم تزوجها و هو حلال و بنى بها حلالا و ماتت بسرف و دفناها في الظلة التي بنى بها فيها - اه . و تعجب الراوى على كون الامور الثلاثة في موضع واحد . قال مولانا شيخ الهند : و انما يصح التعجب اذا كانت تلك الوقائع في اسفار كذلك فالعنى انه تزوجها و هو ذاهب الى مكة و بنى بها و هو راجع الى المدينة ثم ماتت بها في سفرة اخرى ، و هذا لما يتعجب منه لا محالة ، فاذا ثبت انه ==



كتاب الحجّة (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج - ٢

عنه : ان ذلك 'من ثلثه' ، وإن لم يبلغ ذلك ثلثه احج عنه من حيث يبلغ الثلث ، إلا أن يختار الورثة أن يحجوا عنه من بلاده بما بلغ .  
قال محمد : وقال أبو حنيفة : إن تطوع رجل عن رجل فحج عنه وقدمات ولم يحج فذلك جائز وليا كان له أو غير ولي ؛ [ فلو ] أن رجلا أدركه الكبر ولم يحج حجة الاسلام فحج عنه بعض ولده أو ولي غيره أجزاه ذلك - إن شاء الله تعالى .

و قال أهل المدينة : لا يحزى أن يحج حي عن حي قدر المحجوج عنه على الحج أو لم يقدر ؛ فإذا مات فإن كان الذي يحج عنه وليا<sup>٢</sup> فلا بأس بأن يتطوع عنه ، فأما غير ولي فلا يعجبنا ، فإن<sup>٣</sup> أوصى انفذت وصيته .  
قال محمد : ما جاءت عامة الآثار إلا في الحي ؛ وقد روى قتيبة مالك ابن أنس عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار<sup>٤</sup> عن ابن عباس رضي الله عنهما :

= تزوجها في سفره الى مكة ثبت انه تزوجها وهو محرم لأنك قد علمت ان «سرف» قريب من مكة ، وميقات أهل المدينة «ذو الحليفة» فلا بد ان يكون محرما عند سرف و الا يلزم مجاوزة الميقات بدون احرام - انتهى ثبت انه لا بأس بتزوج المحرم .  
(١-١) كذا في الأصول وهو مطابق لما في ج ١ ص ٣٦١ من المدونة الكبرى ، وهو اختصار «ثلاث ماله» .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزيد كما يقتضى العبارة ، وفي الأصول «أو غير ولي ان رجلا - الخ» وهو كما ترى .

(٣) وكان في الأصول «ولي» والصواب «وليا» لأنه خبر «كان» .

(٤) كذا في الهندية ، وهو الأولى ، وكان في الأصل «وإن» .

(٥) قال الزرقاني في ج ٢ ص ١٩٩ من شرح الموطأ : واكثر الرواة عن الزهري ان الحديث من مسند عبد الله ( كما هو ما هنا ) ، وخالفهم ابن جريح عن ابن شهاب =

كتاب الحج ( الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه ) ج - ٢

ان امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مستفتية<sup>١</sup> فقالت : يا نبي الله ! إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه؟ قال : نعم - وذلك في حجة الوداع . قال محمد : وهذا في آخر حياة رسول الله<sup>٢</sup> صلى الله عليه وآله وسلم .

== في الصحيحين فقال : عن ابن عباس عن الفضل ان امرأة - فذكره ، لجعله من مسند الفضل ( كما يأتي آخر الباب من كتاب الحج ) و تابعه معمر . قال الترمذي : سألت محمدا - يعني البخاري - عن هذا فقال : اصنع شيء في هذا ما روى عن ابن عباس عن الفضل ؟ قال محمد : و يحتمل ان يكون ابن عباس سمعه من الفضل و غيره ثم رواه بلا واسطة - انتهى . وكأنه رجح هذا لأن الفضل كان رديف المصطفى صلى الله عليه وسلم حيثئذ و كان عبد الله تقدم من مزدلفة الى منى مع الضعفة فكان الفضل حدث اخاه بما شاهده في تلك الحالة ، لكن عند احمد و الترمذي : ان العباس كان حاضرا ؛ فلا مانع ان عبد الله كان معه لحمله تارة عن اخيه و تارة حدث به عن مشاهدة فقال : كان الفضل رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم . زاد البخاري من زواية شعيب عن الزهري : على عجز راحلته . وهو في ص ٢٢٩ من موطأ محمد مخرج من طريق مالك في باب الحج عن الميت او عن الشيخ الكبير . و بعد سرد الأحاديث في الباب قال محمد : و بهذا نأخذ ، لا بأس بالحج عن الميت و عن المرأة و الرجل اذا بلغا من الكبر ما لا يستطيعان ان يحجا - و هو قول أبي حنيفة و العامة من فقهاءنا رحمهم الله ، و قال مالك بن انس : لا ارى ان يحج احد عن احد - انتهى . و راجع لهذا الباب جزئيات كتب الفقه و باب وصية الحج من المدونة من ج ١ ص ٣٦٠ الى آخره .

- (١) و في الموطئين « تستفتيه » و فيها ايضا « امرأة من خثعم » و فيها ايضا « يا رسول الله ، و قد تركته فان الحديث سيأتى في آخر الباب .  
(٢) كذا في الأصل ، و في الهندية « النبي » مكان « رسول الله » .

كتاب الحجّة (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج - ٢

قال محمد: أخبرنا أيضا مالك بن أنس عن ابن أبي تميمة<sup>١</sup> عن ابن سيرين عن رجل<sup>٢</sup> أخبره عن ابن عباس أن رجلا<sup>٣</sup> جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله إني أُمي امرأة كبيرة لا نستطيع أن

(١) هو أيوب ابن أبي تميمة كيسان السخيتاني، أبو بكر البصري، مولى عنزة - ويقال: مولى جهينة، من رجال الستة، تابعي لأنه رأى أنس بن مالك رضى الله عنه، وهو في ابن سيرين أثبت من خالده الخذاء، كان ثقة ثبتا في الحديث جامع كثير العلم حجة عدلا لا يسئل عن مثله، ولد سنة ٦٦ أو سنة ٦٨، ومات سنة ١٣١ أو سنة ١٢٥ أو قبلها بسنة وهو ابن ثلاث وستين سنة - كذا في ج ١ ص ٣٩٨ من التهذيب. والحديث أخرجه الإمام محمد في ص ٢٢٩ من الموطأ بهذا الاسناد، وصرح باسمه فقال: أخبرنا مالك أخبرنا أيوب السخيتاني عن ابن سيرين عن رجل أخبره عن عبد الله ابن عباس أن رجلا أتى - الحديث. ولم أجده في موطأ مالك.

(٢) لم أقف على اسمه، هكذا هو مبهم في موطأ محمد، ولم ينفه عليه الفاضل اللكنوى في التعليق الممجد، وقالوا: إن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس، ويروى عنه بواسطة وأثبت سماعه منه الشيخ النعموى في تعليق آثار السنن فليراجع إليه؛ وعن خالده الخذاء كل شيء، قال محمد: نبئت عن ابن عباس أنما سمعه من عكرمة لقيه إمام المختار - كما في ج ٩ ص ٢١٥ من التهذيب. لكن قال الذهبي في ج ١ ص ٧٣ من تذكرة الحفاظ: سمع محمد أبا هريرة وعمران بن حصين وابن عباس وابن عمر وطائفة - اه.

(٣) لم أقف على اسمه بالتعيين، واذكر الاختلاف فيه إن شاء الله ذيل حديث الفضل ابن عباس الآتي في الباب.

(٤) هي أيضا لم تتشخص بعد. وهذه الوقائع مختلفة وقعت في حجة الوداع فالبعض سأله عن أمه وبعضهم سأله عن أبيه وأجاب عنه صلى الله عليه وسلم بمن سأله - والعلم عند الله تعالى.

كتاب الحجّة ( الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه ) ج - ٢

نحملها على البعير<sup>١</sup> وإن ربطتها خفت أن تموت<sup>٢</sup> فأحج عنها؟ قال: نعم<sup>٣</sup>.  
أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك بن أنس عن ابن أبي تيمية<sup>٤</sup> عن محمد  
ابن سيرين أن رجلاً جعل<sup>٥</sup> على نفسه: لا يبلغ أحد من ولده الحلب  
فيحلب ويشرب ويسقيه<sup>٦</sup> إلا حج وحج به<sup>٧</sup>، فبلغ رجل من ولده الذي  
(١) وفي موطأ الامام محمد «بعير» .

(٢-٢) وفي الموطأ «وإن ربطناها خفنا أن تموت» .

(٣) أخرجه الامام محمد بهذا الاسناد والمتن في الموطأ، وأخرجه الطحاوي في ج ٣  
ص ٢١٩ من مشكل الآثار من غير هذا الوجه عن ابن سيرين فقال: وحدثنا فهد بن  
سليان قال ثنا احمد بن عبد الله بن يونس الكوفي قال ثنا فضيل - يعني ابن عياض -  
عن هشام عن ابن سيرين عن يحيى بن ابي اسحاق عن سليمان ابن يسار عن الفضل بن  
عباس قال: كنت رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل فقال: يا رسول الله  
ان امي عجوز كبيرة وان حملتها لم تستمسك وان ربطتها خشيت ان اقلها! قال:  
أرأيت لو كان على امك دين أ كنت قاضيه! قال: نعم! قال: حج عن امك - انتهى .  
وحدثنا إبراهيم بن ابي داود قال ثنا حماد بن زيد عن يحيى بن اسحاق عن سليمان بن  
يسار قال حدثني الفضل بن العباس - او عبد الله بن العباس: ان رجلاً قال: يا رسول الله!  
ان ابني او امي عجوز كبيرة ان حملتها لم تستمسك وان انا ربطتها خشيت ان اقلها!  
قال: أرأيت لو كان على ابيك او امك دين أ كنت تقضيه؟ قال: نعم! قال: فأحج  
عن ابيك او عن امك - انتهى .

(٤) هو ايوب السخيتاني .

(٥) لم اقف على اسمه، وفي الموطأ «كان جعل» .

(٦) وفي الموطأ «و يستقيه» .

(٧) وفي المندبة «و يستقيه إلا حج به» من غير تكرار .

كتاب الحج (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج - ٢

قال وقد كبر الشيخ فجاء ابنه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره الخبر فقال: إن أبي قد كبر ' ولا يستطيع أن يحج ' أفأحج عنه؟ قال صلى الله عليه وآله وسلم: نعم .

فهذا كله حجة عليهم في الحى<sup>٢</sup>؛ وقد جاء في الميت أيضا آثار كثيرة: .  
أخبرنا محمد قال أخبرنا عمر بن ذر الهمداني قال: سألت مجاهدا عن الرجل يحج عن الرجل؟ قال: لكل واحد منهما حجة توفي عن صاحبه،

(١-١) وفي الموطأ «وهو لا يستطيع الحج» وليس فيها «صلى الله عليه وآله وسلم» وسقطت «لا» من قوله «لا يستطيع» من الهندية ولا بد منها .

(٢) في قولهم «لا يحج أحد عن أحد إذا كان حيا» وقياس الحج على الصلاة لا يصح لأن عبادة الحج مالية وبدنية معا فلا يترجح إلحاقها بالصلاة على إلحاقها بالزكاة، وقد أجاز المالكية الحج عن الغير إذا أوصى به ولم يجزوا ذلك في الصلاة فكيف يصح القياس؟ وحصر الابتلاء في المباشرة ممنوع لأنه يوجد في الأمر من بدل المال في النائب، والأصل عدم الخصوصية فدعواها باطلة لأنه لم يقم عليها دليل، والاحتجاج بما رواه عبد الملك بن حبيب صاحب الواحجة غير صحيح فإنه مروي باسنادين مرسلين ولا حجة فيه لضعف الاسنادين مع اسنادهما . وقد عارضه قوله في حديث الجهنية رواه البخاري «أقضوا الله فالله أحق بالوفاء» والقول بأنه خاص بالابن يحج عن أبيه جمود وغفلة واغفال عن الأحاديث الواردة في الباب . وما قال عياض من «أن معناه أن الزام الله عباده بالحج الذي وقع بشرط الاستطاعة صادف أبي بصفة من لا يستطيع فهل أحج عنه - أي: هل يجوز لي ذلك؟ أم هل فيه اجر ومنفعة؟ فقال: نعم» فقيه غرض البصر عن طرق الحديث، ففي بعضها التصريح بالسؤال عن الاجزاء فيتم الاستدلال مع أن في بعض طرق مسلم «أن أبي عليه فريضة الله في الحج» ، لأحمد في رواية «والحج مكتوب عليه» - كذا في فتح الباري بتغير .

كتاب الحجّة ( الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه ) ج - ٢

ولا ينقص ذلك حجّه ١ .

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد أبان ١ عن جعفر ٢ بن محمد بن علي عن أبيه ٣  
قال: قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه لرجل كسير لم يحج: انفق على  
رجل فليحج عنك .

(١) وكان في الأصول « حجة » و الصواب « حجه » .

(٢) هو ابن صالح القرشي .

(٣) جعفر بن محمد بن علي ابن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي العلوي ، أبي  
عبد الله المدني « الصادق » من رجال الأدب المفرد للبخاري و مسلم و الأربعة ، شيخ  
أبي حنيفة - كما في ج ٢ ص ١٠٣ من التهذيب ، ثقة ، مأمون ، من سادات أهل البيت  
فقها و علما و فضلا ، يحتج بحديثه من غيره رواية أولاده عنه ، إذا نظر إليه علم أنه  
من سلالة النبيين ، و اختلف إليه مالك زمانا فأراه الأعلى ثلاث خصال : اما مصل ،  
و اما صائم ، و اما يقرأ القرآن . و ما يحدث الأعلى طهارة . و من الحال ان يلصق  
به ما جناه غيره . قال جعفر : ما أرجو من شفاعة علي شيئا الا و انا أرجو من  
شفاعة أبي بكر . و قال زهير بن معاوية : قال أبي جعفر بن محمد ان لي جارا  
يزعم انك تبرأ من أبي بكر و عمر ! فقال جعفر : برئ الله من جارك و الله ! اني  
لأرجو ان ينفعني الله بقرباى من أبي بكر . ولد سنة ثمانين ، و مات سنة ١٤٨ - كذا في  
التهذيب .

(٤) هو محمد بن علي بن الحسين بن علي أبي طالب الهاشمي ، أبو جعفر « الباقر » ، أمه بنت الحسن  
ابن علي بن أبي طالب ، من رجال السنة ، ولد سنة ست و خمسين او سنة ستين او سنة  
خمس و اربعين ، و مات سنة اربع عشرة او خمس عشرة او ست عشرة او سبع عشرة او ثمان  
عشرة و مائة . و لم يدرك عليا لحديثه عنه مرسل . و هو شيخ الامام أبي حنيفة ، لقيه  
و روى عنه . مدني تابعي ثقة فاضل كثير الحديث - كذا في التهذيب و غيره .

أخبرنا (٥٨) ٢٢٢

كتاب الحجّة ( الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه ) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا سمالك بن حرب<sup>١</sup>  
عن عكرمة<sup>٢</sup> عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كنت عند ابن عباس  
(١) هو ابن اوس بن خالد الذهلي البكري ، ابو المغيرة الكوفي التابعي ، ادرك ثمانين  
من الصحابة . من كبار تابعي الكوفة . ثقة صدوق في حديثه لين ، مضطرب في  
حديث عكرمة . من رجال الستة الا البخارى ، غير انه من رجال تعليقات البخارى .  
مات سنة ١٢٣ ، واحاديثه حسان .

(٢) كذا في الأصل ، ولى في ذلك قلق فان الحديث مرفوع كما رواه البخارى والنسائى  
ولعل قوله « كنت عند ابن عباس » من زيادات الناسخ و الصواب حذفه او يكون  
الصواب « قال - اى ابن عباس : كنت عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنته امرأة -  
الخ » فسياق ما بعده مطابق للرفوع . فعند البخارى في باب الحج و النذر عن الميت  
عن ابي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : ان امرأة من جهينة اتت الى النبي  
صلى الله عليه وسلم فقالت : ان امي نذرت ان تحج فلم تحج حتى ماتت أ فأحج عنها ؟ قال :  
نعم حجي عنها ، أ رأيت ان كان على امك دين أ كنت قاضية ؟ اقصوا الله فالله احق  
بالوفاء - انتهى . وعند النسائى من رواية شعبة عن ابي بشر عن سعيد بن جبير يحدث  
عن ابن عباس : ان امرأة نذرت ان تحج فأتت فأتى اخوها النبي صلى الله عليه وسلم  
فسأله عن ذلك فقال : أ رأيت لو كان على اختك دين أ كنت قاضيه ؟ قال : نعم ؛ قال :  
فاقصوا الله فهو احق بالوفاء - انتهى . قال الحافظ في ج ٤ ص ٥٥ من الفتح :  
وسألى في النذور من طريق شعبة عن ابي بشر بلفظ « أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال له : ان اختي نذرت ان تحج و انها ماتت ، فان كان محفوظا احتمل ان يكون  
كل من الاخ سأل عن اخته ، و البنت سألت عن امها ؛ و سألى في الصيام من طريق  
اخرى عن سعيد بن جبير بلفظ « قالت امرأة : ان امي ماتت و عليها صوم شهر ،  
فانه محمول على ان المرأة سألت عن كل من الصوم و الحج ، و يدل عليه ما رواه =

كتاب الحجّة (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج - ٢

فأنته امرأة فقالت: إن أمي نذرت أن تحج<sup>١</sup> وإنها ماتت ولم تحج؟ قال: تركت أمك ديناً؟ قالت: نعم، قال: فقضيتيه؟ قالت: نعم؛ قال: خير غرمائك الله، حجى عن أمك أو امرأة مكانها<sup>٢</sup>.

== مسلم عن بريدة: أن امرأة قالت: يا رسول الله إنني تصدقت على أمي بحجارية و أنها ماتت؟ قال: وجب أجرك و ردها عليك الميراث، قالت: أنه كان عليها صوم شهر فأصوم عنها؟ قال: صومي عنها، قالت: أنها لم تحج فأحج عنها؟ قال: حجى عنها<sup>٣</sup>، و للسؤال عن قصة الحج من حديث ابن عباس أصل آخر أخرجه النسائي من طريق سليمان بن يسار عنه، وله شاهد من حديث انس عند البزار و الطبراني و الدارقطني - انتهى .

(١) لم أقف على اسمها . ثم بعد ما رقت في رقم ٢ من تعليق الصفحة السابقة رجعت عن قولى فيها و اذعنت أن ما في الكتاب هو الصحيح و ليس هو بمرفوع بل موقوف على ابن عباس رضى الله عنهما، والمرأة سألت عنه، فإن سعيد بن منصور قد رواه بهذا الاسناد في سننه - كما في ج ٧ ص ٦٣ من المحلى، قال ابن حزم: و رويانا من طريق سعيد بن منصور: ثنا ابو الأحوص عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس: أن امرأة أتته فقالت ان امي ماتت و عليها حجة فأحج عنها؟ فقال ابن عباس: هل كان على أمك دين؟ قالت: نعم، قال: فما صنعت؟ قالت: قضيت عنه، قال ابن عباس: فأنه أخير غرمائك حجى عن أمك - انتهى . فهو مروي عنه مرفوعاً و موقوفاً، و الواقعة تعددت، و المسألة حدثت في زمن ابن عباس ايضاً كما وقعت في زمنه صلى الله عليه و سلم . و من طريق شعبة عن مسلم القرى: قلت لابن عباس: ان امي حجت و ماتت و لم تعتمر فأعتمر عنها؟ قال: نعم - انتهى . فعلم من هذا ان ما في الكتاب من الأثر الموقوف هو الصحيح .

(٢) و كان في الأصل: ان تحج عنها، و هو خطأ .

(٣) كذا في الأصول، و لعل بعض العبارة سقطت هنا - ف .



كتاب الحجة ( الرجل يموت و لم يحج فيوصى أن يحج عنه ) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا أبو كدينة يحيى بن المهلب البجلي<sup>١</sup> عن أبي إسحاق الشيباني<sup>٢</sup> عن يزيد بن الأصم<sup>٣</sup> قال : كنت جالسا عند ابن عباس إذ جاء

(١) هو الكوفي، من رجال البخارى و النسائى و الترمذى، ثقة، لا بأس به، يعتبر به - كذا فى ج ١١ ص ٢٨٩ من التهذيب . و ابو كدينة - بضم الكاف و فتح الدال و بعد التحتانية نون، كذا فى الخلاصة هامش التهذيب .

(٢) هو سليمان ابن ابى سليمان، و اسمه فيروز - و يقال : خاقان، و يقال : عمرو، ابو اسحاق الشيباني مولا هم الكوفي - و يقال : مولى ابن عباس، و الاول اصح، من رجال الستة؛ روى عنه الامام ابو حنيفة - كما فى كتاب الآثار، و الامام ابو يوسف - كما فى كتاب الخراج و الرد على سيد الأوزاعي و اختلاف ابى حنيفة و ابن ابى ليلى و كتاب الآثار له؛ ثقة حجة صدوق صالح الحديث فقيه الحديث؛ مات سنة تسع و عشرين و مائة او سنة ١٣٨ او سنة ١٣٩ او سنة احدى او اثنتين و اربعين و مائة؛ من كبار اصحاب الشعبي - ج ٤ ص ١٩٧ من التهذيب . و الحديث بهذا الاسناد رواه ابن ماجه فى سننه مرفوعا قال : حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعائى ثنا عبد الرزاق انبأنا سفيان الثورى عن سليمان الشيباني عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه و سلم فقال : أحج عن ابى؟ قال : نعم حج عن ابيك، فان لم ترده خيرا لم ترده شرا - انتهى .

(٣) هو ابن عبيد بن معاوية بن عبادة بن البكاء، ابو عوف البكائى الكوفي، نزيل الرقة، من رجال الادب المفرد للبخارى و مسلم و الأربعة، ابن اخت ميمونة - و اسمها يرزة بنت الحارث، روى عن ميمونة و عائشة و ابى هريرة و سعد بن ابى وقاص و معاوية : و ابن عباس و غيرهم، و عنه الشيباني و الأجلح و الزهرى و ابو فزارة و عبيد الله و عبد الله ابنا اخيه عبد الله بن الأصم و غيرهم، ثقة، كثير الحديث، ربه خالته ميمونة، مات سنة احدى و مائة او سنة ثلاث او اربع و مائة و هو ابن ثلاث و سبعين - ج ١١ ص ٣١٣ من التهذيب .

كتاب الحجّة (الرجل يموت ولم يمحّج فيوصى أن يمحّج عنه) ج ٢ -

رجل فقال [إن] <sup>١</sup> أبي مات ولم يمحّج فأحج عنه؟ قال: نعم، فانك إن لم تزده خيراً لم تزده شراً.

قال محمد: والآثار في هذا كثيرة<sup>١</sup>، وهذا الأمر المجتمع عليه لا اختلاف بين الفقهاء فيه إلا من قال برأيه ونبذ الآثار خلف ظهره<sup>٢</sup>: أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك ابن أنس قال حدثنا ابن شهاب أن سليمان ابن يسار أخبره أن عبد الله بن عباس أخبره قال: كان الفضل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأتته امرأة من خثعم

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول وإنما زدته على حسب الروايات .  
(٢) راجع لذلك الكتب الستة ومشكل الآثار للطحاوي و سنن البيهقي ونصب الراية والدراية والمحلّي لابن حزم وعمدة القاري وفتح البارني والتلخيص الخيزر وبذل المجهود وفتح الملهم وغيرها من الأسفار .  
(٣) من يقدر على أن يتفوه أن الأحناف يتركون الآثار ويقولون بالقياس؟ وهذا كتاب الحجّة للإمام محمد بمرأى ومشهدا ولعل ابن حزم لم يتيسر له مطالعة كتاب الحجّة ولذا يهول الناس بدعاوى أكاذيب وبراهين باطلة في كل باب من المحلّي ويطعن على الأئمة اعلام الهدى وجبال العلم وحفاظ الحديث، لو لم يكونوا لكان ابن حزم في ظلمات بعضها فوق بعض أزيد وأكثر بما فيه، وهم اناروا السرج في طرق الهداية حتى سلك فيها بضوئها هو ومن معه .

(٤) الحديث أخرجه مالك في الموطأ، ومن طريقه أخرجه الامام محمد في الموطأ ايضا، والأئمة الستة في كتبهم ابو داود عن عبد الله بن عباس، والباقون عن اخيه الفضل بن عباس - كما في ج ٣ ص ١٥٤ من نصب الراية، والطحاوي في مشكل الحديث، والبيهقي في سننه . وامرأة من خثعم لم اتفق على اسمها، واتفقت الروايات كلها عن ابن شهاب على أن السائلة كانت امرأة وانها سألت عن ايها، وخالفه يحيى بن ابي اسحاق =

## كتاب الحجّة (الرجل يموت ولم يهجّ فيوصى أن يهجّ عنه) ج - ٢

عن سليمان، فاتفق الرواة عنه على أن السائل رجل، ثم اختلفوا عليه في اسناده ومنتها  
أما اسناده فقال هشيم: عنه عن سليمان عن عبد الله بن عباس، وقال محمد بن سيرين: عن  
سليمان عن الفضل - أخرجهما النسائي، وقال ابن علية: عنه عن سليمان حدثني أحد  
أبناء العباس: أما الفضل، وأما عبد الله - أخرجه أحمد - وأما المتن فقال هشيم: أن  
رجلاً سأل فقال: أن أبي مات؛ وقال ابن سيرين: لجاء رجل فقال: أن أبا عجز  
كبيرة؛ وقال ابن علية: لجاء رجل فقال: أن أبي أو أبا؛ وخالف الجميع معمر عن  
يحيى بن أبي اسحاق فقال في روايته: أن امرأة سألت عن أمها. وهذا الاختلاف كله  
عن سليمان بن يسار فأحببنا أن ننظر في سياق غيره فإذا كريب قد رواه عن ابن عباس  
عن حصين بن عوف الخثعمي قال قلت: يا رسول الله! أن أبي أدركه الحج. وإذا  
عطاه الخراساني قد روى عن أبي العوث بن حصين الخثعمي أنه استفتى النبي صلى الله  
عليه وسلم عن حجة كانت على أبيه - أخرجهما ابن ماجه. والرواية الأولى أقوى  
استناداً، وهذا يوافق رواية هشيم في أن السائل عن ذلك رجل سأل عن أبيه،  
ويوافق ما روى الطبراني من طريق عبد الله بن شداد عن الفضل بن عباس أن رجلاً  
قال: يا رسول الله! أن أبي شيخ كبير. ويوافقهما مرسل الحسن عند ابن خزيمة فإنه  
أخرجه من طريق عوف عن الحسن قال: بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاه  
رجل فقال: أن أبي شيخ كبير أدرك الإسلام لم يهجّ - الحديث. ثم ساقه من طريق  
عوف عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال - مثله، إلا أنه قال إن السائل سأل عن أمه.  
قلت: وهذا يوافق رواية ابن سيرين أيضاً عن يحيى بن أبي اسحاق - كما تقدم؛ والذي  
يظهر لي من مجموع هذه الطرق أن السائل رجل وكانت ابنته معه فسألت أيضاً، والمسؤول  
عنه أبو الرجل وأمه جميعاً، ويقرب ذلك ما رواه أبو يعلى باسناد قوي من طريق  
سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال: كنت ردف النبي صلى الله  
عليه وسلم وأعراني معه بنت له حسناء فجعل الأعراني يعرضها للنبي صلى الله عليه وسلم

## كتاب الحجفة ( الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه ) ج - ٢

== رجاء ان يتزوجها وجعلت الثفت اليها و يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم برأسه فيلويه فكان عليه حتى روى جمره العقبة . فعلى هذا فقول الشابة « ان ابني » لعلها ارادت جدما لأن اباهما كان معها و كان امرها ان تسأل النبي صلى الله عليه وسلم ليسمع كلامها و يراها رجاء ان يتزوجها فلما لم يرضها سأل ابوها عن ابيه ، و لا مانع ان يسأل ايضا عن امه ، و تحصل من هذه الروايات اسم الرجل « حصين بن عوف الخثعمي » و اما ما وقع في الرواية الأخرى انه « ابو الغوث بن حصين » فان اسنادها ضعيف و لعله كان فيه « عن ابى الغوث حصين » فزيد في الرواية « ابن » او ان ابا الغوث ايضا كان مع ابيه حصين فسأل كما سأل ابوه و اخته - والله اعلم . و وقع السؤال عن هذه المسألة من شخص آخر وهو ابو رزين - بفتح الراء و كسر الزاء ، العقيلي - بالتصغير ، و اسمه « لقيط بن عامر » . ففي السنن و صحيح ابن خزيمة و غيرهما من حديثه انه قال : يا رسول الله ! ان ابني شيخ كبير لا يستطيع الحج و لا العمرة قال : حج عن ابيك و اعتمر . و هذه قصة اخرى ، و من وحد بينها و بين حديث الخثعمي فقد أبعد و تكلف - كذا في ج ٤ ص ٥٨ من فتح الباري ، و نحوه في ج ٥ ص ١٢١ من عمدة القاري مختصرا و ج ٣ ص ١١١ من بذل المجهود و ج ٣ ص ٣٦٩ من فتح الملهم كلاهما نقلتا من فتح الباري . و ابو الغوث بن الحصين بن عوف الخثعمي رجل من الفرع ، له صحبة ، من رجال ابن ماجه - ج ١٢ ص ٢٠٠ من التهذيب . وله روايتان في رواية من طريق عطاء الخراساني انه قال : ان ابني ادركته فريضة الله في الحج و هو شيخ كبير لا يتألك على الرحلة - الحديث ؛ أخرجه البيهقي و اسناده ضعيف ؛ و اخرى أخرجه ابن ماجه : استفتي عن حجة كانت على ابيه مات ولم يحج - الحديث . و حصين بن عوف الخثعمي في ج ٢ ص ٣٨٦ من التهذيب ، ولم يقل فيه ان ابا الغوث و حصينا واحدا ، و ارتكبوا في لفظ الأب مجازا بأنه بمعنى الجد ، و كذا في امرأة من خثعم قالوا ما قالوا . و الحديث مشهور بحديث الخثعمية عند جميعهم . و بالجملة تكلفات و مجاز في مجاز .

كتاب الحجّة ( الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه ) ج - ٢

تستفتيه قال : فجعل الفضل ينظر إليها و تنظر إليه ' وجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصرف وجه الفضل يده إلى الشق الآخر ' فقالت : يا رسول الله ! إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا ٢

(١) في رواية شعيب عن ابن شهاب عند البخارى في الاستئذان - كما في ج ٤ ص ٥٧ من فتح البارى : وكان الفضل رجلا وضيئا - اى جميلا ، واقبلت امرأة من خثعم وضيئة فطلق الفضل ينظر اليها و اعجبه حسنهما - اه .

(٢) في رواية شعيب « فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم والفضل ينظر اليها فأخلف يده فأخذ بذقن الفضل فدفع وجهه عن النظر اليها ، وهذا هو المراد في حديث على « فلوى عتق الفضل » و وقع في رواية الطبرى في حديث على « وكان الفضل غلاما جميلا فاذا جاءت الجارية من هذا الشق صرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه الفضل إلى الشق الآخر ، فاذا جات إلى الشق الآخر صرف وجهه عنه » وقال في آخره : رأيت غلاما حدثا و جارية حدثة فخشيت أن يدخل بينهما الشيطان ؛ اه - فتح .

(٣) و في صحيح البخارى : أن فريضة الله أدركت أبى شيخا كبيرا ؛ و في رواية النسائي من طريق يحيى بن أبى اسحاق عن سليمان بن يسار : أن أبى أدركه الحج - كذا في الفتح و العمدة . والسؤال وقع عند المنحر يدل عليه حديث على رضى الله عنه عند الترمذى و احمد و ابنه عبد الله والطبرى كما في فتح البارى وعمدة القارى بعد الفراغ من الرمى . و لفظ احمد عندهم من طريق عبيد الله بن رافع عن على قال : وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة فقال : هذه عرفة - فذكر الحديث ؛ وفيه : ثم أتى الجرة فرماها ثم أتى المنحر فقال : هذا المنحر وكل منى منحر ، واستفتته . و في رواية عبد الله : ثم جاءت جارية شابة من خثعم فقالت : أن أبى شيخ كبير قد أدركته فريضة الله في الحج أفجزى أن أحج عنه ؟ قال : حجى عن أهلك - الحديث . و لعل أباهما عوف الخثعمى ، و حصين اخوها ، و ابو الثوث كنيته - كما سبق ، و الله اعلم .

كتاب الحجّة ( الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه ) ج - ٢

لا يستطيع أن يثبت على الرحلة<sup>١</sup> فأحج عنه<sup>٢</sup> قال : نعم - وذلك في حجة الوداع .

أخبرنا محمد قال أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان<sup>٣</sup> قال سمعت طاوسا

(١) وفي صحيح البخارى في رواية : ان يستوى على الرحلة ؛ وفي اخرى : لا يثبت على الرحلة . قال الحافظ : قال الطيبى « شيخنا » حال ولا يثبت صفة له ، ويحتمل ان يكون حالا ايضا ويكون من الأحوال المتداخلة ؛ والمعنى : انه اوجب عليه الحج بأن اسلم وهو بهذه الصفة ، وقوله « لا يثبت » وقع في رواية عبد العزيز ، وفي رواية شعيب « لا يستطيع أن يستوى » وفي رواية ابن عينة « لا يمسك على الرجل » وفي رواية يحيى بن ابي اسحاق من الزيادة « و ان شدته خشيت ان يموت » وكذا في مرسل الحسن و حديث ابي هريرة عند ابن خزيمة « و ان شدته بالجل على الرحلة خشيت ان يقتله » - اهـ . وكذا في ج ٥ ص ١٢١ من عمدة القارى مثله ، الا ان الحافظ العيني قال « شيخنا كبيرا » نصب على الاختصاص . وقال الطيبى : « شيخنا » حال ، وفيه نظر - اهـ .

(٢) اى : أيجوز لى ان انوب عنه فأحج عنه ؟ لأن ما بعد الفاء الداخلة عليها الهمزة معطوف على مقدر . وفي رواية عبد العزيز و شعيب : فهل يقضى عنه ؛ وفي حديث على : هل يحزى - اهـ عمدة القارى و فتح البارى . وقوله « قال : نعم » وفي حديث ابي هريرة « فقال احجج عن ابيك » فيه جواز الحج عن الغير الذى ينكره اهل المدينة ؛ قال اصحابنا : من قدر على الحج يبدنه لم يحز له ان يحج عنه غيره ، ولو عجز عنه عجزا لا يزول مثل الزمانة والعنى جاز ان يحج عنه غيره ، و ان كان يزول كالمرض و الحبس فان استمر الى الموت يحزبه و يلزمه حجة الاسلام - عمدة القارى .

(٣) هو ابن عبد الرحمن بن صفوان بن امية الجعفى المسمى ، من رجال الستة ، عن سالم و نافع و عطاء و طائرس و مجاهد و عكرمة بن خالد و القاسم بن محمد و جماعة ، =

كتاب الحجّة ( الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه ) ج - ٢

يقول<sup>١</sup> : إن رجلاً أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : إن أبي شيخ كبير لا يستطيع أن يركب إلا معترضا<sup>٢</sup> فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : حج عن أبيك<sup>٣</sup>

أخبرنا محمد قال أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان قال سمعت طاوسا يقول :

== وعنه الثوري وحماد بن عيسى الجهني وابن المبارك وغيرهم ، ثقة حجة مستقيم ، مات سنة ١٥١ ، واسم أبيه الأسود - ج ٣ ص ٦٠ من التهذيب .

(١) الحديث مرسل ، ولعل طاوسا يرويه عن ابن عباس فإنه من أصحابه ، أو عن سودة أم المؤمنين ، أو عن أبي رزين العقيلي ؛ ولعل الرجل المبهم أما حصين بن عوف الخثعمي أو أبو العوث بن حصين أو أبو رزين العقيلي رجل من بني عامر فأنهم سألوا عن ذلك - كما عرفت . والحديث مروي متصلا ومرسلا ومرفوعا وموقوفا ، وعندى الوقائع متعددة .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « قال » بدون الفاء وهو من تصحيف الناسخ .

(٣) قيل : معناه لا يثبت على الراحلة على الوجه المهود إنما يمكن أن يشد بحبل ونحوه بالراحلة - قاله السندی على ابن ماجه ، وهو وقع في حديث ابن عباس عند ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن ابيه عنه قال : أخبرني حصين بن عوف قال قلت : يا رسول الله ! إن أبي أدركه الحج ولا يستطيع أن يحج إلا معترضا ؟ فصمت ساعة ثم قال : حج عن أبيك - اه . ومن هاهنا حكم وجداني أن مرسل طاوس هو متصل بابن عباس والحديث حديثه ومن مسنده ، ومتنا المرسل والمتصل متقاربان في الألفاظ .

(٤) امر ندب واستحباب ، فإن الحج عن الغير ليس بواجب على الفاعل ، لو أداه عنه لكان مجزيا عن المحجوج عنه . والمقصود من الأحاديث ثبوت جواز النيابة عن الغير .

كتاب الحجّة ( الرجل يموت و لم يحج فيوصى أن يحج عنه ) ج - ٢

إن امرأة<sup>١</sup> أتت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت : إن أمي ماتت و عليها حجة<sup>٢</sup> ؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم : حجى عن أمك .

(١) لعلها امرأة من جهينة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان امي نذرت ان يحج فلم يحج حتى فانت أفأحج عنها - الحديث رواه البخارى وغيره . قال الحافظ في الفتح : لم اقف على اسمها ولا على اسم ايها لكن روى ابن وهب عن عثمان بن عطاء الخراساني عن ابيه : ان غائية او غائمة اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : ان امي ماتت و عليها نذر ان تمشى الى الكعبة ؟ فقال : اقض عنها - اخرجه ابن منده في حرف الغين المعجمة من الصحايات ، و تردد هل بتقديم المثناة التحتانية على المثلثة او بالعكس ، و جزم ابن طاهر في المبهمات بانه اسم الجهينة المذكورة في حديث الباب . و قد روى احمد و النسائي و ابن خزيمة من طريق موسى بن سلة الهذلي عن ابن عباس قال : امرت امرأة سنان بن عبد الله الجهني ان يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن امها توفيت و لم تحج . الحديث ؛ لفظ احمد ، و وقع عند النسائي « سنان بن سلة » و الاول اصح . و هذا لا يفسر به المبهم في حديث الباب ان المرأة سألت بنفسها ، و في هذا ان زوجها سأل لها ، و يمكن الجمع بأن يكون نسبة السؤال اليها مجازية و انما الذي تولى لها السؤال زوجها ، و غايته انه في هذه الرواية لم يصرح بأن الحجّة المسؤول عنها كانت نذرا . و اما ما روى ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن ابيه عن ابن عباس عن سنان بن عبد الله الجهني ان عمته حدثته انها اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : ان امي توفيت و عليها مشى الى الكعبة نذرا - الحديث ، فان كان محفوظا حمل على واقتين بأن تكون امرأته سألت على لسانه عن حجة امها المفروضة و بأن تكون عمته سألت بنفسها عن حجة امها المنذورة ، و يفسر من حديث الباب بأنها عمه سنان و اسمها « غائية » - كما تقدم . و لم تسم المرأة و لا العمه و لا ام واحدة منهما . انتهى .

(٢) اى منذورة - كما في حديث البخارى ؛ او حجة مفروضة ، و الاول اعلى بالقلب .



### باب ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال : جاءت الآثار في خمس من الدواب من قتلهن وهو محرم فلا جناح عليه : الغراب ، و الحداة ، و العقرب ، و القارة ، و الكلب العقور . قال أبو حنيفة في الذئب : هو مثل الكلب العقور . فأما ما سوى ذلك مثل الأسد و النمر و الفهد و الضبع و الثعلب و أشباههن فكل ما لم يؤذك من ذلك فقتلته فمليك فيه الهدى ، و لا يجاوز به الدم ؛ و أما ما آذاك من ذلك فقتلته فلا شيء عليك .

و قال أهل المدينة في الكلب العقور : إن كل ما عقر الناس و عدا عليهم و أخافهم مثل الأسد و النمر و الفهد و الذئب فهو الكلب العقور ، و أما ما كان من السباع التي لا تعدو مثل الضبع و الثعلب و الهر و ما أشبههن من السباع فلا يقتله المحرم ، و إن قتله فداء .

و قال محمد : إنما جاء الأثر في الكلب العقور ، و إنما هو عندنا الكلب خاصة ، و ليس على غيره إلا أن يعدو عليك فيكون بمنزلة الكلب العقور ، و إنما قلنا في الذئب « لا شيء » على من قتله و إن لم يعد ، « لا شيء » للأثر الذي بلغنا عن ابن عمر رضي الله عنهما :

أخبرنا محمد : قال أخبرنا مسعر بن كدام عن وبرة بن

(١) و كان في الأصول « أشبههم » ، و الأصوب ما في موطأ مالك « أشبههن » .

(٢) هكذا في نسخ الكتاب ، و في موطأ مالك « فلا يقتلن » و كلاهما صحيح .

(٣) و كان في الأصول « لم يعد » .

(٤) مسعر بن كدام بن ظهير بن عبيدة بن الحارث بن هلال بن عامر بن ضمصة الهلالي العامري الرواسي ، أبو سلية الكوفي . أحد الأعلام ، من رجال الستة ، روى عن خلائق و عنه خلائق ، ثقة ثبت حجة ، مات سنة ثلاث و خمسين أو سنة خمس و خمسين ومائة ، =

كتاب الحجّة ( ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب ) ج - ٢

عبد الرحمن<sup>١</sup> قال سمعت ابن عمر رضى الله عنهما يقول: يقتل المحرم الذئب<sup>٢</sup>.  
وأما قول أهل المدينة « إن الضبع لا يعدو »<sup>٣</sup> وإنما جعلوا  
فيها يعدو<sup>٤</sup> فهي أشدّ عدوّا وأخبث من الذئب؛ وإنما يؤخذ في هذا  
== اعلم اسنادا و اجود حديثا واتقن ، ولا ينال حتى قرأ نصف القرآن - ج ١٠  
ص ١١٣ من التهذيب .

(١) هو المسلي ابو خزيمه - ويقال: ابو العباس الكوفي، ويقال: انه حارثي، تابعي  
ثقة، من رجال البخارى و مسلم و ابى داود و النسائي، توفى في ولاية خالد بن  
عبد الله القسرى على الكوفة سنة ست عشرة و مائة - ج ١١ ص ١١١ من التهذيب .  
(٢) و قد رواه الدارقطني في سننه - كما في ج ٣ ص ١٣١ من نصب الراية - مرفوعا  
من طريق الحجاج بن ارطاة عن وبرة بن عبد الرحمن قال سمعت ابن عمر يقول:  
امر رسول الله صلى الله عليه وسلم المحرم بقتل الذئب و الفارة و الحداة و الغراب -  
اه . و رواه اسحاق بن راهويه في مسنده و زاد فيه « قيل له: فالحية و الغراب ؟ فقال:  
كان يقال ذلك » . و الحجاج لا يحتاج به - اه . و اسناد الموقوف صحيح . و رواه  
ابو داود في المراسيل عن سعيد بن المسيب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:  
خمس يقتلن المحرم: الحية . و العقرب، و الغراب، و الكلب، و الذئب - اه . و رواه  
عبد الرزاق في مصنفه: أخبرنا محمد بن ابى يحيى عن ابى حرملة انه سمع ابن المسيب -  
فذكره . و ذكره عبد الحق في أحكامه من جهة ابى داود و لم يعله بشيء . و رواه  
ابن ابى شيبة في مصنفه مقتصرًا فيه على الذئب: و أخرج نحوه عن عمرو بن عمرو  
فأخرج عن عطاء قال: يقتل المحرم الذئب و كل عدو لم يذكر في الكتاب - اه .

(٣-٣) كذا في أصول الكتاب « و إنما جعلوا فيما يعدو » و هو كما ترى، و لعل  
الصواب أن تكون العبارة هكذا « و إنما جعلوها فيما لا يعدو » - تأمل .

كتاب الحجّة ( ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب ) ج - ٢

بما جاء عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قتل ضبعا<sup>١</sup> و أمر بكبش فذبح وقال: أنا ابتدأت بها<sup>٢</sup>؛ ولذلك نقول<sup>٣</sup>: ما ابتدأته من السباع ولم يعد

(١) وفى الهداية « سبعا » بالسين ، و هكذا نقله فى نصب الراية وقال : غريب جدا ، وقال الحافظ ص ٢٠٠ من الدراية : لم أجده ، وفى ص ٩١ من المبسوط : و حجتنا حديث عمر رضى الله عنه فإنه قتل ضبعا فى الاحرام فأهدى كبشا وقال : أنا ابتدأنا ، فى هذا التعليل يان أن البداءة اذا كانت من السبع لا يوجب شيئا ، ولأن صاحب الشرع جعل الجنس مستثناة لتوهم الأذى منها غالبا ، و تحقق الأذى يكون ابلغ من توهمه ، فتبين من النص أن الشرع حرم عليه قتل الصيد و ما الزمه بحمل الأذى من الصيد ، فإذا جاء الأذى من الصيد صار ماذونا فى دفعه اذا ما طلقا فلا يكون فعله موجبا للضمان عليه - اهـ .

(٢) لا اذرى من أخرجه ، و قد روى نحوه عن على رضى الله عنه - على ما فى ج ٣ ص ٥٣ من كنز العمال : فى الضبع اذا عدا على المحرم فليقتله ، فإن قتل من غير أن يعدو عليه فعليه شاة مسنة - ش . قلت : ذكره ابن أبى شيبة بعد حديث على : ثنا ابن نمير عن حجاج عن أبى الزبير عن جابر عن عمر - مثله ( فى الضبع بصيه المحرم ) ق ٣٤٢ - ف .

(٣) و كان فى الأصول « يقول » . قال امام العصر فى املائه على البخارى : و اقتصر الخفية على المنصوص ، و يقتل غيره من السباع عند العدو و إلا لا ، و من اباح قتل السبع العادى مطلقا عدا او لم يعد فقد سنها . و قال صاحب الهداية : أن القياس على الفواسق يمتنع لما فيه من ابطال العدو ، فزعم بعضهم أنه اعتبر بمفهوم العدو ؛ قلت : مراده عبرة العدو فى خصوص هذا الموضع لدلالة الدلائل الخارجية ، لا على طريق الضابطة الكلية ، و الكلب اهلى و وحشى و هما فى الحكم سواء ، الا ان المراد منه فى الحديث الوحشى عند ابن الهمام لأنه من الصبود ، و عندى المراد منه الاهلى الذى =

كتاب الحجية ( ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب ) ج - ٢

عليك فعليك فيه الفداء ، و ما ابتدأك فقتلته فلا شيء عليك فيه ؛ وهذا قياس قول عمر رضي الله عنه الذي روى عنه .

و قال أهل المدينة : و أما ' ما ضر من الطير ' <sup>٢</sup> فلا يقتله المحرم <sup>١</sup> إلا ما سمي النبي صلى الله عليه و آله و سلم : الغراب و الحدأة ، [ فان قتل المحرم شيئاً من الطير سواهما فداء ] <sup>١</sup> .

و قال محمد بن الحسن : لا يقتل المحرم من الطير شيئاً لم يبتدأه

== اعتاد بالقر ، وهو المعروف لأن ملابسة المحرم إنما هي منه دون الوحش و ان كان الحكم فيهما سواء . و في الهداية : لا شيء بقتل الذئب ايضاً عند ابن يوسف ، قلت : و ليس هذا تنقيحاً للناط . بل هو الحاق له بالكلب ، لأنه لا فرق بينهما الا بسكون الكلب اهلياً ، و الذئب وحشياً ، و الا فهما متشابهان صورة ؛ و قال زفر : لا شيء بقتل الأسد ؛ قلت : و هذا ايضاً ليس بتنقيح للناط فان الكلب اطلق على الأسد ايضاً كما في قوله صلى الله عليه و سلم « اللهم اسلط عليه كلباً من كلابك » فسلط عليه اسداً ، و الحاصل اننا لم نعمل بتنقيح المناط و اقتصرنا على عدد المنصوص - انتهى ج ٣ ص ١٣٣ . و لدفع ما شغب به في هذه المسألة ابن حزم في المحلى راجع ج ٢ ص ١٩٥ الى ص ٢٠٠ من البدائع لملك العلماء الكاساني فان فيه شفاء للصدور .

(١) في الباب حديث جابر مرفوعاً عند الطحاوي و غيره : الضبع صيد و فيها الكباش ان اصابها المحرم .

(٢-٢) و كان في الأصول « ما ضرب الطير » و الصواب « ما ضر من الطير » كما هو في موطأ مالك .

(٣-٣) و في الموطأ « فان المحرم لا يقتله » .

(٤) العبارة المحجوزة زدتها من الموطأ .

(٥) و كان في الأصل هاهنا ياض قليل ، و في الهندية قبل قوله « و قال محمد » « باب ==

كتاب الحجّة ( ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب ) ج - ٢

بايذاء إلا الغراب والحدأة، فأما العقاب<sup>١</sup> التي تقتل الانسان ونحوه فان آذت الانسان وهو محرم فقتلها فلا شيء عليه، لأنها تعدو فتقتل . وقد زعموا أن ما عدا من السباع فلا بأس بأن يقتله المحرم وإن لم يعد عليه إذا كان مما<sup>٢</sup> يعدو عليه والعقاب<sup>٣</sup> تعدو فربما فقأت العين وربما ضربت الضرب الشديد ينبغي<sup>٤</sup> أن لا يروا بقتلها بأسا وإن لم تعد<sup>٥</sup> ولكننا

ما جاء لا يقتل المحرم من الطيور شيئا الا ما آذاه، وليس بشيء وليس هذا مقام الباب، وقوله « وقال محمد » متصل بما قبله من قوله « وقال أهل المدينة » فنبه ولا تغفل، نعم، الياض يدل على ان بعض العبارة سقطت من آخر قول أهل المدينة، والله أعلم - ف .

(١) وكان في الأصول « العقارب » وهو خطأ فاحش، فان البحث في الطيور والعقرب ليست من الطيور . وفي باب فدية ما اصيب من الطير والوحش من الموطأ: وكل شيء من النسور والعقبان والبهزة والرخم فانه صيد يؤذى كما يؤذى الصيد اذا قتله المحرم وكل شيء فدى ففي صغاره مثل ما في كباره - انتهى . وفي ج ٢ ص ١٩٨ من الزرقاني ذيل قوله « فداء » : كرخم و نسر الا ان يخاف منه ولا يندفع الا بقتله ؛ قال الباجي : لا خلاف انه لا يجوز قتل سباع الطير غير ما في الحديث ابتداء و من قتلها فعليه الفدية ؛ فان ابتدأت بالضرر فلا جزاء على قاتلها - على المشهور من المذهب فيمن عدت عليه سباع الطير وغيرها - اه .

(٢) وكان في الأصول « ما » وهو مصحف، و الصواب « بما » .

(٣) كان في الأصول « العقارب » وهو خطأ .

(٤) الاولى « فينبغي » .

(٥) في الأصول « وإن لم تعدو » وهو خطأ .

كتاب الحجّة ( ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب ) ج - ٢

لا نقول هذا، إن لم ترده فقتلها فعليه الجزاء، ' وإن أرادت ' المحرم فقتلها فلا شيء عليه ' .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد  
قال: كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يعمل في الضبع كبشا إذا أصابها  
المحرم ويقول: هي صيد ' .

(١-١) وفي الأصول « وأراد » هو خطأ .

(٢) ليس في الأصول لفظ « عليه » . وعبارة الأصول هكذا « فأما العقارب التي يقتل  
الإنسان ونحوه فإن أذى الإنسان وهو محرم فقتله فلا شيء عليه لأنه يعدو فيقتل  
و قد زعموا أن ما عدا من السباع فلا بأس بأن يقتله المحرم وإن لم يعدوا عليه إذا  
كان ما يعدو عليه ، والعقارب تعدو فربما فقتل العين وربما ضربت الضرب الشديد  
ينبغي أن لا يروا بقتلها بأسا وإن لم تعدوا ولكننا لا نقول هذا، إن لم يرده فقتلها فعليه  
الجزاء، وأراد المحرم فقتلها فلا شيء » . واختلفت الضمائر التي في العبارة واضطربت  
اضطرابا شديدا بالتذكير والنأنث بتحير الناظر، وهذا كله من كرامات الكتّابين  
و ناسخى الكتاب .

(٣) و مجاهد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرسل - كما صرحوا به في ج ١٠  
ص ٤٤ من التهذيب . والآثر رواه الإمام الشافعي في ج ٢ ص ١٦٤ من الأم  
عن ابن عيينة به عنه قال: الضبع صيد وفيها كبش إذا أصابها المحرم - اهـ . ثم الإمام  
الشافعي قال: أخبرنا مالك وسفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه قضى في الضبع بكبش - اهـ . وفي كتاب الآثار الإمام محمد في ص ٦٢  
من باب ما يقتل المحرم من الدواب: محمد قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا نافع عن  
ابن عمر رضي الله عنهما قال: يقتل المحرم الفارة والحية والكلب العقور والحدأة  
والمقرب - قال محمد: و به نأخذ وهو قول أبي حنيفة، وما عدا عليك من السباع =

كتاب الحجة ( ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب ) ج - ٢

== قتلته فلا شيء عليك - انتهى . وهو معنى ما جاء في الحديث من ذكر السبع العادى مقيدا بصفة العادى ، ولم يفهم ذلك ابن حزم في المحلى فتقوه ما تقوه به . و أخرجه الامام ابو يوسف ايضا في آثاره من رقم ٥١١ ص ١٠٨ عن الالبان بهذا الاسناد بلفظ : انه قال : يقتل المحرم الفارة والعقرب والحدأة والكلب العقور والحيات إلا الجان - اهـ ، بزيادة « إلا الجان » . و رواه الحارثي وابن المظفر وابن خسرو في مسانيدهم مرفوعا عن الامام بهذا الاسناد . و في الصحيحين من حديث ابن عمر رفعه : خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح - فذكرها وذكر الفارة ولم يذكر الحية . رواه مسلم من وجه آخر عن ابن عمر : حدثني احدى نسوة النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ « يقتل المحرم الكلب العقور » فذكر مثله و زاد « والحية » و روى ابو داود والترمذي عن ابى سعيد رفعه - يقتل المحرم الحية والعقرب والنويسقة والكلب العقور والحدأة والسبع العادى ويرمى الغراب ولا يقتله « هذا لفظ ابى داود ، واختصره الترمذي والنسائي وابن ماجه عن عائشة مرفوعا : خمس يقتلن المحرم : الحية والفارة والحدأة والغراب الأبقع والكلب العقور . و روى ابو داود في المراسيل . و عبد الرزاق عن سعيد بن المسيب رفعه : خمس يقتلن المحرم : الحية والعقرب والغراب والكلب والذئب . و اخرج ابن ابى شيبه عن عطاء : يقتل المحرم الذئب . و روى سعيد بن منصور عن ابى هريرة : الكلب العقور : الأسد . وهكذا أخرجه الطحاوى (لكن قال : ليس هو فى المرفوع ، وإنما هو من قول ابى هريرة ) وقال : ذهب قوم الى هذا ، وكل سبع عقور فهو داخل فى هذا ، وخالفهم آخرون فقالوا : الكلب العقور هو الكلب المعروف ، وليس الأسد منه فى شيء ؛ و ما تقدم من قتل هؤلاء الخمس المذكورة هو قول ابى حنيفة و ابى يوسف ومحمد ، غير الذئب فانهم جماعه كالكلب سواء - كذا فى ج ١ ص ١٠٢ من عقود الجواهر .

كتاب الحجّة ( ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب ) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن سهيل بن أبي صالح

(١) اسم أبي صالح : ذكران ، أبو يزيد المدني ، من رجال السنة ، ثبت لا بأس به ، مقبول الأخبار ، ثقة ، كثير الحديث ، روى عن خلق ، وروى عنه خلق ، مات سنة ١٣٨ هـ وقالوا في حقه ما قالوا - راجع ترجمته في ج ٤ ص ٢٦٣ من التهذيب . والحديث رواه من طريقه أحمد و إسحاق بن راهويه وأبو يعلى الموصلي في مسانيدهم - كما في ج ٤ ص ١٩٣ من نصب الراية في فضل ما يحل أكله و ما لا يحل : حدثنا جرير عن سهيل بن أبي صالح عن عبد الله بن يزيد السعدي - رجل من بني سعد ابن بكر - قال : سألت سعيد بن المسيب : ان ناسا من قومي يأكلون الضبع ؟ فقال : ان أكلها لا يحل ؛ وكان عنده شيخ أبيض الرأس واللحية فقال الشيخ : يا عبد الله ! ألا أخبرك بما سمعت أبا الدرداء يقول فيه ؟ قلت : نعم . قال : سمعت أبا الدرداء يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي خبثة و نهبة و بجمعة و كل ذي ناب من السباع ، قال سعيد : صدق - اهـ . وهو في ص ٣٢٠ من الدراية ، وفي ج ٢ ص ٢٢٥ من الجوهر النقي في باب ما جاء في الضبع و الثلب و في مصنف عبد الرزاق عن الثوري عن سهيل بن أبي صالح قال : سألت رجل سعيد بن المسيب عن أكل الضبع فنهاه ، فقال له : ان قومك يأكلونها ! فقال : ان قومي لا يعلمون ؛ قال : وهذا القول أحب اليّ : قلت لسفيان : فأين ما جاء عن عمر و علي و غيرهما ؟ فقال : أليس قد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع ؟ فتركها أحب اليّ ؛ و به يأخذ عبد الرزاق . و أخرج الدارمي من حديث عبد الله بن يزيد السعدي : سألت سعيد ابن المسيب عن الضبع فقال : ان أكلها لا يصلح ؛ و هل يأكلها أحد ؟ فقال شيخ : سمعت أبا الدرداء يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي نهبة و عن كل خلسة و عن كل بجمعة و عن كل ذي ناب من السباع ؛ قال : صدقت . و في الإشراف لابن المنذر : قال الأوزاعي : كان العلماء بالشام يعدون الضبع من السباع ويكرهون أكلها . =



عن ' عبد الله بن يزيد السعدي ' قال : سألت سعيد بن المسيب عن الضبع فقال : لا يصلح أكلها <sup>١</sup> ؛ فقال له شيخ عنده <sup>٢</sup> : إن شئت حدثك بما سمعت أبا الدرداء رضي الله عنه يقول ، سمعته يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أكل كل نهيبة <sup>٣</sup> وعن كل خطفة <sup>٤</sup> وعن كل بحشة وعن كل ذئب من السباع ؛ قال سعيد : صدقت .

قال محمد : قد جعلها علي بن أبي طالب رضي الله عنه صيدا وجعل فيها كبشاً ، وأكلها مكروه ، ولم يجعل فيها الكفارة لأنها لا تعدو ، ولكن

== قلت : وما عزاه إلى الدارمي لم أجده في مسنده ، ولفظ « الخطفة » في حديث أبي ثعلبة الخنسي رواه الدارمي في ص ٢٥٤ من باب ما لا يؤكل من السباع من مسنده - قتيبه . (١-١) هذا هو الصواب في شيخ سهيل - كما عرفت من الجوهر النقي ونصب الراية والدراية نقلا عن مصنف عبد الرزاق والدارمي وأحمد وابن راهويه وأبي يعلى الموصلي . ووقع في جميع نسخ الكتاب « زيد بن عبد الله السعدي » هو قلب وتصحيف وتحريف ، والتصحيح من الكتب المذكورة . قال الحافظ في ص ٢٤١ من تهجيل المنفعة : عبد الله بن يزيد البكري السعدي شيخ لسهيل بن أبي صالح ، ذكره المزني في ترجمة سهيل فقال : السعدي البكري ذكره في شيوخ سهيل ، قال : وذكره ابن جبان في الثقات - قلت : في الطبقة الثالثة - فقال : عبد الله بن يزيد من بني سعد بن بكر ، يروي عن سعيد بن المسيب ، روى عنه سهيل - اه . ولم أجده « زيد بن عبد الله السعدي » في

الميزان واللسان والتهذيب والتعجيل ، وكذا « الزبير بن عبد الله السعدي » .

(٢) وفي رواية « أن أكلها لا يحل ، وهل يأكلها أحدا » .

(٣) وكان في الأصول « عندك » وهو خطأ ، ولم أقف على اسم الشيخ من هو .

(٤-٤) وفي رواية « عن أكل كل ذئب نهيبة » وهو الأوضح .

(٥) في رواية الجوهر النقي « خلسة ، مكان » خطفة .

كتاب الحجّة ( ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب ) ج - ٢

الكفارة جعلت فيها لأنها صيد وإن كان أكلها لا يذبح<sup>١</sup> ، وكذلك كل سبع فهو صيد وإن كان أكلها لا يذبح<sup>٢</sup> ، وفيه الكفارة إذا قتله المحرم لأن السنة جاءت بذلك وقد حل<sup>٣</sup> دم من هو أحرم من السبع إذا عدا . ولو<sup>٤</sup> أن مسلماً عدا على رجل فقتله بسلاح حل بذلك دمه ، وقد كان قبل ذلك حراماً .

قال محمد : وكذلك<sup>٥</sup> السبع فقتله مكروه للحرم<sup>٦</sup> ، فإن عدا عليه (١) أى لا يجوز ولا يحل ، ومعنى المكروه فى قوله كراهة التحريم . وحديث النهى عن كل ذى ناب من السباع صحيح ثابت مشهور مروى من عدة طرق فلا تعارض به حديث « الضبع صيد » لأنه انفرد به عبد الرحمن بن أبى عمار وليس هو بمشهور بنقل العلم ولا بمن يحتج به إذا خالفه من هو أثبت منه - كذا قال صاحب التمهيد ، فإن قيل : قد رواه الديهقى فيما بعد من طريق خطاء أيضاً عن جابر قلنا : فى ذلك الطريق شخصان ، وفيها كلام ، وهما حسبان بن إبراهيم عن إبراهيم بن ميمون الصائغ ، أما حسبان فقد ذكره النسائى فى الضعفاء وقال : ليس بالقوى ، وأما الصائغ فقد ذكره الذهبي فى كتابه فى الضعفاء وقال : قال أبو حاتم : لا يحتج به - قاله فى الجوهر النقي .

(٢) أى لا يحل ، بسبب حديث النهى عن كل ذى ناب من السباع . وراجع لذلك البحث احكام القرآن للجصاص والبدائع وفتح القدير وعمدة القارى وبذل المجهود وغيرها فانهم قد اشبعوا الكلام فيه وسعوا الصدر نقضاً وإبراماً رواية ودراية ومبنى ومعنى .

(٣) وكان فى الأصول « أحل » خطأ .

(٤) كذا فى الأصول ، والأولى ان يكون بالفاء

(٥) قيل « فكذلك » بالفاء وقوله « فقتله » بدون الفاء أولى .

(٦) قال الجصاص فى ج ٢ ص ٦٨ من احكامه : قد تلقى الفقهاء هذا الخبر بالقبول =

كتاب الحجة ( ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب ) ج - ٢

= واستعملوه في اباحة قتل الأشياء الخمسة للحرم ، وقد اختلف في الكلب العقور  
فقال ابو هريرة على - ما قدمنا الرواية فيه : انه الاسد ؛ ويشهد لهذا التأويل ان النبي  
صلى الله عليه وسلم دعا على عتية بن ابي لهب فقال : « أكلك كلب الله ، فأكله الاسد ؛  
قيل له : ان الكلب العقور هو الذئب . وروى في بعض اخبار ابن عمر في موضع  
« الكلب » « الذئب » . ولما ذكر الكلب العقور افاد بذلك كليا من شأنه العدو على  
الناس وعقرهم ، وهذه صفة الذئب فأولى الأشياء بالكلب ههنا الذئب ؛ وقد دل على  
ان كل ما عدا على المحرم وابتدأ بالأذى فجاز له قتله من غير فدية لأن لحوى ذكره  
الكلب العقور يدل عليه ، وكذلك قال اصحابنا فيمن ابتداء السبع فقتله : فلا شيء عليه ،  
وان كان هو الذى ابتداء السبع فعليه الجزاء لعموم قوله تعالى « لا تقتلوا الصيد وانتم  
حرم » . واسم الصيد واقع على كل يمتنع الاصل متوحش ، ولا يختص بالماكول  
منه دون غيره ، ويدل عليه قوله تعالى « ليلونكم بشيء » من الصيد تناله ايديكم ورماحكم  
فعلى الحكم منه بما تناله ايدينا ورماحنا ولم يخص المباح منه دون المحظور  
الاكل ، ثم خص النبي صلى الله عليه وسلم الأشياء المذكورة في الخبر وذكر معها  
الكلب العقور فكان تخصيصه لهذه الأشياء ، وذكره الكلب العقور دليلا على ان كل  
ما ابتداء الانسان بالأذى من الصيد فباح للحرم قتله ، لأن الأشياء المذكورة من شأنها  
ان تقتدى بالأذى لجعل حكمها حكم حالها في الاغلب وان كانت قد لا تقتدى في حال  
لأن الأحكام اما تتعلق في الأشياء بالأعم الأكثر ولا حكم للشاذ النادر ؛ ثم لما ذكر  
الكلب العقور وقيل هو الاسد فانما اباح قتله اذا قصد بالعقر والأذى ، وان كان  
الذئب فذلك من شأنه في الاغلب ، فما خصه النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك بالخبر ،  
وقامت دلالة فهو مخصوص من عموم الآية ، وما لم يخصه ولم تقم دلالة تخصيصه  
فهو محمول على قتله المحرم ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذى ناب  
من السباع والضبع من ذى الناب من السباع . وجعل النبي صلى الله عليه وسلم فيها =

كتاب الحجّة ( ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب ) ج - ٢

== كبشا ؟ فان قيل : هلا قست على الخنز ما كان في معناها و هو ما لا يؤكل لحمه ؟  
قيل له : انما خض هذه الاشياء الخمسة من عموم الآية ، و غير جائز عندنا القياس على  
المخصوص الا ان تكون علته مذكورة فيه او دلالة قائمة فيما خص ، فلما لم يكن للخنز  
علة مذكورة فيها لم يحز القياس عليها في تخصيص عموم الاصل ، و قد بينا وجه دلالة  
على ما يتسدى الانسان بالاذى من السباع ، و كونه غير مأكول اللحم لم تقم عليه  
دلالة من لحوى الخنز و لا علته مذكورة فيه فلم يحز اعتباره ؛ و ايضا فانه لا خلاف  
فيما ابتداء المحرم في سقوط الجزاء المجاز تخصيصه بالاجماع ؛ و بقي حكم عموم الآية  
فيما لم يخصه الخبر و لا الاجماع ، و من اصحابنا من يأبى القياس في مثله لانه حصره  
بعدد فقال « خمس يقتلن المحرم » و في ذلك دليل على ان ما عداه محظور ، فغير جائز  
استعمال القياس في اسقاط دلالة اللفظ ، و منهم من أبى صحة الاعتلال بكونه غير  
مأكول لأن ذلك نفي و النفي لا يكون علة و انما العلة اوصاف ثابتة في الاصل  
المعلول ، و اما نفي الصفة فليس يجوز ان يكون علة فان غير الحكم باثبات وصف  
و جعل العلة انه محرم الأكل لم يصح لأن التحريم هو الحكم ؛ في الأكل فلم يخل من  
ان يكون نافيا للصفة فلم يصح الاعتلال بها .. انتهى .

و من عمم في الكلب العقور محتجا بقوله تعالى « و ما علمتم من الجوارح مكليين » و بقوله  
عليه الصلاة و السلام « اللهم اسلط على كلبا من كلابك » فتاوى ما في ذلك جواز  
الاطلاق لا ان اسم الكلب هنا متنازل لكل ما يجوز اطلاقه عليه ا و هو محل النزاع  
فان قيل : اللام في « الكلب » تفيد العموم ؛ فلما : بعد تسليم ذلك لا يتم الا اذا كان  
اطلاق الكلب على كل واحد منها حقيقة و هو ممنوع ، و السند انه لا يتبادر عند  
اطلاق لفظ الكلب الا الحيوان المعروف ، و التبادر علامة الحقيقة و عدمه علامة المجاز ،  
و الجمع بين الحقيقة و المجاز لا يجوز ؛ نعم ، الحاق ما عقر من السباع الكلب العقور  
صحيح بجامع العقر ، و اما انه داخل تحت لفظ « الكلب » فلا .. كذا في النيل ==

حل

كتاب الحجّة ( ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب ) ج - ٢

حل له من قتله ما يحل من دم الحر المسلم ، وقد جاءت الآثار في أشياء من ذلك معلومة رخص فيها<sup>١</sup> قتلها حلال<sup>٢</sup> إن عدت وإن لم تعد<sup>٣</sup> . ألا ترى أن الغراب والحدأة لا يعدوان وقد جاءت الرخصة في قتلها للحرم<sup>٤</sup> .

== وما رواه ابن خزيمة وابن المنذر من حديث أبي هريرة وفيه الذئب والنمر قال في الفتح: لكن أفاد ابن خزيمة عن الذهلي أن ذكر الذئب والنمر من تفسير الراوي للكلب العقور - اهـ . أي فليس بحجّة ، وقل الذئب ليس لمشاركته بالكلب بل بالنص - كما علمت من حديث ابن عمر . وكذا في قتل الحية ورد النص ولم يرد في غيرهما نص مرفوع صحيح . واما السبع العادي فالصفة فيها تشعر بأن العدو شرط وهو ابتداءه بالأذى وهو معتبر عندنا .

(١) من حديث ابن عمر و أبي سعيد الخدري و حفصة و أبي هريرة رضي الله عنهم ، ورد فيها : الحدأة والغراب والكلب العقور والحية والذئب والعقرب والفارة والسبع العادي والاسد والنمر على المرجوح . وقوله « رخص فيها » أي في قتلها .

(٢) قوله « قتلها حلال » مبتدأ وخبر ، ولعل الواو سقطت قبل قوله « قتلها » ؛ وعندى الراجح « قتلها حلال » بالفاء - تدبر .

(٣) وكان في الأصول « لم تعدو » بالواو وهو خطأ .

(٤) قال الامام في ص ٣١٠ من الموطأ - باب ما رخص للحرم ان يقتل من الدواب اخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح : الغراب والفارة والعقرب والحدأة والكلب العقور . اخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : خمس من الدواب من قتلهن وهو محرم فلا جناح عليه : العقرب والفارة والكلب العقور والغراب والحدأة . اخبرنا مالك اخبرنا ابن شهاب عن عمر بن الخطاب انه امر بقتل الحيات في الحرم . اخبرنا مالك اخبرنا ==

## باب الحجامة للحرم

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: لا بأس بالحجامة للحرم، اضطّر أو لم يضطر ما لم يخلق شعرا .

== ابن شهاب قال بلغني أن سعد بن أبي وقاص كان يقول: أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الوزع - قال محمد: وهذا كله نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا - انتهى .

(١) قال الامام محمد في ص ٢٠٧ من الموطأ - باب الحجامة للحرم: أخبرنا مالك أخبرنا نافع أن ابن عمر كان يقول: لا يحتجم المحرم الا ان يضطر اليه بما لا بد منه - قال محمد: لا بأس بأن يحتجم المحرم ولكن لا يخلق شعرا، بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه احتجم وهو صائم محرم - وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا - انتهى . والبلاغ المذكور أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: وقد أعاده الامام محمد ص ٢٤١ من الموطأ فقال: باب المحرم يحتجم، أخبرنا مالك حدثنا يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار: أن رسول الله عليه وسلم احتجم فوق رأسه وهو يومئذ محرم بمكان من طريق مكة يقال له «لحي جمل» - قال محمد: وهذا نأخذ، لا بأس بأن يحتجم الرجل وهو محرم اضطّر اليه أو لم يضطر الا أنه لا يخلق شعرا، وهو قول أبي حنيفة . أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن ابن عمر قال: لا يحتجم المحرم الا ان يضطر اليه - انتهى . وعندى أنه ليس بشكرار كما زعم الفاضل الكنوي في التعليق المعجّد .

(٢) فإن حلق شعره فإن كان ربع الرأس أو أكثر فعليه دم، وإن كان أقل من الربع فعليه صدقة؛ هذا هو الصحيح المختار الذي عليه جمهور أصحاب المذهب . وذكر الطحاوي في مختصره: أن في قول يوسف ومحمد لا يجب الدم ما لم يخلق أكثر رأسه . (ولو حلق مواضع الحاجم)، قيل: وما صفحتا العنق وما بين الكاهلين من الرقبة ==

وقال أهل المدينة : لا يحتجم المحرم إلا من ضرورة .  
قال محمد : وكيف قول هذا أهل المدينة وقد احتجم رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم وهو محرم<sup>١</sup> وما ذكر في ذلك ضرورة

== « فعليه دم » - أي عند أبي حنيفة « وعندهما صدقة » والخلاف فيما إذا كان حلقهما  
للحجامة وأما أن كان لغيرها فعليه الصدقة اتفاقا إلا إذا كان قد ربيع الرقبة فقيه ما من من  
الخلاف ، ويدل عليه ما في شرح التنزيل حيث قال : عليه صدقة لأنه قليل فلا يوجب  
الدم ، كما إذا حلقه لغير الحجامة ، ولأبي حنيفة رحمه الله : أن حلقه لمن يحتجم مقصود  
وهو المتعبر بخلاف الحلق لغيرها - كذا في ص ١٧٠ من شرح اللباب ، وراجع  
ص ٥٣ من فصل مباحات الاحرام من شرح اللباب فقيه : والقصد أي الاقتصاد  
والحجامة أي الاحتجام بلا إزالة شعر أي في موضعيهما - اهـ .

(١) روى من حديث ابن عباس و من حديث أنس و من حديث عبد الله بن بحنة  
و من حديث جابر و من حديث ابن عمر رضي الله عنهم ؛ اما حديث ابن عباس  
يقول : احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم - أخرجه البخاري ومسلم  
و ابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم . وحديث أنس أخرجه  
ابو داود من رواية قتادة عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم على  
ظهر القدم من وجع كان به ؛ و رواه ابن عدى من رواية عبد الله بن عمر العمري  
عن حميد عنه : أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم من وجع . وحديث عبد الله  
ابن بحنة أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه : احتجم النبي صلى الله عليه  
وسلم وهو محرم بلحي جمل في وسط رأسه . وحديث جابر أخرجه النسائي وابن ماجه  
من رواية أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم من  
وئء كان به - وقال ابن ماجه عن رهصة اخذته . وحديث ابن عمر أخرجه ابن  
عدى في الكامل قال : احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم صائم وأعطى  
الحجام أجره - كذا في ج ٥ ص ٩٦ من عمدة القارى .

ولا غيرها<sup>١</sup> . وقد ذكر ذلك قتيهم وصاحبكم مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار<sup>٢</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احتجم [وهو محرم فوق رأسه]<sup>٣</sup> وهو يومئذ بلسحي جمل<sup>٤</sup> [مكان بطريق

(١) قد عرفت انه في بعض الروايات « من وجع كان به » او « من وثىء كان به » او « عن رهضة اخذته » قال النووي - كما في ج ٤ ص ٤٤ من الفتوح : اذا اراد المحرم الحجامة لغير حاجة فان تضمنت قطع شعر فهي حرام لقطع الشعر ، و ان لم تضمنه جازت عند الجمهور ، و كرهها مالك و عن الحسن فيها الفدية و ان لم يقطع شعرا ، و ان كان لضرورة جاز قطع الشعر و تجب الفدية ، و خص اهل الظاهر الفدية بشعر الرأس ، و قال الداودي : اذا امكن مسك المحاجم بغير حلق لم يحز الحلق - انتهى .

(٢) مرسل ، و صله البخارى و مسلم من طريق سليمان بن بلال عن علقمة بن ابى علقمة عن الأعرج عن عبد الله ابن بجينة - قاله الزرقانى في ج ٢ ص ١٨٧ من شرح الموطأ .

و اخرجه النسائى و ابن ماجه ايضا - كما عرفت .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد من الموطأ . اى في حجة الوداع - كما جزم به الحازمى وغيره . و المجلة حالية . و في رواية الصحيحين : وسط رأسه - اى متوسطة ، و هو ما فوق اليافوخ فيما بين اعلى القرنين . قال الليث : كانت هذه الحجامة في فاس الرأس ، و اما التى في اعلاه فلا لأنها ربما أعمت - قاله الحفاظان في ج ٤ ص ٤٤ و ج ٥ ص ٩٨ من فتح البارى و عمدة القارى . زاد في رواية علقها البخارى « من شقيقة كانت به » و هى نوع من الصداع يمرض في مقدم الرأس و إلى احد جانبيه . و للنسائى « من وثىء كان به » بفتح الواو و سكون المثناة و الهمزة ، و قد يترك رض العظم بـ لا كسر فيحتمل انه كان به الامران - قاله الزرقانى في ج ٢ ص ١٨٧ من شرح الموطأ . و به علم ان احتجسامه صلى الله عليه وسلم كان من حاجة و ضرورة - تدبر .

(٤) بفتح اللام - و حكى كسرها - و سكون المهملة ، و بفتح الجيم و الميم ، موضع =



مكة<sup>١</sup> فما ذكر ضرورة ولا غيرها<sup>٢</sup> .

= بطريق مكة ؛ وقد وقع مينا في روايه اسماعيل المذكورة « بلحي جل من طريق مكة » . ذكر البكري في معجمه في رسم العقيق قال : هي بشر جل التي ورد ذكرها في حديث ابي جهم الماضي في التيمم و قال غيره : هي عقبة الجحفة على سبعة اميال من البسقا . و وقع في رواية « بلحي جل » بصيغة التثنية و لغيره بالافراد ، و هم من ظنه فكي الجبل الحيوان المعروف و انه كان آلة الحجج - قاله الخافظ في فتح الباري و شيخ الاسلام العيني في ص ٩٨ من عمدة القارى و الزرقاني في شرح الموطأ :

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زيد من موطأ مالك . و هو إلى المدينة اقرب : و قيل : عقبة : و قيل : ماء : و لآبي داود و النسائي و الحاكم عن انس : ان النبي صلى الله عليه و سلم اختجم و هو محرم على ظهر القدم من وجع كان به . و لفظ الحاكم : على ظهر القدمين - و قال : صحيح على شرطهما . و هذا بين تعددها منه في الاحرام ، ثم يحتمل انهما في احرام واحد ، و ان الثاني في عمرة و الاول في حجة الوداع ؛ و فيه : الحجامة للعذر - و هو اجماع ، و لو ادت الى قلع الشعر لكن يفتدى لقوله تعالى « فن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففدية » - قاله الزرقاني في شرح الموطأ .

(٢) قد عرفت ما فيه ، و عدم الذكر لا يدل على عدمه اصلا قال الخافظ العيني في ج ٥ ص ٩٧ من عمدة القارى : دل الحديث على جواز الحجامة للحرم مطلقا - و به قال عطاء و مسروق و ابراهيم و طاوس و الشعبي و الثوري و ابو حنيفة ، و هو قول الشافعي و أحمد و اسحاق ، و اخذوا بظاهر هذا الحديث و قالوا : ما لم يقطع الشعر ؛ و قال قوم : لا يختجم المحرم الا من ضرورة - روى ذلك عن ابن عمر ، و به قال مالك ؛ و لا خلاف بين العلماء انه لا يجوز له حلق شيء من شعر رأسه حتى يرمى بحجرة العقبة . يوم النحر الا من ضرورة ، و انه ان حلقه من ضرورة فعليه الفدية التي قضى بها =

## باب ما يجوز للمحرم أن يفعله

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: لا بأس أن يقرّد بغيره<sup>١</sup> المحرم [بغيره]<sup>٢</sup> و ينزع عنه الحلّة<sup>٣</sup> .

و قال أهل المدينة: أحب إلينا أن لا يقرّد بغيره و لا ينزع عنه حلّة . و قال محمد: هذا أمر لم أكن أظن أن بين الناس فيه اختلافاً

== رسول الله صلى الله عليه وسلم على كعب بن عجرة ، فإن لم يحلق المحتجم شعرا فهو كالعرق يقطعه أو الدم يبطه أو القرحة ينكأها و لا يضره ذلك و لا شيء عند جماعة العلماء ، وعند الحسن البصري عليه الفدية ؛ قال ابن التين : الحجامة ضربان : موضع يحتاج الى حلق الشعر فيفتدى من فعله و الأصل جوازه لهذا الخبر ، و في الفدية قوله تعالى « فمن كان منكم مريضا » و موضع يحتاج الى حلق في غدير الرأس و يفتدى ، قال عبد الملك في المبسوط : شعر الرأس و الجسد سواء - و به قال أبو حنيفة و الشافعي ، و قال أهل الظاهر : لا فدية عليه الا ان يحلق رأسه و ان كانت الحجامة في موضع لا يحتاج الى حلق ، فان كانت لضرورة جازت و لا فدية ؛ و كانت انغير ضرورة فمنعه مالك و أجازته يحنون ، و روى نحوه عن عطاء - انتهى .

(١) من التقريد ، اي : يزيل عنه القراد و يلقيه ؛ و يقال لها في الهندية « كلى » و « كولى » و « جيجزى » دوية تتعلق بالبعير و الشاة و الكلب و البقرة و الجاءوس و غيرها من الدواب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه - كما لا يخفى .

(٣) بفتحين ، و هي أكبر من القراد و من نوعها ، يقال له ازل ما يكون صغيرا « ققامة » ثم يصير « حنانة » ثم يصير « قرادا » ثم يصير « حلّة » - كذا في التعليق نقلا عن حياة الحيوان ، و راجع ص ٢١٢ من تعليق موطأ الامام محمد ؛ و الباب سيأتى بعده .

للحديث المعروف فيه عن عمر رضى الله عنه أنه يقرّد بعيره<sup>١</sup> بالسقيا<sup>٢</sup> . وقال أهل المدينة : ليس على هذا العمل . قال محمد :<sup>٣</sup> أخبرونا عنه [ هل جاء ] اختلاف الحديث فيه<sup>٤</sup> عن عمر ؟ أم جاء الحديث عن غيره من هو أوثق و أقضى منه ؟ ما عندهم في ذلك حديث عن هو أوثق من عمر رضى الله عنه<sup>٥</sup> ما يحدّون حديثه<sup>٦</sup> .

أخبرنا محمد قال<sup>٧</sup> أخبرنا عبد الله بن عمر بن حفص<sup>٨</sup> بن عاصم بن (١) هكذا في موطأ محمد ، وفي موطأ مالك<sup>٩</sup> بعير له . . والحديث بإسناده يأتي بعده . (٢) بضم السين و سكون القاف بالقصر ، قرية جامعة بين مكة و المدينة - زرقاني ؛ و في مقدمة فتح الباري : هو اسم موضع من القرع . (٣-٣) و كان في الأصول « أخبرنا عنه اختلاف للحديث منه » و هو كما ترى لا يفيد معنى محصلا ، فأصلحته حسب الامكان مع إبقاء الالفاظ . و ما بين المربعين زدت للإصلاح لأنه عندي سقط من الأصول - . و العلم عند الله تعالى . (٤) يعنى - لا يقدرون على انكار حديثه .

(٥-٥) عندي هذا هو الصحيح في الاسناد ، و في موطأ محمد « أخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن عمر بن حفص - الخ » . و له شيخان في رواية هذا الحديث ، وطريقان : مالك عن يحيى بن سعيد عن التيمي ، و عبد الله بن عمر عن التيمي ؛ و لا بعد في ان يكون الاسناد في الموطأ هكذا « أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد ، و أخبرنا عبد الله بن عمر بن حفص عن محمد بن إبراهيم التيمي » فسقط العبارة من البين ؛ و يجوز أيضا ان محمدا يروى عن عبد الله بن عمر بواسطة مالك - كما في الموطأ ، و بلا واسطة عنه أيضا كما في كتاب الحجّة . قال الامام في الموطأ ص ٢١٢ - باب الحلة و القراد ينزعه المحرم : أخبرنا مالك أخبرنا نافع ان عبد الله بن عمر كان يكره ان ينزع المحرم حلة او قرادا عن بعيره . قال محمد : لا بأس بذلك ، قول عمر بن الخطاب في هذا =

عمر بن الخطاب<sup>١</sup> عن محمد بن إبراهيم التيمي<sup>٢</sup> عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير<sup>٣</sup> أنه قال : رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقرء بعيرا له بالسقيا

== اعجب اليأس من قول ابن عمر ؛ اخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن عمر بن حفص ابن عاصم بن عمر بن الخطاب عن محمد بن إبراهيم التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير قال : رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقرء بعيره بالسقيا وهو محرم فيجعل له في طين - قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا بأس به ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من قهاتنا - انتهى .

(١) هو العدوي المدني ، أبو عبد الرحمن العمري ، من رجال مسلم والأربعة ، مات سنة ١٧١ أو سنة ١٧٢ أو سنة ١٧٣ في خلافة هارون - كما في ج ٥ ص ٣٢٧ من التهذيب . اختلفوا فيه ، منهم من قال : رجل صالح لا بأس به ، يكتب حديثه صدوق في رواياته ، مذكور بالعلم والصلاح ، ثقة صويلح - روى ذلك عن أحمد وابن معين ويعقوب بن شعبة وابن عدي وابن سعد والمجلى والخليل وغيرهم - كما في التهذيب ؛ ولا أقل من أن يكون حسن الحديث على التناول . وكان في الأصول « جعفر » مكان « حفص » وهو تصحيف .

(٢) محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد القرشي التيمي ، أبو عبد الله المدني ، من رجال الستة ، مدني تابعي ، ثقة كثير الحديث ، مات سنة ١١٩ أو سنة ١٢٠ أو سنة ١٢١ - كما في ج ٩ ص ٥ و ٦ من التهذيب . وكان في الأصل وكذا في موطأ الإمام محمد « التيمي » بالميمين وليس بصواب بل هو تصحيف فانه من بني سعد بن تيم بن مرة .

(٣) وكان في الأصول « الهري » تصحيف ، والصواب « الهدير » كما أثبتته وكما هو في الموطئين والزرقاتي ج ٢ ص ١٩٩ والمجلى ج ٧ ص ٢٤٤ . والهدير - بضم المهملة وفتح الدال مصغرا آخره راء مهملة . يقال : ابن ربيعة بن الهدير بن عبد العزى ، وهو أيضا من بني سعد بن تيم بن مرة التيمي المدني ؛ ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم

و هو محرم فيجعل له في الطين . قال محمد : وقد روى ذلك أيضا فقيهم مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي بهذا الاسناد .

== عليه وسلم تابعي كبير ، ثقة ، من خيار الناس ، مات سنة ٩٣ ذكره ابن حبان في الثقات - كذا في ج ٣ ص ٢٥٢ من التهذيب . وقد وقع في باب الوضوء مما غيرت النار ص ٥٩ من موطأ الإمام محمد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن ربيعة عن عبد الله الخ ، وهو مصحف صحف لفظ « بن » بـ « عن » والصواب « عن ربيعة بن عبد الله » وهو ابن المدير هذا . وقد زل قلم على القارى في شرحه في هذا المقام به عليه الفاضل اللكنوى في تعليقه على موطأ محمد ، ومع ذلك كتب في صلب الموطأ عن ربيعة عن عبد الله ، ولم يصححه فيه بل قال : هكذا في بعض النسخ وعليه كتب القارى ، وفي بعض النسخ الصحيحة « ربيعة بن عبد الله » وهو الموافق لما ذكره الطحاوى الخ ، وهذا لا يجدى نفعا في ميادين التحقيق بل قطعنا وجزمنا انه « ربيعة بن عبد الله ابن المدير » - والله تعالى اعلم .

(١) كذا في الموطأ وهو الصواب ، وكان في الأصول « لجعله » وفيه « في طين » منكرا ، اى : في طين بالسقيا - كما في موطأ مالك . وفي المحلى : و من طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن محمد بن إبراهيم التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير قال : رأيت عمر بن الخطاب يقرء بغيره وهو محرم - انتهى . و طريق مالك بعده على ما في الموطأ ، و ذكره الامام محمد .

(٢) اى عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير أنه رأى عمر بن الخطاب يقرء بغيره له في طين بالسقيا وهو محرم - اه موطأ مالك مع الزرقانى ج ٢ ص ١٩٩ . وهو دليل على ان مالكا رواه عن يحيى بن سعيد الأنصارى . و رواه الامام الشافعى في ج ٢ ص ١٧٧ من كتاب الأم : قال أخبرنا مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة بن الهدير أنه رأى عمر بن الخطاب يقرء بغيره له في طين السقيا وهو محرم - انتهى . =

قال محمد: وقد جاء الثبت عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه أمر مولاة عكرمة أن يقرّد بعيره و هو محرم فقال له عكرمة: أقرّد البعير و أنا محرم؟ فقال له عبد الله بن عباس<sup>١</sup>: يا عكرمة ! فأنحره ، فقام لينحره ، فقال: لا أم لك ! لو أنحرته كم من قراد قتلت<sup>٢</sup>؟

قال محمد: و لا بأس بقتل القراد و الحلمة و الذباب و البعوض و النملة و الرجل محرم .

متن: رواه البيهقي في ج ٥ ص ٢١٢ من سننه من طريق الربيع بن سليمان عن الشافعي - به مثله ، ثم قال: هكذا رواه في الاملاء و مختصر الحج ، و أخبرنا ابو سعيد بن عمرو في كتاب اختلاف مالك و الشافعي حدثنا ابو العباس انا الربيع انا الشافعي انا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي - به مثله ، ثم قال: هكذا رواه يحيى بن بكير و غيره عن مالك في الموطأ زادوا فيه « و هو محرم » ، ثم اسنده به . (١-١) و كان في الأصول « قال عمر » و الصواب « فقال له عبد الله بن عباس » و الاثر سيأتي في الباب مستندا .

(٢-٢) كذا في الأصول ، و رواه سعيد بن منصور في سننه ، و نقله ابن حزم ج ٧ ص ٢٤٤ من طريقه في المحلى : نا سفيان عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن عكرمة : ان ابن عباس امره ان يقرّد بعيرا و هو محرم فكره عكرمة فقال له ابن عباس « قسم فأنحره » فأنحره فقال له ابن عباس: لا أم لك ! كم قتلت من قراد و حلمة و حنّانة - اه . و رواه البيهقي في ج ٥ ص ٢١٢ من سننه من طريق علي بن عبد العزيز عن ابي عبيد: ثنا هشيم انا يحيى بن سعيد الأنصارى عن عكرمة عن ابن عباس انه قال لعكرمة: قم فقرّد هذا البعير! فقال: انا محرم! فقال: قم فأنحره! فأنحره فقال له ابن عباس: كم تراك الآن قتلت من قراد و من حلمة و من حنّانة؟ اه . قال ابو عبيد: قال الأصمعي: يقال للقراد اصغر ما يكون للواحدة « ققامة » فاذا كبرت فهي « حنّانة » =

أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا إسحاق بن سعيد بن عمرو بن العاص<sup>١</sup> قال سمعت أبا حرب الأموي<sup>٢</sup> يذكر عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما

== فإذا عظمت فهي « حلبة » - اهـ ، قال : و الذي يراد من هذا ان ابن عباس لم ير بتقريد المحرم البعير بأسا ، و التقريد ان ينزع منه القردان بالطين او باليد - اهـ . و قد روى عن غير ابن عباس و عمر رضي الله عنهما ؛ ففي المحلى ايضا : و من طريق وكيع نا عبد الحميد بن جعفر عن عيسى بن علي الأنصاري ان علي بن أبي طالب رخص في المحرم ان يقرء بعيره ، و من طريق محمد بن المثني نا محمد بن فضيل نا العلاء - و هو ابن المسيب - قال : سئل عطاء : أيقرد المحرم بعيره ؟ قال : نعم قد كان ابن عمر يقرء بعيره و هو محرم ، و من طريق ابن أبي شيبة نا روح بن عباد عن زكريا بن إسحاق نا ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول : لا بأس ان يقرء المحرم بعيره ، لا يعرف لهم من الصحابة مخالف إلا رواية عن ابن عمر قد اوردنا عنه خلافها ، و عن سفيان ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد قال : يقرء المحرم بعيره و يطليه بالقطران لا بأس بذلك ، و هو قول مجاهد ، و قد روينا خلاف ذلك عن بعض التابعين - انتهى . (١) هو سعيد بن عمرو بن العاص بن سعيد بن العاص بن امية بن عبد شمس الأموي السعيدى الكوفى ؛ من رجال الستة الا النسائى ، شيخ ثقة ، ليس به بأس ، مات سنة ١٧٠ او سنة ١٧٦ - كذا فى التهذيب .

(٢) لم اقف عليه ؛ و فى كتاب الكنى للدولابى : ابو حرب سلم بن زيادة ، و ابو حرب عبد الرحمن بن سلام الجهمى ، و ابو حرب حمران بن اغبر ، و ابو حرب الديلى ؛ و الآخر فى ج ١٢ ص ٦٩ من التهذيب : ابن ابى الأسود الديلى البصرى ، من رجال مسلم و ابى داود و الترمذى و النسائى و ابن ماجه ، بصرى ثقة ، مات سنة ثمان او تسع و مائة ؛ و ابو حرب بن زيد بن خالد الجهمى روى عن أبيه ، و عنه بكير بن عبد الله ابن الأشج - اهـ . و لم اجد « أبا حرب الأموي » - فانظر من هو . قلت : و لعله ==

أنه قال: ليس في البعوض ولا في النملة ولا في الذباب فدية على المحرم<sup>١</sup>.  
أخبرنا محمد قال أخبرنا أسامة بن زيد المديني قال حدثني عكرمة<sup>٢</sup>  
مولى ابن عباس قال: سئل ابن عباس رضى الله عنهما: هل يقرد المحرم؟  
قال: فأمر بناتة، لتنحر<sup>٣</sup> كم من قراد قتلت!

== ابن جريج الأموي، فصحف وصار أبا حرب - والله أعلم! - وحدث ابن أبي شيبة  
عن يحيى بن سعيد عن ابن جريج عن عطاء قال: لا بأس أن يقتل المحرم الذباب  
والبعوض - اه ( في المحرم يقتل البعوض ق ٣٢٧ )، فهذا يؤيد ما ظننت - ف .  
(١) لا أدري من أخرجه غيره، وفي المحلى: روي عن سعيد بن جبيرة قال: ما أبالي  
لو قاتل عشرين ذبابة وأنا محرم، وأنه لا بأس بقتل البق للمحرم - يعنى البعوض؛  
وعن عطاء: لا بأس بقتل الذباب للمحرم - انتهى . وقد ورد النهي عن قتل النملة،  
رواه عبد الرزاق في مصنفه: نا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة  
عن ابن عباس قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل أربع من الدواب:  
النملة، والنحلة، والهدد، والصراد - اه . وعن حماد بن سلمة عن أبي المهزم سمع  
ابن الزبير وسأله محرم عن قتله نملا فقال له ابن الزبير، ليس عليك شيء - اه . لأن  
هذه الأشياء ليست من الصيد فأنها لا تنفر من بنى آدم، ولو كانت من الصيد  
كانت موزية بطبعها، فلا شيء على المحرم فيها - كذا في المبسوط للسرخسي ج ٤ ص ١٠١  
ونحوه في ج ٢ ص ١٩٦ من البدائع، والتفصيل يطلب من ج ٢ ص ٢٢٤ إلى  
ص ٢٢٥ من الدر المختار ورد المختار .

(٢) راجع ترجمة عكرمة مولى ابن عباس في التهذيب، وهو من رجال الستة، هل روى  
عنه أسامة بن زيد المديني وهو اثنان وعن كليهما روى الامام محمد - كما سبق من قبل .  
(٣) لعل قوله قدحها، قال سقط من الكتاب . والرواية هذه مختصرة من الحديث  
الطويل الذي مر في الكتاب، وأخرجه البيهقي وسعيد بن منصور، وذكره ابن حزم ==  
أخبرنا



أخبرنا محمد . قال أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا ثوير<sup>١</sup> بن سعيد قال : ألق القراد وأنت محرم .

أخبرنا محمد قال أخبرنا طلحة بن عمرو<sup>٢</sup> قال أخبرنا عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنه لم يكن يرى بأسا للمحرم أن يقرّد بغيره .

== عنه ، وقد مرّ قبل في التعليق فراجع - ف .

(١) هو ثوير بن أبي فاختة سعيد بن علاقة الهاشمي ، أبو الجهم الكوفي ، مولى أم هانئ - . وقيل : مولى زوجها جعدة ، وهو تابعي ، من رجال الترمذي ، جائز الحديث ، لا بأس به ، يكتب حديثه ، وقد تكلموا فيه حتى اتهموه بالكذب - كما في ج ٢ ص ٣٦ من التهذيب و ج ١ ص ١٧٤ من ميزان الاعتدال ؛ و أما أبوه فقد وثقه العجلي والدارقطني . وقد وقع في نسب الكتاب « ثور » مكبرا وهو تصحيف ، والصواب « ثوير » مصفرا . و هاهنا ثور بن يزيد الكلاعي ثقة من رجال البخاري والأربعة - راجع ج ٢ ص ٣٣ من التهذيب و ص ١٧٣ من الميزان ، أحد الحفاظ . و ثور ابن زيد الدبلي المدني من رجال الستة وإسرائيل ، روى عن الأول - كما في ترجمته .

(٢) وكان في الأصل « طلحة بن عمر » ، والصواب « طلحة بن عمرو » ، كما هو في الهندية . و هو طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي ، صاحب عطاء بن أبي رباح ، من رجال ابن ماجه - كما في ج ٥ ص ٢٣ من التهذيب و ج ١ ص ٤٧٨ من الميزان . و قد مضى في باب المسح على الخفين ، روى عنه قوم ثقات ، مفرط في الحفظ . كثير الحديث ، مات سنة ١٥٢ . و هاهنا طلحة بن عمرو آخر وهو القناد جد عمرو بن حماد ابن طلحة القناد كوفي - ذكره ابن حبان في الثقات ، كنيته أبو حماد ، وهو ليس في الاسناد المذكور ، وقد اشتبه ذلك على بعض الناس فلذا نهت عليه .

## باب النظر في المرأة للمحرم

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: لا بأس بأن ينظر المحرم في المرأة<sup>١</sup> مخافة أن يرى في وجهه شيئاً أو<sup>٢</sup> في رأسه شيئاً فيصلحه<sup>٣</sup>. قال محمد: ولا بأس بذلك لو لم يأخذ من شعره، وإن رأى في وجهه شيئاً فأصلحه من غير أن يأخذ شعراً فلا بأس بذلك؛ بلغنا عن ابن عباس رضي الله عنهما

(١) كذا في الأصول، لعل العبارة الآتية سقطت بعد قوله « المرأة »، وقال أهل المدينة: يكره للمحرم أن ينظر في المرأة بغير ضرورة، فإن قدرت هي أو نحوها لاستقام مضمون المسألة، لأن ابتداء قول أهل المدينة سقط من الأصول ولا بد منه كما هو دأب الكتاب - والله اعلم؛ استفدت هذا من ج ٢ ص ١٩٧ من شرح الموطأ للزرقاني ذيل حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه نظر في المرأة لشكوى كان بينه وهو محرم. فعندى قوله « مخافة أن يرى - الخ » متعلق بقول أهل المدينة الذي سقط من الكتاب لا بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، واللم امانة في اعناق العلماء.

(٢) كذا في الأصل، وكان في الهندية « و » بواو المعطف.

(٣) وقد روى الامام الشافعي في الأم، ومن طريقه رواه الديلمي في ج ٥ ص ٦٤ من السنن: أنبأ سفيان عن ايوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر أنه نظر في المرأة وهو محرم. قال: وروينا عن هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال: لا بأس أن ينظر في المرأة وهو محرم. ثم ذكر استناده الى هشام ثم قال: وروى عطاء الخراساني عن ابن عباس أنه كان يكره أن ينظر في المرأة الحرام الا من وجع؛ وعطاء الخراساني ليس بالقوي، والرواية الاولى اصح - انتهى. قلت: وعطاء الخراساني وإن كان عندنا ثقة ولكن ما رواه هاهنا مرجوح لأن عكرمة مقدم عليه في الثبوت والفقهاء فروايتهم راجحة - ف.

أنه كان يقول: لا بأس أن ينظر المحرم في المرأة .

أخبرنا محمد [ قال ] <sup>١</sup> أخبرنا طلحة بن عمرو المكي قال أخبرنا عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه لم يكن يرى بأساً المحرم أن ينظر في المرأة ما لم يصلح <sup>٢</sup> شيئاً ما لم يسرح رأسه أو لحيته أو يأخذ من شعره شيئاً، فهذا لا ينبغي .

أخبرنا محمد قال أخبرنا جرير بن حازم قال حدثني الزبير بن الحرث <sup>٣</sup> عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان لا يرى بأساً المحرم أن يقلم ظفره إذا انكسر <sup>٤</sup> ويدخل الحمام و ينظر في المرأة .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، فودته على منهاج الكتاب .

(٢) عندي من هاهنا الى آخره من مقولة الامام محمد لا من تنمة قول ابن عباس والتسريح شأنه . قلت : لعله منقط بعد قوله المرأة بعض العبارة هنا من قوله : قال محمد لا بأس به - ف .

(٣) بكسر الخاء المعجمة و تشديد الراء المهملة المكسورة بعدها يا تختانية ثم تاء فوقانية ، هو البصري ، عن نعيم بن ابي هند و السائب بن يزيد و عكرمة و غيرهم ، و عنه جرير ابن حازم و الحرث بن الحرث و حماد بن زيد و غيرهم ، من الستة الا النسائي ، تابعي ، ثقة صالح ، ذكره ابن حبان في الثقات - كذا في ج ٣ ص ٢٤٤ من التهذيب . و كان في الاصل « الزبير بن أبي الحرث » و هو تصحيف فنه .

(٤) و الا لا يجوز قلم الاظفار في حالة الاحرام . و الاثر رواه البيهقي في ج ٥ ص ٦٢ من سننه عن ابي حذيفة : ثنا سفيان عن ايوب عن عكرمة عن ابن عباس قال : المحرم يدخل الحمام و ينزع ضرسه و يشم الريحان ، و اذا انكسر ظفره طرحه ؛ و يقول : اميطوا عنكم الاذى فان الله عز و جل لا يصنع بأذاكم شيئاً - اه . ثم اخرج في باب دخول الحمام في الاحرام و حك الرأس و الجسد من طريق ابي معاوية الضير عن ابن جرير عن ايوب " اختباني عن عكرمة عن ابن عباس قال : المحرم يشم الريحان =

## باب استغلال المحرم

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال : لا بأس بأن يستظل المحرم إذا جافى ذلك عن رأسه . فلم يلصقه بشيء لعذر أو غير عذر . وقال أهل المدينة : لا ينبغي أن يستظل المحرم .

== ويدخل الحمام ويزرع ضرسه و يقرأ القرحة ، و اذا انكسر ظفره اماط عنه الأذى .  
 اهـ . و رواه عبد الرزاق ايضا عن هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس قال : لا بأس ان ينظر المحرم في المرأة . و ايضا عبد الرزاق عن معمر عن ايوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر انه كان ينظر في المرأة و هو محرم - اهـ . و نقلهما ابن حزم في ج ٧ ص ٢٤٧ من المحلى و قال : و هو قول الحسن و ابن سيرين و عطاء و طلوس و عكرمة و ابن حنيفة و الشافعي و محمد و ابى يوسف - رحمهم الله تعالى . و لم يفرق ابن حزم بين الانكسار و الكسر ، ففي اثر ابن عباس « اذا انكسر ظفره طرحه » و ليس فيه « كسر الاظفار و قلبها ايضا يجوز » كما يتفوه به ابن حزم و يقيس عليه تقليم الاظفار و يجوز ، و القياس كله عنده باطل ا و لا يسمع هو دون قول رسول الله صلى الله عليه و سلم ا فكيف انجمد و قلدهم تقليدا حراما عنده ؟ و آفته من الفهم السقيم ، و قد تخبّط خبط العشواء في ص ٢٤٨ من المحلى ، ذكر اقوال الأئمة في حكم تقليم الاظفار ثم قال : فأعجبوا لهذه الاقوال الشنيعة التي لاحظ لها في شيء من الصواب ، و لا نعلم احدا قالها قبلهم ، و قد ذكرنا آتفا عن ابن عباس « لا بأس على المحرم اذا انكسر ظفره ان يطرحه عنه » فانه من العجائب ، كيف لا و الاختيار وضده عنده سواء و الكسر و الانكسار واحدا مع انه بطل . اللسان على الأئمة ، و قد افترى على ابن عباس في هذا الموضع بأنه يقول بقلم الاظفار في الاحرام ، و حاشاء عن ذلك ا و مثل ذلك يسميه ابن حزم برهانا ، و أتى له ذلك .

قال محمد : الحديث المعروف عن عائشة<sup>١</sup> رضى الله عنها أنها كانت تسدل الثوب على وجهها من فوق رأسها وهي محرمة ، وإنما الاحرام من المرأة في وجهها<sup>٢</sup> قالوا : لا نرى بذلك بأسا للمرأة ونكره هذا للرجل ،

(١) رواه ابو داود وابن ماجه من طريق مجاهد عن عائشة قالت : كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات ، فاذا حاذونا سدلت احدانا جلبابها من رأسها عن وجهها فاذا جاوزونا كشفناه . واخرجه ابن خزيمة وقال : في القلب من يزيد بن ابي زياد (شئ) ، لكن ردد من وجه آخر ؛ ثم اخرج من طريق فاطمة بنت المنذر عن اسماء بنت ابي بكر وهي جدتها نحوه . وصححه الحاكم . وروى ابن ابي خيثمة من طريق إسماعيل بن ابي خالد عن امه قالت : كنا ندخل على أم المؤمنين يوم التروية فقلت لها : يا أم المؤمنين ! هنا امرأة تأتي ان تغطي وجهها وهي محرمة ! فرفعت عائشة خمارها من صدرها فغطت به وجهها - كذا في ج ١ ص ٢٢٣ من التلخيص للحافظ . و الحديث الاول رواه البيهقي في سننه من طريق ابي داود به مثله . قال المنذرى : قد اختار جماعة العمل بظاهر هذا الحديث . وذكر الخطاط ان الشافعي علق القول فيه على صحة هذا الحديث .

(٢) لما رواه الدارقطني والطبراني والعقيلي وابن عدى والبيهقي من حديث ابن عمر بلفظ : ليس على المرأة حرم الا في وجهها ، وفي اسناده : ايوب بن محمد ابو الجبل ، وهو ضعيف قال ابن تدي : تفرد برفعه ؛ وقال العقيلي : لا يتابع على رفعه وإنما يروى موقوفا ؛ وقال الدارقطني في العلل : الصواب وقفه ؛ وقال البيهقي : قد روى من وجه آخر مجهول والصحيح وقفه - التلخيص . و اسنده في المعرفة عن ابن عمر قال : احرام المرأة في وجهها و احرام الرجل في رأسه . و راجع نصب الراية و سنن البيهقي وغيرهما .

وإن كان الرجل مزاملاً<sup>١</sup> لامرأته فلا بأس أن يستظل معها . قيل لهم : وكيف جاز ذلك مع امرأته وحرمة عليه خاصة في وجه ما يحرم<sup>٢</sup> في غيره ؟ قالوا : إذا جاء بالعدر<sup>٣</sup> عذر<sup>٤</sup> . قيل لهم : إن المحرم يعذر بالعدر ويكون عليه مع ذلك فدية<sup>٥</sup> ، أ رأيت رجلاً وجد البرد في رأسه فلبس العمامة وهو محرم أما تجب عليه الكفارة ؟ قالوا : بلى . قيل لهم : فهذا مضطراً وإن كنتم رخصتم للحرم إذا زامل امرأته أن يستظل بالضرورة ففروه بالكفارة كما يجعل على المضطر في غير ذلك . قيل لهم : أ رأيت إن استظل بيده ثوب ؟ قالوا : لا بأس بذلك . قيل لهم : من أين افترق أن يستظل بيده ثوب أو يعود ينصبه فيستظل<sup>٦</sup> به ؟ قالوا<sup>٧</sup> : هما مفترقان لأن العود يدوم واليد لا يدوم . قيل لهم : و القليل من هذا إذا كان مكروهاً والكثير سواء وإن كان أحدهما أعظم جرماً في كثرتة من الآخر لأن كان

(١) أي رديفاً ورفيقاً في الحمل كالزميل - راجع ج ١ ص ٢٣٤ من المغرب : زملة : لفته ثيابه ، و الزاملة : البعير و العدل الذي فيه زاد الحاج ، و المزاملة : المعادلة في الحمل ، و المزامل : المتبادل .

(٢) تأمل فيه ، و المعنى : و حرمة عليه ذلك خاصة إذا لم يكن مع امرأته منفرداً كان أو مع غير المرأة .

(٣) و كان في الأصول « العذر » ، و الصواب « بالعدر » .

(٤) كذا في الهندية ، و لفظ « عذر » ساقط من الأصل ، و هو مبني للفعل .

(٥) كذا في الهندية ، و كان في الأصل « الفدية » .

(٦) كذا في الأصل ، و في الهندية « فليظل » و هو مصحف . و هو الاستغلال ، مزبد من الظل .

(٧) و كان في الأصول « قال » ، و الصواب « قالوا » .

الكثير مكروها انه لينبغي<sup>١</sup> أن يكره القليل على قدره؛ أ رأيتم لو كان إذا ستر بالثوب يده فطال ذلك منه و صبر حتى يطول أ يكون قريباً من العود؟ من أين افترق هذا و العود؟ قالوا: لأن ابن عمر رضى الله عنهما قال:

(١) والأصل في الباب ما رواه مسلم في صحيحه ج ١ ص ٤١٩: حدثني احمد بن حنبل نا محمد ابن سبله عن ابى عبد الرحيم - هو خال محمد بن سبله و اسمه خالد بن ابى يزيد - عن زيد ابن ابى انيسة عن يحيى بن الحصين عن ام الحصين جدته قالت: حججت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرأيت اسامة بن زيد و بلالا وأحدهما أخذ بخطام ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم و الآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جرة العقبة - الحديث . وفى لفظ: رافع ثوبه على رأس النبي صلى الله عليه وسلم من الشمس - الحديث . قال ابن الجوزى فى التحقيق مجيباً عنه كما فى ج ٣ ص ٣٢ من نصب الراية قال: يحتمل ان يكون إنما رفع الثوب من ناحية الشمس لا انه رفعه على رأسه و ظلله به - اهـ . قال فى التقيح: وهذا لا يستقيم فإن التظليل على النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان بعد الزوال و الشمس فى الصيف على الرؤس فتعين ان يكون التظليل على رأسه صلى الله عليه وسلم ، وكأنه ذهل عن لفظ مسلم ، و الآخر رافع ثوبه على رأس النبي صلى الله عليه وسلم بظله من الشمس . و روى ابن ابى شيبه فى مصنفه: حدثنا عبدة بن سليمان عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن عامر قال: خرجت مع عمر فكان يطرح النطع على الشجرة فيستظل به يعنى و هو محرم - انتهى . وفى حديث جابر الطويل [عند مسلم ص ٣٩٤]: فأمر بقبة من شعر فضربت له بنمرة - الى ان قال: فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بنمرة فنزلها حتى اذا زاغت الشمس امر بالقصواء فرحلت له - الحديث ؛ انتهى . و حمل حديث ام الحصين على غير يوم النحر كما قاله الشيخ ابن تيمية كما فى التخرىج يردده سياق الحديث . و القول بأن رمى جرة العقبة يوم النحر يكون اول النهار غير مسلم مع كثرة من حج =

اضح<sup>١</sup> لما خرجت له<sup>٢</sup>. قيل [لهم]<sup>٣</sup>: والذي استتر بثوب لم يضح<sup>٤</sup> لما خرج له<sup>٥</sup> فكيف فرقتم بينهما! كأنكم من قولكم على غير يقين.

== معه صلى الله عليه وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم ومن معه راحوا من المزدلفة بعد الشروق حتى وصلوا منى ورموا جرة العقبة، والحالة هذه لابد ان يكون في حر الشمس وهو في الحجاز مشهور بل الحجاج يشاهدون حر الشمس قبل الزوال ايضا. وقول ابن عمر لا حجة فيه مع كونه مخالفا للأحاديث المارة؛ وفعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه يخالف قول ابن عمر. وحديث جابر الذي أخرجه البيهقي مرفوعا «ما من محرم يضاحي للشمس» اسناده ضعيف ومع هذا لا يدل على منع الاستغلال وجوبا وجوب الكشف لأن غاية ما فيه انه افضل ويعد انه صلى الله عليه وسلم يفعل المفضل ويدع الأفضل، اللهم إلا ان يفعل لبيان نفس الجواز في مقام التبليغ.

١) بالصاد المعجمة، وكذا قوله «لم يضح» معناه: ابرز للضحى؛ وهو امر منه. و وقع في الأصول «اصح» بالصاد المهملة - وهو خطأ. وكذا ما قيل الظاهر انه «اضحى» ليس بصواب.

٢) كذا في الأصول «لما خرجت له»، وفي سنن البيهقي ونيل الأوطار «لمن أحرمت له»، والآخر المذكور رواه البيهقي في ج ٥ ص ٧٠ من سننه في باب من استحب للمحرم ان يضاحي للشمس من طريق محمد بن اسحاق الصغاني: ثنا شجاع ابن الوليد ثنا عبيد الله بن عمر حدثني نافع قال: ابصر ابن عمر رضي الله عنهما رجلا على بعيره وهو محرم قد استظل بينه وبين الشمس فقال له: اضح لمن أحرمت له - انتهى.

٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول.

٤-٥) كذا في الهندية، وقوله «لما خرج له» ساقط من الأصل بسهو الناسخ، وفي سنن البيهقي «لمن أحرمت له» وكذا في نيل الأوطار ج ٤ ص ٣٢٥، ومعنى كليهما متقارب.



كتاب الحجّة ( تقليد الهدى وما استيسر من الهدى ) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا خالد بن عبد الله<sup>١</sup> عن العلاء بن المسيب بن رافع<sup>٢</sup> عن عطاء بن أبي رباح أنه قال: لا بأس أن يستظل المحرم<sup>٣</sup>.

### باب تقليد الهدى وما استيسر من الهدى

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: يقلد الابل والبقرة ولا يقلد

(١) هو الواهظي - مر مرارا .

(٢) هو الكاهلي الأسدي ، سبق في باب الوتر أيضا .

(٣) واليه ذهب الجمهور خلافا لمالك و احمد ، وقد علمت ان حديث جابر ضعيف ؛ قال البيهقي بعد روايته : هذا اسناد ضعيف ، وما قبله موقوف ، وحديث ام الحصين حديث صحيح - اه . وهو قول عطاء و الأسود وغيرهما - كما في ج ٧ ص ١٩٧ من المحلى . وقد اجمعوا على انه لو قعد تحت خيمة او سقف جاز - كما في ج ٤ ص ٣٢٥ من النيل ، والتفصيل في كتب الفقه .

(٤) كذا في الأصل ، والواو ساقط من الهندية .

(٥) لما رواه الامام ابو حنيفة عن الأعشى عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهدى عنها و قلد الهدى ؛ كذا رواه طلحة في مسنده باسناده عن القاسم بن معن عن الامام - كما في ج ١ ص ٥٢٥ من جامع المسانيد و ج ١ ص ١٠٤ من عقود الجواهر . و روى ابن خسر في مسنده باسناده من طريق الحسن بن زياد عن الامام عن حماد عن ابراهيم عن عائشة انها قالت : لقد كنت اقل قلائد الهدى لمحمد صلى الله عليه وسلم ثم يقيم ما يعزل منها امرأة - انتهى . وفي الصحيحين عنها : قلت قلائد بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي . و عنها انها قالت : انا قلت تلك القلائد من عهن كان عندنا . ولمسلم عن ابن عباس : ثم دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بناقته فأشعرها في صفحة سنامها الايمن و سلت الدم عنها ، و قلدها نعلين - كذا في ص ٢٠٥ من الدراية . و عن ابن عمر انه كان اذا =

الغنم<sup>١</sup> . وقال أهل المدينة : لا يقلد الغنم ؛ ووافقوا أبا حنيفة .

== اهدى هديا من المدينة يقلده بنعلين و يشعره من الشق الأيسر - أخرجه مالك في الموطأ عن نافع عنه ٢ و من طريق مالك أخرجه الامام محمد في ص ٢٠١ من باب تقليد البدن و إشعارها من الموطأ ثم قال : و بهذا نأخذ ، التقليد أفضل من الاشعار ، و الاشعار حسن - الخ . حديث ابن عباس رواه ابو داود و الترمذى و النسائى و ابن ماجه ايضا . (١) لعدم كون التقليد معتادا فيما بينهم في هدى الغنم ، و ليس المراد به انه لا يجوز تقليد الغنم ، كيف اوفى صحيح البخارى و غيره عن الأعمش عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها قالت : كنت اقل القلائد للبي صلى الله عليه و سلم فيقلد الغنم و يقيم في اهله حلالا - اه . و لما كان تقليد الغنم بشىء خفيف كالهن و غيره لم يعتد به مثل اعتداد تقليد الابل و البقر ، فانه يكون بشىء ثقل كالمزادة و النعلين و غيرهما ؛ فكأنه التقليد حقيقة بخلاف تقليد الغنم فوضوه الى الفطرة السليمة حيث تجوز ما يناسب للغنم من كونه تقليدا ، فغنى قوله « لا تقليد » ائى : لا يقلد الغنم مثل تقليد الابل و البقر فانهما تتحملان ما يضعف الغنم ، و هذا مشاهد . محسوس لا خفاء فيه ؛ و راجع ج ٢ ص ١٦٢ من البدائع فان الكسانى على عادته تكلم فيه بكلام حسن . فهد . و تقليد الغنم ليس متفقا عليه ، و لم يكن الغنم هديا في حجة الوداع ، و المخالفون ايضا قالوا انها لا تشعر لانها تضعف عنه فتقلد بما لا يضعفها - كما في ج ٣ ص ٤٣٧ من فتح البارى . و هلا قالوا : لا تشعر ! لانه لم ينقل الاشعار فيها عنه صلى الله عليه و سلم و الصحابة رضى الله عنهم . قال ابن العربى في ج ٤ ص ١٣٨ من العارضة على الترمذى : قال مالك : لا تقلد الغنم ؛ و به قال ابو حنيفة ، و قال الشافعى : تقلد ؛ و به قال أحمد و اسحاق و غيرهما ٢ و هذه سنة تفرد بها الأسود عن عائشة رواها ابو عيسى و لم يروها غيره عنها و لم يظهر فيها تقليد عن الصحابة ؛ و المعنى فيه ان الشاة ان فارق صاحبها لم تلبث ان تكون فريسة فالقلادة فيها قليلة الجدوى ، و البعير لا يفترس ، انما يخاف عليه ==

٢٧٦ (٦٩) و قال

كتاب الحجّة ( تقليد الهدى وما استيسر من الهدى ) ج - ٢

و قال ابو حنيفة : ما استيسر من الهدى شاة . وكذلك قال أهل المدينة ، فمنهم مالك بن أنس و من أخذ بقوله ؛ و قال بعض أهل المدينة :

== من الحارب ، و القلائد حمية له ؛ و رأيت كثيرا من اصحاب الشافعي يزرع بنكتة حسنة و هو قوله « و لا الهدى و لا القلائد » معناه : و لا الهدى و لا القلائد ، لأن القلائد بلا هدى ليست بشعيرة لحقيقتها ان تكون على الهدى ، و تقديرها : و لا هدى مقلدا ، و هو حقيقة ، و اعتضد مذهبنا بفعل ابن عمر و كان اعظم الناس اقتداء بفعل النبي صلى الله عليه و سلم و كان يعرف من اخباره الظاهرة أكثر مما تعرف عائشة ، فذلك من تقليد الغنم عند عائشة خبرا و ظنا حين اهدى غنما و ابلا ان الكل قلدت ، اما الآية فمحمولة على البدن ، و هي تختص بما يعظم في القلوب موقعه من البدنة دون الشاة كالاشعار ، و هذا المعنى اولى بالاعتبار - اه - . و راجع ج ٢ ص ٤٨٢ من احكام القرآن للجصاص .

(١) كذا في الاصول « فمنهم ، بالفاء ، و فيه ايماء الى التقليد المصطلح ، فان الاخذ بقول الغير تقليد فمن قال : انه حدث بعد الأربع مائة سنة فقد بعد عن الطريق المستقيم كما لا يخفى على الفهم . و ليس لهذا البحث ما هنا موضع ؛ و فيه رد بليغ على من اقترى على الحنفية بأنهم قالوا : ليست الغنم من الهدى ، فالحديث حجة عليهم من جهة أخرى ، كما نقله الحافظ بهاكتنا عليه في ج ٣ ص ٢٧٤ من فتح الباري ، و لا عجب من المفترى ، و انما العجب من الحافظ كيف سكّت عليه و هو يعلم انه ليس مذهبنا لهم ! قال الحافظ العيني في ج ٤ ص ٧١٨ من عمدة القارى بعد نقل كلام الحافظ المذكور : قلت : هذا افتراء على الحنفية ففي اي موضع قالت الحنفية : ان الغنم ليست من الهدى ؟ بل كتبهم مشحونة بأن الهدى اسم لما يهدى من النعم إلى الحرم ليتقرب به ! قالوا : و ادناه شاة لقول ابن عباس : ما استيسر من الهدى شاة ، و عن هذا قالوا : الهدى ابل و بقر و غنم ذكورها و اناثها ، حتى قالوا هذا بالاجماع ، و انما مذهبهم ان التقليد في البدنة و الغنم ==

ما استيسر من الهدى بدنة أو بقرة<sup>١</sup> .

### باب الرمل في الطواف

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة أنه قال: الرمل في الطواف ثلاثة أشواط من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود، ويمشي أربعة أشواط . وكذلك قال أهل المدينة، وقالوا: وذلك الذي لم يزل عليه أهل العلم يبلدنا<sup>٢</sup> .

== ليست من البدنة فلا تقلد لعدم المتعارفة بتقليدها، اذ لو كان تقليدها سنة لما تركوها؛ وقالوا في الحديث المذكور: تفرد به الأسود؛ ولم يذكر غيره على ما ذكرنا؛ وادعى صاحب المبسوط أنه أثر شاذ؛ وما روى عن ابن عباس و أبي جعفر و عبد الله بن عبيد بن عمير و عطاء من سوق الغنم مقلدة فليس في ذلك كله ان التقليد كان في الغنم التي سبقت في الاحرام و ان اصحابها كانوا محرمين ا على انا نقول: لانهم ما منعوا الجواز، وإنما قالوا بأن التقليد في الغنم ليس بسنة انتهى . اى معتادة متعارفة، و لفظ «مرة» في حديث عائشة عند البخاري يشير الى عدم التعارف بها - والله تعالى اعلم .

(١) روى ذلك عن عائشة و ابن عمر و القاسم بن محمد، و به قال طائفة من أهل العلم، و قال جمهور الصحابة و التابعين و من بعدهم: ان ما استيسر من الهدى شاة . قال محمد في الموطأ: أخبرنا مالك أخبرنا جعفر بن محمد عن ابيه ان علياً كان يقول: ما استيسر من الهدى شاة؛ أخبرنا مالك أخبرنا نافع ان ابن عمر كان يقول: ما استيسر من الهدى شاة؛ أخبرنا مالك أخبرنا نافع ان ابن عمر كان يقول: ما استيسر من الهدى بغير او بقرة؛ قال محمد: وبقول على نأخذ - ما استيسر من الهدى شاة؛ وهو قول أبي حنيفة و العامة من فقهاءنا - انتهى .

(٢) هكذا في موطأ الامام مالك وهو الاصح، والمراد به المدينة المنورة؛ وكان في الأصول «يلادنا» وهو المرجوح . قال الامام محمد في ص ٢١٨ من الموطأ - باب الرمل بالبيت: ==

أخبرنا

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: أكره للرجل أن يجمع بين سبعين أو ثلاثة . وكذلك قال أهل المدينة ؛ قالوا : السنة عندنا أن يتبع كل سبع بركتين ٢ .

== أخبرنا مالك حدثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله الحرامى: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل من الحجر الى الحجر ، قال محمد : و بهذا نأخذ ، الرمل ثلاثة اشواط من الحجر الى الحجر ، و هو قول أبى حنيفة و العامة من فقهاءنا - انتهى . و الحديث المذكور فى الباب رواه مسلم فى صحيحه من طريق القعنبي و يحيى عن مالك بلفظ : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل من الحجر الأسود حتى انتهى اليه ثلاثة اطواف - اه . و هو فى موطأ مالك . و من طريق ابن وهب و ابن جريج عن مالك باللفظ المذكور . و فى الباب عن ابن عمر فى الصحيحين بل فى سنن أبى داود و النسائى و ابن ماجه . و عن أبى الطفيل فى مسند احمد . و راجع نصب الراية و عمدة القارى ؛ قال الزرقانى : و به قال جميع العلماء من الصحابة و التابعين و من بعدهم ، و لم يخالف فى ذلك الا ابن عباس ؛ و ما روى عن عمر بن الخطاب فيه فقد رجع عنه الى ما قال به جمهورهم . و التفصيل فى عمدة القارى و فتح البارى و الزرقانى و غيرها .

(١) و كان فى الأصول « سبعين » بالسين و العين المقدمة المهملتين على الياثين بعدها مثنى - من السعى ، و هو تصحيف لا يقتضيه سياق العبارة لاسيما قوله « ان يتبع كل سبع بركتين - الخ » ؛ و الصواب « سبعين » بالسين بعدها باء موحدة ثم عين ثم ياء تحتانية تشنية سبع ، بمعنى اسبوع الطواف ، فان الركتين تكونان بعد الطواف لا بعد السعى بين الصفا و المروة .

(٢) و فى ج ٢ ص ١٧١ من رد المختار ذيل قول الدر المختار : ثم صلى شغفا فى وقت مباح يجب بعد كل اسبوع - اه ، اى : على التراخى ما لم يرد ان يطوف اسبوعا آخر فعلى الفور - بحر ؛ و فى السراج : يكره عندهما الجمع بين اسبوعين او اكثر بلا صلاة =

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال : من أصابه أمر ينقض وضوءه وهو يطوف بالبيت أو يسعى بين الصفا والمروة أو فيما بين ذلك فإن أصابه ذلك وقد طاف بعض الطواف أو كله ولم يركع ركعتي الطواف فإنه يتوضأ ويبني على طوافه ويصلي الركعتين ، فإن كان أحدث توضأ وبني

بينهما وإن انصرف عن وتر ، وقال أبو يوسف : لا يكره إذا انصرف عن وتر ثلاثة أسابيع أو خمسة أو سبعة ، والخلاف في غير وقت الكراهة أما فيه فيكره إجماعاً ويؤخر الصلاة إلى وقت مباح - اهـ ، وإذا زال وقت الكراهة هل يكره الطواف قبل الصلاة لكل أسبوع ركعتين ؟ قال في البحر : لم أره ، وينبغي الكراهة لأن الأسابيع حيثئذ صارت كأسبوع واحد - اهـ . قال ابن شهاب : لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم أسبوعاً قط إلا صلى ركعتين ؛ رواه عبد الرزاق وعلقه البخاري وصله ابن أبي شيبة أيضاً - كما في ج ٣ ص ٣٨٨ من فتح الباري وعمدة القاري والزرقاني ج ٢ ص ١٠٩ وقال : أخذوا عنى مناسككم . وروى عبد الرزاق عن نافع أن ابن عمر كان يكره قرآن الطواف ويقول : على كل أسبوع صلاة ركعتين - وكان لا يقرن . وعند ابن السهاك بإسناد ضعيف عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم طاف ثلاثة أسابيع جميعاً ثم أتى المقام فصلى خلفه ست ركعات يسلم من كل ركعتين ، ولو صح لم يكن فيه حجة لأنه لبيان الجواز . وروى ابن أبي شيبة بإسناد جيد عن المسور بن مخرمة أنه كان يقرن بين الأسابيع إذا طاف بعد الصبح والعصر فإذا طلعت الشمس أو غربت صلى لكل أسبوع ركعتين . وعن عروة أنه كان لا يجمع بين السبعين لا يصلي بينهما ولكنه كان يصلي بعد كل سبع ركعتين ، فربما صلى عند المقام أو عند غيره - رواه مالك في الموطأ .

(١) شرط وجزاء ، وفي الموطأ : فإنه . . . . .

في الطواف<sup>١</sup> . وأما في الصلاة فإنه يتوضأ ويستقبل الركعتين إذا كان الحدث متعمداً<sup>٢</sup> . فأما السعي بين الصفا والمروة فإنه لا يقطع ذلك عليه ما أصابه من انتقاض الوضوء . ألا ترى الحائض إذا طافت ثم حاضت قبل السعي سمعت وهي حائض فأجزأها فكذلك هذا . وقال أهل المدينة : من أصابه امر<sup>٣</sup> ينتقض<sup>٤</sup> [ به ] وضوؤه وهو يطوف بالبيت أو يسعى بين الصفا والمروة<sup>٥</sup> أو فيما بين ذلك<sup>٦</sup> . فإن<sup>٧</sup> من أصابه ذلك وقد طاف بعض الطواف [ أو كله ولم يركع ركعتي الطواف ]<sup>٨</sup> فإنه يتوضأ ثم يستأنف

(١) أي : ولا يستأنفه - وراجع ص ٧٨ فصل محرمات الطواف من شرح الباب وج ٢ ص ٢١٠ من رد المحتار . والطهارة من الحدث الأكبر والأصغر من واجبات الطواف وجوبها عنهما هو الصحيح من المذهب - كما في ص ٧٠ من شرح الباب . وما نقله النووي في شرح مسلم من رواية الاستجاب فهي رواية مرجوحة .

(٢) أي : وإن لم يكن متعمداً يبنى عليه ولا يستأنف .

(٣) كذا في الأصول ، وفي موطأ مالك « شيء » .

(٤) كذا في الأصول من الانتقاض ، وهو لازم لئلا زدت الظرف « به » بين المربعين ، وفي موطأ مالك « ينقض وضوؤه » من النقض وهو متعد ، وراجع بما في الأصول .  
(٥) كذا في الأصل ، ولفظ « هر » ساقط من الهندية ، وجزئيات الباب في كتب الفقه فراجعها .

(٦-٦) وفي الموطأ « أو بين ذلك » .

(٧) وفي الموطأ « فإنه » .

(٨) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زدناه من الموطأ .

الطواف والركعتين ، وأما <sup>١</sup> السعي بين الصفا و المروة فإنه لا يقطع ذلك عليه ما أصابه [ من انتقاض وضوئه ] <sup>٢</sup> . وقال محمد : كيف <sup>٣</sup> أفسد طوافه <sup>٤</sup> بعد فراغه منه قبل أن يصلي ركعتين الحدث الذي <sup>٥</sup> أحدثه [ بعده ] <sup>٦</sup> ؟ قالوا : لأن الركعتين هما <sup>٧</sup> من الطواف موصولتان بالطواف . قيل لهم : [ هل ] <sup>٨</sup> اتصاهما بالطواف أشد من اتصال الصلاة يوم الجمعة بالخطبة ؟ فلو أن رجلا شهد الجمعة فلما فرغ الامام [ من الخطبة ] <sup>٩</sup> أحدث فتوضأ وصلى مع الامام أجزاء ذلك ، ولو أن الامام نفسه أحدث حين فرغ من خطبته فتوضأ مكانه ثم صلى بالقوم لأجزاء ذلك ؛ فهذا أخرى أن يكون

(١) وفي الموطأ ، وأما ، بالواو .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زيد من الموطأ .

(٣-٣) وكان في الأصول « أفسدت ذلك طوافه » و أنى أخرجت اسم الإشارة من البين فان فاعل « أفسد » هو لفظ « الحدث » الذي يأتي بعده ، و « طوافه » مفعول به لـ « أفسد » ، نعم لو كان قوله « طوافه » معرّفا باللام بدون الاضافة لكان ذلك الطواف مفعولا و « الحدث » فاعلا لـ « أفسد » ، ويمكن على الضعف ذلك فاعله و « الحدث » بدل منه . (٤) كذا في الهندية ، و كان في الأصل « بالحدثى » مكان « الذى » ولا يكاد يصح . (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، فزيد على اقتضاء السياق .

(٦) كذا في الهندية ، و لفظ « هما » مؤخر من قوله « من الطواف » في الأصل . (٧) وكان في الأصول « قيل لهم اتصاهما - الخ » من غير اظهار حرف الاستفهام ، و المقام مقام الاستفهام ، كما لا يخفى على الاعلام ، و الأولى همزة الاستفهام ، و لعله سقطت من الأصل - تأمل فيه .

(٨) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا به منه .



موصولا بعضه ببعض ، لأن الصلاة إنما قصرت بالخطبة ، وركعتي الطواف <sup>١</sup> وقد بلغنا <sup>٢</sup> عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه طأف أسبوعا

(١) روى عبد الرزاق و ابن أبي شيبة في مصنفيهما - كما في ج ٤ ص ٢٧٣ من كنز العمال عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: إنما جعلت الخطبة موضع الركعتين، من فاتته الخطبة صلى اربعا - انتهى . و هو مرفوع أيضا لكن الآن لا اذكر في اى كتاب من الحديث رأيت - فعليك الطلب .

(٢) كذا في الأصول ، ولعل بعض العبارة سقطت هاهنا ، والإ فالصواب « وركعتا الطواف ليستا كذلك » - والله أعلم .

(٣) رواه مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ان عبد الرحمن بن عبد القارى اخبره انه طاف بالبيت مع عمر بن الخطاب بعد صلاة الصبح فلما قضى عمر طوافه نظر فلم ير الشمس طلعت فركب حتى اتاخ بذى طوى فصلى ركعتين سنة الطواف - اه . وفي رواية سفيان عن الزهرى عن عروة: ثم خرج الى المدينة فلما كان بذى طوى و طلعت الشمس صلى ركعتين ؛ رواه ابن منبه - كذا في الزرقانى ج ٢ ص ٢١٣ . ومن طريق مالك رواه الامام محمد في باب الطواف بعد العصر و بعد الفجر ص ٢١٤ من الموطأ وفيه « عن ابن شهاب بن حميد ، و هو خطأ . قال محمد : و بهذا نأخذ ، ينبغي أن لا يصلى ركعتي الطواف حتى تطلع الشمس و تبيض ، و هو قول ابى حنيفة رحمه الله و العامة من قهاتنا - انتهى . و اليه ذهب مجاهد و سعيد ابن جبير و الحسن البصرى و الثورى و ابو يوسف و ابو الزبير المكي ، و هو مروى عن عمر و ابن عمر و جابر بن عبد الله و ابى سعيد الخدرى رضي الله عنهم ، فالامام ابو حنيفة لم يفرد بذلك كما زعم ابن ابى شيبة في كتاب الرد ، و تفصيل المسألة بعده في عنوان « التنبيه » ، لأن الباب لم يوضع لهذه المسألة استقلالا .

حين صلى الفجر ثم لم يصل الركعتين حتى أتى ذى طوى<sup>١</sup>، وارتفعت له الشمس  
ثم صلى الركعتين ثم قال: ركعتان مكان ركعتين. وقال أهل المدينة:  
إنما نزع<sup>٢</sup> أنه يفسد الصلاة! قيل لهم: فالطواف بمنزلة الصلاة؟ قالوا: نعم  
هو بمنزلة الصلاة إلا أن الكلام أحل فيه<sup>٣</sup>.

(١) كذا في الأصول، ولعل الصواب: «ذا طوى»، أو سقط شيء من العبارة -  
والله اعلم - ف.

(٢) وكان في الأصول «يزعم»، بالغية، والصواب «نزع»، بصيغة المتكلم.

(٣) وكان في الأصول «أصل»، وهو مصحف فليس له أصل في هذا الموضع، و«أحل»،  
من الإحلال المزيد من الحلة.

#### تنبيه

أثر عمر رضي الله عنه المذكور في الصلب علقه البخاري في «باب الطواف بعد الصبح  
والعصر» من صحيحه بلفظ: وطاف عمر بعد صلاة الصبح فركب حتى صلى الركعتين  
بذى طوى - اه. قد عرفت أن الإمامين مالكا ومحمد بن الحسن روياه في الموطئين،  
ورواه الأثرم عن أحمد عن سفيان عن الزهري مثله إلا أنه قال «عن عروة» بدل  
«عن حميد»، قال أحمد: أخطأ فيه سفيان؛ قال الأثرم: وحدثني به نوح بن يزيد من  
أصله عن إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الزهري كما قال سفيان - اه.  
وقد روينا بعلو في أمالي ابن منده من طريق سفيان ولفظه: إن عمر طاف بعد الصبح  
سبعا ثم خرج إلى المدينة فلما كان بذى طوى وطلعت الشمس صلى ركعتين - قاله  
الحافظان في ج ٤ ص ٦٤٠ من عمدة القاري و ج ٣ ص ٣٩٠ من فتح الباري في  
ذلك الباب. وقد رواه من طريقين المذكورين الحافظ الطحاوي في ج ١ ص ٢٩٦  
من شرح الآثار: حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عبد الرحمن  
ابن عبد القاري قال: طاف عمر بالبيت بعد الصبح فلم يركع فلما سار بذى طوى =  
وطلعت (٧١) ٢٨٤

== وطلعت الشمس صلى ركعتين؛ حدثنا يونس قال انا ابن وهب ان مالكا حدثه عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن عبد القارى مثله - اه - . ثم قال الطحاوى: فهذا عمر لم يركع حيثئذ لانه لم يكن عنده وقت صلاة وآخر ذلك الى ان دخل عليه وقت الصلاة فصلى، وهذا بحضرة سائر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكره عليه منهم منكر، ولو كان ذلك الوقت عنده وقت صلاة للطواف لصلى، ولما اُخِر ذلك لانه لا ينبغي لاحد طاف بالبيت ان لا يصلى حيثئذ الا من عذر؛ وقد روى عن معاذ ابن عفراء مثل ذلك، وقد ذكرت ذلك فيما تقدم من هذا الكتاب؛ وقد روى مثل ذلك ايضا عن ابن عمر رضى الله عنهما: حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا همام قال انا نافع ان ابن عمر رضى الله عنهما قدم مكة عند صلاة الصبح فطاف ولم يصل الا بعد ما طلعت الشمس - انتهى . قال الحافظ العيني: واحتجوا في ذلك بمعوم حديث عقبة بن عامر الجهني قال: ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا ان نصلى فيهن - الحديث؛ وقد مر في مواقيت الصلاة، ومع هذا روى الطحاوى باسناد صحيح عن ابن عمر خلاف ما علقه البخارى - اه - . ثم ذكره ثم قال: وقال سعيد بن ابى عروبة فى المناسك: عن ايوب عن نافع ان ابن عمر كان لا يطوف بعد صلاة العصر ولا بعد صلاة الضحى و اخرج ابن المنذر من طريق حماد عن ايوب ايضا، ومن طريق اخرى عن نافع: كانت ابن عمر اذا طاف بعد الصبح لا يصلى حتى تطلع الشمس، واذا طاف بعد العصر لا يصلى حتى تغرب الشمس - اه - . ثم قال: وروى احمد فى مسنده بسند صحيح من حديث ابى الزبير عن جابر قال: كنا نطوف ونمسح الركن الفاتحة والخاتمة ولم نكن نطوف بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس: قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: تطلع الشمس فى قرن شيطان؛ وفى سنن سعيد بن منصور و مصنف ابن ابى شيبة: عن ابى سعيد الخدرى انه طاف بعد الصبح فلما فرغ جلس حتى طلعت الشمس ==

== ( ثم صلى ) ، وقال سعيد بن منصور : وكان سعيد بن جبير و الحسن و مجاهد يكرهون ذلك ايضاً - اهـ . ثم قال : و روى ابن ابى شيبة باسناد حسن عن محمد بن فضيل عن عبد الملك عن عطاء عن عائشة انها قالت : اذا اردت الطواف بالبيت بعد صلاة الفجر او العصر فطف و اخر الصلاة حتى تغيب الشمس او حتى تطلع فصل لكل اسبوع ركعتين - انتهى . فالتهمى عندها على العموم ، فلذلك ذمت الذين طافوا بالبيت بعد صلاة الصبح ، ثم قعدوا الى المذكر الحديث الذى رواه البخارى عنها لا كما قال الحفاظ في فتح البارى في توجيه ذلك - راجع عمدة القارى ج ٤ ص ٦٤١ . و حديث معاذ بن عفراء اخبر به الطحاوى في باب الركعتين بعد العصر ج ١ ص ١٧٩ : حدثنا ابن مرزوق قال ثنا ابن وهب قال ثنا شعبة عن سعد عن نصر بن عبد الرحمن عن معاذ بن عفراء انه طاف بعد العصر او بعد الصبح و لم يقل فسل عن ذلك فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس و عن صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ؛ حدثنا ابو بكرة قال حدثنا ابو داود الطيالسى قال ثنا ابو بكر النهشلى عن عطية العوفى عن ابى سعيد عن رسول الله صلى الله عليه و سلم : انه نهى عن ذلك - كما ذكره معاذ بن عفراء عن رسول الله صلى الله عليه و سلم - انتهى . و حديث معاذ بن عفراء اخبر به اسحاق بن راهويه ايضاً في مسنده - كما في ص ٥٧ من الدراية لابن حجر رحمه الله تعالى . و استناده على ما في ج ٢ ص ٢٥٣ من نصب الراية : اخبرنا النضر بن شميل ثنا شعبة عن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت نصر بن عبد الرحمن يحدث عن جده معاذ بن عفراء : انه طاف بعد العصر او بعد الصبح و لم يصل فسل عن ذلك فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن الصلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس و بعد العصر حتى تغرب - انتهى . و قد روى مالك في موطئه عن ابى الزبير المسكى انه قال : لقد رأيت البيت يخلو بعد صلاة الصبح و بعد صلاة العصر ما يطوف به احد - انتهى . و من طريق مالك ==

= اخرج الامام محمد في ص ٢١٤ من الموطأ ثم قال محمد : انما كان يخلو لأنهم كانوا يكرهون الصلاة تينك الساعتين ، والطواف لا بد له من صلاة ركعتين فلا بأس ان يطوف سبعا ، ولا يصلي الركعتين حتى ترتفع الشمس و تبيض ، كما صنع عمر بن الخطاب ، ابو يصلي المغرب ، و هو قول ابى حنيفة رحمه الله - انتهى . وقال الزرقاني في ج ٢ ص ٢١٣ من شرح الموطأ : هذا إخبار عن مشاهدة من ثقة لا إخبار عن حكم فسقط قول ابى عمر رحمه الله ، هذا خبر منكز يدفعه من رأى الطواف بعدهما وتأخير الصلاة كالك و موافقه و من رأى الطواف و الصلاة معا بعدهما - انتهى . فهذه الأخبار و الآثار في كراهة زكعتي الطواف خصوصا بعد صلاة الفجر و بعد صلاة العصر ، و به قال عمر و عائشة و ابو سعيد الخدري و ابن عمر و معاذ بن عمرو رضي الله عنهم . و سعيد بن جبير و مجاهد و الحسن البصري و ابو الزبير المكي و الثوري و ابو حنيفة و مالك و ابو يوسف و محمد - رحمهم الله تعالى ، و هذه الأخبار المخصوصة سوى ما روى من النهي عن الصلاة بعد الصبح و الصلاة بعد العصر : من حديث ابن عباس - رواه الأئمة الستة في كتبهم ، و من حديث ابى هريرة - رواه البخاري و مسلم ، و من حديث ابى سعيد الخدري - رواه البخاري ايضا و مسلم ، و من حديث عمرو بن عبسة - رواه مسلم كما في نصب الراية ، و من حديث علي - رواه اسحاق ابن راهويه و البيهقي ، و من حديث ابى امامة - اخرج مسلم و ابو داود و الطحاوي ؛ و حديث بقية رواه الجماعة الا البخاري و رواه الطحاوي و البيهقي و غيرهم - كما في نصب الراية . و لقد سها المعاني على نصب الراية في قوله : حديث معاذ بن عمرو لم يروه الطحاوي موقوفا عليه ؛ بل رواه الطحاوي في ص ١٧٩ مع المرفوع - كما عرفت ؛ ثم ذكر الموقوف في ص ٣٩٦ و أحال على ما رواه في ص ١٧٩ . هذا و قد ترك ابن حزم هذه الصرائح و النصوص و تشبث في ج ٧ ص ١٨١ من المحلى على خلافه بحديث فيه كلام كما سيأتي .

و اذا علمت ما تلوت عليك فاعلم ان ابا بكر بن ابى شيبه قال في مسألة الرابع و المائة =

= من كتاب الرد في باب صلاة الطواف بعد صلاة الفجر بعد رواية حديث جبير وأثر ابن عمرو وابن عباس والحسن والحسين وابن الزبير : وذكروا ان ابا حنيفة قال : لا يصلح حتى تغيب أو تطلع وتمكن الصلاة - اهـ . أفلم يدر ان عمر وعائشة ومعاذ بن عفراء و ابا سعيد الخدري صحابة متقدمون على ابي حنيفة وهم قائلون بذلك ؟ أو لم يعلم ان ابن جبير ومجاهدا والحسن البصري و ابا الزبير المكي متقدمون على ابي حنيفة وهم قائلون بذلك ؟ أو ليس يخبر ان سفيان الثوري وعامة فقهاء الكوفة قائلون بذلك ؟ أنسى ما رواه عنهم في مصنّفه في كراهة ركعتي الطواف بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر ؟ أو لم يتحقق عنده ان ابا حنيفة رحمه الله لم ينفرد بذلك ؟ بل معه الأحاديث المتواترة العامة و الأحاديث الخاصة في الباب وآثار الصحابة و التابعين - كما علمت مع ثمناتها وتكرّمها ! فان كان هذا كله لم يقف عليه ابن ابي شيبة أو نسيه فاننا لله وانا اليه راجعون ! ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، سبحانه ! لا علم لنا الا ما علينا ، أو لا يعلم ان الحديث الذي استدلل به على خلاف ما قاله ابو حنيفة ومن معه من الصحابة و التابعين متكلم فيه ؟ ولا يوازي ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم متواترا من النهي عن الصلاة بعد الفجر والعصر ! فهل سها فيه أو أخطأ أو تعمد هو بذلك ! وهذا كله لا يليق بشأن ابن ابي شيبة لاسيما في مقابلة ابي حنيفة فقيه الأمة وبحرها في العلم . فالأول حديث جبير بن مطعم فقال فيه : حدثنا ابن عيينة عن ابي الزبير عن عبد الله بن باباه عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : يا بني عبد مناف ! لا تمسوا احدا طاف بهذا البيت وصلى اى ساعة من ليل أو نهار - اهـ . و رواه اصحاب السنن الأربعة ، و ابن حبان في صحيحه ، و الحاكم في مستدركه و قال : صحيح على شرط مسلم ، و الدارقطني في سننه ، و البيهقي و ابن خزيمة و الدارمي و الطحاوي .. كما في نصب الراية و الدراية وعمدة القاري و فتح الباري و الزرقاني و المحلى وغيرهما من الكتب =

== فقيه اولاً : انه من حديث ابى الزبير و هو مدلس و قد عنعن فلا يعتبر . و ثانياً :  
استاده مضطرب ، قال الشيخ في الامام : انما لم يخرجاه لاختلاف وقع في اسناده فرواه  
سفيان - كما تقدم ، و رواه الجراح بن منهال عن ابى الزبير عن نافع بن جبير سمع  
اباه جبير بن مطعم ، و رواه معقل بن عبد الله عن ابى الزبير عن جابر مرفوعاً نحوه ،  
و رواه ايوب عن ابى الزبير قال : اظنه عن جابر ؛ فلم يحزم به ؛ و كل هذه الروايات عند  
الدارقطنى ، فالحديث مضطرب لا يصلح ان ينتهض حجة ، و من عجائب الدنيا ان  
ابن حزم يرد الحديث بأقل من ذلك و يستدل بمثل هذا الحديث و هو لا يعارض  
الأحاديث الواردة في باب النهى عن الصلاة بعد الفجر و العصر ١ و ثالثاً : قال في  
نصب الرأية : و اخبرنى الشيخ محب الدين بن العلامة علاء الدين القونوى عن والده  
انه بحث هنا بحثاً فقال : ان بين حديث ابن عباس و حديث جبير عموماً و خصوصاً  
لحديث ابن عباس عام بالنسبة الى المكان خاص بالنسبة الى الوقت فهذا الحديث خاص  
بالنسبة الى المكان عام بالنسبة الى وقت الصلاة ؛ قال : فليس حل عموم هذا الحديث  
في الصلاة على خصوص حديث ابن عباس بأولى من حل عموم حديث ابن عباس  
في المكان على خصوص هذا الحديث فيه . ( و متى كان الدليلان كذلك لم يترجح  
احدهما على الآخر الا بدليل آخر - اهـ ج ٢ ص ٢١٤ زرقانى نقلاً عن فتح البارى )  
قلنا : حديث ابن عباس اصح من حديث لجبير فلا يقاومه الا ما يساويه في الصحة ،  
فيحمل على حديث ابن عباس و لا يحمل على غيره ، و ايضا فقد ورد من فهم الصحابة  
ما يدل على عدم المعارضة ، رواه اسحاق بن راهويه في مسنده عن معاذ بن عفره الذى  
تقدم من قبل فانه لم يصل ركعتى الطواف بعد الصبح او بعد العصر فسل عنه فقال . نهى  
رسول الله صلى الله عليه و سلم عن الصلاة بعد صلاة الصبح و بعد العصر . و رابعاً : على  
التسليم نازلاً فنقول : المراد به أية ساعة ، ساعة تجوز فيها الصلاة بلا كراهة ؟ قال السندى  
في هامشه على ابن ماجه ج ١ ص ٣٧٨ : الظاهر ان المعنى لا تمنعوا احداً دخل ==

= المسجد للطواف و الصلاة ، اى : لا تمنعوا عن الدخول أية ساعة يريد الدخول ،  
 ف قوله « اية ساعة » ظرف لقوله « لا تمنعوا احدا طاف و صلى » ، ففي دلالة الحديث  
 على الترجمة بحث ، كيف و الظاهر ان الطواف و الصلاة حين يصلى الامام الجمعة  
 بل حين يخطب الخطيب يوم الجمعة بل حين يصلى الامام احدى الصلوات الخمس غير -  
 مأذون فيها للرجال ا انتهى ، و على ما قدرته لا يرد هذا - كما لا يخفى على المتأمل في  
 الكلام و على كل لا يتم الاستدلال به على ما ذهب اليه ابن ابى شيبة من جواز  
 الركعتين بعد الصبح و العصر . و خالصنا ان الاستدلال به على جواز التغفل بمكة في  
 الاوقات المكروهة ليس بتام ، كيف و فيه خطاب لبنى عبد مناف فان دورهم كانت  
 محيطة بالبيت و كانوا يغلزون ابوابها فلا يصل الرجل الى البيت مخنثارا إلا باجازتهم  
 بالدخول ا فنهى النبي صلى الله عليه و سلم عن ذلك ، و ليس في قوله « طاف و صلى  
 اية ساعة شاء » الا ان : لا تمنعوه حين شاء الدخول و الصلاة ، و الظاهر انه لا يشاء  
 الصلاة في الاوقات المكروهة و ان طاف فيها كما صنع عمر بن الخطاب و معاذ  
 ابن عفراء و جابر بن عبد الله و غيرهم . من الصحابة و التابعين ، فالحديث كيف يكون حجة  
 على اى حنيفة . من معه ؟ فنشأ النهى و محطه كفهم عن سد ابواب دورهم التى كانت  
 في المطاف و حوزة البيت لا اجازة الصلاة في اى وقت شاء . مطلقا كما فهم ابن ابى شيبة  
 و من معه في الفهم ا ثم في رواية « يا بنى عبد مناف ا من ولى منكم من أمور الناس  
 شيئا فلا يمنع احدا طاف بالبيت و صلى اية ساعة شاء » - الحديث كما في ج ١  
 ص ٧١ من التلخيص الحبير ، فهذا الحكم للولاة و الاسراء و الاحكام من بى عبد مناف  
 فهم منعوا عن كف الناس لانهم كانوا مظنة بأن يمنعوا الناس من الدخول في الحرم  
 و المسجد بسبب الامارة و الحكومة ، من شاؤا اجازوه و من لم يشاؤا لم يجيزوه ،  
 فلا تعلق للحديث بالصلاة الا تبعا للغير ، نخرج عن البحث .

و حديث آخر هنا اخرجه الدارقطني عن ابى الوليد العدنى عن رجاء ابى سعيد عن =



== مجاهد عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : يا بني عبد مناف - او : يا بني عبد المطلب ! لا تمنعوا احدا يطوف بالبيت و يصلي فانه لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس الا عند هذا البيت يطوفون و يصلون - انتهى؛ قال صاحب التتبع : و ابو الوليد العدني لم ار له ذكرا في الكنى لابي احمد الحاكم، و اما رجاء بن الحارث ابو سعيد المكي فضعفه ابن معين : انتهى - كذا في نصب الراية ج ٢ ص ٢٥٤ . و قال الحافظ في ص ٥٨ من الدراية : و هذا لو صح لكان صريحا في المسألة الا ان رجاء ضعيف و قد خولف عن مجاهد - اهـ . فلا يفيد موافقته حديث جبير بن مطعم . و قال في ج ١ ص ٧١ من التلخيص : و هو حديث معلول اهـ . و في ج ١ ص ٣٣٦ من الميزان : رجاء بن الحارث عن مجاهد ، و هو ابو سعيد بن هود ، ضعفه ابن معين و غيره ، روى عنه الفضل الشيباني و ابو الوليد العدني - انتهى . و راجع ج ٣ ص ٢٦٣ من التهذيب .

و هنا حديث آخر اخرجه الدارقطني في سننه - كما في نصب الراية - عن عبد الله بن المؤمل المخزومي عن حميد مولى عفراء عن قيس بن سعد عن مجاهد قال : قدم ابو ذر فأخذ بضادتي باب الكعبة - الحديث : في آخره : إلا بمكة ؛ يقول ذلك ثلاثا - اهـ . و هو حديث ضعيف ؛ قال احمد : احاديث ابن المؤمل منا كبير ؛ و قال ابن معين : هو ضعيف الحديث . و رواه البيهقي و قال : هذا يعد في افراد ابن المؤمل و هو ضعيف ، و حميد الأعرج ليس بالقوى ، و مجاهد لم يثبت له سماع من ابي ذر ؛ و قوله : جاءنا - اي : جاء بلدنا ؛ و قد روى من وجه آخر عن مجاهد و فيه اليسع بن طلحة ضعفه ، و الحديث منقطع ، مجاهد لم يدرك ابا ذر - اهـ . قال الشيخ في الامام : و حديث ابي ذر هذا معلول بأربعة اشياء احدها : انقطاع ما بين مجاهد و ابي ذر - ثم ذكر كلام البيهقي ؛ و الثاني : اختلاف في اسناده فرواه سعيد بن سالم عن ابن المؤمل عن حميد مولى عفراء عن مجاهد عن ابي ذر ، لم يذكر فيه قيس بن سعد ، اخرجه كذلك ابن عدى في ==

== الكامل ١ قال البيهقي : وكذلك رواه عبد الله بن محمد الشامي عن ابن المؤمل عن حميد الأعرج عن مجاهد : والثالث : ضعف ابن المؤمل ، قال النسائي وابن معين : ضعيف وقال أحمد : أحاديثه منكبر ، وقال ابن عدي : عامة حديثه الضعف عليه بين الرابع ضعف حميد مولى عفرء ، قال البيهقي : ليس بالقوى ، وقال أبو عمر بن عبد البر : هو ضعيف - انتهى . ولي قلق في تضعيف حميد مولى عفرء ، وهو حميد بن قيس الأعرج المكي ، من رجال الستة - راجع ج ٣ ص ٤٦ و ٤٧ من التهذيب ١ ، وهو ثقة ثبت ، نعم حميد الأعرج الكوفي القاص الملائي ضعيف ، كما في ج ٣ ص ٥٣ من التهذيب ، فتنبه . ثم الثاني والثالث والسادس اثر ابن عمر مع ابن عباس و ابن الزبير : طافا بعد العصر وصليا ؛ او طافا بالبيت قبل صلاة الفجر ثم صليا ركعتين قبل طلوع الشمس - ١٨٠ . فقيه اولاً : ان في الأثر الثالث لبيت بن ابي سليم وحاله معروف فيما بين المحدثين و نقاد الرجال - راجع تهذيب التهذيب و ، ميزان الاعتدال ، و في السادس الأجلح عن عطاء ، قال أبو حاتم : ليس بالقوى ، وقال النسائي : ضعيف له رأى سوء ، وقال القطان : في نفسى منه شيء ، وقال الجوزجاني : الأجلح مقتر - كله في الميزان ج ١ ص ٢٧ و راجع التهذيب ؛ و ثانياً : يخالفه ما رواه الطحاوى عن ابن عمر باسناد صحيح انه قدم مكة عند صلاة الصبح فطاف بالبيت و لم يضل الا بعد ما طلعت الشمس - ١٨١ ، كما سبق ، فالصحيح مقدم على المعلول او كان يفعل اولاً ثم تركه اذا تحقق عنده الكراهة في هذا الوقت و رجع الى ما ثبت عن ابيه عمر بن الخطاب رضى الله عنهما من الكراهة ، و الترك في هذا الوقت او على النزول الروايتان عنه متساويتان في الصحة و الثبوت فتتعارضان فتسقطان ، فالشيطان اذا تمارضا تساقطا ؛ و اثر عمر و جابر و ابي سعيد فاضل مرجح على اثر ابن الزبير و ابن عباس و يعارضه ايضا احاديث النهى مطلقاً - كما سبق ، والثبوت عن ابن عباس و ابن الزبير في معرض الخفاء لكون اسناده متكماً فيه .

== و أما الرابع و الخامس فأثر الحسن و الحسين : حدثنا ابن فضيل عن ليث عن  
ابن سعيد انه رآهما - الحديث ، و اثر ابن الطفيل : انه كان يطوف بعد العصر و يصلّي حتى  
تصفر الشمس - اهـ ، رواه عن ابن فضيل عن الوليد بن جميع عنه ، ففي الاول ليث  
و هو متكلم فيه ، و ابو سعيد هو رجاء بن الحارث ضعيف ضعفه ابن معين و غيره - كما  
عرفت ، فهو ضعيف ؛ و في الثاني : الوليد بن جميع ذكره ابن حبان في الضعفاء ايضا و قال :  
ينفرد عن الاثبات بما لا يشبه حديث الثقات ، فلما فحص ذلك منه بطل الاحتجاج به ، و قال  
العقيلي : في حديثه اضطراب ، و قال الحاكم : لو لم يخرج له مسلم لكان اولى - اهـ ،  
كما في التهذيب ج ١١ ص ١٣٩ . ثم في نفس الاثر شيء يدل على واهنه وضعفه و هو قوله  
« و يصلّي حتى تصفر الشمس » ، و غير خاف عليك ان اداء الصلاة و التاء ما في اصفرار  
الشمس قصدا و تمعنا ممنوع في الشرع و منهي عنه فيه : و لا نظن بلبي الطفيل انه يرتكب  
هذا الفعل قصدا و ارادة ، ثبت بهذا ان الاثر سندا و متنا ضعيف .

فالخلاص ان في الحديث الاول مظنة التدليس ، و في اسناده اضطراب : راجع سنن  
الدارقطني و نصب الرابة . و حديث ابن عباس معلول ضعيف . و في اسانيد الآثار  
ليث بن ابى سليم و الوليد بن جميع و رجاء بن الحارث و حميد الاعرج ، و كل ما وزد  
في الاستثناء ضعاف . و اما حديث النهي عن الصلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع  
الشمس و بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس فيخرج في الصباح و السنن و المسانيد  
من حديث ابن عباس و حديث ابى هريرة و حديث ابى سعيد الخدري و غيرهم و حديث  
معاذ بن عفراء مع اثره و حديث جابر بن عبد الله و اثر عمر بن الخطاب و اثر جابر  
و اثر ابى سعيد الخدري و اثر ابن عمر رضي الله عنهم كلها صحاح و حسان فلا يعارضها  
تلك الآثار المعلولة الضعيفة البينات ، ثبت ما قاله الامام ابو حنيفة و من معه  
من كراهة الصلاة بعد العصر او بعد الصبح سواء كانت ركعتي الطواف او غيرهما من  
النوافل ، و بطل ما زعم به ابو بكر بن ابى شيبة من نسبة خلاف الحديث الى =

.. قيل لهم : فما تقولون في الصلاة بعد صلاة الفجر تطوعاً أم يجوز ذلك و ينبغي أن يفعل ؟ قالوا : لا . قيل لهم : فينبغي أن تتركوها الطواف حتى يحل الصلاة فيكون بمنزلة الصلاة و تروا<sup>١</sup> ما صنع عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين طاف قبل طلوع الشمس !

قيل لهم : فما تقولون في رجل طاف بالبيت بعض سبعة ثم أقيمت صلاة العصر أو صلاة الفجر كيف يصنع ؟ قالوا : يصلي مع الامام ، ثم يبنى على ما طاف ، ثم يستكمل سبعا ، ثم لا يصلي حتى تطلع الشمس أو تغرب . قيل لهم : وهذا أيضاً ترك منكم لقولكم . أرايتم صلاة صلي رجل بعضها ثم دخل في صلاة أخرى وتركها حتى فرغ من الصلاة التي دخل فيها . أيبني على ما صلى من الصلاة الأولى أم قد فسدت حين دخل في غيرها ؟ قالوا : بل قد فسدت حين دخل في غيرها متعمدا . قيل لهم :

= الامام ابن حنيفة رضي الله عنه و ارضاه . و راجع لهذا البحث البدائع و فتح القدير و البناية و نصب الراية و عمدة القاري و الجوهر النقي و غيرها من كتب القوم - و الله عنده حسن الثواب - و هو الهادي الى الصديق و الصواب و اليه المرجع و المآب . و اثر ابن عمر رواه الامام ابو حنيفة ايضاً عن ابي بكر بن ابي فلان قال : رأيت ابن عمر طاف بالبيت سبعا بعد صلاة العصر ثم انصرف فلم يركع حتى غابت الشمس - اخرجته الحسن بن زياد في مسنده عنه و من طريقه اخرجته ابن خضرو في مسنده - كما في ج ١ ص ١٤٠ من جامع المسانيد .

(١) لأنه صلى الله عليه و سلم نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس و عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، و قد سبق بجملاً فيما تقدم ، و يدخل فيه النوافل ذوات اسباب و غيرها عندنا .

(٢) كذا في الأصول « تروا » - خطأ ، و الصواب « ذروا » ، و العلم عند الله =

فينبغي أن يفسد الطواف حين دخل في الصلاة حتى يستكمل<sup>١</sup> طوافه بعد فراغه من صلاته<sup>٢</sup> والله أعلم .

### باب الذي يترك طواف الصدر

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: لو أن رجلاً فرغ من حجه إلا طواف الصدر فسار قبل أن يطوف كان عليه دم، فليس يرخص في طواف الصدر إلا الحائض فإنه قد رخص لها .

وقال أهل المدينة: لو أن رجلاً جهل أن يكون آخر عهده الطواف بالبيت حتى يضدر<sup>٣</sup> لم نر<sup>٤</sup> عليه شيئاً إلا يكون قريباً فيرجع فيطوف

= تعالى . قلت : و لعله كان « تروون » فضحف و سقط التون من آخره . والله أعلم - ف .

(١) هكذا في جميع الأصول، ولعل الصواب « يستأنف » .

(٢) وفي موطأ مالك « صدر » .

(٣) هكذا في الأصول، وفي موطأ مالك « لم أر » بالافراد . قال الامام محمد في ص ٢٣٤ من الموطأ - باب الصدر: أخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا صدر من الحج او العمرة اناخ بالبطحاء الذي بذى الحليفة فيصلى بها ويهلل<sup>٥</sup> قال: فكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك؛ أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب رضى الله عنهما قال: لا يصدرن احد من الحاج حتى يطوف بالبيت فان آخر النسك الطواف بالبيت<sup>٦</sup> قال محمد: وهذا تأخذ، طواف الصدور واجب على الحاج، ومن تركه فعليه دم، الا الحائض والنفساء فإنها تنفر ولا تطوف ان شاءت، وهو قول أبي حنيفة والامة من قهاتنا - انتهى . و أخرج البخارى و مسلم عن طاوس عن ابن عباس قال: أمر الناس ان يكون =

باليّت ثم ينصرف إذا كان قد أفاض و الإفاضة هي طواف الزيارة .  
 وقال محمد: كيف يرخص في هذا وقد أخبرنا إبراهيم [ بن يزيد ]  
 المسكي قال سمعت طاوسا يقول سمعت ابن عمر رضى الله عنهما يقول: نهى  
 = آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن الحائض - انتهى . و اخرج البخارى في كتاب  
 الحيض عن ابن عباس قال: رخص للحائض ان تنفر - يعنى بعد الإفاضة ؛ قال: وكان  
 ابن عمر يقول اولا: انها لا تنفر ، ثم رجع وقال: تنفر ، ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم رخص لمن - انتهى . و اخرج الترمذى و النسائى عن عبيد الله بن عمر عن نافع  
 عن ابن عمر قال: من حج البيت فليكن آخر عهده بالبيت الا الحيض ، و رخص لمن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم - اهـ ، و قال: حديث حسن صحيح . و رواء الحاكم  
 في المستدرک و قال: صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه ؛ انتهى - كذا في ج ٣  
 ص ١٢٣ من نصب الراية . و فى ص ٢٠٦ من الدراية: و فى الباب عن زيد بن ثابت  
 و ام سلمة - اهـ . و لفظ الحاكم عن ابن عباس: قال: كان الناس ينفرون من منى الى  
 وجوههم فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكون آخر عهدهم بالبيت و رخص  
 للحائض - انتهى ج ١ ص ٤٧٦ منه . و هو واجب عندنا للرجال فى المشهور ، و لذا  
 يجب الدم بتركه . و فى قول انه سنة كما ان طواف القدوم سنة فى المشهور من الرواية،  
 و واجب فى قول كما فى خزانة المفتين - قاله امام المصنف فى درس صحيح البخارى .  
 ثم اعلم انه على ما مش الهندية تعليق تحت قوله « حتى يصدر » ؛ حاصله انه لم يرد طواف  
 الزيارة - اهـ . و هو غلط فاحش فان طواف الوداع ليس بطواف الزيارة ، الاول  
 سنة او واجب و الثانى فرض ، و ليس الكلام هنا فى الفرض ، و طواف الصدر  
 طواف الرجوع و الوداع هذا

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول و زيد للتوضيح ، و هو شيخ المؤلف يروى  
 عنه كثيرا ، و قد ذكر قبل ذلك فى الروايات .

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن ينفر الرجل حتى يكون آخر عهده الطواف بالبيت إلا الحيض<sup>١</sup> رخص لمن رسول الله صلى الله عليه وآله وآله

(١) أخرجه ابن ماجه في ج ٢ ص ٢٥١ من سننه في باب طواف الوداع : حدثنا علي بن محمد ثنا وكيع ثنا ابراهيم بن يزيد - به مثله ، قال السندی في هامشه على ابن ماجه في الزوائد : في إسناده ابراهيم وهو ابو اسمعيل المكي القربري ضعفه أحد وغيره - انتهى ؛ وهو في ج ٣ ص ٤٢ من كنز العمال و المدار ليس على هذا الاسناد فالحديث روى من طرق ليس فيها ابراهيم بن يزيد رواه البخارى و مسلم - كما عرفت من قبل - والطحاوى في ج ١ ص ٤٢٢ من شرح الآثار و الیهی في سننه ج ٥ ص ١٦٣ ، وعن ابن عباس و زيد بن ثابت و عائشة و ام سليم . قال الطحاوى : حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب قال ثنا شعبة عن ابراهيم بن ميسرة و سليمان خال ابن ابی نجیح عن طاوس قال : كان ابن عمر قریا من ستین ینهی ان تنفر الحائض حتی يكون آخر عهدها بالیت ؛ ثم قال : نبئت انه قد رخص للنساء : حدثنا ابن ابی داود قال ثنا ابو صالح قال ثنا الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال اخبرني طاوس الياني انه سمع عبد الله بن عمر يستل عن حبس النساء عن الطواف باليت اذا حضن قبل النفر و قد افضن يوم النحر فقال : ان عائشة كانت تذكر من رسول الله صلى الله عليه وسلم رخصة للنساء و ذلك قبل موت عبد الله بن عمر بعام . حدثنا ابن ابی داود قال ثنا سهل بن بكار قال ثنا وهيب عن ابن طاوس عن ابيه عن ابن عباس : انه كان يرخص للحائض اذا افاضت ان تنفر ، قال طاوس : وسمعت ابن عمر يقول : لا تنفر ؛ ثم سمعته بعد يقول : تنفر رخص لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم . حدثنا ابو ايوب عبد الله بن ايوب المعروف بابن خلف الطبراني قال ثنا عمرو بن محمد الناقد قال ثنا عيسى بن يونس عن عيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : من حج هذا البيت فليكن آخر عهده الطواف باليت الا الحيض رخص لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم - انتهى . و طريق وهيب عن ابن طاوس =

كتاب الحجّة ( الذى يترك طواف المصدّر ) ج - ٢

وسلم . ثم حديث صفية ' بعد المعروف ' فى أيدى الناس أنه : لا ينبغي لأحد أن ينفر حتى يكون آخر عهده الطواف بالبيت ، فإن نفر فإن كان قريبا ما ينسه و بين الوقت فأفضل له أن يرجع حى يطوف ، وإن مضى على حاله فعليه هدى ، و شاة تجزئه .

== رواها البخارى فى صحيحه عن معلى بن اسد عن وهيب ، و من طريق عبد الأعلى عن وهيب رواه البيهقى فى سننه .

(١) هو من تمام الحديث أخرجه الترمذى و النسائى و الحاكم فى مستدركه وقال : صحيح على شرط الشيخين - و لم يخرجاه ؟ و قال الترمذى : حديث حسن صحيح . و حديث صفية رواه الإمام ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم : ان النبي صلى الله عليه و سلم امر صفية ان تنفر قالت : انى حائض ؟ فقال : تنقرى حلقى ، فقال : اما كنت طفت بالبيت ؟ قالت : بلى ! قال : فاصدرى - أخرجه الحافظ ابن خسر فى مسنده باسناد السائق الى ابن حنيفة ؟ و أخرجه الحسن بن زياد فى مسنده فرواه عن ابن حنيفة - اه . و هو فى ص ١٢١ من آثار ابن يوسف بهذا الاسناد من رقم ٥٦١ بزيادة بعض الألفاظ . و رواه الطحاوى من طريق الحكم و الأعمش عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة ، و صولا ؟ و تفصيله فى ج ١ ص ١٠١ من عقود الجواهر . و حديثها رواه اصحاب الصحاح و السنن فى كتبهم ، و هو معروف فيها بينهم - كما قال الامام محمد .

(٢-٢) و كان فى الأصول ' بعد و المعروف ' و عندى الواو زائدة فأخرجتها من البين ، و حديث صفية موصوف و قوله ' المعروف فى أيدى الناس ' صفة له - فتبصر ، و حديث صفية له طرق و الفاظ عند البخارى و مسلم و الطحاوى و البيهقى من حديث عائشة و ام سالم و غيرهما - راجع صحيحى البخارى و مسلم و فتح البارى و عمدة القارى و آثار الطحاوى و سنن البيهقى و نصب الراية و الدراية و التلخيص الحبير و بذل المجهود و غيرها من الكتب .



أخبرنا محمد قال أخبرنا 'محمد بن' أبان بن صالح [ عن حماد ]<sup>١</sup>  
عن إبراهيم في الرجل ينسى طواف الصدر قال : يريق<sup>٢</sup> دما .  
أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا<sup>٣</sup> نافع عن عبد الله  
ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر بن الخطاب قال : لا يصدر<sup>٤</sup> أحد من الحاج  
حتى يطوف بالبيت فإن آخر النسك الطواف بالبيت .

(١-١) قوله « محمد بن » ساقط من الأصول ولا بد منه ، وهو سهو قلم الناسخ لأن شيخ  
الامام محمد بن أبان دون أبان ابيه ، لأن محمد بن أبان ولد بعد موت ابيه كما يظهر  
من التهذيب وغيره ، فكيف يدركه الامام محمد ؟ .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، لأن محمد بن أبان القرشي لا يروى عن النخعي  
بل بينهما واسطة حماد - كما في مواضع من الكتاب .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « يريق » .

(٤) وفي موطأ الامام محمد « أخبرنا » .

(٥) وفي الموطئين « لا يصدر » . وراجع ج ٣ ص ٨٩ من نصب الراية فقيه  
حديث ابن عمر المذكور قبله ، رواه الترمذي والنسائي والحاكم في المستدرک والشافعي  
في مسنده . وقال الزيلعي : ومن احاديث الباب حديث الحارث بن عبد الله بن اوس  
قال : اتيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه فسألته عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر  
ثم تحيض قال : ليكن آخر عهدا بالبيت ، فقال الحارث : كذلك افتأى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال له عمر : اربت عن يدك سألتني عن شيء سألت عنه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لكي ما اخالف - انتهى . أخرجه ابو داود والنسائي عن ابي عوانة  
عن يعلى بن عطاء عن الوليد بن عبد الرحمن عن الحارث به . وأخرجه الترمذي عن  
الحجاج بن ارطاة عن عبد الملك بن المغيرة عن عبد الرحمن بن اليلاني عن عمرو بن اوس  
عن الحارث قال : سمعت النبي صلى الله عليه الصلاة والسلام يقول : من حج هذا البيت =

كتاب الحجبة ( من انتقض وضوؤه في الطواف الواجب ) ج - ٢

قال محمد: فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ينهى عن ذلك فيما رواه فقيهكم، ومن ترك ذلك لم يكن عليه شيء في قولكم ليس الأمر على هذا ولكنه شيء من النسك ترك التزاماً<sup>١</sup> فيه إذا ترك [هديا يهديه]<sup>٢</sup> فيه هدى يهدي صاحبه إلا الحيض فإنه يرخص لمن في ذلك لمكان العذر .

### باب من انتقض وضوؤه في الطواف الواجب

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: من طاف بالبيت ثم انتقض وضوؤه فإن<sup>٣</sup> كان ذلك في الطواف الواجب عليه فإنه يخرج ويتوضأ ثم يبني على طوافه، وكذا لو كان تطوعاً .

وقال أهل المدينة: إن كان الطواف الواجب<sup>٤</sup> عليه<sup>٥</sup> فإنه يخرج

أو اعتمر فليكن آخرعه بالبيت؛ فقال له عمر: خرجت من يدك اسمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تخبرنا به؛ وقال الترمذي: غريب، وقد خولف الحجاج في بعض هذا الاسناد - اهـ . وهذا الاسناد رواه أحمد في مسنده والطبراني في معجمه . وقال المنذرى في حواشيه: سند أبي داود فيه حسن وسند الترمذي فيه ضعف ولذلك قال: غريب - انتهى .

(١) كذا في الأصل، و كان في الهندية « الزاما » .

(٢) هكذا في الأصول التي عندي، و العبارة من قوله « التزاماً » الى قوله « هديا يهديه » مختلفة النظام ولم افهمها، ولعلها سقطت من البين، و لم اجد من يفهمني ولذا لم اقدر على اصلاحها ونقلها كما كانت . قلت: اظن ان قوله « هديا يهديه » من سهو الناسخ، فاذا خرج من البين ترتبط العبارة و لا تتخل بالمقصود؛ و الله اعلم - ف .

(٣) و كان في الأصول « و إن »، و الأصوب « فإن » .

(٤) كذا في الأصول، و لعل الصواب « واجبا » .

(٥) كذا في الهندية: و لفظ « عليه » ساقط من الأصل - ف .

كتاب الحج (من انتقض وضوؤه في الطواف الواجب) ج - ٢

و يتوضأ ثم يستأنف الطواف بمنزلة الصلاة المكتوبة، وإن كان الطواف تطوعاً فاتقض وضوؤه وقد طاف ثلاثة أشواط فإنه إن أراد أن يتم طوافه خرج فتوضأ ثم يستأنف الطواف، وإن لم يرد إتمامه تركه ولم يطف، وكذلك الصلاة النافلة إذا تقضى وضوؤ الرجل وقد صلى بعضها، فإن شاء تركها ولم يجب عليه إتمامها، وإن أحب أن يتمها وجب عليه الوضوء ثم ابتدأها.

(١) هكذا في الأصول وهو الصحيح، ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم: الطواف بالبيت مثل الصلاة - أى: مثلها في حصول الثواب لا في جميع الأحكام، إذ لا يطله المشي والانحراف عن القبلة وتعهد الحدث، بخلاف الصلاة، وإن سبقه الحدث فبني جاز على الأصح من مذهب الشافعي، وفي الصلاة يستقبل، ولو نذر أن يصلي فطاف لم يجز - كذا في الجواهر النقي ج ٥ ص ٨٧ مع سنن البيهقي - ولم يرد نص صحيح يوجب الطهارة في الطواف بحيث لا يجوز بدونها - وتذكر ما مضى في باب الرجل يدخل مكة بعمره فيطوف بالبيت وهو جنب أو على غير وضوء من البحث ص ١٣٣ من هذا الجزء من الكتاب، وهذه المسائل من البناء على وجود انتقاض الطهارة ولذا فرق الإمام محمد في عنوان البابين، قال في باب الطواف من مبسوط السرخسي ج ٤ ص ٤٨: وإذا خرج الطائف من طوافه لصلاة مكتوبة أو جنازة أو تجديد وضوء ثم عاد فبني على طوافه لما بينا أنه ليس كالصلاة في الأحكام، فلا اشتغال في خلاله بعمل لا يمنع البناء عليه، وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه خرج لجنازة ثم عاد فبني على الطواف - اهـ - هذا إذا طاف أكثر الأشواط، وإن طاف أقل وبقي أكثر الأشواط يستأنف الطواف بعد الصلاة، راجع شرح المناسك لعل الفاري - رحمه الله تعالى -

(٢) وكان في الأصول «وإن» والصواب «فإن».

قال محمد : وكيف يدخل في صلاته<sup>١</sup> وتجب عليه ثم ينتقض [وضوؤه]<sup>٢</sup> بحدث فتبطل<sup>٣</sup> منه<sup>٤</sup> ؟ أليس قد وجبت عليه وصار بمنزلة رجل قال : لله عليّ طواف بالبيت ، فطاف ثم أحدث فانتقض ، أو صلى بعض صلاة ثم أحدث ؟

قالوا : من دخل في الصلاة تطوعا فقطعها إن شاء أعاد صلاته وإن شاء لم يعدها إذا دخل فيها ثم قطعها . قيل لهم : فما تقولون في رجل قال : لله عليّ أن أصلي ركعتين تطوعا ؟ قالوا : إن شاء صلى وإن شاء لم يصل . قيل لهم : فإن قال : لله عليّ أن أصوم شهرا ، أو قال : لله عليّ أن أحج حجة أو أعتمر عمرة أو أتصدق بدرهم<sup>٥</sup> ؟ قالوا : هذا عليه كله . قيل لهم : أرأيتم لو أن قائلا قال : أوجب<sup>٦</sup> الصوم وأبطل ما سوى ذلك ، أكان ذلك يجوز ؟ أرأيتم لو أن قائلا قال : أجزى الصدقة خاصة وأبطل ما سوى ذلك ، أكان هذا يجوز ؟ لأن كان جاز لكم ما قلتم

(١) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « الصلاة » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وهو لا بد منه .

(٣) وكان في الأصل « فيطل » والصواب بناء النية ، وفي الهنذية « فبطل » تصحيف .

(٤) وكان في الأصول « عنه » وهو تصحيف « منه » أي من الحدث - تبصر .

(٥ - ٥) وفي الهنذية « أو تصدق درهم » وهو سهو الناسخ .

(٦) والمعلق كتب بهامش الهنذية على قوله « أوجب - الخ » : يعني إذ ليس في ذلك حجة من عند الشارع ، فلكل قائل حق بما يقول - اهـ . و أنت تعلم أن هذا ليس بمقصود الكلام ومقتضاه بل مراد الامام محمد أن هذه الفروع كلها لا تجوز عندكم أيضا فكذا ما قلتم في الصلاة النافلة والطواف باتتفاض الوضوء في اثنتاهما - والعلم عند الله تعالى .

كتاب الحجة ( من انتقض وضوؤه في الطواف الواجب ) ج - ٢

يجوز<sup>١</sup> لهذا قوله ، إلا أن تأتوا بسنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو تأتوا بفرق بين الصلاة والصيام ! إن فرقتم بينهما ولن تأتوا به لأنه لو كان عندكم لاحتججتم به ولسمعنا من قولكم .

أ رأيتم رجلاً دخل في صلاة تطوعاً ثم قطعها متعمداً لقطعها يحدث أ يجب عليه قضاء الصلاة وقضاء الطواف ؟<sup>٢</sup> قالوا : لا يجب عليه ذلك . قيل لهم : فرجل دخل في صوم يوم تطوعاً ونواه من الليل ثم أصبح فأكل متعمداً ؟ قالوا : قد قطع صومه وقد وجب عليه قضاؤه . قيل : من أين افترق الصوم والصلاة ؟ قالوا : الصلاة والطواف شيء واحد والصوم يشبههما<sup>٣</sup> . قيل لهم : ومن يعجز عن هذا الكلام ؟ أليس هذا الأمر كله لله تعالى ؟ قالوا : بلى . قيل لهم : من أين افترت هذه الأشياء ؟ أ رأيتم لو أن قائلاً من أهل البصرة قال « فاني أقول في الصوم ليس عليه قضاؤه

(١) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « يجوز » - ف .

(٢) هكذا في الأصول ، وتأمل في هذه العبارة من ابن زيد لفظ « قضاء الطواف » من دون ذكره قبله ، وكذا تأمل في قوله قبله « لقطعها يحدث » بعد قوله « ثم قطعها متعمداً » ثم انظر متانة الكلام ومتانة النقوض على المخالف والخوض في المسائل من الفقه واللغة والنقض في بحار دقائق الشرع والدين بحيث لا ملجأ لمن ينازع الإمام محمداً في المسلك إلا باعتراف أنه قبيح رباقي ومجتهد حقاني لا يوازيه أحد في زمانه ، بحر لا ساحل له ، ولا تصديق قول الإمام الشافعي لرجل « هل رأيت قبيها ! اللهم إلا أن تكون رأيت محمد بن الحسن فإنه كان يملأ العين والقلب » ، وهو إمام اللغة والعربية والفقه والحديث والتفسير ، وإن كنت في ريب مما ذكرته فسل عن ذلك يحيى بن معين وأبا عبيد صاحب غريب الحديث والإمام الشافعي وغيرهم من الأئمة .

(٣) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « لا يشبههما » فسقط حرف « لا » - والله اعلم - ف .

كتاب الحجّة ( الرجل ينسى السعى بين الصفا والمروة ) ج - ٢

وأقول يقضى في الصلاة والطواف، أى شيء كنتم تقولون له؟ ما لكم من الحجّة في مثل هذا إلا مثل حجته ١  
أرأيتم لو قال رجل من أهل مكة: فإن أقول بقضاء الطواف فإنه من أمر الحج والحج ألزم من الصلاة والصوم إذا دخل فيه الرجل ولا قضاء عليه في الصوم ولا في الصلاة، أى شيء كنتم تقولون [له]؟ ليس ينبغي أن يتحكم على الناس<sup>١</sup>، هذا أمر واحد دخل فيه الله تعالى فإن قطعه وجب عليه قضاؤه<sup>٢</sup>.

باب الرجل ينسى السعى بين الصفا والمروة

أخبرنا محمد بن أبي حنيفة قال: من نسى السعى بين الصفا والمروة<sup>٣</sup>

- (١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه، كما هو في المسألة الأولى.
- (٢) أى من غير دليل من القرآن والحديث أو آثار الصحابة أو التعامل من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا.
- (٣) كما هو ديدن جميع المأمورات المتروكة أو الباطلة أو الفاسدة من الفرائض والواجبات والسنن والمستحبات قانونها واحد، يعنى: إذا دخل في شيء منها الله تعالى وجب عليه أن يتمه، فإن قطعه أو أفسده بعد الشروع فيه وجب عليه قضاؤه.
- (٤) الباب مطلق من قيد الحج أو العمرة، وكلام الامام محمد يدل أن موضوع المسألة في نسيان سعى الحج، لكن حكم ترك سعى الحج والعمرة واحد لذا أطلق الباب - كما لا يخفى على أولى الألباب - وفي شرح المنسك المتوسط لعلى القارى ص ١٨٧: ولو ترك السعى - أى من أصله - ورجع إلى أهله - أى بأن خرج من الميقات، فإن أراد العود إلى مكة يعود بإحرام جديد، أى لدخوله الحرم إذ بسعى الحج بعد الوقوف لا يشترط فيه الإحرام بل يسن عدمه، وكذا سعى العمرة لا يشترط وجوده بعد حلقه بل يجب تحمّقه قبل حلقه، وإذا أعاده سقط الدم؛ قال في الأصل: والدم =

كتاب الحجّة ( الرجل ينسى السعى بين الصفا والمروة ) ج - ٢

حتى يستبعد عن مكة ويجاوز وقفا من الموقيت فإنه يحجزه أن يبعث  
بهدي يذبح عنه بمكة ويصدق به مكان سعيه لتركة ' للسعى بين الصفا  
والمروة لا شيء عليه غير ذلك .

وقال أهل المدينة : من نسي السعى بين الصفا والمروة [ في عمرة  
فلم يذكر ] ' حتى يستبعد ' من مكة فليرجع ' [ وليسع ] ' ، وإن كان  
قد أصاب النساء [ فليرجع فليسع بين الصفا والمروة حتى يتم ما بقي عليه من  
= أحب إلى من الرجوع لأن فيه منفعة الفقراء ، قلت : ومحنة الأغنياء ، وكذا  
الحكم في سعي العمرة ؛ واما ما ذكره الفارسي من : انه اذا اخرجه حتى مضت ايام  
الحر لزمه دم لأن رجوع إلى اهله ، وان كان بمكة سعى ولا شيء عليه ؛ فشيء ما مشى  
أحد إليه - اه . ولي في آخر كلامه كلام كما لا يخفى على الأنظار . وقال قبيله :  
و لو ترك السعى كله أو أكثره فعليه دم - أي لتركة الواجب ، وحجه تام - أي صحيح .  
ناقص ينجر بالدم - اه . وهذا كله اذا كان من غير عذر ، واما فيه فلا شيء عليه -  
كما في البدائع وغيره ، واما في موطأ مالك فالمسألة في نسيان سعي العمرة ، كما سيأتي  
في عبارته - فتبصر .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « بتركه » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وزيد من الموطأ ، فان عبارة مالك في الموطأ  
هكذا قال مالك : من نسي السعى من بين الصفا والمروة في عمرة فلم يذكر حتى يستبعد  
من مكة انه يرجع فيسعى ، وان كان قد أصاب النساء فليرجع فليسع بين الصفا والمروة  
حتى يتم ما بقي عليه من تلك العمرة ، ثم عليه عمرة اخرى والهدى ، ولذا زدت فيها بعه .  
(٣) أي يجاوزها يبعد - زرقاني .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزيد من موطأ مالك .

تلك العمرة [ 'فعلية' العمرة ' و الهدى . وقال محمد : أخلف ' إلى العمرة وأهدى مع العمرة ، إنما هذا رجل ترك شيئاً مما يجب عليه في الحج فعليه أن يقضيه أو يبحث بهدى مكانه ، وأما العمرة فكيف تجب بسعى تركه ؟ وكيف يجب معها الهدى ؟ أما أن يقول قائل : لا بد من أن يرجع حتى يسعى ، أو يقول : يحزبه مكان ذلك كفارة وكفارة الأشياء فيما ترك ، أو آخر في الحج الهدى ، وأما عمرة وهدى فإن هذا بما لا وجه له .  
قالوا : لا بد من السعى ، فإن استبعد من مكة لم يستقم أن يدخلها إلا بعمرة . قيل لهم : فيبغى إن دخلها بعمرة أن يطوف لعمرة و يسعى . ويتقضى ذلك السعى الذى بقى عليه فيسعى ' سعيين ' ولا ينبغي أن يكون عليه هدى لأنه قضى ما عليه فكيف يقولون هذا وهم يرون دخول مكة بغير إحرام كما صنع ابن عمر حين رجس من قديد ' إلى مكة فدخلها بغير إحرام ' ؟

- (١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد كما عرفت من الموطأ .
- (٢) في الموطأ ' ثم عليه . .
- (٣) لعل الصواب ' العمرة ' الأخرى ' فسقط لفظ ' أخرى ' من الأصول .
- (٤) تأمل في هذا اللفظ و ما معناه . هكذا هو في الأصول ، و لعل الصواب ' قال محمد : وكيف أضاف السعى إلى العمرة . و العلم عند الله ، فأنى لم يحصله ، و لعله اختلف ، و سياتى في الباب الذى بعده : فما اختلف إلى العمرة و هو في حج - الخ .
- (٥) كذا في الأصول و هو الصواب . و ليس هو بأمر .
- (٦) القديد - مصغراً - موضع بين مكة و المدينة .
- (٧) و الأثر أخرجه الامام محمد في ص ٢١٩ من الموطأ في باب دخول مكة بغير إحرام : أخبرنا مالك حدثنا نافع ان ابن عمر اعتمر ثم أقبل حتى اذا كان بقديد =



## باب الرجل يواقع أهله وهو محرم

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في الرجل يقع بأهله في الحج ما بينه وبين

== جاءه خبر من المدينة فرجع فدخل مكة بغير احرام - قال محمد: وهذا أخذ من كان في المواقيت او دونها الى مكة ليس بينه وبين مكة وقت من المواقيت التي وقت فلا بأس ان يدخل مكة بغير احرام ، واما من كان خلف المواقيت - اي وقت من المواقيت التي بينه وبين مكة - فلا يدخل مكة الا باحرام ؛ وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاء - انتهى . وسيأتي البحث لذلك في باب « الارقات الى مكة والرجل يكون أهلها دونها فيدخل مكة بغير احرام » من الكتاب .

### اخبار لزيادة العلم

وبعد الفراغ من السعي اداء ركعتين في المسجد مستحب - كذا في فتاوى قاضخان وغيره ؛ وهو لا ينافي ما في منسك السروجي : ليس للسعي صلاة ، لأنه محمول على نفي صلاة واجبة كما للطواف . قال الطرابلسي : وينبغي ان تكون الصلاة على المروة لأنه ابتداء شعار لما روى المطلب بن ابي وداعة قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من سعيه جاء حتى اذا حاذى الركن فصلى ركعتين في حاشية المطاف وليس بينه وبين الطائفتين احد - رواه احمد و ابن ماجه و ابن حبان ؛ وفي رواية : قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حذو الركن الاسود والرجال والنساء يمرون بين يديه ما بينهم وبينه سترة - وعنه انه رآه عليه الصلاة والسلام يصلي بما يلي باب بني سهم وهو الذي يقال له اليوم « باب العمرة » ؛ لكن على هذا لا يكون حذو الركن - كذا ذكره ابن الهمام ؛ وفيه انه لا دلالة في الحديث ان صلاته هذه من مستحبات السعي لاحتمال ان تكون لنحية المسجد حين اراد ان يقعد من غير قصد له الى الطواف ، و اما ما علله بعضهم بقوله : ليكون ختم السعي كختم الطواف ، بطريق ==

كتاب الحجة ( الرجل يواقع أهله و هو محرم ) ج - ٢

أن يقف ' بعرفة ' : أنه ' يجب عليه الهدى و يحج من قابل ، و إن كانت أصابته أهله بعد الوقوف بعرفة فعليه بدنة و تم حجه و ليس [ عليه ] ' غير ذلك . قال محمد : وكذلك أخبرنا ابو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس رضى الله عنهما فى الرجل يواقع أهله بعد الوقوف بعرفة \* قال : تم حجه و عليه جزور .

== المقايسة مع انه لا حاجة اليها لما تقدم من الرواية فيعارضه قولهم « ولا يصلى على المروءة » فان قياسه كان يقتضى جوازده و استحبابه و حمل فعله صلى الله عليه وسلم على بيان الأفضل ان ثبت ان صلاته السعى ؛ و الله اعلم - قاله على القارى فى ص ٩٠ من شرح الباب و ما نفيته من الصلاة قبل اوراق فالالزام بناء على ما فى منسك السروجى فتنبه .

(١) و فى موطأ مالك « يدفع » و الصواب ما فى الأصول .

(٢) و فى موطأ مالك « من عرة » .

(٣) و كان فى الأصول « و أنه » و الواو من سهو الناسخ و الصواب حذفه .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٥) اخبره بهذا الاسناد عنه ايضا فى كتاب الآثار بلفظ : قال : اذا جامع بعد ما يفيض من عرفات فعليه بدنة و يقضى ما بقى من حجه و تم حجه ؛ قال محمد : و به فأخذ و هو قول ابى حنيفة - انتهى . و رواه مالك فى الموطأ عن ابى الزبير المسكى عن عطاء بن ابى رباح عن عبد الله بن عباس : انه سئل عن رجل وقع بأهله و هو بمنى قل ان يفيض فأمره ان ينحر بدنة . و روى ابن ابى شيبه فى مصنفه : حدثنا ابو بكر ابن عياش عن عبد العزيز بن ربيع عن عطاء قال : سئل ابن عباس عن رجل قضى الماسك كلها غير انه لم يزر البيت حتى وقع على امرأته ؟ قال : عليه بدنة - اه .

كتاب الحج ( الرجل يواقع أهله وهو محرم ) ج - ٢

وقال أهل المدينة في الرجل ' يقع ' بأهله ' في أيام ' الحج ما بينه وبين أن يدفع من عرفة ويرى الجمره فأنه ' يجب عليه الهدى ' وحج قابل ' ، ' فإن كانت ' أصابته أهله بعد رمى الجمره فعليه ' أن يعتصر ويهدى ' وليس عليه حج من قابل . قال محمد : وكيف قال أهل المدينة : وعليه حج قابل إذا وقع ما بينه وبين أن يرى الجمره ؟ أليس ' ' هذا الحديث المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي لا يقدر على رده أحد أنه قال ' الحج عرفة فمن أدرك عرفة بليل فقد أدرك ' ' ؟ وإنما يجب القضاء

- (١) كذا في الأصول ، وفي الموطأ ' رجل . .
- (٢) كذا في الأصول ، وفي الموطأ ' وقع . .
- (٣) وفي الموطأ : بامراته .
- (٤) كذا في الأصول ، وزيادة ' أيام ، لم تذكر في الموطأ ولعله الأصح الأرجح .
- (٥) وفي موطأ مالك ' إنه ، بدون الفاء .
- (٦-٦) كذا في الأصل و كذا في الموطأ ، وفي الهنكية ' حج من قابل . .
- (٧-٧) كذا في الموطأ . وكان في الأصول ' وإن كان . .
- (٨) في الموطأ ' فأنما عليه . .
- (٩) كذا في الأصل و كذا في الموطأ ، وفي الهنكية ' أهدي . .
- (١٠) كذا في الهنكية ، وفي الأصل ' فليس ، بحذف الهمزة تقديره ' أفليس . .
- (١١) أي الحج ، وفي الهنكية ' فمن حج أدرك عرفة ، وهو خطأ . الحديث سيأتي في الباب ، ورواه أصحاب السنن الأربعة ، ففي سنن أبي داود ج ١ ص ٢٧٦ : الحج يوم عرفة ومن جاء قبل صلاة الصبح من ليلة جمع فتم حجه - اهـ ؛ وفي سنن النسائي ج ٢ ص ٣٨ : الحج عرفة ، من جاء ليلة جمع قبل صلاة الصبح فقد أدرك حجه . وفي جامع الترمذي ص ١٠٨ : فقد أدرك الحج . وفي سنن ابن ماجه ص ٢٢٣ : الحج عرفة فمن جاء قبل صلاة الفجر =

إذا أفسد قبل أن يقف بعرفة ، و أما إذا وقف بعرفة و قد قال رسول الله

== ليلة جمع فقد تم حجه . ورواه الدارمي أيضا في مسنده ص ٢٤١ الحج : عرفات او عرفة  
ومن ادرك ليلة جمع قبل صلاة الصبح فقد ادرك . و قد رواه الامام محمد في ص ٢٣٧  
من الموطأ في باب من ادرك عرفة ليلة المزدلفة : اخبرنا مالك اخبرنا نافع ان عبد الله  
ابن عمر كان [ يقول من لم يقف بعرفة من ليلة المزدلفة قبل ان يطلع الفجر فقد فاته الحج و ]  
( ما بين المربعين زيادة من موطأ الامام مالك ، و الظن الغالب انه سقط من موطأ الامام  
محمد ) من وقف بعرفة ليلة المزدلفة قبل ان يطلع الفجر فقد ادرك الحج - قال محمد :  
و بهذا نأخذ و هو قول ابي حنيفة و العامة - هـ . ورواه مالك ايضا في الموطأ . قال  
الزرقاني في ج ٢ ص ٢٣٥ من شرحه : و قد جاء هذا بنحوه من وجه آخر عن  
ابن عمر مرفوعا ، و زاد فيه « و ليحل بعمره و عليه الحج قابلا » و روى اصحاب  
السنن باسناد صحيح عن عبد الرحمن بن يعمر الدبلي قال : شهدت رسول الله صلى الله  
عليه و سلم بعرفة و أتاه ناس من اهل نجد فسألوه عن الحج فقال رسول الله صلى الله  
عليه و سلم : الحج عرفة من ادركها قبل ان يطلع الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه - هـ .  
و رواه الطحاوي في آثاره ج ١ ص ٤٠٨ : حدثنا علي بن معبد قال حدثنا يعلى بن عبيد  
قال ثنا سفيان عن بكير بن عطاء عن عبد الرحمن بن يعمر الدبلي - مثله ، و زاد : ايام  
منى ثلاثة ايام ايام التشريق ، فمن تسجل في يومين فلا اثم عليه ، و من تأخر فلا اثم عليه ؛  
ثم اردف خلفه رجلا ينادى بذلك - انتهى . و هنا حديثان احدهما هذا لفظه و الثاني  
ما رواه الدارقطني كما في ج ١ ص ٢٣١ من التلخيص من حديث ابن عباس بلفظ :  
من أدرك عرفة و وقف بها و المزدلفة فقد تم حجه ، و من فاته عرفات فقد فاته الحج -  
الحديث ؛ و نحوه رواه الطحاوي مرفوعا من حديث عروة بن مضر بن الطائي .

كتاب الحجّة ( الرجل يواقع أهله و هو محرم ) ج - ٢

صلى الله عليه وآله وسلم « الحج عرفة »<sup>١</sup> فقد قضى الحج فكيف يكون مفسدا له لما بقي منه ؟

قيل لهم : وبعد رمى الجمره قد بقي الطواف وغيره وقد حرم الله عليكم الجماع حتى تطوفوا بالببيت . فان قالوا : إنه حل له إذا رمى الجمره الخلق وغيره غير النساء والطيب ، قيل لهم : أليست حرمة النساء والطيب في هذه الحالة كحرمتهم قيل رمى جمره العقبة أم قد حل منهن شيء لم يكن حلالا ؟ قالوا : لم يحل [ منهن ] شيء ، إنما حل غيرهن : قيل لهم : فالحرمة فيهن

(١) قال الامام محمد في « باب الرجل يجامع قبل ان يفيض » من الموطأ ص ٢٣٨ : اخبرنا مالك اخبرنا ابو الزبير المكي عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس : انه سئل عن رجل وقع على امرأته قبل ان يفيض فأمره ان ينحر بدنة - قال محمد : وهذا نأخذ ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وقف بعرة فقد أدرك حجه ، فمن جامع بعد ما يقف بعرة لم يفسد عليه حجه ، ولكن عليه بدنة لجماعه ، وحجه تام ، واذا جامع قبل ان يطوف طواف الزيارة لا يفسد حجه ، وهو قول ابي حنيفة والعامه من قهاتنا - انتهى .

(٢) وكان في الاصل « وقد » وفي الهندية « قد » والصواب « قد » ، فا في الاصل تصحيف « قد » والله اعلم - ف .

(٣) وكان في الاصول « أقد » بالهمزة ، والصواب « قد » بدونها .

(٤) كذا في الاصل ، وفي الهندية « حلال » بالرفع وهو تصحيف .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول ولا بد منه . اعلم ان اثر ابن عباس المذكور في ج ١ ص ٥٤٠ من جامع المسانيد هكذا : ابو حنيفة عن عطاء بن السائب عن ابن عباس في الرجل يواقع امرأته بعد ما وقع بعرة قال : عليه بدنة وتم حجه - أخرجه ابن خضرو باسناذه الى محمد بن شجاع عن الحسن بن زياد عن ابي حنيفة ، فقيه « عطاء ابن السائب » بدل « عطاء بن ابي رباح » ، واقره في الجوهر النقي في ج ٥ ص ١٧١ من =

قبل رمى الجمار و بعدها<sup>١</sup> سواء؟ قالوا: نعم، و حرمتهم عندك أيضا قبل رمى الجمار و بعدها سواء و قبل<sup>٢</sup> الوقوف بعرفة قلت: نعم و لم يمنعني من إفساد حرمة النساء لأنه<sup>٣</sup> حلّ منهن شيء<sup>٤</sup>، ولكن لما جاء الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم أن الحج عرفة... فكان الرجل قد وقف بعرفة فقد أدرك الحج فلذلك فسد حجه قبل الوقوف: و ليس لأن الحرمة زادت في النساء أو نقصت.

و قول آخر قلتموه أعجب من هذا: من وقع بأهله بعد رمى الجمره فعليه عمرة و هدى و ليس عليه<sup>٥</sup> حج قابل<sup>٦</sup>، فما اختلف إلى العمرة و هو

== سنن البيهقي حيث قال: «روى أبو حنيفة في مسنده عن عطاء بن السائب عن ابن عباس - النخ، و الراجح «ابن أبي رباح» و هو في الصحيح و كتاب الآثار و سنن البيهقي من طرق و موطأ مالك و موطأ محمد و مصنف ابن أبي شيبة و نصب الراية وغيرها من الكتب، و لا عجب في أنه يمكن أن يكون الكاتب خطأ في نسبة الأب فان جامع المسانيد مملوء بالأغلاط، و يحتمل أن الإمام أبا حنيفة رواه عن كليهما و هما من شيوخه، و اعلق بالقلب «ابن أبي رباح» قلت: و هو في مسند ابن خسر و المخطوط عندنا عن «عطاء بن السائب» دون «ابن أبي رباح» قالوهم يكون فيه من هو في اسناده عن الإمام؛ و الله اعلم - ف - (١) الضمير يرجع إلى الجمار، و الأولى أن يكون بعده لكي يرجع إلى الرمي - تبصر - (٢) في الأصول «قيل» بالياء من القول و هو خطأ .

(٣) كذا في الهندية، و كان في الأصل «الا أنه» و هو لا يصح من حيث المعنى . (٤) و لعل الصواب «شيئا» .

(٥) كذا في الأصول، و لعل شيئا من العبارة سقط منها ها هنا، يدل عليه قوله «فلذلك فسد حجه قبل الوقوف» - تأمل -

(٦ - ٦) قوله «حج قابل» مطابق لما في موطأ مالك و أصبح من قوله «حج من قابل» .

في حج<sup>١</sup> هل رأيتم شيئا من الحج يقضى بعمره إما يكون<sup>٢</sup> مفسدا فيكون عليه قضاء الحج أو يكون غير مفسد فيكون عليه كفارة الواقعة و الهدى<sup>٣</sup> ليس<sup>٤</sup> في ذلك عمرة<sup>٥</sup> ولا غيرها<sup>٦</sup>. رأيتم من قال عليه عمرتان وهدى بأى شيء يرد قوله؟ فإ<sup>٧</sup> قولكم وقوله عليه عمرة وهدى إلا سواء<sup>٨</sup> ما عندكم في هذا أثر فيوجب به ولا يشبه بحجته عليها<sup>٩</sup> ولا هذا شيء من أمر الحج. أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان الثوري<sup>١٠</sup> قال حدثنا بكير بن عطاء قال حدثنا عبد الرحمن بن يعمر<sup>١١</sup> الديلمي قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه

(١) أى: فأى شيء أفضاه إلى العمرة والحال أنه في أداء الحج؟ وقد معنى في الباب الذى قبله قال «قد اختلف إلى العمرة» وهو تصحيف «اختلف» أى: كيف اختلف إليها؟ وهذا لسان المتقدمين من أهل اللغة.

(٢) أى فعل الواقعة.

(٣) ولعل كلمة «عليه» سقطت، أى: وليس عليه في ذلك عمرة - الحج.

(٤ - ٥) كذا في الأصل، وفي الهندية «ولا في غيرها».

(٥) كذا في الهندية، وقوله «فإ» ساقط من الأصل.

(٦) أى: ولا يشبه الأمور التي اتفقوا عليها واجتمعوا حتى يقاس بها. والأولى أن يزداد قبل «بحجته» «أمور» أو «مسائل» حتى يوضح المعنى.

(٧) رواه عن الثوري يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وسفيان بن عيينة عند الترمذي ص ١٠٨ ومحمد بن كثير عنه عند أبي داود ج ٢ ص ١٩٦ ومهران عنه عنده أيضا وكيع وعبد الرزاق عنه عند ابن ماجه ج ٢ ص ٢٣٩ مع السندی و يعلى ابن عبيد عنه عند الطحاوى ج ١ ص ٤٠٨ وخلاص بن يحيى وعبد الصمد بن جسان عنه عند البيهقي ج ٥ ص ١٧٣ من سننه ويحيى بن سعيد عند النسائي ج ٢ ص ٣٨ من الأنصارية.

(٨) وكان في الأصول «معمرا» بالميم مكان الياء، والصواب «بعمرا» والحديث =

كتاب الحجّة (الرجل يواقع أهله و هو محرم) ج - ٢

== حديثه . و يعمر - بفتح الياء التختانية و سكون المهملة و فتح الميم على وزان يفتح و يسمع - وهو عبد الرحمن بن يعمر الديلي ، من رجال الأربعة ، له صحبة ، عداة في اهل الكوفة ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث « الحج عرفة » و حديث النهي عن الدباء و المزفت ، و عنه بكير بن عطاء الليثي ؛ قلت : ذكره ابن حبان في الصحابة : انه مكى سكن الكوفة . قال : و يقال : مات بخراسان ؛ و قال مسلم و الأزدى و غيرهما : لم يرو عنه غير بكير بن عطاء - قاله الحافظ في ج ٦ ص ٣٠٢ من التهذيب . و الديلي بكسر الدال و سكون الياء التختانية بعدها لام مكسورة .

اخرجه اصحاب السنن الأربعة بالاسناد المذكور - كما في ص ٩٢ من نصب الراية بلفظ : ان ناسا من اهل نجد أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم و هو بمرقة فسألوه فأمر مناديا فنادى : الحج عرفة فمن جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد ادرك الحج ، ايام منى ثلاثة فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه و من تأخر فلا اثم عليه - انتهى . و رواه احمد في مسنده و ابن حبان في صحيحه في النوع الخامس عشر من القسم الثالث و الحاكم في المستدرک و قال : حديث صحيح الاسناد و لم يخرجاه . و رواه احمد و البزار و ابو داود الطيالسي في مسانيدهم . قال ابن عبد البر : عبد الرحمن بن يعمر لم يرو عنه غير هذا الحديث . قال المنذرى في حواشيه : بل روى له الترمذى و النسائى و ابن ماجه حديث النهي عن المزفت . و ذكره البغوى في الصحابة : و ان له هذين الحديثين . و رواه الدارقطنى في ص ٢٦٤ من سننه و رواه الطحاوى ايضا في ج ١ ص ٤٠٨ من شرح معاني الآثار - كما تقدم . و البيهقى في ج ٥ ص ١٧٣ من سننه الكبرى عن خلاد بن يحيى و عبد الصمد بن حسان قالوا ثنا سفيان الثورى - به مثله ؛ و زاد : ثم اردف رجلا من خلفه فنادى بذلك ؛ و فيه ايضا : فأناه نفر من اصحابه فأمروا رجلا فنادى : يا رسول الله اكيف الحج كيف الحج . و رواه شعبة ايضا عن بكير بن عطاء به نحوه بغير ما - اخرجه الطحاوى و البيهقى و غيرهما . ==



كتاب الحج ( الرجل يواقع أهله و هو محرم ) ج - ٢

و آله و سلم<sup>١</sup> فأتاه رجل من أهل نجد فقال: يا رسول الله<sup>٢</sup> كيف الحج<sup>٣</sup> ؟  
فأمر رجلا فنادى الحج عرفة، من جاء من قبل<sup>٤</sup> صلاة الصبح من ليلة جمع<sup>٥</sup>

== قال الترمذى فى ج ١ ص ١٠٨ من جامعه: و العمل على حديث عبد الرحمن  
ابن يعمر عند اهل العلم من اصحاب النبى صلى الله عليه و سلم و غيرهم انه من لم يقف  
بعرفات قبل الفجر فقد فاتته الحج و لا يجزى عنه ان جاء طلوع الفجر و يجمعها عمرة  
و عليه الحج من قابل - و هو قول الشافعى و احمد و اسحاق، و قد روى شعبة عن بكير  
ابن عطاء نحو حديث الثورى قال: و سمعت الجارود يقول سمعت وكيعا يقول - و روى  
هذا الحديث فقال: هذا الحديث ام المناسك - انتهى . و فى ص ١٨٩ من النيل الى  
قوله: و هو قول الشافعى و احمد .

(١) زاد ابو داود « و هو بعرفة » و فى مسند احمد « و هو واقف بعرفة » و فى آثار  
الطحاوى « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفا بعرفات » و فى سنن البيهقى « و هو  
بعرفات » و هكذا فى كتب اخرى من الحديث، فله سقط هاهنا من الأصول -  
و الله اعلم .

(٢) و عند البيهقى: كيف الحج كيف الحج - بالتكرار، وكذا قوله: الحج عرفة الحج  
عرفة - مكررا عنده ايضا . و عند ابى داود: الحج الحج عرفة - فى رواية محمد بن كثير  
و مهران عن سفيان .

(٣) هكذا فى الأصول « من قبل » و عند الأربعة و الطحاوى و البيهقى و غيرهم « قبل »  
بدون زيادة « من » و هو الأرجح .

(٤) بفتح و سكون، اسم مزدلفة . و ظاهر العرف انه لابد فى وقوف عرفة من  
جزء من الليل، لكن ليس بمراد لما فى حديث عروة بن مضر: من شهد معنا الصلاة  
و أفاض من عرفات ليلا او نهارا فقد قضى فقهه و تم حجه؛ فانه صريح فى انه لو ادرك  
جزأ من الليل وحده لكفى فى حصول مقصود الفرض و هو الحج و لذا قال ==

كتاب الحجّة ( الرجل يواقع أهله و هو محرم ) ج - ٢

تم حجه<sup>١</sup> ، و أيام<sup>٢</sup> منى ثلاثة<sup>٣</sup> ، فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ، ومن تأخر فلا إثم عليه ، ثم أردف رجلاً خلفه لجعل ينادى بذلك .

== صلى الله عليه وسلم « وتم حجه » أى : أمن من القوات على أحسن وجه و أكمله ، و فى الأصل التام بهذا المعنى بالوقوف ، و شهود الصلاة مع الإمام ليس بشرط عند أحد - كذا فى حواشى ابن ماجه للسندى .

(١) هكذا فى الأصول ، و فى رواية أخرى « فقد تم حجه » أى : أمن من القوات ، و إلا فلا بد من طواف الزيارة و هو ركبان للحج ، و فى رواية « قد أدرك الحج » مكان « تم حجه » كما عرفت . فمن أدرك وقوف عرفة بجزء من ليل أو نهار فقدما من حجه من القوات ، و أدراك الحج هو أدراك وقوف عرفة ، و المقصود أن أدراك الحج يتوقف على أدراك الوقوف بعرفة .

(٢) و فى كتب أخرى « أيام » بدون الواو ، و هو مطابق لما فى آثار الطحاوى .  
(٣) فى الأصول « ثلاث » ، و الصحيح « ثلاثة » كما فى الكتب المذكورة هو الحادى عشر و الثانى عشر و الثالث عشر ، و يوم النحر خارج عنه لأن فيه مناسك أخرى كثيرة .  
(٤) وعند البيهقى « من خلفه » أى بعث أولاً رجلاً فنادى ثم أردفه أى اتبعه آخر لينادى بذلك ، فإن الواحد فى الجمع العظيم الكثير لا يكتفى للدعاء ؛ و يمكن أن يكون الأول على الدابة لجعل الثانى رديفاً له فينادى كل واحد منهما مرة بعد أخرى .

(٥) قال الحافظ الطحاوى فى ج ١ ص ٤٠٩ من شرح الآثار : فى هذا الحديث أن أهل نجد سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحج فكان جوابه لهم الحج يوم عرفة و قد علمنا أن جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الجواب التام الذى لا نقص فيه و لا فصل لأن الله تعالى قد أتاه جوامع الكلم و شوائمه ، فلو كان عند ما سألوه عن الحج أرادوا بذلك ما لا بد منه فى الحج لكان يذكر عرفة و الطواف و المزدلفة و ما يفعل من الحج ، فلما ترك ذكر ذلك فى جوابه أيام علمنا أن ما أرادوا بسؤالهم ==

أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان يقول : من وقف بعرفة من ليلة المزدلفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج .

== إياه عن الحج هو ما اذا فات فات الحج فأجابه بأن قال « الحج عرفة ، فلو كانت مزدلفة كعرة لذكر لهم مزدلفة مع ذكره عرفة ولكنه ذكر عرفة خاصة لأنها صلب الحج ( أى من صلبه ) الذى اذا فات فات الحج ثم قال كلاما مستأنفا ليعلم الناس من أدرك جمعا قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج ليس على معنى انه أدرك جميع الحج لأنه قد ثبت فى اول كلامه الحج عرفة ، فأوجب بذلك ان فوت عرفة فوت الحج ، ثم قال « ومن أدرك جمعا قبل صلاة الصبح فقد أدرك الحج » ليس على معنى انه لم يبق عليه من الحج شيء لأن بعد ذلك طواف الزيارة وهو واجب لا بد منه ولكن قد أدرك الحج بما تقدم له من الوقوف بعرفة ، فهذا احسن ما خرج عن معاني هذه الآثار وصححت عليه ولم تتضاد ، والأصل المجتمع عليه ان الضعفة ان يتعجلوا من جمع بابل وكذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم اغيلة بنى عبد المطلب ورخص لسودة فى ترك الوقوف بها فسقط عنهم الوقوف بمزدلفة للعذر ؛ وعرفة لا بد من الوقوف بها ولا يسقط ذلك لعذر ، فاسقط للعذر فليس من صلب الحج وما لا بد منه فلا يسقط بعذر ولا يغيره فهو من صلب الحج ؛ ألا ترى ان طواف الزيارة من صلب الحج لا يسقط عن الخائض بالعذر ؟ وطواف الصدر ليس من صلب يسقط عنها بعذر الخيض ، فلما كان الوقوف بمزدلفة مما يسقط بالعذر كان مما ليس بفرض ، فثبت بذلك ما وصفنا ؛ وهو قول ابى حنيفة و ابى يوسف و محمد رحمهم الله تعالى - انتهى -  
و من ههنا سقط ما شغب به ابن حزم فى المحلى من بذاعة اللسان والحاشية - قتيبه .  
(١) قد عرفت ان الامامين مالكا ومحمدا أخرجاه فى الموطئين ، وروى عنه مرفوعا ==

أخبرنا محمد قال أخبرنا خالد بن عبد الله: عن ابن أبي ليلى<sup>١</sup> عن عطاء قال<sup>٢</sup>: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من أدرك عرفة فقد أدرك

== ايضاً اخبره الدارقطني في سننه كما في ج ٣ ص ٩٢ من نصب الراية عن رحمة ابن مصعب عن ابن أبي ليلى عن عطاء و نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من وقف بعرفة بليل فقد أدرك الحج ومن فاته عرفة بليل فقد فاته الحج بليل فليحل بعمره و عليه الحج من قابل - اهـ . قال الدارقطني: رحمة بن مصعب ضعيف ولم يأت به غيره - اهـ . وكذلك رواه ابن عسدي في الكامل و أعلاه بمحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى و ضعفه عن جماعة من غير توثيق - انتهى . و راجع ج ٥ ص ١٧٤ من سنن البيهقي .

(١) هو المزني الواسطي .

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى . لا أبوه عبد الرحمن بن أبي ليلى كما زعم ، هو الأنصاري أبو عبد الرحمن الكوفي الفقيه ، قاضي الكوفة ، من رجال الأربعة ، مات سنة ثمان و أربعين و مائة ، له ذكر في صحيح البخاري في الأحكام ، و الكلام فيه مشهور - راجع ج ٩ ص ٣٠٢ من تهذيب التهذيب و كتاب اختلاف أبي حنيفة و ابن أبي ليلى للامام أبي يوسف رحمهم الله تعالى - نشر إحياء المعارف النعمانية .

(٣) الحديث هذا مرسل ، قال الحافظ الزيلعي في ج ٣ ص ٩٣: رواه ابن شية في مصنفه: حدثنا حفص بن غياث عن ابن أبي ليلى و ابن جريج عن عطاء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: من أدرك الوقوف بعرفة بليل قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج ، ومن فاته الوقوف بليل فقد فاته الحج اهـ ثم قال: هذا مرسل ضعيف فان فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى و هو ضعيف لم يثبت ابن عدي . انتهى . ولعله ذو حديث . ووصول أخرجه البيهقي في سننه ج ٥ ص ١٧٤ و الطبراني في معجمه عن عمرو بن قيس عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أقام من عرفات ==

الحج، ومن فاته عرفة فقد فاته الحج .

أخبرنا محمد قال أخبرنا خالد بن عبد الله المزني<sup>١</sup> عن إسماعيل بن

== قبل الصبح تم حجه، ومن فاته فقد فاته الحج - اهـ . ووجدته في الحلية لأبي نعيم عن  
عمر بن ذر عن عطاء - به، وقال: غريب من حدث عمر بن ذر تغرد به عيد بن عقيل  
ذكره في ترجمة عمر بن ذر - اهـ . قلت: في باب ادراك الحج بادراك عرفة ص ١٧٤  
من سنن البيهقي: عن عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء عن ابن عباس أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من أفاض من عرفات قبل الصبح فقد تم  
حجه، ومن فاته فقد فاته الحج - اهـ . وعبد الله بن حبيب بن أبي ثابت من رجال  
مسلم ثقة - كما في ج ٥ ص ١٨٣ من التهذيب، فقد تابع عمرو بن قيس فأنجبر الضعف  
وراح الاشكال . وفي سنن البيهقي: عن ابن عبد الحكم أن ابن وهب أخبرني ابن جريج  
عن عطاء بن أبي رباح قال: لا يفوت الحج حتى ينفجر الفجر من ليلة جمع، قال: قلت  
لعطاء: أبلغك ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال عطاء: نعم؛ وبهذا الاسناد  
أنابا ابن وهب عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه قال ذلك، وبهذا  
الاسناد قال: حدثنا ابن وهب أخبرني عمر بن محمد أن سالم بن عبد الله بن عمر حدثه  
أن عمر بن الخطاب قال: من أدرك ليلة النحر قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج، ومن  
لم يقف حتى يصبح فقد فاته الحج؛ وبهذا الاسناد: أنابا ابن وهب أخبرني مالك بن أنس  
ويونس بن يزيد وغيرهما أن نافعاً حدثهم عن عبد الله بن عمر مثله - انتهى .

(١) راجع من ص ٣١٠ إلى ص ٣١٥ من الجزء الأول من أحكام القرآن للجصاص  
ذيل قوله تعالى «ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس» باب الوقوف بعرفة وباب  
الوقوف بجمع فانه تكلم فيها بكلام متين رواية ودراية وحديثا وفقها، لا بد من  
الوقوف عليه .

(٢) وهو الواسطي أيضا .

أبي خاله عن عامر الشعبي عن عروة بن مضرس<sup>١</sup> الطائي أنه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بجمع وقال: يا نبي الله! أكلت راحلي<sup>٢</sup> و أتعبت نفسي<sup>٣</sup> لم أدع جبلا<sup>٤</sup> إلا وقفت عليه فهل لي من حج؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم: من أدرك معنا صلاتنا هذه و موقتنا هذا و قد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا أو نهارا فقد تم حجه و قضى تقته .

(١) وكان في الأصول «مضر» و هو غلط فاحش و الصواب «مضرس» بنهم الميم و فتح الصاد المعجمة بعدها را مشددة مكسورة ثم سين مهملة ، و هو عروة بن مضرس ابن اوس بن حارثة بن لام الطائي - هكذا عند البيهقي في السنن، من رجال الأربعة - كما في ج ٧ ص ١٨٨ من التهذيب ، شهد مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجة الوداع و روى عنه حديث «من صلى صلاتنا هذه ثم افاض معنا و وقف قبل ذلك بعرفة ليلا أو نهارا فقد تم حجه» رواه عنه الشعبي ؛ و روى الحاكم في المستدرک الحديث المذكور في الحج من رواية عروة بن الزبير عن عروة بن مضرس لكن اسناده ضعيف . و الحديث قد ذكره الدارقطني في الارزاقات من طريق الشعبي حسب ، و قال الدارقطني ايضا : لم يرو عنه غير الشعبي - كذا في التهذيب و فيه زيادة على هذا .

(٢) و كان في الأصول «خلى» تحريف ، و الصواب «راحلي» كما اثبتته . و الحديث رواه الأربعة - كما في نصب الراية و الدراية و رواه الطحاوي و البيهقي و غيرهم ، ففي ص ١٠٩ من الترمذي : اكلت راحلي ؛ و في ج ١ ص ٢٤٨ من سنن أبي داود : اكلت مطيقي<sup>٥</sup> و في ص ٢٢٣ من سنن ابن ماجه : انضيت راحلي<sup>٦</sup> و في ج ٢ ص ٣٨ من سنن النسائي اكلت مطيقي ، و هو عند النسائي و البيهقي و الطحاوي من طرق الى الشعبي مطولا مفصلا . (٣) زاد الطحاوي و البيهقي بعد قوله «نفسى» «و الله» .

(٤) و كان في الأصول : يجيم و موحدة مفتوحتين ، معناه مشهور ، و في رواية بجاء مهمة و موحدة ساكنة ، المستطيل من الرمل و هو عند النسائي و ابن ماجه ، و كذا =

أخبرنا محمد قال أخبرنا خلف<sup>١</sup> عن مطرف بن عريف<sup>٢</sup> عن عامر الشعبي نحو هذا<sup>٣</sup> .

== ضبطه الشيخ للسندی علی ابن ماجه، و واجع ص ٤٠٨ من الطحاوی ذیل حدیث عروة بن مضر و احكام القرآن للجصاص و البدائع .

(١) الاظهر عندي هو خلف بن خليفة بن صاعد الأشجعي مولاهم، ابو احمد، كان بالكوفة ثم انتقل الى واسط فكنها مدة ثم تحول الى بغداد و اقام بها الى حين وفاته، من رجال مسلم و الأربعة، و من رجال الأدب المفرد للبخاري - كما في ج ٣ ص ١٥٠ من التهذيب، مات سنة ثمانين و مائة او ١٨١ او ١٧٩ و هو ابن تسعين سنة او ١٧١ و هو ابن مائة سنة، صدوق ثقة امكنه خرف فاضطرب عليه حديثه . و يمكن ان يكون خلف بن ايوب العامري، او خلف بن حوشب الكوفي، او خلف بن تميم ابو عبد الرحمن الكوفي، كلهم في التهذيب قبصر .

(٢) هو الحارثي - و يقال : الجارفي، ابو بكر و يقال : ابو عبد الرحمن، الكوفي، من رجال الستة، ثقة صدوق. ثبت في الحديث، صالح الكتاب، مات سنة ثلاث و ثلاثين و مائة او سنة اثنتين و اربعين او احدى و اربعين و مائة - كذا في ج ٧ ص ١٧٢ من التهذيب .

(٣) و هذه الطريق عند النسائي ج ٢ ص ٢٨ : أخبرنا محمد بن قدامة قال حدثني جرير عن مطرف عن الشعبي - الحديث . و جرير بن حازم من شيوخ الامام محمد - كما تقدم في الكتاب . و اطلب في مظان العلم لكي تجد الاسناد المذكور .

ثم اعلم ان قوله تعالى « فاذا افضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام » و ان كان فيه امر من الذكر لا دلالة فيه على كون الوقوف بالمزدلفة ركنا و فرضا بحيث يفوت الحج بفوته و يبطل، لانه امر بالذكر لا للوقوف بالمزدلفة ذكر في الآية، و لو كان المراد به وقفا بها لذكره الله تعالى، و ما كان ربك نسيا . و من جعل =

= الذكر بمعنى الوقوف بها فقد حرف كلام الله عن وضعه و قد اتفق من يعتد بقوله من الأئمة على أن الذكر هناك غير مفروض به فإن تركه لا يوجب نقصاً في الحج و هذا إجماع منهم ، فسقط احتجاج ابن حزم الذي كان في القرن الرابع في المحلى ج ٧ ص ١٣٠ بهذه الآية على ركنية الوقوف بالمزدلفة حيث قال بعد ذكر الآية : فوجب الوقوف بها و هي المشعر الحرام ، و ذكر الله تعالى عندها فرض بهي من خالفه و لاحت له لأنه لم يأت بما امره . اهـ . ابن قال الله تعالى : إن مرادى الوقوف بها بذلك ؟ و ابن قال : إن هذا الذكر مفروض عليكم ؟ و ابن قال : من لم يقف بها فحجه باطل لا يعتد به أو من لم يذكرني عند المشعر الحرام فحجه باطل ؟ و من قال بذلك فقد افتري على الله تعالى ، سبحانه الله عما يصفون ، و هذا عظيم جداً ، و من عجائب الدنيا أنه يقول في تأليفه النبذ في أصوله المطبوع بمطبعة الأنوار سنة ١٣٦٠ هـ بمصر ص ٢٤ : لا يحل لأحد أن يحيل آية عن ظاهرها و لا خبراً عن ظاهره لأن الله تعالى يقول بلسان عربي مبين و قال تعالى ذاماً لقوم « يحرفون الكلم عن مواضعه » و من أحال نصاً عن ظاهره في اللغة بغير برهان من آخر أو إجماع فقد ادعى أن النص لا يان فيه ، و قد حرف كلام الله تعالى و وحيه إلى نبيه صلى الله عليه و سلم عن مواضعه و هذا عظيم جداً ، مع أنه لو سلم من هذه الكيثر لكان مدعياً بلا دليل - انتهى . هل قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : من لم يقف فحجه باطل ؟ أو : من ترك الذكر عند المشعر الحرام فحجه باطل ؟ و قد انعقد الإجماع قبل ابن حزم أن الذكر المذكور ليس بفرض و هو يغير كلام الله عن ظاهره ، و يضيف إليه مقدمة أخرى من عند نفسه أن : من لم يقف بها أو لم يذكر عندها فحجه باطل ! ثم يسميه برهاناً من عند الله تعالى و رسوله و يدعي بكلامه أن النص لا يان فيه فهو تحريف و عظيم جداً و قد ثبت في محله أن المراد بالذكر في الآية هو صلاة المغرب بالمزدلفة ، فإين الوقوف و اين الذكر المفروض ؟ =



كتاب الحج (الرجل يواقع أهله و هو محرم) ج - ٢

ولم يسن ابن حزم اى ذكر مراد من قوله تعالى اذ قد روى محمد بن كثير عن سفيان عن بكير بن عطاء عن عبد الرحمن بن عمر الدبلى عنه صلى الله عليه وسلم وفيه من وقف قبل ان يطلع الفجر فقد تم حجه ، فقد حكم صلى الله عليه وسلم بعد الوقوف بعرفة بتمام الحج عن القوات ، فعلينا بذلك ان المراد به الوقوف بعرفة في شرط ادراك الحج و ان رواية من روى من ادرك جمعا ، وهم ، وكيف لا يكون وهما وقد قلت الامة عنه صلى الله عليه وسلم وقوفه بها بعد طلوع الفجر ولم يرو عنه انه امر احدا بالوقوف بها ليلا و قد روى من ادرك عرفة فقد ادرك الحج ومن فاته عرفة فقد فاته الحج و لم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم : من فاته الوقوف بالمزدلفة فقد فاته الحج و ابن حزم يخالف له ويقول : من فاته الوقوف بالمزدلفة فقد فاته الحج ؛ فن حرف الكلم عن مواضعه ، وهذا والله لشيء عجاب ! فانه صلى الله عليه وسلم حكم بضعة حجه وابن حزم يحكم بطلانه فهذا عين تحريف الكلم عن مواضعه ! ولم يشترط معه الوقوف بجمع و يدل عليه ما روى ابن عباس وابن عمر و نقله الناس قائلين له : ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة اهله ليل - وفي رواية ضعفة الناس من المزدلفة ليلا - وقال لهم : لا ترموا جرة العقبة حتى تطلع الشمس ؛ فلو كان الوقوف بها فرضا لما رخص لهم في تركه للضعف كما لا يرخس في الوقوف بعرفة لاجل الضعف و انت تعلم ان وقت الوقوف بها بعد طلوع الفجر ، ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم ضعفة اهله بالوقوف حين عجلهم منها ليلا ، ولو كان ذلك وقت الوقوف لأمرهم به ، ولم يرخس لهم في تركه مع امكانه من غير عذر ، وما روى عن ابن عمر و هو من فعله في مقابلة النصوص المذكورة ؛ وقد ذكره ابن حزم والحال انه لا يسمع دون قول رسول الله صلى الله عليه وسلم و ما ينطق عن الهوى ، وهو نطق من ادرك عرفة فقد تم حجه ومن فاته عرفة فقد فاته الحج ، وذلك بنى رواية من شرط معه =

= لوقوف بالمزدلفة . قال الحافظ الطحاوى : ان قول الله عز وجل ، فاذا افضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام ، ليس فيه دليل على ان ذلك على الوجوب لان الله عز وجل ذكر الذكر . لم يذكر الوقوف ، وكل قد اجمع انه لو وقف بمزدلفة ولم يذكر الله عز وجل ان حجه تام ، فاذا كان الذكر المذكور في الكتاب ليس من صلب الحج فالموطن الذى يكون ذلك الذكر فيه الذى لم يذكر اخرى ان لا يكون فرضا . وقد ذكر الله تعالى اشياء في كتابه من الحج ولم يرد بذكرها ايجابا حتى لا يحزى الحج الا باصابتها في قول احد من المسلمين . من ذلك قوله تعالى « ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يتطوف بهما » وكل قد اجمع انه لو حج ولم يطف بين الصفا والمروة ان حجه قد تم وعليه دم مكان ما ترك من ذلك ، وكذلك ذكر الله عز وجل المشعر الحرام في كتابه ليس في ذلك دليل على ايجابه حتى لا يحزى الحج الا باصابتها . واما ما في حديث عروة بن مضرس فليس فيه دليل ايضا على ما ذكروا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما قال فيه « من صلى معنا صلاتنا هذه وقد كان اتي عرفة قبل ذلك من ليل او نهار فقد تم حجه وقضى نسجه » فذكر الصلاة ، وكل قد اجمع : لو بات بها ووقف بها ونام عن الصلاة ولم يصلها مع الامام حتى فاتته ان حجه تام . قلنا كانت حضور الصلاة مع الامام المذكور في الحديث ليس من صلب الحج الذى لا يحزى الحج الا باصابتها كان الموطن الذى يكون فيه تلك الصلاة الذى لم يذكر في الحديث اخرى ان لا يكون كذلك . فلم يتحقق بهذا الحديث ذكر الفرض الا بعرفة خاصة - انتهى كلام الطحاوى . فطار جميع ما ذكره ابن حزم في المحلى فانه مخالف للقرآن والحديث والاجماع وهي عنده البراهين المسئلة على ما في النبذ ، فكف يشغب بلا برهان ؟ وهذا الكلام معه على منهاجه و منواله في المحلى مع استطالة لسانه على ائمة الدين و أركانه .

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في رجل وقع بأربع نسوة له في يوم واحد أو في أيام متفرقة وهو محرم: انه ليس عليه في ذلك كله إلا كفارة واحدة . قال محمد: وقال أبو حنيفة: إن كن النسوة الأربع محرمات بالحج فطاوعته أو استكرههن في مقام واحد فعلى كل واحدة منهن هدى<sup>١</sup> وحج قابل<sup>٢</sup> ، والمستكرهه وغيرها في ذلك سواء فيما يجب من الكفارة والقضاء ، وليستا<sup>٣</sup> سواء في المأثم لأننا أخذنا بالثقة في ذلك<sup>٤</sup> وقسنا على ما جاءت به الآثار<sup>٥</sup> . ألا ترى أن الله تبارك وتعالى جعل الكفارة في جزاء الصيد على من قتله متعمدا فتشددت الفقهاء في ذلك وقالوا: على من قتله خطأ من الكفارة كما على الذي قتله في العمد وليس سواء في المأثم . وقال أهل المدينة: إن طاوعته فعلى كل واحدة منهن الهدى وحج قابل ، وإن كان أكرههن فعليهن أن يحججن ، ويهدى عن كل واحدة منهن الهدى . وقال محمد: وكيف يجب عليه هديان<sup>٦</sup> والقضاء؟ لئن كان فيما صنع بهن كفارة عليهن ما على الذي فعل ذلك شيء من ذلك<sup>١</sup> وما الكفارة إلا على الذي وجبت عليه الكفارة<sup>٢</sup> ولئن كان لا كفارة عليهن ما ينبغي أن يغرّم شيئا عنهن . أرايتم رجلا استكره امرأة وهي صائمة في شهر رمضان أيجب عليه أن يؤدي عنها<sup>٣</sup> كفارة الافطار<sup>٤</sup> فيعتق عنها كفارة

(١) قوله « النسوة » بدل من ضمير « كن » ، والعبارة على مذهب نساء الكوفة .

(٢-٢) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « حج من قابل » .

(٣) وكان في الأصول « وليساء » بالتذكير - وهو خطأ .

(٤-٤) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « وقسنا على ذلك ما جاءت به الآثار » .

(٥) وكان في الأصول « هديين » بالنصب والصواب « هديان » بالرفع .

(٦-٦) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « الكفارة الافطار » وهو خطأ .

ان الله عز وجل تجاوز لأمتي عن<sup>١</sup> ثلاث عن الخطأ والنسيان و ما استكروها عليه فجعل الخطأ والنسيان<sup>٢</sup> شيئاً واحداً<sup>٣</sup> والاستكراه ايضاً مثله وليس

== حدثنا احمد بن محمد بن يحيى بن حمزة ثنا اسحاق بن ابراهيم ابو النضر ثنا يزيد بن ربيعة ثنا ابو الاشعث عن ثوبان مرفوعاً بلفظ : ان الله تجاوز عن امتي ثلاثة : الخطأ والنسيان و ما أكرهوا عليه - اهـ . و من حديث ابى الدرداء ايضاً رواه الطبرانى : حدثنا عبدان بن احمد ثنا هشام بن عمار ثنا اسمعيل بن عياش عن ابى بكر الهذلى عن شهر ابن حوشب عن ام الدرداء عن ابى الدرداء مرفوعاً بلفظ : ان الله تجاوز لأمتي عن النسيان و ما أكرهوا عليه - اهـ . و الحديث رواه ابن ماجه عن ابن عباس و ابن حبان و الحاكم فى المستدرک و ابو نعيم فى الحلية عن ابن عمر مرفوعاً و ابن عدى فى الكامل عن ابى بكر مرفوعاً ، و لفظ حديث ابن عباس و ابن عمر : ان الله وضع عن امتي الخطأ والنسيان و ما استكروها عليه ؛ و لفظ حديث ابى بكر : رفع الله عن هذه الأمة ثلاثاً : الخطأ والنسيان و الأمر بكرهون عليه . و التفصيل فى نصب الراية و التلخيص ص ١٠٩ ، و أصل الباب حديث ابى هريرة فى الصحيح و ابن ماجه .

(١) كذا فى الأصل ، و فى الهندية « من امتي » تصحيف « لأن » فى الروايات « عن » وهو الصحيح و عن ابى هريرة رضى الله عنه : عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تجاوز عن امتي ما حدثت به انفسها ما لم تعمل او تكلم - رواه الشيخان ، و عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ان الله تعالى وضع عن امتي الخطأ والنسيان و ما استكروها عليه - رواه ابن ماجه و الحاكم . قال الحافظ فى بلوغ المرام ص ١٢٩ و قال ابو حاتم : لا يثبت - اهـ ، قال فى ج ٣ ص ٢٢٣ من نصب الراية : رفع عن امتي الخطأ والنسيان و ما استكروها عليه ، تقدم فى الصلاة بجميع طوره و اصحها حديث ابن عباس - رواه ابن حبان و ابن ماجه و الحاكم فى المستدرک و قال : على شرط الشيخين - انتهى .

(٢-٢) و فى الأصل « شئ واحد » و هو ايضاً عندى صحيح اذا كان الفعل مبنياً للمفعول .

ينبغي ان يفرق بين هذه الاشياء الثلاث في الكفارات فان وجب في بعضها شيء وجب في كلها وان بطل في بعضها شيء بطل في كلها . قالوا فقد اوجبت على المستكرهه الكفارة فكيف افسدت حجها وهي غير آثمة ؟ قيل لهم <sup>١</sup> : إن المستكرهه في شهر رمضان فجمعت نهارا <sup>٢</sup> [ وهي غير آثمة ] فكيف يفسد ذلك صومها و يجب عليها بذلك قضاء هذا اليوم ؟ وان <sup>٣</sup> قالوا : نعم [ قيل لهم ] : فكيف التى استكرهت وهي حاجة [ لا ] <sup>٤</sup> يفسد ذلك حجها و لا يجب عليها به القضاء وليس بينهما افتراق و لو كانت احدهما لا يفسد عليها بالاستكرهه ما بقي فيه <sup>٥</sup> لكانت الصائمه اخرى <sup>٦</sup> ان لا يفسد صومها لأن الصوم قد يتم بأشياء <sup>٧</sup> لا يتم بها الحج .

- (١) كذا في الأصل ، و لفظ « لهم » ساقط من الهندية .
- (٢) تأمل في العبارة ، لعل لفظا او لفظين سقط منها و معناها يصح بتكلف .
- (٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .
- (٤) هكذا في الاصل بالواو و المقام يقتضى الفاء فان قالوا هو الاول .
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .
- (٦) كلمة « لا » ساقطة من الأصول و لا بد منها .
- (٧) كذا في الاصل ، و في الهندية « عليه » .
- (٨) كذا في الأصل ، « اخرى » و هو الصواب ، و في الهندية « احدى » و هو تصحيف .
- (٩) كذا في الهندية . و كان في الأصل « بالاشياء » و الوضع او الرفع او التجاوز عن الامة هو عدم المؤاخذه و لا يستلزم منه عدم الجزاء و لا عدم القضاء فان محط الحديث هو رفع الاثم لرفع الجزاء و الا لا معنى لقوله تعالى : و من قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ودية مسلمة الى اهله - الآية . و لا معنى لقوله : من نسي صلاة او نام عنها فليصلها اذا ذكرها - الحديث . و ابن حزم لم يتحقق عنده الفرق بينهما =

الافطار رقة لأنها لو طارعته وجب عليها عتق رقة ان كانت موسرة؟  
 رأيتم المحرمة المستكرهه أعلها هدى؟ قالوا: يؤدى عنها الذى استكرهها.  
 قيل لهم: أيؤدى عنها شيئاً؟ قد وجب عليها أم يؤدى عنها شيئاً؟ لم يجب  
 عليها؟ فان كان لم يجب عليها<sup>١</sup> أو قد وجب عليها أنه لينبغى لها أن تؤديه  
 عن نفسها؟ رأيتم الأداء الذى يؤديه عنها أيجبر عليه فى الحكم؟ قالوا:  
 لا يجبر عليه فى الحكم ولكنه يقال له: أده فيما بينك وبين الله . قيل لهم:  
 فلا تقولوا: يؤدى عنها، ولكن قولوا: يؤدى عن نفسه فيما صنع بها؟  
 فيكون عليه بما صنع كفارتان وهذا لا يكون، أيجب فى فعل واحد  
 كفارتان؟ فان قلتم: إن ذلك عليها إنه لينبغى أن تقولوا لها: ادى ذلك  
 وارجعى به عليه؛ وتجبرونه<sup>٢</sup> على ذلك عسى أن يدفع ذلك إليها، فأما  
 قولكم: إن ذلك ليس عليها؛ فكيف يؤدى الإنسان عن الإنسان لله امرأ  
 ليس هو على<sup>٣</sup> المؤدى عنه؟ هذا عندنا محال لا يستقيم ولا يجوز! قالوا:  
 رأيتم المستكرهه أعلها إثم فيما صنع بها؟ قيل: لا إثم عليها فى ذلك .  
 قالوا: ففيم<sup>٤</sup> جعلتم عليها الكفارة فيما لا إثم لها فيه؟ قيل لهم: اتم  
 تقولون ذلك .

- (١) و فى الأصول «شئ» بالرفع فى الموضعين وهو خطأ، والمنصوب هو الصواب .  
 (٢) لعل قوله «فكيف يؤدى عنها» سقط من الأصول بعد قوله «عليها» والله اعلم .  
 (٣) وكان الأصل «تجبرونه» و فى الهندية «تجبرونه» كل ذلك تصحيف، والصواب  
 «تجبرونه» .

(٤) ووقع فى الأصول «عن» و الصواب «على» .

(٥) هكذا فى النسخ، و لعله «فيم» تبصر .

أرايتم رجلا قتل رجلا خطأ أصابه شيء<sup>١</sup> قتلته ولم يرد<sup>٢</sup> أوجب عليه الدية كما قال الله تعالى في كتابه «ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة أو دية مسلمة إلى أهله» قالوا: نعم . قيل لهم: فعليه في هذا إثم عندكم وهو لم يرد قتله؟ قالوا: لا . قيل لهم: فقد جعل الله تبارك وتعالى فيه الكفارة، ولذلك قالت<sup>٣</sup> الفقهاء، وقلتم اثم. ايضاً في المحرم يقتل الصيد ولم يرد خطأ: إن عليه الكفارة، وهو لا إثم عليه فكذلك قلنا نحن. ايضاً: على المستكرهه الكفارة وان كانت لا إثم عليها . قالوا: فكيف جعلت على المستكرهه في الاجرام الكفارة ولم تجعل الكفارة على المستكرهه في شهر رمضان؟ قيل لهم: إن الأشياء تقاس<sup>٤</sup> بما يشبهها، فقد اجتمعنا نحن وأنتم على ان رجلاً لو اكل ناسياً في شهر رمضان او جامع ناسياً انه لا كفارة عليه، واجمعنا نحن وأتم ان من قتل صيداً خطأ وهو ناس لا حرامه ان عليه الجزاء، فالاحرام شيء واحد فكما وجب الجزاء على الناسى لا حرامه الذى يقتل الصيد خطأ فكذلك وجب الكفارة على المستكرهه في الاحرام، وكما لم يجب الكفارة في الناسى الذى يجامع في شهر رمضان فكذلك لم يجب ذلك على المستكرهه، وإنما يشبه بعضها بعضاً، والصوم شيء واحد يشبه بعضه بعضاً، والاحرام شيء واحد يشبه بعضه بعضاً، وقد جاء الحديث<sup>٥</sup> عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(١) كذا في الأصل، وفي الهنديه «بشيء» أى: اصاب ذلك الرجل بشيء .

(٢) أى: لم يرد قتله .

(٣) يجوز تأنيث الفعل اذا كان الفاعل مؤنثاً سماعياً، او جمع التفسير .

(٤) وكان في الأصول «يقاس» بالتذكير وهو خطأ .

(٥) رواه الطبراني في معجمه كما في ج ٢ ص ٦٥ من نصب الراية من حديث ثوبان: =

## باب الذي يفوته الحج

أخبرنا<sup>١</sup> محمد عن أبي حنيفة قال: من أحرّم بحجّ فقّاته فقدم يوم النحر ولم يدرك<sup>٢</sup> أنه يحلّ<sup>٣</sup> بعمره ويطوف ويسعى ويحلق أو يقصر<sup>٤</sup> وعليه الحج من قابل و [ ليس عليه ] الهدى .  
وقال محمد<sup>٥</sup>: جاء الأثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال

= فأجرى الحديث على العموم في ج ٧ ص ١٨٩ من المحلى فقال: ولا شيء عليه - اه .  
والقياس عنده كله باطل و هو يقيس و يضيف في كل موضع من الكتاب مقدمة من عند نفسه ثم يحكم بها و يقول: هو قول الله و رسوله - وهذا من عجب العجائب .  
(١) كذا في الأصل ، و في الهنذية « قال » مكان « أخبرنا » - ف .

(٢) أى عرفة و المزدلفة يعنى وقوفهما فرضا و وجوبا يفوت الحج بفوته .  
(٣) كذا في الهنذية أى يحل من الحج بأداء أفعال العمرة ، و في الأصل: « يحل » من الاهتلال في معنى الاحرام ، و عندى الصحيح « يحل » من الحلال و هو الخروج من احرام الحج بأداء العمرة .

(٤) كذا في الأصل ، و كان في الهنذية « يقص » و معناه أيضا صحيح و هو المطابق للقرآن و الحديث يقصر من التقصير .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول و لا بد منه كما لا يخفى ، فان الخلاف بين أبي حنيفة و مالك في وجوب الهدى و عدمه كما هو موضوع المسألة .

(٦) الأثر هذا سيأتى بعده بإسناده ، و قد رواه الامام محمد في باب الرجل يفوته الحج ص ٢٠٦ من الموطأ: أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن سليمان بن يسار ان هبار بن الأسود جاء يوم النحر و عمر ينخر بدنه فقال: يا امير المؤمنين اخطأنا في العدة كنا نرى ان هذا اليوم يوم عرفة فقال له عمر: اذهب الى مكة فطف بالبيت سبعا و بين الصفا و المروة سبعا انت و من معك و انحر هديا إن كان معك ثم احلقوا او قصروا =



فى الذى يفوته الحج انه يحل بعمره ' ويحج من قابل ' ، ولم يذكر هديا .  
وروى اهل المدينة: انه يحل بعمره ويحج من قابل و يهدى ، فان لم يجد  
فصيام ثلاثة ايام فى الحج وسبعة اذا رجع .

وقال محمد : انما فرض الله الهدى . وقال : فمن لم يجد فصيام ثلاثة  
ايام فى الحج وسبعة اذا رجعت على المتمتع لان الله تبارك وتعالى قال :  
"فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى" فهذا لم يتمتع ولم يحرم  
بها فى اشهر الحج وانما كان عليه الحج ولا عمرة مع ذلك ، فكيف يكون  
عليه الهدى وقد مضت السنة التى فاتته فيها الحج ووجب عليه الحج عاما

== وارجعوا ، فاذا كان قابل حجوا واهدوا فمن لم يجد فليصم ثلاثة ايام فى الحج وسبعة  
اذا رجعت . قال محمد : وهذا نأخذ وهو قول ابى حنيفة والعمامة من فقهاء الا فى  
خصلة واحدة لا هدى عليهم فى قابل ولا صوم - انتهى . وقد تقدم هذا البحث فى  
باب الاحصار فى غير عدو من هذا الكتاب فراجعهم ؛ وقد قلت هناك : ان الهدى  
او الصوم فى اثر عمر رضى الله عنه محمول على التدب والاستحباب .

(١ - ١) كذا فى الاصل ، وفى الهندية « و عليه الحج من قابل ، وكلاهما صحيح  
باختلاف الرواية .

(٢) كذا فى الهندية وهو الصواب ، وكان فى الاصل « و رأوا » وروى من الرواية  
فان الامام مالكا رواه فى الموطأ . ومن طريقه رواه الامام محمد فى الموطأ كما عرفت .  
(٣) كذا فى الهندية ، وكان فى الاصل « يهل » من الاهل وليس بصحيح .

(٤) كذا فى الاصول ، و الاولى « فن لم يجد » كما فى الرواية .

(٥) كذا فى الهندية ، وفى الاصل « رجعت » وكذا هو فى موطأ الامام محمد ،  
و الصواب ما فى الهندية .

(٦) كذا فى الاصل ، وفى الهندية « تكون » بالتاء وليس بصواب .

قابلا انما ينبغى اذا جاء الحديثان المختلفان ان ينظر الى اشبههما بالحق فيؤخذ به ويترك ما سوى ذلك، انما جاء الحديث عن عمر رضى الله عنه قال: يحل بعمره ولم يذكر هديا .

أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا ابو معاوية محمد بن خازم المكفوف عن الأعمش<sup>١</sup> عن ابراهيم عن الأسود<sup>٢</sup> بن يزيد قال: سألت عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن رجل فاته الحج؟ قال: يحل بعمره وعليه الحج من قابل، قال<sup>٣</sup>: ثم خرجت من العام المقبل فلقيت زيد بن ثابت رضى الله عنه

(١) بالخاء والراى المعجمتين بينهما الف فى آخره ميم - كما فى التهذيب وكتب الحديث .

(٢-٢) وكان فى الأصول «عن ابراهيم و الأسود» بواو العاطفة وليس بصواب، والصواب «عن ابراهيم عن الأسود» .

(٣) اى الأسود بن يزيد، و رواه الامام محمد فى الموطأ ايضا عن الأعمش به، وكان المعنى فيه ان الاحرام بعد ما انتقد صحيحا فطريق الخروج عنه اداء احد النسكين اما الحج او العمرة كن احرم احراما بهما، وهنا تعذر عليه الخروج عنه بالحج حين فاته الحج قبله الخروج بعمل العمرة، ثم ان عند ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: اصل احرامه باق ويتحل بعمل العمرة، وعند ابن يوسف رحمه الله تعالى يصير احرامه احرام عمرة، وعند زفر رحمه الله تعالى ما يؤديه من الطواف والسعى بقايا اعمال الحج لانه بالاحرام بالحج التزم اداء افعال يفوت بعضها بمضى الوقت ولا يفوت البعض فسقط عنه ما يفوت بمضى المدة ويلزمه ما لا يفوت وهو الطواف والسعى؛ و ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى قالوا: الطواف والسعى للحج انما يتحل بهما من الاحرام بعد الوقوف فأما قبل الوقوف فلا وحاجته الى التحلل هنا قبل الوقوف فانما يأتى بطواف وسعى يتحل بهما من الاحرام وذلك طواف العمرة، ولهذا قال ابو يوسف رحمه الله: يصير اصل احرامه للعمرة ضرورة لان التحلل بطواف العمرة انما يكون =

فسأله عن رجل فاته الحج ، قال : يحل بعمره وعليه الحج من قابل <sup>١</sup> .  
أخبرنا يعقوب بن إبراهيم <sup>٢</sup> قال أخبرنا المغيرة الضبي <sup>٣</sup> عن إبراهيم عن

== باحرام العمرة ، و ابو حنيفة و محمد رحمهما الله قالا : لا يمكن جعل احرامه للعمرة  
الا بفسخ احرام الحج الذي كان شرع فيه ولا طريق لنا الى ذلك ، و الدليل عليه  
ان المكي اذا فاته الحج يتحل بعمل العمرة من غير ان يخرج من الحرم و لو اقلب  
احرامه للعمرة لكان يلزمه الخروج الى الحل لانه ميقات احرام العمرة في حق  
المكي - انتهى ج ٤ ص ١٧٥ من مبسوط الامام السرخسي رحمه الله تعالى . ثبت  
بما ذكرنا من الدلائل ان احرامه بالحج لم ينقلب احرام عمرة و به تبين ان المؤدى ليس  
اقفال العمرة بل مثل افعال العمرة يؤدى باحرام الحجّة ، و الحديث بحمله على عمل  
العمرة توفيقا بين الدليلين و ان عليه الحج من قابل لما روينا من الحديث و قول الصحابة  
رضي الله عنهم ، و لانه اذا فاته الحج من هذه السنة بعد الشروع فيه بقي الواجب عليه  
على حاله فيلزمه الاتيان به - انتهى بدائع ج ٢ ص ٢٢٠ من فصل فانت الحج .

(١) هذا الاسناد روى البيهقي في ج ٥ ص ١٧٥ من سننه الكبرى مثله .

(٢) هو الامام ابو يوسف .

(٣) و كان في الاصول « معتمر بن الظبي » ، تصحيف ، و الصواب « مغيرة الضبي » .  
راجع ترجمته و ترجمة معتمر بن سليمان التيمي في التهذيب . و الاثر رواه البيهقي في السنن  
ج ٥ ص ١٧٥ عن شعبة عن مغيرة الضبي عن ابراهيم النخعي عن الاسود قال : جاء  
رجل الى عمر بن الخطاب قد فاته الحج ، قال عمر : اجعلها عمرة و عليك الحج من  
قابل . قال الاسود : مكثت عشرين سنة ثم سألت زيد بن ثابت عن ذلك ، فقال  
مثل قول عمر - انتهى . و قال البيهقي قبله بعد رواية ابي معاوية المكفوف عن الاعمش -  
كذا رواه ابو معاوية . و كذلك روى عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه عنه :  
و رواه سفيان الثوري عن الاعمش باسناده و قال : يهل بعمره و يحج من قابل و ليس ==

الأسود بن يزيد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال : اذا حج الرجل فقاته الحج بعمرة و عليه الحج من قابل ولا هدى عليه . وهكذا قال ابو حنيفة ؛ و قولنا هو المجتمع عليه الفقهاء . و أما الهدى مع الحج فلا نعلم

== عليه هدى . قال : فلتيت زيد بن ثابت بعد عشرين سنة فقال مثل قول عمر رضي الله عنه . وكذلك رواه سفيان عن المغيرة عن ابراهيم و رواه شعبة - انتهى كما عرفت . و رواه عن وهيب ثنا ايوب عن سعيد بن جبير عن الحارث بن عبد الله بن ابي ربيعة قال : سمعت عمر رضي الله عنه و جاءه رجل في وسط ايام التشريق و قد فاته الحج ، فقال له عمر : طف بالبيت و بين الصفا و المروة و عليك الحج من قابل و لم يذكر هديا - انتهى . ثم قال البيهقي : هذه الرواية و ما قبلها عن الاسود عن عمر متصلتان و رواية سليمان بن يسار عنه منقطعة معه - اه .

(١) يعني انهم اتفقوا على ان من فاته الحج يتحل بأفعال العمرة : الطواف بالبيت و السعي بين الصفا و المروة ثم يحلق او يقصر ، و يحج من قابل و عليه الهدى لم يتفقوا ، بل قال به بعضهم و الجمهور على خلافه . قال في البدائع : و لادم على فائت الحج عندنا لما روى عن جماعة من الصحابة انهم قالوا فيمن فاته الحج يحل بعمرة من غير هدى . و كذا في حديث الدارقطني : جعل النبي صلى الله عليه و سلم التحل و الحج من قابل الحكم في فائت الحج بقوله : من فاته الوقوف بمرقة بليل فقد فاته الحج و ليحل بعمرة و عليه الحج من قابل ، و من ادعى زيادة الدم فقد جعل الكل بعضا و هو نسخ او تغيير فلا بد له من دليل و التحل قبل الوقوف . مسلم لكن بأفعال العمرة و هو فائت الحج و التحل بأفعال العمرة من فائت الحج كالهدي في حق المحصر - انتهى .

(٢) و كان في الاصول « ولا نعلم » بالواو : و الصواب « فلا نعلم » بالقاء . ثم فيه اثر عمر رضي الله عنه في الموطأ كما عرفت . و اثر ابن عمر رضي الله عنهما عند الدارقطني و البيهقي و الشافعي في الآم . قال الحافظ في الدراية : حديث ابن عمر موقوف صحيح ==

أحدًا؛ قال به غير بعض أهل المدينة منهم: مالك بن أنس<sup>١</sup> .  
 أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا سلام بن سليم الحنفي<sup>٢</sup> عن المغيرة  
 الضبي عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد قال: سألت عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه عن رجل فاته الحج؟ قال: يحل بعمره من غير هدى و عليه  
 الحج من قابل . قال: ثم لقيت زيد بن ثابت رضي الله عنه فسألته، فقال مثل  
 قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

### باب القارن الذي يفوته الحج

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: من قرن الحج مع العمرة ثم فاته  
 الحج فعليه أن يحل بعمرتين: العمرة التي<sup>٣</sup> عليه، وعمرة مكان حجته و عليه  
 = اه؛ وراجع نصب الرأية ج ٣ ص ١٤٦ . ويمكن أن يحل على المتمتع و القارن  
 لكنه لم يبق قارنا و متمتعا فكيف الهدى أو يحل على التذبح . و في نصب الرأية :  
 قلت روى ابن أبي شيبة في مصنفه: حدثنا علي بن هاشم عن علي بن أبي ليلى عن عطاء  
 أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: من لم يدرك الحج فعليه دم و يجعلها عمرة و عليه  
 الحج من قابل - انتهى . و ذكره عبد الحق في أحكامه من جهة ابن أبي شيبة و قال: أنه  
 مرسل و ضعيف - انتهى . ثم رأيت في شرح اللباب ص ٢٣٦ و أشار في شرح الكنز  
 إلى استجاب الدم للفائت عندنا - اه؛ فالحمد لله على ذلك .

- (١) راجع ج ٢ ص ٢٣٠ من شرح الزرقاني في باب هدى من فاته الحج؛ و به قال  
 الإمام الشافعي و الحسن بن زياد من أصحابنا - كما في البدائع و مبسوط السرخسي .
- (٢) يشير بذلك أنه روى حديث عمر من طرق كاد أن يكون متواترا بحيث لا يرتاب  
 فيه مراتب و فيه تصريح بعدم الهدى فشعبة و الثوري و الإمام أبو يوسف و سلام  
 ابن سليم الحنفي كلهم اتفقوا عن المغيرة بن مقسم الضبي على أن لا هدى عليه .
- (٣) كذا في الأصول، و لعل الصواب « التي كانت عليه » سقط لفظ « كانت » من =

الحج من قابل ولاهدى عليه .

وقال اهل المدينة : من قرن الحج مع العمرة ثم فاته الحج فعليه ان يحج<sup>١</sup> قابلاً و يقرن<sup>٢</sup> بين الحج والعمرة ويهدي هديين : هدياً<sup>٣</sup> لقرانه الحج [ مع العمرة ]<sup>٤</sup> ، وهدياً<sup>٥</sup> لما فاته من الحج . وقال محمد بن الحسن : يقرن<sup>٦</sup> قابلاً والعمرة لم تفته وقد قضاها<sup>٧</sup> صحيحة فاته انما فاته الحج فعليه قضاؤه ، فأما العمرة التي كانت مع الحج فلم تفته فكيف يكون عليه قضاؤها ، انما عليه ان يقضى حجة الاسلام و ليس عليه هدى لأنه لم يتمتع ولم يحدث حدثاً في حجه وجب به عليه هدى انما هو رجل فاته الحج فعليه ان يقضيه من قابل ولاشئ عليه غير ذلك .

= الأصول - والله اعلم .

(١) كذا في موطأ الامام مالك ، وكان في الأصل « انه يحل يحج » وفي الهندية « ان يحج يحج » .

(٢) كذا في الموطأ ، وقوله « و يقرن » من القران من باب نصر و ضرب ، وكان في الأصول « يفرق » وهو تصحيف ، والصواب ما في الموطأ .  
(٣) كذا في موطأ الامام مالك ، وكان في الأصول « ويهدي هديين لقوات الحج مع العمرة وهدى لما فاته من الحج » اهـ . والمذكور يدل على هدايا ثلاثة نعم لو افسده مع القوات وجب عليه هدى ثالث - كما في الزرقاني . ونصب هديا لكونه بدلا من هديين ، وسقط من الأصول .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزيد من موطأ الامام مالك .  
(٥) وفي الأصول « هدي » بالرفع ولا بد له من لفظ « هدى » آخر قبله حتى يقدر المبتدأ احدهما او ثانيهما .

(٦) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهندية « يفرق » وهو تصحيف .

(٧) اي ادائها وليس القضاء بمعنى المشهور بل بمعنى الاداء .

كتاب الحجّة ( الذى يواقع أهله قبل ان يطوف طواف الزيارة ) ج - ٢

## باب الذى يواقع أهله قبل ان يطوف طواف الزيارة فيجب عليه الهدى

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال : من وجب عليه هدى لاصابته النساء قبل ان يطوف طواف الزيارة فان عليه بدنة ، ولا بأس بأن يشتريها بمكة وينحرها [ بها ] ، ويتصدق بها ولا يأكل منها شيئا . وقال أهل المدينة : لا ينبغي له ان يشتري هديه بمكة ثم ينحره بها لكنه ان لم يكن ساقه معه من أهله فيشتريه من أهل مكة ثم يخرجها منها الى الحل وليسقه منه الى مكة ثم ينحره بها . قال محمد : كيف صار عليه ان يشتريه بمكة .

(١) كذا فى الاصل ، وفى الهدية « لاصابة النساء » ، وهو تحريف .

(٢) كذا فى الأصول ، وفى الموطأ « فى مكة » .

(٣) سقطت كلمة « بها » من الاصول .

(٤) وكان فى الأصول « هدية » ، وهو تصحيف ، والصواب « هديه » .

(٥) قوله « بمكة » ، كذا فى الاصول ، وفى الموطأ « من مكة » .

(٦) وفى الموطأ « وينحره بها » .

(٧) كذا فى الأصول ، وفى الموطأ « ولكن » ، بزيادة الواو وبدون الضمير .

(٨) وفى الموطأ « فليشتره بمكة » .

(٩) وفى الموطأ « ثم ليخرج الى الحل فليسقه » ، بصيغ الامر فى كلها .

(١٠) يحنى كيف لزم عليه ان يشتري الهدى من مكة والهدى ما يهدى الى الحرم ساقه

معه او لم يسقه و سواء عليه ان يشتريه من مكة او لم يشتريه فان معنى الهدى باق على

الوجهين ، فمن اشترى من غير الحرم فاما ان لا يكون الا باخراجه الى الحرم او يكون =

كتاب الحج ( الذي يواقع اهله قبل ان يطوف طواف الزيارة ) ج - ٢

ثم يخرج منه الى الحل اما ان يكون إلا باخراجه الى الاحرام انما

= هدي بالغ الكعبة، وعلى كل يخالف ما قاله اهل المدينة فانه هدي، و اذا لم يبلغ الحرم والكعبة لا يكون هديا سواء اشترى من اهل مكة او لا والسوق معه ليس من صلب الحج حتى يكون لازما عليه فانه من الرخص - كما فصله الامام محمد بعده . وقد بوب البخاري في صحيحه : باب من ساق البدن معه اى من الحل الى الحرم . قال المهلب : اراد المصنف ان يعرف ان السنة في الهدى ان يساق من الحل الى الحرم فان اشتراه من الحرم خرج به اذا حج الى عرفة وهو قول مالك فان لم يفعل فعليه البدل وهو قول الليث وهو ذهب ابن عمر وسعيد بن جبير ؟ و روى عن ابن القاسم انه اجازه و ان لم يوقف به بعرفة فان وقف بها فحسن و إلا لا بدل عليه ، و به قال الجمهور وهو قول ابي حنيفة والثوري والشافعي و ابن ثور . وقال الشافعي : وقف الهدى بعرفة سنة لمن شاء اذا لم يسقه من الحل . و قال ابو حنيفة : ليس بسنة لان النبي صلى الله عليه وسلم انما ساق الهدى من الحل لان مسكنه كان خارج الحرم - قاله الحافظان في ج ٤ ص ٧٠٦ من عمدة القاري و ج ٣ ص ٤٣٠ من فتح الباري . ولم يرد في حديث صحيح امر السوق للتعريف الى عرفة . وقد روى عن ابن عمر في ذلك رواه سعيد ابن منصور في سننه باسناده عنه ، و خالفه في ذلك عائشة و ابن عباس وغيرهما من الصحابة ان عرفه لجأز و ان لم يعرفه لجأز كما هو بعده .

(١) لعله احتج بما روى من طريق حجاج بن ارطاة و اسرائيل و يونس بن يونس ، قال حجاج : عن عطاء . و قال اسرائيل : عن ثور بن ابي فاخشة عن طاوس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عرف بالبدن - اه . قال ابن حزم : و هذان مرسلان و لا حجة في مرسل ، ثم ان الحجاج و اسرائيل و ثورا كلهم ضعفاء ، ثم لو صح لم يكن فيه حجة لان هذا فعل لا امر ولا حجة فيه لمالك لانه شرط شروطا ليس في هذا الخبر شيء منها و هدى النبي صلى الله عليه وسلم انما سبق من المدينة بلا خلاف و مالك =



كتاب الحجّة (الذى يواقع اهله قبل ان يطوف طواف الزيارة) ج - ٢

بدئى ' الهدى ما كان هديا بالغ الكعبة لأن الله تبارك و تعالى قال: "هديا بالغ الكعبة" فمن اشترى من الحرم فهو بالغ الكعبة . وكذلك ما اشترى في غيره مع ما جاء من الرخص في ' الهدى ان شئت وقفته بعرفة و ان شئت لم تقفه [ بها ] ' و ذلك اشد من هذا ' و أخرى ان لا يجزئ ؛ فقد جاءت

= لا يوجب التوقيف بعرفة فيما ادخل من الحل و يحتاج ايضا لقول الليث بما روياه من طريق سعيد بن منصور ناعيسى بن يونس ناعبيد الله هو ابن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : لا هدى الا ما قلد و سيق و وقف بعرفة . و من طريق سفيان بن عيينة عن ايوب عن نافع عن ابن عمر قال : كل هدى لم يشعر و يقلد و يقاض به من عرفة فليس بهدى انما هي ضحايا ؛ قال على : ما لك لا يحتج له بهذا لانه لا يرى الترك للتقليد و للاشعار مانعا من ان يكون هديا و لاحجة في احد دون رسول الله صلى الله عليه و سلم و قد خالف ابن عمر غيره من الصحابة - انتهى . قلت : و في جميع ما قاله ابن حزم انظار ظاهرة اصولية و فقهية سأذكرها فيما بعد ان شاء الله .

(١) هكذا العبارة في الأصول ' الا باخراجه الاحرام انما بدئى ' ، في الهندية ' هدى ' . و لقد تصفحت اوراق الكتب ثلاثة ايام متواليا فلم اقدر على حلها و لم اصل الى تصحيحها و هي كما ترى خطأ فاحش ، و لاشك في ان شيئا من العبارة سقط من قلم الناسخ و لا بد منه و إلا فهي مختلفة النظام لفظا ومعنى و لذا نقلتها كما كانت ، ولعل اما ان يكون الا باخراجه الى الحل او يكون هديا ليس للاول دليل يعتد به ؛ و الثاني حصل المقصود .

(٢) و كان في الاصول ' من الهدى ' و الصواب ' في الهدى ' .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الاصول .

(٤) اى من الشراء من اهل مكة و اخراجه الى الحل ثم سوقه الى الحرم فانه نقي

التوقيف رأسا - تدبر .

## كتاب الحجّة ( الذى يواقع اهله قبل ان يطوف طواف الزيارة ) ج - ٢

فيه آثار كثيرة .

اخبرنا محمد قال اخبرنا اسرائيل بن يونس<sup>١</sup> قال حدثنا منصور بن المعتمر عن ابراهيم عن الأسود انه ارسل معبدا<sup>٢</sup> غلامه الى عائشة رضى الله عنها ان معنا هديا<sup>٣</sup> لا نستطيع ان نعرف به كله فقالت : عرف ما شئت و اترك ما شئت .

(١) و اسرائيل بن يونس من رجال السنة، ثقة صدوق صالح، لا بأس به - كما في كتب الرجال . و ابن حزم صاح بتضييقه في المحلى كما عرفت قبيله و رد احاديث من حديثه اذا جاءت مخالفة لهواه ثم يقول : لا يسمع دون قوله صلى الله عليه و سلم . و في اى حديث جاء ان اسرائيل ضعيف - انظر تجاسره و تهاوره في مقابلة ائمة النقد و الرجال ان اسرائيل و يونس بن يونس و ثورا ضعفاء ، و ما يقول هو فهو وحي من الله تعالى - قال الحافظ في ج ١ ص ٢٦٣ من التهذيب . و أطلق ابن حزم ضعف اسرائيل و رد به احاديث من حديثه فما صنع شيئا - انتهى . اى بش صنيعه هذا و ان شئت ما قال ائمة الدين في حق ابن حزم فليك بالاشفاق على احكام الطلاق للعلامة الاستاذ الكوثري من ص ٤٧ الى ص ٦١ حتى حصص لك الحق و استبان ، و ثور مختلف فيه .

(٢) هكذا في جميع النسخ « معبد » و انظر من هو و لم اجده في باب سعد و سعيد و معبد و معمر و غيرها من الاسماء المشبهة من التهذيب و الميزان و اللسان و التعجيل .

و الاثر رواه سعيد بن منصور في سننه كما في المحلى ج ٧ ص ١٦٧ : ثنا عيسى بن يونس عن الأعمش عن ابراهيم قال : دعا الاسود مولى له فأمره ان يخبرني ما قالت له عائشة فقال : سألت عائشة ام المؤمنين ، فقلت : اعرف بالهدى ، فقالت : لا عليك ان لا تعرف به - انتهى . فقيه له « مولى » و لم يصرح باسمه . و رواه الديهقي في ج ٥ ص ٢٣٦ من سننه عن شعبة عن منصور بن المعتمر به بلفظ : ارسل الاسود غلاما له الى عائشة فسألها عن بدن بحث بها معه ليقف بها بعرفات ، فقالت : ما شئتم ان تشتم فافعلوا و ان شئتم فلا تفعلوا - انتهى . و يخالفه ما رواه الديهقي من طريق ابن وهب ، انا سليمان يعنى =

كتاب الحج ( الرجل يحلف بالمشي إلى بيت الله فيمينه ) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال أخبرنا سليمان الشيباني<sup>١</sup>  
عن عبد الرحمن الأسود بن يزيد أن أباه حج وهو معه وأهدى هديا فدخل  
على عائشة رضي الله عنها ثم خرج من عندها وترك الهدى بمنى وذهب إلى  
عرفات فقضى حجه<sup>٢</sup> .

### باب الرجل يحلف بالمشي إلى بيت الله فيمينه

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في الرجل والمرأة يحلف أحدهما بالمشي  
إلى بيت الله الحرام فيحنت ويعجز حتى لا يقدر أن يمشي: أنه يركب  
ويهدى هديا وشاة تجزيه . وقال أهل المدينة: يركب ويهدى بدنة أو بقرة<sup>٣</sup>

= ابن بلال عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد وعمر بن عبد الرحمن عن عائشة  
زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت: لا هدى إلا ما قلدوا وأشعر ووقف به رفقة -  
اه . إلا أن يعمل هذا على التدب وذاك على الجواز - تدبر .

(١) هو أبو إسحاق الشيباني، قد مضى من قبل .

(٢) وكان في الأصول «فقضى حجة وعرفات» وهو خطأ . وفي الباب عن ابن  
عباس رواه سعيد بن منصور نا عيسى بن يونس نا رباح بن أبي معروف عن عطاه  
عن ابن عباس قال: إن شئت فعرف الهدى وإن شئت فلا تعرف به، إنما أحدث  
الناس السياق مخافة السراق . وعن عطاه وطاوس: لا يضرك أن لا تعرف به - اه .  
(٣) زاد في موطأ مالك: أو شاة إن لم يجد إلا هي - اه . قال الزرقاني: فإن وجد  
غيرها لم تجزه، وفي الواضحة: تجزيه - اه . فلي هذا لا اختلاف بيننا وبين الإمام  
مالك رحمه الله تعالى . قال الإمام محمد في ص ٣٢٦ من الموطأ باب من جعل على نفسه  
المشي وعجز: أخبرنا مالك عن عروة بن أذينة أنه قال: خرجت مع جدة لي عليها  
مشى إلى بيت الله حتى إذا كنا ببعض الطريق عجزت فأرسلت مولى لها إلى عبد الله  
ابن عمر ليسأله وخرجت مع المولى فسأله فقال عبد الله بن عمر: مرها فتركب =

كتاب الحجّة ( الرجل يحلف بالمشى الى بيت الله فيمينه ) ج - ٢

قال محمد: وقد روى أبو حنيفة رضي الله عنه<sup>١</sup> عن علي بن أبي طالب

== ثم لثم من حيث عجزت . قال محمد: قد قال هذا قوم و احب اليّنا من هذا

القول ما روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: أخبرنا شعبة بن الحجاج عن الحكم

ابن عتيبة عن ابراهيم النخعي عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه انه قال: من نذر

ان يمشي ماشيا ثم عجز فليركب و ليحج و لينحر بدنة - و جاء عنه في حديث آخر:

و يهدي هديا ؛ فهذا تأخذ، يكون الهدى مكان المشى، و هو قول أبي حنيفة و العامة

من قهاتنا . أخبرنا مالك أخبرنا يحيى بن سعيد قال: كان علي مشى فأصابني خاصرة

فركبت حتى اتيت مكة فسألت عطاء بن أبي رباح و غيره فقالوا: عليك هدى ؛ فلما

قدمت المدينة سألت فأمروني ان امشي من حيث عجزت مرة اخرى فشيت . قال محمد

و بقول عطاء تأخذ ، يركب و عليه هدى لركوبه و ليس عليه ان يعود - انتهى .

و أثر على رواه عبد الرزاق في مصنفه - كما في ج ٣ ص ٣٠٥ من نصب الراية: أخبرنا

عبد الله عن شعبة - بمثل ما في الموطأ إلا أنه فيه: و يهدي جزورا - اهـ . و رواه البيهقي

في المعرفة من طريق الشافعي عن ابن علية عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن

عن علي في الرجل يحلف عليه المشى قال: يمشي ، فان عجز ركب و أهدي بدنة .

و أخرج عبد الرزاق نحوه عن ابن عمر و ابن عباس و قتادة و الحسن - انتهى .

و توضيح المسألة رواية و دراية في ج ٤ ص ١٣٠ باب النذر من المبسوط للرخسي

و البدائع . و أثر على ذكره ابن حزم ايضا في المحلى .

(١) لعله يشير الى ما رواه ابو حنيفة عن يحيى بن عبيد الله بن موهب التيمي القرشي

الكوفي عن أبي هريرة: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ماشيا في جنح الليل

يسير فرأى خيالا فأمر عليا ان تبيته ففعل فاذا امرأة عريانة فقال: ما انت ؟ قالت:

اني نذرت ان احج عريانة ماشية ناقضة شعري و انا امكك بالنهار و أسير بالليل

و اتكسب الطريق ؛ فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال: ارجع اليها =

كتاب الحجّة ( الرجل يحلف بالمشى الى بيت الله فيحنت في يمينه ) ج - ٢

رضى الله عنه أنه قال : يركب و يهذى شاة<sup>١</sup> .

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة رضى الله عنه قال : لو أن رجلا حلف بالمشى

== وأمرها أن تركب و تلبس و تهريق دما - اه . أخرجه الحافظ طلحة و القاضى الأشنانى و ابن خضرو فى مسانيدهم - كما فى ج ١ ص ٥٢٣ من جامع المسانيد ؛ و الا فليس فى الموطأ و لا فى كتاب الآثار بالاستناد إلى على موفوقا عليه باللفظ المذكور الا ما ذكره بغير سند فى الكتاب و كتاب الآثار ، و الأصل فيه حديث عقبة بن عامر رواه ابو يعلى الموصلى فى مسنده كما فى نصب الراية : حدثنا زهير ثنا احمد بن عبد الوارث ثنا قتادة عن عكرمة عن ابن عباس ان اخت عقبة بن عامر نذرت ان تمشى ماشية فسأل النبي صلى الله عليه و سلم فقال : ان الله عز و جل غنى عن نذر اخلك ، لتركب و لتهد بدنة - انتهى . و حديث عقبة بن عامر رواه الشيخان و أصحاب السنن و أحمد و الطبرانى و ابن حبان و البيهقى و غيرهم بالفاظ مختلفة - راجع ج ٤ ص ٦٧ من فتح البارى و عمدة القارى ففهم شفاء للناس . و ذكر الطحاوى : ان عليه الهذى لترك المشى و الكفارة للحنث - كما فى المختصر من المختصر و شرح معانى الآثار .

(١) اى مع كفارة الحنث . و رواه الحاكم فى ج ٤ ص ٣٠٥ من المستدرک عن كثير ابن شظير عن الحسن عن عمران بن حصين قال : ما خطبنا رسول الله صلى الله عليه و سلم خطبة الا امرنا بالصدقة و نهانا عن المثلة ، و قال : ان المثلة ان يندر الرجل ان يمشى ماشيا فن نذر ان يمشى ماشيا فليهد هديا و ليركب - اه ، و قال : حديث صحيح الاسناد و لم يخرجاه ؛ و صححه الذهبي فى مختصره . و قال الهيثمى فى مجمع الزوائد ج ٤ ص ١٨٩ رواه ابو داود باختصار و رواه احمد و البزار بنحوه و الطبرانى فى الكبير و رجال احمد رجال الصحيح ؛ و لفظ الطبرانى : ان النبي صلى الله عليه و سلم نهى عن المثلة ، و يقول : ان المثلة ان يحلف الرجل ان يمشى مقرونا او ماشيا ، و من حلف على شىء من ذلك فليكفر عن يمينه ثم ليركب - انتهى . ثبت بذلك الهذى و الكفارة ==

كتاب الحجة ( الرجل يحلف بالمشى الى بيت الله فيحنت في يمينه ) ج - ٢

إلى بيت الله وهو يقدر على المشى ' فان شاء ' مشى وإن شاء ركب

= وفي ص ٢٥٨ من شرح الباب: اذا قال: على المشى الى بيت الله او الكعبة او مكة او زيارة البيت او علقه بشرط او لا بل حلف مشيا بحجة او عمرة وهو في الكعبة - اى في مكة وما حولها من الحرم - او لا - اى او في غيرها من ارض الحل او من الآفاق، او قال: على احرام فعليه حجة او عمرة ماشيا، والبيان اليه - اى تعيين احدهما؛ ولو قال: على المشى الى بيت الله ثلاثين سنة عليه ثلاثون حجة او عمرة - هكذا ذكره في المنتقى عن محمد . هذا على الحج، وان قال ثلاثين مرة ان شاء اعتمر - انتهى . و ساقى غير ذلك ايضا، وفيه فروع من الباب فراجع .

(١) كذا في الأصل، وفي الهندية «الهدى» وهو خطأ لأنه لا معنى الهدى هاهنا .

(٢) يعنى له الخيار في ذلك . قال في شرح الباب: وفي الأصل خير بين الركوب والمشى لكن في الجامع الصغير اشار الى وجوب المشى وهو الظاهر والصحيح، وحملوا رواية الأصل على من شق عليه المشى . وفي شرح الجامع: قال الشيخ الامام ابو جعفر الهندوانى: انما يطلق له الركوب اذا كانت المسافة بعيدة بحيث لا يبلغ الا بمشقة عظيمة واما اذا كانت المسافة قريبة فلا يجوز له الركوب اصلا - اهـ . قلت: قال الامام محمد في باب الرجل يحلف بالمشى الى بيت الله ص ٣٢٥ من الموطأ بعد اخراج اثر عبد الله بن ابي بكر عن عمته انها حدثت عن جدته - النخ . و اثر عبد الله بن ابي حنيفة قال: قلت لرجل وانا حديث السن - النخ . قال محمد: و بهذا تأخذ، من جعل على المشى الى بيت الله لزمه المشى ان جعله نذرا او غير نذر، وهو قول ابي حنيفة والامة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى - اهـ . فالمشى لازم و بتركه يحجب الهدى ويحتمل يجب كفارة الحلف . وقال الامام محمد في كتاب الآثار ص ١٢٩ باب من جعل على نفسه المشى: محمد قال أخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال فيمن جعل على نفسه المشى فمشى بعضا وركب بعضا قال: يعود فيمشى ما ركب؛ قال محمد: و لست تأخذ بهذا ولكننا تأخذ =

## كتاب الحجّة ( الرجل يحلف بالمشى الى بيت الله فيمينه ) ج - ٢

== بقول علي بن ابي طالب رضي الله عنه ، اذا ركب اهدى هدبا و شاة تجزيه يذبجها و تصدق بها و لا يأكل منها شيئا ، و يعتز عمره او يحج حجة و لا شيء عليه غير ذلك ، و هو قول ابي حنيفة - انتهى . و فيه رد علي من يقول ان مذهب الاحناف كله مبنى على اقوال ابراهيم النخعي او هو مأخوذ منه ، فكم من مسائل خالف فيها ابو حنيفة و محمد رحمهما الله تعالى ! و هذا لا يخفى على من طالع كتاب الآثار و كتاب الحجّة و الموطأ ، و انى بصدد جمع اقوال و مسائل اختلف فيها ابو حنيفة و ابراهيم النخعي او محمد و ابراهيم النخعي ، مثل كتاب اختلاف ابي حنيفة و ابن ابي ليلى للامام ابي يوسف رحمهم الله تعالى على انه لا عيب فيه . و هذا مالك يقول : عليه العمل في بلدنا - او : على هذا وجدت اهل بلدنا . و هذا الشافعي يقول : على هذا وجدت اهل الحجاز - او اهل مكة ، او اهل مصر . و الاتفاق في الاجتهاد او القياس غير معيب ، و الاخذ بقوله لمطابقته النصوص ليس محل الطعن و اللوم . هذا و خط ابن حزم في ج ٧ ص ٢٦٣ الى ص ٣٦٦ من المحلى في مثل هذه المسألة و لم ينظر الى طرق حديث اخت عقبة فيه بيان ضعفها و عدم استطاعتها على المشى . و في ج ٢ ص ٣٩٩ من التلخيص : حديث أن اخت عقبة نذرت ان تحج ماشية فقتل النبي صلى الله عليه وسلم فقيل انها لا تطيق ذلك فقال : فتركب و تهدى هدبا ؟ و في رواية ابي داود من حديث عكرمة عن ابن عباس : ان اخت عقبة ابن عامر نذرت ان تمشى الى البيت فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تركب و تهدى هدبا ، و اسناده صحيح ، و هو متفق عليه من حديث عقبة بن عامر بالنظر : نذرت اختي ان تمشى الى بيت الله و امرتني ان استفتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : تمش و لتركب - اهـ . و راجع ص ١٦٧ من المعاصر في باب النذر ذكره مع توجه آخر ، و سكوت من سكت ليس بحجة على من ذكر . و حديث كريب عن ابن عباس اخرجه الحاكم في المستدرک و قال : صحيح على شرط مسلم ، و سماع الحسن من عمران بن حصين صحيح ؟ و اخرجه ابو داود =

كتاب الحجّة ( الرجل يحلف بالمشى الى بيت الله فيحنت في يمينه ) ج - ٢

وأهدى هديا .

وأخبرنا محمد عن عمر بن ذر الهمداني قال : سألت مجاهدا عن الرجل والمرأة يجعل عليه المشى إلى بيت الله ؟ قال : يمشى ما أطاق ويركب إذا عجز ، ويدخل ماشيا إلى بيت الله ، ويهدي لركوبه هديا ' .

== من الطريقين وسندهما على شرط الصحيح ، وراجع لذلك باب الرجل يوجب على نفسه المشى الى بيت الله من شرح معاني الآثار للحافظ الطحاوي من ج ٢ ص ٧٤ الى ص ٧٦ ، وفيه في شرح حديث اخت عقبة : بل تأمر هذا الذي نذر أن يحج ماشيا ان يركب ويكفر يمينه ان كان اراد يميناً وتأمره مع هذا بالهدى - اهـ . ثم ذكر حديث عكرمة عن ابن عباس واستدل به على ما قال بقوله : ففي هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم امرها بالهدى لمكان ركوبها فتصح هذه الآثار كلها يوجب ان يكون حكم من نذر ان يحج ماشيا ان يركب ان احب ذلك ويهدي هديا لتركه المشى ويكفر عن يمينه لحنته فيها ، وبهذا كان ابو حنيفة و ابو يوسف ومحمد يقولون - اهـ . (١) وفي شرح اللباب : ثم اختلفوا في محل ابتداء المشى لأن محمدا لم يذكره قبيلا : يتبدئ من الميقات ، وقيل : من حيث احرم - وعليه الامام غفر الاسلام في العتابي وغيرها ، وقيل كما قال المصنف . و محل ابتداء المشى من بينة سواء احرم منه او لا - وعليه شمس الأئمة السرخسي وصاحب الهداية ، وصححه قاضي خان والنيلبي وابن الهمام لأنه المراد عرفا ، ويؤيده ما روى عن ابي حنيفة : ان بغداديا قال : ان كنت فلانا فعلى ان احج ماشيا ، فلقية بالكوفة فعليه ان يحج يمشى من بغداد ، واما لو احرم من بينة فالاتفاق على انه يمشى من بينة ، ولو ركب في كل الطريق او اكثره بعذر او بلا عذر فعليه دم - اى لأنه ترك واجبا يخرج عن العهدة ، وان ركب في الأقل اى في اقل الطريق وكذا في المساواة تصدق بقدره من قيمة الشاة - انتهى .

باب



### باب الذى يقتل الصيد فيحكم عليه جزاؤه

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة فى الذى يحكم عليه بالهدى فى الصيد يقتله أو يبيع عليه الهدى فى غير ذلك<sup>١</sup> : ان هديه لا يكون إلا بمكة لأن الله تبارك و تعالى قال هديا بالغ الكعبة<sup>٢</sup> ، فأما ما عدل به الهدى من الصيام أو الصدقة فان ذلك يكون بغير مكة حيث أحب صاحبه أن يفعله فعل<sup>٣</sup> .  
و قال أهل المدينة كذلك بقول أبى حنيفة ، وهو قول محمد .

### باب ما يؤكل من الهدى وما لا يؤكل

أخبرنا محمد عن أبى حنيفة قال : لا يؤكل شيء من الهدى إلا هديين :

(١) أى غير الصيد . قال الزرقانى فى شرح الموطأ : كتمتع و قران - أى كهدى تمتع و قران .

(٢) ليس المراد نفس الكعبة للاجماع على انه لا يجوز ذبح ولا نحر فيها ولا فى المسجد - زرقانى . وفى شرح اللباب ص ١٣٨ و يختص (أى جواز ذبحه) بالمكان وهو الحرم فلا يجوز ذبحه فى غيره أصلا ، و اما المكان المستوفى بالمسوط : ان السنة فى الهدايا أيام النحر منى ، و فى غير أيام النحر فمكة هى الأولى - انتهى .  
و الظاهر ان المروة افضل مواضع مكة لهذا المعنى (و الزمان) ، أى يختص جواز ذبحه بالزمان أيضا و هو أيام النحر ، حتى لو ذبح قبلها لم يحز (و يجوز ذبحه بعد أيام النحر و التشرىق) قال ابن الهمام : و المراد بالاختصاص معنى بأيام النحر من حيث الوجوب على قول أبى حنيفة ، و الا لو ذبح بعدها اجزاه الا انه تارك للواجب ، و قبله لا يحزى بالاجماع ، و على قولها فى القبلة كذلك ، و كونه فيها هو السنة عندهما - اه . هذا فى القران ، و على ذبح جميع الدماء فى الحرم اتفاق سوى الهدى الذى عطل فى الطريق .  
(٣) قال الزرقانى : لانه لا تنفع فى الصيام لأهل مكة و لا أهل الحرم ، و على هذا اتفاق العلماء و اختلفوا فى الصدقة - اه .

هدى المتعة<sup>١</sup> أو التطوع إذا بلغ محله . وقال أهل المدينة : يؤكل الهدى كله إلا هديين : هدى جزاء الصيد وهدى الفدية<sup>٢</sup> ، لأنها عدلا بالصدقة . قال محمد : رجل أصاب أهله فوجب عليه الهدى كيف يؤكل من

(١) كذا في الأصل ، وفي الهدية « التمتع » ، وفي حكمة القرآن لأنه دم شكر وكل دم وجب شكرا فلصاحبه ان يأكل منه ويؤكل الأغنياء والفقراء ، وكل هدى وجب جبرا لنقصانه لا يأكل منه غير الفقراء .

(٢) أي فدية الأذى . والمسألة في ج ١ ص ٣٠٦ من المدونة الكبرى . قال الزرقاني في ج ٢ ص ٢٢٧ من شرحه في باب العمل في الهدى إذا عطب أو ضل فإن بلغه محله لم يأكل من جزاء وفدية ونذر مساكين ، وأكل بما سوى ذلك على مشهور المذهب ، وبه قال قهسب الأمصار وجماعة من السلف . ثم قال مالك أنه سمع أهل العلم يقولون : لا يأكل صاحب الهدى من الجزاء للصيد والنسك وهو ما كان لالقاء نفث أو رفاية بمنعها الأحرام ؛ والمعروف عن مالك جواز أكل من وجب عليه دم لنقص في حج أو عمرة مطلقا منه حتى هدى الفساد عن المشهور ، وإنما يمنع من الأكل من الثلاثة السابقة - انتهى . وقال الإمام محمد في باب من عطب هديه في الطريق من آثاره ص ٦٤ : محمد قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن خاله [ وهي عائشة ] كما في ص ١١٢ من آثار أبي يوسف من رقم ٥٢٥ [ عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها سألتها عن الهدى إذا عطب في الطريق كيف يصنع به ؟ قالت : أكله أحب إلى من تركه للسباع ؛ وقال أبو حنيفة : فإن كان واجبا فاصنع به ما أحببت وهلك مكانه ، وإن كان تطوعا فتصدق به على الفقراء ، فإن كان ذلك في مكان لا يوجد فيه الفقراء فانحره وغمس نعله في دمه ثم اضرب صفحته ثم خل بينه وبين الناس يأكلونه ، فإن أكلت منه شيئا فليكن مكان ما أكلت ، وإن شئت صنعت به ما أحببت وعليك مكانه - انتهى . وقال محمد في باب من ساق هديا فعطب =

كتاب الحجة ( ما يؤكل من الهدى وما لا يؤكل ) ج - ٢

= في الطريق لمؤذ بدنة : أخبرنا مالك حدثنا ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه كان يقول : من ساق بدنة تطوعا ثم عطبت فحرمها فليجعل قلاقتها ونعلها في دمها ثم يتركها للناس يأكلونها وليس عليه شيء ، فان هو اكل منها او امر بأكلها فعليه النحر ؛ أخبرنا مالك أخبرنا هشام بن عروة عن ابيه : ان صاحب هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : كيف تصنع بما عطبت من الهدى ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تنحرها والى قلاقتها ونعلها في دمها وتخل بين الناس وبينها يأكلونها . أخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن دينار قال : كنت ارى عمر بن الخطاب يهدى في الحج بدنتين بدنة بدنة ؛ قال : و رأيت في العمرة ينحر بدنة وهى قائمة على حرف دار خالد بن اسيد وكان فيها منزله و قال : لقد رأيت طعن في لبة بدته حتى خرجت سنة الحربة من تحت حنكها . أخبرنا مالك أخبرنا ابو جعفر القارئ انه رأى عبد الله بن عباس بن ابي ربيعة اهدى عاما بدتين احدهما بختية - قال محمد : وهذا ناخذ ، كل هدى تطوع عطبت في الطريق صنع به كما صنع [ اى رسول الله صلى الله عليه وسلم امرا ] وتخل بينه وبين الناس يأكلونه ، ولا يجنبنا ان يأكل منه الا من كان محتاجا اليه - انتهى . وفي شرح الباب ص ٢٦٢ : [ و اذا عطبت ] اى تعيب [ الهدى ] اى الذى سبقه [ في الطريق ] اى قبل وصوله الى محله من الحرم او زمانه المعين له [ فان كان ] اى الهدى [ تطوعا نحره و صبغ قلاقتها بدمها و ضرب بها صفحة سنامها ] و قيل : جانب عنقها ليعلم انها هدى لئلا يأكل منه الفقراء دون الأغنياء [ وليس عليه غيره ] اى اقامة غيره بدله [ ولم يأكل منه هو ولا غيره من الأغنياء ] اى بل تصدق به على الفقراء . وقد قال السروجي : انه لا يتوقف الاباحة على القول [ فان اكل او اطعم غنيا ضمن ] اى تصدق بقيمته على الفقراء [ فان كانت البدنة واجبة عليه ان يقيم غيرها مقامه ] بضم الميم الاول اى بدلها [ و صنع بالاول ماشاء ] اى من بيع وغيره [ وكذا اذا اصابه عيب كثير ] بأن ذهب اكثر =

كتاب الحجّة ( ما يؤكل من الهدى وما لا يؤكل ) ج - ٢

== من تلك الأذن عند أبي حنيفة أو أكثر من النصف عندهما فعليه أن يقيم غيره مقامه - انتهى . قال في الهداية : لأن الأذن يتساوله معلق بشرط بلوغه محله فينبغي أن لا يحل قبل ذلك أصلا إلا أن تصدق على الفقراء أفضل من أن يتركه جزرا للسباع ، وفيه نوع تقرب و التقرب هو المقصود - اه رد المحتار ، وراجع ج ٢ ص ٢٥٨ من الدر المختار مع رد المحتار . و قال الحافظ العيني في ج ٤ ص ٧٣٣ من عمدة القارى : وفي التوضيح : و اختلف اهل العلم في هدى التطوع اذا عطب قبل محله فقالت طائفة : صاحبه ممنوع عن الأكل منه ، روى ذلك عن ابن عباس و هو قول مالك و أبي حنيفة و الشافعى ؛ و رخصت طائفة في الأكل منه ، روى ذلك عن عائشة و ابن عمر رضى الله تعالى عنهم - انتهى . و راجع ص ٤٤٤ من فتح البارى باب و اذ بوأنا لبراهيم مكان البيت - الفخ .

و اذا عرفت مذهب الامام و تفصيله من الآثار فقد علمت ان ما عراه اليه ابن ابى شيبة في مسألة السادس و الثمانين الأكل من الهدى من كتاب الرد و ذكر ان ابا حنيفة قال : يأكل منها اهل الرقعة ، غلط فاحش لا يليق بشان ابن ابى شيبة لم يقل ان عائشة و ابن عمر رضى الله عنهم خالفا للأحاديث فانهما قالا بأكلها ؛ و قال البخارى في باب ما يأكل من البدن و ما يتصدق من صحيحه : و قال عبيد الله اخبرنى نافع عن ابن عمر : لا يؤكل من جزاء الصيد النذر ، و يؤكل مما سوى ذلك - اه . قال الحافظان في شرحهما : وصله ابن ابى شيبة عن ابن عمر عنه بمعناه قال : اذا عطبت البدنة او كسرت اكل منها صاحبها و لم يدلها الا ان يكون نذرا او جزاء صيد ، و رواه الطبري [ و في العمدة : الطبراني ] من طريق القطان عن عبيد الله بلفظ التعليق المذكور - اه . فكان اللازم على ابن ابى شيبة الاعتراض بمخالفة الحديث على ابن عمر رضى الله عنهما ؛ نعوذ بالله منه و حاشاه عن ذلك . و هذا القول احدى الروايتين عن احمد و هو قول مالك و زاد : الا فدية الأذى ، و الرواية الأخرى عن احمد : و لا يؤكل الا من ==

كتاب الحجّة ( ما يؤكل من الهدى و ما لا يؤكل ) ج - ٢

= هدى التطوع و التمتع و القران ؛ و هو قول الخفية بناء على اصلهم ان دم التمتع و القران دم نسك لا دم جبران ؛ قاله الحافظ في الفتح و مثله في العدة فاللازم الاعتراض على احمد و مالك فانه يعلم مذهبا ، و اجازة عائشة رضى الله عنه بذلك ما نقلته من الآثار .

ثم الحديث الاول : حدثنا وكيع عن ابن ابي ليلى عن عطية و عن عبد الكريم عن معاذ بن سعد عن سنان بن سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في هدى التطوع : لا يأكل . فان اكل غرم - ٨٠ - ففيه اولا : ان ابن ابي ليلى هو محمد بن سبي الحفظ و فيه كلام مشهور عندهم ؛ و ثانيا : فيه معاذ بن سعد مجهول - راجع ج ٦ ص ٧٢٢ من لسان الميزان و ج ٣ ص ١٧٨ من الميزان و ج ١٠ و ص ١٩١ من التهذيب ، و في السند عبد الكريم هو الجزري او ابن ابي المخارق ، اثنى ضعيف ، و كلاهما مات في سبع و عشرين و مائة ، و هما يشتركان في اكثر الشيوخ و في المروى عنهما كما في كتب الرجال ؛ و ثالثا : ان رواية سنان بن سلمة عنه صلى الله عليه وسلم رسالة كما في ج ٤ ص ٢٤٢ من التهذيب ، و هو تابعي ليس له حجة يدل عليه حديث ذويب ابي قبيصة اخبره مسلم و ابن ماجه عن سنان بن سلمة عن ابن عباس ان ذويبا الخزازي ابا قبيصة حدثه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث بالبدن معه ثم يقول : ان عطب منها شيء فخشيت عليه . و تا فأنحرهما ثم اغمس نعلها في دمه ثم اضرب به صفحتها و لا تطعمها انت و لا احد من رققتك ، فظهر بهذا ما قلت ، و قتادة عن سنان منقطع فانه لم يدركه و لم يسمع منه شيئا - قاله ابن معين كما في ج ٣ ص ١٦٦ من نصب الراية نقلا من تاريخ ابن ابي خيثمة فانه رواه في ترجمة ذويب من باب الصحابة . و علم من ذلك ايضا ان حديث سنان الذي رواه ابن ابي شيبة ليس مطلقا بل مقيد بما اذا عطب الهدى في الطريق فلا يؤكل منه ، و اما الهدى الذي بلغ محله فهو ليس بداخل في هذا الحكم و الا يعارضه ما اخبره ابن عدى في الكامل عن سالم بن مسلم الخنساب : =

كتاب الحجّة ( ما يؤكل من الهدى وما لا يؤكل ) ج - ٢

= حدثنا ابن أبي ليلى عن عطاء عن أبي الخليل عن أبي قتادة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في بدء التطوع إذا عطبت قبل أن تدخل الحرم فأنحرها و اغمس يدك في دمها واضرب صفحتها و لا تأكل منها فإن أكلت منها غرمتها و اعله بسليم هذا، و اسند عن النسائي و ابن معين انهما قالوا: هو ضعيف و أخرجه الطبراني في معجمه الاوسط عن ابراهيم بن طهمان عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عطاء أبي الخليل عن أبي قتادة قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يكون معه الهدى تطوعا فيعط قبل أن يبلغ قال: ينحرها ثم يقطع نعلها بدمها ثم يضرب به جنبها، ولا يأكل منها فإن أكل منها وجب عليه قضاؤها انتهى. و في اسناد الجميع محمد بن أبي ليلى و هو سفيّ الحفظ، و راجع ترجمة سليم بن مسلم الخشاب المكي ج ٣ ص ١١٣ من لسان الميزان و ج ١ ص ١٢٧ من الميزان ؟ و في ص ٢١٦ من الدراية: اسناده ضعيف - اهـ . و راجع ج ١ ص ٢٣٢ من التلخيص . و رابعا على التسليم و اغماض العين عما في اسناد الحديث و متته فهو عين مذهب الامام أبي حنيفة لا يخالفه كما عرفت . و ابو الخليل عن أبي قتادة مرسل [ و في سنن البيهقي ج ٥ ص ٢٤٤ : قال ابو بكر ابن خزيمة : هذا الحديث مرسل . بين أبي الخليل و بين أبي قتادة رجل ] ، و ابو الخليل هو صالح بن أبي مريم الصنعبي البصري ، مع كونه من رجال السنة قال ابن عبد البر في حقه : لا يحتج به - في ج ٤ ص ٤٠٣ من التهذيب نقلا من التمهيد له . و هذا الكلام معهم كفة بكفة على لسان . يزانهم فانهم اذا اکتالوا على الناس يستوفون و اذا كالوهم او وزنوهم يخسرون ، كما هو ديدنهم في مثل هذه المسائل . و في ج ٤ ص ١٤٥ من المبسوط للامام السرخسي : قال : و اذا عطب الهدى في الطريق نحره صاحبه ، فان كان واجبا فهو لصاحبه يصنع به ما شاء لانه قصد بهذا اسقاط الواجب عن ذمته ، فاذا خرج من ان يكون صالحا لاسقاط الواجب به بقى الواجب في ذمته كما كان ، وهذا ملكه فيصنع به ما شاء ، و ان كان تطوعا نحره و صنع نعله بدمه ثم اضرب به صفحته ، =

كتاب الحجة ( ما يؤكل من الهدى وما لا يؤكل ) ج - ٢

== ولم يأكل منه شيئا بل يتصدق به و ذلك افضل من ان يتركه للسباع ، هكذا نقل عن عائشة رضى الله عنها - اه -

والخبر الثانى : حدثنا حفص عن ليث عن مجاهد عن عمر قال : من اهدى هديا تطوعا فمطب نحره دون الحرم ، ولم يأكل منه ، فان أكل فعليه البدل - اه - فقيه اولاً : ليث بن ابي سليم و هو عندهم مدلس مختلط ، وقد عتق فكيف يعتبر هذه الرواية ؟ و ثانياً : مجاهد لم يسمع من عمر بن الخطاب رضى الله عنه فهو متقطع على اصولهم فلا ينهض حجة على قواعدهم . و ثالثاً : يخالف ما قاله ابو حنيفة على ما اسلفت من مذهبه ، و رفقة ناجية الاسلى و اهله كانوا اغنياء و لذا منعهم عنه ، أو كان المنع سدا للذريعة فان الانسان ربما يظن انه ملكه فيصنع به ما شاء و ان كان غنيا او فقيرا فيدخل فيها لم يرض به الشرع له فان المقصود من النهى ان يجعل عليه علامة يعلم بها انه هدى فيتناول منه الفقراء دون الأغنياء ، و المالك لا يشعر فيظن العاطب ايضا ملكه و لا يعلم انه يتناول باذن من له الحق و الاذن معلق بشرط بلوغه محله . قال الله تعالى : هديا بالغ الكعبة ، فاذا لم يبلغ محله لا يباح له تناول منه و لا ان يطعم غنيا بل يتصدق على الفقراء لانه قصد به التقرب الى الله تعالى فاذا قرب التقرّب بارقة الدم يتعين التقرب اليه بالتصدق و ذلك بالصرف الى الفقراء دون الأغنياء ، فان اعطى منه غنيا ضمن قيمته ، و ذلك المراد بقوله : فعليه البدل ، او : فعليه غرامتها او نحرها ، او : غرم ؛ و : خلى بين الناس و بينه يأكلونه ؛ اريد بهم الفقراء ، و الا لا معنى لهذا القول معتدا به لكون المالك و اهل رفقته و جميع الناس فى ذلك سواسية ، و لذا قالت عائشة رضى الله عنها : لا يترك جزا للسباع ؛ ثم اثر عائشة المذكور يارضه ان كان اثر عمر رضى الله عنه على ظاهره - تدبر -

و حديث ناجية بن جذب الاسلى و حديث ابن عباس رضى الله عنهم عليهما العمل عند اصحابنا - كما فى الهداية و المسوط وغيرهما من كتب الفقه - قال القارى فى المرقاة : ==

كتاب الحجة ( ما يؤكل من الهدى و ما لا يؤكل ) ج - ٢

== وإنما نهى ناجية، و من ذكر عن الأكل لأنهم كانوا أغنياء ( و هو في المبسوط و البدائع ) ، قال شارح الكنز : و لا دلالة لحديث ناجية على المدعى لأنه عليه الصلاة و السلام قال ذلك فيما عبط منها في الطريق . و الكلام فيما إذا بلغ الحرم هل يجوز له الأكل أولا ؟ و قد أوجبنا في هدى التطوع إذا ذبح في الطريق امتناع أكله منه ، و جواز له بل استحبابه إذا بلغ محله - اهـ . و قال الثمني : و ما عبط أي هلك من الهدى أو تعيب بفاحش و هو ما يمنع أجزاء الأضحية كذهاب تلك الأذن أو العين ، ففي الواجب إبدله لأنه في الذمة ، و لا يتأدى بالمعيب و المعيب له لأنه لم يخرج بتعيينه لتلك الجهة من ملكه و قد امتنع صرفه فيها فله صرفه في غيرها ، و في التطوع نحره و صبغ نعله و ضرب صفحته - لحديث ناجية ، و المراد بالنعل : القلادة ، و فائدة ذلك الإعلام أنه هدى فيأكل منه الفقراء دون الأغنياء - اهـ . قوله : و لا أحد من أهل رقتك ، قال الطيبي : سواء كان فقيرا أو غنيا ، و إنما منعوا عن ذلك قطعا لاطمأنهم لئلا ينجرها أحد و يتعلل بالعطب - اهـ . قلت : يخالف هذا العموم قوله صلى الله عليه وسلم « خل بين الناس و بينها يأكلوته » ، و في الناس الغني و الفقير - تبصر . قال المازري : نهاء عن ذلك حامية أن يتساهل فينجره قبل أو أنه ، قال القرطبي : لو لم يمنهم لتمكن أن يادر فينجره قبل أو أنه و هو من المواضع التي وقعت في الشرع ، و حملت مالكا على القول لسد الذرائع ، و هو أصل عظيم لم يظفر به إلا مالك رحمه الله لدقة نظرة - اهـ . قلت : هو كذلك عند أئمتنا ، و أبو حنيفة مقدم عليه ، و فرع على هذا الأصل مسائل كما في كتب الفقه ، و عند مالك نحو ستين مسألة من مسائل أبي حنيفة - كما في ص ٣ من تأنيب الخطيب للإمام المحقق العلامة محمد زاهد الكوثري رحمه الله و رضى عنه رضى الأبرار ، و له « النكت الطاريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة » قد افاد و اجاد فيها و ذب عن الإمام أبي حنيفة ما ألزم به ابن أبي شيبة بدلائل و براهين روية و دراية فله المنة على الأحاف حيث أدى عنهم الدين الواجب عليهم فجاء الله ==



هذا ، هو كفارة لما صنع ؟ إن أكل منه فكيف يكون ما أكل كفارة لما صنع ؟ رأيتم لو قدده <sup>١</sup> وتزوده فكان طعاما [ له ] <sup>٢</sup> في طريقه إلى أهله وأتى به أهله فجعله قوتهم شهرا أكان يحزبه ذلك ، وإنما امتنع أهل العلم أن يجعلوا هدى الجماع عدلا للصدقة لأنهم عظموا الجماع <sup>٣</sup> أن يجعلوا فيه صدقة .

أرأيتم رجلا تطيب في إحرامه بطيب كثير أليس يجب عليه الهدى ؟ أفيحزبه عنه أن يأكل منه ؟ قالوا : نعم . قبل لهم : فان تطيب بشيء يسير لا يجب فيه الهدى ، إنما يجب ..... <sup>٤</sup> إن الكثير منه إنما أعظم <sup>٥</sup> [ من ] أن يجعل فيه صدقة فجعل فيه الهدى تعظيما لذلك ، ولو كان قليلا لكانت

== عنا خير الجزاء ، وقد سبقه إليه الحافظ قاسم بن قطلوبغا الحنفي تلميذ المحقق ابن المهام لكن جوابه مفقود الآن ، وقد اجبت عن كتاب الرد قبل ثلاثين سنة وهو عندى مسودة لم يتيسر لي تديسها ولا حاجة اليه بعد ان ابرز المحقق المذكور جوابه وفيه كفاية لطالب الهداية ، وهو رحمه الله ارسله الى هدية مع تاليفات اخرى له مفيدة في الأبواب .

(١) وكان في الأصول « قدره » والصواب « قدده » بالبدال من القديد ، والقديد لحم مقطع و يلقى عليه الملح و يجفف في الشمس و يزوده ، يقال : قدد اللحم - جمعه قطعا وجففه - ف .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه فزيد ليوضح المعنى .

(٣) و لعل لفظ « من » ساقط من الأصول قبل قوله « أن يجعلوا » .

(٤) ما هنا ياض في الأصول ، و لعل الساقط مثل الآتي « فيه الصدقة » والواو ايضا ليست في الأصول - والعلم عند الله تعالى .

(٥) هكذا في الهندية ، وفي الأصل « عظم » ولا يتبين مغناه الا بتكلف ، و ما بين المربعين من زيادة حرف « من » الجارة في الموضعين فن زيادتي .

فيه الصدقة ؛ أياً أكل [ من ] الصدقة ؟ فإن لم يحزه <sup>١</sup> أن يأكل من الصدقة فالكثير الذى فيه الهدى أخرى أن لا يكون من كفارته <sup>٢</sup> لأن ذلك أعظم [ منه ] <sup>٣</sup> بالهدى ، ولو لا ذلك لجعلت فيه الصدقة كما تجعل فى القليل منه ، مع ما فى ذلك من الآثار الكثيرة المعروفة <sup>٤</sup> .

### باب المحرم يصيب بيض النعام

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة فى بيض النعامة يصيبه <sup>٥</sup> المحرم : قيمتها . وقال أهل المدينة : قيمتها عشر ثمن البدنة فى النعامة لأن النعامة بمنزلة البدنة كما يكون فى جنين المرأة الحرة غرة عبد أو أمة ، [ و ] قيمة الغرة خمسون ديناراً ، وذلك عشر دية أمة <sup>٦</sup> .

قال محمد : كيف يقاس هذا بالجنين ؟ [ فينبغى ] <sup>٧</sup> أن يقاس جميع <sup>٨</sup>

- (١) وفى الأصول « لم يحزه » وهو خطأ .
- (٢) لأنه أكل منه ويجوز الأكل منه عندكم .
- (٣) زيادة « منه » بين المربعين منى ، و لفظ « أعظم » تكرر فى الباب فتأمل فى معناه .
- (٤) كحديث ابن عباس وحديث ناجية الأسلى وحديث ذويب وغيرها التى فيها النهى عن أكل هدى التطوع إذا عطب فى الطريق . وراجع لذلك ج ٣ ص ١٦١ و ص ١٦٥ من نصب الراية فى باب الهدى وعمدة القارئ و فتح البارى و فتح القدير و البدائع وغيرها من كتب القوم وغيرهم .
- (٥) كذا فى الأصول « يصيبه » ثم ما بين المربعين زيادة منى .
- (٦) وفى الأصول « أمة » تصحيف .
- (٧) ما بين المربعين زيادة لأنه لا يصح معناه بدون زيادة « فينبغى » أو كلمة بمعناه .
- (٨) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « جمع » .

البيض [ به ]<sup>١</sup> ! فقول لمن قال ذلك : إن كسر رجل لرجل بيض دجاجة له<sup>٢</sup> فعليه عشر ثمن الدجاجة ،<sup>٣</sup> وإن كسر<sup>٤</sup> بيضة حمامة فعليه عشر ثمن حمامة . وكذا في جميع الطير<sup>٥</sup> ، يكسر الرجل لصاحبه البيض من قبضه فينبغي أن يكون عليه في قولهم عشر ثمن الذي باض<sup>٦</sup> فإن كسر رجل لرجل عشر بيضات من بيض دجاجة واحدة غرم قيمة الدجاجة كلها لصاحبها ! فليس هذا بشيء ، وهذا ينبغي أن يستحي من ذكره .  
وقال محمد : بلغنا<sup>٧</sup> أن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم قالا في بيض النعامة يصيبه<sup>٨</sup> المحرم : إن في ذلك قيمته<sup>٩</sup> .

- (١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .
- (٢) كذا في الأصل ، وكلمة « له » ساقطة من الهندية - ف .
- (٣-٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « وكسر » .
- (٤) كذا في الأصول - أي جنس الطير ، و « الا » الطيور ، « كان » الطير ، أولى .
- (٥) كذا في الأصل ، وفي الهندية « باضه » - ف .
- (٦) قد عرفت مرارا إن بلاغات المؤلف مسندة ، وقد استند ابن أبي شيبة في مصنفه - كما في ج ٣ ص ١٣٥ من نصب الرأية : ثنا وكيع وابن نمير عن الأعمش عن إبراهيم عن عمر قال : قال في بيض النعام : قيمته . ورواه عبد الرزاق أيضا في مصنفه : ثنا اسماعيل بن عبد الله عن الأعمش به . ولعله ما يأتي من طريق إسرائيل عن منصور عن إبراهيم - النخ . وسقط من الكتاب « عن عمر » تدبر . قال الشيخ في الامام : وإبراهيم عن عمر منقطع ، وكذلك أبو عبيدة عن أبيه . وأخرج ابن أبي شيبة نحوه عن مجاهد والشعبي والنخعي وطاوس - انتهى .
- (٧) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « يصيبها » .
- (٨) كذا في الأصول بتذكير الضائر وهو لفظ الحديث .

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة<sup>١</sup> عن خصيف الجزري<sup>٢</sup> عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أنه قال في بيض النعام يصيبه المحرم: إن فيه قيمة<sup>٣</sup>.

(١) وهو في آثار أبي يوسف ص ١٠٥ من رقم ٥٠٢: قال: حدثنا يوسف عن أبيه عن خصيف بن عبد الرحمن به . ولعل قوله « عن أبي حنيفة » سقط من السند لأن طلحة أخرجه من طريق أبي يوسف عن الإمام به ، وكذا الحسن بن زياد ، ومن طريقه ابن خسرو والحارثي ، كلهم أخرجه في مسانيدهم عن الإمام به ، وقد أخرجه الإمام أبو يوسف في كتاب الاختلاف بين أبي حنيفة وابن أبي ليلى أيضا في ص ١٤٢ منه لكن فيه : وذكر عن خصيف الجزري به ؛ وعندى ضمير « ذكر » راجع الى أبي حنيفة لا الى أبي يوسف - رحمهم الله تعالى .

(٢) وكان في الأصول « الحريري » وهو خطأ ، والصواب بالجيم والزاي المدمجة بعدما رآه مهمة ؛ وهو خصيف بن عبد الرحمن الجزري ، أبو عون الحضرمي الحراني الأموي مولاهم ، رأى أنس رضي الله عنه ، من رجال الأربعة ، مختلف فيه ، قال ابن حبان : تركه جماعة من أئمتنا واحتج به آخرون ؛ وكان شيخا صالحا قهها عابدا الا انه كان يخطئ كثيرا فيما يروي ويفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه ، وهو صدوق في روايته الا ان الانصاف فيه قبول ما وافق الثقات في الروايات وترك ما لم يتابع عليه ، وهو من استخبر الله تعالى فيه - كذا في ج ٣ ص ١٤٤ من التهذيب . والآثر رواه ابن أبي شبة في مصنفه : حدثنا ابن فضيل عن خصيف عن أبي عبيدة - به . ورواه عبد الرزاق أيضا : حدثنا أبو خيثمة عن خصيف - به . وهو في ج ٥ ص ٢٠٨ من سنن البيهقي من طريق أبي النضر : ثنا أبو خيثمة ثنا خصيف - به .

(٣) وفي سنن البيهقي : قال : فيه قيمة - او قال : ثمة .

أخبرنا محمد قال أخبرنا عبيد الله بن مُحَرَّر عن معاوية بن قرة أن سائلاً سأل علي بن أبي طالب رضي الله عنه في زمان رسول الله صلى الله عليه

(١) وكان في الأصول « عبد الله ، مكبراً ، والصواب « عبيد الله » مصغراً . وهو عبد الله بن محرز ، كوفي ، من رجال البخاري ، روى عن القاسم بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود وموسى بن انس بن مالك و الشعبي ، وعنه أبو نعيم الفضل ابن دكين ؛ روى البخاري في الأحكام من صحيحه اثراً - كذا في ج ٧ ص ٤٥ من التهذيب . ومحرز علي وزان محمد ومعظم ، من التحريز ؛ وهاهنا عبد الله بن محرز العامري الجزري الحراني - ويقال : الرقي ، قاضي الجزيرة ، من رجال ابن ماجه ، ضعيف - راجع ج ٥ ص ٣٨٩ من التهذيب ؛ ومحرز بمهمات كمعظم ، من التحريز ؛ وفي الأصول آخره زاي معجمة .

(٢) هو ابن اياس المزني ، أبو اياس البصري التابعي ، من رجال السنة ، ثقة ، من عقلاء الرجال ، مات سنة ثلاث عشرة ومائة وهو ابن ست وسبعين سنة ، وولده يوم الجمل . معاوية بن قرة عن علي مرسل - كذا في ج ١٠ ص ٢١٧ من التهذيب .

(٣) الأثر رواه ابن أبي شيبة في مصنفه : حدثنا عبدة عن ابن أبي عروبة عن مطر الوراق عن معاوية بن قرة أن رجلاً أوطأ ببيعه بيض النعام فسأل علياً فقال : عليك لكل بيضة ضراب ناقة - أو : جنين ناقة - الحديث ؛ كما في نصب الراية . ورواه البيهقي في ج ٥ ص ٢٠٧ من سننه من طريق أبي اسامة عن سعيد بن أبي عروبة : ثنا مطر الوراق أن معاوية بن قرة حدثهم عن رجل من الأنصار : أن رجلاً محرماً أوطأ راحلته ادعى نعاماً فانطلق الرجل إلى علي فسأله عن ذلك - الحديث . وبه ظهر أن معاوية رواه عن رجل من الأنصار والسائل غير الأنصاري وكلاهما بهم لم أقف على اسمهما . قلت : « الأدعي » موضع تبيض فيه النعامة وتفرخ ، وهو « أفعل » من « دحى » لأنها تدحوه برجلها أي تبسطه - كذا في مجمع بحار الأنوار ج ١ ص ٣٩٩ - ف .

وآله وسلم عن بيض النعام يصيبه المحرم فأفتاه في ذلك بضراب<sup>١</sup> ناقة فرأى على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ما قال لك علي؟ فأخبره<sup>٢</sup> فقال<sup>٣</sup> النبي صلى الله عليه وآله وسلم: هلم إلى

(١) بضاد معجمة بعدها راء مهملة وفي آخره باء موحدة - كذا في سنن البيهقي ونصب الراية والدراية والمحلى وهو الصواب، ووقع في الأصل «بغراب» وفي الهندية «بقراب» باللفاف وهو تصحيف «بضراب» . وفي سنن البيهقي ج ٥ ص ٢٠٨ و ج ٣ ص ١٢٥ من نصب الراية: عليك لكل بيضة بضراب ناقة أو جنين ناقة . وفي الدراية: بضراب ناقة - كما في الكتاب .

(٢) في سنن البيهقي فانطلق الرجل الى نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره ما قال علي رضي الله عنه؛ ونحوه في نصب الراية والدراية ص ٢٠٩ . وظهر منها ان اثر علي رواه ابن أبي شيبة في مصنفه وقد سبق والبيهقي في سننه - راجع نصب الراية والدراية و سنن البيهقي . وفي ج ٧ ص ٢٣٤ من المحلى: ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن جريح عن عبد الحميد بن جبير اخبرني عكرمة عن ابن عباس قال: قضى علي ابن ابي طالب في بيض النعامة يصيبها المحرم: ترسل الفحل على اهلك فاذا تبين لقاحها سميت عدد ما اصبحت من البيض؛ فقلت: هذا هدى ثم ليس عليك ضمان ما فسد! قال ابن عباس: فعجب معاوية من قضاء علي؛ قال ابن عباس: لم يعجب معاوية من عجب، ما هو الا ما يباع به البيض في السوق يتصدق به - اهـ . وفي سنن البيهقي: فقال نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم: قد قال علي ما تسمع ولكن هلم الى الرخصة عليك في كل بيضة صيام يوم او اطعام مسكين - اهـ . وفي نصب الراية والدراية عن مصنف ابن أبي شيبة: فقال: قد سمعت ما قال وعليك في كل بيضة - الخ .

(٣) لعل قوله «له» بعد قوله «فقال» سقط من الأصول .

الرخصة عليك صيام يوم أو إطعام مسكين . ' قال محمد ' : وهذا فيما نرى <sup>٢</sup>

(١-١) قوله « قال محمد » لم يذكر في الأصول : ولعله كان فيها و سقط من قلم الناسخ فزيد حسب العادة - والله اعلم .

(٢) كان في الأصول « برى » بالفتية و الأصح « نرى » بالتكلم . وفي هذا الباب رد جلي و برهان قوى على ابن حزم في ج ٧ ص ٢٦٧ من المحلى حيث افترى على ابى حنيفة و اصحابه و قال : و بيض النعام و سائر الصيد حلال للحرم و في الحرم و هو قول ابى حنيفة و ابى سليمان و اصحابهما - الخ . ثم قال في ص ٢٣٥ في الحاشية : فخرج قول مالك و ابى حنيفة عن ان يعرف لها قائل من السلف و هم يعظمون ذلك اذا وافق تقليدهم - ص ٧٢٠ . انظر كيف شغب و تهول و افترى و لم يخش عذاب الله بهذه القرية و هو لا يسمع دون قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن يتبع هواه و يتخذها لها و جمهور الصحابة قائلون بالقيمة و به قال مجاهد و عطاء و النخعي و الشعبي و طاؤس و ابو حنيفة و اصحابه و الزهري و الشافعي ، و هو ينكره و يفترى عليهم عمدا او جهلا ، و العجب من المعاني عليه كيف سكنت على الاقراء على ابى حنيفة و اصحابه و هذه كتب الاخاف مشحونة بذلك . و في ج ٤ ص ٩٣ من المبسوط : قال : و في بيض النعام على المحرم القيمة ، و في الكتاب رواه عن عمر و ابن مسعود رضى الله عنهما انها اوجبا في بيض النعام القيمة - اه . و قال قبل ثلاثة اوراق : محرم كسر بيض صيد فعليه قيمته ؛ و قال ابن ابى ليلي : عليه درهم ؛ و مذهبنا مروى عن علي و ابن عباس رضى الله عنهما ، و المعنى فيه و هو ان البيض اصل الصيد فانه معد ليكون صيدا ما لم يفسد فيعطى له حكم الصيد في ايجاب الجزاء على المحرم بافساده ، كما ان الماء في الرحم جعل بمنزلة الولد في حكم العلق و الوصية ، و لانه منيع حدوث الصيدية فيه فيجعل كالمثلث بعد الحدوث بمنزلة المغرور يضمن قيمة الولد لانه منيع حدوث الرق فيه ، فان كان فيه فرخ ميت فعليه قيمة الفرخ حيا ؛ و هذا استحسان ، و في القياس لا يفرم الا قيمة البيضة لانه لم تعلم =

القيمة ولم يقل فى شىء' عشر ثمن الدية كما قال أهل المدينة .  
أخبرنا محمد بن الحسن قال جدنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا  
نصور بن المعتمر عن إبراهيم' فى ييض النعام يصيبه المحرم قال: ثمنه .  
أخبرنا محمد قال أخبرنا قيس بن الربيع عن سمك بن حرب عن عكرمة

= حياة الفرخ قبل كسره ولكنه استحسن فقال: البيض ما لم يفسد فهو معد ليخرج  
منه فرخ حى ، والتمسك بهذا الأصل واجب حتى يظهر خلافه ، ولأن كسر البيضة  
سبب لموت الفرخ اذا حصل قبل اوانه ، فاذا ظهر الموت عقيب هذا السبب يحال به  
عليه - انتهى . وراجع ص ١٩٤ من شرح الباب لعل القارى والدر المختار مع  
رد المختار ج ٢ ص ٢٢٦ و البدائع و كتاب الاختلاف بين ابى حنيفة و ابن ابى لى  
للإمام ابى يوسف و البحر مع حواشى ابن عابدين ، و قد تقدم للإمام ابى حنيفة قوله  
فى ابتداء الباب ، فان كنت تريد معرفة ابن حزم على ما هو فى نفس الأمر فراجع  
ص ١٢ و ص ٦١ من الاشفاق على احكام الطلاق للشيخ الكوثرى .

(١) اى فى شىء من تلك الآثار . او لم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم فى شىء من  
ذلك عشر الثمن - الخ .

(٢) لعل قوله ' عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه سقط هاهنا من السند ، على ما رواه  
ابن ابى شبة فى مصنفه عنه عن عمر - كما فى نصب الراية و الدراية و غيرهما : و قد  
قال الامام محمد قبله : بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه - الخ . فأين البلاغ عنه ؟  
و قد ذكر بلاغ ابن مسعود رضى الله عنه اذا لم يكن هذا - تدبر . ثم عن عمر و على  
و ابن مسعود و ابن عباس - كما فى مصنفى ابن ابى شبة و عبد الرزاق و كتاب الحجّة  
وسنن البيهقى ، كلهم قالوا : ان فى ييض النعام قيمته - كما فى ص ٢٠٩ من الدراية و ج ٣  
ص ١٣٥ من نصب الراية و كذا اخرج ابن ابى شبة نحوه عن مجاهد و الشعبي  
و النخعي و طاوس و قتادة و الزهري : فهذه الكثرة تدل على ان ما روى فى ذلك =



== مرفوعا عن ابى هريرة وكعب بن عجرة ، و اخرجهما الدارقطنى باسناد ضعيف له اصل اصيل يعضد بعضها بعضا ويتنهض بمجموعه الحجّة و هو احسن من قول ابن حزم الذى ليس له سند من القرآن و السنة و ليس له سلف فى ذلك ؛ و من عجائب الدنيا انه ترك فى ذلك الاحاديث المسندة و المرسلة و آثار الصحابة الذين يشد بعضهم بعضا و استبد برأيه السخيف منابذا لها و مخاصما للأئمة و عجز عن إقامة الحجّة على قوله ! و لم يتمكن له الا الصياح و استطالة اللسان على ابى حنيفة و مالك و الثافى بقوله فى آثار الصحابة فهى اقوال كما ترى . و قول ابن عباس اخرجه عبد الرزاق من طريق صحيح عنه كما فى الدراية . و مراسيل ابراهيم صحاح عند المحدثين قبل ابن حزم بقرون ، و الحديث المرسل حجة عند جماعة من المحدثين قبل ابن حزم الأشبلى . و لقد صدق الحافظ قطب الدين الحلبي فى القدح الملقى فى الكلام على بعض احاديث المحلى . هجم جاهل بالرجال ، كما فى الاشفاق . و راجع ص ٤٢ من تعليق النبد للشيخ الكوثرى يظهر به مبلغ تهور ابن حزم فى رد الاحاديث و آثار الصحابة و مناهضته لفقهاء الملة و الدين برأيه السخيف ليس عليه إشارة علم و كذا ص ٥١ و ص ٥٢ منه فانه مفيد جدا يظهر منه مبلغ علمه فى مقابلة الأئمة اساطين الملة و اعمدة الدين ، و لا ادرى ابن قال الله عز و جل فى الكتاب « ان الحديث المرسل لا يكون حجة » ؟ و ابن قال صلى الله عليه وسلم « لا تقبلوا المرسل من احاديثي » ؟ و الضعف يطرق فى الحديث اذا وقع فى سنده مثل ابن حزم من الرواة فى اصل الحديث فى نفس الامر . راجع ص ١٨ و ص ١٩ من النذ ، وهذه الرموز طويلة الذبول نظيرها على غيرها و نعرض عنها كشحا . و المرفوع عن ابى هريرة رواه ابن ماجه ايضا فى سننه : حدثنا محمد بن موسى القطان الواسطى ثنا يزيد بن موهب ثنا مروان بن معاوية الفزاري ثنا على بن عبد العزيز ثنا حسين المعلم عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى يرض النعام يصيبه المحرم : ثمة - اه . و فى ج ٢ ص ١٦٣ من الام : اخبرنى الثقة عن ابى الزناد ==

قال: سأل مروان بن الحكم ابن عباس رضى الله عنهما قال: أ رأيت ما أصبت من الصيد ليس له ند من النعم؟ قال: فيه قيمته يعطاد مسكين أهل مكة. قال محمد: فيرض النعام من الصيد وليس لليض ند من النعم ففيه قيمته. أخبرنا محمد قال أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور عن

عن الأعرج ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في بيضة النعام يصيبها المحرم: قيمتها؛ أخبرنا سعيد بن سالم عن سعيد بن بشير عن قتادة عن عبد الله بن الحصين عن أبي موسى الأشعري انه قال في بيضة النعام يصيبها المحرم: صوم يوم أو اطعام مسكين؛ أخبرنا سعيد بن بشير عن قتادة عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود مثله - اه - . ويرجع هذا كله الى القيمة بأدنى تأمل . وليس فيما بين الآثار تعارض كما زعم ابن حزم بل يرجع بعضها على بعض ويقرب الى المرفوعات، ولم يرد النهي عن اداء القيمة في القرآن و الأحاديث، ولم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اليض ليست بصيد او لم تدخل في حكمه او انه غير محرم على المحرم؛ واني تركت قبولها تورعا لأتريعا، وابن حزم يدعى بذلك فعليه البيان بالبرهان لا محض الفاظه المهولة و الا فقله من ابطال الأباطيل .

(١) رواه عبد الرزاق في مصنفه - كما في نصب الراية: حدثنا سفيان الثوري عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال في يرض النعام يصيبه المحرم: ثمنه اه . قال الحافظ في الدراية: رواه عبد الرزاق من طريق صحيح عنه - اه . وروى ابن أبي شيبة في مصنفه: حدثنا وكيع عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس قال: في كل يرضتين درهم وفي كل بيضة نصف درهم - اه . ورواه البيهقي وقال: وهذا يرجع الى القيمة - اه . وهو في المحلى أيضا . ومثله عن علي بن أبي طالب أيضا - كما في المحلى عن عبد الرزاق عن ابن مجاهد عن ابيه وعن عطاء عنه به .

إبراهيم قال في اليربوع<sup>١</sup> و اليض و كل شيء دون الهدى ثمنه .  
 أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا أشعث<sup>٢</sup> عن عطاء  
 ابن أبي رباح قال: الفرد<sup>٣</sup> يُقتل في الحرم - قال: فيه حكم عدل .  
 أخبرنا خالد بن عبد الله عن داود بن أبي هند عن عامر الشعبي في ييض  
 النعام يصيبها المحرم قال: عليه ثمنه .

(١) قيل هي القارة الكبيرة البرية، وفي التعليق: المعجد: الفار الوحشي . وقال الزرقاني  
 ج ٢ ص ٢٧٠ من شرحه: دويبة نحو القارة لكن ذنبه و اذناه اطول منها و رجلاه  
 اطول من يديه عكس الزرافة ، و الجمع: اليرابيع ، و العامة تقول: جربوع بالجيم -  
 انتهى . و الاثر أخرجه ابن أبي شيبة أيضا في مصنفه - كما عرفت .  
 (٢) الأرجح عندي هو أشعث بن أبي الثمالة سليم بن الأسود المحاربي الكوفي، من رجال  
 الستة، روى عنه الثوري و شعبة و غيرهما . و هو عن في طبقة عطاء كعبد بن جبير  
 و أبي وائل و الأسود بن يزيد و غيرهما ، مات سنة ١٢٥ كما في ج ١ ص ٣٥٥ من  
 التهذيب . او يكون: أشعث بن سوار الكندي ، التجار الكوفي، مولى ثقيف، من  
 رجال مسلم و النسائي و الترمذي و ابن ماجه و الأدب المفرد للبخاري، يروى عن من  
 في طبقة عطاء كالحسن البصري و الشعبي و عكرمة و غيرهما ، و عنه شعبة و الثوري  
 او غيرهما - كما في ج ١ ص ٣٥٢ من التهذيب و ج ١ ص ١٢٢ من ميزان الاعتدال .  
 و هاهنا من اسمه « أشعث » آخرون أيضا: أشعث بن عبد الله بن جابر الحداني البصري  
 الأعمى أبو عبد الله ، عن انس و الحسن البصري و ابن سيرين و غيرهم ، و عنه  
 معمر و شعبة و يحيى القطان و غيرهم ؛ و أشعث بن عبد الرحمن الحراني البصري ، مولى  
 حمران ، يكنى أبا هاني ، عن الحسن و طبقته ، و عنه شعبة و غيره . و آخرون أيضا -  
 راجع التهذيب و الميزان و تاريخ البخاري الكبير .  
 (٣) هكذا في النسخ ، الحيوان المعروف يقال له في الفرس « بوزنه » و « شادي » =

### باب الرجل يخلق رأسه من أذى وهو محرم

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال : من حلق رأسه من أذى وهو محرم بحج أو عمره فعليه أى الكفارات شاء : فدية من صيام أو صدقة أو نسك ، فالصدقة ثلاثة أصع على ستة مساكين كل مسكين نصف صاع ، والصوم ثلاثة أيام ، والنسك شاة . وقال أهل المدينة مثل قول أبي حنيفة .  
وقال محمد : وهذا يدل على خطأ قول أهل المدينة فيما جعلوا من الكفارات فى الطعام فى جزاء الصيد مُدًا مُدًا لكل مسكين ؛ قد جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى الفدية مُدَّين مُدَّين لكل مسكين ، يروى ذلك أهل الكوفة وأهل المدينة جميعا : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر على كعب بن عجرة ورأسه يتهافت

== وفى لسان أهل الهند بندر ، هو من الصيد عندنا فيحرم على المحرم قتله فيجب الجزاء به . وفى شرح الباب ص ١٩١ بعد ذكر الحيوانات المحرم صيدها : ثم اعلم ان فى الفل والقرد والخنزير خلافا أيضا فى المحيط : ان قتل خنزيرا او قردا يجب القيمة ، خلافا لهما - انتهى . وفى المبسوط للرخسى ج ٤ ص ٩٢ : والخنزير والقرد يجب الجزاء بقتلهما على المحرم فى قول ابن يوسف رحمه الله ، وقال زفر رحمه الله : لا يجب - اه . والجزاء ما يجعله عدلان قيمة للصيد ، وقيل : الواحد يكفى ، فالجزاء هو القيمة للصيد : والعدل من له معرفة وبصارة بقيمة الصيد - كما فى البحر : راجع ج ٢ ص ٢٢٠ من رد المحتار . و أثر عطاء بشير الى اكتفاء عدل واحد فى باب الجزاء - تدبر .  
(١١) نسيأتى الحديث فى الباب باسناده .

(٢) هو الأنصارى المدنى ، ابو محمد او ابو عبد الله - وقيل : ابو اسحاق ، من بنى سالم ابن عوف . او من بنى سالم ابن بلى ، حليف الخزرج ، وقيل فى نسبه غير ذلك ؛ روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر و بلال ، من رجال ثمانية ، وعنه الصحابة ==

أخبرنا

كتاب الحجّة ( الرجل يخلق رأسه من أذى وهو محرم ) ج - ٢

قلنا<sup>١</sup> فقال: أيؤذيكم هوام رأسك؟ قال: نعم؛ قال: فاحلق؛ فنزلت<sup>٢</sup> «فن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك» فدعاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: الصيام ثلاثة أيام، والصدقة ثلاثة أصع على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع، والنسك شاة . أخبرنا محمد قال أخبرنا سيف بن سليمان المكي<sup>٣</sup> قال سمعت مجاهداً

، و التابعون ، مات ستة احدى او ثنتين و خمسين و هو ابن خمس او سبع و سبعين سنة - كذا في ج ٨ ص ٤٣٦ من التهذيب .

(١) بضم القاف و تشديد الميم ، و احذته : قملة ؛ او بالفتح و السكون ، دويبة صغيرة تولد من العرق و الوسخ و العقوة في الرأس و الثياب .

(٢) قوله «فنزلت» كذا في الاصل ، و في المندية «فنزل» . و في صحيح البخارى «قال: في نزلت هذه الآية» . قال الامام محمد في باب كفارة الأذى من الموطأ ص ٢٣١ : أخبرنا مالك حدثنا عبد الكريم الجزرى عن مجاهد عن عبد الرحمن بن ابى لى عن كعب بن عجرة انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرماً فاذاه القمل في رأسه فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخلق رأسه و قال : صم ثلاثة ايام او اطعم ستة مساكين مدين مدين او انسك شاة أى ذلك فعلت اجزى عنك ؛ قال محمد : و بهذا نأخذ و هو قول ابى حنيفة رحمه الله و العامة - انتهى .

(٣) و يقال له : ابن ابى سليمان المخزومى مولاهم ، او سليمان المكي ، من رجال البخارى و مسلم و ابى داود و النسائى و ابن ماجه ، ثقة صدوق ثبت ، كثير الحديث ، روى عن مجاهد و قيس المكي و ابى امية البضرى و غيرهم ، و عنه الثورى و يحيى القطان و ابن المبارك و وكيع و غيرهم ، مات سنة ١٥٥ او سنة ١٥٦ ، و كان يسكن في آخر عمره البصرة - كذا في ج ٤ ص ٢٩٤ من التهذيب .

كتاب الحجّة ( الرجل يخلق رأسه من أذى وهو محرم ) ج - ٢ .

يقول سمعت [ عبد الرحمن بن أبي ليلى أن ]<sup>١</sup> كعب بن عجرة رضى الله عنه يقول ذلك .

أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا عبد الكريم الجزرى عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة رضى الله عنه أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم محرماً<sup>٢</sup> فأذاه القمل في

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، وزيد من صحيح البخارى ج ١ ص ٢٤٤ : حدثنا ابو نعيم ثنا سيف عن مجاهد سمعت عبد الرحمن بن أبي ليلى ان كعب بن عجرة حدثه . الحديث . و مجاهد عن كعب بن عجرة مرسل - كما في ج ١٠ ص ٤٤ من التهذيب . ويدل على السقوط ما بعده من طريق مالك . و رواه في الموطأ من طريقه - كما تقدم . و لفظ البخارى من طريق أبي نعيم عن سيف قال : وقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية و رأسى يتهافت فلا فقال : أ يؤذيك هوامك ؟ قلت نعم ؛ قال : فاحلق رأسك - او : احلق ؛ قال : في نزلت هذه الآية « فن كان منكم مريضاً او به اذى من رأسه » الى آخرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم : صم ثلاثة ايام او تصدق بفريق بين ستة او انسك بما تيسر - انتهى . و في طريق مالك عن حميد عن مجاهد به عند البخارى : و هم ثلاثة ايام او اطعام ستة مساكين او النسك بشاة - اه . و طريق اخرى عنده عن عبد الله بن معقل عن كعب بن عجرة : او اطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع - اه . و حديث كعب بن عجرة اخرج الأئمة الستة في كتبهم وغيرهم من طرق مختلفة و الفاظ متنوعة راجع لذلك ج ٣ ص ١٢٤ من نصب الراية من باب الجنائيات و ج ٥ ص ٤٩ من عمده القارى الى ص ٥٦ منها و ج ٤ ص ١٠ من فتح البارى الى ص ١٧ منه . و في الحديث مباحث و مذاهب ، و اختلاف الفقهاء في مواضع منه قد ذكروها في شروح الحديث ، و تفصيلها في كتب الفقه .

(٢) زاد في رواية : و هو بالحديبية قبل ان يدخل مكة و هو محرم و هو يوقد =

كتاب الحجة ( الرجل يخلق رأسه من أذى وهو محرم ) ج - ٢

رأسه فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخلق رأسه وقال: هم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين مدين مدين أو انسك شاة، أى ذلك

== تحت قدره و القمل يتهافت على وجهه - اه . و الحديث رواه الامام محمد في الموطأ كما سبق . و عندنا نصف صاع من طعام أى قمح و حنطة لكل مسكين ؛ قال الشافى ناقلاً عن القهستانى : و الطعام البر بطريق الغلة - اه . و قد وقع عند احمد عن بهز عن شعبة : نصف صاع طعام : و عن بشر بن عمر عن شعبة : نصف صاع حنطة - كما فى عمدة القارى و فتح البارى . و قال فى بداية المجتهد : فقال مالك و الشافى و ابو حنيفة و اصحابهم : الاطعام فى ذلك مدان بمد النبى صلى الله عليه وسلم لكل مسكين ، و روى عن الثورى انه قال : من البر نصف صاع و من التمر و الزبيب و الشعير صاع ، و روى ايضا عن ابى حنيفة مثله و هو اصله فى الكفارات - اه . قال ابن عبد البر : و عن احمد رواية تضاهى قولهم - اه . و فى ج ٥ ص ٥٢ من عمدة القارى فيما يستفاد من الحديث : و منها ان الاطعام لستة مساكين و لا يجرى اقل من ستة و هو قول الجمهور ، و حكى عن ابى حنيفة انه يجوز ان يدفع الى مسكين واحد ، و الواجب فى الاطعام لكل مسكين نصف صاع من أى شىء كان المخرج فى الكفارة فحاً او شعيراً او تمرّاً او زبداً ، و هو قول مالك و الشافى و اسحاق و ابى ثور و داود ، و حكى عن الثورى و ابى حنيفة تخصيص ذلك بالقنص و ان الواجب من الشعير و التمر صاع ، و حكى ابن عبد البر عن ابى حنيفة و اصحابه كقول مالك و الشافى ، و عند احمد فى رواية ان الواجب فى الاطعام لكل مسكين مد من قمح او مدان من تمر او شعير - انتهى . و الامام محمد رحمه الله لم يقده بل اطلقه اشارة الى عدم التخصيص ، و كذا قول الامام ابى حنيفة فى الباب صريح فى عدم التخصيص بشىء من البر و التمر و الشعير و الزبيب ، و كل ذلك وقع فى حديث كعب بن عجرة فى طريقه المختلفة - كما لا يخفى .

فعلت أجزى عنك .

أخبرنا محمد بن أنى حنيفة قال : الصدقة في ذلك حيث أحب ،  
و النسك لا يكون إلا بمكة . و قال أهل المدينة : النسك و الصيام و الصدقة  
إن شاء بمكة و إن شاء بغيرها من البلاد . و قال محمد : وكيف يكون النسك  
بغير مكة . وإنما النسك من الحج ؟ ألا ترى أنه يقال « مناسك الحج » و « نسك  
الحج » ، وإنما هذا هدى و جب في نسك من نسك الحج ، و الكفارة من  
نسك الحج . و لا يجوز أن يذبح ذلك النسك إلا في الحرم حيث يذبح  
الهدايا ، تلي تجب كفارات لما أصيب في الحج و العمرة .

(١) أي احكام الحج ومسائله، و النسك ما يتعد الى الله تعالى في الحج لاسيما ما يتعلق  
بالهدايا و غيرها من التقربات و القربات، و الاضافة الى الحج تنبئ ذلك و هي اعدل  
شاهد على ذلك، و لما ظاير في كتب الفقه كصدقة الفطر . قال الحافظ العيني - ج ٥  
ص ٥٢ من العمدة : و قد اتفق العلماء في الصوم ان له ان يفعله حيث شاء لا يختص  
ذلك بمكة او بالحرم، واما النسك و الاطعام فجوزهما مالك ايضا كالصوم، وخصص  
الشافعي ذلك بمكة او بالحرم، و اختلف فيه قول أبي حنيفة فقال مرة : يختص بذلك  
الدم دون الاطعام، و قال مرة : يختصان جميعا بذلك ؛ و قال هشيم : اخبرنا ليث عن  
طاوس انه كان يقول : ما كان من دم او اطعام فمكة، و ما كان من صيام حيث شاء ؛  
وكذا قال عطاء و مجاهد و الحسن - انتهى . و الامام ابو حنيفة هاهنا صرح بتخصيص  
النسك بمكة ، و الصدقة حيث احب بمكة او غيرها من الحرم و غيره - كما في ابتداء  
الباب . و في شرح الباب : و الثالث ذبحه في الحرم بالاتفاق سواء وجب شكرا  
او جبرا سوى الهدى الذى عطب في الطريق، و يجوز تصدقه على الفقراء و المساكين  
ولو من مساكين غير الحرم اذا كانوا من المصارف - اه . و التفصيل في الكتب .

باب



كتاب الحججة ( الذي يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرمى جمره العقبة ) ج - ٢

باب الذي يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرمى جمره العقبة  
أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في الرجل يجهل وهو حاج فيخلق رأسه  
قبل أن يرمى الجمره : ' انه لا شيء عليه ' . وقال أهل المدينة : إذا جهل

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « الجمره العقبة » زاد الناسخ لفظ « العقبة » وهو خطأ ، إلا أن يكون « جمره العقبة » فيصح لكن لم يذكر في الأصل المعتمد عليه - ف .  
(٢) فيه رد بليغ على ابن أبي شيبة في كتاب الرد من مسألة التاسع والعشرين في باب تأخير المناسك بعضها عن بعض يوجب الدم حيث قال فيه بعد حديث عبد الله بن عمرو بن العاص : وحديث ابن عباس وحديث جابر بن عبد الله الثلاثة الآتية في الكتاب وذكر ابن أبي حنيفة قال : عليه دم - انتهى . انظر الامام ابا حنيفة يقول « لا شيء عليه » وابن أبي شيبة يقول « انه قال عليه دم » ، فأين هذا من ذاك ؟ والامام استدلى على ما قال بالاحاديث التي رواها ابن أبي شيبة كما سيأتي ، فثبت بها قال به ، وما لم يثبت بها لم يقل به ، فان الاحاديث الواردة في الباب إنما تدل على من جهل عن شيء ولم يشعر به ثم فعل خلافه فلا شيء عليه ولا دم ، ومن علم الترتيب بين الواجبات ثم خالفه عمدا وقدم الشيء أو أخره من موضعه فهو غير داخل في الاحاديث المذكورة بل فيما قاله ابن عباس من وجوب الدم على ما رواه ابن أبي شيبة نفسه في مصنفه ، فنسبة خلاف الحديث الى أبي حنيفة رحمه الله خيانة دينية وخداع محض وغلط فاحش ، و اجراء الاحاديث في الجاهل عن المسائل والعالم بها عموما واطلاقا تحريف الكلم عن مواضعه مبنى ومعنى و امانة وعليا : أو لم يدرك ابن أبي شيبة ان حكم الجاهل من الشيء غير حكم العالم ولا يكونان في ذلك بمتساويين ؟ ها هنا مسألتان وحكمان : مسألة الجاهل عن الحجج والمناسك وحكمه اذا قدم شيئا أو أخره جهلا مثلا خلق قبل رمي جمره العقبة لا يجب عليه شيء في ذلك ، وفيه ورد الاحاديث ، وفيها : فقال رجل لم اشعر خلقت قبل ان اذبح؟ قال : اذبح ولا حرج ! =

كتاب الحجّة ( الذى يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرى جمره العقبة ) ج - ٢

الرجل ' فخلق رأسه قبل أن يرى الجمره اقتدى .

و قال محمد : الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك مشهور بين أنه سئل يوم النحر عن خلق رأسه قبل أن يرى قال : ارم ولا حرج ؛ ' فما سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن شيء يومئذ قدم ولا آخر إلا قال : افعل ولا حرج ؛ ' .

= لجاء آخر فقال ، لم اشعر فتحررت قبل ان ارمى ؟ قال : ارم ولا حرج - رواه البخارى من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص و سياتى بعده مسندا في الكتاب : وفي حديث آخر : فقام اليه رجل فقال : كنت احسب ان كذا قبل كذا ، ثم قام آخر فقال : كنت احسب ان كذا قبل كذا ، وفي رواية عند مسلم : فما سمعته سئل عن امر مما ينسى المرأ او يجهل من تقديم بعض الامور على بعض او اشباهها الا قال : افعلوا ذلك ولا حرج - اه ؛ فلم بذلك ان الحكم يختص بحالتى الجهل والنسيان فلا تعم التوسعة الاحوال كلها من علم و جهل و ذكر و نسيان كما توهم ابن ابى شيبة و اهل الظاهر و من مشى مشيهم و سار سيرهم ، ولذا قال للطحاوى بعد ان ذكر الأحاديث الدالة على عذر الجهل والنسيان : فدل ما ذكرنا على انه صلى الله عليه وآله وسلم انما اسقط عنهم الحرج في ذلك للنسيان لا انه اباح ذلك لهم مباحا ان يفعلوا ذلك في العمد - اه فيما نطق الأحاديث قال ابو حنيفة و صريح بأنه لا شيء عليه من الدم و الفدية و الصيام . و مسألة العالم بأحكام الحج و افعاله اذا قدم او اخر شيئا وجب عليه الدم و الفدية ، و ليست هذه المسألة في احاديث المذكورة فكيف اجراها ابن ابى شيبة على هذه المسألة و المشهور ان « من لم بدر لم يذق » ، و سياتى مزيد لذلك .

(١) في موطأ مالك : و من جهل فخلق - الخ . و في نسخة : و من نسى - كما في ج ٢ ص ٢٧٤ من شرح الزرقاني .

(٢-٢) كذا في الهندية و كذا في موطأ الامام محمد ص ٢٢٩ الا ان لفظ « يومئذ » =

كتاب الحجّة ( الذي يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرمى بحجرة العقبة ) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا ابن شهاب عن عيسى  
ابن طلحة بن عبيد الله <sup>١</sup> أنه أخبره عن عبد الله بن عمرو بن العاص

== مقدم على قوله « عن شيء » وقوله « فاسئل - الخ » ساقط من الأصل وهو بهو  
الناسخ . قال الامام محمد في باب من قدم نسكا قبل نسك من الموطأ بعد رواية الحديث  
المذكور بعده بإسناده ومثله : و بالحديث الذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
نأخذ انه قال : لا حرج في شيء من ذلك ، وقال ابو حنيفة رحمه الله : لا حرج في شيء  
من ذلك ، ولم ير في شيء من ذلك كفارة الا في خصلة واحدة : المتمتع والقارن اذا  
حاق قبل ان يذبح قال : عليه دم ، و اما نحن فلا نرى عليه شيئا - انتهى . فقد ظهر من  
هذا ان الامام اخذ بهذا الحديث وقال : ليس عليه كفارة في شيء من ذلك ولا حرج  
فيه ؛ . الجهل عنده عذر في سقوط الحرج والكفارة عنه بهذه الأحاديث ، والعجب  
من مثل ابن ابى شيبة كيف رد عليه بها وهو قائل بها ؟ ومن عجائب الدنيا ان ابن حزم  
في المحلى عسى الأحاديث من غير درك معناها بدون برهان كيف وقد خص بها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الجاهلين عن احكام الحج والأعراب فهو متباذله  
صلى الله عليه وسلم ومعانده باصلاح منشئه وهو قائل « لا يسمع قول احد دون قول  
رسول الله صلى الله عليه وسلم » اوهامنا يفترى على الله ورسوله ويقول هكذا قاله .  
(١) هو التيمي ، ابو محمد المدني ، تابعي جليل ، من رجال السنة ومن افاضل اهل  
المدينة وعقلائهم ومن الطبقة الاولى منهم ، مات سنة مائة او في خلافة عمر بن  
عبد العزيز ، ثقة كثير الاحاديث كذا في ج ٨ ص ٢١٥ من التهذيب والتفصيل فيه .  
قال الحافظ في ج ٣ ص ٤٥٤ من الفتح : لم اره من حديثه الا بهذا الاسناد ، وقد  
اختلف اصحاب الزهري في سياقه وأعمهم سياقا صالح بن كيسان وهي الطريق الثالثة  
لم يسق المصنف لفظها وهي عند احمد في مسنده عن يعقوب وفيه زيادة على سياق  
ابن جرير ومالك ، وتابعه يونس عن الزهري عند مسلم بزيادة ايضا ، وحديثه ==

كتاب الحجّة ( الذى يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرمى جمرّة العقبة ) ج - ٢

رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقف للناس عام حجّة الوداع<sup>١</sup> يسألونه فجاء<sup>٢</sup> رجل فقال: يا رسول الله ألم أشعر<sup>٣</sup> خلقت قبل

= من مخرج واحد لا يعرف له طريق الا طريق الزهرى هذه عن عيسى عنه ، و الاختلاف فيه من اصحاب الزهرى و غايته ان بعضهم ذكر ما لم يذكره الآخر و اجتمع من مرويه ، و رواية ابن عباس : ان ذلك كان يوم النحر بعد الزوال و هو على راحلته يخطب عند الجمرّة - اه . و نحوه في عمدة القارى من الجزء الرابع مع الجواب عن قول الحافظ .

(١) فى صحيحى البخارى و مسلم « فى حجّة الوداع بمنى » من طريق اسماعيل عن مالك ، و كذا فى رواية معمر ، و فى اخرى « عند الجمرّة » و فى طريق اخرى « يوم النحر » . (٢) قوله « فجاء » كذا فى موطأ الامام محمد و كذا هو فى صحيح مسلم بالقاء ، و كان فى الاصول « وجاء » بالواو .

(٣) ظاهر قوله « لم أشعر » يقتضى ان السقوط يختص بالجاهل و الناسى دون العاقد ، و الشافعى و ابن ابى شبة و ابن حزم و من نحوهم اسقطوا عن العاقد ايضا . خالفوا ظاهر الحديث . قال الحافظ فى ج ٣ ص ٥٥ : من الفتح : قوله « لم أشعر » أى : لم أظن ، يقال : شعرت بالشيء شعورا - اذا فطنت له ، و قيل : الشعور : العلم ، و لم يفسح فى رواية مالك بمتعلق الشعور و قد بينه يونس عند مسلم و لفظه « لم أشعر - أن الرمى قبل النحر فتحرت قبل أن أرى » و قال آخر لم أشعر أن النحر قبل الخلق خلقت قبل أن أنحر ، و فى رواية ابن جريج « كنت أحسب أن كذا قبل كذا » فقد ظهر ان الاسئلة مبنيّة على عدم الشعور و العلم فكذا اجوبتها عنه صلى الله عليه وآله وسلم مختصة بها ليس فيها عموم الاباحة لكل احد فى المستقبل علما كان او جاهلا عامدا كان او ناسيا ، و لذا بوب البخارى فى صحيحه على حديث ابن عباس فى التقديم و التأخير « باب إذا رمى بعد ما امسى او خلق قبل ان يذبح ناسيا او جاهلا » . و الذين سألوها عنه صلى الله عليه وآله وسلم =

كتاب الحجّة (الذي يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرمى جمره العقبة) ج - ٢

== ليسوا من مشاهير الصحابة بل ولا يُدرى اسماءهم ايضا ، ولذا قال الحافظان في شرحيهما : لم اقف على اسمه بعد البحث الشديد ولا على اسم احد من سأل في هذه القصة وسأين انهم كانوا جماعة لكن في حديث اسامة بن شريك عند الطحاوى وغيره ، كان الأعراب يسألونه ، وكان هذا هو السبب في عدم ضبط اسمائهم - اهـ . وانت تعلم الأعراب من كانوا ومن هم ، ولهذا قال الطحاوى بعد حديث اسامة بن شريك الذي فيه : أن الأعراب سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اشيء ثم قالوا هل علينا حرج في كذا : أفلا ترى ان السائلين لرسول الله صلى الله عليه وسلم انما كانوا اعراما لا علم لهم بمناسك الحج فأجابهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله : لا حرج ، يبيع لهم ما فعلوا من تقديم وتأخير و امرهم بقوله : وتعلوا مناسككم ، وكان معنى ذلك عند ابن عباس على ان الذين فعلوه في حجة النبي صلى الله عليه وسلم كانوا فعلوا على الجهل منهم بالحكم فيه ، كيف هو فعذرهم بجهلهم و امرهم في المستأنف ان يتعلوا مناسكهم لا انه اباح ذلك لهم حتى يكون لهم مباحا ان يفعلوا ذلك في العمد - اهـ ؛ وبه قال امامنا رحمه الله ، وابن ابى شيبة وابن حزم ومن حذى حذوهما لم يدركوا كنه الأحاديث المارة ولم يدركوا حقيقة مذهب امامنا ودقة مسلكه واعتبروا عليه واستقوا ما في الأحاديث من بناء الحكم على الجهل وعدم الشعور بمناسك الحج وهذا هو تحريف عن المواضع كما قال ابن حزم في النبذ في الأصول وفي شرح العمدة كما في ج ٥ ص ١٤١ من الجوهر النقي على البيهقي و ج ٢ ص ٥٦ من فتح الباري و ج ٤ ص ٧٣٦ من عمدة القارى : سقوط الدم عن الجاهل والناسى دون العمد قوى من جهة ان الدليل دل على وجوب اتباع افعال النبي صلى الله عليه وسلم في الحج بقوله : خذوا عنى مناسككم ، وهذه الأحاديث المرخصة بالتقديم لما وقع السؤال عنها انما قرنت بقول القائل : لم أشعر ، فيخصص الحكم بهذه الحالة ، وتبقى حالة العمد على اصل وجوب اتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحج ، وهذا ايضا مبنى ==

كتاب الحجّة ( الذى يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرمى جمره العقبة ) ج - ٢

== على القاعدة في ان الحكم اذا رتب على وصف يمكن ان يكون معتبرا لم يخر اطراحه و الحاق غيره مما لا يساويه به ، و لاشك ان عدم الشعور وصف مناسب لعدم التكليف و المؤاخاة و الحكم على به فلا يمكن اطراحه بالحق العمد اذ لا يساويه ، فان تمسك بقول الراوى « فاما سئل عن شئ » قدم و لا اخر الا قال : اقبل و لا حرج » فانه قد يشعر بأن الترتيب مطلقا غير مراعى في الوجوب لجوابه ( الاول ) ان الراوى لم يحك لفظا عاما عن رسول الله صلى الله عليه و سلم يقتضى جواز التقديم و التأخير مطلقا ، و انما اخبر عن قوله عليه الصلاة و السلام « لا حرج » بالنسبة الى كل ما سئل عنه من التقديم و التأخير حيثئذ ، و هذا الاخبار من الراوى انما تعلق بما وقع السؤال عنه و ذلك مطابق بالنسبة الى حال السؤال ، و كونه وقع عن العمد او عدمه و المطلق لا يدل على احد الحالين بعينه فلا تبقى حجة في حالة العمد - انتهى كلامه على ما في الجوهر النقي . قلت : و الجواب الثانى عن التمسك بقول الراوى انه يعارضه ما في طريق يونس عن ابن شهاب به عند مسلم قال ( اى عبد الله بن عمرو بن العاص ) : فاما سمعته مثل يومئذ عن امرئ ما ينسى المرأ و يجهل من تقديم بعض الامور قبل بعض و اشباهها الا قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : افعلوا ذلك و لا حرج - اه . و هكذا في طريق صالح عن ابن شهاب عند مسلم ايضا ، ففيه تصريح بالنسيان و الجهل في قول الراوى هو عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما ، فليس هو مطلقا حتى يتشبث به بل مقيد بالنسيان و الجهل ، فبطل تمسك من تمسك بقول الراوى ، و لا بد من دليل يدل على الحق العمد و العالم بالنامى و الجاهل في نفي الاثم و القديرة كليهما عن العمد و العالم . و دونه خرط القتاد . و من هاهنا انهار ما بناء ابن حزم في المحلى على هواه و طار ما شغب به و تفوه و قد خالف ظاهر الإحاديث و اضاف اليها من عنده لفهمه الظاهرى مقدمة و سماها برهانا و شرع دينا جديدا و ليس هو بشارع له ، فاما قوله في هذه المسألة باطل ، فالرخصة تختص بمن نسي او جهل لا بمن تعمد . قال الأثرم عن ==

كتاب الحجّة ( الذي يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرمى جمرة العقبة ) ج - ٢

== احد ان كان ناسيا او جاهلا فلا شيء عليه ، و ان كان عالما فلا لقوله في الحديث :  
لم أشعر - اه ؛ قاله صاحب المغني نقله الحافظ ابن حجر في فتح الباري و الحافظ العيني  
في عمدة القاري ، و راجعها من ج ٤ ص ٧٣٤ الى ص ٧٤٩ . فثبت بهذا انه  
لا جزاء على الجاهل بالمسائل ، و هو قول أبي حنيفة في ابتداء الباب . و هو متفق عليه  
بينه وبين أبي يوسف و محمد و الشافعي و احمد و غيرهم ، و المذاهب في عمدة القاري :  
و انما اختلفوا في العامد و العالم و هو ايضا في القارن و المتمتع دون المفرد : و بناء  
الاختلاف على ان الترتيب بين وظائف يوم النحر واجب ام لا ، فن قال بالوجوب  
الزم دما بتركه ، و من لا فلا ؛ و وظائف يوم النحر اربعة : الرمي و النحر و الحلق و الترتيب ،  
و الترتيب ، في الثلاثة الاول واجب بينها للقارن و بين الرمي و الحلق للمفرد . و هذا  
كله بعد تقرر الشرع و تعلم المناسك لا قبله : قال في الدر المختار مع رد المحتار ج ٢  
ص ٢١٤ : فيجب في يوم النحر اربعة اشياء : الرمي ثم الذبح لغير المفرد . اما هو فالذبح  
له مستحب كما مر ( فهو في حقه ليس بواجب قدمه او اخره ) ثم الحلق ثم الطواف  
لكن لا شيء على من طاف اى مفردا او غيره - شرح الباب - قبل الرمي و الحلق :  
نعم بتركه - لباب - و كذا قبل الذبح بالاولى ، كما لا شيء على المفرد الا اذا حلق قبل  
الرمي لان ذبحه لا يجب فيلجب تقديم الرمي على الحلق للمفرد و غيره ، و تقديم الرمي  
على الذبح و الذبح على الحلق لغير المفرد ، و لو طاف المفرد و غيره قبل الرمي و الحلق  
لا شيء عليه - لباب - و كذا لو طاف قبل الذبح كما علمت ( لان الطواف عادة  
لاجنابة في تقديمه يؤدي مفردا و جمعا مقدما و مؤخرا من اجازة الشرع كما في القدم  
و الوداع و طواف الزيارة قبل يوم النحر ، و الاطوفة تؤدي من غير افعال اخر )  
و الحاصل ان الطواف لا يجب ترتيبه على شيء من الثلاثة ، و انما يجب ترتيب الثلاثة  
الرمي ثم الذبح ثم الحلق لكن المفرد لا ذبح عليه فلا يتصور تأخير النسك و تقديمه  
بالحلق قبله - ابن كمال ، فيجب عليه الترتيب بين الرمي و الحلق فقط - انتهى . و هذا ==

كتاب الحجّة ( الذى يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرمى جمره العقبة ) ج - ٢

أن أذبح<sup>١</sup>؟ قال: اذبح ولا حرج؛ قال<sup>٢</sup> آخر: يا رسول الله! لم أشعر فتحت قبل أن أرمى؟ قال: ارم ولا حرج؛ قال: فما سئل رسول الله صلى الله عليه

== الترتيب مأخوذ من القرآن العزيز، قال الله عز وجل: « وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ثم ليقضوا قرضهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق » فقيه ذكر الله ثم الذبح ثم قضاء التفت ثم وفاة النذور والطواف بالبيت العتيق؛ وراجع ج ٢ ص ٤٥ من حجة الله البالغة اسرار ذلك وحكمه وتقديم الذبح على الرمي قلب الموضوع فانه شرع تذكارا لرمي سيدنا ابراهيم عليه الصلاة والسلام فانه كان قبل ذبح الولد لطرد الشيطان؛ وحديث ابن عمر لذي رواه البزار عنه مرفوعا: من رمى الجمره بسبع حصيات ثم انصرف فنحر هديا ثم حلق قدحله ما حرم عليه من شأن الحج - اهـ . وفي رواية اخرى عن ابن عمر قال: خطب عمر الناس بعرفة يخبرهم عن مناسك الحج قال فيما يقول اذا كان بالغداة ان شاء الله تعالى فدفعتم من جمع، فنرمى الجمره القصوى الذى عند العقبة بسبع حصيات ثم انصرف فنحر هديا ان كان له ثم حلق او قصر قد حل له ما حرم عليه من شأن الحج الا طليا ونساء، ولا يمس احد طليا ولا نساء حتى يطوف بالبيت (مالك ق) . ولا يعدل عن هذه الاوامر الدالة فى القرآن على وجوب الترتيب بينها الا ببرهان قوى منه ولم يوجد . والاستدال بقوله « افعل ولا حرج » على الاباحة العمومى وعلى الخيار يد الناسك تغيير للدين وقول فى غاية الفساد لكونه مخالفا للقرآن على منهاج ابن حزم فى المحلى، هذا وسياقى غيره .

(١) قوله « أن أذبح » فى مسلم « أن انحر » .

(٢) قوله « قال آخر » فى مسلم « ثم جاء رجل آخر فقال - الخ » انظر ان السائلين

كلهم مجاهيل من الاعراب .



كتاب الحجّة ( الذى يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرى جرة العقبة ) ج - ٢

وآله وسلم يومئذ عن شيء قدم ولا آخر إلا قال : افعل ولا حرج ، .  
أخبرنا محمد قال أخبرنا أسامة بن زيد قال حدثنا عطاء بن أبي رباح  
عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : نحر رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم ثم خلق ثم جلس للناس فما سئل يومئذ عن شيء إلا قال

(١) رواه ابن أبي شيبة في كتاب الرد من طريق وكيع عن أسامة به مختصرا : قال  
قال رجل : يا رسول الله خلقت قبل أن أنحر ؟ قال : لا حرج - اه . وهذا اختصار  
يوافق ما في ذهنه من الرد على الإمام كيف ما كان ، ورواه البيهقي في ج ٥ ص ١٤٣  
من سننه من طريق عبيد الله بن موسى عن أسامة به نحو ما في كتاب الحجّة غير أنه  
لم يذكر الجزء الأخير قوله : ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - الخ ؛ وأتم المتن  
عند الطحاوى في شرح الآثار فانه رواه في باب من قدم من - حجه نسكا قبل نسك  
ج ١ ص ٤٢٤ من شرح الآثار : حدثنا يونس قال ثنا ابن وهب قال أخبرني أسامة  
ابن زيد أن عطاء بن أبي رباح حدثه أنه سمع جابر بن عبيد الله يحدث عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم مثله ( أى مثل حديث عبد الله بن عمرو الذى رواه قبله ولذا قال  
تفسيره له ) يعنى أنه وقف للناس عام حجة الوداع يسألونه فجاء رجل فقال : لم أشعر  
فنحرت قبل أن أرى ؟ قال : ارم ولا حرج ؛ قال آخر : يا رسول الله ! لم أشعر خلقت  
قبل أن أذبح ؟ قال : اذبح ولا حرج ؛ قال : فما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
شيء قدم ولا آخر إلا قال : افعل ولا حرج - اه . فهذا يوضح مقصود الحديث  
ومراداه وهو راجع الى حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما وبه قال  
أئمتنا ، ولذا قال الطحاوى بعده : فدل ما ذكرنا على أنه صلى الله عليه وسلم إنما اسقط  
الحرج عنهم في ذلك للنسيان لا أنه أباح ذلك لهم حتى يكون لهم مباحا أن يفعلوا ذلك  
في العمدة - اه . فالحديث حجة على ابن أبي شيبة وابن حزم لهما حيث أخرجاه عن  
موضع وروده وأباحا ذلك الفعل للعامة والعالم بمناسك الحج ولم يبح رسول الله =

كتاب الحجّة ( الذى يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرى جرة العقبة ) ج - ٢

== صلى الله عليه وسلم اياه لكل احد من الحجاج ، فالقول به في غاية الفساد و نسبة ما لم يقله اليه صلى الله عليه وسلم ، وهذا كما ترى اعاذنا الله منه فانه داخل في « من كذب على متعمدا فليوأ مقعده من النار » . ثم ساق الطحاوى حديث ابن سعيد الحدرى في هذا الباب قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بين الجمرتين عن رجل خلق قبل ان يرى قال : لا حرج . وعن رجل ذبح قبل ان يرى قال : لا حرج ، ثم قال : عباد الله ! وضع الله عز وجل الحرج والضيق و تعلوا مناسككم فانها من دينكم - اهـ . ثم قال الطحاوى أفلا ترى انه امرهم بتعلم مناسكهم لانهم كانوا لا يحسنونها ! فدل ذلك ان الحرج والضيق الذى رفع الله عنهم هو لجهلهم بأمر مناسكهم لا لغير ذلك - اهـ . ثم ساق حديث اسامة بن شريك الذى رواه فيما تقدم ايضا ، وفيه : ان الأعراب سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أشياء ثم قالوا : هل علينا حرج فى كذا و هل علينا حرج فى كذا ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان الله عز وجل قد رفع الحرج عن عباده الا من اقترض من أخيه شيئا مظلوما فذلك الذى حرج و هلك - اهـ . ثم قال الطحاوى أفلا ترى ان السائلين لرسول الله صلى الله عليه وسلم انما كانوا اعرابا لا علم لهم بمناسك الحج فأجابهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله « لا حرج » على الاباحة منه لهم التقديم فى ذلك و التأخير فيما قدموا من ذلك و اخروا ثم قال لهم ما ذكر ابو سعيد فى حديثه : و تعلوا مناسككم انتهى . ثبت بما ذكر ان حديث جابر رضى الله عنه لا تعلق له بالعمد و العالم بمناسك الحج ، و من قال به فقد افترى على الله و رسوله ، بل حكم الحديث متعلق بالجاهل و الناسى ، و به قال ابو حنيفة : ليس عليه حرج و ضيق فى ذلك و لا جزاء عليه و لا كفارة ؛ فانه مرفوع الاثم و الجزاء بقوله صلى الله عليه وسلم « لا حرج » و ليس عند مخالفه نص و لا برهان يدل على خلافه من العموم و التوسعة الا آراءهم التى استندوا بها و هى ليست بحجة دون قول الله عز وجل و قول رسوله صلى الله عليه وسلم .

كتاب الحجفة ( الذي يجهل فيحلق رأسه قبل أن يرى جمره العقبة ) ج - ٢

ولا حرج لا حرج، حتى أتاه رجل فقال<sup>١</sup>: حطقت قبل أن أنحر؟ قال: لا حرج؛ قال: ثم أتاه رجل وقال: يا رسول الله! حطقت قبل أن أرى؟ قال: لا حرج؛ ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: عرفة كلها موقف<sup>٢</sup>،

(١) لا تكرار عند الطحاوي والبيهقي وابن أبي شيبة، أي: لا حرج ولا ضيق عليكم، يعني: لا أثم ولا فساد فيما فعلتم بالجهل ولا جزاء إينا عليكم في ذلك لأنكم ما فعلتم ذلك عمدا وقصدا وعلما وشعورا بل جهلا ونسيانا، والشارع مختار في ذلك - تدبره. (٢) هكذا في أصول الكتاب، ولعل قوله: يا رسول الله، سقط من الكتابة فإنه عند ابن أبي شيبة وغيره.

(٣) أي الابطن عرنة، وهي يضم العين وفتح الراء بعدها نون مفتوحة، واد بين منى وعرفات وليست من عرفات. وقد ورد في حديث جابر عند ابن ماجه: عرفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرنة؛ وفي اسناده القاسم بن عبد الله بن عمر العمرى كذبه احمد، ورواه مالك في الموطأ بلاغا بهذا اللفظ، ورواه ابن حبان والطبراني والبيهقي والبزار وغيرهم من حديث جبير بن مطعم بلفظ: كل عرفات موقف وارتفعوا عن محسر - الحديث؛ وفي اسناده انقطاع فإنه من رواية عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين عن جبير بن مطعم ولم يلقه - قاله البزار، ورواه البيهقي عن ابن المنكدر مرسلًا وصله عبد الرزاق عن معمر عن ابن المنكدر عن أبي هريرة - ذكره ابن عبد البر، ورواه الحاكم من حديث ابن عباس بلفظ: ارتفعوا عن بطن عرنة وارتفعوا عن بطن محسر؛ ورواه من وجه آخر عن ابن عباس قال: كان يقال: ارتفعوا عن محسر وارتفعوا عن عرنة؛ ورواه البيهقي مرفوعا وموقوفا، ورواه الطحاوي والطبراني أيضا من حديث ابن عباس، ورواه ابن قانع في معجم الصحابة من حديث حبيب بن خماشه وفي اسناده الواقدي، ورواه ابن وهب في موطئه عن يزيد بن عياض عن اسحاق بن عبد الله عن عمرو بن شعيب وسلبه =

كتاب الحجّة (الذى يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرمى جمره العقبة) ج - ٢

والمزدلفة كلها موقف<sup>١</sup>، ومنى كلها - أظنه قال: منحر، وكل فجاج مكة طريق و منحر.

أخبرنا محمد قال أخبرنا ابن جريج<sup>٢</sup> قال أخبرنا عطاء بن أبي رباح [عن ابن عباس]<sup>٣</sup> عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال: جاء رجل فقال: [يا رسول الله!] إني أفضت قبل أن أرمى؟ قال: ارم

= ابن كهيل مرسلًا نحو حديث جابر، ويزيد و اسحاق متروكان، و أخرجه أبو يعلى من حديث أبي رافع - كذا في نج ١ ص ٢١٦ من التلخيص الحبير.

(١) أي إلا بطن محسر - كما عرفت من الروايات، وهو قول أئمتنا.

(٢) كذا في الأصول «ابن جريج»، وهو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم، أبو الوليد و أبو خالده المكي، أصله رومي، من رجال الستة، وكان من فقهاء الحجاز و قرائهم و متقنيهم من الزم أصحاب عطاء و أوصى به عطاء طلحة بن عمر المكي حين سأله عنه، لكنه كثير التدليس - راجع ج ٦ ص ٤٠٢ من التهذيب، الحافظ أطال ترجمته، مات سنة تسع و أربعين و مائة أو سنة خمسين و مائة أو سنة إحدى و خمسين في أول عشر ذي الحجة، جاوز المائة وله ٧٠ سنة - كذا في التهذيب.

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول، فإن الحديث حديث ابن عباس رواه عنه عطاء ابن أبي رباح، أخرجه البخاري في صحيحه من طريق منصور بن زاذان عن عطاء عن ابن عباس، و من طريق عبد العزيز بن رفيع عن عطاء عنه، و من طريق ابن خثيم عن عطاء عنه، و كذا هو عند الطحاوي و البيهقي و مسلم و غيرهم؛ راجع فتح الباري و عمدة القاري و شرح معاني الآثار و سنن البيهقي و التلخيص الحبير و الدراية و نصب الراية.

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وهو في الكتب المذكورة. قال الحافظ في ج ٣ ص ٤٤٥: قوله «و قال عبد الرحيم بن سليمان عن ابن خثيم» وصلها الاسماعيلي من طريق الحسن بن حماد عنه و لفظه: ان رجلا قال: يا رسول الله لقد طفت =

و لا حرج

كتاب الحجّة (الذى يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرمى جمره العقبة) ج - ٢

ولا حرج<sup>١</sup> .

== بالبيت قبل ان ارمى؟ قال ارم ولا حرج؛ واصله الطبراني في الأوسط من طريق سعيد بن محمد بن عمرو الأشعثي عن عبد الرحيم وقال: تفرد به عبد الرحيم عن ابن خثيم - كذا قال، و الرواية التي تلى هذه ترد عليه - اه؛ فان القاسم بن يحيى تابعه عن ابن خثيم كما في صحيح البخاري، وكذا الرواية المذكورة في الصلب، و عطاء وطاوس وعكرمة وسعيد بن جبير وغيرهم روه عن ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم كما في الصحاح والسنن والمسانيد .

(١) هذا هو حكم الذين جهلوا عن مناسك الحج ولم يشعروا بها قدموا بعضا على بعض واخروه عنه فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا حرج عليكم في ذلك ولا ضيق حتى انه لا جزاء عليكم فيما فعلتم؛ وهذا قبل تقرر الشرع بالترتيب بين وظائف الحج لا سيما في يوم النحر: الرمي والذبح والالحاق وطواف الزيارة وغيرها، ولما قرر الشرع الترتيب بينها و اوجبه على الحاج وتعلوا المناسك وعلوها الناس واشتهر ذلك بين الناس فمن خالفه بعد ذلك عمدا وعلما به تقدما وتأخيرا قد وجب عليه الدم، و الأحاديث المارة لا تخالفه - كما سبق مفصلا - و به قال ابن عباس وسعيد بن جبير وجابر بن زيد والحسن البصري و ابراهيم النخعي وقادة وهو قول ابي حنيفة ايضا، و انهم متقدمون على الامام ابي حنيفة كما لا يخفى . والعجب من مثل ابن ابي شيبة انه روى عنهم وجوب الدم في مصنفه ثم يذكر ابا حنيفة في معرض المخالفة في كتاب الرد بعد الأخبار المارة التي لا تعلق لها بهذه المسألة ولا يذكر احدا منهم ولم يلتفت الى احد منهم ايماءا فما هذا الصنع؟ لعله حسبا انه احسن صنعا فان الانصاف وابن النصف؟ وحديث ابن عباس المذكور رواه الطحاوي ايضا - كما اشرت اليه: حدثنا علي بن شية قال حدثنا يحيى بن يحيى قال ثنا هشيم عن منصور عن عطاء عن ابن عباس - الحديث؛ ثم قال الطحاوي بعد الكلام على معنى الحديث وحملها ==

## كتاب الحجفة ( الذي يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرمى جمره العقبة ) ج - ٢

== على من لا علم لهم : ثم قد جاء عن ابن عباس ما يدل على هذا المعنى أيضا : حدثنا علي ابن شيبة قال حدثنا يحيى بن يحيى قال ثنا ابو الأحوص عن ابراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عباس قال : من قدم شيئا من حججه او اخره فليهرق لذلك دما ، حدثنا نصر بن مرزوق قال ثنا الحبيب قال ثنا وهيب عن ايوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله ، فهذا ابن عباس يوجب على من قدم شيئا من نسكه او اخره دما و هو احد من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ما سئل يومئذ عن شيء قدم ولا اخر من امر الحج الا قال : لا حرج ، فلم يكن معنى ذلك عنده معنى الاباحة في تقديم ما قدموا ولا في تأخير ما اخروا عما ذكرنا ، اذ كان يوجب في ذلك دما ، ولكن كان معنى ذلك عنده على ان الذين فعلوا في حجة النبي صلى الله عليه وسلم كان على الجاهل منهم بالحكم فيه كيف هو ، فنذرهم بجهلهم و امرهم في المستأقف ان يتعلموا مناسكهم - اه . و اثر ابن عباس رواه ابن ابى شيبة ايضا في مصنفه عن ابى الأحوص به مثله - كما في ج ٥ ص ١٤٢ من الجوهر النقي مع سنن البيهقي ، ثم قال العلامة ابن التركمانى : وهذا سند صحيح على شرط مسلم - اه .

و ابراهيم بن مهاجر هو البجلي و هو من رجال مسلم والأربعة ، وقال الثوري واحد ابن خنبل : لا بأس به ؛ و قد غضب عبد الرحمن بن مهدى على يحيى بن معين حين قال : هو ضعيف ، وكره ما قال ؛ وقال المعلى : جائز الحديث ؛ و قال النسائي : لا بأس به ؛ و قال ابن عدى : هو اصلح عندي من الهجرى ؛ و قال ابن سعد : ثقة ؛ و قال الساجي : صدوق ؛ و قال ابو داود : صالح الحديث ؛ و قال ابو حاتم : عندنا عنه الصدق - كذا في ج ١ ص ١٦٨ من التهذيب . و قد التبس على ابن الجوزى هذا بآخر يوافقه في الاسم واسم الأب فضعه و لا فهو لا بأس به كما علمت . و قد تهور ابن حزم في ج ٧ ص ١٨٣ من المحلى في رد حديثه هذا من غير حجة حيث قال : اما الرواية عن ابن عباس فواهية لأنها عن ابراهيم بن مهاجر و هو ضعيف - اه ؛ و ابن ابن حزم في مقابلة ==

كتاب الحجة ( الذي يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرى جمره العقبة ) ج - ٢

= الثوري أمير المؤمنين في الحديث امام حجة ثقة ثبت مأمون في الحديث و الجرح و التعديل ؟ و ابن هو في مقابلة احمد بن حنبل امام اهل السنة في الحديث و الجرح و التعديل ؟ و قد روى عن البجلي و الثوري و شعبة و الأعمش و امثالهم جبال الحديث ، و روى له الجماعة الا البخاري ١ و لو سلم ضعفه لسوء الحفظ فالسند الذي ذكره الطحاوي لهذا الحديث اعدل شاهد على ان ابراهيم بن المهاجر ضبط الحديث و اتقنه فانه سند لا كلام فيه من جهة الرواة كما لا يخفى على القضاة . ثم طالعت ج ٤ ص ٧٥٠ من عمدة القاري فيها نحو ما قلت ، قال الحافظ العيني مجيبا عن قول الحافظ في الفتح : قلت : لا نسلم ذلك فان ابراهيم بن المهاجر روى له مسلم ، و في السكال : روى له الجماعة الا البخاري ، و روى عنه مثل الثوري و شعبة بن الحجاج و الأعمش و آخرون ، فلا اعتبار لذكر ابن الجوزي اياه في الضعفاء ، و لأن سلطنا ما ادعاه هذا القائل في هذا الطريق فقد رواه الطحاوي من طريق آخر ليس فيه كلام فقال : حدثنا نصر بن مرزوق قال ثنا الحبيب - الى آخر ما نقلته من شرح معاني الآثار للطحاوي ، ثم قال : و اخرجه ابن أبي شيبة عن جرير عن منصور عن سعيد بن جبير عن ابن عباس نحوه - اه . و قد قلد الحافظ في هذا الباب في الفتح ابن حزم في المحلى حذوا بحذو و هو عجيب من هذا الحافظ ١ و في الجوهر النقي : و قال ابن أبي شيبة ايضا : ثنا جرير عن منصور عن سعيد بن جبير قال : من قدم شيئا من حجه او خلق قبل ان يذبح فعليه دم ؛ و قال ايضا ثنا فضيل بن عياض عن ليث عن صدقة عن جابر بن زيد قال : من خلق قبل ان ينحر فعليه الفدية ٢ و قال ايضا : ثنا ابو معاوية عن الأعمش عن ابراهيم قال : من خلق قبل ان يذبح اوراق دما ققرأ ٣ و لا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله ٤ و في التهذيب للطبري : و قال ابو مرة عن الحسن : من قدم من نسكه شيئا قبل شيء فليهرق دما - انتهى . و اثر ابن عباس رواه الامام محمد في ص ٢٣٥ من الموطأ في ذلك الباب : أخبرنا مالك حدثنا ايوب السخيتاني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس انه كان يقول : من نسي =

## كتاب الحجّة ( الذى يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرمى بجمرة العقبة ) ج - ٢

== من نسكه شيئا أو ترك فلهرق دما؛ قال أيوب: لا أدري قال «ترك» أم «نسى» .  
و هذا مسند لا يقدر احد ان يتكلم فيه فثبت من مجموع هذا ان خبر ابن عباس  
ثابت صحيح و ابراهيم ابن مهاجر حفظه و ضبطه و اتقنه على ما كان ، و بطل قول  
ابن حزم ثم قول الحافظ مقلدا له ان طريق ابن عباس ضعيف ، و كذا ومن قول  
القرطبي ايضا انه لم يثبت عن ابن عباس كما نقله الحافظ في الفتح و كذا قول ابن  
ابى شيبة ايضا فان الامام ابا حنيفة لم ينفرد بذلك بل له اسوة حسنة في هؤلاء المذكورين  
من الصحابة واجلة التابعين وقولهم مقدم على قول الامام ابي حنيفة ، ومن تمسك بالأحاديث  
المسندة و صاغها على العموم ففسد حاد عن الطريق السوى . قال في الجوهر الثقي :  
ثم في التمسك بهذه الأحاديث مخالفة لقوله تعالى « ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى  
محلّه » و قد ترك اكثر الفقهاء العمل بعموم هذه الأحاديث فقالوا : ان السعى بين الصفا  
و المروة قبل الطواف بالبيت لا يجزى الساعى ، و انه كمن لم يسع ؛ قال الطحاوى :  
و هذا قول عامة فقهاء الامصار من اهل الحجاز و العراق و لا نعلم لهم مخالفا غير  
عطاه و الأوزاعى فانه روى عنهما انه يجزيه و لا يعيده بعد الطواف على انه جاء  
ذلك مصرحا به فيما أخرجه ابو داود من حديث اسامة بن شريك و فيه : ان قائلا قال :  
يا رسول الله ! سعت قبل ان اطوف - الحديث ، و انه عليه الصلاة و السلام قال :  
لا حرج ؛ و قد ذكره البيهقي فيما بعد في باب التحلل بالطواف ، و ذكر الخطابي في السعى  
قبل الطواف نحو ما ذكره الطحاوى ، و قال مالك : من حلق قبل ان يرمى فعليه  
دم - انتهى . و المراد يلوغ الهدى محله هو ذبحه و نحره فيه لا مجرد وصوله الى المحل ،  
كيف و في حديث جابر الطويل عند مسلم : لا يحل منى حرام حتى يبلغ الهدى محله !  
و في حديث حفصة : انى لبدت رأسى و قلدت هديى فلا احل حتى انحر - الحديث !  
ثبت بمجموع هذين الحديثين ان المراد يلوغ المحل نحره ، فذهب ما قال الحافظ في  
الفتح مقلدا لابن حزم في المحل ان المراد وصوله فقط و هو عجيب من ابن حزم ==



## كتاب الحج ( الذى يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرى جرة العقبة ) ج - ٢

= فانه لا يسمع دون قوله صلى الله عليه وسلم وما هنا تركه و تبع هواه ! و مثل هذا التخليط و التليس و التدليس منه كثير ، فلا حول و لا قوة الا بالله العلى العظيم ؛ و ما قال هو لقول ابراهيم و جابر بن زيد انه غفلة عن احتج بهذا فباطل فانك قد عرفت ان المراد بالآية نحر الهدى لا مجرد الوصول ، و لم يبيع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك لكل احد بل لمن لم يشعر و لم يتعلم مناسك الحج ، و ليس عنده دليل على ذلك الا القول بالاباحة عموما ، و لا يسمع دونه صلى الله عليه وسلم قول احد ! و رأى ابن حزم في ذلك عليل ليس عليه دليل ، و عمله صلى الله عليه وسلم مرتبا لا يكفى عنده ، و قوله محتمل و هو لا يكون حاكما على غير المحتمل ، و لم يدرك هو ان القارن جامع بين العبادتين : العمرة و الحج و احرامهما ، فبالجناية على هذا يجب دمان عنه ! و لهذا نظائر ، و هو عن النخعي و غيره منصوص . و قال المحقق في فتح القدير : ان نبي الحرج يتحقق بنى الاثم و الفساد فيحمل عليه دون نبي الجزاء فان في قول القائل « لم اشعر ففعلت » ما يفيد انه ظهر له بعد فعله انه ممنوع من ذلك فلذا قدم اعتذاره على سؤاله و الا لم يسأل او لم يعتذر ، لكن قد يقال يحتمل ان الذى ظهر له مخالفة ترتيبه لترتيب رسول الله صلى الله عليه وسلم فظن ان ذلك الترتيب متعين فقدم ذلك الاعتذار و سأل عما يلزمه به فين عليه الصلاة و السلام في الجواب عدم تعيينه عليه بنى الحرج و ان ذلك مسنون لا واجب ، و الحق انه يحتمل ان يكون كذلك ، و ان يكون الذى ظهر له كان هو الواقع ، الا انه صلى الله عليه وسلم عذرهم للجهل و امرهم ان يتعلموا مناسكهم ، و انما عذرهم بالجهل لأن الحال اذ ذاك في ابتدائه ، فاذا احتمل كلا منهما فالاحتياط اعتبار التعيين ، و الأخذ به واجب في مقام الاضطراب ، فيتم الوجه لأبي حنيفة - اهـ . و قد يترك البيان وقت الحاجة اعتمادا على القواعد العامة المعلومة من الشرع ، راجع لذلك فتح البارى ذيل حديث اسماء بنت ابى بكر في طلوع الشمس بعد افطار الصوم يوم غيم من كتاب الصوم ، مع ان قول ابى حنيفة هو الاحوط =

### باب القوم المحرمين يصيرون الصيد الواحد

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في القوم المحرمين يصيرون الصيد الواحد :  
ان على كل واحد منهم جزاء ، وإن كانوا أحلة فأصابوا في الحرم صيدا  
فعلهم جزاء واحد بينهم بالحصص . وقال أهل المدينة في القوم يصيرون  
الصيد جميعا وهم محرمون [ بجمع أو عمرة ]<sup>١</sup> أو في الحرم [ وهم حلال ]<sup>٢</sup>  
إن<sup>٣</sup> على كل انسان منهم جزاء<sup>٤</sup> ، إن<sup>٥</sup> حكم عليهم بالهدى فعلى كل  
إنسان منهم هدى ، وإن حكم عليهم بالصيام [ كان ]<sup>٦</sup> على كل إنسان

= والعمل بأقوى الدليلين وهو العزيمة في المسألة بخلاف قول نفاة وجوب الدم  
والفدية ، فلا معنى للاعتراض على الامام ابي حنيفة . هذا وقد اطلت في ذلك لابن  
ابى شيبة وابن حزم وقد بقى بعد شيء واكثر هذا مأخوذ من جوابي الذي كنت  
الفتنه عن كتاب الرد في سالف الزمان ، وقد ادى الحق الواجب علينا العلامة  
الكوثري بالجواب عن كتاب الرد فراجع ص ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ من «النكت الطريفة» ،  
وانك لا تجدني اني خرجت عما افاد في ذلك الكتاب ، نعم ! الذبول طالت ولذا من  
جوابي الطابع ملت .

(١) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، انما زدناه من موطأ الامام مالك .

(٢) كذا في الاصل ، وفي موطأ مالك « قال : ارى ان على - النخ » .

(٣) وكان في الاصول « هدى » والصواب « جزاء » كما هو في موطأ مالك ، ورفع

لفظ « هدى » ايضا خطأ فانه اسم « ان » ولا بد من نصبه ، اى « هديا » .

(٤) هكذا في موطأ مالك مع شرح الزرقاني ، وكان في الاصول « وإن » بالواو

وهي زائدة بلا فائدة .

(٥) كان في الاصول « على » والصواب « فعلى » كما هو في الموطأ .

كتاب الحج ( باب القوم المحرمين يصيرون الصيد الواحد ) ج - ٢

منهم الصيام .

قال محمد : لا يشبهون<sup>١</sup> المحرمين يقتلون الصيد في الحرم لأن المحرمين إذا قتلوا صيدا وهم محرمون فقد وجب على كل واحد منهم جزاء كامل<sup>٢</sup> بأحرامه ، وأحرامه غير أحرام صاحبه ، فعلى كل واحد جزاء كامل<sup>٣</sup> ، وأما<sup>٤</sup> الأحلة فأنما وجب عليهم الجزاء بالحرم وهو شيء واحد فعليهم جزاء واحد ، لا يضرك قتله<sup>٥</sup> في الحرم رجل أو رجلان أو ثلاثة لأنهم إنما يجب عليهم الكفارة لحرمه الحرم ، وحرمه الحرم واحدة ؛ وإنما ذلك بمنزلة قوم أحلة قطعوا شجرة في الحرم فعليهم قيمتها بالحصص ولا يكون على كل واحد منهم القيمة . وما يدل على ذلك أيضا أن القارن يقتل الصيد فيجب عليه كفارتان لأنه محرم بشيئين ، لأنه لو كان محرما بعمره خاصة وجب عليه كفارة ، وإن كان محرما بحج خاصة وجب عليه كفارة ، فإذا جمعها<sup>٦</sup> وجبت عليه

- (١) قوله « لا يشبهون » مبنى للفاعل والضمير راجع إلى « الأحلة » أن كان الفعل من الثلاثي وهو الأصح الأرجح عندى ، وقيل : مبنى للفعول عن التشبيه فلا بد من زيادة الباء قبل « المحرمين » كما لا يخفى ، وهو المرجوح الضعيف عندى - فينصر .
- (٢) كان في الأصول « كاملا » بالنصب في الحرفين ، والصواب « كامل » بالرفع .
- (٣) كان في الأصول « فأما » بالفاء ، والصواب « وأما » كما لا يخفى .
- (٤) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « إن قتله » .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهندية « جمعها » بتأنيث الضمير المجرور وهو خطأ . وفي باب الصيد في الأحرام من كتاب الآثار ص ٦٠ : محمد قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : إذا اهلكت بهما جميعا : العمرة والحج فأصبت صيدا فإن عليك جزائين ، فإن اهلكت بعمره كان عليك جزاء ، فإن اهلكت بالحج كان عليك جزاء ؛ قال محمد : وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة - اه . ثم قال محمد : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد =

كتاب الحج ( باب القوم المحرمين يصيرون الصيد الواحد ) ج - ٢

كفارتان، وكذلك المحرمون<sup>١</sup> في الصيد كل واحد محرم باحرام فيجب عليه لاحرامه كفارة كاملة، وإذا كانوا أحلة في الحرم فأنما وجب عليهم الهدى للحرم<sup>٢</sup> خاصة، وهو شيء واحد فعليهم بالحصص ولا يكون على كل واحد منهم كفارة كاملة .

عن ابراهيم قال: اذا اشترك القوم المحرمون في صيد فعلى كل واحد منهم جزاءه؛ قال محمد: وبه نأخذ وهو قول ابي حنيفة، ألا ترى ان القوم يقتلون الرجل جميعا خطأ فعلى كل واحد كفارة عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين - انتهى . وبه قال الحسن البصري وسعيد بن جبير والشعبي والحارث العكلي - كما في المحلى؛ وقول ابن حزم «ان عليهم جزاء واحدا» في غاية الفساد، واجتجابه بقوله تعالى «بجزاء مثل ما قتل من النعم» حجة عليه لا له فان كل واحد منهم قتل فيكون عليه جزاء مثل ما قتلوا من النعم، ولم يقل الله تعالى: انه يكون عليهم جزاء واحد ا وما كان ربك نسيا ا والقياس عنده باطل كله فكيف قاس الجماعة بالواحد ؟ تدبر .

(١) في الأصول «المحرمين» بالنصب تصحيف .

(٢) كذا في الأصل، وفي الهندية «للحرم» وهو خطأ . وفي ج ٥ ص ٢٠٤ من الجوهر النقي مع سنن الديهي: وقوله تعالى «و من قتله معكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل» شرط و جزاء، فكل من دخل تحت الشرط يارمه الجزاء كاملا، نحو: من دخل دارى فله درهم، فكل داخل له درهم كذا؛ فان قيل: كل منهما داخل ا قلنا: وهنا كل منهما قاتل، اذ القتل فعل يجوز ان يكون خروج الروح عنده ولهذا يجب على الجماعة القصاص؛ فان قيل: انما اوجب الله تعالى جزاء واحدا ا قلنا: وكذا اوجب الله تعالى في قتل الخطأ كفارة واحدة بقوله تعالى «و من قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة» ومع هذا على كل منهم كفارة تامة، ووافق الشافعي على ذلك - حكاه ابن المنذر وغيره، وقال صاحب التمهيد: لا يختلفون في ذلك - اه . فظهر =

كتاب الحجّة ( باب القوم المحرمين يصيرون الصيد الواحد ) ج - ٢

== منه ان ابن حزم لم يفهم معنى الآية و عكس الامر ، و الآية حجة عليه كما اشرت اليه قبله ، و تفصيله على ما قاله ابو بكر الجصاص في ج ٢ ص ٧٦ من احكام القرآن في تفسير قوله تعالى « و من قتل منكم متعمدا جزاء مثل ما قتل » : ينظم الواحد و الجماعة اذا قتلوا في ايجاب جزاء تام على كل واحد لان من يتناول كل واحد على حياله في ايجاب جميع الجزاء عليه ، و الدليل عليه قوله تعالى « و من قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة » قد اقتضى ايجاب الرقبة على كل واحد من القاتلين اذا قتلوا نفسا واحدة ، و قال تعالى « و من يظلم منكم نذقه عذابا كبيرا » و عيد لكل واحد على حياله ، و قوله عز وجل « و من يقتل مؤمنا متعمدا » و عيد لكل واحد من القاتلين ، و هذا معلوم عند اهل اللغة لا يتدافعونه ، و انما يحمله من لا حظ له فيها ( كابن حزم الظاهري ) ، فان قال قائل : فلو قتل جماعة رجلا كانت على جميعهم دية واحدة و الدية انما دخلت في اللفظ حسب دخول الرقبة اقل له : الذي يقتضيه حقيقة اللفظ و عمومه ايجاب ديات بعدد القاتلين و انما اقتصر فيه على دية واحدة بالاجماع ( و هو حجة عند ابن حزم ايضا على ما فصله في اصوله النبذ بالرأى الفاسد و الفهم الكاسد بأقوال متعارضة - راجعه ) و الا فالظاهر يقتضيه ؛ ألا ترى انهما لو قتلاه عمدا كان كل واحد منهما كأنه قاتل له على حياله و يقتلان جميعا ؛ ألا ترى ان كل واحد من القاتلين لا يرث ، و انه لو كان بمنزلة من قتل بعضه لوجب ان لا يحرم الميراث عما قتل منه غيره ، فلما اتفق الجميع على انهما جميعا لا يرثان و ان كل واحد منهما كأنه قاتل له وحده كذلك في ايجاب الكفارة ، اذ كانت النفس لا تبعض ، و كذلك قالوا : الصيد كل واحد كأنه مئلف للصيد على حياله فتجب على كل واحد كفارة تامة ؛ و يدل عليه ان الله تعالى سمي ذلك كفارة بقوله « او كفارة طعام مساكين » وجعل فيها فاشبهت كفارة القتل ؛ فان قال قائل : لما قال الله تعالى « جزاء مثل ما قتل » دل على ان الجزاء انما هو جزاء واحد و لم يفرق بين ان يكونوا جماعة واحدا و انت

كتاب الحجة ( الذي يقتل الصيد و هو محرم ثم يأكل منه ) ج - ٢

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : إذا أهملت بهما<sup>١</sup> جميعا فأصبت صيدا فعليك جزاءان ، فإن أهملت بعمرة كان عليك جزاء ، ولو<sup>٢</sup> أهملت بجمع كان عليك جزاء .

### باب الذي يقتل الصيد و هو محرم ثم يأكل منه

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في الذي يقتل الصيد و هو محرم ثم يأكله : عليه كفارة واحدة ألا كله .

== تقول : يجب عليهم جزاءان او ثلاثة او أكثر من ذلك ا قيل له : هذا الجزاء ينصرف الى كل واحد منهم ونحن لا نقول انه يجب على كل واحد منهم جزاءان و ثلاثة او انما يجب عليه جزاء واحد ، و الذي يدل على انه منصرف الى كل واحد قوله تعالى « فجزاء مثل ما قتل » و لم يقل : قتلوا ، فدل على انه اراد واحدا ، و قد بينا ذلك في كتاب شرح المناسك ؛ و الخصم يحتج علينا بهذه الآية في القارن فانه لا يجب عليه الا جزاء واحد بظاهر الكتاب ، و الجواب عن هذا : انه محرم عندنا باحرامين على ما سنذكره في موضعه ، و اذا صح لنا ذلك ثم ادخل النقص عليهما وجب ان يجبرها بدمين - انتهى . و عند هذا الكلام المتين ينقطع كلام كل خطيب منصف ، و ابن حزم لم يصل الى ذلك و أتى له ذلك افاته ظاهري الانظار مع انه لم ينظر الى الشرط و الجزاء و لم ير عموم من و لا الآيات المذكورة ثم قال ما يضحك به الصياني في وحدة الجرم و تعدده ! و هذا عجز منه عن الجواب ، و من العجائب انسه ترك ظاهر الآيات و اعتمد على اثر ابن عمر و هو لا يسمع دون الله و رسوله ! و العدول عنه تحريف عنده كما في نبذه و هاهنا ارتكب هو هذه الجريمة افانا لله و انا اليه راجعون .

(١) كذا في الاصل ، و في الهندية « بها » بالافراد و التانيث و هو خطأ .

(٢) لو كان مكان « لو » « إن » لكان احسن . ثم اعلم ان الذين اوجبوا عليهم جزاء =

كتاب الحجة ( الذي يقتل الصيد وهو محرم ثم يأكل منه ) ج - ٢

= واحدا احتجوا بأثر عمر الذي رواه البيهقي وغيره ، وقد سبق من قبل عن محمد ابن سيرين ان رجلا جاء الى عمر رضى الله عنه فقال له : اجريت انا و صاحبي فرسين - الحديث ؛ وفيه : فقال عمر لرجل الى جنبه : تعال نحكم انا وانت ، لحاكما عليه بعز . ففيه اولا : انه منقطع بين ابن سيرين و عمر رضى الله عنه فانه لم يدرك عمر رضى الله عنه ؛ و ثانيا : في مسنده عبد الملك بن قريش و ابن قريش تردوا فيه ، و الثاني لا يعرف حاله ، راجع لذلك ص ٢٠٤ من الجوهر النقي ؛ و ثالثا : انه لو صح كان حجة عليهم لا لهم لانهما اوجبا على السائل عزا كاملا و عندهم يجب عليه نصفه ، و موافق لما ذهب اليه ابو خنيفة و من معه . و اثر ابن عباس في مسنده عبد الواحد بن زياد عن ابي شيبة سعيد بن عبد الرحمن ، قال الذهبي في ج ٢ ص ١٥٧ من الميزان : قال عثمان : سألت يحيى عنه فقال ، ليس بشيء ، و قال ابو داود : عمد الى احاديث كان يرسلها الاعمش فوصلها ، و هو في التهذيب ايضا و عنده المناكير التي وقعت عليه ، و ابو شيبة قال ابن عدى : لا يتابع على حديثه ، و كذا حكى العقيلي عن البخارى ؛ و اثر عمار بن ابي عمار الذي ذكره ابن حزم ايضا و احتج به فكان شعبة يتكلم فيه ، و قال البخارى : لا يتابع عليه ، و قال ابن حبان : كان يخطئ ، ثم هو مضطرب ، فذكر البيهقي في السنن على وجهين و ذكره في كتاب المعرفة على وجهين آخرين فحكى عن الشافعي عن الثقة عن حماد بن سلسة عن زياد مولى بني مخزوم ، و حكى ايضا عن الشافعي في كتاب اختلاف مالك و الشافعي : انا الثقة عن حماد بن سلة عن عمار مولى بني هاشم : سئل ابن عباس - الى آخره ؛ و عند ابن حزم : عن حماد بن سلة عن عمار ان موالى لابن الزبير قتلوا ضبعا و هم محرمون فسالوا ابن عمر - الخ ؛ و الموالى مجهولون ، و عمار عن ابن عمر منقطع ، و ابن حزم يرد الحديث بأقل من هذه العلل و هو يحتاج بأثر ابن عمر هذا فهو من العجائبات ! و مع ذلك يشغب على الآئمة ، فقوله في هذا مردود و مردود عليه مبنى على هواجسه ليس له استناد من البرهان و هو مخالف =

كتاب الحجّة (الذى يقتل الصيد وهو محرم ثم يأكل منه) ج - ٢

وقال محمد : عليه كفارة واحدة لقتله<sup>١</sup> ولا شيء لأكله ولكنه آثم لأكله لأن صيد المحرم بمنزلة الميتة<sup>٢</sup> لا ينبغي أن يأكله الذى قتله ولا غيره .

= للآيات الظاهرة المعاني و منابذ لها وراءه ظهوريا .

(١) توضيح المسألة فى المبسوط و البدائع و شرح اللباب و غيرها من الكتب .  
(٢) قال فى شرح اللباب ص ٢٠٢ : ( اذا ذبح محرم ) مطلقا ( او حلال فى الحرم صيدا ) فقله حرام بلا شبهة و مع هذا ( فديبخته ميتة ) عندنا و كذا عند مالك و احمد ( لا يحل أكلها له ) مع انه يجب عليه ضمانه ( ولا لغيره ) من محرم و حلال أى كما هو حكم الميتة الاحالة الضرورة ( سواء اصطاده ) أى تولى صيده ( بنفسه او امر غيره او ارسل كلبه و بازيه هو ) أى ذابحه (و غيره) أى غير ذابحه مطلقا كما بينه بقوله محرم او حلال ( و لو فى الحل او ارسل كلبه او بازيه فى الحرم ) بالاولى ( و لو أكل المحرم الذابح ) أى بخلاف غيره فى احد وصفيه ( منه ) أى من ذلك المذبح ( شيئا ) أى قليلا او كثيرا ( قبل اداء الضمان ) و هو ظاهر لحصول التداخل ( او بعده ) لعدم تصور تعدد الجنابة ( فقله قيمة ما أكل - عند ابن حنيفة ، و قالوا : لا شيء عليه ) من جهة أكله بل يكفيه الاستغفار ( و لو أكل منه غير الذابح ) أى سواء يكون محرما او حلالا ( فلا شيء عليه ) أى لأكله سوى الاستغفار ، و هذا فى قولهم جميعا ، لكن فيه تفصيل فقال الحلوانى و القاضى شارح الطحاوى و الثمراتى و صاحب المصنوع : لو أكل الذابح منه قبل اداء الضمان لا يلزمه شيء للأكل بالاجماع ، و الجزاء الواحد ينوب عنهما جميعا للتداخل بالاتفاق ؛ و فى الجوهرة : قيل هو على الخلاف أيضا ؛ و فى القدورى : لا رواية فى هذه المسألة فيجوز ان يقال : يلزمه جزاء آخر ، و يجوز ان يتدخل ؛ ثم لا فرق بين ان يأكل المحرم بنفسه او يطعم كلبه فى لزوم قيمة ما اطعم لانه انتفع بمحظور احرامه - انتهى .

و قال



كتاب الحجّة (الذى يصيد الصيد أو يرميه بعد رمى الجمرّة والحلق) ج - ٢

وقال أهل المدينة : إن قتله المخرم وأكله فعليه كفارة واحدة  
مثل من قتله ولم يأكل منه .

### باب الذى يصيد الصيد أو يرميه بعد ما رمى جمرّة

#### العقبة وحلاقة رأسه

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة فى رجل رمى صيدا أو صاده بعد رميه  
وحلاقة رأسه غير أنه لم يفيض فيطوف طواف الزيارة : أنه إذا كان  
أصاب الصيد فى الحرم فعليه جزاؤه ، وإن كان أصابه فى الحل فلا جزاء عليه .  
وقال أهل المدينة : عليه الجزاء فى الصيد أصابه فى حل أو حرم .  
وقال محمد جاء الحديث المعروف ' من رمى جمرّة العقبة وحلق

(١) فى الموطأ وحلاق .

(٢) أخرجه أبو داود عن حجاج بن أرطاة عن الزهرى عن عمرة عن عائشة رضى الله  
عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا رمى أحدكم جمرّة العقبة فقد  
حل له كل شيء إلا النساء - اه . قال أبو داود ، هذا حديث ضعيف ، حجاج  
ابن أرطاة لم ير الزهرى ولم يسمع منه شيئا - اه ؛ ورواه ابن أبى شيبة : ثنا وكيع  
عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة - فذكره سواء ؛ ورواه الدارقطنى فى سننه من  
حديث الحجاج بن أرطاة عن ابن بكر بن عمرو بن حزم عن عمرة أنها قالت : قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا رميت جمرّة وحلقتكم وذبحتكم فقد حل لكم كل شيء  
إلا النساء - اه ؛ قال الدارقطنى : لم يروه غير الحجاج بن أرطاة .

حديث آخر أخرجه النسائى وابن ماجه عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن الحسن العرفى  
عن ابن عباس قال : إذا رميت الجمرّة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء ، فقال رجل :  
يا أبا العباس ! والطيب ؟ قال : أما أنا فأنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم =

كتاب الحجّة ( الذى يصيد الصيد أو يرمى بعد رمى الجمره و الحلق ) ج - ٢

رأسه فقد حل له كل شيء إلا النساء و الطيب ، و أما عائشة رضى الله  
عنهما فقالت : طيب رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم يدي هاتين  
لاحلالة قبل أن يزور البيت قال محمد : هذا الأمر بجمع عليه .

= يضمن رأسه بالمسك أظيب هو أم لا ؟ اهـ . و فى الباب حديث ام سلمة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم انه قال عشية يوم النحر : ان هذا يوم رخص لكم اذا رميتم الجمره  
ان تحلوا من كل ما حرمت عن الا النساء - اخرجه احمد فى مسنده و الحاكم فى  
المستدرک ، و اخرجه ابو داود فى سننه كذلك و لفظه فى ج ٣ ص ٨٤ من نصب  
الراية ، و راجع ص ١٩٨ من الدراية قال : اخرجه احمد و ابو داود و الحاكم مطولا  
وفيه قصة و زيادات ؛ و قال : و زيادة « الطيب » فى حديث عبد الله بن الزبير الذى  
رواه الحاكم شاذة - اهـ . و سنعود اليه فيما سأتى فى الباب من الكتاب و ج ١  
ص ٢١٨ من التلخيص الجدير ، و سأتى النقل منه فيما بعد ان شاء الله تعالى . ( ٣ ) كذا  
فى الأصل ، و فى الهندية « الجمره » ، و هو خطأ .

( ١ ) هذه الزيادة فى حديث عبد الله بن عمر اخرجه النسائى من طريق سالم عنه قال :  
اذا رمى و حلق حل له كل شيء الا النساء و الطيب ؛ قال سالم : و كانت عائشة تقول :  
حل له كل شيء الا النساء ، انا طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم . و فى حديث  
ابن الزبير الذى سأتى فى الباب : الا النساء و الطيب .

( ٢ ) قال الامام فى ص ٢٣٢ من الموطأ فى باب ما يحرم على الحاج بعد رمى جمره  
العقبه يوم النحر : و قد روت عائشة خلاف ذلك ( اى ما قال عمر و ابن عمر ) قالت  
« طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي هاتين بعد ما حلق قبل ان يزور البيت »  
فأخذنا بقولها و عليه ابو حنيفة و العامة من فقهاءنا ؛ اخبرنا مالك حدثنا عبد الرحمن  
ابن القاسم عن ابيه عن عائشة قالت : كنت اظيب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لاحرامه قبل ان يحرم و لحله قبل ان يظوف بالبيت ؛ قال محمد : و بهذا نأخذ فى =

كتاب الحجة (الذي يصيد الصيد أو يرميه بعد رمي الجمرة والحلق) ج - ٢

وقد روى عن آل عمر أنهم كرهوا مع النساء الطيب فقالوا  
«إلا النساء والطيب» ؛ ولم نعلم أحدا قال «إلا النساء والطيب»

== الطيب قبل زيارة البيت و ندع ما روى عمر و ابن عمر رضي الله تعالى عنهما  
و هو قول أبي حنيفة رحمه الله و العامة من فقهاءنا - اهـ . و حديث عائشة رضي الله  
عنها أخرجه الطحاوي من ثمانية عشر وجها ، و رواه البخاري و مسلم من طرق في  
صحيحهما ، و راجع ج ٥ ص ٣٤ في باب الطيب للاحرام و ص ١٣٦ في باب ما يحل  
بالتحلل الأول من محظورات الاحرام من سنن البيهقي و ج ٤ ص ٥١٥ من عمدة  
القاري و ص ٢١٨ من التلخيص و الدراية و نصب الراية .

(١) قال الامام في الموطأ : أخبرنا مالك أخبرنا نافع و عبد الله بن دينار عن عبد الله  
ابن عمر ان عمر بن الخطاب خطب الناس بركة فلههم امر الحج و قال لهم فيما قال :  
ثم جئتم منى فمن رمى الجمرة التي عند العقبة فقد حل له ما حرم عليه الا النساء و الطيب  
لا يمس احد نساء و لا طيبا حتى يطوف بالبيت ؛ أخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن دينار  
انه سمع ابن عمر يقول : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : من رمى الجمرة ثم حل  
أو قصر و نحر هديا ان كان معه حل له ما حرم عليه في الحج الا النساء و الطيب  
حتى يطوف بالبيت ؛ قال محمد : هذا قول عمر و ابن عمر و قد روت عائشة خلاف ذلك -  
اه الى آخر ما نقله قبل . و لعل هذا الحكم منه على التدب و الأفضلية لكون  
الطيب من مقدمات الجماع في الجملة ، او مبنى على الاحتياط ، او مبنى على سد الذريعة  
لكونه من مقدماته ، كي لا تضاد الأخبار و الآثار . و اثر عمر رضي الله عنه  
رواه الطحاوي عن سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عمر و عن اسماعيل  
ابن جعفر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عنه ، و عن حماد عن ايوب عن نافع عن  
ابن عمر عنه - اهـ . و هو عند البيهقي اجنا . و عمرو بن دينار يرويه عن طاوس عن  
ابن عمر عن عمر رضي الله عنهما كما هو عند الطحاوي و البيهقي ؛ فاما قال الشيخ في ==

كتاب الحجّة (الذى يصيد الصيد أو يرميه بعد رمى الجرة والحلق) ج - ٢  
والصيد،<sup>١</sup> إنما اختلف الناس في الطيب،<sup>٢</sup> فأما الصيد في الحل فلم يختلف  
فيه [أحد]<sup>٣</sup>.

== الامام - كما في ج ٣ ص ٨٢ من نصب الراية من «ان هذا منقطع، فان عمرو  
ابن دينار لم يسمع من عمر، محمول على طريق مخصوص له، ومقصود الامام محمد  
بهذا كله اقامة الحجّة على اهل المدينة في تحريمهم الصيد قبل طواف الزيارة؛ واما  
اخرجت الروايات لكي يعلم الناس ان الاحناف ليسوا باغافلين عن الاحاديث الواردة  
في كل باب من ابواب فقه الحديث كما زعمه من لا خبرة له بذلك.

قلت: واما ما في نصب الراية «فان عمرو بن دينار لم يسمع من عمر» صوابه  
«لم يسمع من ابن عمر» فسقط من الكتاب لفظ «ابن» لأن عمرا رواه عن طاوس  
عن ابن عمر واسقط طاوسا ورواه عن ابن عمر بلفظ «عن» فهو منقطع، واما عن  
عمر فليس بمنقطع بن رواه عنه ابنه عبد الله بن عمر في جميع طرق الحديث، فتنبه - ف.  
(١) كما قال اهل المدينة فانهم زادوا في التحريم الصيد أيضا على النساء والطيب وليس  
له ذكر في الاحاديث الواردة في الباب.

(٢) راجع لذلك ج ٤ ص ١٥٥ و ص ٧٧٣ من عمدة القارى فان الحافظ  
العيني ذكر اختلاف المذاهب مفصلا واجاب عما قال صاحب التوضيح وعن حديث  
ابن لهيعة وعن حديث ام قيس اخت عكاشة بن محصن بقوله: فانه لا يعارض حديث  
عائشة لأنه فيه من الصحة ما ليس في حديث ام قيس، وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف  
وحديثه هذا شاذ - اه.

(٣) لفظ «أحد» لم يذكر في الأصول، واطن انه سقط منها. لهذا زيد بين  
المربعين، او الصواب «لم يختلف فيه» بالفعل المجهول - والله اعلم؛ ورأى العلامة المقتى  
ان الصواب «فلم يختلفوا فيه» قريب من التحقيق لكن بعيد من حيث الظاهر لأن  
الكلمة تنغير فيه - ف.

كتاب الحجّة (الذى يصيد الصيد أو يرميه بعد رمي الجمره والحلق) ج - ٢

وقال أهل المدبنة: إن الله تبارك وتعالى يقول «وإذا حللتم فاصطادوا»  
ومن لم يقض<sup>١</sup> فقد بقي عليه مس النساء والطيب .

وقال محمد: قد جاءت السنة المعروفة أنه لا ينبغي لباس قيض  
ولا سراويل ولا قباء ولا خفين حتى يحل الرجل من إحرامه<sup>٢</sup>، وقد رخص  
له في هذا فقيل: لا بأس به إذا رمى وحلق وجعل له حلالا فكذلك  
الصيد لأن الأثر جاء أنه قد حل له كل شيء<sup>٣</sup>؛ ثم استثنى بعضهم خاصة النساء،  
وبعضهم استثنى الطيب والنساء، وإنما جعل محرما فيما استثنى خاصة

(١) كذا في الأصل، وفي الهندية «لم يقض» بالقاف وهو تصحيف .

(٢) أخرج الأئمة الستة في كتبهم - كما في ج ٣ ص ٢٦ من نصب الراية - عن ابن عمر:  
قال رجل: يا رسول الله! ما تأمرنا أن نلبس من الثياب في الأحرام؟ قال: لا تلبسوا  
القمص ولا السراويلات ولا العمام ولا البرانس ولا الخفاف إلا أن يكون أحد  
ليس له نعلان فلبس الخفين وليقطع أسفل من الكعبين، ولا تلبسوا شيئا مسه زعفران  
ولا ورس - أ - زادوا - ألا مسلما وابن ماجه: ولا تنقب المرأة الحرام ولا تلبس  
القفازين . قال الامام محمد في الموطأ: باب ما يكره للمحرم أن يلبس من الثياب:  
أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن ابن عمر أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم:  
ماذا يلبس المحرم من الثياب؟ فقال: لا يلبس القمص ولا العمام ولا السراويلات  
ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد لا يجد نعلين فلبس خفين وليقطعهما أسفل من  
الكعبين، ولا تلبسوا من الثياب شيئا مسه الزعفران ولا الورس؛ أخبرنا مالك أخبرنا  
عبد الله بن دينار قال: قال عبد الله بن عمر: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يلبس  
المحرم ثوبا مصبوغا بزعفران أو ورس وقال: من لم يجد نعلين فلبس خفين وليقطعهما  
أسفل من الكعبين؛ أخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر أنه كان يقول: لا تنقب  
المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين؛ أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن أسلم مولى عمر =

كتاب الحجّة (الذى يصيد الصيد أو يرميه بعد رمي الجمرّة والحلق) ج - ٢

ولم يجعل محرماً فيما سوى<sup>١</sup> ذلك لأن من قال «قد حل فلان من كل شيء» إلا من كذا وكذا، فقد حل عما سوى ما استثناه، فليس ينبغي أن يتأول عليه ما تأولتم من القرآن<sup>٢</sup>؛ فان تأولتم ذلك فيه فتأولوا ذلك في جميع ما يحل للحرم إذا رمي الجمرّة وحلق من لباس القمص<sup>٣</sup> والقلائس والخفاف وقص الأظفار وحلق العانة والاحلال<sup>٤</sup>؛ هذا كله لا يفعله المحرم<sup>٥</sup>؛ وكذلك الصيد مع ما جاء في ذلك من الآثار الكثيرة المعروفة: أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر قال سمعت ابن الزبير يقول: إذا رميت الجمرّة من يوم النحر فقد حل لك

= ابن الخطاب رضي الله عنه انه سمع اسلم يحدث عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب، رأى على طلحة بن عبيد الله ثوباً مصبوغاً وهو محرم فقال عمر: ما هذا الثوب المصبوغ بإطلحة؟ قال: يا امير المؤمنين! إنما هو من مدر، قال انكم ايها لرهط أئمة يقتدى بكم الناس ولو ان رجلاً جاهلاً رأى هذا الثوب لقال: ان طلحة كان يلبس الثياب المصبغة في الاحرام انتهى. وراجع ما قال ابو علي الحافظ و اجاب عنه الشيخ في الامام ج ٣ ص ٢٦ من نصب الراية.

(١) كذا في الأصل، وفي الهندية «روى» مكان «سوى» وهو تصحيف. .  
(٢) وهو ما تقدم من قوله تعالى «وإذا حللتم فاصطادوا» وراجع ج ٢ ص ٢٧٥ من شرح الزرقاني.

(٣) كذا في الموطأ وهو الصواب، وكان في الأصول «القميص» وهو تصحيف - ف.  
(٤) كذا في الأصول، تأمل فيه هل هو صحيح في هذا المحل او مصحف من لفظ آخر او سقط من بعده لفظ او لفظان. قلت: وعله «الاختلال» من الخلة، بالمعجمة - ف.  
(٥) فليحكم ان تمنعه عنها لأنها وقعت قبل طواف الزيارة وهو محرم على زعمكم وهو ممنوع عن فعلها في الاحرام.

كتاب الحجّة ( الذى يصيد الصيد أو يرميه بعد رمى الجمرّة والحلق ) ج - ٢

ما وراء النساء بما يحرم على المحرم ' . فهو حلال لمن رمى الجمرّة وحلق

(١) رواه الطحاوى فى ج ١ ص ٤٢١ من شرح الآثار من وجه آخر : حدثنا محمد بن خزيمة وفهد قالوا ثنا عبد الله بن صالح قال حدثني الليث قال حدثني ابن الهاد عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال سمعت عبد الله بن الزبير يقول : اذا رمى الجمرّة الكبرى فقد حل له ما حرم عليه الا النساء حتى يطوف البيت - اه . لكن اخرجه الحاكم فى ج ١ ص ٤٦١ من طريق يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد به مطولا وفيه : فاذا رمى الجمرّة الكبرى حل له كل شيء حرم عليه الا النساء والطيب حتى يزور البيت - اه ! قال الحاكم : حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه - اه . وراجع لذلك ج ٣ ص ٦٩ و ص ٨١ من نصب الراية . ونقله الحافظ ج ١ ص ٢١٨ من التلخيص من مستدرك الحاكم هكذا . ولا يخفى ان اثر عمر و ابن الزبير لا يصلح ان يعارض ما ثبت عن عائشة و ابن عباس فى الصحيحين وغيرهما من حل الطيب بعد الحلق قبل الطواف ، ولو سلم ان ما رواه ابن الزبير مرفوع فهو ايضا لا يعتد به بحسب الاحاديث الصحيحة المذكورة فى الباب لاسيما هى مثبتة لحل الطيب . وقد تقدم قول الحافظ من الدراية ص ١٩٨ ان زيادة الطيب فى حديث ابن الزبير شاذة . وباسناد كتاب الحجّة رواه ابن حزم فى ج ٧ ص ١٣٩ من المحلى بدون زيادة « الطيب » وهو قول تطاء و طاروس و علقمة و خارجة بن زيد بن ثابت . و من عجائب الدنيا ان ابن حزم قائل بأن الاحرام يبطل بدخول وقت الرمي والحلق والنحر رمي او لم يرم حلق او لم يخلق نحر او لم ينحر يحل له كل شيء حرم عليه الا النساء وليس عنده دليل على ذلك الا قياسه مع انه باطل عنده واستطالة لسانه على الأئمة ! ان قال الله تعالى او رسوله : اذا دخل وقت الرمي او الحلق او النحر حل للمحرم كل شيء الا النساء ؟ ان كان فهات به ، وقد قال عمر وعائشة و ابن عمر و ابن عباس و ابن الزبير : اذا رميتهم و ذبحتم و حلقتم - كما نقله هو نفسه وهو فى =

كتاب الحجّة (الذى يصيد الصيد أو يرميه بعد رمي الجمرّة والحلق) ج - ٢

من الطيب وغير ذلك من الصيد، إلا أنه لا ينبغي [له] أن يصيد الصيد في الحرم، فإن صاده خارجا من الحرم فذبحه حل له أكله.

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت: إن كنت لأطيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدي هاتين لأحرامه وإفاضته بالبيت<sup>١</sup>.  
أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي قال حدثنا

= أحاديث مرفوعة! ولم يقل أحد منهم: إذا دخل وقت الرمي بطل الأحرام! وهم حجة في اللغة عندها، فقله هذا في غاية العناد ليس له سند من القرآن والسنة ولا له سلف من الصحابة ولم يقل به أحد قبله فيما أعلم - والله يجازيه على ما صنع في الكتاب.

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه، ومن قوله «فهو حلال» إلى آخره قول الإمام محمد رحمه الله وليس هو من تنمة كلام ابن الزبير رضي الله عنهما - فتنبه.  
(٢) قال الطحاوي في ج ١ ص ٤١٩ من شرح معاني الآثار بعد رواية حديث عائشة رضي الله عنها من طرق: فهذه عائشة تخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في التطيب بعد الرمي والحلق قبل طواف الزيارة بما قد ذكرناه، فقد عارض ذلك حديث ابن أبي عمير الذي بدأنا بذكره في هذا الباب، فهذه أولى لأن معها من التواتر وصحة المجيء ما ليس مع غيرها مثله، ثم قد روى أيضا عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك - اه. ثم رواه بسنده عنه وقد تقدم من قبل، ثم قال: ففي هذا الحديث من قول ابن عباس ما قد ذكرنا من إباحة كل شيء إلا النساء إذا رميت الجمرّة، ولا يذكر في ذلك الحلق، وفيه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يضمخ رأسه بالسك (السك بالضم طيب معروف - كما في مجمع البحار) ولم يخبر بالوقت الذي فعل فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك، وقد يجوز أن يكون ذلك من =



كتاب الحجة (الذى يصيد الصيد أو يرميه بعد رمي الجمرة والحلق) ج - ٢

إسماعيل بن أمية<sup>١</sup> عن عائشة ابنة سعد بن مالك<sup>٢</sup> قالت: إن كنت

= رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الحلق، ويجوز أن يكون بعده، إلا أن أولي الأشياء أن يحمل ذلك ما يوافق ما قد ذكرناه عن عائشة رضى الله عنها لا على ما يخالف ذلك، فيكون ما رأى النبي صلى الله عليه وسلم يفعله من ذلك كان بعد رميه الجمرة وحلقه على ما في حديث عائشة؟ ثم قال ابن عباس بعد برأيه: إذا رمى فقد حل له برميه أن يحلق حل له أن يلبس ويتطيب - الخ - ثم قال: والنظر بعد ذلك في هذا يدل على ذلك أيضا لأن حكم الطبيب بحكم اللباس أشبه من حكمه بحكم الجماع لما قد فسرنا عما قد تقدم في هذا الباب، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله، وقد روى ذلك عن جماعة من التابعين - اه - ثم رواه عنهم كما سيأتي.

(١) هو ابن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس الأموي، ابن عم أيوب بن موسى، من رجال الستة، روى عن ابن المسيب ونافع وعكرمة وسعيد المقبري والزهرى ومكحول وجماعة، وعنه الثوري وابن عينة وروح ومعمرو وغيرهم، فقيه أهل مكة، رجل صالح حافظ للعلم مع ورع وصدق، ثقة كثير الحديث، مات في مجن داود بن علي، مات سنة ١٣٩ أو سنة ١٤٤ - كذا في ج ١ ص ٢٨٣ من التهذيب - وقال الذهبي في ج ١ ص ١٠٣ من الميزان: يروى عن ابن المسيب وطبقته، يجمع على ثقته، مات سنة ١٣٥ - وهاهنا ثلاثة آخرون: إسماعيل بن أمية - ويقال: ابن أبي أمية، تركه الدارقطني؛ وإسماعيل بن أمية القرشي، كوفي، ضعفه الدارقطني؛ وإسماعيل بن أبي عباد أمية البصري، ضعفه زكريا الساجي - كذا في الميزان.

(٢) هي بنت سعد بن مالك أبي وقاص، الزهرية المدنية، من رواة البخاري وأبي داود والترمذي والنسائي، روت عن أبيها وعن أم ذر، وقيل: رأت ستا من أمهات المؤمنين، تابعة مدنية ثقة، لم يرو مالكا عن امرأة غيرها، ماتت سنة سبع عشرة ومائة - كذا في ج ١٢ ص ٤٣٦ من التهذيب -

كتاب الحجة ( الذي يصيد الصيد أو يرميه بعد رمي الجرة و الحلق ) ج - ٢

لا يمتنع المسك لأحرام سعد<sup>١</sup> ثم أضمح به رأسه .  
أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا محمد بن خازم<sup>٢</sup> أبو معاوية المكفوف  
عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت : لكأني  
أنظر إلى وبيص الطيب في مفارق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وهو يهل<sup>٣</sup> . قال محمد : وإذا كان الطيب يحل قبل الإفاضة فكذلك الصيد  
غير النساء .

أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا عبد الرحمن بن القاسم  
عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : كنت أطيب رسول الله صلى الله

(١) وكان في الأصل «لاحف» وهو تصحيف «لا يمتنع» أي : لأدقه ؛ يقال : يمتنع  
الدواء - إذا دقه . و الحف لا يناسب المقام ، فإن الحف - كما في ج ١ ص ١٣١  
من المغرب : الإماطة و النفث ، ومسك يمتنع ج ١ ص ٢٤٥ مغرب . وفي الهندية :  
«لاحق» وهو أيضا تصحيف «لا يمتنع» .

(٢) هو سعد بن أبي وقاص ، وهو سعد بن مالك بن أيب الزهري ، أبو إسحق ، من  
رجال الستة ، لا سعد بن مالك بن سنان كما زعم ، وقد تقدم من قبل .

(٣) وكان في الأصول بالحاء المهملة هو خطأ ، وقد سبق .

(٤) هذا لفظ مسلم ، وفي رواية النسائي و ابن حبان «وهو محرم» ، والحديث متفق  
عليه من حديثها . والحديث بالاسناد و المتن المذكورين رواه مسلم ، وفي لفظ لمسلم  
كأني أنظر إلى وبيص المسك في مفارق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وفي رواية لمسلم :  
إذا أراد أن يحرم تطيب بأطيب ما يجد ثم أرى وبيص الطيب في رأسه و لحيته بعد  
ذلك . وفي رواية لها «وهو يلبس» وهو مطابق معنى لقوله «وهو يهل» و راجع  
لذلك ج ٣ ص ١٨ من نصب الرأية و ج ١ ص ٢٠٨ من التلخيص . والحديث  
من طرق إلى إبراهيم عند الطحاوي ، وعند مسلم له طرق أيضا إلى إبراهيم .

كتاب الحجّة (الذى يصيد الصيد أو يرميه بعد رمي الجمره والحلق) ج - ٢

عليه وآله وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت<sup>١</sup> .  
أخبرنا محمد قال أخبرنا إبراهيم بن محمد المدني قال أخبرنا جعفر بن  
محمد<sup>٢</sup> عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : إذا رميت جمره<sup>٣</sup> حل لك  
كل شيء إلا النساء<sup>٤</sup> وكان يغتسل عند الأحرام بمنزله<sup>٥</sup> بمكة حين يقدم

(١) متفق عليه من حديثها - كما في نصب الراية والدرية ، وقد سبق من الموطأ ،  
وأخرجه الطحاوي من طرق .

(٢) منقطع فانه لم يدرك علياً رضي الله عنه ، وهو في الأكثر يروى عن أبيه محمد  
فلعله سقط ، ومع ذلك يكون مرسلًا . كما في ج ٩ ص ٣٥٠ من التهذيب ، وهو من  
رجال مسلم والأربعة ، وأبو محمد بن علي أبو جعفر الباقر ، من رجال الستة .

(٣) أي جمره العقبة ، تكفي القرينة للدلالة على الحذف .

(٤) (تبيّه) في الدر المختار : (وحل له كل شيء إلا النساء) ، قيل : والطيب والصيد -  
أه . قوله : إلا النساء .

تبع في ذلك صاحب النهر ، فقد عزا إلى الحنفية استثناء الطيب والنساء إلى أبي الليث  
اشتثناء الصيد وهو غير صحيح ، فان قاضي خان قال في فتاواه : فاذا حلق أو قصر حل  
له كل شيء إلا النساء وبعد الرمي قبل الحلق يحل له كل شيء إلا الطيب والنساء - الخ ،  
ومثله ما قدمناه عنه في شرحه على الجامع الصغير فقد استثنى الطيب من الإحلال  
بالرمي لا من الإحلال بالحلق ، وهو مبني على خلاف المشهور كما علمته آنفاً ،  
وقد ذكر الشرنبلالي عبارة الحنفية ثم قال : بهذا يعلم بطلان ما ينسب لقاضيخان من  
أن الحلق لا يحل به الطيب - أه ؛ قلت : ويؤيده قوله في البدائع : وأما حكم الحلق  
فهو حيروته حلالاً يباح له جميع ما حظر عليه إلا النساء وهذا قول أصحابنا ، وقال  
مالك : إلا النساء والطيب ، وقال الليث : إلا النساء والصيد - أه ؛ ومثله في المعراج  
والسراج وغاية البيان ، فقد عزوا الأول إلى الإمام مالك فقط والثاني إلى الليث ،  
ابن سعد أحد الأئمة المجتهدين ، فاف في النهر من عزوه إلى أبي الليث وهو السمرقندي =

كتاب الحججة ( الذى يقطع الشجر فى الحرم من حلال أو محرم ) ج - ٢

قبل أن يدخل المسجد .

باب الذى يقطع الشجر فى الحرم من حلال أو محرم

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة فيما قطع ' الحلال أو المحرم من الشجر فى الحرم : الجزاء . وقال أهل المدينة : ليس على المحرم فيما قطع من الشجر فى الحرم الجزاء ' ولكنه بشئ ما صنع .

وقال محمد : ما كنت أظن أن أحدا ينسب إلى فقه يجهل مثل هذا و [قد] <sup>٢</sup> قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى الخطبة على الناس جميعا بمكة ' « [مكة] \* حرام لحرام الله تعالى لا يحتل خلاها ولا ينفر

= احد مشايخ مذهبنا فهو تصحيف ، فافهم - قاله ابن عابدين فى ج ٢ ص ١٨٧ من رد المحتار ، فاعزله ابن فرشته فى شرح المجمع الى الخاتمة كما فى ص ١٢٩ من شرح اللباب غير صحيح ، وكذا القول بالرواية الشاذة غير صحيح . (٥) كذا فى الهندية ، وكان فى الأصل « بمنزلة ، و تنقيط الهاء سهو الناسخ - ف .

(١) كذا فى الأصل . وكذا فى موطأ مالك ، و فى الهندية « يقطع » .

(٢) كذا فى الأصول ، و فى الموطأ « شئ » ، مكان « الجزاء » .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٤) يعنى يوم فتح مكة . أخرجه الأئمة الستة فى كتبهم عن ابن هريرة قال : لما فتح الله على رسوله مكة قام النبي صلى الله عليه وسلم فيهم فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : ان الله حبس عن مكة الفيل و سلط عليها رسوله و المؤمنين و انها احلت لى ساعة من نهار ثم بقيت حراما الى يوم القيامة لا يعصدها شجرها ولا ينفر صيدها ولا يحتل خلاها . ولا تحل ساقطها إلا لمنشد ، فقال العباس : الا الاذخر فانه بقبورنا و بيوتنا ؟ فقال عليه السلام : الا الاذخر - اه . و اخرج البخارى و مسلم عن طاوس عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم فتح مكة : ان هذا البلد حرمه الله يوم =

صيدها

كتاب الحجّة ( الذى يقطع الشجر فى الحرم من حلال أو محرم ) ج - ٢

صيدا ولا يعضد شجرها ، قال العباس بن عبد المطلب <sup>١</sup> رضى الله عنه : إلا الاذخر يا رسول الله فإنه للقين و البيوت <sup>٢</sup> ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إلا الاذخر .

فان قال أهل المدينة : إن الشجر لم يذكر فى القرآن فينبغي <sup>٣</sup> فى الحلال

= خلق السموات فهو حرام بحرمة الله الى يوم القيامة و انه لم يحل القتال فيه لاحد قبل و لم يحل لى الا ساعه من نهار لا يعضد شوكه ولا ينفر صيده و لا يلتقط لقطته الا من عرفها و لا يحتل خلاها ؛ فقال العباس : الا الاذخر يا رسول الله افانه لقينهم و لبيوتهم ؟ فقال : إلا الاذخر - كذا فى ج ٣ ص ١٤٣ من نصب الراية و ص ٢١١ من الدراية ، و راجع ج ١ ص ٢٦٦ من التلخيص الحبير ، والحديث سياتى فى الباب ان شاء الله تعالى . (٥) فى الأصول « على الناس جميعا بمكة حرام - الخ » فزبد لفظ « مكة » بين المربعين للقام فانه ساقط عندى .

(١) هو ابو الفضل القرشى المكي ، عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اسلم بمكة بعد بدر ، و اسلمت ام الفضل معه ، و كان انصر له صلى الله عليه وسلم بعد ابي طالب ، جوادا كريما مطعما ، وصولا للرحم ، ذا رأى حسن و دعوة مرجوة ، رئيسا فى الجاهلية ، و آليه البارة و السقاية ، و كان ايض جيللا معتدل القامة جهورى الصوت و ارفعه حتى يسمع من ثمانية اميال - كما فى المستدرک و مرآة الجنان . و ينزل اجلالا له عمر و عثمان من الراحلة ، مات سنة اثنتين او ثلاث او أربع و ثلاثين و هو ابن ثمان و ثمانين سنة ، و فضائله و مناقبه كثيرة ، و ترجمته مطولة فى تاريخ دمشق ، و راجع ج ٥ ص ١٢٢ من التهذيب ، و هو من رجال الستة .

(٢) و قد ورد فى الروايات الصحيحة : القين و الصاغة و القبور و البيوت .

(٣) اى قبل لهم ، و لعله سقط من الكتاب ، يدل عليه قوله فيما بعد ، و هو قول =

كتاب الحجبة (الذى يقطع الشجر في الحرم من حلال أو محرم) ج - ٢

يقتل الصيد في الحرم انه لا شيء عليه لأن الله تعالى لم يذكر ذلك في القرآن ولم يجعل الجزاء في القرآن في الصيد إلا على المحرم فان قالوا: نأخذ في الحلال يقتل الصيد في الحرم بالآثر. قيل لهم: فالآثر فيها واحد: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «لا ينفر صيدها ولا يعصد شجرها فها سواء لا ينبغي أن ينفر صيدها ولا يصاد، فمن صاده فعليه جزاؤه، ومن قطع شجرة فعليه جزاؤها»<sup>١</sup> وليس يختلفان [في] الحديث مع ما قالت الفقهاء جميعاً<sup>٢</sup>، فجعلوا في الدوحة وغيرها [الجزاء] فقالوا: في

= الامام محمد لأهل المدينة .

(١) كذا في الهندية، وفي الاصل: جزاء .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول .

(٣) قال الحافظ العيني ج ٥ ص ٩٢ من عمدة القارى: لا يجوز قطع اغصان شجر مكة التي أشاءها الله فيها بما لا صنع فيه لى آدم، وإذا لم يجوز قطع اغصانها قطع شجرها أولى بالنهى، وقام الاجماع كما قال ابن المنذر على تحريم شجر الحرم، واختلفوا فيما يجب على قاطعها، قال مالك: لا شيء عليه غير الاستغفار؛ وهو مذهب عطاء وبه قال ابو ثور، وذكر الطبرى عن عمر مثل معناه؛ وقال الشافعى: عليه الجزاء في الجميع المحرم في ذلك والحلال سواء، في الشجرة الكبيرة بقرة، وفي الصغيرة شاة، وفي الخشب وما اشبهه فيه قيمة بالغة ما بلغت؛ وقال القرطبي: خص الفقهاء الشجر المنهى عن قطعه بما ينبت الله تعالى من غير صنع آدمى، فأما ما ينبت بمعالجة آدمى فاختلف فيه، والجمهور على الجواز، وقال الشافعى في الجميع الجزاء، ورجحه ابن قدامة - اهـ - وفيها تفصيل زائد، ومثله في ج ٤ ص ٣٧ من فتح البارى: وازيد منهما في ج ٣ ص ٣٩٢ من فتح الملهم، والنقل لتوضيح قوله ما قالت الفقهاء، =

كتاب الحجة ( الذى يقطع الشجر فى الحرم من حلال أو محرم ) ج - ٢

الدوحة [الجزء] ' كغيرها ' ، و الناس لا نعلمهم ' اختلفوا فى ذلك فيما ' اختلفوا فيه من الأشياء ، فكيف جمل أهل المدينة هذا ' ا قالوا : لم يلقنا ان احدا حكم فيه بشئ .

قال محمد : [ وقد جاءت ] ' فى ذلك آثار كثيرة :

أخبرنا يعقوب بن إبراهيم ' قال أخبرنا يزيد بن أبي زياد ' عن مجاهد عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم فتح مكة : إن هذه حرم الله حرمة يوم خلق السموات والأرض والشمس والقمر ' ووضعها بين هذين الأخشين ' .

= ومعنى اجزاء الحديث مفصلا فى العمدة والفتح وشرح النووى لمسلم وشرح الزرقانى وبذل المجهود . (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و العبارة بتامها محلة النظام . (١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و الا لا معنى له بدون التقدير .

(٢) وكان فى الأصول « كغيره » .

(٣) وكان فى الأصول « لا يعلمهم » ، بالنية ، و الصواب « لا نعلمهم » بصيغة التكلم .

(٤) كذا فى الأصول ، و لعل الصواب « بما » .

(٥) أى عدم الجزاء على من قطع شجرة الحرم .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد على دأب الكتاب .

(٧) هو الامام ابو يوسف .

(٨) و يزيد بن ابى زياد القرشى ابو عبد الله الكوفى ، قد مضى ، و هو من رجال مسلم و الأربعة و تعليقات البخارى .

(٩) فى الأصول « و وضع هذين الأخشين » . الأخشين - أى : الجبلين اللطيفين بمكة ، و هما ابو قيس و الأحمر ، و هو جبل مشرف وجهه على قيقعان ؛ و الأخشب كل جبل خشن غليظ ؛ و فى الحديث : الا تزول مكة حتى يزول أخشابها - قاله الحافظ العيني =

كتاب الحجّة (الذى يقطع الشجر في الحرم من حلال أو محرم) ج - ٢

لم تحل ' لأحد قبلي ولا تحل ' لأحد بعدى ولم تحل [ لى ] ' إلا ساعة

= فى ج ٤ ص ١٧٨ من عمدة القارى فى باب الحشيش و الاذخر فى القبر من كتاب الجنائز . و الحديث رواه البخارى فى الجنائز و الحج و البيوع و اللقطة و غزوة الفتح ، و رواه مسلم فى الحج عن عكرمة عن ابن عباس وعن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس : ان الله حرم مكة يوم خلق السموات و الأرض فهى حرام بحرام الله تعالى إلى يوم القيامة . و لفظ مسلم : ان هذا البلد حرمه الله تعالى يوم خلق السموات و الأرض فهو حرام بحرمه الله تعالى الى يوم القيامة . و أخرجه البزار عن ابن عباس ايضا : قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : ان مكة حرام حرمها الله تعالى يوم خلق السموات و الأرض و الشمس و القمر . و أخرجه الطحاوى ايضا عن مجاهد عن ابن عباس : قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : ان الله عزوجل حرم مكة يوم خلق السموات و الأرض و الشمس و القمر و وضعها بين هذين الأخشين - الحديث . قال البزار : و هذا الحديث قد روى عن ابن عباس من غير وجه و عن غير ابن عباس بألفاظ مختلفة و معانيها قريبة - كذا فى عمدة القارى و نحوه فى الفتح فى الجنائز و الحج و غيرهما . و ما عزاه الى الطحاوى فقد أخرجه فى ج ٢ ص ١٩٢ فى كتاب الحجّة فى فتح رسول الله صلى الله عليه و سلم مكة عنوة - من شرح معانى الآثار ؛ و ليراجع اسناده . و التصحيح من الطحاوى و عمدة القارى . و باسناد الكتاب رواه الطحاوى فى باب دخول الحرم هل يصلح بتغير احرام ج ١ ص ٤٣٧ : فاذا ابن ابى داود قد حدثنا قال : ثنا عمرو بن عون قال ثنا ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم - به مثله . و هو الذى عنه العيني فى عمدة القارى لا ما قلت قبله .

(١) و كان فى الأصول فى الموضعين « لم يحل » و « لا يحل » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و إنما زيد من آثار الطحاوى .



من النهار ، لا يحتلى<sup>١</sup> خلاها ولا يعضد شجرها<sup>٢</sup> ولا يرفع لقطتها إلا لمتشد ، فقال العباس رضى الله عنه : إلا الأذخر<sup>٣</sup> لا غنى بأهل مكة عنه لقبورهم وليوتهم<sup>٤</sup> ! فقال صلى الله عليه وآله وسلم : إلا الأذخر . وقال محمد : قرن صلى الله عليه وآله وسلم الصيد مع الشجر وليس بينهما افراق .

### باب الصبي الصغير يحج به

أخبرنا محمد بن عن أبي حنيفة قال : لا بأس بأن يحج بالصغير ويحرم للأحرام ويمنع الطيب وكل ما يمنع<sup>٥</sup> الكبير في إحرامه ، فإن احتاج إلى شيء مما يحتاج إليه الكبير مما بلغ ذلك فيه الهندية فعل ذلك به ولا فدية عليه ، فإن قوى على الطواف بالبيت<sup>٦</sup> وإلا طيف به محمولا ورمى<sup>٧</sup> عنه وطيف به بين الصفا والمروة ، فإن أصاب صيدا وهو يحرم لم يجب عليه هدى ، وذلك الحج لا يحجز عنه إذا بلغ وكبر من حجة الاسلام . وقال

(١) في آثار الطحاوى «نهار» بالتكثير .

(٢) في الأصول «ولا يحتلى» بزيادة الواو ، وعند الطحاوى بدونها .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية «شجرة» وهو من سهو القلم .

(٤ - ٤) كذا في الأصول ، وفي آثار الطحاوى «فانه لا غنى لأهل مكة عنه ليوتهم

وقبورهم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، .

(٥) كذا في الأصل «يمنع» ، وفي الهندية «يمنع» مكان «يمنع» .

(٦) الجزء سقط من الأصول وهو قوله «طاف» .

(٧) في الأصول «رمى» ولم أفهم معناه ، وعندى «رمى» من الرمي - مكذا في ج ١

ص ١٩٨ من المدونة وج ٢ ص ٢٦١ من شرح الزرقاني وج ٥ ص ١٢٢ من

عمدة القارى ، والا لا معنى ههنا لقوله «وروى عنه» تنبه . قلت : بل هو تصحيف

«رمى» - ف .

أهل المدينة مثل قول أبي حنيفة إلا في خصلتين: إن كان أصاب صيدا وهو محرم أهدي<sup>١</sup> عنه . وقالوا: إن احتاج إلى شيء مما يحتاج إليه الكبير مما يجب فيه الفدية فدى ذلك عنه وفعل به .

(١) وفي الأصول « هدى » بدون الهمة وهو تصحيف .

اعلم ان عبادات الصبيان معتبرة عندنا . وتقع عنهم نفلا ولا بائهم اجراها . وكذا الحج معتبر ويثاب عليه آباؤهم ، و اذا بلغوا يحجون حجة الاسلام ثانيا . وما في الباب من قول الامام صريح في الرد على النووي في شرح مسلم والحافظ في الفتح وغيرهما حيث نسبوا الى ائمتنا عدم صحة الاحرام . وهذا كتاب الحجبة بمرأى منك ، وصحة الحج وجوازه وانتقاده من الصبي امر آخر . وجوب الفدية عليه بارتكاب المنهي عنه في الاحرام من واد آخر ، ولم يفرقوا بين الأمرين لذا وقعوا في الاعتراض ، و اول دليل على ما قال الامام الهمام حديث ابن عباس : ان امرأة رفعت صديا فقالت : يا رسول الله ! ألهذا حج ؟ قال : نعم ولك اجر - اه . وفي الدر المختار : ( فلو أحرم صبي عاقل ) او احرم عنه ابوه صار محرما وينبغي ان يجرده قبله ويلبسه ازارا و رداء ؛ قال في الباب و شرحه ص ٤٦ : ( وينبغي لوليه ان يمنعه من محظورات الاحرام ) كلبس الخيط و استعمال الطيب ( و ان ارتكبها لا شيء عليه ) اه ؛ وقال محمد في الاصل : و الصبي الذي يحج له ابوه يقضى المناسك ويرى الجمار ، وإنه على وجهين : الاول اذا كان صديا لا يعقل الاداء بنفسه وفي هذا الوجه اذا احرم عنه ابوه جاز ، و ان كان يعقل الاداء بنفسه يقضى المناسك كلها بفعل مثل ما يفعله البالغ - اه . فهو كالصريح في ان احرامه عنه انما يصح اذا كان لا يعقل - كذا في رد المحتار ج ١ ص ٢٢٦ . وقال الحافظ الطحاوي بعد رواية حديث ابن عباس في شرح معاني الآثار ج ١ ص ٤٣٥ من باب حج الصغير - و هو في ج ٥ ص ١٢٢ من همد القارى : وكان من الحجبة على اهل المقالة الاولى انه ليس الحديث الا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبر ان =

٤١٢ (١٠٣) و قال .

وقال محمد: إنما الفدية في الصيد، وفي غيره كفارة فيما صنع، والصبي لا ذنب عليه<sup>١</sup> فكيف يكون عليه كفارة؟ وإنما يحتنب الحاج على وجهه

= للصبي حجا وليس فيه ما يدل على أنه إذا حج يحجز عن حجة الاسلام؛ فان قلت: ما الدليل على ذلك؟ قلت: قوله صلى الله عليه وسلم «رفع القلم عن ثلاثة عن الصغير حتى يكبر - الخ» قلنا ثبت ان القلم مرفوع عنه ثبت ان الحج ليس مكتوب عليه، كما انه اذا صلى فرضا ثم بلغ بعد ذلك في وقتها ان يعيدها وهو في حكم من لم يصلها؛ فلما ثبت ذلك من اتفاقهم ثبت ان الحج كذلك وانه اذا بلغ وقد حج قبل ذلك انه في حكم من لم يحج وعليه ان يحج بعد ذلك، وهو قول ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد - اه مختصرا - وفي عمدة القارى: وقال الحسن وعطاء ومجاهد والنخعي والثوري وابو حنيفة وابو يوسف ومحمد ومالك والشافعي واحمد وآخرون من علماء الأمصار: لا يحجز الصبي ما حجه عن حجة الاسلام وعليه بعد بلوغه حجة اخرى؛ ثم ان عند ابى حنيفة اذا افسد الصبي حجة لا قضاء عليه ولا فدية عليه اذا اصطاد صيدا، وقال مالك: يحج به ويهدى عنه؛ ويحجب ما يحتنبه الكبير من الطيب وغيره، فان قوى على الطواف والسعى ورمى الجمار والاطيف به محولا، وما اصابه من صيد او لباس او طيب فدى عنه - اه - وفيها زيادة راجع ج ٥ ص ١٢٢ منها و ج ٤ ص ٦١ من فتح البارى وبذل المجهود وغيرها من الكتب .

(١) لقوله صلى الله عليه وسلم «رفع القلم عن ثلاث: عن الصبي حتى يبلغ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يفيق» رواه احمد وابو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث عائشة عن حماد بن سلمة عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم عن الأسود عنها، ورواه ابو داود والنسائي واحمد والدارقطني والحاكم وابن حبان وابن خزيمة من طرق عن علي، وفيه قسمة جرت له مع عمر، وعلقها البخاري، ورواه الترمذي من حديث الحسن البصري عن علي، ورواه الطبراني من =

التطوع كالصلاة يدخل فيها و يؤمر بها<sup>١</sup> فان تركها أو قطعها لم يكن عليه قضاء، والصيام يؤمر به<sup>٢</sup> في شهر رمضان و يؤدب عليه فان لم يصمه حتى يكبر لم يجب عليه قضاء، ويحلف باليمين فيحنت ولا يكون عليه كفارة، وكذلك كفارة الصيد ونحوه ليس في شيء من ذلك على الصبي، ولا على المستوه كفارة لأنهم يتركون<sup>٣</sup> [من]<sup>٤</sup> فرائض الله ما هو أوجب من ذلك، ولا يكون عليهم قضاء من الصلاة والصيام ونحو ذلك .

= من حديث ثوبان و مالك بن شداد وغيرهما من الصحابة من حديث ابن عباس؛ و«رفع القلم» مجاز عن عدم التكليف لأنه يكتب لهم فعل الخير، قاله ابن حبان - كذا في ج ١ ص ٦٨ من التلخيص الحبير؛ و الحديث رواه الطحاوي و البيهقي أيضا .

(١) فيه أيضا رد على من قال ان احرام الصبي لا يصح عند الحنفية و يبطل حجهم عندهم و اشار الامام محمد بهذا الى حديث : مروا اولادكم بالصلاة و هم ابناء سبع سنين و اضربوهم عليها و هم ابناء عشر و فرقوا بينهم في المضاجع - رواه ابو داود و الحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده و الترمذی و الدارقطني من حديث عبد الملك بن الربيع بن سبرة الجهني نحوه ، و في الباب عن ابي رافع اخرج البزار و عن معاذ بن عبد الله بن حبيب عن ابيه رواه ابو داود و الطبراني و عن ابي هريرة رواه العقيلي في ترجمة محمد بن الحسن بن عطية العوفي عن محمد بن عبد الرحمن عنه و عن عبد الله بن مالك الحنصلي رواه ابو نعيم في المعرفة و عن انس بن مالك رواه الطبراني، و التفصيل في ج ١ ص ٦٨ من التلخيص .

(٢) كذا في الاصل، و في الهندية « بها » - ف .

(٣) حرف « من » سقط من الاصول : يدل عليه ما بعده - تأمل .

كتاب الحج ( الذي ينحر هديه في غير منى أيام الحج ) ج - ٢

### باب الذي ينحر هديه في غير منى أيام الحج

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في من نحر<sup>١</sup> هديه في أيام الحج<sup>٢</sup> في غير منى : ان ذلك يجزئه إذا كان<sup>٣</sup> في الحرم<sup>٤</sup> . وقال أهل المدينة : ليس لأحد أن ينحر في أيام منى إلا في منى .

وقال محمد : « أفضل الهدى أن ينحر بمنى لأنها مناحر البدن في تلك

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « ينحر » .

(٢) كذا في الأصل وهو الأصوب وفي الهندية « حج » بالتكثير .

(٣-٢) كذا في الهندية وهو الصواب ، وكان في الأصل « في غير الحرم » وليس بصواب لأنه يخالف وموضوع المسألة .

(٤-٤) وفي الأصل « أفضل أن » والمضاف إليه ساقط منه ، وفي الهندية « أفضل الحج أن » وهو خطأ كما لا يخفى . وفي حديث جابر الطويل - أخرجه مسلم وغيره : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : نحررت هاهنا ومنى كلها منحر فانحروا في رحالكم - الحديث . ورواه أبو داود وابن ماجه مفصلاً كما في ج ٣ ص ١٦٢ من نصب الرأية عن اسامة بن زيد اللبي عن عطاء بن أبي يهياح عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كل عرفة موقف وكل منى منحر وكل المزدلفة موقف وكل فجاج مكة طريق ومنحر - اهـ بلفظ أبي داود ، ومثله لفظ ابن ماجه الا ان فيه تقدماً وتأخيراً ، ولاختلاف لفظهما فرقهما ابن عساكر في موضعين من ترجمة عطاء عن جابر في اطرافه فجعلهما حديثين وليس بجيد ، والصواب ما فعله شيخنا أبو الحجاج المزني في اطرافه فانه ذكره في ترجمة واحدة ، والشيخ زكي الدين المنذرى قلد ابن عساكر فلم يعزه في مختصر السنن لابن ماجه . واسامة بن زيد اللبي قال في التنقيح روى له مسلم متابعة فيما ارى ، وثقه ابن معين في رواية - اهـ ؛ فالحديث حسن . وفي الباب عن أبي هريرة =

كتاب الحج ( الذي ينحر هديه في غير منى أيام الحج ) ج - ٢

الأيام، ولكن لا بأس أن ينحر في الحرم حيث يحب . وقد كان بعض المسلمين إذا كثر هديه بعث ببعضه فنحر<sup>١</sup> بمكة لفقراء أهل مكة الذين لم ينجحوا، فهذا مما لا بأس به لأن الحرم كله مناحر الهدى لأن الله تعالى يقول « هديا بالغ الكعبة » ومن دخل الحرم فقد بلغ الكعبة وبلغ محله . إنما يكره أن ينحر<sup>٢</sup> الهدى في الحل، فأما إذا نحر في الحرم فأن ذلك يحرمه - إن شاء الله تعالى . وفي ذلك آثار كثيرة :

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن رجل<sup>٣</sup> عن عطاء عن

== أخرجه أبو داود عن محمد بن المنكدر عنه بلفظ : وكل عرفة موقف وكل منى منحر وكل فجاء مكة منحر وكل جمع موقف . ورواه البزار أيضا في مسنده . ومحمد بن المنكدر لم يسمع من أبي هريرة ؛ وعن ابن عباس رواه الواقدي في المغازي .  
(١) هكذا في الأصل ، وفي الهندية « فنحره » ولعل الصواب « فنحر » بالمضارع المبني للفعول ، كما يقتضيه السياق .

(٢) في الأصل « تنحر » بالنون ، وفي الهندية « تنحر » بالطاء ، والصواب « ينحر » .

(٣) قوله « عن رجل » الراوى المهم عندي هو ابن جريج ، فان الديهي رواه في ج . ص ٢٣٩ من السنن في باب الحرم كله منحر من طريق أبي حذيفة : ثنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : مناحر البدن بمكة ولكنها زهت عن الدماء ، ومنى من مكة - اهـ ؛ وعن علي بن المديني أبي الحسن ثنا يحيى بن سعيد ثنا ابن جريج حدثني عطاء عن ابن عباس قال : إنما النحر بمكة ولكنها زهت عن الدماء ؛ قال ابن عباس القائل : ومكة من منى . قال : وحدثنا ابن جريج حدثني عطاء : ان ابن عباس كان ينحر بمكة ، وان ابن عمر لم يكن ينحر بمكة كان ينحر بمنى - انتهى . وقوله « ومكة من منى » لعله « ومنى من مكة » تأمل . ولا بُد في أن يكون « عن رجل » مصحفا « عن ابن جريج » و ابن جريج قد مر من قبل ؛ والمرفوعات قد تقدمت ==

كتاب الحج ( المريض و الصبي الذي لا يستطيع رمي الجمار ) ج - ٢

ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : مكة كلها منحر إلا أن الدماء نزهت<sup>١</sup> عنها ، و منى من مكة<sup>٢</sup> .

### باب المريض و الصبي الذي لا يستطيع رمي الجمار

أخبرنا محمد عن أبي جنيمة في المريض و الصبي<sup>٣</sup> لا يستطيع الرمي

= و عن خالد بن الحارث : ثنا عبيد الله عن نافع ان ابن عمر كان ينحر بالمنحر . و عن اسحاق بن ابراهيم عن خالد بن الحارث عن عبيد الله بن عمر بمثله ؛ قال عبيد الله : يعنى منحر النبي صلى الله عليه و سلم . و رواه البخارى فى الصحيح عن اسحاق بن ابراهيم . و قد روينا فيما مضى عن عبد الله العمري عن نافع ان ابن عمر كان ينحر بمكة عند المروة و ينحر بمنى عند المنحر - اهـ . و نبد من هذا البحث قد مضى من قبل فتذكره . (١) فى الأصول « أنزحت » بالخاء المعجمة من الانزاح و هو ليس بصحيح هاهنا ، قال فى ج ٢ ص ٢٠٦ من المغرب : نزحت البير و نزحت ماءها : استقيته اجمع ، و نزحت البير : قل ماؤها ، نزحاً و نزوحاً فيها جميعاً - اهـ ؛ و ما كتبه فهو فى سنن البيهقي كما عرفت ؛ و فى ص ٣٠٧ من المغرب : نزحه الله عن السوء تنزيهاً بعده و قدسه ، و لا يقال : انزحه ، و قوله « التسليح انزاه الله » سهو ؛ و يقال : فلان ينزّه عن المطامع الدنية و الاقدار - اى يبعد نفسه و يتصون ، و منه الحديث « تنزّهوا من البول » - اهـ ؛ فالمعنى : مكة نزهت و تباعدت و تصونت عن الدماء و الاقدار و تقدمت عنها ، و لا ينحر فيها ؛ و ليس معناه انه لا يجوز فيها و قد نحر صلى الله عليه و سلم و ابن عمر رضى الله عنهما عند المروة و هى بمكة و من مكة<sup>١</sup> .

(٢) قد وقع القلب فى سنن البيهقي .

(٣) كذا فى الأصول و ابل لفظ « الذى » بعد « الصبي » سقط منها ، و هو موجود فى موطأ مالك . و فى هذا يضارد على من نسب إلينا عدم صحة احرام الصبيان و بطلان =

كتاب الحجّة ( المريض و الصبي الذي لا يستطيع رمى الجمار ) ج - ٢

قالوا<sup>١</sup>: يُرمى عنه ولا شيء عليه، وإن<sup>٢</sup> صح المريض في أيام الرمي<sup>٣</sup> بعد ما رمى عنه فلا بأس .

وقال أهل المدينة في الصبي و المريض الذي لا يستطيع الرمي قالوا<sup>٤</sup>:  
يُرمى عنه<sup>٥</sup> و يتحرى المريض<sup>٦</sup> حين يرمى عنه فيكبر [ وهو ]<sup>٧</sup> في منزله

= حجهم و عدم جوب الفدية من وادى: رفع القلم عن الثلاثة - الحديث .

(١) قوله « قالوا » كذا في الأصول ، و الصواب « قال » .

(٢) كذا في الأصول ، و الأولى « فإن » ، بالفاء .

(٣) كذا في الأصول « في أيام الرمي » و لو كان مكانه « أيام منى » لكان أولى لأنه طابق معنى لما في موطأ مالك « فإن صح المريض في أيام التشريق رمى الذي رمى عنه و اهدى ، و الشرط ان يرمى بنفسه فلا تجوز النيابة عند القدرة و تجوز عند العذر ، فلو رمى عن مريض بأمره او بمعنى عليه و لو بغير أمره او صبي غير مميز او مجنون او معتوه جاز ، و الأفضل ان توضع الحصى في اكفهم فيرمونها او يرمونها بأكفهم او يرمى عنهم ، و يحزمهم ذلك و لا يعاد و لا فدية عليهم و ان لم يرموا الا المريض - كما في الغاية و نقله في ص ١٣٨ من شرح الباب ، و في الحاشى عن المنتقى عن محمد: اذا كان المريض بحيث يصلى جالساً رمى عنه و لا شيء عليه - اهـ . و في المبسوط : و المريض الذي لا يستطيع رمى الجمار توضع الحصاة في كفه حتى يرمى بها ، و ان رمى عنه اجزاء بمنزلة المعنى عليه - اهـ . و راجع ص ١٠٠ من غنية الناسك فان مؤلفها اوضح المسألة ، و كذا في شرح الباب .

(٤) هكذا في الأصول بزيادة « قالوا » ، و هو زائد .

(٥-٥) كذا في المبسوط و هو الصواب ، و وقع الأصول « و ينحر عن المريض » من النحر و بزيادة « عن » و هو تحريف .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول .



كتاب الحجّة ( المريض و الصبي الذي لا يستطيع رمي الجمار ) ج - ٢

و يهريق دما، فإن صح المريض في أيام منى<sup>١</sup> رمى الرمي الذي رُمى عنه [وأهدى]<sup>٢</sup> .

قال محمد : و ما له يهريق<sup>٣</sup> دما و قد رُمى عنه ؟ فقد أجزاه ذلك و لا دم عليه .

و قالوا<sup>٤</sup> أيضا : فإن<sup>٥</sup> صح في أيام الرمي<sup>٦</sup> بعد ما رمى [عنه رمى الذي رمى عنه و أهدى]<sup>٧</sup> ؟ فهو أيضا ليس بشيء . أرايتم رجلا لم يجد الماء فقيم و صلى ثم وجد الماء أعليه أن يتوضأ و يعيد الصلاة ؟ أرايتم رجلا مريضا لا يستطيع الركوع و السجود و لا القيام صلى جالسا بإيماء ثم قدر على الركوع و السجود و القيام قبل خروج الوقت أيجب<sup>٨</sup> عليه الاعادة و قد فرغ من صلاته ؟ أرايتم رجلا أحرم بالحج فأغشى عليه يوم عرفة فوقف به حتى غابت الشمس ثم أفيض به إلى المزدلفة فأفاق بها في تلك الليلة أينبغي له أن يرجع حتى يقف بعرفة و إلا لم يحزه الحج ؟ ينبغي في قولهم

(١) هكذا في الأصول، و في موطأ مالك « التشريق » و المال واحد .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و زيد من الموطأ و المدونة .

(٣) هذا هو الصواب، و وقع في الأصول « لا يهريق » بزيادة « لا » النافية و هي خطأ هنا كما لا يخفى .

(٤) و في الأصول « قال » بالافراد و هو خطأ .

(٥) كذا في الموطأ، و في الأصول « إن » بدون الفاء .

(٦) كذا في الأصول، و في الموطأ « التشريق » .

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و إنما زيد من موطأ مالك . و قوله : فهو -

إلى آخره من مقولة الامام محمد رحمه الله - فتنبه .

(٨) و كان في الأصول « لم يجب » و هو خطأ .

كتاب الحجة ( المريض والصبي الذي لا يستطيع رمي الجمار ) ج - ٢

أن يقولوا<sup>١</sup> ذلك لأن وقت الوقوف لم يمض، لأن من أدرك عرفة قبل طلوع الفجر من يوم النحر فقد أدرك<sup>٢</sup> وإن لم يقولوا ذلك فقد تركوا قولهم.

(١) لعل الأولى «قولكم أن تقولوا» بالخطاب ليكون مطابقا لقوله «أرايتم» وكذا ما بعده «وإن لم تقولوا ذلك فقد تركتم قولكم». قال في غنية الناسك: «وحد المريض أن يصير بحيث يصلي جالسا لأنه لا يستطيع الرمي راكبا ولا محولا، أما لأنه تعذر عليه الرمي أو يلحقه بالرمي ضرر فإن كان مريض له قدرة على حضور الرمي محولا ولا يستطيع الرمي كذلك من غير أن يلحقه الم شديد ولا يخاف زيادة المرض ولا بطؤه البرء لا يجوز النيابة عنه إلا أن لا يجد من يحمله: ولورمي بمصاتين أحدهما عن نفسه والأخرى عن غيره جاز - ويكره لباب: و الأولى أن يرمي السبعة أولا عن نفسه ثم عن غيره - شرح: لكن الظاهر أنه في يوم النحر، وأما في الأيام الثلاثة فالأولى أن يرمي الجمار الثلاث عن نفسه أولا ثم عن غيره ثلاثا نفوته الموالاة، فالأولى إسقاط قوله «السبعة» كما فعله في التحفة؛ وقوله في الباب: بمصاتين - أي واحدة بعد واحدة لا جملة - والله سبحانه وتعالى اعلم؛ والرجل والمرأة في الرمي سواء إلا أن رميها في الليل أفضل، فلا تجوز النيابة عن المرأة بغير عذر - شرح؛ وقد تبين بما قدمنا أنهم جعلوا خوف الزحام عذرا للمرأة ولمن به علة أو ضعف في تقديم الرمي قبل طلوع الشمس أو تأخيرها إلى الليل لا في جواز النيابة عنهم لعدم الضرورة، فلم يرموا بأنفسهم لخوف الزحام تلزمهم الفدية - انتهى. وراجع ج ٢ ص ١٣٦ إلى ص ١٤٠ من البدائع فصول الرمي مفصلا على دأبه في الكتاب. وفي ج ٤ ص ٦٩ من المبسوط: قال: والمريض الذي لا يستطيع رمي الجمار يوضع الحصى في كفه حتى يرمي به لأنه فيما يعجز عنه يستعين بغيره، وإن رمى عنه أجزاء بمنزلة المغني عليه، فإن النيابة تجوز في النسك كما في الذبح؛ قال: والصبي الذي يحج عنه أبوه يقضى المناسك ويرى الجمار لأنه يأتي به للتخلق حتى يتيسر له بعد البلوغ فيؤمر به بمثل ما يؤمر به =

## باب الذي يرمى الجمار بليل

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: لا ينبغي رمي الجمر<sup>١</sup> يوم النحر حتى تطلع الشمس، ومن رمى قبل طلوع الشمس وبعد طلوع الفجر أجزاء ذلك وقد أساء. وقال أهل المدينة: يكره رمي الجمر<sup>١</sup> يوم النحر حتى يطلع الفجر، ومن رمى فقد حل له النحر.

وقال محمد: جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: نحل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أغيلة بني عبد المطلب على حمرات<sup>٢</sup> [لنا من جمع]

= البالغ، وإن ترك الرمي لم يكن عليه شيء. وكذلك المجنون يحرم عنه أبوه لأن فعلهما للخلق ولا يكون واجبا إذ ليس للاب عليهما ولاية الإيجاب فيما لا منفعة لهما فيه عاجلا، ولهذا لا يجب الدم بترك الرمي عليهما، وهو معتبر بالكفارات لا يجب شيء منها على الصبي والمجنون عندنا، والأصل في جواز الرمي هكذا ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن امرأة رفعت صيا من هودجها إليه فقالت: ألهذا حج؟ فقال: نعم ولك أجره؛ فدل ذلك على أنه يجوز للاب أن يحرم عن ولده الصغير والمجنون بمنزلة الصغير - انتهى.

(١) في الأصول «الجمار» وهو خطأ.

(٢) هكذا في الموطأ، ووقع في أصولنا «الجمار» وهو خطأ.

(٣) بالحاء المهملة، جمع جمارة - وهو الصواب، كما في ص ٢٢٤ من ابن ماجه من حديث مسعر وسفيان و ص ٢٤٦ من سنن أبي داود، وكان في أصول الكتاب «جرات» بالجيم وهو خطأ.

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول. زاد الطحاوي من حديث سفيان عن سلة بليل..

فجعل يطلع<sup>١</sup> أفخاذنا ويقول: أي بني الا ترموا الجمر<sup>٢</sup> حتى تطلع الشمس.  
أخبرنا محمد قال أخبرنا مسعر بن كدام عن سلة بن كهيل عن  
الحسن<sup>٣</sup> أن ابن عباس رضى الله عنه أخبره بذلك .

(١) قوله « يطلع » من اللطخ بالطاء و الحاء المهملتين، وكان في الأصل « ينطخ »، وفي  
الهندية « ينطخ » بالنون و الطاء و الحاء، وفي آثار الطحاوي « يطلع » بالحاء المعجمة  
وكلها خطأ و غلط و مصحف من « يطلع » و هو في ص ٢٢٤ من ابن ماجه و ص ٢٤٦  
من أبي داود؛ قال أبو داود: اللطخ: الضرب اللين. قال في ج ٢ ص ١٦٩ من المغرب:  
اللطخ بالحاء غير معجمة ضرب لين يطن الكف من باب منع، ومنه الحديث: ثم جعل  
يطلع أفخاذنا. وفي ج ١ ص ٢٤٢ من تعليق السندی علي ابن ماجه: هو الضرب الخفيف؛  
و جعل الشيخ فيها « الجمرات » بالجيم و قال: جمع جمر جمع تصحيح . وفي ابن ماجه  
« على حمرات لنا » بالحاء المهملة . وايضا قوله « لنا » يرده فانه لا معنى لتقيد الجمرات بالجيم  
بالطرف، ولعل ما في حاشية الشيخ السندی تصحيف من الكاتب و الصحيح « حمرات »  
جمع حمر - بالحاء . وفي ج ٣ ص ١٧٠ من بذل المجهود: حمرات جمع حمار .

(٢) كذا في الهندية، وكان في الأصل « الجمرات » تصحيف، وفي آثار الطحاوي « جمر  
العقب » و زاد سفيان فيه عند ابن ماجه « و لا اخال احدا يرميها حتى تطلع الشمس » .  
(٣) هو ابن عبد الله العرقى البجلي الكوفي - كما هو عند ابن ماجه ص ٢٢٤ وعند الطحاوي  
ج ١ ص ٤١٣ و ج ٢ ص ٢٩٠ من التهذيب، كوفي ثقة . من رجال البخاري و مسلم  
و أبي داود و النسائي و ابن ماجه . لكن قال ابن معين: انما يقال: لم يسمع من ابن  
عباس . و قال احمد: الحسن العرقى لم يسمع من ابن عباس شيئا . و قال أبو حاتم:  
لم يدركه - كما في التهذيب . فعلى هذا هو منقطع لكن حسنه الحافظ في الفتح . قال  
ابن ماجه: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة و علي بن محمد قالوا ثنا و كيع ثنا مسعر و سفيان  
عن سلة بن كهيل - به مثله . و قال أبو داود: حدثنا محمد بن كثير انا سفيان ناسلة =

== ابن كهيل - به مثله . و قال الطحاوى نحدثنا محمد بن عمرو بن يونس قال ثنا يحيى بن عيسى ح وحدثنا ابن مرزوق قال ثنا محمد بن كثير ح وحدثنا حسين بن نصر قال ثنا ابو نعيم قالوا ثنا سفيان به مثله . و في الثلاثة : قدمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اغيلة بنى عبد المطلب - النخ . و في طريق ابى عاصم عن سفيان به قال : افئنا من جمع فلما ان صرنا بمنى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث . و حديث ابن عباس روى من غير وجه عنه اخرجه الطحاوى من طرق ، و رواه الديهقي عن حفص بن عبد الله : ثنا ابراهيم بن طهمان عن منصور عن سلة بن كهيل عن الحسن العرقى عنه انه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتينا اغيلة بنى عبد المطلب و حملنا على حمراتنا و لطح الخاذنا ثم قال : لا ترموا الجمره حتى تطلع الشمس ؛ و لا اظن احدا يرميها حتى تطلع الشمس - اه . و في ج ٣ ص ٧٢ من نصب الراية حديث آخر اخرجه اصحاب السنن الاربعة عن عطاء عن ابن عباس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدم ضعفة اهله بفلس و يأمرهم لا يرمون الجمره حتى تطلع الشمس - اه ؛ ثم اعاده في الحديث الرابع و السبعين ص ٨٦ ثم قال : و رووا الا الترمذى عن الحسن العرقى عن ابن عباس قال : قدمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث مثله . و رواه ابن حبان في صحيحه في النوع الثانى و العشرين من القسم الثانى : قال المنذرى : الحسن العرقى احتج به مسلم و استشهد به البخارى ؛ و قال احمد و ابن معين : انه لم يسمع من ابن عباس شيئا - انتهى . و في ج ٣ ص ٤٢٢ من الفتح : و هو حديث حسن اخرجه ابو داود و النسائى ( و ابن ماجه ) و الطحاوى من طريق الحسن العرقى عن ابن عباس ، و اخرجه الترمذى و الطحاوى من طرق عن الحكم عن مقسم عنه ، و اخرجه ابو داود من طريق حبيب عن عطاء . و هذه الطرق يقوى بعضها بعضا ، و من ثم صححه الترمذى و ابن حبان - اه . و نحوه في عمدة القارى و راجعها و نصب الراية و الطحاوى و فتح القدير و فيها الاجوبة عن ادلة المخالفين .

كتاب الحج (الأوقات إلى مكة، يكون أهل الرجل فيها يدخلها بغير إحرام) ج-٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح<sup>١</sup> عن مجاهد قال: لا ترم الحجرة حتى تطلع الشمس .

باب الأوقات إلى مكة و الرجل يكون أهله<sup>٢</sup> دونها

فيدخل مكة بغير إحرام

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: من كان أهله في الوقت مثل الجنحة وذات عرق<sup>٣</sup> و قرن و يلم أو دون ذلك إلى مكة فلا بأس أن يدخل مكة بغير إحرام، و من كان منزله خلف وقت من المواقيت التي وقتها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان الوقت بينه و بين مكة فليس ينبغي أن يدخل مكة إلا محرماً . و قال أهل المدينة<sup>٤</sup> في الرجل يدخل مكة بغير إحرام: لا نرى بذلك بأساً .

قال محمد: باغنا<sup>٥</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة

(١) هو عبد الله بن أبي نجيح، تقدم في الإحصار .

(٢) وكان في الأصول «أهلها»، و الصواب «أهله» - أي: أهل الرجل - ف .

(٣) كذا في الأصل . و في الهنذية «ذات العرق» .

(٤) راجع لذلك ج ١ ص ٣٠٣ من المدونة الكبرى و الموطأ مع الزرقاني ص ٢٨٤ من الجزء الثاني .

(٥) استنده الإمام محمد في باب دخول مكة بسلاح ص ٢٤١ من الموطأ: أخبرنا مالك . أخبرنا ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث مثله؛ ثم قال محمد: أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة حين فتحها غير محرم و لذلك دخل وعلى رأسه المغفر، و قد بلغنا أنه حين أجرم من حين قال «هذه العمرة لدخولنا مكة بغير إحرام» يعني يوم الفتح، فكذلك الأمر عندنا من دخل مكة بغير إحرام، فلا بد له من أن يخرج فهل بعمرة أو بحجة لدخوله مكة بغير إحرام، و هو قول =

كتاب الحج ( الأوقات إلى مكة، ويكون أهل الرجل دونهما يدخلها بغير إحرام ) ج-٢

عام الفتح و على رأسه المغفر<sup>١</sup> ولم يكن<sup>٢</sup> رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم محرماً، فلما فرغ من حنين أحرم<sup>٣</sup> رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

== أبي حنيفة و العامة من قههاتنا - انتهى . و قد بسط في هذا في الموضعين من الكتاب الحافظ الطحاوى في باب دخول الحرم هل يصلح بغير إحرام ص ٤٣٦ من الجزء الأول الى ص ٤٣٩ و في كتاب الحج : ان فتح مكة كانت عنوة ص ١٩٥ من الجزء الثانى من شرح معاني الآثار، و أخرج هناك حديث انس من طرق و بحث تفرد مالك عن ابن شهاب . عن انس في ج ٢ ص ٢٨٣ من شرح الزرقانى ، و قد رواه ازيد من ثلاثة عشر نفرا عن ابن شهاب سوى مالك كما فيه فراجع فان فيه زيادة من فتح البارى ج ٤ ص ٥٠ و من عمدة القارى ص ١١٠ من الجزء الخامس . و الحديث اخرجه الأئمة الستة في كتبهم - كما في ج ٥ ص ١١٠ من عمدة القارى و هو في موطأ مالك .

(١) اختصر الامام الحديث هنا لأن غرضه انه صلى الله عليه وسلم دخل بغير إحرام فقط ، و الحديث بتمامه في موطأ الامام محمد و موطأ الامام مالك ، زاد فيه بعد قوله « المغفر » فلما نزعه جاءه رجل فقال له : ابن خطل متعلق بأستار الكعبة اقال : اقلوه . - ف .

(٢) من ههنا قول محمد رحمه الله ، و هو قول مالك في رواية الحديث كما في موطأ مالك، و صرح شراح الحديث ان هذا قال ابن شهاب بعد رواية الحديث - كما في الزرقانى و فتح البارى و عمدة القارى ، و يظهر من حديث انس رضى الله عنه ان انسا قال ذلك ، كما هو عند الطحاوى و غيره ، و قد صرح جابر بن عبد الله ايضاً في حديثه انه صلى الله عليه وسلم لم يكن محرماً - كما هو عند مسلم و غيره ، فقصد الامام محمد بهذا التصريح ان ذلك إنما هو . متفق عليه .

(٣) و قد علمت من الموطأ انه بلاغ بلغ الامام محمد - رحمه الله تعالى . =

كتاب الحجة (الأوقات إلى مكة: يكون أهل الرجل دونها فيدخلها بغير إحرام) ج-٢

من الجمرانة بعمره ثم قال: هذه لدخولنا مكة بغير إحرام .

أخبرنا محمد قال أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا يزيد بن سعيد<sup>١</sup>

= و من ههنا عرفت ان قول ابن حزم في ج ٧ ص ٢٦٦ من المحلى بأن « دخول مكة بلا احرام جائز » في غاية الفساد ليس له دليل من قرآن ولا سنة ، وجواز الشيء وعدمه لا يكون الا من جانب الشارع ولم يحزه ولم يقل الله ولا رسوله ان دخولها بلا احرام جائز بل حد حدودا و وقت مواقيت الاحرام ، ولا يجوز تعديلها الا باحرام كما ثبت في النصوص ، وأخرجها الأئمة في كتب الحديث ، ودخوله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة كان بلا احرام بل قال في وقت اداء عمره الجمرانة « هذه لدخولنا مكة بغير احرام » أو ليس هذا اظهر من الشمس و ابين من الالمس لدى ذى العنين ! نعم « من كان في هذه اعمى فهو في الآخرة اعمى » و كفى له ذلك حسرة و ندامه ، ولقد قال ابن عباس « لا يدخل مكة الا باحرام » و ابن حزم يقول: وهو الزام ما لم يأت به الشرع ؛ أو لم يدر انه حبر الأمة و ترجمان القرآن و مصداق « اللهم قهقهه في الدين » على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم هو لم يشعر انه لم يرد به الشرع و علم به ابن حزم بعد اربعائة سنة او ابن عباس و أبوه و أخوه الفضل رضى الله عنهم كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع شاهدوا ما فعله و سمعوا منه ما قاله و حفظوه كل الحفظ ! هذا و الله من تعجب العجائب ! و حديث ابن عباس رواه ابن عدى مرفوعا من وجهين ضعيفين كما في ص ٢١١ من التلخيص ، و الموقوف و المرفوع يشد بعضه بعضا ، و هو اعلى بمراتب من قول ابن حزم المخذول المردول ؛ و استناد الموقوف جيد .

(١) لا ادرى من هو . و في ج ٦ ص ٢٨٧ من اللسان : يزيد بن سعيد بن  
ذى عصوان من اهل الشام ، يروى عن نافع ، روى عنه الوليد بن مسلم و الشاميون ،  
ربما اخطأ - قاله ابن حبان في الثقات . قلت : و روى عنه ايضا يحيى بن صالح الوحاظي =

عن



كتاب الحجة ( الأوقات إلى مكة ويكون أهل الرجل دونها فيدخلها بغير إحرام ) ج- ٢

عن محمد بن علي<sup>١</sup> عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : لا يدخل الحرم إلا محرم<sup>٢</sup> .

أخبرنا محمد قال أخبرنا طلحة بن عمرو المكي قال أخبرنا عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : من خرج من مكة فلا يدخلها إلا محرماً إلا الجمالين و الخطباين و أصحاب منافعها<sup>٣</sup> . قال محمد : فهذا الذي

== و إسماعيل بن عياش و مروان بن محمد - ذكر ذلك ابن أبي حاتم عن أبيه و لم يذكر فيه جرحاً - اهـ . و هو العنسي السكسكي الشامي الداراني - ذكره أبو علي في تاريخ داريا ، كما في ص ٤٥٠ من التجليل ؛ قال الحافظ : روى عن يزيد بن عطاء و مكحول و مدالج ابن المقدم و عتبة بن أبي حكيم و نافع و عبد الملك بن عمير ، روى عنه إسماعيل ابن عياش و الوليد بن مسلم و جماعة ، قال ابن شاهين في الأفراد بعد إيراد حديث من طريقه : تفرد به و كان ثقة . قلت : و أخرج له الحاكم في المستدرک ، و ذكره ابن سميع في الطبقة الخامسة من أهل حمص ، و ذكره ابن حبان في الثقات و قال : ربما أخطأ - اهـ ؛ فاعلمه في الاستاد المذكور هو هذا . و في التهذيب ج ١١ ص ٣٣٢ : يزيد ابن أبي سعيد المدني مولى المهري من رجال مسلم و أبي داود ؛ و آخر يزيد بن أبي سعيد النحوي أبو الحسن القرشي مولاهم المروزي ، من رجال الأربعة ؛ و روى إسرائيل عن زيد بن جبيب ، كما في ج ١ ص ٢٦١ من التهذيب . و ههنا يزيد بن سويد أبي جبيب من رجال التهذيب ؛ فعينه من مظان العلم .

(١) لعله أبو جعفر الباقر - ج ٩ ص ٣٥١ من التهذيب ، و قد تقدم ؛ أو هو ابن الحنفية و هو أيضاً قد سبق . على الأول منقطع و على الثاني متصل .

(٢) لم أقف على من أخرجه غير الإمام محمد - رحمه الله .

(٣) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه كما في ج ١ ص ٢١١ من التلخيص من طلحة بن عمرو المكي به مثله ، قال الحافظ : و فيه طلحة بن عمرو و فيه ضعف ، و روى الشافعي =

كتاب الحج ( الأوقات إلى مكة ويكون أهل الرجل دونها فدخلها بغير إحرام ) ج- ٢

أخذ به أبو حنيفة لأن ابن عمر رضی الله عنهما لم يكن جاوز وقتا من المواقيت لأن قديدا لا وقت بينها وبين مكة فلا بأس أن يدخل مكة من كان بقديد بغير إحرام<sup>١</sup> . ثم الحديث المستفيض عن ابن عباس رضی الله عنهما : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقت المواقيت لأهلها ثم قال : هذه

عن ابن عينة عن عمرو بن أبي الشعثاء انه رأى ابن عباس يرد من جاوز البيقات غير محرم - اهـ . و قال الطحاوى ج ١ ص ٤٣٩ : حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا سعيد قال ثنا هشيم قال انا عبد الملك عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس انه كان يقول : لا يدخل مكة تاجر ولا طالب حاجة الا وهو محرم ؛ حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا منصور عن قيس عن عطاء عن ابن عباس قال : لا يدخل احد مكة الا محرما ، حدثنا ابن مرزوق قال ثنا ابو عامر العقدي قال ثنا افلح بن حميد عن القاسم ابن محمد قال : لا يدخل احد مكة الا محرما ؛ حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا سعيد ابن منصور قال ثنا هشيم قال انا يونس عن الحسين انه كان يقول ذلك ؛ حدثنا ابن أبي دارود قال ثنا سليمان بن حرب قال ثنا حماد بن زيد عن علي بن الحكم عن عطاء قال : لا يدخل احد الحرم الا باحرام ، فقيل : ولا الخطابون ؟ قال : ولا الخطابون ؛ قال ثم بلغني بعد انه رخص للخطابين - انتهى بتقديم وتأخير . و راجع ج ٥ ص ١٧٧ من سنن البيهقي و ج ١ ص ٢١١ من التلخيص و ج ٤ ص ٥٠ من فتح الباري و ج ٥ ص ١٠٩ و ص ١١٣ من عمدة القاري حتى تعلم مذاهب العلماء في ذلك الباب و ج ٣ ص ١٥ من نصب الراية بيان الحديث السابع من الكتاب ، و أخرج الطحاوى حديث ابن عباس المذكور بتلك الأسانيد ج ٢ ص ١٩٥ في كتاب الحج من آثاره في ان مكة فتحت عنوة .

(١) هذا يدل على انه في قول اهل المدينة موجود ، و رواه مالك في موطئه و من طريقه رواه الامام محمد ص ٢١٩ في باب دخول مكة بغير إحرام من موطئه : أخبرنا =

كتاب الحجّة ( الصلاة بمنى يوم التروية و الصلاة بمنى و بعرفة و الجمعة بهما ) ج - ٢

المواقيت لأهلها و لمن أتى عليها من غير أهلها<sup>١</sup> .

قال محمد : فليس ينبغي أن يجاوز وقتا من المواقيت إلى مكة بغير إحرام<sup>٢</sup> .

باب الصلاة بمنى يوم التروية و الجمعة بعرفة ومنى

و الصلاة بها<sup>٣</sup> و الصلاة بمنى

- أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في إمام الحج<sup>٤</sup> إذا وافق يوم الجمعة

= مالک حدثنا نافع : ان ابن عمر اعتمر ثم اقبل حتى اذا كانت بقديد جاءه خبر من المدينة فرجع فدخل مكة بغير احرام : قال محمد : و بهذا تأخذ ، من كان في المواقيت او دونها الى مكة ليس بينه و بين مكة وقت من المواقيت التي وقت فلا بأس ان يدخل مكة بغير احرام ، و أما من كان خلف المواقيت اى وقت من المواقيت التي بينه و بين مكة فلا يدخل مكة الا باحرام ، و هو قول ابى حنيفة و العامة من قهائنا - انتهى . و اثر ابن عمر رواه الطحاوى و البيهقى و غيرهما من أئمة الحديث - راجع التلخيص و الدراية و كتاب الام للإمام الشافعى .

(١) رواه البخارى و مسلم في صحيحيهما عن طاووس عن ابن عباس : ان رسول الله صلى الله عليه و سلم وقت - الحديث مفصلا ، كما في نصب الراية ج ٣ ص ١٢ في فصل المواقيت ، و رواه النسائى ايضا - كما في عمدة القارى ج ٤ ص ٩٧ و الطحاوى و البيهقى و غيرهم .

(٢) من هاهنا انهار ما بناء ابن حزم في المحلى و اندفعت استطالة لسانه على الأئمة .

(٣) كذا في الاصول ، و الصواب « المزدلفة » مقام « بها » لأن قوله « الصلاة بمنى » بعده موجود ، و مسألة صلاة المزدلفة مذكورة في الباب كما ستأتى بعده ، فلا بد من ذكرها في ترجمة الباب ، و إلا فتكرار بلا فائدة - تأمل - قلت : و لعل ضمير « بها » راجع الى عرفة - ف .

(٤) في الاصول « أيام الحج » جمع يوم - و هو خطأ ، و الصواب « امام الحاج » =

كتاب الحجّة ( الصلاة بنى يوم التروية والصلاة بنى و بعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

يوم عرفة أو يوم النحر أو بعض أيام التشريق : انه لا جمعة<sup>١</sup> فى منى<sup>٢</sup> فى تلك الأيام<sup>٣</sup> إلا بنى إن كان صاحب الموسم الخليفة أو أمير الحجاز أو أمير مكة ، فانه إن كانت الجمعة بنى جمع كان<sup>٤</sup> يعد منى مضرا ، وإن كانت الجمعة بعرفة فلا جمعة فى ذلك .

وقال أهل المدينة : إذا وافق يوم الجمعة يوم عرفة أو يوم النحر أو بعض أيام التشريق \* فلا يجمع فى شىء من تلك الأيام \* .

= بالميعين - كما فى موطأ مالك .

(١) كذا فى الأصول ، وفى الموطأ « لا يجمع » .

(٢-٢) كذا فى الأصول ، والصواب « فى شىء من تلك الأيام » كما هو فى الموطأ .

(٣) كذا فى الأصل ، ولعل الواو سقطت قبل « كان » ، والضمير راجع الى ابى خنيفة ، وفى الهندية « كان يعد » من الاعتداد .

(٤) كذا فى الأصول ، وزاد فى موطأ مالك « فى إمام الحاج إذا وافق » .

(٥-٥) كذا فى الموطأ مع شرح الزرقانى ج ٢ ص ٢٥٢ وهو الصواب ، وفى الأصول « فلا جمعة فى منى تلك الأيام » وهو خطأ . قد اجمعوا على ان حجته صلى الله عليه وسلم كانت يوم الجمعة ولم يصلها بل صلى الظهر . وفى حديث جابر الطويل عند مسلم وغيره بعد ذكر الخطبة : ثم اذن بلال ثم اقام فصلى الظهر ثم اقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئا - الحديث ؛ ولم يقل جابر انه صلى الجمعة ولا احد من الصحابة الذين كانوا معه فى حجة الوداع ؛ شاهدوا ما فعل وسمعوا ما قال صلى الله عليه وسلم من قليل وكثير وتقرير وقطعير وحفظوه حق الحفظ ، ولم يخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الا خطبة واحدة فى ذلك الموقف ، ولو كان صلاته يوم عرفة صلاة الجمعة لخطب خطبتين و جهرا بالقراءة ولم يفعل واحدا من ذلك ، بل كان مسافرا فلذا صلى الظهر والعصر ركعتين ركعتين ؛ وقالت الصحابة « صلى = وقال

كتاب الحجّة (الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما) ج - ٢

و قال محمد بن الحسن: قول أهل المدينة في <sup>١</sup> هذا أعجب إلى من قول أبي حنيفة <sup>٢</sup>؛ و قال أبو حنيفة: صلاة المغرب والعشاء عشية عرفة

= الظهر و صلى العصر، و هم حجة في اللغة، و الجمعة ليست على المسافر و هي لم تقم قط في البرارى و الصحارى في زمنه صلى الله عليه وسلم. و قد خالف هذا كله ابن حزم في المحلى و قال في ج ٧ ص ٢٧٢: و ان وافق الامام يوم عرفة يوم جمعة جهر و هي صلاة جمعة لأن النص لم يأت بالنهى - الخ. انظر كيف ترك فعل رسول صلى الله عليه وسلم انه لم يجهر و لم يصل الجمعة و هو يقول «يجهر و هي صلاة جمعة» و صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت صلاة الظهر! فقد افترى عليه صلى الله عليه وسلم و غلط الصحابة جميعا كأنهم عنده اخطؤا في بيان الظهر و الجمعة و لم يفهموا ما فعله صلى الله عليه وسلم و لم يفرقوا بين الجمعة و الظهر! و هاهنا اعتمد على رأيه تاركا للحديث بقوله «لأن النص لم يأت بالنهى» و من عجائبات العالم انه قد هاهنا عطاء بن ابي رباح و اعتمد على قوله و هو يقول «التقليد حرام»! فأين فرض النص يوم عرفة صلاة الجمعة؟ و لم لم يقل الصحابة انه صلى الجمعة؟ و لم ترك النبي الجهر و الخطبة الثانية؟ قوله في غاية الفساد لا اثاره عليه من العلم، فان مفاده ان النبي صلى الله عليه وسلم و الصحابة لم يفهموا النص! و ترك هو البيان لآمنه و لم يقل ان الجمعة في عرفة أيضا فرض و أدائها بها واجب! و احتجاجه بقوله تعالى «اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة» مضحكة، فلقاتل ان يقول: و اذا لم يناد لها لا تصلى و لم يناد لها في حجة الوداع و لا امر به صلى الله عليه وسلم فكيف يجوز ادائها؟ و هو لا يسمع ذلك قوله و فعله صلى الله عليه وسلم!

(١) كذا في الأصل، و سقط لفظ «في» من الهندية.

(٢) قال في ج ١ ص ٢٦٠ من البدائع: و يتصل بهذا اقامة الجمعة في ايام الموسم بمنى، قال ابو حنيفة و أبو يوسف: تجوز اقامة الجمعة بها اذا كان المصل بهم الجمعة هو =

كتاب الحجّة الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ( ج - ٢ )

ليلة النحر في المزدلفة لا ينبغي أن يصلي واحدة منهما حتى يأتي المزدلفة<sup>١</sup> ،

= الخليفة أو أمير العراق أو أمير الحجاز أو أمير مكة سواء كانوا مقيمين أو مسافرين أو رجلاً مأذوناً من جهة، ولو كان المصلي بهم الجمعة أمير الموسم وهو الذي أمر بتسوية أمور الحجاج لا غير لا يجوز سواء كان مقيماً أو مسافراً لأنه غير مأثور بإقامة الجمعة، إلا إذا كان مأذوناً من جهة أمير العراق أو أمير مكة، وقيل: إن كان مقيماً يجوز وإن كان مسافراً لا يجوز، والصحيح هو الأول؛ وقال محمد: تجوز الجمعة بمنى؛ وجمعوا على أنه لا تجوز الجمعة بعرفات وإن أقامها أمير العراق أو الخليفة نفسه، وقال بعض مشايخنا: إن الخلاف بين أصحابنا في هذا بناء على أن منى من توابع مكة عندهما وعند محمد ليس من توابعها؛ وهذا غير سديد لأن بينهما أربعة فراسخ، وهذا قول بعض الناس في تقدير التوابع، فأما عندنا فبخلافه على ما مر، والصحيح إن الخلاف فيه بناء على أن المصر الجامع شرط عندنا إلا أن محمداً يقول: إن منى ليس بمصر جامع بل هو قرية فلا تجوز الجمعة بها كما لا تجوز بعرفات، وهما يقولان: إنها تتمصر في أيام الموسم لأن لها بناءً وينقل إليها الأسواق ويحضرها وال يقسم الحدود وينفذ الأحكام فالتحق بسائر الأمصار، بخلاف عرفات فإنها مغارة فلا تتمصر باجتماع الناس وحضرة السلطان - انتهى .

(١) لأنه صلى الله عليه وسلم لم يصلها بعرفات ولا في الطريق حتى أتى المزدلفة وصلى بها وجمع بينهما، كما في حديث أسامة بن زيد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما قال: دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفة حتى إذا كان بالشعب نزل فبال ثم توضأ ولم يسبغ الوضوء فقلت له: الصلاة يا رسول الله؟ فقال: الصلاة أمامك، فركب - الحديث . وفي الباب حديث جابر وابن مسعود وابن عمر وابن عباس والفضل بن عباس وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وغيرهم رضي الله عنهم، وهو اجماع، وقال الامام محمد في باب الصلاة بالمزدلفة من الموطأ ص ٢٣١: =

كتاب الحجّة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

فاذا أتاهما أذن المؤذن وأقام للغرب ، وإذا سلم من المغرب قام وصلى  
العشاء بغير أذان ولا إقامة ، يحزبه أذان المغرب وإقامتها ، فيصلّي الصلاتين  
جميعا بأذان واحد وإقامة واحدة <sup>١</sup> .

== أخبرنا مالك أخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر كان يصلي المغرب والعشاء بالمزدلفة  
جميعا ، أخبرنا مالك أخبرنا ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر : أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعا ، أخبرنا مالك أخبرنا يحيى  
ابن سعيد عن عدى بن ثابت الأنصاري عن عبد الله بن يزيد الأنصاري الخطمي عن  
أبي أيوب الأنصاري قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب والعشاء  
بالمزدلفة جميعا في حجة الوداع ، قال محمد : وهذا نأخذ ، لا يصلي الرجل المغرب حتى  
يأتي المزدلفة وإن ذهب نصف الليل ، فاذا أتاهما إذن وإقام فيصلّي المغرب والعشاء  
بأذان وإقامة واحدة ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من قهائنا - انتهى .

(١) لما رواه الإمام أبو حنيفة كما في ج ١ ص ٩٧ من عقود الجواهر عن عطاه  
ابن أبي رباح عن أبي أيوب الأنصاري : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب  
والعشاء بجمع بأذان وإقامة واحدة ؛ هكذا رواه ابن عبد الباقي في مسنده . وأخرجه  
ابن أبي شيبة وإسحاق والطبراني هكذا ، إلا أنهم قالوا : بالمزدلفة ؛ وقالوا : بإقامة ؛  
زاد ابن أبي شيبة وحده : ولم يسبح بينهما ؛ وأصله في الصحيحين من هذا الوجه بدون  
لفظ : الإقامة . والطبراني أيضا من وجه آخر بلفظ : بالمزدلفة بأذان واحد وإقامة .  
وأخرج أبو داود من وجه آخر عن ابن عمر أنه أتى المزدلفة فأذن وأقام أو أمر  
انسانا فأذن وأقام فصلى بنا المغرب ثلاث ركعات ثم التفت إلينا فقال : الصلاة ، فصلّي  
بنا العشاء ركعتين - كذا ذكره موقوفا وأورده مرفوعا من وجه آخر عن ابن عمر .  
وأخرجه الطحاوي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر ومن طريق أبي إسحاق عن  
عبد الله بن مالك ومالك بن الحارث كلاهما عن ابن عمر ومن طريق مجاهد قال ==

كتاب الحجّة (الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما) ج - ٢

وقال أهل المدينة: 'يقيم الصلاة' فيصلّى المغرب، ثم يقيم للعشاء فيصلّيها، ولا يصلّى بينهما شيئا. وقال محمد: قد جاءت في هذه آثاره كثيرة. أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: إذا صليتهما بجمع صليتهما بأقامة واحدة، فإن تطوعت بينهما بشيء فاجعل لكل واحدة إقامة<sup>١</sup>.

== حدثني أربعة كلهم ثقة منهم سعيد بن جبير وعلي الأزدي عن ابن عمر مثله؛ وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه وقول سفيان الثوري وعامة أهل الكوفة؛ وقال زفر: بأذان وإقامتين، لما في الصحيحين من حديث أسامة: فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ ثم أقيمت الصلاة فصلّى المغرب ثم أقيمت الصلاة فصلّى العشاء، وللبخاري عن ابن عمر: جمع بين المغرب والعشاء كل واحدة منهما بأقامة؛ وهو لمسلم من وجه آخر بمعناه وعند مسلم أيضا من حديث جابر: بأذان وإقامتين، وهو مختار أبي جعفر الطحاوي - انتهى. وفي هذا الباب روايات صحيحة متعارضة والواقعة واحدة وهي حجة الوداع - وكل وجه هو مولها فاستبقوا الخيرات.

(١-١) كذا في الأصول، والاولى 'يقيم لصلاة المغرب' لقراءة بعده.

(٢) أخرجه الإمام محمد بهذا الإسناد في كتاب الآثار في باب الصلاة بعرفة وجمع ص ٥٩: وفيه عن إبراهيم في الصلاة بجمع قال - الخ؛ ولعله سقط من كتاب الحجّة، ثم قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة، ولا يعبأ أن يتطوع بينهما. ورواه الإمام أبو يوسف في آثاره رقم ٥٧٧ ص ١٢٥ بهذا الإسناد نحوه بتقديم وتأخير، ولعل إبراهيم قال به لما رواه عن الأسود وعقمة، كما في آثار أبي يوسف أيضا ص ٩٣ من رقم ٤٥٥: انهما دفعا مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: أيها الناس عليكم بالسكينة فإن البر ليس بإضاعة الأبل ولا إيجاف الخيل؛ قالوا: فما زاد راحلته على هينها وانها لتقصع بجرتها، (ثم عاد إلى حديث إبراهيم) قال: ثم تنزل جمعا فتصلي ==

أخبرنا



كتاب الحجبة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وبعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا عمر<sup>١</sup> بن ذر الهمداني عن مجاهد أن رجلا<sup>٢</sup> صلى مع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما المغرب بجميع ثلاثا ،

= بها المغرب والعشاء بأذان وإقامة - الحديث الطويل .

(١) في الأصول عمرو «بالواو وهو خطأ» وعمر بن ذر الهمداني قد مضى سابقا في باب القران وغيره .

(٢) هو خالد بن مالك الحارثي، صرح بذلك الطحاوي في روايته - ج ١ ص ٤١٠ ، ورواه من وجه آخر عن ابن عمر قال : حدثنا روح بن الفرج قال ثنا عمرو بن خالد قال ثنا زهير بن معاوية قال ثنا ابو اسحاق عن مالك بن الحارث قال : صلى عبد الله ابن عمر بالمزدلفة صلاة المغرب بإقامة ليس معها اذان ثلاث ركعات ثم سلم ثم قال : الصلاة ، ثم قام فصلى العشاء ركعتين ثم سلم فقال له خالد بن مالك الحارثي : ما هذه الصلاة يا ابا عبد الرحمن ؟ قال : صليت هاتين الصلاتين مع النبي صلى الله عليه وسلم في هذا المكان ليس معهما اذان - انتهى . وحديث ابن عمر رواه مسلم والطحاوي والبيهقي من طرق مرفوعة . ومن هاهنا ظهر لك ان ما في كتاب الحجبة من حديثه مختصرا و وقع سقط في الأصول . وفي رواية عند الطحاوي والبيهقي : قليل له : ما هذه الصلاة . ثم قال الطحاوي بعد سرد طرقه : فهذا ابن عمر يخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلاهما ولم يؤذن بينهما ولم يقم . وراجع ترجمة خالد بن مالك الحارثي في كتب الرجال . وقال الطحاوي : حدثنا بونس قال ثنا سفيان عن ابن ابي نجيح عن مجاهد قال : ثني اربعة كلهم ثقة منهم سعيد بن جبير وعلى الأزدي عن ابن عمر انه صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة بإقامة واحدة - اهـ . و صلى مع ابن عمر عبد الله بن مالك ايضا كما هو عند الطحاوي ص ٤١٠ . وعند البيهقي في ج ٥ ص ١٢١ من السنن : عن ابي نعيم وعبد الرزاق عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير عن ابن عمر انه جمع بين المغرب والعشاء بجميع قليل له : ما هذه =

كتاب الحجة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وبغرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

فلما سلم قام فصلى ركعتين<sup>١</sup> ، فلما سلم قال له الرجل : يا أبا عبد الرحمن !  
ألا تصلي العشاء ؟ قال : أو ليس قد صليناها و ذلك بأقامة واحدة<sup>٢</sup> .  
أخبرنا محمد قال أخبرنا قيس بن الربيع عن سماك بن حرب عن النعمان بن  
حميد<sup>٣</sup> أبي قدامة قال : صليت مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه بجمع ثلاثا  
واثنين بأقامة واحدة<sup>٤</sup> .

= الصلاة يا أبا عبد الرحمن ؟ فقال : صليتهما صلاة المغرب ثلاثا و العشاء ركعتين مع  
رسول الله صلى الله عليه و سلم في هذا المكان بأقامة واحدة .

(١) أى من فرض العشاء لكونه مسافرا ، وكان رسول الله صلى الله عليه و سلم أيضا  
مسافرا في حجة الوداع لذا صلى ركعتين ركعتين من الرابعة بعرة و المزدلفة و منى  
و مكة ، كما فى الأحاديث ؛ و القصر كان من أجل السفر لا للنسك ، نعم الجمع بين  
الظهر و العصر و بين المغرب و العشاء كان للنسك .

(٢) حديث ابن عمر عنه روى من طرق أخرجه أصحاب كتب الحديث مرفوعا موقوفا  
وعند أبي داود : فقال له مالك بن الحارث : ما هذه الصلاة - الخ . و عند  
الطحاوى : قيل له ؛ و من طريق زهير عن أبي اسحاق عن « مالك بن الحارث » مكان  
« عبد الله » ، وفيه : فقال له خالد بن مالك الحارثى - هـ .

(٣) فى الأصول « النعمان بن أبي حميد » ، وهو خطأ ، الصواب « النعمان بن حميد » وكنيته :  
أبو قدامة - كما فى ج ٢ ص ٨٨ من كتاب الكنى للدولابى ، و فى ج ٢ ص ١١٦  
من تجريد أسماء الصحابة للذهبي : النعمان بن حميد أدرك الجاهلية (س) كذا ذكره مختصرا .  
و هو فى ج ٧ ص ١٢٧ من المحلى ، قال ابن حزم : رويناه من طريق سفيان الثورى  
عن سماك بن حرب عن النعمان بن حميد : أن عمر جمع بين الصلاتين بمزدلفة بأذان  
واقامة .

(٤) قد علمت أن ابن حزم أخرجه .

كتاب الحجّة (الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وبعرفة والجمعة بهما) ج - ٢

أخبرنا قيس بن الربيع قال حدثنا غيلان<sup>١</sup> عن عدى بن ثابت الأنصاري<sup>٢</sup>

(١) هو ابن جامع بن اشعث المحاربي، أبو عبد الله الكوفي قاضيها، من رجال مسلم و أبي داود و النسائي و ابن ماجه، روى عن أبي وائل و طبقته، و عنه شعبة و الثوري و يعلى المحاربي و غيرهم، شيخ ثقة، و ذكره ابن حبان في الثقات، قتل سنة اثنتين و ثلاثين و مائة - راجع ج ٨ ص ٢٥٦ من التهذيب؛ و وقع في ج ٣ ص ٦٩ من نصب الراية « غيلان بن جامع، صوابه: حازم و هو سهو و قلب من الناسخ، اصله « غيلان بن حازم، صوابه « جامع، فتنه .

و الحديث رواه الطحاوي بهذا الاسناد في ص ٤١٠ من شرح معاني الآثار حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا محمد بن عمر بن الرومي قال أخبرنا قيس بن الربيع به مثله . قال في نصب الراية ج ٣ ص ٦٩: رواه ابن أبي شبة في مصنفه: حدثنا ابن مسهر عن ابن أبي ليلى عن عدى بن ثابت عن عبد الله بن يزيد عن أبي أيوب قال: صلى رسول الله صلى الله عليه و سلم بالمزدلفة المغرب و العشاء باقامة - اهـ؛ و رواه اسحاق بن راهويه في مسنده: أخبرنا يحيى بن آدم ثنا قيس عن غيلان بن جامع، صوابه: حازم (قلت: كلا صوابه « جامع، كما عرفت) عن عدى به؛ و رواه من طرق آخر الطبراني في معجمه من طريق أبي نعيم، ثنا سفيان بن عمار عن جابر عن عدى به ( و هو بعده في كتاب الحجّة )؛ و رواه من طريق آخر فقال: حدثنا علي بن سعيد الرازي ثنا جعفر بن محمد عن فضيل الرواسي ثنا محمد بن أبي سليمان بن أبي داود حدثنا أبي عن عبد الكريم عن سعيد بن المسيب عن أبي أيوب الأنصاري: أن رسول الله صلى الله عليه و سلم جمع بين صلاة المغرب و صلاة العشاء بالمزدلفة بأذان واحد و إقامة واحدة انتهى .

(٢) الكوفي، من رجال الستة، روى عن أبيه و جده لأمه عبد الله بن يزيد الخطمي و الأنصاري و البراء بن عازب و غيرهم، كوفي تابعي ثقة. لكنه شيعي غال في التشيع. مات سنة ست عشرة و مائة - كما في ج ٧ ص ١٦٥ من التهذيب . و قد علمت بما =

كتاب الحجّة ( الصلاة بنى يوم التروية والصلاة بنى و بعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

عن عبد الله بن يزيد الأنصارى<sup>١</sup> عن أبي أيوب الأنصارى رضى الله عنهم قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المغرب والعشاء ثلاثاً واثنتين<sup>٢</sup> بأقامة واحدة .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان الثوري قال أخبرنا جابر<sup>٣</sup> عن عدى

= قديمته من الموطأ ان الامام محمداً رواه عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عدى ابن ثابت به .

(١) هو ابن زيد بن حصين الأوسى الأنصارى أبو موسى الخطمى الصحابى ، من رجال الستة ، شهد الحديبية وهو صغير ، وشهد الجبل و صفين مع على ، وكان اميراً على الكوفة أيام ابن الزبير - راجع ج ٦ ص ٧٨ من التهذيب . وقول من قال « ليست له صحبة » مرجوح وقد تقدم فيما قبل . وحديث ابن أيوب الأنصارى هذا رواه البخارى ومسلم ليس فيه ذكر الاقامة ، اخرجاه عن عبد الله بن يزيد الخطمى عن ابى أيوب انه صلى مع النبي عليه الصلاة والسلام فى حجة الوداع المغرب والعشاء بالمزدلفة ؛ زاد البخارى جميعاً خرجته فى المغازى - قاله الزبلى فى ج ٣ ص ٦٩ من نصب الراية ، و رواه النسائى وابن ماجه ايضاً كما فى عمدة القارى .

(٢) كذا فى الاصل ، وفى الهنذية « اثنتين » .

(٣) وكان فى الأصول وكذا فى نصب الراية « جابر بن عدى » وهو خطأ ، والصواب « جابر عن عدى » صحف « عن » فصار « بن » وجابر هذا هو ابن يزيد الجعفى وقد سبق ذكره فيما قبل ؛ وقد عرفت ان الطبرانى رواه من طريق سفيان عن جابر عن عدى به ، وقد تقدم ان ابا حنيفة رواه عن عطاء عن ابى أيوب به ، و راجع ج ٤ ص ٦٨٥ الى ص ٦٩٠ من عمدة القارى فان العنى وسع الصدر فيه وأشبع الكلام فى بيان المذاهب وغيرهما ؛ و رواه البيهقى فى ج ٥ ص ١٢٠ من السنن .

ابن

كتاب الحجّة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وبعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

ابن ثابت الأنصارى عن عبد الله بن يزيد<sup>١</sup> الخطمي عن أبي أيوب الأنصارى قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المغرب والعشاء ثلاثاً واثنين<sup>٢</sup> بأقامة واحدة .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا جابر عن عدي بن ثابت الأنصارى عن عبد الله بن يزيد الأنصارى عن أبي أيوب الأنصارى قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المغرب والعشاء بأقامة واحدة يعنى بجمع<sup>٣</sup> .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا أبو إسحاق الهمداني عن عبد الله بن مالك<sup>٤</sup> قال : صليت مع [ عبد الله بن ] عمر رضي الله عنهما

(١) وكان في الأصول « زيد » وهو تصحيف ، والصواب « يزيد » وهو الخطمي الأنصارى .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « اثنين » .

(٣) لا فرق بين هذا الحديث والذي قبله اسناداً ومقتضى الاقوله : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي الأول « صليت معه » وزيادة قوله « يعنى بجمع » ولعل التكرار وقع من الناسخ او يكون الحديث حديث البراء بن عازب ، وقد رواه الطحاوى في شرح الآثار ج ١ ص ٤١١ من طريق الامام ابى يوسف فقال حدثنا ابن ابى داود قال ثنا عمرو بن عون قال انا ابو يوسف عن محمد بن عبد الرحمن عن عدي ابن ثابت عن عبد الله بن يزيد عن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله - انتهى . اى مثل حديث ابى ايوب الذى قبله .

(٤) هو ابن الحارث الهمداني ويقال : الأسدي الكوفي ، من رجال ابى داود والترمذى اخر خالد بن مالك ، و قيل : انهما اثنان ، روى عن على وابن عمر ، وعنه ابو اسحاق السبيعي وا بو روق الهمداني ، ذكره ابن حبان في الثقات . له عندهما في الجمع في السفر =

كتاب الحجّة ( الصلاة بمبنى يوم التروية والصلاة بمبنى و برفة والجمعة بهما ) ج - ٢

المغرب والعشاء بأذان وإقامة ، صلى ثلاثاً ثم صلى ركعتين فسأله فقال :  
هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا سلمة بن كهيل قال

قاله الحافظ في ج ٥ ص ٣٨٠ من التهذيب ؛ قلنا : بل عندهما في الجمع بالمزدلفة .  
و ابو اسحاق السبيعي روى عن عبد الله و خالد ابني مالك كليهما - كما صرح به الترمذی  
في ذلك الباب . ( ٥ ) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، وكان فيها « صليت  
مع عمر بن الخطاب » . والحديث رواه ابو داود في ص ٢٤٦ من الكشورية بهذا الاسناد  
حيث قال : حدثنا محمد بن كثير انا سفيان عن ابى اسحاق عن عبد الله بن مالك قال :  
صليت مع ابن عمر المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين ، فقال له مالك بن الحارث : ما هذه  
الصلاة ؟ قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المكان باقامة  
واحدة - اه ؛ ففيه « عبد الله بن عمر » و هو الصواب ؛ و قال الترمذی ص ١٠٨ :  
حدثنا محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان نا سفيان الثوري عن ابى اسحاق عن عبد الله  
ابن مالك : ان ابن عمر صلى بجمع لجمع بين الصلاتين باقامة وقال : رأيت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فعل مثل هذا في هذا المكان . قال الترمذی : حديث حسن صحيح - اه  
و راجع ج ٢ ص ٣٧ من النسائي طبع الانتصارية . و بهذا الاسناد رواه الطحاوى  
ص ٤١٠ ايضاً ، حدثنا ابن مرزوق قال ثنا ابو عامر قال ثنا سفيان ح و حدثنا حسين  
ابن نصر قال سمعت يزيد بن هارون قال انا سفيان بن سعيد الثوري عن ابى اسحاق عن  
عبد الله بن مالك قال : صليت مع ابن عمر المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين باقامة واحدة  
فقليل له : يا ابا عبد الرحمن ! ما هذا ؟ فقال : صليتهما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في هذا المكان باقامة واحدة - انتهى .

( ١ ) السائل هاهنا عبد الله بن مالك ، و في ابى داود « مالك بن الحارث » و في آثار  
الطحاوى من طريق زهير بن معاوية عن ابى اسحاق عن مالك بن الحارث السائل =

كتاب الحجّة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى و بعرفة و الجمعة بهما ) ج - ٢

حدثنا سعيد بن جبير مثله ١ .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن أشعث بن أبي الشعثاء ٢  
عن أبيه ٣ قال: أقبلت مع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما من عرفات إلى

== « خالد بن مالك » وفي عامة الروايات « قليل له » وفي حديث مجاهد « ان الرجل  
قال له « كما سبق فلا يبعد ان يكون سأل كل واحد منهم ابن عمر عن الاقتصار على  
اقامة واحدة للصلاتين . و ابو اسحاق السبيعي رواه عن مالك بن الحارث و عبد الله بن  
مالك و خالد بن مالك ، و الرجل هو واحد منهم ، و من هاهنا ظهر انهم كلهم كانوا  
مع ابن عمر رضي الله عنهما في الحج و صلوا خلفه . و لعل مالك بن الحارث هو الهمداني  
ابو موسى الكوفي ، ذكره ابن حبان في الثقات - كما في ج ١٠ ص ١٣ من التهذيب ؛  
او هو : مالك بن الحارث السلمي الرقي - و يقال : الكوفي ، التابعي ، من رجال مسلم  
و ابن داود و النسائي - كما في ج ١٠ ص ١٢ من التهذيب .

(١) يعني عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه و سلم ، كما هو عند الترمذي و ابن داود  
و الطحاوي و البيهقي و النسائي و مسلم و غيرهم فانهم رَوَوْه بهذا الاسناد . قال الترمذي :  
و حديث سعيد بن جبير عن ابن عمر هو حديث حسن صحيح ايضا رواه سلية بن كهيل  
عن سعد بن جبير ، و اما ابو اسحاق فانما روى عن عبد الله و خالد ابني مالك عن  
ابن عمر - اه .

(٢) هو ابن سليم بن الأسود المخاربي الكوفي ، من رجال الستة ، روى عن ابيه و الأسود  
ابن يزيد و الأسود بن هلال و سعيد بن جبير و علاج بن عمرو و جماعة ، و عنه شعبة  
و الثوري و شريك و ابو الأحوص و غيرهم ، من ثقات شيوخ الكوفة ، مات سنة ١٢٥ -  
كذا في ج ١ ص ٣٥٥ من التهذيب . و قد تقدم اشعث عن عطاء ، و عنه الثوري في المحرم  
يصيب يفض النعام بغير نسبة ، و لعله هو ابن ابي الشعثاء سليم المخاربي الكوفي هذا .  
(٣) اسمه سليم ، صرح به ابو داود في روايته ، هو سليم بن الأسود بن حنظلة ==

كتاب الحجّة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

المزدلفة فلم يفتر من التكبير والتهليل حتى أتينا المزدلفة فأذن وأقام<sup>١</sup>  
فصلى بنا العشاء ركعتين ثم دعا بعشائه<sup>٢</sup> .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن أشعث بن أبي الشعثاء

== أبو الشعثاء المحاربي الكوفي، من رجال الستة، كوفي تابعي جليل مشهور ثقة، لا يستل  
عن مثله، مات سنة ٨٢ أو ٨٣ أو ٨٥، وهو أشبه بالصواب كما في ج ٤ ص ١٦٥  
من التهذيب: ومن عجائب العالم أن ابن حزم قال في المحلى: «سليم بن أسود مجهول»  
ولم يدر أن هذا اسم أبي الشعثاء المحاربي، وهذا عليه في الرجال ثم يطيل اللسان على  
الآئمة وينال منهم بدعاوى الكاذب ويسمى براهين، والقاعدة أن الائناء يترشح  
بما فيه، والجهل يشر على الهوى .

(١) كذا في الأصول، لعل العبارة الآتية سقطت من الأصول بعد قوله «وأقام»  
«أو أمر إنسانا فأذن وأقام فصلى بنا المغرب ثلاث ركعات ثم التفت إلينا فقال: الصلاة...»  
لأنها موجودة عند أبي داود .

(٢) رواه أبو داود في ج ١ ص ٢٤٦ من سننه: حدثنا مسدد ثنا أبو الأحوص  
نا أشعث بن سليم عن أبيه به . مثله . ونقله الحافظ للزيلعي في ج ٣ ص ٧٠ من نصب  
الراية . ومن ما هنا يظهر لك أن أئمتنا ليسوا بغافلين عن الأحاديث التي وردت في كل  
باب من أبواب الفقه وهي بمرأى منهم ؛ وإيراد الامام محمد هذا الحديث في الأخير  
لإثبات أن الأذان في حديث ابن عمر موجود، ومن ذكره فهو حجة على من لم يذكره،  
وزيادة الثقة مقبولة . ولم يتعرض له في الروايات لأنه معهود مقرر، والتردد في  
الإقامة مرتين أو مرة، ولما صلاحها بإقامة واحدة تعجب الناس منه وسألوا عنه فقال:  
صليت هكذا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المكان، فسكتوا ؛ فلو كانتا  
باقامتين لما سكتوا عنه بل ردوا على ابن عمر رضي الله عنهما .



كتاب الحجّة ( الصلاة بنى يوم التروية والصلاة بنى و بعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢ .

عن علاج [ بن عمرو ]<sup>١</sup> مثل حديث أبيه<sup>٢</sup> عن ابن عمر أن علاجاً قال<sup>٣</sup> :  
سئل<sup>٤</sup> ابن عمر عن صلاته فقال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم في هذا المكان هكذا .

أخبرنا محمد قال أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر  
عن سعيد بن جبير و مجاهد عن ابن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما أنه كان  
يصليهما<sup>٥</sup> بأقامة واحدة وهذا الأمر المجمع عليه عند الفقهاء .

(١) صرح بذلك أبو داود في سننه ، وهو علاج بن عمرو - بكسر العين و تخفيف  
اللام بعدها جيم ، روى عن ابن عمر في الصلاة بالمزدلفة ، و عنه اشعث بن سليم  
و أبو صخر جامع بن شداد ، و ذكره ابن حبان في الثقات . قلت : و قال الذهلي :  
لا يعرف و هو من رجال أبي داود - كذا في ج ٨ ص ١٩٥ من التهذيب و نحوه  
في ج ٢ ص ٢١٠ من ميزان الاعتدال .

(٢) في سنن أبي داود : قال : و أخبرني علاج بن عمرو بمثل حديث أبي - اه ، فتأصل  
« قال » فيه اشعث ، و يعلم من كتاب الحجّة أن قوله « مثل حديث أبيه » مقولة سلام  
ابن سليم الخنفي ، و الراجح ما في أبي داود .

(٣) في سنن أبي داود « فبيل لابن عمر في ذلك » و ليس لفظ « قال » فيه ، و كذا  
هو في ج ٧ ص ١٢٧ من المحلى .

(٤) في الأصول « سأل » و هو خطأ :

(٥) كذا في الأصل - « انه كان يصليهما » أى : انه كان يجمع بين المغرب والعشاء  
بالمزدلفة و يصليهما بأقامة واحدة . ولم أقف على من أخرجه غيره بهذا الطريق و إلا ففى  
آثار الطحاوى و سنن البيهقي و صحيح مسلم و غيرها حديث سعيد بن جبير عن  
ابن عمر من طريق الحكم بن عتيبة و سلة بن كهيل و غيرهما عن سعيد بن جبير ؛  
و تقدم من الطحاوى عن يونس عن سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : حدثني ==

كتاب الحجة ( الصلاة بنى يوم التروية والصلاة بنى و بعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: الدفع من المزدلفة قدر صلاة الصبح  
المسفر بها قبل أن تطلع الشمس . وكذلك قال أهل المدينة .  
وقال أبو حنيفة في صلاة أهل مكة ومن كان بمكة مقيما فحج : إنه

= اربعة كلهم ثقة منهم سعيد بن جبير وعلى الأزدي عن ابن عمر انه صلى المغرب والعشاء  
بالمزدلفة باقامة واحدة . وقال الطحاوي في آخر الباب : حدثنا يوسف بن يزيد قال  
ثما حجاج بن اراهيم قال ثنا هشيم قال نا ابو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عمر انه  
جمع بين المغرب والعشاء بجمع بأذان و اقامة ولم يجعل بينهما شيئا . قال الطحاوي :  
فكان محالا ان يكون ادخل في ذلك اذانا إلا وقد علم من رسول الله صلى الله  
عليه وسلم - اه .

(١) هكذا في الأصول وله معنى ، و للطبري من رواية اسرائيل : فدفع لعدد صلاة  
القوم المسفرين لصلاة الغداة - اه فتح الباري و عمدة القارى .

(٢) المسألة في ج ١ ص ٢٢٣ من المدونة هكذا : قال : و قلنا لما لك : لو ان الامام  
اسفر بالوقوف بالمسعر الحرام فلم يدفع ؟ قال : فليدفعوا وليتركوا الامام واقفا :  
قال : وكان ينهى ان يقف احد بالمسعر الحرام إلى طلوع الشمس او الاسفار ، ويرى  
ان يدفع كل من كان بالمسعر الحرام قبل طلوع الشمس و قل الاسفار - انتهى . وفي  
الدر المختار من كتبنا : ثم وقف بمزدلفة ( و هو واجب عندنا لا سنة ) و وقته من  
طلوع الفجر الى طلوع الشمس ( اى وقت جوازه ، و قدر الواجب منه ساعة و لو  
لطيفة و قدر السنة امتداد الوقوف الى الاسفار جدا ) و لو مارا كما في عرفة ، لكن  
لو تركه بغير كرامة بمزدلفة لا شيء عليه ، و كبر و هلل و لبي و صلى على المصطفى  
صلى الله عليه وسلم و على آله و دعا ، و إذا اسفر جدا اتى منى مهلا مصليا - اه . قال  
في رد المختار ج ٢ ص ١٨٤ : فاعل « اسفر » « اليوم » او « الصبح » و فاعله بما  
لا يذكر ذكره . قرا حصارى ، وقال الحموى : و لم اقف على انه مما لا يذكر في شيء من =

كتاب الحجّة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وبعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢ .

يصلّى بمنى أربعاً ، وكذلك يصلّى بعرفة حتى يرجع إلى مكة . وقال أهل المدينة فى أهل مكة : إنهم يصلّون بمنى إذا حجّوا ركعتين حتى ينصرفوا إلى مكة ' .

== كتب النحو واللغة ؛ وفسر الامام الاسفار بحيث لا يبق الى طلوع الشمس الا مقدار ما يصلّى ركعتين ، و ان دفع بعد طلوع الشمس او قبل ان يصلّى الناس الفجر قد اساء ولا شئ عليه - هندية ط ، وما وقع فى نسخ القدورى « و اذا طلعت الشمس افاض الامام ، قال فى الهداية : انه غلط لأن النبي صلى الله عليه وسلم دفع قبل طلوع الشمس - و تمامه فى الشرنبلالية - اه - و من هاهنا ظهر لك الفرق بين قول اهل المدينة وبين قول الاحناف ؛ والحديث الذى اشار اليه ابن عابدين هو ما اخرجہ الجماعة الامسلياء كما فى ج ٣ ص ٧٤ من نصب الراية عن عمرو بن ميمون قال : شهدت عمر صلى بجمع الصبح ثم وقف فقال : ان المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس ويقولون « اشرق ثبير » و ان النبي صلى الله عليه وسلم خالفهم ؛ ثم افاض قبل ان تطلع الشمس - و فى لفظ : كانوا لا يفيضون حتى تشرق الشمس على ثبير - اه . و فى حديث جابر الطويل : فلم يزل واقفا حتى اسفر جدا فدفع قبل ان تطلع الشمس - الحديث . و عن ابن عباس رواه احمد فى مسنده : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف بجمع فلما اضاء كل شئ قبل ان تطلع الشمس افاض - اه . و عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفيض من المزدلفة قبل طلوع الشمس - رواه الطبرانى فى معجمه الكبير . و عن ابى بكر الصديق نحوه - رواه الطبرانى فى معجمه الاوسط . وفى هذه الاحاديث الدفع بعد اسفار الصبح جدا و اضاءته كل الاضاءة . و راجع ج ٢ ص ١٣٦ من البدائع و ج ٣ ص ٤٢٥ من فتح البارى و ج ٤ ص ٦٩٨ من عمدة القارى و شرح الزرقانى .

(١) هذا الاختلاف مبنى على ان القصر كان لاجل السفر او كان للنسك ، الأول =

كتاب الحجّة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

== عندنا ، والثاني عند مالك وغيره ؛ وايضا مبنى على ان الصلاة في كم تقصر من المسافة ،  
و تفصيل هذا في ابواب صلاة المسافر ، و سيأتى نذ منه في كلام لامام محمد مع اهل  
المدينة . و المسألة في ج ٢ ص ٢٣٧ من البحر الرائق و ج ٢ ص ١٥٢ من البدائع  
وص ١٠١ من شرح لباب المتأسك وص ٨٠ من غنية الناسك و نص عبارتها : فان كان  
الامام مقبلاً اتم الصلاة و اتم معه المسافرون ، و ان كان مسافراً قصر و اتم المقيمون  
بلا قراءة ، فاذا سلم قال لهم : آمموا صلاتكم يا اهل مكة فانا قوم سفر ؛ و لا يجوز  
للمقيم ان يقصر الصلاة ولا للمسافر ان يقتدى به ان قصر ؛ و قال مالك رحمه الله تعالى :  
يقصر المقيم و يقتدى به المسافر ، فهو قصر النسك ، و لا يصح اداء الجمعة بعرفات اتفاقاً  
لأنها قضاء ، و بمنى ابنه - اه .

و زعم بعض قاصري الأنظار ان اتمام الصلاة بعرفة ومنى و المزدلفة لاهل مكة و من  
في حكمهم ليس بمذهب ابى حنيفة و صاحبيه و انما هو قول بعض المشايخ من الحنفية  
و هو ليس كذا ، هذا قول الامام ابى حنيفة و الامام محمد في كتاب الحجّة نصاً امامك  
و برأى منك ، فهل تريد اصرح من هذا و ابين ؟ و هذه كتب الفقه مشحونة بهذا ،  
و ما في رد المحتار لا يدل على ما زعمه - كما لا يخفى ، و نص عبارته هذا - ج ٢  
ص ١٧٩ : و اطلق الامام فحمل المقيم و المسافر لكن لو كان مقبلاً كامام مكة صلى  
بهم صلاة المقيمين و لا يجوز له القصر و لا للحجاج ( اى في حال قصرهم ) الاقتداء  
به ، قال الامام الحلواني : كان الامام النسفي يقول : العجب من اهل الموقف يتابعون  
امام مكة فأتى يستجاب لهم او يرجى لهم الخير و صلاتهم غير جائزة ؛ و قال شمس  
الأنمة : كنت مع اهل الموقف فاعتزلت و صليت كل صلاة في وقتها و اوصيت  
بذلك اصحابي ؛ وقد سمعنا انه كان يتكلف و يخرج مسيرة سفر ثم يأتى عرفات ، فلو كان  
هكذا فالقصر جائز والا لا ، فيجب الاحتياط - اه ملخصاً من التارخاية عن المحيط ،  
و مثله في ج ٢ ص ٢٣٧ من منحة الخالق . فهذه العبارة حجة على الزاعم المذكور ==

كتاب الحج ( الصلاة بنى يوم التروية والصلاة بنى و بعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

== لا له فانها صريحة في ان اتمام اهل مكة و من في حكمهم لا يجوز . ثم لي قلق فيما تكلف شمس الأئمة من الخروج الى مسيرة سفر ثم الاتيان عرفة ثم الاقتداء بالامام المقيم بمكة القاصر للصلاة فانه لا يجوز في المذهب فان اقتداء المسافر بالامام المقيم القاصر لا يجوز ايضا في المذهب ، وانما هو مذهب المالكية ، اللهم ! الا ان يقال انه رحمه الله تعالى يرى ذلك جائزا فانه فقه النفس و المجتهد في المذهب ، او قل في هذه المسألة خاصة الامام مالكا رحمه الله تعالى في هذا الموقف - و العلم عند الله تعالى .

ثم على قاعدة ان الحديث ذوقون اقول : قد كان ورد على السؤال سنة خمس وستين بعد الالف و ثلثمائة في شهر ذي الحجة من مرسى بومباي و من بلدة ماليكاون من بعض ابناء العلم من عصرنا بأنه صلى الله عليه و سلم و من كان معه من الصحابة رضی الله عنهم في حجة الوداع قد صلوا الظهر . و العصر يوم عرفة ركعتين ركعتين و كذا بالمزدلفة المشاء لانهم كانوا مسافرين فهل قصر اهل مكة معه صلى الله عليه و سلم ام اتموا لكونهم مقيمين غير مسافرين ؟ و هل امرهم رسول الله صلى الله عليه و سلم بالآتمام في حجة الوداع و ان قصرها معه ؟ فالدليل على جوازه عند الاحناف رحمهم الله تعالى من الأحاديث والآثار ؟ و هذا تعريب السؤال بالاختصار ، و ارسل الى بعض السائلين مع السؤال جوابا عنه ايضا من بعض ابناء العصر الزائعين عن الصراط المستقيم و المنهج القويم المضلين عن الطريق المستوي الحق فأجبت عن الأسئلة و رددت على المجيب المذكور ، و لا على ان اتقل جوابه و ردى عليه هاهنا و به يتضح الأجوبة عن الأسئلة ايضا . قال المجيب عن السؤال بعد سطرين ( يأتي ردهما في آخر الجواب ) و كل ما فعله الشارع العظيم النبي الكريم في ذلك اليوم سنة قطعية متواترة لم يختلف فيها أئمة الأمة و أئمة العلم و أئمة الاجتهاد . قلت : هذه مغالطة عظيمة و مغالطة قبيحة ، كيف اوكم من افعال في حجة الوداع اختلف فيها أئمة الهدى من قبل ؟ فهذا ابو حنيفة و من معه انه قصر الصلاة للسفر ، و هذا الشافعي و من معه ان الجمع في ذلك اليوم ==

كتاب الحجّة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وبعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

= بين صلاتين مختص بالمسافر، وهذا مالك و من معه يقول ان الجمع والقصر كليهما للقيم والمسافر؛ وهذا ابو حنيفة و من معه يقول: ان الجمع للنسك والقصر للسفر، و من كان مقيما من اهل مكة او من غيرهم اتم الصلاة ولم يحزله القصر، و من قصر منهم لا يجوز صلاته بل لا يجوز اقتداء المسافر به ايضا. وقد اختلفوا في ان الخطبة كانت قبل الصلاة او بعدها او قبل الأذان او معه او بعده او قبل الزوال او بعده، او كانت خطبتين بينهما، جلوس كالجمعة او كانت خطبة واحدة؟ فكيف يقول: لم يختلف فيها امام من الأئمة! وهل صلاهما بأذان واحد واقامة واحدة أو اذنين واقامتين أو بأذان واقامتين؟ وبالجملة هذا باب طويل الذيل اذا احصيت جزئيات باب صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة علمت انهم كم من فعل اختلفوا فيه، وكذا اذا احصيت احاديث حجة الوداع اذعتت انه باب وسيع الذبول في الاختلاف من خروجه من المدينة الى رجوعه اليها، وهذا ليس موضع استقصاء فروع الباب. ثم قال صلى يوم الجمعة و جمع بين صلاتين بعد الزوال وصلى الصلاة الاولى ركعتين ولم تكن صلاة الجمعة لأن النبي الكريم صلى الله عليه وسلم قد اسر با لقراءة، ولو كانت الصلاة الاولى صلاة الجمعة لجر بالقراءة لأن صلاة الجمعة جهريه ثم صلى صلاة ركعتين. قلت: هذا صحيح مسلم لكن لم يقل: لانه صلى الله عليه وسلم ومن جاءه من أهل المدينة او من غيرها او من جاء للحج من بلاد اخرى كانوا مسافرين فلم يصلوا الجمعة وقصروا الصلاة! فان الجمعة ليست على المسافر والقصر له كما ثبت في الحديث واسرار القراءة صار مؤثرا له وشاهدا! والحديث اخرجه البيهقي في ج ٣ ص ١٨٣ من سننه عن تميم الدارى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الجمعة واجبة الا على صبي او مملوك او مسافر - انتهى؛ ورواه الطبراني في معجمه كما في ج ٢ ص ١٩٩ من نصب الراية و ص ١٣٢ من الذراية لابن حجر رحمه الله، وراجع لذلك عمدة القارى وفتح البارى وغيرهما من كتب الحديث وشروحه؛ ولم يقل: ان عرفات ليست موضع =

كتاب الحجّة (الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما) ج - ٢

= اقامة الجمعة فانها قضاء والجمعة انما تقام في المدن والقرى على اختلاف فيها بين الأئمة، وعرفات قضاء ليس لها سكان ولا اهالي وليس فيها ابنية ولا غيرها كما تكون في البلدان فلذا لم تقم فيها الجمعة وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر ركعتين ركعتين وجمع بينهما جمعا حقيقيا اعلانا بالفعل بأنه لا الجمعة في عرفات - تدبر، فانه يدفع ما يختلج في قلبك من عدم اقامة اهل مكة ومن حولها اياها مع كونهم مقيمين لانهم كانوا في صحراء عرفات وهي ليست من فناء مكة وتواجها بل خارجة عنها، ولم تقم من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الآن في الصحارى والبرارى والقضاء حتى اهل العوالى من المدينة لم يقيموا اياها بالعوالى بل صلوها خلفه صلى الله عليه وسلم هذا . ثم قال المجيب: « وقد اقتدى بالشارع الكريم جيران عرفات وكل اهل منى وكل اهل مكة ولم يأمر احدا بالاتمام فلم يكن ان يكون القصر قصر السفر بل القصر قصر النسك خاص بيوم عرفة وصلاته بعرفات . قلت: هذا هو محط السؤال وجوابه من المجيب، وهذا هو مقصود السائل من السؤال والمجيب رضى رجاء بالغيب ولم يدبر ما في جوف القرى، كيف وهو لم يحل حول حى رياض الاحاديث النبوية الا مثل غريب دخل بلدة ليس له فيها انيس عارف ورفيق متعارف وقريب قارب وخل متقارب فضاق باله واضطجر قلبه حتى كاد ينشق ويتقطع فهو في هذه الحالة يتمثلل ويتفوه ما يتفوه « وليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج » والمجيب مسكين مريض بداء انكار الاحاديث ومبتلى بأمراض القلب، و « في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله و اذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب » .

وقد ثبت في الاحاديث انه صلى الله عليه وسلم امرهم بالاتمام والعلاء صرحوا بذلك في كتبهم - هذا الشوكاني الامام لجماعته (ينى وبينه ثلاث وسائل في الاسناد) نقل في ج ٤ ص ٢٨٣ من نيل الاوطار: قال ابن المنذر: اجمع اهل العلم على ان الامام =

## كتاب الحجّة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

== يجمع بين الظهر والعصر بعرفة ، وكذلك من صلى مع الإمام ، وذكر أصحاب الشافعي أنه لا يجوز الجمع إلا لمن بينه وبين وطنه ستة عشر فرسخا الحاقا له بالقصر ؛ قال : وليس بصحيح فإن النبي صلى الله عليه وسلم جمع وجمع من حضره من المكين وغيرهم ولم يأمرهم بترك الجمع كما أمرهم بترك القصر فقال « أتومأ فانا قوم سفر » ولو جرم الجمع لينه لهم اذ لا يجوز تأخير اليان عن وقت الحاجة - الخ . قد صرح ابن المنذر بأنه صلى الله عليه وسلم أمرهم بالانمام وترك القصر ، فهل تريد اصرح من هذا ؟ والمحجب ينكره ؛ لو لم يثبت ذلك في الأحاديث لما صرح ابن المنذر بذلك فانه محدث معتبر عندهم معتمد عليه يعولون عليه في القول . وقد روى الامام مالك في موطنه ومن طريقه محمد في موطنه ص ١٣٠ عن نافع عن ابن عمر انه كان يقيم بمكة عشرا فيقصر الصلاة الا ان يشهد الصلاة مع الناس فيصلى بصلاتهم - اه ؛ ولفظ موطأ مالك : ان ابن عمر اقام بمكة عشر ليال يقصر الصلاة الا ان يصلها مع الامام فيصلها بصلاته - اه ؛ فهذا ابن عمر متبع آثاره صلى الله عليه وسلم في العبادات والمعادات وجميع الاداب يقصر بمكة ويتم على اختلاف الحالين ويجمع بين الصلاتين بعرفة وهو في حجة الوداع مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فهل يظن به ان يفعل خلاف فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ا ومرتبة موطأ مالك في كتب الحديث فوق مراتبها عند المحجب و شيخه الشيخ عبيد الله السبدي . و قال الامام محمد ايضا : اخبرنا مالك حدثنا الزهري عن سالم بن عبد الله عن ابيه : ان عمر اذا قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم قال : يا اهل مكة ! أتومأ صلاتكم فانا قوم سفر - اه ؛ فهذا عمر بن الخطاب الفارق بين الحق والباطل الخليفة الراشد يقول لأهل مكة « أتومأ صلاتكم فانا قوم سفر » وهو كان في حجة الوداع مع النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجئ في عهده مكة الا للحج أو العمرة وهو جمع بين الظهر والعصر بعرفة وصلى ركعتين وقال لأهل مكة « أتومأ صلاتكم فانا قوم سفر » . و رواه عبد الرزاق في مصنفه - كما في ==



كتاب الحجّة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

== ج ٢ ص ١٨٧ من نصب الراية : اخبرنا معمر عن الزمري عن سالم عن ابن عمر ان عمر صلى بأهل مكة الظهر فسلم في ركعتين ثم قال : يا اهل مكة ! آتموا صلاتكم فانا قوم سفر - اه ؛ فهل يظن بمعمر رضى الله عنه انه قال بمكة ذلك لأهل مكة ولم يقل برفات ومنى و المزدلفة ؟ او يخال بأهل مكة انهم سمعوا ذلك القول من عمر رضى الله عنه في مكة ثم قصروا الصلاة بعرفة و المزدلفة ومنى خلاف سماعهم منه ؟ كلا والله ! لا يقول ذلك الا من ليس له ادنى مسكة من العقل و العلم ؛ و ان كان القصر قصر نسلك كان اللازم على عمر و ابنه رضى الله عنهما اعلانه بعرفة و المزدلفة ، وتأخير البيان عن حاجته لا يجوز قط . هذا على نهج المجيب و منواله ، و مع هذا ، فقد صرح عمر رضى الله عنه بذلك كما اخرج الامام محمد في كتاب الحجّة ، و سيأتى فيه مع زيادة فيه يقطع عرق الشك و الارتياب . اخبرنا محمد قال اخبرنا سويد بن ابراهيم الجحدري عن قتادة بن دعامة السدوسي : ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه صلى بمكة ركعتين ثم قال : يا اهل مكة ! انا قوم سفر فآتموا ؛ وهو اصرح ما فى الباب ، و المرسل عندنا حجة ، و قتادة فى الحفظ و الضبط معروف ، كيف وقد اعتضد بمسند آخر روى عنه ، و قد استدل به الامام محمد لمذهبه و مذهب شيخه ابى حنيفة بأن المسافر اذا ام الناس بعرفة فى الجمع بين الصلاتين صلى ركعتين ركعتين و يقول للقيمين بعد السلام : آتموا صلاتكم فانا قوم سفر ، و عمر الفاروق كان فى الحج مع رسول الله صلى الله عليه و سلم ، و لو لم يأمرهم رسول الله صلى الله عليه و سلم بالانعام لما خالفه عمر رضى الله عنه فى قوله و فعله كما لا يخفى ، و عدم بلوغه اسلم و سعيد بن المسيب - كما فى موطأ مالك - لا يستلزم عدم مطلقا او عدم غيرهما ، و هذا ظاهر . و قد روى مالك عن نافع عن ابن عمر انه كان صلى وراه الامام بمنى اربعاً فاذا صلى لنفسه صلى ركعتين - اه ؛ و الامام فى زمن ابن عمر لا يكون الاصحيا ، و لو كان تابعيا ايضا لما خالف سنة قطعية متواترة فى الجمع العظيم على زعم المجيب ، و الارادوا عليه كما هو ديدن اهل الحق لاسباب فى خير القرون فانهم كانوا ==

كتاب الحج ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

= لا يهابون احدا غير الله وكانوا لا يخافون لومة لائم كما هو مشروح من خصائصهم في زبر الحديث وكتب الطبقات ، فلم منه ان الامام المقيم اذا صلى بهم ايام الحج صلى اربعا ، والمسافر اذا صلى بهم قصر ، وابن عمر كان يتم وراء الامام المقيم على قانون صلاة المسافر والمقيم ، وهذا كله في حديث عمران بن حصين رضى الله عنهما رواه ابو داود الطيالسي في ص ١١٥ من مسنده من مسانيد عمران بن حصين : حدثنا ابو داود قال حدثنا جهماد بن سلية عن علي بن زيد عن ابي نضرة انه قال : سأل شاب عمران بن حصين عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر فقال : ان هذا القتي سألني عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر فاحفظوا عني ما سافرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سفرا قط الا صلى ركعتين حتى يرجع وشهدت معه حنيننا والطائف فكان يصلي ركعتين ثم حججت معه واعتمرت فصلي ركعتين ثم قال « يا اهل مكة ! اتموا فانا قوم سفر » ثم حججت مع ابي بكر واعتمرت فصلي ركعتين ثم قال « يا اهل مكة ! اتموا الصلاة فانا قوم سفر » ثم حججت واعتمرت مع عمر فصلي ركعتين ثم قال « اتموا الصلاة فانا قوم سفر » ثم حججت مع عثمان واعتمرت فصلي ركعتين ثم ان عثمان اتم . فهذا الحديث حجة قاطعة وبرهان ساطع على ما تعرضنا له وتصدينا لاثباته ، وهو بعمومه شامل للصلاة بعرفة والمزدلفة ومنى والا لافصح به عمران رضى الله عنه كما صرح باتمام عثمان رضى الله عنه بمنى وهو حج معه صلى الله عليه وسلم ومع ابي بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم كلهم قالوا لاهل مكة « اتموا الصلاة فانا قوم سفر » وقصر هذا القول على الصلاة بمكة دون عرفة ومنى لتحكم بحجت من غير دليل ، كيف لا ويرده قول عمر في حجة لاهل مكة بمكة وعرفة ومنى « اتموا فانا قوم سفر » ! ولم يرد في الأحاديث التي وردت في باب صلاة عرفة شيء ينفي هذا العموم بل قول عمر المذكور شاده واحكمه وفسره تفسيراً لم يبق فيه ارباباً لمرتاب وموضع جدال الا لمن انكر طلوع الشمس رابعة النهار . والحديث قد نقله الحافظ =

كتاب الحجة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

== ابن حجر في ج ١ ص ٢١٥ من التلخيص الحبير ذيل قول الرافعي : و يقل الامام اذا سلم « آموا يا اهل مكة فانا قوم سفر » كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - الشافعي و ابو داود و الترمذي عن ابن علية عن علي بن زيد عن عمران قال : غررت مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يصل الا ركعتين حتى رجعنا الى المدينة و حججت معه فلم يصل الا ركعتين حتى رجع الى المدينة . و شهدت معه الفتح فأقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصل الا ركعتين ثم يقول لاهل البلد « آموا فانا قوم سفر » - لفظ الشافعي ، و زاد الطبراني « الا المغرب » ، و رواه مالك في الموطأ من قول عمر بن الخطاب لما قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم انصرف فقال : يا اهل مكة انا سافر ، ثم صلى عمر بمنى ركعتين ، قال مالك : و لم يلغى انه قال لهم شيئا - انتهى . و قد عرفت ان عمر رضي الله عنه قال لهم ذلك بعرفة و منى ايضا ، و عدم بلوغه مالكا ليس بحجة . و الحديث رواه الديهقي ايضا من طريق ابى داود الطيالسي . ثم المخالفون في الباب ليس في ايديهم الا السكوت في اكثر احاديث الباب و هو ليس بحجة ، و صلاة ابن عمر و عثمان رضي الله عنهم مزيدة عليه كما لا يخفى . و ظهر ايضا من حديث عمران بن حصين ان قصر الصلاة في السفر عزيمة محكمة و سنة قطعية مستمرة من رسول الله صلى الله عليه وسلم و ابى بكر و عمر و عثمان و ابن عمر و عمران بن حصين ، لم يقع خلف فيها عن احد منهم مع كون آية القصر التي ذكرها المجيب الزائع في جوابه كانت بمراى منهم . و العجب من المجيب حيث ترك هذه الصرايح و السنة المتواترة التي لم يقع تخلف عنها و بنى بناء ضعيفا على اساس و هن في ذهنه و تصدى في صورة المجتهدين و تزيا بزهم ، و انى له التناوش من مكان بعيد ، و انى له ذلك !

و المجيب ذكر في الجواب مذهب الامام مالك رحمه الله من غير تصريح بذلك وهو لا يليق به فان البائل حنفي يسأل عن مذهب الامام ابى حنيفة و هو ليس بأهل الاجتهاد حتى يشقق عصا الخلاف و الشقاق ، و المسألة قد فرغوا عنها قبل وجوده بقرون كثيرة ==

كتاب الحجّة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

= لم يبق فيها حاجة الى تحقيقه المضل . هذا الامام محمد قد صرح في كتاب الحجّة بمذهب  
ابي حنيفة و اقام الدلائل عليه - كما سيأتى في الكتاب - و اثبت بأثر عمر رضى الله عنه  
و قال : و الاحاديث قد جاءت في ذلك كثيرة منها حديث عمران المذكور و فيه حجج  
النبي صلى الله عليه و سلم و حجج ابي بكر و حجج عمر و حجج عثمان رضى الله عنهم ، و آثار  
عمر و اثر ابن عمر و اثر عثمان في الاتمام رضى الله عنهم و هم الخلفاء الراشدون و قد  
قال صلى الله عليه و سلم « عليكم بسنتى و سنة الخلفاء الراشدين عضوا عليها بالنواجذ »  
و قال « اقتدوا بالذين من بعدى ابي بكر و عمر » و قد احتج بقول عمر رضى الله عنه في  
عدم الجزاء على قاتل الزنبرور في الاحرام وجعله حكم القرآن بواسطة الحديث المذكور  
و حلف على ذلك كما في كنز العمال من باب الفضائل و هو فيه بار ان شاء الله تعالى .  
و ابو بكر و عمر رضى الله عنهما قالوا لاهل مكة « آتموا صلاتكم فانا قوم سفر » و قال  
عمر بعرفة و منى « يا اهل مكة آتموا صلاتكم فانا قوم سفر » فهو حكم القرآن ،  
و لم ينقل عن احد من الصحابة رضى الله عنهم خلافه فعليه المولى ، فظهر بذلك ان  
هذه سنة خلافة بين أئمة العلم والاجتهاد ، و القصر كان للسفر ، و الجمع بينهما من  
النسك ، و رسول الله صلى الله عليه و سلم و ابو بكر و عمر رضى الله عنهم كلهم قالوا في  
الحج لاهل مكة « آتموا صلاتكم فانا قوم سفر » و بينه عمر رضى الله عنه في سفره  
للحج بمكة و عرفة و منى ، فلم يبق في ثبوته ريب الا لمن كان في قلبه مرض الانكار  
و العناد او داء من نزغات الشيطان و وساوسه ، « و من لم يحمل الله له نورا فاله  
من نور » . و ظهر ايضا ان من ظن ان هذا مذهب بعض المشايخ فقلته فاسد ، بل هو  
مذهب الامام ابي حنيفة و ابي يوسف و محمد رحمهم الله تعالى ، و هو مبني على الاحاديث  
و الآثار عن الصحابة و التابعين رضى الله عنهم .

ثم قال المجيب « فالقصر في المجمع العظيم رخصة للأئمة كالقصر في السفر » . قلت :  
فيه اولا ان المجيب بنى الخلافة على الخلافة و اسسها عليها و هى القصر في السفر =

## كتاب الحجبة ( الصلاة بنى يوم التروية والصلاة بنى وبعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

= فانه حتم و واجب للمسافر عند ابي حنيفة ومن قال بقوله ، وليس برخصة كما قال غيرهم ، ولم يثبت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من ابي بكر وعثمان وعمر وعلي وابن مسعود وغيرهم من الصحابة انهم اتموا في السفر ، وهذا حديث عمران وغيره ، وكتب الأحاديث مشحونة بذلك . لا في حديث صحيح ولا في ضعيف ، ومن ادعى فعله البيان ؛ وفرضت الصلاة ركعتين ركعتين فأقرت صلاة السفر على ما فرضت ، فن اذا ما قصرنا فقد ادى المأمور على ما فرضت من غير نقصان على وجه الكمال ، ومن اذا ما اربعا فقد خالف النصوص . وقال ابن تيمية : و الذي علمناه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هو القصر لا غير ، وهو مذهب ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم والجمهور ، والقصر صدقة من الله تعالى وهي تكون في معنى الاسقاط عن الذمة كما ثبت في عمله ، و اتمام عثمان مبنى على التأويل لا على جواز القصر في السفر ورخصة فيه ، وليس لنا ان نفتخل به ، وكذا اتمام عائشة رضي الله عنها وتحسينه صلى الله عليه وسلم بفعلها فانه واد آخر ، وهي على باب عدم التعاقب على امر ماض صدر منها قبل الاستفسار عنه صلى الله عليه وسلم ؛ وقد حكم ابن تيمية على حديث عائشة بالوضع ، ولا اقل من ان يكون معلولا - كما قال به ابن كثير ، لانها لم تكن في هذا السفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - كما قال محمد بن اسحاق في سيرته ، والقصر بعرفة ايضا يختلف فيه للسفر او للنسك - كما عرفت ، فتأسيس الخلاف على الخلاف يورث الضعف في الدعوى والاستدلال ، وهي مسألة اصولية فرغوا عنها في الاصول ، فالمجيب في ذلك غلط للناس ومضل لهم كما لا يخفى . وثانيا ان القصر لما كان عند المجيب رخصة للامة من شاء قصر ومن شاء اتم فكيف يكون قصر النسك مع انه عنده سنة قطعية متواترة لم يختلف فيها ائمة الامة و ائمة العلم والاجتهاد كما صرح به اولاً فيين دعويه تعارض وتهاافت حيث لم يدبر ، و رجعت اليه دأثرته من حيث لم يحتسب ، وهذا من كرامة اجتهاده او قد قال بعده في الجواب : فالقصر بعرفات سنة متواترة =

كتاب الحج ( الصلاة بمبنى يوم التروية والصلاة بمبنى و بعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

= قطعية لم يقع من الشارع الكريم خلافاً ؛ وحيث كانت سنة قطعية لم يجوز فيها  
الرخصة من شاء فعل و من لم يشأ لم يفعل ، و هي قطعية لا يجوز خلافاً قطاً و من  
يقدر على خلاف القطعي ا و يجوز الرخصة من نفسه من غير ورود امر الرخصة من  
الشارع الكريم عليه الصلاة و التسليم الا من كذب ضرير البصر عديم البصيرة .  
و اعجب من هذا قوله « لم يقع من الشارع الكريم خلافاً » ا و كيف يكون وقوع  
الخلاف من الشارع فانه صلى الله عليه وسلم حج في حياته المباركة - في زعمه الفاسد -  
حجة واحدة فقط لا غير ا فهل يمكن ان يترتب عليه قوله « لم يقع من الشارع الكريم  
خلافاً » ا نعم لو حج صلى الله عليه وسلم حجاً في حياته لامكن ذلك و لدارت  
فيه الأنظار ، و اذ ليس فليس - هذا . ثم قوله « لم يقع - الخ » باطل ، فانه صلى الله عليه  
وسلم امر اهل مكة بأن « اتموا صلاتكم فانا قوم سفر » كما صرح بذلك عمران بن  
حصين رضى الله عنهما - كما سبق ، فهل تريد ازيد من ذلك ؟ أو لا يطمئن قلبك بقول  
عمر رضى الله عنه بمكة و هرفة و منى « يا اهل مكة ا اتموا صلاتكم فانا قوم سفر » ا  
أو لا يطلع فؤادك بقول ابن بكر و عثمان رضى الله عنهما في الحج « اتموا صلاتكم فانا قوم  
سفر » و هم الخلفاء الراشدون عليكم بستمهم و مأمورون بقوله « اقدوا بالذين من بعدى  
ابن بكر و عمر » رضى الله عنهما الاسما عمر الفاروق بين الحق و الباطل ا و ليس في يدك  
ما ينفي عموم حديث عمران الا ادعاؤك و اجتهادك من غير آلائه و اسبابه ؛ أو لا تعلم  
انه لا يروج في سوق التحقيق الا متاع النصوص الصريحة الصحيحة المساوية لذلك  
العموم ا و الا فالعام معول به على عموم لا يخصه شيء ، و السكوت في معرض البيان  
سكوت لا ثبوت ، و اذا ثبت خلافه فالسكوت مستأصل بأصله و معدوم برأسه ،  
و هاهنا كذلك .

و من هاهنا ظهر لك بطلان قول المجيب « و لا يقوم قول احد على خلافاً » فانه مبنى على  
قوله المنسوج على منوال اتخاذ النكبات بينها ، و قد انهدم ما بناءه اولاً فلا يترتب =

كتاب الحجّة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

= ما قاله بعده « فالإمام مقبلاً كان أو مسافراً في صلاته يوم عرفة بعرفات إذا صلى صلاة الظهر والعصر ركعتين ركعتين فاقتداء كل أحد بجائز به بلا شبهة ، ومن أراد أن يتم فله الإتمام ، كيف يجوز له الإتمام وهو خلاف السنة القطعية المتواترة لم يقع فيها من الشارع الكريم خلافاً - كما نفوهت أولاً ، ومن أتم كان مخالفاً لها ، قطعاً وقد كان صلى الله عليه وسلم مسافراً قطعاً ، فمسألة الإمام المقيم خارجة عن السنة القطعية المذكورة المتواترة قطعاً ، لا بد لاثباته من دليل آخر يثبت بأن الإمام المقيم إذا صلى بهم بعرفة يصلي ركعتين ركعتين واقتداء كل واحد من الحجاج بجائز به بلا شبهة مسافراً كان أو مقبلاً ؛ وأنّ للسكّين هذا وأنّ له ذلك هذه دعوى لا دليل عليها إلا مواجهس النفس وساوسها .

لعل أبا بكر في زعمه خطأ ، أو عمر قد غلط ، أو عثمان قد سها ، أو ابن عمر عمل بالخطأ وتعدى عن السنة القطعية المتواترة على مقتضى حديث عمران رضي الله تعالى عنهم . وقصر المقيم بعرفة لم يثبت بالأحاديث المروية في الباب ، فاقتداء الناس به أيضاً لا يجوز بلا امتراء ، ومن ادعى خلاف ذلك فعليه البيان بالبرهان ؛ وإلا فالسكوت له أوجب في ميدان البيان ؛ « في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسد فسد الجسد كله إلا وهى القلب » ، والفائز من أنّ الله تعالى بقلب سليم والهالك من هلك عن بيته .

ثم قال المجيب : « والقصر وإن كان مشروطاً بخوف الفتنة (سورة النساء/ ١٠٠) فالقصر جائز على الإطلاق خاف الفتنة أو لا لأن القصر صدقة (قلت : وهى من الله إسقاط) لكل أحد أن يقبلها ، والقصر ليس بواجب (ما الدليل عليه ؟) فإن الكتاب الكريم لم يوجبه (بأى لفظ فهم ذلك ؟) وإن نفي الجناح فالإتمام جائز بلا شبهة . قلت : إذا نظرت في جوابه من أو له إلى آخره اذعنت أن دأب المجيب خلط المبحث وبناء الخلاف على الخلاف ، وهو يمشى مشية المجتهد في المسائل الفرعية وفي الآيات =

كتاب الحججة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

== مشية المفسر ، و يدعى دعاوى من غير حجة الا بوساوس و هواجس مخزونة في ذهنه و قلبه و يظن انه يحسن صنعا و ليس وراءه انتقائ و احكام و استحكام .  
أو لم يعلم ان آية القصر لم تعرض نصا الا لصلاة الخوف و القرآن لم يتعرض في آية من آياته الى بيان صفة صلاة من الصلوات الخمس الا لصلاة الخوف فقد تصدى لبيان صفتها ، و اما غيرها من الصلوات فانما اكتفى بذكر اجزائها من القيام و القنوت و الركوع و السجود و القراءة و لم يذكر لها صفة كما هو ظاهر من الآيات الصلواتية .  
و العلماء قد اطالوا الكلام في تحقيق انها نزلت في قصر العدد او في قصر الصفة ، و قصر العدد هو قصر الركعات في السفر ، و قصر الصفة هو قصر الجماعة و هو في صلاة الخوف ، و ذلك لعدم ادراك كل طائفة منهم الجماعة بتمامها ، و لذا ورد في الروايات لهذه ركعة و لهذه ركعة ، و سماه ابن القيم : قصر الهيئة ، و بعدم الوصول الى كنه الآية و سرها و عدم الاحاطة بجميع احاديثها قال بعضهم : ان صلاة الخوف ركعة واحدة ايضا ، و لم يرفع رأسه الى نهى التبراء . و انما اختلفوا فيه لقوله تعالى « ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة » فانه يشير الى ان القصر رخصة ترفية لا قصر اسقاط ، لو قلنا : انها في قصر العدد لكن الاصح الأرجح انها في قصر الصفة و الهيئة ، فحينئذ خرجت الآية عما نحن فيه لانساق النظم على ذلك ، و الا يكون لقوله تعالى « ان خفتم » مفهوم معتد به فان القصر بها بدون الخوف ايضا جائز اجماعا . و الحاصل ان هاهنا اربع صور :  
الاقامة مع الأمن - و فيها الاتمام اجماعا ، و السفر مع الخوف - و فيها القصر اجماعا عددا و صفة ، و الاقامة مع الخوف - و فيها قصر الصفة اجماعا ، و هذه ثلاثة متفق عليها ، بقيت صورة واحدة و هي : السفر مع الأمن ففيها الخلاف بين الحنفية و غيرهم ، قال الأخناف : القصر فيها حتم و واجب ، و قال غيرهم : بل هو جائز قصر او لم يقصر ؛ و المجيب قال على الاطلاق : ان القصر جائز ، و هو يحمل الآية خلاف الاصح الأرجح على قصر العدد ، و لم يلتفت الى الخلاف الذي وقع بين الأئمة من المجتهدين و المفسرين ==



كتاب الحجبة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

= ويرى رجما بالغيب و يحمل الخلافة وفاقية خلاف الحجج والبراهين . فالقصد من الآية بيان قصر الصفة والهيئة لا الركعات ، الا انه اشير اليه ايضا لكون المخاطبين في حالة مواجهة العدو مسافرين عادة ، والخوف في الآية ليس بقيد لقصر العدد بل لان الآية نزلت في قصر الصفة وهو مقيد بالخوف ، واما القصر للمسافرين عددا فانما جاء ذكره تبعا واستطرادا لكونهم مسافرين اذ ذاك ، ولا تعلق لهذا القيد بقصر العدو ، و رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ذكر لهم انها نعمة الله عليكم نزلت في حال الخوف فاقبلوا نعمته ، لانها نزلت على الخوف فقط ، فالخوف ظرف لا شرط لها حيث يتنقى القصر باتفاقه فيعلق القصر بنى الجناح ؛ و يقال : ان القصر جائز بأنه بنى الجناح ، فظهر ان القصر عددا ليس مشروطا بخوف الفتنة كما زعم المجيب بفهمه القاصر ، و الأحاديث نصت قولاً وفعلًا على ان القصر عددا للمسافر حتم ، و اوضحت الآية بأن الخوف فيها قيد و ظرف لقصر الصفة لا شرط له ، فكيف قال المجيب : انه مشروط به ! علا انه اذا كان عنده مئة قطية متواترة لم يقع من الشارع الكريم خلافها فلا بد ان يكون حتماً و واجبا لا يقدر احد ان يخالفه ، فالقول بالجواز و الرخصة خارج عن التحقيق .

و في ج ١ ص ٩٢ من البدائع : و لاجبة له في الآية لأن المذكور فيها اصل القصر لا صفته و كیفیته ؛ و القصر قد يكون عن الركعات ، و قد يكون عن القيام الى القعود ، و قد يكون عن الركوع و السجود الى الائمة خوف العدو لا بترك شطر الصلاة ، و ذلك مباح مرخص عندنا ، فلا يكون حجة مع الاحتمال مع ما ان في الآية ما يدل على ان المراد منه ليس هو القصر عن الركعات و هو ترك شطر الصلاة لأنه علق القصر بشرط الخوف و هو خوف فتنة الكفار بقوله « ان حقتم ان يفتكم الذين كفروا » و القصر عن الركعات لا يتعلق بشرط الخوف بل يجوز من غير خوف ، و الحديث دليلاً لانه امر بالقبول ، فلا يبقى له خيار الرد شرعاً اذ الامر للوجوب . و معنى =

كتاب الحج ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وبعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

= قوله : تصدق عليكم - اى حكم عليكم ، علا ان تصدق من الله تعالى فيما لا يحتمل التملك يكون عبارة عن الاسقاط كالغفو من الله تعالى ، وليس هذا ترفها بقصر شطر الصلاة ، بل لم يشرع في السفر الا هذا القدر لما في الاحاديث من كونها فرضت ركعتين ركعتين ، فأقرت صلاة السفر على الحالة الاولى ، ولقول ابن عباس : لا تقولوا قصرا فان الذى فرضها اربعا فى الحضر هو الذى فرضها فى السفر ركعتين ، وليس الى العباد اجال قدر العبادات الموظفة عليهم بالزيادة والنقصان ؛ ألا ترى ان اراد ان يتم المغرب اربعا او الفجر ثلاثا او اربعا لا يقدر على ذلك ا كذا هذا ، فلو كان القصر رخصة والا كمال عزيمة لما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم العزيمة الاحيانا ، اذ العزيمة افضل ، وكان صلى الله عليه وسلم لا يختار من الاعمال الا افضلها ، وكان لا يترك الا افضل الا مرة او مرتين تعليما للرخصة فى حق الامة ، فأما ترك الافضل ابدا وفيه تضييع الفضيلة عن النبي صلى الله عليه وسلم فى جميع عمره فما لا يحتمل ، وقد قال عمران بن حصين : ما سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم سفرا الا صلى ركعتين ، وانه فى الفتح والحج قصر بمكة وقال لاهلها : اتموا يا اهل مكة ا فانا قوم سفر ، وكذا ابو بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم ؛ فلو جاز الاربع لما اقصر على الركعتين لوجهين ، احدهما : انهم كانوا يقتسمون زينادة العمل فى الحرم لان العبادة فيه من تضاعف الاجر ، والثانى : انه صلى الله عليه وسلم كان اماما وخلفه المقيمون من اهل مكة فكان ينبغى له ان يتم اربعا لتلا يحتاج اولئك القوم الى التفرد ولينالوا فضيلة الاتمام به فى جميع الصلاة ، وحيث لم يفعل ذلك دل على ما قلنا ؛ ألا ترى ان عثمان رضى الله عنه ، لما اتم بمنى انكر عليه الصحابة رضى الله عنهم واعتذر هو عنه ؛ فانكارهم عليه واعتذاره عنه كلاهما دلا على ان الفرض فى السفر ركعتين غير مبنى على الرخصة والعزيمة ، اذ لو كانت الاربع عزيمة لما انكرت الصحابة عليه ، ولما اعتذر هو - اذ لا يلام على المزائم ولا يعتذر عنها - فكان ذلك اجماعا منهم على ما قلنا =

٤٦٠ ( ١١٥ ) وقد

## كتاب الحجّة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

= وقد سئل ابن عمر رضى الله عنهما عن الصلاة في السفر فقال: من خالف السنة كفر - اى خالف السنة اعتقادا لا فعلا؛ و سأل عن ابن عباس رجلا من حالها في السفر احدهما يتم الصلاة فيه و الآخر يقصر فقال للذى قصر: اكلت، و قال للآخر: انت قصرت: و لذا قال الامام ابو حنيفة رضى الله عنه: من اتم الصلاة في السفر قد اساء و خالف السنة لأن الركعتين من ذوات الأربع في حقه ليستا قصرا بل تمام فرضه، و الاكمال ليس رخصة في حقه بل اساءة و مخالفة لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في جميع عمره، لأن الرخصة اسم لما تغير عن الحكم الاصلى لعارض الى تخفيف و يسر، و لم يوجد معنى التغير في حقه رأسا اذ الصلاة في الاصل فرضت ركعتين في حق المقيم و المسافر جميعا ثم زيدت في حق المقيم و اقرت على حالها في حق المسافر، فانعدم معنى التغير في حق المسافر، فلم يكن ذلك رخصة في حقه . و من هاهنا ظهر لك ان تلقيب المسألة بأن القصر عندنا عزيمة و الاكمال رخصة خطأ على اصلنا؛ و اين الرخصة و العزيمة! و من سمي بهما فقد سمي مجازا، فسقط ما قال المجيب و ثبت ان القصر في الآية ليس شرطا بنى الجناح و ليس رخصة للامة بل هو واجب و حتم عليها لا يجوز خلافه لكونه مكتوبا في حقها كذلك من الاصل . و الجمع بعرفة من المناسك و قصر الصلاة فيها منه صلى الله عليه وسلم و من ابى بكر و عمر و عثمان رضى الله عنهم كان للسفر، و لذا قالوا لاهل مكة في الحج: « اتموا صلاتكم فانما قوم سفر » فلا يجوز للمقيمين بمكة الا الاتمام بعرفة و منى لا غير، و القول بالجواز او الحتم عليهم بالقصر بها تعد عن حدود النصوص، و الكتاب الكريم لم يتعرض لكيفية صلاة المسافر الا في ضمن صلاة الخوف تبعا، و التصديق من الله تعالى فيما لا يحتمل التملك اسقاط، فوجب قبوله لا كما زعم المجيب و فهمه .

ثم قال في خاتمة الجواب: و القصص في صلاتي يوم عرفة بعرفات سنة قطعية فلا ينبغي لاحد من الامة ان يخالفها و لا ينبغي لاحد ان يحكم بفساد صلاة مقتد اذا ائدى =

## كتاب الحجة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

= بامام يصلى ركعتين ، قلت : هو مبنى على ما اسس قبله ، فاذا استأصل الأساس برمته سقط ما بنى عليه بتمامه ؛ والعجب منه انه قائل بأن القصر بعرفة سنة قطعية لا يفتى لاحد خلافا ثم يقول ان القصر رخصة والاتمام جائز بلا شبهة ! فن اتم بناء على قوله فقد خالف السنة القطعية والمخالف لها لم يعمل بالشرع مع انه جائز عنده لا لوم عليه ولا شناعة ! والحال انه لا يجوز لانه خالف السنة . وبالجملة لا يجوز للقيم ان يترك برأيه الأربع المفروضة عليه من الله تعالى ورسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاذا ترك ما فرض عليه منها فصلاته فاسدة ، فن اقتدى بالمفسد صلاته كان فاسدا لأن الامام ضامن لصلاة المؤمنين به - كما في الحديث . وهذا آخر ما ذكرته في الرد المذكور يوم الربوع الخامس والعشرين من ذى الحجة الحرام ، واذا طالعت كتب المجيب المؤلفة الزائفة عن سنن الحق في متعلقات القرآن الكريم التي فرغوا عنها من قبل علمت انه زائف عن الحق مضل للناس داخل في « من فسر القرآن برأيه فقد كفر » لا يرفع رأسه الى الأحاديث والآثار الصحابة والتابعين الذين بذلوا اعمارهم في خدمة القرآن وتفسيره وتحقيقه نزولا والفاظا واعرابا وغرابة وصناعة وفصاحة وبلاغة واعجازا وغيرها من العلوم المودعة في القرآن ، ويصوغ الآيات على اجتهاداته الباطلة ومزعماته الفاسدة ولا يبالى فيه ثم يسميه : تفسير القرآن ، حتى انه اعتمد في تحقيق آية من الآيات على قول مشرك من هنادك الهند وجعله حقا وصوابا مخالفا لجميع الأحاديث والآثار واقتوال جميع المفسرين من الفقهاء والمحدثين الآن قول المشرك مطابق لهواه الشيطاني ، وهذا ديدنه في سائر تأليفاته المضلة المرذولة ، ولقد جعل في تأليف اماره مصطنعي كمال من الاتراك على منهاج الخلافة الراشدة بل افضل منها وهو كما ترى وتدرى انه في عهده رفع احكام القرآن ونهى عن تعليمه وتعليم الاحكام الاسلامية واغلق ابواب المدارس والمساجد واجرى في زمن حكومته اشياء كثيرة منابذة لاحكام الاسلام وحدوده ليس هذا موضع ذكرها ، وهو كان على لسان =

كتاب الحجّة ( الصلاة بمبنى يوم التروية والصلاة بمبنى وبعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

= الشرع فاسقا فاجرا على طريق اهل اوروبا ودينهم ، وان كنت في شك فساfer الى اناطولييه واستانبول وغيرهما من بلادهم تشاهد من شيوع المناسي والملاهي والمحرمات كثيرة ما لا تشاهد في غيرها من البلاد من شيوع الخمر والزنا والملاهي ومحو اسم الاسلام وشعاره وغيرها ، ثم هو يقول ان حكومته حكومة الخلافة ومصطفى كمال كان الخليفة الراشد انا لله وانا اليه راجعون ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، اللهم اوفقنا وفقهم للخيرات والمبرات . واخبرني بأزيد من هذا اخي في الدين والعلم الفاضل محمد يوسف البنوري من مشاهداته . وهو ثقة في ذلك وصادق ، وقد طالعت كتبه الزائفة ، وأوصى اخواني ان لا يطالعوها الا للرد عليها .

#### تنبيه و زيادة في العلم

قال المجيب في ابتداء الجواب : لم يمجج النبي الكريم صلى الله عليه وسلم في حياته قبل النبوة ولا بعدها الا واحدة وهي حجة الوداع في السنة العاشرة بعد الهجرة وعرفت بحجة الوداع وتاسع ذي الحجة صادفت يوم الجمعة ، قلت : هو مبنى على اجتهاده وزعمه الباطل من غير تحقيق و تنقيح بل على اضممار الانكار في القلب العليل للاحاديث التي وردت في الباب ، وله اغلاط وخطايا و مساعدات عديدة كثيرة بعضها الخش من بعض و اقبح كما هي ظاهرة من مؤلفاته خصوصا من تأليفه في ترتيب السور فانه قد اخطأ في مواضع كثيرة منه ، وقد انكر فيه بعض المتواترات ، وبنى الترتيب على زعمه الغلط ، و تجاوز عن دائرة اهل السنة ، وفسر القرآن برأيه حتى خرج عن حدود التفسير وعن تفاسير الصحابة والتابعين مقلدا لهواه الذي اتخذه لها ومشى على جادة الاضلال والضلالة التي افضت الى الضلال . عامله الله تعالى بما يليق به و جزاءه في الدارين بما يؤله و يخزيه . و قد روى الترمذي من حديث جابر : ان النبي صلى الله عليه وسلم حج ثلاث حجج حجتين قبل ان يهاجر وحجة بعد ما هاجر معها عمرة . و عن ابن عباس : حج صلى الله عليه وسلم قبل ان يهاجر ثلاث حجج - اخرجه ابن ماجه والحاكم . وقال ابن الجوزي : =

كتاب الحج ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

= حج حجاجا لا يعلم عددهما . وقال ابن الأثير : كان عليه السلام يحج كل سنة قبل ان يهاجر . وقال الحافظ : الذي لا ارتياب فيه انه لم يترك الحج وهو بمكة قط لأن قرشا في الجاهلية لم يكونوا يتركون الحج ، وإنما يتأخر منهم من لم يكن بمكة او عاقه ضعف ، و اذا كانوا وهم على غير دين يحرسون على اقامة الحج ويرونهم من مفاخرهم التي امتازوا بها عن غيرهم من العرب ، فكيف يظن انه صلى الله عليه وسلم يتركه وقد ثبت ان جبير بن مطعم رآه صلى الله عليه وسلم في الجاهلية واقفا بعرفة وانه من توفيق الله له ! و ثبت دعاؤه قبائل العرب الى الاسلام بمنى ثلاث سنين متوالية ١١ هـ .

قد ثبت انه صلى الله عليه وسلم حج قبل الهجرة حجرات عديدة و ان نخلت في شهرة حجة الوداع حتى زعم بعض من لا خبرة له - كالجبب المذكور - انه لم يحج في حياته الا حجة واحدة . قال الحافظ العيني في شرح حديث جبير بن مطعم ج ٤ ص ٦٧٧ من عمدة القارى - الذي اخرجه البخارى في باب الوقوف بعرفة من الصحيح : قلت : حج رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل النبوة و بعدها غير مرة ، و اما بعد الهجرة فلم يحج الا مرة واحدة ، و روى ابن خزيمة و اسحاق بن راهويه من طريق ابن اسحاق : حدثني عبد الله بن ابي بكر عن عثمان بن ابي سليمان عن عمه نافع بن جبير عن ابيه قال : كانت قرش اقربا انما تدفع من المزدلفة و يقولون « نحن الحس فلا نخرج من الحرم » و قد تركوا الموقف بعرفة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجاهلية يقف مع الناس بعرفة على جبل له ثم يصبح مع قومه بالمزدلفة فيقف معهم و يدفع اذا دفعوا ؛ و لفظ يونس ابن بكير عن ابن اسحاق في المغازى مختصرا ، و فيه : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما مع الناس قبل ان ينزل عليه الوحي توفيقا من الله تعالى ؛ و اخرجه اسحاق ايضا عن الفضل بن موسى عن عثمان بن الاسود عن عطاء عن جبير بن مطعم قال : اضللت حمارا لى في الجاهلية فوجدته بعرفة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفا بعرفات مع الناس ، فلما اسلمت عرفت ان الله وقفه لذلك - انتهى . =

كتاب الحجة ( الصلاة بمبنى يوم التروية والصلاة بمبنى وعرفة والجمعة بهما ) ج -

= وفي ج ٣ ص ٤١٢ من فتح الباري: لكن في سياق سفیان فوائد زائدة، وقد روى بعض ذلك ابن خزيمة و اسحاق بن راهويه في مسنده موصولا من طريق ابن اسحاق: حدثنا عبد الله بن ابى بكر عن عثمان بن ابى سليمان عن عمه نافع بن جبير عن ابيه قال: كانت قريش انما تدفع من المزدلفة ويقولون «نحن الحرس فلا نخرج من الحرم» وقد تركوا الموقف بعرفة، قال: فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجاهلية يقف مع الناس بعرفة على جبل له ثم يصبح مع قومه بالمزدلفة فيقف معهم ويدفع اذا دفعوا، و لفظ يونس بن بكير عن ابن اسحاق في المغازي مختصرا، وفيه: توفيقا من الله تعالى له؛ و اخرجه اسحاق بن راهويه ايضا عن الفضل بن موسى عن عثمان بن الاسود عن عطاء عن جبير بن مطعم قال: اضلكت حمارا لي في الجاهلية فوجدته بعرفة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفا بعرفات مع الناس فلما اسلمت علمت ان الله وقفه لذلك - اهـ . ثم قال الحافظ: وافادت هذه الرواية ان رواية جبير له لذلك كانت قبل الهجرة وذلك قبل ان يسلم جبير، وهو نظير روايته انه سمعه يقرأ في المغرب بالطوير وذلك قبل ان يسلم جبير ايضا، كما تقدم - اهـ . ثم قال بعد ذكر التعقب على السهيلي في محل الحديث و بعد نقل كلام الكرماني فيه «و يحتمل ان يكون لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقفة بعرفة قبل الهجرة» وهذا الاخير هو المعتبر كما بينته قبل بدلائله، و كأنه تبع السهيلي في ظنه انها حجة الوداع، او وقع له اتفاقا - اهـ . ثبت بهذا كله انه صلى الله عليه وسلم حج في حياته حجات غير حجة الوداع، فالقول بأنه لم يحج الا واحدة - كما صدر من المجيب - غلط فاحش و مبنى على قصور النظر من مطالعة كتب الحديث و شروحيها و كتب المغازي و السير، و محمد بن اسحاق حجة لا سيما في المغازي، و قول جبير بن مطعم مقبول بعد الاسلام. رواية و دراية لا سيما عند المجيب فانه اعتمد على قول المشرك في تفسير آية من كتابه خلافا لجميع المسلمين. هذا ما وعدته قبل - و الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم .

كتاب الحج ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

وقال أبو جنيفة أيضا: إذا كان أمير الحج من أهل مكة صلى الظهر والعصر بعرفة أربع ركعات،<sup>١</sup> وصلى بعرفة ومنى<sup>٢</sup> وأهل مكة معه ما أقاموا بمنى أربعاً يتمون الصلاة حتى يرجعوا<sup>٣</sup> إلى مكة. وقال أهل المدينة في أمير الحاج إن<sup>٤</sup> كان من أهل مكة وغير أهل مكة<sup>٥</sup>: إنهم يصلون بعرفات ومنى أيام منى ركعتين ركعتين يقصرون الصلاة حتى يرجعوا إلى مكة<sup>٦</sup> ومن كان ساكناً بمكة بمنى<sup>٧</sup> فإن ذلك يتم الصلاة بمنى، وإن كان أحد ساكناً بعرفة مقياً بها فإن ذلك يتم الصلاة بعرفة [أيضاً]<sup>٨</sup>.

وقال محمد: ينبغي لأهل المدينة إذا زعموا أن الحاج من أهل مكة

(١-١) كذا في الأصول، والصواب «وصلى بمنى» والله اعلم.

(٢) في الأصول «يرجعون» وهو خطأ.

(٣) في قول مالك «إذا» ونص عبارة الموطأ مكذا: سئل مالك عن أهل مكة كيف صلاتهم بعرفة ركعتان أم أربع؟ وكيف بأمر الحاج إن كان من أهل مكة يصلي الظهر والعصر بعرفة أربع ركعات أو ركعتين؟ وكيف صلاة أهل مكة في إقامتهم؟ فقال مالك: يصلي أهل مكة بعرفة ومنى ما أقاموا بهما ركعتين ركعتين يقصرون الصلاة حتى يرجعوا إلى مكة؛ قال: وأمير الحاج أيضاً إذا كان من أهل مكة قصر الصلاة بعرفة وإيام منى، وإن كان أحد ساكناً بمنى مقياً بها فإن ذلك يتم الصلاة بمنى، وإن كان أحد ساكناً بعرفة مقياً بها فإن ذلك يتم الصلاة بها أيضاً - انتهى.

بهذا يصلح عبارة الكتاب ويسد به ما وقع فيها من الخلل.

(٤) اظن أن لفظ «غير» زائد، وأصله «و أهل مكة» كما هو ظاهر من عبارة الموطأ.

(٥-٥) في الموطأ «و إن كان أحد ساكناً بمنى مقياً بها» كما عرفت.

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وإنما زدناه من الموطأ.



كتاب الحج ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢ .

يقصر الصلاة في أيام الحج أن<sup>١</sup> يقصرها الحاج من أهل منى وأهل عرفة لأنهم إن كانوا بها يقصرون للحج<sup>٢</sup> فكلهم حاج، وإن كانوا إنما يقصرون للسفر فليس فيهم مسافر، لأن من قول أهل المدينة أنه لا يقصر الرجل في أقل من أربعة برد وما بين مكة وعرفات في الذهاب والرجعة<sup>٣</sup> لا يكون أربعة برد<sup>٤</sup> فلا تى شئ قصرت الصلاة في ذلك<sup>٥</sup> الحج<sup>٦</sup>؟ فينبغي لكل حاج أن يقصر أو للسفر<sup>٧</sup> وليس<sup>٨</sup> أهل مكة في قولكم بمسافرين<sup>٩</sup> قالوا: لأنه بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر رضى الله عنهما صلوا بمنى ركعتين وصلى عثمان رضى الله عنه شطر إمارته بمنى ركعتين ثم أتمها بعد ذلك<sup>١٠</sup>. قلنا لهم: ليست لكم في ذلك حجة، لأن رسول الله

(١) كذا في الهندية، وكان في الأصل «أو» مكان «أن» .

(٢) وكان في الأصول «الحج»، والصواب «للحج» .

(٣-٣) وكان في الأصول «لا يكون ذلك أربعة برد» بزيادة اسم الإشارة،

والصواب «لا يكون أربعة برد»، ولفظ «ذلك» زائد زاده التامخ سهوا، لأن ضمير

«لا يكون» راجع الى قوله «ما بين مكة» فلا حاجة الى اسم الإشارة - تدبر .

(٤) وكان في الأصول «الحج»، والصواب «الحج» .

(٥) وكان في الأصول «و للسفر» وهو خطأ، والصواب «أو للسفر» .

(٦) كذا في الأصول، والراجح «فليس» بالقاء .

(٧) وهو ما رواه مالك عن هشام بن عروة عن ابيه: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

صلى الصلاة الرباعية بمنى ركعتين، وان ابا بكر صلاها بمنى ركعتين، وان عمر بن

الخطاب صلاها بمنى ركعتين، وان عثمان صلاها بمنى ركعتين شطر امارته ثم أتمها بعد -

كذا في موطأ مالك مع الزرقاني ج ٢ ص ٢٥٥ . الحديث مرسل، وفي الصحيحين

وغيرهما من حديث ابن مسعود وابن عمر رضى الله عنهما - كما في الزرقاني ايضا .

كتاب الحجة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى و بعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما إنما كانوا يقدمون مسافرين من المدينة فكانوا في سفر حتى يرجعوا إليها، وإنما بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قدم مكة لصبح<sup>١</sup> رابعة من ذى الحجة فهذا مسافر حتى يرجع<sup>٢</sup> إلى المدينة، وليس هذا بمنزلة أهل مكة ومن كان مقبلاً بها، لأن هؤلاء مقيمون لم يخرجوا [منها]<sup>٣</sup> حتى حجوا بسفر فيجب عليهم ما يجب على المسافر؛ والأحاديث قد جاءت في ذلك كثيرة: أخبرنا محمد قال أخبرنا سويد بن إبراهيم الهذلي<sup>٤</sup> عن قتادة بن دعامة

(١) وصله مسلم و أبو داود والدارمي وابن ماجه وغيرهم من حديث جابر في الحج، وفيه «قدم النبي صلى الله عليه وسلم صبح رابعة مضت من ذى الحجة» الحديث . ومن حديث عائشة رواه مسلم وغيره وفيه: أنها قالت: قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم لأربع مضين من ذى الحجة أو خمس - الحديث . والمعول في عدم الشك على حديث جابر - كما لا يخفى .

(٢) قوله «لصبح» كذا في الأصل، وفي التهذيب «بصبح» بالباء، والراجح «صبح» بدون حرف الجر كما في مسلم وغيره من كتب الحديث .

(٣) كذا في الأصل، وفي التهذيب «رجع» .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) هكذا في الأصل . وفي ج ٤ ص ٢٧٠ من التهذيب: سويد بن إبراهيم الجحدري أبو حاتم الخياط البصري، روى عن الحسن البصري وعبد الملك بن أبي سليمان و قتادة ومطر الوراق وحجاج بن أرطاة وغيرهم، وعنه يحيى بن سعيد القطان ويونس المؤدب والحسن بن بلال وغيرهم، من رجال الأدب المفرد للبخاري؛ يختلف فيه، فمن ابن معين: صالح، وعنه: أرجو أن لا يكون به بأس، وعن البزار: ليس به بأس، وعن الدارقطني: لين يعتبر به، وعن أبي زرعة: ليس بقوى حديثه حديث أهل الصدق =

السدوسي : ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه صلى بمكة ركعتين ثم قال « يا أهل مكة إنا سفر فأتوا » ثم صلى بمكة ركعتين ثم صلى بعرفة ركعتين ثم قال « يا أهل مكة إنا سفر فأتوا » .

### باب في هدى القارن و المفرد بالحج

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال : لو أن رجلا قارنا للحج و العمرة

== وعن ابن معين انه يضعفه ، و عن الساجي : فيه ضعف ، و عن النسائي : ضعيف لا سيما تكلموا فيه عن قتادة ؛ مات سنة ١٦٧ من الهجرة . و نحوه في ج ١ ص ٤٣٤ من الميزان ، و فيه : قال البخارى قال يحيى القطان قالوا : ان سويدا ابا حاتم سمع من ابي المليح ، وهو سويد بن ابراهيم الخياط ، أراه العطار ، و يقال : الهذلي ، سمع منه صفوان ابن عيسى و موسى بن اسمعيل ، و اسرف ابن جابر حيث قال : يروى الموضوعات عن الآثبات .

(١) مرسل فان قتادة لم يدرك عمر ، و لا بأس بذلك فان أثر عمر رواه الطحاوى من طرق ، و قد روى قتادة عن صفوان بن محرز عن عمر - كما في ج ١ ص ٢٤٥ من شرح الآثار ، و راجع باب صلاة المسافر من ص ٢٤١ الى ص ٢٤٩ منه فانه فصل المقام كما هو دأبه بأتم تفصيل و اجاب عن اسئلة المخالفين و اعتراضاتهم اخبارا و آثارا و نظرا ، و قد روى فيه حديث عمران بن حصين ايضا الذى مضى ذكره من قبل في الرد على المجيب ، و تذكر ما مضى من التفصيل .

(٢) في الأصول « أحاديث في هدى القارن - الخ » و لابد من لفظ « الباب » هاهنا و الحديثان اللذان رواهما في هذا الباب مضيا في باب القران بين الحج و العمرة اسنادا و متنا ، و موضوع هذا الباب غير ذلك الباب في اشتراء الهدى يوم النحر و عدمه و ذبحه في ايام التشريق و بعدها - كما هو ظاهر ، و لذا أسقطت لفظ « أحاديث » من الضلت و ادرجت مكانه لفظ « باب » .

كتاب الحج ( في هدى القارن و المفرد بالحج ) ج - ٢

لم يسق هدبا ولم يشتريه ولم يعرف به حتى كان يوم النحر وهو موسم فاشترى يوم النحر هدبا فذبحه عن قرانه أجزاء ذلك، ولم يخلق حتى يذبحه .  
وقال أهل المدينة: إن لم يكن معه هدى يعرف [ به ]<sup>١</sup> يوم عرفة فليقتض نسكه كله من حلق الرأس وغيره، ولا يذبح هدبا حتى تمضي أيام التشريق ويرجع إلى مكة، فإذا رجع إلى مكة اشترى هدبا فأخرجه من الحرم إلى الحل فساقه من الحل حتى يدخله إلى الحرم فيذبحه في الحرم لقراه .  
[ و ] قال محمد: كيف يجزيه أن يشتريه [ بعد ]<sup>٢</sup> يوم النحر فيذبحه؟ قالوا: لأنه لا يعرف به ولا يخرج به إلى الحل حتى يسوقه إلى الحرم .  
قيل لهم: أفلا<sup>٣</sup> يشتريه يوم النحر ثم يأمر به فيخرج إلى الحل حتى يساق بمنى فيذبحه قبل أن يخلق لأن الله تعالى قال « ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله »؟ قالوا: [ لا ]؛ لأنه لم يعرف به فإذا لم يعرف به فلا يذبحه حتى يمضي أيام التشريق . قيل لهم: قد قلتم للعسر الذي لا يجد الهدى ولم يصم الثلاثة الأيام قبل يوم النحر أنه يصوم ثلاثة أيام التشريق ! فالهدى أخرى أن يذبح في أيام النحر من صوم هذه الأيام التي قال

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٢) لفظ « بعد » ساقط من الأصول كما يقتضيه موضوع المسألة وبناء الاختلاف، والا لا يكون للعبارة معنى صحيح، لذا زدته بين المربعين؛ والاولى « أيام النحر » بالجمع مكان « يوم النحر » أي بعد أيام النحر وهي أيام التشريق، كما هو منطوق كلام أهل المدينة؛ وكذا عندى سقطت الواو قبل قوله « قال محمد » على دأب الكتاب - والله اعلم .

(٣) في الأصول بدون الاستفهام .

(٤) زدت « لا » حرف النفي لأن بدونه لا يصح الكلام .

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أيام منى أيام أكل و شرب فلا تصوموها ، فكيف رخصتم في الصوم الذي لا ينبغي أن يرخس فيه و كرهتم ذبح الهدى فيها إذا لم يعرف به ؟ قالوا : أنت تقول مثل هذا ! أ رأيت العمرة أتقضى في أيام التشريق أم لا تقضى حتى تمضى أيام التشريق ؟ قيل لهم : لا تقضى العمرة حتى تمضى أيام التشريق . قالوا : فكذلك الهدى الذي لم يعرف به لا يذبح حتى تمضى أيام التشريق . و قيل لهم : و هذا الهدى للعمرة أو للحج ؟ فقد زعمتم أنه للحج و زعمتم أنكم إنما كرهتم الفران لما يدخل الحج من النقصان و أن الهدى الذي يجعل للقران إنما يجعل لما يدخل الحج من النقصان ! قالوا : أجل ، إنما جعل الهدى في القران

(١) أخرجه مسلم من حديث نيشة الهذلي بلفظ « أيام التشريق أيام أكل و شرب ، و من حديث كعب بن مالك أيضا . و لابن حبان من حديث أبي هريرة ، و للنسائي من حديث بشر بن معجم . و رواه أصحاب السنن و ابن حبان و الحاكم من حديث عقبة بن عامر . و رواه البزار من طريق عبد الله بن عمرو : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أيام التشريق أيام أكل و شرب و صلاة فلا يصومها أحد . و رواه الدارقطني و الطبراني من حديث عبد الله بن حذافة السهمي و من حديث أبي هريرة بلفظ : لا تصوموا في هذه الأيام فانها أيام أكل و شرب و بعال - يعني أيام منى . و حديث أبي هريرة عند ابن ماجه مختصر . و أخرجه ابن حبان و الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس بلفظ : لا تصوموا هذه الأيام فانها أيام أكل و شرب و بعال - الحديث . و أخرجه النسائي من حديث أم مسعود بن الحكم بزيادة : نساء و بعال و ذكر الله - كذا في ص ١٩١ من التلخيص ، و فيه زيادة فراجع .

(٢) و كان في الأصل « و للحج » و في الهندية « و هذا الهدى للعمرة أو الحج » ، و الصواب « أو للحج » .

لما يدخل الحج من النقصان . قيل لهم : فإذا كان الهدى إنما هو لنقصان الحج كما ذكرتم فهو من أمر مناسك الحج ولم ينتظر به مضي أيام الحج ولا يذبح حتى تمضي أيام الحج ، إنما ينبغي أن يقضى مناسك الحج في أيام الحج ، وإذا كان هذا الهدى لنقصان دخل الحج قضى في أيام الحج ؛ ليس لهذا القول معنى عندنا !

الامر في هذا كما قال أبو حنيفة : يذبح يوم التحرز ولا يحلق الرجل حتى يذبحه ، لأن الله تعالى يقول « ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله » . أخبرنا [ محمد قال أخبرنا ] مالك بن أنس قال أخبرنا محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي أن سليمان بن يسار أخبره : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام حجة الوداع كان من أصحابه من أهل بالحج ، ومنهم من جمع الحج والعمرة ، ومنهم من أهل بعمرة ، قال : فحل من كان أهل بالعمرة ، فأما من كان أهل بالحج أو جمع الحج والعمرة

- (١) في الأصول « هدى » والصواب « هذا » دون « هدى » لأن الهدى مذكر .
- (٢) سقط من الأصول ، وهو في باب « اقران بين الحج والعمرة » ص ٥٦ من هذا الجزء ، وقد مر فراجع .
- (٣) مرسل فان سليمان تابعي ، هكذا مرسل رواه الامام مالك في الموطأ ومن طريقه الامام محمد في موطئه - كما سبق تفصيله في باب « اقران » ص ٥٦ .
- (٤) وفي الموطأ « يذبح » .
- (٥) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « جمع بين الحج والعمرة » في كلا الحرفين - ف .
- (٦) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « أهل العمرة » وهو سهو الناسخ .
- (٧) في الأصول وكذا في الموطأ « بعمرة » ، وقد سبق في باب « اقران » بالعمرة ، وهو الراجح على قانون التجو - كما لا ينبغي على أولى الصحو .

فلم يحل<sup>١</sup> .

أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك بن أنس قال أخبرنا صدقة بن يسار  
المكي قال سمعت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما [ و دخلنا عليه قبل يوم  
التروية يومين أو ثلاثة ]<sup>١</sup> و دخل عليه الناس يسألونه فدخل عليه رجل  
من أهل اليمن ثار الرأس<sup>٢</sup> فقال: يا أبا عبد الرحمن إني ضفرت رأسي  
و أحرمت بعمرة مفردة<sup>٣</sup> فماذا ترى؟ فقال ابن عمر رضي الله عنهما: لو كنت  
معه حين أحرمت لأمرتك أن تهل بهما جميعاً فإذا قنمت طفت باليت  
و بالصفا و المروة و كنت على إحرامك<sup>٤</sup> لا يحل منك شيء حتى تحل منهما  
جميعاً يوم النحر<sup>٥</sup> و تنحر هديك<sup>٦</sup>؛ و قال له ابن عمر: خذ ما تطاير من شعرك

(١) هكذا بالافراد هاهنا و هو مطابق لما في موطأ مالك من قوله « فلم يحل » و تقدم  
في باب القران « فلم يحلوا » بالجمع و هو مطابق لما في موطأ محمد ، و على كل وجه  
المعنى صحيح ، و البسط في باب القران قد ذكره .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زدناه من الموطأ ، و هو في باب القران منه .  
(٣) كذا في الأصول و كذا في موطأ الامام محمد ، و زاد في موطأ الامام مالك « وقد  
ضفر رأسه » بعد قوله « ثار الرأس » .

(٤) في الأصول « ظفرت » و هو تصحيف ، و الصواب ما في باب القران  
و ما في الموطئين .

(٥) في الأصول « مفرداً »

(٦-٦) في الأصول « فلا تحل منهما جميعاً حتى يوم النحر » و هو خطأ ، و الاصلاح  
عما في باب القران و الموطئين ، لكن في موطأ محمد « من شيء » .

(٧) زاد مالك في موطئه بعد قوله « تنحر هديك » « فقال الياني قد كان ذلك » .

كتاب الحجّة ( الرجل الذي يمر بالمعرس من ذى الخليفة راجعا من مكة ) ج - ٢

[واحد] <sup>١</sup> فقالت [له] <sup>١</sup> امرأة في البيت: وما هديه [يا أبا عبد الرحمن؟] <sup>٢</sup>  
[قال: هديه] <sup>٢</sup> ثلاثا - كل ذلك يقول ابن عمر: هديه؛ [قال: ثم سكت  
ابن عمر،] <sup>٢</sup> حتى إذا أردنا الخروج قال: أما والله لو لم أجد إلا شاة  
<sup>٤</sup> لكان ذبيحها أحب إليّ من أن أصوم.

قال محمد بن الحسن: فهذا ابن عمر قال «لو كنت معك لأمرتك  
[أن تهل]» <sup>٥</sup> بهما جميعا، ولم يقل «لأمرتك أن تفرد الحج، فكيف  
رأيتم أفراد الحج دون القرآن وقد قال ابن عمر هذا القول؟ وأتم الذين <sup>٦</sup>  
تروونه ثم تدعونه!

### باب الرجل الذي يمر بالمعرس <sup>٧</sup> من ذى الخليفة راجعا من مكة

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في <sup>٨</sup> رجل مرّ بالمعرس من ذى الخليفة

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من موطأ الامام محمد وعما مر في  
باب القرآن .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من الموطئين .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من رواية القرآن ومن الموطئين .

(٤-٤) كذا في الأصول، وفي باب القرآن وموطأ محمد «لكان أرى أن أذبحها» .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه - كما مر فوق .

(٦) في الأصل «الذي» بالافراد وهو تصحيف، والصواب «الذين» وتفصيل الباب  
في باب القرآن .

(٧) بضم الميم وفتح العين والراء الثقيلة وباسكان العين وفتح الراء خفيفة موضع  
النزول - قاله الزرقاني، وهو البطحاء التي بنى الخليفة . وفي الصحيحين عن ابن عمر =



كتاب الحجّة ( الرجل الذي يمر بالمعرس من ذى الخليفة راجعاً من مكة ) ج - ٢

راجعاً من مكة: فإن أحب أن يعرس به حتى يصلى فيه<sup>١</sup> فعل وليس ذلك بواجب عليه . وقال أهل المدينة: لا ينبغي لأحد أن يجاوز المعرس إذا قفل حتى يصلى فيه ، فإن<sup>٢</sup> عرس [ فى ]<sup>٣</sup> غير وقت [ صلاة ]<sup>٤</sup> فليقم حتى تحل<sup>٥</sup> الصلاة ثم صلى<sup>٦</sup> ما بدا له .

وقال محمد: بلغنا<sup>٧</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرس به ،

= أنه صلى الله عليه وسلم أرى في معرسه بذى الخليفة قليل له: أنك يطحاء مباركة .  
وفيها أيضاً عن موسى بن عقبة: وقد أناخ بنا سالم بالمناخ من المسجد الذى كان ابن عمر ينيخ به بتحرى معرس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو أسفل من المسجد الذى يطن الوادى بينه وبين القبلة وسط من ذلك . فالأطح والبطحاء والمعرس واحد ، وهى بذى الخليفة معروفة عند أهل المدينة .

(٨) لفظ « فى » ساقط من الأصل ولا بد منها .

(١) كذا فى موطأ مالك ، وكان فى الأصول « به » مكان « فيه » .

(٢) فى موطأ مالك « وإن » مر فى غير وقت صلاة .

(٣) كذا فى الموطأ ، وحرف « فى » ساقط من الأصول .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) كذا فى موطأ الإمام مالك ، وكان فى الأصول « يصلى » وهو تصحيف .

(٦) كذا فى موطأ مالك ، وفى الأصول « يصلى » .

(٧) أسنده مالك فى الموطأ عن نافع عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم أناخ بالبطحاء التى بذى الخليفة فصلى بها ؛ قال نافع: وكان عبد الله بن عمر يفعل

ذلك - انتهى . قال أبو داود: سمعت محمد بن إسحاق المدنى: المعرس على ستة أميال

من المدينة . وفى سنن البيهقى ج ٥ ص ٢٤٥: وهو مكان معروف - كما فى الفتح .

كتاب الحج ( الرجل الذي يمر بالمعسر من ذي الخليفة راجعا من مكة ) ج - ٢

و أن عبد الله بن عمر أناخ به<sup>١</sup>؛ وليس هذا عندنا من الأمر الواجب الذي لا بد منه، إنما هو مثل منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من منازل الطريق بمكة، فقد نزل بغير منزل؛ وقد بلغنا<sup>٢</sup> عن ابن عمر [أنه]<sup>٣</sup> كان يتبع منازل تلك فينزل بها، فكذلك يتبع من المعسر ما يتبع من غيره، ولا نرى ابن عمر رأى<sup>٤</sup> ذلك واجبا على الناس، ولو كان هذا من

(١) في موطأ مالك: بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرس به وأن عبد الله بن عمر أناخ به - اهـ . وأسند الإمام محمد من طريق مالك في ص ٢٣٩ باب الصدر من الموطأ: أخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا صدر من الحج أو العمرة أناخ بالبطحاء التي بذى الخليفة فيصلي بها ويهلل؛ قال: فكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك - اهـ . و لفظ « أناخ » في الصحيحين عن موسى بن عقبة - كما عرفت .

(٢) أسنده البيهقي في سننه ص ٢٤٥ من طريق شيبانة بن سوار الفزارى: ثنا عبد العزيز بن أبي سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يتبع آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم ويصلي فيها حتى إن النبي صلى الله عليه وسلم نزل تحت شجرة فكان ابن عمر يصب الماء تحتها حتى لا تيبس - اهـ . و راجع لذلك « باب المساجد التي على طرق المدينة والمواضع التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم » من صحيح البخارى ص ٧٠ فيه حديث سالم عن أبيه، وحديث موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر الحديث الطويل في ذلك .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٤) في الأصول « لا يرى » بالنسبة، وهو خطأ .

(٥) كذا في الأصول، ولعل الصواب « ولا نرى أن ابن عمر رأى » فسقط لفظ « أن » من قوله « أن ابن عمر » - والله أعلم .

كتاب الحجّة ( الرجل الذي يمر بالمعبر من ذى الحليفة راجعا من مكة ) ج - ٢

الواجب لقال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه قولاً أبين من الفعل ' حتى يعرفه الناس بالقول دون الفعل .

\*\*\*

تم كتاب المناسك

والحمد لله رب العالمين . وصلى الله سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

(١) كذا في الهندية ، وكان في الأصل « الفصل » وهو تصحيف .

تم تصحيح الأركان الأربعة: الصلاة والزكاة والصوم والحج ليلة الاثنين

السابع من شهر ربيع الأول سنة ١٣٦٧ هـ . فالحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وبارك وسلم اللهم !

وقفني لما تحب وترضى وزدني علماً واحشرفني في زمرة

أصحابه صلى الله عليه وسلم وزمرة محمد وأبي يوسف

وأبي حنيفة رحمهم الله تعالى

آمين



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كتاب البيوع

#### باب ما يكره من بيع الرقيق والحيوان

أخبرنا محمد بن الحسن عن أبي حنيفة قال: لا يجوز بيع شيء من الحيوان من الرقيق ولا غيره 'بشيء من الحيوانات الرقيق ولا غيره' نسيئة، لأن الحيوان لا يجوز فيه السلم؛ وقال عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه نهى عن السلم في الحيوان<sup>١</sup>. وقال أهل المدينة: لا بأس بأن يبتاع<sup>٢</sup> بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه أجمعين . . . كتاب البيوع .

(١ - ١) كذا في الهندية، وقوله 'بشيء من الحيوانات الرقيق ولا غيره' ساقط من الأصل بسهو الناسخ .

(٢) سيأتي الحديث هذا بالاسناد في الكتاب . وفاعل 'قال' أبو حنيفة، معناه: روى عنه؛ وهو في ص ١٣٤ من كتاب الآثار للإمام محمد وفي ص ١٨٦ من آثار الامام أبي يوسف - كما سيأتي .

(٣) هكذا في موطأ مالك، وفي الأصل 'لا بأس بالعبد - الخ' .

كتاب الحجّة ( ما يكره من بيع الرقيق و الحيوان ) ج - ٢

العبد الفصيح التاجر<sup>١</sup> بالأعبد من الحبشة [أو]<sup>٢</sup> من جنس من الأجناس ليسوا مثله في الفصاحة ولا في التجارة و النفاذ<sup>٣</sup> و المعرفة، فلا بأس بهذا<sup>٤</sup> أن يشتري عينه<sup>٥</sup> بالعبد أو بالأعبد إلى أجل معلوم إذا اختلف فيان<sup>٦</sup> اختلافه، فإن أشبه بعضه<sup>٧</sup> بعضاً<sup>٨</sup> حتى يتقارب فلا<sup>٩</sup> يأخذ منه اثنين بواحد إلى أجل معلوم<sup>١٠</sup> [وإن اختلفت أجناسهم]<sup>١١</sup>، ولا بأس مع ذلك<sup>١٢</sup> بأن<sup>١٣</sup> تيسع ما اشتريت من ذلك قبل أن تستوفيه إذا انتقدت ثمنه<sup>١٤</sup> من غير صاحبه الذي اشتريته منه.

وقال محمد بن الحسن: لو جاز بيع الحيوان نسيئة حتى يكون العبد و الأمة ديناً كما يكون في الخنطة و الشعير: لجاز للرجل أن<sup>١٥</sup> يقترض من الرجل<sup>١٦</sup>

- (١) في موطأ مالك « العبد التاجر الفصيح » .
- (٢) كذا في موطأ مالك، و حرف « أو » ساقط من الأصول و هو لابد منه .
- (٣) كذا في الموطأ، و كان في الأصول « في النفاق » بالقاف - تصحيف .
- (٤) كذا في الموطأ، و كان في الأصول « لهذا » باللام .
- (٥ - ٥) كذا في الأصول، و في الموطأ « أن يشتري منه العبد » .
- (٦) كذا في الأصول، و في الموطأ « بعض ذلك » .
- (٧ - ٧) كذا في الهنديّة، و في الأصل « حتى يتقارب بتقارب و لا » .
- (٨) لفظ « معلوم » لم يذكر في الموطأ .
- (٩) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و زيد من الموطأ .
- (١٠) قوله « مع ذلك » لم يذكر في الموطأ .
- (١١) كذا في الموطأ، و كان في الأصول « أن » بدون الباء .
- (١٢) و كان في الأصول « منه » و الصواب « ثمنه » .
- (١٣ - ١٣) في الأصول « يقترض الرجل » و هو سهو و تحريف .

كتاب الحجة ( ما يكره من بيع الرقيق و الحيوان ) ج - ٢

العبد ، فيكون عليه عبد مثله ديناً فيستخدمه شهراً<sup>١</sup> ، ثم إن شاء رده بعينه فقبضه إياه ، وإن شاء أعطاه مثله ؛ ويستقرض أيضاً الجارية و هي ثيب فيطأها زماناً ثم يردّها بغير صداق ؛ فما أعظم هذا القول أن يقول قائل : إن العروض<sup>٢</sup> تستقرض قرضاً فتوطأ ثم ترد<sup>٣</sup> ثم قلتم أيضاً : لا بأس بأن يبيع ذلك<sup>٤</sup> إذا انتقد<sup>٥</sup> . ثم من غير صاحبه و هو دين يؤدي<sup>٦</sup> .

قال محمد : قال أبو حنيفة : لو جاز هذا ما استقام أن تبيع ما اشتريت منه إلى أجل معلوم من غير الذي هو عليه انتقدت<sup>٧</sup> ثم لم تنتقد<sup>٨</sup> ، لأنه دين لا تدري<sup>٩</sup> أ يخرج أم لا يخرج<sup>١٠</sup> ؛ فذلك غرر<sup>١١</sup> لا يجوز و قد نهى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عن بيع الغرر<sup>١٢</sup> . و قال محمد : قد جاءت

(١) في الأصول « جهرا » تصحيف ، و الصواب « شهرا » .

(٢) المراد هنا بالعروض : الاماء و الجوارى ، لقوله « فتوطأ ثم ترد - الخ » تدبر .

(٣-٢) في الأصول « النقد » و هو تصحيف « إذا انتقد » .

(٤) في الأصول « تأدى » و الصواب « يؤدي » .

(٥) و كان في الأصول « لم تنقد » و الصواب « لم تنتقد » .

(٦-٦) و كان في الأصول « أ يخرج أم لا يخرج » بصيغة التانيث ، و الصواب « أ يخرج أم لا يخرج » بصيغة المذكر .

(٧) كذا في الأصل ، و في الهنذية « غرور » . و الغرر بفتحين ؛ قال في ج ٢ ص ٧٠ من المغرب : و في الحديث « نهى عن بيع الغرر » و هو الخطر الذي لا يدري أ تكون أم لا ؟ كبيع السمك في الماء و الطير في الهواء ؛ و عن علي رضي الله عنه « هو عمل ما لا يؤمن معه الغرور » و عن الأصمعي : يبيع الغرر أن يكون على غير عهدة و لا ثقة ؛ قال الأزهري : و تدخل البيوع المجهولة التي لا يحيط بها المتبايعان - انتهى .

(٨) رواه الامام محمد في باب بيع الغرر من الموطأ ص ٣٣٧ : أخبرنا مالك أخبرنا =

كتاب الحجّة ( ما يكره من يسع الرقيق و الحيوان ) ج - ٢

في عدم جواز يسع الحيوان نسيئة آثار كثيرة لا يحتاج معها إلى نظر و قياس .  
أخبرنا محمد قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا حماد عن إبراهيم قال :

= أبو حازم بن دينار عن سعيد بن المسيب : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى  
عن يسع الغرر ؛ قال محمد : و بهذا كله نأخذ ، يسع الغرر كله فاسد ؛ و هو قول أبي  
حنيفة و العامة من قهاتنا - انتهى . قال الزرقاني في ج ٣ ص ١٣٥ من شرح يسع  
الغرر : الحديث مرسل باتفاق ، رواه مالك فيما علت ، و رواه أبو حنيفة عن مالك  
عن نافع عن ابن عمر - و هذا منكر ، و الصحيح ما في الموطأ ؛ و رواه ابن أبي حازم  
عن أبيه عن سهل بن سعد - و هو خطأ ، و ليس ابن أبي حازم بحجة اذا خالفه غيره ،  
و هو لين الحديث ليس بحافظ ، و هذا الحديث محفوظ عن أبي هريرة ؛ و معلوم ان ابن  
المسيب من كبار رواة - قاله ابن عبد البر ؛ و قد رواه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر  
عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة - انتهى . قال الحافظ في ج ٢ ص ٢٣٤  
من التلخيص : رواه مسلم و احمد و ابن حبان من حديث أبي هريرة ، و ابن ماجه و احمد  
من حديث ابن عباس و عده تفسير الغرر من قول يحيى بن أبي كثير ؛ و في الباب عن  
سهل بن سعد عند الدارقطني و الطبراني ، و انس عند أبي يعلى ، و عليّ عند احمد . و أبي  
داود ، و عمران بن حصين عند ابن أبي حاتم - كما سيأتي ؛ و فيه عن ابن عمر أخرجه  
اليهقي و ابن حبان من طريق معمر عن أبيه عن نافع عن ابن عمر و استاده حسن ؛  
و رواه مالك و الشافعي عنه من حديث ابن المسيب مرسلًا - انتهى .

(١) كذا أخرجه الامام محمد في باب السلم من الحيوان ص ١٣٤ من كتاب الآثار  
مرسلًا سندًا و متنًا ، ثم قال محمد : و بهذا كله نأخذ ، لا يجوز السلم في شيء من الحيوان ؛  
و هو قول أبي حنيفة - اه . و رواه الامام أبو يوسف في آثاره ص ١٨٦ رقم ٨٤٥ :  
قال ثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم : ان ابن مسعود رضى الله عنه =



كتاب الحجّة ( ما يكره من يسع الرقيق و الحيوان ) ج - ٢

دفع عبد الله بن مسعود رضى الله عنه إلى زيد بن خليفة البكرى  
مالا مضاربة فأسلم زيد إلى عتريس بن عرقوب الشيباني<sup>٢</sup> في قلائص<sup>٢</sup>، فلما

== اعطى زيد بن خليفة مالا مضاربة فأسلم إلى عتريس بن عرقوب في قلائص معلومة إلى  
اجل معلوم خلعت فأخذ منه بعضا وبقى بعض فاشتد عليه فيما بقي فأتى عبد الله وكله في  
أن ينظره فيما بقي فأرسل إلى زيد فسأله: فيما أسلمت؟ قال: أسلمت إليه في قلائص معلومة  
بأسنان معلومة إلى أجل معلوم؟ فقال عبد الله: اردد ما أخذت منه وخذ رأس مالك،  
ولا تسلب شيئا من أموالنا في الحيوان - اهـ . و أخرجه ابن خسرو في مسنده بتغير  
بعض الالفاظ من طريق محمد بن شجاع الثلجى عن الحسن بن زياد عن الامام ابى حنيفة  
كما في ج ٢ ص ٥٧ من جامع المسانيد، وفيه اغلاط أيضا في بعض المواضع، وذكره  
في ج ٢ ص ٣٣ من عقود الجواهر، وفيه تفصيل المسألة وادلتها فراجع، وسيأتى  
بمزيد لذلك . ولا يضرنا ارسال النخعي فإن مراسيله مقبولة - كما مر غير مرة، ومع  
ذلك فهو متصل موصول أيضا - كما سيأتى عن الطحاوى .

(١) قال الحافظ ابن حجر في الاثار: زيد بن خويلد البكرى عن ابن مسعود، وعنه  
ابراهيم النخعي في السلم في الحيوان؛ قال البخارى في تاريخه: زيد بن خليفة اليشكرى  
الكوفى، والد محمد، روى عن ابن مسعود وهرم بن حبان، روى حديثه الشعبي،  
ويصنف له ابن ابى حاتم، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: روى عنه ابنه محمد؛ قلت:  
ولعل «البكرى» تصحيف من «اليشكرى» و«اليشكرى» هو الصواب - اهـ . وكذا  
«ابن خليفة» هو الصواب كما في الطحاوى والجوهر النقي وعقود الجواهر وجامع  
المسانيد وغيرها . وكذا «السكرى» كما في باب المشايخ ج ٢ ص ٤٥٧ من جامع  
المسانيد تصحيف من «اليشكرى» كالبكرى . والآثر رواه الامام ابو يوسف مختصرا  
في «الاختلاف بين ابى حنيفة وابن ابى ليلي» ص ٣٢ .

(٢) في الاثار: عتريس بن عرقوب الشيباني الكوفى، سمع ابن مسعود، ذكره ==

كتاب الحجة ( ما يكره من يبيع الرقيق و الحيوان ) ج - ٢

حلت أخذ بعضا و بقی بعضا ، فأعسر<sup>١</sup> عتريس و بلغه أن المال لعبد الله ابن مسعود فأتاه ليسترققه فقال له عبد الله : أفعل زيد ذلك ؟ قال : نعم ؛ فأرسل إليه فسأله فقال له عبد الله : اردد ما أخذت ، وخذ رأس مالك و لا تسلم مالنا في شيء من الحيوان<sup>٢</sup> .

أخبرنا محمد قال أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة<sup>٣</sup> بن عبد الله

= البخاري و لم يذكر فيه جرحا ، و ذكره ابن حبان في ثقات التابعين و قال : روى عنه اهل الكوفة - اه . و قال الذهبي في ج ١ ص ٤٠٠ من تجريد الاسماء : عتريس ابن عرقوب روى عنه طارق بن شهاب ، و لا تصح له حجة ( دع ) - انتهى .  
(٣) في ج ٢ ص ١٣٢ من المغرب : و القلوص من الابل بمنزلة الجارية من النساء ، و الجمع : قلص و قلائص - اه .

(١) في ج ٢ ص ٤٣ من المغرب : الاعسار مصدر : اعسر - اذا افقر .

(٢) رواه الطحاوي في ج ٢ ص ٢٣١ باب استقراض الحيوان من شرح الآثار : حدثنا سليمان بن شعيب الكيساني قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال ثنا شعبة عن قيس ابن مسلم عن طارق بن شهاب قال : اسلم زيد بن خليفة الى عتريس بن عرقوب في قلائص كل قلوص بخمسين ، فلما حل الاجل جاء يتقاضاه فأتى ابن مسعود ليستنظره فنهاه عن ذلك و امره ان يأخذ رأس ماله - اه . و في ج ٢ ص ٢١ من باب السلم في الحيوان من الجوهر النقي : رواه ابن ابى شيبة في مصنفه ايضا : ثنا وكيع ثنا سفيان عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب : ان زيد بن خليفة اسلم الى عتريس في قلائص فسأل ابن مسعود فكرهه للسلم في الحيوان ؛ و رواه ايضا عبد الرزاق عن الثوري - اه . و نقله في ج ٢ ص ٣٤ من عقود الجواهر . و رواه الطحاوي ايضا في مشكل الآثار بالاسناد المذكور كما في العقود .

(٣) في الاصول «عيد» و هو خطأ - راجع ج ٦ ص ٢١٠ من التهذيب . و عبد الرحمن بن =

كتاب الحجّة ( ما يكره من بيع الرقيق و الحيوان ) ج - ٢

ابن مسعود عن القاسم بن عبد الرحمن<sup>١</sup> بن عبد الله بن مسعود قال: قال عمر  
= عبد الله هو المسعودى الكوفى، من رجال الأربعة، ثقة، كثير الحديث، إلا  
أنه تغير حفظه في آخر عمره، ورواية المتقدمين عنه صحيحة، وهو من رجال  
البخارى أيضا - راجع ج ٦ ص ٢١٢ من التهذيب؛ مات سنة ستين ومائة.  
وكتب بعضهم «أبي عيدة» مكان «أبي عبيد» وهو أيضا خطأ. نعم ما هنا عبد الرحمن بن  
عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق التيمى، يكنى أبا عتيق  
المدنى، روى عن القاسم بن محمد ونافع وغيرهما، ذكره ابن حبان في الثقات -  
راجع ج ٦ ص ٢١٢ من التهذيب، من رجال النساق.

(١) فى الأصول «القاسم بن محمد» والصواب عندى «القاسم بن عبد الرحمن» لما فى  
ج ٦ ص ٢٣ من سنن البيهقى: قال الشيخ: وروى عن عمر أنه ذكر فى ابواب الربا  
أن يسلم فى سنن. ثم أخرجه من طريق عثمان بن عمر قال: أنبا المسعودى عن القاسم  
ابن عبد الرحمن أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال - فذكره؛ ثم قال - وهذا منقطع -  
أه. و مثله فى عقود الجواهر المنيفة ج ٢ ص ٣٤. و من ما هنا ظهر لك تصحيح  
آخر كان «ابن» فصار «عن» من الناسخ، والصواب «عن القاسم بن عبد الرحمن بن  
عبد الله بن مسعود» فهو لا يرويه عن ابن مسعود بل عن عمر بن الخطاب، ولذا  
استقطت الترجمة أيضا للتمييز بين الصحابي وغيره. ولم يذكر الحافظ فى ترجمة المسعودى  
أن القاسم بن محمد من شيوخه بل ذكر فى شيوخه القاسم بن عبد الرحمن، وكلا القاسمين  
ثقة بل القاسم بن محمد أرفع وأنبأ من ابن عبد الرحمن، والقاسمان يرويان عن ابن  
مسعود وعمر بن الخطاب مرسلًا. قلت: هو القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن  
مسعود المسعودى، أبو عبد الرحمن الكوفى القاضى، من رجال البخارى والأربعة،  
ناهى ثقة، كثير الحديث، رجل صالح، كثير الصلاة، طويل الصمت والسجاء،  
كان على قضاء الكوفة، وكان لا يأخذ على القضاء اجرا، من أثبت أهل الكوفة =

كتاب الحجة ( ما يكره من بيع الرقيق والحيوان ) ج - ٢

ابن الخطاب رضى الله عنه : إنكم تزعمون<sup>١</sup> أنا نعلم<sup>٢</sup> أبواب الربا<sup>٣</sup> ولأن<sup>٤</sup> أكون<sup>٥</sup> أعلمها أحب إلّى من أن يكون<sup>٦</sup> لى مثل مصر وكورها ، ولكن<sup>٧</sup> منها أبواب لا يكون يخفين<sup>٨</sup> على أحد<sup>٩</sup> أن يتباع الثمرة وهى معصية<sup>١٠</sup>

= عند مسعر ، مات فى ولاية خالد بن عبد الله على العراق سنة ست عشرة او سنة عشرين و مائة ؛ روى عن ابيه وعن جده مرسلًا و روى عن ابن عمر و جابر بن سمرة وغيرهم ، وعنه عبد الرحمن و ابو العيس عتبة ابنا عبد الله المسعوديان و اخوه معن بن عبد الرحمن وغيرهم - هكذا فى ج ٨ ص ٣٣١ من التهذيب . و القاسم بن محمد من رجال الستة ، لا يستل عن مثله ، كان افضل زمانه ومن فقهاء هذه الامة ، ثقة ، عالم ، فقيه ، رفيع ، ورع ، امام ، كثير الحديث - راجع ج ٨ ص ٣٣٣ من التهذيب . (١) فى ج ٢ ص ٢٣١ من كنز العمال : عن عمر انه خطب فقال : انكم تزعمون انا لا نعلم ابواب الربا<sup>١</sup> ولأن اكون اعلمها أحب الى من ان يكون لى مثل مصر وكورها ، و ان منه ابوابا لا تخفى على احد ، منها السلم فى السن و ان تباع الثمرة وهى معصية لما تطلب و ان يباع الذهب بالورق نساء (عب و ابو عبيد) - انتهى . فیه « لا نعلم » تأمل .

(٢) فى الاصول « يكون » و التصحيح من كنز العمال .

(٣) فى الاصول « أكون » و التصحيح من الكنز .

(٤) كذا فى الاصل ونحوه فى كنز العمال ، الا ان فيه « لا يخفين » مكان « لا يكون يخفين » .

(٥) فى الكنز بعده : منها السلم فى السن و ان تباع - الخ . و قوله « ان يتباع » يان لقوله « منها ابواب - الخ » يعنى : احدها ان يتباع - الخ .

(٦) بالعين و الصاد المهملتين ثم فاء ، من العصف : ورق الزرع و بقله ، و مكان معصف - اى كثير الزرع ، وعصفت الزرع - اى جززته قبل ان يدرك؛ والعصيفة : =

كتاب الحجة ( ما يكره من بيع الرقيق و الحيوان ) ج - ٢

لما تطب<sup>١</sup> أو يسلم<sup>٢</sup> في شيء [ من السن ]<sup>٣</sup> أو يتناع الذهب بالورق و الورق بالذهب نساء .

أخبرنا محمد قال أخبرنا هشام بن أبي عبد الله صاحب الدستوائى عن قتادة عن الحسن<sup>٤</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع

= الورق المجتمع الذى يكون فيه السنبل - كذا في ج ٢ ص ٤٨ من صحاح الجوهري و ج ٢ ص ٤٦ من المغرب . فعنى : ثمرة مصففة - أى موروقة ملتوية بالأوراق لم تدرك بعد ، يوضحه قوله : لما تطب - أى لم تطب ، أى لم يظهر صلاحه و لم يد من الورق .  
(١) فى الأصول « لما يطلب » من الطلب ، و هو خطأ ، يدل عليه ما فى الكنز كما عرفت -  
أى : ما طابت و ما استأملت للاستعمال و الأكل . و فيه ورد النهى فى الأحاديث عن البيع قبل البدو .

(٢) من الاسلام و السلم ؛ و كان فى الأصول « يعلم » و هو تصحيف و هو معنى قوله فى الكنز « منها السلم فى السن » و هو الثانى من الأبواب .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و التصحيح من الكنز و الثالث من الأبواب ، أو يتناع الذهب بالورق نساء ؛ و فى كنز العمال : و ان يباع - النع . قلت : و لعل قوله « أو يعلم فى شيء » مصحف من قوله « أو يسلم فى السن » .

(٤) هشام بن أبى عبد الله صاحب الدستوائى - قد تقدم ، هو أبو بكر البصرى ، ثقة ، ثبت فى الحديث ، حجة من أثبت أصحاب قتادة بل أثبت الناس - راجع ترجمته فى

ج ١١ ص ٤٣ من التهذيب .

(٥) كذا فى الأصول مرسل ، و الظن الغالب ان قوله « عن سمرة » ساقط منها ، لأن الطحاوى رواه بهذا الاسناد بدون الارسال فقال : حدثنا عبد الله بن محمد بن خشيش قال ثنا مسلم قال ثنا هشام بن أبى عبد الله عن قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم - مثله . و سمرة هو ابن جندب أبو سعيد أو أبو عبد الله أو أبو عبد الرحمن =

الحيوان بالحيوان نسيئة<sup>١</sup>

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس أنه سَمِعَ ابن عمر رضي الله عنهما و سأله رجل عن البعير بالبعيرين نسيئة قال : لا آمرك<sup>٢</sup> .

= او ابو محمد او ابو سليمان الفزارى ، حليف الانصار ، من رجال الستة ، كان رضى الله عنه شديدا على الحرورية ، عظيم الأمانة ، صدوق الحديث ، محب الاسلام و اهله ، سكن البصرة و مات بها او بالكوفة سنة ثمان و خمسين او سنة ٩٥ او اول سنتين - راجع ترجمته في ج ٤ ص ٢٣١ من التهذيب .

(١) أخرجه ابو داود و الترمذى و الطحاوى و الدارمى من طريق حماد بن سلمة عن قتادة به مثله ، و النسائى و ابن ماجه و الطحاوى من طريق سعيد بن ابى عروبة عن قتادة به مثله . قال الترمذى في ج ١ ص ١٤٨ : حديث سمرة حديث حسن صحيح و سماع الحسن من سمرة صحيح ، هكذا قال على بن المدنى و غيره ، و العمل على هذا عند أكثر اهل العلم من اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم و غيرهم في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، و هو قول سفيان الثورى و أهل الكوفة ، و به يقول الخمدى ، و قد رخص بعض اهل العلم من اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم و غيرهم في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، و هو قول الشافعى و إمامنا - انتهى . و راجع ج ٤ ص ٤٨ من نصب الراية و ص ٢٨٨ من الدراية . و في ج ٥ ص ٢٨٨ من الجوهر النقي بعد نقل كلام الترمذى : و فى الاستذكار : قال الترمذى : قلت للبخارى فى قولهم « لم يسمع الحسن من سمرة الا حديث العقيقة » ؟ قال : سمع منه احاديث كثيرة و جعل روايته عنه سماعة و صحبها ؛ و قال البيهقى فيما بعد فى باب قتل الحر بالعبد : كان شعبة يثبت سماعة منه - انتهى . و الحديث رواه البيهقى ايضا عن سعيد و حماد عن قتادة به مثله .

(٢) رواه عبد الرزاق ايضا عن معمر عن ابن طاوس عن ابيه انه سأل ابن عمر :

كتاب الحجة ( ما يكره من بينغ الرقيق والحيوان ) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا ابن أبي ذئب<sup>١</sup> قال أخبرنا يزيد بن عبد الله بن

= عن بغير يعيرين فكرهه . ورواه ابن أبي شيبة عن ابن أبي زائدة عن ابن عون .  
عن ابن سيرين : قلت لابن عمر : البعير بالبعيرين الى اجل ؟ فكرهه - كذا في ج ٢  
ص ٢٤٥ من التلخيص الحبير . وراجع ج ٥ ص ٥٩٥ من عمدة القارى .

(١) و كان في الأصول « ذؤيب » بالتصغير ، و هكذا وقع هو في موطأ محمد ص ٣٤٦  
من باب بيع الحيوان بالحيوان نسيئة و نقدا : أخبرنا ابن ابى ذؤيب عن يزيد بن عبد الله  
ابن قسيط - به . قال الفاضل اللكنوى في التعليق الممجد : بصيغة التصغير ذكره ابن  
حبان في الثقات حيث قال : اسماعيل بن عبد الرحمن بن ابى ذؤيب الاسدى الحجازى  
يروى عن ابن عمر ، روى عنه ابن ابى نجيح ؛ و من قال انه ابن ابى ذؤيب فقد وهم -  
اه ؛ و ذكر في تهذيب التهذيب انه : اسماعيل بن عبد الرحمن بن ذؤيب - و قيل :  
ابن ابى ذؤيب ، يروى عن ابن عمر و عطاء بن يسار ، و عنه ابن ابى نجيح ، وثقه الدارقطنى  
و ابو زرعة و ابن سعد - انتهى ملخصا ؛ و اما « ابن ابى ذؤيب » فهو محمد بن عبد الرحمن  
ابن المغيرة بن ابى ذؤيب المدنى ، روى عن عكرمة و نافع و خلق ، و عنه معمر و ابن  
المبارك و يحيى القطان ، ذكره الذهبي في الكاشف - انتهى ما فى التعليق . و عندى هاهنا  
الصواب « محمد بن عبد الرحمن بن ابى ذؤيب » مكبرا ، و هو يروى عن يزيد بن عبد الله  
ابن قسيط كما هو ظاهر من ترجمتهما في ج ٩ ص ٣٠٣ و ج ١١ ص ٣٤٢ من التهذيب ،  
و هو من شيوخ الامام محمد و من رجال الستة ، القرشى العامرى ، ابو الحارث المدنى ،  
كان عالما ثقة فقيها ورعا فاضلا عابدا ، يفتى بالمدينة ، من فقهاء المدينة و عبادهم  
و اقول اهل زمانه للحق ، مات سنة ثمان و خمسين و مائة او سنة تسع و خمسين ،  
و ولد سنة ثمانين - كذا في التهذيب . و الامام محمد لم يرو عن اسماعيل بن عبد الرحمن  
قط ، و اسماعيل لم يرو عن يزيد بن عبد الله بن قسيط ، و هو غير مشهور كما هو ظاهر  
من ترجمته في التمهيد . و بالجملة « ابن ابى ذؤيب » مكبرا هو الصواب هاهنا لا غير =

كتاب الحجّة ( ما يكره من بيع الرقيق و الحيوان ) ج - ٢

قسيط<sup>١</sup> عن أبي الحسن البراد<sup>٢</sup> عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه  
= راجع ج ٩ ص ٣٠٣ من التهذيب . هذا ما عندي على سبيل الارتجال ، والله اعلم  
بحقيقة الحال .

قلت : وهو في شرح الموطأ للشيخ ابراهيم المدني البصري ناقلا عن متن الموطأ « ابن ابي  
ذئب و يزيد بن عبد الله بن قسيط » من غير تصحيف و تحريف ، فله در العلامة المفتي  
حيث اصاب - ف .

(١) و كان في الأصول « يزيد بن عبد الله بن أبي قسيط » و الصواب « ابن قسيط »  
و هو من رجال الستة ، الليثي ، ابو عبد الله المدني الأعرج ، تابعي ، ثقة مشهور عندهم ،  
صالح الروايات ، كثير الحديث ، امين ، فقيه ، مات بالمدينة سنة اثنتين و عشرين و مائة  
و هو ابن تسعين سنة ، روى عنه ابن ابي ذئب - كما في ج ١١ ص ٣٤٢ من التهذيب ؛  
و هو تابعي روى عن ابن عمر و ابي هريرة و عن ابي الحسن مولى بني نوفل و غيره ،  
و عنه ابن ابي ذئب و ابن اسحاق و الليث و آخرون - كما في التهذيب .

(٢) و كان في الأصول « أبو الحسن البراد » بالتصغير و بالراء و الدال المهملتين ، و في  
الموطأ « أبو الحسن البزار » مكبرا ؛ و ضبطه الفاضل اللكنوي بالزاي ثم راء مهملة نسبة  
الى بيع البزر ؛ كما ان البزار بالمعجمتين نسبة الى بيع البز - اى البزب - ذكره السمعاني ؛  
قال ابن حبان في ثقات التابعين : ابو الحسن البزار يروى عن علي : لا يصلح الحيوان  
بالحيوان نسبة ، روى عنه ابو العيس - انتهى ؛ كذا في التعليق الممجد على موطأ محمد  
ص ٣٤٤ ؛ فظهر بذلك ان في الاصل تصحيفين احدهما في « ابي الحسين » و هو « ابو الحسن »  
و ثانيهما في « البراد » و هو « البزار » لكن هاهنا الراوى عنه يزيد بن عبد الله بن قسيط .  
و في ترجمته ص ٣٤٢ من التهذيب شيخ يزيد هو ابو الحسن مولى بني نوفل ؛ و في  
ج ٦ ص ٧٩٠ من اللسان : ابو الحسن مولى عبد الله بن نوفل عن ابن عباس ، و عنه  
يزيد بن قسيط و الزهرى ، قال ابو داود : كان من الفقهاء و اهل الصلاح - اه . =



كتاب الحجّة ( ما يكره من بيع الرقيق و الحيوان ) ج - ٢

= وهو من رجال أبي داود و النسائي و ابن ماجه - كما في ج ١٢ ص ٧٣ من التهذيب :  
 مولى بني نوفل ، انه استفتى ابن عباس في مملوك كان يحب مملوكه فطلقها - الحديث ؛  
 و حكى ان حسان بن ثابت و عبد الله بن رواحة اتيا النبي صلى الله عليه و سلم حين نزلت  
 « و الشعراء يتبعهم الغرارون » - الحديث ؛ و عنه الزهري و عمر بن معتب و يزيد بن  
 عبد الله بن قسيط ؛ قال ابو داود سمعت احمد قال قال عبد الرزاق قال ابن المبارك :  
 من ابو الحسن هذا ! لقد تحمل صخرة عظيمة ، قال ابو داود : قد روى عنه الزهري ؛  
 و كان من الفقهاء و اهل الصلاح ، و ابو الحسن هذا معروف ، و ليس العمل  
 على ما روى ؛ و قال الزهري في بعض رواياته عنه : ابو الحسن مولى عبد الله بن الجارث  
 ابن نوفل ؛ قلت : و كذا نسبه ابو حاتم الرازي و قال : ثقة ؛ و قال ابو زرعة : مدني  
 ثقة ؛ و قال ابن عبد البر : اتفقوا على انه ثقة - اه . و نحوه في ج ٣ ص ٣٥٣  
 من الميزان : و هو الذي يقال له « أبو الحسين » ، و قيل « أبو حسان » لا تصح له صحبة ،  
 و هو مولى بني نوفل ، روى عنه محمد بن المنكدر ( د ع ) . كذا في ج ١ ص ١٧٠  
 من تجريد اسماء الصحابة للذهبي . و هاهنا ابو الحسن آخر صحابي انصاري مازني و هو  
 مدني يقال ، انه شهد العقبة و بدرا ، و عاش إلى خلافة علي بن ابي طالب رضي الله عنه -  
 كما في ص ٤٧٧ من تعجيل الحافظ و هو في الجزء الثاني من الاستيعاب . و لم اجد  
 « ابا الحسن البزار » ، و لا « البراد » في كتاب المكنى للدولابي و لا « ابا الحسين البراد »  
 او « البزار » فيه هذا . ثم على رواية كتاب الحجّة لا واسطة بين ابي الحسن و بين  
 بعض اصحاب الناهي عن البيع - و الناهي هو علي بن ابي طالب رضي الله عنه - كما  
 وقع صراحة في الموطأ بالاسنم ، فان الأثر من مسند علي رضي الله عنه . قال محمد في  
 الموطأ بعد اثر ابن عمر : بلغنا عن علي بن ابي طالب خلاف هذا : اخبرنا ابن ابي ذئب  
 عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابي الحسن البزار عن رجل من اصحاب النبي صلى الله  
 عليه و سلم عن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه : انه نهى عن بيع البعير بالبعيرين =

كتاب الحجّة ( ما يكره من يبيع الرقيق و الحيوان ) ج - ٢

= الى اجل و الشاة بالشاتين الى اجل - ١٠٠ و على رواية الموطأ بين ابى الحسن و بين على رضى الله عنهما واسطة بعض اصحاب النبي صلى الله عليه و سلم و لم يذنه على ذلك الفاضل اللكنوى، و لعل الغلط وقع فى الموطأ ايضا، فأما ان يكون حرف « عن » زائدا قبل « رجل » و التقدير يكون هكذا « عن أبى الحسن البزار رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه و سلم عن على » فالمراد بالرجل هو نفس ابى الحسن على ما عده البعض من الصحابة و يكون بدلا عن ابى الحسن فإنه روى عن على بدون واسطة كما صرح به ابن حبان ايضا على ما فى التعليق، او يكون حرف « عن » قبل « على » زائدا، او يكون « على بن أبى طالب » بدلا عن « رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه و سلم ». وهذا كله بسبب عدم التحين بعد من ابو الحسن هو تابعى او صحابى؟ البزار او البراد؟ و اما ان يكون جملة « عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم » بتمامها زائدة من الناسخ و يكون « عن ابى الحسن عن على بن ابى طالب ». و فى الجوهر النقى ج ٥ ص ٢٨٨: قال عبد الرزاق فى مصنفه: اخبرنى عبد الله بن ابى بكر عن ابن قسيط عن ابن المسيب عن على: انه كره بيعا يبيعين نسيئة - ١٠٠ و ما روى عنه خلافه يحمل على انه فعله فى زمن النبي صلى الله عليه و سلم قبل التحريم. و رواه نحوه عنه ابن ابى شيبة فى مصنفه - كما فى ج ٢ ص ٢٤٥ من التلخيص. ثم وجدت اثر على المذكور بالسند المذكور فى كتاب الحجّة فى الجوهر النقى ج ٦ ص ٢٢: قال ابن ابى شيبة ثنا وكيع ثنا ابن ابى ذئب عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابى الحسن البراد عن على قال: لا يصلح الحيوان بالحيوان و لا الشاة بالشاتين إلا يدا يد - ١٠٠ و ممن هاهنا تعين ان « ابن أبى ذئب » فى الاستاد هو الصواب لا « أبى ذؤيب » مصغرا، و ان « ابا الحسن البراد » هو الصحيح بالراء و الدال المهملتين، و لعل « على بن حسن بن ابى الحسن البراد المدنى » الذى فى ج ٧ ص ٢٩٧ من التهذيب حفيده - و العلم عند الله تعالى. قلت: و فى كتاب الكنى للبخارى ص ٢٢: ابو الحسن البزار مولى تميم الدارى، =

كتاب الحجة ( ما يكره من بيع الرقيق و الحيوان ) ج - ٢

وآله وسلم<sup>١</sup> أنه ينهى عن بيع الشاة بالشاتين و البعير بالبعيرين إلى أجل<sup>٢</sup>.  
أخبرنا أبو حربي<sup>٣</sup> قال حدثني يحيى بن أبي كثير<sup>٤</sup> اليامي قال حدثني

== نسبه محمد بن اسحاق، يعد في اهل المدينة؛ قال آدم نا ابن ابى ذئب عن يزيد بن عبد الله  
ابن قسيط عن ابى الحسن البزاز عن على: لا يهلع الحيوان بالحيوان نسبة - اه .

و في ج ٤ ق ٢ ص ٣٥٦ من الجرح و التعديل: ابو الحسن البراد مولى تميم الدارى  
مدنى، روى عنه يزيد بن عبد الله بن قسيط - اه . و في نسخة الشيخ ابراهيم المدنى « عن

أبى الحسين البزاز عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن على بن  
أبى طالب . » و قد علم ان ابا الحسين تصحيف و الصواب « أبو الحسن » . و أما

« البراد » و « البزاز » و « البزاز » من تاريخ البخارى و الجرح و التعديل . فالصواب  
« البراد » كما صرح به الحافظ في التتبع في ترجمة حفيده على بن الحسن بن ابى

الحسن، و هو من رجال ابن ماجه . قلت: و « أبو الحسن البراد » لم يذكره احد في  
الصحابة، و ما ذكره فيهم هو « أبو الحسن التوفلى » وهذا ابو الحسن النعماني الدارى - ف .

(١) و هو على بن ابى طالب رضى الله عنه - كما صرح به ابن ابى شبة و الامام محمد في  
الموطأ و ابن الترمذى في الجوهر النقي، و محمد بن الحسن البراد في التهذيب من رجال ابن ماجه،

و هو من شيوخ الامام محمد - كما سبق، و لعل ابا الحسن البراد المذكور جده .

(٢) كذا في الاصول، و « أبو حرب الأموى » قد سبق في « باب ما يفعله المحرم »، و لم اقف

عليه و لم ادر انه « أبو حربي » او « أبو حرب » او « أبو حرة » ؟ و هو واصل بن

عبد الرحمن، من شيوخ الامام محمد، او « أبو حمزة » النخعي، و هو ايضا من شيوخ الامام  
محمد - كما سبق ايضا . و بعد التتبع و الكشف التام و المقاسات لم اصل إلى الحقيقة -

سبحانك الا علم لنا الا ما علمتنا . و حرب بن شداد الشكري ابو الخطاب البصرى روى

عن يحيى بن ابى كثير، من رجال السنة الا ابن ماجه - كما في ج ٢ ص ٢٢٤ و ج ١١

ص ٢٦٨ من التهذيب :

(٣) هو الطائي - مولاهم، ابو نصر اليامي، روى عن انس و رآه، من رجال السنة، ==

رجل<sup>١</sup> قال: قال رجل<sup>٢</sup> لابن عباس رضي الله عنهما و سأله عن بيع

= روى عن خلق، وبعثه خلق، ثقة، امام، من اصحاب الحديث و العباد و انبتهم، اعلم بحديث اهل المدينة بعد الزهري، لا يحدث الا عن ثقة، مات سنة تسع و عشرين و مائة او سنة اثنتين و ثلاثين و مائة - كذا في ج ١١ ص ٢٦٨ من التهذيب؛ و راجع ج ٥ ص ٢٨٩ من الجوهر النقي تكلم فيه بكلام متين على حديثه .

(١) لم اقف عليه من هو؟ و لعله عكرمة، فان يحيى بن ابي كثير روى عنه عن ابن عباس حديثا مرفوعا في الباب، اخرجه ابن حبان في صحيحه في القسم الثاني منه - كما في ج ٤ ص ٤٧ من نصب الراية: عن سفيان عن معمر عن يحيى بن ابي كثير عن عكرمة عن ابن عباس: ان النبي صلى الله عليه و سلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة؛ و رواه عبد الرزاق في مصنفه: حدثنا معمر به؛ و كذلك رواه الدارقطني في سننه و البزار في مسنده؛ قال البزار: ليس في الباب اجل اسنادا من هذا . قال البيهقي في المعرفة: الصحيح في هذا الحديث عن عكرمة مرسل، هكذا رواه غير واحد عن معمر؛ و كذلك رواه علي بن المبارك عن يحيى بن ابي كثير؛ قلت: اخرجه الطبراني في معجمه عن داود بن عبد الرحمن الطمار عن معمر به مسندا - انتهى . و رواه الطحاوي ايضا ج ٢ ص ٢٢٩: حدثنا محمد بن علي بن محرز البغدادي قال ثنا ابو احمد الزبيري قال ثنا سفيان الثوري عن معمر به مثله؛ حدثنا فهد قال ثنا شهاب بن عباد قال ثنا داود ابن عبد الرحمن عن معمر - فذكر باسناده مثله - اه . و هاهنا متن آخر بهذا الاسناد في الباب اخرجه الحاكم في المستدرک و الدارقطني في سننه: عن اسحاق بن ابراهيم بن جوقى ثنا عبد الملك الزماري ثنا سفيان الثوري عن معمر عن يحيى بن ابي كثير عن عكرمة عن ابن عباس: ان النبي صلى الله عليه و سلم نهى عن السلف في الحيوان . قال الحاكم: حديث صحيح الاسناد و لم يخرجاه - انتهى . راجع لذلك ج ٤ ص ٤٦ من نصب الراية و ج ٦ ص ٢٢ من الجوهر النقي . (٢) لم اقف عليه .

كتاب الحجّة ( ما يكره من يسع الرقيق و الحيوان ) ج - ٢

الحيوان بالحيوان نسيئة ؟ قال : لا يصلح تلك الرأس بالرؤس نسيئة <sup>١</sup> .  
[ أخبرنا ] <sup>٢</sup> محمد قال أخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن المغيرة الضبي  
عن إبراهيم قال : أسلم شريح <sup>٣</sup> في وصيفتين صديحتين فصيحيتين <sup>٤</sup> من لختهما  
واشترط أن يوافي بهما من دون النهر بخراسان فأتي بالوصيفتين فكره ذلك  
فردهما وأخذ رأس ماله .

محمد قال أخبرنا عباد بن العوام قال أخبرنا الحجاج بن أرطاة عن  
أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم : لا بأس بالحيوان اثنين بواحد يدا يدا ولا خير فيه نساً <sup>٥</sup> .

(١) لم أقف على من أخرجه غيره .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٣) هو شريح القاضي المشهور في التهذيب ، وقد سبق .

(٤) كذا في الأصول ، ولله سقط لفظ « إلى » منها .

(٥) هو محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم ، أبو الزبير المكي ، تابعي جليل ، من  
رجال الستة ، مشهور بكنيته ، حافظ ثقة ، كامل العقل ، صدوق ، كثير الحديث ،  
لم ينصف من قدح فيه ، حجة في الأحكام ، روى عنه أئمة الحديث والفقه واساطينها  
قال ابن عدي : لا أعلم أحدا من الثقات يخلف عن أبي الزبير إلا وقد كتب عنه ، مات  
سنة ست و عشرين ومائة ، والبسط في ترجمته في ج ٩ ص ٤٠ من التهذيب .

(٦) رواه الترمذي : حدثنا أبو عمار الحسين بن الحرث ثنا عبد الله بن نمير عن الحجاج  
ابن أرطاة به مثله ، وابن ماجه في سننه : حدثنا عبد الله بن سعيد ثنا حفص بن غياث  
و أبو خالد عن حجاج به فذكر مثله ؛ قال الترمذي : هذا حديث حسن - اهـ . و راجع  
ج ٤ ص ٤٨ من نصب الراية و ج ٥ ص ٢٨٩ من الجوهر النقي على الديهي . و رواه  
الطحاوي أيضا ج ٢ ص ٢٢٩ : حدثنا محمد بن إبراهيم الصيرفي قال حدثنا عبد الواحد =

كتاب الحجّة ( ما يكره من يسع الرقيق و الحيوان ) ج - ٢

محمد قال أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا عبد العزيز بن رفيع<sup>١</sup> عن محمد بن الحنفية و سأله رجل<sup>٢</sup> و أنا شاهد عن جمع

= ابن عمرو بن صالح الزهرى قال ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن اشعث عن ابى الزبير عن جابر: ان رسول الله صلى الله عليه و سلم لم يكن يرى بأسا ببيع الحيوان بالحيوان اثنين بواحد [ بدا بيد ] و يكرهه نسيته - انتهى . و راجع ص ٢٨٨ من الدراية .  
(١) هو الاسدى ، ابو عبد الله المكي الطائفى ، سكن الكوفة ، من رجال الستة ، تابعى ثقة ، يقوم حديثه مقام الحجّة ، كانت اتي عليه نيف و تسعون سنة فكان يتزوج فلا تمكك المرأة معه من كثرة جماعه ، مات سنة ثلاثين و مائة او بعد الثلاثين ، روى عن انس و ابن الزبير و ابن عباس و ابن عمر و ابى الطفيل و غيرهم ، و عنه عمرو بن دينار و هو من شيوخه و الاعمش و ابو اسحاق الشيبانى و اسرائيل و غيرهم - كذا فى ج ٦ ص ٣٣٧ من التهذيب .

(٢) لم اقف عليه . و رواه عبد الرزاق فى مصنفه - كما فى ج ٥ ص ٢٩٠ من الجوهر النقى على سنن الديهقى - قال : انا الثورى و اسرائيل عن عبد العزيز بن رفيع سمعت محمد بن الحنفية : يكره الحيوان بالحيوان نسيته ؛ و رواه عبد الرزاق عن عكرمة و عن ايوب و ابن سيرين نحوه ؛ و روى ابن ابى شية بسنده عن عمار بن ياسر نحوه - اه . و فى الجوهر النقى ج ٦ ص ٢٢ : قلت : اخرج الحاكم فى المستدرك و صحيح اسناده عن ابن عباس : انه عليه السلام نهى عن السلف فى الحيوان ؛ و فى المحلى : روينا النهى عن السلم فى الحيوان عن عمر و حذيفة و عبد الرحمن بن سمرة صحيحا ؛ قلت : فى مصنف ابن ابى شية : ثنا ابو خالد الاحمر عن الحجاج عن قادة عن ابن سيرين : ان عمر و حذيفة و ابن مسعود كانوا يكرهون السلم فى الحيوان ، و مراسيل ابن سيرين صحيحة - كذا ذكر صاحب التمهيد ؛ و يدل على عدم جواز السلم فى الحيوان من حيث المعنى انه يختلف تلافيا مباننا فلا يمكن ضبطه و ان استقصى فيه - اه . قال الطحاوى : حدثنا ابو بشر =

كتاب الحجة ( ما يكره من بيع الرقيق و الحيوان ) ج - ٢

الاختين<sup>١</sup> قال: حرمتها آية وأحلتهما آية أخرى<sup>٢</sup>؛ وسأله عن البعير  
بالبعيرين نسيت<sup>٣</sup> قال: لا يصلح .

== الرقي قال ثنا شجاع بن الوليد عن سعيد بن أبي عروبة عن أبي معشر عن إبراهيم عن  
ابن مسعود قال: السلم في كل شيء إلى أجل مسمى لا بأس به ما خلا الحيوان؛ حدثنا  
مبشر بن الحسن قال ثنا أبو عامر قال ثنا شعبة عن عمار الدهني عن سعيد بن جبير  
قال: كان حذيفة يكره السلم في الحيوان؛ حدثنا نصر بن مرزوق قال ثنا الخصيب  
قال ثنا حماد عن حميد عن أبي نضرة أنه سأل ابن عمر عن السلف في الوصفاء فقال:  
لا بأس به؛ قلت: فإن أمراءنا ينهوننا عن ذلك؟ قال: فأطيعوا أمراءكم؛ و أمراؤنا  
يؤمئذ عبد الرحمن بن سمرة و اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم - انتهى . و حديث ابن عمر  
مرفوعا سيأتي بعد ، في اسناده محمد بن دينار الطاحي ذكره الذهبي في الكاشف و قال:  
حسنوا حديثه؛ و في الميزان: قال أبو زرعة: صدوق؛ و قال النسائي: ليس به بأس؛  
وكذا قال ابن معين في رواية أحمد بن أبي خيثمة عنه؛ و قال ابن عدى: حسن الحديث -  
اه . فسقط ما قال الديهقي في المعرفة كما في نصب الراية . و هذه الأحاديث و الآثار  
خير من قول ابن حزم في المحلى فإنه في غاية الفساد لا يستحي من القول بالافتراء  
و الكذب ثم يقول: هذا برهان .

(١) كان في الأصول « و سأله رجل عن البعير و أنا شاهد و عن جمع الاختين - النخ »  
و هو خطأ كما ترى و أسقطت الزوائد فإن السؤال عن البعير بعده موجود - تأمل .  
(٢) و هي قوله تعالى « و المحصنات من النساء . إلا ما ملكت أيما نكم » او قوله « و الذين  
هم لقروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيما نكم فانهم غير ملومين » ،  
و الآية المحرمة « و أن تجمعوا بين الاختين إلا ما قد سلف » . و مثله روى عن عثمان  
رضي الله عنه رواه مالك في الموطأ ، و من طريقه رواه الإمام محمد في موطئه ص ٢٤٧ :  
اخبرنا مالك عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب : ان رجلا سأل عثمان عن الاختين =

محمد قال: أخبرنا أبو حرة<sup>١</sup> واصل بن عبد الرحمن عن محمد بن سيرين أن عتريس بن عرقوب أسلف في قلائص فلما قدم الرجل و حل. ماله أتاها ابن حيان<sup>٢</sup> فقال: لا تعطه شيئاً حتى تأتى ابن مسعود رضى الله عنه فقسأله عنه؛ فأتى ابن مسعود رضى الله عنه، فقال: ردوا<sup>٣</sup> عليه رأس ماله؛ وكرهه<sup>٤</sup>. محمد قال أخبرنا إبراهيم بن محمد المديني<sup>٥</sup> قال أخبرنا عبد الله بن أبي بكر ابن حزم عن سعيد بن المسيب عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أنه كان يكره يسع البعير بالبعيرين إلى أجل - والله أعلم .

== ما ملكت اليمين هل يجمع بينهما؟ فقال: احلتهما آية و حرمتها، ما كنت لأصنع ذلك؛ ثم خرج و لقي رجلاً آخر من اصحاب النبي صلى الله عليه و سلم فسأله عن ذلك فقال: لو كان لى من الأمر شيء ثم أتيت بأحد فعل ذلك جعلته نكالا؛ قال ابن شهاب: اراه عليا رضى الله تعالى عنه - انتهى من باب الرجل يجمع بين المرأة و ابنتها و بين المرأة و اختها في ملك اليمين .

(١) فى الأصول « حبة » و هو تصحيف، بل هو بضم الحاء و الراء المشددة المهملتين - ج ١٠ ص ١٠٤ من التهذيب .

(٢) و هو هرم بن حيان العبدى، من صغار الصحابة - راجع ج ٢ ص ١٢٧ من تجريد اسماء الصحابة للذهبي و ج ٢ ص ٥٩٩ من الاستيعاب لابن عبد البر، و قد سبق فى ترجمة زيد بن خليفة البشكري انه روى عن هرم بن حيان العبدى، و كذا عتريس بن عرقوب؛ و انتقل ذهنى من ترجمة زيد الى هرم بن حيان - تأمل فيه .

(٣) كذا فى الأصول بالجمع، و لعل الصواب « رد » بالافراد، او « اردد » .

(٤) قد سبق تخريجه .

(٥) هكذا فى الأصول « المديني »، و فى التهذيب « المدينى »، و مر مرارا فقد كره . و فى الباب حديث جابر بن سمرة رواه الطبراني فى معجمه - كما فى نصب الراية : حدثنا =



## باب الاقالة وما أشبهها

قال محمد : عن أبي حنيفة قال [ في ] ' الرجل يتساع العبد أو الامة

== احمد بن زهير التستري ثنا ابراهيم بن راشد الآدمي ثنا داود بن مهران ثنا محمد بن الفضل بن عطية عن سمالك عن جابر بن سمرة : ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة - اه . و عن ابن عمر رواه الطبراني ايضا عن محمد بن دينار الطاحي ثنا يونس بن عبيد عن زياد بن جبير عن ابن عمر - نحوه سواء . قال البيهقي في المعرفة : و محمد بن دينار هذا ضعفه ابن معين ، و قال الترمذي : سألت البخاري عن هذا الحديث فقال : انما يروى عن زياد بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل - اه ؛ قلت : رواه احمد في مسنده : حدثنا حسين بن محمد ثنا خلف بن خليفة عن ابي حسان عن ابيه عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تبعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين ؛ فقال رجل : يا رسول الله ! أ رأيت الرجل يبيع الفرس بالافراس و البختة بالابل ؟ قال : لا بأس اذا كان يدا يد - انتهى . ومن طريق محمد بن دينار اخرجهما الطحاوي ايضا في شرح معاني الآثار . فهذه الأحاديث عن ابن عباس و جابر بن عبد الله و جابر بن سمرة و ابن عمر و سمرة بن جندب قد تعاضدت بعضها ببعض و تناصرت طرقها تكفي في المطلوب و الرد على ابن حزم في استطالة لسانه ، و هي سوى ما روى في الباب عن الصحابة و التابعين من الآثار . قال ابن أبي شيبة : ثنا ابن أبي زائدة عن ابن عوف عن ابن سيرين قلت لابن عمر : البعير بالبعيرين الى اجل ؟ فكرهه ؛ و قال ايضا : ثنا علي بن مسهر و ابن أبي زائدة عن عبد الله بن المثنى عن جده رباح بن الحارث عن عمار بن ياسر قال : العبد خير من العبدین لا بأس به يدا يد ، انما الربا في النسيء ؛ و قال ايضا : ثنا ملازم بن عمرو عن زفر بن يزيد عن ابيه قال : سألت ابا هريرة عن الشاة بالشاتين الى اجل ؟ فهأنى وقال : لا إلا يدا يد - الجوهر النقي . (١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد من موطأ الامام مالك .

بمائة دينار إلى أجل ثم يندم<sup>١</sup> البائع فيسأل المبتاع أن يقيه بعشرة دنائير يدفعها إليه [نقدا أو إلى أجل]<sup>٢</sup> ويمحو<sup>٣</sup> عنه المائة [دينار]<sup>٤</sup> التي له عليه أو يندم<sup>٥</sup> المبتاع فيسأل البائع أن يقيه [في الجارية أو العبد]<sup>٦</sup> ويزيده عشرة دنائير نقدا أو إلى أجل أبعد من الأجل الذي اشترى إليه العبد أو الجارية قال : ذلك كله إقالة جائزة على الثمن الأول، والزيادة منهما<sup>٧</sup> جميعا باطلة . وقال أهل المدينة : إن كانت الزيادة من البائع فهي جائزة، وإن كانت الزيادة من المبتاع فإن ذلك لا ينبغي .

وقال محمد : ليس سيلهما<sup>٨</sup> إلا واحد، لأن هذا إنما يكون على إحدى منزلتين : إما أن يكون نقض يبيع فيكون على الأصل و يبطل الزيادتان<sup>٩</sup>، وإما أن يكون بمنزلة البيع المستقبل فيبطل الأمران جميعا لأنه يبيع ما لم يقبض<sup>١٠</sup>، ولا يجوز ما صنعنا، ويكون الأمر على حاله

(١) كذا في موطأ الامام مالك، وكان في الاصول « يقدم » من القدوم وهو لا يناسب هذا المقام .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول، وزيد من موطأ الامام مالك .

(٣) في الاصول « ينجو » والصواب « يمحو » كما هو في الموطأ؛ فإنه فيه من المحو وهو الازالة، وعليه شرح الزرقاني . وعبرة الاصول « وينجو عن المائة التي » .

(٤) في موطأ مالك « وإن ندم المبتاع فسأل البائع - الخ » .

(٥) كذا في الاصل، وفي الهنذية « منها » وهو تصحيف .

(٦) قوله « سيلهما » ساقط من الاصل، وفي الهنذية « سيلها » بافراد الضمير وهو تصحيف، والصواب بتثنية الضمير .

(٧) وكان في الاصول « الزيادتين » وهو تصحيف .

(٨-٨) وكان في الاصول « يبيع لم يقبض » .

الأول<sup>١</sup>؛ فمن قال بغير واحد من هذين القولين أو فرق بين الزياتين فهو متحكم في ذلك .

وقال أهل المدينة : وإنما بكره ذلك<sup>١</sup> لأن البائع كأنه باع<sup>١</sup>

(١) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « الأولى » .

تنبيه

ورد في الإقالة حديث أخرجه أبو داود و ابن ماجه - كما في ج ٤ ص ٣٠ من نصب  
الراية - عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم : من أقال مسلماً بعته أقاله الله عشرته ، زاد ابن ماجه : يوم القيامة . و رواه  
ابن حبان في صحيحه في النوع الأول من القسم الأول ، و الحاكم في المستدرک و قال :  
صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه . و قال ابن حبان فيه « يوم القيامة » دون الحاكم  
« و نادماً » عند الديهقي - اهـ . و قال الحافظ في ص ٩٦ من بلوغ المرام : و صححه  
ابن حبان و الحاكم - اهـ . و في ج ٢ ص ٢٤١ من التلخيص : حديث « من أقال أخاه  
المسلم صفقة كرهها أقاله الله عشرته يوم القيامة » أبو داود و ابن ماجه و ابن حبان  
و الحاكم و صححه من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « من أقال مسلماً  
أقاله الله عشرته يوم القيامة » ، قال أبو الفتح القشيري : هو على شرطهما ؛ و صححه ابن حزم ؛  
و قال ابن حبان : ما رواه عن الأعمش إلا حفص بن غياث و لا عن حفص إلا يحيى  
ابن معين ؛ و رواه عن الأعمش أيضاً مالك بن شعير تفرد به عنه زياد بن يحيى الحساني ؛  
و أخرجه البزار ثم أورده من حديث إسحاق القروى عن مالك عن سمى عن أبي صالح  
بلفظ « من أقال نادماً » و قال إن إسحاق تفرد به ؛ و ذكره الحاكم في علوم الحديث  
من طريق معمر عن محمد بن واسع عن أبي صالح و قال : لم يسمعه معمر من محمد  
و لا محمد من أبي صالح - اهـ .

(٢-٢) كذا في الموطأ ، و كان في الأصول « لأنه كان باع » ، و عبارة موطأ مالك =

ما اشترى و عشرة دنانير معه بمائة دينار إلى أجل [أبعد من السنة] <sup>١</sup> فقلنا لهم: وهذا <sup>٢</sup> لم يكن <sup>٣</sup> به بأس، لو باع ما اشترى بعد ما قبضه و عشرة دنانير معه بمائة دينار إلى أجل كان جائزا إذا <sup>٤</sup> كانت الزيادة التي مع العبد أو الامة قد دفعها إليه و كان قد قبض ثمن العبد أو الامة، لأن الدنانير كانت إلى أجل قبل الشراء، فلو أن صاحبها باعها من الذي كانت عليه بجمارية و عشرة دنانير فعجلها له و قبض منه الدنانير العشرة جاز ذلك، لأن الدين إذا وقع به البيع برئ منه صاحبه فصار كأنه نقد؛ و لا يشبه هذا أن يكون منه شيء مؤخر بعد وقوع البيع تلك السنة التي نهى عنها، فأما ما كان من دين قبل البيع فصار الذي هو عليه [ثمننا] <sup>٥</sup> يبرأ منه بوقوع البيع فلا بأس بذلك.

أرأيتم لو أن رجلا كان له على رجل مائة دينار إلى أجل فباعها منه بدراهم بصرفها حالة و قبض الدراهم له يحرره ذلك فكذا هذا.

== و إنما كره ذلك لأن البائع كأنه باع منه مائة دينار إلى سنة قبل أن تحل بجمارية و عشرة دنانير نقدا أو إلى أجل أبعد من السنة، فدخل في ذلك بيع الذهب بالذهب إلى أجل، و الرجل يبيع الجارية بمائة دينار إلى أجل ثم يشتريها بأكثر من ذلك الثمن الذي باعها به إلى أبعد من ذلك الأجل الذي باعها إليه: إن ذلك لا يصلح، فالتصحيح من هذه العبارة معها امكن و الا وقع في الاختصار المخل في المطلوب.

(١) ما بين المربعين يابض في الأصول، و زيد من الموطأ للإمام مالك.

(٢-٢) و كان في الأصول «لو لم يكن» و كلمة «لو» لا تصح، إنما زيدت بسهو الناسخ.

(٣) في الأصول «أو» و هو تصحيف، و الصواب «إذا».

(٤) كذا في الأصول، و تأمل في معنى الجملة فإنها ظاهرة الاختلال.

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لابد منه.

كتاب الحجّة ( الرجل يشتري عبدا فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع ) ج - ٢

## باب الرجل يشتري عبدا فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال : من اشترى عبدا فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع ، فإن اشترط ذلك المبتاع نظر في ماله : فإن كان الثمن ورقا وكان في مال العبد ورق يكون مثل الورق أو أكثر<sup>١</sup> أو دين للعبد على إنسان لم يحل البيع لأن الدين من غرر لا يدري أيخرج أم لا يخرج ، والورق إن كان مثل الثمن والثمن ورق أو أكثر فهذا الورق بمنزلها زيادة ؛ فهذا ونحوه الذي نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنه<sup>٢</sup> . وقال أهل (١) أي « بما اشترى به » ولعله سقط من الاصول - والله اعلم - وهو موجود في الموطأ . (٢) وكان في الاصول « عنها » والصواب « عنه » . والنهي روى من حديث عبادة ، ومن حديث أبي سعيد الخدري ، ومن حديث بلال ، ومن حديث أبي هريرة ، ومن حديث عمر بن الخطاب ، ومن حديث أبي بكر ، ومن حديث زيد بن ارقم والبراء ابن عازب . لحديث عبادة أخرجه الجماعة الا البخاري عن أبي الاشعث عنه . وحديث الخدري أخرجه مسلم عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل يدايد ، فمن زاد او استزاد فقد أربى ، الأخذ والمعطي فيه سواء » اه . وحديث بلال رواه البزار في مسنده مرفوعا نحوه سواء ليس فيه « فمن زاد - الخ » . وحديث أبي هريرة أخرجه مسلم عنه . وحديث عمر أخرجه الأئمة الستة في كتبهم عن مالك بن اونس بن الحدثان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : الذهب بالورق ربا إلا هاء و هاء - الحديث ؛ و رواه ابن أبي شية في مصنفه بلفظ : الذهب بالذهب ربا إلا هاء و هاء ، والورق بالورق ربا إلا هاء و هاء - الحديث . وحديث أبي بكر أخرجه البخاري و مسلم قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفضة بالفضة =

كتاب الحجّة ( الرجل يشتري عبداً فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع ) ج - ٢

المدينة: إذا<sup>١</sup> اشترط المبتاع مال العبد فهو له نقداً كان أو ديناً أو عرضاً [ يعلم أو لا يعلم، وإن كان للعبد من المال أكثر مما اشترى به نقداً أو ديناً أو عرضاً ]<sup>٢</sup> فهو جائز .

وقال محمد بن الحسن: زعم أهل المدينة أن رجلاً لو اشترى من رجل عبداً وكان للعبد من المال ألف درهم فاشترى العبد واشترط ماله وكان اشتراؤه بخمسمائة درهم: أن ذلك جائز، يكون العبد للشترى والألف درهم التي له بخمسمائة؛ ما أعظم هذا القول<sup>٣</sup>!! وقالوا أيضاً: إن كان

= والذهب بالذهب الا سواء بسواء - الحديث . وحديث زيد بن ارقم والبراء اخرجهم الشيخان قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالورق دينا - الحديث . والتفصيل في باب الربا ج ٤ ص ٣٥ الى ص ٣٨ من نصب الرأية؛ وكله في ص ٣٥١ من كتاب الصرف و ابواب الربا من موطأ الامام محمد . وحديث ابى سعيد رواه الامام ابو حنيفة عن عطية العوفى عن ابى سعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: الذهب بالذهب مثلاً بمثل والفضل ربا، والفضة بالفضة مثلاً بمثل والفضل ربا - الحديث؛ اخرجهم الامام محمد في كتاب الآثار، وهو في ج ٢ ص ٣٣ من جامع المسانيد . وتفصيله تحريماً وبحساً وردا في ج ٢ ص ٣٦ من عقود الجواهر المنيفة . وهو في ص ١٨٣ من آثار ابى يوسف من رقم ٨٣٣ من الأحاديث .

(١) كذا في الأصول، وفي الموطأ «ان» .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزدناه من الموطأ .

(٣) اى في الاثم لانه مخالف للأحاديث . قال الامام محمد في ص ٣٤٤ من الموطأ -

باب من باع نخلاً مؤبداً او عبداً وله مال: اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من باع نخلاً قد ابرت قمرتها للبائع =

كتاب الحجة ( الرجل يشتري عبدا فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع ) ج - ٢

الآلف دينارا للعبد جازت في البيع ، أ كان <sup>١</sup> للشترى العبد والآلف الذى نقد <sup>٢</sup> بخمسمائة نقدا فصار خمسمائة نقدا بألف درهم وبعبد <sup>١٩</sup>

قال <sup>٣</sup>: [ و ] قلنا لهم أيضا : أ رأيت رجلا اشترى عبدا واشترط ماله <sup>٤</sup> ألف درهم فاشترى ذلك بخمسمائة فقبض الآلف والعبد ثم أعطى

= الا ان يشترطها المبتاع ؛ اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب قال : من باع عبدا وله مال فماله للبائع الا ان يشترطه المبتاع ؛ قال محمد : وهذا نأخذ ، وهو قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى - انتهى . والحديث مرفوع من طريق سالم عن ابيه اخرجه البخارى ومسلم ، ورواه النسائى من طريق سالم عن ابيه عن عمر مرفوعا وفيه ضعف - كذا فى التعليق المعجذ . وقد رواه الامام ابو حنيفة مرفوعا اخرجه الامام محمد فى « باب من باع نخلا حاملا او عبدا وله مال » من كتاب الآثار ص ١٣١ : محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن ابى الزبير عن جابر بن عبد الله الأنصارى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : من باع نخلا مؤبرا او عبدا وله مال فماله له والمال للبائع الا ان يشترط المشتري ؛ قال محمد : و به نأخذ ، اذا طلع الثمر فى النخل او كان فى الأرض زرع ثابت فباعها صاحبها فالثمرة والزرع للبائع الا ان يشترط ذلك المشتري ؛ قال محمد : و به نأخذ ، وكذلك العبد اذا كان له مال ، وهو قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى - انتهى .

(١) كذا بالاستفهام فى الأصل ، وتأمل فيه ، ولعله بدون الهمزة ، وعلى الاستفهام ألم يكن ذلك للشترى وهو لا يجوز وهذا الزام من الامام محمد - تدبر .  
(٢) اى الآلف الدين صار نقدا وحل وقبضه المشتري وتحصل له . وكان فى الأصل « نقدا » .

(٣) اى الامام محمد . وزدت الواو بين المربعين على دأب الكتاب .  
(٤) كذا فى الأصل ، ولعل الواو سقطت قبل قوله « ماله » او قوله « ألف درهم » =

كتاب الحجّة ( الرجل يشتري عبدا فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع ) ج - ٢

البائع من الألف بعينها الخمسمائة الثمن أليس يبق له عبد وخمسمائة بغير  
ثمن أداه إلى البائع ؟

و يدخل عليهم أيضا أشد من هذا : رجل اشترى عبدا بألف درهم  
إلى سنة واشترط ماله و للعبد ألف دينار على رجل إلى سنة : ان ذلك  
في قولهم جائز فيكون له العبد بألف إلى سنة و يكون له الألف <sup>١</sup> أيضا  
إلى أجلها <sup>٢</sup> بألف إلى سنة بدنانير إلى أجل <sup>١١</sup>

قال <sup>٣</sup> : و يدخل عليهم أيضا أعظم من هذا : رجل اشترى من رجل  
عبدا بخمسمائة درهم إلى سنة و للعبد على المشتري ألف درهم إلى سنة فاشترى  
العبد واشترط ماله فحل المال <sup>٤</sup> : انه يؤدي خمسمائة بخمسمائة بما عليه و يكون  
له خمسمائة و يأخذ العبد بغير شيء <sup>٥</sup> فإذا كانت الدراهم الدين يجوز بالدراهم  
الدين و هي أكثر منها فأين الربا الذي نهى عنه الله عز و جل في كتابه <sup>٦</sup> ؟  
و أين الربا الذي نهى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عنه فقال « كل ربا

= بدل من « ماله » او كان « و هي ألف درهم » تأمل .

(١) كذا في الاصل ، و في الهندية « ألف » منكرا .

(٢) في الأصول « أجلها » بضمير التثنية المجرور .

(٣) اى الامام محمد .

(٤) اى : حل اجله ، و هو ايضا جائز .

(٥) قال الله عز و جل « الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه  
الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا و أحل الله البيع و حرم الربا  
فمن جاءه موعظة من ربه فاتتهى فله ما سلف و أمره إلى الله و من عاد فأولئك أصحاب  
النار هم فيها خالدون يحق الله الربا و يربى الصدقات و الله لا يحب كل كفار أثيم  
يأيها الذين آمنوا اتقوا الله و ذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا =

موضوع



كتاب الحجّة ( الرجل يشتري عبدا فإله للبائع إلا أن يشترط المبتاع ) ج - ٢

موضوع تحت قدمي هاتين ، ١١ قالوا : إنما ذلك الدراهم بالدراهم إلى أجل .  
قيل لهم : فهذا دراهم بدراهم إلى أجل ! فقالوا : هذا اشتري العبد بماله . قيل  
لهم : وإنما حلت الدراهم بالدراهم إلى أجل ' لأنها معها ' عبد ! ما أهون

== فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون  
يأبها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون واتقوا  
النار التي أعدت للكافرين وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول لعلكم ترحمون ، وغيرها من الآيات  
في الباب .

(١) هو في حديث جابر الطويل الذي أخرجه مسلم وابن ماجه وغيرهما « ألا ! كل  
شيء من امر الجاهلية تحت قدمي موضوع ، ودماء الجاهلية موضوعة ، وإن أول دم  
أضع من دمائنا دم ابن ربيعة بن الحارث - وكان مسترضعا في بني سعد فقتله هذيل -  
وربا الجاهلية موضوعة ، وأول ربا أضع من ربانا ربا العباس بن عبد المطلب فإنه  
موضوع كله - الحديث بلفظ مسلم . ورواه ابن حبان في صحيحه ، وابن أبي شيبة ،  
وعبد بن حميد ، والبزار ، والدارمي في مسانيدهم - كما في ج ٣ ص ٥١ من نصب الراية .  
وهو عند أبي داود في باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم . ثم هذا الباب كاف  
في الرد على ابن أبي شيبة في مسألة الثالث والثمانين من كتاب الرد له ، وقد عرفت  
أن أبا حنيفة يأخذ بالآثار التي رواها ابن أبي شيبة فيه إلا في صورة خاصة يلزم فيها  
الربا عملا بالأحاديث الصحيحة التي وردت في باب الربا - كما عرفت في هذا الباب ، فهو  
جمع بين أحاديث مال العبد وبين أحاديث الربا ، كما هو حكم تعارض الخاص والعام ،  
ولم يصل ابن أبي شيبة إلى دقة مداركه ومسلكه في الباب فقال ما قال ؛ وللتفصيل  
موضع آخر ، وراجع النكت الطريقة للعلامة الإمام الكوثري - قدس الله سره .  
(٢ - ٢) في الأصل « كأنما معها » ، وفي الهندية « لأن ما معها » وكلاهما تصحيف ،  
والصواب « لأنها معها » .

كتاب الحجة ( الرجل يشتري عبدا فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع ) ج - ٢

هذه الحيلة في الربا إن كانت تجوز ١١

إذا أراد الرجلان أن يربيا أدخلا مع أحد المالكين عبدا فان كان العبد مع أكثر المالكين<sup>١</sup> قالوا: إنما اشترى العبد ولم يشترط ماله أو اشترط<sup>٢</sup> قالوا: نعم<sup>٣</sup>. قيل لهم: أفتبعه ماله إن لم يشترطه في البيع لأنه لم يدخل قبل الاشتراط<sup>٤</sup> [ قالوا: لا ]<sup>٥</sup>. قيل لهم: فانما يتبعه إذا اشترطه؟ قالوا: نعم. قيل لهم: فهذا يدلكم على أن المال قد دخل في البيع لأنه لم يدخل قبل الاشتراط<sup>٦</sup>.

أرأيتم رجلا اشترى نخلة بموضعها من الأرض وفيها ثمر يكون ثلاثة أصع فاشتراها وثمرها بصاعين من ثمره أيجوز هذا؟ فينبغي أن يجوز في قولكم فيكون قد أخذ نخلة وموضعها من الأرض وثلاثة أصع من ثمر بصاعين فيقبض أيضا النخلة وثمرها فيأخذ من الثمر صاعين

(١) سقط من الأصل جزاء الشرط كما هو ظاهر، وبدونه لا معنى للجملة، ولا بد من المراجعة إلى نسخة أخرى. هيئات وابن الأخرى! ما هي إلا نسخة مفردة هذه نسخة المدينة المنورة - ف.

(٢) قوله « ولم يشترط ماله أو اشترط » كذا في الأصل، وفي الهدي « لم يشترط ماله أو اشترطه » ولعل قوله « أو اشترط » زاده الناسخ - والله اعلم.

(٣) كذا في الأصول، وظاهره سقوط السؤال من الأصول، وبدونه لا معنى لقوله « نعم »، وإن لم اصل إلى معنى العبارة ومغزاها، فلم أقدر على التصحيح! فهل حر يعنى على ذلك؟ والعبارة من قوله « لأن ما معها » إلى قوله « قبل الاشتراط » محذرة.

(٤) في الأصول « الاشتراء » وهو تصحيف، والصواب « الاشتراط ».

(٥) زيادة مني حسب فهم المقام، وبعده مقابلة « قالوا نعم » والالجواب أهل المدينة مفقود في العبارة.

كتاب الحجة ( الرجل يشتري العبد أو الأمة بالعهد ) ج = ٢

فيؤديه<sup>١</sup> إلى البائع ويبقى له نخلة وأصلها وصاع من الثمر بغير شيء<sup>١</sup> قالوا: وهذا يشبه العبد وماله . قيل لهم: للحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « من باع نخلا مؤبراً<sup>٢</sup> فثمرته للبائع إلا أن يشترط المبتاع »<sup>١</sup> والحديث واحد، وليس ينبغي لهذين أن يتفرقا، فأما تفسير حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عندنا: على ما يحل من ذلك ويجوز فيه البيع، فأما ما يكون رباً فليس على هذا تفسير الحديث . والله أعلم .

باب الرجل يشتري العبد أو الأمة بالعهد

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: إذا اشتري الرجل العبد أو الوليدة

(١) قوله « فيؤديه » كذا في الأصول ، ولعل الصواب « فيؤديها » والضمير راجع إلى « الصاعين » .

(٢) أخرجه الأئمة الستة في كتبهم عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: من باع عبداً وله مال فإله للبائع إلا أن يشترط المبتاع ، ومن باع نخلاً مؤبراً فالثمرة للبائع إلا أن يشترط المبتاع . وفي لفظ البخاري « من ابتاع نخلاً بعد ما يؤبر فثمرتها للذي باعها إلا أن يشترط المبتاع » . وأخرجه البخاري ومسلم عن نافع عن ابن عمر بقصة النخل فقط - كذا في ج ٤ ص ٥ من نصب الراية . والحديث رواه الإمام أبو حنيفة أيضاً أخرجه الإمام أبو يوسف في ص ١٨٢ من آثاره رقم ٨٢٩ : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: من باع نخلاً مؤبراً أو عبداً فثمرته للنخل ومال العبد للبائع إلا أن يشترط المبتاع - اهـ . وأخرجه الإمام محمد في كتاب الآثار أيضاً - كما تقدم . وتفصيل طرق الحديث إلى الإمام في ج ٢ ص ٢٦ من جامع المسانيد إلى ص ٢٩ منه وفي ج ٢ ص ٣ من عقود الجواهر المنيفة . وراجع ج ٢ ص ٢١٠ من آثار الطحاوي باب بيع الثمار قبل أن تنتهي .

كتاب الحجّة ( الرجل يشتري العبد أو الأمة بالعهد ) ج - ٢

بغير البراءة<sup>١</sup> فقبض ما اشترى فأصاب العبد شيء أو حدث به عيب في الأيام الثلاثة أو بعد<sup>٢</sup> ذلك من جنون أو برص أو جذام أو غير ذلك لم يقدر المشتري على أن يرد العبد بما حدث عنده لأنه حدث عنده فكيف يرده بأمر قد حدث عنده ؟ . وقال أهل المدينة : ما أصاب العبد أو الجارية<sup>٣</sup> عند المشتري في الأيام الثلاثة [ حتى تنقضي الثلاثة فهو من البائع ]<sup>٤</sup> فإذا مضت الثلاثة لم يرده من شيء أصابه بعد الثلاثة إلا من ثلاث خصال : الجنون و الجذام و البرص ، فإذا أصابه شيء من هذه الثلاثة الخصال في السنة من حين يشتري<sup>٥</sup> رده بذلك ، فإذا مضت السنة فقد برئ البائع من العهدة كلها<sup>٦</sup> ؛ ومن باع عبداً أو أمة<sup>٧</sup> من أهل الميراث أو غيرهم بالبراءة فقد برئ من كل عيب [ ولا عهدة عليه ]<sup>٨</sup> ، إلا أن يكون علم عيباً فكتمه ، [ فإن كان علم عيباً ]<sup>٩</sup>

(١) كذا في الأصول ، و تأمل فيه هل هو « بالبراءة » أو « بغير البراءة » ، و المسألة مبسطة في باب العيوب في البيع ج ١٣ ص ٩١ من المبسوط .

(٢) في الأصول « بغير » و هو خطأ .

(٣) في موطأ مالك « الوليدة » .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد من الموطأ .

(٥) كذا في الأصل ، و في الموطأ « يشترى » ، بالتثنية ، - كما عرفت .

(٦) عبارة الامام مالك في موطئه بعد قوله « في الأيام الثلاثة » : « من حين يشترى »

حتى ينقضي الأيام الثلاثة فهو من البائع ، و إن عهدة السنة من الجنون و الجذام و البرص ، فإذا مضت السنة فقد برئ البائع من العهدة كلها ، ص ٢٥١ العهدة في الرقيق من الموطأ طبع الهند . غلل العبارة الزائدة سقطت من الأصل ، او اختصرها الامام في مقام و زادها في الآخر ترضيحاً ؛ و الله اعلم - ف .

(٧) في الموطأ « وليدة » .

كتاب الحجة ( الرجل يشتري العبد أو الأمة بالمهدة ) ج - ٢

لم تنفعه البراءة وكان ذلك البيع مردودا، ولا عهدة عندنا إلا في الرقيق .  
[ وقال محمد ]<sup>١</sup> : وبلغنا<sup>٢</sup> عن ابن عمر رضي الله عنه أنه باع بالبراءة،  
ولو لم ير ابن عمر رضي الله عنهما ذلك جائزا لما باع بالبراءة . فان قالوا : إن  
ابن عمر إنما باع بالبراءة لأنه لم يعلم عيبا . قيل لهم : فلم أبي أن يحلف  
(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٢) استنده الامام مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سالم بن عبد الله : ان عبد الله  
ابن عمر باع غلاما له بثمانمائة درهم وباعه بالبراءة فقال الذي ابتاعه لعبد الله بن عمر :  
بالغلام داه لم تسمه لي ، فاخصما الى عثمان بن عفان رضي الله عنه فقال الرجل : باعني  
عبدا و به داه فلم يسمه لي ؛ وقال عبد الله بن عمر : بعته بالبراءة ؛ فقضى عثمان على  
عبد الله بن عمر ان يحلف له : لقد باعه العبد وما به داه يعله ، فأبى عبد الله ان يحلف ،  
وارتجع العبد فصبح عنده ، فباعه عبد الله بعد ذلك بألف وخمسمائة درهم - اهـ - ورواه الامام  
محمد من طريق مالك به مثله في باب بيع البراءة ص ٣٣٧ من الموطأ ؛ ثم قال محمد : وبلغنا  
عن زيد بن ثابت انه قال : من باع غلاما بالبراءة فهو برىء من كل عيب ، وكذلك باع  
عبد الله بن عمر بالبراءة و رآها براءة جائزة ؛ فبقول زيد بن ثابت و عبد الله بن عمر  
نأخذ ، من باع غلاما او شيئا وتبرأ من كل عيب و رضى بذلك المشتري وقبضه  
على ذلك فهو برىء من كل عيب عليه او لم يعله ، لأن المشتري قد برأه من ذلك ؛  
فأما اهل المدينة فقالوا : يبرأ البائع من كل عيب لم يعله ، فأما ما عليه و كتمه فانه  
لا يبرأ منه ؛ وقالوا : اذا باعه ببيع المبرات برئ من كل عيب عليه او لم يعله اذا قال :  
ابتعتك ببيع المبرات ؛ فالذي يقول : تبرأ من كل عيب ؛ و بين ذلك اخرى ان يبرأ  
لما اشترط من هذا ؛ وهو قول أبي حنيفة و قولنا و العامة - انتهى - وقد وقع في سند  
الموطأ سقط لا بد من التصحيح ، فسقط قوله « ان عبد الله بن عمر باع - الخ » .

كتاب الحجّة (الرجلى يشتري العبد أو الأمة بالعهد) ج - ٢

حين استخلفه عثمان رضى الله عنه؟ ولو يعلم فيما يرى لحلف<sup>١</sup>. فان قالوا: بئس ما وصفتم به عبد الله بن عمر رضى الله عنهما حيث<sup>٢</sup> تزعمون أنه علم عيا ولم<sup>٣</sup> يبينه<sup>٤</sup> قيل لهم: إن ابن عمر رأى ان إبراهيم المشتري إياه من العيوب يأتى على ذلك كله، ورأى ذلك واسعا فيما يرى حين أبرأه المشتري من كل عيب. فان قالوا: إن عثمان بن عفان رضى الله عنه قد رأى ما قلنا. قلنا: لهم: أجل! قد رأى ما قلتم ورأى عبد الله بن عمر ما قلنا، فنأخذ بقول عبد الله بن عمر لم<sup>٥</sup> يسقى فهو إمام من أئمة المسلمين مع ما بلغنا فى ذلك عن زيد بن ثابت<sup>٦</sup>.

(١) فى الأصول «يحلف» وهو تصحيف، والصواب «لحلف»، لأن حرف «لو» يقتضى اللام والمضى فى الجواب.

(٢) فى الأصول «حين» وهو تصحيف.

(٣) فى الأصل «لم» بالقاء، ومقتضى العبارة خلافها.

(٤) كذا فى الأصول، والاولى «قيل لهم».

(٥) فى هامش الهدية «لم» بزيادة القاء، والصحيح ما فى الأصل بدونها.

(٦) أسنده البيهقى فى ج ٥ ص ٣٢٨ من سننه من طريق بشر بن آدم: ثنا شريك عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر عن زيد بن ثابت: انه كان يرى البراءة من كل عيب جائزا. ورواه على بن حجر عن شريك وقال: عن زيد بن ثابت وابن عمر - اهـ. وفى الجوهر النقي: قلت: ذكر صاحب المحلى ما معناه: ان الشافعى اشد الناس انكارا للتقليد، ولم يقلد ابن عمر فى جواز البيع بالبراءة فى الرقيق بل قلده عثمان، ولم يقلده فى قضائه على ابن عمر بالنكول، وهو صحيح عنه. وعثمان انما قضى فى عبد، فوجب أن يقتصر عليه، فان قالوا: قسنا الحيوان عليه، قلنا: فقيسوا جميع المبيعات عليه، وما نعلم لهم سلفا من الصحابة فى تفريقهم - هذا؛ وفى اختلاف العلماء للطحاوى: =

كتاب الحجّة ( الرجل يشتري العبد أو الأمة بالعهد ) ج - ٢

وقال محمد: رأيتكم قولكم في عهدة الثلاثة وعهدة السنة ! فنفسه  
لكم على ما وصفتكم فقال: ما أصاب العبد أو الأمة في ' الثلاثة بعد قبض  
المشتري إياه فهو من مال البائع، فإذا مضت الثلاث كان ' [ من المشتري  
ولم يردّه ! وما كان ]<sup>٢</sup> روى ' في هذا حديثاً مفسراً - كما فسرتوه -  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من أصحابه؛ ولو كان  
عندكم في ذلك ' حديث مفسر ' عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عن

== قال الشافعي: إذا باع الحيوان بالبراءة فالذي اذهب إليه قضاء عثمان أنه يرى من  
كل عيب لم يعلمه ولا يبرأ من عيب عليه، والقياس أن لا يبرأ من عيوب لم يرها  
ولو سماها؛ ثم روى الطحاوي بسنده عن زيد بن ثابت أنه كان يرى البراءة من كل  
عيب جائزة؛ وروى عن ابن عمر أيضاً كذلك؛ ثم قال: كيف لم يقلد الشافعي ابن  
عمر والقياس معه، وقوله: القياس أن لا يبرأ من عيوب لم يرها ولو سماها؛ ولم يقله  
أحد من أهل العلم قبله؛ وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم: أجمع الفقهاء على أن  
البراءة من عيوب سماها المشتري ولم يرها جائزة إلا رواية شذت عن الشافعي أنه  
لم يجرها عن عيوب غير موجودة؛ وفي التجريد للقنوري: البراءة من العيوب توجب  
جهالة صفقة المعقود عليه، وذلك لا يمنع من جواز العقد كجهالة قدر الصبرة، وهذا  
مبنى على أصلنا أن البراءة من الحقوق المجهولة جائزة عندنا - انتهى كلامه؛ وسيأتي الدليل  
على ذلك في ' باب صلح الإبراء ' إن شاء الله تعالى - انتهى .

(١) في الأصول ' بعد ' وهو خطأ .

(٢) في الأصول ' فإذا مضت الثلاثة وكان روى ... ' وهو خطأ .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٤) قوله ' وما كان ' ساقط من الأصول، وضمير ' روى ' راجع إلى قوله ' فنفسه ' .

(٥-٥) في الأصول ' حديثاً مفسراً ' وهو تصحيف .

كتاب الحجّة ( الرجل يشتري العبد أو الأمة بالعهد ) ج - ٢

أحد من أصحابه لاحتججتم به؛ وإنما هذا رأى منكم اصطالحتم عليه، وليس يقبل هذا منكم على ما ذكرتم إلا بالحجة والبرهان؛ كيف فرقتم بين الرقيق في هذا وبين الدواب وهي حيوان يحدث فيها شيء كما يحدث في الحيوان ويكره<sup>١</sup> فيها الأدوية ولا يعرف فيظهر عند المشتري كما يظهر في الرقيق<sup>٢</sup>؟ فمن أين افترق هذا<sup>٣</sup>؟

أرأيتم لو قال أهل البصرة «فأنا<sup>٤</sup> نجعل العهد في الدواب في الثلاث والسنة - كما قال أهل المدينة - ونبطلها في الرقيق، فأبى حجة كنا نرد عليهم؟ ليس بين هذه الأشياء فرق؛ ولا يقدر المشتري بعد القبض على رد شيء مما اشترى إلا بعيب يعلم أنه كان عند البائع .

وكيف ادعى أهل المدينة أن الجنون والبرص والجذام لا يحدث عند المشتري في السنة التي وقتوا<sup>٥</sup> وقد يكون العبد والأمة صحيحين ثم يحدث ذلك بهما في اليوم أو في الشهر أو في السنة، والجنون قد يحدث في الساعة الواحدة، فكيف جعل يرد بذلك وهم لا يذكرون لعل ذلك حادث قد حدث عنده في<sup>٦</sup> السنة بغير سبب كان منه في يد البائع<sup>٧</sup> ما أعلمهم ردوا بذلك على البائع ييقن علموه ولا بظن ظنوه .

(١) كذا في الأصول «يكره» من الكراهة، فإن كان صحيحاً ولم يكن مصحفاً يمكن أن يكون الضمير يرجع إلى البائع، و«يعرف» حيثئذ يكون من التعريف؛ أي يكره المداواة ولا يظهره على غيره - والعلم عند الله تعالى .

(٢) وفي العبارة من قوله «كيف فرقتم» إلى قوله «افترق هذا» خلل يظهر بالتأمل .

(٣) كذا في الأصول، ولعل الصواب «إنا» بدون الفاء .

(٤) كان في الأصول «وفي» بالواو، و«أنى اسقطتها حسب فهمي» قال الامام محمد في باب عهدة الثلاث والسنة ص ٣٤٥ من الموطأ: أخبرنا مالك أخبرنا عبد الله بن =



كتاب الحجة ( الرجل يشتري العبد أو الأمة بالعهد ) ج - ٢

== أني بكر قال : سمعت ابا بن عثمان و هشام بن اسماعيل يعلنان الناس عهدة الثلاث و السنة ، يخطبان به على المنبر ؛ قال محمد : لسنا نعرف عهدة الثلاث و لا عهدة السنة الا ان يشترط الرجل خيار ثلاثة ايام او خيار سنة فيكون ذلك على ما اشترط ، و أما في قول ابن حنيفة فلا يجوز الخيار الا ثلاثة ايام - اه . اما حديث الرجل الذي قال له رسول الله صلى الله عليه و سلم « من باعته قتل : لا خلافة » فقد اخرجه الامام محمد في « باب الرجل يشتري الشيء او يبيعه فيغيب فيه او يسعر على المسلمين » من الموطأ ص ٣٤٣ : عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر : ان رجلا ذكر لرسول الله صلى الله عليه و سلم انه يخدع في البيع فقال - الحديث ؛ ثم قال محمد : نرى ان هذا كان لذلك الرجل خاصة - اه . و الحديث واقعة عين لا عموم لها ، و ليس فيه لفظ يدل على العموم ، و اذا احطت بجميع طرق الحديث ايقنت انه من باب خيار الشرط لا غير ؛ كيف و قد اخرجه الحاكم في مستدركه ج ٢ ص ٢٢ من « باب لا عهدة فوق اربع » عن سفيان عن محمد بن اسحاق عن نافع عن ابن عمر قال : كان حبان بن منقذ رجلا ضعيفا ، و كاتب قد سفع في رأسه مأمومة فجعل له رسول الله صلى الله عليه و سلم الخيار فيما اشترى ثلاثا ، و كان قد ثقل لسانه فقال له رسول الله صلى الله عليه و سلم : بع و قل « لا خلافة » فكنت اسمعه يقول « لا خلافة ، لا خلافة » و كان يشتري الشيء و يبيعه به اهله فيقولون : هذا غال فيقول : ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قد خيرني في بيعي - اه .

و تخرج الحديث بطرقه في ج ٤ ص ٩ من نصب الراية في باب خيار الشرط و ص ٢٧٩ من الدراية و ج ٢ ص ٢٤٠ من التلخيص و ج ٥ ص ٢٧٣ من سنن البيهقي و ص ٢٤١ من باب حجر البالغين من المعتصر ، و المباحث المتعلقة بالحديث في ج ٥ ص ٦٨ من باب ما يكره من الخداع في البيع من عمدة القارى و ج ٤ ص ٢٨٣ من فتح البارى و ج ٣ ص ١٥٦ من شرح الزرقاني و ج ٤ ص ٢٨٦ من يذل المجهود شرح ==

كتاب الحجة ( الرجل يشتري العبد أو الأمة بالعهد ) ج - ٢

= سنن أبي داود و ج ١ ص ٣٦٤ من الكوكب الدرر لشيخ مشائخنا الكنگوهي .  
ثم اعلم ان ابن أبي شيبة اخرجه في الرابع و الثمانين من كتاب الرد في باب خيار الشرط  
ثم قال : و ذكر ان ابا حنيفة قال : اذا افرقا فليس له ان يرد الا بعيب كان بها ؛ و انت  
قد عرفت ان حديث « لا خلافة » خاص بالرجل المذكور ، و ليس في الحديث صبغة  
تدل على العموم فليس لنا القول به ما لم يكن تلك فيه ، و لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان يخص بمن شاء بما شاء ، و له نظائر في الأحاديث كشهادة الصحابي خزيمة و كبيع  
المدير و كقوله جماعة صلوا صلاة العصر بعد المغرب « أحسنتم » و غيرها من الوقائع .  
قال النووي في ج ٢ ص ٧ من شرح مسلم : و اختلف العلماء في هذا الحديث فجعله  
بعضهم خاصا في حقّه و ان المغالبة بين المتبايعين لازمة لا خيار للمغبون بسببها سواء  
قلت ام كثرت ؛ و هذا مذهب الشافعي و ابن حنيفة و آخرون و هي اصح الروايتين  
عن مالك ، و قال البغداديون من المالكية : للمغبون الخيار لهذا الحديث بشرط ان يبلغ  
الغن ثلث القيمة ، فان كان دونه فلا ، و الصحيح الاول لانه لم يثبت ان النبي صلى الله  
عليه وسلم اثبت له الخيار ، و انما قال له « قل لا خلافة » اي : لا خديعة ؛ و لا يلزم  
من هذا ثبوت الخيار ، و لانه لو ثبت او اثبت له الخيار كانت قضية عين لا عموم لها  
فلا ينفذ منه الى غيره الا بدليل - انتهى . فلا يكون خيار الغن بدون ثبوت التفرير ،  
فلا يصح الاستدلال بمثل هذه القصة على ثبوت الخيار لكل مغبون و ان كان صحيح  
العقل ، و لا على ثبوت الخيار لمن كان ضعيف العقل اذا غن و لم يقل « لا خلافة »  
او لم يشترط الخيار . فالحديث في الحقيقة يرد على ابن أبي شيبة حيث قال بالعموم  
و اجراه على العموم خلاف نص الحديث ؛ و كيف خص بالرد به ابا حنيفة و ترك  
الشافعي و آخرون كما صرح به النووي ١١ . ثم في الحديث اختلاف بأن القصة لجبان  
ابن منقذ او وقعت لمنقذ بن عمرو . ثم ان ابن أبي شيبة يحتاج بفهم ابن الزبير و رايه  
في حديث منقذ بن عمرو و هو لا يكون حجة على غيره و لا يقبل منه الا اذا =

## كتاب الحجّة ( الرجل يشتري العبد أو الأمة بالعهد ) ج - ٢

== صح العموم في حديثه ، وهو بعد محل نظر و بحث ، فقد قالوا : انه خاص به و واقعة عين لا عموم لها ، و ليس في ذخيرة الحديث غير هذه الواقعة مع شيوخ الشيوع و التجارات و انواعها و احكام اقسام الخيار في ذلك الزمن ، و لذا كان يقول للناس اذا قالوا « غبت » : « جعل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيار الى ثلاثة ايام » - تدبر . و لفظ رواية ابن ابي شيبة من طريق ابن اسحاق مع الكلام المشهور فيه : عن محمد بن يحيى بن حبان قال : انما جعل ابن الزبير عهدة الرقيق ثلاثا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لمنقذ بن عمرو : قل « لا خلافة » اذا بعت يعبا فانت بالخيار ثلاثا - اه . و هذا كما ترى لا يسمن و لا يغني من جوع . ثبت بذلك ان الامام لم يخالف حديثا صحيحا يفيد الحكم العام صراحة و نصا في المسألة .

### مزيدة

ذكر ابن ابي شيبة في هذا الباب حديث عهدة الرقيق ثلاثة ايام عن الحسن عن عقبة بن عامر به ، و الحسن لم يسمع من عقبة رضى الله عنه - كما في ج ٢ ص ٢٦٨ من التهذيب ، فهو منقطع ؟ و كذا عن الحسن قال قال النبي صلى الله عليه وسلم « لا عهدة فوق اربع » مرسل ؟ و قال ابن سعد : و ما ارسل فليس بحجة ، و قال الدارقطني : مراسيله فيها ضعف ؟ و راجع ج ٥ ص ٣٢٣ من سنن البيهقي مع الجوهري في باب ما جاء في عهدة الرقيق . و ذكر ايضا ابن ابي شيبة في الباب قول ابان و هشام بن اسماعيل و قد اجاب عنه الامام محمد في الموطأ : و هو ليس بحجة لانه لم يسنداه الى النبي صلى الله عليه وسلم و هو كما تراه ، و قد اختلفوا فيه كما في شروح الاحاديث ، و بالجملة فالامام ابو حنيفة ليس بمتفرد في مسائل الباب ، و عهدة الثلاث ان كان من فروع خيار العيب فليس بمنكر ، و الا لم يثبت الا خيار الشرط او خيار العيب او خيار الروية او خيار التمين او نحو ذلك - كما في التعليق الممجد ؟ و لذا قال الامام محمد فيما سبق « لو كان عندكم حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او عن احد من اصحابه لاحتججتم به » ==

كتاب الحجة (الرجل يشتري الجارية فيطأها ثم يصيب بها عيباً فيريد ردها) ج - ٢

## باب الرجل يشتري الجارية فيطأها

ثم يصيب بها عيباً فيريد ردها

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: من اشترى وليدة فأصابها ثم وجد بها عيباً وهي بكر أو ثيب فإنه لا يقدر على ردها، ولكنه يرجع بنقصان العيب من الثمن يقسم الثمن على قيمة الجارية لا عيب فيها، ثم تقوم وبها العيب الذي وجد فينظر فضل ما بينهما من القيمة فيرد عليه حصة ذلك .

== ولكن هذا رأى منكم فليس يقبل منكم إلا بالحجة والبرهان . هذا وللتنصيل موضع آخر . وفي باب العهدة من المعصر ج ١ ص ٢٦٥ : وروى عن عقبة قال : جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم عهدة الرقيق ثلاثة أيام ؛ وروى « لا عهدة بعد أربع » وليس بالقوى ، ثم العهدة مأخوذة من « العهد » وهي الأشياء المتقدم فيها المطلوب ممن تقدم إليه فيها الوفاء بها ، منه قوله « ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسي » « ألم آعهد إليكم يا بني آدم » « وكان عهد الله مسؤلاً » ، فالأولى بما روينا الحل على العقد المشروط في البياعات من الخيارات المشترطات فيها فتكون مدته ثلاثة أيام لا فوقها كما يقول أبو حنيفة وزفر والشافعي ؛ وأما قول أهل المدينة بأن العهدة موت المبيع ، وما ظهر في بدنه في ثلاثة أيام أو في ستة ، فقد كان عطاء وطاوس يتكران ذلك ولا يريانه شيئاً ؛ وقال شريح : عهدة المسلم « لا داء ولا غائلة ولا شين » ؛ ولما لم نجد في الحديث غير ما ذكرنا اتسنا حكماً من طريق النظر فوجدنا الرجل إذا باع العبد أو الجارية وسلمها إليه فأراد أن يمنع البائع من ثمنها لم يكن له ذلك باجماع ، فكان ذلك دليلاً أنه لم يبق له شيء مما يوجب البيع عليه ، إذ لو بقي شيء من خيار أو من غيره لكان له منه أياه ؛ وفي اجماعهم على عدم البيع دليل على أنه لم يبق عليه حق بحكم البيع الذي تماقده من عهدة ولا غيرها - انتهى .

كتاب الحجة (الرجل يشتري الجارية فيطأها ثم يصيب بها عيا فيريد ردها) ج - ٢

قال محمد: وكذلك أخبرنا أبو حنيفة عن الهيثم عن محمد بن سيرين<sup>١</sup>  
عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الرجل يشتري الجارية فيطأها ثم يحد بها  
عيا قال: لا يستطيع ردها، ويرجع<sup>٢</sup> بنقصان العيب<sup>٣</sup>.

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن أبان بن صالح قال حدثنا جعفر بن

(١) في كتاب الآثار «عن ابن سيرين».

(٢) في الآثار «ولكنه يرجع».

(٣) أخرجه الامام محمد بهذا الاسناد في كتاب الآثار، ثم قال محمد: وبهذا نأخذ،  
وكذلك ان لم يطأها وحدث بها عيب عنده ثم وجد بها عيا دلسه له البائع فانه  
لا يستطيع ردها ولكنه يرجع بمحصة العيب الأول من الثمن، الا ان يشاء البائع ان  
يأخذها بالعيب الذي حدث عند المشتري ولا يأخذ للعيب ارشاً ولا للوطى عقراً، فان  
شاء ذلك اخذها واعطى الثمن كله؛ وهذا كله قول أبي حنيفة - انتهى - ورواه  
ابن المظفر في مسنده باسناده عن الحسن بن زياد عن الامام عن الهيثم عن الشعبي عن  
علي بن أبي طالب رضي الله عنه مثله - كما في ج ٢ ص ٢٩ و ٣٠ من جامع المسانيد .  
وأخرجه ايضا الحسن بن زياد عن الامام في مسنده، ثم قال صاحب الجامع: وأخرجه  
الامام محمد في الآثار فرواه عن أبي حنيفة عن الهيثم عن محمد بن سيرين عن امير المؤمنين  
علي بن أبي طالب رضي الله عنه - الى آخر ما نقلته منه . وفي الجواهر النقي على الصحيح  
ج ٥ ص ٣٢٢ - ذيل قوله: وقال الشافعي لا نعلمه يثبت عن عمر و علي ولا واحد  
منهما - قلت: قد جاء عن علي بسند جيد روى ابو حنيفة في مسنده عن الهيثم - هو ابن  
حبيب الصيرفي - عن الشعبي عن علي قال في الرجل يشتري الجارية فيطأها ثم يصيب بها  
عيا: انه لا يستطيع ردها ويرجع بنقصان العيب؛ والهيثم ذكره ابن حبان في الثقات  
من اتباع التابعين - انتهى .

كتاب الحجة (الرجل يشتري الجارية فيطأها ثم يصيب بها عيبا فيريد ردها) ج - ٢

محمد عن أبيه [عن جده] <sup>١</sup> عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قال :  
من اشترى جارية فوجد بها عيبا فوطئها ألزمتها إياه <sup>٢</sup> وليس بالجارية <sup>٣</sup> لما نقد  
البائع من العيب قال : يقومها <sup>٤</sup> وليس بها عيب و يقومها <sup>٥</sup> و بها عيب ثم

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزدناه من السند الذي يأتي بعد ومن  
سنن البيهقي ج ٥ ص ٣٢٢ و كنز العمال ج ٢ ص ٢٢٣ . قال البيهقي بسنده : عن  
يحيى بن سعيد ثنا جعفر بن محمد حدثني أبي عن علي بن حسين عن علي في رجل اشترى  
جارية فوطئها فوجد بها عيبا لزمته ويرد البائع ما بين الصحة والداء ، وان لم يكن  
وطئها ردها - اهـ قال البيهقي : وكذلك رواه سفيان الثوري وحفص بن غياث عن  
جعفر بن محمد وهو مرسل ، علي بن الحسين لم يدرك جده عليا ؛ وقد روى عن مسلم  
ابن خالد عن جعفر عن أبيه عن جده عن حسين بن علي عن علي وليس بمحفوظ -  
انتهى . و رواه عبد الرزاق في مصنفه و الاصح في حديثه - كما في كنز العمال . و الجواب  
عن قول البيهقي ما قال في الجوهر النقي . و الساقط بعده في طريق الثوري و ترجمته  
بعده يأتي .

(٢) كذا في الأصل ، و الصواب «إياها» و هو ساقط من الهندية .

(٣-٣) هكذا في الأصل ، و في الهندية «و يسرنا الجارية» و ان مع المقاساة اياما بالمراجعة  
الى الكتب التي عندي لم اصل الى مغزى العبارة و لم اقدر على التصحيح ، و هي من قوله  
«ليس بالجارية» او قوله «و يسرنا» الى قوله «لما نقد البائع من العيب» او لعلها  
«و يرد البائع من الجارية ما بين الصحة و الداء لما دلس البائع من العيب» . و «دلس»  
من : التدليس ، و نحوه في كنز العمال ؛ او يكون من : السرار ، او : التسرى ، اى : سرينا  
الجارية للشترى لما نقد البائع من القيمة ؛ او : تسرينا الجارية لما دلس البائع من العيب ؛  
كما في البيهقي و كنز العمال ، و الجارية من مال المشتري - و العلم عند الله تعالى .

(٤) كذا في الهندية ، و في الأصل «تقومها» بناء الخطاب في الحرفين - ف .

كتاب الحجّة (الرجل يشتري الجارية فيطأها ثم يصب بها عينا فيريد ردها) ج - ٢

يرد على المشتري ما بين القيمتين .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا جعفر بن محمد عن  
أيّه عن جده<sup>١</sup> عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال في الرجل  
يشتري الجارية فيطأها ثم يصب بها عينا قال : يرجع بنقصان العيب .  
وقال أهل المدينة : [ إن من رد وليدة من عيب وجده بها وكان  
قد أصابها ] إنها<sup>٢</sup> [ إن كانت بكرا ردها<sup>٣</sup> وعليه<sup>٤</sup> ما نقص من<sup>٥</sup> ثمنها ، وإن  
كانت ثيبا [ فليس ]<sup>٦</sup> عليه<sup>٦</sup> في إصابتها<sup>٦</sup> شيء<sup>٦</sup> لأنه كان ضامنا لها .

(١) وهو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم الهاشمي ، أبو الحسين ،  
أو : أبو الحسن ، أو : أبو محمد ، أو : أبو عبد الله ، المدني ، زين العابدين ، من رجال  
السنّة - كما في ج ٧ ص ٣٠٤ من التهذيب ؛ روى عن أيّه وعمه الحسن ، و أرسل عن  
جده علي بن أبي طالب رضي الله عنهم - ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من تابعي أهل  
المدينة ، وكان ثقة مأمونا كثير الحديث ورعا عالما رفيعا ، قال الزهري : ما رأيت  
قرشيا أفضل منه ، وأصح الإسانيد : الزهري عن علي بن الحسين عن أيّه عن علي ؛ وكان  
يصل في كل يوم و ليلة ألف ركعة إلى أن مات ؛ ولد سنة ثلاث و ثلاثين سنة ، وكان يوم  
قتل أبوه ابن ٢٣ سنة ، توفي انس و علي بن الحسين وعروة و أبو بكر بن عبد الرحمن بن  
الحارث سنة ٩٣ أو سنة ٢ أو سنة ٤ أو سنة ٩٩ أو سنة ١٠٠ أو سنة ٩٤ أو سنة ٩٥ وهو  
ابن ٥٨ ؛ وهو أكبر من الزهري بثلاث عشرة سنة ، و ترجمته مبسطة في التهذيب .

(٢) ما بين المربعين لم يذكر في الأصول ، وإنما زدته من موطأ مالك .

(٣) ليس في الموطأ ، لأنه ذكر أول المسألة من رد وليدة - الخ .

(٤) في الموطأ : إن كانت بكرا فعليه - بالقاء .

(٥) قوله « من » ، كذا في الأصل وهو الصواب ، وبها مشه « عن » مكان « من » وهو خطأ .

(٦-٦) في الموطأ « في إصابتها شيء » ، والمعنى واحد .

كتاب الحجة (الرجل يشتري الجارية فيطأها ثم يصيب بها عيا فيريد ردها) ج - ٢

وقال محمد: وكيف ترد بغير مهرها<sup>١</sup> وقد أصابها المشتري<sup>١٤</sup> هل رأيتم جماعا لا يجب فيه مهر ولا حد وهو يريد أن ينقض البيع حتى يردّها إلى البائع ما كانت عليه<sup>٢</sup> ويأخذ الثمن كله<sup>١</sup> إن كان الوطؤ لم ينقصها فكيف يأخذ الثمن كله ويرد الجارية حتى تصير في يد البائع كأنه لم يبيعها وقد أصابها المشتري زمانا فلم يلزم لذلك عقر<sup>١١</sup> وإنما القول في هذا أحد القولين؛ أما قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن المشتري لا يستطيع ردها بوطئه إياها ولكنه يرجع بنقصان العيب المدلس له من ثمنها - وهذا القول الذي أخذ به أبو حنيفة، وأما أن يردّها ويرد عقرها ويأخذ

(١) أي: عقرها، فإن المهر يكون في النكاح، والفرق اصطلاحى، والمآل واحد.

(٢) كذا في الأصول، وتأمل فيه.

(٣) في الأصول «عقرا» بالنصب. وبعد فلا بد لتصحيح الباب من المراجعة إلى نسخة صحيحة من الكتاب (قلت: وإن له نسخ حتى يراجع إليها؟ وما هي إلا نسخة المدينة المنورة - ف) «و العقر، صدق المرأة إذا وطئت بشبهة - كما في ج ٢ ص ٥٢ من المغرب. وفي الحديث الصحيح: نهى عن مهر البغي - أي اجرة الفاجرة. وراجع لذلك باب المهر من الدر المختار ورد المختار ج ٢ ص ٣٣٦. وفي الدر المختار: الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن حد أو مهر إلا في مسألتين: صبي نكح بلا اذن وطاوعته، وبائع أمة قبل تسليم، ويسقط من الثمن ما قابل البكارة وإلا فلا - انتهى. وراجع لتفصيله ج ٢ ص ٣٧٨ من رد المختار وفيه زيادة على المسألتين وشروط وقود لهذه المسائل، وراجع ص ١١ و ١٢ من «اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى» للامام أبي يوسف رحمهم الله تعالى مع تعليقه للفاضل الفقيه أبي الوفاء الأتقاني نزيل حيدرآباد - ادام الله بقاءه.



كتاب الحجة (الرجل يشتري الرقيق صفقة واحدة فيجد فيهم عبدا مسروقا) ج - ٢

الثنى كله ، ' فأما أن يردّها وقد وطئها دهرًا طويلا و يأخذ الثنى كله ' إن كان الوطؤ لم ينقصها ولا يكون عليه مهرها فهذا غير مقبول من أهله ، لا يكون الوطؤ مجانا أبدا - والله أعلم .

### باب الرجل يشتري الرقيق صفقة واحدة

فيجد فيهم عبدا مسروقا

قال أبو حنيفة<sup>١</sup> فيمن ابتاع رقيقا في صفقة واحدة فوجد في ذلك الرقيق عبدا مسروقا أو وجد بعبد منهم عيبا قال : إن كان لم يقبض العبد فهو بالخيار إن شاء أخذهم جميعا والعبد الذى به العيب<sup>٢</sup> معهم ولا يوضع عنه للعيب<sup>٣</sup> شيء ، وليس له أن يرد بعضهم دون بعض ، فإن<sup>٤</sup> كان وجد<sup>٥</sup> منهم عبدا مسروقا رفع<sup>٦</sup> عنه بقدر حصته من جميع الثنى ، وإن كان قبض جميع ما اشترى لزمه ما بقى ورجع بحصة المسروق من الثنى ويرد الذى به العيب خاصة ورجع بحصته من الثنى ، لأنه إذا قبض فقد استوفى ما اشترى فليس له رد ما سلم له على شرطه ، فأما يرد ما لم يسلم له ، وإذا لم يقبض فلم يسلم له ما اشترى فله أن يرد جميع ما اشترى حتى يسلم له

(١) من قوله « فأما أن يردّها ، ٠٠٠٠ » ساقط من الأصل ، وزيد من الهنذية - ف .

(٢) قد سبق فى أكثر الأبواب « أخبرنا محمد عن أبى حنيفة قال - الخ ، وهما هنا هكذا فى جميع الأصول .

(٣) كذا فى الأصل ، وفى الهنذية « عيب » بالتكثير ، والراجح ما فى الأصل .

(٤) كذا فى الهنذية ، وكان فى الأصل « العيب » تصحيف .

(٥) كذا فى الأصول ، ولعل الصواب « وإن » .

(٦) كذا فى الأصل ، وفى الهنذية « واحد » .

(٧) قوله « رفع » كذا فى الأصول ، ولعل الأولى « وضع » موافقا لما قبله .

كتاب الحجّة (الرجل يشتري الرقيق صفقة واحدة فيجد فيهم عبدا مسروقا) ج - ٢

كما اشترى . وقال أهل المدينة : من اشترى <sup>١</sup> رقيقا في صفقة واحدة فوجد في ذلك [ الرقيق ] <sup>٢</sup> عبدا مسروقا أو وجد بعد منهم عيبا فانه <sup>٣</sup> ينظر فيما وجد مسروقا أو وجد به عيبا ، فان كان هو وجه <sup>٤</sup> ذلك الرقيق أو أكثر [ ثمنا ] <sup>٥</sup> أو من أجله اشترى وهو الذي فيه الفضل لو سلم <sup>٦</sup> فيما يرى [ الناس ] <sup>٧</sup> كان ذلك البيع مردودا كله ، وإن كان الذي وجد مسروقا أو وجد به عيبا <sup>٨</sup> من ذلك الرقيق في الشيء اليسير [ منه ] <sup>٩</sup> ليس هو وجه ذلك [ الرقيق ] <sup>١٠</sup> ولا من أجله اشترى ولا فيه فضل فيما يرى الناس رد [ ذلك ] <sup>١١</sup> الذي [ وجد ] <sup>١٢</sup> به العيب أو وجد مسروقا بعينه بقدر <sup>١٣</sup> قيمته من الثمن الذي اشترى به أولئك الرقيق .

قال محمد : كيف فرق أهل المدينة بين وجه العبد <sup>١٤</sup> وغيره إذا لم يقبض

(١) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « من ابتاع » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زده من الموطأ .

(٣) في الموطأ « انه » بدون الفاء .

(٤) كذا في الأصل وكذا في الموطأ ، وفي الهندية « فاه » وهو تصحيف .

(٥) كذا في الأصل الهندي وهو الصواب ، وفي الأصل المدني « وجد » وهو

تصحيف - راجع الموطأ وشرحه للزرقاني ج ٣ ص ١٠١ .

(٦) قوله « لو سلم » أي « من العيب » ولم يذكر هذا في الأصول ولا في الموطأ ، ولعله

سقط منها .

(٧) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « العيب » معزفا باللام .

(٨) كذا في الموطأ ، وفي الأصول « بعد » وهو تصحيف « بقدر » .

(٩) في الأصول « البيع » والصواب « العبد » ، لأنه مخالف لما سبق ولما في الموطأ .

المشتري . (١٣١) ٥٢٤

كتاب الحجة ( الرجل يشتري الأمة ويشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

المشتري ما اشترى؟ أليس ما<sup>١</sup> لم يسلم له ما اشترى كما<sup>٢</sup> اشترى فكيف يلزمه إذا لم يكن بذلك وجه البيع<sup>٣</sup> كأنهم لا يرون الثمن يقسم على الرقيق على قدر الفضل وغيره، فيلزم كل عبد بحصة من ذلك و يكون الرقيق بحصته والوضيع بحصته حتى لا يدخل عليهم في ذلك ضرر في استحقاق الأفضل و<sup>٤</sup> غيره، فإذا كان<sup>٥</sup> إنما يكون على قدر القيم بالحصص والوضيع والرقيق<sup>٦</sup> في الاستحقاق سواء فيما أدخل عليه<sup>٧</sup> من الضرر فكيف فرقوا بين هذا وليس بينهم افتراق؟ لأن الرقيق والوضيع إذا قسم الثمن على قيمتها صارت حصة الرقيق أكثر فاستوى الأمران في ذلك الرقيق والوضيع.

باب الرجل يشتري الأمة ويشترط عليه أن لا يبيعها

أخبرنا محمد قال: قال أبو حنيفة: من اشترى جارية على شرط أن<sup>٨</sup>

(١) عندي «ما» بمعنى «ما دام» و «ما» في «ما اشترى» موصول مفعول لقوله «لم يسلم» - تأمل .

(٢) كذا في الأصول، وعندى سقطت «ما» الثانية التانيئة منها، والاولى في قوله «كما» بمعنى «الذي» و العلم عند الله تعالى .

(٣) كذا في الأصول وهو تحريف، والصواب عندي هو «وجه العبد» كما تقدم .  
(٤) في الأصول «أو» بحرف التردد .

(٥) كذا في الأصول، ولعل قوله «الثلث كل عبد» بعد قوله «كان» سقط من الأصول - والله اعلم .

(٦) بعد قوله «الرقيق» وقبل قوله «في الاستحقاق» ياض في الأصل بقدر الاصبعين - ف .

(٧) قوله «عليه» كذا في الأصول، ولعل الصواب «عليهم» كالأول، والاي يرجع الضمير الى البائع او المشتري - تدبر .

(٨) كذا في الأصول، وفي موطأ مالك «أنه» وكلا الوجهين صحيحان .

كتاب الحجة ( الرجل يشتري الآمة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

لا يبيعها [ ولا يهبها ] ' أو ' ما أشبه هذا ' من الشروط فانه لا ينبغي للشترى أن يطأها للشرط ، لأنه لا يملكها ' ملكا تاما لأنه قد استثنى عليه فيها ما ملكه ' بيد غيره ، فلذا دخل هذا الشرط لم يصلح وكان البيع يباعا مكروها . وكذلك قال أهل المدينة في هذا بقول أبي حنيفة . وقد قال غيرنا وغيرهم : إن البيع جائز و الشرط باطل .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزدته من الموطأ .

(٢) كذا في الأصل و كذا في الموطأ ، و في الهندية « و » مكان « أو » .

(٣) كذا في الأصول ، و في الموطأ « ذلك » مكان « هذا » .

(٤) في الموطأ « و ذلك أنه لا يجوز له أن يبيعها و لا أن يهبها فاذا كان لا يملك ذلك منها فلم يملكها ملكا تاما - الخ » .

(٥) كذا في الموطأ ، و في الأصول « ما يملك » و هو خطأ . قال الامام محمد في باب الاشتراط في البيع و ما يفسده من الموطأ ص ٣٤٣ : اخبرنا مالك اخبرنا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن مسعود انه اشترى من امرأته الثفنية جارية و اشترطت عليه : [نك ان يمتها فهي لى بالثمن الذى تبيعها به ، فاستقى في ذلك عمر بن الخطاب فقال : لا تقر بها و فيها شرط لأحد ؛ قال محمد : و بهذا نأخذ ، كل شرط اشترط البائع على المشتري و المشتري على البائع ليس من شروط البيع و فيه منفعة للبائع او المشتري فالبيع فاسد ، و هو قول ابن حنيفة رحمه الله ؛ اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول : لا يطأ الرجل وليدة الا وليدة ان شاء باعها و ان شاء و هبها و ان شاء صنع بها ما شاء ؛ قال محمد : و بهذا نأخذ ، و هذا تفسير ان العبد لا ينبغي ان يسرى لأنه ان وهب لم يحز هبته كما يجوز هبة الحر ، فهذا معنى قول عبد الله بن عمر ، و هو قول ابن حنيفة و العامة من قهاتنا - انتهى . و الاثران رواهما مالك في موطئه - راجع ج ٣ ص ١٠١ من شرح الزرقاني . و في ص ١٣١ =

كتاب الحجة ( الرجل يشتري الامة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

= من باب التجارة و الشرط في البيع من كتاب الآثار للإمام محمد بن الحسن: محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم في الرجل يشتري الجارية و يشترط عليه ان لا يبيعها فكرهه و قال: ليست بامرأة تزوجتها و لا بملك يمين تصنع بها ما تصنع بملك يمينك؛ قال محمد: و هذا كله نأخذ، كل شرط اشترط في البيع ليس من البيع و فيه منفعة للبائع او المشتري او المشتري له فالبيع فيه فاسد، و ما كان من شرط لا منفعة فيه لولا احد منهم فالبيع فيه جائز و الشرط فيه باطل؛ و هو قول ابى حنيفة - انتهى . و اثر عبد الله بن مسعود اخرجه الامام محمد في باب الامة تباع او توهب و لها زوج من كتاب الآثار ص ٨١: محمد قال اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا ابو العوف عن الزهري [ عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ] ان عبد الله بن مسعود اشترى جارية من امرأته زينب الثقفية و اشترطت عليه انه ان استغنى عنها فهي احق بها بشئها، فلقى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فذكر ذلك له فقال: ما يجنبني ان تقر بها و لها شرط، فرجع عبد الله رضى الله عنه فردها؛ قال محمد: و به نأخذ، كل شرط كان في بيع ليس من البيع فيه منفعة للبائع او المشتري او الجارية فهو يفسد البيع، مثل هذا ونحوه، و هو قول ابى حنيفة - انتهى . و قد ذكره الامام ابو يوسف في ص ١٨ من اختلاف ابى حنيفة و ابن ابى ليلى و به اخذ، و اخرجه الحافظ ابن خسرو في مسنده باسناده الى محمد عن الامام، و اخرجه الحسن بن زياد في مسنده ايضا عنه - كما في ج ٢ ص ١٢ من جامع المسانيد . و اثر ابن عمر اخرجه الامام ابو يوسف ايضا في رقم ٦٢٤ ص ١٣٧ من آثاره: قال: ثنا يوسف عن ابيه عن اسماعيل ابن امية عن سعيد بن ابى سعيد عن ابن عمر رضى الله عنهما انه قال: لا يوطأ فرج شيء من المملوكات الا فرجا ان باعه جاز و ان تصدق به جاز و ان اعتقها جاز و ان وهبها جاز - انتهى . و اخرجه محمد و الحسن بن زياد و ابن خسرو عن الامام عن سعيد نحوه - كما في مواضع من جامع المسانيد و كما في ج ٢ ص ٢٢ =

كتاب الحجة ( الرجل يشتري الامة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

== من عقود الجواهر المنيفه . و قال الحافظ الطحاوى فى ج ٢ ص ٢٢٢ من شرح معاني الآثار : ان مبشر بن الحسن حدثنا قال ثنا ابو عامر العقدي قال ثنا شعبة عن خالد بن سلة قال سمعت محمد بن عمرو بن الحارث يحدث عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود انها باعت عبد الله جارية و اشترطت خدمتها فذكر ذلك لعمر فقال : لا يقربنها و لا اجد فيها مثوبة ؛ حدثنا فهد قال ثنا ابو غسان قال ثنا زهير عن عبيد الله بن عمر قال حدثني نافع عن ابن عمر قال : لا يحل فرج الا فرج ان شاء صاحبه باعه و ان شاء وهبه و ان شاء امسكه لا شرط فيه ؛ حدثنا محمد بن النعمان قال ثنا سعيد بن منصور قال ثنا هشيم قال اخبرنا يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر انه كان يكره ان يشتري الرجل الامة على ان لا يبيع و لا يهب - اه . ثم قال الطحاوى : فقد ابطال عمر رضى الله عنه بيع عبد الله و تابعه عبد الله على ذلك و لم يخالفه فيه و قد كان له خلافه ان لو كان يرى خلاف ذلك لأن ما كان من عمر لم يكن على حجة الحكم و انما كان على جهة الفتيا ، و تابعتهما زينب امرأة عبد الله على ذلك و لها من رسول الله صلى الله عليه و سلم صحة ، و تابعهم على ذلك عبد الله بن عمر رضى الله عنهما و قد علم من رسول الله صلى الله عليه و سلم ما كان من قوله لغائشة رضى الله عنها فى امر بريرة على ما قد روينا عنه فى هذا الباب ؛ فدل ذلك ان مناه كان عنده على خلاف ما حمله عليه الذين احتجوا بحديثه ، و لم نعلم احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم غير من ذكرنا ذهب فى ذلك الى غير ما ذهب اليه عمر و من تابعه على ذلك بمن ذكرنا فى هذه الآثار ، فكان ينبغي ان يجعل هذا اصلا و اجماعا من اصحاب النبي صلى الله عليه و سلم و رضى عنهم و لا يخالف - انتهى . و راجع ج ٥ ص ٣٣٦ باب الشرط الذى يفسد البيع من سنن البيهقي و باب من باع حيوانا او غيره و استثنى منافع مدة ، فانه اخرج فيهما آثار ابن مسعود و عمر و ابن عمر و زينب - رضى الله عنهم . فتحصل لك من هذا كله ان عمر بن الخطاب و عبد الله بن مسعود و عبد الله بن عمر و زينب الثقفية كلهم ==

## كتاب الحجّة ( الرجل يشتري الأمة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

== قاتلون بعدم جواز البيع الذي فيه شرط للبائع او المشتري ليس من عقد البيع ،  
و هم متقدمون على الأئمة الأربع ، و ليس لهم فيه مخالف من الصحابة رضى الله عنهم  
مع وجود حديث جابر الشائع فيما بينهم و حديث عائشة في اشتراء بريرة المكاتب  
المشهور/ فيما بينهم ؛ و به قال ابو حنيفة و اصحابه و مالك و اصحابه - كما في الموطأ و شرحه  
للزرقاني - و الشافعي و أصحابه ، فلم ينفرد بالقول بذلك الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى .  
و في الباب حديث مرفوع رواه الامام ابو حنيفة : حدثني عمرو بن شعيب عن ابيه  
عن جده ان النبي صلى الله عليه و سلم نهى عن الشرط في البيع - اخرجه الحافظ  
طلحة و ابن خسرو و محمد بن عبد الباقي و الحافظ ابو نعيم في مسانيدهم بأسانيدهم الى  
الامام - كما في ج ٢ ص ٢٢ و ٢٣ من جامع المسانيد الحديث مع قصته ، و هو في  
ج ٢ ص ٢٠ من عقود الجواهر . قال الحافظ الزيلعي في ج ٤ ص ١٧ من نصب  
الراية الحديث الحادى عشر : روى ان النبي صلى الله عليه و سلم نهى عن بيع و شرط ،  
قلت : رواه الطبراني في معجمه الوسط : حدثنا عبد الله بن ايوب المقرئ ثنا محمد بن  
سليمان الذهلي ثنا عبد الوارث بن سعيد قال : قدمت مكة فوجدت بها ابا حنيفة و ابن ابي  
ليلى و ابن شبرمة فسألت ابا حنيفة عن رجل باع يعبا و شرط شرطا فقال : البيع باطل  
و الشرط باطل ، ثم اتيت ابن ابي ليلى فسألت فقال : البيع جائز و الشرط باطل ، ثم  
اتيت ابن شبرمة فسألت فقال : البيع جائز و الشرط جائز ، قلت : يا سبحان الله ! ثلاثة  
من فقهاء العراق اختلفوا في مسألة واحدة ! فأثبت ابا حنيفة فأخبرته فقال : ما ادرى  
ما قالوا ! حدثني عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه و سلم انه نهى  
عن بيع و شرط البيع باطل و الشرط باطل ، ثم اتيت ابن ابي ليلى فأخبرته فقال :  
ما ادرى ما قالوا ! حدثني هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت : امرني النبي صلى الله  
عليه و سلم ان : اشتري بريرة ( قلت : كذا في نصب الراية و كذا في مجمع الزوائد  
و كذا في مسند ابن خسرو ، و زاد في جامع المسانيد ج ٢ ص ٢٢ ناقلا من مسند ==

كتاب الحجة ( الرجل يشتري الأمة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

= طلحة بن محمد بعد قوله « اشترى بريرة » ، و اشترطى الولاء فان الولاء لمن اعتق » -

ف ( فاعتقها البيع جائز و الشرط باطل ، ثم اتيت ابن شبرمة فأخبرته فقال : ما ادرى

ما قالنا احدثني مسعر بن كدام عن محارب بن دثار عن جابر قال : بعث النبي صلى الله

عليه و سلم ناقة و شرط لى حملانها الى المدينة ، البيع جائز و الشرط جائز - انتهى .

و رواه الحاكم ابو عبد الله النيسابورى فى كتاب علوم الحديث فى باب الاحاديث المتعارضة :

حدثنا ابو بكر بن اسحاق ثنا عبد الله بن ايوب بن زاذان الضبري ثنا محمد بن سليمان الذهلي

به ، و من جهة الحاكم ذكره عبد الحق فى احكامه و سكنت عنه ، قال ابن القطان : و علته

ضعف ابى حنيفة فى الحديث - اه . انظر تطاول ابن القطان على الامام الذى شطر

الأمة تابع له فى الدين ، و هو من القرن السابع يضعف ابا حنيفة و لا يستحي

من الله تعالى و قد اثبت عليه الأئمة الكبار من أئمة الجرح و التعديل و الحديث و الفقه

و وثقوه و اقتوا بقوله مثل وكيع بن الجراح و ابن المبارك و سفيان الثورى و يحيى بن

سعيد القطان و يحيى بن معين و على بن المدينى و غيرهم كما فى التهذيب و تذكرة الحفاظ

و الخيرات الحسان و تبييض الصحيفة و غير ذلك من اسفار المخالفين له فى الفروع

فضلا عن زبر الواقفين ، و ما يوجد من ترجمته فى بعض نسخ ميزان الاعتدال

فالحاقية كما حقق فى محله ، فهذا عدوان فظيع منه . و اما رواية عمرو بن شعيب عن

ابيه عن جده فاحتج بها احمد و ابن المدينى و ابن راهويه و ابو عبيد و عامة اصحابنا ،

كما قال البخارى : ما تركه احد من المسلمين ، و التفصيل فى تهذيب التهذيب و غيره

من كتب الرجال . قال فى العقود بعد ذكر من اخرج عن الامام من اصحاب المسانيد

مفصلا كما فى جامع المسانيد ايضا : و هكذا هو فى الأوسط ، و اخرج الحاكم

فى علوم الحديث من حديث عطاه الخراسانى عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ،

و من طريق محمد بن سليمان الذهلي عن عبد الوارث بن سعيد ، و هكذا اخرج ابن

حزم فى المحلى و الخطابى فى المعالم و هو فى الجزء الثالث من مشيخة بغداد للدمياطى =

و نقل



كتاب الحجة ( الرجل يشتري الأمانة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

== و نقل فيه عن أبي الفوارس انه قال : غريب ، و اخرجه اصحاب السنن الا ابن ماجه و ابن حبان ، قلت : و اخرجه ابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده نحوه - انتهى . و راجع لذلك الحديث الثاني عشر : ان النبي صلى الله عليه و سلم نهى عن بيع و سلف ج ٤ ص ١٨ من نصب الراية . و هو حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص ، اخرجه اصحاب السنن . و فيه تفصيل ، و رواه الامام ابو حنيفة عن ابي يعفور عن حدثه عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه و سلم انه نهى عن الصفقتين في بيعه و عن بيع و سلف و عن بيع ما ليس عندك ، رواه ابن خضرو في مسنده - كما في جامع المسانيد و هو في ج ٢ ص ٢١ من عقود الجواهر المنيفة - و قال : و اخرجه الخمسة من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ، و اخرجه الطحاوي من طريق داود بن أبي هند عن عمرو بن شعيب بلفظ : نهى عن بيع و سلف و عن شرطين في بيعه ؛ و من طريق ايوب عن عمرو بن شعيب بلفظ : لا يحل سلف و بيع و لا شرطان في بيع ؛ و من طريق عبد الملك بن ابي سليمان و عامر الاحول عن عمرو بن شعيب بلفظ : نهى عن شرطين في بيع و عن سلف و بيع - انتهى . و هو في ج ٢ ص ٢٢٢ من شرح معاني الآثار للحافظ الطحاوي . و الامام محمد رواه في كتاب الآثار من حديث عتاب رضي الله عنه ، ثم قال محمد : و بهذا كله نأخذ ، و اما قوله « سلف و بيع » فالرجل يقول للرجل « ابيعك عبدى هذا بكذا و كذا على ان تقرضنى كذا و كذا » او يقول « تقرضنى على ان ابيعك » فلا ينبغي هذا ؛ و قوله « شرطان في بيع » فالرجل يبيع الشيء في الحال بألف درهم و الى شهر بألفين فيقع عقدة البيع على هذا فهذا لا يجوز ؛ و اما قوله « ربح ما لم يضمنا » فالرجل يشتري الشيء فيبيعه قبل ان يقبضه بربح فليس ينبغي له ذلك ؛ وكذلك لا ينبغي له ان يبيع شيئا اشتراه حتى يقبضه ؛ و هذا كله قول ابي حنيفة الا في خصلة واحدة : المقار من الدور و الأرضين قال : لا بأس ان يبيعها الذي اشتراها قبل ==

## كتاب الحجة ( الرجل يشتري الأمة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

== ان يقبضها لأنها لا يتحول عن موضعها ؛ قال محمد : و هذا عندنا لا يجوز و هو كغيره من الأشياء - انتهى . قال المحقق ابن الهمام في فتح القدير بعد ذكر حديث عمرو بن شعيب مع قصته المذكورة فيه كما نقلته من نصب الراية و هو في عمدة القارى ايضا . و قد ظهر من هذا ان في المسألة ثلاثة مذاهب مستدل عليها فلا بد من النظر فيها ، فأما حديث عمرو بن شعيب فلا يحتمل الا التخصيص لحمله الشافعى عليه و استثنى من منع البيع مع الشرط البيع بشرط العتق بحديث بريرة فان النبي صلى الله عليه و سلم ما رد في حديثها الا الولاء ، و ذكر الاقطع انها رواية عن ابى حنيفة رضى الله عنه ، وحديثها في الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها قالت : جاءنى بريرة فقالت : كاتبت اهلى على تسع اواق في كل عام اوقية فاعينى - الحديث ، ثم قال : و فيه دليل على جواز بيع المكاتب اذا رضى بالبيع ، و فيه ابطال قول من منع بيعه ( لا يطل قوله فانه قاتل ببيع المكاتب اذا عجز عن اداء المكاتب كما في الروايات ، وحديثها عند اثمتنا كما يأتى من موطأ محمد ) و قال : انما اشترطت عائشة الولاء بسبب ما وقع في بعض الروايات و هو « ان احبوا ان اقضى عنك كتابتك » و ذلك لانه صلى الله عليه و سلم قال : انما الولاء لمن اعتق ؛ و رد اشتراطهم الولاء لأنفسهم و العتق من عائشة رضى الله عنها ، و هذا لا خلاف فيه ؛ و لو قال قائل : ان الشرط اذا كان امرا لا يحل شرعا مثل ان يشترط ان « لا يقع عتقك اذا اعتقته » يطل هو دون البيع فانه لغو ، و لا يمكن المشروط عليه ان يفعله ، فيتم البيع كأنه لم يذكر اذا كان خارجا عن طاقة من شرط عليه ، و يكون اصل هذا حديث بريرة ؛ و اما الحنفية فانما لم يخصوه به لأن العام عندهم يعارض الخاص ، و يطلب معه اسباب الترجيح و المرجح هنا للعام هو نهيه عن بيع و شريط و هو كونه مانعا ؛ و حديث بريرة مبيح فيحمل على ما قبل النهى ، لأن القاعدة الاصولية : ان ما فيه الاباحة منسوخ بما فيه النهى . و اشتراط ما لا يقتضيه العقد مفسد للبيع فانه من الشروط التى ليست في كتاب الله تعالى بنص الحديث في نفسه ==

كتاب الحجة ( الرجل يشتري الأمة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

== بقوله : ما بال الرجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله - الحديث ؛ فاشترط  
البائع الولاء لغو و البيع نافذ ، ولذا قال محمد بن شجاع الثلجي ( راوى حديث عائشة  
المذكور عن الحسن بن زياد عن الامام ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن الاسود  
عن عائشة به مختصرا رواه الحارثي و الكلاعي و ابن خضرو كما في جامع المسانيد  
و هو في ج ٢ ص ٥٥ من عقود الجواهر ) : ان التأويل في ذلك عند اهل العلم انهم  
ارادوا شيئا لا يجوز فلما أخبروا بأنه لا يجوز رجعوا و باعوا على ان الولاء لمن اعطى  
الثمن - اه . فظهر بهذا ان البيع لم يقع على الشرط ، و لعل لهذا السرا لم يستدل ابو حنيفة  
به على جواز البيع بالشرط مع كون الحديث عنده - كما عرفت الساعة - بل احتج به على  
ان الولاء لمن اعطى الثمن و لمن اعتق ، و قال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم : اشترىها  
و اعتقها فانما الولاء لمن اعتق - الحديث ؛ و لم يقع لفظ « و اشترطى لهم الولاء » في  
عامة الروايات عنها الا في رواية مالك عن هشام بن عروة ، و لم يقع في رواية الليث  
ابن سعد و لا في رواية عمرو بن الحارث عنه و لا في رواية يونس و الليث عن الزهري  
و لا في رواية شعبة عن الحكم و لا في رواية ربيعة عن القاسم بن محمد و لا في رواية  
مالك نفسه عن نافع و يحيى بن سعيد ، فالتعويل على رواية هؤلاء الأساطين و على رواية  
الجمهور دون رواية المنفرد الظاهرة الشذوذ لفظا و معنى سواء كان ذلك المنفرد مالكا  
او شيخه هشاما ، حتى ان يحيى بن اكرم انكره بالمرّة و لم يعتمد على رواية مالك اياه  
عن هشام ، و عند العلماء اذا اختلف الزهري و هشام يفضل عليه الزهري في الحفظ  
و الضبط و الاتقان ، فكيف و معه هؤلاء ! و كيف يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم  
« اشترطى لهم الولاء » و فيه تعزيز بالبائعين اذا اشترط لهم ما لا يصح و ليس هو من  
كتاب الله و لا يليق ذلك بشأته صلى الله عليه وسلم ا وقد اخذ الامام ابو حنيفة بحديث  
عائشة على ما رواه نفسه و على ما صرح به الامام محمد في بيع الولاء من موطنه ؛  
اخبرنا مالك اخبرنا عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

كتاب الحجة ( الرجل يشتري الأمة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وهبته ؛ قال و بهذا نأخذ ، لا يجوز بيع الولاء ولا هبته ، و هو قول أبي حنيفة و العامة من فقهاءنا ؛ أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أرادت أن تشتري ولادة فتعتقها فقال أهلها : نبيك على أن ولأء ما لنا ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لا يملك ذلك فأنما الولاء لمن اعتق ؛ قال محمد : و بهذا نأخذ ، الولاء لمن اعتق ، لا يتحول عنه ، و هو كالنسب ، و هو قول أبي حنيفة و العامة من فقهاءنا - انتهى ص ٣٤٥ . و راجع ج ٢ ص ٥٥ من عقود الجواهر بيان الخبر الدال على أن الولاء لا يباع ولا يوهب ، قد أورد فيه ما رواه الإمام أبو حنيفة عن عطاء بن يسار عن ابن عمر و عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر الحديث المذكور و تكلم فيه و أجاد و أفاد و أجاب عن كلام الديهقي و أبي بكر النيسابوري و فصل المقام بالاختصار أحسن تفصيل بحيث لم يبق فيه مجال للارتياح ، و على التسليم لا تبعد أن يكون معناه « دعيهم يشترطوا ، كما هو عند البخاري ، و هو الجواب عن أشكال الحديث من الشيخ السندی في المواهب اللطيفة في شرح مسند أبي حنيفة ، و قد بسطه جدا فراجع ان شئت .

ومن هاهنا سقط ما قال ابن أبي شيبة في الثاني و السبعين من كتاب الرد في باب اشتراط الولاء للبائع في البيع ذكر فيه حديث عائشة المذكور و قال في آخره : و ذكر ابن أبي حنيفة قال : هذا الشراء فاسد لا يجوز - اه ؛ فأبو حنيفة عمل بهذا الحديث كما عرفت بنص الإمام محمد . ثم الاشتراط لم يكن في صلب العقد ، و لما أخبروا به رجعوا عما قالوا و باعوا من غير شرط ، كما صرح به محمد بن شجاع الثلجي . و الحديث بطريقة شديدة الاختلاف و محتمل لمعاني و محامل و النهي عن الشرط ، عام لا يمتثل التأويل ، و العام و الخاص عنده متعارضان ، و الحاضر مقدم على المبيح ، و للعام وجوه الترجيح ، و الشرط الذي لا يقتضيه العقد باطل في الشريعة ، و مع أنه لم يكن في صلبه ، و الإمام أبو حنيفة عنده على مسلكه براهين و حجج و مع ذلك لم ينفرد بالمسألة بل معه =

## كتاب الحجة ( الرجل يشتري الأمة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

== عمر و بن مسعود و ابن عمر و زينب الثقفية و عمرة بنت عبد الرحمن و غيرهم - كما عرفت من قبل ، فأين مخالفة أبي حنيفة لهذا الحديث ؟ الأمر ان ابن أبي شيبة لم يفهم مذهبه و لم يدر حول تحقيقه و تنقيحه . و راجع لهذا ص ١٤٠ من النكت الطريفة لفضيلة الشيخ الكوثري فأجاد و اجاز في الجواب عنه و افاد - اطال الله بقاءه . وهاك مني ما في ص ٢٨٧ من معتبر المختصر في حق حديث عائشة قال القاضي بعد الكلام في الصدقة للهاشمي و قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة « خذيها و اشترطي لهم الولاء فانما الولاء لمن اعتق » : لا يجوز ان يبيع لعائشة ان تشترط خلاف ما في شريعته ، ولكن لم يوجد اشتراط الولاء في حديث عائشة الا من رواية مالك عن هشام ، فأما من سواه و هو الليث بن سعد و عمرو بن الحارث فقد رويا عن هشام ان السؤال لولاء بريرة انما كان من عائشة لأهلها بأداء مكاتبتهما إليهم فقال صلى الله عليه وسلم : لا يملك ذلك منها اتباعي و اعتق فانما الولاء لمن اعتق ؛ و هذا خلاف ما رواه مالك عن هشام « خذيها و اشترطي فانما الولاء لمن اعتق » مع انه يحتمل ان يكون معنى « اشترطي » ، « اظهرى » ، لأن الاشتراط في كلام العرب هو الاظهار ، ومنه قول اوس ابن حجر :

فأشترط فيها نفسه و هو معصم فآلق بأسيا فله و توكلا

أى : اظهر نفسه ؛ أى : اظهرى الولاء الذى يوجب عتاقك انه لمن يكون ذلك العتاق منه دون من سواه ؛ و قال بعض : ان معنى « اشترطي لهم » ، أى : عليهم ، كقوله تعالى « إن أحسنتم أحسنتم ل أنفسكم و إن أسأتم فلها » ، و قال محمد بن شجاع : هو على الوعيد الذى ظاهره الأمر و باطنه النهى كقوله تعالى « اعملوا ما شئتم » و كقوله تعالى « و استغفر من استطعت منهم » الآية ، ألا تراه صلى الله عليه وسلم صعد المنبر و خطب فقال : ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله عز و جل - الى آخره ؛ و اذا انفرد مالك عن هشام و خالفه عمرو بن الحارث و الليث بن سعد كانا اولى بالحفظ من ==

كتاب الحجّة ( الرجل يشتري الأمة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

= واحد ، وحديث عائشة ذكر من وجوه بألفاظ شديدة الاختلاف غير أنه لا شيء فيه من إطلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل بريدة ما كان منهم من اشتراطهم الولاء لإطلاق عائشة ذلك لهم ؛ و من روى عن عائشة ابن عمر و الأسود و القاسم ابن محمد و عمرة ابنة عبد الرحمن ، و عن ابن أيمن حدثني أبي قال : دخلت على عائشة فقالت : دخلت على بريدة فقالت : اشتريني و اعتقيني ، فقلت : نعم ، فقالت : ان املئ لا يبيعوني حتى يشترطوا ولائي ، فقلت لها : لا حاجة لنا بذلك ، فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : اشتريها و اعتقها ، و اشترط أهلها الولاء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الولاء لمن اعتق و ان اشترط مائة شرط ؛ و كان في حديث أيمن « و دعهم يشترطوا ما شاءوا على الوعيد » ، و رواه ربيعة عن القاسم بمعنى الوعيد قال : كان في بريدة ثلاث سنن ارادت عائشة ان تشتريها و تعتقها فقال أهلها : و لنا الولاء ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « لو شئت شرطته لهم فانما الولاء لمن اعتق » ثم قام قبل الظهر او بعدها فقال « ما بال رجال يشترطون » الحديث ؛ فقوله « لو شئت شرطته » على الوعيد لا على إطلاق ذلك لها ان تشتريها لهم ؛ و عن الأسود عن عائشة انها اشترت بريدة فأعتقتها و اشترطت لأهلها الولاء فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : إنما الولاء لمن اعتق ؛ و عن منصور : انها اشترت بريدة لتعتقها فاشترط أهلها الولاء فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : اني اشتريت بريدة لأعتقها و اشترط أهلها ولائها ، فقال : الولاء لمن اعتق ؛ فكان قوله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك كله ؛ ثم اعلم ان بعض الناس استدل بقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة « اشتريها و اعتقها » على ان ابتياع عائشة كان بأمر النبي صلى الله عليه وسلم على ان تعتقها يجوز ابتياع المالك بشرط الاعتاق بخلاف باقي الشرائط ، و لا دليل له في ذلك لأن ذلك كان مشورة بذلك عليها ان تفعله ابتداء و ليس فيه اشتراط أهلها ذلك عليها في بيعهم اياها منها ؛ و في بعض الآثار ان عائشة هي التي سألت =

كتاب الحجة ( الرجل يشتري الأمة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

== ان تشتريها على ان يكون الولاء لها و ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعائشة بعد اباها موالى بريرة ذلك « ابتاعى فأعتق فأما الولاء لمن اعتق » فكان فيه الامر بابتاعها وعتقها ابتداء ، و ليس فيه اشتراط من اهلها ان تعتقها عائشة ، إنما فيه اشتراطهم ولاءها عليه في اعتاقها عائشة بعد ابتاعها اياها ، و معقول انها اذا كانت تعتقها عن نفسها لم يكن باشتراط من بائع بريرة عليها ؛ و في الحديث دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم موالى بريرة عن ذلك حيث انكر عليهم و اعلمهم بوعيده ايام انه خارج من شريعته بقوله : كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل و ان كان مائة شرط ؛ و لو كان ما صدر منهم من الشرط جائزا لما انكره عليهم و لا تواعدهم عليه و لا ذمهم ، و فيما ذكرنا دليل على ان الذى كان منهم اشتراط ولائها في عتاق عائشة لا اشتراط ان تعتقها عن نفسها عتاقا واجبا عليها شرطهم في بيعهم اياها منها ؛ و قال ابن عمر : لا يحل فرج الا فرج ان شاء صاحبه و به و ان شاء امسكه لا شرط عليه فيه ؛ و المبيعة على ان يعتقها مشتريها ليس كذلك لانه لزمه اعتاقها و لم يكن له امساكها ، و في ذلك نفي ما ظنه المتأولون عن تجويز البيع بالشرط ، و قول عمر لابن مسعود في الجارية التى ابتاعها من امرأته و اشترطت عليه خدمتها « لا تقرها و لأحد فيها مئونة » يؤكد ما قلنا ايضا - انتهى .

فأين ما قال ابن ابي شيبة في كتاب الرد من مخالفة الامام ابن حنيفة حديث عائشة رضى الله عنها ؟ فأحفظه ، و قد اخذ به كما صرح محمد في الموطأ . قال المحقق ابن الممام في فتح القدير : و اما حديث جابر رضى الله عنه استدل به ابن شبرمة ، فالشرط فيه استثناء حملانه لم يقع في صلب العقد - كذا قال الشافعى ، و نحن كذلك نقول مع الوجه الذى ذكرناه من تقديم العام ؛ فان قلت : كيف قال الشافعى بافساد البيع بالشرط مع ان حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده من قبيل المرسل عند كثير من اهل الحديث ؟ قلت : ذلك اذا لم يصرح فيه بجده ابيه عبد الله بن عمرو بن العاص ، و قد ورد عنه ==

كتاب الحجّة ( الرجل يشتري الأمانة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

= التصريح به فيما أخرجه أبو داود و الترمذى و النسائى عن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : لا يحل سلف و بيع و لا شرطان فى بيع و لا ربح ما لم يضمن و لا بيع ما ليس عندك ؛ و لذا قال الترمذى : حديث حسن صحيح ، و روى هذا أيضا من حديث حكيم بن حزام فى موطأ مالك بلاغا ، و أخرجه الطبرانى من حديث محمد بن سيرين عن حكيم قال : نهانى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن أربع خصال : فى البيع عن سلف ، و بيع و شرطين فى بيع ، و بيع ما ليس عندك ، و ربح ما لم يضمن ؛ و معنى السلف فى البيع : البيع بشرط أن يقرضه دراهم ، و هو فرد من البيع الذى شرط فيه منفعة لأحد المتعاقدين ، و غير ذلك مما سأتى - ١٠٠ هـ و قد روى مالك و الترمذى و أبو داود و النسائى عن ابن هريرة قال : نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن بيعتين فى بيعه ؛ قال الترمذى : و فى الباب عن عبد الله بن عمرو و ابن عمر و ابن مسعود ، حديث ابن هريرة حديث حسن صحيح ، و العمل على هذا عند أهل العلم - ١٠٠ هـ و قد اضطربت الفاظ حديث جابر كل الاضطراب فى أصل الخبر و فى الثمى حتى فيما ذكر من الروايات فى الصحيحين الى خمس و ما فوقها ، و الاختلاف اشد فيما سواهما ، و هذا ناتج من الاسترسال فى الرواية بالمعنى ، و لا دليل على أن استثناء الحملان كان فى صلب العقد ، و مدار الاستدلال على ثبوت هذا ، و دونه خرط القتاد .

قال فى ص ٢١٩ فى البيع و الشرط من المختصر : عن جابر بن عبد الله قال « أتى على نبي الله صلى الله عليه و سلم و أنا على بعير اعجف فأخذ بخطامه و يده عود فنخسه ودعا - او قال : دعا و نخسه - و قال : اركبه ، فركبته فكنت احبسه على رسول الله صلى الله عليه و سلم لا سمع حديثه فأتى على فقال : أتبيخنى جملك يا جابر ؟ قلت : نعم يا رسول الله و لى ظهره ، قال : و لك ظهره ، فاشترأ منى بخمس اواق ، فلما قدمت المدينة أتيت فاعطانى الاواق و زادنى ، و ذكره من طرق فى بعضها » قال : فبعته =

بأوقية



كتاب الحجّة ( الرجل يشتري الأمة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

= بأوقية و استديت حملاته حتى أقدم اهلى ، فلما قدمت اتيت بالبعير فأمر لى بالأوقية  
و قال : اطلق يبعيرك ، و فى بعضها « فبعت اياه بسبع اواقى او تسع اواقى و لى ظهره حتى  
أقدم ، فلما قدمت اتيت رسول الله صلى الله عليه و سلم بالبعير قد فتته اليه فتقدنى ، فلما  
خرجت اذا رسوله قد دعانى من خلفى فقلت فى نفسى : اراد ان اقبله ، فلما دخلت عليه  
قال : أظننت انى استقيك ؟ ثم قال : لك البعير اطلق به ، و فى بعضها « كنت مع النبي  
صلى الله عليه و سلم فى سفر و كنت على جمل فقال - يقول : انما هو فى آخر القوم -  
فمر بى النبي صلى الله عليه و سلم فقال : من هذا ؟ فقلت : جابر ، فقال : ما لك ؟ فقلت :  
انى على جمل فقال ، فقال : معك قضيب ؟ قلت : نعم يا رسول الله ، قال : اعطنيه ، فأعطيته  
فضربه و نحسه و زجره فكان من ذلك المكن من اول القوم ، قال : أتبعنيه ؟ قلت :  
هو لك يا رسول الله ، قال بل بعنيه قد اخذته بأربعة دنانير و لك ظهره حتى تأقى المدينة ،  
احتج بعض هذه الآثار على صحة البيع على مثل هذا الشرط ، و قد روى ابن النبي  
صلى الله عليه و سلم قال فيه « يا جابر ! تبعنى ناضحك هذا اذا قدمنا المدينة بدينار  
و الله يخفر لك ؟ قلت : يا رسول الله اذا قدمنا المدينة فهو ناضحك ، قال : فبعنيه بدينارين  
و الله يخفر لك ؟ فما زال يزيدنى و يقول مع كل دينار : و الله يخفر لك ، حتى بلغ  
عشرين دينارا ، فلما بلغنا المدينة جئت بالناضح اقوده الى رسول الله صلى الله عليه و سلم  
فقلت : هذا ناضحك يا رسول الله ، فقال : يا بلال ! اعطه عشرين دينارا ، و روى عنه  
ايضا قال : اقبلنا من مكة الى مدينة مع رسول الله صلى الله عليه و سلم - فذكر الحديث  
الى قوله « بنى جملك هذا ، قلت : لا بل هو لك ، قال : بل بعنيه ، قلت : لا بل هو لك  
يا رسول الله ، قال بل بعنيه ، قلت : فان لرجل على اوقية من ذهب فهو لك بها ، قال :  
قد اخذته ، قال : فبلغ عليه الى المدينة ؛ فلما قدمت المدينة قال رسول الله صلى الله عليه  
و سلم لبلال : اعطه اوقية من ذهب و زده ، فأعطانى اوقية من ذهب فزادنى قيراطا ،  
قلت : لا تفارقتى زيادة رسول الله صلى الله عليه و سلم ابدا ، قال : فكان فى كيس لى =

كتاب الحجّة ( الرجل يشتري الامة ويشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

== فأخذه اهل الشام يوم الحرة ؛ ففي هذين الحديثين غير ما في الاحاديث الاول ، لأن في الاول منها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لجابر : أتبيعني ناضحك هذا اذا قدمنا المدينة ، وفي الثاني منها ابتاعه منه بلا شرط ، وان النبي صلى الله عليه وسلم قال له بعد البيع « تبلىخ عليه الى المدينة » تفضلا منه عليه ، وليس روايتها بدون رواية الحديث الاول في المقدار في العلم ولا في الضبط ، و اذا تكافأت الروايات في ذلك ارتفعت ولم يكن بعضها اول من بعض ؛ وسقط في هذا الحديث الاحتجاج بمجواز البيع بالشرط ، و وافق ما حكينا عن عمر و ابن مسعود و ابن عمر و زينب امرأة ابن مسعود في النهي عن البيع بالشرط فيه ما ليس منه ، و قد وافق ذلك ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النهي عن بيع و سلف و عن شرطين في بيعه ، فدل ذلك على ان هذه الاشياء التي ليست من البياعات اذا كانت فيها افسدتها - انتهى وقال ابن حزم في ج ٨ ص ٤١٨ من المحلى : روى هذا ان ركوب جابر الجلي كان تطوعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و اختلف فيه على الشعبي و ابى الزبير ، فروى عنهما انه كان شرطا من جابر ، و روى عنهما انه كان تطوعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فنحن نسلم لهم انه كان شرطا ثم نقول لهم : انه قد صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « قد اخذته بأوقية » ، و صح عنه عليه السلام انه قال « أتراني ما كسنتك لأخذ جملك اما كنت لأخذ جملك ، نخذ جملك فهو مالك ، كما اوردنا آتفا ، فصح يقينا انها اخذان ، احدهما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و الآخر لم يفعله بل اتقى عنه ، و من جعل كل ذلك اخذا واحدا فقد كذب رسول الله صلى الله عليه وسلم في كلامه وهذا كفر محض ، فاذا لا بد من انها اخذان لأن الاخذ الذي اخبر به عليه السلام عن نفسه هو بلا شك غير الاخذ الذي اتقى عنه البتة ، فلا سبيل الى غير ما يحمل عليه ظاهر الخبر و هو انه عليه السلام اخذه و ابتاعه ثم تخير قبل الفرق ترك اخذه ، و صح ان في حال الماكسة كان ذلك ايضا في نفسه عليه السلام ==

لأنه

(١٣٥)

٥٤٠

## كتاب الحجّة ( الرجل يشتري الامة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

= لأنه عليه السلام أخبره انه لم يملكه ليأخذ جملته ، فصح ان البيع لم يتم فيه قط ، فانما اشترط جابر ركوب جمل نفسه فقط ، وهذا هو مقتضى لفظ الأخبار اذا جمعت الفاظها ، فاذا قد صح ان ذلك البيع لم يتم ولم يوجد في شيء من العاظم ذلك الخبر اصلا ان البيع تم بذلك الشرط ، فقد بطل ان يكون في هذا الخبر حجة في جواز بيع الدابة واستثناء ركوبها اصلا - انتهى . و قال الطحاوى في ج ٢ ص ٢١٩ من شرح معاني الآثار في باب البيع يشترط فيه شرط ليس منه : في حديث جابر معنيان ، احدهما ان مساومة النبي صلى الله عليه وسلم لجابر انما كانت على البعير و لم يشترط في ذلك لجابر ركوبا ، قال جابر « فبعته واستثنيت حملانه الى اهلي » فوجه هذا الحديث ان البيع انما كان على ما كانت عليه المساومة من النبي صلى الله عليه وسلم ثم كان الاستثناء للركوب من بعد فكان ذلك الاستثناء مفصولا من البيع ، لأنه انما كان بعده ، فليس في ذلك حجة يدلنا كيف حكم البيع لو كان ذلك الاستثناء مشروطا في عقدته هل هو كذلك أم لا ؟ و اما الحجّة الأخرى فان جابرا قال « فلما قدمت المدينة أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بالبعير فقلت : هذا بعيرك يا رسول الله ا قال : لملك ترى أني إنما حبستك لأذهب ببعيرك ا يا بلال اعطه اوقية ، وخذ بعيرك فها لك » فدل ذلك ان ذلك القول الاول لم يكن على التبايع ، فلو ثبت ان الاشتراط للركوب كان في اصله بعد ثبوت هذه العلة لم يكن في هذا الحديث حجة ، لأن المشتراط فيه ذلك الشرط لم يكن بيعا ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ملك البعير على جابر ، فكان اشتراط جابر للركوب اشتراطا فيما هو له مالك ، فليس في هذا دليل على حكم ذلك الشرط لو وقع في بيع يوجب الملك للشترى كيف كان حكمه - انتهى .

و الحاصل مما ذكر ان البيع صوري ليس فيه نقد الثمن ولا تسليم المبيع ، فالنقد الثمن لم يجب على جابر تسليم البعير ، فكان من حقه ان يركبه الى ان يقبض الثمن و يسلم المبيع ، و هذان ما تما الا في المدينة ، و كان صلى الله عليه وسلم يريد التفضل عليه =

كتاب الحجة ( الرجل يشتري الأمة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

= من بدو الأمر في صورة البيع لحكمة ذكرها الاسميلي - كما في ج ٦ ص ٤٣٤ من عمدة القارى ، وهى ان النكته في ذكر البيع : انه عليه السلام اراد ان ير جابرا على وجه لا يحصل لغيره طمع في مثله فباعه في جملة على اسم البيع ليتوفر عليه بره و يبقى الجمل قائما على ملكه فيكون ذلك اهنأ لمعرفه - اه . فيكونان في دور المساومة لا البت في البيع . و القرطبي لم يعجبه ما قاله الطحاوى من ان التابع لم يكن على الحقيقة ، وقد اجد الحافظ العيني في الرد على القرطبي - كما في ج ٦ ص ٤٣٤ من عمدة القارى . فظهر هذا ان حديث جابر رضى الله عنه لا يرد على قول الامام ابي حنيفة في بطلان البيع بالشرط المخالف لمقتضى العقد .

و من هاهنا ظهر لك بطلان قول ابن ابي شيبة الذى في مسألة التاسع عشر بعد المائة من كتاب الرد بعد ذكر حديث جابر من طريقين « و ذكروا ان ابا حنيفة كان لا يراه ، للاضطراب و لكونه لم يكن على البيع حقيقة او كان على سبيل المساومة و على قصد البر منه صلى الله عليه و سلم كما قال الطحاوى و الاسميلي و ابن حزم و غيرهم ، و مع ذلك لم يتفرد فيه الامام ابو حنيفة بل معه في ذلك اصحابه و الشافعى و اصحابه و ابن حزم و غيرهم ، و سبقهم الى ذلك : عمر ، و ابن مسعود ، و ابن عمر ، و زينب الثقفية زوجة ابن مسعود - الصحابة رضى الله عنهم ، كما في الموطأ و الطحاوى و البيهقى ، و لم يصح عن احد من الصحابة خلاف ذلك ، فكاد ان يكون من مواضع الاجماع - كما يقوله الطحاوى ؛ و الدليل حديث عمرو بن شعيب كما مر . و حديث عائشة « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » رواه الشيخان و غيرهما . و اما حديث « المسلمون عند شروطهم » فهو لا يشمل ما لا يبيحه الكتاب و السنة ، لأن الشرط المسلم لا يكون الا ما اباحه الشرع ، على ان حديث جابر واقعة حال لا عموم لها . و راجع لذلك معانى الآثار ، و عمدة القارى ، و فتح البارى ، و فتح القدير ، و شرح النووى ، و سنن البيهقى ، و المحلى ، و نصب الراية ، و غيرها من كتب القوم .

كتاب الحجّة (الرجل يشتري الثمرة أو البطيخ والقثاء يريد بيعه) ج - ٢

### باب الرجل يشتري الثمرة أو البطيخ والقثاء يريد بيعه

قال محمد: قال "أبو حنيفة: من باع ثمرة من بطيخ أو قثاء<sup>١</sup> أو جزر قد بدا صلاحه فيعه حلال جائز، وإن شرط تركه لم يحز البيع، وإنما يكون له ما كان خارجاً يوم اشتراه، فأباً ما خرج بعد ذلك فليس له؛ وإن اشترط المشتري في شرائه أن يكون له ما يحدث كان الشراء فاسداً، لأنه اشترط شيئاً غرراً مجهولاً لا بدري يخرج أو لا يخرج، ولكن إن أراد أن يشتري شراء صحيحاً فليشتر<sup>٢</sup> ما ظهر وخرج من ذلك، وليس له البائع ما بقي على وجه الصلة، ولا يشترط ذلك في البيع فيكون البيع فاسداً.

وقال أهل المدينة في بيع البطيخ والقثاء [و الخربز]<sup>٣</sup> والجزر: إن يعه إذا بدا صلاحه جائز<sup>٤</sup>، ثم يكون للمشتري<sup>٥</sup> ما نبت بعد ذلك حتى تنقطع ثمرته<sup>٦</sup> ويهلك، وليس في [ذلك]<sup>٧</sup> وقت يوقت<sup>٨</sup>، وذلك أن وقته في قولهم

(١) زاد مالك في موطنه "أو خربز" بعد قوله "قثاء" و الخربز البطيخ بالفارسية وقد ذكر أولاً فهو مكرر وتكراره لا يحل في نفعاً، فالصواب ما في نسخ الحجّة - ف .

(٢) وفي الأصل "وليشتر" والصواب بالقاء، وفي الهندية "فليشترط" وهو تحريف .

(٣) زاده مالك في موطنه، هو البطيخ فهو مكرر .

(٤) وفي الموطأ "حلال جائز" ولعل لفظ "حلال" سقط من الأصول لأنه موجود

في لفظ الامام في ابتداء المسألة - والله اعلم .

(٥ - ٥) كذا في الأصول، وفي الموطأ "ما ينبت حتى ينقطع ثمره"، ولم يذكر فيه

قوله "بعد ذلك" .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من الموطأ .

(٧) وكان في الأصول "لوقت"، سقطت ثلثا الياء بقلم الناسخ، والصواب "يوقت" .

كتاب الحجة (الرجل يشتري الثمرة أو البطيخ والقثاء يريد بيعه) ج - ٢

معروف عند الناس، وربما دخلته العاهة فقطعت ثمرته قبل أن يأتي ذلك [الوقت] <sup>١</sup>، فاذا دخلته العاهة بجائحة تبلغ الثلث أو أكثر <sup>٢</sup> فصاعداً كان ذلك موضوعاً عن الذي ابتاعه .

قال محمد: وكيف يجوز له ما اشترى بما <sup>٣</sup> لم ينبت بعد ولم يخلق ولم يكن <sup>٤</sup> ولم يبد صلاحه؟ أ رأيتم ما ينبت بعد الرجعة

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من الموطأ .

(٢) هذا اللفظ زائد لا حاجة إليه، وليس هو بموجود في الموطأ، وهو معنى قوله «فصاعداً» .

(٣) وكان في الأصل «فما» وفي الهندية «بما» بالباء الجارة و«ما» الموصولة، وعندى الصواب «بما» سياقاً - «من» اليانية و«ما» الموصولة - كما لا يخفى .

(٤) كذا في الأصول «ولم يكن» من الكون، ولعله بحسب المقام «ولم يكون» من التكوين - كما لا يخفى على الفهم الذكي، والمعنى على ما في الأصول صحيح أيضاً، وراجع لذلك المحلى لابن حزم . قال الامام محمد في ص ٣٣١ من الموطأ - باب ما يكره من بيع الثمار قبل ان يبدو صلاحها: اخبرنا مالك حدثنا نافع عن عبد الله بن عمر: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، نهى البائع والمشتري؛ اخبرنا مالك اخبرنا ابو الرجال محمد بن عبد الرحمن عن امه عمرة: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى ينجو من العاهة؛ قال محمد: لا ينبغي ان يباع شيء من الثمار على ان يترك في النخل حتى يبلغ الا ان يحمر او يهضر او يبلغ بعضه، فاذا كان كذلك فلا بأس ببيعه على ان يترك حتى يبلغ، فاذا لم يحمر او يهضر او كان اخضر او كان كفري فلا خير في شرائه على ان يترك حتى يبلغ، ولا بأس بشرائه على ان يقطع ويباع، وكذلك بلغنا عن الحسن البصري انه قال: لا بأس ببيع الكفري على ان يقطع، فهذا نأخذ؛ اخبرنا ابو الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت =

كتاب الحجّة ( الرجل يشتري الثمرة أو البطيخ و القثاء يريد بيعه ) ج - ٢

من الرجعة<sup>١</sup> ؟ قالوا : نعم ، و لو أصابته جائحة تبلغ الثلث أو أكثر كان من مال البائع ، و إن كان أقل من الثلث كان من مال المشتري . قيل لهم : فكيف جاز بيع ما لم يكن له حصّة من الثمن و هو غرر لا يدري أيكون أم لا يكون ؟ و قد نهى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عن بيع الغرر<sup>٢</sup> و يبيع الغرر

== عن زيد من ثابت انه كان لا يبيع ثماره حتى يطالع الثريا ، يعني ببيع النخل - انتهى . و في سنن أبي داود عن أبي هريرة مرفوعا : اذا طلع النجم صباحا رفعت العاهة عن كل بادة ، و النجم : الثريا ؛ و لأحمد و البيهقي عن ابن عمر : نهى صلى الله عليه و سلم عن بيع الثمار حتى يؤمن عليها العاهة ، فقيل : و متى ذلك يا أبا عبد الرحمن ؟ قال : اذا طلعت الثريا ، و طلوعها صباحا يقع في أول فصل الصيف و ذلك عند اشتداد الحر و ابتداء نضج الثمار ، و هو المعتبر في الحقيقة ، و يطلع النجم علامة له ، و قد بينه بقوله في رواية البخاري من طريق الليث عن أبي الزناد عن خارجة عن أبيه فزاد على ما هنا : فيقين الأصغر من الأحمر - قاله الزرقاني في ج ٣ ص ١٠٣ من شرح الموطأ .

(١) هكذا في جميع الأصول ، و لم أفهم حق التفهم ، قيل : أي الرجوع ، و مراده : اذا أثمر النخل مرة ثانية ، و يرجع الى التثمين ؛ فماذا ؟

(٢) أخرجه مسلم و أحمد و ابن حبان من حديث أبي هريرة ، و ابن ماجه و أحمد من حديث ابن عباس ؛ و في الباب عن سهل ابن سعد عند الدارقطني و الطبراني ، و انس عند أبي يعلى ، و علي عند أحمد و أبي داود ، و عمران بن حصين عند ابن أبي عاصم ، و ابن عمر عند البيهقي و ابن حبان - كذا في التلخيص و الدراية و نصب الراية . و قد رواه الامام محمد في الموطأ مرسل في باب بيع الغرر : أخبرنا مالك أخبرنا أبو حازم بن دينار عن سعيد بن المسيب : ان رسول الله صلى الله عليه و سلم نهى عن بيع الغرر ، قال محمد : و بهذا كله تأخذ ، بيع الغرر كله فاسد ، و هو قول أبي حنيفة و العامة من فقهاءنا ؛ أخبرنا مالك أخبرنا ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه كان يقول : لا ربا في الحيوان و إنما نهى ==

كتاب الحجة (الرجل يشتري الثمرة أو البطيخ والقثاء يريد يبعه) ج - ٢

بيع ما لم يكن وما لم يخلق ! وما يدريك ما حصته ما لم يخرج من الثمرة ؟ وربما زكى نخرج كثير ، وربما خرج قليل بغير جائحة تجتاحه ، وربما خرج وسط ليس بالكثير ولا بالقليل ! فإذا كان هكذا فما علمكم بحصة ما لم يكن ؟ وما يدريك إذا أصابته جائحة أنها تكون الثلث أو أكثر أو أقل ؟ والذي يخرج يقل أو يكثر ما تقضون في هذا عندنا إلا بالظنون ! إذا أُجيز بيع ما لم يكن ولم يخلق وجُعِلت له حصة من الثمن فأى الغرر الذى نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين نهى عن ' بيع الغرر ' ؟ وأنتم لا تخالفونه<sup>١</sup> في هذا الحديث ! ما يكون من الغرر شيء أقبح من هذا لأنه باع ما لم يكن ولم يخلق ولا يدزى أ يكون أم لا يكون ! فأخذتموه<sup>٢</sup> وجعلتم له حصة من الثمن ! لن جاز هذا ما ينبغي أن يبطل شيء من بيع الغرر .

== عن الحيوان عن ثلاث : عن المضامين والملاقيح وحبل الجبلية ، والمضامين ما فى بطون اناث الابل ، والملاقيح ما فى ظهور الجمال ؛ اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع حبل الجبلية ، وكان يما يتناعه اهل الجاهلية يبيع احدهم الجوزور الى ان تنتج الناقة ثم تنتج الى فى بطنها ؛ قال محمد : وهذه البيوع كلها مكروهة ولا ينبغي لأنها غرر عندنا ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر - انتهى . قال الزرقانى : والصحيح ما فى الموطأ ، وهذا الحديث محفوظ عن ابي هريرة ، ومعلوم ان ابن المسيب من كبار رواة - اه .

(١) سقط حرف ' عن ' من الاصول . قلت : بل سقط قوله ' حين نهى ' ايضا من الاصل ، وهو موجود فى الهندية الا لفظ ' عن ' - ف .

(٢) فى الاصول ' لا تخالفوه ' .

(٣) فى الاصول ' فأتخذتموه ' .



## باب بيع العرية

قال محمد: قال أبو حنيفة في بيع العرية: إن كانت العرية حقا<sup>١</sup> لصاحبها في كل عرية فكانت له نخلة بأصلها في حائط رجل غيره فأخرجت (١) في اللغة: هي العطية؛ أي عطية ثمر النخل دون الرقة؛ كان العرب في الجذب يتطوع أهل النخل بذلك على من لا ثمر له كما يتطوع صاحب الشاة أو الإبل بالمنحة وهو عطية اللبن دون الرقة؛ قال حسان بن ثابت - فيما ذكر ابن التين، وقال غيره هي لسويد بن الصلت:

لبست بسنهاء ولا رجبية      ولكن عرايا في السنين الجوانح

و معنى سنهاء أن تحمل سنة دون سنة، و الرجبية التي تدعم حين تميل من الضعف . و العرية فعيلة بمعنى مفعولة أو فاعلة، يقال: عرى النخل بفتح العين و الراء بالتنعيدة يعرفونها - إذا افردوا عن غيرها بأن اعطاهما الآخر على سبيل المنحة ليأكل ثمرها و تبقى رقبتهما لمعطيهما، و يقال: عريت النخل بفتح العين و كسر الراء تعرى - على أنه قاصر فكأنها عريت عن حكم اخواتها و استتبقت بالعطية؛ قال الخافظ في ج ٤ ص ٣٢٥ من فتح الباري: و في القاموس: و اعراه النخلة - وهيه ثمرة عامها، و العرية النخلة المعراة و التي اكل ما عليها، و قال الجوهري: هي النخلة التي يعرفها صاحبها رجلا محتاجا بأن يجعل له ثمرها عاما، من: عراه، إذا قصده - اه . فالشاعر يقول: نخيلهم ثمر كل سنة لا سنة دون سنة و لم توضع على ثمارها اشواك و حواجز لئلا تصل اليها يد آكل بل هي عرايا بمنوحات في سنى القحط؛ و في الأساس: نخيلهم عرايا - أي موهوبات يعرفونها الناس لكرمهم - اه، فيكون الشاعر وصفهم بالهبة و الاعطاء في السنين الجوانح، ففيها معنى الهبة و الهدية و المنح و الاعطاء، فلا يتحقق فيها معنى المزاينة حتى يمنع عنها و ينهى؛ و لا يكون فيها حقيقة البيع - تدبر .

(٢) في الأصول «حق» بالرفع .

ثمرا فباع صاحب النخلة ثمرة النخلة من صاحب الحائط بخرصها من التمر إلى أجل أو حال أو إلى انصرام : فلا خير فيه <sup>١</sup> ، وإن كان إنما

(١) فانه من المزابنة و المحاقلة المنهى عنهما في الأحاديث . قال السيد الماهر في ج ٢ ص ١٦ من عقود الجواهر : أبو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه : ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة و المحاقلة - كذا رواه الحارثي وهو متفق عليه ، و زاد مسلم : و زعم جابر ان المزابنة بيع الرطب في النخل بالتمر كيلا ، و المحاقلة في الزرع على نحو ذلك بيع الزرع القائم بالحلب كيلا ؛ أبو حنيفة عن يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الوليد عن جابر رضي الله عنه : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة و المزابنة و ان يشتري النخل سنة او سنتين - كذا رواه طلحة و ابن خنبل ، وعند ابن عبد الباقي و ابن خسر و طلحة ايضا ، أبو حنيفة عن يزيد بن أبي الوليد عن جابر - رفعه مثله ؛ اما بيع السنين فأخرج مسلم في حديث جابر بلفظ : نهى عن المحاقلة و المزابنة و المعاومة و المخابرة ؛ قال أحد الرواة : بيع السنين في المعاومة ؛ و عنه ايضا : نهى عن كراء الأرض و عن بيعها السنين ، و لم يذكر البخاري بيع السنين ؛ و أخرجه أبو داود و الترمذي و النسائي و ابن حبان ؛ و في شرح المختار : المزابنة بيع الثمر على التخيل بتمر مجذوذ مثل كيله خرصا و المحاقلة بيع الخنطة في سنبلها بخنطة مثل كيلها خرصا ، و لا يجوز ان للنهي المتقدم و لأنه باع بمكيل من جنسه فلا يجوز بطريق الخرص ، كما اذا كانا موضوعين على الأرض او كانا على التخيل لأنه فيه شبهة الربا و الشبهة في باب الربا ملحقة بالحقيقة في التحريم ، و كذا بيع العنب - بالزبيب على هذا ؛ و قال الشافعي : يجوز شراء الثمر على رؤس النخل بتمر مجذوذ على الأرض خرصا فيما دون خمسة اوسق ، و لا يجوز فيما زاد على خمسة اوسق ؛ و في قدر خمسة اوسق قولان ، و دليله نهى عن المزابنة ، و رخص في العرايا و هو ان يبتاع تمرا مجذوذا بخرصها تمرا على النخل فيما دون خمسة اوسق ؛ قلنا : العرية هي العطية لغة ، و تأويله ان يهب الرجل ثمرة نخله في بستانه ثم يشق على =

عراه<sup>١</sup> إياها صاحب النخل على وجه الصلة ثم كان حمل مكانها بخرصها  
تمرا إلى انصرام أو إلى أجل ١٠٠٠<sup>٢</sup> وإنما هذه صلة كلها لم تقبض، وإن  
وفي بها صاحب الحائط فذلك الذى ينبغى له، وإلا لم يجبر عليه فى القضاء .  
وقال أهل المدينة : إنما العرية أن يعطى الرجل الرجل من نخلة تمر  
نخلة منها ثم يثقل عليه دخوله حائطه . فيقول : لك<sup>٣</sup> بخرصها تمرا إلى انصرام ،

= المعرى أى الواهب دخول المعرى له فى بستانه كل يوم ولا يرضى من نفسه خلف  
الوعد و الرجوع فى الهبة و يعطيه مكان ذلك تمرا يجذوذا بالحرص دفعا للضرر عن  
نفسه و تفاديا عن الخلف فى الوعد ، و هو عندنا جائز لأن الموهوب لم يصر ملكا  
للموهوب له ما دام متصلا بملك الواهب فيما يعطيه من التمر و لا يكون عوضا عنه بل  
هو هبة مبتدأه ، و إنما سمي بيعا مجازا لأنه فى الصورة عوض يعطيه ؛ و اتفق أن ذلك  
كان فيما دون خمسة أوسق فظن الراوى أن الرخصة مقصورة عليه فنقل كما وقع عنده  
و سكت عن السبب ، و الحمل على هذا أولى كيلا تتضاد الآثار - انتهى . و تفصيله  
فى شرح معاني الآثار للطحاوى . و من هاهنا بطل ما قال ابن أبى شيبة فى مسألة  
السبعين فى حكم العرايا من كتاب الرد بعد ذكر حديث ابن عمر و سهل بن أبى حمزة  
و رافع بن خديج من قوله « و ذكر أن أبا حنيفة قال : لا يصح ذلك » ، فإن الامام قائل  
بصحّة العرية ؛ و الاختلاف فى تفسيرها ، و لم يفهم ذلك ابن أبى شيبة ، و لا غرو فى  
أن يقال انه افترى فى ذلك على الامام من غير تحقيق ؛ و سيأتى مزيد عليه .

(١) كذا فى الأصل ، و فى الهندية « أعراه » من باب الافعال - ف .

(٢) كذا فى الأصول ، و لعل قوله « لا بأس » بعد قوله « أجل » سقط منها . انظر أن

الامام قائل بجواز بيع العرية على تفسيرها بمعنى العطية و الهبة التى لم تقبض بعد ، فكيف

قال ابن أبى شيبة انها لا يصح عنده ؟

(٣) كذا فى الأصول « لك » و لعل الصواب « له » و هكذا جاء فى المدونة من =

فهذا جائز، وهو عليه واجب يلزمه في الحكم .  
وقال محمد: ولو كان أمرا واجبا يلزمه في الحكم لكان كغيره  
من البيوع وما جاز أن يباع تمر<sup>١</sup> بخرصه إلى أجل ولكنه صلة لم يقبضها  
الذي وصل بها لأنها في رأس النخلة على حالها فلو شاء صاحب النخلة أن  
يمنعه إياها منعه، فأما إن أعطاه<sup>٢</sup> بخرصها تمرًا إلى الجداد كان ذلك بمنزلة  
أول<sup>٣</sup> صلة، فلذلك جوزناه<sup>٤</sup>، ولو كان أمرا لازما [ما]<sup>٥</sup> جاز؛ ألا ترى

= رواية ابن القاسم أسنده ابن عبد البر، وعلقه البخاري في صحيحه - كما في ج ٣  
ص ١٠٤ من شرح الموطأ للزرقاني . وقد اختلفوا في معناها وتفسيرها، وأولها  
ما قال الامام ابو حنيفة - رحمه الله .

(١) في الأصول «تمر» بالنصب .

(٢) هكذا في الأصول وفي الحاشية «فأما أعطاه»، وعندى «فلما أعطاه» - والعلم عند الله .

(٣) في الأصول «الأول» وهو خطأ .

(٤) فإنها صلة ومبة لم تقبض، فالجواز في الرجوع بيد الواهب المعري لأنه لم تتم بعد  
بالقبض، ولكنه وهب تمرًا آخر صونا لصورة خلف الوعد في العريّة والعطية وهو  
أيضا من حسن الخلق، وأوفاه في صورة البيع حتى لا يعتريه انقباض للمعري له . قال  
الامام محمد في ص ٣٢٩ من الموطأ - باب بيع العرايا: أخبرنا مالك حدثنا نافع عن  
عبد الله بن عمر عن زيد بن ثابت: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص لصاحب  
العريّة أن يبيعها بخرصها؛ أخبرنا مالك حدثنا داود بن أبي هند أن أبا سفيان مولى ابن  
أحمد أخبره عن أبي هريرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا  
فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق - شك داود لا أدري أقال خمسة أو فيما دون  
خمس؛ قال محمد: وهذا تأخذ، وذكر مالك بن أنس: أن العريّة إنما تكون أن  
الرجل يكون له النخل فيطعم الرجل منها ثمرة نخلة أو نخلتين يقطعها لبياله ثم يثقل عليه =

== دخوله حائطه فيسأله ابن بجواز له عنها على ان يعطيه بمكيلتها تمرًا عند صرام النخل، فهذا كله لا بأس به عندنا لأن التمر كله كان للأول وهو يعطى منه ما شاء فان شاء سلم له تمر النخل و ان شاء اعطاها بمكيلتها من التمر لأن هذا لا يجعل بيعا، ولو جعل بيعا ما حل تمر تمر الى اجل - انتهى . لأنه ربا و الربا بجميع انواعه لا يجوز فقد علت بهذا ان الأحاديث الواردة في الباب معمول بها عند أئمتنا ومأخوذ بها عندهم، والخلاف في معناها؛ ولقد اطال الكلام الفاضل للكنزى في التعليق المبيد نقلا عن شرح معاني الآثار للطحاوى و فتح البارى و شرح مسند الامام الحصفى . و انظر في قول محمد « و بهذا كله فأخذ » و اعترض عليه بأنه حل تفسير مالك على تفسير ابن حنيفة بخلاف مذهب مالك، و لا يخفى على مثل الفاضل ان المنقول عن مالك في ذلك روايات: احداها ما في «وطأ مالك»، و ثانيا ما في المدونة كما اشترت اليه اولاً، و ثالثها ما حكاه عبد الوهاب المالكي البغدادي المشهور عن مالك رحمه الله ما يوافق تفسير الامام ابن حنيفة للعرية؛ ولذا حمله الامام محمد على ما قال به الامام ابو حنيفة، فيحل الوفاق محل الخلاف، و ابن العرية من العطية على تفسير مالك المعروف ١٩؛ وكذلك لا يبق على تفسيره اى صلة لها بمادتها العرية او الاعراء، ثم زيد ابن ثابت رضى الله عنه احد رواة حديث الترخيص في العرية و احد اصحاب النخيل بالمدينة يقول في تفسير العرية « رخص في العرايا في النخلة و النخلين توهبان للرجل فيبيعهما بخرصهما تمرًا » فوصفها بالهبة فيما اخرجه الطحاوى بطريق نافع عن ابن عمر، فيكون ما ذكره بصيغة الاستثناء في بعض الروايات محمولا على الاستثناء المتقطع، ثبت ان في العرية معنى الهبة و العطية و الصلة و الاعارة من غير ان يكون فيها معنى المزانية، فإن تكونت المزانية من بيع ما ليس في احاطة المعري اليه وحوزته ١٩ فيبقى المنع من المزانية على عمومها كما لا يخفى؛ و من هاهنا يلير ما قال ابن ابى شية في كتاب الرد .

(٥) سقطت كلمة « ما » من الأصول و لابد منها .

أن أهل المدينة يقولون: لا يجوز لصاحب العرية أن يبيعها إلا بمن الحائط له بمن له ثمر<sup>١</sup> بخرصها حتى يقبضها المبتاع<sup>٢</sup> والعريّة في قولهم أن يعطى الرجل شجرة في حائط يأكل ثمره . فهكذا زعم أهل المدينة أن العرية تكون ، فإذا كانت على هذا فأنما هي صلة من صاحب الحائط<sup>٣</sup> - والله أعلم .

(١) في ج ٣ ص ٢٧٣ من المدونة : بمن له ثمرة الحائط - اهـ . وقوله « بمن له ثمر » لعله بدل « بمن له الحائط » والا زائد لا حاجة اليه غير الوضاحة .

(٢) تفصيل مذهب مالك في ج ٣ ص ٢٧٢ من المدونة الى ص ٢٧٨ منها . وقال الطحاوي : وكان أبو حنيفة يقول فيما سمعت احمد بن ابي عمران يذكر انه سمع محمد بن سماعة عن ابي يوسف عن ابي حنيفة قال : معنى ذلك عندنا ان يعرى الرجل الرجل ثمر نخلة من نخله فلم يسلم ذلك اليه حتى يبدو له يعني يظهر له ان لا يمكنه من ذلك فيعطيه مكانه خرصه ثمرا فيخرج بذلك عن اخلاف الوعد - اهـ . قال المحقق في فتح القدير : والحق ان قول مالك قول ابي حنيفة ، هكذا حكاه عنه محققو مذهبه ؛ واستدل عليه بأن العرية مشهورة بين اهل المدينة متداولة فيما بينهم كذلك ، ثم على قولهم تكون العرية معناها النخلة ولا يعرف ذلك في اللغة ، وتخصيص ما دون خمسة اوسق لانهم كانوا يعرفون هذا المقدار وما قرب منه ، ومعنى الرخصة هو رخصة ان يخرج من اخلاف الوعد الذي هو تلك التفاق باعطاء هذا الثمر خرصا وهو غير الموعود دفعا للضرر عنه ، وكون اخلاف الوعد تلك التفاق نقل عن عبد الله بن عمرو بن العاص انه حين حضرته الوفاة قال « زوجوا بنى من فلان فانه كان سبق اليه منى شبه الوعد فلا أتى الله بذلك التفاق » وجعله ثلثا لحديث عنه صلى الله عليه وسلم « علامة المنافق ثلاث : ان حدث كذب ، وان وعد اخلف ، وان اؤتمن خان » . وما ذكر من تأويل العرية الامام موفق الدين فقال الزيلعي : لم اجد له سنداً بعد الفحص البالغ - اهـ ١٩٦ / ٥ .

(٣) اعلم انه قد تظاهرت الاحاديث على النهي عن المزانية والمحاقلة ، فالأولى بيع =

= ما على رؤس النخل من الثمر بالتمر كيلا، والثانية بيع ما في السنبل بالحبوب كيلا، وكتاتهما من ابواب الربا متفق عليهما. واما العرية فلم يختلفوا فيها لورود الاجاديت الصحيحة في الترخيص فيها والجواز بها، لكنهم اختلفوا في تفسيرها، ومن فسرهما - كالك في رواية الليثي: العرية نخلة او نخلتين لرجل في وسط نخيل لآخر، ربما يتضرر صاحب النخيل من تردد صاحب النخلة او النخلتين الى النخيل فيبيع ما على رأس النخلة او النخلتين من الثمار خرصا لصاحب النخيل بكيل معلوم من الثمر، تكون العرية من محض المزابنة، ولا يكون فيها شيء من معنى الاعارة والمنح والاعطاء والهبه كما ترى؛ واما على تفسير الامام ابي حنيفة رحمه الله - كما سبق - يكون فيها معنى الهبة والمنح والاعارة، وليس فيها معنى المزابنة اصلا، كالمنحة في التمتع بالحليب، لأنها ليست يبيع ما على الاشجار من الاثمار بكيل معلوم من الثمر لان النخلة والنخلتين لم يتسلها المعري له، والهبة انما تتم بالقبض، فلو تم قبضه ثم باع ما على رؤسها لكانت العرية داخلة في المزابنة وهي منهي عنها في الاحاديث، فالترخيص بالعرية لمجرد دفع شبهة المزابنة من مثل هذا النوع من المنح الذي ليس فيه حقيقة البيع بل فيه استبدال هبة غير مقبوضة غير نافذة بهبة أخرى مبتدأة عن رضى الطرفين فلا يكون مزابنة ولا خلف عن الوعد بل فيه معنى المنح والاعارة؛ وابن ابي شيبة لم يفهم هذا في كتاب الرد واعترض على الامام من غير فكر وروية والحال ان الاحاديث التي ذكرها بمرأى من ائمتنا - كما سبق من الموطأ، فطار ما زعم بأصله، وثبت ان الامام ابا حنيفة قائل بأحاديث العرية وتخصيصها فيها، وتفسيره موافق باللغة وعرف اهل المدينة والاحاديث المتواترة الواردة في باب بيع الثمر بالتمر، كما اثبتها الطحاوي وابن المهام في فتح القدير والحافظ العيني في عمدة القاري، بل واقفه الامام مالك ايضا - كما سبق من فتح القدير - وبالجملة فالعرية في الحديث محمولة على الهبة والعطية، واسم البيع وقع مجازا، وهذا شائع فيما بينهم؛ فان قلنا: قول زيد بن ثابت: ان رسولا الله صلى الله عليه وسلم رخص بعد ذلك =

= في بيع العرية بالرطب أو التمر ولم يرخص في غيره - كما رواه البخاري في صحيحه صريح في أنه صلى الله عليه وسلم أجاز بيع العرية وهو بيع حقيقة ، ولذا قال الحافظ في ج ٤ ص ٣٢١ من فتح الباري : وهذا من أصرح ما ورد في الرد على من حل من الحنفية النهى عن بيع الثمر بالتمر على عمومته ومنع أن يكون بيع العرايا مستثنى منه ، وزعم أنها حكمان مختلفان وردا في سياق واحد ، وكذلك من زعم منهم - كما حكاه ابن المنذر عنهم - أن بيع العرايا منسوخ بالنهى عن بيع الثمر بالتمر ، لأن المنسوخ لا يكون بعد النسخ - انتهى . قلت : إبقاء النهى على العموم أولى من إبطال شيء منه ، ولا منع من أن يكون النهى عن بيع الثمر بالتمر وبيع العرايا حكمتين وأردن في سياق واحد ، وعموم النهى ثابت يتيقن ، وقول زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه وسلم رخص بعد ذلك لا يخرججه عن عمومته المتيقن ، لأن معنى كلامه أن النبي صلى الله عليه وسلم أظهر بعده نهيه عن بيع الثمر بالتمر أن بيع العرية رخصة لا أنه مستثنى منه ، علان العرية في الأصل عطية زهبة ، فإن قلت : الرخصة لا دخل لها في العطايا والهبات ولا يكون الرخصة إلا في شيء محرم ، ولو كانت العرية رخصة لم يكن لقوله « ورخص بعد ذلك في بيع العرية » فائدة ولا معنى ! قلت : معنى الرخصة فيه أن الرجل إذا أعرى شيئا من ثمره فقد وعد أن يسلمه إليه ليملكه المسلم إليه بقبضه إياه وعلى الرجل أن يفي بوعدده وأن كان غير مأخوذ به في الحكم ، فرخص للمعري أن يجبس ما أعرى بأن يعطى المعري جرمه تمرا بدلا منه من غير أن يكون أثما ولا في حكم من أخلف موعدا ، فهذا موضع الرخصة : فإن قلت : كيف سميت العرية يما ؟ قلت : سميت بذلك لتصورها بصورة البيع لأن يكون يما حقيقة ، ألا ترى أنه لم يملكها المعري له لانعدام القبض ! ولأنه لو كانت يما لكانت بيع الثمر بالتمر إلى أجل وأنه لا يجوز بلا خلاف ؛ فدل ذلك على أن العرية المرخص فيها ليست ببيع حقيقة ، كما نص عليه أبو حنيفة في تفسيره العرية ، ونقل ابن المنذر عن بعض الحنفية غير صحيح - قاله الحافظ العيني في عمدة القاري . =



ومن هاهنا ظهر لك بطلان ما تفوه به فاضل قنوج في ص ٢٤٠ من بدور الالهة -  
 بلسان الفرس - حيث قال : « پس اين عريه جائز است ، و هر كه ما را خبر بتحريم ربا  
 داد و از مزايينه نهى كرد همان ما را درين عريه رخصت بخشيد ، و اين همه حق  
 و شريعت واضحه و سنت قائمه ، و مانع از جوازش متعرض برد خاص بعام و رد  
 رخصت بعزيمت و رد سنت بمجرد راسي زانف است ؛ و همچنين حال كسے است  
 كه هبة عريه را جائز و بيع آنرا ممنوع ميگويد ، ( و تعريب الكلام « فالعريه هذه  
 جائزة ، و الذي اخبرنا بتحريم الربا و نهى عن المزايينه فهو الذي رخص لنا هذه  
 العريه ، و كل ذلك حق و شريعة واضحه و سنة قائمه ، و الذي منع جوازها متعرض  
 برد الخاص بالعام ، و رد رخصة بعزيمة و رد سنة برأي زانف ؛ و كذلك حال من جوز  
 هبة العريه و منع بيعها » ) كما روى عن ابي حنيفة رحمه الله - انتهى . و هو مأخوذ  
 من كلام الشوكاني المأخوذ من قول ابن المنذر في فتح الباري ، و قد رد عليه ردا بليغا  
 الحافظ العيني في عمدة القاري فراجعها . و قد عرفت ان ابا حنيفة لم يرد بيع العريه  
 بمجرد الرأي بل بين معناه في نوز الاحاديث الاخرى و ضوئها ، و قد فسرها بالهبة زيد بن  
 ثابت رضي الله عنه راوى حديث النهي عن بيع الثمر بالتمر و صاحب التخييل بالمدينة ، و هو  
 مرادى عن مالك ، و هو موافق باللغة و محاورات اهل المدينة و احاديث رسول الله  
 صلى الله عليه و سلم حتى يقال : ان الحمل على الهبة رد السنة بمجرد الرأي . و العجب  
 من الفاضل اللكنوى في التعليق الممجّد كيف مال الى قول الجماعة و رجحه و لم يدل  
 على رجحانه دليل ؟ لا يكون فيه كلام معنوى و لم يثبت بالحديث المرفوع معنى بيع  
 العريه ١١١ و الحمل على البيع الحقيقي يناقض الاخبار و تضادها فان احاديث النهي  
 مشاهير و هي قاضية على غيرها ، فالحمل على المجاز اولى . هذا بذما ذكرته في كتابي  
 الذي رددت فيه على كتاب الرد لابن ابي شيبة . و راجع النكت الطريقة ص ١٢٦  
 للعلامة الكوثري - قدس الله سره .

كتاب الحجّة (الرجل يشتري حائطا ويقبضه ويخلى له البائع ثم يصيبه آفة) ج - ٢

## باب الرجل يشتري حائطا فيه ثمر ويقبضه [ويخلى له]<sup>١</sup> البائع ثم يصيبه بعد القبض آفة

قال محمد: قال أبو حنيفة: من اشترى حائطا فيه ثمر قد بدا صلاحه قبضه وخلى البائع بينه وبين صاحبه فأصابه بعد القبض آفة أذهبت<sup>٢</sup> الثمر كله أو بعضه قل ذلك أو أكثر<sup>٣</sup> فجميع ما ذهب من ذلك من مال المشتري، لأنه قبضه وذهب ذلك وهو في ضمانه. وقال أهل المدينة: ما ذهب من ذلك إلى الثلث [فهو]<sup>٤</sup> من مال المشتري، فإذا كان الثلث فصاعدا وضع ذلك عن المشتري.

قال محمد: ما سبيل القليل والكثير في ذلك إلا سواء، ما فرق بين الثلث فصاعدا، وما بين أقل من ذلك وقد ذهب ذلك في قبض المشتري وضمنه. أ رأيتم لو أن قاتلا قال «فاني أجعل ذلك إلى النصف فإذا بقي الأكثر وذهب أقل من النصف شيء قليل إلا أن الذي بقي أكثر من الذي ذهب فهو من مال المشتري وإذا كان الذي ذهب أكثر من الذي بقي كان من مال البائع، ولم يعرف قولكم الذي قلتم في الثلث وزعم أنه خطأ أي شيء كنتم تدخلون عليه؟ ما زاد إن ادعى كما ادعيتم فقلتم: إلى الثلث، وقال هؤلاء: [إلى] النصف؛ فأنن جازت الدعوى لأهلها بغير ستة

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه.

(٢) في الأصل: «أذهب» وفي الهدية «فأذهب» بالذكير، والصواب «أذهبت» بالتأنيث.

(٣) بدل موضح لما قبله.

(٤) في الأصول «هؤلاء النصف».

كتاب الحجة ( الرجل يشتري حائطا و يقبضه ويخلط له البائع ثم يصيه آفة ) ج - ٢

ولا أثر لتجوزن لغيركم كما تجوز لكم ! ولقد جاءت الآثار عنكم بخلاف ما قلتم عن عثمان بن عفان و سعد بن أبي وقاص وغيره - رضي الله عنهم ؛ إنما الأمر في هذا أمر واحد : إذا قبض المشتري ما اشترى و خلط [البائع] يديه و بينه فصار في ضمانه . فما هلك منه من قليل أو كثير فهو من مال المشتري ، و إذا لم يقبض المشتري ما اشترى فما ذهب منه من قليل أو كثير فهو من مال البائع ، لأنه هلك في ضمان البائع قبل ان يسلمه الى المشتري .<sup>١</sup>

محمد قال : أخبرني<sup>٢</sup> محمد بن عمر بن واقد الأسلمي قال أخبرني موسى

(١) سقط من الأصول .

(٢) اخرج البخاري و مسلم عن حميد عن انس : ان النبي صلى الله عليه و سلم نهى عن بيع ثمر النخل حتى يزهر ؛ قلت لانس : ما « يزهرها » ؟ قال : تحمر و تصفر ، رأيته ان منع الثمرة بم تستحل مال اخيك - اه . و أخرجه مسلم عن ابي الزبير عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : و لو بعت من اخيك ثمرا فأصابته جائحة فلا يحل لك ان تأخذ منه شيئا ثم تأخذ مال اخيك بغير حق - اه . و في الصحيحين عن انس ان النبي صلى الله عليه و سلم قال : ان لم يشرها الله فم يستحل احدكم مال اخيه - اه . و في ج ٢ ص ٤ من العقود : ابو حنيفة عن ابي الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه و سلم نهى ان يشتري ثمرة حتى تشقق - هكذا رواه الجارقي من طريق اسماعيل بن يحيى عنه . و أخرجه الشيخان و ابو داود و الطحاوي زادوا : قيل و ما « تشقق » ؟ قال : تحار و تصفر و يؤكل منها ؛ لفظ الطحاوي : قيل لجابر ما « تشقق » ؟ و في لفظ آخر عند مسلم : و عن بيع الثمرة حتى تشقق . و في الباب عن ابن عمر و ابن عباس و ابي هريرة .

(٣) كذا في الأصل ، و في الهدي « اخبرنا » و هو الأرجح على دأب الكتاب .

(٤) مضى ذكره في المحصر بالعدو ص ١٩٧ .

كتاب الحجّة (الرجل يشتري حائطا ويقبضه ويخلى له البائع ثم يصفيه آفة) ج - ٢

ابن إبراهيم بن الحارث التيمي<sup>١</sup> عن أبيه<sup>٢</sup> عن سليمان بن يسار<sup>٣</sup> عن سعد

(١) كذا في الأصول والمحلّى ج ٨ ص ٣٨٦؛ وهو موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، أبو محمد المدنى، من رجال الترمذى وابن ماجه، روى عن أبيه وأبي بكر بن أبي الجهم وإسماعيل بن أبي حكيم وعبد الله بن أبان بن عثمان، وعنه عقبه السكونى وموسى الربذى ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب وزيايد بن عبد الله بن علاقة وعبد الله بن نافع الصائغ وغيرهم، توفى سنة إحدى وخمسين ومائة، وذكره البخارى في الأوسط في «فصل من مات بين خمسين الى ستين ومائة» كما في ج ١٠ ص ٣٦٨ من التهذيب؛ قالوا: ضعيف الحديث، ومنكره ليس بشيء، ولا يكتب حديثه؛ وقال الواقدي: كان فقيها محدثا؛ وكذا قال يعقوب بن شيبة، وقال ابن سعد: كان كثير الحديث وله احاديث منكورة؛ وهو في ج ٤ ص ٢٩٥ من التاريخ الكبير للبخارى و ج ٣ ص ٢١٦ من ميزان الاعتدال. وهنا موسى بن إبراهيم المخزومى من رجال أبي داود والنسائى، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن المدينى: وسط، وهو ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن ابي ربيعة المخزومى؛ و فرق بينهما ابوحاتم و البخارى وغيرهما قالوا: وهو الصواب؛ كما في ج ١٠ ص ٣٣٢ من التهذيب و ج ٣ ص ٢٠٧ من ميزان الاعتدال و ج ٤ ص ٢٧٩ من تاريخ البخارى.

(٢) وهو محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، لا ابراهيم فانه جد موسى، وهو في ج ١ ص ٢٢ من تاريخ البخارى؛ وقال الذهبي في ج ٣ ص ١١ من الميزان: محمد ابن ابراهيم التيمي المدنى من ثقات التابعين، قال احمد بن حنبل: في حديثه شيء يروى مناكير - او قال: احاديث منكورة - قلت: وثقه الناس واحتج به الشيخان وقفز القنطرة - اه؛ وهومن رجال السنة ومن التابعين، وجدّه كان من المهاجرين الاولين، يكنى ابا عبد الله، وكان عريف قومه، ثقة، كثير الحديث، توفى سنة عشرين ومائة أو سنة إحدى وعشرين أو سنة ١١٩ كما في ج ٩ ص ٦ من التهذيب، وله ترجمة بسيطة فيه.

(٣) تقدم ترجمته فيما قبل.

كتاب الحجّة (الرجل يشتري حائطا و يقبضه ويخلى له البائع ثم يصيبه آفة) ج - ٢

ابن أبي وقاص<sup>١</sup> رضى الله عنه أنه ابتاع<sup>٢</sup> من عبد الرحمن بن عوف<sup>٣</sup> رضى الله عنه عبدا له بالعقيق فجاء بالبينة أنه كان باعه [على أنه كان أصابه]<sup>٤</sup> الجراد [فأذهبه أو أكثره] فاختصا إلى عثمان بن عفان رضى الله عنه فقضى بالثمن وأفيا [على عبد الرحمن برد الثمن إلى سعد]<sup>٥</sup> وقال : هو من مال الله من<sup>٦</sup> [على]<sup>٦</sup> هذا وابتلاك به .

(١) تقدم ذكره و ترجمته فيما قبل .

(٢) الحديث انقلب متنه على الناسخ فمكسه ، و الصحيح ما في ج ٨ ص ٣٨٦ من محلى ابن حزم فانه رواه بهذا الاسناد ، ومنه صحته ، كان في الاصل « انه باع عبدا له بالعقيق من عبد الرحمن بن عوف » ، و في المحلى عن الواقدي عن موسى بن إبراهيم التيمي عن ابيه عن سليمان بن يسار قال « باع عبد الرحمن بن عوف من سعد بن ابي وقاص عبدا له فأصابه الجراد فأذهبه أو أكثره فاختصا إلى عثمان فقضى على عبد الرحمن برد الثمن إلى سعد » فأين هذا مما في الاصل ؟ ولذا وضعت « ابتاع » مكان « باع » و ان كان البيع يحى بمعنى الشراء ايضا - حتى يصح المتن ، تدبر .

(٣) تقدم ذكره من قبل ، وهو البائع وسعد بن ابي وقاص المشتري - كما عرفت . و قوله « عبدا له بالعقيق » كان مقدما في الاصل على « عبد الرحمن » فأخرته عنه ، فانه كان مملوك عبد الرحمن رضى الله عنه ، والضمير في « فجاء » راجع الى « سعد » و ضمير « انه » و « كان » يرجع الى « عبد الرحمن » على ما في المحلى - تدبر .

(٤) في الاصل « فجاء بالبينة أنه كان باعه بالعبا من الجراد » و لم افهم معناه ، و ما كتبه هو في المحلى - كما عرفت . و ما بين المربعين بعده سقط من الاصل .

(٥) زدته من المحلى .

(٦) في الاصل « من هذا » سقطت لفظة « على » قبل « هذا » وقوله « من » فعل ماض من المن و المنة ، ولذا جعلته « من على هذا » أى من الله تعالى على سعد برد ما له اليه =

كتاب الحجة ( الرجل يشتري جاتطا ويقبضه ويخلى له البائع ثم يصيبه آفة ) ج - ٢

محمد قال : أخبرنا محمد بن عمر بن واقد قال حدثنا عبد الحميد بن عمران ابن أبي أنس<sup>١</sup> عن أبيه<sup>٢</sup> قال : سألت سليمان بن يسار عن الجاتطة قال : يؤخذ ثمنها ، قال : قلت : إن هؤلاء يقضون بها<sup>٣</sup> قال : <sup>٢</sup> أخطأوا ؛ أما<sup>٢</sup> سعد ابن أبي وقاص فأخذها ، ولو كان حراما لم يأخذها ، فإذا كان عثمان

== في القضاء - تدبر ، و العلم عند الله تعالى .

(١) لم اقف على ترجمته في التهذيب و الميزان و اللسان و تعجيل المنفعة ، إلا أنه وقع ذكره في ترجمة أبيه من التهذيب . و في الأصول انيس مصفرا و هو تصحيف ، والصواب «انس» مكبرا كما في التهذيب . قلت : وكذلك لم يذكره البخاري في تاريخه الكبير و ابن أبي حاتم في الجرح و التعديل و ابن حبان في ثقاته ، و ذكروا عبد الحميد بن العمران ابو الجويرية الاصغر الجعفي الكوفي ، نزيل المدينة قال ابن أبي حاتم : روى عن حماد بن ابي سليمان ، روى عنه معن بن عيسى و حماد بن خالد الخياط و ابن أبي أنس قرشي عامري . (٢) هو عمران بن أبي أنس ، من رجال مسلم و ابي داود و الترمذي ، و ابن ماجه ، قال الذهبي في ج ٢ ص ٢٧٥ من الميزان : بهري صدوق ، عن سليمان الاغري و ابن المسيب . مات سنة سبع عشرة و مائة - ٨١ ، و في ج ٨ ص ١٢٣ من التهذيب : القرشي العامري المصري ، و يقال : مولى ابي خراش السلي ، مدني ، نزل الاسكندرية ، عن عبد الله بن جعفر بن ابي طالب و مالك بن اوس و سليمان بن يسار و أبي سلمة و عروة و عمر بن عبد العزيز و غيرهم ، و عنه ابنه عبد الحميد و عبد ربه بن سعيد و يزيد ابن حبيب و محمد بن اسحق و يونس بن يزيد و آخرون ، قال احمد و ابن معين و أبو حاتم و النسائي : ثقة ، قدم الاسكندرية سنة مائة و كان سماع الليث منه بالمدينة ، توفي بالمدينة سنة سبع عشرة و مائة - قاله ابن يونس ، و كذا ارخه ابن حبان في الثقات - ٨١ ، و فيه زيادة .

(٣-٢) في الأصول : أخطأوا ما ، و هو خطأ .

كتاب الحجة ( الرجل يبيع ثمر حائط قد بلغ ويستثنى بعضه ) ج - ٢

ابن عفان رضى الله عنه قد قضى بها على عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه في جماعة [ من ] <sup>١</sup> أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و رضى عنهم أجمعين فلم يرد ذلك عليه <sup>٢</sup> ولم يعب به ، واستحل أخذ الثمن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه ، فأين قولكم ؟ ما عندكم في هذا أثر تحتجون به عن مثل هؤلاء <sup>٣</sup> علمته <sup>٤</sup> ولو كان عندكم لا حتججتم به ، وما كنتم لتدعون <sup>٥</sup> ذلك فيما نرى .

### باب الرجل يبيع ثمر حائط قد بلغ ويستثنى بعضه

قال محمد : قال أبو حنيفة : من باع ثمر حائط قد بلغ و انتهى و استثنى بعضه فان كان استثنى ثلثا أو ربعا أو نصفا أو شيئا معروفا فهو جائز ، و إن كان استثنى من الثمر شيئا مجهولا لم يحجز ذلك ؛ و من المجهول أن يقول : أبيعك ثمر حائطي هذا إلا ثلاث نخلات <sup>١</sup> من كرم النخل ، <sup>٢</sup> - و لا يسميها بعينها - و نحو ذلك فيكون فاسدا ، فان سمي و قال : إلا هذه النخلة و هذه النخلة ، فلا . و قال أهل المدينة في الرجل إذا باع ثمر حائطه : إن له أن يستثنى من [ ثمر ] <sup>٣</sup> حائطه ما بينه و بين ثلث الثمر لا يجاوز ذلك ، و ما كان دون

(١) سقطت كلمة « من » من الأصول - كما لا يخفى .

(٢) كذا في الأصول ، و لعل قوله « أحد منهم » سقط من الأصول .

(٣) كذا في الأصول ، و لعل قوله « فيها » قبل قوله « علمته » سقط منها - والله علم .

(٤) كذا في الأصول ، و لعل الصواب « علمناه » .

(٥) في الأصل « و لكنكم ما كنتم لتدعون » و هو خطأ .

(٦-٦) كذا في الأصول ، و لعل الصواب « من ثمر النخل » .

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زدناه من الموطأ .

كتاب الحجة ( الرجل يبيع ثمر حائط قد بلغ ويستثنى بعضه ) ج - ٢

ذلك فلا بأس به<sup>١</sup> .

وقال محمد ما سبيل الثلث وما كثر منه وما قل إلا سواء ، فكيف افرق هذا ؟ لئن جاز أقل من الثلث ليجوزن الثلث وليجوزن أكثر من الثلث ! أرايتم رجلا لا يريد من يبيع ثمر نخلة إلا نصفه فباع النصف واستثنى النصف أما يجوز هذا ؟ أرايتم إن قال « أبيعك ثمر نخلي هذا إلا نصفه فيكون بيني وبينك تقوم<sup>٢</sup> عليه جميعا ونجده جميعا فنكون<sup>٣</sup> شريكين فيه ما الذى يبطل هذا ؟ أخبروني عنكم أنكم<sup>٤</sup> تقولون هذا في غير ثمر

(١) في الموطأ « بذلك » .

(٢) في الاصل « يقوم » والصواب « تقوم » بصيغة المتكلم ، كما هو في الهندية . قال الامام محمد في ص ٣٣٢ من الموطأ - باب الرجل يبيع بعض الثمر ويستثنى بعضه : أخبرنا مالك أخبرنا عبد الله بن أبي بكر عن أبيه أن محمد بن عمرو بن حزم باع حائطا له يقال له « الأفراق » بأربعة آلاف درهم واستثنى منه بثمانمائة درهم ثمرا ؟ أخبرنا مالك أخبرنا أبو الرجال عن أبيه عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها كانت تبيع ثمارها وتستثنى منها ؛ أخبرنا مالك أخبرنا ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد أنه كان يبيع ويستثنى منها ، قال محمد : وهذا نأخذ ، لا بأس بأن يبيع الرجل ثمره ويستثنى بعضه إذا استثنى شيئا من جملة ربحا أو خمسا أو سدسا - انتهى . وأخرج النسائي في سننه عن عطاء بن أبي رباح عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الثنيا حتى تعلم - اهـ . فصح الاستثناء إذا كان معلوما . وفي الباب آثار عن ابن المسيب وعطاء وابن سيرين وإبراهيم النخعي والحسن البصري ، راجع ج ٨ ص ٤٣٣ من المحلى - والعلم عند الله .

(٣) في الاصول « فيكون » بالنية وهو خطأ .

(٤) همز الاستفهام قبل « إنكم » محذوف ، أى « أثبتكم » .



كتاب الحجة (الرجل يشتري ثلاثة أصع رطب نخل مسمى) ج - ٢

النخل<sup>١</sup> أ رأيتم رجلا باع غنما قدم بها واستثنى نصفها أما يجوز هذا؟ فان كان هذا يجوز فكيف يبطل الأول؟ أ رأيتم رجلا قدم بشيء من مصر فباع نصفه أو باع كله واستثنى<sup>٢</sup> نصفه أما يجوز هذا؟ فان كان هذا يجوز فهو والثر سواء فينبغي أن يجوز الثر كلها كما يجوز هذا! وإن كان [هذا]<sup>٣</sup> أيضا لا يجوز فهو مثل الثر، فعمن أخذتم هذا؟ أ رأيتم لو أن أهل البصرة قالوا «إنا نبيع البيع إذا استثنى الثالث» أي شيء كنا نقول لهم؟ ما حجتكم إلا حجتهم! وما بين الثلث والربع فرق في هذا؟ وما لكم أن تجبروا الناس على قولكم بغير بيعة ولا برهان! فان كان عندكم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا أثر أو عن أحد من أصحابه أنه أجاز الاستثناء في الثلث وأبطله في أكثر من ذلك فأخبرونا .

ما ان تقولوا [إلا]<sup>٤</sup> برأيكم ثم تفرقوا بين شيئين ليس بينهما افتراق، هذا لا يقبل منكم، إن الدعوى بغير بيعة لا يقضى بها لصاحبها .

### باب الرجل يشتري ثلاثة أصع رطب نخل مسمى

<sup>١</sup> قال محمد: قال أبو حنيفة: من اشترى من رجل ثلاثة أصع من رطب نخل مسمى قد بلغ رطبه أو خمسة أرطال من لبن غنم مسمى بشئ و نقد الثمن على أن يأخذ منه كل يوم صاعا أو كل يوم رطلا من اللبن فذلك فاسد،

(١) لعل قوله «أيضا» سقط هنا من الأصول أي «ثمر النخل أيضا» والله أعلم .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية «فاستثنى» .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، ولا بد منه .

(٤) في الأصول «إنما جاز» وهو تحريف .

(٥) سقطت «إلا» من الأصول - كما هو ظاهر .

(٦-٦) كذا في الأصل ، وفي الهندية «محمد قال» .

كتاب الحجّة ( الرجل يشتري ثلاثة أصع رطب نخل مسمى ) ج - ٢

لأنه لم يشتري شيئاً من الثمر بعينه ، ولو اشتراه أيضاً بعينه ما استقام له تأخيرها ،  
فأما اللبن فلا يجوز على حال ، لأنه غرر لا يدرى أ يكون أم لا يكون ؟  
وقال محمد <sup>١</sup> : لو جاز بيع اللبن في الضروع أو جاز بيع ما يأتي منه  
وليس في الضروع يوم اشترى اللبن لجاز بيع الولد في البطن ، وما بينهما  
فرق ، ولجاز بيع اللحم قبل أن يذبح الشاة .

وقال أهل المدينة : السبع في الثمر واللبن الذي وصفناه جائز إذا ابتدأ  
المشتري <sup>٢</sup> في أخذه عند دفعه الثمن <sup>٣</sup> وكذلك كل شيء كان حاضراً  
فيشتري على وجهه مثل اللبن <sup>٤</sup> إذا حلب والرطب إذا جنى <sup>٥</sup> فيأخذ المبتاع  
يوماً بيوم فلا بأس به <sup>٦</sup> فان فنى قبل أن يستوفي المشتري ما اشترى رد  
عليه البائع من الثمن <sup>٧</sup> بحساب ما بقى <sup>٨</sup> أو يأخذ منه المشتري مبلغه <sup>٩</sup> بما بقى له  
(١) كذا في الأصول ، وهذا خلاف دأب الكتاب ، فان قول محمد يحنى في الكتاب

بعد قول أهل المدينة ، ولعل « قال محمد » زيادة من الناسخ - والله اعلم .

(٢) في موطأ مالك « اذا كان يأخذ عاجلاً يشرع المشتري » الخ .

(٣) كذا في الموطأ ، وفي الأصل « في ربه عند اخذه الثمن » وهو خطأ .

(٤) في الموطأ « واما كل شيء كان حاضراً يشتري على وجهه » الخ ، وفي الأصل  
« على وجهه مثل اللبن » وهو خطأ ، والصواب « على وجهه » .

(٥) وكان في الأصل « يحنى » وفي الموطأ « يستجنى » وهو بمعنى « يحنى » .

(٦) كذا في الموطأ ، وفي الأصل « ولا بأس به » بالواو .

(٧) في الموطأ « من ذهب » مكان « من الثمن » .

(٨) لعل لفظ « له » بعد قوله « بقى » ساقط من الأصول .

(٩) كذا في الأصول ، وسقط منها لفظ « المشتري » وفي الموطأ « يأخذ منه المشتري سلعة » .

كتاب الحجّة ( الرجل يشتري ثلاثة أصع رطب نخل مسمى ) ج - ٢

يتراضيان عليه<sup>١</sup> ولا يفارقه<sup>٢</sup> حتى يأخذها ، فان فارقه<sup>٣</sup> فان ذلك مكروه لانه يدخله الدين بالدين .

قال محمد : وكيف جاز هذا ولم يشتر رطباً بعينه إنما اشترى منه مكيّلة غير معروفة بعينها<sup>٤</sup> ؟ أرايتم لو كان قبض ذلك فقبضه يوماً ثم جاء من الغد فوجد الرطب قد أصابته آفة<sup>٥</sup> أكان يجوز ؟ وقد جاء الأثر<sup>٦</sup> أنه لا ينبغي أن يسلم في زرع معلوم ولا في ثمر حائط معلوم ، وإنما يبطل ذلك لأنه لا يبقى في أيدي الناس .

(١) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « عليها » .

(٢-٢) كذا في الموطأ ص ٢٥٨ ، وقوله « حتى يأخذها فان فارقه » ساقط من الأصول .

(٣) كذا في الأصل ، و زاد في الهندية بعد قوله « بعينها » « من الرطب بعينه » .

(٤) هذا قول من كاذبوا ان يتفقوا على جلالته وأمانته في الفقه والحديث وغيرهما من العلوم الشرعية و ان لم يصل اليها بالاستناد لقصور علمنا ، وفي الباب عمومات النصوص ، كما في كتب الحديث . قال الحافظ في ص ٢٨٨ من الدراية في « باب السلم » قول صاحب الهداية : ولا يجوز السلم في طعام قرية بعينها ولا ثمرة نخلة بعينها لانه قد تعثر به آفة فلا يقدر على التسليم ؛ وإليه اشار صلى الله عليه وسلم حيث قال : أرايت لو اذهب الله تعالى الثمرة بما يستحل احدكم مال اخيه المسلم ! أما الحديث فالوارد في البيع وهو في الصحيحين عن انس : ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ثمر النخل حتى تزهر ، قلت لأنس : ما زهوها ؟ قال : تحمر و تصفر : أرايت إن منع الله تعالى الثمرة بم تستحل مال اخيك ؟ وقد قيل : إن قوله : أرايت - الى آخره مدرج من قول انس ؛ ولمسلم عن جابر رفعه : لو بعت ثمرا من اخيك فأصابه جائحة فلا تحل لك ان تأخذ منه شيئا بم تأخذ مال اخيك بغير حق - انتهى . ولم اجد مخرج ما ذكره الامام محمد من الأثر فعليك بالترجيح .

كتاب الحجة . ( الرجل يستأجر عبدا بعينه أو يتكاري راحلة بعينها ) ج - ٢

وقول أهل المدينة أيضا : إن ابتداء الأخذ جاز [ له ]<sup>١</sup> بما بقي [ أن يأخذه و ]<sup>٢</sup> لا يأخذ إلا بعد أيام كيف استقام ذلك ؛ لأن كان يجوز ما يؤخذ إلى شهر ما يؤخذ اليوم<sup>٣</sup> لأنه يجوز وإن لم يؤخذ ما بقي ما وجب ، ولئن كان ما وجب يبطل ، [ فكذا هذا ]<sup>٤</sup> . هل رأيت شيئا من البيوع يميزها<sup>٥</sup> قبض بعضها دون بعض فيبطلها . قبض بعضها دون بعض ويجوز أخذها بقبض أولها ، هذا الأمر لا يستقيم ولا يجوز - والله أعلم .

باب الرجل يستأجر عبدا بعينه أو يتكاري راحلة بعينها

قال محمد : قال أبو حنيفة : من استأجر عبدا بعينه أو تكاري راحلة بعينها إلى أجل<sup>٦</sup> فقال « أتكاري مثل راحلتك هذه بكذا وكذا درهما<sup>٧</sup> على أن تحملني إلى مكة في شهر كذا وكذا<sup>٨</sup> » . بغير الشهر الذي هو فيه ، أو قال

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزيد من الموطأ .

(٢) تأمل في العبارة ، ولم اصل إلى مغزاها ولعل السقط فيها .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ليصح الكلام .

(٤) قوله « يميزها » كذا في الأصول بضمير التانيث ، وعندى الصواب « يميزه » وهو

راجع إلى « شيئا » وهو مذكور ، ثم بعده ضمائر التانيث في البواق أيضا ، وعندى في الكل

الأرجح هو ضمائر المذكر - تأمل وتدبر فيها و تبصر .

(٥) في الأصل « قبل » وهو خطأ .

(٦) زاد في الموطأ بعد قوله « أجل » « يقبض العبد أو الراحلة إلى ذلك الأجل فقد عمل

بما لا يصلح » .

(٧) كذا في الهدية ، وسقط قوله « درهما » من الأصل .

(٨) في الأصول « في شهر كذا وإلا بغير - الخ » وهو تصحيف ، والصواب « كذا

وكذا » .

كتاب الحجة ( الرجل يستأجر عبدا بعينه أو يتكاري، راحلة بعينها ) ج - ٢

« أستأجر منك هذا العبد يخدمني الشهر الداخل كله بكذا وكذا »، إن هذا جائز لا بأس به .

وقال أهل المدينة<sup>١</sup>: لا يصلح هذا وإن كان قد أوفاه الكراء، لأنه لم يقبض<sup>٢</sup> ما استكرى أو استأجر ولا هو سالفه<sup>٣</sup> في دين يكون مضمونا حتى يوفيه إياه<sup>٤</sup> .

وقال محمد: لا بأس بهذا، رجل<sup>٥</sup> أتاه رجل له منزل فقال « إن الشهر قد مضى [منه]<sup>٦</sup> الأيام فلست أكرى منك هذه الأيام ولكن أكرى منك منزلك<sup>٧</sup> بسنة<sup>٨</sup> من أول الشهر الداخل بكذا<sup>٩</sup> وكذا درهما، وأوفاه الكراء<sup>١٠</sup> أى شيء يكره من هذا؟ ولأى شيء<sup>١١</sup> »

- (١) كذا في الأصول، لعل قوله «درهما» سقط من منها .
- (٢) راجع لذلك الموطأ مع شرح الزرقاني ج ٣ ص ١١٢ حتى يتضح لك المسألة الموضوعية في الباب .
- (٣) في الموطأ «لا هو قبض ما استكرى» .
- (٤) في الموطأ «ولا هو سلف» .
- (٥) في الموطأ «يكون ضامنا على صاحبه حتى يستوفيه» .
- (٦) كذا في الأصل، وفي الهندية «ارجل» وهو خطأ .
- (٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد باقتضاء العبارة، وتأمل في معناها .
- (٨) في الأصول «منى لك» وهو تصحيف «منزلك» .
- (٩) لعل الصواب «لسته» باللام مكان الباء .
- (١٠) كذا في الأصل وهو الصواب، وفي الهندية «هكذا وكذا» وهو تصحيف .
- (١١) في الأصل «الكري» قصرا .
- (١٢) وفي الأصول «فلأى شيء»، والصواب «ولأى شيء» .

كتاب الحجة (الرجل يستأجر عبداً بعينه أو يتكاري راحلة بعينها) ج - ٢

كره؟ قالوا لأنه غير مضمون . قيل لهم : وإن كان غير مضمون فما بأس بذلك ؟ قالوا : لأنه لا يقبض<sup>١</sup> ما اكترى ولم يجب له بعد وإنما يجب له إذا مضى الشهر . [ قيل لهم ]<sup>٢</sup> : لقد وضعتم الكراهة في غير موضعها ، هل سمعتم في هذا أثراً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عن أحد من أصحابه ؟ لو سمعتم ذلك لاحتججتم به ؛ ما زال المسلمون على أنه لا بأس بالسلف في الكراء إلى مكة قبل الحج بأشهر ، يعملون<sup>٣</sup> ذلك ويستجيزونه فيما بينهم ، ولو لم يحجز هذا لما جاز أن يستكرى المنزل شهرين هذا الشهر بخمسة دراهم والشهر الآخر ستة دراهم إلا في الشهر الأول خاصة ، لأن الشهر الثاني لم يقبض<sup>٤</sup> ، وما يجوز الكراء في الشهر الآخر بأن يقبض في الشهر الأول . وما رأينا قبض شيء أجازته غيره ما لم يقبض ، ما أعلم<sup>٥</sup> ما تقضون به في يوعكم عامة<sup>٦</sup> إلا ادعاء تدعون به بلا بينة ولا برهان ولا أثر .

وقد زعمتم أنكم لستم في شيء من عليكم أحسن نظراً منكم في يوعكم وأن الناس يشاركونكم في بعض النظر ، فإذا جاءت البيوع لم يكن لأحد معكم قول ولا نظر<sup>٧</sup> فهذه يوعكم فعاتبها ادعاء بلا حجة ولا برهان<sup>٨</sup> ،

(١) لعل الصواب « لم يقبض » ليكون مناسباً لقوله « لم يجب » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول - كما لا يخفى على الفحول .

(٣) كذا في الهندية وهو الصواب ، وفي الأصل « يعملون » .

(٤) تأمل في العبارة .

(٥) لعل الصواب « ما نعلم » بالجمع .

(٦) كذا في الأصل ، وفي الهندية « عاتبها » .

(٧) كذا في الهندية ، ولفظ « برهان » ساقط من الأصل - ف .

كتاب الحجة (الرجل يسأجر عبدا بعينه أو يتكاري راحلة بعينها) ج - ٢

فإن كان هذا يجوز للناس فكل من قال قولا بلا حجة<sup>١</sup>، فهو لا يشبه بعضه بعضا<sup>٢</sup> فيفرق<sup>٣</sup> فيه بين مجتمع ويجمع فيه بين متفرق فهو فهمه<sup>٤</sup> يجوز قوله، فإن كان هذا ومثله هكذا فما يصنع الناس بالنظر وضرب الأمثال في العلم حتى يشبهوا الشيء بنظيره؟

إذا استقام هذا للناس فلا حاجة للناس إلى نظر ولا مثل، وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه<sup>٥</sup> خلاف ذلك في كتابه إلى أبي موسى

- (١-١) من قوله «فإن كان هذا يجوز» ساقط من الأصل، وزيد من الهندية - ف .
- (٢) كذا في الهندية، وفي الأصل «فهؤلاء لا»، وليس بصواب - ف .
- (٣) تأمل في العبارة: وقوله «فهو» لعله «وهو» بالواو .
- (٤) في الأصول «تفرق» .

(٥) في الأصل «ففيه»، وفي الهندية «فيه» - كلاهما تصحيف، والصواب «فهو» .

(٦) في ج ٣ ص ١٧٤ من كنز العمال عن أبي العوام البصري قال: كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري: "أما بعد! فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم، فإذا ادلى إليك فانه لا ينفع، تكلم بحق لا تفاذه، وأس بين الناس في وجهك ومجلسك وقضائك حتى لا يطلع شريف في حيفك ولا يأس ضعيف من عدلك، البيعة على من ادعى واليمين على من أنكر، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا، ومن ادعى حقا غائبا أو بيعة فاضرب له امدا ينتهي إليه، فإن جاء بيعة أعطيه بحقه، فإن أعجزه ذلك استحلكت عليه قضيتك فإن ذلك ابلغ في العذر وأجل للعبي، ولا يملك من قضاء قضيته اليوم فراجعت فيه لرأيك وهديت فيه لرشدك أن تراجع لأن الحق قديم لا يطل الحق شيء، مرآجة الحق خير من التمادي في الباطل، والمسلمون عدول بعضهم على بعض في الشهادة إلا مجلود في حد أو مجرب عليه شهادة الزور أو ظنين في ولاء أو قرابة فإن الله تولى من العباد السرائر وستر عليهم الحدود والآليات والإيمان، =

كتاب الحجة ( الرجل يستأجر عبدا ببيع ا: يتكاري راحلة بعينها ) ج - ٢

الأشعري رضي الله عنه و إلى غيره <sup>١</sup> فقال: الفهم الفهم <sup>٢</sup> عند ما يتخلخل <sup>٣</sup>  
في صدرك بما ليس في الكتاب و لا السنة، ثم اعرف الأشباه و الأمثال  
وقس الأمور عند ذلك <sup>٤</sup> . و لو كان هذا على ما تقولون من الادعاء  
و التفريق بين المجتمع في النظائر و الأمثال ما احتاج عمر إلى <sup>٥</sup> الكتاب بهذا.

= ثم الفهم الفهم فيما ادى اليك بما ليس في قرآن و لا سنة، ثم قايس الأمور عند ذلك  
واعرف الأمثال و الأشباه، ثم اعمد الى احبها الى الله فيما ترى واشبهها بالحق، و إياك  
و الغضب و القلق و الضجر و التأذى بالناس عند الخصومة و التنكر فان القضاء في  
مواطن الحق يوجب الله له الأجر و يحسن له الذخر، فمن خلصت نفسه في الحق  
و لو على نفسه كفاه الله ما بينه و بين الناس، و من تزين لهم بما ليس في قلبه شانه، فان الله  
لا يقبل من العباد الا ما كان له خالصا، و ما ظنك بثواب الله في عاجل رزقه و خزان  
رحمته، و السلام - انتهى (قطر ق كر) نقلته بتمامه فانه بين فيه اصولا و قواعد للقضاء  
و الحكم و أهل الفتوى و العلماء اذا راعوها لا يحيدون عن الحق .

قلت: اخرج الاثر هذا الامام في كتاب ادب القاضي من الأصل، و أخرجه ابو بكر  
الخصاف ايضا في كتابه « ادب القاضي » مع اختلاف الفاظ و زيادتها و نقصها و تقديم  
بعضها و تأخير اخرى - ف .

(١) كشرح قاضي الكوفة و قاضي دمشق و إلى غيرهما من الناس - كما في كنز العمال .  
(٢) في الاصل « الفهم » غير مكرر، و التكرار في كنز العمال . قلت: و كذا في رواية  
الأصل - ف .

(٣) كذا في الأصول، و في مبسوط السرخسي « الفهم بما يتأجلج » و في المختصر « يتخلج »  
و هو الصواب .

(٤) في كنز العمال بين المجملتين تقديم و تأخير - كما عرفت .

(٥) حرف « الى » ساقط من الأصول و لا بد منه .



## باب الصرف

قال محمد: قال أبو حنيفة: لا بأس أن يشتري الرجل الذهب بالفضة جزافاً تبراً كان أو حلياً أو دراهم أو دنانير إذا عزل ذلك فقال «أبيعك هذا الذهب بهذه الفضة» أو قال «أبيعك هذه الدنانير بهذه الدراهم» فلا بأس بذلك. وقال أهل المدينة: لا بأس بشراء ذلك إذا كان تبراً أو حلياً مصوغاً<sup>١</sup>، فأما دراهم بدنانير<sup>٢</sup> فلا ينبغي لأحد أن يشتري شيئاً<sup>٣</sup> من ذلك جزافاً [حتى يعلم ويعد]<sup>٤</sup>.

وقال محمد رحمه الله: وكيف أبطلتم الدنانير بالدراهم جزافاً وأجزتم تبر الذهب بتبر الفضة جزافاً وأجزتم تبر الفضة بتبر الذهب جزافاً؟ فان قالوا: هذا نقد<sup>٥</sup>. قيل لهم: فان التبر يوزن أيضاً والوزن أولى في الذهب والفضة من العدد<sup>٦</sup>؛ أرايتم رجلاً باع عشرة دراهم بعشرة دنانير أليس<sup>٧</sup> جائزاً<sup>٨</sup>؟ قالوا: بلى. قيل لهم: فان باع مائة درهم بعشرة دنانير؟ قالوا: جائز.

(١) في الموطأ «قد صيغ».

(٢) كذا في الأصول، وفي الموطأ «فأما الدراهم المعدودة والدنانير المعدودة».

(٣) لفظ «شيئاً» لم يذكر في الموطأ.

(٤) مما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من الموطأ.

(٥) كذا في الأصول ولعل لفظ «يوزن» بعد قوله «نقد» سقط من الأصول،

يقتضيه سوق الكلام، أو يكون لفظ «نقد» مصحف من لفظ «يوزن» بدل عليه

ما بعده - تأمل.

(٦) كذا في الأصول، ولعل الأرجح «من العدد العد».

(٧) كذا، ولعل لفظ «هذا» بعد قوله «أليس» ساقط من الأصول.

(٨) كان في الأصول «جائز» بالرفع.

أيضا . قيل [ لهم ]<sup>١</sup>: فان باع مائة دينار بعشرة دراهم ؟ قالوا جائز ايضا . قيل لهم : فهل يخرج الدنانير الجزاف بالدرهم الجزاف من أن يكون على أحد الخصال إما أن يكون وزنا بوزن و إما أن يكون أحد الصنفين أكثر من صاحبه ؟ قالوا : لا يخرج الجزاف<sup>٢</sup> من إحدى هذه الخصال . قيل لهم : فإذا لم يخرج الجزاف من إحدى هذه الخصال<sup>٣</sup> لم يفسد البيع<sup>٤</sup> و أنتم تميزون البيع على أى هذه الخصال كان و أى شيء أبطل الجزاف ؟ وهو لو كان على إحدى هذه الخصال لم يفسد البيع ، فإذا كان ليس يطل على وجه من هذه الوجوه إذا عرف<sup>٥</sup> فكيف بطل حين لم يعرف و هو لم يخرج من وجه من هذه الوجوه<sup>٥</sup> المعروفة ؟ والله أعلم بالصواب .

(١) لفظ « لهم » سقط من الأصول .

(٢) و كان في الأصل « من الجراف » و لفظ « من » زاده التامخ سهوا .

(٣-٣) قوله « لم يفسد البيع » ساقط من الأصل ، و في الهنديّة « لم يفسد البيع »

و هو تصحيف « لم يفسد » .

(٤) في الأصل « إذا عرفت » و هو تصحيف .

(٥) كذا في الأصول ، و لعل الصواب « بوجه من هذه الوجوه » و الله أعلم . قال الامام

محمد في الموطأ في كتاب الصرف و ابواب الربا : اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن عبد الله

ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : لا تبيعوا الورق بالذهب احدهما غائب و الآخر

ناجز ، فان استنظرك الى ان يلج بيته فلا تنظره فان اخاف عليكم الرماء - و الرماء هو الربا ؛

اخبرنا مالك اخبرنا عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر قال قال عمر بن الخطاب : لا تبيعوا

الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل ، و لا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلا بمثل ، و لا تبيعوا الذهب

بالورق احدهما غائب و الآخر ناجز ، و إن استنظرك حتى يلج بيته فلا تنظره انى اخاف

عليكم الربا ؛ اخبرنا مالك حدثنا نافع عن أبي سعيد الخدرى : ان رسول الله صلى الله

كتاب الحجّة ( الرجل يشتري سيفاً أو مصحفاً أو خاتماً ) ج - ٢

### باب الرجل يشتري 'سيفاً أو مصحفاً' أو خاتماً

قال محمد<sup>٢</sup> : قال أبو حنيفة : من اشترى مصحفاً أو سيفاً أو خاتماً فيه

== عليه وسلم قال : لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق الا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا منها شيئاً غائباً بناجر ؛ اخبرنا مالك حدثنا موسى بن أبي تميم عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما ؛ قال محمد : وبهذا كله نأخذ على ما جاءت الآثار وهو قول أبي حنيفة والامة من قهاتنا - انتهى .

(١-١) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « مصحفاً أو سيفاً » .

(٢) قوله « قال محمد » كذا في الأصل ، وفي الهنذية « محمد قال » . قال الامام في كتاب الآثار باب شراء الذهب والفضة تكون في السيف والجوهر : محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : اذا كان الخاتم فضة وفيه فص فاشتره بما شئت ان شئت قليلاً و ان شئت كثيراً ( قال محمد ) ولسنا نأخذ بهذا ، ولا نجيز البيع حتى يعلم ان الثمن اكثر من الفضة التي في الخاتم فيكون فضل الثمن بالفص ، وهو قول أبي حنيفة ؛ محمد قال اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا الوليد بن سريع عن انس بن مالك رضى الله عنه قال : بعث الى عمر رضى الله عنه باناء من فضة خسروانى قد احكمت صنعة فأمر الرسول ان يبيعه فرجع الرسول فقال : انى ازيد على وزنه ، قال عمر رضى الله عنه : لا ، فان الفضل ربا ؛ و به نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة . باب شراء الدراهم الثقال بالخفاف والربا : محمد قال اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا مرزوق عن أبي جلبة عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قلت له : انا نقتل الارض بها الورق الثقال الكاسدة ومعنا ورق خفاف نأفقه أبيع ورقنا بورقهم ؟ قال : لا . ولكن ببع ورقك بالدينار واشتر ورقه بالدينار ولا يفارقك صاحبك شبرا حتى تستوفى منه فان صعد فوق البيت فاصعد معه ==

كتاب الحجّة ( الرجل يشتري سيفاً أو مصحفاً أو خاتماً ) ج - ٢

فص وفي شيء من ذلك فضة بدرهم نظر في تلك الدرام ، فان كانت أكثر مما فيه من الفضة جاز البيع ، لأن الفضة تكون بمثلها من الدرام فيكون فضل الدرام بالمصحف أو السيف أو الفض الذي في الخاتم ، وإن كانت الدرام وزنها مثل الفضة أو أقل فسد البيع ، وإن كانت لا يدرى الفضة أكثر من الدرام أم لا فسد البيع أيضاً . وقال أهل المدينة : ينظر إلى قيمة ذلك الذي فيه الفضة ، فان كانت قيمة ذلك الثلثين وقيمة ما فيه من الفضة الثلث فذلك جائز لا بأس به إذا كان يدايد .

وقال محمد : كيف ينظر في هذا إلى القيمة و الفضة الرديّة و الفضة

== وان وثب ثوب معه أو به نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة ؛ محمد قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : الذهب بالذهب مثل بمثل و الفضل ربا أو الفضة بالفضة مثل بمثل و الفضل ربا و الخطة بالخطة مثل بمثل و الفضل ربا و الشعير بالشعير مثل بمثل و الفضل ربا و التمر بالتمر مثل بمثل و الفضل ربا و الملح بالملح مثل بمثل و الفضل ربا ؛ و به نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة - انتهى .

(١) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « و يكون » ف .

(٢) في الموطأ : من اشترى مصحفاً أو سيفاً أو خاتماً وفي شيء من ذلك ذهب أو فضة بدنانير أو دراهم ، فان ما اشترى من ذلك وفيه الذهب بدنانير فانه ينظر إلى قيمته فان كان قيمة ذلك الثلثين وقيمة ما فيه من الذهب الثلث فذلك جائز لا بأس به إذا كان يدايد و لا يكون فيه تأخير ، و ما اشترى من ذلك بالورق مما فيه الورق نظر إلى قيمته فان كان قيمة ذلك الثلثين وقيمة ما فيه من الورق الثلث فذلك جائز لا بأس به إذا كان ذلك يدايد - انتهى .

كتاب الحجة ( الرجل يشتري سيفاً أو مصحفاً أو خاتماً ) ج - ٢

الجيدة لا يجوز إلا مثلاً بمثل؛ رأيتم إن كانت الفضة الردية قيمتها الثلث<sup>١</sup> أليس ذلك جائزاً؟ قالوا: بلى؛ قيل لهم: فإن كانت فضة جيدة قيمتها أكثر من الثلث بجودتها؟ قالوا: يفسد البيع؛ قلنا لهم: وكيف اقررت الفضة الجيدة والفضة الردية؟ وكيف جاز لكم أن تميزوا الثلث و تبطلوا أكثر من ذلك؟ هل في هذا سنة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو أثر عن أحد من أصحابه؟ إن كان ذلك فأخبرونا؛ قالوا: هكذا الأمر عندنا؛ قلنا لهم: رأيتم إن قال غيركم ونحن نزاه على النصف فإذا كانت القيمة النصف أجزاء، وإن كانت أكثر من النصف أبطلناه؛ أى شيء ينبغي لنا أن نقول لهم؟ فقد قال قوم كثير: هذا جائز وإن كان فيه ألف درهم بمائة درهم، فأى شيء يرد حكم من تحكم في هذا؟ لئن جاز لكم الثلث ليجوزن لمن قال النصف، ولئن جاز لمن قال النصف ليجوزن لمن قال إذا كان في المصحف أو السيف من الفضة وزن الدراهم و قيمته مائة درهم فلا بأس بأن يبيع ذلك بدراهم!! ليس ينظر في هذا إلى ما قلتم؛ وإنما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «الفضة بالفضة وزناً بوزن»<sup>٢</sup>، فإذا

(١) في الأصل العبارة هكذا: «إن كان فضة ردية فكان الثلث - الخ، وهو خطأ .

(٢) في الموطأ: «و لم يزل على ذلك أمر الناس عندنا، و المأل واحد .

(٣) الحديث رواه الامام ابو حنيفة عن عطية عن ابن سعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: الذهب بالذهب وزناً بوزن يدا بيد . الفضل ربا، و الفضة بالفضة وزناً بوزن يدا بيد و الفضل ربا . الحديث المعروف أخرجه الحارثى من طريق اسد بن عمرو و عهد الحميد الحنابى و عبيد الله بن موسى و محمد بن الحسن و الحسن بن زياد و اسحق بن يوسف الازرق و سعيد بن ابى الجهم و حماد بن ابى حنيفة و ابى عبد الرحمن المقرئ و عطية و مسروق و موسى بن طارق و ايوب بن هانى و شعيب بن اسحق =

كتاب الحجة ( الرجل يشتري سيفاً أو مصحفاً أو خاتماً ) ج - ٢

اشترى سيفاً محلي وزن حليته مائة درهم بمائة درهم و قيمة السيف [مائة درهم] ، قلنا: هذا باطل لأنه اشترى فضة بوزنها و بقي السيف بغير ثمن ولا بد له من الثمن ، فان جعلنا له <sup>٢</sup> من ثمنه <sup>١</sup> صارت الفضة بأقل من وزنها فيطال البيع حتى يكون الثمن من الفضة أكثر من الفضة التي في السيف فيكون الفضة بالفضة و الحماثل و الجفن يباقي الفضة <sup>٢</sup> .

محمد قال: أخبرنا سعيد بن أبي عروبة <sup>٤</sup> عن أبي محشر <sup>٥</sup> عن إبراهيم النخعي في شراء السيف المحلي قال: لا بأس إذا كان <sup>٦</sup> حليته أقل من الثمن .

= كلهم عن الامام ابى حنيفة به . و اخرجه الشيخان بلفظ « لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلاً بمثل ، و لا تشفوا بعضها على بعض ، و لا تبيعوا الورق بالورق الا مثلاً بمثل ، و لا تشفوا بعضها على بعض ، و لا تبيعوا غائباً بناجز » و بلفظ « لا تبيعوا الذهب بالذهب و لا الورق بالورق الا وزناً بوزن مثلاً بمثل سواء بسواء » . و لم يذكر البخاري « وزناً بوزن » . و أخرج مسلم عن أبي هريرة ايضاً رفعه « الذهب بالذهب و وزناً بوزن مثلاً بمثل و الفضة بالفضة و وزناً بوزن مثلاً بمثل » « فن زاد او استزداد فهو ربا » راجع لذلك ج ٣ ص ٢٧ من عقود الجواهر ، و فيه أحاديث أخر ايضاً .  
(١) سقط ما بين المربعين من الاصول كما لا يخفى على الاعلام ، و الا لا تختل نظام الكلام في هذا المقام .

- (٢-٢) كذا في الاصول ، و لعل الصواب « ثمنه » بدون لفظ « من » تأمل .  
(٣) العبارة في الاصول : « فيكون الفضل بالفضل و الحماثل و الجفن و يبقى الفضة » ثم بعدها يياض في الاصول و هو كما ترى لا تصح .  
(٤) معنى ذكره في الصوم و غيره .  
(٥) معنى ذكره في الصوم ، و هو الكوفي .  
(٦) كذا في الاصول « كان » ، و لعله « كانت » فصحف ، و التركيب على الاصول =

كتاب الحجة . ( الرجل يشتري سيفاً أو مصحفاً أو خاتماً ) ج - ٢ .

أخبرنا محمد قال أخبرنا عباد بن العوام<sup>١</sup> قال حدثنا عمر بن عامر<sup>٢</sup>  
عن حماد عن إبراهيم أنه يكره شراء السيف المحلى بوزن<sup>٣</sup> الفضة ، ولا يرى  
بأساً بأن يشتري بأكثر من حصته فيكون الفضة بالفضة و الفضل بالفضل .

= أيضاً صحيح لأنه مؤنث غير حقيق . و راجع ج ٨ ص ٤٩٤ من المحلى فإن ابن  
حزم سرد فيها آثاراً زعم أنها تدل على ما ذهب إليه ، و بعضها يوافق ما زعم و بعضها  
يخالفه و هو لم يفهم لسوء فهمه و اطالة اللسان على الأئمة مهدي سبل الهدى . و راجع  
باب الصرف من نصب الراية و الدراية و التلخيص الحبير و سنن البيهقي و معها  
الجزهر النقي و غيرها من كتب الأحاديث و الآثار .

(١) مضى ترجمته في ابواب متفرقة من الكتاب .

(٢) هو السلي بن حفص البصري القاضي ، من رجال مسلم و النسائي - كما في ج ٧  
ص ٤٦٦ من التهذيب ، و الأكثر على توثيقه . قال ابن معين : ليس به بأس ، زاد بعضهم  
عنه : أنه ثقة ؛ و عن ابن المديني ، شيخ صالح ، كان على قضاء البصرة . مات لجلاء  
و هو ساجد سنة خمس و ثلاثين و مائة و قبل سنة ١٣٩ ؛ و عن احمد : أنه ثقة ثبت  
في الحديث الا أنه كان مرجحاً ؛ و قال العجلي : ثقة - اهـ . و فيه زيادة فراجع .

(٣) في الأصول « بدون » و هو خطأ . قال الامام محمد في كتاب الصرف ص ٣٥٠  
من الموطأ : أخبرنا مالك أخبرنا ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحنثان أنه أخبره  
أنه التمس صرفاً بمائة دينار و قال : فدعاني طلحة بن عبيد الله فقال : فإروضنا حتى  
اصطبرف مني . فأخذ طلحة الذهب يقلبها في يده ثم قال : حتى يأتي خازني من الغابة ،  
و عمر بن الخطاب يسمع كلامه فقال : لا والله ! لا تفارقه حتى تأخذ منه ، ثم قال :  
قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : الذهب بالفضة ربا الا هاء و هاء و التمر بالتمر ربا  
الا هاء و هاء و الشعير بالشعير ربا الا هاء و هاء ؛ أخبرنا مالك أخبرنا زيد بن اسلم عن  
عطاء بن يسار او عن سليمان بن يسار أنه أخبره ان معاوية بن ابي سفيان باع سقاية =

كتاب الحجة ( الرجل يشتري سيفاً أو مصحفاً أو خاتماً ) ج - ٢

== من ورق أو ذهب بأكثر من وزنها فقال له أبو الدرداء: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا الا مثلاً بمثل ، فقال له معاوية: ما ترى به بأساً ، فقال له أبو الدرداء: من يعذرني من معاوية أخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخبرني عن رأيه ! لا اسألك بأرض انت بها ، قال: فقدم أبو الدرداء على عمر بن الخطاب فأخبره بذلك فكتب الى معاوية ان لا تبيع ذلك الا مثلاً بمثل او وزناً بوزن ؛ أخبرنا مالك أخبرنا يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي انه رأى سعيد بن المسيب انه يراطل الذهب بالذهب ، قال: فيفرغ الذهب في كفة الميزان و يفرغ الآخر الذهب في الكفة الأخرى ، قال: ثم يرفع الميزان فإذا اعتدل لسان الميزان اخذ واعطى صاحبه ؛ قال محمد: وبهذا كله نأخذ على ما جاءت به الآثار ، وهو قول أبي حنيفة و العامة من قهاتنا - انتهى .

زيادة مفيدة

اعلم انهم اختلفوا في جواز بيع الذهب و الفضة مع غيرهما و عدمه اذا كانا متصلين بالغير ممزوجين او ملصقين معه ، كالسيف المحلى و الخاتم مع الفص و القلادة مع الجواهر و المصحف المحلى و الحلى مع الفصوص و نحوها ، فقال أئمتنا الثلاثة رحمهم الله تعالى بجوازه اذا كان الثمن الذهب او الفضة اكثر مما في الحلى و السيف و المصحف و الخاتم ، و قد روى ابن حزم في ج ٨ ص ٤٩٧ من المحلى من طريق شعبة: انه سأل الحكم بن عتيبة عن السيف المحلى يباع بالدرهم فقال: ان كانت الدارم اكثر من الحلية فلا بأس به ، و روينا مثله ايضاً عن الحسن و ابراهيم وهو قول سفيان - اه . قال الطحاوى ج ٢ ص ٢٣٨ من شرح الآثار: و اما القلادة التي فيها الذهب المبيعة بالذهب او القلادة التي فيها الفضة المبيعة بالفضة فلا دلالة فيما روينا عنه على حكم ذلك اذا بيع بأكثر من وزن ذهبه او فضته من الذهب و الفضة ، و قد حدثنا علي بن شية قال ثنا أبو نعيم قال ثنا اسراييل عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن ==



كتاب الحجّة ( الرجل يشتري سيفاً أو مصحفاً أو خاتماً ) ج - ٢

= ابن عباس قال : اشترى السيف المحلى بالفضة ، فهذا ابن عباس رضى الله عنها قد اجاز بيع السيف الذى حليته فضة بفضة ؛ حدثنا ابراهيم بن مرزوق قال ثنا ابو عامر قال ثنا سفيان عن عثمان بن الأسود عن مجاهد انه كان لا يرى بأساً ان يشتري ذهباً بذهب وفضة وفضة بذهب وفضة ؛ حدثنا ابن مرزوق قال ثنا ابو عاصم عن مبارك عن الحسن انه كان لا يرى بأساً ان يبيع السيف المفضض بالدراهم بأكثر مما فيه ؛ تكون الفضة بالفضة و السيف بالفضل ؛ حدثنا سليمان بن شعيب عن ابيه عن محمد بن الحسن عن ابي يوسف عن سعيد بن ابي عروبة عن ابي معشر عن ابراهيم انه قال فى بيع السيف المحلى : اذا كانت الفضة التى فيه اقل من الثمن فلا بأس بذلك ؛ حدثنا سليمان بن شعيب عن ابيه عن محمد عن ابي يوسف عن حصين بن عبد الرحمن عن عامر الشعبي قال : لا بأس ببيع السيف المحلى بالدراهم لأن فيه حمائله وجفته وتصله - اهـ ؛ وروينا من طريق احمد بن حنبل عن يحيى بن ابي زائدة اخبرنى ابن ابي غنية : سألت الحكم بن عتيبة عن ألف درهم وستين درهماً بألف درهم وخمسة دنانير ؟ قال : لا بأس به ، ألف بألف والفضل بالدنانير ؛ ومن طريق ابن ابي شية : نا عثمان بن مطر عن هشام وهو ابن حسان وسعيد بن ابي عروبة - قال هشام : عن ابن سيرين ، وقال سعيد : عن قتادة ، ثم اتفق ابن سيرين و قتادة - انه لا بأس بشراء السيف المفضض والخوان المفضض والقدح بالدراهم ؛ ومن طريق شعبة قال : سألت حماد بن ابي سليمان عن السيف المحلى يباع بالدراهم فقال : لا بأس به ؛ وروى هذا عن سليمان بن موسى ومكحول ايضا - انتهى . فحماد بن ابي سليمان والحكم بن عتيبة ومكحول وسليمان بن موسى وسفيان الثورى كلهم قالوا بجوازه ، وفوقهم ابراهيم النخعي والحسن البصرى وابن سيرين والشعبي قالوا بذلك ، وفوق كلهم قال بذلك ابن عباس رضى الله عنهما - كما فى آثار الطحاوى ومصنف ابن ابي شية ، بل روى نحوه عن عمر وعلی و ابن مسعود وأنس وطارق و خباب رضى الله عنهم - كما فى ج ٨ ص ٤٩٦ من المحلى ، وروى ابن =

كتاب الحجة ( الرجل يشتري سيفاً أو مصحفاً أو خاتماً ) ج - ٢

= ابن شية بسنده عن طارق بن شهاب وهو من رأى النبي صلى الله عليه وسلم ورآه  
الامام ابو حنيفة قال : كنا نبيع السيف المحلى بالفضة ونشتره . فقد علمت بهذا كله  
ان الامام ابا حنيفة لم يتفرد في القول بجواز ذلك بل معه النخعي والبصري وابن سيرين  
وحامد والحكم ومكحول وسليمان بن موسى والثوري وابو يوسف ومحمد بن الحسن  
بل عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وانس وخباب وطارق بن شهاب رضى الله عنهم  
فه اسوة فيهم ، والعجب كل العجب من ابن ابى شية في كتاب الرد في المسألة  
الخامسة بعد المائة من شراء السيف المحلى بنوع من حليته قال بعد سرد حديث فضالة  
وأثر انس وأثر الشعبي وابن سيرين والزهرى وذكر ان ابا حنيفة قال : لا بأس ان  
يشتريه بالدرهم ١١١

ثم حديث فضالة بن عبيد في اسناده سعيد بن يزيد و خالد بن ابى عمران و حنش من  
افراد مسلم ، و اختلف الرواة عن فضالة بما يختلف به اللفظ والمعنى كما ساق الطحاوى  
الفاظهم بأسانيدهم إليهم في معاني الآثار ص ٢٢٧ و ص ٢٣٨ و تكلم على معانيها بحيث  
لم يبق لها وجه الدلالة على تحريم شراء السيف المحلى بنوع من حليته و المصحف المحلى  
به ، فلا يصح الاستدلال به على التحريم ؛ و على التسليم فعناه عندنا على ما فى ص ١٢  
من المبسوط : اذا كانت لا يعلم ايها اكثر وزناً او يعلم ان وزن الذهب الذى  
فى القلادة اكثر او مثل المنفصل ، و فى هذه الوجوه عندنا لا يجوز العقد حتى لا يخاف  
ما عليه الصحابة والتابعون ، مع ان فك القلادة المنظومة من الذهب و الأحجار يحمل  
الذهب فى جانب و الأحجار فى جانب من غير احداث خلل فى الصياغة يمكن ، فيباع  
الذهب بالذهب بسهولة بخلاف السيف ونحوه فانه لا يمكن فيه الشك الا باحداث خلل  
فى الصنعة و ايراث تلف فيها فلا يكون هذا من أب ببيع القلادة او الطوق او الحلقة ،  
بينهما بون بعيد ؛ لحديث فضالة لا يكون حجة على ابن حنيفة رحمه الله بل على من قال  
بخلاف قوله ، و لا يخالف رأيه فى هذا الباب ، وكذا اثر انس لا يرد على الامام =

كتاب الحجة ( الرجل يصطرف عند الرجل دراهم بدنانير ) ج - ٢

### باب الرجل يصطرف عند الرجل دراهم بدنانير

قال محمد: قال أبو حنيفة: إذا اصطرف الرجل الدراهم عند الرجل بدنانير فقبض الدراهم و دفع الدنانير و تفرقا ثم وجد فيها درهما<sup>٢</sup> زائفا

= و لا يخالف قوله ، و اثر شرح لا يعلوم آثار الصحابة المذكورة و التابعين مع ان المسألة يجتهد فيها ، و كذا قول الزهري فانهم رجال و نحن رجال ، و اثر ابن سيرين يعارضه ما رواه عنه ابن ابي شيبة في مصنفه - كما تقدم ، فكأنه رد بنفسه على نفسه ، علا انه : اذا تعارضا تساقطا ، او يحمل على معنى مجتمع كلاهما فيه ، و لا يكون قول مجتهد حجة على مجتهد آخر من غير دليل . و تفصيل المسألة مبني و معنى في ص ٢١٣ الى ص ٢١٥ من معتصر المختصر من مشكل الآثار . و في ج ٥ ص ٢٩٣ من الجواهر التي على اليهقي .

و الحديث الذي استدل به اليهقي تين من رواية الليث التي اخرجها مسلم انه ورد في صورة خاصة و هي ان الذهب الذي في القلادة كان اكثر من الذهب المنفرد ، و خصمه يمنع هذا . و قال الحافظ في التلخيص : له عند الطبراني في الكبير طرق كثيرة جدا في بعضها : قلادة فيها خرز و ذهب ، و في بعضها : ذهب و جواهر ، و في بعضها : خرز معلقة بذهب ، و في بعضها : باثني عشر ديناراً ، و في بعضها : بقسمة دنانير ، و في اخرى : بسبعة دنانير - اه . و للشافعية عن الاختلاف جوابان ، و في كليهما ريخ التعصب المذهبي تجري ، فانها خلاف اصول الحديث ، بل الاختلاف يدل على ان الراوي لم يثق به حتى الاتقان و ان كان ثقة ، و القول فيه ما قال الامام ابو حنيفة و من معه - تأمل و تبصر فيه .

(١) كذا في الاصل ، و في الهدية « محمد قال » .

(٢) كذا في الاصول ، و في الموطأ « دراهم » .

(٣) كذا في الموطأ ، و لفظ « درهما » ساقط من الاصول و لا بد منه .

كتاب الحجّة ( الرجل يصطرف عند الرجل دراهم بدنانير ) ج - ٢

إلا أنه فضة غير أنه زائف فضة سوء ردية فاستبدله ، فإن كان ستوقا أو رصاصا فإنه يرده ويتنقض من الدنانير بحسابه ، فإن كان اصطرف<sup>١</sup> عنده الدنانير<sup>٢</sup> بعشرة دراهم رده عليه ورجع إليه بعشرة دنانير<sup>٣</sup> ، و جاز الصرف فيما بقى . وقال أهل المدينة : إذا اصطرف الرجل دراهم [ بدنانير ]<sup>٤</sup> ثم وجد فيها درهمين زائفين<sup>٥</sup> فأراد زده انتقض صرف تلك<sup>٦</sup> الدنانير ورد إليه ورقه وأخذ منه ديناره .

وقال محمد رحمه الله : أخبرونا عن بقية الدراهم التي كانت بالدنانير لم بطلت ولم انتقض<sup>٧</sup> البيع فيها ؟ ما ينبغي أن يسقط هذا عن<sup>٨</sup> أحد . قالوا : لأن الصرف لا يكون إلا مقصودا . قلنا لهم : صدقتم ، لا يكون الذهب بالزورق إلا هاء و هاء<sup>٩</sup> وقد قبض هذا الدنانير وقبض الآخر الدراهم ،

(١) في الأصل « صرف » والصواب « اصطرف » .

(٢) كذا في الأصول ، والصواب « دنانير » .

(٣) تأمل في العبارة لعل فيها سقطا .

(٤) ما بين المربعين ساقط الأصول وزيد من الموطأ ، لكن فيه « دينار » بالافراد .

(٥) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « درهما زائفا » وهو الراجح ، ويدل عليه ما يأتي بعده من الافراد .

(٦) لفظ « تلك » لم يذكر في الموطأ .

(٧) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « ينتقض » .

(٨) في الأصول « على » والصواب « عن » .

(٩) قال الزرقاني : هكذا رواه أكثر اصحاب الزهري كمالك وميمر وابن عيينة لم يقولوا الذهب بالذهب في كل حديث عمر وهم الحجّة على من خالفهم ، وهو المناسب لسياق القصة - اهـ ج ٣ ص ١١٧ و هكذا في موطأ محمد .

كتاب الحجّة ( الرجل يضطرب عند الرجل دراهم بدنانير ) ج - ٢

فاذا وجد فيهما درهما زائفا فهو على 'إحدى المنزلتين'، إما أن تقولوا كما قال أبو حنيفة: وقد كانت قبضه وهو فضة<sup>٢</sup> فوجد فيها عيا فيرده ويستبدله<sup>٣</sup>، وإما أن تقولوا برده ويطل الصرف في حصته خاصة. فأما أن يطل الصرف في الدنانير كلها فكيف كان هذا؟ والله أعلم.

(١ - ١) في الأصل «أحد المنزلتين» وفي الهدية «أحد المنزلين».

(٢) كذا في الهدية، وقوله «وهو فضة» لم يذكر في الأصل - ف.

(٣) كذا في الأصل من الاستبدال، وفي الهدية «يتبدله»، ولا بد أن تراجع كتاب الصرف من الجزء الرابع عشر من المبسوط خصوصا من ص ٢ إلى ص ٢٣ فإنه أوضح مسائل هذا الباب على الوجه الآتم وذكر فيه الأحاديث والآثار التي أكثرها في المحلى وبين معناها وجمع بين الأحاديث المتعارضة، وبما في المبسوط يندفع أكثر ما أورده ابن حزم من الإيرادات خصوصا على الحنفية، ولم أقدر على اختصار ما في المبسوط فإنه طويل جدا، وينحل به ما في الباب المذكور من الإغلاق والإجمال. وراجع ما في كتاب الآثار وقد نقلته فيما قبله فتذكره، وكذا في موطأ محمد وقد مضى نقله أيضا. قال في ص ١٣ من المبسوط: وإذا اشترى عشرة دراهم بدنانير فتعابضا ثم وجد فيها درهما ستوقا أو رصاصا فإن كانا لم يتفرقا استبدله لأن المقبوض ليس من جنس حقه فكأنه لم يقبضه أصلا، وتأخير القبض إلى آخر المجلس لا يصير، وإن كانا قد اختلفا فليس له أن يتجاوز به لأن السقوق والرصاص ليسا من جنس الدراهم، فيكون مستبدلا به لا مستوفيا، ولكن برده وكان شريكا في الدينار بحصته لأنه تين أنه كان قبض في المجلس تسعة دراهم ولم يقبض درهما حتى اختلفا؛ طعن عيسى في هذا اللفظ فقال: قوله «كان شريكا في الدينار بحصته» غلط، والصحيح أنه شريك في مثل ذلك الدينار بالشر لأن العقود عندنا لا تعين في العقود والفسوخ، ألا ترى أنها بعد التقابض لو تفاخخا العقد لم يجب على واحد منهما رد المقبوض من النقد بعينه ولكن إن شاء رده =

## باب الرجل يراطل الرجل الذهب بالذهب

قال محمد<sup>١</sup>: قال أبو حنيفة: من راطل ذهباً بالذهب<sup>٢</sup> فكان بين الذهبين<sup>٣</sup> فضل مثقال فأعطى صاحبه قيمته من الورق أو العين أو غير ذلك<sup>٤</sup> فلا بأس، يكون الذهب بمثله و المثقال بالذي أعطاه . وقال أهل المدينة: لا ينبغي أن يأخذه<sup>٥</sup> فإن ذلك قبيح و ذريعة إلى الربا - يعني بالذريعة السيل . قال محمد: وكيف كان ذلك ذريعة إلى الربا؟ قالوا: لأن هذا لو جاز<sup>٦</sup>

== و ان شاء رد مثله فكذلك هنا لا يصير شريكاً في عين ذلك الدينار و إنما له عشر الدينار ديناً في ذمته الا ان يراضيا على ان يرد عليه عشر ذلك ، ولكن ما ذكره في الكتاب اصح لأن بالافتراق قبل القبض يفسد العقد من الاصل لوجود شرط الفساد وهو الدينية لأن الدين بالدين حرام ، ولكن اذا وجد القبض في المجلس جمل كالموجود عند العقد ، فإذا لم يوجد كان العقد فاسداً من أصله ؛ فتبين ان حصته من الدينار مقبوضة بحكم عقد فاسد فيجب رده بعينه ، لأن وجوب الرد من حكم القبض هنا لا من حكم العقد ، و النقود تتعين بالقبض كما في القبض بحكم الهبة - انتهى .

(١) كذا في الأصل ، و في الهندية « محمد قال » - ف .

(٢) كذا في الأصل ، و في الموطأ « ذهب » .

(٣) في الأصول « الوزنين » تحريف ، و الصواب « الذهبين » .

(٤) في الموطأ: من راطل ذهباً او ورقاً بورق فكان بين الذهبين فضل مثقال فأعطى صاحبه من قيمته الورق او من غيرها فلا يأخذه فإن ذلك قبيح و ذريعة الى الربا ، لأنه اذا جاز له ان يأخذ المثقال بقيمته حتى كأنه اشتراه على حديثه جاز له ان يأخذ المثقال بقيمته مراراً ، لأن يحيز ذلك البيع بينه و بين صاحبه - انتهى .

(٥) قد علمت الفرق بين العبارتين ، و المال واحد .

(٦) في الموطأ « لأنه إذا جاز له ، الخ » .

كتاب الحجّة ( الرجل يراطل الرجل الذهب بالذهب ) ج - ٢

[ له ]<sup>١</sup> أن يأخذ المثقال بقيمته حتى كأنه اشتراه على حدته جاز له أن يأخذ المثقال بقيمته مرارا<sup>٢</sup> . قلنا لهم : وما بين أن يأخذ المثقال بقيمته مرارا [ أو يأخذه مرة فرق ؟ ]<sup>٣</sup> هذا كله جائز ؛ إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يأخذ ذهباً بذهب أكثر منها<sup>٤</sup> ، وإذا أعطى بالفضل الذى مع أحدهما شيئاً فما بأس بذلك ؛ إنما فرق القوم من الحرام وأرادوا الدخول فى الحلال . فان قلتم : تنههم على هذا . [ قلنا : ] فليس ينبغى أن يطل الأشياء بالثهم ، ولعمري أنه ينبغى لكم أن تطلوا الأشياء بالثهم لأنكم قد قلتم فى القسامة بالثهم<sup>٥</sup> والقتل أشد الأشياء ، وكيف يطل اليقين بموضع التهمة وقد قال الله تعالى " إن الظن لا يغنى من الحق شيئاً " ؟ .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن سعيد الثورى قال حدثنا عثمان بن الأسود<sup>٦</sup> عن مجاهد فى الرجل يكون له على الرجل<sup>٧</sup> ديناران موقتان<sup>٨</sup> فيعطيه شاميين فيأخذ فضل ما بينهما دراهم أنه لا يرى بأساً .

(١) سقط من الأصول ، وزيد من الموطأ .

(٢) كذا فى الأصل ، وفى الهدية « مرادا » وهو تصحيف .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزيد على اقتضاء العبارة .

(٤) الأحاديث فى ذلك معروفة ، ونبذ منها تقدم فيما قبل .

(٥) فى الأصول « بالنعم » بالنون والعين وهو تصحيف .

(٦) هو المكي - كما فى ج ٧ ص ١٠٧ من التهذيب ، وقد مضى من قبل .

(٧-٧) فى الأصول « دينارين موقتين » بالنصب ، وراجع كتاب الصرف من البدائع

والميسوط وفتح القدير وغيرها .

### باب الرجل يرادل الرجل فيعطيه الذهب العتق

قال محمد<sup>٢</sup> : قال أبو حنيفة في الرجل يرادل [الرجل]<sup>٢</sup> الذهب فيعطيه الذهب العتق<sup>٤</sup> الجياد ويجعل معها تبراً ذهباً غير جيدة و يأخذ من صاحبه ذهباً كوفية<sup>٥</sup> مقطعة و تلك<sup>٦</sup> الكوفية مكروهة عند الناس فيتبايعان بذلك مثلاً بمثل لا فضل بينهما في الوزن<sup>٧</sup> : إن ذلك جائز لا بأس به ، لأن ردى الذهب وجيده سواء . و قال أهل المدينة : لا يجوز .

و قال محمد : لم لا يجوز ، ذلك ؟ قالوا : لأن صاحب الذهب الجياد أخذ فضل عيون<sup>٨</sup> ذهبه في التبر الذي طرح مع ذهبه ، ولو لا فضل ذهبه على ذهب صاحبه لم يرادله صاحبه بتبره ذلك<sup>٩</sup> إلى ذهبه الكوفية<sup>٩</sup> . قيل لهم قد صدقتم ، الأمر كما قلتم ، إنما رادله بفضل ذهبه ، أخبرونا منهما أليس قد تبايعا ذلك وزناً بوزن ؟ قالوا : بلى . قلنا : فليس يفسد هذا كله ، هكذا ما قلتم ، هذان رجلان أرادا أن يفرا مما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(١) كذا في الموطأ ، و في الأصول « العين » بالعين و بالياء التختانية في آخره نون ، وهو تصحيف .

(٢) كذا في الأصل ، و في الهذلية « محمد قال » .

(٣) كذا في الموطأ ، و لفظ « الرجل » الثاني ساقط من الأصول .

(٤) في الأصول « العين » وهو تصحيف .

(٥) كذا في الموطأ ، و كان في الأصول « يوافيه » وهو تحريف .

(٦) في الأصول « بذلك » تحريف .

(٧) في الأصول « الورق » وهو تصحيف .

(٨) في الأصول « عيوب » وهو تحريف .

(٩ - ٩) في الأصول « إلى ذهبه ذلك الكوفية » وهو خطأ .



كتاب الحجّة ( الرجل يشتري من الرجل حنطة بدنانير إلى أجل ) ج - ٢

بأخذ الذهب أكثر من وزنها ، مصنعا هذا ليحل لها الأمر ،  
فأما أن يكونا مأجورين فيها طلبا من الحلال والخروج بما نهى رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الذهب بالذهب أحدهما أكثر وزنا  
من صاحبه .

### باب الرجل يشتري من الرجل حنطة بدنانير إلى أجل

قال محمد<sup>١</sup> : أخبرنا أبو حنيفة فيمن اشترى من رجل حنطة بدنانير إلى

(١) كذا في الأصول ، و الذوق يقتضى ان يكون « عن أخذ » لأن صلة النهى حرف  
« عن » ، او « عنه » محذوف و الباء السببية - تأمل .

(٢) اى : صانعين - يعنى : فاعلين هذا ؛ كذا في الأصول بالافراد ، و الأرجح المثنى  
المنصوب ، و لعل الاضافة اولى - اى « مصنعي هذا » من الصنع .

(٣) كذا في الهنذية من الحل و الاحلال ضد الحرمة ، و كان في الاصل « ليحل »  
بالحاء المعجمة ، و هو خطأ .

(٤) في الأصول « من » و هو خطأ ، و الصواب « عن » .

(٥) اى : فلا يكون مأجورا ، ان كانت « اما » شرطا ، و ان كانت « اما » حرف  
الترديد « فأما ان لا يكونا مأجورين » فعلى كلا التقديرين نذ من العبارة سقط .

(٦) قوله « قال محمد » كذا في الاصل ، و في الهنذية « محمد قال » . قال الإمام محمد في  
ص ٣٣٥ من موطئه - الرجل يبيع الطعام نسيئة ثم يشتري بذلك الثمن شيئا آخر :  
اخبارنا مالك حدثنا ابو الزناد : ان سعيد بن المسيب و سليمان بن يسار كانا يكرهان  
ان يبيع الرجل طعاما إلى أجل بذهب ثم يشتري بذلك الذهب ثمرا قبل أن يقبضها ،  
قال محمد : و نحن لا نرى بأسا ان يشتري بها ثمرا قبل ان يقبضها اذا كان الثمر بعينه  
و لم يكن ديناً ، و قد ذكر هذا القول لسعيد بن جبير فلم يره شيئا و قال : لا بأس به ؛  
و هو قول ابي حنيفة و العامة من قههائنا - انتهى .

كتاب الحجّة ( الرجل يشتري من الرجل حنطة بدنانير إلى أجل ) ج - ٢

أجل وقبض الحنطة المشتري ولم يدفع الدنانير حتى اشترى بها منه الذي باعه. الحنطة تمرا، هذا ليس به بأس؛ وقال: إن اشترى بالدنانير التي باع بها الحنطة<sup>١</sup> تمرا من غير بيعه<sup>٢</sup> الذي باعه<sup>٣</sup> الحنطة قبل أن يقبض الدنانير وأحال الذي اشترى منه التمر على غريمه الذي ابتاع<sup>٤</sup> منه الحنطة بالدنانير التي له عليه فلا خير<sup>٥</sup> في ذلك، لأنه اشترى التمر بذلك<sup>٦</sup> من غير الذي عليه الدين، وهذا من بيع الغرر لأن الدين لا يدرى أخرج أم لا يخرج؛ ولا ينبغي أن يكون [الغرر]<sup>٧</sup> على مال امرئ مسلم. وقال أهل المدينة: إن اشترى بالدنانير إلى أجل من يبعه<sup>٨</sup> تمرا [قبل أن يقبض الدنانير]<sup>٩</sup> لا خير<sup>١٠</sup> فيه،

(١) من قوله «تمرا هذا» ساقط من الأصل، موجود في الهندية.

(٢) البيع بتشديد الياء بمعنى البائع أو المشتري، وفيه الحديث المعروف «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا».

(٣) كذا في الأصول، و الأولى «باع منه».

(٤) كذا في الأصول، والصواب «باع».

(٥) في الأصول «و لاخير» بالواو.

(٦) كذا في الأصل، وفي الهندية «بدن» مكان «بذلك».

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه.

(٨) بتشديد الياء التختانية.

(٩) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وعبرة الموطأ هكذا: لا يبيع الرجل حنطة بذهب ثم يشتري الرجل بالذهب تمرا قبل أن يقبض الذهب من يبعه الذي اشترى منه الحنطة، فأما أن يشتري بالذهب التي باع بها الحنطة إلى أجل من غير بائعه الذي باع منه الحنطة قبل أن يقبض الذهب ويحيل الذي اشترى منه التمر على غريمه الذي باع منه، وقد سألت عن ذلك غير واحد من أهل العلم فلم يروا به بأسا - انتهى.

(١٠) كذا في الهندية، وفي الأصل «و لاخير» تصحيف، والصواب «فلاخير».

كتاب الحجة ( الرجل يشتري من الرجل حنطة بدنانير إلى أجل ) ج - ٢

فإن ابتاع بذلك من غيره تمرا قبل أن يقبض الدنانير وأحال<sup>١</sup> الذي اشتري منه التمر على غريمه [ الذي باع منه ]<sup>٢</sup> بالدنانير فلا بأس<sup>٣</sup> به .

وقال محمد بن الحسن : كرهوا الذي لا بأس به وسعوا في الذي لا خير فيه !! رأيتم إذا اشتري من يعه تمرا فأنما هو<sup>٤</sup> بعينه ليس بدين ما بأس بذلك ، ولا شيء يكره ذلك ؟ [ فأن قالوا : ]<sup>٥</sup> لانه غرر . [ قيل لهم : ]<sup>٦</sup> ثا الغرر والمال دين عليه يكون مستوفيا له من حين يقع البيع ؛ أو يقولوا : هذا بيع الدين بالدين فليس هذا ببيع دين بدين . فأن قالوا : هذا بمنزلة الحنطة بالتمر ولا بأس ببيع الحنطة بالتمر . إنما ينبغي لهم أن يكرهوا ما كره أبو حنيفة ما لم يروا به بأسا أن يشتري الرجل من الرجل تمرا بدين له على الآخر لا يدري أ يخرج أم لا يخرج ! فهذا الغرر الذي يكره ولا ينبغي ؛ وقد جاء في هذا آثار :

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء<sup>٧</sup> أن رجلا باع طعاما إلى أجل فجاء يطلب حقه فقال له

(١) في الموطأ « يحيل » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزيد من الموطأ .

(٣) وكان في الأصل « ولا بأس » وهو تحريف ، وفي الهندية « لا بأس » بلا واو ولا فاء ، والصواب « فلا بأس » - ف .

(٤) لفظ « هو » ساقط من الأصول . وتأمل في العبارة .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه فزيد حسب اقتضاء المقام .

(٦) هو جابر بن زيد ، وقد تقدم فيما قبل ، وهو كوفي ، وأبو الشعثاء الكوفي هو سليم ابن أسود المحاربي ؛ كلاهما من رجال الستة ، وهو أيضا تقدم ، كلاهما من التابعين ، وهنا هو جابر بن زيد الأزدي ، وهو من فقهاء البصرة وأعلم أهل العراق ومفتيهم =

صاحب الطعام: ليس عندي جعل<sup>١</sup>، ولكن خذ مني طعاما، فاذا حل [الأجل]<sup>٢</sup> فيحل دينارك فخذ به ما شئت .

### باب الرجل يسلف في الطعام

قال محمد<sup>٣</sup>: قال أبو حنيفة في الرجل يسلف في الطعام<sup>٤</sup> [بسر معلوم إلى أجل مسمى]<sup>٥</sup> فيحل [الأجل]<sup>٦</sup> ولا يجد المشتري عند البائع إلا بعض ما يسلفه<sup>٧</sup> فيه فإن أراد أن يستوفي<sup>٨</sup> ما وجد بسعره و يقيله في ما لم يجده عنده و يأخذ منه بحساب ذلك من الثمن الذي دفع إليه: إن هذا جائز لا بأس به .

= في زمنه، روى عنه عمرو بن دينار - كما في ج ٢ ص ٣٨ من التهذيب، مات سنة ١٠٣ أو ١٠٤ هو وأنس بن مالك في جمعة واحدة، وكان من أعلم الناس بكتاب الله وقال ابن عمر: يا جابر! انك من قهواء أهل البصرة؛ وقال ابن عباس: تسألوني وفيكم جابر بن زيد؛ وهو شيخ أبي حنيفة - رحمهما الله .

(١) كذا في الأصل، وهو ما يجعل للعامل على عمله، ثم سمي به ما يعطى المجاهد ليستعين به على جهاده . واجتعلت له: اعطيت له الجعل، واجتعله هو: اخذه - كذا في ج ١ ص ٨٦ من المغرب مع زيادة فيه . ولعل المراد به هنا حقه، يدل عليه قوله « يطلب حقه » وهو ثمنه - تدبر .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٣) كذا في الأصل، وفي الهندية « محمد قال » .

(٤) كذا في الأصول، وفي الموطأ « طعام » بالتنكير .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من أثر ابن عمر الذي ذكر في الموطأ .

(٦) كذا في الأصل، وفي الهندية « سافه » .

(٧) معناه: يأخذه؛ وليس المراد به أصل معنى الاستيفاء .

قال محمد: وكذلك أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا أبو عثمان<sup>١</sup> عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما في السلم يحل يأخذ بعضه ويأخذ بعض رأس المال فيما بقى فقال ابن عباس: هذا المعروف الحسن الجميل. وقال:

(١) كذا في الأصول «أبو عثمان». وقد رواه الامام محمد في كتاب الآثار قال:- أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا أبو عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به، فقيه «أبو عمرو» مكان «أبي عثمان». ورواه الامام أبو يوسف أيضا في آثاره ص ١٨٦ رقم ٨٤٢: قال حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن أبي عمر عن سعيد بن جبير - به. وفي جامع المسانيد: أبو حنيفة عن أبي يحيى - وقيل: أبي جبلة، وقيل: أبي عمرو - عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: اذا اخذ الرجل بعض رأس المال وبعض سلبه فلا بأس به؛ اخرجه طلحة وابن خسر و الحسن بن زياد في مسانيدهم، و اخرجه الامام محمد في كتاب الآثار. فقيه اختلافات: الاول في الرفع والوقف، و الأصح عندى الوقف على ابن عباس؛ والثاني في شيخ الامام من هو؟ حماد بن أبي سليمان أو أبو عثمان أو أبو عمر أو أبو عمرو أو أبو يحيى أو أبو جبلة؟ وعندى ان حمادا إما زائد من النسخ أو سقطت الواو بين حماد و أبي عمر من آثار أبي يوسف، فان حمادا يروى عن سعيد بن جبير بدون واسطة كما هو ظاهر من كتاب الآثار و جامع المسانيد، ولعله كان في الأصل «حدثنا حماد و أبو عمر» في آثار أبي يوسف - تأمل؛ الثالث الاختلاف في انه أبو عثمان أو أبو عمرو أو أبو عمر أو أبو يحيى أو أبو جبلة - كما في ج ٢ ص ٢٢ من جامع المسانيد، و اشكل على التعيين: وقد ذكرت الاختلاف في حاشيتى على كتاب الآثار للامام محمد.

وقد رجح الفاضل الأفتاني في تعليقه على آثار أبي يوسف انه «أبو عمر» بدون الواو، و هو ذر بن عبد الله المرهبي فانه يكنى ابا عمر و الامام يروى عنه، وقال: و أما أبو عمرو فلم اعثر له على ترجمة - اه. و الأثر رواه عن سعيد بن جبير سلبه بن موسى =

= وعبد الأهل العلوي ويزيد بن أبي زياد - كما سيأتي في الكتاب وفي كتاب الأم  
للإمام الشافعي وسنن البيهقي؛ فلا عجب إن يكون زواه عنه آخرون أيضا: أبو عثمان،  
أو أبو عمرو، أو أبو عمر، أو أبو يحيى، وهم كثيرون - كما في التهذيب وكتاب الكنى  
للمحافظ الدولابي، فالتعيين متعذر .

ثم عندى «أبو عثمان» على ما في كتاب الحجّة أن كان صحيحا على الأرجح هو:  
عبد الله بن عثمان بن خثيم القاري المكي أبو عثمان، حليف بنى زهرة، من رجال مسلم  
والأربعة، ثقة صالح الحديث ما به بأس، مات سنة اثنتين و ثلاثين ومائة، وهو  
من شيوخ الإمام أبي حنيفة، وهو يروى عن سعيد بن جبير - كما في ج ٥ ص ٣١٤  
من التهذيب . أو: يزيد بن صهيب الفقير الكوفي، من رجال الستة، كنيته: أبو عثمان -  
كما في التهذيب، وهو من شيوخ الإمام . أو ربيعة الرأي، كنيته: أبو عثمان - كما في  
التهذيب، وهو أيضا من شيوخ الإمام . أو هو: محمد بن شريك، أبو عثمان المكي،  
من رجال أبي داود، وهو يروى عن طبقة سعيد بن جبير لكنه مشترك في شيوخ  
الإمام وتأخر عنه وفاة - كما في التهذيب؛ وقد قال الدولابي في ج ٢ ص ٢٧  
من كتاب الكنى: حدثني أبو محمد الحسن بن علي بن عثمان قال حدثنا أبو أمامة قال  
حدثنا محمد بن شريك أبو عثمان المكي قال حدثنا عمرو بن دينار قال: اشترى عمرو بن  
أبي عقرب من عمرو بن عثمان شيئا بعضه عنده وبعضه ليس عنده فأتيا عبد الله بن عمر  
فاستفتياه فقال: أوفه ما كان عندك ولا توفه ما لم يكن عندك، فأتى ابن عباس فسأله  
فقال مثل ذلك - انتهى . وراجع ج ٢ ص ٢٦ إلى ص ٢٨ من الكنى .

و أما «أبو عمرو» بالواو كما في كتاب الآثار أن كان صحيحا فهم أيضا كثيرون،  
و قلبي يميل إلى أنه قيس بن مسلم الجدلي العدواني أبو عمرو الكوفي، هو شيخ الإمام،  
وهو يروى عن سعيد بن جبير - كما في ترجمته من التهذيب . و أبو عمرو الشعبي وهو  
أيضا من شيوخ الإمام لكنه في كتاب الآثار على الأكثر باسمه «عامر» والنسبة =

== «الشعي» . وآخر ابو عمرو بن العلاء بن عمار التميمي المازني النحوي البصري المقرئ  
احد الائمة القراء السبعة ، وهو أيضا يزوى عن سعيد بن جبير و مجاهد وعكرمة  
وغيرهم ، متأخر وفاة عن الامام ابي حنيفة . وآخر ابو عمرو بن حماس بن عمرو  
الليثي ، من رجال ابي داود ، مات سنة ١٣٩ - كما في التهذيب ، وهو يروى عن سعيد  
ابن جبير . وآخرون كثيرون كما في الكنى و التهذيب وغيرهما . و اما « ابو عمر »  
بدون الواو فهو ايضا كثيرون ، منهم : ذر بن عبد الله المرهبي الهمداني ، يروى عن سعيد  
ابن جبير و طبقته ؛ وهو يأتي في كتاب الآثار باسمه ، و روى عنه الامام ابو حنيفة  
في كتاب الآثار بواسطة ابنه عمر بن ذر الهمداني و زيد الياحي وغيرهما ؛ و في الاسناد  
المذكور لا واسطة بينهما الا في آثار ابي يوسف بواسطة حماد . ومنهم : دينار بن  
عمر الاسدي ابو عمر البزار الكوفي ، الاعشى ، يروى عن ابن الجنيبة وغيره ، و روى  
عنه الثوري وغيره . و راجع ج ٢ ص ٤٠ الى ص ٤٦ من كتاب الكنى للحافظ  
الدولابي باب ابي عمر و ابي عمرو فانك تجد فيه كثيرا يروى عن سعيد بن جبير  
و طبقته ، فالتعين و التصحيح عليك .

هذا ما عتدى على الارتجال ، و لعل الله يحدث بعد ذلك امرا ، و أنت ففتش من مظان  
العلم فانه امانة في اعناق العلماء . و الفاضل السنبل يقل الاثر المذكور في حواشي الهداية  
من كتاب الآثار لكنه لم يبين من ابو عمرو عن سعيد بن جبير ، و كذا العجب من  
صاحب جامع المسانيد فانه ذكر الاثر فيه و في باب المشايخ و لم يشخص من هو  
و لم يبين فيما بين الثلاثة ابي يحيى و ابي جبلة و ابي عمرو من هو في اسناد الاثر المذكور ،  
و هذا في جامع المسانيد كثير ، و لازم على العلماء تصحيحه . و الحافظ ابن حجر ذكر  
في كنى الايثار ابا عمر - بدون الواو - عن سعيد بن جبير و قال : هو ذر بن عبد الله  
تقدم - اه ، فهو متعين عنده انه ذر بن عبد الله . و لي قلق في ان الامام لا يروى عنه  
الا بواسطة - كما قدمته . و راجع ص ٥٠٨ من التعجيل . فالخلاص انه في كتاب ==

أهل المدينة: لا يصلح ذلك<sup>١</sup> .

= الآثار « أبو عمر » بدون الواو عند الحافظ في الإيثار ، و « أبو عمرو » خطأ ، وهو مطابق لما في آثار أبي يوسف . بقي الاختلاف في الواسطة بين الإمام و ذر بن عبد الله ، ولعل « حماد » - كما في آثار أبي يوسف - سقط من قلم الناسخ في كتاب الآثار ، أو الإمام رواه عن أبي عمر ذر بن عبد الله بواسطة وبدونها . ثم بقي الاختلاف في أبي عثمان في كتاب الحجّة و أبي عمر في كتاب الآثار ، و آثار أبي يوسف . هذا والله تعالى أعلم ، و عليه اتم و احكم . ولا بعد في أن أبا عثمان و أبا عمر كليهما رواه عن سعيد بن جبير كما رواه عنه سلة بن موسى و يزيد بن أبي زياد و عبد الأعلى الثعلبي وغيرهم ، فلا تخالف و لا تعارض بينهما .

قلت : ذر بن عبد الله الهمداني المراهبي بنفسه من شيوخ الإمام أيضا كما هو يروى عنه بواسطة ابنه ، ذكره ابن خضرو في مسنده ، و روى له عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لجبريل : ما لك لا تزورنا أكثر مما تزور - الحديث . و ذكره في شيوخه موفق بن أحمد في ج ١ ص ٤٣ و الكردري في ج ١ ص ٧٦ من مناقبها ، و ذكره الخوارزمي أيضا في ج ٢ ص ٤٥٠ من جامع المسانيد في شيوخه إلا أنه صحفه الناسخ و جعله « العمراني » و الصواب « الهمداني » . و عده الشيخ الحافظ محمد بن يوسف الدمشقي الصالحى أيضا في عقود الجنان من شيوخه فقال : ذر بن عبد الله ابن زرارة المراهبي - بضم الميم و سكون الراء - أبو عمر الكوفي . و أما « أبو عثمان » فتصحيح « أبو عمر » لأنهم كانوا يكتبونه متصلا بلا الف « عثمان » فيشتبه بـ « عمر » ، وهذا معروف في المصحفات ، وليس للإمام في مسانيد شيوخه يروى عنه يكنى أبا عثمان والله اعلم - ف .

(١) راجع لذلك موطأ مالك مع شرحه للزرقاني ج ٣ ص ١٢٢ . و ص ١٢٣ من باب ما يكره من بيع الطعام الى اجل و السلفة في الطعام .

و قال



و قال محمد : وكيف كرهتم هذا ؟ قالوا : لأن هذا يشبه ما نهى عنه من البيع والسلف في ذلك<sup>١</sup> ذريعة إلى البيع والسلف . قيل لأهل المدينة : ما هذا ذريعة إلى شيء ؟ وما تبطلون بيوع الناس و صلحهم إلا بالظنون ؟ وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه<sup>٢</sup> : الصلح جائز بين الناس إلا صلحا<sup>٣</sup> أحل حراما أو حرم حلالا ؛ فهذا صلح اصطلاحا عليه أن يأخذ بعض سلبه و بعض رأس مائه ، وليس بصلح أحل حراما و حرم حلالا<sup>٤</sup> .

محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن سلمة بن موسى قال سمعت سعيد بن جبير<sup>٥</sup> قال<sup>٦</sup> ابن عباس رضي الله عنهما : ذلك المعروف أن

(١) كذا في الأصول ، ولعله كان « فذلك » أو « وذلك » فصحفه الناسخ لمجمله « في ذلك » والله اعلم - ف .

(٢) وهو في كتابه إلى ابن موسى الأشعري وغيره وقد تقدم .

(٣) في الأصول « صلح » بالرفع .

(٤-٤) كذا في الأصل ، و من قوله « فهذا صلح » إلى قوله « و حرم حلالا » ساقط من الهندية .

(٥) في ص ١٦٢ من التعجيل : سلمة بن موسى عن سعيد بن جبير ، وعنه سفيان بن عيينة قال عبد الله بن أحمد : سألت أبي عنه فقال : لا أرى به بأسا ؛ وذكره ابن حبان في الثقات - انتهى . و الأثر رواه الإمام الشافعي بهذا الإسناد في ج ٣ ص ١١٧ من كتاب الأم - و راجعه ؛ و رواه البيهقي في ج ٦ ص ٢٧ من سننه الكبرى بالإسناد المذكور من طريق أبي يحيى زكريا بن يحيى بن اسد عن سفيان به بلفظ : إذا أسلمت في شيء فلا بأس أن تأخذ بعض سلبك و بعض رأس مالك فذلك المعروف - اه . و من هذا ظهر أن قوله « بعض سلبك » سقط من الأصول .

(٦-٦) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « يقول قال » .

تأخذ بعض رأس مالك .

محمد قال أخبرنا سفيان الثوري عن عبد الأعلى<sup>١</sup> عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال: هو المعروف .

محمد قال أخبرنا سفيان الثوري قال أخبرنا جابر<sup>٢</sup> عن نافع عن ابن عمر أنه قال [مثل]<sup>٣</sup> قول ابن عباس .

(١) هو الثعلبي الكوفي - قد تقدم فيما قبل ، وهو من رجال الأربعة - ج ٦ ص ٩٤ من التهذيب .

(٢) هو الجعفي - كما صرح به اليهقي في سننه ، قال : وروى جابر الجعفي عن نافع عن ابن عمر معنى قول ابن عباس ، والمشهور عن ابن عمر أنه ذكره ذلك ، وروينا عن عطاء بن أبي رباح وعمرو بن دينار معنى قول ابن عباس - انتهى . وتذكر ما مضى ما رواه الحافظ الدولابي في الكنى عن عمرو بن دينار .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وهو المطابق لرواية اليهقي لفظاً ومعنى . قال الامام الشافعي في الأم : فان قال قائل : ما الحجّة في ذلك ؟ فالقياس والمعقول مكتفى به فيه ؛ فان قال : فهل فيه أثر عن أحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قيل : روى عن ابن عباس وعن عطاء وعمرو بن دينار : أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج ان عطاء كان لا يرى بأساً ان يقبل رأس ماله منه أو ينظره أو يأخذ بعض السلعة وينظره بما بقي ؛ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج انه قال لعطاء : اسلفت ديناراً في عشرة افراق فخلت فأقبض منه إن شئت خمسة افراق واكتب نصف الدينار عليه دينا ؟ فقال : نعم ؛ قال الشافعي : لأنه اذا اقاله منه فله عليه رأس مال . ما اقاله منه ، وسواء انتقده او تركه لأنه لو كان عليه مال حال جاز ان يأخذه وان ينظره به متى شاء ؛ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج =

كتاب الحجّة ( الرجل يسلف في حنطة كورة كذا وكذا ) ج - ٢

محمد قال أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا عبد الأعلى الثعلبي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : كنت عنده فأتاه رجل فقال : إني أسلمت إلى رجل في طعام ألف درهم فقضاني نصف مال فبعته بألف درهم وأتيته أتقاضاه وقد غلا الطعام فقال : خذ مني خمسمائة درهم ؟ فقال : ربحت وأخذت هذا المعروف .

محمد قال أخبرنا خالد بن عبد الله عن يزيد بن أبي زياد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما في رجل أسلف عشرين درهما في طعام فلم يجد عنده طعاما إلا بعشرة دراهم فأخذ بعشرة دراهم طعاما وأخذ عشرة دراهم فقال : ذلك المعروف - والله أعلم .

### باب الرجل يسلف في حنطة كورة كذا وكذا

محمد قال قال أبو حنيفة : من أسلف في حنطة شامية فلا بأس أن يأخذ

عن عمرو بن دينار أنه كان لا يرى بأسا أن يأخذ بعض رأس ماله و بعضا طعاما أو يأخذ بعضا طعاما و يكتب ما بقي من رأس المال ؛ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن سلمة بن موسى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : ذلك المعروف أن يأخذ بعضه طعاما و بعضه دنانير - انتهى . قال محمد في آثاره : و به نأخذ ، و هو قول أبي حنيفة رحمه الله - اه .

(١) قال الامام ابو يوسف في ص ٣٣ من « الاختلاف بين أبي حنيفة وابن أبي ليلى » في باب السلم : قال ابو يوسف : و اذا كان لرجل على رجل طعام اسلم اليه فيه فأخذ بعض طعامه و بعض رأس ماله فان ابا حنيفة رضي الله عنه كان يقول : هو جائز ، بلغنا عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما انه قال « ذلك المعروف الحسن الجميل » و به نأخذ ، و كان ابن أبي ليلى يقول : اذا اخذ بعض رأس ماله فقد فسد السلم و يأخذ رأس ماله كله - انتهى . و راجع ج ١٢ ص ١٣٠ من مبسوط السرخسي .

كتاب الحجية (الرجل يسلف في حنطة كورة كذا وكذا) ج - ٢

محمولة وهي حنطة بيضاء يجاء بها<sup>١</sup> من مصر [بعد محل الأجل]<sup>٢</sup> وإن أسلم في العجوة من التمر فلا بأس بأن<sup>٣</sup> يأخذ صيحانيا [أو جمعا]<sup>٤</sup>، وإن أسلم في حنطة فلا ينبغي أن يأخذ شعيرا لأن الشعير غير الحنطة؛ وكذا لا بأس بققيز من حنطة بققيزين من شعير يدا بيد لأنهما نوعان مختلفان . وقال أهل المدينة : من أسلف<sup>٥</sup> في حنطة فلا بأس بأن<sup>٦</sup> يأخذ شعيرا بمكيلها . وكذلك قالوا في الحنطة والمحمولة والصيحاني كما قال أبو حنيفة . وقالوا : لا يصلح أن يأخذ ققيزا من حنطة بققيزين من شعير يدا بيد؛ لأن ذلك عندهم نوع واحد .

قال محمد : وما بين الحنطة والشعير [منع]<sup>٧</sup> مثلين بمثل ؟ قالوا : لأنه عندنا نوع واحد . قيل لهم : أرايتم صدقة الفطر وغيرها من الصدقات أليس قد قيل فيها نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو<sup>٨</sup> شعير ؟

(١) في الأصول «بحالها» وهو تصحيف .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، فانما زدناه من موطأ الامام مالك - رحمه الله .

(٣) كذا في الأصل، وفي الهنذية «أن» .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وانما زدنا من الموطأ، وهو بفتح و سكون : التمر الردي - كما في شرح الزرقاني .

(٥) وفي الموطأ «سلف» .

(٦) في الموطأ «أن» .

(٧) زدته لاصلاح المعنى، والا لم يصح، وعلى هذا تكون لفظ «ما» في «ما بين» بمعنى «أى شئ» على اقتضاء المقام، او سقط لفظ «بأس» بعد «ما» - أى : ما بين الحنطة والشعير بأس - الخ، او : ما بأس بين الحنطة - الخ .

(٨) كذا في الأصل، وفي الهنذية «أو» مكان «أو» .

كتاب الحجة ( الرجل يسلف في خنطة كورة كذا وكذا ) ج - ٢

فلو كان البر والشعير صنفاً واحداً كما يكون التمر كله وإن اختلفت أصنافه صنفاً واحداً ما قيل في الصدقة في البر نصف صاع، وفي الشعير صاع، ويجعل ذلك شيئاً واحداً كما جعل ذلك في التمر شيئاً واحداً، وأصنافه مختلفة؛ فهذا يدل على أن الشعير صنف غير البر. فإذا كانا صنفين فلا بأس أن يبتاع أحدهما [بآخر] <sup>١</sup> يداً بيد واحدهما أكثر من الآخر، مع ما قد جاء في ذلك من الآثار، منها حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه <sup>٢</sup> الذي يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: لا خير في البر إلا مثلاً بمثل يداً بيد، ولا بأس بالشعير اثناً <sup>٣</sup> بواحد يداً بيد <sup>٢</sup>

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد ليم الكلام ولا يحتل.

(٢) أخرجه الجماعة إلا البخاري - كما في ج ٣ ص ٣٥ من نصب الراية - عن أبي الأشعث عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد» انتهى؛ وله الفاظ سيأتي بعضها في الكتاب وبعضها في مكتب أخرى من الحديث.

(٣) وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم «فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد». وقد قال الإمام محمد في «باب الرجل يشتري الشعير بالحنطة» من الموطأ ص ١٣٥ بعد رواية أثر عبد الرحمن بن الأسود الآتي في الكتاب بعده: ولنا نرى بأساً بأن يشتري الرجل قفيزين من شعير بقفيز من حنطة يداً بيد، والحديث المعروف في ذلك عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الذهب بالذهب مثلاً بمثل والفضة بالفضة مثلاً بمثل والحنطة بالحنطة مثلاً بمثل والشعير بالشعير مثلاً بمثل»، ولا بأس بأن يأخذ الذهب بالذهب والفضة بالفضة أكثر، ولا بأس بأن يأخذ الحنطة بالشعير والشعير أكثر يداً بيد، في ذلك أحاديث كثيرة معروفة، وهو قول =

كتاب الحجية ( الرجل يسلف في حنطة كورة كذا وكذا ) ج ٢ -

ومن غيره <sup>١</sup> من الأحاديث؛ وهذا حديث معروف عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

وما عليكم <sup>٢</sup> تروون عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من أصحابه أنه كره ذلك لإحدى واحدنا: أخبرنا مالك بن أنس [حدثنا نافع أن سليمان بن يسار أخبره] <sup>٣</sup> أن عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث <sup>٤</sup> فنى علف دابته فقال لغلामه: خذ من حنطة أهلك فاشتر به

= إبي حنيفة والعامه من فقهاءنا - اهـ . و به يتضح ما به من الخلل في عبارة الكتاب .  
قال النووي في ج ٢ ص ٢٤ من شرح مسلم ذيل حديث عبادة: هذا دليل ظاهر في ان البر والشعير صنفان، وهو مذهب الشافعي وإبي حنيفة والثوري و فقهاء المحدثين وآخرين - اهـ . و راجع ج ٢ ص ٢٦ الى ص ٣٠ باب الربا من عقود الجواهر فانه سرد الروايات فيه مفصلا، و راجع ج ٢ ص ١٩٧ الى ص ١٩٩ من شرح معاني الآثار .

(١) في الأصول بدون الواو و زدتها ليصح الكلام و الضمير يرجع الى حديث عبادة، اي: وغير ذلك من الأحاديث - تأمل .

(٢) كذا في الأصول، و تأمل في معناه .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول موجود في الموطئين، و لا بد منه - كما تراه .

(٤) ابن وهب بن عبد مناف بن زهرة الزهري، ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم و مات أبوه في ذلك الزمان فلذلك عُدد في الصحابة، و قال العجلي: من كبار التابعين -  
قاله الزرقاني في ج ٣ ص ١٢٤ من شرح الموطأ؛ هو من رجال البخاري وإبي داود و ابن ماجه؛ و ترجمته في ج ٦ ص ١٢٩ من التهذيب، و فيه: ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من اهل المدينة عن تولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال العجلي: مدني، تابعي، ثقة، رجل صالح، من كبار التابعين؛ و قال الدارقطني: ثقة؛ =

كتاب الحجبة (الرجل يسلف في خنطة كورة كذا وكذا) ج - ٢

شعيرا، ولا تأخذ إلا مثلاً بمثل . وأين هذا من الأحاديث في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن أصحابه، وما جاء به من السنة أن الشعير جعل ضعف الخنطة في الصدقة، فقيل في صدقة الفطر: نصف صاع من بر أو صاع من شعير . وذكر إبراهيم بن طهمان<sup>٢</sup> عن أيوب بن

== وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يقال إن له حجة، وقرنه خليفة بابن الزبير وغيره، من صغار الصحابة وأثبت مطين صحبه<sup>٤</sup>، وقال أبو حاتم: لا أعلم له حجة؛ وقال أبو نعيم: لا تصح له رواية ولا حجة - اه . فأثره هذا لا يعارض ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأحاديث في ذلك الباب رواها: عادة، وأبو سعيد، وأبو هريرة، وعمر بن الخطاب، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس وغيرهم في جواز البيع في الخنطة والشعير متفاضلا .

(١) كذا في الأصل، وفي الهنذية «من، مكان «ما» .

(٢) هذا في صورة التعليق؛ وقد رواه الطحاوي من طريق محمد بن الحسن حيث قال: حدثنا سليمان بن شعيب الكيساني عن أبيه عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن إبراهيم ابن طهمان عن أيوب بن أبي تميمة عن محمد بن سيرين عن ابن يسار عن أبي الأشعث قال سمعت عبادة بن الصامت يقول: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم - أو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تباعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق إلا وزنا بوزن، ولا التمر بالتمر ولا الخنطة بالخنطة ولا الشعير بالشعير ولا الملح بالملح إلا سواء بسواء عينا بعين، فمن زاد وازداد فقد أربى، ولكن يبيعوا الذهب بالورق والخنطة بالشعير والتمر بالملح بدايد كيف شئتم - اه .

(٣) ابن شعبة الخراساني أبو سعيد، من رجال السنة، ولد بهراة وسكن نيسابور وقدم بغداد، ثم سكن مكة إلى أن مات سنة ١٦٣ أو سنة ١٦٨ بها، ولم يخلف مثله، كان ثقة صدوقا حسن الرواية صحيح الحديث كثير الباع، لم يزل الأئمة يشتهون ==

كتاب الحجّة ( الرجل بسلف في حنطة كورة كذا وكذا ) ج - ٢

أبي تميم عن مسلم بن يسار<sup>١</sup> عن أبي الأشعث<sup>٢</sup> الصنعاني قال : ضمنا<sup>٣</sup> كنيسة<sup>٤</sup> أنا<sup>٥</sup> وعبادة بن الصامت فسمعتة يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - أو قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

= حديثه و يرغبون فيه و يوثقونه ، كان أكثر حديثا بخراسان و انبل من حدث بخراسان و العراق و الحجاز ، و أوثقهم و أوسعهم علما - كذا في ج ١ ص ١٢٩ من التهذيب ، وهو - ان شاء الله - خفي ، وقد ذكره في ج ١ ص ٣٩ من الجواهر المضية .  
(١) هو البصري الأنوي المكي ، أبو عبد الله ، الفقيه ، مولى بني أمية ، وقيل : مولى طلحة ، وقيل : مولى مزينة ، من رجال أبي داود و النسائي و ابن ماجه ، تابعي ثقة ، رجل صالح ، قديم ، فاضل ، عابد ، ورع ، مفتي اهل البصرة و خامس خمسة من فقهاءها ، لم يفضل عليه احد في زمنه ، ارفع من الحسن عندهم ، و سيد ساداتهم ، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز سنة مائة أو إحدى و مائة أو سنة ١٠٢ - كذا في ج ١ ص ١٤٠ من التهذيب .

(٢) وقع في الأصول « الأشعث » بدون لفظ الأب و هو خطأ ، هو شراحيل بن آدة أبو الأشعث صنعاني من صنعاء الشام أو اليمن ، هو شامي تابعي ثقة ، و ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من اهل اليمن ، كان ينزل دمشق ، و توفي في زمن معاوية رضي الله عنه ، من رجال مسلم و الأربعة - كذا في ج ٤ ص ٣١٠ من التهذيب ؛ و « آدة » جده - بالمد و تخفيف الدال .

(٣) كذا في الاصل ، و في الهندية « ضمنا » ، و لعل الصواب « ضمنا » .

(٤) سقط من الأصول قوله « أو بيعة » بعد قوله « كنيسة » تدل على سقوطه رواية الطحاوي الآتية - ف .

(٥) كذا في الأصول بالضمير المرفوع ، و على الاصلاح المذكور : إياي و عبادة بن الصامت ، و الفاعل : كنيسة أو بيعة ؛ نعم اذا كان في الاصل « ضمنا » بالميمين =



كتاب الحجّة ( الرجل يسلف في حنطة كورة كذا وكذا ) ج - ٢

== كان « أنا و عبادة » بدل من الضمير المرفوع المتصل ؛ أو يكون تأكيداً و « كنيسة » منصوب على المفعولية . و الحديث رواه الطحاوى ، وفيه : جميع المنزل بين عبادة بن الصامت و معاوية في كنيسة او يعة - الخ . و العلم عند الله تعالى .

#### تنبيه

ثم اعلم ان ابن ابى شيبة في كتاب الرد ذكر في المسألة السابع عشر بعد المائة بعد رواية حديث عمر بن الخطاب الذى سبق من الموطأ و حديث عبادة المذكور في الباب و حديث ابى سعيد الخدرى الذى مضى من الموطأ و غيره في الاشياء الستة الربوية أن ابا حنيفة كان يقول : لا بأس ببيع الحنطة الغائبة بعينها بالحنطة الحاضرة - اهـ . و انت تعلم انه غلط الناس في عز هذه المسألة الى الامام و اقبرى عليه ، ابن قال ابو حنيفة ذلك ؟ و هذه كتب مذهبه مدونة و هى مشحونة بمنع ذلك و النهى عنه ١١ و هذا الباب يكفى للرد عليه ، و كذا ابواب كتاب الآثار و ابواب الربا من موطأ محمد ترد عليه رداً بينا : و يبيع غائب بناجز و يبيع ما لم يقبض من الرويات لا يجوز اجماعاً الا مثلاً بمثلاً و يبدأ بيد و عينا بعين و وزناً بوزن ، و اذا اختلفت الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يداً بيد - كما تقدم . و حديث عمر بن الخطاب و حديث عبادة و حديث ابى سعيد رضى الله عنهم مخرجة عن الامام فيما الف من مسانيد : راجع جامع المسانيد و عقود الجواهر المنيفة و كتاب الآثار و آثار ابى ابو يوسف و شرح معاني الآثار للطحاوى و لا ادري كيف اجزأ ابن ابى شيبة على ذلك الاقراء و الزور و مغالطة الناس في ذلك و محمد بن الحسن يقول بعد اخراج حديث ابى سعيد من طريق ابى حنيفة : و به نأخذ و هو قول ابى حنيفة ؟ فهل تطلب ابين و أظهر و أدل من هذا ؟ فن أنكره فقد انكر طلوع الشمس رابعة النهار . و راجع الجزء الثالث عشر و الرابع عشر من المبسوط كتاب الصرف و البيوع المنهى عنها ليتضح لك الحق الصراح - سأل الله تعالى و ايانا من هذا ، و جازاه بما هو يليق به هذا .

كتاب الحجة ( الرجل يسلف في حنطة كورة كذا وكذا ) ج - ٢

لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا التمر بالتمر ولا الحنطة بالحنطة ولا الشعير بالشعير ولا الملح بالملح إلا سواء بسواء عينا<sup>١</sup> بعين، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، ولكن يبيعوا الذهب بالورق والحنطة بالشعير والتمر بالملح يدا بيد كيف شئتم .

محمد قال أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن مسلم<sup>٢</sup> بن يسار عن أبي الأشعث الصنعاني قال: خطبنا عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال: أيها الناس! إنكم أحدثتم أمرا ما ندرى ما هو، ألا وإن الذهب بالذهب<sup>٣</sup> وزنا بوزن تبره وعينه، ألا وإن الفضة بالفضة [وزنا بوزن]<sup>٤</sup> تبرها وعينها، ولا بأس أن يبيع الذهب بالفضة يدا بيد والفضة أكثرهما ولا يصلح نسيئة، ألا وإن الحنطة بالحنطة<sup>٥</sup> مدا بمد<sup>٦</sup> [يدا بيد والشعير بالشعير مدا بمد يدا بيد]<sup>٦</sup>

(١) في الأصول «عين» .

(٢) في الأصول «سليمان» وهو تصحيف، والتصحيح من آثار الطحاوى ج ٢ ص ١٩٧ و سنن البيهقي ج ٥ ص ٢٧٦ وغيرهما .

(٣) كذا في الأصول، وفي آثار الطحاوى و سنن البيهقي وغيرهما: انه قام فقال: يا أيها الناس! انكم قد أحدثتم بيعا لا ادرى ما هي، وإن الذهب بالذهب - الخ . والأمر سهل .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وهو في آثار الطحاوى وغيره في هذا الطريق، و زاد البيهقي: يدا بيد .

(٥-٥) في الأصول «مدين بمدين» وهو تصحيف «مدا بمد» كما في سنن البيهقي و آثار الطحاوى .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول، موجود عند الطحاوى و البيهقي بالاسناد المذكور في صلب الحديث، فردناه منها .

كتاب الحجّة . ( الرجل يسلف في حنطة كورة كذا وكذا ) ج - ٢

ولا بأس أن يبيع الشعير بالحنطة<sup>١</sup> يد ويد الشعير أكثرهما ولا يصلح<sup>٢</sup>  
نسيئة، ألا وإن التمر بالتمر<sup>٣</sup> مدا بمد<sup>٤</sup> [ يد يد حتى عد الملح مثلاً بمثل ]<sup>٥</sup>  
فمن زاد أو ازاداد<sup>٥</sup> فقد أربى .

محمد قال<sup>٦</sup> أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي<sup>٦</sup> عن أيوب بن أبي تيمية

(١) عند الطحاوي والبيهقي : . ولا بأس ببيع الشعير بالبر .

(٢) هو مطابق لما في سنن البيهقي ، وفي آثار الطحاوي « لا يصح » من الصحة .

(٣-٣) في الأصول « مدين بمدين » .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، وزيد من آثار الطحاوي  
وسنن البيهقي .

(٥) في آثار الطحاوي « واستزاد » . وزاد البيهقي بعد الحديث : قال قتادة : وكان  
عبادة بدرية عقيماً أحد نقباء الأنصار ، وكان بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على  
أن لا يخالف في الله لومة لائم - كذا رواه ابن أبي عروبة ، ورواه همام بن يحيى  
وهو من الثقات عن قتادة عن ابن الجليل عن مسلم موصولاً برفوعاً إلى النبي صلى الله  
عليه وسلم - اه : ثم رواه بإسناده . وقال الطحاوي بعده : فهذا عبادة بن الصامت  
رضوان الله عليه قد خالف معمر بن عبد الله فيما ذهب إليه على ما ذكرنا عنه في الحديث  
الأول ، وقد روى عن عبادة الصامت رضي الله عنه هذا الكلام أيضاً عن النبي صلى الله  
عليه وسلم : حدثنا اسماعيل بن يحيى المزني قال ثنا محمد بن إدريس قال ثنا عبد الوهاب  
الثقفي عن أيوب - إلى آخر ما في الكتاب بعده . ومحمد بن إدريس هو الإمام الشافعي  
كما في ج ٥ ص ٢٧٦ من سنن البيهقي ؛ والمزني خال ابن جعفر الطحاوي .

(٦-٦) في الأصول « أخبرنا عبد الوهاب عن عبد المجيد الثقفي » وهو مصحف ، والتصحيح  
من آثار الطحاوي وسنن البيهقي وصحيح مسلم وغيرها فانهم رووه بالاسناد المذكور  
في كتبهم ، وهو من رجال السنة - كما في ج ٦ ص ٤٤٩ من التهذيب . ابن الصلت =

## كتاب الحجة ( الرجل يسلف في حنطة كورة كذا وكذا ) ج - ٢

السختياني عن محمد بن سيرين عن مسلم بن يسار ورجل آخر عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر ولا الملح بالملح إلا سواء بسواء عينا بعين، ولكن يبعوا الذهب بالورق والورق بالذهب والبر بالشعير والشعير بالبر والتمر بالملح والملح بالتمر يدا بيد كيف شئتم . قال: ونقص أحدهما؛

= ابن عبيد الثقفى، أبو محمد البصرى، ولد سنة ١٠٨ أو سنة ١١٠، ومات سنة أربع وتسعين ومائة أو سنة ١٨٤، وهو ثقة، اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع سنين؛ وقال علي بن المديني: ليس في الدنيا كتاب عن يحيى بن سعيد الأنصارى أصح من كتاب عبد الوهاب - كذا في ج ٦ ص ٤٥٠ من التهذيب؛ و راجعه .

(١) قال البيهقي: الرجل الآخر يقال: هو «عبد الله بن عبيد»، أخبرنا أبو الحسن بن محمد المقرئ أنا الحسن بن محمد بن اسحاق ثنا يوسف بن يعقوب ثنا محمد بن أبي بكر ثنا يزيد بن زريع ثنا سلمة بن علقمة ثنا محمد بن سيرين أن مسلم بن يسار وعبد الله بن عبيد حدثاه قالوا: جمع المنزل بين عبادة ومعاوية أما في بيعه أو كنيسة، قال - وذكر الحديث في الصرف بطوله؛ وهذا الحديث لم يسمعه مسلم بن يسار من عبادة بن الصامت إنما سمعه من أبي الأشعث الصنعاني عن عبادة - اهـ . ثم رواه من طريق قتادة عن مسلم ابن يسار عن أبي الأشعث به، ثم عن حماد بن زيد عن أبي قلابة قال: كنت بالشام في حلقة فيها مسلم بن يسار فجاء أبو الأشعث، قال قالوا: أبو الأشعث أبو الأشعث، فجلس، فقلت له: حدثنا حديث عبادة بن الصامت، قال: نعم - الحديث . وحديث جمع المنزل بين عبادة ومعاوية عند الطحاوى ص ١٩٨: حدثنا إبراهيم بن أبي داود قال ثنا محمد بن المنهال قال ثنا يزيد بن زريع قال ثنا سلمة بن علقمة به - الحديث .

(٢) في الأصول «وقال» و الاصلاح من آثار الطحاوى وسنن البيهقي في هذا =

كتاب الحجّة (الرجل يشتري بثلي دينار قمحا) ج - ٢

«التمر بالملح» و زاد الآخر: من زاد أو ازداد فقد أربى<sup>١</sup>.

### باب الرجل يشتري بثلي دينار قمحا

قال محمد<sup>٢</sup> حدثنا أبو حنيفة<sup>٣</sup> فيمن اشترى بثلي دينار قمحا فدفن ديارا و يأخذ<sup>٤</sup> ما اشترى من القمح و يرد عليه<sup>٥</sup> صاحب القمح ثلث دينار عينا ذهباً: انه لا بأس بهذا. و قال أهل المدينة: يكره أن يعطى ذهباً و يأخذ ذهباً و حنطة.

و قال محمد: هذا من ظنونكم أيضا التي تبطلون بها البيوع، ما ينبغي لأحد من الناس أن يكره هذا، ما هذا<sup>٦</sup> و ما اشتراه [من]<sup>٧</sup> القمح بثلي

= الطريق من الحديث، و لا بد منه.

(١-١) مطابق لما في آثار الطحاوي و سنن البيهقي و غيرهما، و في الأصول «التمر أو الملح» و هو خطأ.

(٢) هذا الباب كاف للرد على ابن أبي شيبة في المسألة السابعة عشر بعد المائة - كما تقدم، و انت تعلم انه لا اثر بعد العين فما عواه الى الامام ليس له اثر في كتب مذهبه.

(٣) كذا في الأصل، و في الهدية «محمد قال» - ف.

(٤) كذا في الأصول، و دأب الكتاب على ما عرفت «أخبرنا أبو حنيفة» او «قال أبو حنيفة» و هو في الموطأ و كتاب الآثار أيضا طريقة.

(٥) كذا في الأصول، و الأولى عندى صيغة الماضي - اى «و أخذ» ليطابق قوله «ودفع».

(٦) اى «و رد عليه» بصيغة الماضي.

(٧) كذا في الأصول، و تأمل في معنى الجملة مع المعطوفة، و الى اى شىء اشار بقوله «ما هذا» و نقاه، حتى يصح الاستثناء.

(٨) سقطت حرف «من» من الأصول.

كتاب الحجة ( الرجل يسلف في طعام فلما حل جاء صاحب السلف ) ج - ٢

دينار إلا سواء ؛ إنما أخذ بثلاثي دينار قبحا و أخذ بالثلث الباقي مثل وزنه  
ذهبا فأى شيء يكره من هذا ؟ .

## باب الرجل يسلف في طعام فلما حل جاء صاحب

### السلف يتقاضاه طعامه

محمد قال قال أبو خنيفة فيمن أسلف في طعام فلما حل جاء صاحب  
السلف يطلب طعامه فقال الذي أعنده الطعام « ما عندي طعام بمعنى <sup>١</sup> طعامك  
[ الذي على ] <sup>٢</sup> إلى أجل » [ فيقول صاحب الطعام « هذا لا يصلح » فيقول  
الذي عليه الطعام « فبغني طعاما إلى أجل » <sup>٣</sup> حتى أقضيتك » <sup>٤</sup> : أيهما يقضيه  
إن اشترط في أصل البيع إنه يبيعه حتى يقضيه فلا خير في ذلك ، وإن  
لم يكن بينهما شرط و باعه بمثل رأس [ المال ] <sup>٥</sup> الأول أو بأقل فلا بأس  
بذلك ، ولا يقضيه الطعام حتى يستوفيه ، فإذا استوفاه فلا بأس بأن

(١) في الأصول « يعني » بالياء وهو خطأ ، والصواب « يعني » امر من البيع ،  
كما في الموطأ .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وهو موجود في الموطأ و لا بد منه . عبارة الموطأ  
مع الزرقاني ج ٣ ص ١٢٥ هكذا : قال مالك من اشترى طعاما بسعر معلوم الى اجل  
مسمى فلما حل الاجل قال الذي عليه الطعام لصاحبه : ليس عندي طعام فبغني الطعام  
الذي لك على الى اجل ؛ فيقول صاحب الطعام : هذا لا يصلح لانه قد نهى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يستوفى ، فيقول الذي عليه الطعام لغريمه :  
فبغني طعاما الى اجل حتى أقضيتك ؛ فهذا لا يصلح - انتهى .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٤) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « أقضيتك » وهو من سهو الناسخ .

كتاب الحجة (الرجل يسلف في طعام فلما حل جاء صاحب السلف) ج - ٢

يقبضه الآخر منه إلا بكيل . وقال أهل المدينة : لا يصلح هذا لا بشرط ولا يغير شرط ، فانا نراه باعه ذلك لنفسه<sup>١</sup> .

وقال محمد : إنما يكره الشرط لأنه اشترط عليه شرطا لا يقدر [عليه]<sup>٢</sup> فكأنه خلى<sup>٣</sup> يبعه إياه ، فإذا كان ليس بينهما شرط فان شاء<sup>٤</sup> المشتري الطعام إذا قبضه أن لا يعطيه إياه وأن لا يعطيه غيره فعل ، فإذا كان هذا هكذا فليس به بأس ، وعلى هذا عامة أمر الناس ؛ أرايتم السفينة<sup>٥</sup> التي يعطى الرجل الرجل الدرهم بالمدينة فيكتب بماله إلى الكوفة فيقبضها بالكوفة ما بينهما شرط ما بأس بهذا أليس بهذا بأس ؟ فان كان اشترط عليه أن يأخذ الورق بالورق بالمدينة على أن يوفيه<sup>٦</sup> إياه بالكوفة كان هذا فاسدا فينبغي لأهل المدينة أن يفسدوا ذلك<sup>٧</sup> بالشرط ، وغير الشرط<sup>٨</sup> ،

(١) كذا في الأصل « بأن يقبضه » وفي الهندية « بأن يقبضه » وعندى الصواب « بأن لا يقبضه » بزيادة النى من القبض ، فان الاستثناء بعد يقتضى ذلك ، والعلم عند الله تعالى فليكن بالتأمل .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « لينقد » وهو تصحيف ، وعليك بالتحقيق .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٤) كذا في الأصول ، ولم اصل الى مغزاه .

(٥ - ٥) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « مشتري الطعام » بالاضافة .

(٦) بضم السين وفتح التاء ، واحدة السفايح ، وتفسيرها عندهم معروف - كذا في

ج ١ ص ٢٥٣ من المغرب .

(٧) كذا في الأصل ، وفي الهندية « يوفيهما » تحريف .

(٨ - ٨) كذا في الأصل ، وفي الهندية « بشرط وغير الشرط » .

كتاب الحجة (الرجز يسلف في طعام فلها حل جاء صاحب السلف) ج - ٢

وهو على الناس<sup>١</sup> الذي عليه أمورهم؛ وقد سئل عن هذا بعينه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فقال: لا بأس به ما لم يكن شرطا. قال: ذكره<sup>٢</sup> الحجاج بن أرطاة عن عطاء بن أبي رباح: أن ابن الزبير<sup>٣</sup> كان يقبض من التجار الورق بمكة ويكتب بها لهم إلى مصعب بن الزبير فسأل عن ذلك ابن عباس فقال: لا بأس به ما لم يكن شرطا.

(١) كذا في الأصول، تأمل في مرجع الضمير ما هو وكذا حرف «على» لا معنى له، ولعله محرف أو مصحف من لفظ آخر - والله اعلم.

(٢) رواه البيهقي في ج ٥ ص ٣٥٢ من سننه هذا الاسناد من طريق سعيد بن منصور: حدثنا هشيم أنا حجاج بن أرطاة عن عطاء بن أبي رباح: أن عبد الله بن الزبير كان يأخذ من قوم بمكة دراهم ثم يكتب بها إلى مصعب بن الزبير بالعراق فيأخذونها منه؛ فسئل ابن عباس عن ذلك فلم ير به بأسا، فقيل له: أن اخذوا افضل من دراهمهم؟ قال: لا بأس اذا اخذوا بوزن دراهمهم - اه. قال البيهقي: و روى في ذلك ايضا عن علي رضي الله عنه، فان صح ذلك عنه وعن ابن عباس فانما اراد والله اعلم اذا كان ذلك بغير شرط - اه. وقد روى قبله عن سعيد بن منصور ثنا هشيم أنا خالد عن ابن سيرين: انه كان لا يرى بالسفجات بأسا اذا كان على الوجه المعروف - انتهى.

(٣-٣) في الأصول «أن الزبير» والصواب «أن ابن الزبير» وهو عبد الله بن الزبير، كما في سنن البيهقي.

(٤) هو ابن العوام القرشي الاسدي، ابو عبد الله، امير العراق لآخيه عبد الله بن الزبير، ولد سنة ثلاث و ثلاثين في خلافة عثمان؛ قال ابن خبان في فتاات التابعين: روى عن ابيه وأخيه؛ ولم يسم من روى عنه؛ وكان جميلا جوادا شجاعا قتل بمكر في الحرب التي كانت بينه وبين عبد الملك وكان عبد الملك ناداه بالامان - راجع لذلك ص ٤٠٣ من التعجيل.



كتاب الحجة ( الرجل يسلف الدراهم النقص فيقضى دراهم وازنة ) ج - ٢

### باب الرجل يسلف الدراهم النقص فيقضى دراهم وازنة

محمد قال : قال أبو حنيفة في من أسلف دراهم به<sup>١</sup> نقص فقضى دراهم وازنة بها<sup>٢</sup> فضل : إنه لا يصلح فضل الوزن الذي ازداد ، لأنه اقتضى أكثر من حقه . و قال أهل المدينة : لا بأس بذلك ، وهو جائز . وقالوا : لا يشبه ذلك<sup>٣</sup> الشراء<sup>٤</sup> ، لو اشترى دراهم وازنة بنقص لم يحل [ ذلك ]<sup>٥</sup> .

و قال محمد : يمنعون من البيوع في الأشياء التي ينبغي أن يشدد فيها ثم لا يبرح لهم الأمور حتى يحلوا المذكور الواضح البين<sup>٦</sup> رأيت رجلاً<sup>٧</sup> يكون عليه مائة درهم لرجل ينقص من الوزن درهما فيقبض<sup>٨</sup> [ مائة درهم ]<sup>٩</sup> فكيف جاز له أن يقبض مائة درهم وهي لا تنقص<sup>١٠</sup> شيئاً ؟ أليس قد أخذ مثل وزن ورقه وفضلاً<sup>١١</sup> ؟ فهذا الربا عندنا أن يؤخذ بورقه مثل وزنها وفضل . قيل لهم : فمن أين افترق هذا والبيع والاشتراط<sup>١٢</sup>

(١) كذا في الأصول ، والصواب « بها » .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « فيها » وهو موافق لنسخة الموطأ .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « هذا » مكان « ذلك » .

(٤) قوله « الشراء » منصوب وبعده بدل منه على وجه التوضيح والتقوير كما لا يخفى .

(٥) ما بين المربعين ساقط الأصول . وزيد من الموطأ وعبارته : ولو اشترى منه دراهم نقصاً بوازنة لم يحل ذلك - انتهى .

(٦) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « رجل » بالرفع .

(٧) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « قبض » .

(٨) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه - ف .

(٩) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « الا نقص » .

(١٠) في الأصول « فضل » بالرفع .

(١١) في الأصول « اشتراط » .

كتاب الحجّة (الرجل يسلف الدراهم النقص فيقضى دراهم وازنة) ج - ٢

عند السلف دراهم<sup>١</sup> وازنة؟ قالوا: لأن ذلك على وجه المكايسة<sup>٢</sup> [والتجارة]<sup>٣</sup> وهذا على وجه المعروف. قيل لهم: فكيف جاء هذا على وجه المعروف وهو يقول «هذه الدراهم الوازنة قضاء بدراهمك الناقصة»؟ إنما وجه المعروف لو أعطاه دراهم مثل دراهمه ووهب له الفضل على غير شرط كان بينهما، فأما أن يقول له «خذ هذه الدراهم الجياد الوازنة بدراهمك الرديّة الناقصة» فليس هذا على وجه المعروف<sup>٤</sup>، ولكنه أعطاه دراهم أوزن من دراهمه لمكان قرضه إياه الذي أقرضه.

(١) لعل الصواب «بدراهم».

(٢) في الأصل «المكاتب» وفي الهندية «المكاسب» تصحيف، والاصلاح من الموطأ.

(٣) ما بين المربين ساقط من الأصول، وزيد من الموطأ.

(٤) في الأصول «معروف». قال الامام في ص ٣٥٥ من الموطأ - باب الرجل يكون عليه الدين فيقضى افضل بما اخذه: اخبرنا مالك اخبرنا حميد بن قيس المكي عن مجاهد قال: استلف عبد الله بن عمر من رجل دراهم ثم قضى خيرا منها فقال الرجل: هذا خيرا من دراهمي التي اسلفتك، قال ابن عمر: قد علمت ولكن نفسي بذلك طيبة؛ اخبرنا مالك اخبرنا زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي رافع: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استلف من رجل بكرا فقدمت عليه ابل من الصدقة فأمر ابا رافع ان يقضى الرجل بكراه، فرجع اليه ابو رافع فقال: لم اجد فيها الا جملا رباعيا، فقال له: اعطه اياه فان خيار الناس احسنهم قضاء؛ قال محمد: وبقول ابن عمر نأخذ، لا بأس بذلك اذا كان من غير شرط اشترط عليه، وهو قول ابي حنيفة رحمه الله؛ اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن ابن عمر قال: من اسلف سلفا فلا يشترط الا قضاء؛ قال محمد: وبهذا نأخذ: لا ينبغي له ان يشترط افضل منه ولا يشترط عليه احسن منه فان الشرط في هذا لا ينبغي، وهو قول ابي حنيفة والعامّة من قهاتنا - انتهى.

## باب السلم

محمد قال قال أبو حنيفة<sup>١</sup>: لا ينبغي أن يسلم في طعام ولا غيره إلا بأجل معلوم و كيل معلوم و مكان معلوم إذا كان له حمل و مؤنة ، فان لم يكن له حمل ولا مؤنة فلا بأس بأن [لا] يسمى المكان و يوفيه في المكان الذي أسلم إليه فيه ، ولا بد من أن يقبض رأس المال قبل أن يفرقا ، وإن أسلم في طعام أو غيره ولم يضرب له أجلا لم يحز ، لأن هذا بيع ما ليس عنده ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع ما ليس عنده<sup>٢</sup> . وقال أهل المدينة في السلم : جائز وإن لم يضرب له أجلا

== وقال محمد في ص ١٣٧ من كتاب الآثار - باب القرض : محمد قال اخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم في رجل اقترض رجلا ورقا فجاءه بأفضل منها قال : الورق بالورق اكره الفضل فيها حتى يلقي بمثلها ، [قال محمد:] ولسنا نأخذ بهذا ، لا بأس بهذا ما لم يكن شرطا اشترط عليه ، فاذا كان شرطا اشترط عليه فلا خير فيه ، وهو قول أبي حنيفة - انتهى . و راجع مسائل هذا الباب من المحلى فان ابن حزم خبط فيها خبط العشواء لا يعتمد على شيء الا هرب منه لأنه ليس له اساس ينبى عليه .

(١) كذا في الاصل ، و في الهنذية « قال محمد قال أبو حنيفة » .

(٢) في الاصول « بأن يسمى » و هو خطأ .

(٣) رواه احمد و اصحاب السنن و ابن حبان في صحيحه من حديث يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام مطولا و مختصرا ، و صرح همام عن يحيى بن ابي كثير ان يعلى ابن حكيم حدثه ان يوسف حدثه ان حكيم بن حزام حدثه ؛ و رواه هشام الدستوائى و ابان الطائر و غيرهما عن يحيى بن ابي كثير فأدخلوا بين « يوسف » و « حكيم » « عبد الله بن عصمة » . قال الترمذى : حسن صحيح ؛ وقد روى من غير وجه عن ==

إذا نقد رأس المال قبل أن يفترقا، ويكون الذي أسلم فيه حالا يأخذه إذا شاء .

قال محمد: وكيف جاز السلم في الحال وفي الأجل؟ فإن كان السلم يجوز في الحال وفي الأجل فما لحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معنى حين نهى أن يبيع الرجل ما ليس عنده ١٩ وهو حديث معروف مشهوراً قد رواه أهل العراق وأهل الحجاز

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن نافع = حكيم، ورواه عوف عن ابن سيرين عن حكيم ولم يسمعه ابن سيرين منه إنما سمعه من أيوب عن يوسف بن ماهك عن حكيم؛ ميز ذلك الترمذي وغيره . وزعم عبد الحق أن عبد الله بن عصمة ضعيف جدا ، ولم يتعقبه ابن القطان بل نقل عن ابن حزم أنه قال « هو مجهول » وهو جرح مردود فقد روى عنه ثلاثة واحتج به النسائي - قاله الحافظ في ج ٢ ص ٢٣٣ من التلخيص . ورواه الطبراني في معجمه - كما في ج ٣ ص ١٩ من نصب الراية وخرجه بإسناده مطولا ، وهو في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا : ولا يبيع ما ليس عندك - رواه أصحاب السنن الأربعة . وقال الترمذي : حديث حسن صحيح ؛ ورواه الحاكم في مستدركه وقال : حديث صحيح على شرطه جماعة من أئمة المسلمين . وراجع ص ٢٣٦ من التلخيص و ص ١٨ من نصب الراية ، وقد سبق مفصلاً فيما قبل . ورواه أبو حنيفة عنه - كما في الجامع والعقود .

(١) رواه عبد الرزاق من حديث ابن عمر مرفوعا : نهى عن بيع ما ليس عندك - كما في الأقوال والأفعال من كنز العمال . ورواه أحمد والأربعة والحاكم - كما في كنز العمال أيضا . وهو مروى عن حكيم وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما .

ابن جبير بن مطعم<sup>١</sup> قال: بعث طعاما من عمرو بن عثمان<sup>٢</sup> منه ما ليس عندي ومنه ما عندي، فأثنى رسول من عند ابن عباس ومن عند ابن عمر رضى الله عنهم<sup>٣</sup> فقالا: أما ما يكون عندك فأجزه<sup>٤</sup>، وما لم يكن عندك فأردده<sup>٥</sup>.

(١) ابن عدى بن نوفل بن عبد مناف التوفلى، أبو محمد - أو: أبو عبد الله - المدنى، من رجال الستة، مدنى تابعى ثقة مشهور، أحد الأئمة، من خيار الناس، مفت فصح، عظيم النخوة، جهر الكلام، مات سنة تسع وتسعين في خلافة سليمان بن عبد الملك - كذا في ج ١٠ ص ٤٠٥ من التهذيب.

(٢) ابن عفان الأموى، قيل: يكنى أبا عثمان، من رجال الستة، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى قال: وكان ثقة وله أحاديث، وقال العجلي: مدنى ثقة من كبار التابعين، وقال الزبير بن بكار: كان أكبر ولد عثمان الذين اعتقوا. قلت: وذكر الزبير أن معاوية زوجه لما ولي الخلافة ابنته رملة، وذكره ابن حبان في الثقات - كذا في ج ٨ ص ٧٩ من التهذيب.

(٣) قال الامام محمد في ص ٣٣٦ من الموطأ - باب الرجل يسلم فيما يكال؛ اخبرنا مالك حدثنا نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول: لا بأس بأن يبتاع الرجل طعاما الى اجل معلوم ان كان لصاحبه طعام او لم يكن ما لم يكن في ذرع لم يبد صلاحها او في تمر لم يبد صلاحها، فان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار وعن شرائها حتى يبدو صلاحها؛ قال محمد: هذا عندنا لا بأس به، وهو السلم يسلم الرجل في طعام الى اجل معلوم بكيل معلوم من صنف معلوم، ولا خير في ان يشترط ذلك من زرع معلوم او من نخل معلوم، وهو قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى - انتهى.

(٤) كذا في الاصل، وفي الهنذية «فأجزه» وهو خطأ.

(٥) لم اجد من أخرجه.

محمد قال أخبرنا أبو هانيء عمر بن بشير<sup>١</sup> عن عامر الشعبي أنه سئل عن السلم فقال عامر: إذا كان شيئاً مسمى وقفيلاً مسمى فهو حلال<sup>٢</sup>.

محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح<sup>٣</sup> عن عبد الله بن كثير<sup>٤</sup> عن أبي المنهال<sup>٥</sup> عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قدم رسول الله

(١) في الميزان ج ٢ ص ٢٥١: عمر بن بشير أبو هانيء عن الشعبي عن عدى ابن حاتم حديث «لا تسافر المرأة فوق ثلاث» قال احمد: صالح الحديث، وقال يحيى بن معين: ضعيف - انتهى. زاد الحفاظ في ج ٤ ص ٢٨٧ من اللسان: وذكره ابن حبان في الثقات وقال: روى عنه وكيع و ابو نعيم، وقال ابو حاتم الرازي: ليس بالقوى يكتب حديثه جابر الجعفي احب الى منه، وقال ابن عمار: ضعيف، وذكره العقيلي وابن شاهين في الضعفاء - انتهى. فهو مختلف فيه.

(٢) فتش من مظان العلم من اخرجه غيره.

(٣) هو عبد الله بن ابي نجيح، تقدم.

(٤) هو الداري المكي، ابو معبد القارئ، مولى عمرو بن علقمة الكنانى، وكان عطاراً بمكة و اهل مكة يقولون للطائر «دارى» ويقال: بل هو من ولد الدار بن هانيء ربهط تميم الدارى، من رجال الستة - كما في ج ٥ ص ٣٦٧ من التهذيب؛ روى عن ابي الزبير و مجاهد و قرأ عليه القرآن و ابي المنهال عبد الرحمن بن مطعم و عكرمة و غيرهم، و عنه ايوب و جرير بن حازم و ابن ابي نجيح و غيرهم؛ قال ابن المدينى و ابن سعد: ثقة، و له احاديث صالحة - اه.

(٥) هو عبد الرحمن بن مطعم البنائى المكي، من رجال الستة، بصرى نزل مكة، روى عن ابن عباس و البراء و زيد بن ارقم و اياس بن عبد، و عنه عمرو بن دينار و سليمان الاحول و عبد الله بن كثير القارئ و غيرهم، ثقة، مات سنة ست و مائة - تهذيب ج ٦ ص ٢٧٠. و ليس بأبي المنهال البصرى سيار بن سلامة فانه متأخر عنه، و صحح =

صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وهم يسلفون في التمر<sup>١</sup> الستين و الثلاث  
فقال [رسول الله صلى الله عليه وسلم : ]<sup>٢</sup> من أسلف في تمر<sup>٣</sup> فليسلف  
في كيل معلوم [و وزن معلوم]<sup>٤</sup> إلى أجل معلوم<sup>٥</sup> .

= الجبائي على ما في أسماء رجال البخاري ان عبدالله بن كثير هو ابن المطلب بن ابي وداعة  
نقله عنه القسطلاني كما في حواشي البخاري ج ١ ص ٢٩٨ و عندي ليس بصحيح كما  
لا يخفى على من طالع كتب الرجال .

(١) في صحيح البخاري بهذا الاسناد « بالثر » بالباء و التاء المثناة ، هو عن صدقة عن  
سفيان ، و من طريق ابي نعيم عنه به « في الثمار » بالجمع ؛ و من طريق اسمعيل بن عليّة  
عن ابن ابي نجيح به « في التمر » بالتاء الفوقانية .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد من صحيح البخاري .

(٣) في صحيح البخاري في حديث صدقة عن ابن عينة « في شيء » و عن ابن عليّة عن  
ابن ابي نجيح : من سلف في تمر - الخ . و عن ابي نعيم عن ابن عينة : فقال اسلفوا في الثمار  
في كيل معلوم - الخ .

(٤) قال الحافظ الزيلعي في ج ٣ ص ٤٦ من نصب الراية : اخرج الأئمة الستة في  
كتبهم عن ابي المنهال قال سمعت ابن عباس يقول : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
المدينة وهم يسلفون في الثمار الستة و الستين و الثلاث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
من اسلف في تمر فليسلف في كيل معلوم و وزن معلوم الى اجل معلوم - اهـ . و رواه  
احمد في مسنده بلفظ : فلا يسلف الا في كيل معلوم - اهـ . و ما نقله عن البيهقي عن  
الشافعي في معنى الحديث فهو عدول عن ظاهره و تأويل الكلام بما لا يرضى قائله ،  
و لم يدل دليل على السلم في الحال من غير اجل ، و الاستدلال عليه بشرائه عليه الصلاة  
و السلام جزورا من اعرابي بوسق عجوة في غاية البعد - قال ابن حزم في المحلى - انه  
لا حجة فيه على مذهبهم لان البيع لم يتم بينهما لانهما لم يفرقا فاستقرض عليه =

محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم<sup>١</sup> عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يكره أن يسلف إلى العطاء أو إلى العصير<sup>٢</sup> أو إلى الأندر<sup>٣</sup>، و كان يقول: اضرب [له] أجلا .

محمد قال أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا أبو إسحاق<sup>٤</sup> قال: سألت الأسود بن يزيد عن السلف فقال: اسلف في كيل معلوم إلى أجل معلوم .  
محمد قال أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا محمد بن قيس<sup>٥</sup> قال: سئل

= الصلاة والسلام الوسق وتم البيع بحضور الثمن . وفي التجريد للقدوري: « التمر ، ههنا ثمن بدليل أن الباء صحيحة - كذا في ج ٦ ص ٢١ من الجوهر النقي على البيهقي .  
(١) عبد الكريم هو الجزري ، كما صرح به في سنن البيهقي والمحلى ، وقد تقدم من قبل .  
(٢) في الأصول « القصير » وهو تصحيف ، والتصحيح من المحلى و سنن البيهقي .  
(٣) في الأصول « الأيد » وهو تصحيف ، والاصلاح من المحلى و سنن البيهقي ، وهو البيدر .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزيد من سنن البيهقي . و الأثر رواه البيهقي في ج ٦ ص ٢٥ من السنن عن سعدان بن نصر عن ابن عيينة به نحوه ، و عن قبيصة عن الثوري عن عبد الكريم عن عكرمة به نحوه ، و ابن حزم في ج ٨ ص ٤٤٧ من المحلى من طريق ابن عيينة به مثله ؛ وفيها آثار أخرى من التابعين .  
(٥) هو السيعي الكوفي : قد تقدم .

(٦) هو محمد بن قيس الهمداني ثم المرهبي الكوفي ، روى عن ابن عمر ومالك الهمداني والنخعي وغيرهم ، وعنه الثوري وأبو حنيفة وإسرائيل وشريك وغيرهم ؛ قال ابن معين : ثقة ، وقال أحمد : صالح أرجو أن يكون ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات - راجع ج ٤ ص ١٣ من التهذيب . و قول ابن حزم « أنه ليس بالمشهور » مردود عليه - تأمل فيه .



كتاب الحجة (الرجل يأخذ الرغيف بالرغيفين) ج - ٢

ابن عمر رضى الله عنهما و أنا أسمع عن السلف فقال: [فى] كيل معلوم إلى أجل معلوم، قال: آخذ الرهن؟ قال: ذلك السلف مضمون - والله أعلم .

### باب الرجل يأخذ الرغيف بالرغيفين

محمد قال قال أبو حنيفة: لا بأس بالخبز قرص بقرصين يبدأ يد، ولا بأس بعظيم بصغير يبدأ يد وإن كان بعض ذلك أكبر<sup>١</sup> من بعض، لأن ذلك قد خرج من الكيل. وليس ما أصله الوزن. وقال أهل المدينة: لا خير فى الخبز قرصا بقرصين ولا عظيم بصغير إذا كان بعض ذلك أكبر<sup>٢</sup> من بعض، فأما إذا<sup>٣</sup> كان يتحرى أن يكون مثلاً بمثل فلا بأس به وإن لم يوزن .

وقال محمد: إن<sup>٤</sup> كان الخبز لا يجوز إلا مثلاً بمثل ما يحل التحرى فيه لأن التحرى يخطئ ويصيب ويزيد وينقص. ليس بالخبز<sup>٥</sup> بأس يبدأ يد بزيادة ولا نقصان لأنه قد خرج من حال الكيل وليس مما يقع عليه الوزن. ما تقولون فى رجل اشترى من رجل قمحا بقمح وليس عندهم مكيال ولا ميزان وهم فى سفر فتحريا أيجوز ذلك؟ فإن أجزتم هذا فهذا مما لا ينبغي أن يشكل خطاه على أحد<sup>٦</sup> لأن التحرى يزيد وينقص<sup>٧</sup>.

(١) كذا فى الموطأ، وكان فى الأصول «أكثر» بالثلثة وهو تصحيف - ف .

(٢-٢) كذا فى الموطأ، وفى الأصول «فاذا» سقط منها بعض الحروف - أى «مال» .

بعد «فا» - ف .

(٣) كذا فى الأصل، وفى الهنذية «إذا» .

(٤) كذا فى الهنذية، ولفظ «بالخبز» ساقط من الأصل .

(٥) قوله «وينقص» ساقط من الأصول وهو لا بد منه .

كتاب الحجة ( الرجل يأخذ الرغيف بالرغيفين ) ج - ٢

وقد جاءت الستة<sup>١</sup> في هذا : لا يجوز إلا مثلاً بمثل . وإن قلتم : هذا لا يجوز فكيف جوزتم الخبز بالتحري وهو لا يجوز عندكم إلا مثلاً بمثل ؟ ليس ينبغي أن يكون بين هذه الأشياء افتراق إلا بسنة . من قال قولا فينبغي له أن يحصل نظيره بمثله ، ولا يتحكم فيه فأن التحكم لا يقبل .

(١) وهي حديث الأشياء الستة الروية ، وفيه « البر بالبر مثلاً بمثل كيلا بكيل يدا بيد والفضل ربا » كما هو المروى في كتب الحديث ، وقد تقدم من قبل . قال الامام محمد في كتاب الآثار - باب السلم فيما يكال و يوزن : محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : اسلم ما يكال فيما يوزن ، وما يوزن فيما يكال ، ولا تسلم ما يكال فيما يكال ، ولا ما يوزن فيما يوزن ، و اذا اختلف النوعان فيما لا يكال ولا يوزن فلا بأس باثنين بواحد يدا بيد ، ولا بأس به نساء ، و اذا كان من نوع واحد بما لا يكال ولا يوزن فلا بأس به اثنين بواحد يدا بيد ، قال محمد : وبهذا كله نأخذ ، وهو قول ابي حنيفة - اه . قال في الهداية ج ٣ ص ٩٢ : قال : ويجوز بيع الخبز بالخطئة والدقيق متفاضلا لأن الخبز صار عدديا او موزونا يخرج من ان يكون مكسلا من كل وجه ، والخطئة مكسلة ، وعن ابي حنيفة : إنه لا خير فيه : ر الفتوى على الاول ، وهذا اذا كانا نقدين ، فان كانت الخطئة نسبية جاز ايضا ، وان كان الخبز نسبية يجوز عند ابي يوسف وعليه الفتوى - اه . قوله « لا خير فيه » اي لا جواز فيه ، لأن الجواز نافع فهو ايضا خير ، وقال الشافعي : لا يجوز بيع الخبز بالخبز اذا كانا رطبين او احدهما ، وقال احمد : يجوز متماثلا اذا كانا رطبين ، ولو كانا يابسين مدقوقين ففيه قولان احدهما : يجوز ، والآخر : لا يجوز ، ولو كانا يابسين غير مدقوقين لا يجوز لجهالة التماثل ، كما لو كانا رطبين او احدهما . وفي فتاوى قاضي خان : بيع الخبز بالخبز متفاضلا عددا او وزنا جائز في قول ابي حنيفة ومحمد يدا بيد ، ولا خير فيه نسبية عند ابي حنيفة ، اذا الخبز ليس بوزني ولا عددي عنده ، وقال محمد : هو عددي =

كتاب الحجة ( الرجل يبيع الطعام و لا يستثنى منه شيئاً ) ج -

### باب الرجل يبيع الطعام و لا يستثنى منه شيئاً

محمد قال قال أبو حنيفة : من باع طعاماً جزافاً و لم يستثن منه شيئاً إذا انتقد الثمن ثم بدا له أن يشتري منه شيئاً فإن كان لم يقبضه منه المشتري فليس ينبغي له أن يشتري منه شيئاً قليلاً و لا كثيراً ، وإن كان المشتري قد قبضه فلا بأس أن يتناع منه ما أحب . و قال أهل المدينة : من باع طعاماً جزافاً و لم يستثن منه شيئاً ثم بدا له أن يشتري منه شيئاً فلا بأس بأن يشتري منه الثلث فما دونه ، و لا يشتري منه أكثر من ذلك<sup>١</sup> . قال محمد : ما فرق بين الثلث و بين أقل من الثلث و بين أكثر من الثلث ؛ لأن جاز الثلث ليحلن<sup>٢</sup> أكثر من الثلث ، و لكن حرم أكثر من الثلث ليحرم من الثلث<sup>٣</sup> . قالوا : هذا الأمر عندنا . قيل لهم : فهل عندكم

== و قال أبو يوسف : هو وزني إلا أن يكون قليلاً لا يدخل تحت الوزن فيجوز الواحد بالاثنتين ، و أن كان كثيراً لا يجوز . كذا قال بعض الأفاضل في خواشي الهداية و الباب المذكور يخالفه - كما لا يخفى . و الأصل أن الربا إنما يتحقق فيما يدخل تحت الوزن أو الكيل ، و ما لا فلا - كما قال ، لأن ذلك قد خرج من الكيل و الوزن فيجوز اثنان بواحد .

(١) في الموطأ : و من باع طعاماً جزافاً و لم يستثن منه شيئاً ثم بدا له أن يشتري منه شيئاً فلا يصلح له أن يشتري منه شيئاً إلا ما كان يجوز له أن يستثنى منه ، و ذلك الثلث فما دونه ، فإن زاد على الثلث صار ذلك إلى المزابنة و إلى ما يكره فلا ينبغي أن يشتري منه شيئاً إلا ما كان يجوز له أن يستثنى منه ، و لا يجوز له أن يستثنى منه إلا الثلث فما دونه ، و هذا الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا - انتهى .

(٢) كذا في الأصول و هو من الحلال - أي : يجوزون ؛ و لعله مصحف منه .

كتاب الحجة ( الرجل يبيع الطعام و لا يستثنى منه شيئا ) ج - ٢

أثر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عن ' أحد من أصحابه ؟ فلو كان عندكم لاحتججتم به علينا ، فأما قولكم « هذا الأمر عندنا »<sup>٢</sup> فليس هذا بشيء<sup>١</sup> ، بلغنى عن بعض فقهاءكم أنه كان لا يرى ثلثا<sup>٢</sup> و<sup>٣</sup> كان يكره شيئا<sup>٤</sup> ، فلما وليكم<sup>٥</sup> الصغير بن عبد الله<sup>٦</sup> الذي خالفه<sup>٧</sup> فرجع

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « من » مكان « عن » تصحيف .

(٢-٣) في الأصول « ليس هذا شيء » وهو تصحيف ، ومثل هذا يكون من النسخاء كثيرا .

(٣) كذا في الهندية وهو الصحيح ، ومعناه : لا يجيزه ، أو : لا يجوز له ، وكان

في الأصل « يستثنى بأسا » .

(٤) في الأصول « أو » وهو خطأ .

(٥) أي شيئا ما .

(٦) كذا في الهندية لكن كان منفصلا أي « وليكم » وهو تصحيف النسخ - أي « وليكم »

يعني لما صار واليا على أهل المدينة . قلت : وفي الأصل « ولاكم » وهو الصواب ، والنسخ

يكتبون أكثر الألفات المنقلبة من الياء بالالف حسب ما يتكلمون به لأنه من : ولي يلى ،

أو من : ولي يلى - بفتح الياء في الماضي ، فهذا من تصحيقات الخط دون اللفظ - ف .

(٧) لم ادر من هو ، ولم اجد في الميزان واللسان والتهذيب والتعجيل فليكن الطالب

من مظان العلم ، وفي الرجال « ثعلبة بن صغير » مصغرا بالصاد والعين المهملتين ، من

رجال أبي داود - راجع ج ٢ ص ٢٣ من التهذيب . وفيهم « عبد الله بن ثعلبة بن

صغير » ، أو « ابن أبي صغير » ، مختلف في صحبته ، من رجال البخاري وأبي داود

والنسائي - راجع ج ٥ ص ١٦٥ من التهذيب و ج ١ ص ٧١ و ٣٢٣ من التجريد

و ج ١ ص ٧٨ و ٣٤٠ من الاستيعاب . وفيها اختلاف كثير بينهم ، وكان

ابن شهاب يحال في الأخير كثيرا - كما في التهذيب أيضا . قلت : ما اظنه الا مصحفا ،

والله اعلم - ف .

كتاب الحجة ( الرجل يبيع الحنطة ثم يأخذ ثمنها تمرا ) ج - ٢

قضيهم<sup>١</sup> إلى قول الصغير بن عبد الله ، و قال مالك بن انس : كنا لا نققص<sup>٢</sup>  
بين الأصابع حتى قضى بينها<sup>٣</sup> عبد العزيز بن المطلب<sup>٤</sup> فرأينا أن<sup>٥</sup> نققص<sup>٥</sup>  
بينها<sup>٥</sup> ، فليس ينبغي أن يترك ما يوافق السنة و الكتاب لهذه الأمور المختلطة  
يتبع فيها الصغير بن عبد الله و دونه .

### باب الرجل يبيع الحنطة<sup>٦</sup> ثم يأخذ ثمنها تمرا

محمد قال : قال أبو حنيفة : لا بأس بأن يأخذ الرجل ثمن حنطة باعها  
تمرا قبل أن يفارقه و بعد ما يفارقه ، و ما أحب يدا يد<sup>٧</sup> . و قال أهل المدينة :  
لا بأس بأن يأخذ الرجل بثمن حنطة باعها تمرا قبل أن يفارقه ، فان فارقه

(١) في الأصول « قضيهم » .

(٢) في الأصل « لا نقص » في هذا الحرف و في الآتي أيضا . و في الهندية « لا نقص » .

(٣) في الأصول « بينها » .

(٤) هو المخزومي المدني القاضى ، من رجال مسلم و الترمذى و ابن ماجه ، ولى قضاء  
المدينة في زمن المنصور ثم المهدي ، و ولى قضاء مكة ، صالح الحديث ، معروف بالجود  
و المعرفة بالقضاء و الحكم ، صالح الحديث ؛ و ذكره ابن حبان في الثقات ، مات في  
ولاية ابي جعفر - كذا في ج ٦ ص ٣٥٨ من التهذيب .

(٥ - ٥) كان في الأصل « نقص بينها » و في الهندية « قص بينهما » في الحرفين كليهما

تصحيف ، و الصواب « نقص بينها » - ف .

(٦) كذا في الأصل ، و في الهندية « حنطة » .

(٧) كذا في الأصول ، لعل معناه ان كانت العبارة صحيحة : « ليس عندي ذلك بلازم ،

على كون « أحب » على صيغة المتكلم و صحة العطف ، او يكون « و ما أحب إلا يدا يد ،

على ان يكون « ما » نافية ، و الثانى ان « ما » بمعنى « الذى » ، فيكون مع صلتها مبتدا

و « يدا يد » خبره - تدبر .

بعد بيع الخنطة فلا يأخذ من<sup>١</sup> ثمن الخنطة طعاما ولا إداما .  
قال محمد : فكيف<sup>٢</sup> قلتم هذا صار<sup>٣</sup> صرفا فان افترقا فسد وإن  
لم يفترقا جاز؛ لأن جاز أن يبيعه بالثمن تمرا قبل أن يفارقه لأنه ليجوز  
أن يبيعه بعد أن يفارقه .

محمد قال أخبرنا عباد بن العوام قال أخبرنا هشام بن حسان عن  
الحسن البصري قال: إذا بعت يعبا نسيئا فحل الأجل فأى<sup>٤</sup> بيع وجدته  
عنده فاشتر كيف شئت ذلك البيع بعينه ، ولا تشتريه<sup>٥</sup> بزيادة أو برأس  
المالك . وقال ابن سيرين : إذا حل الأجل فأى بيع وجدته عنده فراضيا<sup>٦</sup>  
على ذلك فاشتره<sup>٧</sup> .

### باب الرجل يشتري الخنطة بالدقيق

محمد قال: قال أبو حنيفة : لا خير في شراء الخنطة بالدقيق مثلا بمثل  
ولا بأكثر من ذلك ولا بأقل . وقال أهل المدينة : لا بأس ببيع الخنطة  
بالدقيق مثلا بمثل .

وقال محمد : إن أهل المدينة يطلبون الذى لا بأس به ويجيزون مثل هذا

- (١) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « فى » مكان « من » - ف .
- (٢) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « وكيف » .
- (٣) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « جاز » مكان « صار » .
- (٤) وكان فى الأصول « فان » تصحيف ، والصواب « فأى » .
- (٥) فى الأصول « لا يشتريه » والصواب « لا تشتريه » .
- (٦) فى الأصول « فراضيا » وهو تصحيف .
- (٧) كذا فى الهندية « فاشتره » وهو الصواب ، وفى الأصل « فليشتريه » .

[أو] ' ما يعلمون أن الخنطة إذا طحنت خرج منها من الدقيق أكثر مما أعطى فكيف يجوز هذا وقد صار دقيقاً<sup>١</sup> بدقيق وفضل<sup>٢</sup>؟ أرايتم رجلاً اشترى زيتونا كثيراً يكون فيه الزيت أرطال بخمسة أرطال من الزيت أيجوز هذا؟ أرايتم رجلاً اشترى سمسماً يكون فيه من الدهن أكثر من عشرة أرطال من دهن السمسم بخمسة أرطال دهن السمسم<sup>٣</sup> أيجوز هذا؟ أرايتم رجلاً اشترى سنبلًا فيه من الخنطة عشرة أقفة بخمسة أقفة أيجوز هذا؟ فإن زعمتم أن هذا يجوز<sup>٤</sup>، فإن هذا بما لا ينبغي أن يشكل خطأه على أحد؛ أيجوز أن يأخذ دهنًا مثل دهنه وقمًا مثل قمحه وزيتًا مثل زيتيه وفضلاً<sup>٥</sup>؟ فإن قلتم: إن هذا لا يجوز<sup>٦</sup>. [قيل:]<sup>٧</sup> فكذلك<sup>٨</sup> الخنطة لأنها إذا طحنت صارت أكثر من الدقيق كيلاً فيأخذ مثل دقيقه وفضلاً<sup>٩</sup>. قالوا: إن الخنطة أخذها مثل الدقيق كيلاً مثلاً بمثل. قيل لهم: صدقتم، ولكن الخنطة إذا طحنت صارت أكثر من الدقيق، ما تقولون في قفيز تمر بقفيزين من رطب؟ قالوا: لا خير فيه، قلنا لهم: صدقتم، فلم كرهتم ذلك وهو كيل بمثله من الكيل؟ قالوا: لأن الرطب إذا جفّ صار أقل من التمر، وهكذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله

- (١) ما بين المربعين لم يذكر في الأصول ولا بد منه، فزبد بحسب اقتضاء المقام.
- (٢) كذا في الأصول، لعل الصواب «دقيق» بالرفع.
- (٣) في الأصول «سمسم» بدون التعريف.
- (٤) لعل لفظ «قيل» ما قطن من الأصول بعد قوله «يجوز» ولا بد منه فزبد على دأب الكتاب.
- (٥) كذا في الأصل، وفي الهندية «قال» مكان «فإن» تصحيف.
- (٦) في الأصول «فضل» بالرفع، والصواب «فضلاً» بالنصب.
- (٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول.
- (٨) في الأصول «فذلك» وهو خطأ.

وسلم<sup>١</sup>. قلنا لهم: فالخنطة<sup>٢</sup> إذا طحنت كانت أكثر من الدقيق، فكما يفسد ذلك نقصانه فكذلك يفسد هذا زيادته - والله أعلم<sup>٣</sup>.

(١) قال الامام محمد في باب ما يكره من بيع التمر بالرطب من الموطأ ص ٣٣٢: اخبرنا مالك اخبرنا عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان ان زيدا ابا عياش مولى بني زهرة اخبره انه سأل سعد بن ابي وقاص عن اشترى البيضاء بالسلت، فقال له سعد: ايها افضل؟ قال: البيضاء، قال: فنهاني عنه و قال: اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن اشترى التمر بالرطب فقال: أ ينقص اذا بيس؟ قالوا: نعم، فنهى عنه؛ قال محمد: وبهذا نأخذ، لا خير في ان يشتري الرجل قفيز رطب بقفيزين من تمر لأن الرطب ينقص اذا جف فيصير اقل من قفيز فلذلك فسد البيع فيه - انتهى - ومن طريق مالك رواه اصحاب السنن الأربعة؛ وقال الترمذي: حديث حسن صحيح؛ و رواه احمد في مسنده، وابن حبان في صحيحه، والحاكم في مستدركه . والكلام في هذا الحديث موكول الى نصب الراية ج ٣ ص ٤١ و الجوهر النقي على الیهقي ج ٥ ص ٢٩٥ في «باب بيع الرطب بالتمر» ومشكل الآثار للطحاوي وشرح معاني الآثار له وغيرها من الكتب؛ لكن سنعود إليه في الكلام مع ابن ابي شيبة في «الرد» .

(٢) كذا في الأصل، وفي الهندية «والخنطة» .

(٣) اعلم انه صلى الله عليه وسلم ذكر الاشياء الستة في بيان الربا، والحديث في ذلك مشهور، حتى قال بعض العلماء: انه متواتر، وقال الامام الجصاص في احكام القرآن: هذا الحديث يقرب من التواتر لكثرة روايته، والنص معلول باجماع القائمين خلافا للظاهرية فانهم يقصرون الحكم على ما ورد به النص نقيا للقياس، وهو مردود ببراہين حجة القياس، مع انهم يقيسون ايضا حتى اضطر بعض ابناء العصر في التعاقب عليه الى القول بالقياس وضحته والقول بأن صحيح البخاري علمو بالقياسات الصحيحة - كما هو في جريدة «اخبار اهل الحديث»، لكنهم ينكرونه جهلا وسفاهة وعنادا ليس =



كتاب الحجّة ( الرجل يشتري الخنطة بالدقيق ) ج - ٢

== لهم بصيرة في الدلائل الا الجود الظاهري الفاسد، وقد اختار مسلكهم فاضل قنوج في جميع تصانيفه و رد على الأئمة و علماء الامة كابن حزم، و خالف فيها الآيات و الأحاديث و اجماع الصحابة في مسائل كثيرة، منها انه قاتل بطهارة الدم المسفوح من الخيل و الابل و سائر ما يؤكل لحمه، بل قال بطهارة دم الانسان كما في « بدور الالهة » له، و قاتل بطهارة الخنزير المجمع على نجاسته، و قاتل بطهارة الخمر، و قاتل بطهارة جميع الجلالة و بوله؛ كل هذا مذكور في كتبه المؤلفة في الباب كـ « دليل الطالب » ص ٢٤٠ و « بدور الالهة » و « عرف الجادى » . و اعجب من هذا كله انه اجاز نكاح الخمسة في وقت واحد في كتابه « ظفر اللاضى » تقليدا للشوكاني في رسالته « ويل الغمام »، و اجاز ذبيحة كل ذابح ذكر اسم الله عليه و لو كان مشركا . ذكرت ذلك انموذجا لأهل العلم، و ان شئت تصديقى قولى فراجع الى تأليفاته : الدرر البهية، و دليل الطالب فى ارجح المطالب، و السراج الوهاج شرح مسلم بن الحجاج، و بدور الالهة، و أجمد العلوم وغيرها من مؤلفاته؛ و طالع ..ها : تذكرة الراشد، و ابراز النقى، و غيث النعام على امام الكلام للفاضل الشيخ عبد الحى اللكنوى، تجد فيها مسائل أخرى يضحك منها الصبيان و الاطفال فضلا عن اهل العلم و الفضل و الكمال من الرجال - هذا .

ثم اختلف الأئمة فى حلة حرمة الربا ما هى ؟ فذهب ابى حنيفة و من معه من الأئمة القدر و الجنس، اى كون الموضين مما يكال او يوزن و متماثلين فى الجنس لا فى النوع و الصفة، فاستبدال القليل الجيد بالكثير الردى من جنس واحد عنده لا يجوز بل هو ربا، فالجيد و الردى عنده سواء فى الحكم؛ و مذهب غيره من الأئمة غيره من الحكم؛ و الارجح الاقرب بظاهر النص انما هو مذهب ابى حنيفة رحمه الله تعالى فى ذلك الباب . كيف و قد نقل عن الدارقطنى و البزار انها اخرجها عن عبادة و انس رضى الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم قال : « كل ما يوزن مثل بمثل اذا كان ==

== من نوع و ما يكال مثله ، و اذا اختلف النوعان فلا بأس به . و هذا انصّ و اصرح و ادل على ما علل به ابو حنيفة ، فكان تعليله استنباطا و اجتهادا عاد تصريحا ، و كان قياسه صار بالعلة المنصوصة ، و هو صريح في الرد على الظاهرية و على فاضل قنوج ايضا حيث اقتصر الحكم على الاشياء الستة مقادا للشوكاني و قبله ابن حزم ، و سلك مسلكتهم من غير تعمق في الاحاديث ، و تفوه كابن حزم في « دليل الطالب » ما تفوه ، قال في ص ٥٧٢ من الكتاب المذكور بعد بيان حرمة الربا في الاشياء الستة ما تعريبه : ان طائفة تصروا حرمة الربا في هذه الاشياء الستة و هو الحق ، و اول من روى عنه ذلك قتادة و هو مذهب اهل الظاهر و اختاره ابن عقيل مع انه قائل بالقياس و قال : ان علل القائسين في مسألة الربا علل ضعيفة ، و اذا لم تظهر فيه علته امتنع القياس ، و اليه ذهب الشوكاني في « السبل الجرار » و غيره من مؤلفاته ، و قال في « سبل السلام » : و الحق ما ذهب اليه الظاهرية - اه . و قد عرفت انه صلى الله عليه و سلم نص على ان كل ما يوزن او يكال اذا كان من جنس واحد فقيه الربا الا ان يكون مثلا بمثل ، فقوله صلى الله عليه و سلم شامل لجميع الاشياء الموزونة و المكيلة لا تخصيص فيه لشيء دون شيء و لا لنوع دون نوع و لا لفرد دون فرد ، فكيف يكون قولهم هو الحق ١٩ و هل هذا إلا رد السنة النبوية بهوى النفس ١٩ . و من ادلة عدم الحصر حديث ابن عمر في النهي عن المزاينة اخرج الشيخان ، و منها حديث مسلم في خرص التمر على الشجر فانه يدل على ثبوت الربا في العنب و الزبيب ، و منها حديث النهي عن بيع اللحم بالحيوانات ، و منها حديث الرخصة في العرايا ، و منها حديث السلم « من اسلف فليسلف في كيل معلوم و وزن معلوم » اخرجه الستة ، و غير ذلك من الاحاديث ، و كلها ادلة للاحاق الغير بها و عدم الحصر عليها . و عليه اجماع الصحابة و القائسين . و لا اعتداد بمخالفة الظاهرية و من حذى حذوهم كائنا من كان ، و لا يتقضى اجماع الصحابة و التابعين خلاف من نشأ بعدهم بقرون . و قد صرح غير واحد من العلماء ==

== كالسيوطي وغيره : انه لا عبرة بالظاهرة في الاجماع ، و لا ينقضه خلافهم  
و لا اعتداد بهم في شيء من الأحكام ، و الشاهد العادل على ذلك قول النووي في تهذيب  
الاسماء و اللغات في ترجمة داود الظاهري : اختلف العلماء بل يعتبر قوله في الاجماع  
فقال الاستاذ ابو اسحاق الاسفرائني : اختلف اهل الحق في نقاة القياس يعني داود الظاهري  
و شبهه فقال الجمهور : انهم لا يلتزمون رتبة الاجتهاد و لا يجوز تقليدهم القضاء ، و هذا  
ينفي الاعتداد بهم في الاجماع - اهـ . و في دراسات اللبيب : و هم بما لا يبعأ بهم  
و لا بأقوالهم أئمة الحديث و الفقه حتى قال الشيخ الامام السيوطي وغيره : ان الاجماع  
لا ينفق بخلافهم - اهـ . و قد نقل النووي عن ابن الصلاح ان داود يعتبر قوله  
و يعتد به في الاجماع الا فيما خالف فيه القياس الجلي ، و ما اجمع عليه القياسيون من  
انواعه او بناء على اصوله التي قام الدليل القاطع على بطلانها فاتفق من سواه على خلافه  
منعقد ، و قوله المخالف حيثنذ خارج عن الاجماع كقوله في التقوط في الماء الراكد  
و تلك المسائل الشذجة ، و قوله : لا ربا الا في الستة المنصوص عليها ، و شبهه - اهـ .  
و بعد هذا الاجماع القوي و النصوص الظاهرة ترجيح قول الظاهرية مصادم للانسانية  
الظاهرة و الدلائل القاهرة و البراهين الباهرة ، و لا مجال لابن حزم ايضا ان يشنع  
على الأئمة الأربعة لا سيما على ابن حنيفة ، بل هو مستحق بذلك ، و قد تجاوز الحد في  
المسائل الاصولية و الفروعية كما قال الذهبي في سير اعلام النبلاء : و انا اميل اليه  
لمحبته في الحديث الصحيح و معرفته به و ان كنت لا اوافقه في كثير مما يقوله في الرجال  
و العلل و المسائل البشعة في الاصول و الفروع . و اقطع بخطاته في غير مسألة و لكن  
لا اكفره و لا اضله و ارجو له المغفرة و اخضع له بفرد ذكائه و سعة علومه - اهـ .  
و قال ابو بكر بن العربي في كتاب القواصم و العواصم : و كان اول بدعة لقيت في  
رحلتي القول بالباطل ، فلما عدت وجدت القول بالظاهر قد ملا به المغرب ، يخيف  
كان من بادية لشبيلية يعرف بابن حزم تشا و تعاق بمذهب الشافعي ثم انتسب الى داود ==

= ثم خلع الكل واستقل بنفسه وزعم انه امام الأئمة اضع و يرفع و يحكم و يشرع ،  
 ينسب الى دين الله ما ليس فيه و يقول عن العلماء ما لم يقولوا تنفيرا للقلوب منهم ،  
 وخرج عن طريق المشبهة في ذات الله و صفاته فجاء فيه بطوام ، و اتفق كونه من  
 قوم لا بصر لهم الا بالمسائل ، و قد جاء في رجل بجزء لابن حزم سماه « نكت الاسلام »  
 فيه دواهي فخرت عليه نواهي ، يقولون « لا قول إلا ما قاله الله و لا نتبع إلا  
 رسول الله فان الله لم يأمر بالافتداء بأحد و لا بالابتداء بهدى بشر » فيجب ان يحققوا  
 ان ليس لهم دليل او انما هي سخافة في تهويل - نقله الذهبي في سير النبلاء . فان شئت  
 البسط منه فليك بالقواصم و سير النبلاء ، و ان شئت تصديق قولي فليك بمطالعة المحلى  
 لابن حزم - غفرله الله و غفر لنا ، هذا ، فان الحديث ذر فتون .

ثم اعلم ان التفاوت في الأوصاف في الأموال الربوية يهدر عرفا و شرعا . و لذا لا يجوز  
 بيع الجيد بالردى بما فيه الربا الا مثلا بمثل سواء بسواء بدا يد ، و على هذا الاصل قال  
 الامام ابو حنيفة : « لا يجوز بيع الرطب بالتمر الا مثلا بمثل » و الكتاب و السنة قد جوزا  
 كل بيع الا ما خص بدليل و هو البيع متفاضلا على المعيار الشرعي ؛ فبقى التساوى على  
 ظاهر العموم و يشير اليه عموم « التمر بالتمر » في احاديث الربا ، و كما يطلق اسم « الحنطة ،  
 و « الشعير » على كل جنس منهما مع اختلاف انواعهما و اوصافهما كذلك اسم  
 « التمر » يقع على التمر و الرطب و البسر و المذنب و المنقع ، و يشير اليه حديث التهمي  
 عن بيع التمر حتى نزهي و حديث الاحرار و الاصفرار و حديث الاشتداد فانها من  
 اوصاف البسر ، و كون الرطب تمرا امر ظاهر عند العارف باللسان و اللغة ؛ و الحديث  
 المشهور ناص على الجواز عند المائلة بالكيل في قوله « التمر بالتمر » قال في الهداية :  
 و يجوز بيع الرطب بالتمر عند ابي حنيفة ، و قالوا : لا يجوز لقوله عليه السلام حين  
 سئل عنه « أو ينقص اذا جف ؟ فقيل : نعم ، فقال : لا اذن » و له ان الرطب تمر  
 لقوله عليه السلام حين اهدى اليه رطبا « أو كل تمر خبير . . . » هكذا سماه تمرا ؛ =

كتاب الحجّة ( الرجل يشتري الخنطة بالدقيق ) ج - ٢

= وبيع التمر بمثله جائز لما روينا ، ولأنه لو كان تمرا جاز البيع بأول الحديث  
و ان كان غير تمر فآخره و هو قوله عليه السلام : اذا اختلف النوعان فبيعوا كيف  
شئتم ، و مدار ما روياه على زيد بن عياش و هو ضعيف عند النقلة - انتهى .  
اذا عرفت هذا فاعلم ان ابن ابي شيبة قال في المسألة التاسعة و الخمسين من كتاب الرد :  
حدثنا وكيع عن مالك بن انس عن عبد الله بن يزيد عن زيد بن عياش قال : سألت  
سعدا عن السلت بالذرة فكرهه ، وقال سعد : سئل النبي صلى الله عليه و سلم عن الرطب  
بالتمر فقال : أينقص اذا جف ؟ قلنا : نعم ، قال : فنهى عنه ؛ حدثنا ابو داود - يعني  
الطيالسي - عن زائدة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس انه كره الرطب بالتمر ، قال :  
هو اقلهما في المكبال او في الفقيز ؛ حدثنا ابن ابي زائدة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر :  
ان النبي صلى الله عليه و سلم نهى عن بيع العنب بالزبيب كيلا . حدثنا ابو الاحوص  
عن طارق عن سعيد بن المسيب انه كره الرطب بالتمر مثلا بمثل و قال : الرطب متنفخ  
و التمر مضامر ؛ و ذكر ان ابا حنيفة و ابا يوسف قالوا : لا بأس به - انتهى . قلت :  
في الكلام معه ههنا امور : الاول ان ابن ابي شيبة قد سها في عده ابا يوسف في هذه  
المسألة مع الامام ابي حنيفة ، بل هو قاتل بعدم جواز بيع الرطب بالتمر - كما نقلته  
من الهداية ، و جميع كتب الفقه مملوءة بأن ابا يوسف و محمدا قالوا : لا يجوز ، و هذا  
الصنع منه في مواضع من كتاب الرد و هما مع الجمهور اعتمادا على رواية مالك بن  
انس ، لكن الحكم على المجتهد لا يصح قبيل معارضة الحجّة بالحجّة . قال الحافظ  
الطحاوي بعد حديث ابي عياش : قد ذهب قوم الى هذا الحديث فقلدوه وجعلوه اصلا  
و منعوا به بيع الرطب بالتمر ، و ممن ذهب الى ذلك ابو يوسف و محمد بن الحسن  
رحمة الله عليهما - اه ؛ و هكذا في فتح القدير و البناية و العناية و الكفاية وغيرها ،  
و رجحه المحقق ابن الهمام في فتح القدير و العيني في البناية باعتبار الدليل ، و لعله لظهور  
صراحته و لشواهد آخر كما بين في محله ؛ و من ههنا ظهر لك و هن قول فاضل قنوح =

== في تحاف النبلاء وغيره من تأليفاته ان ابن الهمام عن المتعصين من الاحناف ، فانه زور محض و افتراء عليه ، ومن طالع تصانيفه لابن سينا فتح القدير و تحرير الاصول علم قطعا انه منصف ليس بمتعصب ، ولو لا خوف التطويل لأوردت الظاهر الكثيرة في هذا المقام لكي يتضح على الاعلام انه يحتمق منصف على علمه و فضله غير جامد على قول احد من غير الدليل و البرهان . الثاني على سبيل التّنزل و المسامحة اقول : لا اعتراض بهذا الحديث على الامام ابي حنيفة فان ما قال صاحباه هو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى فهو عامل بالحديثين باعتبار الروايتين عنه . وقد تقرر في مقرة ان اصحابه ما قالوا قولاً من اقوال الا و هو مروى عن الامام و قد حالفوا على ذلك ، و ان شئت تفصيل ذلك فارجع الى رد المحتار . الثالث على رواية اخرى التي هي مذهبه و مسلكه فالجواب عن الحديث المذكور : ان الامام ابا حنيفة اعل هذا الحديث بجهالة زيد ابي عياش و هو من صيارفة الحديث و نقاده و قوله مقبول في الجرح و التعديل على ما عقده ابن عبد البر بابا في كتاب جامع العلم حتى قال ابن المبارك : كيف يقال : ابو حنيفة لا يعرف الحديث و هو يقول : زيد بن عياش بمن لا يقبل حديثه ؟ و قد نقل اقواله في الرجال الحافظ ابن حجر في مواضع من تهذيب التهذيب و قد جمعتها في جزء ، و قد سلبه ابن حزم من بطارقة الظاهرية و اساقفهم حيث قال في المحلى : قال مالك مرة : عن زيد ابي عياش عن سعد ، و قل مرة : عن ابي عياش مولى بني زهرة ، و هو رجل مجهول - اه - و وافقهما ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار حيث قل : علل الخبر بأن زيدا تفرد به و هو غير معروف في نقلة العلم - اه - و قال الحاكم في المستدرک بعد اخراج الحديث لم يخرججه الشيخان لما خشيا من جهالة زيد - اه - فهذا يدل على جهالته عند الشيخين ايضا و هما جبلان في امامة فن الحديث و الرجال . و قال الطحاوي في مشكل الآثار : قال احد الرواة عن مالك في ابي عياش انه مولى لسعد بن ابي وقاص و اسامة بن زيد قال عن عبد الله بن يزيد عن ابي عياش ==

== الزرقى عن سعد ، وهذا محال لأن أبا عياش الزرقى من جملة الصحابة لم يدركه عبد الله بن يزيد ، وفي رواية له : عن عبد الله بن يزيد عن زيد مولى عياش عن سعد ابن مالك ؛ وزيد مولى عياش هذا لا يعرف ، وفي لفظ : عن زيد ابن عياش ، وفي لفظ : عن مولى لبنى مخزوم ، وفي لفظ : نهى عن الرطب بالتمر ، وفي لفظ : نهى عن بيع الرطب بالتمر نسيئة ؛ فإن فساد هذا الحديث في أسناده و متنه - اه - ؛ ومعهم في الحكم عليه بالجهالة عبد الحق في أحكامه ، والبخارى لم يذكر في تاريخه غير أبي عياش الزرقى الصحابى ، فيستحيل أن يكون المراد هنا هذا حيث لم يدركه عبد الله بن يزيد . وقال الحافظ فى التلخيص : قد اعل هذا الحديث جماعة منهم الطحاوى والطبرى وابن حزم وعبد الحق بجهالة زيد - اه - ، فأبو حنيفة لم يفرد بذلك فلا معنى لقول المنذرى « ما علمت احدا ضعفه الا ما ذكره ابن الجوزى » ، فالحديث ضعيف عند الامام و واقعه ابن حزم والطبرى وعبد الحق والحاكم والطحاوى ، و اليه مال البخارى ومسلم كما اشار اليه الحاكم ، وقد قيل : انه يقدم الخبر على القياس اذا كان راويه عدلا ظاهرا العدالة ، وهذا لا ظاهر العدالة ولا ظاهر العين ، والامام مقدم على من اخرجه من الجهالة بتكلف بارد . الرابع ان الحديث مضطرب سندا ومتنا ، فقد اختلف على مالك فى سنده فتارة يقول : عن عبد الله بن يزيد ، وتارة يدخل داود بن الحصين بينه وبين عبد الله ، وكذا اختلف على اسماعيل ، فروى النسائى والبيهقى عنه مثل رواية مالك ، و روى الطحاوى عنه من طريق المزنى عن الشافعى عن ابن عيينة عنه عن عبد الله عن ابي عياش الزرقى عن سعد انه سئل - فذكر الحديث ؛ واختلف على اسامة ايضا ، فروى عنه كرواية مالك - كما مر ، و رواه الليث بن سعد عن اسامة وغيره عن عبد الله بن يزيد عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن بعض الصحابة - ذكره الطحاوى وابن عبد البر ، و يروى عن ابي سلمة مرفوعا مرسل - كما اخرجه البيهقى من طريق ابن وهب عن اسامة عن عبد الله عنه ؛ و ذكر المزنى فى الاطراف : روى زياد بن ابي ايوب عن علي بن غراب عن اسامة ==

== ابن زيد عن عبد الله بن يزيد عن أبي عياش عن سعد موقوفا ؛ واما الراوى عن سعد فيقال فيه مرة : عن مولى لبنى مخزوم ، و مرة : عن أبي عياش مولى بنى زهرة ، و مرة : عن زيد مولى عياش ، و مرة : عن أبي عياش مولى سعد ، و مرة : عن زيد أبي عياش : و مرة : عن أبي عياش الزرقى ، و فى رواية رجالها حفاظ كلهم غير الراوى عن سعد : نهى عن بيع التمر بالرطب نسيئة - كما فى آثار الطحاوى و سنن أبي داود ، و فى رواية لعدة : نهى عن بيع الرطب بالتمر - كما هنا من غير ذكر نسيئة ، و فى رواية : ان زيدا أبا عياش سأل سعدا عن البيضاء بالسلت - كما فى الموطئين و سنن الديهق ، و فى رواية : انه سأل عنه عن اشتراء السلت بالتمر - كما فى نصب الراية و سنن الديهق ، و فى رواية انه سأل عن السلت بالذرة - كما هنا فى كتاب الرد ؛ و قد لا يذكر هذا كله بل يقول : سمعت سعد بن أبي وقاص يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن بيع الرطب بالتمر نسيئة - كما فى آثار الطحاوى و سنن الديهق و غيرهما ، كأنه لم يسأل عنه عن شيء قبل ذلك ؛ فظهر من هذا كله ان الحديث قد اضطرب اضطرابا شديدا فى سنده و متنه ، و زيد مع الاختلاف فيه هو مجهول لا يعرف - كما مر ، فلا مناص عن الاعراض عنه و النظر الى حديث عمران بن أبي انس لسلامته عن الاعلال و الاختلاف ، فلذا لم يعمل أبو حنيفة به لأنه لم يثبت عنده على وجه يحتج به ؛ فهذا ليس بخلاف للحديث كما زعمه ابن أبي شيبة و تبعه من جاء بعده لا سيما البخارى الجامد الطابع لكتاب الرد مقلدا له من غير تنقيح و تنقيح مع ان التقليد عنده شرك فى الرسالة ؛ كأنه فرّ من المطر و قام تحت الميزاب ؛ فاعتبروا يا أولى الألباب ؛ و القول بأن رواية عبد الله بن يزيد و عمران بن أبي انس عنه تزيل جهالة العين عنه مسلم لكن بشرط ان يتفق الثقتان فى تسمية الرجل ، و انت ترى مبلغ الاختلاف فيها هنا فتوثق مثل هذا الرجل الذى لم يذكر الا فى هذا الحديث و لم يخرج له الشيخان فى صحيحهما بل و لم يذكره البخارى فى تاريخه و لم يصحح له غير المتساهلين فى التصحيح ==



كتاب الحجة ( الرجل يشتري الخنطة بالدقيق ) ج - ٢

== من الذين يصحون للجاهل - راجع لذلك ديساجة لسان الميزان لا يجعل معلوم الوصف ثقة ، ولذا ترى ابا حنيفة رحمه الله يصر على انه مجهول ، واصحاب السنن الاربعة لم يخرجوا له حديثا غير حديثه هذا ، وتصحيحه من غير بيان وجه الصحة سوى التعويل على اخراجه في الموطأ من مثل الترمذى او الدارقطنى او الحاكم لا يشفى غليلا ، وتصحيحه من مثل ابن خزيمة وابن حبان على مذهبهما في توثيق المجاهل لا يمنع المجتهد المتقدم عليهم من جميع الوجوه من الاعلال الذى سبق وتركه الاخذ به ، و اخراج مالك لحديثه في الموطأ لا يستلزم ان يكون منصوفا عنده على انه صحيح والصحة فرع الخلو من العلل في نظر المجتهد فلا يعد صحيحا عنده ما لم يخل منها في نظره ، ويشير الى ذلك رواية مالك عن ابن الحصين عن عبد الله في بعض طرق الحديث ؛ والكلام والاختلاف في ابن الحصين معروف ، فلا عجب في ان يكون ابن الحصين سقط منها في باقى طرقه - هذا . الخامس على تسليم صحته لا يقبل بازاء الحديث المثلث بالقبول المستفيض الحاذى حذو التواتر لأن الجهالة لو سلم انها لم تكن جرحا في خير القرون فانها مع ذلك منقصة لكماله و منزل له من اعلى مراتب الصحة بل واسطة ايضا بل يبق في ادنى مراتب الصحة او الحسن ، وهو وان كان قابلا للحجة فهو لا يقاوم اصح الاحاد بل اقوى المشاهير بل المتواتر ؛ مع ضم ان « الرطب » « تمر » لغة وعرفا بل شرعا ، وهذا امر ظاهر عند عارف اللسان واللغة ، والحديث المشهور ناص عند الممثلة بالكيل على الجواز في قوله « التمر بالتمر » كما مر ، فلا يترك بهذا النازل عنه مرتبة ، والتمر شامل للرطب ، والعموم ايضا قطعى كالحاص - كما تقرر في الاصول . السادس انه على تقدير صحة سنده يحمل الحديث المذكور على النهى عنه نسيئة حتى لا يتضاد الخبران ، وله شاهد قوى وهو زيادة لفظ النسيئة ، فقد اخرجه ابو داود في سننه عن يحيى بن ابى كثير عن عبد الله بن يزيد ان ابا عياش اخبره انه سمع سعد بن ابى وقاص يقول : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر نسيئة » ؛ وهذا اللفظ رواه ==

الحاكم في مستدركه وسكت عنه ، وكذا رواه الطحاوى في شرح معاني الآثار من طريق معاوية بن سلام عنه ، ورواه الدارقطنى والبيهقى ايضا ، ثم قال ابو داود عقيب رواية يحيى : رواه عمران بن ابي انس عن مولى لبنى مخزوم عن سعد نحوه ؛ و ظاهر هذا ان عمران رواه كرواية يحيى على خلاف رواية الجماعة التى استند بها الدارقطنى على ضبطهم للحديث ، ويوضح ذلك ما رواه الطحاوى في مشكل الحديث : قال ثنا يونس ثنا ابن وهب اخبرنى عمرو بن الحارث ان بكير بن عبد الله بن الأشج حدثه عن عمران بن ابي انس ان مولى لبنى مخزوم حدثه انه سأل سعدا عن الرجل يسلف الرجل الرطب بالتمر الى اجل فقال سعد : نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا ، فظهر بهذا ان عمران رواه على موافقة رواية يحيى ومخالفة الجماعة ، وهذا السند اجل من السند الذى ذكره البيهقى ؛ يونس هو ابن عبد الأعلى ، حافظ احتج به مسلم ، وهو اجل من الربيع وهو المرادى لانه كان في عقله شيء حكاه ابن ابي حاتم عن النسائي ولم يخرج له صاحبنا الصحيحين ؛ وعمرو بن الحارث النصرى الراوى عن بكير حافظ جليل وهو اجل من مخزوم بن بكير بلا شك لان مخزوم ضعفه ابن معين وغيره وقال احمد بن حنبل وابن معين : لم يسمع من ابيه انما وقع له كتابه ؛ وبعد صحة هذه الزيادة يجب قبولها لان المذهب المختار عند المحدثين قبول الزيادة ، وان كان الاكثر لم يروها الا زيادة تفرد بها بعض الرواة الحضار في مجلس واحد ، ومثلهم لا ينقل عن مثلها ، فانها مردودة على ما في تحرير الأصول ، وفيما نحن لم يثبت انها زيادة لما في مجلس واحد اجتمعوا فسمع هذا ما لم يسمع المشاركون له في ذلك المجلس بالسمع ، فالظاهر ان الحال كذلك فالأصل انه قاله في مجالس ذكر في بعضها ما تركه في آخر ؛ ومن هاهنا ذهب ما تكلف به الدارقطنى والبيهقى والمنذرى من تصحيح الحديث والبت بالتحويل على الجماعة بضبطهم . فثبت ان زيادة النسبة صحيحة ، والحديث محمول عليها ، والامام قائل به لا يخالف له كما زعم ابن ابي شيبة و تبعه من تبعه =

كتاب الحجة ( الرجل يشتري الخنطة بالدقيق ) ج - ٢

== في ذلك - هذا ، و منصب الامام منصب المانع فيكفيه الاحتمال و المجواز .  
السابع على تسليم صحته انه يجوز ان يكون النهى فيه للتنزيه توفيقا بين الأدلة ، و ضرورة التوفيق سند لمنع حمله على التحريم ، و المناقشة في ذلك حين المناقشة و الضرر على المستدل لا على المانع - فانهم .  
الثامن انه اذا اختلفت الأدلة السمعية من السنة و تعارضت رجعا الى ما هو المخلص عنه ، و هو القياس و النظر ، فقد قال الطحاوي : قد رأينا ان لا يختلفون في بيع الرطب بالرطب مثلا بمثل انه جائز ، و كذلك التمر بالتمر مثلا بمثل و ان كانت في احدهما رطوبة ليست في الآخر ، و كل ذلك ينقص اذا بقي نقصانا مختلفا و يحذف فلم ينظروا الى ذلك في حال الجفوف فيطلوا البيع به ، بل نظروا الى حاله في وقت وقوع البيع فعملوا على ذلك و لم يراعوا ما يؤل اليه بعد ذلك من جفوف و نقصان ، فالتظر على ذلك ان يكون كذلك الرطب بالتمر ينظر الى ذلك في وقت وقوع البيع ، و لا ينظر اليه من تغيير و جفوف ؛ و هذا قول ابي حنيفة رحمة الله عليه و هو النظر عندنا - اه .  
و بما ذكرنا استبان لك رعونة ابن القيم فيما حمل به على ابي حنيفة و وقع فيه في اعلامه الواهية و تقوله من عدم المامه ببراہين الامام في المسألة ، و قد نقل كلامه فاضل قنوج في بعض تأليفاته و هي خيالات كاسدة هجست له من غير تدبر منه في اصل متأصل للامام ابي حنيفة ، و لو اعتبر امثال هذه الزيادات لزم وجود البيع الجائز عزة يتعبر بها المعاملة و يتمكن الحرج البالغ حرجا فاشيا عاما ، كما لا يخفى على من له ادنى درية من الفهم و العقل . فثبت ان ابا حنيفة قوى الحجة و البرهان في المسألة ، و تمسكه بالسنة ظاهر ، بل لم يرجع على القياس هنا ، و من الزمه بذلك فالزامه مرجوع عليه . هذا ما التقطته من : فتح القدير ، و البناية ، و نصب الراية ، و التلخيص ، و الجوهر النقي ، و شرح معاني الآثار ، و مشكل الآثار ، و عقود الجواهر ، و احكام القرآن ، و حواشي الهداية و غيرها ؛ و هو كله مأخوذ من جوابي عن كتاب الرد ==

== هو غير المطبوع بعد، فرغت منه سنة خمس وثلاثين بعد الألف و ثلاثمائة من الهجرة .  
 و راجع الى « النكت الطريقة » لفضيلة العلامة الكوثري المصري وفانا قدس الله تعالى  
 سره ص ١٢٠ منها الى ص ١٢٣ فانها كاف واف شاف - جزاء الله عنا وعن جميع  
 الاحناف خير الجزاء ، كان ديننا عليهم فأداء اداء وافا زائدا على ما طلبوه منه .  
 و الحديث الثاني الذي رواه ابن ابى شية في هذه المسألة موقوف ، و في سنده « سمالك »  
 و الكلام فيه مشهور عن احمد و غيره لا سيما عن عكرمة - راجع ترجمته من التهذيب .  
 و بعض الاجوبة يجرى فيه ايضا فتذكره .

و الحديث الثالث صحيح لكن لا يخالف مذهب ابى حنيفة ، و ابن ابى شية رواه هنا  
 مجملا مختصرا بحيث يلزم به ابا حنيفة و يعترض عليه ، يوضحه ما ساقه مسلم في صحيحه  
 بالسند المذكور قال : حدثنا ابو بكر بن ابى شية و محمد بن عبد الله بن نمير ثنا محمد بن  
 بشر ثنا عبيد الله عن نافع ان عبد الله اخبره : ان النبي صلى الله عليه و سلم نهى عن  
 المزابنة ، و المزابنة بيع ثمر النخل بالتمر كيلا و بيع العنب بالزبيب كيلا و بيع الزرع  
 بالخنطة كيلا ؛ و حدثناه ابو بكر بن ابى شية ثنا ابن ابى زائدة عن عبيد الله بهذا  
 الاسناد مثله - انتهى . فهذا هو عين مذهب ابى حنيفة في المزابنة في المنع عن بيع الثمر  
 على رؤس النخل او العنب على الكروم بالتمر او الزبيب كيلا ، كما هو حكم المزابنة في  
 نظره ، فلا تعلق لهذا الحديث بما هنا من المسألة بل هو تهويل من ابن ابى شية من غير  
 برهان ؛ و اثر ابن المسيب رأى له لا يكون حجة على ابى حنيفة ، فتحن رجال و هم رجال ،  
 على ما نقله الذهبي عن ابى حنيفة في مناقبه . فظهر انه ليس بمخالف للأحاديث الصحيحة  
 في الباب ، و له تدارك تبعده عنها ؛ و قد حكى عنه - كما في المبسوط و غيره - انه  
 لما دخل بغداد سأله عن بيع الرطب بالتمر متماثلين فقال : الرطب إما ان يكون تمرا  
 و إما لا يكون تمرا ، فان كان تمرا جاز لمقوله صلى الله عليه و سلم : التمر بالتمر مثلا  
 بمثل - اخرجه الجماعة ، و ان لم يكن تمرا جاز ايضا للحديث : اذا اختلف النوعان ==

## باب الرجل يبتاع الطعام جزافا

محمد قال قال أبو حنيفة: من ابتاع طعاما جزافا من رجل ثم أصيب ذلك الطعام فاستهلك إن البائع إن لم يكن سلبه للمشتري حتى أصيب فهو من مال البائع. وقال أهل المدينة: الذي يبتاع الطعام من رجل جزافا ثم يصاب ذلك الطعام إنه من مال الذي ابتاعه.

قال محمد: ما أبعد قولهم هذا من قولهم في الجماعة ١١ يزعمون أن رجلا لو ابتاع ثم نخل فسلم البائع ذلك للمشتري وقبضه المشتري ثم أصابته جائحة اجتاحت الثمر كله أو اجتاحت منه النصف أو أقل من ذلك الثلث<sup>٢</sup> أنه من مال البائع، ويقولون في هذا ولم يقبضه المشتري وهو في يد البائع أنه إن أصيب فهو من مال المشتري! كيف افترق هذا؟

محمد قال أخبرنا أبو حرة<sup>٣</sup> عن الحسن أنه سئل عن رجل ابتاع من رجل طعاما و الطعام في بيت فأمره أن يخلو ويدفع المفتاح<sup>٤</sup> إليه حتى يستوفيه فاحترق البيت بما فيه من مال؟ قال: هو من مال صاحب الطعام، من أجل أنه لم يستوفه.

== فبيعوا كيف شئتم - أخرجه الجماعة. فأوردوا عليه حديث أبي عبيد الله قال: هو مجهول لو من لا يقبل حديثه - اه. فلا يكون حجة بأزاء الأحاديث الصحيحة المشهورة المتلقاة بالقبول.

(١) في الأصول «لو» تصحيف، والصواب «أو».

(٢) هو بدل من قوله: من أقل - الخ.

(٣) هو بالحاء المهملة والراء المشددة، وأصل ابن عبد الرحمن، قد سبق - فذكره.

(٤) في الأصول «المتناع» وهو تصحيف.

(٥) كذا في الأصول، والصواب «المال».

## باب بيع اللحم باللحم

محمد قال قال أبو حنيفة: <sup>١</sup> لا بأس بلحم الابل ولحم البقر بلحم الغنم <sup>١</sup> ولحم الغنم بلحم الابل اثنان بواحد يدا بيد، ولا خير فيه نسيئة . وقال أهل المدينة في لحم الابل والبقر والغنم وما أشبهه من الوحوش بمنزلة الشيء الواحد، ولحوم الحيتان كلها شيء واحد لا يشتري بعضه ببعض إلا مثلاً بمثل وزناً بوزن <sup>٢</sup> قالوا: ولا بأس وإن لم يوزن إذا <sup>٣</sup> تحرى أن يكون مثلاً بمثل يدا بيد .

وقال محمد: وكيف فسد لحوم الأرنب بلحم البقر إلا مثلاً بمثل؟ وكيف فسد لحم الظبي بلحم الجاموس إلا مثلاً بمثل؟ أسمعوا في هذا بأثر؟ لو كانوا سمعوا فيه بأثر لسمعناه <sup>٥</sup> ولاحتجوا به فيما

(١-١) كذا في الأصل، وفي الهندية «لا بأس بلحم الابل بلحم البقر ولحم البقر بلحم الغنم» .

(٢) كذا في الأصول، ولعل الوار قبل قوله «قالوا» سقط منها - والله اعلم .

(٣) في الأصول «أما إذا» وهو خطأ .

(٤) وفي الأصل «بلحم الأرنب» تحريف، والصواب «بلحم البقر» والله اعلم - ف .

(٥) كذا في الأصول، ولعل لفظ «منهم» ساقط بعد قوله «لسمعناه» . وراجع

لتوضيح «باب الرجل يتناع الطعام جزافاً» شرح معاني الآثار ج ٢ ص ٢١٥ من «باب الرجل يشتري الثمرة فيقبضها فيصيدها جائعة» . فان الطحاوي على عادته فصل المقام رواية ودراية، ومعنى الأمر بوضع الجوائح في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه ان المراد بها الجوائح التي يصاب الناس بها ويحتاجهم في الارضين الخراجية التي خراجها للمسلمين، فوضع ذلك الخراج عنهم واجب لازم، لأن في ذلك صلاحاً للمسلمين وتقوية لهم في عمارة اراضيهم؛ فأما في الأشياء المبيعات فلا؛ ومعنى حديث جابر الثاني انه =

نرى<sup>١</sup> هذا رأى رأوه .

وقالوا أيضا: إن<sup>٢</sup> تحرى أن يكون مثلا بمثل [يدايد]<sup>٣</sup> فلا بأس به وإن لم يوزن؛ لأن كان الأمر كما قالوا أما أن يتحرى ولا يجوز<sup>٤</sup> إلا وزنا بوزن مثلا بمثل، لأن التحرى يزيد وينقص ويخطئ ويصيب في = ذكر فيه البيع ولم يذكر فيه القبض، فذلك عدنا على البياعات التي تصاب في أيدي بائعها قبل قبض المشتري لها، فلا يحل للباعة اخذ ائمانها لأنهم يأخذونها بنير حتى، فأبوا ما قبضه المشترون وصار في أيديهم فذلك كسائر البياعات التي يقبضها المشترون لها فيحدث بها الآفات في أيديهم، فكما كان غير الثمار يذهب من أموال المشتري لها لا من أموال بائعها فكذلك الثمار؛ فهذا هو النظر وهو أولى ما حمل عليه هذا الحديث، لأنه روى عن أبي سعيد قال: أصيب رجل في ثمار ابتاعها فكسرت دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «تصدقوا عليه» فتصدق عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك»، فلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يطل دين الغرماء بذهاب الثمار وفيهم بائعها ولم يردده على الباعة بالثمن إن كانوا قد قبضوا ذلك منه ثبت أن الجوائح الحادثة في يدي المشتري لا تكون مطلبة عنه شيئا من الثمن الذي عليه للبائع... ( إلى أن قال: ) فما حدث فيها من جائحة أنت عليها كلها أو بعضها فهي ذاهبة من مال المشتري، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله - اه - .

(١) في الأصول «يرى» بالغيبة .

(٢) وفي الموطأ «إذا» مكان «إن» .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من الموطأ .

(٤) كذا في الأصول، ولعل في العبارة خلا وسقوطا ما وتحريفا .

التحرى<sup>١</sup> ١١ بل ينبغي لمن أجاز في التحرى هذا أن يميز في الخطئة بالخطئة أن يتحرى فيسوى بغير كيل<sup>١</sup> أو أن يتحرى به في الذهب الثبر بالذهب الثبر فيسوى<sup>٢</sup> بغير وزن<sup>١</sup> وليس ينبغي أن يكون بين هذه الأشياء فرق في قولهم إذا كان ذلك لا يجوز الا مثلا بمثل وهو ما يوزن<sup>١</sup> . واما أن يقول قائل « لا يجوز هذا إلا مثلا بمثل وزنا بوزن » ثم يقول « إن تحرى فلا بأس بغير وزن » وهذا<sup>٢</sup> بما [ لا ] يستقيم<sup>٢</sup> . أرايتم إن تحريا فتبايعا فتقايضا ثم وزن كل واحد منهما اللحم الذي اشترى فاذا أحدهما يزيد على صاحبه « ينقض » بعد إذ صار تاما أو ناقصا على تمامه ؟ وإن كان ينقص<sup>٢</sup> فينبغي

(١) كذا في الأصول ، و لعل اسقاط قوله « في التحرى » أولى و اخرى .

(٢) في الأصل « أن يتحرى » وهو خطأ ، و الصواب « فيسوى » .

(٣-٣) في الأصول « هذا ما يستقيم » بدون حرف النفي ، وزدته لكي يستقيم العبارة - تأمل فيه .

(٤) في الأصول « انتقض » .

(٥) كذا في الأصول وهو خطأ ، و الصواب « ينقض » كما في الأول . راجع الموطأ مع شرحه للزرقاني ج ٣ ص ١٣٠ و ج ٣ ص ٢٢ من كتاب الأم للامام الشافعي و ج ٨ ص ٥١٥ من المحلى فان ابن جزم مع الخلاف في الباب لم يقدر على إقامة الحجّة على ما ذهب اليه غير قوله « و أحل الله البيع » و قوله « و قد فصل لكم ما حرم عليكم » . و قال في ج ٥ ص ١٨٩ من البدائع : و اللحوم معتبرة بأصولها ، فان تجانس الأصلان تجانس اللحمان ، فتراعى فيه المائلة ، و لا يجوز الا متساويا ، و ان اختلف الأصلان اختلف اللحمان فيجوز بيع أحدهما بالآخر متساويا و متفاضلا بعد ان يكون يدا بيد و لا يجوز نيئة لوجود أحد وصفي علة الربا و هو الوزن ؛ اذا عرف هذا فنقول : لحوم الابل كلها على اختلاف انواعها من لحوم العراب البخاق و الهجين =



أن لا يجوز أول مرة حتى يزنا وإن كان البيع تاما ، وإن زاد أحدهما على صاحبه فقد جاز اللحم باللحم أحدهما أكثر من صاحبه . وكيف قلتم في اللحم إنه يجوز إذا تحريا ؟ فينبغي لمن قال هذا في اللحم أن يقول في الزيت و العسل و السمن و كل ما يوزن أنه لا بأس به بغير وزن إذا تحريا ! وإن أبطلتم التحرى في هذه الأشياء حتى يجوز و أجزئوها في اللحم بالتحرى فكأنكم من قولكم في اللحم إنه لا يجوز إلا مثلا بمثل وزنا بوزن ، على غير ثقة . القول في اللحم كما قال أبو حنيفة ؛ لا يجوز لحم الغنم بلحم الغنم و لا لحم البقر بلحم البقر و لا لحم الابل بلحم الابل إلا مثلا بمثل وزنا بوزن ، و لا يجوز فيه التحرى ، فاذا اختلف اللحم فلا بأس بلحم الابل بلحم البقر و لحم البقر بلحم الغنم اثنان بواحد يدا يدا و لا خير فيه نسيئة لأنه وزن كله .

== وذى السنامين و ذى سنام واحد جنس واحد ، لأن الابل كلها جنس واحد فكذا لحومها ، و كذا لحوم البقر و الجواميس جنس واحد ، و لحوم الغنم من الضأن و النعجة و المعز و التيس جنس واحد ، اعتبارا بالأصول فانها مختلفة الجنس فكذا لحومها لأنها فروع تلك الأصول ، و اختلاف الأصل يوجب اختلاف الفرع ، و المعتبر في اتحاد الجنس اتحاد المقصود الخاص لا العام ؛ ألا ترى ان المطعومات كلها في معنى الطعم متحدة ثم لا يجعل كلها جنسا واحدا ، كالحنطة مع الشعير و نحو ذلك حتى يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا مع اتحادهما في معنى الطعم ، لكن لما كان ذلك معنى عاما لم يوجب اتحاد الجنس ؛ كذا هذا ؛ و روى عن أبي يوسف أنه يجوز بيع الطير بعضه ببعض متفاضلا و إن كانا من جنس واحد لأنه لا يوزن عادة ؛ و على هذا الباب هذه الحيوانات حكمها حكم غيرها عند الاتحاد و الاختلاف ، لأنها متفرعة من الأصول فكانت معتبرة بأصولها - انتهى .

### باب السلف في العروض وغيرها

محمد قال: قال أبو حنيفة: لا بأس بأن يشتري الرجل الثوب من الكتان الشطوى<sup>١</sup> أو القصبي<sup>٢</sup> بالاثواب من [الأتريبي أو] القصي أو الثوب من القرير<sup>٣</sup>؛ ولا بأس بالشطوى بالقصبي أو بالقصين يداً بيد ونسيئة؛ وإنما يكره الصبطوى<sup>٤</sup> بالشطوى نسيئة والهروى بالمروى أو بالمروين<sup>٥</sup> نسيئة، فأما يداً بيد فلا بأس بذلك؛ ولا بأس بالهروى بالمروى يداً بيد ونسيئة لأن الهروى جنس غير المروى، والشطوى غير جنس القرير، فإذا اختلفت الأجناس فلا بأس به واحداً باثنين ولا بأس به نسيئة، وإذا كان

(١) كذا في الأصول، وفي الموطأ «و الشطوى» . قلت: الشطوى بدل من قوله «الكتان» فلا حاجة إذن لذكر الواو أو لذكر «أو» - ف . و «الشطوى» بالسين المهملة في الأصول في كل الحروف، والصواب بالشين المعجمة - ف .

(٢) في الأصول «القصوى» وهو خطأ . و الشطوى نسبة إلى شطا قرية بأرض مصر، والقصب ثياب ناعمة من كتان، الواحدة: قصبي - كذا في شرح الزرقاني .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول و زدناه من الموطأ . نسبة إلى «إتريب» وهي قرية من مصر، وهي بكسر الهمزة واسكان الفوقية فراء و تحية فوحدة - كذا في شرح الزرقاني . والقسي - بفتح القاف - نسبة إلى «قس» قرية من مصر على ساحل البحر .

(٤) كذا في الأصول، وفي الموطأ «أو الزبقة» نسبة إلى زبق محلة بنيسابور، أو ثياب تعمل بالصعيد .

(٥) هكذا في الأصل، وفي الهندية «الطبطوى» و لعله «الشطوى» أو «القريري» فإنه ذكره في المقابلة بعد ذلك - تدبر .

(٦) كذا في الأصل، وفي الهندية «و المروى بالهروى أو بالهروين» وعندى كلامها واجب الاسقاط فإنه سيأتي بعده .

كتاب الحجة ( السلف في العروض و غيرها ) ج - ٢

من نوع واحد هروى كله أو مروى كله أو شطوى كله فلا خير<sup>١</sup> فيه نسيته .  
قال محمد: وكذلك أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم: إذا اختلف  
النوعان بما لا يكال ولا يوزن فلا بأس به اثنين بواحد يدا يد ، ولا خير  
فيه نسيته<sup>٢</sup> . وقال أمل المدينة : لا بأس بأن يشتري<sup>٣</sup> الثوب [ من ]<sup>٤</sup>  
الكتان [ أو ]<sup>٥</sup> الشطوى أو القصبى بالاثواب [ من الاتريبي أو ]<sup>٦</sup> القسي  
[ أو الزيفة ]<sup>٧</sup> ، أو يشتري الثوب من الهروى أو المروى<sup>٨</sup> بالملاحف اليمنية  
أو الشقائق<sup>٩</sup> وما أشبه ذلك الواحد بالاثنتين أو الثلاثة يدا يد [ أو إلى  
أجل وإن كان ]<sup>١٠</sup> من صنف واحد ، فإن دُخل<sup>١١</sup> ذلك نسيته فلا خير فيه  
ولا يصلح حتى يختلف<sup>١٢</sup> فيبين اختلافه<sup>١٣</sup> ، فإذا أشبه بعض ذلك بعضاً ؛  
وإن<sup>١٤</sup> اختلف أسماؤه فلا يأخذ منه اثنين بواحد إلى أجل . وذلك أن يأخذ

- (١) وفي الأصل « فلا بأس » تحريف ، والصواب « فلا خير » .
- (٢) أخرجه في كتاب الآثار ايضاً مطولاً منه ثم قال محمد : وبهذا كله نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة - اهـ . وهو في ج ٢ ص ١٣ من جامع المسانيد .
- (٣) حرف ياء ساقط من قوله « يشتري » من الأصل بسهو قلم الناسخ - ف .
- (٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزيد من الموطأ .
- (٦) كذا في الأصول ، وفي الموطأ : أو الثوب الهروى أو المروى .
- (٧) في الأصول « الشقاق » وهو خطأ ؛ وهي الأزر الضيقة الردية .
- (٨) في الأصول « دخلت » بناء التانيث وهو خطأ ، والإصلاح من الموطأ .
- (٩ - ٩) كذا في الموطأ ، وكان في الأصول « فتين اختلاف » .
- (١٠) في الموطأ « وإن » مكان « وإن » وهو تصحيف .

الرجل 'الثوبين من الهروي' بالثوب من المروى أو القوهي<sup>١</sup> إلى أجل أو يأخذ الثوبين من الفرقي<sup>٢</sup> بالثوب من الشطوى، فإذا كانت هذه الأصناف على هذه الصفة فلا يشتري منها اثنين<sup>٣</sup> بواحد إلى أجل.

وقال محمد بن الحسن: ما تفاوتت منه وما لم يتفاوتت سواء، إنما ينظر إلى الأجناس، فإذا اختلفت جازت فيه<sup>٤</sup> النسيئة، القوهي<sup>٥</sup> غير جنس المروى، والشطوى جنس غير القصبي<sup>٦</sup>، معروف<sup>٧</sup>، فإن<sup>٨</sup> تفاوتت المنظر إنما القول في هذا قولان: أن يقول قائل: ما أصله قطن وإن اختلفت أجناسه

(١-٢) كذا في الموطأ وهو الصواب، وفي الأصول «الثوب الهروي».

(٢) كذا في الأصل وهو مطابق لما في الموطأ بضم القاف. وسكون الواو فهاء، ثياب بيض - كما في ج ٣ ص ١٣٢ من شرح الزرقاني، وفي الهندية «الفدي» تصحيف.

(٣) كذا في الموطأ، وفي الأصول «الفوهي» وهو تحريف، والصواب «الفرقي»<sup>٩</sup>، و«الفرقي» بضم الفاء أو القاف بينها راء ساكنة ثم موحدة نسبة إلى فرق بوضع، ومنه الثياب الفرقيّة أو هي ثياب بيض من كتان - كما في شرح الزرقاني نقلاً عن القاموس.

(٤) في الموطأ «اثان» فالفعل مبنى للجهول.

(٥) كذا في الأصول، ولعل الصواب «فيها».

(٦) كذا في الأصل، وفي الهندية «الفدي» تصحيف.

(٧) وكان في الأصل «المهبي» تصحيف والصواب «القصبي».

(٨) كذا في الأصول، لعل قوله «بين الناس» بعد قوله «معروف» سقط منها - والله اعلم.

(٩) كذا في الأصول، ولعل الصواب «وإن» لأن الفاء لا تناسب المقام لأنها تقتضي الوصلية.

كتاب الحجة ( للرجل يسلف في عرض من العروض ) ج - ٢

يتفاوت<sup>١</sup> ولاخير فيه إلا يدايد، وما كان أصله كتمان، فدخل في هذا أمر قبيح<sup>٢</sup> أن يقول: لاخير في الصنعان بالمروى نسبة لأنه قطن، فهذا خطأ ليس بشيء، أو يقول قائل بقول أبي حنيفة: فإذا اختلفت أجناس<sup>٣</sup> وإن كان أصلها قطناً كلها أو كتماناً كلها فلا بأس به لأنها أنواع متفرقة، فلا بأس بالمروى بالمروى و<sup>٤</sup> الهروين<sup>٥</sup> إلى أجل معلوم، ونحو ذلك، لأن الأجناس متفرقة، فأما ما قال أهل المدينة فهو أمر لا يقام على حده.

### باب الرجل يسلف في عرض من العروض

محمد قال قال أبو حنيفة: من أسلم في عرض من العروض وكان ذلك موصوفاً فأسلف فيه إلى أجل، فحل الأجل فليس ينبغي للشئ أن يبيع شيئاً من ذلك من الذي اشتراه منه بمثل ذلك الثمن [الذي أسلفه فيه]<sup>٦</sup> ولا بأكثر منه ولا بأقل [منه]<sup>٧</sup> قبل القبض<sup>٨</sup> ما أسلفه<sup>٩</sup> فيه؛ وكذلك لا ينبغي أن يبيعه من غيره على واحد من الوجوه حتى يقبضه.

(١) الجملة الفعلية خبر المبتدأ، وهو قوله «ما أصله قطن».

(٢) تأمل في العبارة.

(٣) كذا في الأصول، ولعل الضواب «الأجناس»، أو «أجناسه» والله اعلم - ف.

(٤-٤) وكان في الأصول «قطن كلها أو كتمان» بالرفع، والضواب بنصبها.

(٥) كذا في الأصول، ولعل الضواب «أو»، مكان «أو العطف».

(٦) لعل قوله «و الهروى بالمروى أو المروين» ساقط من الأصول قبل قوله «إلى أجل».

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من الموطأ.

(٨) كذا في الأصول، وفي الموطأ: قبل أن يقبض.

(٩) في الموطأ «سلفه».

كتاب الحجّة (الرجل يسلف في عرض من العروض) ج - ٢

وقال أهل المدينة : لا ينبغي أن يبيعها<sup>١</sup> من الذي<sup>٢</sup> هي عليه بأكثر من الثمن [الذي سلفه فيه قبل أن يقبض ما سلفه فيه]<sup>٣</sup> ، ولا بأس بأن يبيعها<sup>٤</sup> من غير الذي اشتراها منه<sup>٥</sup> .

قال محمد : قد روى فقيهكم مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أنه قال : سمعت عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ورجل يسأله عن رجل أسلف [في سيائب]<sup>٦</sup> فأراد أن يبيعها قبل أن يقبضها

(١) الضمير راجع إلى « السلعة » التي وقعت في الموطأ .

(٢) في الأصول « التي » وهو تحريف ، والصواب « الذي » .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزيد من الموطأ .

(٤) في الموطأ ذيل أثر ابن عباس : قال مالك : وذلك فيما نرى - والله اعلم - أنه إنما أراد أن يبيعها من صاحبها الذي اشتراها منه بأكثر من الثمن الذي ابتاعها به ، ولو أنه باعها من غير الذي اشتراها منه لم يكن بذلك بأس ، فالأمر عندنا فيمن سلف في رقيق أو ماشية أو عروض ، فإذا كان كل شيء من ذلك موصوفاً فسلف فيه إلى أجل لحل الأجل فإن المشتري لا يبيع شيئاً من ذلك من الذي اشتراه منه بأكثر من الثمن الذي سلفه فيه قبل أن يقبض ما سلفه فيه ، ومن سلف ذهباً أو ورقاً في حيوان أو عروض إذا كان موصوفاً إلى أجل مسمى ثم حل الأجل فإنه لا بأس أن يبيع المشتري تلك السلعة من البائع قبل أن يحل الأجل أو بعد ما يحل بعرض من العروض بعجله ولا يؤخره بالغاً ما بلغ ذلك العروض ، إلا الطعام فإنه لا يحل أن يبيعه حتى يقبضه ، وللمشتري أن يبيع تلك السلعة من غير صاحبها الذي ابتاعها منه بذهب أو ورق أو عرض من العروض يقبض ذلك ولا يؤخره - اهـ .

(٥) في الموطأ : من غير صاحبها الذي ابتاعها منه - كما عرفت .

(٦) في الأصول هاهنا يياض ، وفي الموطأ « في سيائب » مكان اليياض فوضعتاه =

كتاب الحجّة ( الرجل يسلف في عرض من العروض ) ج - ٢

فقال ابن عباس رضي الله عنهما « تلك الورق بالورق » وكره ذلك<sup>١</sup> ، فكيف جوزوا بيع ذلك من غير الذي<sup>٢</sup> هي عليه وهو لم يقبض ما اشترى؟ وإنما<sup>٣</sup> أخذ بذلك ورقا قبل قبضه!! زعموا أنهم يأخذون بالآثار وهم يتركون ما يروون فضلا عن غيره!

قالوا: إنما نأخذ بحديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم، إنه [ قال ]<sup>٤</sup> « من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه »<sup>٥</sup> . والعرض ليس بطعام . قيل لهم: هل قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أما ما سوى الطعام فلا بأس به؟ = بين المربعين . وهو بسين . هـملة أوله ووحدة آخره ، شقق رقيقة ، جمع « سبة » بالكسر « وسببية » و يجمع أيضا على « سبوب » كما في القاموس . وقال أبو عمر: السبائب: عمائم الكتان وغيره ، وقيل: الملاحف - كذا في ج ٣ ص ١٢٢ من شرح الزرقاني .

(١) أخرجه مالك في الموطأ به مثله . وفي شرح الزرقاني ج ٣ ص ١٢٩: قال أبو عمر: مذهب ابن عباس أن العرض كالطعام يمنع بيعه قبل قبضه لأنه عنده من ربح ما لا يضمن خلاف ما ظنه مالك ، وقد صح أن ابن عباس قال: و احسب أن كل شيء بمنزلة الطعام . - أ .

(٢) في الأصول « التي » . والصواب « الذي » .

(٣) في الأصول « فأنما » . والصواب « وإنما » .

(٤) كذا في الأصل ، وفي الهدية « رسول الله » .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٦) أخرجه الأئمة الستة من حديث ابن عباس ، وأخرجه مالك من حديث حكيم بن حزام ، وأخرجه النسائي في الكبرى ، وأحمد في مسنده ، وابن حبان ، والطبراني ، والدارقطني ، والبيهقي ، وابن حزم وغيرهم - كما في ج ٣ ص ٣٢٢ من نصب الراية .

كتاب الحجّة ( الرجل يسلف في عرض من العروض ) ج - ٢

قالوا : لم نسمع ذلك . قلنا : فإما ينبغي أن يقاس على حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يخالف فيقول قائل : إنما أقول ذلك فيما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خاصة ، و [ ما ] ' لم يأت فيه أثر . قلت فيه برأى ، وهو يشبه ما جاء فيه الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مشهور معروف حين بعث عتاب بن أسيد<sup>٢</sup> رضى الله عنه إلى مكة فقال : « إني أبعثك إلى أهل الله فانهم عن أربع خصال : عن بيع ما لم يقبضوا ، وعن ربح ما لم يضمّنوا ، وعن شرطين في بيع ، وعن سلف وبيع »<sup>٣</sup> . فقد نهام عن بيع ما لم يقبضوا ، فجعل ذلك جملة ولم يجعله في الطعام دون غيره ، مع ما جاء عن ابن عباس بما روّاهما وعبد الله بن عباس رضى الله عنهما أعرف بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

أخبرنا محمد قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثني يحيى [ بن عبيد الله ] عن

(١) لفظ « ما » ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٢) هو الأموى ، أبو عبد الرحمن أو أبو محمد ، المكي ، الصحابي ، من رجال الأربعة . رجل صالح خير ، فاضل ، استعمله النبي صلى الله عليه وآله وسلم على مكة عام الفتح في خروجه إلى حنين فخرج بالناس سنة ثمان ، ولم يزل على مكة حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، و أقره أبو بكر فلم يزل واليا عليها إلى ان مات ، وكانت وفاته يوم مات أبو بكر الصديق ، و قيل : تأخرت وفاته إلى سنة ٢٢ ، وكان إلى مكة لعمر سنة عشرين - كما في التهذيب ج ٧ ص ٩٠ .

(٣) سيأتي بعده مسندا .

(٤) في الأصول « يحيى بن عامر » و كذا هو في كتاب الآثار للإمام محمد ، و كذا رواه الحسن بن زياد في مسنده عنه ، و رواه طلحة و ابن خضرو و الكلاعي في مسانيدهم - كما في جامع المسانيد و عقود الجواهر . و قال الحافظ في الإيضار : قال الحسيني =

عن



كتاب الحجفة ( الرجل يسلف في عرض من العروض ) ج - ٢

= عن يحيى وهو ابن عبيد الله عن عامر وهو الشعبي ؛ قلت : ويحيى بن عبد الله هو المعروف بالجابر ، له ترجمة في التهذيب - انتهى . وذكره الحسيني في موضعين من التذكرة - كما في ص ٤٤٣ و ٤٤٤ من التعجيل - وقال هناك وقع فيها تصحيف « عن » فصارت « بن » و عامر هو الشعبي ، والمعتمد ان روايته عن عتاب بن اسيد بواسطة ، وهذا الخيزرى لا اعرف له ترجمة - انتهى . ولعله لما كان المراد بعامر «الشعبي» فهو الخيزرى - كما في ترجمته من التهذيب ، فالخيزرى صفة لعامر لا ليحيى - تأمل .

اعلم ان شيخ الامام ابن حنيفة في الاسناد المذكور مختلف فيه ، ففي جامع المسانيد و عقود الجواهر : ابو حنيفة عن يحيى بن عبيد الله بن موهب التيمي القرشي الكوفي عن عامر الشعبي عن عتاب بن اسيد : ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان ينهى قومه - فذكره ، كذا رواه طلحة من طريق جعفر بن عوف عنه ؛ قال السيد الزبيدي : وفيه انقطاع فان الشعبي لم يدرك عتابا ، وابن موهب ضعيف - اه ؛ ابو حنيفة عن علي بن عامر عن عبد الله بن عبد الواحد عن عتاب بن اسيد : ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له : انطلق الى اهل الله فانهم عن اربع خصال - فذكره ، كذا رواه طلحة من طريق حمزة بن حبيب الزيات عنه ؛ و رواه ابن خسرو . من طريق محمد بن شعاع عن الحسن ابن زياد عنه : ابو حنيفة عن يحيى بن عامر عن رجل عن عتاب : ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له : انه اهلك - فذكره ، كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار والحسن بن زياد في مسنده . كلاهما عنه ، و رواه طلحة وابن خسرو . والكلاعي ؛ قال الزبيدي : قال الشريف الحسيني في التذكرة : صوابه « يحيى عن عامر الشعبي » ، ثم قال : يحيى بن عبيد الله الخيزرى عن عامر الشعبي عن رجل عن عتاب - اه . فبخلاف عليه في يحيى بن عبيد الله بن موهب وعلى بن عامر ، ويحيى بن عامر ، وابن موهب له ترجمة في التهذيب ، وكذا يحيى الجابر الذي جزم به الحافظ في الاثار خلافا لما في التعجيل . ويحيى بن عامر البجلي ذكره البخاري في تاريخه وقال : نسبة هشيم ، يروي عن اسماعيل بن =

كتاب الحجّة ( الرجل يسلف في عرض من العروض ) ج - ٢

= أبي خالد - كما في ج ٢ ص ٥٧٧ من باب المشايخ من جامع المسانيد . وفي كتاب الآثار لأبي يوسف رقم ٨٢٨ ص ١٨١ : قال حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن أبي يحيى عن حماد عن عتاب بن أبي أسيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه أميراً على مكة وقال « أنى أبشرك إلى أهل الله . فإنهم عن أربع خصال : الحديث ؛ فيه شيخ ابن حنيفة « أبو يحيى » . قال الفاضل أبو الوفاء في تعليقه عليه : كذا هنا ، وعند الحافظ طلحة و ابن خسرو و الكلاعي « عن يحيى بن عامر الكوفي الحميري عن رجل ، و كذلك عند محمد في الآثار إلا أنه لم يرد « الكوفي الحميري » ، و أخرجه الحافظ طلحة أيضاً من طريق جعفر بن عون عنه عن يحيى بن عبد الله بن موهب التيمي الكوفي عن عامر الشعبي عن عتاب ؛ قلت : و اظن أن أبا يحيى هذا عبيد الله بن عبد الله بن موهب التيمي أب يحيى الذي مر ذكره ، و عن حماد هو الشعبي - كما علمت ، ولعل هذا هو الصواب ؛ أو هو « يحيى » و « أبو يحيى » تحريف كما هو عند غيره ، فهو أما « يحيى بن عبيد الله التيمي » أو هو « يحيى بن عبيد الله الحميري » كما عند البعض ، و هو لا يعرف - قاله ابن حجر في (تبع) ، و أما « يحيى بن عامر » فقال الحافظ في (تبع) : هو « يحيى بن عامر » لخرف « عن » ، و صار « بن » ، و أما شيوخ الإمام الذين يكونون بأبي يحيى فهم : سلمة بن كهيل ، و حبيب بن أبي ثابت ، و عمرو بن ميمون الأودي ، و أبو عطاء بن السائب ؛ قلت : و أخرج الحديث البيهقي عن ابن إسحاق عن عطاء عن صفوان بن يحيى عن أبيه ، و عن إسماعيل بن أمية عن عطاء عن ابن عباس ، و عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده - انتهى . و هو مذکور مفصلاً في ج ٢ ص ١٩ و ٢٠ من عقود الجواهر المنيفة . فالخاسل أن شيخ الإمام « يحيى بن عبيد الله ابن موهب » أو « يحيى الجابر » أو « يحيى بن عامر » أو « يحيى بن عبيد الله الحميري » أو « علي بن عامر » ، و اعلق بالقلب و آتق هو « يحيى الجابر » كما في الآثار - و العلم عند الله تعالى . و بعد : فلي العلماء التبيين و التفخيص . قلت : و ذكر ابن خسرو =

كتاب الحجّة (الرجل يسلف في عرض من العروض) ج - ٢

عامر<sup>١</sup> عن رجل<sup>٢</sup> عن عتاب بن أسيد<sup>٣</sup> عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه  
= في شيوخ الامام «يحيى بن عامر» ثم ذكر بسند الامام محمد مثل ما اخرجه هو في  
كتاب الآثار، و اخرج من طريق جعفر بن عون : نا ابو حنيفة عن يحيى بن عبيد الله  
عن عامر عن عتاب بن أسيد - الحديث ؛ في نسخة من الكتاب «يحيى بن عبيد الله بن  
عامر» - ف .

(١) هذا هو الصواب على ما في الآثار و التمجيل ، و عامر هو الشعبي ، و «بن» محرف  
من «عن» و عليه الاعتماد فان الحافظ تصدى مأمورا لتحقيق رواية الآثار و رجاله  
و ألف فيهم رسالة سماه «الآثار بمعرفة رواية الآثار» و جمعهم فيها . و مع هذا هنا يحيى  
الكندى كوفى ، روى عن الشعبي و ابي جعفر و شريح ، و عنه الصلت بن الحجاج و ابو  
عوانة و شريك - ذكره الحافظ في ج ١١ ص ٣٠٨ من التهذيب ، و ذكره ابن حبان  
في الثقات فقال : يحيى بن قيس الكندى عن شريح ، و عنه ابو عوانة و شريك ؛ فيحمل  
ان يكون هذا . قال الحافظ : و ليس عند البخارى و ابي حاتم من يسمى «يحيى»  
و ينسب كنديا غيره ، فالظاهر انه هو - اه . فلا بد في ان يكون هو في الاسناد  
المذكور . و قال في التقريب : يحيى بن فيس الكندى كوفى فستور من السادسة - اه .  
و رقم عليه علامة تعليقات البخارى في كتابه . و شريك النخعي و غيره من طبقة  
ابي حنيفة رحمهم الله تعالى : و «ابو يحيى» و «بن» محرفان من «يحيى» و «عن» .  
و من نسبه الى عبد الله بن موهب التميمى او الى عبيد الله الجيرى ان كان صحيحا فلعل  
الامام رواه عن يحيى الجابر عن الشعبي ، و عن ابن عبد الله بن موهب عنه ، و ابن  
عبيد الله الجيرى و يحيى الكندى عنه - كلهم ، او قد اشتبه على الكاتب فكاتب ما كتب .  
هذا ما عندى في الحال ، و لعل الله الحديث بعد ذلك امرا ، و عليك بالتفتيش . و هنا  
يحيى بن سعيد ابو حيان التميمى الكوفى العابد ، الراوى عن الشعبي ، من رجال الستة ،  
روى عنه من في طبقة الامام كالثورى و غيره ، و سعيد يتحرف «ببد» و «عبيد» =

كتاب الحجة (الرجل يسلف في عرض من العروض) ج - ٢

قال: انطلق إلى أهل الله - يعني أهل مكة - فانهم عن أربع خصال: عن بيع ما لم يقبضوا، ورجح ما لم يضمّنوا، وعن شرطين في بيع، وعن سلف وبيع . أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان الجمحي قال سمعنا القاسم بن محمد يقول: كنت قاعدا عند ابن عباس فسئل عن سبائب السلف فيهن

= والحديث أخرجه البيهقي في ج ٥ ص ٣١٣ من سننه الكبرى والامام الشافعي في ص ٦٠ من كتاب الام من غير اسناد . (٢) مجهول، ولم اقدر على تشخيصه؛ قيل ان المراد به وبعن حديثه «الشعبي» وهذا يجرى في الاسناد الذي ليس فيه ذكر الشعبي، وعليه يكون رواية الشعبي عن عتاب منقطعة؛ وأما هنا فلا يكون المراد بالمجهول الشعبي فانه مذكور في الاسناد على تنقيح الحافظ في الاثار والتعجيل، فالاسناد يكون متصلا لكن فيه رجل مجهول - كما لا يخفى . (٣) عتاب بن اسيد هو الاموى . ابو عبد الرحمن او ابو محمد، المكي، من رجال الأربعة، صحابي مشهور، تقدم .

(١) تقدم من قبل، وقد وقع في الاصول «حنظلة بن ابي يوسف» وهو خطأ فاحش . (٢) وقع في الاصول «سائر» وهو تصحيف . والآثر رواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد انه قال: سمعت عبد الله بن عباس ورجل يسأله عن رجل سلف في سبائب فأراد ان يبيعها قبل ان يقبضها فقال ابن عباس: تلك الورق بالورق؛ وكره ذلك - انتهى . قال الزرقاني في ج ٣ ص ١٢٩ من شرحه: «سبائب» بسين مهملة اوله ووحدة آخره، شقق رقيقة، جمع «سبة» بالكسر و«سببية» ويجمع ايضا على «سبوب» - كما في القاموس؛ وقال ابو عمر: «السبائب» عما تم الكتان وغيره، وقيل: شقق الكتان وغيره، وقيل: الملاحف - انتهى . والشقائق - كما في شرح الزرقاني ايضا: الأزر الضيقة الردية - قاله البوني كابن عبد البر عن ابن جبيب - انتهى .

كتاب الحجّة ( الرجل يسلف ذهباً أو ورقاً في عرض ) ج - ٢

أبيعهن قبل أن يستوفيهن؟ قال: يقبضهن .

### باب الرجل يسلف ذهباً أو ورقاً في عرض

محمد قال قال أبو حنيفة: من سلف ذهباً أو ورقاً في عرض<sup>١</sup> إذا كان موصوفاً إلى أجل مسمى ثم حل الأجل فإنه لا خير في أن يبيع المشتري تلك السلعة من البائع ولا من غيره قبل أن يحل الأجل، وبعد ما يحل الأجل بعرض من العروض يعجله [ولا يؤخره]<sup>٢</sup> بالغاً ما بلغ ذلك العرض ولا يغير العرض . وقال أهل المدينة: لا بأس أن يبيع المشتري<sup>٣</sup> ذلك العرض<sup>٤</sup> من البائع قبل أن يحل [الأجل] أو بعد ما يحل<sup>٥</sup> بعرض من العروض يعجله<sup>٥</sup> ولا يؤخره بالغاً ما بلغ ذلك العرض، إلا الطعام فإنه لا يحل أن يبيعه حتى يقبضه، [و]<sup>٦</sup> للمشتري أن يبيع<sup>٦</sup> ذلك العرض من غير صاحبه الذي ابتاعه<sup>٦</sup> منه بذهب أو ورق أو عرض<sup>٧</sup> من العروض يقبض ذلك ولا يؤخره .

وقال محمد: كيف جازله أن يبيع ذلك من الذي عليه العرض

(١) في الأصول «أبيعهن»، وهو خطأ . و الأرجح في الضائر ضمائر المؤنث الواحد كما في الموطأ - والله تعالى اعلم بالصواب .

(٢) كذا في الأصول، وفي الموطأ «في حيوان أو عرض» .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول وزيد من الموطأ .

(٤-٤) كذا في الأصول، وفي الموطأ «تلك السلعة» .

(٥) كذا في الموطأ - من التعجيل، وفي الأصول «يعجله» .

(٦-٦) كذا في الأصول . وفي الموطأ «تلك السلعة» من غير صاحبه الذي ابتاعها .

(٧) في الأصول «عرضاً» وهو خطأ .

كتاب الحجّة ( الرجل يسلف ذهباً أو ورقاً في عرض ) ج - ٢

بعرض [ من العروض ]<sup>١</sup> ولا يجوز له أن يبيعه بذهب أو ورق أو أكثر<sup>٢</sup> من الذي ابتاعه [ منه ]<sup>٣</sup> ؟ وهو يجوز من غير الذي اشتراها<sup>٤</sup> [ منه ]<sup>٥</sup> ليبيعه من الذي اشتراها منه ! لأن جاز أن يبيعه بذهب أو ورق ( من غير الذي اشتراها منه لبيعه )<sup>٦</sup> من الذي اشتراها منه أجوز ، لأن ذلك مضمون على الذي هو عليه ؛ وليس يخاف في هذا الغرر ، وإذا باع ذلك من غير الذي هو عليه كان ذلك غرراً ألا ترى أيخرج أم لا يخرج ؟ ليس القول في هذا كما قال أهل المدينة ولكن هذا اشترى ما لم يقبض ولا يجوز أن يباع [ ما لم يقبض ]<sup>٧</sup> ممن هو عليه ولا من غيره حتى يقبض ، وهو و الطعام سواء .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و زيد من الموطأ .

(٢) قوله « أو أكثر » ليس في هذا الموضع من الموطأ ، بل قبيله بأسطر ؛ قال مالك : فإن المشتري لا يبيع شيئاً من ذلك من الذي اشتراه منه بأكثر من الثمن الذي سلفه فيه قبل أن يقبض ما سلفه فيه - اهـ .

(٣) كذا في الأصول ، و الضمير راجع إلى السلعة ، وهذه الضمائر تدل على أن الصواب « تلك السلعة » مكان « ذلك العرض » .

(٤) لم أفهم معنى قوله « من غير » إلى قوله « لبيعه » وعندى الأصوب إخراج هذه الجملة من الأصول فإنها لا تناسب ما قبلها بل زائدة لا حاجة إليها - كما لا يخفى ، أو وقع في العبارة خلل لم أقدر على إصلاحه ، فعليك بالتأمل فيها ، ولم تذكر هذه العبارة في الهندية ولعله هو الصواب . قلت : بل كررها الناسخ سهواً فهي أجرى أن تحذف ، والله أعلم - ف .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

كتاب الحجّة / الرجل يسلف في دنائير في أربعة أثواب موصوفة إلى أجل ) ج - ٢

## باب الرجل يسلف في دنائير أو دراهم في أربعة

### أثواب موصوفة إلى أجل

محمد قال قال أبو حنيفة: من أسلف دنائير أو دراهم في أربعة أثواب موصوفة إلى أجل فلما حل الأجل تقاضى صاحبها فلم يجدها عنده ووجد عنده ثيابا دونها من صنفها فقال [ له ] <sup>١</sup> الذي عليه الأثواب « أعطيك [ بها ] <sup>٢</sup> ثمانية أثواب من ثيابي هذه ، إن هذا لا يجوز . » وقال أهل المدينة : لا بأس بذلك إذا أخذ تلك الثياب <sup>٣</sup> التي يعطيه قبل أن يفترقا ، فإن دخل ذلك أجل <sup>٤</sup> فلا خير فيه .

قال محمد : فكيف جاز هذا وقد جاء في هذا بعينه أثر :

محمد قال أخبرنا مسعر بن كدام عن عبد الملك بن ميسرة <sup>٥</sup> عن

(١) انظر « له » ساقط من الأصول وزيد من الموطأ .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وزيد من الموطأ .

(٣) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « الأثواب » .

(٤) في الموطأ « الأجل » .

(٥) في الموطأ : فإن ذلك لا يصلح .

(٦) هو الهلال ، أبو زيد ، العاصم الكوفي ، الزرادي ، من رجال الستة ، روى عن ابن عمر وأبي الطفيل وزيد بن وهب وطاوس وسعيد بن جبيرة ومجاهد وعطاء والنزال بن سبرة ويوسف بن ماهك وهلال بن يساف وعبد الرحمن بن سابط الجمحي ، وعنه شعبة ومسعر ومنصور بن المعتمر وزيد بن أبي أنيسة وسليمان بن بلال وموسى ابن مسلم الصغير وغيرهم ؛ ثقة ، صدوق ، كثير الحديث ؛ توفي في زمن خالد بن عبد الله القسري - كذا في ج ٢ ص ٤٢٦ من التهذيب .

كتاب الحجة ( الحديد و النحاس و ما اشبهها مما يوزن ) ج - ٢

طاوس عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رجلا أسلم إلى أجل في حلل وفاء<sup>١</sup> فلما حل الأجل لم يجد عنده حللا وفاء و وجد عنده حللا خلافا<sup>٢</sup> فأراد أن يعطيه<sup>٣</sup> حلتي محلة<sup>٤</sup> فسأل عن ذلك ابن عباس فكرهه . وهذا يدل على أن ابن عباس لم يحز بيع السلف من الذى هو عليه بشئ<sup>٥</sup> من الأشياء عرض ولا غيره حتى يقبضه .

### باب الحديد و النحاس و ما اشبهها مما يوزن

محمد قال قال أبو حنيفة في الحديد و الرصاص [و النحاس] \* و الشبه و الوقت<sup>٦</sup>

(١) في الأصول « وف » و هو خطأ ، و الصواب « وفاء » اسم « وضع - كما في القاموس و معجم البلدان ، فهو بالاضافة نسبة الحلل الى ذلك الموضع ؛ و قد راجع الكتانين المذكورين الفاضل محمد يوسف البنورى و كتب به الى ، بارك الله في علمه و عمله حيث ارشدنى اليه و جزاه الله عنى خير الجزاء .

(٢) في الأصول « خلافا » بدون الضمير ، و الصواب « خلافا » مع الضمير .

(٣-٣) و كان في الأصول « حلتين محلة » و الصواب « حلتي محلة » بالاضافة الى « محلة » بكسر الحاء المهملة ، قرية من قرى ذمار بأرض اليمن - كما في ج ٧ ص ٣٩٨ من معجم البلدان ، و بالفتح مدينة مشهورة بالديار المصرية و هى عدة - كما في ج ٧ ص ٣٩٧ من معجم البلدان ، و مثله في القاموس .

(٤) في الأصل « شئ » بدون حرف الجر . و قوله « عرض » بدل من « الشئ » و خلط<sup>٧</sup> اولاً اب الباء سقطت من لفظ العرض اى « بعرض » ثم رجعت عنه - تأمل . و الاثر اشار اليه ابن حزم في باب السلم من المحلى و لم ينكر استاده و لا ذكره تماماً . (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد من الموطأ .

(٦) كذا في الأصول ، وهو اليابس من الاسفست و دهن مقتت وهو الذى يطبخ =



كتاب الحجة ( الحديد و النحاس و ما اشبهها مما يوزن ) ج - ٢

و الكتان<sup>١</sup> و العطل<sup>٢</sup> : لا بأس بكل واحد من هذه الأصناف أن يأخذ رطلا<sup>٣</sup> منه برطل مثله من صنفه<sup>٤</sup> ، و الحديد بمثله<sup>٥</sup> ، و الرصاص برصاص مثله ، و قطنا<sup>٦</sup> بقطن مثله ، و الكتان بالكتان مثله ، و القث بالقت مثلا بمثل يدا بيد<sup>٧</sup> ، و لا خير فيه اثنان بواحد لأنه من جنس واحد و هما مما يوزن ، و إن أخذت رطلا من الحديد برطلين من النحاس أو رطلا من كتان<sup>٨</sup>

= بالرياحين حتى يطيب ، و الفاء تصحيف - كذا في ج ٢ ص ١٠٨ من المغرب ؛ و في الموطأ مكانه « بالقضب » بالقاف و اسكان الضاد المعجمة و الموحدة آخره ، و هو الاسفست ؛ و في حديث مساحة الكوفة : و على جرب القضب ستة دراهم - كذا في ج ٢ ص ١٢٦ من المغرب .

(١) كذا في الأصول ، و في الموطأ « و التين و الكرسيفة و هو القطن - كما في شرح الزرقاني و المغرب . و الكتان ما يتخذ به الخبال ، تدق عيدانه حتى يلين و يذهب ثبته ثم يستعمل ، و برزه يقال له بالفارسية « زغيره » و القنب من الكتان - كما في المغرب . و في الصحاح ج ٢ ص ٤٠٣ : الكتان بالفتح معروف - ٨١ .

(٢) كذا في الأصول ، و ليس في الموطأ ، و فيه « و الرصاص و الآنك » ، و العطل بالعين و الطاء المهملتين آخره لام : الشمراخ من شمارخ النخلة - كما في ج ٢ ص ٢١٥ من صحاح الجوهري ، و لعله لا يناسب في هذا المقام . و الغنصل - بالعين و الصاد المهملتين بينهما نون : البصل البرى - كما في الصحاح أيضا .

(٣-٣) كذا في الأصول ، و في الموطأ « يؤخذ رطل » بفعل مجهول و رفع رطل .

(٤-٤) كذا في الأصول ، و لعل الصواب « و الحديد بالحديد مثله » .

(٥) اي : لا بأس أن يأخذ قطنا بقطن مثله .

(٦) كذا في الأصول ، من كتان بالتكثير .

كتاب الحجّة ( الحديد و النحاس و ما اشبههما مما يوزن ) ج - ٢

برطلين من قطن يدا يدا فلا بأس به ، لأن النوعين قد اختلفا ؛ و لا خير فيه في شيء من ذلك بمثله نسيئة . وكذلك أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال : [ أسلم ما يكال فيما يوزن و ما يوزن فيما يكال ]<sup>٢</sup> و لا تسلم [ ما يوزن فيما ]<sup>٤</sup> يوزن و لا ما يكال فيما يكال ، [ و إذا اختلف النوعان فيما لا يكال و لا يوزن فلا بأس باثنين بواحد يدا يدا ، و لا بأس به نسيئة ؛ و إذا كان من نوع واحد بما لا يكال و لا يوزن فلا بأس به اثنين بواحد يدا يدا و لا خير فيه نسيئة ]<sup>٥</sup> .

و قال أهل المدينة : و لا بأس برطل من حديد برطلين من حديد [ و رطل صفر برطل صفر ]<sup>٦</sup> و أربعين [ رطلا ]<sup>٧</sup> من قن<sup>٨</sup> بعشر [ ين ]<sup>٩</sup> رطلا من قن يدا يدا ، و لا بأس برطل من قطن يدا يدا ، و لا خير في شيء من ذلك نسيئة ؛ و لا بأس برطل من حديد برطلين من نحاس نسيئة و لا بأس برطل من قطن برطلين من كتان نسيئة ، و لا بأس برطل من

(١) كذا في الأصول « من قطن » منكر .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد من كتاب الآثار للامام محمد ص ١٣٣ و آثار الامام أبي يوسف ص ١٨٦ من رقم ٨٤٦ .

(٣) في الأصول بالغيبة ، و هو خطأ .

(٤) ما بين المربعين زيد من كتاب الآثار ، الا ان قوله « ما يكال » . قدم فيه على قوله « ما يوزن » .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد من الآثارين .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد من الموطأ .

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و لا بد منه .

(٨) كذا في الأصول « من قن » في الموضعين .

كتاب الحجة ( الحديد و النحاس و ما اشبههما بما يوزن ) ج - ٢

عبر برطلين من مسك نسيئة<sup>١</sup> .

وقال محمد : كيف جاز القت عشرين<sup>٢</sup> رطلا بأربعين رطلا<sup>٣</sup> يدا يد وهم يكرهون قفيزا من شعير بقفيزين من شعير يدا يد ؟ قالوا : لأن الشعير جاء فيه الأثر بعينه ، قيل لهم : ينبغي أن يقاس [ ما لم يحث فيه الأثر ]<sup>٤</sup> بما جاء فيه الأثر ؛ ألا ترون أن الذهب و الفضة و النحاس و الحديد مخرجها مخرج واحد ؛ فكيف اختلف في البيوع و الأثرية<sup>٥</sup> الفضل الذهب و الفضة عن<sup>٦</sup> النحاس و الحديد ؟ ما سبيل الفاضل في هذا و غيره إلا سواء . قالوا : إنما تقيس الحديد و النحاس بالحجارة و لا بأس بحجر بحجرين يدا يد . قلنا لهم : إن الحجارة لا توزن فلذلك أجزنا ذلك ، ولو وزنت لكرهناها لأنها نوع واحد ؛ و أما النحاس و الحديد فهما يوزنان كما يوزن الذهب و الفضة ، و كل ذلك يخرج من المعادن كما يخرج الذهب و الفضة . فان قالوا : إن الذهب و الفضة هما الثمان اللذان يشتري بهما السلع و ليس<sup>٧</sup>

(١) و العارة من قوله « و أربعين رطلا » الى قوله « من مسك نسيئة » لم اجدها مسلسلة في الموطأ و لا في المدونة ، نعم هي مستفادة من اقوال اهل المدينة في ابواب متفرقة من كتاب السلم من الموطأ و المدونة - هذا و الله تعالى اعلم .

(٢) كذا في الأصول . و لعل الصواب « عشرون » .

(٣) هذا عكس ما تقدم من قوله « أربعين رطلا بعشرين رطلا » .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زدته للإصلاح على اقتضاء العبارة .

(٥) جمع : شراء - على الشذوذ ، كما في ج ٢ ص ٥٠٠ من صحاح الجوهرى .

(٦) كذا في الأصول ، و الصواب « على » ؛ قلت : عن صلة اختلف - ف .

(٧) في الأصول « ليس » مفردا - أى : كل واحد منهما ، و الراجع « ليس » بالثنية .

كتاب الحجة ( الحديد و النحاس و ما يشبههما بما يوزن ) ج - ٢

كغيرهما . قيل لهم : رأيتم أهل بلد جعلوا الثمن عندهم النحاس فقد<sup>١</sup> جعل ذلك غير أهل بلد فجعلوا [ الثمن عندهم ]<sup>٢</sup> الفلوس أ كنتم ترون ذلك بمنزلة الذهب و الفضة ؟ قالوا : ليس يشبه الذهب و الفضة غيرهما . قيل لهم : هذا حكم يتحكمون [ به ]<sup>٣</sup> على الناس يفرقون بين المجتمع و يجمعون بين المتفرق ؛ رأيتم النحاس و الرصاص و الحديد كيف أشبه<sup>٤</sup> عندهم الحجارة و هو إنما يخرج من الحجارة كما يخرج الذهب و الفضة [ منها ]<sup>٥</sup> و ليس الحجر بعينه ؟ و إنما ينبغي أن يشبه الرصاص و النحاس و الحديد بالذهب و الفضة<sup>٦</sup> و لا يشبه الحجر بعينه<sup>٧</sup> ، و لكنكم أخطأتم القياس .<sup>٨</sup> و قال أهل المدينة<sup>٩</sup> : ما<sup>١٠</sup> اشتريت من هذه الأصناف كلها فلا بأس أن تبعه<sup>١١</sup> قبل أن تقبضه<sup>١٢</sup> من غير صاحبه [ الذي اشتريته منه ]<sup>١٣</sup> إذا قبضت ثمنه إذا كنت اشتريته [ كيلاً أو وزناً ، فإذا اشتريته ]<sup>١٤</sup> جزافاً فبعه من غير الذي اشتريته منه

(١) كذا في الأصول « قد » بالفاء - وهي لا تناسب المقام ، قال صواب « و قد » .

(٢) ما بين المربعين زيد لاقتضاء السياق .

(٣) أى : كل واحد منها ، و الا لكان الأشبه « اشبهت » بالتأنيث .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد لتصح العبارة .

(٥) أى : كل واحد منها .

(٦-٦) كذا في الأصول ، و في الهندية « و لا يشبه ذلك بالحجر » .

(٧-٧) في الأصول « و قال أبو خليفة » مكان « أهل المدينة » و هو غلط فان المسألة

المذكورة قول أهل المدينة ، و هو في موطأ مالك .

(٨) كذا في الأصول بدون الواو .

(٩) كذا في الموطأ ، و في الأصول بالنسبة ، و هو خطأ .

(١٠) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، و زيد من الموطأ .

كتاب الحجّة ( الحديد و النحاس و ما اشبههما بما يوزن ) ج - ٢

بنقد أو إلى أجل .

و قال محمد : وهذا أيضا لما لا ينبغي أن يفتى به أحد ، و أن ' يشتري شيء ' من الوزن أو الكيل فيباع قبل أن يقبض ، وهذا قد نهى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عن بيع ما لم يقبض<sup>٢</sup> :

محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طائوس عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : أما الذي نهى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عنه [ فهو الطعام ] ' أن ' يباع حتى يقبض .

(١) عطف على ان يفتى ، و قيل انه مكان ' أن ' و هو خطأ ' و يشتري ' فعل مجهول ، و هو الصحيح .

(٢) و في الأصول ' ثمنا ' و هو تصحيف ' شيئا ' بالنصب ، و الصواب ' شيء ' بالرفع لأنه نائب فاعل ' يشتري ' المجهول .

(٣) كذا في الأصول .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، و زيد من الهنذية و موطأ الامام محمد .

(٥) و في الأصل ' أنه ' تصحيف ، و الصواب ' أن ' كما في هو في الموطأ . و في ج ٢ ص ٢١٨ من آثار الطحاوي : فبيع الطعام قبل ان يستوفى ، قال الزبيدي في ج ٢ ص ١١ من تنقود الجواهر : ابو حنيفة عن عمرو بن دينار [ عن طائوس ] عن ابن عباس قال : نهينا عن بيع الطعام حتى يقبض ، قال ابن عباس ، و احسب كل شيء مثل الطعام لا يجوز بيعه حتى يقبض - كذا رواه الحارثي من طريق اسماعيل بن يحيى عنه ، و اخرجه الستة بلفظ : الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه و سلم فهو الطعام ان يباع حتى يقبض . قال : و لا احسب كل شيء الا مثله - اه . و راجعها ففيها زيادة من الطحاوي ، و ليراجع ص ٢١٧ و ص ٢١٨ و ص ٢١٩ من آثار الطحاوي فانه فصله على دأبه . و الحديث رواه الطحاوي و البيهقي ايضا ، و راجع لذلك نصب الراية =

و قال طاوس<sup>١</sup> : و قال ابن عباس برأيه : و لا أحسب كل شيء إلا مثل ذلك . و هذا ابن عباس قد رأى كل شيء مثل الطعام ، فهل عندكم في هذا رجل<sup>٢</sup> مثل ابن عباس في فضله و فقهه أنه<sup>٣</sup> رخص في ذلك ؟ مع أن علي = و التلخيص الحبير و البدائع و عمدة القارئ . (٦) قال الامام محمد في باب ما لم يقبض من الطعام وغيره ص ٣٣٣ من الموطأ : اخبرنا مالك اخبرنا نافع : ان حكيم ابن حزام ابتاع طعاما امر به عمر بن الخطاب للناس فباع حكيم الطعام قبل ان يستوفيه فسمع بذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه فرد عليه و قال : لا تبع طعاما ابتعته حتى تستوفيه ؛ اخبرنا مالك حدثنا نافع عن عبد الله بن عمر : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه ؛ قال محمد : و بهذا نأخذ ، و كذلك كل شيء يبيع من طعام او غيره فلا ينبغي ان يبيعه الذى اشتراه حتى يقبضه ، و كذلك قال ابن عباس ؛ قال : اما الذى نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو الطعام ان يباع حتى يقبض ، و قال ابن عباس « و لا احسب كل شيء الا مثل ذلك » فقول ابن عباس نأخذ ، الأشياء كلها مثل الطعام لا ينبغي ان يبيع المشتري شيئا اشتراه حتى يقبضه ، و كذلك قول ابن خزيمة رحمه الله إلا انه رخص في الدور و العقار و الأرضين التى لا تحول ان تباع قبل ان تقبض ، و اما نحن فلا نجيز شيئا من ذلك حتى يقبض : اخبرنا مالك حدثنا نافع عن عبد الله بن عمر قال : كنا نبتاع الطعام في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث عابنا من يأمرنا بانتقاله من المكان الذى نبتاعه فيه الى مكان سواه قبل ان نبيعه ؛ قال محمد : انما كان يراد بهذا القبض لئلا يبيع شيئا من ذلك حتى يقبضه فلا ينبغي ان يبيع شيئا اشتراه رجل حتى يقبضه - انتهى .

(١) قوله « و قال طاوس : و قال ابن عباس برأيه » لم يذكره الطحاوى .

(٢) و في الأصول « فهل عندكم في هذا الرجل عن مثل ابن عباس » و هذا تحريف ، و الصواب « فهل عندكم في هذا رجل مثل ابن عباس - الخ » .

(٣) كذا في الهندية ، و في الأصل « أثر » مكان « أنه » و هو تصحيف .

كتاب الحجّة ( الحديد و النحاس و ما اشبههما بما يوزن ) ج - ٢

الناس أن يقيسوا ما لم يأت فيه أثر بما جاء من الآثار ولم يأت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النهى إلا في الطعام كما يقولون للعسل و الزيت و نحو ذلك مما عدا الطعام<sup>١</sup> قالوا: هذه مثل الطعام . قيل لهم: لا نراكم إلا قد قسمتم و عدبتم الطعام إلى غيره . قالوا: هذه تؤكل و هذا لا يؤكل . قيل لهم: من أين افترق ما يؤكل و ما لا يؤكل؟ هذه آية الذهب و الفضة لا يميزون البيع فيها حتى تقبض و هي لا تؤكل<sup>١</sup> قالوا: جاء فيه الأثر بعينه . قيل لهم: فقيسوا عليها ما لا يؤكل كما قسمتم على الطعام ما<sup>١</sup> يؤكل ا فقولوا بقول ابن عباس رضى الله عنهما حين قال: « ولا أحسب كل شيء إلا مثل ذلك » ، فهذا القول [ هو القول ]<sup>٢</sup> .

محمد قال أخبرنا خالد بن عبد الله<sup>٣</sup> عن عبد الملك بن أبي سليمان عن

(١) في الأصول « ما » تصحيف ، و الصواب « ما » .

(٢) ما بين المربعين زدته للاصلاح . أو معناه: فهذا القول نأخذ - تدبر ، أو يكون تقديره: فهذا القول - أى قول أهل المدينة - بما لا ينبغي؛ والله اعلم - تأمل .

(٣) الظاهر أنه خالد بن عبد الله أبو الهيثم الواسطي ، من رجال الستة ، تقدم مرارا ، و هو من شيوخ الامام محمد لنكر في ترجمة عبد الملك بن أبي سليمان - ج ٢ ص ٣٩٦ من التهذيب: خالد بن عبد الله بن نمير من الرواة عنه ، و لم اجد ترجمته في الكتب التى عندي ، فعليك بالتحقيق . روى ابو داود في ج ٢ ص ١٣٨ من سننه و الطحاوى ج ٢ ص ٢١٧ من آثاره و الدارقطني في ج ٢ ص ٣٩٤ من سننه عن ابن اسحاق ثنى ابو الزناد عن عبيد بن حنين عن عبد الله بن عمر قال: ابتعت زينا في السوق فلما استوجبه لقيني رجل فأعطاني فيه ربما حسنا فأردت ان اضرب على يده فأخذ رجل من خلقي بذراعى فالتفت فاذا زيد بن ثابت قال: لا تبعه حيث ابتعته حتى تحوزه الى رحلك فان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان تباع السلع حيث يتباع حتى يحوزها التجار الى رحالهم - انتهى . =

كتاب الحجّة ( الحديد و النحاس و ما اشبههما بما يوزن ) ج - ٢

== و رواه ابن حبان في صحيحه و الحاكم في مستدركه و صحيحه . و قال في التقيح :  
سند جيد فان ابن اسحاق صرح فيه بالحديث ، اه - قاله المحدث الكبير في ج ٤  
ص ٣٢ من نصب الراية . و حديث آخر رواه الطحاوى في ج ٢ ص ٢١٩ من  
شرح معاني الآثار : حدثنا ابو حازم عبد الحميد بن عبد العزيز قال ثنا محمد بن شار بنندار  
قال ثنا حبان بن هلال عن ابيان بن يزيد عن يحيى بن ابي كثير ان يعلى بن حكيم  
اخبره ان يوسف بن مامك اخبره ان عبد الله بن عصمة اخبره ان حكيم بن حزام  
اخبره قال : اخذ النبي صلى الله عليه و سلم بيدي فقال : اذا ابتعت شيئا فلا تبعه حتى  
تقبضه - انتهى . و رواه النسائي بهذا الاسناد في سننه الكبرى - كما في نصب الراية -  
و لفظه : قلت يا رسول الله ! انى رجل ابتاع هذه البيوع و ابيعها فما يحل لى منها  
و ما يحرم ؟ قال : لا تبعن شيئا حتى تقبضه - اه . و رواه احمد في مسنده و ابن حبان  
في صحيحه و الطبراني في معجمه و الدارقطنى و البيهقى في سننهما و قاسم بن اصبغ في  
كتابه و منه ابن حزم في المحلى . و عبد الله بن عصمة هو الجشمى ، حجازى ، ذكره  
ابن حبان في الثقات ، فن قال انه مجهول او ضعيف او متروك فقد اخطأ ، و اشتبه  
عليه هذا بالنعنعى ؛ و التفصيل فى نصب الراية ، فلا تلتفت الى ما فى المحلى و منه ما فى  
الجواهر النقي فانه تقليد ، و قد نبه عليه صاحب التقيح ؛ و قال الطحاوى : حدثنا محمد بن  
عبد الله بن ميمون قال ثنا الوليد بن مسلم عن الازداعى عن يحيى بن ابي كثير قال  
حدثني يعلى بن حكيم بن حزام ان اباہ سأل النبي صلى الله عليه و سلم فقال : انى اشترى  
يوعا فما يحل لى منها ؟ قال : اذا اشتريت يعا فلا تبعه حتى تقبضه - اه . حدثنا ابراهيم  
ابن مرزوق قال ثنا ابو عاصم عن ابن جريج عن ابي الزبير عن جابر فى الرجل يذاع  
المبيع فيبيعه قبل ان يقبضه قال : اكرهه - انتهى . فهذا جابر و ابن عمر و ابن عباس  
و زيد بن ثابت و حكيم بن حزام رضى الله عنهم فلهوا العموم من النهى ، و بهذا قال  
ابو حنيفة و ابو يوسف و محمد رحمهم الله تعالى . و لما كان الاصل فى النصوص كونها ==



عطاء بن أبي رباح في الرجل يشتري المبيع فيبيعه قبل أن يقبضه قال: لا حتى يقبضه . فعطاء بن أبي رباح قد أتى بالأمور جملة واحدة .

### باب بيع الغرر

محمد قال قال أبو حنيفة رضى الله عنهما: لا يجوز بيع الزيتون بالزيت ولا الجلبجلان<sup>١</sup> بدهن الجلبجلان<sup>٢</sup> إلا أن يعلم يقينا أن ما في الزيتون من الزيت أقل مما أعطى من الزيت . و يعلم يقينا أن ما في السمسم من الدهن أقل مما أعطى من الدهن ، فإذا كان ذلك كذلك فلا بأس بأن<sup>٣</sup> يكون الدهن بمثله و الفضل بثقل<sup>٤</sup> الجلبجلان و الزيتون . وقال أهل المدينة: هذا مكروه كله لا يحل إن كان أقل أو أكثر .

وقال محمد: وما بأس بهذا إذا كان الدهن أكثر مما في الحب من

== معلة و الظاهر في التعليل احتمال التلف قبل التسليم فيكون فيه غرر انفساح العقد، و هذه العلة انما توجد في المنقول المحول لا في العقار و الأرضين ، خص الشيخان هذا النهى لخصوص العلة بالمنقولات بناء ان دلالة النص قد تفوق عبارة النص ؛ و ابن حزم لم يفهمه فتفوه في المحلى ما تفوه ؛ و المسألة اصولية مفروغ عنها في الأصول .  
(١) الجلبجلان - بضم الجيمين بينهما لام ساكنة ثم لام فألف فون: السمسم في قشره قبل ان يحمص - قاله الزرقاني في ج ٣ ص ١٣٦ من شرح الموطأ . و في ج ١ ص ٩٠ من المغرب: و الجلبجلان ثمرة الكزبرة و السمسم ايضا، و هو المراد في حديث ابن عمر رضى الله عنهما: انه كان يدهن بالجلبجلان - انتهى .  
(٢) كذا في الأصل، و في الهيدية « به » و هو ايضا صحيح لفظا و معنى ، فقوله « يكون » - الخ - جملة مبتدأة مستأنفة - تدبر .

(٣) بضم التاء المثناة و سكون الفاء بعدها لام - كما في ج ٤ ص ١٩٥ من رد المحتار، ما سفل من كل شيء - كما في ج ٢ ص ١٦١ من صحاح الجوهري .

الدهن فيكون [الدهن] <sup>١</sup> بمثله [و] <sup>٢</sup> يكون فضل الدهن بما بقى من ثقل الحب ، إنما يكره هذا إذا كان الدهن الذى فى الحب مثل الدهن الآخر فأكثر فيكون الدهن بمثله و يكون الفضل بغير ثمن فهذا لا يجوز و لا ينبغي ؛ فأما إذا كان الدهن أكثر بما فى الحب من الدهن فكان دهن بدهن وفضل الدهن [بالثقل] <sup>١</sup> فلا بأس به ؛ أخبرونا لِمَ كرهتم هذا ؟ قالوا : لِمَا فى الزيتون من الزيت و ما فى الجللجلان من الدهن ، فلا يبالى أقل أو أكثر <sup>٢</sup> . قيل لهم : فقد أجزتم قفيزاً من بر بقفيز <sup>٣</sup> من دقيق ، والبر إذا طحن كالب دقيق الذى فيه أكثر من الدقيق الذى أخذ ، فينبغى لمن أبطل الأول لِمَا فيه من الدهن أن يكون لهذا <sup>٤</sup> أشد إبطالا [منه] <sup>٥</sup> ١١٦

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٢) سقطت الواو من الأصول و لا بد منها .

(٣) قوله « فلا يبالى أقل أو أكثر » كذا فى الأصول ، و فى الموطأ « فلا يدرى أخرج منه أقل من ذلك أو أكثر » .

(٤) فى الأصول « بقفيزين » ، و هو خطأ .

(٥) و كان فى الأصول « هذا » و الصواب « لهذا » .

(٦) ما بين المربعين لم يذكر فى الأصول . قال السيد الزبيدى فى ج ٢ ص ١٧ من عقود الجواهر : أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الفرر - كذا رواه الحارثى من طريق أبى أحمد الزبيرى عنه ، و رواه الثورى عن ابن أبى ليلى عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً مثله ، و لمسلم عن أبى هريرة : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة و عن بيع الفرر ، تفرد به مسلم عن البخارى ، و أخرجه أحمد و أبوداود ؛ و فى مسند أحمد من حديث ابن مسعود : لا تشتروا السمك فى الماء فإنه غرر ، و إنما لم يحز ذلك لأنه باع ما لا يملكه ، و قد أخرجه أحمد موقوفاً =  
٦٦٨ (١٦٧١) و مرفوعاً

= ومرفوعاً من طريق يزيد بن أبي زياد عن المسيب بن رافع عن ابن مسعود؛ قال البيهقي: فيه إرسال بين المسيب وعبد الله، والصحيح وقفه؛ وقال الدارقطني في الملل: واختلف فيه، والصحيح وقفه؛ وكذا قال الخطيب وابن الجوزي؛ ورواه أبو بكر ابن أبي عاصم في كتاب البيوع من حديث عمران بن حصين مرفوعاً بلفظ: نهى عن بيع ما في ضروع الماشية قبل أن تحلب وعن المجنين في بطون الأنعام وعن بيع السمك في الماء وعن المضامين والملاحيح وحبل الحبله وعن بيع الفرر؛ ورواه مالك عن أبي حازم عن سعيد بن المسيب: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الفرر - انتهى . وراجع ج ٥ ص ٣٣٨ من سنن البيهقي و باب بيع الفاسد من نصب الراية والدراية والتلخيص . ومرسل ابن المسيب رواه الإمام محمد في الموطأ من طريق شيخه مالك في باب بيع الفرر، ثم قال محمد: وبهذا كله نأخذ، ببيع الفرر كله فاسد، وهو قول ابن حنيفة والعمامة؛ أخبرنا مالك أخبرنا ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: لا ربا في الجوان، وإنما نهى عن الجوان عن ثلاث: عن المضامين والملاحيح وحبل الحبله، والمضامين ما في بطون اثاث الأبل، والملاحيح ما في ظهور الجمال؛ أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع حبل الحبله، وكان يبيعا يبتاعه أهل الجاهلية ببيع أحدهم الجزور إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج التي في بطنها؛ قال محمد: وهذه البيوع كلها مكروهة، ولا ينبغي لأنها غرر عندنا وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الفرر - انتهى ص ٣٣٨ . وحديث ابن عمر رواه الشيخان في صحيحهما بلفظ الموطأ، وفي لفظ لهما: وحبل الحبل أن تنتج الناقة ثم تحمل التي تنتج؛ وفي لفظ للبخاري: ثم تنتج التي تنتج؛ وفي لفظ للبخاري في مسنده: وهو تاج التاج . واخرجه الباقر من الأئمة الستة . ورواه عبد الرزاق في مصنفه: أخبرنا معمر و ابن عيينة عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن =

## باب الرجل يبيع المتاع من بارناجه

محمد قال : قال ابو حنيفة رضى الله عنهما في الرجل يقدم له أصناف<sup>١</sup> من البز فيحضره<sup>٢</sup> السوام و يهرأ عليهم بارناجه<sup>٣</sup> و يقول « في كل عدل المضامين و الملاقيح و جبل الحيلة » قال : و المضامين ما في اصلاب الابل ، و الملاقيح ما في بطونها ، و جبل الحيلة ولد ولد هذه الناقة - انتهى نصب الراية . و حديث المضامين روى من حديث ابن عباس ايضاً ، رواه الطبراني في معجمه و البزار في مسنده . و الاسناد في نصب الراية . و من حديث ابى هريرة رضى الله عنه ايضاً رواه البزار و اسحاق بن راهويه في مسنديهما - كما في نصب الراية ايضاً ، رواه عنه سعيد بن المسيب ؛ و لعل مرسله هو مسنده عن ابى هريرة رضى الله عنه مرفوعاً . و من حديث ابى سعيد الخدري رواه ابن ماجه في سننه بلفظ : نهى النبي صلى الله عليه و سلم عن شراء ما في بطون الأنعام حتى تصنع - الحديث . و قد تقدمت مباحث من يبيع الغرر في ابواب متفرقة و تخريج الأحاديث ايضاً - فتذكرها .

(١) كذا في الأصول ، و لعل الصواب « على البرناج » بصله « على » كذا يظهر من الموطأ و شرح الزرقاني . و « بارناجه » و « برناجه » كلاهما صحيح . و في ج ١ ص ٣٢ من المغرب « البارناج » فارسية ، و هى اسم انسان بعث على يد انسان ثياباً و ائمة فكسب عدد الثياب و انواعها ، فذلك النسخة هى البرناج التى فيها مقدار المبعوث ، و منه قال السمسار ان وزن الحمولة فى البرناج كذا ، و عن شيخنا رحمه الله التى يكتب فيها المحدث اسماء رواته و أسانيد كتبه المسموعة تسمى بذلك - انتهى .

(٢) فى الأصول « اصنافاً » بالنصب و هو خطأ ، و قوله « يقدم » بفتح الدال .

(٣) فى الموطأ « و يحضره » بالواو .

(٤) فى الموطأ « برناجه » .

كتاب الحجة (الرجل يبيع المتاع من بارناجه) ج - ٢

كذا وكذا ملحفة بصرية<sup>١</sup> وكذا وكذا ربطة<sup>٢</sup> سارية<sup>٣</sup> ذرعها كذا وكذا،  
و يسمى أصناف البر لهم بأجناسه<sup>٤</sup> فيقول<sup>٥</sup> «اشتروا مني على هذه الصفة،  
فيشترون الأعدال على ما وصف لهم فيفتحونها<sup>٦</sup> فيستقلونها<sup>٧</sup> ويندمون: إن  
لهم<sup>٨</sup> أن يردوا لأنهم اشتروا ولم يكونوا رأوا ما اشتروا، ومن اشترى  
شيئا ولم يره فهو بالخيار إذا رآه إن شاء أخذه وإن شاء تركه. وقال  
أهل المدينة: ذلك لازم لهم إذا كان موافقا للبارناج<sup>٩</sup> الذي باعهم عليه.  
وقال محمد بن الحسن: الحديث المعروف الذي لا يشك فيه عن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعليه أمور المسلمين إلى يومهم<sup>١٠</sup>»

(١) كذا في الموطأ، بفتح الباء وكسرها نسبة إلى البصرة البلد المعروف - زرقاني،  
وفي الأصل مصرية نسبة إلى مصر البلد المعروف وهو هنا خطأ.

(٢) بفتح الراء و اسكان التخيية وفتح الطاء المهملة كل ملاءة ليست لفقتين أى قطعتين،  
والجمع «رباط» مثل كلبة وكلاب، وربط أيضا مثل: تمر و تمر، وقد يسمى كل  
ثوب رقيق: ربطة - قاله الزرقاني.

(٣) بمهملة فألف فوحدة مفتوحة نوع رقيق من الثياب، وقيل انه نسبة إلى سابور كورة  
من كور فارس - زرقاني.

(٤ - ٤) في الموطأ: و يسمى لهم اصنافا من البر بأجناسه - الخ.

(٥) في الموطأ «و يقول» بالواو.

(٦) في الموطأ: ثم يفتحونها.

(٧) كذا في الموطأ وهو الصحيح، وفي الأصول «فيستقلونها» وهو خطأ.

(٨) هو مقولة «قال أبو حنيفة» كما لا يخفى.

(٩) كذا في الأصول، وفي الموطأ «البرناج».

(١٠) كذا في الأصل «يومهم» وهو خطأ والصواب «يومنا».

هذا في الآفاق أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : من اشترى شيئاً ولم يره فهو بالخيار إذا رآه .<sup>١</sup> وقال أهل المدينة : إذا

(١) رواه الامام ابو حنيفة عن الهيثم بن حبيب الصيرفي عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه - أخرجه ابن خسرو في مسنده ، كما في ج ٢ ص ٢٥ من جامع المسانيد عن ابي الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي عن القاضي ابي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري عن ابي الحسن علي بن عمر الدارقطني عن ابي بكر بن احمد بن محمود بن خسرو ، زاد القاضي الاهوازي عن عبد الله بن احمد بن موسى عن داهر بن نوح عن عمر بن ابراهيم بن خالد عن القاسم بن الحكم عن ابي حنيفة - انتهى . وفي ج ٣ ص ٩ من نصب الراية : قلت روى مسنداً ومرسلاً ، فالسند أخرجه الدارقطني في سننه (والبهقي أيضاً في ج ٥ ص ٢٦٨ من سننه ) عن داهر بن نوح ثنا عمر بن ابراهيم بن خالد الكردى ثنا وهب الشكري عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه ، قال عمر الكردى : وأخبرني فضيل بن عياض عن هشام عن ابن سيرين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثله ، قال عمر أيضاً : وأخبرني القاسم بن الحكم عن ابي حنيفة عن الهيثم عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ، قال الدارقطني : وعمر بن ابراهيم هذا يقال له الكردى يضع الأحاديث ، وهذا باطل لا يصح ، لم يروه غيره ، وإنما يروى عن ابن سيرين من قوله - انتهى . قال ابن القطان في كتابه : الراوى عن الكردى داهر بن نوح وهو لا يعرف ولعل الجنابة منه - انتهى . وأما المرسل فرواه ابن ابي شيبة في مصنفه و الدارقطني ثم البهقي في سننهما : حدثنا اسماعيل ابن عياش عن ابي بكر بن عبد الله بن ابي مريم عن مكحول رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم قال : من اشترى - الى آخره ، وزاد : ان شاء اخذه و ان شاء تركه : =

كتاب الحجة ( الرجل يبيع المتاع من بارناجه ) ج - ٢

== قال الدارقطني: هذا مرسل و أبو بكر بن أبي مرزوق ضعيف - انتهى . و انت تعلم ان المرسل اذا اعتضد بالمسند و ان كان ضعيفا حصل له قوة و صلح للحجة اذا لم يعارضه اقوى منه ، و هنا كذلك ، و كيف قال ابن القطان : لا يعرف . و قد ذكره ابن جبان في الثقات و قال : و ربما اخطأ و مع ذلك اخرج حديثه في صحيحه ، و قال الدارقطني في العلل : شيخ لأهل الأهواز ليس بقوى في الحديث ، روى عنه عبدان و محمد بن يحيى الأزدي - كما في ج ٢ ص ٤١٣ من اللسان . و قد قواه الحافظ الطحاوي في باب تلقى الجلب ج ٢ ص ٢٠١ من شرح معاني الآثار باجماع الصحابة على ذلك بقوله : ان خيار الروية لم نوجه قياسا ، و انما وجدنا اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم اثبتوه و حكموا به و اجمعوا عليه و لم يختلفوا فيه ، و انما جاء الاختلاف في ذلك من بعدهم ، فجعلنا ذلك خارجا من قول النبي صلى الله عليه و سلم « البيعان بالخيار حتى يفرقا » و علمنا ان النبي صلى الله عليه و سلم لم يمن ذلك لاجماعهم على خروجه منه ، كما علمنا باجماعهم على تجويز السلم انه خارج من نهى النبي صلى الله عليه و سلم عن بيع ما ليس عندك ، حدثنا أبو بكر بن قتيبة و محمد بن شاذان قالا حدثنا هلال بن يحيى بن مسلم قال ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن رباح بن ابي معروف المكي عن ابن ابي مليكة عن علقمة بن وقاص الليثي قال : اشترى طلحة بن عبيد الله من عثمان بن عفان مالا قبيل لعثمان : انك قد غبت ا و كان المال بالكوفة و هو مال آل طلحة الآن بها . فقال عثمان : لي الخيار لاني بعث ما لم اره ؛ و قال طلحة : لي الخيار لاني اشتريت ما لم اره ؛ فحكما بينهما جبر بن مطعم فقضى ان الخيار لطلحة و لا خيار لعثمان - انتهى . قال في نصب الراية ج ٢ ص ١٠ : اخرج الطحاوي ثم البيهقي ( ج ٥ ص ٢٦٨ من السنن مع الاحاديث المذكورة قبله ) عن علقمة بن وقاص : ان طلحة الى آخره ؛ ثم قال الطحاوي : و الآثار في ذلك قد جاءت متواترة و ان كان اكثرها منقطعا فانه منقطع لم يضاده متصل - انتهى . ==

كتاب الحجة ( الرجل يبيع المتاع من بارناجحه ) ج - ٢

== على ان الامام محمد و الامام ابا حنيفة رحمهما الله حين استدلا بالحديث المذكور لم يكن في استنباده اليهما من تكلموا فيه من عمر بن ابراهيم و داهر بن نوح فانهما من بعد الامامين فلا يضر ضعفهما بصحة الحديث كما لا يخفى ، فان شيخ ابي حنيفة الهيثم الصيرفي و هو ثقة ، و ابن سيرين امام حجة ، و ابو هريرة ابو هريرة لا يسئل عنه . و بنى الحسن البصري مذهبه على ذلك الحديث ، و كذا الشعبي و النخعي ، فقد روى اليهقي في ج ٥ ص ٢٦٨ من سننه باسناده عن سعيد بن منصور ثنا حماد بن زيد عن ايوب قال سمعت الحسن يقول : من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار اذا رآه - انتهى . و في ص ٣٣٨ من المحلى بعد ذكر قصة عثمان و طلحة : و من طريق ابن ابي شيبة نا هشيم عن اسماعيل بن سالم و يونس بن عبيد و المغيرة - قال اسماعيل : عن الشعبي : و قال يونس : عن الحسن ، و قال المغيرة : عن ابراهيم ، ثم اتفقوا كلهم - فيمن اشترى شيئا لم ينظر اليه كائنا ما كان قالوا : هو بالخيار ان شاء اخذ و ان شاء ترك ، و قال ابراهيم : هو بالخيار و ان وجدته بالشرط له ؛ و روى ايضا عن مكحول و هو قول الاوزاعي و سفيان الثوري - انتهى . فالامام ابو حنيفة ليس بمنفرد في ذلك ، و ما تقوه به ابن حزم من غير حزم فللرد عليه وقت آخر و موضع آخر ، و ليس له الا دعاوى كاذبة و اجتهادات فاسده و قياسات مسع هواجس باطلة . و في ج ٥ ص ٢٦٦ من الجوهر النقي على سنن اليهقي : قلت : في المحلى : اذا وصف الغائب عن روية وخبرة و ملكه المشتري فأين الغرر ؟ و لم يزل المسلمون يتبايعون الضياع في البلاد البعيدة بالصفات ، باع عثمان لطلحة ارضا بالكوفة و لم يرياه فقضى جبر بن مطعم ان الخيار لطلحة ، و ما نعلم للشافعي سلفا في منع بيع الغائب الموصوف ، و لا خلاف في اللغة ان ما في ملك بائنه فهو عنده و ما ليس في ملكه فليس عنده و ان كان بيده ؛ و في نوادر الفقهاء لابن بنت نعم : اجمع الصحابة على جواز بيع الغائب المقدور على تسليمه ، و ان لمشتريه خيار الرواية اذا رآه ؛ و في اختلاف الفقهاء للعلماوى : قال الله تعالى ==



كتاب الحجّة ( الرجل يبيع المتاع من بارئناجه ) ج - ٢

« ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم » فأباح تعالى التجارة عن تراض ولم يفرق بينهما روى أو لم يرا ، وأجاز عليه الصلاة والسلام بيع الغنم إذا أسود والحب إذا اشتد وهما غير مرثيين ، وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جوزوا بيع الغائب ، وليس هو من باب الملامسة والمناذرة كما زعم أصحاب الشافعي ، ولا من باب الغرر لأن الغرر ما كان على خطر لا يدري أ يكون أم لا يكون كالطير في الهواء والسماك في الماء وما لا يقدر على تسليمه ، كذا قال أهل اللغة ، والغائب ليس كذلك ، فإن قيل : قد يهلك ، قلنا : وكذا سائر الأشياء ، وليس هذا ببيع ما ليس عند الإنسان اذ المراد من ذلك ما ليس في ملكه ، ولا خلاف في اللغة ان الإنسان يقول : عندي ضياع ودور - أي في ملكي وان كانت غائبة ، فإن قيل : الأبق متفق على منع بيعه فكذا الغائب ، قلنا : لم يمتنع بيع الأبق لغيبه بل لتعذر تسليمه كالطير في الهواء - انتهى كلامه ؛ على أنهم تركوا ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام « لا تبع ما ليس عندك » اذ يجوز بيع ما ليس عنده اتفاقا اذا كان قد رآه ، وبطل عنهم بيع ما عنده اذا لم يكن رآه ، ذكره القدوري في التجريد ؛ وحديث يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام اختلف فيه على ابن ماهك فروى عنه كذلك ، وروى عنه عن عبد الله بن عصمة عن حكيم - كذا ذكره الديهقي في باب النهي عن بيع ما لم يقبض ، وستحكم عليه هناك ان شاء الله تعالى . وعلى تقدير صحته تقدم الجواب عنه - انتهى . وراجع ج ٥ ص ١٦٣ من البدائع ، وفصله صاحب البدائع في ج ٥ ص ٢٩٢ الى ص ٢٩٩ من الكتاب . و اذا غايرت النظر فيما في البدائع من التفصيل في مسألة خيار الرؤية وأتقنت قدرت على الجواب عما في المحلى من إطالة اللسان وتليسات ابن حزم وتدليساته وإقراءاته وأكاذيبه - ساعنا الله وإياه بل جازاه بما يليق به : اللهم ! انى اعوذ بك من زلة القلم وشره اللسان ، وأرنا الحق حقا و ارزقنا اتباعه ، وأرنا الباطل باطلا و ارزقنا اجتنابه - آمين يا رب العالمين بحماد سيد المرسلين .

كتاب الحجة ( الرجل يبيع المتاع من بارتانجه ) ج - ٢

وجد<sup>١</sup> موافقا للبارتانه<sup>٢</sup> جاز عليه<sup>٣</sup> إنما يجده<sup>٤</sup> موافقا للبارتانه التسمية<sup>٥</sup> .  
فلنى أن يعرفه بالصفة كما يعرفه إذا رآه فهذا لا يكون أبدا، ربما وصف  
الرجل الثوبين بصفة واحدة والذى بينهما مختلف<sup>٦</sup> يقول الرجل: <sup>٧</sup> هذان  
الثوبان المرويان جديدان<sup>٨</sup> طول كل واحد منهما كذا وكذا ذرعا<sup>٩</sup> وعرضه  
كذا وكذا ذرعا<sup>١٠</sup> فهذه الصفة التى لا يقدر أن يصفها بأكثر منها، فاذا  
نظر إليهما كانا على الصفة التى وصف واحدهما يساوى مائة درهم والآخر

(١) قوله « وجد » ساقط من الأصل، وزدناه من الهندية، ولكنه فيها بصيغة الجمع والمفرد  
موافق لصائر المفرد التى تآى بعد، فهو أخرى أن يكون بصيغة المفرد - ف .

(٢) فى الموطأ « للبرتانه » زاد فى الموطأ بعد قوله « للبرتانه » « ولم يكن مخالفا له » .  
ولا حاجة الى هذه الزيادة لأن قوله « موافقا » يشمل - ف .

(٣) قوله « عليه » كذا فى الأصول، والظاهر ان الصواب « عليهم » . وعبرة الموطأ  
هكذا: وهذا الأمر الذى لم يزل عليه الناس عندنا يميزونه بينهم اذا كانت المتاع  
موافقا للبرتانه ولم يكن مخالفا له - انتهى .

(٤) هذا قول الامام محمد، كذا فى الأصول « يجده » بالافراد، وظاهر السياق الجمع؛  
وكذا ما بعده لكن تركته على حاله، والعبرة سقطت من الابتداء .

(٥) كذا فى الأصول « التسمية » بسدون حرف الجر، والصواب « بالتسمية » لأن  
السياق يقتضيه .

(٦) كذا فى الهندية، وكان فى الأصل « ملفف » بالميم واللام والفائين، وعندى ما فى  
الهندية صواب. والمعنى: والذى بينهما من القيمة مختلف، يدل عليه تنويره من المثال،  
يعنى الذى بينهما من القيمة يكون مختلفا - تدبر؛ وفى العبارة خلل .

(٧-٧) فى الأصول « هذين الثوبين المرويين جديدين » بالنصب، وبالرفع اجدر .

(٨) كذا فى الأصل، وفى الهندية « ذراعا » فى الحرفين - ف .

يساوى مائتى درهم وكلاهما يحتمل هذه الصفة ، أو يكونان<sup>١</sup> الثوبان من الصنعاني فيصف<sup>٢</sup> جودتهما و ذرعهما و طولهما و نسبهما<sup>٣</sup> فيقف كم يكون<sup>٤</sup> أحدهما<sup>٥</sup> خمسمائة دينار والآخر يساوى مائتى دينار كلاهما يحتمل أن يوصف جيدا دقيقا ، فأى اختلاف أشد من هذا ؟ إن الصفة لا تقضى شيئا حتى يرى ، فإذا رأى فهو بالخيار إن شاء أخذ وإن شاء ترك ، وبذلك جاءت الآثار<sup>٦</sup> وعليه أمر الناس عابة .

### باب بيع الخيار

محمد قال : قال أبو حنيفة في رجل باع سلعة من رجل فقال البائع

(١) قوله « يكونان » كذا في الأصول وهو موافق لمذهب أهل الكوفة ، و الثوبان بدل من ضمير الفعل . - ف .

(٢) في الأصول « فيصف » وهو خطأ ، والظاهر أنه يكون في الأصل « فوصف » أو « فيصف » فصحف .

(٣-٢) وفي الأصل « فتقفكم يكون » وفي الهندية « فيقفكم يكون » و « كم » هذا ليس بضمير بل هو ظرف عدد مبهم وصله الناسخ مع الفعل وحقه أن يفصل و يقطع منه و « كم » يكون جملة استفهامية أو خبرية وهو الأظهر . وقوله « أحدهما - الخ » جملة مستأنفة بيان للبهيم - و العلم عند الله تعالى الخبير العظيم .

(٤) قوله « يكون أحدهما » جملة مستأنفة للتنوير - تأمل في العبارة ، و أنى اصلحته حسب قدرتي في الإصلاح .

(٥) تذكر ما مضى من الآثار في ذلك .

(٦) قال الزرقاني ج ٣ ص ١٣٩ من شرحه : بكسر المعجمة اسم من الاختيار وهو طلب خير الأمرين من امضاء البيع أو رده - انتهى . قال السيد الماهر في عقود الجواهر ج ٢ ص ١١ : اعلم أن العلة نوعان : عقلية وهي ما لا يجوز تراخي الحكم عنها كالسواد =

عند 'مواجهة البيع': أبيعك على أن استشير فلانا فان رضى فقد جاز ذلك

== مع الاسود، ولذلك قال الشيخ ابو منصور رحمه الله: العقلية ما اذا وجد وجب الحكم به وشرعية كاليث للحج والاقوات للصلوات، وفي مثل هذه العلة يجوز تراخي الحكم عن علة الا انه لا يجوز تخلف الحكم عن العلة الاعلى قول من يجوز تخصيص العلة والموانع انواع: مانع يمنع انعقاد العلة كما اذا اضاف البيع الى حر، ومانع يمنع تمام العلة كما اذا اضاف الى مال الغير، ومانع يمنع ابتداء الحكم كخيار الشرط، ومانع يمنع تمام الحكم كخيار الروية، ومانع يمنع لزوم الحكم كخيار العيب؛ فالخيارات ثلاثة على هذا الترتيب، لخيار الروية احتج الامام فيه بحديث ابى هريرة الذى اخرجه الدارقطني والبيهقي وغيرهما وهو فى مسند الحارثى من رواية الامام (وقد تقدم فى الباب الذى قبله)، ولكن ليس فى شيء من الكتب الستة فلذا لم اوردته، وخيار الشرط اورد فيه صاحب الهداية حديث حبان بن منقذ بن عمرو الانصارى الذى كان يغبى فى البياعات: فقال له النبى صلى الله عليه وسلم «اذا بايعت ققل لا خلافة ولى الخيار ثلاثة ايام» اخرجه الحاكم من حديث ابن عمر والطبرانى فى الاوسط والكبير و اخرجه الاربعة وصححه الترمذى بدون قوله «ولى الخيار ثلاثة ايام» ولكنى ما وجدته فى مسانيد الامام فلم اوردته - انتهى . قلت: وهذا الباب باب خيار الشرط كما هو ظاهر، وحديث حبان اخرجه الامام محمد فى باب الرجل يشتري الشيء او يبيعه فيغبى فيه من الموطأ ص ٣٤٣ من طريق شيخه مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ان رجلا ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم: انه يخدع فى البيع فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: من بايعته ققل لا خلافة، فكان الرجل اذا باع فقال: لا خلافة - اهـ . وقال محمد: نرى ان هذا كان لذلك الرجل خاصة - انتهى . وقد تقدم البحث فيه من قبل فتذكره .

(١-١) كذا فى الموطأ وهو الصواب، وكان فى الأصل «مواجهة البائع» .

البيع وإن كره فلا بيع بيننا، فتبايعا<sup>١</sup> على ذلك فندم<sup>٢</sup> المشتري قبل أن يشاور<sup>٣</sup> البائع فلانا أن للمشتري أن يرد البيع؛ ولو قال على أن استشير فلانا ما بينى وبين الليل أو ما بينى وبين ثلاثة أيام فإن رضى فقد جاز البيع، كان هذا بيعا جائزا فإن ندم المشتري لزمه البيع ولم يكن له أن يرده. وقال أهل المدينة: ليس له أن يرجع والبيع لازم [لها على ما وصفنا]<sup>٤</sup> فإن لم يوقت وقتا والبيع على ما وصفناه فلا خيار<sup>٥</sup> للمشتري فيه وهو لازم له إن أحب الذى<sup>٦</sup> شرط له الخيار<sup>٧</sup> أن يميزه<sup>٨</sup>.

وقال محمد: وكيف أجزتم هذا بغير وقت؟ أرايتم أن قال البائع فاني لا استشير سنة وقال<sup>٩</sup> المستشار: لا اشير عليه عشر سنين ابقى البيع موقوفا على حاله<sup>١٠</sup>، ليس الأمر على ما قلتم، إن لم يكن في ذلك وقت

- (١) في الموطأ: فتبايعان .
- (٢) في الموطأ: ثم يندم المشتري .
- (٣) في الموطأ: أن يستشير - وهو الأرجح .
- (٤) ما بين المربعين زيادة من الموطأ .
- (٥) وفي الموطأ: ولا خيار - بالواو .
- (٦) في الموطأ: للبائع .
- (٧) كذا في الموطأ وهو الصحيح: وسقط من الأصل قوله «ان أحب الذى» .
- (٨) فعل مجهول، وفي الموطأ: اشترط له البائع .
- (٩) سقطت «ان» من الأصل، وهي في الموطأ ولا بد منها .
- (١٠) لعل الإظهار «او قال» بحرف التردد - تأمل .
- (١١) كذا في الأصل، وهو الصواب، وكان في الهندية «على حله» بتشديد اللام وهو خطأ، إلا أن يتكلف في معناه .

قد رضى به المشتري يكون الرضى فيه<sup>١</sup> فالبيع فاسد .

### باب الرجلين يتبايعان ولا يذكران خياراً

محمد قال : قال ابو حنيفة : اذا تباع الرجلان ولم يذكر في خياراً فقد وجب البيع حين عقده وإن لم يفتقرا<sup>٢</sup> ولا خيار لهما<sup>٣</sup> ، وقال : أهل المدينة : هما بالخيار ما لم يفتقرا عن مجلسهما ذلك أو عن مقامهما ذلك ويكون بيعهما بيع الخيار .

وقال محمد : وكيف قلتم إذا لم يشترطاً خياراً كانا بالخيار ما لم يفتقرا<sup>٤</sup> .

(١) كذا في الأصل ، ولم أصل إلى مبنى العبارة ومنزاعها ، وعليك الطلب من مظان العلم ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، وإنما شفاء العي السؤال من الرجال ، ومسائل الباب تأتي في الباب الآتي بعده ؛ ولعل العبارة « يكون الرضاء فيه » - تأمل .

(٢) أي عن المجلس ، وبه قال مالك : وربيعة الرأي وسفيان الثوري وإبراهيم النخعي ، وقد نقله عياض وغيره عن معظم السلف ، وأكثر أهل المدينة وقهاتهم السبعة ، وقيل : إلا ابن المسيب ، وقيل له قولان كما في ج ٣ ص ١٤٠ من شرح الزرقاني وعامة قهاتهم الكوفة كما في موطأ محمد ؛ وراجع ج ٥ ص ٤٣٠ من عمدة القارئ . ومن ما هنا ظهر لك تعصب ابن أبي شيبة في المسألة الخامسة والثلاثين من كتاب الرد حيث ذكر أبا حنيفة فقط في معرض الخلاف وهو لا يليق لشانه ، كيف وهو ليس بمفرد في ذلك ، كما عرفت فتنبه .

(٣) أي خيار البيع وخيار المجلس غير خيار الرؤية وخيار العيب وخيار الشرط ، كما تقدمت الإشارة إليه في الباب السابق .

(٤) يعني غير مالك الإمام .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « يفتقرا » .

كتاب الحجة (الرجلان يتبايعان ولا يذكران خيارا) ج - ٢

قالوا: للحديث الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه نافع

(١) وفي الهدية «رسول الله، مكان «النبي» .

(٢) رواه الامام محمد في باب ما يوجب البيع بين البائع والمشتري من الموطأ: أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا ببيع الخيار؛ قال محمد: وبه نأخذ، وتفسيره عندنا على ما بلغنا عن ابراهيم النخعي انه قال: المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا، قال: ما لم يتفرقا عن منطوق البيع إذا قال البائع «قد بعثك» فله ان يرجع ما لم يقل الآخر «قد اشتريت» فإذا قال المشتري «قد اشتريت» بكذا وكذا، فله ان يرجع ما لم يقل البائع «قد بعث» وهو قول ابى حنيفة والعامه من فقهاء - انتهى . وفي هذا رد بليغ على من نسب خلاف الحديث و رده وترك العمل به الى ابى حنيفة ومتبعيه كابن المديني وابن ابى شيبة في كتاب الرد، كيف وقد قال الامام محمد: وبه نأخذ وهو قول ابى حنيفة ! وانما الاختلاف في معنى الحديث وتفسيره لا في اصل الحديث وثبوته، ومن قال «رده الامام ابو حنيفة وخالفه» فقد اقرى عليه، ومن لم يدر الفرق بينهما لم يذق اثمارة العلم؛ قال الفاضل اللكنوى في تعليقه على الموطأ: وفيه وفي قوله الآخر بعد ذكر التفسير «وهو قول ابى حنيفة» تصريح بأنها لم يتركها هذا الحديث بالقياس ولم يدعيا العمل به كما هو المشهور على الألسنة، بل انما حلا الحديث على ما حمل عليه النخعي وأخذا به واحتجا به على خيار القبول فيما اذا اوجب احد المتبايعين فان للآخر حينئذ الخيار في ان يقبله أو يرده ما لم يتفرقا قولاً، فاذا تفرقا قولاً وتم الكلام من الجانبين ايجاباً وقبولاً فلا خيار له الا في بيع الخيار الذي يكون فيه شرط الخيار لاحدهما او لهما الى ثلاثة ايام كما هو مذهب ابى حنيفة او ازيد منه الى شهر كما هو مذهب غيره؛ وقد أورد البيهقي في سننه قاصداً التشنيع على ابى حنيفة من طريق ابن المديني عن سفيان يعني ابن عيينة انه حدث الكوفيين بحديث «البيعان =

كتاب الحجة (الرجلان يتبايعان ولا يذكران خيارا) ج - ٢

عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا [إلا بيع الخيار]. قلنا لهم: فقال رسول الله = بالخيار، قال: لحدثوا به أبا حنيفة فقال: إن هذا ليس بشيء. أ رأيت إن كان في سفينة - الخ، قال ابن المديني: إن الله تعالى سألته عما قال - انتهى؛ قال السيد مرتضى الحسيني في عقود الجواهر المنيفة في أدلة الإمام أبي حنيفة ج ٢ ص ١٠: هذه حكاية منكورة لا تليق بشأن أبي حنيفة مع ما سارت به الركبان وشخت به كتب أصحابه ومخالفيه من ورعه وزهده ومخافته من الله تعالى وشدة احتياطه في الدين وقصده الحق ونصيحة المسلمين أو على تقدير صحة هذه الحكاية لم يرد بقوله «ليس هذا بشيء» الحديث وإنما أراد ليس هذا الاحتجاج بشيء - يعني تأويله بالتفرق بالآبدان، فلم يرد الحديث بل تأويله بأن التفرق المذكور فيه هو التفرق بالأقوال لقوله تعالى «وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته» ولهذا قال «أ رأيت لو كنا في السفينة» أو تأويل المتبايعين بالمتساوين، وقول ابن المديني «إن الله سألته عما قال» فلا شك فيه كل مسؤول عن قوله وفعله وهو رضى الله عنه قد أعد جوابا ولم يترك التصوص تتضاد، ثم هو لم ينفرد بجتهاده في هذا القول بل وافقه عليه شيخ إمامه الذي يقتدى به وشيخه من قبل والثوري والنخعي وغيرهم - انتهى. وفي العقود زيادة على ذلك، وفي هذا كفاية للرد على ابن أبي شيبة لكن أعود إليه إن شاء الله فيما يأتي فانتظره.

(١) وفي الموطأ: كل واحد بالخيار على صاحبه.

(٢) الحديث أخرجه الشيخان من طريق مالك، وجاء أيضا من حديث حكيم بن حزام عند البخاري، ومن حديث سمرة عند النسائي وابن ماجه، ونحوه عند أبي داود عن أبي برزة، وللنسائي عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وأخرجه أبو داود والترمذي أيضا - راجع ج ٣ ص ٢ من نصب الراية.



كتاب الحجّة (الرجلان يتبايعان ولا يذكران خياراً) ج - ٢

صلى الله عليه وآله وسلم : المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا<sup>١</sup> من مجلسهما أو مكانهما . قالوا : ليس هذا في الحديث ولكن معناه هذا عندنا . قيل لهم : لقد أخطأتم ، عندنا المعنى في هذا<sup>٢</sup> : البيعان كل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا<sup>٣</sup> عن [منطق] البيع إذا قال البائع قد بعتك ، [فالمشتري]<sup>٤</sup> بالخيار إن شاء قبل وإن شاء لم يقبل<sup>٥</sup> ، فانما تفسير هذا الحديث

(١) من قوله «الابيع الخيار» الى قوله «ما لم

من الهندية ، ولهذا جعل بين المربعين .

(٢) نص على أنه لم يترك الحديث كما زعموا بل بين معناه ومحلّه ، وقد اعترف المخالفون بأن التفرق عن المجلس ليس في الحديث ، فهو زيادة من عندهم ، وهي ليست بحجة على غيرهم من المجتهدين كالنخعي والثوري وأبي حنيفة وغيرهم .

(٣) كذا في الأصل وكذا في موطأ محمد ، وفي الهندية «ما لم يتفرقا» .

(٤) ما بين المربعين زيادة من موطأ محمد .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ليصح الكلام .

(٦) اعلم ان ابن أبي شيبة قال في المسألة الخامسة والثلاثين في خيار المجلس من كتاب الرد : حدثنا ابن عيينة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : البيعان بالخيار في بيعهما ما لم يتفرقا إلا أن يكون بيعهما عن خيار ؛ حدثنا يزيد عن شعبة عن قتادة عن صالح ابن الخليل عن عبد الله بن الحارث عن حكيم ابن حزام أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ؛ حدثنا هاشم بن القاسم حدثنا ايوب بن عتبة حدثنا ابو كثير السحيمي عن ابي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : البيعان بالخيار في بيعهما ما لم يتفرقا أو يكن بيعهما عن خيار ؛ حدثنا الفضل بن دكين عن حماد بن زيد عن جيل بن مرة عن ابي الوضئ عن ابي برزة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ؛ حدثنا =

كتاب الحجة ( الرجلان يتبايعان ولا يذكران خيارا ) ج - ٢

== عفان حدثنا همام عن قتادة عن الحسن عن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
اليعان بالخيار ما لم يتفرقا ، وذكر أن أبا حنيفة قال : يجوز البيع وإن لم يتفرقا - انتهى .  
أقول - والله التوفيق وبه ازمة التحقيق : الكلام فيه من وجوه :  
الاول : انك قد عرفت من الموطأ ان الامام محمدا قال بعد رواية حديث ابن عمر :  
وهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة ، فكيف ذكره في معرض الخلاف ؟  
الثاني : ليس في الأحاديث المائة أن البيع لم يجوز ما لم يتفرقا عن المجلس بل نص  
الأحاديث الجواز بالخيار ، فهذه مقدمة من عنده ، والجواز والخيار يجتمعان في شيء  
واحد كخيار الرؤية وخيار العيب وخيار الشرط ، ولم يقل احد منهم بعدم جواز  
البيع مع هذه الخيارات بل قالوا بعدم لزوم الخيار والزم امران متباثنان  
لا يجتمعان في امر واحد ، فكيف قال « وذكر ان أبا حنيفة قال : يجوز البيع وإن  
لم يتفرقا » ؟ فن الذي قال : لا يجوز البيع عند عسدم التفرق ؟ وفي بعض طرق  
الحديث عند أبي داود والنسائي والترمذي « المتبايعان كل واحد منهما بالخيار ما  
لم يتفرقا الا ان تكون صفقة خيار ولا يحل له ان يفارق صاحبه خشية ان يستقبله » فهذه  
الزيادة تسقط خيار المجلس ، اذ لو كان مشروعا لم يحتاج للاستقالة وثبت الجواز بل  
لزوم البيع ، فكيف عدم الجواز الذي فهم منه ابن أبي شيبة ؟ والجواب من القرطبي  
ذكره الزرقاني في ج ٣ ص ١٤١ من الشرح ، والحديث رواه احمد والدارقطني  
وابن خزيمة في صحيحه وابن الجارود في متناه ايضا من حديث عمرو بن شعيب عن  
ابيه عن جده مرفوعا ، والقول بأن المراد بالاستقالة مجرد الفسخ صرف عن الظاهر ،  
وللتفرق معنى صحيح وهو التفرق بالاقوال ، مع ان فيه اشارة الى طلب الاقالة فيستفاد  
منه انه لا يستبد وحده بالاقالة ، فلو اريد منها الفسخ يعود الفسخ ايضا الى الاقالة  
لان الفسخ بالخيار يتسبب به العاقد ولا يقتصر فيه الى الطلب من الآخر ، واتباع تأويل  
ابن عمر الراوي لهذا الحديث غير لازم على المجتهد الذي استدل على ما ذهب اليه ==

كتاب الحجّة ( الرجلان يتبايعان ولا يذكران خياراً ) ج - ٢

= بآيات القرآن و الأحاديث الصحيحة ، مع ان فيه احتمال الاستجاب و النذب  
او جواز البيع على قول الجميع المخالف و الموافق احتياطاً ، كما لا يضر المستدل بالحديث  
المذكور بخلافه مالك الراوى لهذا الحديث في الاستدلال مع لحاظ قوله تعالى « بآياتها الذين  
آمنوا أو فوا بالعقود » و قوله تعالى « إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم » و قوله  
تعالى « و أشهدوا إذا تباعتم » الآيات وغيرها منها ؛ و حديث « المسلمون على شروطهم »  
و مثله ، و لاحظ مع هذه النصوص قوله تعالى « و إن يفرقا يغن الله كلا من سعته »  
الآية ، و ليس من شرط الطلاق التفرق بالأبدان فالطلاق واقع و لازم تفرقا أو لا ،  
كذلك المتبايعان بالخيار ما لم يفرقا أو يفرقا بالاقوال بحملها على المتشاعلين بالبيع ،  
فان باب المفاعلة شانه إيجاد الزمان كالمضاربة ، فكما ان المتضاربين صدق عليها حالة  
المباشرة اللفظ حقيقة فكذلك المتبايعان و يكون الافتراق مجازاً جمعاً بين الأدلة ،  
و لأن ترتب الحكم على الوصف يدل على علية ذلك الوصف لذلك الحكم ، فوصف  
المبايعة هو علة الخيار ، فاذا انقضت بطل الخيار لبطان سبه ؛ و حمل المتبايعين على من  
تقدم منه البيع مجازاً ، كتسمية الخبز قمحاً و الانسان نطفة ؛ و لا يرد أنا تمسكنا بالمجاز  
و هو حمل الافتراق على التفرق بالاقوال ، و إنما هو حقيقة في الأجسام لأنه راجح  
على المجاز الثاني لاعتضاده بالقياس و القواعد سلنا عدم الترجيح لكن احد المجازين  
ليس بأولى من الآخر ؛ فعلى هذا الحديث المذكور يحمل فيسقط به الاستدلال و يهدم  
من اصله ما رام ابن ابي شيبة بناءه عليه كما لا يخفى على من له أدنى مسكة من العلم .  
الثالث ان ابن ابي شيبة كيف ساغ له ان يحمل الحديث على ما في ذهنه من التفرق  
بالأبدان و ينسب خلاف الحديث الى ابن حنيفة بحمله على التفرق بالاقوال و هو شائع  
في الكتاب و السنة كقوله تعالى « و اعتصموا بحبل الله جميعاً و لا تفرقوا » و قوله  
تعالى « و ما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءهم البينات » و قوله تعالى  
« و إن يفرقا يغن الله كلا من سعته » و قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : افرقت =

كتاب الحجة (الرجلان يتبايعان ولا يذكران خياراً) ج - ٢

== اليهود و النصارى على اثنتين وسبعين فرقة - الحديث ١١ و ليس فى شىء من ذلك المراد التفرق بالأبدان بل المقصود التفرق بالأقوال ، و عليه حمل الحديث شبخ قهواء المدينة الامام مالك و شيخه ربيعة الرأى و سفيان الثورى و قبلهم حماد و ابراهيم النخعى و غيرهم ، و قلنا تجد مسألة من المسائل الفقهية اتفق عليها ابو حنيفة فقيه العراق و الثورى فقيه عصره و شيخنا اهل المدينة مالك و ربيعة الرأى ، يكون فيها قوة الدليل اظهر من الشمس و ابن من الامس ، و به قال اكثر اهل المدينة بل الفقهاء السبعة الا ابن المسيب فى قول كما نقله القاضى عياض ؛ و راجع لذلك الى شرح الآثار للطحاوى و الجوهر النقى و احكام القرآن للجصاص الرازى و شرح الزرقانى على الموطأ و غير ذلك من كتب القوم .

الرابع ان التفرق بالأبدان من شأنه افساد العقود لا اتمامها ، فلو كان المراد بالحديث ذلك على خلاف ما فى القرآن و الحديث من المعنى المشهور له للزم ان يكون البيع فاسدا لا تاما ؛ ألا ترى ان مفارقة المجلس قبل التقابض فى عقد الصرف و قبل القبض لرأس المال فى عقد السلم مفسدة للعقد ١ و كذا يتم عقد الابضاع و عقود الاجارات و سائر التصرفات به لا بالفرقة بالأبدان بعد العقد . فيكون حمل الحديث عليه خروجاً عن الأصول و بُدأ عن مقتضى الكتاب و السنة و موجب اللغة ، فلذا حمله الامام ابو حنيفة و من قبله على التفرق بالأقوال اجراء لللفظ على المعنى المشهور فى الكتاب و السنة و اجتناباً عن ارتكاب المجاز فى معنى البيعين او المتبايعين - كما لا يخفى .

الخامس ان اثبات الخيار لاحد المتبايعين مبطل لحق الآخر و ذلك لا يجوز فى تعليم الاسلام ، فلا يكون المراد بالحديث خيار المجلس بل الخيار فى الاقول من الايجاب و القبول ، كما هو مقتضى الأصول فى البيوع .

السادس ان وجود البيع بالعاقدين ، فلا يفرد برفعه احدهما لاختصاص الرفع بمن كان منه الاثبات ، فلو كان المراد بالحديث التفرق بالأبدان لهدم ذلك الأساس من ==

## كتاب الحجة ( الرجلان يتبايعان ولا يذكران خيارا ) ج - ٢

= اصله بخلاف التفرق بالأقوال وهو الشائع في الكتاب و السنة .

السابع ان البيع عقد معاوضة فيلزم بالايجاب والقبول كالنكاح ويتم به ، فليس لاحد المتعاقدين حق الرجوع لتمام البيع بالايجاب والقبول على التراضي ، والا يلزم الخروج عن حديث النهى عن بيع الطعام قبل الاكتيال المفيد اباحة بيعه بعده وان لم يفترقا ؛ والحديث رواه الامام ابو حنيفة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : من اشترى طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه . كما في جامع المسانيد ؛ وفي عقود الجواهر : كذا رواه الحارثي من طريق يحيى بن نصر بن حاجب عنه ، و اخرجه الشيخان والطحاوي هكذا ؛ وفي لفظ عندهم : من ابتاع ، بدل « من اشترى » وفي آخر « حتى يقبضه » وفي آخر « حتى يكتاله » ، ولم يقل البخاري « حتى يكتاله » و اخرجه مسلم والطحاوي ايضا من حديث ابن عمر بلفظ الامام ، فقيه دليل على انه اذا قبضه حل له يبعه على ما يعطيه معنى الغاية وهذا مطلق من ان يكون قابضا له قبل افتراق بدنه وبدن بائعه او بعده ، وبمجرد قبضه حل له التصرف ، وهذا لا يمكن الا عند لزوم البيع وتمامه و بطلان الخيار فانه مانع عن تمامه ولزومه ؛ و اخرج الطحاوي والبيهقي من حديث سعيد بن المسيب قال سمعت عثمان بن عفان يخطب على المنبر يقول : كنت اشترى تمر فأبيعه بريح الأصح فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا اشتريت فاكل و اذا بعت فكل ؛ فكان من ابتاع طعاما مكايلة فباعه قبل ان يكتاله لا يجوز يبعه فاذا ابتاعه فاكثاله وقبضه ثم فارق بائعه فكل قد اجمع انه لا يحتاج بعد الفرقة الى اعادة الكيل ، وخولف بين اكياله اياه بعد البيع قبل التفرق وبين اكياله اياه قبل البيع ، فدل ذلك انه اذا اكثاله اكيالا يحل له يبعه فقد كان ذلك لا اكيال منه وهو له مالك ، و اذا اكثاله اكيالا لا يحل له يبعه فقد كاله وهو غير مالك له ، ثبت بما ذكر وقوع ملك المشتري في المبيع باتباعه اياه قبل فرقة تكون بعد ذلك ، فلذلك حل ابو حنيفة الحديث المذكور على التفرق =

كتاب الحجة (الرجلان يتبايعان ولا يذكران خيارا) ج - ٢

= بالاقوال حتى لا تتضاد الآثار، واتفقت الأخبار والآحاديات بمراى من ابى حنيفة رضى الله عنه ، ولم يصل الى منزى الاحاديث الحافظ ابن ابى شية ومقلده الجامد البارسى فى ترجمته مسميا نفسه « اهل الحديث » وهو بمعنى « الجديد » لا بمعنى « الخبر » و « السنة » تدبر .

الثامن أ لم يصل الى ابن ابى شية حديث ابن عمر: ذكر رجل للنبى صلى الله عليه وسلم انه يُخدع فى اليوع فقال: اذا باعت قتل « لا خلافة » - اخرج الشبخان ، و الرجل « حبان بن منقذ » على ما رواه ابن الجارود فى مقتناه و الحاكم و الدارقطنى وغيرهم ، وكذا اخرج الدارقطنى والطبرانى فى الأوسط من حديث عمر ، وقيل هو حبان والد منقذ كما رواه ابن ماجه و البخارى فى تاريخه و جزم به عبد الحق ٤ و الحديث رواه احمد و الأربعة و الحاكم من حديث انس ، و زاد اسحاق فى رواية يونس بن بكير و عبد الأعلى عنه : ثم انت بالخيار فى كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال - الحديث ، فانه يدل على ان البيع يلزم بالايحاب و القبول ، و الا لم يكن الى ذلك مسيس حاجة ، و ان الخيار يثبت بالتصریح لا بفرقة الأبدان ، فلهذا حمل ابو حنيفة ما رواه ابن ابى شية فى كتاب الرد على التفرق بالاقوال كيلا يتعارض الحديثان ، و هذا شأن من توغر فى فقه الاحاديث و معانيها ، كما قال الأعمش : انتم الأطباء ونحن الصيادلة . و راجع ج ٤ ص ٦ من نصب الراية باب خيار الشرط لحديث حبان بن منقذ الأنصارى فانه تكلم فى طرقة ، وكذا ج ٤ ص ٢ من التخریج لحديث : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا . وحديث حبان ذكره الزيدى فى عقود الجواهر ، و عليك بالمراجعة الى مشكل الآثار للطحاوى فانه تكلم فيه ازيد مما فى شرح معانى الآثار و اضبط منه ، و راجع مختصره فى ج ١ ص ٢٨٨ من المختصر فانه مهم ، و راجع « باب كم يجوز الخيار » من صحيح البخارى و ما املاه فى شرح الحديث من الكلام امام المصر الشبخ المحدث انور شاه فى « فيض البارى » و قد وسع النفس فى شرحه و آتى بتحقيقات و فوائد جمة مهمة =

كتاب الحجّة (الرجلان يتبايعان ولا يذكران خياراً) ج - ٢

= لا تجد في غير ذلك الكتاب وهو فيه من ج ٣ ص ٢٠٩ الى صفحة ٢١٧ ، وقد  
به رحمه الله على ما هو الصواب في فهم قول الامام محمد في الموطأ ؛ وقد اجاب عما  
قاله ابن ابي شيبة صاحب الفضيلة المحقق الكوثري في «النكت الطريفة» بكلام متين  
رصين - راجع ص ٧٠ من باب خيار المجلس - جزاء الله عنا خير الجزاء فانه  
رحمه الله ورضى عنه كفى وشفى .

و بالجملة للحديث ثلاثة شروح : الاول ما قاله الشافعية من التفرق بالأبدان ، الثاني  
ما قال الاحناف من التفرق بالأقوال ، الثالث ما قاله عيسى بن ابان وهو مروى عن  
الامام ابي يوسف ان المراد به التفرق بالأبدان لا على ما فهمته الشافعية ومن معهم .  
قال الشيخ في الاملاء : الاول عندي ان يقال ان المراد من التفرق هو التفرق بالأبدان  
كما هو عندهم لكنه كناية عن التفرق بالأقوال والفراغ عن العقد لأنها بعد فراغها  
عن العقد في مكنة من التفرق بالأبدان ، فالتفرق بالأبدان مكنى به ، والتفرق بالأقوال  
مكنى عنه ؛ وقد مر منا عن قريب ان اللفظ في الكناية لا يخرج عن المعنى الموضوع  
له وان كان الغرض في لوازمه وروادفه ؛ وان شئت قلت : ان التفرق بالأبدان  
عنوان للتفرق بالأقوال وصادق عليه صدق العنوان على المنون ، و اذا صار التفرق  
كناية عن الفراغ لم يبق فيه بعد لغة ايضاً ؛ وليس مدلول العبارة عند محمد ايضاً  
الا التفرق بالأبدان الا ان مناط الحكم عنده هو فراغهم عن الايجاب والقبول ،  
وهذا هو الذى عناء من التفرق بالأقوال ؛ وقال عيسى بن ابان : الفرقة التى تقطع  
الخيار المذكور فى هذه الآثار هى الفرقة بالأبدان ؛ وذلك ان الرجل اذا قال للرجل  
« قد بعثك عبدى هذا بألف درهم » فللمخاطب بذلك القول ان يقبل ما لم يفارق صاحبه ،  
فاذا افتراقا لم يكن له بعد ذلك ان يقبل ، قال : ولو لا ان هذا الحديث جاء ما علمنا .  
ما يقطع ما للمخاطب من قبول المخاطبة التى خاطبه بها صاحبه و أوجب له بها البيع  
فلما جاء هذا الحديث علمنا ان افتراق ابدانها بعد المخاطبة بالبيع يقطع قبول تلك =

كتاب الحجة (الرجلان يتبايعان ولا يذكران خيارا) ج - ٢

اليعان كل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا على هذا الوجه .  
قال : وكذلك أخبرنا بعض أصحابنا<sup>١</sup> عن أبي معشر<sup>٢</sup> عن إبراهيم النخعي<sup>٣</sup>

== المخاطبة وهو مروي عن أبي يوسف أيضا - كذا في آثار الطحاوي . فالفرقة على هذا التقدير هي الفرقة بالأبدان كما قال الشافعية إلا أنهم أرادوا من الخيار خيار المجلس وأراد منه أبو يوسف خيار القبول ، وقال بعض الأفاضل من الحنفية : إن الحديث محمول على خيار المجلس على الاستحباب لا على الوجوب ، فإذا كان المجلس باقيا وأراد المشتري أن يرد يعه يستحب له أن يقبل رد المشتري ، فإن الاقالة مستحبة في الأحوال كلها ؛ فلا مخالفة فيه للذهب ، وهو المختار عند شيخ الهند محمود الحسن رحمه الله ، ويؤيده لفظ أبي داود : حتى يتخيرا ثلاثا ، فإنهم حملوه على الاستحباب دون الوجوب ؛ والحافظ ذكره في الفتح لكنه لم يرض به ولم يرده ، هذا والله تعالى أعلم بالصواب .  
(١) شيوخ الامام محمد ثقات فلا يضر جهالة البعض ، ومثل ذلك قد مر مرارا في مواضع من الكتاب .

(٢) هو زيادة بن كليب التميمي الحنظلي ، أبو معشر الكوفي ، من رجال مسلم و أبي داود والترمذي والنسائي - كما في ج ٣ ص ٣٨٢ من التهذيب ؛ روى عن إبراهيم النخعي والشمسي وسعيد بن جبير وفضيل بن عمرو الفقيمي ، وعنه قتادة و خالد الحذاء وشعبة ويونس بن عبيد ومنصور ومغيرة وسعيد بن أبي عروبة و هشام بن حسان وغيرهم من أقرانه ، من قدماء اصحاب إبراهيم ، كان من الحفاظ المتقنين ، ثقة في الحديث ، مات سنة مائة وعشرين ؛ وقد رواه عنه الامام أبو حنيفة - كما في جامع المسانيد .

(٣) ذكره الامام محمد بلاغا عنه في الموطأ ص ٣٤١ حيث قال : و تفسيره عندنا على ما بلغنا عن إبراهيم النخعي انه قال : المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا - قال : ما لم يتفرقا عن منطق البيع اذا قال البائع « قد بعتك » فله ان يرجع ما لم يقل الآخر « قد اشتريت » فإذا قال المشتري « قد اشتريت بكذا وكذا » فله ان يرجع ما لم يقل البائع =  
أنه



كتاب الحجّة (الرجلان يتبايعان ولا يذكران خياراً) ج - ٢

أنه فسر حديث «اليحان بالخيار ما لم يتفرقا» على هذا، وما<sup>١</sup> يدلّكم على أن هذا الحديث ليس معناه على ما تقولون حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه المعروف المشهور، وهو كان أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. قالوا: وما حديث عمر؟ قلنا لهم: قوله حين وضع رجله في الغرزة<sup>٢</sup>: «إن الناس يقولون غدا: ما ذا قال عمر؟ ألا! إن<sup>٣</sup> البيع عن

== «قد بعث»، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من قهاتنا - انتهى.

(١) كذا في الأصول، ولعل الصواب «بما»، والله أعلم بالصواب - ف.

(٢) بتقديم الغين المعجمة والراء المهملة بعدها زاي معجمة: ركاب - بالفارسية.

(٣) في كنز العمال ج ٢ ص ٢٢١ عن عمر قال: إنما البيع عن صفقة أو خيار والمسلم عند شرطه (ع بش ق) انتهى. وفي السنن الكبرى للبيهقي ج ٥ ص ٢٧٢: وروى عن مطرف بن طريف تارة عن الشعبي عن عمر وتارة عن عطاء بن أبي رباح عن عمر رضي الله عنه: البيع صفقة أو خيار - اه. ولا بعد في أن مطرفاً رواه عن الشعبي وعطاء كليهما وهما روياه عن عمر رضي الله عنه. ورواه أبو يوسف - كما في ج ٣ ص ٨ من الأم - عن مطرف عن الشعبي أن عمر قال: البيع عن صفقة أو خيار - اه. وراجع بحث الإمام الشافعي مع بعض الناس في هذه المسألة، ولا تلتفت إلى بطر ابن حزم واستطالة لسانه على أئمة الدين وتدليسه وتليسه بين الحق والباطل. والأثر المذكور في ج ٨ ص ٣٦٣ من المحلى: فأتوا برواية رويناهما من طريق عطاء أن عمر قال: البيع صفقة أو خيار. وروى أيضاً من طريق الشعبي أن عمر وعن الحجاج بن أرطاة أن عمر قال: إنما البيع عن صفقة أو خيار والمسلم عند شرطه؛ ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن محمد بن خالد بن الزبير عن شيخ من بني كنانة أن عمر قال: البيع عن صفقة أو خيار ولكل مسلم شرطه - اه. وفي ج ٨ ص ٣٦٤ منه: وقد رويناه هذه الرواية من طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن خالد بن محمد بن ==

كتاب الحجة (الرجلان يتبايعان ولا يذكران خياراً) ج - ٢

صفقة أو<sup>١</sup> خيار، فاذا وجبت الصفقة فكان فيها خيار<sup>٢</sup> وإن لم يشترط الخيار؛ فهذا الحديث باطل، إنما الصفقة أن يوجب البيع البائع والمشتري؛ وبلغنا<sup>٣</sup> عن شريح<sup>٤</sup> أنه قال: إذا تباع الرجلان وجب البيع ولم يكن لواحد منهما خيار. قالوا: فهذا الأمر معمول<sup>٥</sup> به عندنا. قلنا: رأيتم إن كان في البيع خيار أو يكون البيعان بالخيار ما لم يفرقا<sup>٦</sup>؟ قالوا: لا يحزبهما<sup>٧</sup> ذلك الخيار. قلنا لهم: فإن الخيار كان لأحدهما ولم يكن لآخر خيار؛ رأيتم الذي<sup>٨</sup> لم يخير<sup>٩</sup> لم<sup>١٠</sup> يكون له الخيار ما لم يفرقا وهو لم تقع له خيار<sup>١١</sup> ينبغي أن يكون الذي لم يخيره<sup>١٢</sup> صاحبه بمنزلة المتبايعين<sup>١٣</sup> الذين<sup>١٤</sup>

== خالد بن الزبير أن عمر بن الخطاب قال: أنه ليس يبيع إلا عن صفقة وتخير - اهـ .  
(١) في الأصول بالواو، وفي أكثر الكتب بأو إلا في رواية عند ابن حزم في المحلى .  
(٢) تأمل في العبارة وهي من كلام الامام محمد لا من كلام عمر رضي الله عنه كما فهمه بعض من علق عليه .

(٣) والبلاغ في المحلى ج ٨ ص ٣٥٥ عن الحجاج بن ارطاة عن الحكم عن شريح قال: اذا كلم الرجل بالبيع وجب عليه البيع .

(٤) هو القاضي المعروف، التابعي الجليل، قد تقدم مرارا .

(٥) كذا في الهندية وهو الصواب، وكان في الاصل «المعمول» بالتحريف .

(٦) قوله «يفرقا» كذا في الاصل، وفي الهندية «يفترقا» .

(٧) كذا في الهندية، وكان في الاصل «لا يحزبهما» تصحيف .

(٨-٨) كذا في الهندية، وفي الاصل «لم يختر ام لا» وهو تصحيف .

(٩) كذا في الهندية، وكان في الاصل «لم يميزه» سها الناسخ في تنقيط اللفظ .

(١٠) وكان في الاصل «ممتابعين» .

(١١) وكان في الأصول «الذي» تحريف، والصواب «الذين» وهو ظاهر .

كتاب الحجة (الرجلان يتبايعان ولا يذكران خياراً) ج - ٢

لم يغير واحد منهما صاحبه فيكون الذى لم يغير بالخيار ما لم يتفرقا<sup>١</sup> ويكون  
الخير لا خيار له إلا الخيار الذى اشترط<sup>٢</sup> فان زعمتم أنهما جميعاً بالخيار  
(١) كذا فى الأصل ، وفى الهنذية « يتفرقا » . وقد اطلق الكلام فى هذه المسألة تقضاً  
و ابراما الامام ابو بكر الجصاص الرازى فى ج ٢ ص ١٧٥ الى ص ١٨٢ من « باب  
خيار المتبايعين » من احكام القرآن ، والقاضى ابو المحاسن يوسف بن موسى الحنفى  
فى ص ٢٢٣ الى ص ٢٢٨ فى « خيار المجلس » من المعتصر من المختصر ، والبحث فى  
عمدة القارى ج ٥ ص ٤٣٠ من « باب اذا بين البيعان ولم يكتبوا نصحا » و ج ٥  
ص ٤٦٠ من « باب كم يجوز الخيار » . و لب الجملة فى الباب انه لم يرد فى الاحاديث  
الا ما لم يتفرقا او يتفرقا من غير قيد المجلس او البدن او القول ، بل ارسله صلى الله  
عليه وسلم ارسلنا احالة الى اذهان اهل العلم واجتهاداتهم ، ولذا اختلفوا فى شرح  
الحديث ومعناه ، ولو كان نصا من صاحب الشرع لما اختلفوا فيه ، فن امر بكونه  
فى اقتراق البدن عن المجلس كابن حزم و اذنبه فقد تعدى عن الطريق السوى والمنهج  
المستقيم ، والدلائل والشواهد والقرائن على ان المراد به التفرق بالابدان ، وفعل  
ابن عمر لا يقوم به حجة وهو وحده فى فهم المعنى ، ولذا قال مالك : ليس العمل  
عليه فى بلدتنا ، وهو يدل على عدم التعامل به فيما بين الصحابة فى المدينة المنورة ، على  
احتمال ان يكون ذلك الاقتراق منه على الاستحاب او على الاحتياط ، ألم يقل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : ولا يحل له ان يفارق صاحبه خشية ان يستقبله - الحديث اقلزم  
على الوجوب ترك الحق الواجب و كونه مرتكباً لامر حرام وهذا لا يلقى بشأن ابن  
عمر رضى الله عنهما ، وقوله « اختتم اختر » لقطع الخيار فى المجلس ، وقوله « او يكون  
يسع خيار » لد الخيار الى ما وراء المجلس ، ومن جعلها واحداً فقد خرج عن مبنى  
الحديث ، هذا - والله اعلم بالصواب .

كتاب الحجة ( ما يجوز في الدين و ما لا يجوز من ذلك ) ج - ٢

ما لم يتفرقا<sup>١</sup> عن المجلس إذا لم يكن في البيع خيار فان شرط أحدهما الخيار ولم يشترطه الآخر ينبغي أن يكون الذي لم يشترطه بالخيار ما لم يتفرقا<sup>٢</sup> فان زعمتم أنه لا خيار للذي لم يشترط له الخيار والخيار للآخر فهذا ترك منكم لقولكم، ينبغي في قولكم أن يكون للذي لم يشترط له الخيار بالخيار ولا يطل حقه بخيار غيره<sup>٣</sup>.

### باب ما يجوز في الدين و ما لا يجوز من ذلك

محمد قال: قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الرجل يكون له على الرجل<sup>٤</sup> مائة دينار إلى أجل فاذا حلت قال له الذي عليه الدين «بعتي سلعة يكون ثمنها مائة دينار نقدا بمائة وخمسين إلى أجل» : إن هذا جائز لأنهما لم يشترطا شيئا ولم يذكرنا أمرا يفسد به الشراء . وقال أهل المدينة : لا يصلح<sup>٥</sup> هذا .

قال محمد : ولم لا يصلح<sup>٦</sup> هذا ؟ أرايتم من كان له على رجل دين فقد حرم الله عليه أن يبيعه منه شيئا يريح عليه فيه اقالوا : لأننا نخاف أن يكون هذا ذريعة إلى الربا . قيل لهم : و أتم تبطلون بوع الناس بالتخوف ما تظنون من غير شرط اشترطه ولا يبيع فاسد معروف<sup>٧</sup> فساد

(١) وفي الهنذية «يفترقا» .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهنذية «من» مكان «في» .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهنذية «رجل» بالتنكير ، والصواب ما في الأصل كما هو في موطأ مالك مع شرح الزرقاني ج ٣ ص ١٤٢ من باب ما جاء في الربا في الدين .

(٤) كذا في الهنذية وكذا في الموطأ ، و كان في الأصل «لا يصح» .

(٥) كذا في الهنذية ، و كان في الأصل «لا يصح» .

(٦) كذا في الهنذية ، و كان في الأصل «معروفا» بالنصب .

كتاب الحجة ( ما يجوز في الدين و ما لا يجوز من ذلك ) ج - ٢

«إلا بما» تظنون و ترون ١١ رجل كان يبيع رجلا يوعا كثيرة و كان خليطا له معروفا بذلك و جب له عليه دين ثم باعه بعد ذلك سلعة تساوى بالنقد مائة دينار بمائة دينار و خمسين دينارا إلى أجل<sup>٢</sup>، و هل هكذا يتبايع الناس؟ لأنهم إذا أخروا<sup>٣</sup> ازدادوا<sup>٤</sup> ما بأس بهذا، لأن حرم هذا على الناس إنه لينبغي أن يكون عامة اليوع حراما. قالوا: نرى أنه إنما باعه لمكان دينه. قيل لهم: إنهما<sup>٥</sup> لم يتذاكرا الدين بقليل و لا كثير. قالوا: قد علمنا أنهما لم يتذاكرا الدين بقليل و لا كثير و لكننا نخاف أن يكون البيع كان بينهما من أجل ذلك. قيل لهم: أرايتم لو أجزتم البيع كما نجيذه أما كان لصاحب الدين أن يأخذ دينه من صاحبه و قد حل؟ قالوا: بلى، له أن يأخذ دينه.

(١-١) قوله «إلا بما» كذا في الأصل، و في الهندية «بما».

(٢) تأمل في العبارة لعل شيئا منها سقط من قلم الناسخ، و لعله «أيجوز» أو نحوه الذي يؤدي معناه.

(٣) في الأصول «أجزوا»، و هو خطأ.

(٤) كذا في الهندية، و كان في الأصل «و ازدادوا» بالواو - خطأ.

(٥) و كان في الأصل «إنما» و الصواب «إنهما».

زيادة في العلم

قال الامام محمد في الموطأ - باب الرجل يبيع المتاع او غيره نسيت ثم يقول «انفذني و أضع عنك»: اخبرنا مالك اخبرنا ابو الزناد عن بسر بن سعيد عن ابي صالح بن عبيد مولى السفاح انه اخبره انه باع برا من اهل دار نخلة الى اجل ثم ارادوا الخروج الى الكوفة فسألوه ان يتقدوه و يضع عنهم فسأل زيد بن ثابت فقال: لا آمرك ان تأكل ذلك و لا تؤكله؛ قال محمد: و بهذا نأخذ، من وجب له دين على انسان الى اجل فسأل ان يضع عنه و يعجل له ما بقى لم ينفذ ذلك لأنه يعجل قليلا بكثير ديننا فكأنه يبيع قليلا نفدا بكثير ديننا، و هو قول عمر بن الخطاب و زيد بن ثابت و عبد الله بن

قيل لهم : فاذا كان له أن يأخذ دينه كان<sup>١</sup> البيع جائزا فأى وجه أبطلتم بيعه ؟ ينبغي لكم أن تقولوا : من كان له على رجل دين فليس ينبغي له أن يايعه بشئ . يربح<sup>٢</sup> عليه فيه فأى أمر يكون أقبح من هذا ؟ ان رجلا يعامل الناس له عليهم ديون انه لا يجوز أن يبيع منه متاعا ولا جارية ولا شيئا يربح<sup>٣</sup> عليه [ فيه ]<sup>١٢</sup> ما ينبغي أن يسقط هذا على مثلكم ولا ينبغي أن تبطل البيوع بالظنون ، والظن يخطئ ويصيب .

### باب ما يجوز من بيع المكايلة

محمد قال : قال أبو حنيفة في الرجل يشتري الطعام فيكتاله ثم يأتيه من يشتريه منه فيخبر الذي يأتيه أنه قد اكتاله لنفسه واستوفاه فيريد المتاع أن يصدقه و يأخذه بكياله : إنه لا ينبغي أن يأخذ منه بكياله إلا أن يكياله

== عمر ، وهو قول أبي حنيفة - انتهى . و به قال الحكم بن عتيبة و الشعبي و مالك ؛ وعن ابن المسيب و الشافعي القولان - كما في ج ٣ ص ٢٤٢ من شرح الزرقاني . و قال محمد في باب الرجل يبيع الطعام نسيئة ثم يشتري بذلك الثمن شيئا آخر ص ٣٣٣ اخبرنا مالك حدثنا ابو الزناد ان سعيد بن المسيب و سليمان بن يسار كانا بكرة ان يبيع الرجل طعاما الى اجل بذهب ثم يشتري بذلك الذهب تمرا قبل ان يقبضها ، قال محمد : ونحن لا نرى بأسا ان يشتري بها تمرا قبل ان يقبضها اذا كان التمرا بعينه و لم يكن دينا ، و قد ذكر هذا القول لسعيد بن جبير فلم يره شيئا و قال : لا بأس به ؛ و هو قول أبي حنيفة و العامة من قهاتنا - انتهى . و المنهى عنه في الاحاديث هو البيع لا الشراء فلا يكون هذا داخلا فيه .

(١) كذا في الهندية ، و كان في الأصل « إذا كان » و هو خطأ .

(٢) كذا في الهندية ، و كان في الأصل « يربح » بالباء الجارة - تصحيف .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .

كيلا مستقبلا ، و يكون على المشتري نقصانه . و قال أهل المدينة : أما ما ابتيع<sup>١</sup> على هذه الصفة بنقد فلا بأس به ، وأما ما ابتيع<sup>٢</sup> على هذه الصفة إلى أجل فانه مكروه حتى يكتاله المشتري الآخر لنفسه .

قال محمد : كيف جاز بيعه بكياله بالنقد و جاز له أن يقبضه بغير كيل ولم يجر ذلك بالنسيئة<sup>١</sup> لأن جاز ذلك بالنقد ليحوز بالنسيئة . قالوا : نخاف<sup>٢</sup> أن يدار ذلك<sup>٢</sup> على هذا الوجه<sup>٢</sup> بغير كيل ولا وزن ، فإذا كان إلى أجل فهو مكروه . قلنا لهم : وقد يدار أيضا هكذا بالنقد ، وليس يدار بالنسيئة شيء إلا دير بالنقد مثله ، فمن أين افترقا ؟ أخبرونا لو أن غيركم قال : فاني أجزيه بالنسيئة ولا أجزيه بالنقد ، أي شيء كنتم تدخلون عليه ؟ وهل كانت حجتكم فيما فرقتم به بين النسيئة و النقد إلا كحجته ؟ ليس الأمر كما قلتم ، ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من اشترى طعاما كيلا فلا يبعه » حتى يكياله<sup>١</sup> ، فهذا قد أخبره كلف اكتاله ، و شرط له ذلك

(١) في الموطأ « ما يبع » وهو الأرجح .

(٢) في الموطأ « تخوف » مصدرا .

(٣-٣) في الأصول « على غير هذا الوجه » وهو خطأ لأنه خلاف ما في موطأ مالك .

(٤) كذا في الأصول ، و الصواب « فان » .

(٥) في الأصول « فلا يبعه » في صورة الخبر .

(٦) رواه مسلم في صحيحه عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يكتاله ، و رواه عن أبي هريرة أيضا بهذا اللفظ مرفوعا ، و هو في ص ٩٣ من بلوغ المرام ، و كلاهما في ج ٥ ص ٣١٤ من سنن البيهقي . و رواه البيهقي في سننه أيضا عن أبي داود : ثنا أحمد بن صالح ثنا ابن وهب أخبرني عمرو عن المنذر بن عبيد المديني أن القاسم بن محمد حدثه أن عبد الله بن عمر حدثه =

== ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يبيع احد طعاما اشتراه بكيل حتى يستوفيه - انتهى . وحديث ابن عباس رواه الامام ابو حنيفة عن عمرو بن دينار عن طاوس عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : من اشترى طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه - كذا رواه الحارثي من طريق يحيى بن نصر بن حاجب عنه . قال المحدث الزبدي في ج ٢ ص ٦ من عقود الجواهر : و اخرج الشبخان والطحاوي هكذا ، و في لفظ عندهم « من ابتاع » بدل « اشترى » و في آخر « حتى يقبضه » و في آخر « حتى يكتاله » و لم يقل البخاري « حتى يكتاله » و اخرج مسلم و الطحاوي ايضا من حديث ابن عمر بلفظ الامام : و اخرج الطحاوي و اليهقي من حديث سعيد بن المسيب قال سمعت عثمان بن عفان يخطب على المنبر يقول : كنت اشترى التمر فأبيعه بريح الأصبع فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا اشتريت فاكتل و اذا بعت فاسك ! كذا في باب بيان الخبر الدال على ان الميسع يملكه المشتري بالقول دون التفرق بالأبدان . و حديث عثمان عند اليهقي في ج ٥ ص ٣١٥ من السنن في باب الرجل يبتاع طعاما كيلا فلا يبعه حتى يكتاله لنفسه ثم لا يبرأ حتى يكيّله على مشتريه ، و في الباب عن جابر اخرج ابن ماجه في سننه - كما في ج ٤ ص ٣٤ من نصب الراية - عن محمد بن ابي ليلى عن الزبير عن جابر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يسع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان : صاع البائع و صاع المشتري - انتهى . و رواه ابن ابي شيبة و اسحاق بن راهويه و البزار في مسانيدهم ؛ و رواه الدارقطني و اليهقي في سننهما و هو معلول بان ابي ليلى . و حديث ابي هريرة رواه البزار في مسنده بلفظ جابر ، و رواه اليهقي في سننه ايضا ج ٥ ص ٣١٦ و الاسناد فيها واحد ؛ و عن انس بلفظ حديث ابي هريرة رواه ابن عدى في الكامل ، و الكلام في اسناده في نصب الراية ؛ و عن ابن عباس رواه ابن عدى ايضا : قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يباع طعام حتى يكال بالصاعين : صاع البائع و صاع المشتري - اه ؛ و مرسل عن الحسن البصري رواه ==



الكيل، فعليه أن يكيّله ولا يقبضه، ولا المشتري الآخر إلا بكيل مستقبل لأن الكيل قد يزيد وينقص، ما أعيد كيل إلا زاد أو نقص؛ أرايتم لو أعيد الكيل فنقص<sup>١</sup> أيلزمه بجميع الثمن أو يلزمه بحصته ويحيط عنه ثمن النقصان فقد أخذ البائع ثمنه لا يدرى أهوله كله أم لا، إن لم يكتل الطعام فهذا لا ينبغي أن يترك كله لأنه قد يدخله النقصان فيما بين الكيلين ويسرق بعضه ويكون الطعام ندبا فيبس فينقص، فالكيل واجب في ذلك ليعلم البائع أن الثمن الذي أخذ له كان في شك عما أخذ لا يدرى أهوله كله أم لا .

### باب بيع الدين

محمد قال قال أبو حنيفة: لا ينبغي أن يشتري ديناً<sup>١</sup> على رجل حاضر ولا غائب ولا على ميت<sup>٢</sup> باقرار<sup>٣</sup> من الذي عليه الدين ولا بانكار<sup>٤</sup>، لأن ذلك كله غرر لا يدرى أ يخرج أم لا يخرج . وقال أهل المدينة: لا ينبغي أن يشتري ديناً<sup>١</sup> على رجل حاضر ولا غائب<sup>٥</sup> إلا باقرار<sup>٦</sup> من الذي عليه الدين، ولا يشتري ديناً<sup>٢</sup> على ميت<sup>٣</sup> وإن علم بما ترك<sup>٤</sup> الميت، وذلك أن

== ابن أبي شيبة في مصنفه بلفظ حديث جابر . وحديث عثمان وحكيم بن حزام رواه

عبد الرزاق في مصنفه، وهو عند اليهقي أيضاً - هذا .

(١) كذا في الأصل، وفي الهنذية « فينقص » .

(٢) كذا في الأصول، وفي الموطأ « دين » .

(٣) كذا في الأصول، ولعل الصواب « لا باقرار » .

(٤) كذا في الهنذية، وفي الأصل « إلا، مكان « ولا » .

(٥) في الموطأ: على رجل غائب ولا حاضر .

(٦) في الموطأ: الذي ترك .

اشترائه<sup>١</sup> غرر لا يدري أيتّم أم لا يتّم .

قال محمد : كيف أجزتم اشتراء الدين على الحاضر المقر إلا أنكم قد علمتم يقينا أنه يخرج ؟ قالوا : لم نعلم ذلك يقينا . قيل لهم : فالميت له مال معروف وفيه وفاء بالدين فكيف لا يجوز اشتراء الدين الذي عليه ؟ قالوا : لا ندري ما يلحق الميت من الدين الذي لم يعلم به ، فإن لحق الميت دين ذهب الثمن الذي أعطاه المبتاع<sup>٢</sup> باطلا<sup>٣</sup> في ذلك . قلنا لهم : وأنتم أيضا لا تدبرون لعل الحى الذي اشترى ما عليه من الدين وهو مقرّ به سيموت ولا يدع مالا وهو اليوم لا يعلم له مال ، وأنتم لا تدبرون لعل الأمر يستتم به<sup>٤</sup> حتى يموت ولا يدع شيئا فيذهب الثمن باطلا ، فمن أين فرقتم بينهما وليس بينهما فرق فيما تتخوفون<sup>٥</sup> ؟

محمد قال أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا عبد الله بن أبي السفر<sup>٨</sup>

(١) في الموطأ « اشتراء ذلك » . وعبرة الموطأ : ولا على ميت وإن علم الذي ترك وذلك إن اشتراء ذلك غرر لا يدري - الخ .

(٢) في الموطأ : أعطى المبتاع .

(٣) كذا في الموطأ وهو الصواب ، وكان في الأصل « باطلا » تحريف -

(٤) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « لا يتّم » . وتأمل في العبارة لعل فيه خلا . وكان في الأصول « الحق » والصواب « الحى » و « الحق » . تصحيف لقربة قوله « سيموت » تدبر .

(٥) في الأصول « هم » وهو خطأ .

(٦) كذا في الأصول ، والصواب « لا يستتم » بالنبي فسقط حرف « لا » منها والله اعلم .

(٧) في الهنذية « تتخوفون » وفي الأصل « تتحرفون » مصحف ، والصواب « تتخوفون » .

(٨) من رجال البخارى ومسلم وأبي داود واليساق وابن ماجه ، في ج ٥ ص ٢٤٠ من التهذيب : عبد الله بن أبي السفر ، واسمه : سعيد بن محمد ، ويقال : أحمد الهمداني =

قال سمعت عامرا الشعبي يقول: يسع الصك<sup>١</sup> غرر له قيمته من النقد؛ وإنما  
يعنى بقوله «له قيمته من النقد» يقول: إذا اشترى شيئا بدين فهو غرر<sup>٢</sup>  
والبيع فاسد فإن قبضه فهلك عنده فعليه<sup>٣</sup> قيمته من النقد<sup>٤</sup>.

= الثوري الكوفي، روى عن ابيه و ابي بردة بن ابي موسى وعامر الشعبي ومصعب  
ابن شيبة وأرقم بن شرحبيل، وعنه شعبة وعمر بن ابي زائدة ويونس بن ابي اسحاق  
وعيسى بن يونس والثوري وشريك وغيرهم؛ قال احمد وابن معين والنسائي ثقة،  
وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد: مات في خلافة مروان بن محمد؛ قلت:  
وقال: كان ثقة وليس بكثير الحديث، وقال العجلي: كوفي ثقة - انتهى .

(١) هو كتاب لاقرار المال وغيره، معرب من «چك» كما في المغرب؛ ويقال له  
«يادگاری» و «يادداشت» ايضاً . والصك رائج اليوم لأجور من التجارة، والبيجار  
وغيرهم يستعملونها في معاملاتهم، وهو كثير دأثر في عبارات الفقهاء في الكتب .

(٢) كذا في الاصل، وفي الهندية «غرر له» بزيادة «له» .

(٣-٣) كذا في الهندية، وكان في الاصل «قيمة النقد» .

(٤) قال الامام محمد في الموطأ ص ٣٥٤ - باب الرجل يكون له العطايا او الدين على  
الرجل فيبيعه قبل ان يقبضه: اخبرنا مالك اخبرنا يحيى بن سعيد انه سمع جميل بن  
عبد الرحمن المؤذن يقول لسعيد بن المسيب: اني رجل اشترى هذه الارزاق التي يعطيها  
الناس بالجار (الجار مدينة بساحل البحر) فأبتاع منها ما شاء الله ثم اريد ان يسع  
الطعام المضمون على ذلك الاجل؛ فقال له سعيد: أتريد ان توفيهم من تلك  
الارزاق التي ابتعت؟ قال: نعم؛ فتهاه عن ذلك؛ قال محمد: لا ينبغي للرجل اذا كان له  
دين ان يبيعه حتى يستوفيه لانه غرر فلا يدري أ يخرج ام لا يخرج، وهو قول  
ابي حنيفة رحمه الله؛ اخبرنا مالك اخبرنا موسى بن ميسرة انه سمع رجلاً يسأل سعيد بن  
المسيب فقال: اني رجل ايسع الدين، و ذكر له شيئاً من ذلك فقال له ابن المسيب: =

## باب الشركة و التولية

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنهما فى الرجل يبيع البز

== لا تبع الا ما آويت الى رحلك ؛ قال محمد : و به نأخذ ، لا ينبغي للرجل ان يبيع دينه له على انسان الا من الذى هو عليه لان يبيع الدين غرر لا يدرى أ يخرج منه ام لا ، و هو قول ابى حنيفة رحمه الله - انتهى . و حديث النهى عن يبيع كالى بكالى رواه ابن ابى شيبة و اسحاق بن راهويه و البزار فى مسانيدهم من حديث موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم ان يبيع كالى بكالى . يعنى دينه بدين . و لفظ البزار : قال نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن يبيع الغرر و عن يبيع كالى بكالى و عن يبيع عاجل بأجل . فالغرر ان تبيع ما ليس عندك ، و الكالى بالكالى دين بدين ، و العاجل بالأجل ان يكون له عليك الف درهم مؤجل فتعجل عنها خمسمائة - انتهى . و رواه ابن عدى فى كامله و عبد الرازق فى مصنفه و الحاكم فى مستدركه و الدارقطنى و الديهق فى سنينها . و رواه الطبرانى فى معجمه من حديث رافع بن خديج مرفوعا . و التفصيل فى نصب الراية ج ٤ ص ٤٠ ، و رواه الطحاوى ايضا .

(٢) قال المجيد : الشرك و الشركة بكسرهما و ضم الثانى بمعنى ، و قد اشتركا و تشاركا و شارك احدهما الآخر ، و الشرك بالكسر ، و الشريك كأمر : المشارك ، و الجمع : اشراك و شركاء ، و هى شريكة ، جمعها : شركاء ، و شركة فى البيع و الميراث كعمله ، شركة بالكسر ؛ و التولية لغيره فيما اشتراه بما اشتراه - كذا فى ج ٣ ص ١٤٥ من شرح الزرقانى . و قال فى الهداية : التولية نقل ما ملكه بالعقد الاول بالثمن الاول من غير زيادة ربح ، لأن النبي الذى لا يهتدى فى التجارة يحتاج الى ان يعتمد فعل الزكى المهتدى و يطيب نفسه بمثل ما اشترى ؛ و قد صح ان النبي صلى الله عليه و سلم لما اراد الهجرة ابتاع ابو بكر بعيرين فقال له النبي صلى الله عليه و سلم : ولنى احدهما ، فقال ==

المصنف<sup>١</sup> ويستثنى من ذلك ثيابا بغير أعيانها برقومها<sup>٢</sup> اشترط<sup>٣</sup> أن يختار ذلك من الرقم<sup>٤</sup> أو لم يشترط: إن يختار ذلك منه حين استثنائه فاليبيع فاسد كله لأنه استثنى من ذلك ثيابا غير معلومة و [ذلك أن] \* الثوبين

== هو لك بغير شيء، فقال عليه السلام: أما بغير ثمن فلا - اهـ . قال ابن اسحاق: فلما قرب أبو بكر إحدى الراحلتين قدم له أفضلهما ثم قال له: اركب فذاك أبي و أمي! قال: لا ولكن بالثمن الذي ابتعتها به، قال أبو بكر: اشتريته بكذا وكذا، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اخذتها بذلك؛ وكان أبو بكر اشتراه بثان مائة درهم - نقله ابن كثير في تاريخه، وكذا في هوامش الهداية . وحديث أبي بكر في مواضع من صحيح البخاري، وما نقله في نصب الراية هو في باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم من باب المناقب . و روى عبد الرزاق في مصنفه: أخبرنا معمر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم: التولية والاقالة والشركة سواء لا بأس به؛ أخبرنا ابن جريج عن ربيعة عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا مستفادا بالمدينة قال: من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه ويستوفيه إلا أن يشرك فيه أو يوليه أو يقبله - انتهى . وهذا وإن كان مرسلًا يفيد في الباب - تدبر . (١) بضم الميم وفتح الصاد والنون الثقيلة: المجموع من اصناف - قاله الزرقاني في شرحه .

(٢) في الموطأ: ويستثنى ثيابا برقومها .

(٣) في الأصول: واشترط، بواو الهمزة، وعندى إسقاط الواو من البين أصح وارجح كما يقتضيه السياق؛ وفي الموطأ: أنه إن اشترط - الخ .

(٤) في الموطأ: من ذلك الرقم .

(٥) سقط من الأصول ولذا زدته بين المربعين وعبارتها هكذا، والثوبين قيمتهما يكون واحدة، وهو كما ترى .

قيمتها<sup>١</sup> تكون واحدة و هما متفاوتان، فلذلك فسد حين استثنى ثيابا غير معروفة<sup>٢</sup>. وقال أهل المدينة: إن استثنى ثيابا برقمها فاشترط أن يختار من ذلك الرقم فلا بأس به، وإن لم يشترط أن يختار منه حين استثنى فانا نراه شريكا في عدد البز الذي اشترى<sup>٣</sup>.

وقال محمد: وكيف يكون شريك في عدد البز الذي استثنى<sup>٤</sup>؟ وإنما استثنى ثيابا ثلاثة أو أربعة فيكون الذي استثنى ثلاثة أثواب [أو أربعة]<sup>٥</sup> شريكا في عشرين ثوبا له من كل ثوب بحصته<sup>٦</sup> و إنما أراد أن يكون له ثلاثة أثواب [أو أربعة]<sup>٧</sup>.

(١) كذا في الأصول «قيمتها» وفي موطأ مالك: و ذلك ان الثوبين يكون رقبهما سواء و بينهما تفاوت في الثمن - الخ .

(٢) قوله «معروفة» وقوله «معلومة» بمعنى واحد .

(٣) في الأصول «استثنى» وهو تصحيف، و الصواب ما في الموطأ: الذي اشترى منه .

(٤) قوله «استثنى» كذا في الأصول، وهو عندي تصحيف «اشترى» - تأمل فيه .

(٥) سقط من الأصول كما يقتضيه السياق .

(٦) كذا في الأصل، و في الهنذية «بحصة» .

(٧) سقط من الأصول فودته حسب سياق الكلام . قال الامام محمد في الموطأ

ص ٢٤٧ باب الشركة في البيع: اخبرنا مالك اخبرنا العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب

ان اباہ اخبرہ قال اخبرني ابي قال: كنت ايسع البز في زمان عمر بن الخطاب و ان

عمر قال: لا يبيعه في سوقنا اعجمي فانهم لم يفقهوا في الدين و لم يقيموا في الميزان

و المكيال؛ قال يعقوب: فذهبت الى عثمان بن عفان فقلت له: هل لك في غنيمة باردة؟

قال ما هي؟ قلت بز قد علت مكانه يبيعه صاحبه برخص لا يستطيع يبيعه اشتره لك

ثم ابيعه لك، قال: نعم، فذهبت فصفقت بالبز ثم جئت به فطرحته في دار عثمان فلما

رجع عثمان فرأى العكوم في داره قال: ما هذا؟ قالوا بز جاء به يعقوب. قال: ادعوه =

ينبغي لمن أجاز هذا<sup>١</sup> أن يحىء الرجل إلى الرجل<sup>٢</sup> و عنده عدل فيه خمسون  
ثوباً فيقول «أشترى منك ثوباً من هذا العدل بكذا<sup>٣</sup> و كذا» فيجوز ذلك  
و يكون شريكاً في الثياب بمقدار ثوب منها هذا فاسد كله ، لأنه باع  
ما لا يعرف و استثنى ما لا يعرف ، و من أجاز هذا فقد أجاز البيع فيما  
لا يعلم و أجاز الاستثناء فيما لا يعلم ، و ينبغي لمن أجاز هذا أن يميز ذلك

لي ، لجئت فقال : ما هذا ؟ قلت : هذا الذي قلت لك ، قال أنظرته ؟ قلت : كيفتك  
و لكن رابه حرس عمر ، قال : نعم ، فذهب عثمان إلى حرس عمر فقال : ان يعقوب  
يبيع بزي فلا تمنعوه ، قالوا : نعم ، لجئت بالبز السوق فلم ألبث حتى جعلت ثمنه في  
مزود و ذهبت إلى عثمان و بالذي اشتريت البز منه فقلت : عد الذي لك ، فاعتده و بقي  
مال كثير ، قال فقلت لعثمان : هذا لك اما انى لم اظلم به احداً ، قال : جزاك الله خيراً ،  
و فرح بذلك ، قال فقلت : اما انى قد علمت مكان بيعها مثلها و افضل ، قال : و عائد  
انت ؟ قال قلت : نعم ان شئت ، قال : قد شئت ، قال فقلت : فاني باع خيراً فاشركنى ،  
قال : نعم بى و بينك ، قال محمد : و بهذا تأخذ ، لا بأس بأن يشترك الرجلان في الشراء  
بالنسيئة و ان لم يكن لواحد منهما رأس مال ، على ان الربح بينهما و الوضعية على ذلك ،  
قال : و ان ولى الشراء و البيع احدهما دون صاحبه و لا يفضل واحد منهما صاحبه  
في الربح فان ذلك لا يجوز ان يأكل احدهما ربح ما ضمن صاحبه ، و هو قول ابن حنيفة  
و العامة من فقهاءنا - انتهى .

(١) كذا في الأصل ، و في الهندية «هكذا» .

(٢-٢) و كان في الأصل «أن يميز الرجل إلى الرجل» و هو تصحيف ، و الصواب «أن

يحىء الرجل إلى الرجل» و في الهندية «أن يميز الرجل يميز إلى الرجل» و هذا من

تحريرات الناسخ زاد كلمة من عنده و شكلها فجاء بظلة فوق ظلة - ف .

(٣) كذا في الأصل ، و في الهندية «هكذا» و هو تصحيف .

في الرقيق أيضا فان قدم رجل بمائة رأس من الرقيق فباع ذلك من رجل و استثنى من ذلك جارية و غلاما كان شريكا في الجوارى بالجارية التي استثنى و كان شريكا في الغلمان بالغلام الذي استثنى، فان كان هذا عندكم هكذا أن يُستثنى جزؤ<sup>١</sup> يستثنى جارية فيكون له من كل جارية جزؤ فهذا بما لا ينبغي أن يقال، وإن فرقوا بين الرقيق و الثياب فهذا بما لا ينبغي أن يقال، فهما جميعا خارجان من الوزن و الكيل .

### باب الشركة و التولية [ و الاقالة ]<sup>٢</sup> في الطعام

محمد قال: قال أبو حنيفة - رضي الله عنهما: لا خير في الشركة و التولية في الطعام و غيره من العروض حتى يقبض، لأن الشركة و التولية يبيع فلا يجوز ذلك قبل القبض، و أما الاقالة فلا بأس بها قبل أن يقبض، لأن ذلك نقض يبيع، فاذا قبض ما اشترى جازت التولية<sup>٣</sup> و الشركة و الاقالة في ذلك . و قال أهل المدينة: لا بأس بالشركة و التولية و الاقالة في الطعام و غيره 'قبض أو لم يقبض' إذا كان ذلك بالنقد و لم يكن فيه ربح ولا وضعية ولا تأخير للثمن، فان دخل في ذلك وضعية أو ربح أو تأخير من واحد منهما فهو يبيع ليس بتولية و لا شرك<sup>٤</sup> [ و لا إقالة ]<sup>٥</sup> في الطعام .

(١) كان في الأصل «جزء» و في الهندية «جزؤ» و هو شيء واحد ما بينهما كبير فرق فان الهمز في حالة الرفع يكون في صورة الواو و الناسخ كتب رأس عين اشارة الى انه همز - ف .

(٢) سقط من الأصل، و هو في الموطأ .

(٣) في الأصول « بالتولية » و هو خطأ .

(٤ - ٤) و في الموطأ « قبض ذلك أو لم يقبض » .

(٥) كذا في الأصول و هو الصحيح كما في الموطأ مع الزرقاني ج ٣ ص ١٤٥ .



كتاب الحجّة ( الشركة و التولية و الاقالة في الطعام ) ج - ٢

[و قال محمد بن الحسن: وكيف يكون هذا] ' في قولكم و قد رويتم ' عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم أنه قال ' من اشترى طعاما كيلا فلا يبعه ' حتى يقبضه ؟ قالوا : لأنه التولية و الشرك في الطعام على هذا الوجه الذي ذكرنا ليس يبيع . قلنا لهم : وكيف لا تكون التولية بيعا ؟ أليس إنما أعطاه ما اشترى به ؟ قالوا : بلى . قلنا لهم : فهذا رجل باعه ما اشترى بما يقوم

(١) سقط من الأصول و لا بد منه كما لا يخفى ، ولذا زدته ، و الا لا معنى لقوله ' في قولكم ' تدبر .

(٢) تخريج الحديث قد مر في باب يبيع المكايلة ، و هاك حديثا بقي من باب ما لم يقبض من الطعام و غيره من الموطأ : قال محمد : اخبرنا مالك حدثنا نافع عن عبد الله بن عمر انه قال : كنا نبتاع الطعام في زمان رسول الله صلى الله عليه و سلم فبعث علينا من يأمرنا بانتقاله من المكان الذي نبتاعه فيه الى مكان سواه قبل ان نبيعه ؟ قال محمد : إنما كان يراد بهذا القبض لئلا يبيع شيئا من ذلك حتى يقبضه ، فلا ينبغي ان يبيع شيئا اشتراه رجل حتى يقبضه - اه . و بقية الباب قد مرت من قبل فتذكرها .

(٣) في الأصول ' فلا يبعه ' . و الحديث رواه مالك في الموطأ ، و من طريقه رواه الامام في موطئه : اخبرنا مالك حدثنا نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه - انتهى . و في موطأ مالك من هذه الطريق ' حتى يستوفيه ' و من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر ' حتى يقبضه ' . و الحديث أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف و القعنبي و مسلم عن القعنبي و يحيى الثلاثة عن مالك به ، و تابعه جماعة عن نافع به - كما في ج ٣ ص ١٢٠ من شرح الزرقاني ، و تابع مالكا عليه اسماعيل بن جعفر عن ابن دينار عند مسلم - اه . و راجع لذلك

ج ٤ من ص ٣٢ الى ص ٣٥ من نصب الراية .

(٤-٤) كذا في الأصل ، و في الهندية ' أعطى ما اشترى بما اشتراه به ' .

كتاب الحجة ( الشركة و التولية و الاقالة في الطعام ) ج - ٢

عليه، وكذلك الشرك أعطاه نصف ما اشترى بنصف الثمن، أرايتم رجلا اشترى إبريق فضة بدنانير<sup>١</sup> وقال لا إبريق رجل<sup>٢</sup> قبل أن يقبضه أليس ينبغي لكم أن تجهزوه لأنه ليس ببيع؟ وإن أجزتم التولية و الشرك في الصرف قبل أن يقبض حين يصير بغير صاحبه الذي اشتراه قبل أن يقبضه الذي اشتراه فهذا الظن بما لا يحل لمسلم .

قالوا: فان قلنا: الصرف<sup>٣</sup> إذا اقترقا قبل القبض بطل البيع . قيل لهم: فانهما لم يفترقا حتى قبض الذي ولى و قبض الذي أشرك ذلك<sup>٤</sup> فينبغي لكم أن تجهزوه لأن التولية و الشرك بيع فلا يجوز قبل البيع<sup>٥</sup>، ما أشد تجويزكم لما ينبغي أن يكره و أشد كراهتكم لما لا بأس به! تبطلون البيوع الجليزة بالظنون و تجهزون<sup>٦</sup> البيع الذي لا ينبغي أن يجاز<sup>٧</sup>!

محمد قال أخبرنا قيس بن الربيع عن أشعث<sup>٨</sup> عن محمد بن سيرين

(١-١) كذا في الأصل، و في الهنذية و قلند: لا إبريق رجل، و لم نفهم معنى العبارتين، فظن ان فيها تحريفا، و الله اعلم - ف .

(٢) كذا في الأصل، و في الهنذية « للصرف » و عندى الأرجح « بالصرف » لقوله « قلنا » تدبر .

(٣) كذا في الأصول، و ظنى ان الصواب « في ذلك » او اسقاطه اولى .

(٤) كذا في الأصول، و تأمل فيه .

(٥-٥) كذا في الأصل، و في الهنذية « البيوع الذي » و لعل الصواب « البيوع التي لا ينبغي أن تجاز » .

(٦) الأظهر انه اشعث بن عبد الملك الحمراني، ابو هاني البصري، مولى حمران، من رجال الأربعة - كما في ج ١ ص ٣٥٧ من التهذيب، و هو في ترجمة محمد بن سيرين في الرواة عنه، ثقة صالح لا بأس به، اوثق من اشعث الحداني و اثبت اصحاب =

كتاب الحجّة ( الشركة و التولية و الاقالة في الطعام ) ج - ٢

قال: سألت عبيدة السلماني<sup>١</sup> عن رجل ابتاع أكرارا<sup>٢</sup> من الخنطة فحمل على كل بعير كرا فلقيه رجل فقال «ولني كرا» قال «خذ برأس بعير» قال: لا حتى تكيّله لأن التولية يبيع .

قال محمد: أخبرنا قيس بن الربيع قال أخبرنا جابر<sup>٣</sup> عن الشعبي قال: التولية يبيع .

<sup>١</sup> أخبرنا محمد قال أخبرنا<sup>٤</sup> سفيان الثوري قال حدثنا سليمان التيمي = ابن سيرين بعد ابن عون، مات سنة ١٤٢ أو سنة ١٤٦، كان قتيها متقنا - قاله ابن حبان في الثقات . وها هنا أيضا اشعث بن عبد الله بن جابر الحداني، أبو عبد الله الأعشى البصري، وهو الجلي الأزدي، من رجال الأربعة و تعليقات البخاري، شيخ ثقة ليس به بأس، مستقيم الحديث، وهو أيضا روى عن محمد بن سيرين - كما في ج ١ ص ٣٥٥ من التهذيب . و آخر اشعث بن سوار الكندي، روى عن الحسن و طبقته، من رجال مسلم و الترمذي و النسائي و ابن ماجه - كما في ج ١ ص ٣٥٢ من التهذيب . و آخر اشعث بن أبي الشعثاء المحاربي الكوفي، من رجال الستة، مات سنة ١٢٥ - كما في ج ١ ص ٣٥٥ من التهذيب . و ها هنا آخرون من اسمهم «اشعث»، راجع التهذيب، و كلهم معروفون .

(١) تقدم في التشهد، وهو ابن عمرو السلمي المرادي الكوفي، أبو عمرو، من رجال الستة، هو أحد الأربعة من الفقهاء بالكوفة، من أصحاب ابن مسعود و علي رضي الله عنهما، مات سنة اثنتين و سبعين، و قيل: سنة ٧٣ أو ٧٤؛ و ابن سيرين من أروى الناس عنه .

(٢) كذا في ج ٢ ص ١٤٧ من المغرب؛ و في الأصول «كرارا» وهو خطأ .

(٣) هو الجعفي، كما مر من قبل .

(٤ - ٤) كذا في الأصل، و في الهذبية «محمد قال أخبرنا» .

كتاب الحجة ( الشركة و التولية و الاقالة في الطعام ) ج - ٢

عن الحسن البصري قال: كان يعد التولية يتعا، وكان ابن سيرين لا يكرهه ثم كرهه بعد .

وقال<sup>١</sup> أبو حنيفة: من اشترى سلعة أو رقيقا فقبضه<sup>٢</sup> ثم سأله رجل أن يشركه ففعل وتقدما جميعا الثمن البائع الأول<sup>٣</sup> براض منهما ثم أدرك السلعة شيء ينتزعها<sup>٤</sup> من أيديهما فإن المشترك<sup>٥</sup> يأخذ من الذي أشركه<sup>٦</sup> ما نقد في السلعة<sup>٧</sup> و يطلب الذي أشرك يبعه<sup>٨</sup> الذي باعه السلعة بالثمن [ كله ]<sup>٩</sup> . وقال أهل المدينة بقول أبي حنيفة في هذا .

- (١) كذا في الهندية، وكان في الأصل « قال » بلا وار .
- (٢) كذا في الأصول، وفي موطأ مالك « فبت به » مكان « فقبضه » وهو الأرجح عندى، وفي نسخة أخرى من الموطأ « فبت شراؤه » وأخرى « يبعه » من إطلاق البيع على الشراء . قاله الزرقاني في ج ٣ ص ١٤٥ من شرحه .
- (٣) كذا في الأصل، وفي الهندية « للبائع الأول »، وفي الموطأ « صاحب السلعة » وهو الأرجح .
- (٤) كذا في الموطأ وهو الصحيح، وفي الأصول « بتركها » وهو تصحيف « ينتزعها » .
- (٥) قوله « المشترك » كذا في الموطأ، قال الزرقاني في ج ٣ ص ١٤٥ من شرحه: بلفظ المفعول؛ وفي الأصول « إن المشتري » وهو تصحيف المشترك .
- (٦) في الأصول « اشتركه » تصحيف .
- (٧) في الموطأ « الثمن » مكان « ما نقد في السلعة » .
- (٨) قال الزرقاني: بكسر التحتية الثقيلة - يعني بائه .
- (٩) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من الموطأ . قال الزرقاني: لأن العهدة عليه .

قال أبو حنيفة: فان اشترط المشرِك<sup>١</sup> على الذى أشركه بمحضرة البيع وعند مبايعة البائع الأول وقبل أن يتفاوت [ذلك]<sup>٢</sup> «إن عهـدتك على الذى ابتعت<sup>٣</sup> منه» أو اشترط ذلك بعد التفاوت فكان<sup>٤</sup> ذلك الشرط منه<sup>٥</sup> فى عقـدة فالشركة<sup>٦</sup> فاسدة، لأن الشركة يبيع فاشترط فيها ما لا يجوز فأفسدها ذلك الشرط. وقال أهل المدينة: إن اشترط المشرِك<sup>٧</sup> على الذى أشركه بمحضرة البيع وعند مبايعة البائع<sup>٨</sup> الأول وقبل أن يتفاوت [ذلك]<sup>٩</sup> «إن عهـدتك على الذى ابتعت منه» فذلك جائز<sup>١٠</sup>، وإن<sup>١١</sup> تفاوت ذلك<sup>١٢</sup> وفات البائع الأول فشرط البائع<sup>١٣</sup> الآخر باطل وعليه العهدة.

وقال محمد: لئن جاز أن يشترط ذلك قبل رضا البائع إنه ليجوز بعد التفاوت وإن لم يحز ذلك إلا بعد رضا البائع الأول فرضى البائع إنه لجائز قبل التفاوت وبعد التفاوت، وما يفترقان فى شيء، وما<sup>١٤</sup> هذا بصرف

(١) كذا فى الموطأ، وفى الأصول، «المشرِك».

(٢) لفظ «ذلك» سقط من الأصول وزيد من الموطأ.

(٣) كذا فى الأصول «فكان» بالقاء، والصواب «وكان».

(٤-٥) كذا فى الاصل، وفى الهندية «فى العقدة» مكان «فى عقدة الشركة».

(٥) كذا فى الموطأ، وفى الأصول «المشرِك» تصحيف.

(٦) وكان فى الأصول «البيع» وهو سهو الناسخ.

(٧) فى الموطأ: فلا عهدة على المشرِك.

(٨) كذا فى الموطأ، وفى الاصول «فان» بالقاء.

(٩) لفظ «ذلك» ساقط من الاصل، وزيد من الهندية - ف.

(١٠) لفظ «البائع» لم يذكر فى الموطأ.

(١١) كذا فى الاصل، وفى الهندية «ما» بلا واو.

كتاب الحجّة . ( الشركة والتولية والاقالة في الطعام ) ج - ٢

فيقال ' فيه كما يقال في ' الصرف إن ' قبضا قبل أن يفترقا جاز الصرف وإلا لم يجوز ، أ رأيتم التفاوت و غير التفاوت و هل سمعتم بينهما بفرق ' من سنة أو أثر ؟ إني لأعجب من احتمال هذا ، وكيف احتمله وكيف ظن أن هذا صواب !! أخبرونا عن وقت التفاوت ما هو ؟ توقنون يوما أو شهرا أو سنة أو مجلسا قبل الافتراق ؟ فهذا يشبه الصرف ، وإن كان على غير المجلس . فاجده ؟ إنما ينبغي أن يكون الأمر في قولكم أمرا واحدا ، إن كان الأمر يجوز بغير رضا البائع فما يضركم فأت أو لم يفت إذا رضى بذلك المشتري في الذي أشركه ، وإن كان لا يجوز إلا برضا البائع فهو جائز إن رضى البائع إن تفاوت أو لم يتفاوت ؟ ليس الأمر كما وصفتم ، ولكن الشركة لا تجوز حتى يقبض المشتري ما اشترى ، فإذا قبض ذلك ثم أشرك فيه فالشركة جائزة ، إلا أن يشترط أحدهما العهدة على البائع ، فإن اشترط ذلك فالبيع فاسد ، لأن العهدة على المشتري الأول ، فإذا اشترطت على غيره فسد البيع والشرط .

وقال أبو حنيفة - رضى الله عنه : من ابتاع سلعة فقبضها ووجبت له ثم قال رجل « أشركنى بنصف هذه السلعة وأنا أبيعها لك جميعا » فكان

(١) في الأصول « و يقال ، بالواو ، والصواب « فيقال ، بالغاء - كما لا ينبغي .

(٢-٢) قوله « فيه كما يقال في » ساقط من الأصل ، وزيد من الهندية .

(٣) في الأصول « و إن » بالواو .

(٤) وكان في الأصول « يفرق » والصواب « يفرق » سقط الباء الجارة من قلم الناسخ

سهوا - ف .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهندية « مجلس » منكرا .

كتاب الحجة ( الشركة و التولية و الاقالة في الطعام ) ج - ٢

ذلك 'شرطا منه' في أصل البيع: إن هذه الشركة فاسدة لأنه اشترط فيها ما ليس منها . وقال أهل المدينة: إذا قال «أشركني [بنصف هذه السلعة]»<sup>١</sup> على أن أبيع لك النصف الآخر، فهذا لا بأس به<sup>٢</sup>، و تفسير ذلك أن هذا يبيع جديد بآعه نصف السلعة على أن يبيع له النصف الآخر.

قال محمد: أليس كان حين كان يبيع جديدا في قولكم فقد اشترط فيه يبيع غيره ولا يدري<sup>٣</sup> أ يكون ذلك البيع أم لا يكون ذلك؟ قالوا: ربما يتيسر يعه وربما لا يتيسر يعه . قيل لهم: فقد اشترط أمرا لا يدري أ يكون أم لا يكون، وإن كان فلا يدري متى يكون فكيف كان هذا ما ينبغي أن يكون من الفرر أمرا أشق<sup>٤</sup> من هذا؟ أخبرونا عن الشرط الذي اشترط عليه أ لازم هو للذي شرط عليه؟ قالوا: نعم هو جائز . قيل لهم: فرجل اشترى شيئا فاشترط عليه صاحبه أن يبيع له شيئا آخر أ يجوز هذا؟ قالوا: نعم . قيل لهم: ينبغي لمن أجاز هذا أن يميز يعا في يبيع

(١-١) في الأصل «شرط منكم» وفي الهندية «فيكم» وكلاهما خطأ كما لا يخفى، والأظهر الأرجح «شرطا منه» وعلى المرجوح فيه بالافراد - تدبر .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من الموطأ .

(٣-٣) كذا في الأصول، وفي الموطأ: على أن أبيعها لك جميعا كان ذلك حلالا لا بأس به .

(٤) كذا في الأصل وهو مرجوح، وفي الهندية «لأن يدري»، وهو خطأ، والراجح «لأنه لا يدري» .

(٥) كذا في الأصول، ولعل العيوب «أشد» وهو أرجح عندى من «أشق» . قال الزرقاني: لأن الثمن مجهول لا يعلم مبلغه من مبلغ ثمن الاجارة حين العقد، ولأن الاجارة يبيع منافع فصار يعتين في بيعه - انتهى . يعنى: فلا يجوز .

فيقول: من اشترى شيئاً بضمن على أن يشتري منه البائع شيئاً بضمن آخر قد سماه إنه جائز، وإن يجهز ما نهى عنه عمر رضي الله عنه في قوله «من اشترى جارية على أنه إن أراد بيعها فهو أحق بها» إنه مكروه<sup>١</sup>؛ فينبغي لمن أجاز الأول أن يجهز هذا لأن هذا شرط في البيع ليس منه، والأول أيضاً شرط في البيع ليس منه لأن اشتراطه عليه أن يبيع له شيئاً ليس من شروط البيع والشراء، إنما هذا أشبه بالاجارة<sup>٢</sup> مع الذي اشترط ذلك عليه لا يدري أيباع أم لا، ولا يدري متى يبيع، فهذا غرر وهو فاسد.

### باب إفلاس الغريم

محمد قال: قال أبو حنيفة - رضي الله عنهما - في رجل باع من رجل متاعاً فأفلس المبتاع: إن<sup>٣</sup> البائع إن<sup>٤</sup> وجد متاعه بعينه وقد كان المشتري قبضه فليس بأحق من الغرماء، لأن المشتري قد قبضه وصار في ضمانه، ولكنه لو لم يقبضه حتى يفلس المشتري لم يكن للمشتري ولا للغرماء على البائع سبيل حتى يستوفي البائع الثمن. وقال أهل المدينة: إذا أفلس المبتاع فالبائع<sup>٥</sup>.

(١) يشير إلى ما أخرجه في موطئه: أخبرنا مالك أخبرنا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عبد الله بن مسعود اشترى من امرأة التقيّة جارية واشترطت عليه «أنك إن بنتها فهي لي بالثمن الذي تبيعها به»، فاستفتى في ذلك عمر بن الخطاب فقال: لا تقر بها وفيها شرط لأحد - اهـ - وهو في ج ٥ ص ٣٣٦ من سنن البيهقي عن محمد بن إبراهيم ثنا ابن بكير ثنا مالك به مثله. وقد سبق في الكتاب.

(٢) كذا في الهندية وهو الصواب، وكان في الأصل «بالاجازة» بالزاي وهو تصحيف.

(٣) في الموطأ «فإن» بزيادة الفاء.

(٤) في الموطأ «إذا».

(٥) قوله «فالبائع» كذا في الأصول، وفي الموطأ «فإن البائع».



إذا وجد شيئاً من متاعه بعينه [أخذه] <sup>١</sup>، وإن كان المشتري قد باع بعضه و فرقه فصاحب المتاع أحق به من الغرماء لا يمنعه ما فرق المشتري <sup>٢</sup> أن يأخذ ما وجده بعينه، فإن كان اقتضى البائع الأول من ثمن متاعه <sup>٣</sup> شيئاً وأحب <sup>٤</sup> أن يرده ويقبض ما وجد من متاعه ويكون في ما لم يجد أسوة للغرماء <sup>٥</sup> فذلك له <sup>٥</sup>؛ قالوا: وإن مات المشتري والسلعة قائمة بعينها [والبائع] <sup>٦</sup> لم يقبض من ثمنها شيئاً فهو <sup>٧</sup> أسوة الغرماء .

وقال أبو حنيفة: إن [مات] <sup>٨</sup> وقد قبض ما اشترى فالبائع أسوة الغرماء في السلعة التي <sup>٩</sup> باع، فإن لم يكن المشتري قبض ما اشترى فالبائع أحق به يباع له حتى يستوفي [ثمنه] <sup>١٠</sup>، فإن زاد ثمن السلعة على حقه كان للغرماء، وإن نقص كان البائع أسوة الغرماء بما بقي من مال الميت <sup>١١</sup> .

- (١) كذا في الموطأ، وقوله «أخذه» ساقط من الأصول ولا بد منه .
- (٢) كذا في الأصول، وفي الموطأ «المتاع منه» .
- (٣) كذا في الأصول، وفي الموطأ «المتاع» .
- (٤) كذا في الأصول، وفي الموطأ «فأحب» بالقاء .
- (٥-٥) قوله «فذلك له» كذا في الموطأ، ولفظ «له» ساقط من الأصول ولا بد منه .
- (٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من الموطأ ولا بد منه .
- (٧) في الأصول «وهو» بالواو والصواب «فهو» بالقاء .
- (٨) في الأصل الهندي «باع» وهو خطأ .
- (٩) ما بين المربعين ساقط الأصل، وإنما زيد من الهندية .
- (١٠) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .
- (١١) هذا القول حقه أن يذكر بعد القول الذي في ابتداء الباب قبل قول أهل المدينة - ف .

قال محمد: وكيف الغرماء بالافلاس أحق<sup>١</sup> بمتاعه [من الغرماء]<sup>٢</sup> وقد قبض [ما اشترى]<sup>٣</sup> و<sup>٤</sup> إذا كان الموت كان أسوة الغرماء؟ قالوا: لأن الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء بذلك . قيل لهم: إنا نرى ذلك في البيع الذي لم يقبض، فقد جاء الحديث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال في الموت<sup>٥</sup> إنه أسوة الغرماء، وعلى أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ممن تروون عنه؛ وإنيما تروون حديثكم هذا عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة

- (١) كذا في الأصول، والعبارة مختلفة، وعندى الصواب « وكيف كان البائع - أو: كيف كان صاحب المتاع - في الافلاس أحق »، والعلم عند الله .  
 (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وهو كما ترى لا بد منه .  
 (٣) الواو من قوله « وإذا » ساقط من الأصل وزيد من الهندية - ف .  
 (٤) في الأصول « كانوا » وهو تصحيف .

(٥) كذا في الأصل، وفي الهندية « وقد » وهو الأرجح كما لا يخفى  
 (٦) كذا في الأصول، ولعله « الافلاس » بدل « الموت » أو « الموت والافلاس »، وكيف والامام محمد يعارضهم بحديث علي رضي الله عنه ١ وإذا كان في الأثر في الموت أسوة الغرماء فهو عين ما قال أهل المدينة فكيف يصح المعارضة وإقامة الحجّة عليهم !! تدبر؛ والفاظ الأثر بل مسلك علي رضي الله عنه أيضا يخالفه لو لم يزد لفظ « الافلاس » بعد لفظ « الموت » أو « الافلاس » مكان « الموت » . و اثر علي في ج ٨ ص ١٧٦ من المحلى، قال ابن حزم: فروينا من طريق وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن خلاص بن عمرو عن علي بن أبي طالب قال: هو فيها أسوة الغرماء إذا وجدها بعينها إذا مات الرجل وعليه دين وعندة سلعة قائمة أرجل بعينها فهو فيها أسوة الغرماء، وهو قول إبراهيم النخعي والحسن؛ أن من افلس أو مات فوجد انسان =

رضي الله عنه<sup>١</sup>، وعلى أوثق في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أبي هريرة وأعلم؛ وليس الإفلاس والتوى<sup>٢</sup> أشد من أن يموت الرجل

== سلته التي باع بعينها فهو فيها أسوة الغرماء، وهو قول أبي حنيفة وابن شبرمة ووكيع - انتهى - وراجع لذلك البحث ج ٦ ص ٥٤ إلى ص ٥٩ من عمدة القارى وص ٢٧٢ من المختصر و ج ٦ ص ٤٧ من الجوهر النقي باب المشتري يموت مفلسا بالثمن من سنن الديهي و ج ٢ ص ٢٩٤ إلى ج ٢ ص ٢٩٦ من شرح معاني الآثار للطحاوى . وسأعود إليه قريبا ، لأن ابن أبي شيبة ذكره في كتاب الرد .

(١) ذكر صاحب التمهيد - كما في ج ٦ ص ٤٧ من الجوهر النقي على الديهي : رواه عبد الله بن بركة ومحمد بن علي وإسحاق بن إبراهيم الصنعانيون عن عبد الرزاق عن مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مسندا ، وكذا رواه عراك بن مالك عن أبي هريرة - ذكره ابن حزم ، وقال الدارقطني : تابع عبد الرزاق على استاده عن مالك أحمد بن موسى وأحمد بن أبي ظبية - اه . قلت : وكذا الامام محمد - كما في الكتاب . وكذا رواه مسندا ابن أبي شيبة في كتاب الرد في مسألة المائة والعشرين : أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من وجد متاعه عند رجل قد أفلس فهو أحق به - اه . وروى الامام محمد في موطنه عن مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال - الحديث مرسلا . وكذا رواه عبد الرزاق في مصنفه عن مالك مرسلا ، وهو في جميع الموطآت عن مالك مرسل - كما في ج ٣ ص ١٤٦ من شرح الزرقاني .

(٢) في الأصول «والتواصي» وهو خطأ ، والصواب «والتوى» وهو الهلاك ، مخصوص بالمال ، أو يكون «والتوى شيئا أشد من أن - الخ» .

ولا يدع مالا، فيبغى كما قلتم في الإفلاس أنه إن<sup>١</sup> وجد متاعه أخذه أن تقولوا ذلك في الموت إذا لم يدع [مالا لأنه لا يكون من الإفلاس، وتوى<sup>٢</sup> المال شيء<sup>٣</sup> أعظم من أن<sup>٤</sup> يموت، ولا يدع<sup>٥</sup> شيئا .

[وقال<sup>٦</sup> قال أبو حنيفة رضى الله عنه : من اشترى سلعة من السلع غزلا أو متاعا أو بقعة من الأرض ثم أحدث في ذلك البقعة دارا<sup>٧</sup> أو نسج الغزل ثوبا ثم أفلس الذى ابتاع<sup>٨</sup> ذلك فليس البائع أحق بذلك من الغرماء . وقال أهل المدينة : إذا قال<sup>٩</sup> رب البقعة «أنا آخذ<sup>١٠</sup> البقعة وما فيها من البنين» فان<sup>١١</sup> ذلك ليس له ، ولكن<sup>١٢</sup> «تقوم البقعة وما فيها بما أصلح<sup>١٣</sup>»

- (١) كذا في الأصول ، و الأرجح «إذا» مكان «إن» .
- (٢) في الأصل الهندي «إذا» وهو تصحيف .
- (٣) في الأصل الهندي «شيئا» وهو تصحيف .
- (٤) كذا في الأصل ، وسقط حرف «ان» من الأصل الهندي .
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، وزدناه من الهندية .
- (٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزدناه على دأب المصنف في الكتاب .
- (٧) كذا في الأصول ، وفي الموطأ : ثم أحدث المشتري في ذلك عملا بنى البقعة دارا .
- (٨) كذا في الموطأ ، وفي الأصول «ابتاعه» .
- (٩) كذا في الأصول ، وفي الموطأ «فقال» .
- (١٠) وفي الأصل «إذا قال البائع إذا قال رب البقعة أنا آخذ» وقوله «إذا قال البائع» من سهو الناسخ - ف .
- (١١) كذا في الأصول ، وفي الموطأ «إن» .
- (١٢-١٣) كذا في الموطأ ، وكان في الأصل «يقوم البقعة وما يصلح» وفي الهندية «يقوم البقعة وما فيها بما يصلح» و زاد في الموطأ بعده «المشتري» .

ثم ينظر ثمن البقعة و ثمن البنيان <sup>١</sup> من تلك القيمة ثم يكونان شريكين في ذلك لصاحب البقعة بقدر حصته وللغرماء <sup>٢</sup> بقدر حصة البنيان؛ وكذلك الغزل وغيره مما أشبهه <sup>٣</sup> إذا دخله هذا فهكذا العمل فيه <sup>٤</sup>، فأما ما يبيع <sup>٥</sup> من السلعة <sup>٥</sup> التي لم يحدث فيها المبتاع شيئاً إلا [ أن ] <sup>٦</sup> تلك السلعة نفقت و ارتفع ثمنها فصاحبها <sup>٧</sup> يرغب فيها والغرماء يريدون إمساكها فإن الغرماء يخبرون <sup>٨</sup> إما أن يعطوا رب السلعة الثمن الذي باعها لا ينقصونه شيئاً أو يسلموا إليه سلعته <sup>٩</sup>، [ وإن كان قد نقص ثمنها فالذي باعها بالخيار إن شاء أن يأخذ سلعته ] <sup>١٠</sup> ولا تباعة <sup>١١</sup> له في شيء من مال غريمه ، فذلك له ،

(١) في الأصول « التفاوت » مكان « البنيان » ، وهو تصحيف ؛ وعبارة الموطأ هكذا « ثم ينظر كم ثمن البقعة و كم ثمن البنيان » .

(٢) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « و يكون للغرماء » .

(٣-٣) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « إذا دخله هذا و لحق المشتري دين لا وفاء له هذا العمل فيه » .

(٤) وكان في الأصول « فاذا امتنع » ، وهو تصحيف « فأما ما يبيع » ، والتصحيح من الموطأ .

(٥) وفي الموطأ « السلع » مكان « السلعة » و ما في الأصول ايضاً صحيح - ف .

(٦) سقط من الأصول ، وهو في الموطأ .

(٧) في الأصل « و صاحبها » بالواو .

(٨-٨) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « بين أن يعطوا رب السلعة الثمن الذي باعها

به و لا ينقصون شيئاً و بين أن يسلموا اليه سلعته - الخ » . قلت : و مآل العبارتين واحد ليس بينهما كبير فرق - ف .

(٩) هذه العبارة سقطت من الأصول و لا بد منها ، وهي في موطأ مالك .

(١٠) كذا في الموطأ ، وكان في الأصول « و لا يباع » ، قوله « لا يباع » تصحيف =

وإن شاء أن يكون غريما من الغرماء يحاص بحقه ولا يأخذ سلعته فذلك له .  
وقال محمد : وكيف يكون الخيار بين أخذ سلعته<sup>١</sup> وبين المحاصة  
بالثمن ؟ هل كان اشترط على المشتري رد متاعه حين باعه إن لم يستوف<sup>٢</sup>  
الثن ؟ قالوا لم يشترط ذلك . قيل لهم : فكيف كان أحق بذلك من غيره  
والسلعة لو هلكت في يد المشتري هلكت في ضمانه ومن ماله ؟ قالوا :  
بالآثر<sup>٣</sup> الذي جاء في ذلك . قلنا لهم : ما أسرعكم إلى الاحتجاج بالآثر الذي  
كان عندكم ! فهلا احتججتم بالآثر فيما مضى مما أبطلتم من البيوع بالظنون ؟  
لمو كان عندكم في ذلك آثار لا احتججتم بها كما احتججتم في هذا ، مع أن  
الآثر عن أبي هريرة رضي الله عنه لا يعدل عندنا ما قال علي بن أبي طالب  
رضي الله عنه ، لأن قول علي<sup>٤</sup> رضي الله عنه عندنا أثبت من رواية أبي هريرة  
رضي الله عنه .

== « لا تباعة » و « التباعة » بكسر التاء الفوقانية .

(١) كذا في الهندية ، وكان في الأصل « الثمن » .

(٢) في الأصول « لم يستوفى » وهو خطأ .

(٣-٣) في الأصل « قيل الآثر » بالفعل المجهول ، و بدون حرف الجر ، وفي الهندية  
« قالوا الآثر » والصواب « قالوا بالآثر » .

(٤) كذا في الأصل ، وفي الهندية « علي بن أبي طالب » .

(٥) اعلم ان الحافظ ابن أبي شيبة قال في المسألة المائة والعشرين من كتاب الرد في بيان  
« من وجد متاعه عند مفلس » حدثنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن  
عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : من  
وجد متاعه عند رجل قد افلس فهو أحق به ؟ وذكروا ان أبا حنيفة قال : هو أسوة  
الغرماء - انتهى . اعلم ان الكلام معه في هذه المسألة من وجوه وهي كلها بمرأى  
من أبي حنيفة ومن معه في هذا : ==

= الأول: الكلام في الاستناد المذكور وهو ان الحديث أخرجه البخارى في صحيحه وفيه بن يحيى بن سعيد و ابى بكر بن عبد الرحمن ابو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ان عمر بن عبد العزيز اخبره ان ابا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام اخبره - الحديث ، فالظاهر ان في استناد ابن ابى شيبة انقطاعا مع كوفه يحيى بن سعيد مدلسا ، كما في ج ١١ ص ٢٢٤ من التهذيب ، و راجع ج ٦ ص ٤٤ من عمدة القارى لتعلم من أخرجه من الأئمة غير البخارى ، أظن بدر ابن ابى شيبة ما في الاستناد من الخلل ؟ او دراه لكنه كتبه ا وهو لا يلقى بشانه ، وليس ذلك طعنا فيه فانه والله حافظ ثقة الا انه انسان عندنا كالامام ابى حنيفة عندنا ، والكلام بالاصول من ديدن الفحول و الاغماض عنه وقت الحاجة داب العجول .

الثانى : ليس في الحديث المذكور ذكر البائع واليسع ، و الكلام فيه ، و الحديث ساكت عنه ، و لفظ البخارى « من ادرك ماله بعينه عند رجل - او انسان - افلس فهو احق به » مقيد بقيد العين وهو يكشف الستار عن وجه معنى الحديث - كما لا يخفى ؛ وحديث ابى بكر بن عبد الرحمن « ايما رجل باع سلحته فأفلس الذى ابتاعها و لم يقبض البائع من ثمنها شيئا فوجد بها فهو احق بها » مرسل ارسله مالك في الموطأ و عنه الامام محمد في موطئه ص ٣٤٢ مرسلا ؛ قال ابن عبد البر - كما في ج ٣ ص ١٤٦ من شرح الزرقاني : هكذا في جميع الموطآت و لجميع الرواة عن مالك مرسلا الا عبد الرزاق بخلاف عنه فوصله عن مالك عن ابن شهاب عن ابى بكر عن ابى هريرة ، وكذا اختلف اصحاب الزهري عنه في ارساله و وصله - اه ؛ و قال الدارقطني : استاده لا يصح عن الزهري ، و اما مسلم فأخرجه بلفظ البخارى بعينه في سبع طرق ، و بمعنى رواية البخارى في ثلاث طرق و ليس فيها ذكر البائع ، و انفرد طريق واحدة عنده بلفظ « لصاحبه الذى باعه » و هو رواية ابن ابى عمر عن هشام بن سليمان و هو محمد بن يحيى العدنى و كان به غفلة ، قال ابو حاتم : رأيت عنده حديثا موضوعا حدث به عن =

= ابن عينة - كما في ج ٩ ص ٥١٩ من التهذيب ، وهو كما ترى ، وشيخه هشام بن سليمان هو المخزومي المكي ، وان مشاهير حاتم الا انه قال : مضطرب الحديث ، وقال العقيلي : في حديثه عن غير ابن جريج وهم ، و روى عن الثوري حديث « من حج فلم يرفث ، بسند عجيب - كما في ج ٣ ص ٢٥٤ من ميزان الاعتدال ؛ و راجع ج ١١ ص ٤٢ من التهذيب ، فلا تخلو رواياته من اضطراب ، و دأب مسلم في صحيحه جمع الروايات في صعيد واحد ليسهل على الباحث ترجيح الراجح منها . و لا شك ان الطرق التي توافق رواية البخاري هي الراجحة على تلك الرواية المنفردة فيكون الاعتماد على لفظ البخاري لا سيما عند من عول عليه و لا يلتفت الى غيره و ان كان صحيحا ؛ و قد اجاد المحقق ابن الهمام في فتح القدير في موضع منه في بيان ترجيح روايات البخاري وغيره فعليك به فانه مهم جدا و ان اغتاض بذلك صاحب « منهج الوصول المختصر من ارشاد الفحول » من ابناء الهند ، و لا يضره ؛ و ليس عند البخاري لفظ البيوع بل و ليس في رواية ابن ابي شيبة ايضا - كما عرفت ، فكيف يشمل البيوع و قد قال صلى الله عليه وسلم « أيما رجل افلس فأدرك رجلا ماله بعينه فهو احق به من غيره » - كما في ج ٢ ص ٢٩٤ من آثار الطحاوي ، فلنفظ المال في قوله « ماله بعينه » انما اضيف الى مالك البضاعة و ذلك يتصور في العارية و الوديعة و المسروق و المغصوب و نحوه الذي لا يخرج عن ملك المالك ، و يصدق عليه « ماله بعينه » يوضحه حديث سمرة بن جندب الذي اخرجه الطحاوي مرفوعا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من سرق له متاع او ضاع له متاع فوجده في يد رجل بعينه فهو احق به و يرجع المشتري على البائع بالثمن - اه ؛ و انت تعلم ان المبيع بعد تمام الصفقة يخرج من ملك البائع و يدخل في ملك المشتري قبض البائع الثمن او لم يقبضه ، و المتناع بمجرد العقد و قبضه المبيع يكون مالكا له و يزول ملك البائع عنه ، فاضافة المال الى غير ماله لا تصح الا عند قيام قرينة تصحها صرف اللفظ عن الحقيقة بل الميل الى المجاز بدون قرينة صارفة عن الحقيقة



= الحقيقة يكون تأويلا محضا لا يرجع الى المبنى و المفزى فلا بد ، و في الحالة هذه يكون البائع اسوة للغرماء حيث لا يشمل الحديث الصحيح المذكور من البخارى وغيره ، و المرسل المذكور لا يوازى الحديث المتصل المسند الصحيح الوارد بطرق عديدة بدون علة من العلال ، فظهر بذلك ان ما رواه ابن ابى شية لا يرد على الامام ابن حنيفة رحمه الله و هو عامل بالحديث و فهم منه بقوة غوصه في بحر المعاني ما غاب عن كثير من اهل العلم ، و عنده الاصول و الضوابط العامة التي لا تحزم في مواضعها و لا تضاد بخلاف غيره - كما لا يخفى ، و التعصب غير الحق ؛ و قد تكلم الطحاوى فيها على دأبه ، و قد توسع الحافظ البدر العيني في ج ٦ ص ٥٤ من عمدة القارى و البناية شرح الهداية ، كما قاله هو في العمدة في سرد شكوك المخالفين و الرد عليهم ؛ قال الامام محمد في موطنه ص ٣٤٣ بعد اخراج المرسل من طريق شيخه مالك : اذا مات و قد قبضه فصاحبه فيه اسوة للغرماء ، و ان كان لم يقبض المشتري فهو احق به من بقية الغرماء حتى يستوفى حقه ، و كذلك ان افلس المشتري و لم يقبض ما يشتري فالبايع احق بما باع حتى يستوفى حقه - انتهى ؛ فان المتاع بعد قبض المشتري يكون ملكا خالصا له و البائع يصير اجنيا منه كسائر امواله فيكون شريك الغرماء في كلتا الضرورتين ؛ و الفاضل الككنوى في التعليق المجمع تباع الزرقاني في شرحه و مال الى ما قاله و لذا نقل كلامه ؛ و للناس فيما يشقون مذاهب ؛ فاضافة خلاف الحديث الى ابن حنيفة و الحالة هذه لا يليق بشأن ابن ابى شية - رحمه الله تعالى .

الثالث : سلينا ان الحديث ورد في البيوع ايضا كما في صحيح مسلم و سنن ابى داود وغيرهما ، و قد عرفت الكلام فيه لكن من اين علم ان الحكم فيه على القضاء دون الديانة ؟ لم لا يجوز ان المسألة في الحديث على الديانة دون القضاء و المعنى انه يجب على المشتري ديانة ان يادر بسلمته فيردها الى البائع قبل ان يرفع امره الى القضاء فيحكم بالاسوة ؛ و حق البائع يبق في الجملة ديانة في متاعه بعد قبض المشتري ايضا ، =

== وله نظائر - قاله امام الحديث في املائه على دروس البخارى كما في ج ٣ ص ٣١٠ من فيض البارى ، و التفصيل فيه فراجعهم ؛ فعلى هذا الحديث لا يكون مخالفا لما قاله الامام ابو حنيفة بل هو عين مذهبه و يكون مخالفا لما فهمه منه ابن ابى شيبة و من معه فيكون حجة عليهم لا لهم ، و ما قاله الطحاوى في شرح الآثار راجع له ص ٢٥٢ من مختصر المختصر من مشكل الآثار .

الرابع : انهم لم يتفقوا على ان الحديث شامل للبيع ايضا بل اختلفوا فيه ، فقال مالك و الشافعى و احمد و اسحاق و غيرهم بالشمول ، و قال على بن ابى طالب رضى الله عنه في رواية قتادة عن خلاص عنه و ابراهيم النخعى و الحسن البصرى و ابو حنيفة و الزهرى و ابو يوسف و زفر و محمد و غيرهم بعدم الشمول ؛ و لما اختلفوا فيه يقال بالجزم ان الحديث على خلاف ما قال ابو حنيفة ، و بالاختلاف علم ان الحديث ليس بصريح فى ما قاله ابن ابى شيبة ، و الا لما اختلفوا فيه - تدبر ؛ فالحديث يرد على ابن ابى شيبة ايضا - كما لا يخفى على من هو من اولى النهى .

الخامس : ان الامام ابا حنيفة لم ينفرد بذلك القول بل معه غيره ، فذكره في معرض الخلاف منفردا بذلك دون السلف لا يلقى بشأن ابن ابى شيبة ؛ قال العلامة ابن التركمانى في الجوهر النقى ج ٢ ص ٢٧ : و فى الاستذكار قال النخعى و ابو حنيفة و اهل الكوفة : هو اسوة للفرماء على كل حال ، و روى ذلك عن خلاص عن على ، و قد ذكرناه قريبا عن ابن حزم انه صحح روايته عنه ، و حكى الخطابى هذا القول عن ابن شبرمة ايضا - اهـ ؛ و راجع ذلك الباب من الجوهر النقى ففيه اشياء لا تجدهما فى غيره ؛ و قال الحافظ الطحاوى فى ج ٢ ص ٢٩٦ من شرح معانى الآثار فى ذلك الباب : فثبت بالنظر ما ذكرنا ذلك ، و هو قول ابى حنيفة و ابى يوسف و محمد ، و قد حدثنا سليمان بن شبيب قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال ثنا شعبة عن المغيرة عن ابراهيم و حدثنا سليمان قال ثنا عبد الرحمن قال ثنا شعبة عن اشعث مولى آل حمران عن الحسن قال : ==

== هو اسوة الغرماء - انتهى . و قال ابن حزم في ج ٨ ص ١٧٦ من المحلى : و قد روى في هذا خلاف فروينا من طريق وكيع عن هشام الدستوائى عن قتادة عن خلاص ابن عمرو عن علي بن ابي طالب قال : هو اسوة الغرماء اذا وجدها بعينها اذا مات الرجل و عليه دين و عنده سلعة قائمة لرجل بعينها فهو فيها اسوة الغرماء ، و هو قول ابراهيم النخعي و الحسن ان من افلس او مات فوجد انسان سلعته التي باع بعينها فهو فيها اسوة الغرماء ، و قال الشعبي فيمن اعطى انسانا مالا مضاربة فمات فوجد كيسه بعينه : فهو و الغرماء فيه سواء ، و قول ابي حنيفة و ابن شبرمة و وكيع كقول ابراهيم ، و صح عن عمر بن عبد العزيز ان من اقتضى من ثمن سلعته شيئا ثم افلس فهو اسوة الغرماء ، و هو قول الزهري - اه ؛ و خلاص ابن عمرو من رجال الكتب الستة و من كبار حملة الفقه و الحديث في عهد كبار التابعين و قد وثقه كثيرون - كما في ترجمته من ج ٣ ص ١٧٦ من التهذيب ؛ و كم من رجال قد عولوا على حديث الحارث الاعور عن علي و قيل فيه ما قيل ، و خلاص ليس دون الحارث ، و ماذا عليه ان اخذ عن صحيفة الحارث ان ثبت ذلك ، و اليقين لا يزول بالشك ؛ و العجب منهم يواخذون في النزول مقلدين للنصب الذهبي خلافا للحنفية استغنوا عن اقوال الصحابة و آرائهم و تحجروا واسعا ؛ و اذا اخذوا في اثبات قولهم سردوا آراء الصحابة ما امكن و لا يلتفتوا الى غيرها ، و ابن حزم في مثل ذلك يتجاهر من غير حزم بل يتجاهل و يتفوه ما شاء من الكذب و الافتراء - كما في هذا الباب - قال ابو محمد : اما من ذهب الى قول ابي حنيفة فانهم جاهروا بالباطل و قالوا : انما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن وجد وديعته او ما غصب منه - اه ؛ ان قالوا : انه صلى الله عليه وسلم قال فيمن وجد وديعته او ما غصب منه ؟ بل قالوا : لعله محمول على مثل ذلك بقرينة قوله « من ادرك ماله بعينه - او سلعته بعينها » و بعد البيع التام يملكه المشتري و لا دخل فيه للبائع او لم يعلم ابن حزم حديث سمرة بن جندب مرفوعا « من سرق له ==

## باب ما يجوز في السلف وما لا يجوز

محمد قال أبو حنيفة - رضى الله عنهما : لا يستحب<sup>١</sup> أن يستقرض رجل شيئاً من الحيوان لأن ذلك ليس بما يكال ولا يوزن ولا يعد عدداً مثل الفلوس والجوز والبيض الذى يكون عدده سواء لا يفضل بعضه بعضاً ، فأما ما يخرج من السكيل والوزن والعدد المعروف الذى [ لا ]<sup>٢</sup> يفضل بعضه بعضاً مثل الجوز والبيض والفلوس فلا ينبغي أن يتقارض الناس فيما بينهم من ذلك<sup>٣</sup> الثياب والحيوان والغروض والآنية ونحو ذلك . وقال أهل المدينة :

== متاع - او ضاع له متاع - فوجده في يد رجل بعينه فهو احق به ، فهذا يوضح معنى الحديث المذكور الذى جهله ابن حزم و افترى على الأئمة .

فالحاصل ان في سند ابن شية خلافاً لما في موطأ مالك وصحيح البخارى وفي عدة طرق عند مسلم ، وحديث الموطأ مرسل لا يقوم حجة عند المخالف ، وحديث الزهرى لا يصح اسناده وفيه اضطراب ، وعلى النزول محمول على الأمانات والعوارى ونحوها ، وعلى التسليم فهذا الحكم ديانة لا قضاء ، والامام ابو حنيفة لم ينفرد بذلك بل سبقه على بن ابي طالب رضى الله عنه والنخعي والحسن البصرى ، ومعه ابن شبرمة وكبيج واهل الكوفة وزفر و ابو يوسف ومحمد وغيرهم ، وقوله مطابق للاصول العامة والضوابط المسئلة عند الجميع ، والحديث محتمل وهو لا يقضى على المتيقن - هذا . وراجع لذلك من ص ٢٣٨ الى ص ٢٤٠ من النكت الطريقة للعلامة الكوثرى رحمه الله تعالى فانه فيها اجاد وشفي واشفى وكفى واكفى .

(١) معناه في لسان المتقدمين : « لا يجوز » ، والاستحباب عندهم يستعمل في معان ، وهذا

يظهر من كتاب الآثار والموطأ وغيرهما من كتب الفقه .

(٢) سقطت « لا » من الأصول - كما لا يخفى على القهول .

(٣) كذا في الأصول ، ولعل لفظ « مثل » بعد قوله « من ذلك » سقط منها .

كتاب الحجّة (ما يجوز في السلف وما لا يجوز) ج - ٢

من استسلف شيئاً من الحيوان بصفة وبجلىة معروفة<sup>١</sup> فلا بأس<sup>٢</sup> بذلك ،  
وعليه أن يرد مثله ، إلا ما كان من الولائد فإنا نخاف<sup>٣</sup> في ذلك الذريعة  
إلى إحلال ما لا يحل فلا<sup>٤</sup> يصلح .

وقال محمد : ولئن جاز قرض العبيد لجوزن أن تقرض الجارية<sup>٥</sup>  
وما بينهما فرق ، ولئن جاز أن يقرض الابل والبقر والغنم لجوزن أن  
يقرض العبيد والجواري ؛ فإن قال أهل المدينة : إن بين الجواري والعبيد  
فرقاً<sup>٦</sup> ، ولا بد من أن يفرقوا [ في ما بين<sup>٧</sup> ذلك بشيء<sup>٨</sup> ] قالوا : إنما كرهنا<sup>٩</sup>  
أن يستسلف الرجل الجارية فيصيبها ما بدا له ثم يردّها إلى صاحبها بعينها  
وهذا لا يصلح ولا يحل<sup>١٠</sup> . قيل لهم : ولِمَ كرهتم وأنتم لا ترون بمثله

(١) في الموطأ « معلومة » وهو الأرجح .

(٢) في الموطأ « فانه لا بأس » .

(٣) في الموطأ « فانه يخاف » .

(٤) كذا في الموطأ ، وكان في الأصول « ولا » بالواو وهو تصحيف .

(٥) الأولى « الجواري » بالجمع ، ليناسب « العبيد » .

(٦) في الأصول « فرق » بالرفع وهو خطأ .

(٧) سقط من الأصول كما لا يخفى .

(٨) وفي الموطأ ص ٢٨٣ : وتفسير ما كره من ذلك - الخ .

(٩) في الموطأ : فذلك لا يحل ولا يصلح ، ولم يزل أهل العلم ينهون عنه ولا يرخصون

فيه لأحد - اهـ . وفي ج ٢ ص ١٧ من الجوهر النقي : وفي الاستذكار ومن منع

استقراض الحيوان والسلم فيه عبد الله بن مسعود وحذيفة وعبد الرحمن بن سمرة وأبو حذيفة

وأصحابه والثوري والحسن بن صالح وسائر الكوفيين ، وحجتهم أن الحيوان

لا يوقف على حقيقة صفته ، وادعوا نسخ حديث أبي هريرة وأبي رافع بحديث =

بأساً؟ قالوا: وما ذلك؟ قلنا: الرجل يشتري الجارية الثيب فيقبضها فيطأها ثم يجد بها عيباً زعمتم أنه<sup>١</sup> يردها و يأخذ الثمن ولا يكون عليه عقر فقد رد الجارية وقد وطأها زماناً بغير شيء وكذلك ينبغي أن تقولوا: إذا استقرض جارية فوطئها فلم ينقصها الوطئ شيئاً فليردها قضاء بالقرض ولا يكون بذلك بأس<sup>٢</sup>؛ ليسا يفترقان في شيء، ولكن هذا كله ردى<sup>٣</sup>، وقد زعمتم

= ابن عمر انه عليه السلام قضى فيمن اعتق نصف عبد مشترك بقيمة نصف شريكه ولم يوجب عليه نصف عبد؛ وعن يحيى بن سعيد: قلت لربيعة: حدثني اهل الظالمين ان خير بن نعم كان يقضى عندهم بأن لا يجوز السلف في الحيوان، وقد كان يجالسك ولا احسبه قضى به الا عن رأيه، فقال ربيعة: قد كانت ابن مسعود يقول ذلك - انتهى . واستدل ابن حزم على جواز القرض في الجوارى بقوله تعالى «إذا تدانيتن بدين إلى أجل مسمى» الآية ج ٨ ص ٨٢ من المحلى، ولم يدرك ان القرض غير الدين، فالآية لا تعلق لها بالمسألة الا بالقياس و ابن حزم يفر منه اشد الفرار فانه عنده باطل كله، ثم يسمى ذلك برهاناً ١١ وقد فرق الله تعالى بين القرض و الدين - و ما كان ربك نسباً « من يقرض الله قرضاً حسناً » الآية « و اذا تدانيتن بدين » الآية، فلم منه ان كل واحد منهما غير الآخر فلا تجرى آية المدانة في القرض فلا يفيد عمومها المحتمل هاهنا فلا حجة له في المسألة اصلاً، لا من قرآن و لا من سنة و لا من رواية مقبولة و لا من قول صحابي و لا من اجماع الا من قياس و هو باطل عنده ١١ .

(١) كذا في الهندية، و في الاصل « أن » .

(٢) في الاصول « بأساً » و هو خطأ :

(٣) في الاصل « ردى » بالدال، و في الهندية « روى » بالواو، ولم ادرك ما هو؟ ولعله « رأى » اى ليس له مستند من الآثار ( قلت : ولعله « رأى » صحف، و ذكر هو في المطأ بمعنى المواعدة، و الله اعلم - ف ) . و هذا كله الزام و الا مذهب الحنفية =

بأن رجلا لو غصب غلاما أو ثاقفة أو بعيرا واستهلكه لم يكن عليه مثله وكانت عليه قيمته يوم قبضه، فهذا ترك لقولكم من إجازة القرض [بالجارية] ' ينبغي أن تقولوا: عليه مثل ما<sup>٢</sup> استهلك، فإن كان بعيرا كان عليه مثله، وإن كان عبدا كان عليه مثله بمكياله<sup>٢</sup>. قالوا: بلى. قيل لهم فلم لا يكون الرقيق والحيوان مثل هذا وأنتم تجمعون بين ذلك كله وتجعلونه سواء في القرض ؟

### باب جامع البيوع

محمد قال: قال أبو حنيفة: من اشترى إبلا أو رقيقا، أو جباب بز أو قلائس أو خفافا أو نعالا مجازفة فإن ذلك جائز لا بأس به. وقال أهل المدينة: لا يجوز أن يشتري شيئا مجازفة ولا شيئا يقسع عليه العدد = أيضا عدم جواز قرض الجوارى فانها أيضا من جملة الحيوان، وراجع لذلك شروح الحديث وكتب الفقه وأول الباب من الكتاب.

(١) بما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه.

(٢-٢) في الأصول «أن يقول مثل ماء وهو كما ترى».

(٣) كذا في الأصول ولم أفهم ما هو، تأمل فيه. قلت: بل سقط من الأصول بعض العبارة قبل قوله «بمكياله» نحو «وإن كان مما يوزن كان عليه مثله بوزنه، وإن كان مما يكال كان عليه مثله، والله اعلم - ف».

(٤) زاد في الموطأ «أو غنما أو براء»، وعبارة الموطأ هكذا: قال مالك في الرجل يشتري الابل أو الغنم أو البز أو الرقيق أو شيئا من العروض جوافا: فإنه لا يكون الجراف في شيء مما يعد عدا.

(٥) كذا في الأصول، ولعل قوله «من ذلك» بعد قوله «إن يشتري» سقط منها - والله اعلم.

إذا كان مجتمعا من هذا الضرب ومن هذا النحو .  
قال محمد : وكيف لم يحجز هذا مجازفة ؟ قالوا : لأن هذا الضرب يعد ،  
قالوا : لأننا نعلم<sup>١</sup> ما فيه وهذا النحو إذا بيع عددا إنما يعتريه المقامرة  
والمخاطرة . قيل لهم : فما تقولون في بيع الطعام مجازفة ؟ قالوا : لا بأس به .  
قيل لهم : وكيف افترقا ؟ قالوا : لأن هذا كيل<sup>٢</sup> وقد جاء أنه يباع مجازفة  
وكيلا ولم نسمع أحدا أجاز في مثل هذا الفرق في<sup>٣</sup> الرقيق والنعال  
والقلائس مجازفة . قيل لهم : هل سمعتم في كراهية بيع العدد في مثل هذه  
الاشياء مجازفة أثرا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو عن أحد  
من أصحابه ؟ قالوا : لم نسمع بذلك ولم يأت عنهم في ذلك إجازة ولا غيرها  
ولا نجيز<sup>٤</sup> ذلك فانا نتخوف فيه ما ذكرنا لك وقد جاء في بيع الطعام بيع  
المجازفة . قيل لهم : فإذا جاء في الطعام إجازة يبيع المجازفة ولم يأت ذلك  
في العدد الذي ذكرتم فينبغي أن يقاس ما لم يأت فيه أثر بما جاء فيه الآثار ؛  
أرايتم رجلا انتهى إلى رجل ومعه عدل ثياب فقال صاحب العدل  
« ما أدري كم فيه ثوبا وإن فتحت فعدته أضر ذلك بعدل وقد هلك البرنامج »  
أما ينبغي أن يجوز بيع هذا أبدا حتى يفتح ويعد فهذا جائز ، ولعمري  
إنه لمن ظنونكم التي أفسدتم بها بيوع المسلمين الجائزة بينهم حتى<sup>٥</sup> تجعلون

(١) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « لا نعلم » أو « لم نعلم » فسقط حرف « لا »  
أو « لم » من الأصول .

(٢) في الأصول « كيل » تصحيف ، والصواب « كيل » .

(٣) لعل الصواب « وفي » بزيادة الواو .

(٤) في الأصول « يجيز » بالنية والصواب « نجيز » بصيغة المتكلم .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهندية « حين » والصواب عندي « حيث » .



هذا مخاطرة ومقامرة؛ رأيتم رجلا قدم عليه وهو من أهل المدينة يحمل من جوز وهو يباع عدداً<sup>١</sup> أما يجوز أن يبيعه مجازفة حتى يعده<sup>٢</sup> رأيتم إن اجتمع<sup>٣</sup> عنده يرض كثير فباعه مجازفة أما يجوز ذلك حتى يعده<sup>٤</sup> رأيتم رجلاً أتى بأرضه بأحمال كثيرة من جزر<sup>٥</sup> وقثاء وبطيخ أما يجوز أن يبيعهما في أحمالها حتى يعدهما واحداً واحداً فإن قلتم هذا جائز فلا بد لكم من أن تجوزوا هذا<sup>٦</sup> فلم لا تجوزون<sup>٧</sup> الأول ولا فرق بين الأول وهذا؟ ولِمَ<sup>٨</sup> لم تقيسوا الأول على هذا وأجزتم هذا؟ ولو لم تجوزوا يبيع الجوز والبيض جزافاً فقد خالفتم الأمة، ولكننا لا نشك أنكم تجوزونه، فقيسوا الجباب والخفاف والقلانس وما كرهتم من ذلك على هذه الأشياء

(١) في الأصول «عدد» والصواب «عدداً» بالنصب فودت همزة قبل «أما» كما يأتي بعده .

(٢) كذا في الأصل، وفي الهدية «جمع» تصحيف .

(٣) هو معرب «كرر» بالكاف المعجمي الذي يتكلم به بعض العرب اليوم مقام القاف، لغة الفرس، ويقال له بالعربي «أبو مقابل» أيضاً؛ هو بكسر الأول وفتح الثاني، وفتح الأول والثاني أيضاً، أرومة تؤكل؛ قال في اللسان: قال ابن دريد لا أحسبها عربية، وقال أبو حنيفة (أي الدينوري): أصله فارسي .

(٤-٤) وكان في الأصل «لم لا تجوزوا»، والصواب «لم لا تجوزون»، أو «لم تجوزوا» وما في الأصل تصحيف - ف .

(٥) وفي الأصول «ولو»، والصواب «ولِمَ»

تنبيه

وما رواه الإمام مالك في باب جامع البيوع من الأحاديث فرقه الإمام محمد في أبواب من موطنه فعليك مع كتاب البيوع الرجوع إلى باب جامع الحديث وباب النوادر =

وإلا فأنتم متحكمون<sup>١</sup>؛ أرايتم رجلا قدم له من خراسان بحراب<sup>٢</sup> قوهى والقوهى إذا حل أضر ذلك به إضرارا شديدا وصاحبه لا يدرى عدد ما فيه من الثياب أما يجوز أن يبيعه حتى يفتش ويعلم عدده؟ هذا جائز كله، وليس يكون من البيوع شيء أجوز<sup>٣</sup> من بيع المجازفة الذى لا يحتاج فيه إلى كيل ولا وزن ولا عدد.

وقال أبو حنيفة رضى الله عنه فى الرجل يعطى السلعة يبيعها [له]<sup>٤</sup> وقد قومهها صاحبها قيمة فقال «إن بعثها بهذا الثمن الذى أمرتك [به]<sup>٥</sup> فلك دينار أو شيء». يسميه له يتراضيان عليه «وإن لم تبعها<sup>٦</sup> فليس لك شيء<sup>٦</sup>»؛ إن هذا فاسد، فإن باعها بذلك فالبيع جائز وله أجر مثله فيما باع، ولا يجاوز به ما سمي له من الأجر، وإن لم يبيعها فله أجر مثله وعمله،

== من موطأ محمد أيضا فإن فيها الأحاديث التى رواها الإمام محمد عن مالك تفيدك فى أحكام البيع غير ما رواها فى كتاب البيوع :

(١) كذا فى الأصل، وفى الهنذية «تتحكمون».

(٢) قوله «بحراب» كذا فى الأصول، وهو بكسر الجيم وعاء من جلد، والمراد منه عدل الثياب وعاقوها؛ وفى الهنذية «بحراب» بالحاء، وسقطت النقطة من قلم الناسخ؛ و«القوهى» منسوب إلى قوهستان، وهو معرب: كوهستان - أى بلاد الجبال. قال فى ج ٢ ص ١٣٨ من المغرب: ثوب قوهى منسوب إلى قوهستان كورة من كور فارس - اه؛ وفى القاموس: القوهى ثياب بيض. وقد سبق فى باب بيع العروض بعضها بعض.

(٣) كذا فى الأصل، وفى الهنذية «أجود» تصحيف.

(٤) ما بين المربعين زيد من الموطأ.

(٥) فى الأصول «لم يبيعها».

(٦ - ٦) كذا فى الموطأ وهو الصواب؛ وكان فى الأصول «فليس ذلك بشيء» تحريف.

ولا يجاوز به ما شرط له . وقال أهل المدينة : ليس بذلك بأس<sup>١</sup> إذا سمي له ثمنًا يبيعها له<sup>٢</sup> وسمي له جعلًا<sup>٣</sup> معلوماً إن<sup>٤</sup> باع أخذه وإن لم يبيع فليس له شيء<sup>٥</sup> ، قالوا : إنما هذا<sup>٦</sup> كما يجعل الرجل في عبده الآبق إذا كان موضعه معلوماً .

قال محمد : هذا شرط شرط له وجعل جعل له على بيعه فليس ينبغي أن يذهب عمله باطلاً إن لم يبيع .

وقال أهل المدينة : لو أن رجلاً جاء بعبد آبق من أهل العراق إلى سيده بالحجاز لم يكن له جعل الآبق ، وقالوا : لا نعرف الحديث الذي تروونه<sup>٧</sup> في جعل الآبق . قلنا لهم : الأحاديث في ذلك أغزر<sup>٨</sup> وأسهر من أن ترد وقد رواها بعض أهل العراق ، فلو كان الأمر كما تقولون<sup>٩</sup> إنه لا جعل

(١) كذا في الأصول ، وفي الموطأ : إنه لا بأس بذلك .

(٢) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « به » .

(٣) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « أجرا » .

(٤) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « إذا » .

(٥) في الموطأ : فلا شيء له .

(٦) في الأصول « هذه » تصحيف ، والصواب « هذا » .

(٧) في الأصول « ترونه » وهو خطأ ، وعجالة الموطأ : ومثل ذلك أن يقول الرجل للرجل « ان قدرت على غلامي الآبق أو جئت بحملي الشارد فلك كذا وكذا » فهذا من باب الجعل وليس من باب الاجارة ، ولو كان من باب الاجارة لم يصلح - اهـ .

(٨) في الأصول « أعز » بتشديد الزاي المعجمة ، وله أيضاً معنى صحيح ، و « الأغزر » بمعنى : الأكثر .

(٩) في الأصول « تقولون » وهو تصحيف ، والصواب « تقولون » .

للآبق كان ذلك أخرى أن يكون قولكم فيما ذكرتم من قولكم « إن بعته بكذا وكذا فلك دينار »، إن ذلك إجارة<sup>١</sup> لأنكم لا تعرفون جعل الآبق ، وكل شيء عدا جعل الآبق فهو إجارة . قالوا : ليس ذلك إجارة . ولكنه جعل . قيل لهم : وكيف يكون جعلاً وقد ألزمه صاحب الثوب نفسه وقال « هو لك على » إن بعته ، إنما يكون الجعل جعل الآبق الذي يلتزم صاحبه بغير التزام<sup>٢</sup> منه<sup>٣</sup> لنفسه ، فكذلك الجعل<sup>٤</sup> ، فأما ما ألزمه<sup>٥</sup> الرجل نفسه على بيع متاع له فتلك إجارة ، فإن كانت جائزة فسيلاها سبيل الاجارة الجائزة ، وإن كانت فاسدة فله أجر مثله ، لا يجاوز به ما سمي له لأنه قد رضى بحقه . وبما جاء من الآثار في جعل الآبق :

محمد أخبرنا أبو حنيفة قال أخبرنا<sup>٦</sup> سعيد ابن المرزبان<sup>٦</sup> عن أبي

(١) في الموطأ : فأما الرجل يملئ السلعة فيقال له « بها ولك كذا وكذا في كل دينار » شيء يسميه فان ذلك لا يصلح لأنه كلما نقص دينار من ثمن السلعة نقص من حقه الذي سمي له فهذا غرض لا يدري كم حصل له - اهـ .

(٢) كذا في الأصول ، وعندى الأرجح « إلزام » من الافعال .

(٣) كذا في الهندية ، ولفظ « منه » لم يذكر في الأصل .

(٤) كذا في الأصول ، ولى فيه تردد فتأمل فيه لعله لا يناسب هنا .

(٥) في الأصول « التزمه » من باب الأفعال .

(٦-٦) في الأصول « سعيد المرزبان » والصواب « سعيد بن المرزبان » هو العبيس ، أبو سعد البقال الكوفي ، من رجال الترمذى وابن ماجه و الادب المفرد للبخارى - كما في ج ٤ ص ٧٩ من التهذيب ؛ يختلف فيه ، روى عن انس و ابى وائل و ابى عمرو الشيباني و عكرمة و ابى سلمة و محمد بن ابى موسى و جماعة ، وعنه الأعمش و هو من أقرانه [ و أبو حنيفة و أبو يوسف ] وشعبة و السفينان و أبو بكر بن عياش و عتبة =

عمرو<sup>١</sup> عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : جعل الآبق إذا وجد خارج المصر أربعون درهما<sup>٢</sup> .

= السكونى و هشيم و يزيد بن هارون و يعلى بن عبيد و عبيد الله بن موسى وغيرهم ؛ قال ابو اسامة ثقة ، و قال ابو زرعة : لين الحديث مدلس صدوق و كان لا يكذب ، و قال ابن عدى : يجمع حديثه و لا يترك ؛ مات سنة بضع و اربعين ومائة ، و فيه اقوال المحدثين فى تضعيفه و تركهم اياه . فراجع .

(١) فى الأصول « عن أبى عمرو بن عمرو » و هو خطأ و زيادة من الكاتب ، و لعله « عن أبى عمرو أو ابن عمر » بالشك - كما فى ص ١٥٧ من باب جعل الآبق من كتاب الآثار للإمام محمد ؛ و قد صرح الامام ابو يوسف فى آثاره ص ١٦٦ عن سعيد بن المرزبان عن أبى عمرو الشيبانى قال : كنت جالسا - الحديث ؛ ثم قال : عن أبى حنيفة عن سعيد بنحو من هذا - اه ؛ و رواه ابن حزم من طرق و فى كلها : عن أبى عمرو الشيبانى عن ابن مسعود رضى الله عنه ، فخرما هو سعد بن اياس ابو عمرو الشيبانى الكوفى ، من رجال الستة - كما فى ج ٣ ص ٤٦٨ من التهذيب ، روى عن ابن مسعود و على و حذيفة و عمر و أبى مسعود البدرى و جبلة بن حارثة و زيد بن ارقم ، و عنه ابو اسحاق السبى و الحارث بن شبل و الوليد بن العيزار و الأعمش و منصور و عيسى ابن عبد الرحمن السلى و غيرهم ، و كان يوم القادسية ابن اربعين سنة ، و كانت وقتها سنة ١٦ أو سنة ٢١ ، عاش عشرين و مائة سنة ، و مات سنة ٩٦ أو ٩٨ أو سنة ١٠١ ، حضر القادسية ، و قال : بعث النبى صلى الله عليه وسلم و انا ارعى اهلا لاهلى بكاطمة ؛ و حج فى الجاهلية ، يجمع على ثقته ، من اجلة التابعين ، و عده بعضهم فى الصحابة .

(٢) الآثار أخرجه الامام محمد و الامام ابو يوسف فى آثارهما - كما عرفت . و فى جامع المسانيد ج ٢ ص ٧٤ : ابو حنيفة عن سعيد بن المرزبان عن ابن عمر و عبد الله بن مسعود رضى الله عنهم ان جعل الآبق اذا رده من موضع خارج من المصر أربعون =

محمد قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا أبو رباح<sup>١</sup> عن أبي عمرو

== درهما . و أخرجه الامام محمد بن الحسن في الآثار فرواه عن أبي حنيفة - انتهى .  
وقال المحقق ابن الهمام في ج ٤ ص ٤٣٥ من فتح القدير : ان محمدا روى عن أبي يوسف  
عن أبي حنيفة عن سعيد بن المرزبان عن أبي عمرو الشيباني قال : كنت قاعدا عند  
عبد الله بن مسعود فجاء رجل فقال : ان فلانا قدم بأباق من الفيوم فقال القوم : لقد  
اصاب اجرا ، قال عبد الله : وجعلا ان شاء الله من كل رأس اربعين ؛ و روى  
ابو يوسف هذا الحديث عن سعيد ايضا - انتهى . و رواه عن أبي عمرو الشيباني غير  
سعيد بن المرزبان ايضا - كما سيأتي بعده .

(١) و هو كوفي ، رواه عنه الثوري و أبو حنيفة و غيرهما . قال المحدث الدولابي الحنفى  
في ج ١ ص ١٧٧ من كتاب الكنى : حدثنا العباس بن محمد قال سألت يحيى بن معين  
عن حديث : سفيان عن أبي رباح عن أبي عمرو الشيباني قال : اتيت عبد الله بأباق من  
عين التمر ، فقلت له : من أبو الرباح هذا ؟ قال : كوفي - اهـ ، و هو عبد الله بن رباح - كما  
في ج ٣ ص ٤٧٠ من نصب الراية . قلت : روى عبد الرزاق في مصنفه : أخبرنا سفيان  
الثوري عن أبي رباح عبد الله بن رباح عن أبي عمرو الشيباني قال : اصبحت غلاما أباقا  
بالعين فذكرت ذلك لعبد الله بن مسعود فقال : الاجر و الغنمة ، قلت هذا الاجر  
فما الغنمة ؟ قال : اربعون درهما من كل رأس - انتهى . و من طريق عبد الرزاق رواه  
الطبراني في معجمه ، و رواه الديهقي في سننه ج ٦ ص ٢٠٠ و قال : هو امثل ما في الباب -  
انتهى . و رواه ابن أبي شيبة ايضا - كما في ص ٢٠٠ من الجوهر النقي على الديهقي . و رواه  
الامام ابو حنيفة ايضا - كما في ج ٢ ص ٧٥ من جامع المسانيد : ابو حنيفة عن عبد الله بن  
رباح عن أبي عمرو الشيباني عن عبد الله بن مسعود ان رجلا قدم بعبد آتى ليعملوا يدعون له  
« يا أجره الله تعالى » فسمعه عبد الله بن مسعود فقال اجر و مغنم في كل رأس اربعون درهما -  
أخرجه ابن خسرو في مسنده من طريق محمد بن شعاع عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة . ==

الشيئاني<sup>١</sup> عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مثل ذلك في جعل الآبق .

== و« عبد الله بن أبي رباح » كما في الجامع خطأ فأبو رباح هو عبد الله بن رباح الكوفي ، شيخ أبي حنيفة وسفيان وغيرهما ، لم يذكروا فيه جرّحا فهو صالح للاحتجاج به ؛ وقد اطلت الكلام فيه في حواشي على كتاب الآثار للإمام محمد وثلج قلبي الآن على ما هو ها هنا - تدبر . وقد رواه الحافظ طلحة في مسنده بهذا الاسناد مرفوعا عن احمد بن محمد بن سعيد الهمداني عن عمر بن عيسى بن عثمان عن ابيه عن خالد بن عامر عن عياش عن أبي حنيفة عن أبي رباح الكوفي عن أبي عمرو الشيباني عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص في الجمل في رد الآبق - اه ؛ وهو عبد الله بن رباح الكوفي . ورواه ابن حزم في ج ٨ ص ٢٠٨ من المحلى من طريق محمد بن عبد السلام الخثني : نا محمد بن المثنى نا ابو عاصم العقدي عن سفيان الثوري عن أبي رباح عبد الله بن رباح به ؛ ومن طريق وكيع : ثنا سفيان الثوري عن عبد الله بن رباح عن أبي عمرو الشيباني به نحوه . وقول ابن حزم « و« عبد الله بن رباح القرشي غير مشهور بالعدالة » مردود فانهم لم يذكروه بجرّح وروى عنه الأئمة الكبار ، والشيخ المجهول عن أبي عمرو الشيباني هو عبد الله بن رباح أبو رباح الكوفي كما في طرق اخرى من الآثار ؛ والمجموع يدل على ان للآثر أصلا وهو مروى عن ابن مسعود رضي الله عنه قطعا وجزما .

(١) في الأصول « أبو رباح عن ابيه عبد الله بن مسعود » وهو خطأ فاحش ، والصواب « أبو رباح عن أبي عمرو الشيباني عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه » . وحكم الجمل مروى عن ابن عمر وعمر بن الخطاب وعلي و ابن مسعود رضي الله عنهم ، وعلى أصله اجماع الصحابة رضي الله عنهم وإن اختلفوا في مقداره ، والاختلاف محمول على قلة المسافة وزيادتها ، ولم يصل ابن حزم الى مغزاها فتغوه في المحلى على دأبه الشنيع ، وقد رد الانحاديث المرسلة وآثار الصحابة على رغم انه و تبع هواه وجد على رأيه =

= الفاسد بلا برهان وسنة ، و زعم ان فهمه اعلى و ادق من عمر و ابنه و على و ابن مسعود رضى الله عنهم - هذا . و أما اثر ابن عمر فرواه الامام ابو حنيفة - كما تقدم من جامع المسانيد . و أما اثر عمر بن الخطاب رضى الله عنه فرواه ابن ابي شيبة في مصنفه : نا محمد بن يزيد عن ايوب عن ابي العلاء عن قتادة و ابي هاشم كلاهما قالا : ان عمر بن الخطاب قضى في جعل الآبق اذا اصيب في غير مصره اربعين درهما ، فان اصيب في المصر فعشرين درهما او عشرة دراهم - اه ؛ وحدثنا يزيد بن هارون عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب : ان عمر جعل في جعل الآبق ديناراً و اثني عشر درهما - اه ؛ كذا في نصب الراية ؛ و عمرو بن سعيد ، في نصب الراية خطأ ، و الصحيح « عمرو بن شعيب » ؛ و « عن ايوب ابي العلاء » في المحلى خطأ ، و الصحيح « عن ايوب عن ابي العلاء » ؛ و رواه عبد الله بن احمد بن حنبل : ثنا ابي ثناء يزيد بن هارون عن الحجاج بن ارطاة به مثله - كما في ج ٨ ص ٢٠٨ من المحلى ؛ و رواه البيهقي من طريق الحجاج عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب قوله و لم يعزه الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه . و اما اثر على فرواه ابن ابي شيبة ايضاً : حدثنا يزيد بن هارون عن حجاج عن حصين عن الشعبي عن الحارث عن علي انه جعل في جعل الآبق ديناراً او اثني عشر درهما - كذا في نصب الراية ؛ و رواه الامام احمد ايضاً عن يزيد بن هارون به مثله - كما في ص ٢٠٨ من المحلى ؛ و رواه البيهقي في سننه من طريق سعدان بن نصر : ثنا معمر عن الحجاج عن الشعبي عن الحارث به ، و زاد « قريباً اخذ او بعدا » و قد سقط من السند « عن حصين بن عبد الرحمن عن الشعبي » كما علمت و لذا قال المحشى : ينظر في هذا السند . و اما اثر ابن مسعود فقد عرفت تخريجهم ، و رواه الحجاج بن المنهال نا ابو عوانة نا شيخ عن ابي عمرو الشيباني ان ابن مسعود سئل عن جعل الآبق فقال : اذا كان خارجاً من الكوفة فأربعين ، و اذا كان بالكوفة فعشر - كما في المحلى ؛ و شيخ ابي عوانة المجهول في السند هو ابو رباح عبد الله بن رباح كما سبق ، فلا اعتداد بقول ابن



== حزم الذي صدر عنه من غير حزم ؛ وقد قال الامام ابو حنيفة - كما في آثار  
 ابى يوسف : بلغنى عن ابن مسعود رضى الله عنه حديثا غير حديث سعيد انه قال فى  
 الآبق يصاب خارجا من المصر : جعله اربعون درهما - اه . و اثر آخر رواه ابن ابى  
 شيبة ايضا : حدثنا وكيع ثنا سفيان عن ابى اسحاق قال : اعطيت الجمل فى زمن معاوية  
 اربعين درهما - كذا فى نصب الراية . و هاهنا حديث مرفوع مرسل رواه ابن ابى  
 شيبة و عبد الرزاق فى مصنفيهما - كما فى نصب الراية و المحلى : نا حفص بن غياث عن ابن  
 جريج عن عطاء او ابن ابى مليكة و عمرو بن دينار قالا جميعا : ما زلنا نسمع ان  
 النبي صلى الله عليه و سلم قضى فى العبد الآبق يوجه خارجا عن الحرم دينار او عشرة  
 دراهم ؛ ثنا وكيع نا ابن جريج عن ابن ابى مليكة و عمرو بن دينار قالا جميعا : جعل  
 رسول الله صلى الله عليه و سلم فى الآبق اذا جىء به من خارج الحرم دينارا ؛ قال عبد الرزاق :  
 ثنا معمر عن عمرو بن دينار قال : قضى النبي صلى الله عليه و سلم فى الآبق يوجد فى  
 الحرم عشرة دراهم - انتهى . و رواه الديهقى موصولا مرفوعا من طريق محمد بن كثير :  
 ثنا خضيف عن معمر عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قال : قضى رسول الله صلى الله  
 عليه و سلم فى العبد الآبق يوجد فى الحرم بعشرة دراهم - اه ؛ قال الديهقى : فهذا ضعيف ،  
 و المحفوظ حديث ابن جريج عن ابن ابى مليكة و عمرو بن دينار قالا : جعل رسول الله  
 صلى الله عليه و سلم فى العبد الآبق يوجد خارجا من الحرم عشرة دراهم - اه . قلت :  
 هذا الموصول يتضد بمراسيل فيتقوى مع تلك الآثار يشد بعضها بعضا ؛ فالمجموع يصلح  
 للحجة و للرد على ابن حزم . و فى الجوهر النقي : قال ابن حنبل : ان وجد خارج  
 المصر فأربعون درهما . و فى المحلى : صح عن شريح و زياد ان الآبق ان وجد فى المصر  
 لجعل واجده عشرة دراهم ، و ان وجد خارج المصر فأربعون درهما ؛ و روى ايضا  
 عن الشعبي ، و به يقول اسحاق ؛ و صح عن عمر بن عبد العزيز انه قضى فيه اذا اخذ  
 على مسيرة ثلاث ثلاثة دنانير ؛ و من طريق احمد بن حنبل : ثنا محمد بن سلية عن ==

محمد قال أخبرنا قيس بن الربيع الأسدي عن عبد الله بن رباح<sup>١</sup> عن أبي عمرو الشيباني قال: وجدت ستة عشر عبداً أباقا<sup>٢</sup> فأتيت عبد الله بن مسعود رضي الله عنه [فذكرت ذلك له]<sup>٣</sup> فقال<sup>٤</sup>: أجرت و غنمت<sup>٥</sup>؛ قلت:

== أبي عبد الرحيم عن زيد بن أبي أنيسة عن حماد بن أبي سليمان عن النخعي قال: كان يجعل فيه وهو الذي يعمل به . والله تعالى اعلم .

(١) عندي هو أبو رباح عبد الله بن رباح الكوفي - كما تقدم آنفاً، روى عنه أبو حنيفة ومفياث ومسعر وقيس بن الربيع الأسدي وغيرهم . وهاهنا عبد الله بن رباح الأنصاري أبو خالد المدني، سكن البصرة، متقدم عنه، من رجال الأربعة ومسلم - كما في ج ٥ ص ٢٠٦ من التهذيب، وهو تابعي جليل، بصرى، ثقة، توفي في حدود سنة ٩٠ هـ روى عن عدة من الصحابة: أبي بن كعب وعمار بن ياسر وعمران بن حصين وأبي قتادة الأنصاري وأبي هريرة وكعب الأحمري وعبد العزيز بن النعمان وصفوان بن محرز وغيرهم، وعنه ثابت البناني وعاصم الأحمري وأبو عمران الجوني وقادة وبكر بن عبد الله المزني والأزرقي بن قيس، وخالد الحذاء وغيرهم - راجع ص ٢٠٧ من التهذيب، وهو ليس في السند المذكور - كما لا يخفى؛ ونسبه ابن حزم في المحلى قرشياً .

(٢) كذا في الأصل، وفي الهندية «أبقا» وهو خطأ . زاد في ج ٢ ص ٣٣٧ من كنز العمال «أصبههم بالعين» وكذا في سنن البيهقي، ونفى المحلى ومصنف ابن أبي شيبة «بعين التمر» فما في بعض الكتب «بالعين» بالعين المعجمة جمع «بالغ» خطأ .

(٣) سقط من الأصول، وهو في سنن البيهقي وغيرها .

(٤) في الأصول «وقال» بالواو .

(٥) كذا في الأصول، وفي جامع المسانيد «أجر و غنم» وفي المحلى وسنن البيهقي، والتخريج وغيرها «الأجر والنعمة» قلت: هذا الأجر فالنعمة؟ قال: من كل رأس أربعين درهماً والمآل واحد .

يا أبا عبد الرحمن ! أجرت و غنمت <sup>١</sup> ؟ قال : فأمرني أن آخذ جعل كل واحد منهم أربعين درهما <sup>٢</sup> .

محمد قال أخبرنا قيس بن الربيع عن ابن جريج <sup>٣</sup> عن ابن أبي مليكة <sup>٤</sup> قال : جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعل الآبق إذا وجد خارجا من الحرم ديناراً <sup>٥</sup> .

محمد بن الحسن قال أخبرنا مسعر بن كدام عن عبد الله بن رباح عن (١) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « ما أجرت و غنمت » ، وفي سنن الديهقي « هذا الأجر فـا الغنمة » كما مر ، وهذا يدل على سقوط ما من الأصول - ف .  
(٢) قد مر تخريجه . ومن هذا ظهر أن حكم الجعل عن ابن مسعود ثبت من طرق لا مرد له كأنه تواتر عنه ذلك ، ولذا قال أبو حنيفة رحمه الله عنه « بلغني عن ابن مسعود من غير سعيد بن المرزبان » كما سبق من قبل .

(٣) في الأصول « عن أبي جريج » وهو خطأ ، اسمه « عبد الملك بن عبد العزيز » سبق في الوضوء من الرعاف وغيره ، وهو في ج ٦ ص ٤٠٢ من التهذيب .  
(٤) هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة ، من رجال الستة ، مضى في الوضوء من الرعاف ، مكي ، قاض ، تابعي ، ثقة ، روى عن العبادلة . والحديث المذكور المرسل رواه مع عمرو بن دينار - كما في سنن الديهقي والمحلى ونصب الراية وغيرها ، وقد سبق من قبل .

(٥) هذا المرسل رواه عبد الرزاق وابن أبي شيبة ومنهما ابن حزم في المحلى ، ورواه الديهقي في سننه ، ونقله المحدث الكبير في نصب الراية من مصنف عبد الرزاق ، وهو مروى عن عطاء و ابن أبي مليكة وعمرو بن دينار ؛ وقد سبق مفصلاً . والاختلاف في الدينار والدرهم من الحرم وخارجه ، وخارج المصر محمول على اختلاف أحوال المسافة من القصر والطول ؛ قال الامام محمد في كتاب الآثار بعد رواية أثر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : وبه نأخذ ، إذا كان الموضع الذي أصابه فيه مسيرة ثلاثة أيام =

أبي عمرو الشيباني قال: أصاب ابن عمر رضي الله عنهما<sup>١</sup> رقيقا ببعض هذه السواد فقضى له عبد الله<sup>٢</sup> بالجعل فقال: كذا وكذا درهما - لم يحفظ<sup>٣</sup> .  
محمد قال أخبرنا مسعر بن كدام عن عبد الله بن رباح عن عبد الكريم<sup>٤</sup>  
قال: لقيت عبد الله بن عتبة<sup>٥</sup> فقلت: أفنجعل<sup>٦</sup> في العبد [الآبق]؟ قال:  
== فصاعدا لجعله أربعون، وإذا كان أقل من ذلك رضع له على قدر المسير، وهو قول  
أبي حنيفة - انتهى .

(١) هذا هو أثر ابن عمر رضي الله عنهما، وبه يتضح السند المذكور في الابتداء «أخبرنا  
سعيد بن المرزبان عن أبي عمرو بن عمر» والصواب فيه: عن أبي عمرو وهو الشيباني  
عن ابن عمر وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، ولذا شك الإمام محمد في كتاب  
الآثار - تدبر .

(٢) وهو ابن مسعود رضي الله عنه .

(٣) أي: لم يحفظ الراوي حق الحفظ مقدار الدرهم ولذا إبهامها .

(٤) هو الجزري، وقد سبق .

(٥) هو ابن مسعود الهذلي، أبو عبد الله أو أبو عبيد الله أو أبو عبد الرحمن المدني،  
ويقال: الكوفي، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وراه وروى عنه وعن عمه عبد الله  
ابن مسعود وعمر وعمار وعمر بن عبد الله بن الأرقم مكاتبه وأبي هريرة وغيرهم،  
وعنه ابنه عبد الله وعون وحيد بن عبد الرحمن بن عوف ومعاوية بن عبد الله بن  
جعفر السلمي والشعبي والزمانى وابن سيرين وغيرهم، من رجال الستة إلا الترمذي،  
كان ثقة رفيعا بكثير الحديث والفتيا، قتها، وذكره ابن حبان في الثقات، يؤم الناس  
بالكوفة. ذكره العقيلي في الصحابة، واستعمله عمر على السوق، مات سنة ثلاث أو أربع  
وسبعين - كذا في التهذيب .

(٦) كذا في الأصل، وفي الهندية «أفجعل»، وفي المحلى ج ٨ ص ٢٠٩ «أيمتعل» .

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول وذناه من المحلى .

نعم ؛ قلت : فالحر ؟ قال : لا ؛ قلت : فما الذى حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ قال : عكك من غسل

محمد قال أخبرنا قيس بن الربيع الأسدي قال حدثنا <sup>٢</sup> حزن بن بشير <sup>٢</sup>

(١) الأثر رواه ابن أبي شيبة في مصنفه من طريق وكيع عن مسعر بن كدام - كما في ج ٨ ص ٢٠٩ من المحلى وليس فيه قوله « قلت : فما الذى - الخ » .

(٢-٢) و كان في الأصول « جرير بن بشر » تحريف ، والصواب « حزن بن بشير » ذكره البخارى في ج ٢ ق ١ ص ١٠٣ من تاريخه و ابن ابى حاتم في ج ١ ق ٢ ص ٢٩٤ من الجرح والتعديل فقال : حزن بن بشير الخثعمي روى عن البراء بن عازب وعمر بن ميمون ( زاد البخارى : و رجاء بن الحارث ) روى عنه اسماعيل بن ابى خالد و الثوري وشريك و عنبسة بن سعد قاضي الري . وقال البخارى في ج ٢ ق ١ ص ٢٨٦ ج ٢ ق ١ من تاريخه في ترجمة رجاء بن الحارث : عن علي في الرجل يحد الآبق فيأبق منه لم يضمنه ، و ضمنه شريح - قاله محمد بن يوسف عن سفيان عن حزن بن بشير - اهـ . و روى الزيهقي في ج ٦ ص ٢٠٠ من طريق سفيان عن عمار بن رزيق وعمر بن سعيد ( وفي نسخة : عمرو ) عن رجل من خثعم يقال له « حزن » عن رجل منهم قال : جئت بعد آبق من السواد فانفلت مني فاحصوني الى شريح فضمنه ، قال : فرفع ذلك الى علي رضي الله عنه فقال : كذب شريح و اخطأ القضاء ، يحلف العبد الاسود للعبد الاحمر لانفلت منه انفلاتا ثم لا شيء عليه ؛ و روى من طريق محمد بن اسماعيل قال قال لنا محمد بن يوسف : عن سفيان عن حزم ( قلت : كذا في الاصل و لعله تصحيف « حزن » ) عن رجاء ابن الحارث عن علي رضي الله عنه في الرجل يحد الآبق فيأبق منه لا يضمنه ، و ضمنه شريح - اهـ . فهذا يدل على انه « حزن » صحف فصار « جرير » و صحف « بشير » و صار « بشر » - ف .

الحنعمرى ' عن بعض أشياخ منهم ' قال : وجد مولى للحر عبداً أباقا نحو حتى فكتب إلى مولاه بالكوفة أن ' عندى عبداً لبنى فلان فانطلق فاجتعل ' منهم ، قال : فانطلق مولاه فاجتعل ' وأخذ الجعل وكتب إليه ' إني قد اجتمعت لك فاقبل به ، فأبى منه العبد فخاصمه إلى شريح فضمنه فرجع ' إلى على بن أبي طالب رضى الله عنه فقال : أخطأ شريح وأساء القضاء ' يخلف العبد الأحمر للعبد الأسود ' بالله الذى لا إله إلا هو ' لأبى منه إباقا ' ، ' وليس عليه شىء ' .

وقال أبو حنيفة رضى الله عنه فى الرجل يعطى السلعة فيقال له ' بها ولك كذا وكذا فى كل دينار ' شيئاً مسمى ' : إن ' ذلك لا يصلح .

(١-١) وكان فى الأصول ' عن أشياخ منهم ' وسقط منها لفظ ' بعض ' يدل على سقوطه ' قال ، الآتى ؛ وفى سنن البيهقى ' عن رجل منهم ' ، ولعله رجاء بن الحارث عن على - كما فى رواية أخرى من سنن البيهقى ، وهو فى ج ١ ص ٣٣٦ من الميزان و ج ٢ ص ٤٥٥ و ج ٦ ص ٣٨٣ من اللسان ، وهو متكلم فيه - تأمل .  
(٢) كذا فى الهندية ، وكان فى الأصل ' وجعل ' قلت : ولعله كان ' اجعل ' سقط منه همز الوصل - ف .

(٣) وفى سنن البيهقى ' فرفع ذلك ' كما مر فوق ، وهو بدون لفظ ' ذلك ' ، أيضاً صحيح - ف .  
(٤) كذا فى الهندية وكذا فى سنن البيهقى ، و مر ، ولم يذكر لفظ ' القضاء ' فى الأصل .  
(٥-٥) كذا فى الأصل ' لأبى منه إباقا ' وفى الهندية ' لا يؤمنه إباقا ' ، تصحيف ، والصواب ما فى الأصل - ف .

(٦-٦) كذا فى الأصل ، وفى الهندية ' قال عليه شىء ' ، تصحيف .

(٧) فى الموطأ : لشيء بسميه .

(٨) فى الموطأ ' فان ، بالفاء ، وهو الأرجح - كما لا يخفى .

فان بناع فله أجر مثله ، فلا يجاوز<sup>١</sup> ما سمي له . وقال أهل المدينة : هذا أيضا لا يصلح .

وقال محمد : هذا ترك منكم لقولكم الأول اقلوا : إنما صار لا يصلح لأنه كلما نقص دينار من ثمن السلعة نقص من حقه الذي رسم له<sup>٢</sup> [ فهذا غرر لا يدري كم جعل له ]<sup>٣</sup> . قيل لهم : أنتم تزعمون أن الأول ليس باجارة إنما هو جعل ثم جعلتم هذا من أشد الاجارة وأنتم فيه العذر !! صدقتم هذا لعمرى<sup>٤</sup> غرر و الأول أيضا غرر لأن البيع ربما لم يتيسر ولا يبيع شيئا وربما مكث ييسر ذلك فباع من ساعته فهذا غرر<sup>٥</sup> لا يدري أ<sup>٦</sup> يباع أم لا يباع ولا يدري مع ذلك متى يبتاع<sup>٧</sup> ، و الأول أيضا غرر لا يصلح ، فاذا كان جعلاً على غير الاجارة فأجزوه ، وإما إن تقولوا : إنما أجزنا الأول لأننا لم نجعله بمنزلة الاجارة وجعلناه جعلاً وهذا نجعله بمنزلة الاجارة

(١) كذا في الأصول ، ولعل الأرجح « ولا يجاوز » بالواو .

(٢) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « الذي سمي له » ، والمعنى واحد .

(٣) ما بين المربعين لم يذكر في الأصول ، إنما زيد من الموطأ - ف .

(٤) كذا في الأصل ، وفي الهندية « لعمرى » وهو تصحيف « لعمرى » بدلت الياء

بالكاف . اعلم ان توضيح المرام في باب الجعل على مذهب الامام في ج ٦ ص ٢٠٣

الى ص ٢٠٥ من البدائع ، كذا في فتوح القدير ورد المختار وغيرها من

كتب الإخفاف الكرام .

(٥-٥) كذا في الهندية : وقوله « لا يدري أ » ساقط من الأصل - ف .

(٦) كذا في الأصل ، وفي الهندية « تباع » ، قال العلامة المفتي - حفظه الله : والضمير

راجع إلى السلعة - ف .

كتاب الحجّة ( ما باع من السلعة بأقل أو أكثر أو بمثل ذلك إلى أجل ) ج - ٢

أو نبطله للغرر، فهذا لا يقبل إلا بيينة وبرهان؛ ولو قبلنا<sup>١</sup> هذا نحن منكم  
بغير حجة ما قبله الناس منا .

## باب ما باع من السلعة بأقل أو أكثر أو بمثل ذلك إلى الأجل أو بعد الأجل أو قبل الأجل

محمد قال قال أبو حنيفة رضى الله عنه : من اشترى سلعة بنقد أو بنسيئة  
فقبضها ولم ينقد الثمن حتى باعها من الذى اشتراها منه بأقل من الثمن فلا خير  
فيه ، فان اشتراها بمثل ذلك الثمن إلى ذلك الأجل أو أقل من ذلك الأجل  
نسيئة فلا بأس به ، وإن اشتراها<sup>٢</sup> منه بأكثر من ذلك الثمن إلى أقرب من  
ذلك الأجل أو إلى دونه أو إلى أكثر من ذلك الأجل فلا خير فيه ، وإن  
اشتراها منه بمثل ذلك الثمن إلى دون ذلك الأجل أو مثله فلا بأس به ، وإن  
اشتراها منه بمثل ذلك الثمن إلى الأكثر من ذلك الأجل فلا خير فيه ،  
وإنما محتمده<sup>٣</sup> فى ذلك لأنه لا يجوز أن يشتري السلعة بأقل مما باعها به حتى  
يقبض الثمن . وقال أهل المدينة : كل من باع سلعة إلى أجل فلا بأس به  
أن يشتريها بأقل أو بأكثر أو بمثل ذلك إلى الأجل ، ولا خير أن يشتريها  
بأقل قبل الأجل ولا بأكثر بعد الأجل ، ولا بأس بأقل بعد الأجل ،  
ولا بأس بأكثر قبل الأجل .

و قال محمد : إنما نكره من هذا خصلة واحدة أن يشتريه<sup>٤</sup> بأقل قبل

(١) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « قبلها » تصحيف .

(٢) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « اشتراه » .

(٣) الضمير راجع الى الامام ، و كذا فى قوله « لا يجوز » الضمير المرفوع ايضا  
راجع اليه .

(٤) كذا فى الأصول ، و الصواب « يشتريها » .



كتاب الحججة ( ما باع من السلعة بأقل أو أكثر أو بمثل ذلك إلى أجل ) ج - ٢

أن يستوفى الثمن لأنه إذا اشتراه<sup>١</sup> بأقل قبل الأجل أو مع الأجل أو بعد الأجل رجعت إليه سلعته وبقى له فضل على المشتري مع رجوع سلعته إليه فهذه يكره من ذلك ، ونكره منه خصلة أخرى أن يشتري السلعة بمثل ذلك الثمن إلى أكثر من ذلك الأجل لأنه قد يشتريها حينئذ بأقل مما باعها به فرجعت إليه سلعته واستقصر الأجل ، وكذلك بلغنا<sup>٢</sup> عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن امرأة<sup>٣</sup> قالت لها : إني بعت زيد بن

(١) كذا في الأصول ، والصواب « اشتراها » .

(٢) هذا البلاغ اسنده بعده ، وقد رواه الامام ابو يوسف ايضاً في آثاره ص ١٨٦ من عدد ٨٤٣ : قال ثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن ابي اسحاق عن امرأة ابي السفر ان امرأة سألت عائشة رضي الله عنها فقالت : ان زيد بن ارقم باعني جارية بثمانمائة درهم نسيئة و اشتراها مني بستمانمائة فقالت عائشة : ابلى زيد بن ارقم ان الله تعالى قد ابطال جهاده إن لم يتب - اه - . و اخرج الحافظ طلحة في مسنده من طريق ابي يوسف ومحمد عن الامام ، والحافظ ابن خضرو في مسنده من طريق محمد بن الحسن - كما في ج ٢ ص ٩ من جامع المسانيد ، لكن متنه مخالف لمتن كتاب الحججة - كما لا يخفى . ففيها بائع الجارية المرأة السائلة وزيد بن ارقم المشتري ، لكن ما في كتاب الحججة هو الصحيح فانه مطابق لما في مصنف عبد الرزاق ومسنند احمد والدارقطني والبيهقي والمحلى لابن حزم كما في نصب الراية والدراية والسنن - كما سيأتي مفصلاً . (٣) وهي امرأة ابي السفر ، وهي ام ولد لزيد بن ارقم ، اسمها « أم حُجبة » كما في نصب الراية و سنن البيهقي والمحلى لابن حزم ، روى عنها العالية امرأة ابي اسحاق السبيعي - كما في ج ٩ ص ٩٤ من المحلى ؛ و ابو اسحاق كما في ص ٥٦٧ من التيجيل : ابو اسحاق عن امرأة ابي السفر عن عائشة رضي الله عنها في قصة زيد بن ارقم في البيع - اه - . فالسبيعي روى عنهما جميعاً . و ابو السفر من رجال الستة اسمه « سعيد بن محمد » =

كتاب الحجّة ( ما باع من السلعة بأقل أو أكثر أو بمثل ذلك إلى أجل ) ج - ٢

أرقم<sup>١</sup> جارية<sup>٢</sup> بثمانمائة درهم إلى عطاءه و اشتريتها منه بستائة درهم تقدّا  
فقال عائشة - رضي الله عنها : بئس ما شريت و بئس ما اشتريت ! أبلغني زيد  
ابن أرقم أنه قد بطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن لم يتب ،  
فقال : يا أم المؤمنين ! فإن أخذتُ رأس مالى ؟ قالت : « فن جاءه موعظة  
من ربه فاتتهى فله ما سلف » .

محمد قال حدثنا أبو حنيفة عن أبي إسحاق السبيعي عن امرأته<sup>٣</sup>

== تابعي جليل ، يجمع على ثقته - كما في ج ٤ ص ٩٧ من التهذيب ؛ وكذا ابنه عبد الله  
ايضا ثقة ، هو الهمداني الثوري الكوفي ، فلا بعد في كون زوجته ام حجة ثقة .  
(١) مضى ذكره في حديث الاستسقاء .

(٢) في رواية « خادما » و في اخرى « غلاما » .

(٣) هي العالية ابنة ايفع بن شراحيل . قال ابن الجوزي - كما في ج ٤ ص ١٦ من  
نصب الراية : قالوا : العالية امرأة مجهولة لا يقبل خبرها ؛ قلنا : بل هي امرأة معروفة  
جليل القدر ، ذكرها ابن سعد في الطبقات فقال : العالية بنت ايفع بن شراحيل امرأة  
ابي اسحاق السبيعي سمعت من عائشة - اه . و قال المحدث ابن التركاوي في ج ٥  
ص ٣٣٠ من الجوهر النقي : قلت العالية معروفة ، روى عنها زوجها و ابنها و هما امامان ،  
و ذكرها ابن حبان في الثقات من التابعين ، و ذهب الى حديثها هذا الثوري و الاوزاعي  
و ابو حنيفة و اصحابه و مالك و ابن حنبل و الحسن بن صالح ، و روى عن الشعبي و الحكم  
و حماد ، فمنعوا ذلك - كذا في الاستذكار - اه . فبطل بهذا ما تفوه به ابن حزم من  
جهالتها و ضعف حديثها في المحل ، و لا يضرها سماع الحديث من امرأة ابي السفر فانها  
سمعت من عائشة ؛ و من امرأة ابي السفر وهكذا يقع في الرواة كثيرا ، أو لم يكف له  
قولها « كنت قاعدة عند عائشة فأتتها ام حجة فقالت : اني بعث - الخ ، كما في سنن البيهقي ،  
لعلها عند ابن حزم كانت اصم و لذا لم تسمع ما قالت ام ولد زيد بن ارقم مع بقود

## كتاب الحجة ( ما باع من السلعة بأقل أو أكثر أو بمثل ذلك إلى أجل ) ج - ٢

== العالية عند عائشة وقت السؤال ؛ فهل تبغى اصرح من هذا ؟ ثم كلامه في يونس بن  
ابى اسحاق وقد قال ابن مهدي : لم يكن به بأس ، وقد حدث عنه يحيى وعبد الرحمن ،  
وقال ابن معين : ثقة ، و ابو حاتم : صدوق ، والنسائي : ليس به بأس ، وابن عدى :  
له احاديث حسان ، و روى عنه الناس ؛ وحديث اهل الكوفة عامته تدور على ذلك  
البيت ، وذكره ابن حبان في الثقات وكذا ابن شاهين في ثقاته وقال : قال ابن معين :  
ليس به بأس ، وقال ابن سعد : ثقة ان شاء الله ، وقال الساجي : صدوق ، وقال  
المجلى : جاز الحديث ؛ وهو من رجال مسلم والاربعة - كما في التهذيب وغيره ؛ أقتريد  
ازيد من هذا ؟ وقد ملأت المحلى برواة مجروحين واستدلت بأحاديثهم وما تذكرت فيهم  
قول شعبة واحمد بن حنبل ، وهذا يدنك وقت العجز عن الجواب ، ألم تر احمد بن حنبل  
مع الكلام فيه في زعمك احتج بحديث يونس هذا وقال بمقتضاه ؟ ولم يمنع له عنه مانع ،  
فهذا من العجائب ، و اعجب منه ان ابن حزم نقل قول شعبة في حق يونس ورد حديثه به  
وقد رد اى شعبة حديث ابى اسحاق هذا وفيه : انها دخلت على عائشة هي وام ولد زيد  
ابن ارقم فقالت ام ولد زيد بن ارقم لعائشة - الخ ؛ ثم يقول ابن حزم « لم تسمع العالية  
من ام المؤمنين » و رد حديث شعبة هذا برواية سفيان وقال انه اظهر الدفينة التي تدل  
على عدم سماعها منها ! ثم رد حديث شعبة عن ابى اسحاق مع ان يونس بن ابى اسحاق ليس  
في طي الاسناد . قال الامام احمد في مسنده : حدثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن ابى اسحاق  
عن امرأته انها دخلت على عائشة هي وام ولد زيد بن ارقم فقالت ام ولد زيد لعائشة : انى  
بعت من زيد غلاما بثمانمائة درهم نسيئة واشتريت بستائة قددا ؟ قالت : ابلغى زيدا أن  
قد اهلك جهادك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن تتوب بئس ما اشتريت وبئس  
ما شريت - اه . انظر ليس فيه واسطة يونس المجروح عند ابن حزم وشعبة امير المؤمنين  
في الحديث وكذا سفيان الثوري ، و الارجح رواية شعبة ، كيف لا وقد قال ابن حزم  
في حقي يونس « قد صح انه مدلس » ولم يدر ان الثوري ايضا مدلس كما في كتب الرجال ، ==

كتاب الحجة ( ما باع من السلعة بأقل أو أكثر أو بمثل ذلك إلى أجل ) ج - ٢

عن عائشة بذلك .

محمد [ قال ]<sup>١</sup> وأخبرنا أيضا يونس بن أبي إسحاق عن أمه العالية ابنة أبيغ<sup>٢</sup> عن عائشة مثل ذلك ، فأما ما ذكر أهل المدينة من زيادة الثمن

== والتدليس عند شعبة أقبح اشد القبح - كما في ترجمته من الكتب ، فروايتا شعبة وسفيان لا توازيان في الصحة ، ولذا قال في التنقيح - كما في ج ٤ ص ١٦ من نصب الراية بعد ذكر رواية مسند احمد : هذا اسناد جيد و ان كان الشافعي قال « لا يثبت مثله عن عائشة » وكذلك قال الدارقطني في العالية « هي محمولة لا يحتج بها » فيه نظر ، فقد خالفه غيره ، ولو لم يكن عند عائشة ام المؤمنين علم من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان هذا محرّم لم تستجز ان تقول مثل هذا الكلام بالاجتهاد - انتهى . و الغاء في قوله « فقالت ام ولد زيد » ليست بمعنى « ثم » التي تجي ، في معنى المهلة مع التراخي - كما لا يخفى على الاداني و الاقاصي . فهذا ظاهر في انها سمعت السؤال و الجواب في مجلس عائشة رضى الله عنها و لم يرد هذا الظاهر الا من اعصى الله بصارته و بصيرته بعناد الأئمة و اساطين الهدى - فأعوذ بالله من الخور بعد الكور ، هذا ؛ و للكلام مع ابن حزم و وضع آخر في تأليف مستقل في رد ما في المحلى من الاقتراآت و الأكاذيب و رد الأحاديث الصحيحة برعه الفاسد ، و قد ابتدأت به .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٢) في الأصول « العالية » بالعين المعجمة ، « و انفع » بالنون و هو خطأ ؛ و كذا في السند الاول قوله « عن امرأة » و هو « عن امرأته » بالضمير المجرور الراجع الى « ابى اسحاق » و البحث في ذلك نقضا و ابرا ما في اختيار الولاية اختيار ما في الهداية فمليك بمطالعة فانه مفيد جدا لا سيما للأحناف ، و هو مطبوع . و الأثر اخرجه عبد الرزاق في مصنفه كما في نصب الراية أخبرنا معمر و الثوري عن ابى اسحاق السبيعي عن امرأة انها دخلت على عائشة في نسوة فسألنها امرأة فقالت : يا ام المؤمنين ! كانت لي جارية فبعتها من زيد بن ==

كتاب الحجة ( ما باع من السلعة بأقل أو أكثر أو بمثل ذلك إلى أجل ) ج - ٢

= ارقم بثمانمائة الى العطاء ثم ابتعتها منه بستائة فنقدته الستائة وكتبت عليه ثمانمائة ،  
قالت عائشة : بئس ما اشتريت و بئس ما اشترى اخبرني زيد بن ارقم انه قد اطل  
جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان يتوب ، قالت المرأة لعائشة : أرايت  
ان اخذت رأس مالي و رددت عليه الفضل ؟ قالت : « فن جاءه موعظة من ربه فانتهى  
فله ما سلف » - انتهى . و أخرجه الدارقطني و البيهقي في سننهما عن يونس بن ابي اسحاق  
الهمداني عن امه العالية قالت : كنت قاعدة عند عائشة فأتتها ام حجة فقالت : اني بعث  
زيد بن ارقم جارية الى نطائمه - فذكره بنحوه . قال الدارقطني : ام حجة و العالية  
مجهولتان لا يحتاج بهما - اه . و ام حجة بضم الميم و كسر الحاء - هكذا ضبطه الدارقطني  
في كتاب المؤلف و المختلف و قال : انها امرأة تروى عن عائشة روى حديثها ابو اسحاق  
السيمعي عن امرأته العالية و رواه ايضا يونس بن ابي اسحاق عن امه العالية بنت ابي  
عن ام حجة عن عائشة - انتهى . و أخرجه احمد في مسنده - كما تقدم . و امرأة  
ابي السفر و ام ولد زيد بن ارقم و ام حجة واحدة - كما قلت سابقا . و لا كلام في يونس  
و امه العالية الا بالحكم و التعصب ، و الجهالة في خير القرون لا تضرنا ، و لم يذكر فيها  
احد جرحا سوى الجهالة غير الدارقطني و تبعه ابن حزم في المحلى . و رواه البيهقي  
من طريق سعيد بن منصور ثنا ابو الاحوص عن ابي اسحاق عن العالية قالت : كنت  
قاعدة عند عائشة رضى الله عنها فأتتها ام حجة فقالت لها : يا ام المؤمنين ! أكنت تعرفين  
زيد بن ارقم ؟ قالت : نعم ، قالت : اني بعته جارية الى عطاءه بثمانمائة نسيئة و انه اراد  
يبيعها فاشتريتها منه بستائة نقدا ، فقالت لها : بئس ما اشتريت و بئس ما اشترى ابلي  
زيدا انه قد اطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم يتب . و رواه  
- سفيان الثوري عن ابي اسحاق عن امرأته العالية ان امرأة ابي السفر باعت جارية لها  
الى العطاء من زيد بن ارقم بثمانمائة درهم - فذكره ، الا انه قال « بئس ما شريت  
و بئس ما اشتريت » و زاد « قالت : أرايت ان لم آخذ الا رأس مالي ؟ قالت : فن =

## كتاب الحجّة ( ما باع من السلعة بأقل أو أكثر أو بمثل ذلك إلى أجل ) ج - ٢

== جاءه موعظة من ربه فاتتهى فله ما سلف . وكذا رواه يونس بن اسحاق عن امه العالية قالت : خرجت أنا و أم حجة الى مكة فدخلنا على عائشة - فذكره . و رواه في ابتداء الباب من طريق علي بن الجعد قال : انا شعبة عن ابي اسحاق قال : دخلت امرأتى على عائشة و ام ولد زيد بن ارقم فقالت ام ولد زيد بن ارقم - الحديث . ومع هذه التصريحات فى الروايات يقول ابن حزم « ان العالية لم تسمع من عائشة رضى الله عنها . هذا اعجب العجائب ! فاعتبروا يا اولى الاباب . »

وقد ذكر جماعة ان عائشة كانت تبيع اليسع الى العطاء ، و ذكر ابن ابى شيبة فى مصنفه ان امهات المؤمنين كن يشتريّن الى العطاء ، وقال ابو بكر الرازى : ان قس كنف انكرت الاول و هو صحيح عندهما ؟ قلنا : لأنها علمت انها قصدت به ايقاع اليسع الثانى كما يفعل الناس ، و فى قولها « ا رأيت ان لم آخذ الا رأس مالى ، وتلاوة عائشة الآية دليل على ابقائها العقد الاول ، و ان المنكر هو الثانى ، و لو كانت انكرته لكونه بيعا الى العطاء - كما زعم الشافعى - لما اقبلت الاول : كذا فى الجوهر النقي . و قد روى ابن ابى شيبة فى مصنفه : ثنا وكيع ثنا سفيان الثورى عن سليمان التيمى عن حيان بن عمير القيسى عن ابن عباس سأله رجل يبيع الحرير الى اجل فكره ان يشتريه ، يعنى بدون ما باعه ، وهذا سند صحيح - اه . فلا يضرننا ما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما وما روى عن شريح فواقعة عين لا تقتضى العموم و التشريع ، مع الاحتمال ان اليسع الاول كان نقدا و لا خلاف فى جواز ذلك - كذا فى الجوهر النقي .

فالحاصل ان الحديث المذكور صحيح الاسناد ليس بضعيف كما زعموا ، مع انه مؤيد بالآثار و بأحاديث منع يسع العينة و لفظه ليس بمنكر وان انكره عقول المخالفين و آراؤهم ، فاذا جاء نهر الله بطل نهر معقل ، مع احتمال ان مرادها ان هذا جزاء من ارتكبه قصدا و تعمدا ، فحناء انه ابطال جهاده ان تعمده احتيالا ، و لعل القصد بالابطال ليس الى الاحباط الكامل بل الى تقليل الاجر و المثوبة ، و ورد بلفظ البطالان تشديدا ==

كتاب الحجة ( ما باع من السلعة بأقل أو أكثر أو بمثل ذلك إلى أجل ) ج - ٢

إلى أجل<sup>١</sup> فأن بعد الأجل<sup>٢</sup> ليس بذلك بأس . وقالوا : إنما أبطلنا أن يشتريها بأكثر من الثمن إلى الأجل لأننا نخاف<sup>٣</sup> أن يكون ذريعة إلى الربا فيكون بمنزلة جارية نقدا وعشرة دنائير<sup>٤</sup> إلى شهرين بعشرين دينار إلى شهرين . قلنا لهم : أرايتم رجلا رأى جارية ثيبا عند رجل فأعجبته فسأله أن يزوجه إياه فأبى فاشتراها منه بمائة دينار إلى سنة فقبضها<sup>٥</sup> فوطئها فلم ينقصها ذلك شيئا ثم باعها منه بخمسين ديناراً إلى ذلك الأجل أليس قد رجعت له

== وتعليقا في ابواب الكسب والمعاملة وحقوق العباد مع حق تعالى ، او استعارت به عائشة عن السخط الرباني ، وكونه توقيفا سمعيا ظاهر لا يصح انكار صحته بل الانكار صحيح الاقرار بمرضه ، كما اقره صاحب التنقيح وغيره . وبهذا يدفع ما قيل انه يلزم زيدا التوبة برأيها ومذهب عائشة جواز البيع الى العطاء ، وبعد ما بلغه حديث عائشة لم يظهر خلافه من زيد ، مع انه لا يقول بخلافه حجة عند وجود المرفوع حكما ، والرجوع الى القياس متفرع على عدم النص ، مع ان القياس ايضا يوافقنا لأن الثمن لم يدخل في ضمان البائع ، فاذا وصل اليه المبيع وقعت المقاصة وبقى له فضل بلا عوض وذلك ربا لا يجوز ، ويؤيده احاديث منع بيع العينة - والله تعالى اعلم بالصواب ، واليه المرجع والمآب .

(١) كذا في الهندية ، ولفظ «أجل» لم يذكر في الأصل - ف .

(٢) تأمل في العبارة ولى فيها تردد ولكن لم تحصلها . قلت : وفي الأصول «كان بعض الأجل» .

(٣) في الأصول «لا يخاف» سقط «نا» بعد «لا» بسهو الناسخ فصار الكلام خطا - ف .

(٤) كذا في الأصل ، وفي الهندية «دينار» .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهندية «يقبضها» وهو الصحيح عندي - اي : يقبض البائع مائة دينار في الاستقبال من المشتري .

جاريته وبقى له خمسون ديناراً إلى ذلك الأجل<sup>١</sup>؛ إنما ينبغي لكم أن تبطلوا هذا وتجعلوه<sup>٢</sup> كأنه استاجرهما بخمسين الدينار الفضل ليطأها، هذا أفسد ما أجزتم وأحرى أن يبطل، فأجزتم ذلك<sup>٣</sup> ما ينبغي أن يبطل وأبطلتم ما لا بأس به<sup>٤</sup>.

### [باب ما جاء في ثمن الكلب]

وقال محمد: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: لا بأس بثمر كلب الصيد، ولا بأس ببيعه. وقال أهل المدينة: لا خير في بيع الكلب الضواري [وغير الضواري].

قال محمد: ينبغي [لمن]<sup>٥</sup> لم يحز بيع الكلب الضاري الذي يتخذ للصيد أن يقول: إن قتله إنسان لم يكن عليه شيء<sup>٦</sup>؛ فإن قالوا: نغرمه قيمته إذا قتله ونجعله بمنزلة الحر فلا نجيز<sup>٧</sup> بيع الحر. وإن قتله قاتل فعليه الدية؛

(١) في الأصول «خمسين» تصحيف.

(٢) في الأصول «وتجعلونه».

(٣) كذا في الأصل بدون حرف الجر، ولعل الصواب «بذلك»، بحرف الجر، وقيل لفظ «ذلك» زائد زاده الناسخ لا يناسب المقام فأخراجه أولى؛ وقوله «فأجزتم» الصواب «ما أجزتم» وعندى ما في الأصل هو الصواب.

(٤) عنوان الباب زائد لم يذكر في الأصول، وزدته من الموطأ.

(٥) ما بين المربعين زيد من موطأ مالك.

(٦) لفظ «لمن» ساقط من الأصل، وفي الهندية «لما» والصواب «لمن» صحف وصار «لما»؛ ولفظ «ينبغي» أيضاً ساقط من الهندية - ب.

(٧) في الأصول «فلا نجز» والصواب «فلا نجيز» أو «ولا نجيز». اعلم أن هذا =



قيل لهم: إن هذا لا يشبه الحر لأن الحر لا يملك وهذا يملك، أرايتم لو أن رجلا وهب كلبا صائدا ضاريا لرجل أما كان يجوز؟ فان كان جائزا فكيف يقاس هذا بالحر والحر لا يجوز هبته ولا يملك على وجه من الوجوه، وينبغي لمن أبطل بيع الكلب الضارى أن يبطل بيع الفهد وبيع البازي

== الباب ليس في موطأ محمد ولا في كتاب الآثار له، الا انه قال في باب التجارة والشرط في البيع من كتاب الآثار: محمد قال اخبرنا ابو حنيفة قال سمعت عطاء ابن ابي رباح وسئل عن ثمن الهر فلم ير به بأسا، قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول ابي حنيفة، لا بأس ببيع السباع كلها اذا كان لها قيمة - انتهى . وفي كتاب الآثار لأبي يوسف ص ١٨٣ من عدد ٨٣٣: وقال ابو حنيفة: ذكرنا يبيع الهر عند عطاء فلم يعبه - اه . وقد روى الامام عن الهيثم عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن كلب الصيد - اخرج ابو محمد البخارى وابن المظفر والحافظ طلحة وابن خسرو من طريق محمد عنه في مسانيدهم، كما في ج ٢ ص ١١ من جامع المسانيد . وقد توسع المحدث الزيدى في ج ٢ ص ٢٣ من الى ص ٢٦ من عقود الجواهر في تخرج الحديث المذكور و ايراد الاحاديث الاخر مع الاسئلة والاجوبة فراجع فانه مهم ومفيد جدا، وان احتجت الى النقل ذكرت نبذا منه، والموضع يقتضى التوسع فان الحافظ ابن ابي شية تعرض له في كتاب الرد من عدد ٥٥؛ وقد قال ببيعها واباحة ثمنها عثمان وجابر وابن عباس وعطاء والنخعي وابن كنانة ومحنون من المالكية و ابو يوسف ومحمد وغيرهم - كما في عمدة القارى والجواهر النقي والطحاوى وغيرها من كتب القوم؛ فاما ما لم ينفرد بذلك ولم يقتصر نظره على حديث واحد بل تعرض ببيع ما ورد في حكم الكلب من المرفوع والموقوف واقوال التابعين؛ فتخصص ابن ابي شية اياه بذلك دال على تعصبه - كما لا يخفى .

والصقر . [قالوا] <sup>١</sup> لانا لا نرى بأكلها <sup>٢</sup> بأسا . قيل لهم : وإنما كرهتم بيع الكلاب والسباع كلها لأن أكلها مكروه ؟ قالوا : نعم . قيل لهم : إن الشيء ربما كره أكله فاشتري لمنفعة أخرى تكون فيه ، أرايتم بيع الخمار أليس <sup>٣</sup> جائزا ؟ قالوا : بلى . قيل لهم : فأنتم تكرهون أكله ؟ قالوا : بئس جائر لأن فيه منفعة لركوبه وغير ذلك من الحمل عليه . قيل لهم : فالكلب الضاري وكلب الماشية فيها منفعة مثل ركوب الخمار فكيف أبطلتم بيعهما ؟ أرايتم الهر ما تقولون في بيعه ؟ <sup>٤</sup> ينبغي في قولكم أن تكرهوا بيعه <sup>٥</sup> وشرائه لأن الأشياء قد تشتري <sup>٥</sup> لمنافعها وأكلها مكروه ثم لا يكون بشرائها وبيعها بأسا ؟ قالوا : أو ليس قد جاء في الحديث من السحت ثمن الكلب ؟ قيل

(١) سقط لفظ « قالوا » من الأصول ، و إلا لا معنى للعبارة - تدبر .

(٢) كذا في الهندية ، و كان في الأصل « بكلها » وهو تصحيف . و راجع لتحصيل العبارة ج ٢ ص ٣٥٩ من شرح الزرقاني للوطأ و ج ١ ص ٢٦٤ من المدونة الكبرى . و قبل « بأكلها » مثنى وهو أيضا مرجوع . و تأمل في أن الفهد من ذى ناب ام لا ؟ و البازي و الصقر من سباع الطير من ذى مخالب وهى محرم أكلها على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف أجازوا أكلها ؟ و في مذهب مالك ثلاث روايات ، و اهل المدينة يختلفون في الباب .

(٣) في الأصول « ليس » بدون حرف الاستفهام و لا بد منه لقوله « بلى » .

(٤) كذا في الأصل « بئس » و « شرائه » بتذكير الضائر ، و في الهندية « بئسها » و « شرائها » بتأنيث الضائر .

(٥) في الأصول « يشتري » مذكرا .

(٦) رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم قال : ان مهر البغي و ثمن الكلب و كسب الحجام من السحت - اه . و أخرجه الدارقطني بسندين =

لهم : هذا منسوخ عندنا من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنه بلغنا أنه كان أمر بقتل الكلاب ثم نهى عنه بعد ذلك وقال : اقتلوا كل

== فيها الوليد بن عبيد الله بن أبي رباح و المثنى و هما ضعيفان ، و لفظه : ثلاث كلهن سمعت : أجرة الحجّام و مهر البني و ثمن الكلب - اه . و رواه أبو يعلى في مسنده من حديث السائب بن يزيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : السحت ثلاث : مهر البني و كسب الحجّام و ثمن الكلب - اه . و رواه ابن أبي حاتم في آخر كتاب العلل و قال : عن أبي ، و الناس يروون هذا الحديث عن السائب بن يزيد عن رافع بن خديج - اه . و رواه الطبراني في معجمه من حديث عمر بن الخطاب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : ثمن الكلب سمحت و من نبت لحمه من سمحت فله النار - مختصر . و رواه ابن عدي في الكامل و أعله يزيد بن عبد الملك و قال : انه مضطرب الحديث لا يضبط ما يرويه و عامة ما يرويه غير محفوظ ، ثم اسند عن النسائي انه قال فيه : متروك الحديث - اه . و في الصحيحين : عن أبي مسعود الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب و مهر البني و حلوان الكاهن - اه . و أخرج مسلم عن رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ثمن الكلب خيبت و مهر البني خيبت و كسب الحجّام خيبت - اه . و أخرج أيضا عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم زجر عن ثمن الكلب - اه . مختصر من نصب الراية ، و التفصيل فيه فراجع .

(١) قد مر غير مرة أن بلاغاته كلها مسندة إلا أن قصور انظارنا قد اخفاها عنا . و في الصحيحين : عن مالك عن نافع عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب - اه . و في رواية أخرى عند البيهقي : عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب بالمدينة فأخبر بامرأة لها كلب في ناحية المدينة فأرسل إليها فقتل - اه . و في رواية عند الشيخين عن ابن عمر : =

أسود بهيم فانه شيطان<sup>١</sup> فكان تحريم بيعها عندنا حين أمر بقتلها وإخراجها<sup>٢</sup>، فلما نهى عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نسخ تحريم بيعها<sup>٣</sup>

== ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب إلا كلب صيد أو كلب غنم أو ماشية -  
 ١٥٠ . و الروايات في الباب غزيرة ، و عليك بالجواهر النقية و عمدة القارى و عقود  
 الجواهر النيرة و انتباه الولاية و غيرها من الكتب . قلت : و في الأصل « لانه كان  
 بلغنا أنه أمر » ، و الصواب « لانه بلغنا أنه كان » لعل لفظ « كان » بالهامش من ترك  
 الأصل فأدرجه الناسخ في مقام غير مقامه فقدمه و مقامه ان يؤخر - كما لا يخفى .

(١) رواه مسلم في صحيحه عن جابر قال : امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب حتى ان المرأة تقدم من البادية بكلبها فتقتله ، ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتلها و قال : عليكم بالاسود البهيم ذى النقطتين فانه شيطان . و عن عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لولا ان الكلاب امة من الامم لأمرت بقتلها كلها فاقتلوا منها كل اسود بهيم - رواه ابو داود و الداريمى ، و زاد الترمذى و النسائى :  
 و ما من اهل بيت يرتبطون كلبا الا نقص من عملهم كل يوم قيراط ، الا كلب صيد  
 او كلب حرث او كلب غنم - ١٥١ ، كما في ص ٣٥٩ من مشكوة المصابيح من باب ذكر  
 الكلب . و الحديثان في ج ٦ ص ١٠ من سنن البيهقي . و راجع باب اقتناء الكلب  
 من موطأ محمد ص ٣٥٩ .

(٢) اى من المذبذبة .

(٣) انظر ان الأحاديث في باب الكلب كلها بمرأى من أئمتنا و قالوا بكلها تدريجاً و تدرجاً  
 على حسب مصاديقها و مناطقها حتى استقروا على اباحة البيع و اكل ثمنه و اقتناء  
 للصيد و الزرع و الماشية و غيرها من المنافع بعد تحريم البيع و الاقتناء  
 على ما حكم به الأحاديث المارة من حرمة البيع اولا و قتل جميع الاقسام منه ، ثم  
 النهى عن القتل مع الاستثناء و الرخصة في الاقتناء للصيد و غيره و الرخصة في ثمة =

== كما في حديث ابن عباس الذي رواه الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى كما مر من جامع المسانيد ، ولم يتفرد في ذلك الامام ابو حنيفة بل معه غيره من الصحابة والتابعين وغيرهم ؛ ألا ترى الأحاديث في الباب لم ترد على نهج واحد بل قسم منها ينهى عن ثمن الكلب مطلقا ، و نوع منها يحكم بأن الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب ، وقسم منها يفيد ان من اقتنى كلبا ليس كلب ماشية نقص كل يوم من عمله فيراطان ، وقسم منها يأمر بقتل الكلاب كلها ، وقسم منها يستثنى من النهى كلب الصيد و الماشية و الزرع و الحرث و الضرع و البيت ؛ و الصحابة و التابعون مختلفون في ذلك ، فجاءة منهم قالوا بفرامة قاتل الكلب فلذا حمل الامام ابو حنيفة قتلها في وقت خاص على مصلحة خاصة ، و النهى عن ثمنها على كلاب لم يرخص في اقتنائها ، و حمل الترخيص على كلب يكون في اقتنائه فائدة كالصيد وحراسة الماشية و الزرع و البيت ونحوها فأباح ثمن الكلب المعلوم و نحوه و منع من ثمن الكلب الذي لم يكن في اقتنائه فائدة ما ، و جمع بين الأدلة المختلفة الورود هكذا من غير اغفال واحد منها و ترك منه ، و اعطى كل ذي حق حقه من غير نقص و مهل و مطل ؛ و قد عرفت ان الأمر بقتل الكلاب صح ثم صح النهى عن قتلها و صح الترخيص في الاقتناء المستثنى منه فيخرم الثمن فيما لم يرخص اقتناؤه ، و في وقت ينفذ الأمر بقتلها بخلاف وقت النهى عن قتلها فانه متأخر جدا به فيكون ناسحا لما تقدم و اباحة البيع و الترخيص في ثمنها لما سبق ؛ فلا ادرى كيف ساغ للحافظ ابن ابي شيبة الرد على الامام ابي حنيفة في عدد ٥٥ من كتاب الرد مع وضوح الحججة كالشمس في رابعة النهار ؟ وكيف جاز له الميلان الى جانب واحد مع الاغفال عن جانب آخر و اغماض العين عن اماحة الاقتناء للفائدة و تغميضها عن الترخيص في بيعها و ثمنها !! فروى في كتاب الرد « عن ابي بكر عن ابي مسعود : ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن مهر البغي و ثمن الكلب ؛ و عن وكيع عن ابن ابي ليلى عن عطاء عن ابي هريرة قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مهر البغي و ثمن الكلب ؛ ==

== وعن ابن ادريس عن اشعث عن محمد بن سيرين قال : اخبث الكسب ثمن الكلب وكسب الزمارة ؛ وعن وكيع عن الاعش قال ارى ابا سفيان ذكره عن جابر قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب و السنور ؛ وعن الفضل بن دكين عن عبد الجبار بن عباس عن عون بن ابي حنيفة عن ابيه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب ؛ وعن وكيع عن اسرائيل عن عبد الكريم عن قيس بن حنتر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ثمن الكلب ومهر البغي و ثمن الخمر حرام ؛ وذكر ان ابا حنيفة رخص في ثمن الكلب ، - انتهى . فهل في هذا رائحة الى ما ورد في الباب من الاحاديث الاخر ؟ كلا بل اختار جانباً واحداً على ما كان مغزواً في ذهنه مع عدم التعرض للاحاديث الاخر الواردة مخالفة لما رواه ابن ابي شيبة - كما لا يخفى ، وقد سبق . و انت تعلم كما ان النهى عن ثمن الكلب مخرج في الصحيحين كذلك الترخيص في الافتاء مخرج فيهما وفي غيرهما ، وتخصيص العام بالملابسات والملابسات شائع في كثير من احكام الشريعة ، واستثناء كلب الصيد بما حرم ثمنه من الكلاب في حديث جابر اخرجه النسائي ، و انت قال عنه انه منكر لمخالفته لمطلق النهى عن ثمن الكلاب الا ان الحافظ ابن حجر قال في الفتح : رواه ثقات لا سيما انه توبيع ومن زعم انه لم يتابع فقد غلط ، كيف وقد ذكر له البيهقي في سننه متابعا وساق سنده اليه فيها ، وزيادة الثقة مقبولة عند الجمهور ، فيلزمهم قبولها و الاخذ بذلك ؛ وقد روى الامام ابو حنيفة عن ابن عباس مرفوعا الرخصة في ثمن الكلب - كما سبق ؛ والرخصة لا تكون غالبا الا بعد المنع و النهى ؛ و اما استثناء كلب الصيد عن النهى من ثمن الكلب فقد رواه الترمذي من طريق حماد بن سلمة عن قيس عن عطاء عن ابي هريرة - الحديث ؛ و حماد و قيس من رجال مسلم ولها متابعا بل متابعا و هما الوليد بن عبيد الله و المثني بن الصباح ، فالاول وثقه ابن معين و اخرج له ابن حبان في صحيحه و الحاكم في مستدركه ، و وقع في حديث جابر ايضا استثناء كلب الصيد من ==

== النهي فاذا اباح اتخاذه لما وقع في الاجاديت جاز بيعه ايضا ، و الا لامعنى للاتخاذ كما لا يخفى كسائر الحيوان غير الخنزير و الادي لمعنى فيها - كما حقق في محله . و قد قال ابو بكر ابن العربي في عارضة الاحوذى : و اما ثمن الكلب فكل ما جاز اقتناؤه و انتفع به صار مالا و جاز بذل العوض عنه ، و اختلف اصحابنا في بيعه هل هو محرم او مكروه ، و صرح بالمنع مالك في مواضع ، و الصحيح في الدليل جواز البيع ، و به قال ابو حنيفة - اهـ . و في ج ١ ص ٣٦٣ من معاصر المختصر : روى عن النبي صلى الله عليه و سلم من نهيه عن ثمن الكلب و من قوله « ثمن الكلب حرام » و من قوله « ثلاث من السحت : ثمن الكلب و مهر النقي و حلوان الكاهن » و من قوله « ثمن الكلب خيث » و من نهيه عن ثمن الكلب و السنور و من قوله « لا يجل ثمن الكلب » يحتمل ان يكون التحريم كتحريم الاشياء المحرمة بالشرع ، و يحتمل ان يكون تحريمه لاجل الدناءة ، يدل عليه ما روى عن رفاعه بن رافع او رافع بن رفاعه انه جاء الى مجلس الانصار فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن كسب الحجام و امرنا ان نطعمه ناضجا ؛ و روى مثله بحصة مرفوعا انه قال : اعلقه ناضجا و اطعمه رقيقك ؛ فلو كان حراما لما احل له ذلك لكنه نهام لما فيه من الدناءة ؛ و ان كان في بعض الآثار انه سحت على ما روى من السحت كسب الحجام و لذلك روى في كسب الحجام انه خيث ، و لما نهى عن ثمن الكلب و السنور و لا خلاف ان ثمن السنور ليس محرام و لكنه ذنبه كان ثمن الكلب المقرون معه في الحديث مثله ، و احتمل ان يكون النهي عن ثمن الكلب اذا كان الامر فيه بقتل الكلاب على ما روى عن ابن رافع قال : امرني النبي صلى الله عليه و سلم بقتل الكلاب فخرجت اقلها لا ارى كلبا الا قتله حتى اتي موضع كذا - و سماء - فاذا فيه كلب يدور بيت فذهبت اقله فساداني انسان من جوف البيت : يا هب الله ! ما تريد ان تصنع ؟ قلت : اني اريد ان اقل هذا الكلب ؛ قالت : اني امرأة بدار مضيفة و ان هذا يطرد عن السباع و يؤذني بالجاني فأت النبي صلى الله عليه و سلم

== عليه وسلم فاذا ذكر ذلك له ، فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فأمرني بقتله ؛ ثم أباح صلى الله عليه وسلم أثمان بعضها ، روى انه صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن السنور والكلب الا كلب صيد وقال « من اقتنى كلبا الا كلبا صاربا بالصيد او كلب ماشية فانه ينقص من اجره كل يوم قيراطان » وقال « من اقتنى كلبا لا يقنى عنه في زرع ولا في ضرع ينقص من عمله كل يوم قيراطان » و روى « قيراط » ، ورخص النبي صلى الله عليه وسلم في ترك قتل ما اباح منها ، روى عنه انه امر بقتل الكلاب ثم قال « ما لي وللكلاب » ثم رخص في كلب الصيد و في كلب آخر - نسيه الراوى ؛ و روى عن عبد الله بن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم رافعا صوته بأمر قتل الكلاب ، قال : فكانت الكلاب تقتل الا كلب صيد او ماشية ؛ ولما وقفنا على اختلاف احوال الكلاب في زمانه صلى الله عليه وسلم في حال كلها مقتولة وفي حال بعضها وجب ان يحمل ما روى من نهيه في أثمانها على الحالة التي ابيح قتل كلها فيها لا قتل بعضها ، منع انه روى استثناء ثمن كلب الصيد ، و في معناه الكلاب التي يباح اتخاذها ؛ وقد اختلف اهل العلم ، فطائفة ذهبت الى تحريم اثمان الكلاب كلها ومن ذهب الى ذلك مالك - اى في رواية - والشافعى ، وطائفة ذهبت الى تحريم اثمان ما لا يحبل الانتفاع به منها و اباحة اثمان غيرها ، وهو مذهب ابى حنيفة واصحابه ، وهو اولى القولين بالقياس لان الكلب المأذون في الانتفاع به كالخمار الاهل في جواز الانتفاع به و تحريم اكل لحمه فوجب ان يكون مثله في جواز بيعه - انتهى .

فسقط ما رام به ابن ابي شيبة في الرد ، بل ذهب الى هذا من الصحابة عثمان وجابر رضى الله عنهما ومن غيرهم عطاء و ابراهيم النخعى و ابن كنانة و سحنون من المالكية ، وهو رواية عن مالك ايضا ، حتى قال سحنون : يجوز ان يبيع بشمته - كما في الزرقانى ؛ وقال ابن كنانة : و به قال ابو حنيفة . و تفصيل المقارنة بين ادلة الفريقين في شرح معاني الآثار للطحاوى ثم في عمدة القارى للحافظ العيني و البناية له ثم في عقود الجواهر المنيفة ==



= للحدث الزيدى ثم في اختيار الولاية على ما في اختبار مباني الهداية للحدث السنبلي  
ثم في النكت الطريقة للحدث الكوثري راجع ص ١١٠ الى ص ١٢٤ منها وقد تكلم  
اليهقي في احاديث ثمن الكلب من ج ٦ ص ٥ الى ص ٨ من السنن الكبرى، وقد  
رد عليه في الجوهر النقي و اجاد فيه حيث قال : ذكر اليهقي فيه حديث حماد عن قيس  
ابن سعد ثم قال : فيها نظر ! قلت : هما من رجال مسلم ( قلت : راجع ترجمة حماد بن  
سليم من ج ٣ ص ١١ الى ص ١٦ من التهذيب، و ترجمة قيس بن سعد من ج ٨  
ص ٣٩٧ من التهذيب يظهر لك مسامحة من ضعفها على الاطلاق وقد قال في حق قيس  
احمد و ابو زرعة و يعقوب بن شبة و ابو داود : انه ثقة ، و قال ابن معين : ليس به  
بأس ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، و لم يذكر الحافظ فيه قول احد في تضعيفه و تجريجه  
و هو من رجال مسلم و ابى داود و النسائي و ابن ماجه ، فقول اليهقي « فيه نظر » من  
غير حجة يدل على العصبية ، و قد قال في حق حماد احمد و النسائي : ثقة ، و قال الثعلبي :  
ثقة رجل صالح حسن الحديث ، و قال الساجي : حافظ ثقة مأمون ، و قال ابن سعد :  
ثقة كثير الحديث ، و قال ابن المديني : من تكلم فيه فاتهموه في الدين ، و لذا عرض  
ابن حبان البخاري في ترك الاحتجاج بحديثه و هو من رجال مسلم و الأربعة ) ،  
ثم قال اليهقي : و رواه الوليد بن عبيد الله بن ابى رباح ثم ضعفه ، قلت : ضعفه الدارقطني  
و كأن اليهقي تبعه و لم يضعفه المتقدمون فيما علمت بل حكى ابن ابى حاتم عن ابن معين  
انه ثقة و اخرج له ابن حبان في صحيحه و الحاكم في مستدركه ، ثم ذكر اليهقي عن حماد  
عن ابى الزبير عن جابر قال : نهى عن ثمن الكلب و السنور - الحديث ، قال : و لم يذكر  
حماد عن النبي صلى الله عليه و سلم ! قلت : مثل هذا مرفوع عند اهل الحديث و ان  
لم يذكر النبي صلى الله عليه و سلم و هو قول اكثر اهل العلم ، و منه قول انس : امر  
بلال ان يشفع الأذان - الحديث ، ذكره ابو عمرو بن الصلاح ( قلت : و له نظائر  
كثيرة في الاحاديث ) و تأييد ذلك بما تقدم عن ابى هريرة ، ثم قال : و رواه عبيد الله =

== ابن موسى عن حماد بالشك عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قلت : اخرج الدارقطني هذه الرواية ولفظها : عن جابر لا اعلمه الا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا مرفوع لا شك فيه ، ثم قال : ورواه الهيثم بن جميل عن حماد فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث ، قلت : لو سلمنا ان تلك الرواية موقوفة فرواية الهيثم هذه مرفوعة وقال فيه احمد بن حنبل و ابن سعد : ثقة ، و زاد المعجل : صاحب سنة ، وقال الدارقطني : ثقة حافظ ، و اخرج له ابن حبان في صحيحه و الحاكم في مستدركه ، و الرفع زيادة و زيادة الثقة مقبولة : ثم قال : ورواه الحسن بن ابي جعفر عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم و ليس بالقوى ، قلت : هذا الحديث بهذا الاسناد اخرج ابن حنبل في مسنده و لفظه : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب الا الكلب المعلم ، ثم قال البيهقي : و الأحاديث الصحيحة في النهي عن ثمن الكلب خالية عن هذا الاستثناء ، قلت : روى الاستثناء من وجهين جديدين : من طريق الوليد بن عبيد الله عن عطاء عن ابي هريرة و من طريق الهيثم عن حماد عن ابي الزبير عن جابر ، و قد اخرج الدارقطني من طريق الهيثم ثم اخرج من رواية سويد بن عمرو عن حماد بن سلمة عن ابي الزبير عن جابر قال : نهى عن ثمن السنور و الكلب الا كلب صيد ، و لم يذكر حماد : عن النبي صلى الله عليه وسلم ، هذا اصح من الذي قلناه ، و هذا لفظ الدارقطني ، و قد قدمنا ان هذا في حكم المرفوع ، و قد تابع سويد الهيثم و تابعه ايضا عبد الواحد بن غياث - كما ذكر البيهقي ، و تابعهم ايضا الحجاج بن محمد مع التصريح بالرفع فقال النسائي : اخبرني ابراهيم بن محمد المصيصي ثنا حجاج بن محمد عن حماد بن سلمة عن الزبير عن جابر : ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن السنور و الكلب الا كلب صيد ، و هذا مستند جيد ، فظهر ان الحديث بهذا الاستثناء صحيح و الاستثناء زيادة على احاديث النهي عن ثمن الكلب فوجب قبولها - انتهى - فسقط بذلك قول النسائي ايضا : ان حديث حجاج عن حماد ليس بصحيح ؛ و لو سلم الضعف فلا اقل من ان يعد مؤيدا معاضدا شاهدا مساعدا ==

= لادلتنا الصحيحة الصريحة، وبتعدد الطرق ينجر الضعف لا سيما الضعيف فلا يزل عن مرتبة الحسن و هو حجة - تدبر . ثم بهذا التفصيل سقط ايضاً قول البعض الرا عن المحفوف سفهه جلي الذي يتقنع في نعاسه على دأبه حديث النهي عن ثمن الكلب متفق عليه فيقدم على غيره ، فمنده المدار في غفلته على اخراج الشيخين للحديث في التقديم و لو على الآية ، و ليس عنده وجه آخر الرجحان لا دلالة و لا اشارة و غير ذلك ، و لو سلم ذلك فقد روى مسلم عن جابر رفعه : زجر عن ثمن السور و الكلب ؛ مع انه اتفق الجمهور على جواز بيع الهر فلم لا بقول بامتناعه ؟ لكن له داء عضال لا يفارقه كأنه الكلب و هو كلب الدنيا بلغ في عزة الأئمة ؛ مع ان ما روى من النهي عن ثمن الكلب في الروايات محمول على النسخ ، كان ذلك في الابتداء حين امر بقتل الكلاب ، او محمول على التنزيه ، او على ارادة الكلب العقور و غير المعلم ، او يخص العام بهذا المخصص الصحيح - فافهم .

و قد روى عن عثمان رضي الله عنه انه امر بقتل الكلاب ، و روى عنه انه اغرم رجلاً ثمن كلب قتله عشرين بعيراً - أخرجه الديهقي من طريق من ينظر الشافعي في هذه المسألة فقال : اخبرني بعض اصحابنا عن محمد بن اسحاق عن عمران بن ابي انس ان عثمان - به ، و اليهقي اعله برواية امره بقتل الكلاب ، و قد رد عليه صاحب الجواهر النقي حيث قال : لا يكتفى بقوله ( ابي الشافعي ) « اخبرني الثقة » فقد يكون مجروحاً عند غيره لا سيما و الشافعي كثيراً ما يعني بذلك ابن ابي يحيى او الزنجي و هما ضعيفان ، و كيف بأمر عثمان بقتل الكلاب و اخر الامر من النبي صلى الله عليه و سلم بعد النهي عن قتلها الا الاسود منها ! فان صح امره بقتلها فانما كان ذلك في وقت من الاوقات المفسدة طرأت في زمانه ؛ قال صاحب التمهيد : ظهر بالمدينة اللعب بالحمام و المهارشة بين الكلاب فأمر عمر و عثمان بقتل الكلاب و ذبح الحمام ؛ قال الحسن : سمعت عثمان غير مرة يقول في خطبته : « اقتلوا الكلاب و اذبحوا الحمام » فظهر من هذا انه لا يلزم من الامر =

== بقتلها في وقت لمصلحة ان لا يضمن قاتلها في وقت آخر كما امر بذبح الحمام : ثم قال  
 الديهقي : الذي روى عن عثمان في تضمين الكلب منقطع ، وقد روى من أوجه آخر  
 عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عثمان منقطع : قلت : لكن مذهب الشافعي ان المرسل  
 اذا روى مرسل من وجه آخر صار حجة ، وتأيد ايضا بما رواه بطريقين من حديث  
 عبد الله بن عمرو بن العاص انه قضى في كلب صيد قتل رجل بأربعين وقضى في كلب  
 ماشية بكبش ، الا انه قال : انها منقطعان ، فقد ورد حديث اغرام عثمان من طريقين ،  
 وقضاء عبد الله بن عمرو بن العاص في كلب صيد من طريقين ايضا ، والديهقي يعترف  
 نفسه بطريقين في كل من الروايتين ؛ ومثله لا يلجئنا الى غير كتابه في الرد عليه فوجب  
 قبوله للروايتين على مقتضى اصله الذي بناء ١ وعمران بن ابي انس في الرواية الأولى  
 ثقة عندهم - كما في ج ٨ ص ١٢٣ من التهذيب ، عن احمد وابن معين وابي حاتم  
 والنسائي والعجلي ومحمد بن اسحاق انه ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وإنما تكلم  
 البخاري وغيره في عمران بن انس ولم يرو عنه محمد بن اسحاق - كما في ج ٨ ص ١٢٢  
 من التهذيب ، وهو ابو انس مكي ، والاول مدني نزل الاسكندرية روى عنه محمد بن  
 اسحاق وهو مدلس وقد عنعن ، ولعل الانقطاع جاء من هنا لكن تتقوى هذه الرواية  
 بورودها بطريق يحيى بن سعيد الأنصاري ٢ وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رواه  
 ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ، كما رواه سعيد بن منصور عن هشيم :  
 حدثنا يعلى بن عطاء عن اسماعيل بن جساس عن عبد الله بن عمرو ، فاحدى الطريقين  
 تتقوى بالآخرى ، ومن قال عن اسماعيل انه لم يتابع نسي طريق ابن جريج عن عمرو  
 ابن شعيب عن ابيه عن جده ، واسماعيل بن جساس تكلم فيه الأزدي والعقيلي ولكن  
 ابن حبان ذكره في الثقات ولم يمتد بقولهما - كما في ج ١ ص ٣٩٧ من اللسان و ج ١  
 ص ١٠٤ من الميزان ، هو تابعي قديم لم ينفرد بتلك الرواية ، قال في الجواهر النقي :  
 اسماعيل هذا ذكره ابن حبان في الثقات ، وكيف يقول البخاري « لم يتابع عليه » ==

== وقد أخرجه البيهقي فيما بعد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو  
وذكر ابن عدي في الكامل كلام البخاري ثم قال : لم أجد لنا قال البخاري فيه اثرا  
فاذكره - انتهى . و أخرجه الطحاوي أيضا في ج ٢ ص ٢٢٨ من شرح الآثار قال :  
وقد روى في ذلك عن عبد النبي صلى الله عليه وسلم : حدثنا يونس قال ثنا ابن وهب  
قال سمعت ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو انه قضى  
في كلب صيد قتله رجل بأربعين درهما وقضى في كلب ماشية بكبش ، حدثنا فهد قال  
ثنا ابو نعيم قال ثنا حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر انه نهى عن ثمن السنور و الكلب  
الا كلب صيد ، وقد روينا عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب انه نهى عن  
ثمن الكلب و لم يفسر اى كلب هو فلم يخل ذلك من احد وجهين : اما ان يكون اراد  
خلاف كلاب المنافع او يكون اراد كل الكلاب ، ثم ثبت عنده نسخ كلب الصيد منها  
فاستثناء في هذا الحديث ، حدثنا ابن ابى داود قال ثنا احمد بن يونس قال ثنا اسرائيل  
عن جابر عن عطاء قال : لا بأس بثمن الكلب السلوقي ( منسوب الى قرية سلوق باليمن ) ؛  
فهذا عطاء يقول هذا ، وقد روى عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : ان ثمن  
الكلب من السحت ، فدل ذلك على المعنى الذى ذكر في حديث جابر رضى الله عنه :  
حدثنا ابن ابى داود قال ثنا عبد الله بن صالح قال حدثني الليث قال ثنى عقيل عن ابن  
شهاب انه قال : اذا قتل الكلب المعلم فانه يقوم قيمته فيغرمه الذى قتله ؛ فهذا الزهرى  
يقول هذا ، وقد روى عن ابى بكر بن عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم : ان  
ثمن الكلب سحت ، فالكلام في هذا مثل الكلام في حديث جابر ، حدثنا بحر قال اخبرني  
سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان الانصارى قال كان يقال :  
يجعل في الكلب الضارى اذا قتل اربعون درهما ، حدثنا فهد قال ثنا محمد بن سعيد قال  
اخبرنا شريك و محمد بن فضيل عن مغيرة عن ابراهيم قال لا بأس بثمن كلب الصيد -  
انتهى . ثبت ان ابا حنيفة لم يخالف الحديث بل له في المسألة مدارك ينة نيرة ==

وبما ' يدلّكم على هذا أن الحديث منسوخ إنه جاء في الحديث أن من السحت ثمن الكلب وأجر الحجّام ' ثم رخص في أجر الحجّام ' فكذلك

== خضع لقوتها كثير من كبار أئمة العلم كما أن له سلفاً من الصحابة والتابعين في فهم تلك الأحاديث على هذا الوجه .

(١) كذا في الأصل وهو الأرجح الأصح ، وفي الهندية « ما » .

(٢) والحديث سبق تخريجه من حديث رافع بن خديج حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: كسب الحجّام ومهر البغي خبيث وثمن الكلب خبيث ' وأخرجه الطحاوي أيضاً في ج ٢ ص ٢٢٥ من آثاره راجع لذلك ج ٥ ص ٤٥٧ من عمدة القارى من باب ذكر الحجّام ، وتفصيل الباب اثراً ونظراً في ج ٢ ص ٢٧٠ من شرح آثار الطحاوي .

(٣) قد رواه الامام محمد في باب كسب الحجّام ص ٤٠٤ من الموطأ : أخبرنا مالك حدثنا حميد الطويل عن انس بن مالك قال : حجّم أبو طيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاه صاعاً من تمر وأمر أهله أن يخففوا عنه من خراجته ؛ قال محمد : وهذا تأخذ لا بأس أن يعطى الحجّام اجرا على حجّامته ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله - انتهى . قال الامام الطحاوي بعد سرد الأحاديث المتعارضة بأسانيدها في الباب ص ٢٧٣ : فلما ثبت إباحة النبي صلى الله عليه وسلم لمحبة أن يعلف ذلك ناضحه ويطعم رقيقه من كسب حجّامه دل ذلك على نسخ ما تقدم من نهيه عن ذلك وثبت حل ذلك له ولغيره وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمه الله عليهم وهذا هو النظر عندنا أيضاً لأننا قد رأينا الرجل يستأجر الرجل يفصد له عرقاً أو يزع له حملاً فيكون ذلك جائزاً والاستئجار على ذلك جائز فالحجّامة أيضاً كذلك ، وهو مروى عن ابن عباس وريّة الرأي ، وكان للحجّامين سوق على عهد عمر رضي الله عنه ، وقال يحيى بن سعيد الأنصاري : إن المسلمين لم يزالوا مقرّين بأجر الحجّامة ولا ينكرونها - اهـ . ونحوه ==

رخص عندنا في بيع الكلب النافع حين نهى عن قتلها، وقد بلغنا عن

== في ج ٥ ص ٤٥٧ من عمدة القارى . و الامام ابو حنيفة رواه عن ابى السوار  
عن ابى حاضِر عن ابن عباس: ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم و اعطى الحجام  
اجره، و لو كان خيئًا ما اعطاه؛ اخرجه ابو محمد البخارى في مسنده عن ابى بكر احمد  
ابن محمد بن عيسى البرازى عن محمد بن يونس عن ابى عاصم النبيل عن ابى حنيفة (قلت:  
و لم يذكر هذا السند الى ابى عاصم في النسخ الخطية التي عندنا، و ابو السوار ذكره ابن  
ابى حاتم في ج ٤ ق ٢ ص ٣٨٨ - فت) كما في ج ٢ ص ٤٩ من جامع المسانيد، و ذكره  
المحدث الزيدى في ج ٢ ص ٥٤ من عقود الجواهر وفيه: «ابو السواد السلى،  
لا يعرف، و في لفظ «ابو السوداء» و الاول اصح، و ابو حاضِر» ذكره ابن حبان  
في ثقات التابعين - اه . و عندى «ابو السوار» في آخره راء مهملة - كما في ص ٤٩٢  
من تعجيل المنفعة، قال الحافظ: ابو السوار عن ابى حاضِر عثمان بن حاضِر عن ابن  
عباس حديث نيز الجر روى عنه ابو حنيفة، قلت: و عباد بن العوام افاده ابن خفون  
في كتاب الثقات و ذكره ابو احمد الحاكم في الكنى فيمن لا يعرف اسمه - انتهى .  
و التفصيل في تعليق على كتاب الآثار للامام محمد . و حديث ابن عباس اخرجه  
البخارى و ابو داود من غير طريق ابى حاضِر بلفظ: و لو علمه خيئًا لم يعطه؛ و عند  
البخارى و مسلم ايضا: و لو كان سمحًا لم يعطه النبي صلى الله عليه وسلم؛ و اخرجه  
حديث انس بلفظ: حججه او طية فأمر له بتاعين من طعام و كلم اهله فوضعوا عنه  
من خراجته؛ و في حديث ابن عباس عند مسلم: و كلم سيده تخفف عنه من ضربته؛  
و هذه ذكرها البخارى في حديث انس، و عند هما في حديث انس: فأمر له بصاع  
او مد او مدين؛ و في بعض طرق البخارى: بصاع؛ و زاد البخارى: و لم يكن يظلم  
احدا اجره؛ و هذه الزيادة وقعت لمسلم في كتاب الطب - انتهى . و في جامع المسانيد  
المطبوع «ابو حنيفة عن ابى المسور» و هو خطأ، الصواب: ابو السوار .

النبي صلى الله عليه وآله وسلم<sup>١</sup> أنه رخص لأهل البيت القاصي في الكلب يتخذونه: محمد قال أخبرنا بذلك أبو مالك النخعي<sup>٢</sup> عن عبد الملك بن ميسرة<sup>٣</sup> عن إبراهيم النخعي؛

(١) البلاغ هذا اسنده بعده، وهو مرسل بعد، فإن النخعي من التابعين ومراسيله حجة - كما مر مرارا.

(٢) هو الواسطي، وقد سبق في مجود القرآن. والحديث أخرجه الامام محمد في ص ٣٧٩ من باب اقتناء الكلب من الموطأ وفيه: أخبرنا مالك عن عبد الملك بن ميسرة عن إبراهيم النخعي قال: رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل البيت القاصي في الكلب يتخذونه، قال محمد: فهذا للحرس - اهـ - أي فلم منه جواز اقتنائه للحاجة ولم أجده في موطأ مالك ولا في المدونة الكبرى، وعندى ما في كتاب الحجّة هو الصحيح، أعني «أخبرنا أبو مالك النخعي» و«مالك» خطأ كما في الموطأ، والصواب «أبو مالك النخعي» فإن محمداً بصدد الاستدلال على جواز الاقتناء في مقابلة مالك رحمه الله وأهل المدينة ولذا استدل له بمحدث رواه من غير مالك كما هو دأبه في الموطأ في مثل ذلك، والفاضل اللكنوي لم يتنبه لذلك وذكر ترجمة عبد الملك بن ميسرة من التهذيب في تعليقه على موطأ محمد؛ وازمة التحقيق يدك فاسرع المطية في مبادئته لتصل إلى ما قلت أو إلى غيره من التدقيق، وهذا جهد المقل في التفحّص والتتقير. قلت: وهو في شرح الشيخ إبراهيم البيهقي على موطأ محمد «محمد عن أبي مالك عن عبد الله بن قيس» - ف.

(٣-٣) كذا في الهندية وهو الصواب، وكان في الأصل «عبد الملك بن قيس»؛ وعبد الملك بن ميسرة مضي في: باب الرجل يسلف دنائير - الخ<sup>٤</sup> وهو الهلالي أبو زيد العامري الكوفي الزرادي - كما في ج ٦ ص ٤٢٦ من التهذيب<sup>٥</sup> وأبو مالك النخعي الواسطي يروي عن عبد الملك بن عمير - كما في ج ١٢ ص ٢٢٩ من التهذيب فتنبه، فهل روى عن عبد الملك بن ميسرة أم لا؟ واما عبد الملك بن قيس فلم أجده في كتب محمد.



محمد قال أخبرنا أبو حنيفة قال سمعت عطاء بن أبي رباح يقول: لا بأس بثمن الهر<sup>١</sup> فهذه من السباع . قالوا: العمل عندنا ما كره أكله فلا خير في بيعه؛ ألا ترى<sup>٢</sup> أنك لا تأكل شحم الميتة وأنت تتنفع به إن شئت في الدباغ أو غيره أقيل لهم: هذا لا يشبه السباع الضواري التي تتخذ للصيد، إنا لا نكره الانتفاع بصيد الكلاب ونرى ذلك حللاً حسناً وأنتم ترونه أيضاً، ولو أن رجلاً أراد أن يتنفع بشحم ميتة للدباغ أو للسراج أو غير ذلك<sup>٣</sup> بشيء من ذلك وكان [أكله] عندنا مكروهاً<sup>٤</sup> لا ينبغي له وعندكم أيضاً، وكل

= الرجال التي عندى، و«قيس» تصحيف «ميسرة» . قلت: عبد الملك بن قيس بن عباية ذكره البخارى في ج ٣ ق ١ ص ٤٢٩ من تاريخه الكبير وقال: هو ابن ابى نعامه سمع اياه قال ابن عباس رضى الله عنهما - مرسل، و روى يحيى القطان عنه البصرى الزمانى - اهـ ٤ و اما قيس بن عباية ابوه ابو نعامه الخنفي الزمانى البصرى فن رجال تهذيب ذكره في ج ٨ ص ٤٠٠ منه . رمزه «ز ٤» روى عن ابن عباس و انس و عبد الله بن مغفل و عنه سعيد الجريرى و ايوب السخيتان و خالد الحذاء و غيرهم، و يذكر ابنه فيمن روى عنه عبد الملك لكن ليس هو الذى ذكرها هنا في سند الحديث بل هو ابن ميسرة - ف .

(١) تقدم تخرج هذا الاثر فراجعه - و الله اعلم .

(٢) تأمل في صحة عبارة التتوير . لى فيها قلنى و لم اقدر على الاصلاح . قلت: يعلم من السياق ان بعض العبارة سقط قبل قوله «ألا ترى» لذا صار الكلام غير مربوط، و الله اعلم - ف .

(٣) لا بأس ان يقدر بعد قوله «غير ذلك» كلمة «لا بأس» لبتسقيم الكلام، لأن في العبارة خللاً .

(٤) في الأصول «وكان عندنا مكروهاً» و هو كما ترى، فودت كلمة «أكله» من نفسى - فتأمل فيه .

شيء كره أكله والانتفاع به على وجه من الوجوه فشراؤه وبيعه مكروه، وكل شيء لا بأس بالانتفاع به فلا بأس ببيعه؛ ألا ترى أنك تقول: لو أن زيتنا كثيرا سقط فيه قطرة من شحم ميتة والزيت غالب أو فارة ماتت في ذلك إنه لا بأس بالاستصباح به في قولنا وقولكم فكذلك يبعه عندنا لا بأس به إذا ثبت<sup>١</sup> ما فيه من العيب؛ وقد بلغنا<sup>٢</sup> عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أن رجلا قتل كلبا لرجل فأغرمه عددا من الإبل<sup>٣</sup> مكان الكلب؛ وقد بلغنا<sup>٤</sup> عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنه قال في كلب الصيد والماشية: أربعون درهما؛ فإن كانت قيمته يحل إذا قتل فما ينبغي أن يحرم ثمنه.

آخر كتاب البيوع

والحمد لله رب العالمين



(١) كذا في الأصل، وفي الهندية «ثابت» والصحيح ما في الأصل: وتأمل في العبارة.  
(٢) لعله ما في ج ٣ ص ١٠ من كتاب الأمام الشافعي رحمه الله: قال أخبرني بعض أصحابنا عن محمد بن اسحاق عن عمران بن أبي انس أن عثمان أغرم رجلا ثمن كلب قتله عشرين بغيرا - انتهى - وفي ج ١٠ ص ٥٢٤ من المحلى: رويناه عن عقبة بن عامر قال: قتل رجل في خلافة عثمان كلبا لصيد لا يعرف مثله في الكلاب فقوم بثمانمائة درهم فألزمه عثمان تلك القيمة - اهـ - وقد مر تخريجه من سنن البيهقي والجوهري النقي وعقود الجواهر وعمدة القاصري، وكذا الجواب عما أورده عليه، وليس له مخالف في الباب من الصحابة رضي الله عنهم.

(٣) هو معنى ما ورد عشرين بغيرا - كما عرفت.

(٤) أسنده الطحاوي والبيهقي وغيرهما - كما سبق - وفي المحلى ج ١ ص ٥٢٣ =

== من طريق محمد بن سهل المقرئ: نا محمد بن اسماعيل البخاري نا ابو نعيم - هو الفضل بن دكين - قال لي قتيبة نا هشيم عن يعلى بن عطاء عن اسماعيل - هو ابن جساس - انه سمع عبد الله بن عمرو قضى في كلب الصيد اربعين درهما ، و من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يعلى بن عطاء عن اسماعيل بن جساس قال : كنت عند عبد الله بن عمرو فسأله رجل ما ثقل كلب الصيد ؟ قال : اربعون درهما ، قال : فما عقل كلب الغنم ؟ قال : شاة من الغنم ، قال : فما عقل كلب الزرع ؟ قال : فرق من الزرع ، قال فما عقل كلب الدار ؟ قال : فرق من تراب حق على القاتل ان يؤديه وحق على صاحبه ان يقبله - اه - وقد اخرج الطحاوي والبيهقي ايضا - كما مر ، و النقل من الجوهر النقي سبق - و العجب من ابن حزم انه قائل به لكن استدل على ذلك بقوله تعالى « وسجّآه سيئة سيئة مثلها » و انت تعلم هذا قياس منه و هو كله عنده باطل ، و اعتمد على فهمه تاركا لقول عثمان و عبد الله بن عمرو رضى الله عنهم مخالفا لقوله صلى الله عليه و سلم « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين » و عثمان رضى الله عنه من الخلفاء الراشدين ، و هذا كثير في كتابه يترك اقوال الصحابة و يعتمد على فهمه فرارا عن التقليد .

### تكميل للوضوح ٦

قال الامام محمد في الموطأ - باب اقتناء الكلب ص ٣٧٨ : اخبرنا مالك اخبرنا يزيد ابن خصيفة ان السائب بن يزيد اخبره انه سمع سفيان بن ابى زهير و هو رجل من شنوءة و هو من اصحاب رسول الله عليه و سلم يحدث وانا سامعه و هو عند باب المسجد قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول : من اقتنى كلبنا لا يغنى به زرعاً ولا ضرعاً نقص من عمله كل يوم قيراط ، قال : قلت : انت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه و سلم ؟ قال : اى و رب الكعبة - او : و رب هذا المسجد ؟ قال محمد : يكره اقتناء الكلب لغير منفعة ، فأما كلب الضرع او الزرع او الصيد او الحرس فلا بأس به ؛ اخبرنا ابو مالك عن عبد الملك بن ميسرة عن ابراهيم النخعي قال : زعنص ==

== رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل البيت القاصي في الكلب يتخذونه ؛ قال محمد : فهذا للحرس ؛ أخبرنا عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ) قال : من اقتنى كلبا الا كلب ماشية او ضاريا نقص من عمله كل يوم قيراطان - انتهى ؛ الحديث مرفوع كما في موطأ مالك عن نافع و عبد الله بن دينار كلاهما عن عبد الله ابن عمر - كما في ج ٤ ص ١٩٥ من شرح الزرقاني ، وقد سقط من موطأ محمد ؛ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلذا زدته من موطأ مالك ، ولم ينبه عليه الفاضل اللكنوى في تعليقه عليه ؛ و امثاله من السقات في موطأ محمد كثيرة كما لا يخفى على من طالعه بالنظر البالغ . ثم اعلم ان الامام محمد اصرح في الموطأ بكرهه الاقتناء لغير منفعة ، و اباح اقتناء كلب الصيد و الحرس و الزرع و الضرع و الماشية على منطوق احاديث الاقتناء ، وهو قول ابي حنيفة - رحمه الله تعالى - و مع ذلك فالعجب من ابن ابي شيبة في كتاب الرد كيف ساغ له عزو المسألة على الاطلاق الى الامام ابي حنيفة حيث قال في المسألة الثالث و الستين من اقتناء الكلب بعد ان روى حديث ابن عمر و حديث ابي هريرة و حديث سفيان بن ابي زهير و حديث عبد الله في الاقتناء مع المستثنيات ؛ و ذكر ان ابا حنيفة قال : لا بأس باتخاذها ، و الحال انه لا يبيح [اتخاذها على الاطلاق كما دلس به صاحب كتاب الرد و تبعه في ذلك المترجم البنارسي و لا يليق هذا بشانه ، فما نطقت به الاحاديث من منع الاقتناء لغير منفعة قائل به امانا ، و كذا قائل بما في الاحاديث من استثناء كلب الصيد و الماشية و الحراسة و الزرع و نحوها ، فابن مخالفة الامام للأحاديث ؛ و هل هذا الا افتراء عليه !!

ثم هذه الاحاديث و الآثار صريحة في جواز اقتناء كلب الصيد و الماشية و الحرس و الزرع و غيرها و ادلة واضحة على كونه مالا فان المال ما يميل اليه الطبع و يرغب فيه ، حتى ان الحر و الخنزير ايضا مال في حق الكفار و ان لم يكن في حقنا ، و اذا جاز الاتمتاع بهذه الكلاب كانت اموالا سالحة لان ترد عليها العقود و التصرفات ==

= و الأملاك ، و النجاسة غير مانعة عن التملك و التصرف ، كالفيل و الكلب ليس بنجس العين كما زعم و الا لم يحز الاقتناء بحال من الأحوال ؛ و اياك ان تظن ان الحنجر و الحنجر طاهران كما صدر عن الشوكاني و تبعه فاضل قنوج في تصانيفه « دليل الطالب » و « بدور الاهلة » وغيرهما ، بل هما نجسان نجاسة غليظة اتفق عليه أئمة الامصار و اهل الحديث و الفقه في الأزمنة السالفة ، فالحنجر الحنجر من امثال هذه الفتياء المخالفة لظواهر نصوص القرآن و الأحاديث و اجماع الأئمة ١١ و لا عبرة بمخالفة الظاهرية - كما صرح به النووي وغيره ، فتنبه ، و عليك بكتابي « الصارم المسلول في الذب عن الأصول » .

و ثانيا : قال ابن عبد البر : في هذا الحديث اباحة اتخاذ الكلاب للصيد و الماشية وكذلك الزرع لأنها زيادة حافظ ، و كراهة اتخاذها لغير ذلك ، الا انه يدخل في معنى الصيد وغيره بما ذكر اتخاذها لجلب المنافع و دفع المضار قياسا ، فتمحض كراهة اتخاذها لغير حاجة لما فيه من ترويع الناس و امتناع دخول الملائكة للبيت الذي هم فيه ، و في قوله « نقص من عمله » اي من اجر عمله ما يشير الى ان اتخاذها ليس بمحرم لأن ما كان محرما امتنع اتخاذها على كل حال سواء نقص الاجر او لم ينقص ، فدل ذلك على ان اتخاذها مكروه لا حرام ؛ قال : و وجه الحديث عندى ان المتعبد بها في الكلاب من غسل الاناء سبعا لا يكاد يقوم بها المكلف و لا يتحفظ منها فربما دخل عليه باتخاذها ما ينقص اجره من ذلك ، و يروى ان المنصور سأل عمرو بن عبيد عن سبب هذا الحديث فلم يعرفه فقال المنصور : لأنه ينبغ الضيف و يروع السائل - اهـ . و قال الحافظ في فتح الباري : و الاصح عند الشافعية اباحة اتخاذ الكلاب لحفظ الدرب ، الحاقا للنصوص بما في معناه كما اشار اليه ابن عبد البر ، و اتفقوا على ان المأذون في اتخاذها ما لم يحصل الاتفاق على قتله و هو الكلب العقور ، و اما غير العقور فقد اختلف فيه هل يجوز قتله مطلقا ام لا ، و استدل به على جواز تربية الجرو الصغير لأجل المنفعة التي يؤل امره اليها اذا كبر ، و يكون القصد لذلك قائما مقام وجود المنفعة به - كما يجوز =

= يسع ما لم ينتفع به في الحال لكونه ينتفع به في المال - اهـ . وقال الحافظ الطحاوي في ج ٢ ص ٢٢٨ من آثاره : فلما ثبت الاباحة بعد النهي و اباح الله تعالى في كتابه ما اباح بقوله « وما علمتم من الجوارح مكلّين » اعتبرنا حكم ما ينتفع به هل يجوز بيعه و يحل ثمنه ام لا ؟ فرأينا الحمار الاهلي قد نهى عن اكله و ايح كسبه و الانتفاع به ، فكان بيعه اذ كان هذا حكمه حلالا و ثمنه حلالا ، و كان يحل في النظر ايضا ان يكون كذلك الكلاب لما ايح الانتفاع بها حل بيعها وحل ثمنها ، و يكون ما روى في حرمة ائتمانها كان في وقت جرمة الانتفاع بها ، و ما روى في اباحة الانتفاع بها دليل على حل ائتمانها ، و هذا قول ابي حنيفة و ابي يوسف و محمد رحمهم الله - اهـ . فلم من هذا كله ان مذهب الامام ابي حنيفة ان الكلاب التي يجوز الانتفاع بها اصطيدا و حراسة و نحوهما - كما في الاحاديث - يجوز اقتناؤها و اتخاذها ، و ما لا يجوز به الانتفاع لا يجوز اقتناؤه و اتخاذه - كما في الاحاديث المارة و ما ذكره ابن ابي شيبة منها ، و ليس مذهبه ما ذكره ابن ابي شيبة على الاطلاق و الاسترسال ثم عزاه الى خلاف الحديث ، بل ما في الاحاديث هو عين مذهب الامام و مسلكه .

هذا النقاط ما في كتابي « الاجوبة المنيفة عما اورده ابن ابي شيبة على ابي حنيفة » ألفته في سالف الزمان و هو غير مطبوع الى الآن ، و ما ذكرته في الابواب المتقدمة من الاجوبة مأخوذ منه - و الله تعالى اعلم بالصواب ، و عنده علم الكتاب .

\*\*\*\*\*

قلت : و قد تم هذا الجزء بحمد الله تعالى و منه يوم الاربعاء ١٧ من الشهر المبارك شهر الصيام من شهور سنة ١٣٨٧ من هجرة خير الانام صلى الله عليه و على آله و صحبه و سلم تسليما كثيرا - ف .

و يتلوه في الجزء الثالث « كتاب الكراهية و الاستحسان .









فهرس مضامين الجزء الثانى من الحجة على أهل المدينة



## فهرس مضامين الجزء الثانى من الحججة على أهل المدينة

### كتاب المناسك

١

#### باب القران بين الحج والعمرة

- قال ابو حنيفة: القران افضل من افراد الحج و افراد العمرة .
- فان قرن طاف لها طوافين وسعى لها سعين .
- وما يجزى من الاحرام فهو افضل اذا قوى عليه قبل ان يبلغ وقته ولا يجاوز وقته الا محرما .
- ٢ • وقال اهل المدينة افراد الحج افضل من القران ومن غيره فان قرن طاف لها طوافا واحدا وسعى واحدا ولا ينبغي ان يجزى الاحرام .
- حجة اهل المدينة لأفضلية الافراد .
- وقال محمد: كيف يكون الافراد بالحج افضل - الحج .
- ٣ • انتصار المعلق لأهل الكوفة وتحقيقه .
- ما ورد فى المسألة من الآثار - من هاهنا الى ص ٧٧ .
- ٧ • وقال اهل المدينة نرى على القارن طوافا واحد وسعى واحدا .
- ١٠ • تمام الحج والعمرة ان تحزم بهما من جوف دويرتك .
- ٢٦ • احتجاج المعلق لتأييد الطوافين والسعين للقارن وتحقيق الاحاديث وسردها فى ذلك .
- ٢٩ • كم من طواف طواف النبى صلى الله عليه وسلم بالبيت فى حجة الوداع .
- ٣٢ • قال محمد: وبقول على نأخذ بضاف الحج الى العمرة ولا يضاف العمرة الى الحج فان اضافها الى الحج قبل ان يعمل للحج لم يسه ذلك وقد اناء .
- ما قاله ابن حزم فى المحلى وجواب المعلق له مفصلا ، وشرح قول الامام محمد رحمه الله
- ٣٦ • عبرة فى الحج احب الى من عمرة فى العشرين البواقى - قاله ابن حجر ، تأيد المعلق لقول ابن عمر بالدلائل .

صفحة	مضمون
٣٩	جمع عليّ بين الحج و العمرة .
٤١	قول طاووس في فضيلة القران :
٤٢	تحقيق المحشى لأطوفة النبي صلى الله عليه و سلم في حجة الوداع كم طاف .
٤٥	سأل اذينة عمر بن الخطاب من اين اعتمر فقال ائت طيا فقال من حيث بدأت .
٥٠	قال الشعبي : يطوف القارن طوافين و يسعى سبعين .
٥٢	جمع ابن عمر بين الحج و العمرة .
٥٦	عام حجة الوداع اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم منهم من اهل بحجة و منهم من اهل بعمره و منهم من جمع بين الحج و العمرة .
٦٤	قال محمد : فهذا ابن عمر قال : لو كنت مملوك لأمرك ان تهل بهما جميعا - الخ .
٨٠	باب متى يقطع التلبية في الحج و العمرة
د	قال ابو حنيفة : يقطع المهل بالعمرة التلبية حتى يستلم الركن للطواف و يقطع في الحج في اول حصة يرى بها جمره العقبة يوم النحر .
د	و قال اهل المدينة : من اعتمر من التعميم فانه يقطعها حين يرى البيت و من اعتمر من بعض المواقيت فانه يقطعها اذا انتهى الى الحرم - الخ .
٨١	و قال محمد بن الحسن : كيف اختلف المهل من التعميم و المهل من الوقت - الخ .
٨٢	ما رواه من الآثار المتعلقة بهذا الباب .
٨٤	كان ابن عباس يلبي حتى يستلم الزكن ، و كان ابن عمر اذا قدم معتمرا قطع التلبية اذا رأى بيوت مكة .
د	قال محمد : و قول ابن عباس احب الينا .
١١٤	باب العمرة
د	قال ابو حنيفة : العمرة ليست بواجبة ، من اعتمر فقد احسن و لا بأس أن يعتمر الرجل ما احب من العمرة .

١١٧ وقال اهل المدينة: العمرة سنة ولا نعلم احدا من المسلمين رخص في تركها ولا نرى لاحد ان يعتمر في السنة مرارا .

• قال محمد : ولا بأس ان يعتمر الرجل في السنة مرارا .

١١٨ بلغنا ان عائشة اعتمرت في السنة مرارا .

١٢٢ حجج الفريقين .

١٢٥ عن علي انه قال في كل شهر عمرة .

• ان ابن عباس قال لا يرخص لاحد من اهل مكة يخرج من الحرم الا رجعا محرما الا الخطابين والعلافيين واصحاب المنافع .

١٢٦ آثار الباب .

١٢٩ باب المعتمر يواقع اهله

• قال ابو حنيفة في المعتمر يواقع اهله قبل الطواف: ان عليه هديا وعمرة اخرى و يتدنى بها بعد اتمام التي افسد و يحرم حيث احب الا انه لا يحرم من الحرم .  
١٣٠ وقال اهل المدينة: اذا وقع المعتمر بأهله فعليه هدى وعمرة يتدنى بها بعد اتمام التي افسد و يحرم من حيث احرم التي افسد .

• وقال محمد بن الحسن: لئن يجب عليه في قضاء الاحرام على ما احرم للعمرة انه يجب عليه ان يحرم بعمرة القضاء من حيث احرم بالاولى .

١٣١ باب الرجل يدخل مكة بعمرة فيطوف بالبيت وهو جنب او على غير وضوء  
• قال ابو حنيفة: من دخل مكة بعمرة فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وهو جنب او على غير وضوء ناسيا ثم وقع بأهله ثم ذكر يجب عليه هدى بالمواقة و يعيد الطواف والسعى ويحلق رأسه و ليس عليه قضاء عمرته - الخ .

١٣٥ وقال اهل المدينة: من اعتمر فطاف جنبا او على غير وضوء ناسيا ثم وقع بأهله ثم ذكر فانه يعيد الطواف والسعى بعد ما اغتسل و توشأ و يعتمر ويهدي

و على المرأة اذا اصابها زوجها مثل ذلك .

١٣٥ وقال اهل المدينة ايضا : ومن طاف من اسبوعه اشواطاً ثم احدث اتمقض ذلك

ولم يحزه وهو بمنزلة الصلاة فلا افسد الصلاة من امر الحدث افسد الطواف .

• وقال محمد : كيف شبهتم الصلاة بالطواف - الخ .

١٣٧ باب المرأة تهل بعمره ثم تحيض

• قال ابو حنيفة في المرأة الحائض تهل بعمره ثم تدخل مكة موافية للحج : تهل

بالحج و ترفض العمرة اذا خشيت القوات فاذا قضت حجتها تهل من التمتع

و تقضى عمرتها وعليها الهدى .

• الاثر المتعلق بهذا القول .

١٣٩ وقال اهل المدينة : اذا قدمت معتمرة موافية للحج وهي حائض فلم تستطع

الطواف املت بالحج ثم نفذت فكانت مثل من قرن بالحج والعمرة في امرها كله .

١٤٢ وقال محمد : وكيف تكون هذه قارئة وقد بدت بالوقوف بعرفة قبل العمرة - الخ ،

و احتجاجة في ذلك على اهل المدينة ، و تأييد المحشى لقوله بالدلائل القوية .

١٤٧ اثر عائشة الذي رواه عن مالك .

١٥٠ باب ما يأكل المحرم من الصيد وما هو ما يشتره و هو محرم

• قال ابو حنيفة : ما وجد المحرمون من لحوم الصيد على الطريق فلا بأس باقتياعه

و اكله اذا صاده و ذبحه حلال و ان كان صاده لاجله .

• وقال اهل المدينة : ما وجد المحرم من الصيد على الطريق فما يعترض به الحاج

و ما صيد لاجلهم فانا نكرمه للحرم و تنهاه عن ذلك - الخ .

١٥١ احتجاج الامام محمد على اهل المدينة و قال : لا نرى بذلك بأسا .

• وقال اهل المدينة : انا نأخذ في هذا بقول عثمان .

١٥٢ جواب ذلك من جانب الامام لاهل المدينة .

- ١٥٤ قال ابو حنيفة في رجل محرم صيد لاجله ولم يأمر به ضاده حلال وصنع له من ذلك الصيد : فلا بأس بأكله ولا جزاء عليه .
- وقال اهل المدينة : عليه جزاؤه اذا اكل منه وهو يعلم انه صيد من اجل صاحبه .
- ١٥٥ احتجاج الامام عليهم .
- ١٥٦ الآثار التي وردت في ذلك رواها الامام بسنده .
- ١٦٣ قال محمد : وقد جاءت في لحم الصيد هذه الرخص ولم يقتضوا بل قد جاءت مبهمة فهي على جملتها حتى تأتي اليه بتفسيرها .
- ١٦٤ فأما ما رويتم عن عثمان فلا حجة لكم فيه .
- ١٦٥ الآثار الذي رواه عن مالك عن سالم انه سمع اباهريرة يحدث عبد الله بن عمر في الصيد
- ١٦٦ ما رواه مالك عن ابى قتادة في صيد اصطاده .
- ١٦٩ ما رواه عن كعب الاحبار في الصيد .
- ١٧٤ باب المحرم يقتل الصيد او يدل عليه او يضطر الى الميتة فأكلها
- قال ابو حنيفة في المحرم يضطر الى الميتة و الصيد : يأكل الميتة ولا يصيد .
- ما قتل المحرم او ذبح من الصيد لا يحل اكله للحلال ولا المحرم .
- ١٧٥ قال ابو حنيفة : اذا دل المحرم الحلال على الصيد فيقتله فعلى الدال الجزاء .
- وقال اهل المدينة : لا كفارة على الدال . احتجاج الامام عليهم في ذلك .
- الآثار التي وردت في ذلك .
- ١٧٩ باب المحرم يقتل الصيد فيحكم عليه
- قال ابو حنيفة في الذي يقتل الصيد فيحكم عليه بطعام : انه يقوم الصيد كم ثمنه ثم يطعم كل مسكين نصف صاع ، وان شاء صام مكان كل نصف صاع يوما - الخ .
- وقال اهل المدينة : يطعم كل مسكين مدا او يصوم مكان كل مد يوما .
- احتجاج الامام عليهم .

- ١٨١ باب الحلال يقتل الصيد في الحرم  
 قال أبو حنيفة في الحلال يقتل الصيد في الحرم: انه يحكم عليه بمنزلة ما يحكم على  
 الذى يقتل الصيد في الحرم وهو محرم الا ان الصوم لا يجزى عنه .  
 وقال اهل المدينة: يحكم على الذى يقتل الصيد في الحرم وهو حلال بمثل ما يحكم على المحرم  
 ١٨٢ باب المحصر في غير العدو  
 قال أبو حنيفة: من حبس عن الحج او عن العمرة بعد ما يحرم لمرض اصابه  
 لا يقدر على النفاذ انه يبعث الهدى ويواعدهم فيه يوم ينحر فيه الهدى فاذا نحر  
 حل وعليه عمرة مكانها وان كانت حجة فعليه حجة و عمرة مكانها .  
 وقال اهل المدينة: من احتبس لمرض فليس يحل الا بالطواف والسعى لا يحله هدى ينحره  
 ١٨٣ احتجاج الامام عليهم .  
 ١٨٤ الآثار التى رواها في هذا الباب .  
 ١٩١ قال أبو حنيفة في رجل قدم معتمرا في اشهر الحج فقضى عمرته ثم اهل بالحج من  
 مكة ثم كسر او اصابه امر لا يقدر على ان يحضر مع الناس الموقف: لا يكون  
 محصرا بمكة يحمل حتى يشهد الموقف - الخ .  
 ١٩٢ وقال اهل المدينة: اذا كسر او اصابه امر لا يقدر على ان يحضر مع الناس  
 الموقف اقام حتى اذا برأ خرج الى الحل على ذلك الاحرام ثم يرجع الى مكة  
 فطاف وسعى ثم يحل وعليه الحج من قابل و الهدى .  
 وقال محمد: و لم كان عليه الخروج الى الحل وهو محرم على احرامه الاول - الخ .  
 الآثار الذى رواه بطريق مالك عن عمر رضى الله عنه .  
 ١٩٣ باب الاحصار بالعدو  
 قال أبو حنيفة: الاحصار بالعدو كالا حصار بالمرض فان اهل بعمرة فأحصر بعدو  
 حبسه عن البيت فانه يبعث بهدى يحل به وعليه عمرة مكان عمرته .  
 وقال



- ١٩٥ وقال اهل المدينة: من احصر بدو وهو محرم فانه ينحر عنه الهدى ويحلق رأسه حيث حبس ويحل من كل شيء ولا شيء عليه، وان كان لا يقدر على بحث الهدى الى الحرم يحرقه في موضعه وحل به ولم يكن عليه قضاء .  
 • وقال محمد: لا يجوز ان ينحر هديه حتى ينحر في الحرم، واحتجوا به عليهم .  
 ١٩٧ الآثار الواردة في هذا الباب .

## ٢٠٢ باب نكاح المحرم

- تحقيق المعلق هل كان النبي صلى الله عليه وسلم محرما حين تزوج ميمونة رضي الله عنها .  
 ٢٠٩ قال ابو حنيفة: لا بأس بأن يتزوج المحرم ويزوج غيره، ولا ينبغي له ان يقبل ولا ان يباشر ولا يصنع شيئا مما يحل للحلال ان يفعله بزوجه .  
 ٢١٠ وقال اهل المدينة: لا يتزوج المحرم، وان تزوج فالكاح مردود .  
 • احتج محمد على اهل المدينة في ذلك .  
 ٢١٤ التعليق في تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة هل كان محرما او كان حلالا .  
 ٢٢١ ما ورد في هذا الباب من الآثار .

## ٢٢٥ باب الرجل يموت ولم يحج فيوصى بأن يحج عنه

- الرجل يموت ولم يحج فيوصى ان يحج عنه ان ذلك من ثلته .  
 ١٢٧ قال محمد قال ابو حنيفة: ان تطوع رجل عن رجل لحج عنه وقد مات ولم يحج فذلك جائز .  
 • وقال اهل المدينة: لا يجوز ان يحج حي عن حي قدر المحجوج عنه على الحج او لم يقدر الخ . احتج محمد على اهل المدينة بالآثار المرفوعة المسندة .  
 ٢٣٦ صحة الحج عن الغير حين العجز عنه، قال محمد: هذا امر مجتمع عليه لا اختلاف بين الفقهاء فيه الا من قال برأيه ونبت الآثار خلف ظهره .

### ٢٤٣ باب ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب

- قال أبو حنيفة جاءت الآثار في خمس من الدواب من قتلهن وهو محرم فلا جناح عليه .
- الذئب مثل الكلب العقور وما سوى ذلك ما لم يؤذك فقتله فعليك فيه الهدى .
- وقال أهل المدينة : كل ما عقر الناس وعدا عليهم واخافهم فهو الكلب العقور - الخ
- قال محمد : إنما جاء الأثر في الكلب العقور وإنما هو عندنا الكلب خاصة - الخ
- الأثر المسند في اجازة القتل للمحرم الذئب واحتجاج الامام على أهل المدينة .
- ٢٤٦ وقال أهل المدينة : ما ضر من الطير فلا يقتله المحرم الا ما سمي النبي صلى الله عليه وسلم : الغراب والحدأة ، فان قتل سواهما فداء .

- وقال محمد : لا يقتل المحرم شيئاً من الطير لم يبدأه بايذاء الا الغراب والحدأة ، فأما العقاب التي تقتل الانسان ونحوه فان آذته وهو محرم فلا شيء عليه بقتلها .
- ٢٤٨ ما جاء في الباب من الآثار .

٢٥١ قال محمد : جعل علي بن ابي طالب الضبيع صيدا وجعل فيها كبشا .

٢٥٢ قال : وكذلك السبع فقتله مكروه للمحرم .

### ٢٥٦ باب الحجامة للمحرم

- قال أبو حنيفة : لا بأس بالحجامة للمحرم اضطر او لم يضطر ما لم يخلق شعرا .
- ٢٥٧ وقال أهل المدينة : لا يحتجم المحرم الا من ضرورة . احتجاج الامام محمد عليهم
- بفعله صلى الله عليه وسلم ، وروايته الحديث عن مالك بسنده : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم - الحديث .

### ٢٦٠ باب ما يجوز للمحرم ان يفعله

- قال أبو حنيفة : لا بأس ان يقرد المحرم ببيره وينزع عنه الحيلة .
- وقال أهل المدينة : احب اليانا ان لا يقرد المحرم ببيره وينزع عنه الحيلة .

- ٢٦٠ احتجاج محمد عليهم .
- ٢٦١ ما ورد في الباب من الآثار .
- ٢٦٤ قال محمد: ولا بأس بقتل القراد والحلّة والذباب والبعوض والنملة للحرم .
- ٢٦٨ باب النظر في المرأة للحرم
- لا بأس بأن ينظر المحرم في المرأة، قال محمد: لا بأس بذلك لو لم يأخذ من شعره .
- ما ورد في الباب من الآثار .
- ٢٧٠ باب استغلال المحرم
- لا بأس بأن يستغل المحرم اذا جافى ذلك عن رأسه .
- وقال اهل المدينة: لا ينبغي ان يستغل المحرم .
- ٢٧١ احتجاج الامام محمد على اهل المدينة .
- ٢٧٥ باب تقليد الهدى وما استيسر من الهدى
- يقلد الابل والبقر ولا يقلد الغنم، وقال اهل المدينة ايضا هكذا .
- ٢٧٧ قال ابو حنيفة: ما استيسر من الهدى شاة، وكذلك قال اهل المدينة منهم مالك ومن اخذ بقوله، وقال بعض اهل المدينة بدنة او بقرة .
- ٢٧٨ باب الرمل في الطواف
- قال ابو حنيفة: الرمل في الطواف ثلاثة اشواط من الحجر الى الحجر ويمشى اربعة، وكذلك قال اهل المدينة .
- ٢٧٩ قال ابو حنيفة: اكره للرجل ان يجمع بين الطوافين او ثلاثة، وواقعه اهل المدينة .
- ٢٨٠ قال: من اصابه امر ينقض وضوءه وهو بطوف او يسعى فان طاف بعض الطواف او كله ولم يركع فانه يتوضأ ويبنى على طوافه ويصلى الركعتين، وأما في الصلاة فيتوضأ ويستقبل الركعتين اذا كان متعمدا، والسعي لا ينقض بالحدث .
- ٢٨١ الحائض اذا طافت ثم حاضت قبل السعي فسعت وهي حائض فأجراها، وقال

اهل المدينة: من اصابه امر ينقض به وضوؤه و هو يطوف او يسعى و قد طاف  
بعض الطواف او كله و لم يركع تَوْضُأً و يستأنف الطواف و الركعتين، و اما  
السعي فانه لا يقطعه ما اصابه .

٢٨٢ و قال محمد: كيف افسد طوافه بعد فراغه منه قبل ان يصلي ركعتين - الخ .  
٢٨٣ بلغنا عن عمر انه طاف اسبوعا حين صلى الفجر ثم لم يصل الركعتين حتى اتي  
ذا طوى و ارتفعت له الشمس ثم صلى الركعتين - الحديث .

٢٨٤ و قال اهل المدينة: انا نزعم انه يفسد الصلاة - الخ .  
• التعليق المتعلق بالطواف بعد صلاة الفجر هل يصلي ركعتيه ام يؤخرهما الى طلوع  
الشمس تحقيق اتيق في ذلك .

٢٩٤ احتجاج محمد عليهم كيف تجوز النوافل بعد صلاة الفجر .

٢٩٥ باب الذي يترك طواف الصدر

• لو ان رجلا فرغ من حجه الا طواف الصدر فسار قبل ان يطوف كان عليه  
دم فلا يرخص في طواف الصدر الا الحائض .  
• و قال اهل المدينة: لو ان رجلا جهل ان يكون آخر عهده الطواف بالبيت حتى  
يصدر لم نر عليه شيئا - الخ .

٢٩٦ احتجاج محمد عليهم بحديث رواه بسنده عن ابن عمر؛ ما ورد في الباب من الآثار .

٣٠٠ باب من انتقض وضوؤه في الطواف الواجب

• من انتقض وضوؤه في الطواف يتوضأ و يني على طوافه .  
• و قال اهل المدينة: ان كان الطواف الواجب عليه يتوضأ و يستأنف الطواف،  
و ان كان الطواف تطوعا و طاف ثلاثة اشواط تَوْضُأً و استأنف، و ان  
لم يرد اتمامه تركه و لم يطف، و كذلك الصلاة النافلة - الخ .

٣٠٢ احتجاج الامام محمد عليهم بصحج .

- ٣٠٤ باب الرجل ينسى السعي بين الصفا والمروة  
 • من نسي السعي بين الصفا والمروة حتى يستبعد عن مكة وتجاوز وقتا من المواقيت يحزبه ان يبعث بهدى يذبح عنه بمكة .
- ٣٠٥ وقال اهل المدينة : من نسي السعي وخرج من مكة فليرجع وليسع - الخ .
- ٣٠٦ احتجاج الامام محمد عليهم .
- ٣٠٧ باب الرجل يواقع اهله وهو محرم  
 • قال ابو حنيفة في الرجل يقع بأهله في الحج ما بينه وبين ان يقف بعرفة : يجب عليه الهدى ويحج من قابل ، وان كان وقع بعد الوقوف فعليه بدنة وتم حجه ؛ وكذلك اخبرنا ابو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس في الرجل يواقع اهله بعد الوقوف بعرفة قال : تم حجه .
- ٣٠٩ وقال اهل المدينة في الرجل يقع بأهله في ايام الحج ما بينه وبين ان يدفع من عرفة ويرى الجمره فانه يجب عليه الهدى وحج قابل - الخ . احتجاج الامام محمد عليهم .
- ٣١٣ ما ورد في الباب من الآثار .
- ٣٢٥ رجل وقع بأربع نسوة له في يوم واحد أو ايام متفرقة وهو محرم ليس عليه الا كفارة واحدة ، فان كن محرمات فطاوعته او استكرههن في مقام واحد فعلى كل واحدة منهن هدى وحج قابل .
- وقال اهل المدينة ان طاوعته فعلى كل واحدة منهن الهدى وحج قابل ، وان اكرههن فعليه ان يحججن ويهدى عن كل واحدة منهن الهدى . وقال محمد : وكيف يجب عليه هديان والقضاء - الخ . احتجاجة عليهم مفصلا .
- ٣٣٠ باب الذي يفوته الحج  
 • من فاتته الحج احرم قدم يوم النحر ولم يدرك يحل بعمره ويطوف ويسعى ويحلق او يقصر وعليه الحج من قابل .

- ٣٣٢ ما ورد في الباب من الآثار .
- ٣٣٥ باب القارن الذي يفوته الحج  
 • من قرن الحج مع العمرة ثم فاته الحج فعليه ان يحل بعمرتين وعليه الحج من قابل ولا هدى عليه .
- ٣٣٦ وقال اهل المدينة : من قرن الحج مع العمرة ثم فاته الحج فعليه ان يجمع قابلا و يقرن بين الحج والعمرة و يهدي هديين - الحج .  
 • وقال محمد أقرن قابلا والعمرة لم تفته وقد قضاهما صحيحة وليس عليه هدي لأنه لم يتمتع ولم يحدث حدثا في حجه .
- ٣٣٧ باب الذي يواقع اهله قبل ان يطوف طواف الزيارة فيجب عليه الهدى  
 • من وجب عليه هدى لاصابته النساء قبل ان يطوف طواف الزيارة فان عليه بدنة ولا بأس بأن يشتريها بمكة و ينحرها بها ، و يتصدق بها و لا يأكل منها شيئا . وقال اهل المدينة لا ينبغي له ان يشتري هديه بمكة ثم ينحره بها لكنه ان لم يكن ساقه معه من اهله فيشتريه من اهل مكة ثم يخرجها منها الى الحل و ليسقه منه الى مكة ثم ينحره بها .
- قال محمد : كيف صار عليه ان يشتريه بمكة ثم يخرجها منها الى الحل - الحج .
- ٣٤٠ ما ورد في الباب من الآثار .
- ٣٤١ باب الرجل يحلف بالمشي الى بيت الله فيحنت في يمينه  
 • قال ابو حنيفة في الرجل والمرأة يحلف احدهما بالمشي الى بيت الله الحرام فيحنت و يعجز حتى لا يقدر ان يمشي : انه يركب و يهدي هدبا وشاة تجزئه .  
 • وقال اهل المدينة يركب و يهدي بدنة او بقرة .
- ٣٤٢ قال محمد : و قد روى ابو حنيفة عن علي انه قال : يركب و يهدي شاة .
- ٣٤٣ وقال ابو حنيفة : لو ان رجلا حلف بالمشي الى بيت الله و هو يقدر على المشي

فان شاء . شى وان شاء ركب و اهدى هديا .

٣٤٦ اثر هذا الباب .

٣٤٧ باب الذى يقتل الصيد فيحكم عليه جزاؤه

- قال ابو حنيفة فى الذى يحكم عليه بالهدى فى الصيد يقتله او يجب عليه الهدى فى غير ذلك : ان هديه لا يكون الا بمكة ، فاما ما عدل به الهدى من الصيام او الصدقة فان ذلك يكون بغير مكة حيث احب صاحبه ان يفعله فعل .
- وقال اهل المدينة فى ذلك بقول ابى حنيفة ، وهو قول محمد .

• باب ما يؤكل من الهدى وما لا يؤكل

- لا يؤكل شىء من الهدى الا هديين هدى المتعة او التطوع اذا بلغ محله .
- ٣٤٨ • وقال اهل المدينة : يؤكل الهدى كله الا هديين هدى جزاء الصيد وهدى الفدية .
- قال محمد : رجل اصاب اهله فوجب عليه الهدى كيف يؤكل من هذا وهو كفارة لما صنع - الخ .

٣٥٠ رد العلامة المفتى على ابن ابى شيبة فى نسبه الى ابى حنيفة فى اكل هدى التطوع اذا عطب قبل محله ردا بليغا بحججه .

٣٥٦ باب المحرم يصيب بيض النعام

- فى بيض النعام يصيبه المحرم قيمتها . وقال اهل المدينة : قيمتها عشر ثمن البدنة فى النعامة كما يكون فى جنين المرأة الحرة غرة عبد او امة - الخ .
- قال محمد : كيف يقاس هذا بالجنين .

٣٥٨ ما ورد فى الباب من الآثار .

٣٦٦ باب الرجل يخلق رأسه من اذى وهو محرم

- من خلق رأسه من اذى وهو محرم بحجج او عمرة فعليه اى الكفارات شاء فدية من صيام او صدقة او نسك ، و الصدقة ثلاثة أصع على ستة مساكين كل

- مسكين نصف صاع . وقال اهل المدينة مثل قول امامنا .
- ٣٦٦ وقال محمد : وهذا يدل على خطأ قول اهل المدينة فيما جعلوا من الكفارات في الطعام في جزاء الصيد مدا مدا - الخ . ما ورد في الباب من الآثار .
- ٣٧٠ قال ابو حنيفة : الصدقة في ذلك احب ، و النسك لا يكون الا بمكة . وقال اهل المدينة : النسك و الصيام و الصدقة ان شاء بمكة و ان شاء بغيرها من البلاد .
- وقال محمد : وكيف يكون النسك بغير مكة و انما النسك من الحج - الخ .
- ١٧١ باب الذى يجهل فيخلق رأسه قبل ان يرى جرة العقبة
- قال ابو حنيفة في الرجل يجهل و هو حاج فيخلق رأسه قبل ان يرى الجرة : انه لا شيء عليه .
- وقال اهل المدينة : اذا جهل الرجل لخلق رأسه قبل ان يرى الجرة اقتدى .
- ٣٧٢ وقال محمد : الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك مشهور بين انه سئل يوم النحر عن خلق رأسه قبل ان يرى قال « ارم و لا حرج » .
- ٣٧٣ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .
- ٣٧٤ تعليق العلامة المحشى في بيان معنى قوله عليه الصلاة والسلام حين سئل : لم اشعر فخلقت قبل ان اذبح ؟ فقال « اذبح و لا حرج » و قوله « ارم و لا حرج » فاسئل يومئذ عن شيء الا قال « لا حرج ، لا حرج » .
- ٣٨١ عرفة كلها موقف و المزدلفة كلها موقف و منى كلها منحر و كل بفجاج مكة طريق و منحر - الحديث .
- ٣٨٨ باب القوم المحرمين يصيبون الصيد الواحد
- قال ابو حنيفة في القوم المحرمين يصيبون الصيد الواحد : ان على كل واحد منهم جزاء و ان كانوا اجلة فأصابوا في الحرم صيدا فعلمهم جزاء واحد بينهم بالحصص .
- و قال اهل المدينة في القوم يصيبون الصيد جميعا و هم محرمون لو في الحرم و هم حلال



حلال : ان على كل انسان جزاء - الخ .

٣٨٩ قال محمد : لا يشبه الاحلة المحرمين يقتلون الصيد في الحرم - الخ .

٣٩٢ الاثر المستند في الباب .

• باب الذي يقتل الصيد وهو محرم ثم يأكل منه

• الذي يقتل الصيد وهو محرم ثم يأكله ان عليه كفارة واحدة ولا كلة .

٣٩٤ . وقال محمد : عليه كفارة واحدة لقتله ولا شيء عليه لأكله ولكنه آثم لأكله .

٣٩٥ وقال اهل المدينة : ان قتله المحرم واكله عليه كفارة واحدة مثل من قتله ولم يأكل منه

• باب الذي يصيد صيدا او يرميه بعد ما رمى جمرة بالعقبة وحلاقة رأسه .

• رجل رمى صيدا او صاده بعد رميه وحلاقة رأسه غير انه لم يفض فيطوف

طواف الزيارة ، اذا كان لمصائب للصيد في الحرم فعليه جزاؤه ، و ان اصابه في

الحل فلا جزاء عليه .

• وقال اهل المدينة : عليه الجزاء في الصيد اصابه في حل او حرم . احتجاج الامام

محمد عليهم بالآثار .

٣٩٩ احتجاج اهل المدينة لمذهبهم وجواب الامام عن حججهم .

٤٠٠ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٤٠٦ باب الذي يقطع الشجرة من الحرم من حلال او محرم

• في قطع شجر الحرم جزاء سواء قطعوها محرم او حلال .

• وقال اهل المدينة : ليس فيها جزاء . احتجاج الامام محمد عليهم .

٤٠٩ ما ورد في الباب من الآثار للمسندة .

٤١١ باب للصبي الصغير يصح به .

• لا بأس بأن يصح بالصغير ويجرد للاجرام . ويمنع الطيب وتكل ما يمنع الكبير

في اجرامه - الخ .

- ٤١٢ وقال اهل المدينة: مثل قول ابي حنيفة الا في خصلتين - الحج .
- ٤١٣ منازعة الامام محمد معهم في خصلتين و احتجاجة عليهم .
- ٤١٥ باب الذى ينحر هديه في غير منى ايام الحج
- قال ابو حنيفة في من نحر هديه في ايام الحج في غير منى : ان ذلك يجره اذا كان في الحرم . وقال اهل المدينة: ليس لاحد ان ينحر في ايام منى الا في منى .
- وقال محمد: افضل الهدى ان ينحر بمنى لانها مناصر البدن في تلك الايام لكن لا بأس ان ينحر في الحرم حيث يحب .
- ٤١٦ الاثر المسند في الباب .
- ٤١٧ باب المريض و الصبي الذى لا يستطيع رمى الجمار
- قال ابو حنيفة في المريض و الصبي لا يستطيع الرمي : يرمى عنه و لا شيء عليه ، و ان صح المريض في ايام الرمي بعد ما رمى عنه فلا بأس .
- ٤١٨ وقال اهل المدينة في الصبي و المريض الذى لا يستطيع الرمي : يرمى عنه و يتحرى المريض حين يرمى عنه فيكبر و هو في منزله و يهريق دما ، فان صح المريض في ايام منى رمى الرمي الذى رمى عنه و اهدى .
- ٤١٩ وقال محمد : و ما له يهريق دما و قد رمى عنه فقد اجزاء ذلك و لا دم عليه ؛ و احتجاجة عليهم في وجوب اهداء الهدى عنه .
- ٤٢١ باب الذى يرمى الجمر بليل
- قال ابو حنيفة لا ينبغي رمى الجمرة يوم النحر حتى تطلع الشمس ، و من رمى قبل طلوع الشمس و بعد طلوع الفجر اجزاء ذلك و قد أساء . و قال اهل المدينة يكره رمى الجمرة يوم النحر حتى يطلع الفجر و من رمى فقد حل له النحر .
- وقال محمد : جاء عتيق بن عباس حمل رسول الله صلى الله عليه و سلم اغيلة بنى عبد المطلب على حمرات و يقول : اى بنى لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس .

- ٤٢٢ ما ورد في الباب من الآثار المستندة .
- ٤٢٤ بَابُ الْأَوْقَاتِ إِلَى مَكَّةَ وَالرَّجُلُ يَكُونُ أَهْلَهُ دُونَهَا فَيَدْخُلُ مَكَّةَ بغيرِ أَحْرَامٍ
- قال أبو حنيفة: من كان أهله في الوقت مثل الجمعة وذات عرق وقرن ويلم  
أو دون ذلك إلى مكة فلا بأس أن يدخل مكة بغير أحرام - الخ .
- وقال أهل المدينة في الرجل يدخل مكة بغير أحرام لا يرى بذلك بأسا .
- ٤٢٥ احتجاج الإمام محمد عليهم بالآثار المعروفة .
- ٤٢٦ ما ورد في الباب من الآثار المستندة .
- ٤٢٩ بَابُ الصَّلَاةِ بِمَنَى يَوْمَ التَّوْبَةِ وَالْجُمُعَةِ بِعَرَفَةَ وَمَنَى وَالصَّلَاةَ بِهَا وَالصَّلَاةَ بِمَنَى
- قال أبو حنيفة في أيام الحج إذا وافق يوم الجمعة يوم عرفة أو يوم النحر أو بعض  
أيام التشريق أنه لا الجمعة في منى في تلك الأيام إلا بمَنَى إذا كان الخليفة أو أمير  
الحجاز أو أمير مكة وإن كانت بعرفة فلا الجمعة في ذلك .
- ٤٣٠ وقال أهل المدينة إذا وافق يوم الجمعة يوم عرفة أو يوم النحر أو بعض أيام التشريق  
فلا يجمع في شيء من تلك الأيام .
- ٤٣١ قال محمد: قول أهل المدينة عجيب إلى من قول أبي حنيفة .
- وقال أبو حنيفة: صلاة المغرب والعشاء عشية عرفة ليلة النحر في المزدلفة لا ينبغي  
أن يصل واحدة منهما حتى يأتي المزدلفة فإذا أتاهما أذن المؤذن وأقام للمغرب  
وإذا سلم من المغرب قام وصلى العشاء بغير أذان ولا إقامة - الخ .
- ٤٣٤ وقال أهل المدينة: يقيم للمغرب والعشاء أيضا ولا يصل بينهما شيئا .
- ما ورد في الباب من الآثار المستندة .
- ٤٤٤ قال أبو حنيفة الدفع من المزدلفة قدر صلاة الصبح المسفر بها قبل أن تطلع الشمس  
وكذا قال أهل المدينة .
- قال أبو حنيفة في صلاة أهل مكة ومن كان بمكة مقبلا لحج: أنه يصل بمَنَى

اربعا وكذلك يصلى بعرفة حتى يرجع الى مكة .  
 ٤٤٥ وقال اهل المدينة في اهل مكة انهم يصلون بمنى اذا حجوا ركعتين حتى ينصرفوا الى مكة .

• التعليق البسيط متعلق هذه المسألة .

٤٦٦ قال ابو حنيفة : اذا كان امير الحج من اهل مكة صلى الظهر والعصر بعرفة اربع ركعات وصلى بعرفة ومنى واهل مكة معه ما اقاموا بمنى اربعا يتمون الصلاة .  
 • وقال اهل المدينة في امير الحاج ان كان من اهل مكة وغير اهل مكة انهم يصلون بعرفات ومنى ايام منى ركعتين ركعتين يقصرون الصلاة حتى يرجعوا الى مكة ومن كان مقيما بمنى وعرفات فانه يتم ولا يقصر .  
 • احتجاج محمد من جانب الامام على اهل المدينة .

٤٦٨ الاثر المسند المتعلق بهذا الباب .

٤٦٩ باب في هدى القارن والمفرد بالحج

• قال ابو حنيفة : لو ان رجلا قارنا للحج والعمرة لم يسق هديا ولم يشتره ولم يعرف به حتى كان يوم النحر وهو موسر فاشترى يوم النحر هديا فذبحه عن قرانه اجزاه ذلك ولم يحلق حتى يذبحه .

٤٧٠ وقال اهل المدينة : ان لم يكن معه هدى يعرف به يوم عرفة فليقص نسكه كله ولا يذبحن هديا حتى تمضى ايام التشريق .

• احتجاج الامام محمد عليهم من جانب الامام .

٤٧٢ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٤٧٤ باب الرجل الذى يمر بالمعرس من ذى الحليفة راجعا من مكة

• قال ابو حنيفة في رجل مر بالمعرس من ذى الحليفة راجعا من مكة فان احب ان يمرس به حتى يصلى فيه فعل وليس ذلك بواجب عليه .

٤٧٥ وقال اهل المدينة : لا ينبغي لاحد ان يجاوز المرس اذا قفل حتى يصلى فيه فان عرس في غير وقت صلاة فليقم حتى تحل الصلاة ثم صلى ما بدا له .  
 • وقال محمد : بلغنا انه صلى الله عليه وسلم عرس به و ان عبد الله بن عمر اتاخ به و ليس هذا عندنا من الامر الواجب - الخ .

\*\*\*\*\*

## كتاب البيوع

٤٧٨

### باب ما يكره من بيع الرقيق و الحيوان

• قال ابو حنيفة : لا يجوز بيع شيء من الحيوان من الرقيق و لا غيره بشيء من الحيوانات الرقيق و لا غيره نسبة - الخ .  
 • وقال اهل المدينة : لا بأس بأن يتباع العبد الفصيح التاجر بالاعبد الحبشية ليسوا مثله الى اجل .

٤٨٠ وقال محمد : لو جاز بيع الحيوان نسبة حتى يكون العبد و الامة دينار كما يكون في الخنطة و الشعر لجاز للرجل ان يقترض من الرجل العبد فيكون عليه عبد مثله دينار فيستحذمه شهرا ثم ان شاء رده بعينه - الخ .

٤٨١ قال ابو حنيفة : لو جاز هذا ما استقام ان تبيع ما اشتريت منه الى اجل معلوم من غير الذي هو عليه انتقد ثمنه او لم تنتقد .

٤٨٢ ما جاء في الباب من الآثار .

### باب الاقالة و ما اشبهها

٤٩٩

• قال ابو حنيفة في الرجل يتباع العبد او الامة بمائة دينار الى اجل ثم يندم البائع فيسأل المبتاع ان يقبله بعشرة دينار يدفعها اليه نقدا او الى اجل و يحو عنه المائة دينار التي له عليه او يندم المبتاع - الخ .

• وقال اهل المدينة ان كانت الزيادة من البائع فهي جائزة و ان كانت من المبتاع

فان ذلك لا ينبغي .

٥٠٠ قال محمد: محتجا عليهم ليس سيلها الا واحد - الخ .

٥٠١ وقال اهل المدينة: انما يكره ذلك لان البائع كانه باع ما اشترى وعشرة دقائق منه

بمائة دينار الى اجل قتلنا لهم وهذا لم يكن به بأس لو باع ما اشترى بعد ما قبضه - الخ .

٥٠٣ باب الرجل يشتري عبدا فماله للبائع الا ان يشترط المبتاع

• قال ابو حنيفة من اشترى عبدا فماله للبائع الا ان يشترط المبتاع - الخ .

• وقال اهل المدينة: اذا اشترط المبتاع مال العبد فهو له نقدا كان او دينا او عرضا - الخ .

٥٠٤ وقال محمد: زعم اهل المدينة ان رجلا لو اشترى من رجل عبدا بخمسمائة درهم

وكان للعبد من المال الف درهم فاشترى واشترط ماله ان ذلك جائز فيكون

العبد للمشتري والالف له بخمسمائة ما اعظم هذا القول احتجاجاته عليهم سوى هذا .

٥٠٩ باب الرجل يشتري العبد او الامة بالعهد

• قال ابو حنيفة: اذا اشترى الرجل العبد او الوليدة بغير الزاغة فقبض ما اشترى

فأصاب العبد شيء او حدث به عيب في الايام الثلاثة او بعدها من جنون

او برص او جذام لم يقدر المشتري على ان يرد العبد بما حدث عنده - الخ .

٥١٠ وقال اهل المدينة: ما اصاب العبد او الجارية عند المشتري في الايام الثلاثة فهو

من البائع فاذا مضت الثلاثة لم يرد من شيء اصابه بعد الثلاثة الا من ثلاث

نخصال الجنون والجذام والبرص - الخ .

٥١١ احتجاج محمد على اهل المدينة بفعل ابن عمر انه باع بالبراءة وسواه من

الاحتجاجات الطويلة .

٥١٥ تعليق بسيط في الخيار .

٥١٨ باب الرجل يشتري الجارية فيعلمها ثم يصيب بها عيبا فيزيد ردها

• قال ابو حنيفة: من اشترى وليدة فأصابها ثم وجد بها عيبا وهي بكر او ثيب

فانه (٢٠٠) ٨٠٠

- فانه لا يقدر على ردها ولكنه يرجع بنقصان العيب - الخ .
- ٥١٩ ما ورد من الآثار المسندة في الباب .
- ٥٢١ وقال اهل المدينة : ان رد ولدة من عيب وقد اصابها ان كانت بكرا ردها وعليه ما نقص من ثمنها ، و ان كانت ثيبا فليس عليه شيء .
- ٥٢٢ احتجاج محمد على اهل المدينة .
- ٥٢٣ باب الرجل يشتري الرقيق صفقة واحدة فيجد فيهم عبدا مسروقا
- قال ابو حنيفة فيمن ابتاع رقيقا في صفقة واحدة فوجد في الرقيق عبدا مسروقا او وجد بعبد منهم عيبا : ان كان لم يقبض العبد فهو بالخيار ان شاء اخذهم جميعا ولا يوضع عنه للعيب شيء وليس له ان يرد بعضهم دون بعض .
- ٥٢٤ وقال اهل المدينة : فان وجد فيهم عبدا مسروقا او وجد به عيبا فان كان هو وجه الرقيق او اكثر ثمننا او من اجله اشترى كان البيع مردودا كله - الخ .
- قال محمد محتجا عليهم : كيف فرق اهل المدينة بين وجه العبد وغيره اذا لم يقبض - الخ
- ٥٢٥ باب الرجل يشتري الامة و يشترط عليه ان لا يبيعها
- قال ابو حنيفة : من اشترى جارية على شرط ان لا يبيعها ولا يهبها او ما اشبه هذا من الشروط فانه لا ينبغي للشترى ان يطلأها وكان البيع مكروها .
- ٥٢٦ وقال اهل المدينة في هذا بقول ابى حنيفة وقال غيرنا وغيرهم البيع جائز والشرط باطل .
- التعليق المتعلق بفساد البيع بالشرط رد فيه قول من اجاز البيع بالشرط ردا بلاغا .
- ٥٤٣ باب الرجل يشتري الثمرة او البطيخ و القثاء يريد يبعه
- قال ابو حنيفة : من باع ثمرة من بطيخ او قثاء او جزر قد بدا صلاحه فيعه جائز ، و ان شرط تركه لم يجز البيع ، و ان اشترط المشتري ان يكون له ما يحدث كان الشراء فاسدا - الخ .

٥٤٣ وقال اهل المدينة في بيع البطيخ و القشاء و الخربز و الجزر : ان يبعه اذا بدا صلاحه جائز ثم يكون للمشتري ما نبت بعد ذلك حتى تنقطع ثمرته - الخ .

٥٤٤ قال محمد محتجا عليهم : وكيف يجوز له ما اشترى مما لم ينبت بعد و لم يُخلق و لم يكن و لم يد صلاحه - الخ .

#### ٥٤٧ باب بيع العرية

د قال ابو حنيفة في بيع العرية : ان كانت العرية حقا لصاحبها في كل عرية فكانت له نخلة بأصلها في حائط رجل غيره فأخرجت ثمرا فباع صاحب النخلة بخمرصها من التمر الى اجل او حال او الى انصرام فلا خير فيه ، و ان كان عراه على وجه الصلة وجعل مكانها بخمرصها ثمرا فلا بأس به - الخ .

٥٤٩ وقال اهل المدينة : العرية ان يعطى الرجل الرجل من نخله تمر نخلة منها ثم يشغل عليه دخوله حائطه فيقول : لك بخمرصها ثمرا الى انصرام ، فهذا جائز .

٥٥٠ وقال محمد محتجا عليهم : هذه صلة لم يقضها لأنها في رأس النخلة فاعطاه بخمرصها ثمرا الى الجداد بمنزلة اول صلة فلذلك حوزناه - الخ .

د تعليق بسيط في تحقيق العرية أهى بيع ام صلة و هة .

٥٥٦ باب الرجل يشتري حائطاً فيه ثمر ، يقبضه و يخلى له البائع ثم يبيده بعد القبض آفة

د قال ابو حنيفة : من اشترى حائطاً فيه ثمر قد بدا صلاحه فقبضه و خلى البائع بينه و بين صاحبه فأصابه بعد القبض آفة اذهبت الثمر كله او بهضه لجميع ما ذهب من ذلك من مال المشتري .

د وقال اهل المدينة : ما ذهب من ذلك الى الثلث فهو من مال المشتري ، فاذا كان الثلث فصاعداً وضع ذلك عن المشتري .

د قال محمد : ما سئل القليل و الكثير في ذلك الا سواء - الخ .

٥٥٧ ما ورد في الباب من الآثار المستندة .



- ٥٦١ باب الرجل يبيع ثمر حائط قد بلغ ويستثنى بعضه  
 • قال أبو حنيفة: من باع ثمر حائط ثم بلغ واتهم واستثنى بعضه فإن كان ثلثا أو ريبا أو نصفًا أو شيئًا معروفًا فهو جائز، وإن كان مجهولًا لم يحز.  
 • وقال أهل المدينة في الرجل إذا باع ثمر حائط: إن له أن يستثنى من ثمر حائطه ما بينه وبين الثلث الثمر لا يجاوز ذلك، وما كان دون ذلك فلا بأس به.  
 ٥٦٢ وقال محمد محتجًا عليهم: ما سبيل الثلث وما أكثر منه وما قل إلا سواء فكيف افرق هذا - الخ.
- ٥٦٣ باب الرجل يشتري ثلاثة أصع رطب نخل مسمى  
 • قال أبو حنيفة: من اشتري من رجل ثلاثة أصع من رطب نخل مسمى قد بلغ رطبه أو خمسة أوطال من لبن غنم مسمى بسمن وقد الثمن على أن يأخذ منه كل يوم ضاعًا أو كل يوم رطلا من اللبن فذلك فاسد.  
 ٥٦٤ قال محمد: لو جاز يبيع اللبن في الضروع أو جاز يبيع ما يأتي منه وليس في الضروع لبن لجاز يبيع الولد في البطن و يبيع اللحم قبل أن يذبح - الخ.  
 • وقال أهل المدينة: البيع في الثمر و اللبن الذي وصفناه جائز - الخ.  
 ٥٦٥ احتجاج محمد عليهم.
- ٥٦٦ باب الرجل يستأجر عبداً بعينه أو بتكاري راحلة بعينها  
 • قال أبو حنيفة: من استأجر عبداً بعينه أو تكاري راحلة بعينها إلى أجل فقال: اتكاري مثل راحلتك هذه بكذا وكذا درهما على أن تحملني إلى مكة في شهر كذا وكذا، أو قال: أستأجر منك هذا العبد يخدمني الشهر الداخل كله بكذا وكذا، فإن هذا جائز.  
 ٥٦٧ وقال أهل المدينة: لا يصلح هذا وإن كان قد أوفاه الكراء - الخ.  
 • احتجاج محمد عليهم.

- ٥٧١ باب الصرف  
 • قال ابو حنيفة : لا بأس بأن يشتري الرجل الذهب بالفضة جزافا اذا عزل ذلك فقال : ايمك هذا الذهب بهذه الفضة - الخ .  
 • وقال اهل المدينة : لا بأس بشراء ذلك اذا كان تبرا او حليا ، فأما دراهم بدنانير فلا حتى يعلم و بعد . وقال محمد : كيف ابطلتم الدنانير بالدراهم جزافا و اجزتم تبر الفضة بتبر الذهب جزافا - الخ .
- ٥٧٣ باب الرجل يشتري سيفا او مصحفا او خاتما  
 • قال ابو حنيفة : من اشترى مصحفا او سيفا او خاتما فيه فص و في شيء من ذلك فضة بدراهم فان كانت الفضة اكثر مما فيه من الفضة جاز البيع ، و ان كانت الدراهم وزنها مثل الفضة او اقل . فسد البيع ، و ان كان لا يدري ايها اكثر فسد البيع ايضا .
- ٥٧٤ و قال اهل المدينة : ينظر الى قيمة الذي فيه الفضة فان كانت الثلثين و قيمة الفضة الثلث فذلك جائز اذا كان يدا يده . و قال محمد : كيف ينظر في هذا الى القيمة و الفضة الرديئة و الجيدة لا يجوز بيعها الا مثلا بمثل - الخ .
- ٥٧٦ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .
- ٥٧٨ تعليق بسيط مفيد جدا في جواز بيع الفضة و الذهب مع غيرهما اذا كانا متصاين بالغير بمزوجين او ملصقين معه .
- ٥٨١ باب الرجل يصطرف عند رجل دراهم بدنانير  
 • قال ابو حنيفة : اذا اصطرف الرجل الدراهم عند رجل بدنانير و دفع الدنانير و تفرقا ثم وجد فيها درهما زائفا الا انه فضة غير انه رديئة فاستبدله ، و ان كان ستوقا او رصاصا فانه يرده و ينتقض من الدنانير بحسابه ، و ان كان اصطرف الدنانير بمشرة دراهم رده عليه و رجع بمشرة دنانير و جاز الصرف فيما بقي .
- ٨٠٤ (٢٠١١) وقال

٥٨٢ وقال اهل المدينة : اذا اصطفى درهم بدنانير ثم وجد فيها درهما او درهمن

زائفين فأراد رده انتقض صرف تلك الدنانير و رد اليه ورقه .

• وقال محمد : لم انتقض البيع في بقية الدرهم - الخ .

٥٨٤ باب الرجل يراطل الرجل الذهب بالذهب

• قال ابو حنيفة : من راطل ذبا بالذهب فكان بينهما فضل مثقال فأعطى صاحبه

قيمه من الورق او العين او غير ذلك فلا بأس - الخ .

• وقال اهل المدينة : لا ينبغي ان يأخذه فان ذلك قبيح وذريعة الى الربا .

• قال محمد : وكيف كان ذلك ذريعة الى الربا - الخ .

٥٨٥ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٥٨٦ باب الرجل يراطل الرجل فيعطيه الذهب العتق

• قال ابو حنيفة : في الرجل يراطل الرجل الذهب فيعطيه الذهب العتق الجياد ويحمل

معه تبراً ذباً غير جيدة و يأخذ من صاحبه ذباً كوفية مقطعة وهي مكروه

عند الناس فيتبايعان بذلك مثلاً بمثل في الوزن جاز ذلك . وقال اهل المدينة : لا يجوز .

• وقال محمد : لم لا يجوز ذلك - الخ .

٥٨٧ باب الرجل يشتري من الرجل خنطة بدنانير الى اجل

• قال ابو حنيفة فيمن اشترى من رجل خنطة بدنانير الى اجل وقبض الخنطة

ولم يدفع الدنانير حتى اشترى بها منه الذي باعه الخنطة تمراً فلا بأس به و ان

اشترى بالدنانير تمراً من غيره يعمه و احال التمر على غيره فلا خير في ذلك .

٥٨٨ وقال اهل المدينة : ان اشترى بالدنانير الى اجل من يعمه تمراً قبل ان يقبضها

لا خير فيه فان ابتاع ذلك من غيره تمراً قبل ان يقبض الدنانير و احال التمر على

غيره فلا بأس به .

- ٥٨٩ وقال محمد: كرهوا الذي لا بأس به ووسعوا في الذي لا خير فيه - الخ .  
 • ما ورد في الباب من الآثار المسندة .
- ٥٩٠ باب الرجل يسلف في الطعام  
 • قال أبو حنيفة في الرجل يسلف في الطعام بسعر معلوم الى اجل فيحل الاجل ولا يتند المشتري عند البائع الا بعض ما يسلفه فيه ، فان اراد ان يستوفي ما وجد سعره و يقيله في ما لم يحده عنده و يأخذ بحساب ذلك من الثمن الذي دفع اليه ان ذلك جائز .
- ٥٩١ قال محمد: وكذلك اخبرنا ابو حنيفة عن ابي عثمان عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في السلم يحل - الخ .
- ٥٩٤ وقال اهل المدينة : لا يصلح ذلك .
- ٥٩٥ وقال محمد: كيف كرهتم هذا - الخ . ما ورد في الباب من الآثار المسندة .
- ٥٩٧ باب الرجل يسلف في حنطة كورة كذا وكذا  
 • قال ابو حنيفة : من اسلم في حنطة شامية فلا بأس ان يأخذ بمحولة بعد محل الاجل ، و ان اسلم في المعجوة من التمر فلا بأس ان يأخذ صيحانيا او جمعا ، و ان اسلم في حنطة فلا ينبغي ان يأخذ شعيرا ، و لا بأس بققيز من حنطة بققيزين من شعير يدا يد .
- ٥٩٨ وقال اهل المدينة : من اسلف في حنطة فلا بأس بأن يأخذ شعيرا بمكيلها ؛ وقالوا في الحنطة و المحمولة و الصيحاني كما قال ابو حنيفة .
- وقال محمد : و ما بين الحنطة و الشعير منسج . ثلثين بمثل ؟ قالوا لانه عندنا نوع واحد - الخ .
- ٦٠٠ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .
- ٦٠٣ التعليق الممتع البسيط في رد من نسب الى امامنا بأنه يجهل يسع الحنطة الغائبة بعينها بالحنطة الحاضرة .

## باب الرجل يشتري بثلي دينار قمحا

٦٠٧

- قال ابو حنيفة فيمن اشترى بثلي دينار قمحا فدفع دينارا و يأخذ ما اشترى من القمح و يرد عليه صاحب القمح ثلث دينار عينا ذهبا : انه لا بأس بهذا .
- وقال اهل المدينة : يكره ان يعطى ذهبا و يأخذ ذهبا و خطلة . وقال محمد : هذا من ظنونكم ايضا التي تبطلون بها البيوع ما ينبغي لاحد ان يكره هذا - الخ .

## باب الرجل يسلف في طعام فلما حل جاء صاحب السلف يتقاضاه

٦٠٨

- قال ابو حنيفة فيمن اسلف في طعام فلما حل جاء صاحب السلف يطلب طعامه فقال الذي عنده الطعام ما عندي طعام - الخ .

## ٦٠٩ وقال اهل المدينة : لا يصلح هذا بشرط ولا بغير شرط - الخ . احتجاج الامام محمد عليهم

• ذكر جواز السفنجة .

## ٦١٠ ما ورد في جواز السفنجة من الآثار مستندا عن ابن الزبير و ابن عباس .

## باب الرجل يسلف الدرهم النقص فيقضى دراهم وازنة

٦١١

- قال ابو حنيفة في من اسلف دراهم به نقص فقضى دراهم وازنة بها فضل : انه لا يصلح فضل الوزن الذي ازداد . وقال اهل المدينة : لا بأس بذلك - الخ .
- وقال محمد : يمنعون من البيوع في الاشياء التي ينبغي ان يشدد فيها ثم لا يبرح لهم الامور حتى يحلوا المكروه الواضح اليين - الخ .

## باب السلم

٦١٣

- قال ابو حنيفة : لا ينبغي ان يسلم في طعام ولا غيره الا بأجل معلوم و كيل معلوم و مكان معلوم اذا كان له حل و مؤنة و الا فلا بأس ان لا يسمى المكان و يوفيه في المكان الذي اسلم اليه فيه ، ولا بد من ان يقبض رأس المال قبل ان يفترقا - الخ .

٦١٣ و قال اهل المدينة: السلم جائز و ان لم يضرب له اجلا اذا نقد رأس المال قبل ان يفترقا و يكون الذى اسلم فيه حالا يأخذ اذا شاء .

٦١٤ قال محمد: وكيف تجاز السلم في الحال و في الآجل .

• ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٦١٩ باب الرجل يأخذ الرغبة بالرغيفين

• قال ابو حنيفة: لا بأس بالخبز قرص بقرصين يدا يد و لا بأس بمظلم بصغير يدا يد .

• و قال اهل المدينة: لا خير في الخبز قرصا بقرصين ، اما اذا كان يتحرى ان يكون مثلا بمثل فلا بأس به و ان لم يوزن .

• و قال محمد: ان كان الخبز لا يجوز الا مثلا بمثل ما يحل التحرى فيه لانه يخطئ و يصيب و يزيد و ينقص - الخ .

٦٢١ باب الرجل يبيع الطعام و لا يستثنى منه شيئا

• قال ابو حنيفة: من باع طعاما جزافا و لم يستثن منه شيئا اذا اتقده الثمن ثم بدا له ان يشتري منه شيئا فان لم يقبضه منه المشتري فليس ينبغي له ان يشتري منه شيئا ، و ان كان قبضه فلا بأس ان يتناع منه ما احب .

• و قال اهل المدينة: من باع طعاما جزافا و لم يستثن منه شيئا ثم بدا له ان يشتري منه شيئا فلا بأس ان يشتري منه الثلث فما دونه و لا يشتري منه اكثر من ذلك .

• قال محمد: ما فرق بين الثلث و بين اقل من ذلك - الخ .

٦٢٢ باب الرجل يبيع الحنطة ثم يأخذ ثمنها تمرا

• قال ابو حنيفة: لا بأس بأن يأخذ الرجل ثمن حنطة باعها تمرا قبل ان يفارقه و بعد ما يفارقه و ما احب بدا يد .

• و قال اهل المدينة: لا بأس بأن يأخذ الرجل بثمان حنطة باعها تمرا قبل ان يفارقه فان فارقه بعد يبيع الحنطة فلا يأخذ من ثمن الحنطة طعاما و لا اداما .

- ٦٢٤ قال محمد: فكيف قلم هذا صار صرغا فان اقرقا فسد وان لم يقرقا جاز - الخ .  
 • اثر هذا الباب •

### باب الرجل يشتري الخطة بالدقيق

- قال ابو حنيفة: لاخير في شراء الخطة بالدقيق مثلا بمثل ولا بأكثر من ذلك ولا بأقل .  
 • وقال اهل المدينة: لا بأس ببيع الخطة بالدقيق مثلا بمثل .  
 • وقال محمد: اهل المدينة يطلون الذي لا بأس به و يميزون مثل هذا !! احتجاجاته عليهم مفصلة .  
 ٦٢٦ التعليق البسيط في علة نهى الربا •

### باب الرجل يتاع الطعام جزافا

- ٦٣٩  
 • قال ابو حنيفة: من ابتاع طعاما جزافا من رجل ثم اصيب ذلك الطعام فاستهلك فانه ان لم يسلمه الى المشتري حتى اصيب فهو من مال البائع .  
 • وقال اهل المدينة: يهلك من مال الذي ابتاعه .  
 • قال محمد: ما ابعد قولهم هذا من قولهم في الجماعة ان رجلا لو ابتاع ثم نخل فسلم البائع ذلك للمشتري وقبضه ثم اصابته جائحة انه من مال البائع - الخ .  
 • ما ورد من اثر في الباب •

### باب بيع اللحم باللحم

- ٦٤٠  
 • قال ابو حنيفة: لا بأس بلحم الابل ولحم البقر بلحم الغنم ولحم الغنم بلحم الابل اثنان بواحد يدا يد .  
 • وقال اهل المدينة: لحوم الابل والبقر والغنم وما اشبهه بمنزلة الشيء الواحد، ولحوم الحيتان كلها شيء واحد .  
 • وقال محمد: وكيف فسد لحم الارنب بلحم البقر الا مثلا بمثل - الخ •

- ٦٤٤ باب السلف في العروض وغيرها  
 قال أبو حنيفة: لا بأس بأن يشتري الرجل الثوب من الكتان الشعوى أو القصى  
 بالاثواب من الأتريبى أو القسى أو الثوب من القرير، ولا بأس بالشعوى  
 بالقصى أو بالقصين يدا يد ونسيئة - الخ .
- ٦٤٥ قال محمد بنسند عن إبراهيم: إذا اختلف النوعان بما لا يكال ولا يوزن فلا بأس  
 به اثنين بواحد يدا يد، ولا خير فيه نسيئة .
- ٦٤٦ وقال محمد بنسند: ما تفاوت وما لم تفاوت سواء، إنما ينظر إلى الأجناس فإن اختلف  
 جازت فيه نسيئة - الخ .
- ٦٤٧ باب الرجل يسلف في عرض من العروض  
 قال أبو حنيفة: من أسلف في عرض وكان ذلك موصوفا فأسلف فيه إلى أجل فخل  
 الأجل فليس ينبغي للشترى أن يبيع شيئاً من ذلك من الذى اشتراه منه بمثل  
 ذلك الثمن ولا بأكثر منه ولا بأقل قبل القبض، وكذلك لا ينبغي أن يبيع من  
 غيره على واحد من الوجوه حتى يقبضه .
- ٦٤٨ قال أهل المدينة: لا ينبغي أن يبيعها من الذى هي عليه بأكثر من الثمن ولا بأس  
 بأن يبيعها من غير الذى اشتراها منه .
- ٦٤٩ احتجاج محمد عليهم بما رواه مالك بنسند عن ابن عباس، و احتجاجهم عليه  
 بحديث النبي صلى الله عليه وسلم، وجوابه عن احتجاجهم .
- ٦٥٠ ما ورد في الباب من الآثار المستندة .



٦٥٠ تعليق تمتع مفصل في تحقيق « يحيى عن عامر »، او « يحيى بن عامر » - الى ص ٦٥٣ .

٦٥٥ باب الرجل يسلف ذهابا او ورقا في عرض

• قال ابو حنيفة : من سلف ذهابا او ورقا في عرض اذا كان موصوفا الى اجل ثم حل الاجل فلا خير في ان يبيعه قبل ان يحل الاجل - الخ .  
• وقال اهل المدينة : لا بأس ان يبيعه من البائع قبل ان يحل الاجل او بعد ما يحل بعرض يعجله و لا يؤخره - الخ .

• وقال محمد : كيف اجاز له ان يبيع ذلك من الذي عليه العرض بعرض و لا يجوز له ان يبيعه بذهب او ورق - الخ .

٦٥٧ باب الرجل يسلف في دنائير او دراهم في اربعة اثواب موصوفة الى اجل

• قال ابو حنيفة : من اسلف دنائير او دراهم في اربعة اثواب موصوفة الى اجل فلما حل تقاضى صاحبها فلم يجدها عنده و وجد عنده ثيابا دونها من صنفها فقال : اعطيك ثمانية اثواب من ثيابي هذه ، ان هذا لا يجوز .

• وقال اهل المدينة : لا بأس بذلك ان اخذها قبل ان يفترقا ، فان دخل ذلك الاجل فلا خير فيه .

• قال محمد : فكيف جاز هذا و قد جاء في هذا بعينه اثر : اخبرنا مسعر بن كدام عن عبد الملك - الحديث .

٦٥٨ باب الحديد و النحاس و ما اشبههما مما يوزن

• قال ابو حنيفة في الحديد و الرصاص و النحاس و ما اشبههما : لا بأس بكل واحد من هذه الاصناف ان يأخذ رطلا منه برطل مثله يدا يد ، و لا خير فيه اثنان بواحد من جنس واحد - الخ .

٨٦٠ وقال اهل المدينة : لا بأس برطل من حديد برطلين منه يدا يد ، و لا خير في شيء من ذلك نسيئة ، و لا بأس برطل من حديد برطلين من نحاس - الخ .

٦٦١ وقال محمد: كيف جاز القمت عشرين رطلا بأربعين رطلا يدا ييد وهم يكرهون قفيزا من شعير بقفيزين من شعير يدا ييد - الخ .

٦٦٢ وقال اهل المدينة: ما اشتريت من هذه الاصناف كلها فلا بأس ان تبعه قبل ان يقبضه من غير صاحبه اذا قبضت منه اذا اشترته وزنا او كيلا ، فاذا اشترته جزاها فبعه من غير الذي اشترته منه بنقد او مال الى اجل .

٦٦٣ وقال محمد: وهذا ايضا لا ينبغي ان يفتى به احد و ان يشتري شيء من الوزن او الكيل فيباع قبل ان يقبض وقد نهى عن بيع ما لم يقبض .  
• ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

#### ٦٦٧ باب بيع الثمر

• قال ابو حنيفة: لا يجوز بيع الزيتون بالزيت ولا الجلبان بدهن الجلبان الا ان يعلم يقينا ان ما في الزيتون اقل مما اعطى من الزيت - الخ .  
• وقال اهل المدينة: هذا مكروه كله لا يحل ان كان اقل او اكثر .  
• وقال محمد: وما بأس بهذا اذا كان الدهن اكثر مما في الحب من الدهن - الخ .  
٦٦٨ تعليق يتعلق بهذه المسألة تمتع - فصل .

#### ٦٧٠ باب الرجل يبيع المتاع من بارناجه

• قال ابو حنيفة في الرجل يقدم له اصناف من البز فيحضره السوام و يقرأ عليهم بارناجه و يقول في كل عدل كذا وكذا ملحفة بصرية وكذا وكذا رجلة صابرية ذرعا كذا وكذا و يسمى اصناف البز لهم بأجناسه فيقول اشترؤا مني بهذه الصفة فيشترون الأعدال فيفتحونها و يندمون: ان لهم ان يروا - الخ .  
٦٧١ وقال اهل المدينة: ذلك لازم لهم اذا كان موافقا للبارناج الذي باعهم عليه .  
• وقال محمد بن الحسن: الحديث المعروف للذي لا يشك فيه: من اشترى شيئا ولم يره فهو بالخيار اذا رآه .

٦٧٢ وقال اهل المدينة : اذا وجد مواقعا للبارناج جاز عليه - الخ .  
 • تخريج الحديث الذى ذكره الامام محمد .

### باب بيع الخيار

٦٧٧

• قال ابو حنيفة فى رجل باع سلعة من رجل على ان استشير فلانا فان رضى به  
 والا فلا بيع يتنا فندم قبل ان يشاور فلانا : فلمشتري ان يرد البيع .

٦٧٩ وقال اهل المدينة : ليس له ان يرجع و البيع لازم ، فان لم يوقت وقتا و البيع  
 على ما وصفناه فلا خيار للمشتري فيه و هو لازم له .

• وقال محمد : وكيف اجزتم هذا بغير وقت ؟ ارايتم ان قال البائع فاني لا استشير  
 سنة و قال المستشار لا اشير عليه عشر سنين ابقى البيع موقفا على حاله .

### باب الرجلين يتبايعان و لا يذكران خيارا

٦٨٠

• قال ابو حنيفة : اذا تابع الرجلان و لم يذكر خيارا فقد وجب البيع و لا خيار لهما  
 و ان لم يترقا . وقال اهل المدينة هما بالخيار ما لم يترقا عن مجلسهما ذلك - الخ .

• وقال محمد : وكيف قلتم اذا لم يشترطا خيارا كانا بالخيار ما لم يترقا - الخ :  
 تحقيق المعلق فى خيار المجلس ، تعليق بسيط ممنوع جدا .

٦٨٣

٦٩٠ ما روى محمد عن ابراهيم بسنده فى خيار المجلس .

### باب ما يجوز فى الدين و ما لا يجوز من ذلك

٦٩٤

• قال ابو حنيفة فى الرجل يكون له على الرجل مائة دينار الى اجل فاذا حلت  
 قال له الذى عليه الدين بعتى سلعة ثمنها مائة دينار نقدا بمائة و خمسين الى اجل :  
 ان هذا جائز . وقال اهل المدينة لا يصلح هذا .

• قال محمد : و لم لا يصلح هذا - الخ .

### باب ما يجوز من بيع المكايلة

٦٩٦

• قال ابو حنيفة فى الرجل يشتري طعاما فيكتاله ثم يشتريه منه آخر : انه لا بد  
 له ان يكتاله بعد شرائه ثانيا - الخ .

٦٩٧ وقال اهل المدينة : ان ابتيع بهذه الصفة بنقد فلا بأس به ، فان بيع الى اجل  
 فانه مكروه حتى يكتاله المشتري الآخر .

- ٦٩٧ طلب الامام منهم وجه التفريق بين يمينه بالقد و بين يمينه الى اجل .  
 • تخرج حديث « من اشترى طعاما كيلا فلا يسمه حتى ياكله » .
- ٦٩٩ باب بيع الدين .  
 • قال ابو حنيفة : لا ينبغي ان يشتري ديناً ، وعند اهل المدينة : لا .  
 ٧٠٠ وقال محمد : هاتونا بدليل التفريق بين الصورتين .  
 • روايته الاثر المسند في الباب .
- ٧٠١ باب الشركة و التولية  
 • قال ابو حنيفة في الرجل يبيع الز المصنف و يشتري منها ثيابا غير اعيانها فالبيع فاسد .  
 ٧٠٤ وقال اهل المدينة : ان اشترى ثيابا رقيقا فاشترط ان يخلط من ذلك الرقم فلا بأس به و الا فانا نراه شريكا في عدد الز .  
 • مناقشة الامام محمد معهم بأنه كيف يكون شريكا في عدد الز الذي اشترى .
- ٧٠٦ باب الشركة و التولية و الاقاله في العلم  
 • قال ابو حنيفة : لا خير في الشركة و التولية في الطعام و غيره من غير العلم حتى يقبض - الخ .  
 • وقال اهل المدينة : لا بأس بها اذا كان ذلك بالقد .
- ٧٠٧ احتجاج الامام عليهم بالحديث : من اشترى طعاما الا فلا يمينه حتى يفضله الخ .  
 ٧٠٨ ما ورد في الباب من الآثار المسددة .
- ٧١٠ قال ابو حنيفة : من اشترى سلعة فقصه ثم اشرك به ، حلال و غنه و نقدا ثم ادرك السلعة شيء ينزعها من ايديها الخ . اهل المدينة و اهل الشام .
- ٧١١ قال ابو حنيفة : فان اشترط المشرک على الذي اشركه تعضد البيع و خذ ما بينه البائع الاول : ان عهدتك على الذي ابتعت منه . فاشركه فاسد .  
 • وقال اهل المدينة : ذلك جائز .
- وقال محمد : لمن جاز ان يشترط ذلك قل : صا " البائع انه يجوز بعد الغاوت الخ .  
 ٧١٢ قال ابو حنيفة : من ابتاع سلعة فقصها ثم قال رجل : اشركه . نصيب هذه السلعة و انا ايها لك جميعا ان هذه الشركة فاسدة .

٧١٣ و قال اهل المدينة : ان قال اشركنى بنصف هذه السلعة على ان ابيع لك النصف الآخر فهذا لا بأس .

• قال محمد : أليس كان حين كان يما جديدا - الخ . معارضته لقولهم مفصلة .

٧١٤ باب افلاس الغريم

• قال ابو حنيفة في رجل باع من رجل متاعا فأفلس المتاع فالبائع ان وجد متاعه بعينه فليس بأحق من الغرماء - الخ .

• وقال اهل المدينة : اذا افلس المتاع فالبائع اذا وجد متاعه بعينه فهو احق به من الغرماء .

٧١٥ و قال ابو حنيفة : ان مات وقد قبض ما اشترى فالبائع اسوة الغرماء ، فان لم يكن قبض فالبائع احق به .

٧١٦ قال محمد : وكيف الغرماء بالافلاس احق بمتاعه من الغرماء وقد قبض ما اشترى .

٧١٨ قال ابو حنيفة : من اشترى سلعة غزلا او متاعا او بقعة من الارض ثم احدث في البقعة دارا او نسج الغزل ثوبا ثم افلس المشتري فليس البائع احق بذلك من الغرماء .

• و قال اهل المدينة : اذا قال رب البقعة انا آخذ البقعة و ما فيها من البنان فليس له ذلك تقوم البقعة - الخ .

٧٢٠ مناقشة محمد معهم • تعليق بسيط تمتع في مسألة استحقاق المتاع بعد الافلاس .

٧٢٦ باب ما يجوز في السلف و ما لا يجوز

• قال ابو حنيفة : لا يستحب ان يستقرض رجل شيئا من الحيوان .

• و قال اهل المدينة : لا بأس بذلك .

٧٢٧ و قال محمد : ولئن جاز قرض العبيد ليجوز ان تقرض الجارية .

٧٢٩ باب جامع البيوع

• قال ابو حنيفة : من اشترى ابلا او رقيقا او جباب بر او فلانس او خفافا او عنعلا بمجازفة فذلك جائز - الخ .

• و قال اهل المدينة : لا يجوز ان يشتري شيئا بمجازفة - الخ .

٧٣٠ قال محمد : وكيف لم يجر هذا بمجازفة - الخ .

٧٣٢ و قال ابو حنيفة في الرجل يعطى الرجل السلعة يبيعها له و قد قومهها فقال ان

- بعتها بهذا الثمن فلك دينار و ان لم تبها فليس لك شيء - الخ .
- ٧٣٣ وقال اهل المدينة : ليس بذلك بأس اذا سمي له ثمنًا يبيعها له و سمي له جعلًا معلومًا - الخ .
- وقال محمد هذا شرط شرط له و جعل جعل له فليس ينبغي ان يذهب عمله باطلا ان لم يبع .
- وقال اهل المدينة لو ان رجلا جاء ببعد من اهل العراق الى سيده بالحجاز لم يكن له جعل .
- جواب الامام محمد لاهل المدينة .
- ٧٣٤ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .
- ٧٣٧ تحقيق المعلق في جعل الآق ، و هو ممنع بسيط
- ٧٤٤ قال ابو حنيفة في الرجل يعطى السلعة فيقال له بها و لك كذا و كذا في كل دينار شيئًا مسمى : ان ذلك لا يصلح ، فان باع فله اجر مثله لا يجاوز به المسمى .
- ٧٤٥ وقال اهل المدينة : هذا ايضا لا يصلح .
- وقال محمد : و هذا ترك منكم لقولكم الاول - الخ .
- ٧٤٦ باب ما باع من السلعة بأقل او اكثر او بمثل ذلك الى الاجل او بعده او قبله
- قال ابو حنيفة : من اشترى سلعة فقبضها فلم ينقد الثمن حتى باعها من اشتراها بأقل من الثمن فلا خير فيه - الخ .
- وقال اهل المدينة : من باع سلعة الى اجل فلا بأس به ان يشتريها بأقل او بأكثر او بالمثل الى الاجل - الخ .
- وقال محمد : انما نكره من هذا خصلة واحدة ان يشتريه بأقل قبل ان يستوفي الثمن .
- ٧٤٨ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .
- تعليق ممنع على مسألة اشتراء ما باع بأقل مما باعه الى اجل و تحقيق حديث زيد بن ارقم .
- باب ما جاء في ثمن الكلب
- ٧٥٤
- قال ابو حنيفة : لا بأس بثمن كلب الصيد و لا بأس ببيعه . و قال اهل المدينة :
- لا خير في بيع الكلب . مناقشة محمد معهم .
- ٧٥٥ بيع الفهد و البازي و الصقر و اكل لحومها .
- امره صلى الله عليه و سلم بقتل الكلاب ثم نهيه عن قتلها .
- ٧٥٨ تعليق بسيط ممنع جدا في جواز بيع الكلاب و اكل ثمنها .